الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - الوادي-

معهد العلوم الإسلامية

كليـــــة أصـول الديـن

مديرية ما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الاتجاه السلفي المعاصر وجهوده في خدمة السنة النبوية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية- تخصص: دراسات حديثية معاصرة

إعداد الطالب:

بلال لعرج

إشراف الدكتور:

محمد رمضاني

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
د. محمد رمضاني	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الوادي	مشرفا
أ.د. يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشًا
أ.د. خريف زتون	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشًا
أ.د. بوبكر كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة-	مناقشًا
د. سامي بن شعلال	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة-	مناقشًا

السنة الدراسية: 1443هـ/ 1444هـ-

2022م/ 2023م

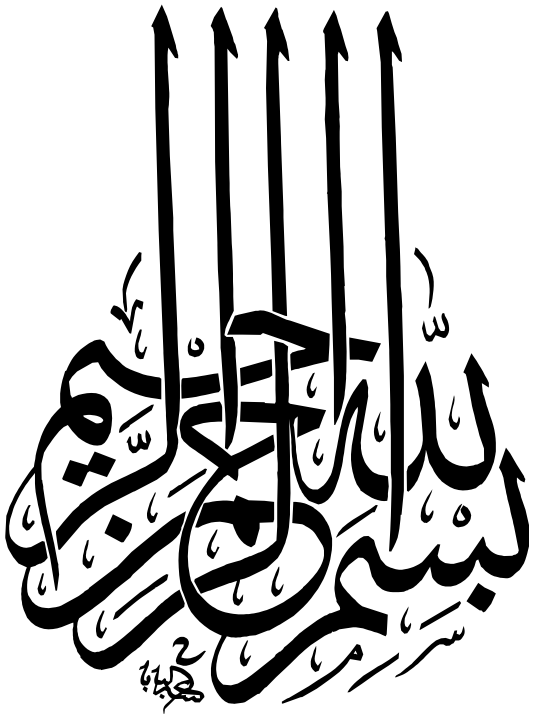
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى نبع المحبة والإيثار والتفاني والعطاء من أفنت عمرها وصحتها في تربيتي وخدمتي.....أمي الحبيبة الغالية.

إلى مثال البذل والتضحية وحسن الرعاية والتربية من تعب لأرتاح وشقي لأسعد....أبي الطيب الكريم.

إلى من خرجت روحه لبارئها مع آخر أنفاس المذكرة وفجعنا بفقده....مشرفي وأستاذي وصديقي أ.د عبد المجيد مباركية جزاه الله خيرا من ناصح ومعلم ومشفق، رحمه الله ورفع درجته في عليين مع الأنبياء والشهداء والصّديقين، وأصلح عقبه وذرّيّته، وجمعني به في جنات النعيم.

إلى شريكة الحياة ورفيقة الدرب والكفاح المؤنسة الناصحة المشجّعة....زوجتي العزيزة حفظها الله وبارك فيها.

إلى فلذات الأكباد وزينة الحياة ولديّ...رزان ومعاوية، أقر الله عيني بصلاحهما وبارك فيهما.

إلى سائر أفراد أسرتي الأعزاء إخوتي وأخواتي الكنز الذي لا يعوض والقطعة من الأم والأب وهم الأنيس والعضد والسند.

إلى جموع الأهل والإخوة والأصدقاء والمعارف وطلبة العلم الكرام وإلى كل محب للسنة والحديث وأهله.

لهم جميعا أهدي عملي وخلاصة جهدي...

أبو معاوية بلال لعرج

شكر و عرفان

الشكر واصل لكلّ من أوصلني إحسانا وأسدى إليّ معروفا.

فالشكر لله أولا وآخرا على ما أجزل عليّ من آلاء وأسبغ من نعماء وأكرم من غير استحقاق، فله الحمد ظاهرا وباطنا حمدا كثيرا يوافي نعمه ويكافيء مزيده.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله فأثنّي بوافر الشكر لمن أمر الله ببرهما وقرن شكرهما بشكره، الوالدان الكريمان، مبدأ الوجود، ومغرس العود ومحضن المنشأ، ففي كلئهما ترعرعت، وفي كنفهما اشتددت، حتى ارتقيت سلم العلوم، ووصلت إلى ما وصلت اليوم، داعيا الله أن يحفظهما ويطيل عمرهما وأن يديم عليهما نعمة العافية وأن يجزيهما خير الجزاء وأن يحسن عاقبتهما، وأن يرزقني برهما.

والشكر موصول بعد شكر الوالدين بشكر المشرف على هذه الرّسالة العلمية أستاذنا د .مُحَمَّد رمضاني، على تفضّله بمواصلة الإشراف على البحث فكان فيه نعم الشريك، فتكلّف عناء القراءة وتكملة النقص وتصحيح الخلل على كثرة أعماله وأشغاله، فكان نعم المشرف خلقا وعلما، فله مني أوفر الشكر وألحّ الدعاء بأن يبارك في علمه وعمله وعمره وأهله وذريته وأن يجزيه خير الجزاء.

والشكر موصول لجامعة الوادي التي شَرُفْت بإكمال دراساتي العليا بها ممثلة في منسوبي الجامعة كل باسمه وصفته، ومقدمهم مدير الجامعة ونائب مدير الجامعة للدراسات لتيسيرهم أمور الطلاب، ولجميع المسؤولين في معهد العلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، الذين تكرّموا بالموافقة على هذا الموضوع وتفضّلوا بقبولي طالبا في الدراسات العليا، وقبلوا مناقشته، فشكر الله سعيهم وتقبل جهده، وعمّهم جميعا بأفضاله، ووفقهم لحسن القيام على شؤون هذه الجامعة وأداء رسالتها النبيلة، ولا أنسى شكر كل أهل هذه البلدة الطيبة خصوصا أخي زكرياء قادي ويزيد.

كما أشكر الأساتذة الأكارم على تفضلهم قبول مناقشة الرسالة، وتجشمهم أعباء قراءتها، والنّظر في مسائلها لإحسان صورتها، رغم كثرة أشغالهم وثقل أعبائهم، فأعظم الله أجورهم وزادهم رفعة وخيرا وتوفيقا.

ومن نسيت اسمه، أو لم يسع المقام لذكره، فلن أنس حظه من وافر الشكر وعاطر الثناء، وخالص الدعاء العام بالخير التام، فجزى الله خيرا كل من شارك في إعداد هذه الأطروحة وأعان بالقول أو الفعال وبارك فيه.

والله يقضي بهبات وافرة لي ولهم في درجات الآخرة

المقدمـــــــة

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدا عبده ورسوله، أرسله بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد: فإن الله تعالى رضي لنا الإسلام دينا خاتما لجميع الشرائع والأديان، إلى أن يرث الأرض ومن عليها، فأكمل تعالى لنا الدين وأتم علينا به النعمة، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: 3]، ومن إتمام النعمة أن الله تعالى تكفل بحفظ مصدر هذا الدين وينبوعه الكريم، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[الحجر:9]، وتضمن ذلك حفظ سنة سيد المرسلين ﷺ فإنها وحي كان جبريل ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن، فائتمن الله تعالى على حفظها ثم نقلها صحابة نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام، أفضل هذه الأمّة، وأبرّها قلوبا، وأصفاهم عقولا، وأفصحهم لسانا، وأسلمهم منهجا، وأعمقهم علما وأقلّهم تكلّفا، فأدوها حق الأداء، كما تحملوها حق التحمل، ورعوها حق الرعاية، ثم تناقلها الثقات الأثبات من بعدهم جيلاً بعد جيل، بعناية فائقة وحرص كبير، حتى أُلّفت المؤلفات على تنوعها وقُعّدت القواعد ورُسمت الضوابط وتضافرت جهود السلف الصالح ﷺ في خدمة حديث النبي ﷺ رواية ودراية، وقد شاع أن الإسناد خصيصة هذه الأمة والحق أن علم الحديث بقسميه رواية ودراية وما تفرع منهما من فنون وعلوم من علم المصطلح والجرح والتعديل والشمائل والعلل وتاريخ السنة وشرح الحديث وغيرها كلها خصيصة الأمة، فإنه لم يعرف في أمة من الأمم حفظ كلام نبيهم وجمعه ووضع قواعد في بيان مقبوله من مردوده وبيان أسباب وروده ومراتبه وأحواله، وشرح كلام هذا النبي ونقل عمله وتقرير أحوال الأقوال والأعمال وغيرها، وما يستفاد منه علما وعملا ونحوه من دقائق علوم الحديث في هذه الأمة ما لايوجد في غيرها، وهكذا حرصت الأمة على اختلاف أطيافها العقدية والمذهبية على خدمة سنة النبي ﷺ -لاتفاقهم في الجملة على القول بحجيتها- على تفاوت في قوة وطبيعة هذه الخدمة في مختلف الأزمنة والعصور، وزادت هذه العناية قرنا بعد قرن حتى اجتمع لها تراث ضخم غزير في عشرات المصنفات، امتلكت به الأمة بحق أغنى مورد للعلم عرفته البشرية باختلاف مللها ونحلها، وأصبح علم الحديث من أجلّ الصناعات العلمية، وقد كان لأهل السنة القدر الأوفر في خدمة السنة منذ الدهر الأول، وفي التاريخ المعاصر ظهرت خدمات جليلة لسنة النبي ﷺ استمرارا للخير في الأمة أفرادا ومؤسسات وفرقا وجماعات، ومن أولائك المعتنين بخدمة السنة (**الاتجاه السّلفي المعاصر**)

بأعلامه ومؤسساته وجمعياته وتجمعاته، والذين انتسبوا للسنة وجعلوا من أصولهم اتباع السنة وحرصوا على خدمتها وبرزوا في علوم الرواية والدراية، وانتسب لهذه المدرسة وهذا الاتجاه أعلام كبار لهم وزن وتأثير في الساحة العلمية المعاصرة، ولهم مدرسة متميزة بأصولها وقواعدها ومنهجها لها أيضا صيت وشهرة في العالم الإسلامي بل العالم كله، ولهذا شغلت حيزا كبيرا من المناقشة والانتقاد، ولما انتسب لهذا الاتجاه أعلام كبار من المحدثين والمشتغلين بعلوم الحديث لا تستغني الأمة عن تآليفهم وتحقيقاتهم وبحوثهم التي تمثل مدرسة في علم الحديث يحتاج الباحث أن يتعرف على أبرز أعلامها وأهم معالمها ومميزاتها وعلى آثارها في علم الحديث وجهودها في خدمة السنة: لذا وددت أن تكون أطروحتي للدكتوراه في هذا المضمار وبعنوان: (**الاتجاه السّلفي المعاصر وجهوده في خدمة السنة النبوية**)، سائلا الله أن يرزقني فيها الاخلاص والتوفيق وأن ينفع بها كاتبها وقارئها ومن اطلع عليها من المسلمين.

أولا: عنوان البحث: الاتجاه السلفي المعاصر وجهوده في خدمة السنة النبوية.

ثانيا: الإشكالية: يثير موضوع البحث سؤالا رئيسا، والعديد من الأسئلة الفرعية، أما السؤال الرئيس: فما هي إسهامات الاتجاه السلفي المعاصر في خدمة السنة، وما قيمة جهوده في ذلك؟

وأما الأسئلة الفرعية فتتمثل في الآتي:

- ما مفهوم الاتجاه السلفي؟ ومن هم أبرز أعلامه؟
- وفيما تتمثل إسهاماته وجهوده في خدمة السنة؟
- وما جوانب الجدّة والابداع في هذه الجهود والإسهامات؟
- وما تقييم هذه الجهود عند النقد العلمي؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت الدوافع وتكاثرت أسباب اختياري لهذا الموضوع منها:

- إن الاتجاه السّلفي أحد الموضوعات والمشاريع المقترحة للدراسة في الدفعة.

– غلبة الميولات الشخصية لعلوم الحديث والرغبة من الازدياد منها، والرغبة في زيادة معرفة أهم أعلام هذا الاتجاه وجمعياته وتجمعاته ومؤسساته في مختلف البلدان، ومعرفة جهودهم في خدمة السنة ومن ثم بيانها وإبراز معالمها الفردية والجماعية، وآحادها جدير بدراسات فكيف باجتماعها.

– أن مسار الاتجاه السلفي المعاصر مسار حافل في شتى العلوم والفنون، وينتسب إليه علماء أجلاء لهم مكانة في الأمة، وأصحاب مستوى علمي مرموق، ولم يعرف الأكثر الدور الذي لعبه علماء هذا الاتجاه في خدمة السنة خصوصا.

– جلّ الدراسات الحديثية دراسات خاصة عن أعلام معينين من هذا الاتجاه، ولم يتطرق للجهود الجماعية والمؤسساتية بالتفصيل، مع عدم وجود دراسة جامعية لهذا الاتجاه في علوم السنة والحديث بل وفي سائر العلوم في جامعتنا، ولهذا اقْتُرح كموضوع عام للدراسة، فهذا الاتجاه ميدان خصب للبحوث والدراسات.

– تبقى مجهودات أصحاب هذا الاتجاه في حاجة لمزيد توضيح وبيان في مختلف المجالات حتى يعرف الناس أعلام هذه الجماعة، ودورها وميزاتها بين سائر الجماعات والحركات الأخرى.

– المساهمة في خدمة السنة قدر الاستطاعة حسب جهد المقل.

لهذه الأسباب وغيرها اخترت هذا الموضوع للدراسة، والله الموفق المعين الهادي إلى سواء السبيل.

رابعا: أهمية الموضوع:

تبرز أهمية البحث من خلال ما يلي:

– أنه جديد في عنوانه فلم يتطرق للكتابة فيه ولم يفرده بذلك أحد من العلماء أو الباحثين، مع أننا نرى أبحاثا في سائر الاتجاهات المعاصرة.

– ضرورة استقراء جهود علماء الحديث المعاصرين في خدمة السنة مع بيانها بكافة الوسائل والقنوات العلمية، ونشرها وتقييمها.

– سعة انتشار كتب أعلام الاتجاه السلفي في كل العالم الإسلامي، وتداولها بين شريحة واسعة من أبناء الأمة الإسلامية (من علماء وطلبة علم) وقوة تأثيرها، حفّزت الباحث للقيام بهذه الدراسة العلمية.

– بيان منزلة أعلام هذا الاتجاه في مضمار الدراسات الحديثية، حسب موازين النقد العلمي.

– وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن البحث الإيجابي المعتدل والمنهجية العلمية الصحيحة لا يمنع من دراسة مناهج العلماء المعاصرين ومنهم أعلام هذا الاتجاه، والبحث عن طرائقهم ومناهجهم! لأن الكل يؤخذ منه ويرد إلا نبينا مُحَمَّد ﷺ.

– يعد هذا البحث دفاعا عن السنة وعن مناهج العلماء، ورد على من أساء أو انحرف عنها، سواء باجتهاد خاطيء أو بتأويل فاسد، أو عن إرادة شر بالسنة وأهلها.

– أن هذه المدرسة امتداد لمدرسة المحدثين في الأصل.

هذه بعض الدوافع والأسباب، ولعله سيعضدها ما سأذكر من أهداف لهذا الموضوع.

خامسا: أهداف الموضوع:

– من أبرز مقاصده أنه بقدر المستطاع يحاول أن يجمع بين دفتيه تراجم ثلة كريمة من أعلام الاتجاه السلفي للتعريف بهم وبيان مكانتهم العلمية على اختلاف أمصارهم وبلدانهم، وأن يجلي جهودهم ويحقق اختياراتهم في خدمة السنة والحديث بمختلف علومها، من غير استقصاء لاستحالة ذلك.

– تجلية معالم المدرسة الحديثية للاتجاه السلفي وتحرير منهجها في صنوف علوم الحديث جمعا بين النظري والتطبيقي في تحقيق ذلك، ومعرفة صلتها بغيرها من المدارس الحديثية للمتقدمين أو المتأخرين.

– تقييم هذه الجهود ومقارنتها مع الاتجاهات الأخرى ومع جهود المحدثين المتأخرين والمتقدمين وبيان أوجه الموافقة والمخالفة، نظرا وتطبيقا.

– بحث ما ينسب إلى أبرز أعلامها خصوصا وما ينسب إلى الاتجاه السلفي عموما من انتقادات واستدراكات حديثية في خدمتهم للسنة، ودراسة نماذج منها دراسة نقدية منصفة، وتقييمها والاطلاع على ردود المخالفين لها والتأكد من صوابها أو خطئها، و بيان الراجح في ذلك حسب ما يقتضيه النقد العلمي.

– خدمة السنة النبوية في سد فراغ موجود في المكتبات الإسلامية في هذا المجال، حيث أن دراسة مناهج العلماء المعاصرين قليل بين الباحثين مقارنة مع المتقدمين.

– بيان أن خدمة السنة ليست حكرا على المتقدمين.

سادسا: منهج البحث:

المناهج العامة المتبعة في البحث:

منهج البحث العام: لقد استدعت طبيعة الدراسة تنوع المناهج المتبعة في البحث بتنوع موضوعات البحث، وبالتالي اتباع المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي**: هذا فيما تعلق بوصف أعمال وجهود أعلام هذا الاتجاه في نشر السنة وخدمتها.

– **المنهج الاستقرائي**: وذلك فيما تعلق باستقراء ما أمكن من مؤلفات وتحقيقات أعلام هذا الاتجاه ثم اسقراء آرائهم الحديثية استقراء تاما أو جزئيا بحسب ما يتيسر وبما يقتضيه المقام.

– **المنهج التحليلي**: في الترجمة لأعلام هذا الاتجاه ودراسة آرائهم واختياراتهم الحديثية، والقواعد التي ساروا عليها في الحكم على الأحاديث وتحقيق ذلك، ومقارنتها بآراء غيرهم من العلماء والإفادة من كل ذلك للخروج بنتائج علمية حديثية.

– **المنهج النقدي**: استخدمته أثناء دراسة الأقوال والأحكام وتحريرها، وكذا الحكم على الأحاديث وبيان مراتب الرجال المختلف فيها.

طريقة كتابة البحث:

وأما منهجية البحث المفصلة التي سرت عليها، فقد قمت باتباع المنهجية الآتية في البحث:

– بيّنت أولا مصطلحات الدراسة، فعرّفت السنة مبيّنا معناها الإجرائي في البحث وأهم علومها، وعرّفت بالاتجاه السلفي مبيّنا حقيقته وأبز معالمه وأعلامه.

– حددت مصطلح المعاصرة عند الباحثين، وما اصطلحت عليه في بحثي، وهو النصف الثاني من القرن الرابع عشر إلى اليوم.

– جريت أولا على تخصيص علمين بالدراسة التفصيلية وهما الألباني وأحمد شاكر واخترتهما مع كون جهودهما الحديثية كانت محلا للدراسة لأنهما في نظري أبرز من مثّل هذا الاتجاه، مع شهرتهما وكثرة جهودهما وتنوع اجتهاداتهما ووفرة نتاجهما العلمي، ولأن سائر الأعلام لا يخرج منهجهما عن هذين العلمين، بالإضافة إلى تباين تقرير الباحثين لبعض اختياراتهما الحديثية مما يستوجب تحقيق ذلك.

– انتقيت خمسة من الأعلام من مختلف البلدان لهم جهود ظاهرة في خدمة السنة تؤهلهم للتخصيص بالذكر فأجملت الكلام على جهودهم، وفصلت بعضها نماذج مبرزة لذلك المجمل، وذلك من خلال بيان مؤلفاتهم المنتفع بها في الباب، ثم ذكر أمثلة تفصيلية عن جهودهم الحديثية المختلفة، ثم وظائفهم وأعمالهم التي خدموا بها السنة، مرتبا إياهم بتقديم الأقدم وفاة.

– ذكرت أبرز أعلام هذا الاتجاه الذين لهم جهود ظاهرة في خدمة السنة بحسب الأقطار، مبتدئا بالقطر المغربي الإفريقي، مقتصرا على بيان مؤلفاتهم وأعمالهم في خدمة السنة من غير تفصيل لجهودهم، مرتّبا إياهم بتقديم الأقدم وفاة، بحسب ما يسمح به المقام ويقع عليه الإختيار.

– ذكرت الجهود الجماعية لهذا الاتجاه في خدمة السنة من مؤسسات وهيئات رسمية ثم غير الرسمية، مجملة ومفصلة، مُمَثّلا لتلك الجهود، واخترت بعضها نماذج مبرزة لهذه الجهود من غير استقصاء كذلك.

– ذكرت أبرز الانتقادات على هذا الاتجاه وأعلامه مرتبا لها على وفق ما سبق في بيان الجهود، فبدأت بالانتقادات على أحمد شاكر، ثم الألباني، ثم الانتقادات العامة على هذا الاتجاه.

– بينت رأيي في أكثر المسائل المطروقة، مرجحا ما دل عليه الدليل حريصا على التجرد للحق.

– نقلت الآيات القرآنية من مصحف المدينة، وقمت بعزوها إلى سورها في المتن كي لا تثقل الهوامش.

– خرّجت الأحاديث من مصادرها بالاكتفاء بالصحيحين إن وجد الحديث فيهما، أو في أحدهما، وإلا بالكتب الستة، ثم سائر كتب الحديث، ولا أطيل التخريج إلا للحاجة إليه، ولا أخرج الأحاديث الواردة عرضا في البحث.

– شرحت ما يستحق من المصطلحات المبهمة والكلمات الغريبة وبينت الأماكن والبلدان ونحوها.

– ترجمت للأعلام المخصصين بالدراسة ترجمة متوسطة، وللمعنيين بالدراسة دون الأولين، ولسائر الأعلام ترجمة مختصرة، وتركت الترجمة لمن وردت أسماؤهم عرضا في البحث، وكذا المشهورين من العلماء لكيلا تثقل الحواشي، وللتخفّف شيئا من طول مادة الأطروحة.

– أعددت فهارس للمعلومات الواردة في الأطروحة، اتباعا للأصول وتسهيلا للوصول إليها، فهرس الآيات القرآنية، ثم الأحاديث النبوية ثم الآثار، ثم فهرس الأعلام المترجم لهم، ففرس الأبيات الشعرية، ثم ثبت المصادر والمراجع، وأخيرا فهرس الموضوعات.

وسيقف القاريء على أسماء لامعة مُبَرّزَة في فنون العلم بله علوم الحديث الشريف، وعلى تحقيق أقوالهم في بعض المسائل وتحرير ما نُسِب إليهم من تَعَقُّبات، وهذا كله فيما وقع لي بحسب الوسع والوقت، ولم يكن من غرضي استقصاء ما تعلق بكل عَلَم، مُحَدِّث ومُسْنِد ومُؤَلِّف ومُشَارِك، وقد وقع الإختيار على ما يزيد عن (36) شخصية و (10) هيئات ومؤسسات ممن لهم جهود ظاهرة، -حتى لا أقول معتبرة- في خدمة علوم السّنة والحديث، ولا أدعي الكمال ولا صواب كل فهم وترجيح واختيار، ولا انتهاء الرسالة إلى غاياتها، ووصولها ما أرجو من الكمال، ولكن ما أظنّه قد فاتني من أصل البحث إلا الناذر فإن جئت فيها بجديد أو هذّبت متشتّتا، أو جمعت متفرقا، ورتبت مختلطا، أو أحققت حقا ودحضت باطلا، أو حللت مشكلا أو وضّحت غامضا، أو دافعت عن شخصية علمية، أو أَثَرْت مسائل للبحث، فذلك هدف عملي وغاية أملي، وإن لم يكن كذلك وحصل فيها النقص والخلل وهو حاصل، فعُذْري سَعَة البحث ومَتَانة الموضوع وكثرة المسائل وتضارب الأقوال وتنوُّع الآراء، وحسبي أني قد بذلت الجهد واستفرغت الوسع وعملت باجتهاد والله الموفق وهو المستعان وعليه التكلان.

سابعا: الدراسات السابقة للموضوع:

نظرا لأثر الاتجاه السلفي في الأمة وانتساب جلة من أهل العلم له، فقد تعددت الدراسات حول هذا الاتجاه وأكثر أعلامه على اختلاف جوانبها وموضوعاتها.

ومع أهمية هذا الموضوع لم أجد دراسة كاملة مخصصة لجهود هذا الاتجاه في خدمة السنة، ولكني وقفت على رسائل لها صلة بالموضوع، منها ما له صلة بالاتجاه السلفي أو بالجهود الجماعية المعاصرة في بخدمة السنة، أو ببعض أفراد هذا الاتجاه فهي على ثلاثة أنحاء:

الأول: دراسات حول الجهود المعاصرة في خدمة السنة:

1- الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام: لمحمد عبد الرزاق أسود: وهي رسالة دكتوراه في كلية العلوم بقسم الشريعة الاسلامية القاهرة نوقشت سنة (1426هـ/ 2005م)، تناول فيها الباحث كل ما تعلق بالسّنة وعلومها في نحو (100) عام هجري من سنة (1325هـ) إلى سنة (1425هـ)، (1907م/ 2004م).

وجعله في مقدمة تمهيدية في مصطلحات البحث، وأربعة أبواب الأول في اتجاه جمهور علماء الحديث في دراسة السنة، والثاني: حول الاتجاه السلفي ودراسته للسنة النبوية، الثالث: الاتجاه العقلي ودراسته للسنة النبوية، والرابع: الاتجاه المنحرف ودراسته للسنة النبوية.

وهي كما يظهر تشترك مع خاصتي في دراسة الاتجاه السلفي، وإن كان الباحث قد اقتصر على التعريف بالاتجاه مع ملاحظة عدم تحريره لمصطلح وحقيقة السلفية، وذكر بعض جهود الألباني كأنموذج للاتجاه، وقد اقتصر على جهوده العامة من مؤلفات وأعمال من غير تفصيل ولا تحقيق لاختياراته في علوم الحديث، كما ذكر بعض الانتقادات على الشيخ مع مناقشتها، ولا تخلو ترجيحاته من تعقب.

2- الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر لمحمود سعيد ممدوح: وهي رسالة دكتوراه نوقشت بجامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط، وقد خص بالدراسة من عاش في القرن الرابع عشر مقتصرا على الأموات من جلّ الاتجاهات، وجعله في مقدمة تمهيدية بين فيها اتجاهات البحث الحديثي، وهي اتجاه العناية بالصناعة الحديثية واتجاه العناية بالسند والعناية بالمتن والعناية بهما معا، ثم اتجاهات حديثية مختلفة وبين درجات المشتغلين بالحديث، وأسباب العناية بالحديث في القرن الرابع عشر، وستة أقطاب في كل قطب مجموعة من الفصول فصّل فيها اختيارات تلك الاتجاهات ودرس بعض كتبهم و ذكر نماذج منها، وتركيزه في بحثه على تقويم الكتب ظاهر، وفيه الإشارة إلى بعض جهود الألباني وأحمد شاكر والمعلمي من غير استقصاء ولا تفصيل للجهود وتحرير للاختيارات، مع بعض التحامل على الألباني، وقد ناقشت بعض ذلك.

3- الدرس الحديثي المعاصر: لمجموعة من المؤلفين عصام عيدو، وعصام البشير المغربي المراكشي، حازم الشربيني، شريف بن صالح التشادي، عبيد الله مظفر الهندي، وتحرير أحمد الجابري، وفيه محاولة توصيف الدرس الحديثي المعاصر في مجموعة من بلاد الاسلام التي ظهرت فيها جهود في خدمة علوم الحديث، فتناول مصر والسعودية والمغرب الأقصى والهند والشام من خلال شطرين الدرس الحديثي النظامي وغير النظامي في هذه البلاد، وذلك بذكر أبرز الشخصيات التي لها خدمة للحديث النبوي من المعاصرين من الأموات والأحياء مع ذكر جهودهم من مؤلفات وتحقيقات ودروس ووصف هذه الجهود ومحاولة إبراز معالم المنهج الحديثي العام لها، وكذا ذكر أبرز المؤسسات الرسمية من جامعات ومساجد كبرى في تلك البلاد وتوصيف جهودها وجهود بعض أعلامها في خدمة السنة تأليفا وتحقيقا وتدريسا وبعض ما انتقد عليهم، وفيها إشارات إلى جهود كثير من أعلام الاتجاه السلفي، ولكن من غير استقصاء للجهود ولا تفصيل لها وإنما إشارة عامة ونص على بعض اختياراتهم في علوم الحديث، كما هو شرطهم في الكتاب.

4- جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة: لمحمد بن عبد الله أبو صعيليك: في جهود المعاصرين في خدمة السنة تأليفا وتحقيقا ثم ذكر مزايا هذه الخدمة وعيوبها واقتراحات لتحسين هذه الخدمة، وفيه الاشارة إلى جهود بعض أعلام الاتجاه السلفي عموما مع الاختصار وعدم التفصيل.

5- جهود مخلصة في خدمة السنة: لعبد الرحمان بن عبد الجبار الفريوائي: في جهود العلماء الهنود في خدمة السنة النبوية، وفيه إشارات إلى جهود علماء الاتجاه السلفي الهنود المعاصرين وبعض من أخذ عنهم حيث ذكر بعض مؤلفاتهم وأعمالهم في خدمة السنة، ولكنه لم يحرر ما طبع مما لم يطبع من المؤلفات، ولم يفصل في اللغة التي كتب بها المؤلف.

الثاني: دراسات حول الاتجاه السلفي:

1- المنهج السلفي، تعريفه، تاريخه، مجالاته، قواعده خصائصه: لمفرح بن سليمان القوسي، رسالة دكتوراه بقسم الثقافة الاسلامية بكلية الشريعة بالرياض.

2- الحركة السلفية في الهند: عبد الوهاب خليل الرحمن، رسالة دكتوراه غير مطبوعة.

3- الحركة السلفية في البنغال من عام (1217هـ) إلى (1408هـ): لمحمد مصلح الدين بن مولانا مُحَمَّد ماجيستير في كلية الدعوة جامعة الامام مُحَمَّد بن سعود للرياض (1412هـ).

4- السلفية وأعلامها في موريتانيا (شنقيط): للشيخ الطيب بن عمر بن الحسين، وهي رسالة ماجيستير في قسم العقيدة بجامعة أم القرى، وهي خاصة بالاتجاه السلفي وهو جزء من فصلي التمهيدي.

الثالث: دراسات حديثية حول بعض أعلام هذا الاتجاه :

لقد حظي أعلامها بالدراسة وأكثر من خُصّ بذلك الألباني، ومن تلك الرسائل:

1- جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية: عبد الرحمان بن مُحَمَّد العيزري، رسالة ماجيستير في جامعة صنعاء نوقشت سنة (1424هـ)، ولم يستقص جهود الشيخ في كل المسائل الحديثية بل فاته أبواب كتحرير الشيخ لبعض عبارات الأئمة في الجرح والتعديل وغيرها، كما فاته بعض نصوص الألباني المهمة لتحرير اختياراته في بعض المسائل ولم يحقق بعض اختيارات الشيخ، وهو ما حاولت إضافته.

وسائر الرسائل على كثرتها حول جهود الشيخ في أبواب حديثية معينة، ومنها:

2- منهج الشيخ الألباني في تقوية الأحاديث النبوية: للباحث شادي التميمي: رسالة الدكتوراه بالجامعة الأردنية، وموضوعاه كما هو ظاهر العنوان في باب تقوية الأحاديث وهي جزئية من جهود الشيخ بخلاف بحثي حاولت فيه الإحاطة بجهود الشيخ في سائر الأبواب.

3- منهج الشيخ الألباني في تعليل الأحاديث النبوية: للباحث: مُحَمَّد حمدي ابو عبده، رسالة دكتوراه في الجامعة الاردنية نوقشت سنة (1420هـ/ 2010). وهي كما يظهر من عنوانها في باب تعليلي الشيخ للأحاديث فقط وأنا حاولت التطواف حول جهود الشيخ المختلفة. وغيرها.

ومن الدراسات الحديثية حول أحمد شاكر:

4- العلامة أحمد شاكر وجهوده في السنة المطهرة: ماجيستر جامعة القاهرة (1412هـ/ 1992م). ولعلّها أقدم الرسائل حول الشيخ ولم أطلع عليها ولا وجدت من تحدث عنها.

5- جوانب نقدية في جهود أحمد مُحَمَّد شاكر الحديثية: ليوسف عبد اللاوي، رسالة ماجيستير نوقشت سنة 1419هـ/ 1998م، في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، فهي من أقدم الدراسات حول الشيخ وهي رسالة نفيسة، مع طول نفس في البحث، ولكنها كعنوانها بحثت بعض الجوانب النقدية في جهود الشيخ من غير استقصاء لجهود الشيخ ولهذا حاولت التطرق لجهود الشيخ في شتى فنون علوم الحديث.

6- معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث: لمتولي البراجيلي رسالة ماجيستير نوقشت سنة (1434/ 2013م)، وهي رسالة طيبة، ولكنها كاسمها فهي معالم مبيّنة لبعض منهج الشيخ وغير شاملة لجهود الشيخ في مختلف أبواب علوم الحديث مع عدم الجمع والتحرير لبعض اختيارات الشيخ كتقوية الضعيف، وزيادة الثقة، ولهذا حاولت استقصاء وتحقيق اختيارات الشيخ في كل الأبواب.

الرابع: دراسات حديثية حول بعض جمعيات هذا الاتجاه:

لقد حظيت بعض جمعيات هذا الاتجاه كذلك بالدراسة الحديثية،كأعلامها، ومن تلك الدراسات:

1- جهود علماء جمعية العلماء المسلمين في خدمة السنة النبوية: لقلال نصيرة، رسالة دكتوراه، نوقشت في كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 1439/ 1440هـ. وهي كما هو ظاهر العنوان في تفصيل جهود علماء الجمعية في خدمة السنة النبوية، فهي جزء من أطروحتي.

2- جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في خدمة الحديث الشريف وإحياء السنة: لحسين عقيلة، وهذه أيضا في جمع جهود الجمعية في خدمة الحديث النبوي وإحياء السنة وهي مقتطفات مختصرة فيها إشارة للجهود الجماعية دون تفصيل وتحقيق للاختيارات وتمثيل لها. وهي كسابقتها جزء من رسالتي.

وتوجد غيرها وهي دراسات غير شاملة وبحوث في مسائل مخصوصة، وقد أفدت منها في منهجية البحث، وفي جمع المادة وتحرير الاختيارات كما هو في الرسالة، كما توجد دراسات أخرى حول أعلام آخرين مخصوصين وكذا جمعيات، تأتي الإشارة إليها في الرسالة.

ثامنا: خطة البحث:

البحث مقسّم إلى: مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة، ويعقب هذا الفهارس العامة لمحتويات البحث.

أولا المقدمة: ذكرت فيها عنوان الرسالة وإشكاليتها، وأسباب اختيار الموضوع وأهمية وأهدافه، ومنهج البحث، ثم الدراسات السّابقة للموضوع، وخطة البحث وختمت بالعوائق والصعوبات.

الفصل التمهيدي: تكلمت فيه عن مصطلحات البحث في مبحثين:

المبحث الأول متعلق بالاتجاه السلفي المعاصر: فشرحت في **المطلب الأول** ماهية الاتجاه السلفي لغة واصطلاحا، والتدليل لصحة الانتساب للسلف، وفصلت ألقاب وتسميات هذا الاتجاه، وفي **المطلب الثاني** بينت فيه الأصول العلمية والمنهجية للاتجاه السلفي، وذكرت في **المطلب الثالث** أبرز رجالات الاتجاه السلفي، وأما **المطلب الرابع** فبينت حد المعاصرة لغة واصطلاحا وحدها في البحث.

والمبحث الثاني: متعلق بالسنة وفيه أربع مطالب، **الأول:** عرفت فيه السنة لغة واصطلاحا، **والثاني:** ذكرت فيه الفروق بين السنة وبين لفظ الحديث، ثم بينت في **المطلب الثالث** أهم علوم الحديث.

وأما **الفصل الأول:** فخصصته لتفصيل جهود أحمد شاكر في خدمة السنة النبوية كما هو عنوانه، وقد قسمته إلى **خمسة مباحث:**

المبحث الأول: في ترجمة الشيخ أحمد شاكر، وحوى أربعة مطالب، **المطلب الأول:** في بيان اسمه ونسبه وولادته، **والمطلب الثاني:** في ذكر حياته ومناصبه وأعماله وجهوده الدعوية والإصلاحية ورحلاته، وأما **المطلب الثالث:** ففي ذكر أبرز شيوخه وتلاميذه، و**المطلب الرابع:** في وفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: أجملت فيه جهود أحمد شاكر في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا، وذلك في مطلبين، **المطلب الأول**: أحصيت فيه مؤلفات الشيخ وتحقيقاته مع تعريف مختصر بها، وتقييم لمادتها.

المبحث الثالث: فصلت فيه جهود الشيخ في مسائل مصطلح الحديث:

المطلب الأول: **بينت** آراء أحمد شاكر وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر فقدمت للمسائل وتتبعت اختيارات الشيخ وإفاداته فيها مبيّنا لها، **وفي المطلب الثاني**: بيّنت آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح وما تعلق بها، بعد التقدمة لها، مع بعض الفوائد المتفرقة المرتبطة بها، **وفي المطلب الثالث**: بينت فيه اختيارات أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الحسن، وأما **المطلب الرابع**: فجلته لبيان آراء أحمد شاكر وتقريراته في مسائل الحديث الضعيف، وفي **المطلب الخامس**: ذكرت اخيارته وإفاداته في مسائل المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال ونحوها

المبحث الرابع: تناولت فيه آراء أحمد شاكر وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل، وجعلته في أربعة مطالب: **المطلب الأول**: وفيه توطئة في حد الجرح والتعديل وبيان مشروعيته، و**المطلب الثاني**: خصصته لبحث مسألة العدالة والضبط، وكلام الشيخ فيها، وأما **المطلب الثالث**: فجمعت فيه مسائل وقواعد في الباب مع بيان اختيار الشيخ فيها، ونحوه **المطلب الرابع**: جمعت فيه قواعد عمل بها الشيخ في الباب:

المبحث الخامس: فبحثت فيه منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث والحكم عليه، وفيه مطلبان: **المطلب الأول**: في بيان منهجه في تخريج الحديث وعزوه، و**المطلب الثاني**: في تحقيق منهجه في الحكم على الحديث إجمالا.

المبحث السادس: بينت منهجه في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه، وذلك في ثلاث مطالب: خصصت **المطلب الأول**: لبيان منهجه في شرح الحديث، و**المطلب الثاني**: لبيان منهجه في مختلف الحديث، و**المطلب الثالث**: لبيان منهجه في فقه الحديث بجمع القواعد والأصول الفقهيّة التي بنى عليها اجتهاداته، وذكرت بعض اختياراته الفقهية.

الفصل الثاني: خصصته لتفصيل جهود الشيخ الألباني في خدمة السنة النبوية كما عنونته، وقد قسمته إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الشيخ الألباني: ذكرت في **المطلب الأول**: اسمه ولقبه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته، وفي **المطلب الثاني**: بداية الدراسة وطلبه للعلم ثم توجهه لدراسة علم الحديث، وفي **المطلب الثالث**:

شيوخه وتلاميذه، وفي **المطلب الرابع**: وظائفه وأعماله وانجازاته وجهوده التعليمية والدعوية ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته.

المبحث الثاني: خصصته لبيان جهود الألباني في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا، وذلك في مطلبين: **المطلب الأول**: في إحصاء مؤلفات الألباني وما كتبه استقلالا مع التعريف بها وتقييم مادتها، وال**مطلب الثاني**: في إحصاء تحقيقات الألباني مع التعريف بالكتاب المحقق وتقييم التحقيق غالبا.

المبحث الثالث: فصلت فيه جهود الألباني في مسائل مصطلح الحديث، وذلك في خمسة مطالب: **المطلب الأول**: فصلت فيه آراء الألباني وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر، و فصلت في **المطلب الثاني**: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح، وفصّلت في **المطلب الثالث**: آراء الألباني وتحريراته في مسائل الحديث الحسن، وفي **المطلب الرابع**: فصلت آراء الشيخ واختياراته في مسائل الحديث الضعيف، وأما **المطلب الخامس**: ففصلت فيه آراء الألباني واختياراته في مسائل المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال.

المبحث الرابع: فتناولت فيه آراء الألباني وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل، وجعلته في أربعة مطالب: **المطلب الأول**: جعلته تقدمة في الموضوع، و**المطلب الثاني**: خصصته لتفصيل مسائل العدالة والضبط وبيان تقريرات الألباني فيها، و**المطلب الثالث**: ذكرت فيه مسائل وقواعد في الباب واختيار الألباني فيها، ونحوه **المطلب الرابع**: في جمع قواعد عمل بها الشيخ في الباب.

المبحث الخامس: بينت فيه منهج الألباني في تخريج الحديث والحكم عليه، وذلك في مطلبين: **المطلب الأول**: بينت فيه منهجه في تخريج الحديث إجمالا، وبينت في **المطلب الثاني**: منهجه في الحكم على الحديث إجمالا أيضا.

المبحث السادس: خصّصته لبيان منهجه في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه، في ثلاثة مطالب: **المطلب الأول**: بينت فيه منهجه في شرح الحديث إجمالا، وبينت في **المطلب الثاني**: منهجه في مختلف الحديث ببعض التفصيل والتمثيل، وفي **المطلب الثالث**: بينت منهجه في فقه الحديث إجمالا.

الفصل الثالث: تناولت فيه جهودا مختلفة لأصحاب هذا الاتجاه، وقد قسّمته إلى أربعة مباحث: **المبحث الأول**: ذكرت فيه الجهود الفردية السلفية المعتبرة في خدمة السنة، انتقيت خمسة أعلام من مختلف الأمصار كنماذج مبرزة لجهود هذا الاتجاه، وذلك في **خمسة مطالب**، ففصّلت جهودهم اختصارا بذكر

أعمالهم العلمية التي خدموا بها السنة، ثم نماذج تفصيلية لجهودهم في خدمة السنة النبوية، وكذا أعمالهم ووظائفهم التي خدموا بها للسنة، وهم في **المطلب الأول**: الشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي **المطلب الثاني**: عبد الرحمان المعلمي، **والمطلب الثالث**: عبد الحق الهاشمي الهندي، ثم في **المطلب الرابع**: عبد العزيز ابن باز، وفي **المطلب الخامس**: مقبل بن هادي الوادعي.

المبحث الثاني: تناولت فيه الجهود الفردية السلفية في خدمة السنة النبوية حسب البلدان والأمصار، فانتقيت من كل مصر أكثر أعلام هذا الاتجاه خدمة للسنة جعلتهم نماذج مبرزة لجهود هذا الاتجاه وذلك بذكر آثارهم العلمية من مؤلفات وتحقيقات، وكذا أعمالهم الخادمة للسنة، مرتبا لهم بالأقدم وفاة، فجاءت في **خمسة مطالب**، ذكرت في **المطلب الأول**: جهود علماء المغرب وإفريقيا، اخترت منهم تقي الدين الهلالي المغربي، وحمّاد الأنصاري، ومُحَمَّد الأمين الهرري، وإسماعيل الأنصاري، وعمر بن مُحَمَّد فلاتة، وفي **المطلب الثاني**: ذكرت جهود علماء السعودية، اخترت منهم حافظ حكمي، وحمود التويجري، وبكر أبو زيد، ومُحَمَّد بن صالح العثيمين، وعبد الله البسام، وفي **المطلب الثالث**: ذكرت جهود علماء مصر، انتخبت منهم عبد الظاهر مُحَمَّد أبو السمح، ومُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، مُحَمَّد حامد الفقي، ومُحَمَّد عطية سالم، وعبد الرحمان الوكيل، وأما **المطلب الرابع**: فذكرت جهود علماء الشام، وانتخبت منهم محب الدين الخطيب، ومُحَمَّد بهجة البيطار، وعبد القادر الأرناؤوط، وفي **المطلب الرابع**: ذكرت علماء العراق وانتخبت منهم حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السامرائي، وأما **المطلب الخامس**: فذكرت علماء القارة الهندية، انتخبت منهم على كثرتهم عبد الرحمان المباركفوري، وأبو الطيب عطاء الله حنيف الفنجياني، وعبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام المباركفوري، وبديع الدين الراشدي، وعبد القادر بن حبيب الله السندي، وصفي الرحمن المباركفوري، ومُحَمَّد لقمان السلفي.

المبحث الثالث: كان الكلام فيه حول الجهود الجماعية الرسمية في خدمة السنة النبوية، انتقيت بعضها كنماذج مبرزة للجهود الجماعية وذلك في **ثلاث مطالب**، **المطلب الأول**: ذكرت فيه جهود الهيئات الرسمية الأكاديمية من الجامعات وكليات الشريعة، ومراكز وجمعيات خدمة السنة، وفي **المطلب الثاني**: ذكرت جهود مدارس العلوم الشرعية، مثّلت بجهود دار الحديث المكية ودار الحديث المدنية، معرّفا بها ذاكرا أبرز جهودها، وخصّصت **المطلب الثالث**: لبيان جهود مؤسسات الفتوى الشرعية، ومثّلت بهيئة كبار العلماء، فعرّفت بها وذكرت أهم أعمالها في خدمة السنة مع التمثيل.

المبحث الرابع: ذكرت فيه جهود المؤسسات والهيئات والجمعيات غير الرسمية في خدمة السنة، انتقيت ثلاثة منها من مختلف الأمصار، عرّفت بها وذكرت أعمالها في خدمة السنة النبوية، ونماذج تفصيلية عن جهودها في خدمة السنة، مع بعض الجهود الأخرى، وذلك في أربع مطالب، ففي **المطلب الأول**: بيّنت جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي **المطلب الثاني**: جهود جماعة أنصار السنة المحمدية، وبيّنت في **المطلب الثالث**: جهود جمعية أهل الحديث الهندية، وأما **المطلب الرابع**: فذكرت فيه مكاتب البحث والتحقيق والمطابع والتكنولوجيا الحديثة ونحوها، ممثلا لجهودها في خدمة السنة.

الفصل الرابع: تناولت فيه الانتقادات والاستدراكات على الإتجاه السلفي في خدمة السنة النبوية، وذلك في **ثلاث مباحث**:

المبحث الأول: وفيه الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر، وذلك في **أربع مطالب، المطلب الأول**: ذكرت فيه الانتقادات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه، و**المطلب الثاني**: ذكرت الانتقادات والاستدراكات في الجرح والتعديل، وذكرت في **المطلب الثالث**: الإنتقادات والإستدراكات في التخريج والحكم على الأحاديث، وفي **المطلب الرابع**: الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر في الحكم على الحديث، مناقشا لها متجردا للحق مرجحا للصواب.

المبحث الثاني: خصّصته للانتقادات والاستدراكات على الشيخ الألباني، على نحو ما سبق لأحمد شاكر، فذكرت في **المطلب الأول**: الانتقادات والاستدراكات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه، وفي **المطلب الثاني**: الإنتقادات والإستدراكات في الجرح والتعديل، وذكرت في **المطلب الثالث**: الانتقادات والاستدراكات في التخريج والحكم على الأحاديث، وذكرت في **المطلب الرابع**: الانتقادات والاستدراكات في فقه الحديث، مناقشا لها متجرّدا للحق مرجحا للصواب.

المبحث الثالث: درست فيه الانتقادات والاستدراكات العامة على الاتجاه السلفي في خدمة السنة، وذلك في ثلاث مطالب، درست في **المطلب الأول**: الانتقادات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه، وفي **المطلب الثاني**: درست الانتقادات والاستدراكات في التخريج والحكم على الحديث وفقهه، ودرست في **المطلب الثالث**: الانتقادات والاستدراكات في المصطلح والجرح والتعديل، درست هذه الانتقادات وناقشتها ورجت ما دل عليه الدليل.

الخاتمة: جاءت ملخّصة لأهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي، مع بعض التوصيات والمقترحات التي أرجو أن تتحقق -بإذن الله تعالى-، ثم اعقبت البحث بفهارس علمية تساعد وترشد القارئ إلى معرفة مضامين الأطروحة بسهولة ويسر، فجعلت فهرس للآيات القرآنية، وللأحاديث النبوية، وللآثار الموقوفة والمقطوعة، وللأعلام المترجم لهم، وللأبيات الشعرية، وثبتا للمصادر والمراجع، وفهرسا للموضوعات.

تاسعا: العوائق والصعوبات:

و قد واجهتني في هذا البحث صعوبات ظهرت لي أثناء جمع المادة ثم تحليلها وتحريرها تتمثل في:

- ضخامة الموضوع واتساع دائرته وكثرة مادته وتنوعها، فقد كثرت جهود هذا الاتجاه وتنوعت، فجمع كل المعلومات ثم ترتيبها ودراستها حسب متطلبات البحث يتطلب جهدا جهيدا من الباحث، كيف والواحد من أعلامها يستحق رسالات مستقلة، وآحاد مؤسّساتها وجماعاتها وتجمعاتها كذلك.

- الاختلاف في نسبة بعض الأقوال والاختيارات يحتم على الباحث زيادة جهد في جمع المادة لتصحيح نسبة الأقوال وتحرير الاختيارات والترجيحات، كما أن بعض الكتب نفدت طبعاتها فلا يمكن تحصيلها.

ومع ذلك فقد جهدت في إعداد الأطروحة قدر المعرفة والطاقة، فإن أحسنتُ فمحض توفيق من الله فله وحده الحمد والمنة، وإن قصّرت وأخطأت -دون قصد- فلا ملامة علي وحسبي أني قد بذلت الجهد واستفرغت الوسع وعملت باجتهاد والله الموفق وهو المستعان وعليه التكلان، وإني لأحمد الله أولا وآخرا على نعمه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى، ومنها التوفيق لإنجاز هذا العمل خدمة لسنّة نبينا، ثم وفاءً لأولئك العلماء الأجلاء الذين بذلوا جهودهم الطيبة في خدمة السنة النبوية.

ثم أترحم على الأستاذ المشرف الأول الأستاذ الدكتور عبد المجيد مباركية الذي تفضل علي بإشرافه وتأطيره لهذا المشروع، وما أسداه إلي من نصح وتوجيه، فجزاه الله خير الجزاء وجعله في موازين حسناته، وأقدّم شكري وتقديري ثانية للأستاذ المشرف الثاني الدكتور: مُحَمَّد رمضاني.

وأسأل الله جل شأنه أن يوفقني فيما قصدت، ويعافيني مما أخطأت، وأن يحقق بهذا العمل النفع المرجوّ والأثر المقبول، وأن يهبني شرف الرضا ومنة القبول،.وأبرأ إلى الله من حولي وقوتي، وألجأ إلى حوله وقوته.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين.

< < < < <

الفصل التمهيدي:

توطئة للبحث:

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول:

التعريف بالاتجاه السلفي المعاصر:

المبحث الثاني:

السنة النبوية: تعريفها، وأهم علومها.

المبحث الأول:
التعريف بالاتجاه السلفي المعاصر.

توطئة:

أتناول في هذا المبحث أولا بعض المفاهيم النظرية كمقدمات ضرورية للموضوع في التعريف بالاتجاه السلفي مع بيان أصوله ورجالاته، وبيان حد المعاصرة في البحث، ويشتمل على أربعة مطالب:

** **المطلب الأول: ماهية الاتجاه السلفي:**

** **المطلب الثاني: الأصول العلمية والمنهجية للاتجاه السلفي:**

** **المطلب الثالث: أبرز أعلام الاتجاه السلفي:**

** **المطلب الرابع: حد المعاصرة:**

المطلب الأول: ماهية الاتجاه السلفي:

الاتجاه السلفي مركب إضافي من كلمتين (الاتجاه) و(السلفي) فيحسن بيان معناهما انفرادا ثم مركّبا:

** **الفرع الأول: الاتجاه والسلف لغة واصطلاحا:**

أولا: الاتجاه لغة:

الوجه –بالضم والكسر–: هو الجانب والناحية المتوجه إليها والمقصود بها[1]، واتجه إليه أقبل بوجهه عليه، أصله اوتجه، والوجهة: نحو الوجه[2]، ويقال: قعدت تجاهك، تلقاء وجهك، والجمع جهات، وقلت كذا على جهة كذا، على نحوه وقصده[3]، وصرف الشيء عن وجهه: أي سننه[4].

والوجه: النوع والقسم، يقال: الكلام على وجوه، ووجوه القرآن: معانيه، ليس لكلامك وجه: أي صحة[5].
والاتجاه في المعاجم المعاصرة مفرد: جمع اتجاهات:

1- مصدر اتجه إلى: طريق وسبيل، اتجاه الساحل، أحادي الاتجاه: ذو اتجاه واحد –تختلط عليه الاتجاهات، أي: الطرق– ثنائي الاتجاه: طريق باتجاهين– حوّل اتجاهه: غيّره.

2- تهيّؤ عقلي لمعالجة تجربة أو موقف من المواقف تصحبه عادة استجابة خاصة، ميل، نزعة: «اتجاه سياسي معتدل، فكري، مضاد، اتجاهات متطرفة»[6].

فالاتجاه يأتي بمعنى وجه الشيء، والاقبال على الشيء والاهتمام به، والطريق والقصد، والمذهب أيضا.

ثانيا: الاتجاه اصطلاحا: مصطلح (الاتجاه) مصطلح حديث، وقد ذكروا له تعاريف كثيرة من أقربها إلى المعنى المروم في الدراسة أنه: «مجموعة الآراء والأفكار والنظرات والمباحث التي تشيع في عمل فكري بصورة

1- مرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، دت، دط، (537/36).

2- إبراهيم مصطفى وجماعة، المعجم الوسيط، تح: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، (1015/2-1016).

3- إبراهيم مصطفى وجماعة، المعجم الوسيط، المرجع السابق، (1015/2).

4- ينظر مرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المرجع السابق، (538/36-553).

5- مرتضى الزّبيدي، تاج العروس، المرجع السابق، (543/36).

6 - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ/ 2008 م، (2407/3).

أوضح من غيرها، وتكون غالبة على سواها، ويحكمها إطار نظري، أو فكرة كلية تعكس مصدر الثقافة التي تأثر بها الشخص وتلوّن بها»[1].

فهو هنا له معنى المذهب الذي يتضمن الاعتقاد والرأي والحكم، وهو: «مجموعة مباديء وآراء متصلة ومنسّقة لمفكّر أو مدرسة، ومنه المذاهب الفقهية والأدبية والعلمية والفلسفية»[2].

فالاتجاه أو المذهب أو المدرسة، ويقال المنهج: «إطار يضم العديد من الأشخاص الذين تجمعهم أصول يتفقون فيها ومنطلقات ينطلقون منها وغاية يرمون تحقيقها»[3].

ثالثا: السلف لغة واصطلاحا:

أولا: السلف في اللغة:

(سلف): السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق[4]، ف(سلف) يسلف بالضم، (سلفا) بفتحتين أي: مضى، و(سلف) الرجل من تقدمه بالموت، والجمع (أسلاف) و(سلّاف)[5]، ولهذا سمى الصدر الأول من التابعين السلف الصالح، أي: من سلف من آبائهم أو ما سلف من عزهم ومجدهم، وكل شيء قدمه العبد من عمل صالح، أو ولد فرط تقدمه فهو سلف، وقد سلف له عمل صالح[6].

1- مُحَمَّد إبراهيم شريف، اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر، دار التراث، القاهرة، (ص:63).

2- مقداد يالجن بن مُحَمَّد علي، الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، رسالة ماجيستير كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (ص:2-3)، ومجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (ص:174).

3- مُحَمَّد عمارة، مُحَمَّد الغزالي، الموقع الفكري والمعارك الفكرية، دار الرشاد، القاهرة، (ص:65).

4- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م: (95/3).

5- مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، المرجع السابق،(152/1).

6- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة: (156/9). مرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المرجع السابق، (455/23)، والفيروزآبادى، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، بيروت/لبنان، ط8، 1426هـ،(820/1)، وابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي/ محمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلمية/ بيروت، 1399هـ، (389/2)، إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، المرجع السابق، (443/1). وينظر الراغب الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم/الدار الشامية، ط1، 1412هـ: (ص:420).

والسلف: القرض، والفعل أسلفت، يقال: سلّفته مالا، أي: أقرضته، وكل مال قدمته في ثمن سلعة مضمونة اشتريتها بصفة فهو سلف وسلم، وروي عن النبي ﷺ قوله: «من سلّف في تمر فليسلّف في كيل معلوم ووزن معلوم»[1]، أراد من قدّم مالا إلى رجل في سلعة مضمونة، وهذا هو الذي يسمى بيع السلم[2].

فالسلف في المعاملات له معنيان: أحدهما القرض الذي لا منفعة للمقرض فيه، والعرب تسميه السلف، والمعنى الثاني: السّلم، وهو في المعنيين معا اسم من أسلفت، وكذلك السلم اسم من أسلمت[3].

فكلمة (السلف) وما انشق منها يدور في أغلب استعمالاته في لغة العرب حول معنى التقدم والسبق في الزمن، فالجماعة المتقدمون من الآباء والأجداد سلف من بعدهم؛ لأنهم سابقون لهم زمنيا، ولم تقيّد بكونهم صالحين أو طالحين إلا في لسان العرب والبحر المحيط، والعمل الصالح أو الولد الفرط سلف للعبد؛ لأنه يرجو أن يكون أجرا له يتقدمه في الآخرة لينتفع به، والقرض سلف لأنه سبق زمني في الإعطاء، وبيع السّلم سلف؛ لأن دفع ثمن السلعة يسبق قبضها وتسليمها، وهكذا سائر المعاني لا تخرج عن هذا، ولهذا أحسن ابن فارس لما قال في معجمه العظيم: «السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق»[4].

وورد لفظ السلف بهذا المعنى **في الكتاب في مواضع منها:**

قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال تعالى: ﴿ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ ﴾[النساء: 23].

وقال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡ ﴾[يونس: 30].

وقال تعالى: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ سَلَفٗا وَمَثَلٗا لِّلۡأٓخِرِينَ ﴾ [الزخرف: 56].

1- أخرجه البخاري في كتاب السلم، باب السّلم في كيل معلوم: (85/3، ح:2239)، وباب السّلم في وزن معلوم: (85/3، ح:2240، ح:2041)، وعند مسلم في كتاب المساقاة، باب السلم: (1226/3، ح:127، ح:128).

2- ينظر: عبد الرؤوف المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3، 1408هـ، (398/2)، ومعالم السنن، للخطابي، (124/3-125)، والاستذكار لابن عبد البر، (385/6-388)، وشرح النووي على مسلم: (11/ 41)،

3- مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م: (299/12).

4- أحمد بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط: 1399هـ - 1979م، (95/3).

وفي السنة كما في قوله ﷺ: «وإنه متى يخرج -أي الدجال- فسوف يزعم أنه الله، فمن آمن به وصدقه واتبعه لم ينفعه صالح من عمله سلف، ومن كفر به وكذبه لم يعاقب بشيء من عمله سلف»[1].

وحديث فاطمة حين قال لها النبي ﷺ عند دنوّ أجله: «ولا أراني إلا قد حضر أجلي، وإنك أول أهلي لحوقا بي، ونعم السّلف أنا لك»[2]، والمعنى أنه ﷺ متقدم عليها موتا فترد عليه[3].

وقوله ﷺ لابنته زينب حين توفيّت: «إلحقي بسلفنا الصالح عثمان ابن مظعون»[4].

ثالثا: السلف في الاصطلاح:

هم من تقدمنا من الصحابة والتابعين لهم باحسان، وتابعيهم من أهل القرون المفضلة، فهو وصف ينصرف عند الاطلاق إلى الصحابة، ويشاركهم فيه غيرهم تبعا واتباعا -كما سيأتي.

قال القلشاني: «السلف الصالح: هو الصدر الأول، الراسخون في العلم، المهتدون بهدي النبي ﷺ، الحافظون لسنته، اختارهم الله لصحبة نبيه، وانتخبهم لإقامة دينه، ورضيهم أئمة الأمة، وجاهوا في سبيل الله حق جهاده، وأفرغوا في نصح الأمة ونفعها جهدهم، وبذلوا في مرضات الله أنفسهم، قد أثنى الله عليهم في كتابه بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ﴾الآية [الفتح: 29] ، وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا

1- أخرجه بطوله الإمام أحمد في المسند: (33/346-349، ح:20178)، والطبراني في المعجم الكبير: (7/189-191، ح:6797، ح:6798، ح:6799).

2- أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة: (4/248، ح:5928)، وكتاب الاستئذان، باب من ناجى بين يدي النّاس، ومن لم يخبر بسرّ صاحبه، فإذا مات أخبر به: (8/64، ح:6285)، وفي باب علامات النبوة في الإسلام، دون محل الشاهد منه: (4/203، ح:6323، ح:3624)، ومسلم: كتاب المناقب، باب فضائل فاطمة بنت النّبيّ ﷺ: (4/ 1904-1905، ح:2450).

3- ينظر: محيي الدين النووي، شرح صحيح مسلم: دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط2، 1392هـ: (16/7).

4- الحديث أخرجه أحمد في مسنده: (4/30-31، ح:2127)، و(5/216، ح:3103)، وصحّحه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند، (2/530)، وضعّفه الألباني في الضعيفة: (3/205، ح:1517)، و(7/373، ح:3361).

يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحشر: 8-9]، ذكر الله تعالى فيها المهاجرين والأنصار، ثم مدح أتباعهم ورضي ذلك، ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحشر: 10]، وحذّرنا أشدّ التحذير من تنكّب طريقهم، وتوعد بالعذاب من خالفهم واتبع غير سبيلهم فقال: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ [النساء: 115]، فيجب اتباعهم فيما نقلوه، واقتفاء أثرهم فيما عملوه، والاستغفار لهم»[1].

قال القاضي عياض: «بين السلف اختلاف كبير في كتابة العلم من الصحابة والتابعين، فكرهه كثير منهم، وأجازه الأكثر»[2].

قال النووي: «تكتّى جماعات من أفاضل سلف الأمة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم بأبي فلانة»[3].

وقد أمرنا الله باتباع سبيل أصحاب النبي ﷺ، واقتفاء أثرهم وسلوك منهجهم، فقال تعالى: ﴿ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ﴾ [لقمان: 15]، قال ابن القيم: «وكل من الصحابة منيب إلى الله، فيجب اتباع سبيله، وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله»، وهذا أحد أدلته على وجوب اتباع الصحابة، وقد ذكر رحمه الله أدلة كثيرة بلغت خمسة وأربعين وجها[4].

وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعلم قطعا أنهم المراد بقوله: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

1- أحمد القلشاني، تحرير المقالة في شرح الرسالة، تح: الحبيب بن طاهر ومحمد المدنيني، مؤسسة المعارف، بيروت/ لبنان، ط1، 1429هـ/2008م: (ص:207-208).

2- عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تح: يحي إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط1، 1419هـ، (553/8).

3- يحي بن شرف النووي، الأذكار، تح: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت/ لبنان، دط، 1414هـ/1994م: (ص:296).

4- ينظر: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1423هـ: فصل الفتوى بالآثار السّلفيّة والفتاوى الصّحابيّة: (90/4)، والأدلّة على وجوب اتّباع الصّحابة: (94/4)، وبيان منزلة الصحبة وكلامهم من الدين، فصل: أوّل من وقّع عن الله: (17/2، وما بعدها).

﴿وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [الأنعام: 153]، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: 18]، فثناؤه عليهم هو ثناء على دينهم قطعا، وبهذا يتقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم[1].

كما شهد النبي ﷺ على صحة ما عليه أصحابه ﷺ، وأخبر باستقامتهم بعده، وجعل ما هم عليه علامة على الحق في الدنيا والنجاة يوم القيامة، فقال مجيبا عن صفة الفرقة الناجية من البدع والهلاك: «ما كنت عليه أنا وأصحابي»[2]، واضعا بهذا معيارا للحق، وميزانا للطريق الذي يجب اتباعه وسلوكه والتمسك به[3].

قال عبد الله بن مسعود ﷺ: «من كان مستنا فليسن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمّد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة؛ أبرها قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، اختارهم الله لصحبة نبيه، ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم على آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[4].

فعُلم بهذا أن الصحابة ﷺ أولى الأمة بإصابة الحق فيما ثبت عنهم؛ فإنهم بلا ريب: «كانوا أبر قلوبا، وأعمق علما، وأقل تكلفا، وأقرب إلى أن يوفقوا فيها لما لم نوفق له نحن؛ لما خصّهم الله تعالى به من توقّد الأذهان، وفصاحة اللسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلة المعارض أو عدمه، وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى؛ فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النظر في الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل، ولا إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين، بل قد غنوا عن ذلك كله، فليس في حقهم إلا أمران: أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا، والثاني: معناه كذا وكذا، وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين، وأحظى الأمة بهما، فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما...وقد صحبوا المختار من سائر الأنام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، وعاينوا في صحبتهم للنبي المختار الأسرار القرآنية، وعلموها من الحضرة النبوية، وعلموا التنزيل والتأويل

1- ينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، نقض المنطق، تح: مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة وسليمان الصنيع، وصححه: مُحَمَّد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1370هـ/ 1951م: (ص:2).

2- سيأتي تخريجه، ص38.

3- ينظر: إبراهيم البريكان، تعريف الخلف بمنهج السلف، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ، (ص:14).

4- أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (97/2)، ورواه أبو نعيم في الحيلة: عن الحسن عن ابن عمر، (305/1)، وضعّفه الألباني في تخريج المشكاة، مُحَمَّد بن عبد الله الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م: (67/1، ح:54).

وآدابه، وعاينوا الأنوار القرآنية، والأشعة المصطفوية، فهم أسعد الأمة بإصابة الصواب، وأجدر الأئمة بعلم فقه السنة والكتاب، لفوزهم بصحبة النبي ﷺ، ومشاهدة نزول الوحي، ومعرفة الأسباب، فلا يجاروا في علمهم، ولا يباروا في فهمهم، فكل علم وفهم وخير عنهم وصل، وكل سعادة وسيادة وفقه من علمهم وبسببهم حصل، فرضوان الله عليهم ما زين ذكرهم الدفاتر، وشرف نشرهم المنابر»[1].

والرجوع إلى السلف في أمر الدين مما يجب الاستمساك به، ويدل على حتمية السلفية بهذا الفهم اتفاق أهل الاسلام، أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح بها أولها -على حد قول مالك-، وهو طبعا الدين الصحيح الصافي من الشهوات والشبهات والبدع، وقول مالك ورد في كتاب المبسوط للقاضي اسماعيل بن اسحاق الجهضمي، نقله عنه القاضي عياض في الشفا بلفظ: «ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح أوّلها»[2]، ورواه عبد الرحمان الغافقي المالكي عن مالك عن شيخه وهب بن كيسان[3].

والسلف من الناحية التاريخية الزمنية القرون المفضلة، المشهود لها بالخيرية على لسان الذي لا ينطق عن الهوى، فلا شك أن هديهم وطريقتهم وسننهم هي خير الهدي، وخير السنن والطرائق، كما في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين ينالونهم...»[4]، يدل على هذا هذه النقول:

1- مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1402هـ/1982م: (383/2).

2- عياض بن موسى اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفيحاء، عمان، ط2، 1407هـ: (204/2).

3- عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي، مسند الموطأ، تح: لطفي بن مُحَمَّد الصغير، وطه بن علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م: (ص:584). وينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، اقتضاء الصراط المستقيم، تح: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط7، 1419هـ/ 1999م (204/2)، وعلاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، مكتبة فياض، المنصورة، مصر، ط1، 1432هـ/2011م: (ص:14-15).

4- رواه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد: (171/3، ح:2652)، وفي كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ: (3/5، ح:3651)، وفي كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، (91/8، ح:6429)، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي بالنذر: (141/8، ح:6695)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم: (1964/4، ح:2535).

- قال الإمام مالك: «ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف»[1].

- وقال ابن عبد البر في مواضع: «وأما السلف من الصحابة والتابعين»[2].

- قال الألوسي: «والمنقول عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وقتادة وسائر السلف الصالح»[3].

- قال عبد العزيز ابن باز: «إن السلف هم أهل القرون المفضلة، فمن اقتفى أثرهم وسار على نهجهم فهو سلفيّ، ومن خالفهم في ذلك فهو من الخلف»[4].

- وقال مُحَمَّد أمان الجامي: «عندما نطلق لفظ السلف إنما نعني به من الناحية الاصطلاحية أصحاب رسول الله ﷺ الذين حضروا عصره فأخذوا منه هذا الدين مباشرة غضّا طريا... كما يدخل في هذا الاصطلاح التابعون لهم الذين ورثوا علمهم قبل أن يطول عليهم الأمد والذين شملتهم شهادة الرسول ﷺ لهم وثناؤه عليهم بأنهم خير الناس...كما يشمل الاصطلاح تابعي التابعين»[5].

وقد انتشر هذا المصطلح وتناقله أهل العلم للدلالة على عصر الصحابة ومنهجهم ومن تبعهم باحسان:

- قال البخاري: «وقال راشد بن سعد: «كان السلف يستحبون الفحولة، لأنها أجرى وأجسر»»[6].

1- مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، تح: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي/ الإمارات، ط1، 1425هـ/2004م: (477/3).

2- يوسف بن عبد الله عبد البر، الاستذكار، تح: سالم مُحَمَّد عطا، ومُحَمَّد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م: (116/1)، (199/1)، (211/1)، (416/1)، (184/2)، وغيرها.

3- محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ: (151/1).

4- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: مُحَمَّد بن سعد الشويعر، (370/1)، وذكر في مجموع فتاواه في مواضع أن السلف هم الصحابة والتابعون، ينظر: (402/3)، و(429/3)، و(117/21).

5- مُحَمَّد أمان بن علي جامي، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ: (ص:57).

6- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ: (4/ 30).

قال ابن حجر: «قوله كان السلف -أي: من الصحابة فمن بعدهم-...»[1].

- وقال البخاري: «وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره: أدركت ناسا من سلف العلماء يمتشطون بها، ويدهنون فيها لا يرون بأسا»[2].

فراشد بن سعد والزهري تابعيان، وسلفهمما هم الصحابة قطعا.

- وقال الإمام البخاري: «باب ما كان السلف يدّخرون في بيوتهم وأسفارهم، من الطعام واللحم وغيره»[3]، والمراد بالسّلف الصحابة؛ لأنه ساق تحته حديث عائشة ﵂ : «نهى النبي ﷺ أن تؤكل لحوم الأضاحيّ فوق ثلاث...» الحديث[4].

والحاصل أن السلف إذا أطلق أريد به الصحابة والتابعون وتابعوهم، وهم أهل القرون المفضلة -كما سبق-.

ولا يعني هذا انحصار مفهوم السلف في هذه الفترة الزمنية[5]، حيث ظهرت فيه كثير من البدع والفرق الضالة، ففيها ظهرت الخوارج حين خرجوا على علي ﵁، و التشيع والرفض على يد عبد الله بن سبأ اليهودي المدعي للإسلام الزاعم محبة أهل البيت، وفيه نبتت فتنة القدرية على يد معبد الجهني، وفيه ظهرت بدعة الإرجاء، ومن زعمائها غيلان الدمشقي، وفيه أطل قرن التجهم والاعتزال، وفيه عاش الجعد بن درهم أستاذ الجهم بن صفوان -منظروا الجهمية الأوائل-، وعاش فيها واصل بن عطاء رأس فرقة المعتزلة.

1- أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، صححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، دط، 1379هـ: (66/6).

2- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، المرجع السابق، (56/1).

3- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، المرجع السابق، (76/7).

4- صحيح البخاري،كتاب الأطعمة، باب شاة مسموطة، والكتف والجنب، (76/7، ح:5423).

5- وقد ألف سعيد رمضان البوطي كتابا عنونه: «السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي»، وقد تعقّبه صالح بن فوزان الفوزان في هذا الكتاب بكتاب وسمه بـ: «نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السّلفية لمحمد سعيد رمضان من الهفوات»، تضّمن على قلة أوراقه ردودا قوية على كتاب البوطي مستندا فيها على الكتاب والسنة وأقوال السلف وعلماء السنة.

وبهذا يظهر جليا أن هذه القرون الأولى المفضلة عاش فيها –وهم الأكثر– سلف صالح يقتدى بهم، كما عاش فيها أصحاب أهواء وروّاد بدع، أدخلوا على المسلمين في دينهم ما ليس منه، فتحوا بها أبواب شر عظيمة يعاني المسلمون من شرورها إلى اليوم[1].

وعليه فكون الانسان في تلك الحقبة الزمنية لا يكفي للحكم عليه أنه على نهج ودين السلف، ما لم يكن موافقا للصحابة في فهم الكتاب والسنة والعمل بهما، ولهذا يقيّد العلماء هذا المصطلح بالسلف الصالح، فلا يكون التابعون وتابعوهم من السلف إلا باتباعهم للصحابة ﷺ في الاستمساك بالكتاب والسنة، والسير على نهجهم في فهمهما والعمل بهما، فمن ابتدع منهم وخالف منهجه الكتاب والسنة فلا يكون من السلف، ولو وجد في أزمانهم، ولذا قالوا كل من إلتزم عقائد وأصول هؤلاء من الصحابة فمن بعدهم كان منسوبا إليهم يقال له: سلفي وإن باعدت بينه وبينهم الأماكن والأزمان، وكل من خالفهم فليس منهم، وإن عاش بين أظهرهم وجمعه بهم نفس المكان والزمان[2].

فهذا المصطلح إذا أطلق لا ينصرف إلى الفترة الزمنية والسبق الزمني فقط بل إلى أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم بإحسان من التابعين وأئمة الهدى المتبعين لهم، ومن سلك سبيلهم في القول والعمل والاعتقاد إلى يوم الدين، وعلى هذا يطلق مصطلح (السلف)، فيطلق على من حافظ على الدين الصحيح على سلامة العلم والعمل والعقيدة والمنهج، وسلك سبيلهم في الدين أصولا وفروعا، مما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه قبل الافتراق وظهور البدع والأهواء والفرق والأحزاب[3].

قال مُحَمَّد بن صالح العثيمين: «فأهل السنة والجماعة هم السلف معتقدا، حتى المتأخر إلى يوم القيامة إذا كان على طريقة النبي ﷺ وأصحابه، فإنه سلفي»[4].

1- ينظر: مُحَمَّد باكريم مُحَمَّد، وسطية أهل السنة بين الفرق، دار الراية، الرياض/السعودية، ط1، 1415هـ (ص:100 101).

2- مُحَمَّد خفاجي، العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، (ص:21)، بواسطة كتاب: فقه الأولويات في الخطاب السلفي المعاصر بعد الثورة، لمحمد يسري إبراهيم، دار الكتب المصرية/ دار اليسر، القاهرة/مصر، ط2، 1433هـ/2012م: (ص:18).

3- ينظر: مُحَمَّد بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تح: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1418هـ: (ص:374-375)، وإبراهيم البريكان، تعريف الخلف بمنهج السلف: (ص:12).

4- مُحَمَّد بن صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، تح: سعد فواز الصميل، دار ابن الجوزي، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط5، 1419هـ: (ص:54).

فأصبح مدلول السلفية اصطلاحا معروفا يطلق على طريقة الرعيل الأول، ومن يقتدون بهم في تلقي العلم، وطريقة فهمه، وبطبيعة الدعوة إليه، فلم يعد إذا محصورا في دور تاريخي معين، بل يجب أن يفهم على أنه مدلول مستمر استمرار الحياة، لاتزال عليه طائفة قائمة به إلى يوم القيامة، أخذا من قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي منصورين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم»[1][2].

والمقصود به قريب مما ذكر في مصطلح (السلف)، ولهذا إذا أطلق في دائرة الفكر عند المسلمين، فهو اصطلاح جامع للدلالة على الطريقة التي كان عليها الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من التمسك بالكتاب والسنة وتقديمهما على ما سواهما، والعمل بها على مقتضى فهمهم، وكذا الدلالة على منهجهم في اعتقاداتهم، ومعاملاتهم، وأحكامهم، وتربيتهم، وتزكية نفوسهم في تلقي الإسلام وفهمه والعمل به عموما، وللدلالة كذلك على الملتزمين بهذا المنهج قديما وحديثا، وبهذا تكون السلفية منهاجا باقيا إلى يوم القيامة يصح الانتساب إليه؛ لأنه انتساب إلى منهج السلف إيمانا واعتقادا، فقها وفهما، عبادة وسلوكا، تربية وتزكية، طبعا متى ما التزمت شروطه وقواعده، لحديث: «لا تزال طائفة من أمتي...»[3][4].

وعليه فمن تعريف السلفية يظهر لنا أنها لا تدخل في مسمّى الفرق التي انقسمت إليها الأمة الاسلامية؛ وذلك لأنها هي الممثل للعقيدة الإسلامية في صفائها ونقائها، وهي المعبرة عن الإسلام الحق الذي جاء به النبي ﷺ، وما عداها فهو داخل في السبل التي حذر الله منها بقوله: ﴿ **وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ** ﴾[الأنعام: 153]، وعيّن سبيله الذي هو الحق بقوله: ﴿ **قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى** ﴾[الأنعام: 108]،

1- يأتي تخريجه، ص38.

2- محمد أمان الجامي، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،، 1408هـ: (ص:64-65).

3- يأتي تخريجه، ص38.

4- ينظر: مفرح بن سليمان القوسي، الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1423هـ: (ص:28)، وعمرو عبد المنعم سليم، المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، دت، دط: (ص:13).

وسبيله ﷺ وسبيل أصحابه جامع بين الهدى الذي هو العلم النافع، ودين الحق الذي هو العمل الصالح، فمن كان على ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحبه في العلم والعمل فهو أسعد الناس بإصابة الحق[1].

والسلفي نسبة إلى السلف، وانتحال مذهبهم، واتباع سبيلهم، وما كانوا عليه من العلم والعمل في جميع أبواب الدين، فهي نسبة محمودة لأنها نسبة إلى الدين الصحيح والإسلام الصافي، نسبة إلى العصمة على وجه العموم، وليست ابتداعا لدين أو منهج جديد، ولا فرق بينها وبين أن نقول سني – نسبة إلى أهل السنة–، والسلفيون هم الملتزمون بما التزم به السلف الصالح، السائرون على نهجهم المقتفون أثرهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، سواء كانوا فقهاء أو محدثين أو مفسرين أو من عوام المسلمين، فكل متأخر عن زمن السلف ولكنه على مذهبهم في الاعتقاد والعمل يكون سلفيا، قال السمعاني: «السلفي –بفتح السين واللام وفي آخرها فاء–: هذه النسبة إلى السلف، وانتحال مذهبهم على ما سمعت»[2]، ونحوه لابن الأثير في اللباب، وقال بعده: «وعرف به جماعة»[3]، أي: انتسب جماعة من العلماء والرواة إلى السلف، فقيل لأحدهم فلان بن فلان السلفي.

– قال السفاريني: «المراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام ﷺ وأعيان التّابعين لهم بإحسان وأتباعهم وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلف عن سلف، كالأئمة الأربعة، والسفيانان، والحمادان، والليث بن سعد، وابن المبارك، والنخعي، والبخاري، ومسلم، وسائر أصحاب السنن، دون من رمي ببدعة، أو شهر بلقب غير مرضيّ، مثل الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية، ونحو هؤلاء»[4].

1- ينظر: إبراهيم البريكان، تعريف الخلف بمنهج السلف: (ص:16).

2- ينظر: عبد الكريم بن مُحَمَّد السمعاني، الأنساب، تح: عبد الرحمن المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382هـ، (169/7).

3- مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت/لبنان، دط، 1400هـ/1980م: (126/2).

4- مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية، المرجع السابق، (20/1).

فقد احترز هذا الإمام فقيّد السّلف الذي يقتدى به بأن يكون ممن شُهد له بالإمامة، ولم يرم ببدعة، فليس كل سلف يقتدى به، وإنما تكون القدوة بالسلف الأخيار من أصحاب النبي ﷺ، وأئمة التابعين، وتابعيهم الذين شهد لهم بالخيرية، وعرف تمسكهم بالسنة، واجتناب البدعة والحذر والتحذير منها[1].

- وقال الذهبي في ترجمة أبي طاهر السّلفي: «فالسلفي مستفاد مع السلفي -بفتحتين- وهو من كان على مذهب السلف»[2].

- وجاء في كشّاف اصطلاحات الفنون: «السلف في الشرع اسم لكل من يقلد مذهبه في الدين ويتبع أثره، كأبي حنيفة وأصحابه فإنهم سلف لنا، والصحابة والتابعين فإنهم سلفهم»[3].

- وقال ابن باز: «السلف الصالح هم الصحابة رضي الله عنهم ومن سلك سبيلهم من التابعين، وأتباع التابعين، من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم، ممن سار على الحق، وتمسك بالكتاب العزيز والسنة المطهرة، في باب التوحيد، وباب الأسماء والصفات، وفي جميع أمور الدين، نسأل الله أن يجعلنا منهم»[4].

- وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء بالمملكة العربية السعودية: ما هي السلفية وما رأيكم فيها؟، فكان الجواب: «السلفية نسبة إلى السلف، والسلف هم صحابة رسول الله ﷺ، وأئمة الهدى من أهل القرون الثلاثة الأولى الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالخير، والسلفيون جمع سلفي، نسبة إلى السلف -وقد تقدم معناه-، وهم الذين ساروا على منهاج السلف من اتباع الكتاب والسنة، والدعوة إليهما، والعمل بهما فكانوا بذلك أهل السنة والجماعة»[5].

1- ينظر نحو هذا المعنى في: عبد القادر بن أحمد بن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط2، 1401هـ: (ص:421-422).

2- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ، (60/26).

3- مُحَمَّد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م: (ص:968).

4- عبد العزيز ابن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز ابن باز، المرجع السابق، (238/9).

5- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة-المجموعة الأولى، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء -الإدارة العامة للطبع-، الرياض/ السعودية: (242/2).

– قال بكر أبو زيد: «وإذا قيل السلف أو السلفيون؛ لجادتهم السلفية، فهي هنا نسبة إلى السلف الصالح جميع الصّحابة فمن تبعهم بإحسان، دون من مالت بهم الأهواء بعد الصحابة من الخلوف الذين انشقوا عن السلف باسم أو رسم، ومن هنا قيل لهم الخلف، والنسبة خلفي، والثابتون على منهاج النبوة نسبوا إلى سلفهم الصالح في ذلك، فقيل لهم: السلف والسلفيون، والنسبة إليهم سلفي، ولفظ السلف هنا لا يعني القديم، كما أن لفظ الخلف لا يعني المتأخر، بل لفظ الخلف يعني: الطالح في أحد معنييه –إذا كان بفتح اللام أما بإسكان اللام–، خلف: فهو للطالح لا غير، ولا تكون للصالح، وكما في قوله تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ ﴾ [مريم: ٥٩]، وعليه فإن لفظ السلف هنا يعني: السلف الصالح بدليل أن هذا اللفظ عند الإطلاق يعني كل سالك في الاقتداء بالصحابة حتى لو كان في عصرنا وهكذا، وعلى هذا كلمة أهل العلم، فهي نسبة ليس لها رسوم خارجة عن مقتضى الكتاب والسنة، وهي نسبة لم تنفصل لحظة واحدة عن الصدر الأول، بل هي منهم وإليهم، أما من خالفم باسم أو رسم فلا، وإن عاش بينهم وعاصرهم، ولهذا تبرأ الصحابة من القدرية والمرجئة... ونحوهم»[1].

****

** **الفرع الثاني: صحة الإنتساب للسلف:**

إذا تقرر هذا فيصح الانتساب إلى السلف والسلفية، والتسمي بالسلفي، ولا يذم أو يعاب فاعله؛ وقد حكى ابن تيمية الإجماع على ذلك فقال: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه؛ فإن مذهب السّلف لا يكون إلا حقاً، فإن كان موافقا له ظاهرا وباطنا فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطنا وظاهرا، وإن كان موافقا له في الظاهر فقط دون الباطن فهو بمنزلة المنافق، فتقبل منه علانيته وتوكل سريرته إلى الله، فإنّا لم نؤمر أن ننقّب عن قلوب الناس...»[2].

1– بكر بن عبد الله أبو زيد، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، دار الحرمين، القاهرة، ط1، 1426هـ، (ص:37)، وينظر: تبرؤ الصحابة من الخوارج والقدرية والرافضة وذمّ البدع في: الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977م: (ص:15)، وفصل ماجاء عن السلف في ذم البدع وأهلها من كتاب الإعتصام للشاطبي، (ص:105 وما بعدها)، وينظر: ناصر بن عبد الكريم العقل، دراسات في الأهواء والفرق والبدع، دار اشبيليا، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ/1997م: (ص:75–77).

2– أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تح: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط2، 1426هـ/2005م: (149/4).

بل ذكر -رحمه الله-: «أن من شعار أهل البدع ترك انتحال اتباع السلف السلف»[1]، وقال: «واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلا»[2].

وقد انتسب ونسب إليه جماعة من أهل العلم قديما وحديثا، وارتضوا الطريقة السلفية، واستخدوا لفظها للدلالة على المنهج الصحيح في فهم الإسلام وتطبيقه، واستخدم أصحاب كتب التراجم وغيرهم لفظ (سلفي) في تزكية طائفة من المترجم لهم، وبيان صحة عقائدهم وتديّنهم، وبينوا أن الانتساب إلى السلف شرف وفخر ولم يطلقوا لفظ (السلفية) أو (السلفي) إلا على سبيل المدح: وهذه نبذة من أقوالهم:

- قال مُحَمَّد بن خلف -المشهور بوكيع-: «وكان إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة سلفيا صحيحا»[3].

ووكيع توفي سنة (306هـ)، وهذا يدل على عمق هذه الكلمة في الأمة.

- وقال يحيى بن علي الحضرمي ابن الطحان (ت 416هـ) في ذيل تاريخ مصر، عن مُحَمَّد بن القاسم بن سفيان المكنّى بأبي إسحاق المصري المالكي: «وكان سلفي المذهب»[4].

- وقال الصّفدي في ترجمة الحاكم الكبير النيسابوري: «الحافظ إمام عصره في الصنعة، وكان من الصالحين الثابتين على الطريق السلفية، ومن المنصفين فيما يعتقده في أهل البيت والصّحابة»[5].

- وقال عبد الحي بن أحمد ابن العماد العكري في سياق ترجمته لابن الحوراني: «كثير العبادة والمراقبة، سلفي المعتقد، كبير الشأن، بعيد الصّيت، ملازما للسنة»[6].

1- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المصدر السابق، (156/4).

2- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، تح: حمد التويجري، دار الصميعي،الرياض، ط2، 1425هـ، (ص:271).

3- محمّد بن خلف الضبي الملقب بـ: «وكيع»، أخبار القضاة، تح: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1366هـ/1947م، (167/2).

4- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط1، 2002م، (452/7).

5- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م: (107/1).

6- عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، ط1، 1406هـ/1986م: (265/6)، وينظر فيه ترجمة ابن سيّد النّاس، (190/8).

- وقد ذكرها الذهبي في السير -في مواضع وتراجم- منها قوله في ترجمة ابن الصلاح المحدث المشهور: «وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النّحلة، كافّا عن الخوض في مزلاّت الأقدام»[1].

- وقال في ترجمة الدارقطني: «لم يدخل الرجل أبدا في علم الكلام ولا الجدال...بل كان سلفيا»[2].

- وقال أيضا: «فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقيا ذكيا، نحويا لغويا زكيا، حييا، سلفيا»[3].

- وفي معجم الشيوخ له، في تراجم كثيرة[4].

- وفي المقصد الأرشد في ترجمة دعوان ابن علي، قال ابن الجوزي: «كان خيّرا ديّنا ذا ستر وصيانة وعفاف وطرائق حميدة على سبيل السّلف الصّالح»[5].

- وفي بغية الطلب في ترجمة الرّحبي: «وكان شيخا حسنا ديّنا متعبدا شافعيا سلفيا صائم الدهر»[6].

- وقال مُحَمَّد القضاعي في ترجمة الوليد بن مُحَمَّد: «وكان متواضعا فاضلا على منهاج السلف الصالح»[7].

- وقال ابن تيمية: «فكل من أعرض عن الطريقة السلفية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل ويتناقض، ويبقى في الجهل المركب أو البسيط»[8]، و «ويقال للطريقة السلفية: الطريقة المثلى»[9].

1- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، المرجع السابق، (124/23).

2- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، المرجع نفسه، (457/16). وينظر ترجمة يعقوب الفسوي، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، المرجع نفسه، (183/13)، ومحمّد بن يحي الزبيدي، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، المرجع نفسه، (317/20).

3- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، المرجع نفسه، (380/13)، وينظر: (426/20، ت:282)، و(118/23، ت:19).

4- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، معجم الشيوخ الكبير، تح: د/ مُحَمَّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف/ المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ/1988م، ترجمة موفق الدين أبو الفضل مُحَمَّد البهراني (280/2)، ويحي محيي الدين أبو زكريا الشيباني، (396/2).

5- إبراهيم بن مُحَمَّد ابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، ط1، 1410هـ/1990م: (386/1).

6- عمر بن أحمد ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت/لبنان، دط، دت، (4565/10).

7- مُحَمَّد بن عبد الله القضاعي، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت/ لبنان، 1415هـ، (153/4).

8- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، المرجع نفسه، (365/5).

9- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (99/10)، وذكره نحوا من هذا في مواضع من كتبه الأخرى.

– قال الشّوكاني في ترجمة اسماعيل بن الحسن المغربي: «وكل شؤونه جارية على نمط السلف الصّالح»[1].

– وقال مُحَمَّد صدّيق خان القنّوجي: «والمتكلمون إنما دعاهم إلى ذلك كلام أهل الإلحاد في معارضات العقائد السّلفيّة بالبدع النظرية»[2].

– وقال أبو العباس الناصري في ترجمة ابن النحوي: «وكان أبو الفضل من أهل العلم والدين على هدي السّلف الصّالح»[3].

– وقال المعلمي اليماني: «فإن قيل: فماذا يقول السلفيون؟»[4]، و فيه أيضا: «وهذا قول السلفيين في عقيدة السلف، ويوافقهم عليه أكابر النظار»[5].

– وقال تقي الدين الهلالي: «ولكني بعد ذلك بزمن وجدت هذه المناظرة في كتاب (غاية الأماني في الرد على النبهاني)، لمؤلفه العالم السلفي محمود شكري الألوسي البغدادي...»[6].

– وقال أيضا: «وقد فصلت القول في سبب خروجي من الطريقة التيجانية، ودخولي في السلفية الحنيفية ملة إبراهيم وخير أبنائه مُحَمَّد رسول الله ﷺ، وهي الإسلام الطاهر»[7].

1- مُحَمَّد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، دط، دت: (196/1). وقال في ترجمة عبد المؤمن البغدادي الحنبلي: «وكان زاهدا خيّرا ذا مروءة وفتوة وتواضع ومحاسن كثيرة طارحا للتكلف على طريق السلف». (404/1).

2- مُحَمَّد صديق خان بن حسن القنّوجي، أبجد العلوم، دار ابن حزم، بيروت/لبنان، ط1، 1423 هـ/2002م: (ص:301). وينظر ترجمته لابن تيمية(ص:642)، وينظر: (ص:674).

3- أحمد بن خالد الدرعي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري/ مُحَمَّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء/المغرب، دط، 1955م: (74/2).

4- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، القائد إلى تصحيح العقائد –وهو القسم الرابع من كتاب «التنكيل بما تأنيب الكوثري من الأباطيل»–، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط3، 1404هـ/1984م: (ص:47).

5- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، القائد إلى تصحيح العقائد، المرجع نفسه، (ص:199).

6- مُحَمَّد تقي الدين الهلالي، الهدية الهادية إلى الطائفة التجانية، ط2، 1397هـ، (ص:22). وينظر ثناؤه على دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب في مُحَمَّد تقي الدين الهلالي، الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق، دار الفتح، الشارقة، ط1، 1415هـ/1994م: (ص:134).

7- تقي الدين الهلالي، الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، (ص:7).

– وقال محمود شاكر: «فكانت طائفة تسمّي نفسها (السلفيون)، وهو لفظ يراد به رجوع أصحابه إلى سيرة السلف من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن تبعهم على الحق في العقيدة، وفي تجريد الإيمان من شوائب الشرك، وفي العمل بالسنة، وفي إحياء منهج السلف في الرجوع إلى الكتاب والسنة دون سواهما»[1].

– وفي آثار عبد الحميد ابن باديس مقال بعنوان: «مناظرة بين سلفي ومعتزلي في مجلس الواثق»[2].

– وقال الإبراهيمي في ترجمة مُحَمَّد العربيّ العلويّ: «والأستاذ الأكبر الشيخ مُحَمَّد العربي العلوي، إمام سلفي وعالم مستقل واجتماعي جامع، وهو –في نظرنا– أحق برتبة الإمامة من كثير ممن خلع عليهم المؤرخون هذا اللقب، ونحن في أخص الصفات التي تربطنا به وهي السّلفية والإصلاح...خصوصا في سلفيته وجراءته في تلك السلفية، وهي نقطة التلاقي الحقيقية بينه وبين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين»[3].

وقال عن دعوة جمعية العلماء: «لم تنجح حركة سلفية في بلد عربي أو إسلامي، وتأخذ طريقها إلى الحياة العملية لتكون أساس النضال كما نجحت في الجزائر»[4].

– وفي تاريخ الجزائر للشيخ مبارك الميلي: «وكان الناس لانتشار العلم، سلفيين اعتقادا وعملا»[5].

وقال عن أهل المغرب: «أما في الاعتقادات فلم يزالوا سلفيين»[6]، وقال: «وكان أهل المغرب سلفيين... واحتجبت السلفية بسقوط دولة صنهاجة»[7]، وغيرها.

1– محمود مُحَمَّد شاكر، أباطيل وأسمار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005م: (ص:401).

2– عبد الحميد بن باديس، آثار العلامة ابن باديس، تح: عمار طالبي، مكتبة الشركة الجزائرية، ط1،1388هـ/1968م: (243/4).

3– محمّد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م: (193/2). وينظر ترجمة السلطان مُحَمَّد بن يوسف في المرجع نفسه، (586/3). وتعريفه للسلفية في (544/3).

4– محمّد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، المرجع نفسه، (22/5). وفي تقديمه للعقائد الإسلامية لابن باديس ذكره في (16) موضعا، (314/5–316)، ونحوها في الثناء على ابن باديس وتفسيره، في المرجع نفسه، (343/1)، (362/1).

5– بارك بن مُحَمَّد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم:مُحَمَّد الميلي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1406هـ: (167/2).

6– مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، (168/2).

7– مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، (339/2).

- وفي كتاب «الإسلام الصحيح» كلام لأبي يعلى الزواوي في مواضع[1].

- وفي كلام للعربي التبسي في كتاب «بدعة الطرائق في الإسلام»[2]، وغيره.

- وقصيدة الطيب العقبي: «إلى الدين الخالص»[3]، وفي كتاب (صراع بين السنة والبدعة) لأحمد حماني في مواضع[4]، وهذا وأضرابه في كلام أئمة ومشايخ جمعية العلماء كثير، يطول استقصاؤه.

- وقال مُحَمَّد الغزالي: «السلفية ليست فرقة من الناس تسكن بقاعا من جزيرة، وتحيا على نحو اجتماعي معين، إننا نرفض هذا الفهم ونأبى الإنتماء إليه، إن السلفية نزعة عقلية وعاطفية ترتبط بخير القرون، وتعمل ولاءها للكتاب والسنة، وتحشد جهود المسلمين المادية والأدبية لإعلاء كلمة الله دون نظر إلى عرق أو لون، فهمها للإسلام وعملها يرتفع إلى مستوى عمومه وخلوده وتجاوبه مع الفطرة وقيامه على العقل»[5].

وألف مؤرخ الجزائر أبو القاسم سعد الله كتاب: «شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السّلفية»[6].

****

** **الفرع الثالث: ألقاب وتسميات عرف بها أهل السنة:**

وكما عرف أهل السنة بهذا الاسم فلهم أسماء شرعية أخرى وألقاب عرفوا بها، لوحظ في كل منها صفة يتصفون بها، وهي[7]:

1- ينظر: أبو يعلى الزواوي، الإسلام الصحيح، تح: أبو القاسم سعد الله، منشورات الحبر، الجزائر، 2008م: (ص:77)، و(ص:101)، و(ص:154).

2- العربي التبسي، بدعة الطرائق في الإسلام، جمع: أبو عمر الدوسري، تقديم: مُحَمَّد شايب شريف، (ص:8)، و(ص10)، و(11).

3- ينظر: العربي التبسي، مقال بعنوان: إلى الدين الخالص، جريدة المنتقد، العدد 8، سنة 1344هـ/1952م، (ص:33).

4- أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، دار البحوث، الجزائر، (1/ 69).

5- مُحَمَّد الغزالي، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، دار النهضة، مصر، ط1، دت: (ص:90-91).

6- وهو مطبوع بدار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط1، 1406هـ/1986م.

7- ينظر تفصيلها في: بكر أبو زيد، حكم الانتماء، (ص84- 91)، وناصر العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، (ص8- 12)، وإبراهيم الرحيلي، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، 1415هـ: (ص29- 64)، ومُحَمَّد باكريم مُحَمَّد وسطية أهل السنة بين الفرق، (ص91- 125)، ومُحَمَّد عبد الهادي المصري، معالم الانطلاقة الكبرى، (ص43- 57).

أولاً: اللقب الأول: أهل السنة والجماعة: يقال: «أهل السنة والجماعة»، وقد يرد منفردا فيقال: «أهل السنة»، ويقال: «أهل الجماعة» -وهو قليل-، والغالب اقترانه بالسنة، قال ابن تيمية: «والبدعة مقرونة بالفرقة كما أن السّنة مقرونة بالجماعة فيقال أهل السّنة والجماعة كما يقال أهل البدعة والفرقة»[1]. وسمّوا به، أولا: لتمسكهم بسنة الرسول ﷺ حتى صاروا أهلها بخلاف سائر الفرق، فهي تتمسك بآرائها وأهوائها وأقوال قادتها، فهي لا تنسب إلى السنة وإنما تنسب إلى بدعها، أو إلى أئمتهم أو إلى أفعالهم.

وثانيا: أنهم أهل الجماعة لاجتماعهم على الحق مع أئمتهم وعدم تفرقهم، بخلاف الفرق الأخرى فإنهم لا يجتمعون على حق ولا على إمام، وإنما يتبعون أهواءهم[2].

فهذا اللقب يتألف من شقين: أهل السّنة[3] والجماعة.

وأهل الشيء هم أخص الناس به، يقال في اللغة: أهل الرجل: أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به، وأهل المذهب من يدين به، فمعنى أهل السنة؛ أي: أخص الناس بها وأكثرهم تمسكا بها واتباعا لها قولا وعملا واعتقادا[4].

والمقصود بالسنة هنا -والذي يعنينا منها- معنيين: الأول الاطلاق العام؛ فتشمل الإسلام كله «ما كان عليه النبي ﷺ من العلم والعمل، والهدي وكل ما جاء به مطلقا»، فالسنة بهذا الاعتبار تطلق على طريقة النبي ﷺ وأصحابه علما وعملا، اعتقادا وسلوكا، خلقا وأدبا، وهي السنة التي يجب اتباعها، ويحمد أهلها، ويذم من خالفها، وهي على هذا المعنى مرادفة للدين والشريعة، قال ابن تيمية: «السنة هي الشريعة، وهي ما شرعه الله ورسوله من الدين»[5].

1- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الاستقامة، تح: مُحَمَّد رشاد سالم، جامعة مُحَمَّد بن سعود، المدينة النبوية، ط1، 1403هـ، (42/1).

2- ينظر: ناصر العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، دار الوطن، السعودية، ط1، 1412هـ: (ص:10).

3- المقصود هنا الاصطلاح الخاص لا العام الذي يقابل الشيعة، فيقال: سنة وشيعة، فيدخل فيه الطوائف المنتسبة للإسلام غير الشيعة، قال ابن تيمية: «فأهل السنة هم أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة، -والاصطلاح العام- هو اصطلاح العامة: كل من ليس برافضي، قالوا: هو من أهل السنة». أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (221/2).

4- ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، المرجع السابق، (150/1)، وابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، (29/11).

5- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (436/4).

وقد سمّى البغوي كتابه «مصابيح السنة وشرح السنة»، وضمّنه ما تعلق بالعقائد والأحكام العملية[1].

وقال ابن تيمية أيضا: «إن السنة التي يجب اتباعها ويحمد أهلها ويذم من خالفها هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور الاعتقاد، وأمور العبادات، وسائر أمور الديانات، وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ الثابتة عنه، في أقواله وأفعاله، وما تركه من قول وعمل، ثم ما كان السابقون والتابعون لهم بإحسان»[2].

ويشهد لهذا المعنى حديث أنس بن مالك ﷺ، وفيه: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[3]، وحديث العرباض ﷺ: «فعلكم بسنتي...»[4]، والمتأمل في هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الآمرة باتباع سنته المحذرة من مخالفتها، عرف مطابقة السنة للإسلام، وأدرك مطابقة تسمية أهل التحقيق الكامل والتطبيق الصحيح للإسلام بأهل السنة.

قال البربهاري: «اعلم أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر، فمن السنة لزوم الجماعة، ومن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالا مضلا، والأساس الذي تبنى عليه الجماعة، وهم أصحاب مُحَمَّد ﷺ ورحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار»[5].

فالمعنى الأول الذي يعنينا هنا للسنة هو ما كان عليه النبي ﷺ من العلم والعمل في أصول الدين وفروعه.

1- ينظر: إبراهيم البريكان، تعريف الخلف بمذهب السلف، المرجع السابق، (ص:18).

2- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (378/3). وينظر (358/3).

3- أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب التّرغيب في النّكاح، (2/7، ح:5063). ومسلم كتاب النّكاح: باب استحباب النّكاح لمن تاقت نفسه إليه، ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصّوم، (2/ 1020، ح:1401).

4- سبق تخريجه.

5- الحسن بن علي البربهاري، شرح السنة، تح: مُحَمَّد سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام/السعودية، ط1، 1408هـ، (ص:21).

والمعنى الثاني الذي يعنينا، إطلاق علماء العقيدة وهو: «العقيدة الصحيحة الثابتة بالكتاب والسّنة» -كما سيأتي بيانه -، قال ابن رجب: «وكثير من العلماء المتأخرين يخص السّنة بما يتعلق بالاعتقاد؛ لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم»[1].

قال الشيخ السعدي: «فأهل السنة المحضة السالمون من البدع الذين تمسكوا بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الأصول كلها، أصول التوحيد والرسالة والقدر ومسائل الإيمان وغيرها، وغيرهم من خوارج ومعتزلة وجهمية وقدرية ورافضة ومرجئة ومن تفرع عنهم، كلهم من أهل البدع الإعتقادية، وأحكامهم متفاوتة بحسب بعدهم عن أصول الدين وقربهم، وبحسب عقائدهم أو تأويلهم، وبحسب سلامة أهل السنة من شرهم في الأقوال والأفعال وعدمه»[2].

ويلاحظ في سبب هذا الإطلاق والاصطلاح الاعتقادي للفظ السنة، أن السنة من مصادر التلقي للعقيدة الصحيحة، وبها تثبت أحكام الاعتقاد.

فإذا قيل مذهب أهل السنة، فالمراد: معتقداتهم وأقوالهم في أصول الدين، ومما يشهد لهذا المعنى قول سفيان بن عيينة: «السنة عشرة، فمن كن فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئا فقد ترك السنة: إثبات القدر، وتقديم أبي بكر وعمر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراط، والإيمان قول وعمل، والقرآن كلام الله، وعذاب القبر، والبعث يوم القيامة، ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم»[3].

وقول الشافعي: «القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت عليها الذين رأيتهم مثل سفيان الثوري ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدا رسول الله، وأن الله على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء...»[4]، وغيرها كثير.

1- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تح: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422هـ/2001م: (120/2).

2- عبد الرحمان السعدي، الفتاوى السعدية، مكتبة المعارف، الرياض/السعودية، ط2، 1402هـ/1982م: (ص:63).

3- هبة الله اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (175/1).

4- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تح: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض/السعودية، ط1، 1416هـ/1995م، (ص:120).

والسنة في هذا كله بمعنى الإعتقاد الصحيح المقابل لاعتقاد أهل البدع الباطل، فلمّا ظهرت البدع، وانتشرت الفتن، ميّز أهل السنة أنفسهم، ببقائهم على أصل الإسلام، وخرجت عنهم الفرق وتشتت أهل البدع وتفرقوا، ومكث أهل السنة على أصلهم الباقي على مر الزمان، ولما كان أكثر الاختلاف بينهم وبين غيرهم في أمور الاعتقاد صار مفهوم السنة يعني السير على طريقة الصحابة والتابعين بإحسان في أمور الاعتقاد خاصة، فالجامع للمعنيين هو الاتباع للنبي ﷺ وأصحابه ﷺ والتابعين لهم باحسان في الأمور العلمية الاعتقادية والأمور الشرعية العملية أي أصولا وفروعا[1].

قال ابن تيمية: «صار المتمسكون بالإسلام المحض هم أهل السنة والجماعة»[2].

وأما الجماعة لغة: فهي اسم مصدر اجتمع يجتمع اجتماعا وجماعة، وصارت لفظة الجماعة تطلق على القوم المجتمعين بالنقل، حتى صارت حقيقة عرفية في القوم المجتمعين[3].

والجماعة اصطلاحا: ذكر الطبري الأقوال في معنى الجماعة، ونقلها عنه ابن حجر[4]، وردّ الأقوال إلى أربعة أقوال هي: 1 – السواد الأعظم من أهل الإسلام.

2 – أئمة العلماء المجتهدين المتبعين لمنهج الفرقة الناجية.

3 – الصحابة على وجه الخصوص.

4 – المجتمعون على أمير شرعي[5].

وكل المعاني متقاربة، واختلافها اختلاف تنوع لا تضاد، وجملة هذه المعاني تؤول إلى معنيين اثنين[6]:

1- ينظر: إبراهيم البريكان، تعريف الخلف بمنهج السلف، المرجع السابق، 19.

2- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (159/3).

3- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، المرجع السابق، (ص:479)، والمعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، (140/1-141). وينظر أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (157/3).

4- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح حيح البخاري، المرجع السابق، (37/13).

5- ونحوها للشاطبي في الاعتصام، تح: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1412هـ/1992م: (263/2).

6- ينظر: مُحَمَّد عبد الهادي المصري، الانطلاقة الكبرى، المرجع السابق، (ص:48).

1- الأول: ما عليه أهل الحق من الاتباع وترك الابتداع، وهو المذهب الحق الواجب اتباعه، وهذا معنى تفسير الجماعة بالصحابة، أو أهل العلم والحديث، أو الإجماع، أو السواد الأعظم، فهي كلها ترجع إلى معنى واحد هو: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فيجب الاجتماع على الاتباع حينئذ، ولو كان المتمسك بهذا قليلا، ويشهد لهذا المعنى قول ابن مسعود ﷺ: «الجماعة ما وافق طاعة الله، وإن كنت وحدك»[1].

2- الثاني: الجماعة المجتمعة على حاكم شرعي، فيجب لزوم هذه الجماعة، ويحرم الخروج عليها وعلى أميرها، ويشهد له كثير من النصوص، ولهذا رجّحه جمع من أهل العلم كابن العربي وغيره[2]. وهو ما انتهى إليه عبد الرحمن المحمود في رسالته عن «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»[3]، ورضا بن نعسان معطي في تحقيقه ودراسته لكتاب: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» لابن بطة[4]، ومُحَمَّد باكريم في رسالته: «وسطية أهل السنة بين الفرق»[5]، وناصر العقل في رسالته: «مفهوم أهل السنة والجماعة»[6].

وعلى هذا، فإن مصطلح أهل السنة والجماعة يعنى به: «المستمسكون بكتاب الله وبسنة رسول الله، بهما يأخذون وعليهما يجتمعون، وهم الصحابة والتابعون وأئمة الهدى المتّبعون لهم، في القديم والحديث ومن سلك سبيلهم في الاعتقاد والقول والعمل إلى يوم الدين»[7]، «وهم الذين اجتمعوا على الحق، وأجمعوا عليه، واجتمعوا على أئمتهم، الصابرون على برهم وفاجرهم، يجتمعون على السنة والاتباع، والبعد عن الفرقة والابتداع، فجاء اسمهم ووصفهم مركبا من أهل السنة والجماعة»[8].

1- أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (121/1، ح:160).

2- ينظر: أبو بكر ابن العربي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، دت: (10/9)، والشاطبي، الاعتصام، المرجع السابق، (260/2-265)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ، المرجع السابق، (37/13).

3- عبد الرحمن المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مكتبة الرشد، الرياض/السعودية، ط1، 1415هـ/1995م، (31/1).

4- عبيد الله بن مُحَمَّد ابن بطّة العكبري، الإبانة الكبرى لابن بطة، تح: رضا معطي، وجماعة، دار الراية، الرياض/السعودية، ط2، 1415هـ/1994م، (71/1).

5- مُحَمَّد باكريم مُحَمَّد با عبد الله، وسطية أهل السنة بين الفرق، المرجع السابق، (ص:91-96).

6- ناصر بن عبدالكريم العقل، مفهوم أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (ص:69-70).

7- ينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (157/2)، وينظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، (544/2-546).

8- ناصر العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (ص:75-77).

وكل من اقتدى –من العوام– بأهل العلم والاتباع فهو من أهل السنة، قال ابن حزم: «وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة فإنهم: الصحابة، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم، ثم أصحاب الحديث ومن تبعهم من الفقهاء جيلا فجيلا إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم»[1]، فهم أحق بالجماعة التي من تعلق بها نجا، كما ورد في حديث افتراق الأمة، حيث أخبر ﷺ عن افتراق أمته إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي «الجماعة»[2]، وفي رواية قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[3].

وهذا المصطلح والوصف مستمد حقيقة من سنة النبي ﷺ؛ لأنه الآمر بالعناية بالسنة، فقال: «عليكم بسنتي»[4]، وهو الآمر بالجماعة، فقال: «أيها الناس، عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، أيها الناس، عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة ثلاث مرار»[5]، وهو الذي نهى عن الفرقة، فقال: «من فارق الجماعة شبرا فمات، فميتة جاهلية»[6]، فأهل السنة والجماعة إنما سماهم الرسول ووصفهم بذلك.

فليس لأهل السنة والجماعة رسم ولا وسم يتسمّون به خصوصا غير هذا الاسم، الذي يعني في الحقيقة إلتزام الجادة التي تركنا عليها النبي ﷺ، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة[7]، فقد

1- علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، (90/2).

2- أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب شرح السّنّة: (198/4، ح:4597)، والحاكم في المستدرك، (218/1، ح:443)، وصححه ووافقه الذهبي. والشيخ الألباني في صحيح الجامع: (516/1، ح:2641).

3- أخرجه الترمذي في جامعه: أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله: (26/5، ح:2641) وحسنه، والحاكم في المستدرك: (218/1، ح:444)، وضعفه المناوي في فيض القدير: (346/5-347)، والمباركفوري في تحفة الأحوذي، (334/7)، وتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب، ولهذا حسّنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع: (943/2، ح:5343).

4- أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة: (200/4، ح:4607)، والترمذي، أبواب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (4/ 341، ح:2676)، وابن ماجه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (15/1)،وغيرهم، وصححه جمع ، ينظر إرواء الغليل للألباني: (106/8، ح:2455).

5- أخرجه أحمد في المسند، وصححه المحقق، (220/38، ح:23145).

6- رواه البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ : «سترون بعدي أمورا تنكرونها»: (47/9، ح:7053، ح:7054)، وفي كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (62/9، ح:7143)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة: (1477/3-1478، ح:1849).

7- ينظر: الشاطبي، الاعتصام، المرجع السابق، (58/1)، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (346/3).

سئل مالك عن السنة، فقال: «هي ما لا اسم له غير السنة، وتلا: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[الأنعام: 153]»، وسئل عن أهل السنة، قال: «أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي، ولا قدري، ولا رافضي»[1].

ولهذا أطلقه جمع من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم[2]، ومن ذلك:

- قول ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[آل عمران:106]: «فأما الذين ابيضت وجوههم فأهل السنة والجماعة، وأما الذين اسودت وجوههم فأهل البدع والضلالة»[3].

- وقال سعيد بن جبير: ﴿ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ ﴾ [طه: 28]: «لزم السنة والجماعة»[4].

- وقال أيوب السختياني: «إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله لعالم من أهل السنة»[5].

ثانيا: اللقب الثاني: أهل الحديث[6]:

من الأسماء التي ترد كثيرا معبرا بها عن (أهل السنة)، (أهل الحديث)، وربما لوحظ فيها أن الحديث رواية ودراية كما سيأتي يوافق معنى السنة؛ وهي أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته... وهذا واضح في كلام كثير من الأئمة في بيان عقائدهم فيذكرون (أهل الحديث) و(أهل السنة)، ولا يفرقون بين المصطلحين؛ فهذا الإمام أبو عثمان الصابوني (372هـ-449هـ)، سمى كتابه في العقيدة: (عقيدة السلف أصحاب الحديث)، أو (الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة)، وجاء فيه قوله: «ويقتدون بالنبي ﷺ وأصحابه

2- يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، دت: (ص:35).

2- ينظر: محمد باكريم محمد با عبد الله، وسطية أهل السنة بين الفرق، المرجع السابق، (ص:42-44).

3- اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (72/1).

4- اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع نفسه، (71/1).

5- اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع نفسه، (66/1). وينظر كلاما لسفيان الثوري، (71/1).

6- ينظر: محمد باكريم محمد با عبد الله، وسطية أهل السنة بين الفرق، (ص:116) وما بعدها، ومحمد يسري، طريق الهداية -مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة-، دار اليسر، القاهرة، ط3، 1428هـ/2008م، (ص:51-56)، وربيع بن هادي المدخلي، مكانة أهل الحديث ومآثرهم وآثارهم الحميدة في الدين، مجالس الهدى، الجزائر، ط1، 1424هـ/2003م: (ص:4-5).

الذين هم كالنجوم... ويقتدون بالسلف الصالحين من أئمة الدين وعلماء المسلمين، ويتمسكون بما كانوا به متمسكين من الدين المتين والحق المبين، ويبغضون أهل البدع الذين يحدثون في الدين ماليس منه...»، ويقول فيها: «إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم يشهدون لله تعالى بالوحدانية وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة...إلى أن يقول: وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف والتشبيه ومن عليهم بالتعريف والتفهيم»[1].

وألف السمعاني في بيان اعتقاد أهل السنة: (الانتصار لأصحاب الحديث)[2]، وللخطيب البغدادي: (شرف أصحاب الحديث)[3]، وللحاكم النيسابوري: (شعار أصحاب الحديث)[4]، وغيرها.

فعبّر بكل من المصطلحين عن الآخر مما يدل على أنهما يترادفان، ولا سيما إذا ذكرا في كتب الاعتقاد؛ لأن اعتقادهما واحد وهو ما جاء في الحديث والسنة وهما بمعنى واحد[5].

وابن تيمية يقول مثلا: «مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة»[6].

وقال عبد القادر الجيلاني: «أهل السنة لا اسم لهم إلا اسم واحد، وهو أصحاب الحديث»[7].
ووصفهم الخطيب البغدادي بقوله: «حفظة الدين، وأوعية العلم وحملته... ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر»[8].

1- إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، عقيدة السلف أصحاب الحديث، المرجع السابق، (ص:3-4)، وينظر: مُحَمَّد با كريم مُحَمَّد با عبد الله، وسطية أهل السنة، (ص:116).

2- منصور بن مُحَمَّد المروزي، الإنتصار لأصحاب الحديث، تح: مُحَمَّد بن حسين الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط1، 1417هـ.

3- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تح: مُحَمَّد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

4- مُحَمَّد بن مُحَمَّد النيسابوري المعروف بالحاكم الكبير، شعار أصحاب الحديث، تح: صبحي السامرائي، دار الخلفاء، الكويت.

5- ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (1/24-27).

6- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، المرجع السابق، (1/203).

7- عبد القادر الجيلاني، الغنية لطالبي طريق الحق، تح: مُحَمَّد خالد عمر، دار احياء التراث العربي،بيروت/لبنان، 1416هـ: (1/115).

8- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تح: مُحَمَّد سعيد اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، (ص:9).

وهذا كثير في كتب أهل العلم، وإن كان هناك فرق بين مصطلح (أهل السنة) و(أهل الحديث)[1]، فقد عبّر بأحدهما عن الآخر لما بينهما من التقارب والتلازم في الغالب؛ وإلا فقد يكون المرء من أهل السنة، وليس من أهل الحديث من الناحية الصناعية؛ أي: ليس بمحدث، وقد يكون المرء من أهل الحديث صناعة، وليس من أهل السنة، بل مبتدعا كما مر معنا، لكن في الغالب أن أهل الحديث على السنة؛ لأنهم حملتها ونقلتها وأقرب الناس إليها، فهم ورثة رسول الله ﷺ، والمبتدع فيهم قليل بل الغالب عليهم الاتباع.

فإذا قيل: (أهل الحديث) في كتب العقائد، فالمراد أهله رواية ودراية واتباعا، فيعبّر بمصطلح (أهل الحديث) عن (أهل السنة)؛ والمقصود بهم المشتغلون بحديث النبي ﷺ رواية ودراية، المتبعون لهديه ظاهرا وباطنا، ولسّنته علما وعملا، الملتزمون بها المجانبون للبدعة، المتميّزون عن أهل البدع والأهواء، الذين يقدمون المقالات على سنة النبي ﷺ، ويقدمون عقولهم ومنطقهم على ما جاء في الكتاب والسنة، فهم أولى الناس بالالتزام بدين الله الحق، قال الإمام أحمد عن الجماعة: إن لم يكونو أصحاب الحديث فلا أدري من هم[2].

ويدخل فيهم من تبعهم عن الاعتقاد والتدين الصحيح من العلماء من مختلف الفنون وعامة المسلمين، على حد قول ابن تيمية: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرا وباطنا، واتباعه باطنا وظاهرا، وكذلك أهل القرآن، وأدنى خصلة في هؤلاء محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبها، ففقهاء الحديث أخبر بالرسول ﷺ من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم»[3].

ومما تنبغي الإشارة إليه: أن «مصطلح أهل الحديث»، قد أطلق في مقابلة «أهل الكلام» تارة، و«أهل الرأي» تارة أخرى، فالإطلاق الأول يتعلق بالعقائد، والثاني بالفقه.

1- وسيأتي معنا الفرق بين السنة والحديث، ص68.

2- ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، المرجع السابق، (ص:25).

3- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (4/91-95).

ثالثا: اللقب الثالث: الأثرية أو (أهل الأثر):

والأثر في اصطلاح أهل الحديث مرادف للحديث، وعند بعض الفقهاء هو بمعنى الموقوف على الصحابي، يقال: أثرت الحديث، بمعنى رويته، ويسمى المحدّث: أثريا؛ نسبة للأثر[1]، يقول السفاريني في شرح قوله: «فإنه إمام أهل الأثر...فمن نحا منحاه فهو الأثري»: «فإنه –أي الإمام أحمد– إمام وقدوة، أهل أي أصحاب الأثر، يعني الذين إنما يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله تعالى في كتابه، أو في سنة النبي صلى الله عليه وسلم أو ما ثبت وصح عن السلف الصالح من الصحابة الكرام، والتابعين الفخام، دون زبالات أهل الأهواء والبدع، ونخالات أصحاب الآراء والبشع، «فمن» أي: أي إنسان من هذه الأمة، «نحا» أي: قصد ويمّم، «منحاه» أي: مقصده ومذهبه، وسار بسيرته من اتباع الأخبار واقتفاء الآثار، «فهو الأثري» أي: المنسوب إلى العقيدة الأثرية، والفرقة السلفية المرضية»[2].

وهم المشتغلون بالآثار بحديث رسول الله ﷺ أولا رواية ودراية مع الاتباع لهديه ظاهرا وباطنا، ثم آثار الصحابة، فهما واحتجاجا، ولا يعدلون عنها إلى ما سواها[3].

وقد انتسب ونسب لها طائفة من أهل العلم، فقيل له: أثري، ومنهم الحافظ العراقي صاحب ألفية الحديث، حيث قال في مطلعها:

يقـــول راجـــي ربّـــه المقتـــدر عبـد الـرّحيم بـن الحسـين الأثـري[4].

1- ينظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تح: عبد اللطيف الهميم –ماهر فحل، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1423هـ، (98/1)، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، المرجع السابق، (513/1)، وإبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تح: ماهر الفحل، مكتبة الرشد،الرياض/السعودية، ط1، 1428هـ،(59/1).

2- مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية، المرجع السابق، (64/1).

3- ينظر: مفرح القوسي، الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1423هـ: (ص:25).

4- ينظر: مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة/ مصر، ط1، 1424هـ، (16/1-17). وينظر إطلاق هذا اللقب على علماء في: خير الدين الزركلي، الأعلام، ترجمة أحمد كمال باشا، (199/1)، وترجمة عمر الشّمّاع: (41/5)، وترجمة مُحَمَّد بن سعيد صفر، (140/6)، وشمس الدين الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين، المرجع السابق، ترجمة يوسف بن محمّد الهلاليّ: (199/1)، وسير أعلام النبلاء، ترجمة مُحَمَّد ابن طاهر المقدسي، (361/19)، وترجمة مُحَمَّد بن أبي بكر، ابن القيّم، (410/1)، وترجمة سليمان بن يحي المذكور، (478/1)، وعبد الرحمن بن مُحَمَّد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر وجماعة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة/ مصر، ط1، 1429هـ، ترجمة محمّد فتحا، (176/4، ت:264).

وبه وسموا مؤلفاتهم العقدية، والتي منها: «العين والأثر في عقائد أهل الأثر» لعبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهري الدمشقي، ابن فقيه فصّة (ت1071هـ)، و«قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» لأبي الطيب مُحَمَّد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القنّوجي.

وهذا الاسم يطلقه كثير من السلف وأهل العلم ويريدون به أهل السنة والحديث:

- قال ابن أبي حاتم الرازي: «مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان، وترك النظر في موضع بدعهم، والتمسك بمذهب أهل الأثر، مثل: أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي، ولزوم الكتاب والسنة، والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السلف، واختيار ما اختاره أهل السنة من الأئمة في الأمصار...» إلى أن قال: «وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشويّة؛ يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبّهة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبّرة، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانيّة، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء»[1].

وورد ذلك في كلام كثير من الأئمة، مثل: أبي نصر السجزي، وابن تيمية، والسفاريني، وغيرهم[2].

ويقال لهم أهل الاتّباع؛ لاتباعهم آثار رسول الله ﷺ ظاهرا وباطنا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية النبي ﷺ بالاستمساك بالسنة في أحاديث كثيرة[3].

1- اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (202/1)، و(197/1)، و(202/1).

2- ينظر: عبيد الله السجزيّ، رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تح: مُحَمَّد باكريم با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/السعودية، ط2، 1423هـ/2002م، (ص:177-180)، وأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، المرجع السابق، (79/2)، و(89/2)، ومُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية، المرجع السابق، (65/1)، و(469/2)، ومُحَمَّد باكريم مُحَمَّد با عبد الله، وسطية أهل السنة بين الفرق، المرجع السابق، (ص:119-120).

3- ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (ص:23)، وناصر العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (ص:12)، وينظر بحث هذا اللقب في: مُحَمَّد باكريم مُحَمَّد با عبد الله، وسطية أهل السنة بين الفرق، المرجع السابق، (ص:120-121)، ومُحَمَّد يسري، طريق الهداية-مبادئ ومقدمات علم التوحيد، المرجع السابق، (ص:35-36)، وإبراهيم الرحيلي، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، المرجع السابق، (ص:54-58).

رابعا: اللقب الرابع: الفرقة الناجية:

وهذا الاسم أو اللقب مأخوذ من إخبار النبي ﷺ في جملة مستفيضة من الأحاديث أن أهل الكتاب قبلنا قد افترقوا على نيف وسبعين فرقة –على اختلاف الروايات في الزائد على السبعين–، وأن هذه الأمة ستفترق اتباعا لسننهم على نيف وسبعين فرقة كذلك، كلها في النار –أي: متوعّدة بالنار– إلا واحدة ناجية لالتزامها بهدي النبي ﷺ، ومنهج الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فسئل عنها فقال: «هي الجماعة»، وفي رواية: «ما أنا عليه وأصحابي»، وفي رواية هي: «السواد الأعظم»، وإخباره للصحابة أنه من سيعيش منهم فسيرى اختلافا كثيرا، ثم أمر حالها بالاستمساك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين بعده[1].

قال ابن رجب: «وقوله ﷺ: «فمن يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»، هذا إخبار منه ﷺ بما وقع في أمّته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدّين وفروعه، وفي الأقوال والأعمال والاعتقادات، وهذا موافق لما روي عنه من افتراق أمته على بضع وسبعين فرقة، وأنها كلها في النار إلا فرقة واحدة، وهي من كان على ما هو عليه وأصحابه، وكذلك في هذا الحديث أمر عند الافتراق والاختلاف بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، والسنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديما لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله»[2].

وسميت بالناجية للزوم السنة والنجاة من البدع في الدنيا، ثم النجاة في الآخرة، في مقابل الفرق الهالكة بالبدع في الدنيا، وبالوعيد بالنار في الآخرة[3]، والحديث أخرجه الأئمة عن جمع من الصحابة، منهم: أنس بن مالك، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو، وأبو أمامة، وغيرهم[4]، وقد قبله

1- كما في حديث العرباض بن سارية، سبق تخريجه ص27، حاشية4.

2- عبد الرحمن بن أحم ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، المرجع السابق، (120/2).

3- ينظر: إبراهيم الرحيلي، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، المرجع السابق، (ص:54).

4- ينظر في تخريج روايات الحديث والحكم عليها: عبد الله الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تح: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، 1414هـ: (ح:455)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، تح: مُحَمَّد إسحاق مُحَمَّد إبراهيم، دار الراية، الرياض/السعودية، ط1، 1418هـ: (569/2، ح:147)، وإسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ،(169/1-170)،

فصحّحه أو حسّنه جماعة منهم الترمذي[1]، وابن حبان[2]، والحاكم ووافقه الذهبي[3]، والبغوي[4]، وابن العربي[5]، وابن تيمية[6]، والشاطبي[7]، وابن حجر[8]، والبويصري[9]، والزيلعي[10]، والسخاوي[11]، وابن كثير[12]، والمناوي[13]، والألباني[14]، وغيرهم كثير.

و(356/1)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ظلال الجنة في تخريج السنة، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، 1400هـ: (32/1،وما بعدها)، والسلسلة الصحيحة، (202/1-204، ح:203، ح:204)، و(66/4، ح:1492)، وكذا في بيان فقهه وحلّ إشكالاته بحث لابن تيمية في مجموع الفتاوى: (345/3)، وكتاب افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، لمحمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تح: سعد بن عبد الله السعدان، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1415هـ، (ص:53-99)، وفي الإعتصام للشاطبي كلام نفيس عنه رواية ودراية، حيث عقد فصلا في مسائل في حديث افتراق الأمّة على ثلاث وسبعين فرقة: (698/2)، ورسالة المباحث العقدية في حديث اختلاف الأمة، لأحمد سردار مُحَمَّد مهر الدين شيخ، رسالة ماجيستير نوقشت سنة 1425هـ في الجامعة الإسلامية بالمدينة، كلية أصول الدين، قسم العقيدة.

1- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1395هـ،(25/5، ح:2640).

2- مُحَمَّد بن حبان أبو حاتم البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط2،، 1414هـ/ 1993م، (125/15، ح:6731).

3- مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، (217/1، ح:441).

4- الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، تح: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، دمشق،بيروت، ط2، 1403هـ، (212/1).

5- أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تح:مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت/لبنان، ط3، 1424هـ، (432/3).

6- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (346/3).

7- إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، الاعتصام، المرجع السابق، (677/2).

8- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، دت، دط، (ص:63، ح:17).

9- أحمد بن أبي بكر البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تح: مُحَمَّد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت/لبنان، ط2، 1403هـ: (179/1-180، ح:1411، ح:1412).

10- عبد الله بن يوسف الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، (447/1، ح:455).

11- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، المصدر السابق، (569/2).

12- إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن مُحَمَّد سلامة،، دار طيبة، ط2، 1420هـ، (361/4).

13- عبد الرؤوف بن تاج المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، المرجع السابق، (179/1).

14- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، (197/1، ح:1962، 1963).

وقد تلقاه عموم الأئمة بالقبول واستدلوا به في مصنفاتهم، بل قال البعض بتواتره؛ كالسيوطي[1]، والمناوي[2]، والكتاني[3]، و يحي بن الحسين بن القاسم[4].

فقد دلت الأحاديث على صحة تسمية أهل السنة بهذا الاسم وأحقّيتهم به، حيث أخبر صلى الله عليه وسلم أن الفرق كلها هالكة متوعدة بالنار إلا واحدة، فهي ناجية موعودة بالجنة وهي الجماعة، وفي رواية أخرى: «ما أنا عليه وأصحابي»، وهذه الأوصاف لا تنطبق إلا على أهل الحديث والسنة؛ فإنهم هم الذين على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فهم الفرقة الناجية، قال ابن تيمية موضحا هذا المعنى: «ولهذا وصف الفرقة النّاجية بأنّها أهل السّنّة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسّواد الأعظم»[5].

وقد نص أهل العلم على استحقاق أهل السنة لهذا اللقب، وأنهم هم الفرقة الناجية، قال الإمام أحمد بن حنبل، وقد ذكر حديث الافتراق: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم»[6].

وقال عبد القادر الجيلاني وقد ذكر أصول الفرق: «وأما الفرقة الناجية: فهي أهل السنة والجماعة»[7].

وقال ابن تيمية: «فإذا كان وصف الفرقة الناجية أتباع الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وذلك شعار السنة والجماعة، كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة»[8].

1- جلال الدين السيوطي، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، تح: مُحَمَّد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض/السعودية، (230/1).

2- عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356 (20/2).

3- مُحَمَّد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الكتاني، نظم المتناثر في الحديث المتواتر، تح: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، ط2، (ص:47، ح:18).

4- يحي بن الحسين بن القاسم، المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، تح: إبراهيم يحي مُحَمَّد قيس، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط1، 1433هـ/2012م، (ص181).

5- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (345/3).

6- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، المرجع السابق، (ص:25).

7- عبد القادر الجيلاني، الغنية لطالبي طريق الحق، المرجع السابق، (ص:121).

8- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، المرجع السابق، (264/3).

ولهذا نجد أيضا كثيرا من أهل العلم قديما وحديثا يجعل «الفرقة الناجية» علما على «أهل السنة» واسما من أسمائها، ومن ذلك: صنيع ابن تيمية في مقدمة العقيدة الواسطة؛ حيث قال: «أما بعد: فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة»[1].

وعقد ابن مفلح في كتابه النفيس الآداب الشرعية فصلا سماه: «أهل الحديث هم الطائفة الناجية القائمون على الحقّ»، ونقل فيه نقولا كثيرة عن أهل العلم فيه النص على كون أهل الحديث هم الطائفة الناجية وفي أخرى الثناء العطر على أهل الحديث[2].

وقال السفاريني: «مذهب السلف هو المذهب المنصور، والحق الثابت المأثور، وأهله هم الفرقة الناجية، والطائفة المرحومة التي هي بكل خير فائزة، ولكل مكرمة راجية، من الشفاعة والورود على الحوض، ورؤية الحق، وغير ذلك من سلامة الصدر والإيمان بالقدر، والتسليم لما جاءت به النّصوص»[3]. وقال: «معشر المسلمين أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية من أهل الإيمان والطاعة»[4].

ولهذا سموا أيضا مؤلفاتهم العقدية به، ومنها: (الكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية) لابن القيم[5]، و(التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين) للأسفراييني[6]، و(الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية) لعبد القاهر البغدادي[7]، و(الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة) لابن بطة[8]،

1- مُحَمَّد بن خليل حسن هرّاس، شرح العقيدة الواسطية، تح: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة، الخبر/السعودية، ط3، 1415 هـ: (ص:60). وينظر نحوه في كتابه مجموع الفتاوى، (370/3)، (141/3)، و(148/3).

2- ينظر: مُحَمَّد بن مفلح الحنبلي، الآداب الشرعية والمنح المرعية، عالم الكتب، دط، دت، (212/1-217).

3- مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية لشرح الدرة المضية، المرجع السابق، (25/1).

4- مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية لشرح الدرة المضية، المرجع نفسه، (402/1). ينظر أيضا فيه: (61/1)، (65/1)، (73/1)، (93/1)، (94/1)، (116/1)، و(370/1) وغيرها.

5- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، متن القصيدة النونية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة/مصر، ط1، 1417هـ.

6- طاهر بن مُحَمَّد الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.

7- عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977م.

8- عبيد الله بن مُحَمَّد بن بطة العكبري، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تح: عثمان عبدالله آدم الأثيوبي، دار الراية، الرياض/السعودية، ط2، 1418هـ.

و(أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة) لحافظ حكمي[1]، و(عقيدة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة)[2]، و(منهاج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة) لمحمد جميل زينو، وغيرها.

وحققوا فيها أن الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة، فهذا البغدادي عقد بابا في آخر كتابه الفرق بين الفرق: «في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها»[3]، وعنون الفصل الثاني منه بقوله: «بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة»، قال فيه: «والنبي ﷺ لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثا وسبعين فرقة، وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية، سئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو ﷺ وأصحابه، ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة غير أهل السنة والجماعة، من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية، دون الرافضة والقدرية والخوارج والجهمية والنجارية والمشبهة والغلاة والحلولية»[4].

وكذا الإسفراييني عقد فصلا في آخر كتابه التبصير في الدين عنونه بـ: «في طريق تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة في العاقبة»، قال فيه: «إعلم أن الذي تحقق لهم هذه الصفة أمور منها: قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾** ﴾[آل عمران: ٣١]، والمحبة من الله تعالى في متابعة الرسول سبب محبة الربّ للعبد، فكلّ من كان متابعته للرسول أبلغ وأتم كانت المحبة له من الله أكمل وأتم، وليس في فرق الأمة أكثر متابعة لأخبار الرسول وأكثر تبعا لسنته من هؤلاء، ولهذا سموا أصحاب الحديث، وسموا بأهل السنة والجماعة، ومنها أن النبي ﷺ لما سئل عن الفرقة الناجية قال: (ما أنا عليه وأصحابي)، وهذه الصفة تقررت لأهل السنة؛ لأنهم ينقلون الأخبار والآثار عن الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم»[5].

1- حافظ بن أحمد الحكمي، أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، تح: حازم القاضي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط2، 1422هـ، وتأتي ترجمته.

2- مُحَمَّد بن عبد الوهاب، عقيدة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط3، 1397هـ.

3- عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، المرجع السابق، (299/1).

4- عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، المرجع نفسه، (304/1).

5- طاهر بن مُحَمَّد الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983م، تح: كمال يوسف الحوت: (ص:185)، وينظر: حافظ بن أحمد حكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، المرجع السابق، (61/1)، ومُحَمَّد بن جميل زينو، منهاج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، ط18،(ص15-17).

خامسا: اللقب الخامس: الطائفة المنصورة:

وهذا اللقب استحق لأهل السنة، وأخذ من قول النبيّ ﷺ في حديث المغيرة بن شعبة ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»[1]، وفي حديث معاوية بن قرة عن أبيه: «لا تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»[2].

والأحاديث في ذكر الطائفة المنصورة كثيرة مرويّة عن جمع من الصحابة، نصّ جمع من أهل العلم على تواترها، منهم: ابن تيمية[3]، والسيوطي[4]، والكتاني[5]، والمعلمي[6]، والألباني[7] وغيرهم.

وقد بين السلف وأهل العلم المقصود بهذه الطائفة، وأكتفي هنا بما نقله الخطيب من كلامهم في كتابه الفريد (شرف أصحاب الحديث) بعد سياقة أحاديث الطائفة المنصورة، قال: «قال يزيد بن هارون: (إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم)[8]، وكذاك قال الإمام أحمد[9]، وقال القاضي عياض معلقا على كلام الإمام أحمد: (إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث)»[10].

1- رواه البخاري في كتاب الاعتصام، باب قول النّبيّ ﷺ: «لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ» يقاتلون وهم أهل العلم: (101/9،ح:7311)، وفي كتاب الأنبياء،باب باب سؤال المشركين أن يريهم النّبيّ ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر،(207/4،ح:6340)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {إنّما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون}[النحل:40] (136/9، ح:7459)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ لا يضرّهم من خالفهم»، (1523/3، ح:1921).

2- أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في الشّام، (ح:2192). وابن ماجه في المقدمة، باب إتباع سنة الرسول ﷺ، (4/1).

3- ينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، المرجع السابق، (8/1).

4- ينظر: جلال الدين السيوطي، قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، تح: خليل محيي الدين الميس، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط1، 1405هـ/1985م: (ص:292).

5- ينظر: مُحَمَّد بن أبي الفيض الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المرجع السابق، (141/1).

6- ينظر: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، القائد إلى تصحيح العقائد، المرجع السابق، (ص:145).

7- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة العيدين في المصلى هي السنة،المكتب الإسلامي،بيروت/دمشق، ط3،1406هـ،(ص:46).

8- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، المرجع السابق، (ص:26).

9- ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، المرجع نفسه، (ص:27)، ومُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط2، 1397هـ/1977م، (ص:2).

10- يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المرجع السابق، (67/13).

وقال عبد الله بن المبارك والبخاري وشيخه علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»[1].

وقال أحمد بن سنان: «هم أهل العلم وأصحاب الآثار»[2]، وقاله غيرهم.

وقد نص الحاكم على استحقاق أهل السنة لهذا اللقب، فقال: «ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الدمن والأوطار وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار بوجود الكسر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع والأهواء والمقاييس والآراء»[3].

بل نقل النووي اتفاق أهل العلم على ذلك فقال[4]: «ومع هذا فلهم في أنفسهم فضائل ظاهرة، وفى حفظ العلم آيات باهرة، ففى الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم خذلان من خذلهم)[5]، وجملة العلماء أو جمهورهم على أنهم حملة العلم، وقد دعا لهم النبي ﷺ فقال: «نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»[6].

وقال النووي بعد سوق بعض أقوال أهل العلم في بيان الطائفة المنصورة: «قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض»[7].

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، المرجع السابق، (ص:26-28).

2- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، المرجع السابق، (ص:27).

3- مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، المرجع السابق، (ص:2).

4- يحي بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت ،دط، (31/1).

5- سبق تخريجه، ص38.

6- أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب ما جاء في الحثّ على تبليغ السّماع: (ح:2657، ح:2658)، وصححه، وابن ماجة في افتتاح الكتاب باب من بلّغ علما: (ح:232)، وصحّحه ابن حبان في صحيحه: (ح:66)، والألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، دار باوزير، جدة/ السعودية، ط1، 1424هـ، (ح:66، ح:69).

7- يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المرجع السابق، (5/58-59).

فتفسير السلف للطائفة المنصورة، أنهم أهل السنة والجماعة، وهي الطائفة القائمة بدين الله علما وعملا وجهادا، لا يخلو منها زمن ، وسميت بالمنصورة ووصفت به، إما لاستمساكها بالدين الحق ونصرته وإظهاره والدعوة إليه والدفاع عنه من أي انحراف، والثبات على ذلك، قال السعدي: «كذلك أهل السنة والجماعة، وأهل الحديث هم أنصار دينه وكتابه وسنة رسوله..»[1]، أو منصورة لأن الله يؤيدها وينصرها على من سواها من أهل الباطل كفارا أو مبتدعة، نصرة بالحجة والبيان أو بالسهم والسنان[2].

قال المناوي: «وفيه معجزة بيّنة؛ فإن أهل السنة لم يزالوا ظاهرين في كل عصر إلى الآن، فمن حين ظهرت البدع ... من الخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم، لم يقم لأحد منهم دولة ولم تستمر لهم شوكة بل ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، [المائدة: ٦٤]، بنور الكتاب والسنة....»[3].

وكلا المعنيين صحيح ولا منافاة بينهما، بل الأولى حمل اللفظ عليهما لاحتماله المعنيين؛ ولأن فيه تمام المعنى، كما أنه يشهد له الواقع[4].

وقد أطلق جمع من أهل العلم اسم الطائفة المنصورة على أهل الحديث -أهل السنة والجماعة-؛ ومنهم الحاكم، كما في كلمته السابقة: «وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسميها الحشوية»[5]، قال ابن تيمية في مقدمة العقيدة

1- ينظر: فواز السحيمي، أسس منهج السلف في الدعوة الى الله، دار ابن القيم، السعودية، ط2، 1429هـ، (ص:26).

2- ينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، (296/18)، وصديق حسن خان القنوجي، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، (ص:148)، وإبراهيم الرحيلي، معالم الانطلاقة الكبرى، المرجع السابق، (ص:29-30)، وإبراهيم البريكان، تعريف الخلف بمنهج السلف، المرجع السابق، (ص:23-24)، و مفرح القوسي، الموقف المعاصر، المرجع السابق، (ص:25-26)، وإبراهيم الرحيلي، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، المرجع السابق، (ص:59-60).

3- عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المرجع السابق، (395/6).

4- ينظر: مُحَمَّد بن عبد الهادي المصري، معالم الاطلاقة الكبرى، المرجع السابق، (ص:52-56).

5- مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، المرجع السابق، (ص:4).

الواسطية: «أما بعد: فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة»[1]، وفي آخرها: «وهم –أي: أهل السنة– الطائفة المنصورة ...»[2]، وغيره كثير في كتب العقائد والحديث.

سادسا: الوصف السادس: الغرباء:

ويطلق هذا الوصف أيضا على أهل السنة، وهو مأخوذ من قول النبي ﷺ: «إن الاسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء»[3]، وفي الباب عن جمع من الصحابة ﷺ[4]، بل نص بعض أهل العلم على تواتر حديث الغرباء، ومنهم: السيوطي[5]، والسخاوي[6]، والكتاني[7].

قال الآجري في شرح الحديث وبيان صفة الغرباء: «فإن قال قائل: ما معنى قول النبي ﷺ: «بدأ الاسلام غريبا وسيعود كما بدأ»، قيل له: كان الناس قبل أن يبعث النبي ﷺ أهل أديان مختلفة؛ يهود ونصارى ومجوس وعبدة أوثان، فلما بعث النبي ﷺ كان من أسلم من كل طبقة منهم غريبا في حيه، غريبا في قبيلته، مستخفيا بإسلامه، قد جفاه الأهل والعشيرة، فهو عنهم ذليل حقير محتمل للجفاء، صابر على الأذى حتى أعزّ الله جل وعلا الإسلام، وكثر أنصاره، وعلا أهل الحق، وانقمع أهل الباطل، فكان الإسلام في ابتدائه غريبا بهذا المعنى، وقوله ﷺ: «وسيعود غريبا» معناه –والله أعلم–: أن الأهواء المضلة تكثر فيضل بها كثير من الناس، ويبقى أهل الحق الذين هم على شريعة الإسلام غرباء في الناس، ألم تسمع إلى قول النبي صلى

1- مُحَمَّد بن خليل حسن هرّاس، شرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق، (ص:60).

2- مُحَمَّد بن خليل حسن هرّاس، شرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق، (ص:261).

3- أخرجه مسلم عن أبي هريرة، كتاب الايمان، باب بدأ الإسلام غريبا، (130/1، ح:145).

4- ينظر من روى الحديث وتخريجه وشيء من فقهه: السلسلة الصحيحة للألباني: (539/1، ح:270)، (780/1، ح:403)، (597/4، ح:1956، ح:1957، ح:1958، ح:1959، ح:196، ح:1961). وسليم الهلالي، لماذا اخترت المنهج السلفي، دار الإمام أحمد، القاهرة/مصر، ط1، 1429هـ/2008م: (ص:55-58).

5- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: نظر مُحَمَّد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط2، 1415هـ: (630/2).

6- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تح: مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ/ 1985م، (235/1).

7- عبد الحي الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المرجع السابق، (ص:48، ح:20).

الله عليه وسلم: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، فقيل: من هي الناجية؟، قال: «ما أنا عليه وأصحابي»»[1]. ففسّر الغرباء بالفرقة الناجية، وهم أهل السنة –كما سبق–.

وقال أيضا: «فصار –أي السني المتمسك بدينه في آخر الزمن– غريبا في دينه لفساد دين أكثر الخلق، غريبا في معاملته لكثرة فساد معايش أكثر الخلق، غريبا في مؤاخاته وصحبته لكثرة فساد صحبة الناس ومؤاخاتهم، غريبا في جميع أمور الدنيا والآخرة لا يجد على ذلك مساعدا يفرح به ولا مؤانسا يسكن إليه، فمثل هذا غريب مستوحش؛ لأنه صالح بين فساق، وعالم بين جهال، حليم بين سفهاء، يصبح حزينا كثير غمه، قليل فرحه كأنه مسجون، كثير البكاء كالغريب الذي لا يعرف ولا يأنس به أحد، يستوحش به من لا يعرفه، فهذا معنى قوله ﷺ: «وسيعود غريبا كما بدأ» والله أعلم»[2].

ولابن رجب في رسالة «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» كلام نفيس بديع في بيان معنى الغرباء، ووصفهم، وتقرير أنهم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة[3].

فهذه بعض نعوت وألقاب أهل السّنة والجماعة، وهي وإن كانت كثيرة فهي من باب اختلاف التنوع؛ إذ هي أسماء لمسمى واحد، وأوصاف كل واحد منها يصدق على أهل السنة باعتبار معين[4]، وإنما ظهرت هذه التسميات التي لم تكن في زمن النبي ﷺ لمّا ظهرت البدع ونشأت الفرق[5]، فمن المعلوم أنه قد كان المسلمون في عهد النبي ﷺ –وهم الصحابة– في الصدر الأول قبل بزوغ بذرة التفرّق

1– مُحَمَّد بن الحسين الآجري، الغرباء، تح: بدر البدر، دار الخلفاء، الكويت، ط1، 1403هـ، (ص:24-25).

2– مُحَمَّد بن الحسين الآجري، الغرباء، المرجع نفسه، (ص:27).

3– عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، كشف الكربة في وصف أهل الغربة، (ص:316-320)، وينظر هذا اللقب في: كشف الكربة في وصف أهل الغربة، وكتاب الغرباء للآجري، وكتاب لماذا اخترت المنهج السلفي لسليم الهلالي، وكلام نفيس لابن القيم في مفتاح دار السعادة، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، 1419هـ، (ص:147-148).

4– ينظر: مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية لشرح الدرة المضية، المرجع السابق، (64/1 وما بعدها)، وفواز السحيمي، أسس منهج السلف في الدعوة إلى الله، المرجع السابق، (ص:27).

5– ينظر: مُحَمَّد بن عبد الهادي المصري، معالم الانطلاقة الكبرى، المرجع السابق، (ص:58).

والخلاف ليس لهم لقب يعرفون به إلا أهل الإسلام أو المسلمون[1]، وعلى هذا يحمل قول مالك لما جاءه رجل فقال: «يا أبا عبد الله أسألك عن مسألة أجعلك حجة فيما بيني وبين الله»، قال مالك: «ما شاء الله لا قوة إلا بالله، سل»، قال: «من أهل السنة؟» قال: «أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي ولا قدري ولا رافضي»[2].

فأهل السنة ليس لهم لقب يعرفون به؛ لأنهم الأصل الذي انشق عنه كل المخالفين، والمخالف هو الذي سرعان ما يشتهر ببدعته حينما يتنكب السبيل، والأصل لا يحتاج إلى سمة خاصة تميزه؛ إنما الذي يحتاج لاسم هو الفرع المنشق، وأهل السنة هم أصحاب الطريق الوسط، السائرون على الصراط المستقيم، المخالفون لأهل البدع، فلا يعرفون إلا بالسنة؛ لأنه قد سئل مالك عن السّنة فقال: «ما لا اسم له غير السنة»، وتلا قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣][3]، ولأنهم يمثلون الإسلام في امتداده الطبيعي، لكن لما حصلت تلك الفرق الضالة التي يشملها لفظ أهل الأهواء؛ لغلبة اتباع الهوى عليهم، ولفظ أهل البدع، لاتباعهم ما هو خارج أجنبي عن الدين، وأهل الشبهات؛ لأنهم يلبسون الحق بالباطل فيشبهون به على العامة، ليدخلوهم في ضلالهم، ولما حصلت تلك الفرق وكانت منتسبة للإسلام منشقة عن أصل المسلمين، ظهرت ألقاب أهل السنة الشرعية المميزة لجماعة المسلمين لنفي البدع والأهواء عنهم[4].

فلم يتسم أهل السنة والجماعة بهذه الأسماء إلا بعد ما ظهرت البدع، وتعددت فرق الضلال، وأخذ كل يدعو إلى بدعته وهواه، مع انتسابهم في الظاهر إلى الإسلام، فصار ينتسب للإسلام من لم يحققه التحقيق الصحيح، من هنا كان لابد لأهل الحق أن يعرفوا بأسماء تميزهم عن غيرهم من أهل الابتداع والانحراف؛ للتفرقة بين أهل التحقيق الصحيح للإسلام، وهم أهل السنة ممن انحرف عنه، فظهرت حينئذ أسماؤهم[5]،

1- قال البغدادي: «كان المسلمون عند وفاة رسول الله ﷺ على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه، غير من أظهر وفاقا وأضمر نفاقا»، الفرق بين الفرق، المرجع السابق، (ص:12).

2- يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، المرجع السابق، (35/1).

3- الأثر ذكره الشاطبي في الإعتصام عن عبد الرحمان بن مهدي (77/1).

4- ينظر: بكر أبو زيد، حكم الانتماء، المرجع السابق، (ص:31).

5- ينظر: إبراهيم الرحيلي، موقف أهل السنة من البدع والأهواء، المرجع السابق، (ص:44-45).

سواء ما كان من الأسماء ثابتا لهم بأصل الشرع؛ كالجماعة، جماعة المسلمين، الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، أو بواسطة التزامهم بالسنن أمام أهل البدع، ولهذا حصل لهم الربط بالصدر الأول فقيل لهم: السلف، أهل الحديث، أهل الأثر، وأهل السنة والجماعة. **فهذه الألقاب والصفات الشريفة تخالف أي لقب كان لأي فرقة كانت من وجوه:**

الأول: أنها نسب لم تنفصل ولا لحظة واحدة عن الأمة الإسلامية منذ تكونها على منهاج النبوة، فهي تحوي جميع المسلمين ممن على طريقة الرعيل الأول من الصحابة، ومن يقتدي بهم في تلقي العلم، وطريقة فهمه والعمل به، وبطبيعة الدعوة إليه، فليس محصورا في دور تاريخي معين، بل هو مستمر استمرار الحياة، فلا تزال باقية إلى يوم القيامة –كما سبق بيانه–.

الثاني: أنها تحوي كل الإسلام الكتاب والسنة، فلا تختص برسم يخالف الكتاب والسنة زيادة أو نقصا.

الثالث: أنها ألقاب أصلية شرعية أو أسماء شرعية تابعة، منها ما هو ثابت بالسنة الصحيحة، ومنها ما لم يبرز إلا في مواجهة مناهج أهل الأهواء والفرق الضالة، لرد بدعتهم والتمييز عنهم وإبعاد الخلطة عنهم ومنابذتهم، فلما ظهرت البدعة تميزوا بالسنة، ولما حكّم الرأي تميزوا بالحديث والأثر، ولما فشت البدع والأهواء في الخلوف وتسمى بأهل السنة وانتسب إليهم من ليس منهم تميزوا بهدي السلف وهكذا، فلو كانت الأمة باقية على الإسلام الصحيح الخالي من البدع والأهواء كما كان الصدر الأول لغابت هذه الألقاب المميزة لعدم وجود المناهض لها.

الرابع: أن عقد الولاء والبراء والموالاة والمعاداة لديهم هو على الإسلام لا غير، لا على رسم باسم معين، ولا على رسم محدد، إنما هو الكتاب والسنة فحسب.

الخامس: أن هذه الألقاب لم تكن داعية لهم للتعصب لشخص دون رسول الله ﷺ[1].

ومن تأمل هذه الأسماء –أسماء أهل السنة– ظهر له أنها كلها تدل على الإسلام، فبعضها ثابت لهم بالنص من النبي ﷺ، والبعض الآخر إنما حصل لهم بفضل تحقيقهم للإسلام تحقيقا صحيحا، وهي تخالف تماما مسميات أهل البدع وألقابهم، فأسماء أهل البدع وألقابهم إنما ترجع إلى الإنتساب لأشخاص ابتدعوا مقالاتهم، كالجهمية نسبة للجهم بن صفوان، والزيدية نسبة إلى زيد بن علي بن الحسين، والكلّابية نسبة إلى

1- ينظر: بكر أبو زيد، حكم الانتماء، المرجع السابق، (ص:31-33).

عبد الله بن كلاب، والكرّامية نسبة إلى مُحَمَّد بن كرام، وإما إلى ألقاب مشتقة من أصل بدعتهم أو من مذاهبهم ومقالاتهم وأفعالهم؛ كالرافضة لرفضهم زيد بن علي، أو لرفضهم إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، والنواصب لنصبهم العداء لأهل البيت، والقدرية لكلامهم في القدر بالنفي، والباطنيّة لزعمهم أن للنصوص ظاهرا وباطنا، والمرجئة لإرجائهم الأعمال عن مسمى الإيمان، وإمّا أن هذه الألقاب ترجع إلى سبب خروج من تسمى بها عن عقيدة المسلمين وجماعتهم، كالخوارج لخروجهم على علي بن أبي طالب والأئمة بعده، والمعتزلة لاعتزال رئيسهم -واصل بن عطاء- مجلس الحسن البصري، فأين هذه الأسماء والألقاب من أسماء أهل السنة المستمدة من الإسلام[1].

1- ينظر: إبراهيم الرحيلي، موقف أهل السنة من البدع والأهواء، المرجع السابق، (ص:45-46).

المطلب الثاني: السمات والخصائص والأصول المنهجية للاتجاه السلفي:

إذا تقرر ما سبق فإلى المطلب الثاني وفيه: بعض السمات والأصول المنهجية للاتجاه السلفي اختصارا، وقد سبق الإشارة إلى بعضها فيما تقدم من البيان، فمنها[1]:

1- تعظيم الأدلة النقلية من كتاب وسنة، والتسليم لها، والتعويل التام عليها في إثبات المسائل الشرعية كلها، لا فرق في ذلك بين أصول وفروع، عقيدة أو فقه، عبادة أو معاملة، خلقا أو سلوكا، فهي الوحي المعصوم المنزه عن التضاد والاختلاف، المنبع الصافي للعلم، فتقدّم على كل ما سواها من المصادر الأخرى كالنظر وغيره، فلا كلام لأحد قبل كلام الله، ولا هدي لأحد قبل هدي رسول الله ﷺ، ومنه قالوا بتقديم النقل على العقل من غير تعطيل للعقل بل إعماله واستعمال الأدلة المنطقية والأقيسة العقلية وفق الضوابط الشرعية والقواعد المرعية[2].

2- تعظيم السنة والاهتمام بها دراسة وتأليفا واحتجاجا، والتأكيد على ضرورة الاحتجاج بما صح منها؛ متواترها أو آحادها في الأصول والفروع لا فرق بينها، وتحري الصحة بما يستدل به منها والتحذير من الضعيف بله المكذوب، مع تقديم سنة النبي ﷺ على قول من سواه كائنا من كان؛ صحابيا أو إماما أو عالما أو مذهبا أو طريقة فكل يؤخذ من قوله ويرد، ولا عصمة لأحد كائنا من كان من علماء الدين وأئمته، من الصحابة فمن بعدهم، فضلا عن غيرهم، والعصمة للوحي ولرسول الله ﷺ فيما يبلغه عن ربه.

3- لزوم الأمانة في النقل والعزو والتخريج مع الإنصاف والعدل في الكلام والحكم على الموافق والمخالف وقبول الحق والرجوع إليه إذا ظهر والنصح لله ولرسوله ولأمة المسلمين وعامتهم.

1- ينظر للاستزادة: معالم الإنطلاقة الكبرى لمحمد عبد الهادي المصري، المرجع السابق، وعلاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، تح، أحمد محمد معوض، مكتبة فياض، المنصورة، مصر، ط1، 1432هـ، سليم الهلالي، ماذا يعني انتمائي للمنهج السلفي، الدار الأثرية، جمهورية مصر، ط2، 1430هـ، ومحمد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، المرجع السابق، ومصطفي حلمي، قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ، (ص157- 188).

2- ينظر: محمد عبد الهادي المصري، معالم الانطلاقة الكبرى، المرجع نفسه، (ص:31)، ومحمد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، (ص:346)، وأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، درء تعارض العقل والنقل، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1411هـ، (1/ 172).

وهذا لا يعني انكار دور العقل في إدراك العلوم، بل المقصود إنكار طرائق المتكلمين باستقلالهم في الإستدلال بالعقل وحده، وكذا تقديمه على الوحيين، ورد ما لا تقبله عقولهم ولو صح، مع اعتقاد عدم وجود تعارض بينهما في حقيقة الأمر. ينظر: علاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، (ص:95).

4- تعظيم قدر السلف الصالح الأوائل من الصحابة والتابعين، وبيان فضائلهم ومناقبهم ومنزلتهم، مع الحرص على الإنتساب إليهم، واتباع طريقتهم ومنهجهم في فهم الدين كتابا وسنة، وتلقي أحكامه والعمل به، فطريقتهم أعلم وأسلم وأحكم، مع عدم تنكب منهجهم، ومخالفة طريقتهم، علما أو عملا بابتداع أقوال أو أعمال أو أحوال لم يكونوا عليها[1].

5- تحقيق العبودية الحقة لله بأن يعبد وحده لا شريك له، وبأن يعبد على وفق ما شرع؛ تحقيقا لكلمة الإخلاص لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله، واتباعا للكتاب والسنة على وفق فهم وعمل السلف الصالح[2].

6- العناية العظيمة بتصحيح العقيدة، والدعوة إلى التوحيد بأقسامه الثلاث: ربوبية وألوهية وأسماء وصفات، وجعلها أهم المهمات وأولى الأولويات، مقدّمة على غيرها من القضايا والمسائل، خاصّة توحيد العبادة؛ لأنه لتحقيق التوحيد خُلق الخلق، ولأجله بعثت الرسل، وأنزلت الكتب، وشرعت الشرائع، وقامت سوق الجنة والنار، وهو لب دعوة الرسل وأول ما دعوا إليه، ولا يدخل الجنة إلا موحد، مع التحذير مما يناقضه أو ينقصه من شرك وبدع ومعاص[3].

7- تجريد الاتباع للنبي ﷺ، والحرص على الرد إلى الكتاب والسنة عند التنازع في الأصول أو الفروع مع نبذ التقليد الأعمى، والتعصب لمذهب أو رجل غير كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، مع فتح باب الإجتهاد في الفقه والحديث وغيرها بضوابطه ولأهله المتأهلين لذلك[4].

1- ينظر: مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، (6/ 21-23)، مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين فتح رب البرية بتلخيص الحموية، دار الوطن، الرياض، (ص23- 29)، ومُحَمَّد عبد الهادي المصري، معالم الانطلاقة الكبرى، المرجع نفسه، (ص:32)، ومُحَمَّد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، المرجع نفسه، (ص:346).

2- ينظر: علاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، المرجع نفسه، (ص:9).

3- ينظر: مُحَمَّد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، (ص:347)، وعبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، دت، دط، (ص:38)، وعلاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، المرجع نفسه، (ص:167-175).

4- ينظر: عبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، المرجع نفسه، (ص:39). ومُحَمَّد بازمول، المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية، (ص39- 43).

8- التحذير من البدع المحدثة الدخيلة على الدين ومن أهلها، سواء كانت بدعا عقدية أو سلوكية أو عملية، والرد على أهل البدع؛ حماية للدين وصونا له؛ وذلك أن مبنى الدين على أصلين: تأصيل الحق وبيانه والعمل به وموالاة أهله، والتحذير من الباطل بكل أشكاله واجتنابه و البراءة من أهله[1].

9- لزوم الوسطية والاعتدال؛ فالحق بين الإفراط والتفريط، بين الغلو والجفاء، فهو يمثل الإسلام الصحيح الموافق للفطرة، المعتمد على الوحيين لا على العقول والآراء، ولا على الأهواء والأذواق، ولا يخضع للعواطف والحماس، بل هو منهج حكيم يتقيد بالنصوص الشرعية والآثار المروية، ويرعى المصالح ويحقق الغايات. وهذه الوسطية شاملة لجميع أبواب الدين كلها، وسطية في الإستدلال بين جفاء الحرفية والجمود على الظاهرية والتعسف في التأويل والإفراط فيه، إذ الأصل الأخذ بظاهر النصوص ولا يصار إلى التأويل إلا لدليل صحيح صريح، وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة، وسط في باب أفعال الله بين القدرية والجبرية، وسط في باب الأسماء والأحكام بين الجهمية والمرجئة والخوارج والمعتزلة، وسط في أصحاب النبي ﷺ بين الرافضة والخوارج، وسط في الحكم على الناس بين الأوصاف والأعيان[2].

10- أنه قائم على تحقيق الولاء والبراء اعتقادا وقولا وعملا، على الحب في الله والبغض فيه على مقتضى العقيدة، وهذه الخاصية هي نتيجة التحاكم إلى القرآن والسنة، والإسترشاد بهما، والذي يثمر تحقيقا صحيحا للولاء والبراء على مبدأ العقيدة مع العدل والورع في الأحكام والأقوال والأفعال، لا على مبدأ الأحزاب والأهواء، أو الآراء المنحرفة، أو البدع المخالفة، أو على القومية العنصرية، أو العصبية العرقية، ولا التعصب لشخص أو شعار أو جماعة أو حزب، وبالتالي نبذ الحزبية والتحزب[3].

11- لزوم جماعة المسلمين، والسمع والطاعة لولاة أمورهم في المعروف في المنشط والمكره، مع محبة صلاحهم والنصح لهم ولعموم المسلمين مع مراعاة آداب النصيحة، والحرص على تأليف القلوب واجتماع الكلمة على الحق، ونبذ الفرقة والتنازع والاختلاف والتحلي بالإنصاف والعدل[4].

1- ينظر: عبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، المرجع نفسه، (ص:42).

2- ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (3/ 141)، ومحمد عبد الهادي المصري، معالم الانطلاقة الكبرى، (ص:72-73)، ومحمد بازمول، المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية، (ص:44-49).

3- ينظر: عبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:41).

4- ينظر: محمد عبد الهادي المصري، معالم الانطلاقة الكبرى، المرجع نفسه، (ص:68)، ومحمد بازمول، المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية، المرجع السابق، (ص:80-81)، وعلاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:183).

12- ثبات أهله على الحق وعدم تلونهم وتقلبهم لأنهم عرفوا الحق من الكتاب والسنة، فاعتقدوه وعملوا به، ودعوا إليه وصبوا على الأذى فيه، وحرصوا على امتثال أمر الله بالثبات على الحق الذي أنعم عليه به وهداهم إليه، فثبتهم الله عليه وأقامهم على جادّته، فلا يحيدون عنه بحال، ولا يتركونه مهما،كان، بخلاف أهل الأهواء والبدع المتقلبين مع الآراء والأهواء[1].

13- الشمولية؛ فمنهج السلف هو الدين بجميع شرائعه في التوحيد والإيمان، والصلاة، وسائر الأركان، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، في العلاقات والحقوق، والمعاملات، والسياسة، فهو منهج إصلاحي، شامل يربي على العقيدة الصحيحة، وعبادة الله باخلاص واتباع لرسول الله ﷺ، والتحلي بمكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال والإحسان إلى الخلق، وكذا المعاملات المبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد،كما يسعى لإصلاح الدين والدنيا وإصلاح الراعي والرعية ظاهرا وباطنا، وإلى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما يحقق حفظ الضرورات الخمس -الدين والنفس والعرض والمال والعقل-، ويحقق كمال الاستخلاف في الأرض وعمارة الكون[2].

14- أن هذا المنهج يكفل لأصحابه العز والتمكين والنصر، عاجلا أو آجلا، لأنه منهج يجمع مقومات النصر والعز والتمكين، من الإيَمان الصادق والتوحيد الخالص والعمل الصالح، واتباع سبيل من وعدهم الله بالنصر والظهور[3].

15- طريق الإصلاح والصلاح، وسبيل حصول العز والتمكين، هو التصفية والتربية؛ فالتصفية: تصفية الدين مما علق به مما ليس منه من بدع عملية وعقدية ومنهجية ودعوية، وآراء وعقائد فرق الضلال ومذاهب وأقوال شاذة، وتصفية السّنة من الأحاديث غير الصحيحة، وتصفية التّاريخ مما دسّ فيه الوضّاعون والكذّابون والمستشرقون وغيرهم، مما يحقق التزكية بتحقيق التوحيد والإيمان والإتباع للنبيّ ﷺ، وتكملتها بالتحلي بمكارم الأخلاق[4]، والتربية: تربية المسلمين على هذا الإسلام المصفّى بشموليته، علما وتعليما

1- ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (4/ 49- 51).

2- ينظر: علاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:193-197)، و(ص:208)، ومعالم الانطلاقة الكبرى، المرجع السابق، (ص:71). عبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، المرجع نفسه، (ص:41).

3- ينظر: عبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، المرجع نفسه، (ص:41).

4- ينظر: سليم الهلالي، ماذا يعني انتمائي للمنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:18-19).

وتطبيقا، لإصلاح الدين والدنيا، مع سلوك الطرائق النبوية، واتخاذ الأسباب المادية، ومراعاة السنن الكونية الكفيلة بذلك[1].

16- الدعوة إلى الله، إلى الدين الصحيح السالم من البدع، أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر بالوسائل الشرعية، إذ وسائل الدعوة توقيفية، مع التحلي بالعلم ومراعاة الأولويات، والتدرج واللين والرفق والحلم والحكمة، والصبر في الدعوة طلبا للأجر ورحمة بالخلق، وحرصا على هدايتهم، لا دعوة إلى النفس أو المذهب أو الجماعة، أو طلبا لعرض دنيوي مهما كان، منزلة أو جاها أو منصبا أو مالا[2].

وهذا الاتجاه ختاما منهج مستمر ليس حقبة زمنية، ولا حزبا، أو تنظيما، أو تكتلا سياسيا، وليس جماعة محصورة، فلا يتقيد بزمان، ولا ينحصر في مكان، فالمنتمون له فئة كثيرة من المسلمين، بل هم الأصل في عموم المسلمين، فكل من اتبع أصولها ومنهجها كان منها، ولو لم ينتسب إليها أو يرفع شعارها أو يلبس رداءها، وعليه فليس هناك فرد أو جماعة متحزبة تمثّل السلفية الحقيقية بمعناها الشرعي، ولا ينطق باسمها، وإنما يوجد من ينتسب إليها، ويسعى أن يحيا بمنهجها ويطبّقه في حياته، وقد يصيب أو يقصّر أو يخطيء، وتقصيره وخطؤه لا ينسب للاتجاه أو لغيره من أفراده، بل ينسب الخطأ لصاحبه، ومن ادعى الإنتساب إليه وحقيقته على خلاف ذلك فدعواه مردودة، فالدعاوى ما لم يقم عليها بيّناتٍ أصحابها أدعياء[3].

1- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليها، المكتبة الإسلامية، عمان الأردن، ط1، 1421هـ، (ص:27-29).

2- ينظر: مُحَمَّد بازمول، المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية، المرجع السابق، (ص:88-91).

3- ينظر: بكر أبو زيد، حكم الانتماء، المرجع السابق، (ص:91-92)، وسليم الهلالي، ماذا يعني انتمائي لمنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:30-31).

المطلب الثالث: أبرز أعلام الاتجاه السلفي:

وفيه أختم الكلام عن الاتجاه السلفي، وذلك بذكر أبرز رجالاته منذ فجر الاسلام إلى الأزمنة المتأخرة، أسردها سردا[1]:

فهم بعد صحابة رسول الله ﷺ جميعا، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، وعلى رأسهم سادة التّابعين: محمّد بن الحنفية (ت بعد 80ه)، وسعيد بن المسيب (ت بعد 90ه)، وعروة بن الزّبير (ت94ه)، وعلي بن الحسين بن علي (ت93ه)، ورفيع بن مهران أبو العالية الرّياحي (ت93ه)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت94ه) ، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت96ه).

ومن المئة الثّانية: عامر بن شراحيل الشعبي (ت100ه)، وعمر بن عبد العزيز (ت101ه)، ومجاهد (ت104ه)، والقاسم بن محمّد بن أبي بكر (ت106ه)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت106ه)، وسليمان بن يسار (ت107ه)، وطاوس بن كيسان (ت106ه)، والحسن البصري (ت110ه)، ومُحَمَّد بن سيرين (ت110ه)، وعطاء بن أبي رباح (ت115ه)، ومحمّد بن شهاب الزهري(ت 125ه)، وأيوب السختياني (ت131ه)، وزيد بن أسلم (ت136ه)، وجعفر بن محمّد الصّادق (ت148 ه)، ثم عبد الملك ابن جريج (ت150)، وعبد الرحمن الأوزاعي (ت157ه)، وسفيان الثوري (ت161ه)، ثم حماد بن سلمة (ت167ه)، واللّيث بن سعد (ت175ه)، ومالك بن أنس (ت179ه)، وحماد بن زيد (ت179ه)، وعبد الله بن المبارك (ت181ه)، والفضيل بن عياض (ت187ه)، وأبو بكر بن عياش (ت193ه)، ووكيع بن الجراح (ت197ه)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت198ه)، ويحيى بن سعيد القطان (ت198ه)، وسفيان بن عيينة (ت198ه).

ومن المئة الثالثة: على رأسهم الإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (ت 204ه)، وعفّان بن مسلم (ت219ه)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت224ه)، ويحيى بن يحيى النّيسابوريّ (ت226ه)، ويحيى بن معين (ت233ه)، وعلي بن المديني (ت234ه)، وأبو خيثمة زهير بن حرب (ت234ه)، وأحمد بن سعيد

1- ينظر: هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (1/31-54)، ومفرح القوسي، المنهج السلفي، دار الفضيلة، الرياض/السعودية، ط1، 1422ه/2002م: (ص:78-114)، وربيع ابن هادي المدخلي، تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، (ص:21- 324).

الدارمي (ت235هـ)، وأبو بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، وأخوه عثمان (ت239هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت239هـ)، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبيّ (ت240هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، ثم البخاري (ت256هـ)، ومسلم (ت261هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت277هـ)، وأبو زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم (ت264هـ)، وأبو داود (ت275هـ)، والترمذي (ت279هـ)، ومحمّد بن يحيى الذّهليّ (ت258هـ)، وسهل بن عبد الله التّستريّ (ت283هـ)، والنسائي (ت303هـ)[1].

ثم من بعدهم محمّد بن جرير الطبري (ت310هـ)، ومُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ)، ثم من جرى مجراهم بعدهم كالإمام الفقيه الحافظ أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان (ت354هـ)، والطبراني سليمان بن أحمد (ت360هـ)، وأبو بكر الآجري مُحَمَّد بن حسين (ت360هـ)، وعلي بن مُحَمَّد الدارقطني (ت385هـ)، وعبد الله ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ)، ومُحَمَّد بن إسحاق ابن منده (ت395هـ)، ومُحَمَّد بن عبد الله الإلبيري – المعروف بابن أبي زمنين المالكي– (399هـ)، ومُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، وهبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت418هـ)، ومُحَمَّد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ويوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت463هـ)[2]، ثم الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، وإسماعيل بن مُحَمَّد ابن الفضل (ت535هـ)، وعبد الغني المقدسي (ت600هـ)، وعبد الله ابن قدامة (ت620هـ)، وعثمان بن عبد الرحمان ابن الصلاح (ت643هـ)، وأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728هـ)، ويوسف بن عبد الرحمان المزّي (ت743هـ)، ومُحَمَّد بن أحمد ابن عبد الهادي (ت744هـ)، ومُحَمَّد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، وإسماعيل بن عمر ابن كثير (ت774هـ)؛ وابن أبي العز علي بن علي الدمشقي (ت792هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت795هـ)[3].

ثم أبو الفضل زين الدين بن عبد الرحيم العراقي (ت806هـ)، ونور الدين الهيثمي (ت807هـ)، وابن ناصر الدين مُحَمَّد بن أبي بكر (ت842هـ)، والحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ومُحَمَّد

1- ينظر: هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (1/31-54).

2- ينظر: مفرح القوسي، المنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:69-71).

3- ينظر: مفرح القوسي، المنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:78-81)، وربيع ابن هادي المدخلي، تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، (ص96- 194).

بن إبراهيم الوزير اليماني (ت840هـ)، وعبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، والسخاوي مُحَمَّد بن عبد الرحمان (ت902هـ).

ومن أهل القرن الحادي عشر: عبد الرؤوف المناوي المصري (ت1031هـ)، ونجم الدين الغزي (ت1061هـ)، وعيسى الثعالبي المكي (ت1080هـ)، ومُحَمَّد بن سليمان الروداني (ت1094هـ)، ويحيى الشاوي الجزائري (ت1096هـ).

ومن أهل القرن الثاني عشر: مُحَمَّد بن عبد الباقي الزرقاني (ت1122هـ)، وعبد الله بن سالم البصري (ت1134هـ)، ومُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت1182هـ)، والإمام مُحَمَّد بن أحمد السفاريني (ت1188هـ)، وعبد القادر بن خليل المدني (ت1187هـ)، ومُحَمَّد بن عبد الهادي الحنفي المعروف بالسندي (ت1138هـ)، ومُحَمَّد حياة السندي (ت1163هـ).

ومن أهل القرن الثالث عشر: أبو الفيض مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، وصالح بن مُحَمَّد الفلاني (ت1218هـ)، ومُحَمَّد أبو راس المعسكري الجزائري (ت1238هـ)، ومُحَمَّد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، ثم مُحَمَّد بن عبد الوهاب[1]، وابنه الشيخ عبد الله (ت1242هـ)، وأبناؤه وأحفاده، الشيخ عبد الرحمن بن حسن (ت1285هـ)، والشيخ سليمان بن عبد الله بن الإمام مُحَمَّد (ت1233هـ)، والشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن(ت1292هـ).

ومن أهل القرن الرابع عشر إلى اليوم: حمد بن علي بن عتيق (ت1301هـ)، وسليمان بن سحمان (ت1349هـ)، وصديق حسن خان (ت1307هـ)، ومُحَمَّد بشير السهسواني (ت1326هـ)، والعظيم آبادي مُحَمَّد شمس الحق (ت1329هـ)، والعلامة أبو المعالي محمود شكري الآلوسي (ت1342هـ)، وعبد الرحمن المباركفوري (ت1353هـ)، والشيخ عبيد الله المباركفوري (ت1414هـ)، هؤلاء من القارة الهندية. وأحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي القطري (ت1423هـ)، ومن جرى مجراهم في نصرة السنة وإعلائها والذب عنها ونشر علومها، والشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ (ت1359هـ)، والشيخ عبد الرحمن السعدي (ت1376هـ)، والشيخ حافظ الحكمي (ت 1377هـ)، والشيخ عبد الله القرعاوي (ت1389هـ)، والشيخ

1- ينظر: مفرح القوسي، المنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:90-91)، وربيع ابن هادي المدخلي، تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، (ص196- 236).

عبد العزيز ابن باز (ت1420هـ)، والشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت1386هـ)، والشيخ مُحَمَّد بن عثيمين (ت1421هـ)، وهؤلاء من بلاد الحرمين.

والشيخ عبد الحميد ابن باديس (ت1359هـ)، ومبارك الميلي (ت1364هـ)، والطيب العقبي (ت1380هـ)، والبشير الإبراهيمي (ت1385هـ)، ومن سار على نهجهم من علماء الجمعية بالجزائر، والشيخ بهجت البيطار (ت1396هـ)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، من بلاد الشام، والشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر (ت1377هـ)، وأخوه محمود (ت1418هـ)، والشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة (ت1392هـ)، والشيخ مُحَمَّد حامد الفقي (ت1378هـ) والشيخ عبد الظاهر أبو السمح (ت1370هـ)، ومحب الدين الخطيب (ت1389هـ)، من أهل مصر، والشيخ تقي الدين الهلالي المغربي (ت1407هـ)، والشيخ بديع الدين السندي (ت1416هـ)، من باكستان، والشيخ مُحَمَّد بن عبد الله الصومالي (ت1420هـ)، والشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت 1422هـ)، في اليمن، وأقران هؤلاء في عصورهم، ومَن تلاهم واقتفى أثرهم في التمسُّك بالكتاب والسنة إلى يومنا هذا[1].

1- ينظر: مفرح القوسي، المنهج السلفي، المرجع السابق، (ص:112-114)، وربيع ابن هادي المدخلي، تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، (ص236- 324).

المطلب الرابع: حد المعاصرة:

الكلمة المفتاحية الأخرى التي يحسن بيانها في بحثنا هي المعاصرة: وهذا تعريفها لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: المعاصرة لغة:

العصر، قال الفراء: الدهر، جمعه: أعصار وعصور وأعصر وعصر، أقسم الله به؛ وقال ابن عباس: «العصر ما يلي المغرب من النهار»...وأعصر: دخل في العصر، والعصران: الليل والنهار، والعصر: الليلة، والعصر: اليوم، وفي الحديث قول النبيّ ﷺ: «حافظ على العصرين»، قيل: وما العصران؟، قال: «صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروبها»[1]، يريد صلاتي الفجر والعصر، سمّاهما العصرين لأنهما يقعان في طرفي العصرين، وهما الليل والنهار، والأشبه أنه غلب أحد الاسمين على الآخر؛ كالعمرين لأبي بكر وعمر، والقمرين للشمس والقمر...والعصر: العشي إلى احمرار الشمس، وصلاة العصر مضافة إلى ذلك الوقت، وبه سميت، والعصر أيضا: الغداة، والحبس، والرهط، والعشيرة، والمطر من المعصرات، والمنع، والعطية[2].

والعصر هو كل مدة ممتدة غير محدودة، تحتوي على أمم تنقرض بانقراضهم، وعاصرت فلانا معاصرة وعصارا، أي عشنا في عصر واحد، أو أدركت عصره، والمعاصر هو الذي يكون معك في عصر واحد أو في العصر الحاضر، ويقال في التاريخ، العصر القديم والعصر المتوسط والعصر الحديث[3].

الفرع الثاني: المعاصرة في اصطلاح العلماء:

إن مصطلح المعاصرة من المصطلحات التي تختلف حولها الآراء وتتفاوت فيها وجهات النظر، وذلك حسب كل علم من العلوم، وحسب مقصد كل باحث من الباحثين وعليه:

1- أخرجه أبو داوود، كتاب الصلاة، باب في المحافظة على وقت الصلوات، (319/1، ح:428)، وغيره، وصححه ابن حبان والحاكم وابن حجر والسيوطي والألباني. ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، المرجع السابق، (428/4، ح:1813)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود – الأم، المرجع السابق، (306/2، ح:454).

2- ينظر: مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، المرجع السابق، (576/4-577)، ومُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، المرجع السابق، (441/1).

3- ينظر: محمّد بن محمّد الحسيني مرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المرجع السابق، (71/13-72)، وإبراهيم مصطفى وجماعة، المعجم الوسيط، المرجع السابق، (604/2)، و مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (ص:420-421).

ففي علم الحديث تعني المعاصرة وجود الراوي والمروي عنه في عصر واحد، سواء التقيا أو لا، واكتفى مسلم بالمعاصرة مع إمكان اللقيّ في قبول السند المعنعن، –وهو السّند الذي يقال في صيغة الأداء فلان عن فلان–[1]، وهو الصحيح الذي عليه العمل، وهو قول جماهير المحدثين؛ أن السّند المعنعن من قبيل المتصل بشرط أن يكون المعنعن ثقة غير مدلس[2]، ويأتي تفصيل المسألة.

وإذا وصف أحد بأنه عصرّي فيعني الإخبار بأن الموصوف متلائم مع أوضاع المرحلة الزمنية الحاضرة التي يعيشها ومتجانس مع ظروفها مساير لمستجداتها وتطوراتها[3].

وتطلق المعاصرة في مقابل الأصالة؛ فيقال: الأصالة والمعاصرة، فالأصالة هي العودة إلى الأصل إلى حقيقة الدين الصحيح الذي بنى على أساسه الأصيل المجتمع الاسلامي الأول حضارته وجوهره، ربانية الوجهة في بناء الإنسان والأسرة والجماعة والمجتمع والحضارة، والمعاصرة معايشة الحاضر ومواكبة الحضارة والإفادة من كل منجزاته العلمية والفكرية وتسخيرها لخدمة الإنسان ورقيه، والمسلم ينبغي أن يجمع بينهما؛ فالاسلام يربي أهله على عدم الجمود، ويقدّر التطور العلمي والإنفتاح على الواقع ومسايرة الحضارة الانسانية، ولكنه يضع لكل هذه معايير وضوابط من شأنها أن تحفظ له جوهره، وتحول دون تمزّق كيانه القائم على التكامل بين المادة والروح[4]، ودون تأثير على الطابع الإسلامي أو إدخال للمسلمين في تبعية أو انصهار في قيم مجتمعات أخرى، فالمعاصرة تكون في إطار الأصالة، والإسلام كامل في تشريعاته مرن في تطبيقاته واف بمتطلبات كل زمان ومكان فلله الحمد والمنة[5].

1- ينظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المرجع السابق، (244/1)، ومحمد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، مكتبة أضواء السلف، الرياض/السعودية، ط1، 1420هـ، (ص:444-448).

2- التدليس: هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه بما يوهم السماع منه، أو روايته عمن لقيه ما لم يسمعه منه بما يوهم سماعه منه. ينظر معنى التدليس وأقسامه وأحكامه، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، المرجع السابق، (262/1-267)، ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المرجع السابق، (222/1، وص:243)، ومحمد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، المرجع السابق، (ص:379)، و(ص:386).

3- طارق البشرى، ماهية المعاصرة، دار الشروق، مصر، ط1، 1417هـ/1996م: (ص:49).

4- ينظر: يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء، المنصورة/مصر، ط2، 1410هـ، (ص:137-140).

5- ينظر: محمد عمارة، أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، دار الشرق الأوسط، القاهرة/مصر، دط، 1990م، (ص:25-26)، أنور الجندي، المعاصرة في إطار الأصالة، دار الصحوة، القاهرة/مصر، ط1، 1407هـ، (ص:5، ص:22، وص:23).

وقد تباينت آراء العلماء والباحثين في تحديد بداية التاريخ المعاصر فجعله بعض الباحثين القرن الرابع عشر هجري ويوازيه من الميلادي (1883م)، فمن عاش فيه فهو معاصر[1].

والبعض جعلها تبدأ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي: تزامنا مع بداية الإحتلال الأجنبي للعالم الإسلامي وما نجم عنه من مصائب ومعضلات[2].

والبعض جعل التاريخ المعاصر يبدأ من نشوب الحرب العالمية الأولى (1914م)، لما اعترى العالم من تغييرات سياسية واجتماعية وفكرية وحضارية.

والبعض مال إلى اتخاذ النصف الثاني من القرن العشرين (1950م) نقطة انطلاق التاريخ المعاصر لاعتبارات رآها. وهو أحمد قوشتي عبد الرحيم في كتابه: «مناهج الإستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث».

والبعض اختار بداية الربع الثاني من القرن الرابع عشر هجري (1325هـ)، ويقابله أوائل القرن العشرين ميلادي حوالي (1907م)، فيتزامن مع انهيار الدولة العثمانية[3].

والأمر في نظري تقريبي فيه سعة وليس تحكميا، فلكل أحد أن يحدده بما يتوافق مع غرضه وماهية دراسته على ألا يباعد ويوسع الهوة مع الإطار العام للمعاصرة.

وقد جعلت حدها عندي هذا القرن الأخير من قبل بداية النصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم يعني من حوالي (1320هـ) ويقابله بالميلادي حوالي(1910م) إلى السنوات الأخيرة، وعليه فقد وقع اختياري على بضعة أعلام من أعلام الإتجاه السلفي المعاصرين المتوفين الذين عاشوا أكثر حياتهم في هذه الفترة، والذين خدموا السنة في نظري خدمة تستحق العناية والدراسة جعلتهم كنماذج مبرزة لجهود هذا الاتجاه، مع بيان بعض الجهود الأخرى المعتبرة المستحقة الذكر لبعض أعلام هذا الإتجاه مع الإشارة لبعض الجهود الجماعية من مؤسسات وغيرها كما يأتي.

1- ومنهم مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، دار القلم، دمشق، ط1، 1416هـ، (ص:11).

2- بدوي طبانة، التيارات المعاصرة في النقد الأدبي، دار المريخ، الرياض/السعودية، ط3، 1406هـ/1986م، (ص:5-7).

3- ينظر: مُحَمَّد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، المرجع السابق، (ص:32-33).

المبحث الثاني:
السنة النبوية: تعريفها، وأهم علومها.

توطئة:

أتناول في هذا المبحث الثاني بيان معنى السنة لغة واصطلاحا، والفرق بينها وبين والحديث، مع الإشارة إلى أهم علومها، وذلك في ثلاثة مطالب:

** **المطلب الأول: تعريف السنة النبوية:**

** **المطلب الثاني: الفرق بين السنة والحديث:**

** **المطلب الثالث: أهم علوم السنة:**

المطلب الأول: تعريف السنة النبوية:

وفيه بيان معنى السنة لغة واصطلاحا:

** **الفرع الأول: السنة في اللغة:** السنة في الأصل مأخوذة من السّنن وهو الطريق والوجه والقصد[1]، وقد جاءت في لغة العرب كما في المعاجم وغيرها على معان كثيرة أحصيت لها تسع معان، والذي يعنيني منها أربعة معان لتعلقها بالمعنى الإصطلاحي، وهذه المعاني الأربع هي:

1- الطّريقة والسّيرة حسنة أو قبيحة، والجمع سنن مثل: غرفة وغرف[2]، قال خالد الهذلي:

لا تجـــزعن مـــن ســـيرة أنـــت ســـرتها فـــأول مـــن راض ســـنة مـــن يســـيرها[3].

وفي الحديث: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة»[4]، يريد من عمل بها ليقتدى به فيها، وكل من ابتدأَ أَمراً عمل به قوم بعده قيل هو الذي سَنَّه[5].

2- والسُّنَّةُ: الطريقة المحمودة المستقيمة؛ ولذلك قيل: فلان من أهل السنة؛ معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة، وهي مأخوذة من السَّنَنِ وهو الطريق[6].

3- وَالسُّنَّةُ: العادة المتبعة: قال تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ ﴾ [الكهف: ٥٥]، قال القرطبي:

1- مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقى، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة: (2123/3).

2- أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (292/1).

3- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/1987م: (2139/1).

4- أخرجه مسلم، كتاب الزكاة: باب الحثّ على الصّدقة ولو بشقّ تمرة، أو كلمة طيّبة وأنّها حجاب من النّار، (704/2-706، ح:71/70/69)، وكتاب العلم، باب من سنّ سنّة حسنة أو سيّئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، (2059/4-2060، ح:15).

5- مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م: (210/12)، ومُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقى، لسان العرب: (2124/3).

6- ينظر: مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب: (2125/3). ومُحَمَّد بن القاسم الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م، (339/2).

«وسنة الأولين عادة الأولين في عذاب الاستئصال، وقيل: المعنى وما منع الناس أن يؤمنوا إلا طلب أن تأتيهم سنة الأولين فحذف، وسنة الأولين معاينة العذاب»[1].

وقد استخدمت العرب لفظ السنة مريدين بها العادة المتبعة سيئة أو حسنة، قال لبيد:

من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها[2].

وقال حسان بن ثابت:

إن الذوائب من فهر وإخوتهم قد بينوا سنة للناس تتبع[3].

وأكثر ورود لفظ السنة في القرآن الكريم بهذين المعنيين، بمعنى الطريقة والعادة المتتبعة: قال الراغب: «فالسّنن: جمع سنّة، وسنّة الوجه: طريقته، وسنّة النّبيّ ﷺ: طريقته التي كان يتحرّاها، وسنّة الله تعالى: قد تقال لطريقة حكمته، وطريقة طاعته، نحو: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الفتح: 23]»[4].

4- وسُنَّةُ الله: أحكامه، وأمره ونهيه، وسَنَّها الله للناس بينها، وسنّ الله سنة أي بين طريقا قويما، قال تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُ ﴾ [الأحزاب: ٦٢]، وسنّ فلان طريقا من الخير يسنه إذا ابتدأ أمرا من البر لم يعرفه قومه فاستسنوا به وسلكوه[5].

****

** **الفرع الثاني: السّنة في الاصطلاح:**

لقد ذكر العلماء أن لفظ السّنة يطلق ويراد بها معان كثيرة:

1- مُحَمَّد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م: (6/11).

2- لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ/2004م: (ص116).

3- حسّان بن ثابت، ديوان حسّان بن ثابت، شرح: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ: (ص152). والبيت مطلع قصيدة لها قصة أسلم فيها وفد بني تميم حين وفد على النبي ﷺ بعد فتح مكة. ينظر ديوانه: (ص149-154).

4- الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، المرجع السابق، (429/1).

5- ينظر: مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، (213/12). و مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب: (2124/3).

فتطلق أولا إطلاقا عاما: يراد به الطريقة الدينية والشريعة كلها، فتشمل كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الكتاب والسّنة، وطريقة الرسول ومنهجه؛ ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[1]، يعني: من رغب عن الطريقة التي كنت عليها، وهي الأخذ بما في الكتاب وما جاءت في السنة، قال الحافظ ابن رجب: «والسنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديما لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كلّه»[2].

فهذا إطلاق عام يشمل الكتاب والسّنة، فكل ما جاء به رسول الله ﷺ فهو سنّته[3].

ثانيا: ويطلق لفظ السّنّة على ما عمل به الصّحابة خصوصا: وُجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد؛ لكونه اتباعا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهادا مجمعا عليه منهم أو من خلفائهم؛ فإن إجماعهم إجماع، وعمل خلفائهم راجع أيضا إلى حقيقة الإجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النّظر المصلحي عندهم؛ فيدخل تحت هذا الإطلاق المصالح المرسلة و الاستحسان، كما فعلوا في حدّ الخمر، وتضمين الصُّنّاع، وجمع المصحف، وحمل النّاس على القراءة بحرف واحد من السبعة، وتدوين الدّواوين، ونحوها، ويدل على هذا الإطلاق قوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»[4]

ثم إن معنى السنة يختلف في اصطلاح علماء الإسلام باختلاف فنونهم وأغراضهم، قال المرداوي: «وحاصله أن للسّنة عرفا خاصّا في اصطلاح العلماء»[5]، **وأشهرها معانٍ أربعة:**

1- سبق تخريجه، ص23.

2- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم: (120/2).

3- ينظر: عبد المحسن العباد البدر، شرح سنن أبي داود، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية: (8/1).

4- إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، الموافقات، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1417هـ/1997م: (289/4-293). وينظر فيها شرح المحقق لكلام لمؤلف.

5- علي بن سليمان المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرحمن الجبرين، وغيره، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، ط1، 1421هـ/2000م: (1424/3).

الأول: معناها عند الأصوليين:

علماء أصول الفقه عنوا بالبحث في الأدلة الشرعية، فأصول الفقه هي أدلة الفقه الإجمالية التي يبنى عليها الفقه[1]، قال ابن العربي: «وأما أصوله فهي أدلته»[2].

فعنوا بأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها، بمعنى: كل ما صدر عن النبي ﷺ، غير القرآن الكريم، من قول، أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي[3]، فقالوا: «السنة هي: ما نقل عنه ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير»[4]. وزاد الجويني (الهم) ونسب ذكره للشافعي[5].

فأكثر الأصوليّين حصروا السّنة في الاصطلاح في ثلاثة أشياء: في قوله، وفي فعله، وفي إقراره ﷺ[6].

الثاني: معناها عند الفقهاء:

الفقهاء عنوا بالبحث عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبا أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك[7]. فالسنة في اصطلاحهم: «هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ، ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب»[8].

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تح: عادل الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 1421هـ: (192/1).

2- ينظر: أبو بكر بن العربي، المحصول في أصول الفقه، تح: حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق، عمان، ط1، 1420هـ/1999م: (ص21).

3- ينظر: مُحَمَّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر، بيروت/لبنان، دط، 1427هـ/2006م: (ص19).

4- ينظر: مُحَمَّد مُحَمَّد أبو زهو، الحديث المحدثون، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1378هـ: (ص9-10)، ومصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق/سوريا، بيروت/لبنان، ط3، 1402هـ/1982م: (ص47). علي بن أبي علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط2، 1402هـ: (169/1). وينظر نحوه لمحمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص:33). وللشنقيطي في مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط5، 2001م: (ص:113).

5- مُحَمَّد بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان/بيروت، ط1، 1421هـ/2000م: (39/3).

6- ينظر: علي بن سليمان المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه: (1424/3).

7- مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: (ص:49).

8- مُحَمَّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص:19).

و«السنة: ما في فعله ثواب، وفي تركه ملامة وعاب لا عقاب»[1]، وعليه فهي تقابل الواجب عندهم.

قال الخطيب البغدادي: «وقد غلب على ألسنة الفقهاء أنّهم يطلقون السّنّة فيما ليس بواجب، فينبغي أن يقال في حد السنة: أنه ما رسم ليحتذى استحبابا»[2]. فهي: « ما يرادف المستحب»[3].

فيأتي عند الفقهاء ذكر السنة بمعنى المستحب والمندوب، يقال في كتب الفقه: يسن كذا، أو يستحب كذا، أو يندب كذا، «وقد يفرق الفقهاء باختلاف مذاهبهم بين هذه المصطلحات تفريقا دقيقا، وإن كانت داخلة في هذا الأصل المقرر عندهم»[4].

وقد تطلق عند الفقهاء على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: «طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا». هذا في البدع العملية في العبادات[5].

تنبيه: لقد شاع في عصرنا إطلاق السنة عند عامة المسلمين غالبا بهذا المعنى، السنن العملية من النوافل والمستحبات، بل وفهموا لفظ السنة الوارد في النصوص على هذا، وقد وقع من بعض فقهاء المذاهب خطأ أيضا في معنى السنة فأقاموا لفظ السنة الوارد في كلام النبي ﷺ والسلف من الصحابة والتابعين دليلا على سنيّة العمل المرغّب فيه بالمعنى الاصطلاحي المتأخر، وهذا خطأ يجب التنبيه عليه والتنبه له فإن لفظ السنة الوارد في الأحاديث أو كلام الصحابة والتابعين يعتمد المعنى الشرعي العام فيشمل الاعتقادات والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب وغيرها وهذه فيها الفرض والواجب وكل مشروع ومرغّب فيه[6].

1- قاسم بن عبد الله القونوي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تح: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1424هـ/2004م: (ص33).

2- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه: (257/1).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المرجع السابق، (245/13).

4- ينظر: عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، دت، دط، (ص61).

5- ينظر: شيخة بنت مفرج المفرج، السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقران الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، دط، دت: (ص11).

6- ينظر: عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية ومدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني، دار القلم، دمشق، دت، دط: (ص9). وينظر محمود محمد خطاب السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، تح: أمين محمود خطاب، مطبعة الاستقامة، القاهرة، مصر، ط1، 1351هـ، (195/1)، ومحمد أنور شاه الكشميري ، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، تح: محمود شاكر، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، (425/1).

الثالث: معناها عند علماء العقيدة:

المعنى الثالث للسنة أطلقه أصحاب العقائد وهو: «المعتقد الصحيح وهو ما يقابل البدعة»، قال الشاطبي في الإعتصام: «البدعة: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله جل وعلا، أو يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»[1].

فلأهمية مسائل الاعتقاد وخطورتها، إذ هي أصل الدين وعليها تبنى شرائعه، أطلق السّلف لفظ «السّنة» على موافقة الكتاب والسنة في قضايا الاعتقاد، – وإن كانت البدعة داخلة في الأمور العملية في العبادات كالصلاة والحج وغيرها كما سبق–، ولهذا سُمِّيَ أهل السنة بأهل السنة، أي أصحاب العقيدة الصحيحة.

وقد عرفها علماء العقيدة بأنها: «الطريقة التي كان عليها ﷺ وأصحابه قبل ظهور البدع والمقالات»[2]، أو: «الهدي الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، علما واعتقادا وقولا وعملا، وهي السنة التي يجب اتباعها، ويحمد أهلها، ويذم من خالفها»[3].

قال ابن رجب: «وكثير من العلماء المتأخرين يخص السنة بما يتعلق بالاعتقاد؛ لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم»[4].

وقال ابن تيمية[5]: «ولفظ السنة في كلام السّلف، يتناول السّنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات، وهذا كقول: ابن مسعود، وأبي بن كعب، وأبي الدرداء ﷺ : «اقتصاد في سنّة خير من اجتهاد في بدعة»[6]

1- إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، الاعتصام، المرجع السابق، (50/1)، وينظر شرح التعريف: (ص:51-57) منه.

2- مُحَمَّد بن خليل حسن هرّاس، شرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق، (ص:26).

3- ناصر بن عبد الكريم العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، المرجع السابق: (ص:10).

4- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، المرجع السابق، (120/2). وينظر عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، كشف الكربة في وصف أهل الغربة، المرجع السابق، (320/1).

5- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع السابق: (178/28).

6- ينظر: عبد الله بن مُحَمَّد الهروي، ذم الكلام وأهله، تح: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1418هـ: (70/1)، وصححه الألباني، ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2002م: (14/5).

ثم تتابع استعمال لفظ السنة عند كثير من من السلف والأئمة، على بيانهم للحق في مسائل الاعتقاد، وممن ورد عنهم ذلك:

- الإمام مالك: (ت179هـ): جاءه رجل، فقال: يا أبا عبد الله، أسألك عن مسألة أجعلك حجة فيما بيني وبين الله تعالى، قال مالك: «ما شاء الله لا قوّة الا بالله، سل». فقال الرجل: من أهل السنة؟ فقال مالك: «أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به؛ لا جهمي ولا قدري ولا رافضي»[1]

- الفضيل بن عياض: (ت187هـ): قال: «أهل الإرجاء يقولون: الإيمان قول لا عمل، وتقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قول ولا عمل، ويقول أهل السنة: الإيمان المعرفة والقول والعمل»[2].

- وقبلهم أيوب السختياني: (ت131هـ) [3]، وسفيان الثوري: (ت161هـ) [4]، ثم بعدهم الشافعي: (ت204هـ)[5]، وأبو عبيد القاسم بن سلام: (ت224هـ)[6]، والإمام أحمد: (ت241هـ)[7]، ومحمّد بن يحي الذهلي: (ت285)[8]، وغيرهم.

كما سمى جمع من الأئمة مصنفاتهم في بيان معتقد أهل السنة والجماعة ب(السّنة) ومنها:

1- «السنة» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، ولابنه عبد الله (ت290هـ) مثله، وهما مطبوعان.

1- أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، (ص35).

2- أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت: (660/2).

3- هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، (66/1).

4- اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (71/1).

5- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، مختصر العلو للعلي العظيم، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط2، 1412هـ، (176/1).

6- أبو عبيد القاسم بن سلاّم، كتاب الايمان، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ: (ص:10).

7- أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، أصول السنة، دار المنار، الخرج/ السعودية، ط1، 1411هـ: (ص:14).

8- أحمد بن الحسين البيهقي، القضاء والقدر، تح: مُحَمَّد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض/ السعودية، ط1، 1421هـ/2000م: (ص:329).

2- «السنة» لابن أبي عاصم (ت287هـ) وهو مطبوع[1].

3- «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» لعبيد الله بن بطة: (ت387هـ)، وهو مطبوع.

4- «شرح السنة» لمحمد بن عبد الله الالبيري المعروف بابن أبي زمنين المالكي: (ت399هـ).

وهناك غيرها من المصنفات اشتملت على بيان المسائل العقدية والاحتجاج عليها من الكتاب والسّنة وآثار السلف الصالح، وفيه دلالة على أن السّلف والأئمة بعدهم يقصدون بالسّنة المعتقد الصحيح.

الرابع: معناها عند المحدثين:

وأما المعنى الرابع: فإطلاق السّنة بمعنى الحديث، فتطلق السنة إطلاقا آخر على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فعندما يذكر العلماء مسألة فيقول أحدهم فيها: وهذه المسألة دل عليها الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقول الله تعالى كذا، وأما السنة فقول النبي ﷺ كذا، وأما الإجماع...، فعطف السنة على الكتاب يقتضي أن يكون المراد بها حديث النبي ﷺ، فصار معنى السّنة هنا أخص من المعنى الأول، وهو مطابق للحديث، وهي التي يعرفّها علماء الحديث بقولهم: «كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، والسنة بهذا مرادفة للحديث النبوي»[2].

فعلماء الحديث عنوا بنقل كل ما ينسب إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية، وكل ما يتصل به من سيرة قبل البعثة، أوبعدها، وخلق وشمائل وأخبار أثبت حكما شرعيّا أم لا[3]، كل هذا يقال له سنة الرسول ﷺ عند المحدثين [4].

1- كما سمّى أحمد بن هارون الخلاف: (ت311هـ)، وابن أبي حاتم الرازي: (ت327هـ)، وأبو القاسم سليمان بن مُحَمَّد الطبراني صاحب «المعاجم»: (ت360هـ)، وأبو الشيخ الأصبهاني: (ت369هـ)، مؤلفه في العقيدة بـ: «السنة».

2- مُحَمَّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص:19)، مُحَمَّد أبو زهو، الحديث والمحدثون: (ص:9).

3- مُحَمَّد أبو زهو، الحديث والمحدثون: (ص:9)، ومُحَمَّد جمال الدين بن مُحَمَّد القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، دط، دت: (ص:62)، مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: (ص47-49)، وينظر أحمد بن عبد الحليم تيمية، مجموع الفتاوى: (10/18).

4- عبد المحسن بن حمد العباد البدر، شرح سنن أبي داود: (ص:9).

وأكثر أهل العلم إذا أطلق لفظ الحديث خص به ما تعلق بالنبي ﷺ أي المرفوع، وإليه ينصرف إطلاقه اليوم حتى صار لا يتبادر إلى الذهن عند الاطلاق غيره[1]، ولا يراد به الموقوف أي قول الصحابة ولا المقطوع أي قول التابعين[2] إلا بقرينة وتقييد[3]، وقد يطلقون على الحديث الخبر أو الأثر، والأكثر إطلاق الخبر والأثر على ما أثر عمن دون النبي ﷺ من الصحابة والتابعين[4].

وعلى هذا فالأكثر على أن السنة في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خَلقية أو سيرة، وهي بهذا ترادف الحديث عند بعضهم كما سبق، وهو أوسع الإطلاقات السابقة، ويدخل فيها عند آخرين ما أثر عن الصحابة والتابعين.

ونعني بالسّنة في دراستنا هذه معناها عند المحدثين[5].

1- ينظر الاتجاهات الفقهية، المرجع السابق، (ص12)، وعبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م، (1/ 19).

2- ينظر تعريف المرفوع والموقوف في: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الاسناد، (ص396، 505/ 507)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ، (ص240)، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ، (1/ 511/ 512).

3- وهذا التخصيص وجد مبكرا في حياة النبي يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ لما سأل النبي ﷺ: «من أسعد الناس بشفاعتك...». والحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، (1/ 31، ح99)، وفي كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (ح6570، 8/ 117)، وينظر: عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث عشر، مكتبة الخافجي، 1399هـ/ 1979م، (ص13).

4- ينظر تفصيلها في أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المرجع السابق، (ص240)، وإبراهيم بن موسى الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تح: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد. ط1، 1418هـ، (ص139/ 140)، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، المرجع السابق، (ص61/ 62). نور الدين مُحَمَّد عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق-سورية الطبعة: ط3، 1418هـ -1997م، (ص27).

5- ينظر: مُحَمَّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص14)، وللتوسع ينظر اطلاقات السنة في: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: (ص1-2)، و عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة: (ص45-85)، وعبد المحسن العباد البدر، الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها، (ص17-20)، وشرحه على سنن أبي داوود: (1/ 3-6).

المطلب الثاني: الفرق بين السنة والحديث:

الاصطلاح هو اتفاق القوم على استعمال لفظ في معنى معين غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة[1]، والفرق في الاصطلاحات بين العلماء من المسائل التي غالبا ما يكون الخلاف فيها لفظيا، وذلك أن الاصطلاح إنما هو تواضع خاص لدلالة لفظ معين على أحد المعاني، فإذا وقع الخلاف بعد ذلك فهو إنما يتعلق بالعوارض وليس بالمقاصد، ولايخفى أن اللفظين إذا اختلفت حروفها وبناؤها اختلف معناهما [2].

وهكذا لفظ السّنة والحديث، فالحديث من التحديث وهو الإخبار، وهذا المعنى كان معروفا عند العرب قديما، ومن هنا كان يقال صار أحدوثة أو صار حديثا إذا ضرب به المثل، قال الشاعر:

ولا تصبحوا أحدوثة مثل قائل به يضرب الأمثال من يتمثل.

وله معنى آخر وهو الجدّة في مقابل القديم، وأما السنة في الأصل فهي الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة[3]، وعلى ضوء هذا التباين يقال في التفريق بين مصطلحي السنة والحديث:

قد سبق معنا ابتداء أن للفظ السنة معان وردت في النصوص الشرعية كتابا وسنة، وأخرى اصطلاحية تختلف باختلاف أغراض وفنون أهلها من فقهاء وأصوليين وعقديين ومحدثين، وعليه فلفظ السنة والحديث يجتمعان ويفترقان: **فيجتمعان في أمور:**

أولا: كون ما يروى عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة يطلق عليه أنه حديث، كما يسمى سنة، وهذا قد سبق بأنه معنى السنة عند المحدثين، وهو مرادف للحديث عند جمهورهم[4].

يقول عبد الله الجديع: «السنة في المعنى الأصولي مساوية للحديث بالتعريف المتقدم عن أهل الحديث، دون قيد (أو صفة)، واستثناء الصفة النبوية من جملة السنن إنما وقع من أجل أن محل الكلام في السنة هو اعتبار

1- ينظر: طاهر بن صالح السمعوني الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: (78/1).

2- كما قرّره ابن تيمية وغيره في مسألة الترادف، ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى: (423/20-424)، وفي شرح لغة المحدث كلام علمي نفيس بلغة العصر لطارق ابن عوض الله، (ص40-52).

3- ينظر: مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث: (ص61)، وعبد القادر بن حبيب الله السندي، حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة الثامنة، العدد الثاني، رمضان1395هـ/ سبتمبر1975م: (ص91).

4- ينظر: مُحَمَّد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، تح: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، ط1: 1996م، (1/ 627). ومُحَمَّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، (ص18).

كونها من مصادر التشريع، وهذا لا يندرج تحته الأوصاف الذَاتية، وإنما يستفاد من الأقوال والأفعال والتقريرات النبوية»[1].

ثانيا: أهل السنة والجماعة يسمون بأهل السنة ويسمون بأهل الحديث ويأتي.

ثالثا: الكتب التي تعتني بنقل الآثار المرفوعة والموقوفة وأقوال السلف الصالحين: تسمى: «كتب الحديث»، وتسمى أيضا: «كتب السنة».

ويفترقان في أمور:

أولا: في كون السنة أعم من الحديث؛ فتطلق -كما سبق- إطلاقا عاما على الشريعة كلها أو تطلق على هدي النبي ﷺ المجمل الثابت في جميع شؤونه: ف«السنة»، طريقته ومنهجه وهديه ﷺ، ولا يطلق العلماء غالبا- ههنا مصطلح «الحديث»، يقول سليمان الندوي[2]: «الحديث كل واقعة نُسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة، ولو رواها عنه شخص واحد، وأما السنة فهي في الحقيقة اسم للعمل المتواتر-أعني كيفية عمل الرسول ﷺ - المنقولة إلينا بالعمل المتواتر، بأن عمله النبي ﷺ ثم من بعده الصحابة، ومن بعدهم التابعون وهلم جرا، ولا يُشترط تواترها بالرواية اللفظية، فطريقة العمل المتواترة هي المسماة بالسنة، وهي المقرونة بالكتاب في قوله ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة رسوله»، وهي التي لا يجوز لأحد من المسلمين كائنًا من كان تركها أو مخالفتها...»[3].

ويرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله وفعله، والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات، والسكنات والحركات في اليقظة والمنام والهم؛ وعلى هذا فالسّنة أعم من الحديث»[4].

1- عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت/لبنان، ط1، 1424هـ، (19/1).

2- عالم هندي متفنن، ولد سنة (1302هـ)، ونشأ بدسنه -بكسر الدال وسكون السين المهملتين- وهي قرية بولاية بهار، وقرأ مبادئ العلم وبعض الكتب المتداولة، ثم التحق بدار العلوم للدراسة، ثم اشتغل بالكتابة والتدريس والقضاء توفي سنة (1373هـ) في كراتشي، له من المؤلفات: تكملة سيرة النبي ﷺ، وخطبات مدارس -في السيرة النبوية-، ونقل إلى اللغة العربية باسم: الرسالة المحمدية، ينظر ترجمته في: «سيرة النبي ﷺ» لشبلي النعماني وتكملته لسليمان الندوي، لتقي الدين الندوي، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، (ص9-11).

3- مُحَمَّد رشيد رضا ومجموعة من المؤلفين، من كتاب المجلة مجلة المنار، (673/30).

4- حمد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي، بيروت/لبنان، دط، دت: (ص16).

ثانيا: يسمّي العلماء الالتزام بالقدر الوارد في الشريعة وعدم الزيادة والابتداع في الدين بـ: «السنة»، ولا يسمون ذلك بـ: «الحديث»، ومنه مقولة عبد الرحمن بن مهدي: «سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعا»[1].

سئل ابن الصلاح : «قال بعضهم عن الإمام مالك أنه جمع بين السنة والحديث، فما الفرق بين السنة والحديث؟ فأجاب: السنة ها هنا ضد البدعة، وقد يكون الإنسان من أهل الحديث وهو مبتدع، ومالك جمع بين السنتين، فكان عالما بالسنة -أي الحديث-، ومعتقدا للسنة -أي كان مذهبه مذهب أهل الحق- من غير بدعة، والله أعلم»[2].

وقد مر معنا معنى السنة عند علماء العقيدة، ولذا نجد أئمة السلف كثيرا ما يفرقون بين السنة والحديث، ويجعلون السنة في مقابل البدعة، والحديث هو أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، فهذا الإمام الشافعي يروي عنه الربيع بن سليمان قوله: «أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة». قال عبد الرحمن بن مهدي: «الناس على وجوه: فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث، فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري»[3].

ومعنى السنة عند الفقهاء (معنى المستحب أو ضد البدع العملية)-كما سبق- مما يفترق فيه عن معنى الحديث.

ثالثا: حين يحكم العلماء على الروايات إنما يستعملون مصطلح «الحديث»، ولا يستعملون مصطلح «السنة»، فيقولون: هذا حديث صحيح، هذا حديث ضعيف، ولا يقولون: هذه سنة صحيحة وهذه سنة ضعيفة، على اعتبار أن «السنة» هي ما ثبت من الأحاديث، ولذلك يقولون أحيانا: هذا حديث مخالف للقياس والسنة والإجماع، وهذا ظاهر شائع.

1- أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405هـ، (331/6).

2- عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، تح: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، ط1، 1407هـ: (213/1).

3- هبة الله اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (70/1).

وهناك وجهة نظر أخرى للتفريق بينهما، يقول رفعت فوزي: «قد يبدو في أقوال بعض العلماء في القرن الثاني الهجري التفرقة بينهما، وذلك في قول الأعمش: «لا أعلم لله قوما يطلبون هذا الحديث، ويحبون هذه السنة»، وأوضح من هذا قول عبد الرحمن بن مهدي: «الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث وليس بإمام في السنة»، وربما كان أساس هذا التفريق هو أنهم كانوا ينظرون إلى أن الحديث أمر علمي نظري، وأن السنة أمر عملي، إذ إنها كانت تعتبر المثل الأعلى للسلوك في كل أمور الدين والدنيا، وكان هذا سبب الاجتهاد في البحث عنها والاعتناء بحفظها والاقتداء بها، وربما كان الأساس هو أن بعضهم كان ينظر إلى السنة على أنها أعم من فعل الرسول وقوله وتقريره وتشمل أفعال الصحابة والتابعين»[1].

وقال سليمان الندوي:«وأما الذين فرقوا بين الحديث والسنة فقد لاحظوا بينهما معناهما اللغوي فقالوا: إن الحديث اسم من التحديث وهو الإخبار ثم سمي به قول، أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ، وأما السنة –فهي تبعا لمعناها اللغوي– كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها الرسول ﷺ في سيرته المطهرة، لأن معنى السنة في اللغة الطريقة والسيرة –كما سبق بيانه–. فإن كان الحديث عاما يشمل قول النبي صلى الله عليه وسلم، وفعله وتقريره، فالسنة خاصة بأعمال النبي ﷺ، وفي ضوء هذا التباين الظاهري بين المفهومين نجد أن بعض العلماء يقولون: أحيانا هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع، ويقولون أحيانا: إمام في الحديث، وإمام في السنة، وإمام فيهما معا، فالحديث على هذا هو كل قول، أو فعل، أو تقرير نسب إلى المصطفى ﷺ، وبتعبير آخر الحديث هو الرواية اللفظية لأقوال الرسول ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وأما السنة فهي اسم لكيفية عمل الرسول ﷺ المنقول إلينا بالعمل سواء كان متواترا أو آحادا بأنه عمله النبي ﷺ، ثم من بعده الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وهلم جرا... »[2].

1– رفعت بن فوزي عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، (ص19–20). وقال الألباني كلمة لعلها داخلة في هذا المعنى: قال: «الدين ليس بالعقل ولا بالعاطفة إنما اتباع أحكام الله في كتابه وأحكام رسوله في سنته (العملية) وفي حديثه»، سلسلة الهدى والنور: (شريط 540).

2– نقلا من كتاب حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، لعبد القادر بن حبيب الله السندي: (ص4)، وينظر نحوه في مُحَمَّد رشيد بن علي رضا، مجلة المنار: (673/30).

المطلب الثالث: أهم علوم السنة والحديث:

اتفق المحدثون على أن علوم الحديث من حيث الإجمال تنقسم إلى قسمين كليين؛ قسم يتعلق بروايته، وقسم يتعلق بدرايته، ثم قسموا كل قسم منها إلى أقسام، سموا كل واحد منها باسم، وهذا القسمان هما: الأول: علم رواية الحديث أو علم الحديث رواية، والثاني: علم دراية الحديث أو علم الحديث دراية[1].

** الفرع الأول: علم الحديث رواية:

لقد درج أهل العلم في بيان أي فن من فنون العلم على بيان عشرة مباديء، قال الناظم:

إن مبادئ كل فنّ عشره ... الحد والموضوع ثمّ الثمره
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا[2].

ويقتصرون على الثلاثة الأولى اختصارا وعليه، فيقال في هذا العلم:

أولا: اسمه: مرّ أن مسماه عند أهل العلم علم الحديث رواية أو علم رواية الحديث أو علم الرواية.

ثانيا: حده أو تعريفه: عرّف بتعاريف كثيرة، أشهرها تعريف ابن الأكفاني، قال: «علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحريره ألفاظها»»[3]،

وتبعه الكثير في تعريفه هذا: عبد الرؤوف المناوي[4]، والقاسمي، وطاهر الجزائري [5].

1- ينظر: الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: (ص:283)، والسيوطي، تدريب الراوي: (1/25-26)، زكريا الأنصاري، فتح الباقي: (1/91-92)، وعبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، (1/23)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: (ص:81)، ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث،(ص:30).

2- الأبيات لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، وهو عالم بالعربية والأدب مشارك في بعض الفنون، مولده ووفاته بالقاهرة سنة 1206هـ/1792م، له مصنفات في مختلف الفنون منها: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية، ينظر ترجمته في: الأعلام، للزركلي، (6/297)، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة، (11/17).

3- السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المرجع السابق، (1/27)، ينظر محمد بن إبراهيم الانصاري، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، تح: عبد المنعم محمد عمر، مراجعة: أحمد حلمي، دار الفكر العربي، القاهرة،: (ص:155/156).

4- الملا علي القاري، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: (1/230).

5- ينظر: جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، (ص:82)، وطاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، (ص:82).

وقد اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع، أي: أنه لا يشمل كل المعرّف، لأنه لم يذكر تقريراته وصفاته ﷺ، ف: «يلحق بالأقوال والأفعال التقريرات والصفات،كما أنه لم يراع مذهب القائلين بأن الحديث يشمل ما أضيف للصحابي أو التابعي، فالمختار أن نقول في تعريفه: «هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها»، ونزيد فيه: «أو الصحابي أو التابعي»: إن أريد مراعاة المذهب المشار إليه؛ فيتحصل من تعريفه بأنه: «علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها»»[1].

ثالثا: موضوعه: ما أضيف إلى النبي ﷺ فمن دونه من أقوال وأفعال وتقريرات وصفات خلقية وخلقية – كما يظهر من تعريفه الذي سبق–، فحقيقة الرّواية: نقل السّنّة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه [2]، والعناية بمتن الخبر من جهة نصّه خاصة، ومن حيث نقله نقلا دقيقا ضبطا وتحريرا للألفاظ[3].

رابعا: ثمرته أو فائدته: الوقوف على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من حديث، والصون عن الخلل في نقله، بالمحافظة عليه كما ورد[4]، فيتم الاهتداء بهديه والتأتسي به فتحصل السعادة في الدنيا والآخرة[5]،

1- ينظر عبد الكريم الخضير، ومحمد ين عبد الله آل فهيد، مقدمة التحقيق: (ص:8)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مكتبة دار المنهاج، الرياض/السعودية، ط1، 1426هـ، ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (ص:30)، وينظر زكريا بن محمد الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تح: عبد اللطيف هميم–ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1422هـ، (91/1). ونحوه في محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1417هـ، (14/1)، وينظر محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المرجع السابق، (ص:24)، عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، المرجع السابق، (23/1).

2- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (25/1).

3- عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، المرجع السابق: (23/1).

4- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث: (ص:31).

5- زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (91/1)، والسيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (27/1).

وأصناف المرويات: المصنفات من الجوامع[1]، والمسانيد[2]، والمعاجم[3]، والأجزاء[4]، وغيرها[5].

وأضبط الكتب المجمع على صحّتها: كتاب البخاري وكتاب مسلم، وبعدهما بقية كتب السّنن المشهورة: كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، والدارقطني، والمسندات المشهورة: كمسند أحمد، وابن أبي شيبة، والبزار، ونحوها، وزهر الخمائل لابن سيد الناس مستوعب للسير النبوية، ومن الكتب المشتملة على متون الأحاديث المجردة من هذه الكتب، كالإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد –فيما يتعلّق الأحكام–، ورياض الصّالحين للنووي –فيما يتعلّق بالترغيبات والترهيبات–[6].

**** الفرع الثاني: علم الحديث دراية أو علم دراية الحديث:**

أولا: اسمه: لقد أطلق عليه العلماء اسم «علوم الحديث» أو «علم الحديث» –كما وقع في مصطلح ألفية العراقي–، ويطلق عليه أيضا «مصطلح الحديث» أو «أصول الحديث»[7]، وقرّروا أن مصطلح الحديث إذا

1- الجامع: نوع من كتب الحديث المرتب على أبواب الفقه في جمبع موضوعات الدين، من أشهرها: الجامع الصحيح للبخاري ولمسلم، وجامع الترمذي، ينظر: مُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1420هـ، (ص:111).

2- المسانيد: جمع مسند، وهو نوع من التصنيف عند المحدثين، تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة، إما بترتيب الأفضلية بينهم، أو بشرف الأنساب، أو حروف الهجاء، وأعظمها وأشهرها مسند الإمام أحمد. ينظر: مُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، المرجع نفسه: (ص:399).

3- المعجم: كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ على حروف الهجاء، وقد يكون الترتيب على البلدان أو القبائل، ومن أشهرها: معاجم الطبراني الثلاث –الأكبر والأوسط والأصغر–. ينظر: مُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، المرجع نفسه: (ص:340).

4- الجزء: نوع تصنيف عند المحدثين وهو على ضروب: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة فمن دونهم، كجزء أبي بكر وغيرها، أو جمع أحاديث في موضوع واحد، كجزء قيام الليل للمروزي، أو جمع الفوائد الحديدية، كالوحدانيات والثنائيات إلى العشاريات، ومنه كتاب الوحدان للإمام مسلم. ينظر: مُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، المرجع نفسه: (ص:341).

5- ينظر: مُحَمَّد بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي، المرجع السابق، (ص:26).

6- مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، المرجع السابق، (ص:82).

7- نور الدين عتر،منهج النقد في علوم الحديث، (ص:32)، وينظر: مُحَمَّد عجاج الخطيب،أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص:7).

أطلق ينصرف إلى علم الحديث دراية -غالبا-؛ كما قال الحافظ العراقي وغيره[1]، وقد سماه كذلك -أي علم الحديث- الخطيب في الكفاية وابن كثير في اختصار علوم الحديث، وغيرهم.

وأول من سماه علم الحديث دراية ابن الأكفاني وتبعه من بعده[2]، وسمّي بعلم الحديث دراية لكون هذا العلم يقابل علم الحديث رواية[3]، وبه يضبط ناقل الحديث ما ينقله من الحديث والأخبار والآثار، فهو علم بقوانين الرواية، وإليه أومأ الخطيب البغدادي إذ سمى كتابه المتضمن لهذا العلم: «الكفاية في علم الرواية»[4].

وسمّي بعلم الحديث من باب اطلاق اسم الجنس على مجموعة الأفراد التي تدخل تحته، أي: جميع تلك العلوم متعلقة بالحديث، هي علم الحديث[5].

وسمّي ب«علوم الحديث» لكون هذا العلم يتضمن مجموعة علوم متعددة، وبهذا سماه ابن الصلاح في كتابه المشهور بالمقدمة، ومن قبله الحاكم النيسابوري حيث سمى كتابه: «معرفة علوم الحديث»[6].

ولكون أصوله وقواعده تغلب عليها الاصطلاحات الفنية، فهو العلم المتضمن بيان ما جرى عليه اصطلاح أهل الحديث في كلامهم على الحديث سندا ومتنا، فهو في بيان اصطلاح أهل الحديث فسمي: «علم مصطلح الحديث»، وقد سمى ابن حجر مؤلفه فيه: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»[7].

ولكون هذا العلم أصلا لعلم الحديث رواية، وهو منه بمنزلة «أصول الفقه» من «الفقه» فقد سمّي: «علم أصول الحديث»، فهذه الأربعة أسماء لمسمى واحد[1].

1- ينظر: زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (91/1)، والملا علي القاري، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: (231/1)، ومقدمة تحقيق فتح المغيث: (ص:7).

2- السيوطي، تدريب الراوي: (26/1)، ومجموعة رسائل في علوم الحديث، تحقيق وتعليق، نصر أبو عطايا، (ص:7).

3- مُحَمَّد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (ص:27).

4- مُحَمَّد بازمول، روافد حديثية: (ص:17).

4- مُحَمَّد بازمول، روافد حديثية، المرجع نفسه: (ص:17).

6- مُحَمَّد بازمول، روافد حديثية: المرجع نفسه: (ص:17).

7- ينظر: مُحَمَّد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص:27)، ومُحَمَّد بازمول، روافد حديثية، (ص:17).

8- مُحَمَّد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص:27) .

ثانيا: حد علم الحديث دراية: اشتهر له تعريفان اثنان:

الأول: تعريف ابن الأكفاني حيث قال: «علم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويّات، وما يتعلّق بها»[1].

الثاني: تعريف عز الدين بن جماعة حيث قال: «هو علم بقوانين يعرف به حال الراوي والمروي، السند والمتن من حيث القبول والرد، أو القواعد الكلية المعرفة بحال الرّاوي والمروي »[2].

وقال العراقي: «علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وما يتعلق بذلك في معرفة اصطلاح أهله»[3].

فقولهم: «علم»: معنى العلم الإدراك المطابق للواقع عن دليل، وهذا جنس في التعريف يصدق على العلوم الأخرى، لكن قوله: «يعرف بها..»: قيد أو فصل أدخل علم المصطلح في التعريف، وأخرج ما عداه[4].

أما السند: فالمراد به عند المحدثين حكاية طريق المتن[5]، أي: حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدا عن واحد إلى رسول الله ﷺ أو من دونه، أو سلسلة رواة الحديث الذي عن طريقهم نقل الحديث[6].

فالراوي ناقل الحديث، والمروي ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى غيره من السلف، والمقصود بحال الراوي من حيث القبول والرد: معرفة حاله جرحا وتعديلا، وتحملا وأداء، وكل ما يتعلق به مما له صلة بنقله، والمقصود

1- ابن الاكفاني، إرشاد القاصد: (ص:160)، إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تح: ماهر الفحل، مكتبة الرشد، الرياض/السعودية، ط1، 1428هـ/2007م: (36/1)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، (ص:87).

2- زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (92/1)، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي: (26/1)، واستحسنه المتأخرون، ينظر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (26/1)، مُحَمَّد الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (14/1)، ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث: (ص:33).

3- زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: (92/1)، والملا علي القاري، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: (230/1)، ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث: (ص:33).

4- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث: (ص:33).

5- زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (95/1)، ومُحَمَّد الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (16/1)، وجمال الدين القاسمي، قواعد التحديث: (ص:202)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: (89/1).

6- عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث: (23/1)، ومُحَمَّد بازمول، روافد حديثية: (ص:17).

بحال المروي: كل ما يتعلق باتصال الأسانيد أو انقطاعها، ومعرفة علل الأحاديث وغير ذلك، مما له صلة بقبول الحديث أو رده[1].

وأما الإسناد: فهو إضافة ورفع الحديث إلى قائله، أي: نسبته إليه، وقد يطلق أحدهما على الآخر، كما أنهما قد يطلقان على رجال سند الحديث، ويعرف المراد بالقرائن[2].

وأحوال السند: هي ما يطرأ عليه من اتصال، أو انقطاع، أو تدليس، أو تساهل بعض رجاله في السماع، أو سوء حفظه، أو اتهامه بالفسق أو الكذب أو غير ذلك[3].

وأما المتن: فهو ما ينتهي إليه السند من الكلام، أو هو ألفاظ الحديث التي تقوم عليها المعاني[4].

وأحوال المتن، هي ما يطرأ عليه من رفع، أو وقف، أو شذوذ، أو صحة، أو غير ذلك[5].

وهذا تعريف أغلبي اقتصر فيه العلماء على المعنى الأعظم المراد وإلا فمن مباحثه معرفة اصطلاح أهله مما لا تعلق له بالقواعد كما في تعريف العراقي السابق، ولهذا يزاد في حد ابن جماعة فيقال: «القواعد التي يعرف بها حال الراوي والمروي حكما ووصفا»، حكما من حيث القبول والرد، صحة، وحسنا، وضعفا ونحوها، ووصفا كقولهم مسلسل، مرفوع، مقطوع ونحوها، والله أعلم.

1- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي: (26/1)، وجمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: (ص:75)، ومُحَمَّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص:6).

2- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (26/1-27)، ومُحَمَّد الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار: (16/1)، وجمال الدين القاسمي، قواعد التحديث: (ص:202)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: (ص:89-90).

3- السخاوي، فتح المغيث: (23/1)، ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث: (ص:33).

4- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (ص:27)، وجمال الدين القاسمي، قواعد التحديث: (ص:202)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: (89/1)، وعبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث: (24/1).

5- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث: (ص:33).

ثالثا: موضوعه: المشهور هو الحديث بمعناه العام من جهة الراوي والمروي، السند والمتن، وما يتعلق بثبوته وعدمه أي من حيث قبوله أورده[1].

والحق أن الدراية أعم من هذا؛ فأكثر المحدثين يطلقونها على ذلك ويدخلون فيه فهم المروي، وبيان معانيه واستخراج أحكامه، فقد جاء عنهم ذم من اقتصر على حفظ الحديث وجمع طرقه دون نظر للراوي والمروي، واستنباط ما فيه من المعاني والأحكام، فمن الأول تبويب الرامهرمزي في المحدث الفاصل بـ: «القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية»[2]، كما جعل الدراية فهم الحديث واستخراج ما فيه من أحكام، وساق بعض الآثار الدالة على ذلك، وبوّب أيضا بقوله: «فصل آخر من الدراية يقترن بالرواية مقصور علمها على أهل الحديث»[3]، ومنه أيضا تبويب الخطيب في الجامع: «الأحاديث التي تدور أبواب الفقه عليها»[4]، ومن الثاني إنكار الخطيب في مقدمة الكفاية على من اقتصر على الرواية فقط دون دراية[5].

ومما يدل على ذلك أيضا؛ أن المصنفين في المصطلح يذكرون من أنواع علوم الحديث في كتب المصطلح: مختلف الحديث، وكذا غريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه وغيرها[6].

رابعا: فائدته أو ثمرته: تمييز الصحيح من الضعيف، ومعرفة ما يقبل منه ليعمل به، وما يردّ ليجتنب،

1- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي: (26/1)، وزكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: (92/1)، ومحمّد الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (14/1)، ومحمّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص:7)، ومحمّد بازمول، روافد حديثية: (ص:19)، ومحمّد أبو زهرة، الوسيط في علوم الحديث: (ص:26).

2- الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المرجع السابق، (ص:238).

3- الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المرجع السابق، (ص:312).

4- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المرجع السابق، (289/2).

5- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص:3).

6- ينظر مثلا: مقدمة ابن الصلاح: النّوع الثّاني والثّلاثون معرفة غريب الحديث: (ص:375)، والنّوع الرّابع والثّلاثون معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه: (ص:380)، والنّوع السّادس والثّلاثون: معرفة مختلف الحديث، (ص:389)، وقد تبعه على هذا أهل العلم.

وصيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق، وبهذا تصان الشريعة من التحليل والتحريم بلا دليل، فتستنبط الأحكام من الأحاديث الصحيحة، ويتم حسن الاقتداء بالنبي ﷺ؛ لتحصل سعادة الدّارين[1].

والكتب المنسوبة إلى هذا العلم كالتقريب والتيسير للنووي، وشروحه، وأفضلها تدريب الراوي للسيوطي، وأصله ككتاب علوم الحديث لابن الصّلاح ومنظوماته وشروحها، وأنفسها فتح المغيث للسخاوي بشرح ألفية العراقي، وأصله ككتاب المعرفة للحاكم وكتاب الكفاية للخطيب[2].

وعلى هذا فلا يستغني أحد العلمين عن الآخر، بل يتكاملان؛ فعلم الحديث رواية لا يجدي ما لم يقترن بعلم الحديث دراية، كي يمكن معرفة المقبول من المردود، ويتم بيان المعاني واستنباط الأحكام[3].

****

** **الفرع الثالث: مفهوم الجهود:**

أولا لغة: (جهد) الجيم والهاء والدال أصله المشقّة، ثم يحمل عليه ما يقاربه، يقال: جهدت نفسي وأجهدت[4]، والجهد بضم الجيم الوسع والطاقة والجهد المبالغة والغاية، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ ﴾ [التوبة: ٧٩]، ومنه قوله تعالى: وقوله تعالى: ﴿ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ ﴾[المائدة: ٥٣]

1- ينظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي: (26/1)، وبرهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية: (63/1)، ومُحَمَّد الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه: (ص:7-8)، مُحَمَّد أبو زهرة، الوسيط في علوم الحديث: (ص:26)، ومُحَمَّد بازمول، روافد حديثية: (ص:19-22).

2- ينظر: طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: (ص:87)، ومُحَمَّد أبو زهرة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص:29).

3- ينظر مُحَمَّد الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، (ص:7).

4- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، (1/ 486).

أي بالغوا في اليمين واجتهدوا فيها، وكل من بالغ في شيء فقد جهد واجتهد[1]، واجهد جهدك: ابلغ غايتك، وجهاداك أن تفعل: قصاراك، ويقال (جاهد) للمبالغة، والتّجاهد: بذل الوسع، كالإجتهاد[2].

فالجهد جمع جهود، وتطلق في لغة العرب على بلوغك غاية الأمر الذي لا تألو على الجهد فيه، تقول: جهدت جهدي، واجتهدت رأيي ونفسي حتى بلغت مجهودي، تقول: بلغت به الجهد، أي: الغاية، وجهد الرجل في كذا، أي: جدّ فيه وبالغ.

ثانيا: الجهود اصطلاحا:

معنى كلمة الجهد المتقدم في اللغة يوحي بأن كلمة جهود يراد بها في الإصطلاح المبالغة في الشيء، وبذل الوسع فيه للبلوغ في تحقيق غايته[3].

وفي الفلسفة: كل نشاط يبذله الكائن الواعي جسميا أو عقليا ويهدف غالبا إلى غاية[4].

فجهود شخص أو جهة: ما بذل من وسع ومجهود لبلوغ غاية الأمر الذي يريد تحصيله، فتكون جهوده في الحصول على أمر، هي الأعمال التي بذلت والنتائج التي توصل إليها ويدخل في هذا الآثار والأعمال.

وفي هذا البحث يدخل فيها كل الجهود المبذولة من أعلام هذا الاتجاه أفرادا وجماعات وجمعيات ومؤسسات وغيرها في خدمة السنة النبوية في شتى علومها وفنونها سواء ما تعلق بالرواية أو الدراية على تنوع مجالاتها تصنيفا أو تحقيقا، تدريسا أو طباعة، أو قياما على المسؤوليات والوظائف الخادمة للسنة على ما يأتي تفصيله، وهذا أوان الشروع في المقصود.

1- ينظر مُحَمَّد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (3/ ص133). والخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال. (3/ 386). ومُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، المرجع السابق، (6/ ص26)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (1/ ص142)، مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، المرجع السابق، (ص63).

2- مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، ط8، 1426هـ - 2005م، (ص275).

3- وينظر وليد بن مُحَمَّد العلي، جهود الإمام ابن القيم في تقرير توحيد الأسماء والصفات، المحبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة بدولة الكويت.ط1/ 1425هـ/ 2004م. (ص57).

4- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (1/ 142). مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (ص63).

الفصل الأول:

جهود الشيخ أحمد شاكر.

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول:

ترجمة الشيخ أحمد شاكر.

المبحث الثاني:

جهود أحمد شاكر في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا.

المبحث الثالث:

جهود الشيخ التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث.

المبحث الرابع:

آراء أحمد شاكر وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل.

المبحث الخامس:

منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث والحكم عليه.

المبحث السادس:

منهجه في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه:

المبحث الأول:
ترجمة الشيخ أحمد شاكر.

توطئة:

يحسن قبل الكلام على جهود الشيخ أحمد شاكر في خدمة السنة الترجمة له ترجمة موجزة تعريفا به وذلك في أربعة مطالب:

** **المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته:**

** **المطلب الثاني: حياته ومناصبه وأعماله وجهوده الدعوية والإصلاحية ورحلاته:**

** **المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:**

** **المطلب الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه:**

فإلى المطلب الأول:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته[1]:

هو أحمد بن مُحَمَّد شاكر بن عبد القادر، من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ وسماه أبوه (أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال). ولد بعد فجر يوم الجمعة (29) من جمادى الآخرة سنة (1309هـ)، الموافق (29) من يناير سنة (1892م) في القاهرة[2].

والده هو: الشيخ مُحَمَّد شاكر، شخصية أزهرية كبيرة، من كبار علماء مصر، والمصلحين فيها [3].

وأمه هي: أسماء هارون عبد الرازق، توفيت سنة (1344هـ/1926م)، بمنزل والده بالقاهرة

والشيخ من عائلة ذات علم وأدب ومكانة وشرف[4].

1- ينظر ترجمته في: عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الرياض، ط1، 1426هـ، (ص:11-120)، ومجلة المجلة، العدد رقم:19، (1958م)، وأسامة أحمد شاكر، من أعلام العصر، ط1، 1422هـ، (ص:29- 58)، وخير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط5، 2002م، (25/1)، ومُحَمَّد الطهطاوي، من العلماء الرواد في رحاب الأزهر، مكتبة وهبة، القاهرة، (ص:120-128)، وفاطمة محجوب، الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية، دار الغد العربي، القاهرة، (ص:87-692)، وترجم له عبد السلام هارون في تقديمه كتاب: كلمة الحق لأحمد شاكر، مكتبة السنة، (ص:3-8)، وغيرها.

2- ينظر: مجلة المجلة، العدد رقم:19، 1يوليو 1958م، (ص:120) من مقال كتبه محمود شاكر، بعنوان: (أحمد مُحَمَّد شاكر إمام المحدثين)، والموسوعة الذهبية، لفاطمة المحجوب، (ص:687-688).

3- ولد بحرجا سنة (1282هـ)، حفظ القرآن الكريم، وتلقى مبادئ التعليم، ثم درس في الأزهر الشريف، وقد تقلد عدة مناصب منها أمين الفتوى، وكبير قضاة السودان، وشيخا لعلماء الإسكندرية، وتولّى مشيخة الأزهر، وعضوا بالجمعية التشريعية فيها، وكانت له جهود إصلاحية، توفي سنة (1358هـ)، مترجم في: مُحَمَّد شاكر، مقال كتبه: أحمد شاكر في مجلة المقتطف، عدد أغسطس 1939م؛ (ص:30-37)، وخير الدين الزركلي، الأعلام، (156/6)، ومُحَمَّد عزت الطهطاوي، من العلماء الرواد في رحاب الأزهر، (ص:91-100).

4- ينظر: محمود مُحَمَّد شاكر قصة قلم، لعايدة الشريف، (ص:223)، عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (13/1-14).

المطلب الثاني: حياته ومناصبه وأعماله وجهوده الدعوية والإصلاحية ورحلاته:

** الفرع الأول: حياته ومناصبه وأعماله:

لما تولى أبوه منصب كبير قضاة السودان سنة (1317هـ)، رحل بولده أحمد؛ فألحقه بكلية (غوردون)، وبقي تلميذا بها حتى عاد أبوه إلى الإسكندرية سنة (1322هـ)، فألحقه بمعهد الإسكندرية، وهناك توجهت همته لطلب العلم، وشغف أول أمره بحب الأدب والشعر، ثم انصرف سنة (1327هـ/1909م) إلى دراسة علم الحديث بهمة، ولمّا انتقل والده من الإسكندرية إلى القاهرة سنة (1327هـ)، التحق بالأزهر، فكانت إقامته في القاهرة بدء عهد جديد له، حيث اتصل بعلمائها، وعرف الطريق إلى مكتباتها، وهذا الاكباب الدائم على العلم، واللقاء المتتابع للعلماء؛ هو الذي مهّد لظهور عالم متفنن، ولما حاز شهادة العالمية من الأزهر سنة (1917م)، عيّن مدرسا بمدرسة (ماهر)، وبقي بها أربعة أشهر، ثم عيّن موظفا قضائيا ثم قاضيا، ثم عضوا بالمحكمة العليا فرئيسا لها، وظل في القضاء حتى أحيل إلى المعاش سنة (1951م)[1].

وكان عضوا في لجنة المناهج في علوم التفسير والحديث للمعاهد الشرعية[2]، ثم تولى القضاء فاجتهد في أداء أمانته وعمل على إصلاحه داعيا وعاملا ما أمكنه، فقام بتعديلات على أنظمة القانون القائمة يومئذ مستفيدا من باقي المذاهب تاركا التعصب للمذهب الحنفي المتبع في البلاد مقتديا في ذلك بما قام به والده من إصلاحات في القضاء بالسودان، وقد أعانه على ذلك بعض مشايخ الأزهر[3]، ولم ينقطع خلال عمله الوظيفي عن دراسته لمختلف العلوم وعلم الحديث خصوصا، والانشغال بالتأليف وتحقيق الكتب[4].

****

1- مجلة المجلة، العدد (19) سنة 1958م، مقال كتبه محمود شاكر، بعنوان: (أحمد مُحَمَّد شاكر إمام المحدثين)، الرسالة (ص8).

2- ينظر: أحمد مُحَمَّد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لعماد الدين إسماعيل ابن كثير، تح: علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف الرياض المملكة العربية السعودية. ط1/ 1417هـ/ 1996م، (ص:67).

3- ينظر كلام الشيخ حوله في أحمد مُحَمَّد شاكر، نظام الطلاق في الإسلام، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، دت، (ص:9-10).

4- ينظر مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/1940م. (8/1).

** الفرع الثاني: جهوده الدعوية و الإصلاحية:

إن للعلماء دورا بارزا في الأمة في نشر العلم وإصلاح أحوالها والنصح لأفرادها، وهذا ظاهر في سيرة الشيخ فيما تقلده من مناصب وقام به من مهام؛ ومن ذلك انشغاله بالتدريس ثم بالقضاء، ثم انشغاله بدراسة علوم الحديث وتحقيق الكتب، مع اجتهاده في الكتابة في بعض المجلات إصلاحا للمفاهيم، ودفاعا عن الدين والسنة وبلاد الإسلام، وردّا على أهل الباطل من المستشرقين وغيرهم[1].

****

** الفرع الثالث: رحلاته:

سافر سنة (1347هـ) للحج، وكان يتردد في مكة على المكتبات الخاصة والعامة، فوجد نسخة من كتاب (ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث) لعبد الغني النابلسي[2]، وهو من الكتب النادرة جدّا في زمنهم، فحرص الشيخ على استعارتها من أجل طبعها[3].

وسافر إلى الرياض سنة (1368هـ)، وقابل فيها الملك عبد العزيز وعرض عليه حاجة العلماء والطلاب إلى اقتناء مسند الإمام أحمد بقيمة ميسّرة بعد نفاد الطبعة الأولى من الجزء الأول؛ فأمر بطبعه مرة أخرى.

1- ينظر: فصل نقد الكتب والمقالات، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (193/1- 384).

2- هو عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي، شاعر، عالم بالدين والأدب، مكثر من التصنيف، ولد ونشأ في دمشق، ورحل إلى بغداد، وعاد إلى سورية، وتوفي سنة 1143هـ. ينظر: الأعلام، للزركلي، (32/4).

3- ينظر: تقدمة أحمد شاكر لكتاب مفتاح كنوز السنة، صحيفة (ض).

وسافر إلى الرياض سنة (1373هـ)، والتقى بمفتي السعودية الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم[1] وأخيه الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم[2]، فطلبا منه تصحيح شرح الطحاوية لابن أبي العز وطبعه في مصر[3].

ومن رحلاته المهمة رحلته إلى دمشق، وزيارته للمكتبة الظاهرية، واطلاعه على ما فيها من نوادر الكتب المطبوعة، ونفائس المخطوطات، وقد حفلت زيارته بلقاء عدد من العلماء وطلبة العلم؛ منهم الألباني[4].

1 – هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف ابن مُحَمَّد بن عبد الوهاب، مفتي الديار السعودية ورئيس قضاتها، ولد في الرياض سنة (1311هـ)، حفظ القرآن دون البلوغ، ثم قرأ على أبيه وعلماء بلده حتى تمكن، فجلس للتدريس وانتفع به كثير، مع توليه لمناصب ومهام كثيرة كبيرة منها: دار الإفتاء، رئاسة الكليات والمعاهد العلمية، رئاسة الجامعة الإسلامية، رئاسة المعهد العالي للقضاء، رئاسة المجلس الأعلى لرابطة العالم الإسلامي، وغيرها كثير، توفي سنة (1389هـ)، ينظر: عبد الرحمن بن عبد اللطيف، مشاهير علماء نجد وغيرهم، دار اليمامة، الرياض/السعودية، ط1، 1392هـ، (1/134-146).

2– هو عبد اللطيف بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، ولد في الرياض سنة 1351 هـ، وكان ملازمًا لأخيه سماحة الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم، ونائبًا له في رئاسة المعاهد والكليات، توفي سنة (1386هـ)، ينظر: عبد الله البسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، دار العاصمة، الرياض، ط2/ 1419هـ، (3/553).

3– ينظر: علي بن علي ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، ط1، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1418هـ، (ص:7).

4– ينظر: رجب بن عبد المقصود، الصبح السافر في حياة العلّامة أحمد شاكر، مكتبة ابن كثير،الكويت، ط،1414هـ، (ص:17).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

** الفرع الأول: شيوخه:

تتلمذ شاكر على يد طائفة من الشيوخ، وصرّح بأستاذية عدد منهم، و تتلمذه عليهم مختلف، فمنهم من لازمه وقرأ عليه وأجازه، ومنهم من اكتفى بسؤاله، ومن أبرز شيوخه الذين ذكرهم المترجمون له[1]:

1- عبد السلام الفقي: قرأ عليه أصول كتب الأدب، ومنه انتفع وعليه تخرج فيها[2].

2- محمود أبو دقيقة[3]: أول شيوخ أحمد شاكر في معهد الإسكندرية، وممن تركوا في حياته أثرا بالغا؛ فهو الذي حبب إليه الفقه وأصوله، ودرّبه وخرّجه في الفقه حتى غدا متمكنا فيه[4].

3- مُحَمَّد شاكر: والده وأعظم شيوخه أثرا في حياته، قرأ عليه في مختلف العلوم[5].

4- إبراهيم الجبالي[6]: ذكر شاكر أنه شيخه وأستاذه ووصفه بأنه العلامة الكبير ومن أفذاذ العلماء، اشتد اتصاله به حين ترأّس الجبّالي لجنة المناهج في علوم التفسير والحديث للمعاهد الدينية في الأزهر[7].

1- ينظر: مجلة المجلة، (ص:120)، ومن العلماء الرواد في رحاب الأزهر، مُحَمَّد عزت الطهطاوي، (ص:121-123)، والصبح السافر، لرجب بن عبد المقصود، (ص:22-24).

2- ينظر: مجلة المجلة، العدد (19) سنة 1958م، (ص:120).

3- من علماء الأزهر، درّس في كلية أصول الدين بالأزهر، توفي سنة (1359هـ)، ينظر: الأعلام، للزركلي، (169/7).

4- ينظر: مجلة المجلة، العدد (19) سنة 1958م، (ص:120).

5- ينظر: مُحَمَّد شاكر، مقال كتبه أحمد شاكر في مجلة المقتطف، عدد أغسطس 1939م، (ص:300-307)، ومقال كتبه محمود شاكر بعد وفاة أخيه أحمد في مجلة المجلة، العدد (19) سنة 1958م، (ص:120).

6- من كبار علماء الأزهر في عصره ولد سنة (1295هـ/1878م)، ونال شهدة العالمية من الأزهر سنة (1322هـ/1904م)، وعمل بعدها مدرسا فيه، ثم عيّن على رأس مشيخة علماء الإسكندرية سنة (1905م)، وتقلد بعدها مناصب علمية متعددة، ينظر ترجمته في صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، لزكي فهمي، مؤسسة هنداوي، القاهرة/مصر، (ص:541-544).

7- تقدمة أحمد شاكر للطبعة الأولى من كتاب الباعث الحثيث، (45/1).

5- عبد الله بن إدريس السنوسي[1]: أثنى عليه في مقدمته على مفتاح كنوز السنة[2]، وقد لازمه عندما زار مصر، وقرأ عليه من المسند ومن البخاري فأجازه بروايته وباقي الكتب الستة[3].

7- طاهر الجزائري[4]: لقيه وأخذ عنه في القاهرة، قال عنه شاكر: «أستاذنا الجليل»[5].

8- جمال الدين القاسمي[6]: وصفه ب«أستاذنا عالم الشام»[7]، وقد انتفع به وتأثر[8].

1- العلامة الحافظ المحدث الأثري الرحالة المعمر ولد سنة (1260هـ)، من أول من تظاهر في بلاد المغرب بالدعوة للاعتقاد الصحيح، وكان ناصحاً آمرًا بالمعروف ناهيا عن المنكر، نافرا من التقليد الأعمى داعياً إلى العمل بالكتاب والسنة، توفي سنة (1350هـ). ينظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، تح: مُحَمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط2، 2008م، (8/3005-3006)، ومصطفى باحُّو السلاوي، علماء المغرب ومقاومتهم للبدع والتصوف والقبورية والمواسم، جريدة السبيل، المغرب، ط1، 1428هـ/2007م، (ص:85-88).

5- ينظر أ. ي. فنسنك ، مفتاح كنوز السنة ترجمة، مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، إدارة ترجمان السنة، مطبعة معارف لاهور، (1398هـ/ 1978م)، ص ب ب.

3- ينظر: مجلة المجلة، (ص:120).

4- طاهر بن صالح أو مُحَمَّد صالح الجزائري الأصل، ولد بدمشق سنة (1268هـ/1852م)، من أكابر علماء اللغة والأدب، كان يحسن أكثر اللغات الشرقية، كُلّف باقتناء المخطوطات والبحث عنها، فساعد على إنشاء (دار الكتب الظاهرية) وغيرها، انتقل إلى القاهرة ثم دمشق ومات بها سنة (1338هـ/1920م)، له مؤلفات منها: توجيه النظر إلى علم الأثر، ينظر: الأعلام، للزركلي، (3/221-223).

5- ينظر: مجلة المجلة، (ص:120). وتعليق أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية، (7/340)، وجمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (1/51-52).

6- ولد بدمشق سنة (1283هـ/1866م) وبها نشأ، وطلب العلم وارتحل لذلك، فبرع في الحديث والفقه والأصول والأدب واشتغل بالإصلاح والتربية ثم انقطع للتصنيف، فنشر بحوثا كثيرة وله مؤلفات كثيرة من أشهرها: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ومحاسن التأويل (تفسير)، توفي بدمشق سنة (1332هـ/1914م)، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، (2/135-136). تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، (1/298).

7- ينظر: تعليق أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية، (7/340).

8- تقدمة أحمد شاكر لكتاب المسح على الجوربين للقاسمي، (ص3-4).

9- مُحَمَّد رشيد رضا[1]: قال عنه: «أستاذنا الإمام حجة الإسلام...»[2].

وكان لعناية رشيد رضا بعلم الحديث أثر لانصراف جمع للانشغال به منهم أحمد شاكر والألباني[3].

****

** **الفرع الثاني: تلاميذه:**

انقطع أحمد شاكر للتأليف وتحقيق كتب التراث، ولم ينصّب نفسه لتدريس الطلاب، ولكن الذين تتلمذوا على كتبه، ونهلوا من علمه في مصر وخارجها لا يحصون كثرة، وممن يذكر في عداد تلاميذه:

1- أخوه العلّامة الأديب محمود شاكر.

2- أخوه الأديب الشاعر المحقق علي شاكر.

3- المحقق سيد صقر صاحب التحقيقات المعروفة.

4- المحقق الشهير عبد السلام هارون، قال عنه في تحقيقهما للمفضليات: «شيخي وأستاذي»[4].

1- أحد رجال الإصلاح الإسلامي من الكتّاب والعلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، ولد سنة (1282هـ/1865م) بقرية (القلمون -من أعمال طرابلس بالشام-)، وتعلم فيها، كتب في الصحف، وسافر إلى مصر، ولازم مُحَمَّد عبده وتتلمذ له، وأصدر مجلة (المنار)، لبث آرائه في الإصلاح الديني والاجتماعي، وأصبح مرجع الفتيا، زار بلادا كثيرة، واستقر بمصر إلى أن توفي سنة (1354هـ/1935م)، أشهر آثاره مجلة (المنار)، وتفسير القرآن الكريم -ولم يكمله-، ونداء للجنس اللطيف، وغيرها، ينظر: الأعلام، للزركلي، (126/6).

2- مجلة المقتطف، مقال كتبه أحمد شاكر في ترجمة مُحَمَّد رشيد رضا، المجلد 27، ج:3، بتاريخ: (4رجب1354هـ/ 1أكتوبر1935م).

3- ينظر تقدمة مُحَمَّد رشيد رضا لكتاب مفتاح كنوز السنة، صحيفة (ق).

4- المفضل بن مُحَمَّد الضبي، المفضليات، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، (ص:8).

المطلب الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه:

** **الفرع الأول: وفاته:**

توفي يوم السبت (26) ذي القعدة سنة (1377هـ) الموافق لـ:(17) ديسمبر سنة (1985م)[1].

****

** **الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه:**

لقد تبوّأ مكانة مرموقة بين العلماء، فأثنى عليه جمع منهم ومن أولئك:

– **عبد السلام هارون:** وهو ممن عاصره واستفاد منه وشاركه في تحقيق بعض الكتب، وابن خاله، قال فيه: «إمام أهل الحديث في عصره...وكان...في قمة عالية من تواضع العلماء، يلتمس الحق أنى وجده، ويعترف لكل ذي فضل أو علم بفضله وبعلمه، ويبتغي الشاردة من العلم في أدنى مواقعها كما يتطلبها في أعلى مجاليها...»، وذكر بعض أفضاله في التأليف والتحقيق مع الأمانة فيه والضبط والتحقيق والتعليق والتنظيم، ثم قال: «هذا هو العالم المحدث المفسر الفقيه اللغوي الأديب الكاتب أحمد مُحَمَّد شاكر»[2].

– **مُحَمَّد حامد الفقي:** قال عنه: « أنا أعرف الناس بقيمة آرائه في الأقطار الإسلامية...، وإنهم ليتلقّفون نتائج عمله بشغف وثقة واطمئنان لأنه من العلماء المحققين، وأنه أجرأ من عرفت في قول كلمة الحق واضحة خالصة لله وحده»[3].

– **عبد الوهاب عزام:** قال عنه في تقديم تحقيق الشيخ لكتاب المعرب: «تولى إخراج هذا الكتاب القيم وتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ المحقق الثبت الشيخ أحمد شاكر، وهو غني عن التعريف بما عرف من آثاره

1- ينظر: مجلة المجلة، العدد: 19، سنة 1958م، (ص:119)، ورجب بن عبد المقصود، الصبح السافر في حياة العلامة أحمد شاكر، المرجع السابق، (ص:18).

2- ينظر: مقدمته لكتاب كلمة الحق، أحمد مُحَمَّد شاكر كلمة الحق، تقديم عبد السلام هارون، مكتبة السنة، (ص:3-7).

3- ينظر: مقدمة مُحَمَّد حامد الفقي لكتاب: نظام الطلاق في الإسلام، أحمد شاكر، نظام الطلاق في الإسلام، مكتبة السنة، (ص:6).

في التأليف ونشر الكتب القيّمة... وكل صفحة في الكتاب ناطقة بما حمّل الأستاذ نفسه من دأب البحث وعناء في المراجعة شاهدة بأن دقته في الضبط والمراجعة يسّرت الكتاب لقارئه وهيأت له فوائد عظيمة.»[1].

– **الألباني**: حيث أثنى عليه ومدحه في مواضع من كتبه ومنها قوله: «وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم، نستفيد كثيرا من تحقيقاتهم وتعليقاتهم، كأمثال الشيخ أحمد شاكر وغيره من الأفاضل»[2]، ووصفه بالتحقيق في مواضع[3]، وبالعلاّمة في أخرى[4].

– **أخوه محمود شاكر** قال عنه: «إمام من أئمة الحديث في هذا القرن...المحدث المشهور، وهو أحد الأفذاذ القلائل الذين درسوا الحديث النبوي في زماننا دراسة وافية قائمة على الأصول التي اشتهر بها أئمة هذا العلم في القرون الأولى، وكان له اجتهاد عرف به في جرح الرجال وتعديلهم، أفضى به إلى مخافة القدماء والمحدثين، ونصر رأيه بالأدلة البيّنة فصار له مذهب معروف بين المشتغلين بهذا العلم على قلتهم»[5].

– وقد رثته مجلة الأزهر بالقول: «انتقل إلى رحمة الله العلامة الكبير الشيخ أحمد شاكر، أعلم علماء السنة بمصر في هذا العصر وأوسعهم إحاطة بأطرافها، وتحقيقا لمتونها، ووقوفا على دخائل رجالها، وتراجم رواتها، حتى كأنه يعيش معهم، وقد رأينا أن ننشر من علمه الغزير...»[6].

– وقد أثنى عليه غيرهم من أهل العلم.

1– ينظر: مقدمة كتاب المعرب، لموهوب بن أحمد الجواليقي، تح: أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب، دت، ط2، 1389هـ، (ص:6).

2– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المرجع السابق، (15/4).

3– ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، (71/4) و(977/7)، وآداب الزفاف في السنة المطهرة، دار السلام، ط، 1423هـ/2002م (حاشية ص:227).

4– ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المرجع نفسه، (75/4، و272).

5– ينظر: مجلة المجلة، العدد: 19، سنة 1958م، (ص:119).

6– مجلة الأزهر، العدد الأول، سنة 1378هـ/1958م، (مجلد:30، ص:81)، وينظر مجلة الأزهر، العدد الأول، سنة 1378هـ/1958م، (مجلد:30، ص:631).

المبحث الثاني:
جهود أحمد شاكر في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا.

توطئة:

لما كانت مؤلفاته هي المبرز لجهوده في خدمة السنة وفيها تظهر مكانته وقوته العلمية في البحث والتحقيق والترجيح سأسير بحول الله في إبراز جهوده في خدمة السنة المشرفة من خلال:

أولا: عدّ مؤلفاته، ما كان منها مطبوعا أومخطوطا أو تحقيقا، مع التعريف بكل واحد منها، بذكر وصف عام لها، وتقييم مادتها.

ثانيا: تفصيل تلك الجهود، بذكر نماذج منها في مختلف فنون وعلوم السنة المشرفة، مبينا بذلك اختياراته الحديثية مستنتجا منهجه الحديثي العام والخاص، فأخص هذا المبحث بالقسم الأول وهو بيان جهوده في خدمة السّنة إنتاجا علميا، وذلك في مطلب واحد:

*** المطلب الأول: ثبت بأسماء مؤلفات الشيخ وتحقيقاته:**

المطلب الأول: ثبت بأسماء مؤلفات الشيخ وتحقيقاته[1]:

لقد الشيخ خلّف تراثا علميا معتبرا، وأثرى المكتبة الإسلامية بكتب نافعة في مختلف العلوم لا تكاد تخلو منها أو من بعضها مكتبة، وغدت بعض كتبه مرجعا معتبرا للباحثين، مفيدة لأهل العلم، والشيخ في عداد المكثرين من التحقيق بخلاف المصنفات فلا تبلغ التحقيقات؛ وقد فاقت مؤلفاته وتحقيقاته –المطبوع منها والمخطوط– الستين، على اختلاف أحجامها ومادتها، وطبعت عدة طبعات، وهذا أوان بيان ما تعلق بعلوم الحديث وما ارتبط بها منها:

** **الفرع الأول: آثار الشيخ في الحديث وعلومه:**

1– تحقيق المسند للإمام أحمد بن حنبل:

المسند من أعظم كتب السنة، روي أن مؤلفه قال لابنه عبد الله لما ألفه: «احتفظ بهذا المسند فإنّه يكون للنّاس إماما»[2]، ومعظم أحاديثه مما يصح أن يحتج به، وفيه أحاديث كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما من كتب السنن، وفيه أحاديث ضعيفة، وقد تنازع أهل العلم في وجود الموضوع، ومن قال به قرر أنها نادرة ومعظمها مما زاده ابنه عبد الله وأبو بكر القطيعي، وهي في الفضائل لا في الأحكام، والحق أنه ليس فيه كذّاب بخلاف من يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب فقد خرّج لمثلهم[3].

1– استفدت معرفة كتبه من: مجلة المجلة، العدد: 19، سنة 1958م، (ص:121)، وجمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (ص:66–120)، وكلمة الحق، لأحمد مُحَمَّد شاكر، ترجمة عبد السلام هارون له، (ص:5–8)، والصبح السافر في حياة العلامة أحمد شاكر، لرجب بن عبد المقصود، (ص:27–72)، ومن أعلام العصر، لأسامة أحمد شاكر، (ص:32–56).

2– ينظر: تحقيق أحمد شاكر للمسند، (ص:7).

3– ينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تح: ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 1422هـ/2001هـ، (ص:173).

وقد مدح الكتاب وذكر عمله فيه[1]، وبيّن سبب تحقيقه[2]، وقد اشتغل فيه نحو نصف قرن إلى طبعه سنة (1946م)، ووصل فيه إلى نحو ثلثه، فبلغت الأحاديث المدروسة إلى الجزء العاشر (6710) حديث[3].

وأما منهجه فيه فقد ذكره في مقدمة التحقيق[4]، كما ضمن مقدمة التحقيق كتابين هما: (خصائص المسند) لأبي موسى المديني، و(المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد) لشمس الدين ابن الجزري[5]، وعرّف بالمسند وترجم لمؤلفه، ثم تكلم عن أصح الأسانيد وجعل له فهارس عامة دقيقة بديعة. كما جعل لأحاديث الكتاب أرقاما متتابعة كانت كالأعلام للأحاديث لكنه لم يتمها كما لم يتم الكتاب[6].

وبذلك قدم عملا عظيما وخدمة جليلة للكتاب، وذلل للصعوبة التي يعانيها المشتغلون بالسنة في الاستفادة من المسند، مع ما حواه التحقيق من تعليقات حديثية نفيسة؛ حكما على الأحاديث، وجرحا وتعديلا، وترجمة للرواة، وضبطا وتصحيحا لأسمائهم، وغيرها من الفوائد الحديثية، مع فوائد لغوية وفنية أخرى، وبعضها من السعة والشمول والقوة يصلح أن يكون كتابا مستقلا في موضوعه، ولكنه لم يتم تحقيقه للكتاب كبعض تحقيقاته -وهذا مما أخذ عليه-، كما أخذ عليه أيضا تساهله في أحكامه على الرواة والأحاديث، فشبّه بالحاكم وابن حبان، وسيأتي بحثه في موضعه[7].

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تح علي حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م، (110/1).

2- ينظر: مقدمة تحقيق المسند، (ص:7- 14).

3- ينظر: مقدمة تحقيق المسند، (8/1).

4- ينظر: مقدمة تحقيق المسند، (12/1-14).

5- ينظر: مقدمة تحقيق المسند، (18/1).

6- ينظر: مقدمة تحقيق المسند، (8/1-10).

7- ينظر: المسند، للإمام أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط/عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م، (147/1-148)، والمسند للإمام أحمد، تح: أحمد شاكر، (373/2-374)، وجمهرة المقالات، (73/1-76)، والشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، لعاطف التهاني فؤاد، (ص:131-143).

2- جامع الترمذي:

سنن الترمذي من أعظم دواوين السنة وأنفعها، ولمكانته نهض شاكر لنشره، فحققه وأخرجه على أحسن وجوه الضبط والتصحيح، ببيان روايات نسخه والفروق بينها، وتصحيح النص، وضبط ألفاظه، وتفصيل جمله، وشرح معانيه، وتحقيق مسائله، والتعليق عليه إكمالا لفوائده[1]، وجعل في طالعة الكتاب مقدمة حافلة عظيمة النفع[2]، وقد أظهر استقلالا في التصحيح والتضعيف واجتهادا في الحكم على الرجال، وكانت حواشيه على الكتاب نفيسة من الناحية الحديثية والفقهية مع فوائد نادرة من كتب الأدب والتواريخ وغيرها، إلا أنه لم يكمل الكتاب، حيث أخرج منه مجلدين فقط، وبلغت الأحاديث التي حققها وعلّق عليها (616) حديثا، وهو ما يقرب من عشر الكتاب أو يزيد قليلاً.

ومما أخذ عليه متابعته لمن تساهل، وسمى سنن الترمذي بالجامع الصحيح وأثبته في وجه الكتاب: (الجامع الصحيح، وهو: سنن الترمذي)، وهو تساهل؛ لأن فيه الضعيف وغيره كما يأتي، والتحقيق أن اسمه هو: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»[3].

وتقريره أيضا كون تصحيح الترمذي وتحسينه معتبر، ونفي شبهة التساهل عنه واعتبار أحكامه، كما أخذ عليه كذلك التساهل في توثيق الرجال وتصحيح الأحاديث، وهذا الأخير يأتي بحثه في موضعه.

3- صحيح ابن حبان:

صحيح ابن حبان من مظان الحديث الصحيح -كما يأتي-، وقد اشتهر بهذا الاسم، ويترجح عند أحمد شاكر أن الاسم الصحيح للكتاب الذي سماه به مؤلفه، هو: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها) كما في طبعته.

1- ينظر: تقدمة عبد الفتاح أبو غدة لما كتبه أحمد شاكر في طالعة تحقيقه لجامع الترمذي التي استلّها الشيخ عبد الفتاح، ووضعها في جزء منفرد، وأسماها: تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك، (ص:5).

2- ينظر: مقدمته على سنن الترمذي، (ص:66-70).

3- حقق ذلك عبد الفتاح أبو غدة، في كتيب وسماه: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، (ص:53-55).

وهو من أشهر وأنفع دواوين الإسلام، وقد نوّه أحمد شاكر بقيمة الكتاب وجعله الثالث في ترتيب الكتب التي التزم مؤلفوها الصحة بعد الصحيحين وصحيح ابن خزيمة، وجعل المستدرك رابعا[1].

وكان للشيخ الفضل في إخراج هذا الكتاب، فقدم له بمقدمة نافعة، وقد حوى فوائد حديثية متنوعة من ضبط لأسماء الرجال وجرح وتعديل وحكم على الأحاديث ونصائح وآداب، وضبط لأسماء الأماكن وغيرها، وفوائد متنوعة في علوم القرآن وغيره، وحلّى تحقيقه بتعليقات نفيسة مما يتصل بحياتنا المعاصرة[2].

وقد أصدر الشيخ الجزء الأول، ويشتمل على ثمانية وثلاثين ومائة حديثا، وطبع طبعات.

4- مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري، مع معالم السنن للخطابي، وتهذيب ابن قيم الجوزية:

كتاب المنذري مختصر لسنن أبي داود، ومعالم السنن هو شرح الخطابي لسنن أبي داود، من أنفس شروحه، وتهذيب السنن تعليقات قيّمة لابن القيم على سنن أبي داود، فطبعت الثلاثة في كتاب واحد، وقد حقق الشيخ منه ثلاثة مجلدات بالاشتراك مع مُحَمَّد حامد الفقي، وعملهما فيه تحقيق النص وتصحيحه مع التعليق عليه أحيانا لشرح غريب أو ضبط شكل أو شرح كلام وتخريج حديث والحكم عليه أو التعريف بعلم، أو ترجيح قول وتحقيق مسألة وغيرها من مقاصد التحقيق، وطبع أولا بمطبعة أنصار السنة المحمدية سنة (1948م)، وتحقيقات الشيخين مصحّحة متقنة مضبوطة لا تخلو من فوائد متنوعة، ولكن القراءة في الكتاب على حاله عسيرة لتضمنه ثلاثة كتب في كتاب واحد.

5- صحيح البخاري بشرح الكرماني:

الموسوم بالكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرماني، وهو شرح متوسط الطول من أنفع شروح الصحيح وأمتعها، صحح الجزء الثاني منه فقط، وطبع بمطبعة محمود توفيق بمصر.

6- الأربعون النووية:

وقد قام الشيخ بتصحيح الكتاب ومراجعته، وطبع أولا في دار المعارف سنة (1954م).

1- مُحَمَّد ابن حبان البستي، المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، ، بترتيب الأمير علاء الدين الفاسي، دار المعارف، مصر، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، (ص:11).

2- ينظر: عمر القيَّام، محمود مُحَمَّد شاكر الرجل والمنهج، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1417هـ/ 1997م، (ص:33).

7- السمع والطاعة:

وهو مؤلف لطيف، بيّن فيه مزية التشريع الإسلامي في تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم، وصور الطاعة الواجبة والطاعة المحرمة، بالأدلة وكلام الأئمة، مع ذكر الأصول في الباب، وخص بالذكر القوانين الآمرة بما يخالف كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وذكر أمثلة عملية لتقريب ما قرره من أحكام ومفاهيم.

والكتاب على وجازته نفيس، وأصل في باب افترق الناس فيه بين غال وجاف، على أن ما ذكر من حكم المشرّع والمدافع والحاكم مردّه إلى العالم المجتهد والقاضي الشرعي لإنزال الحكم عليه، ولا يؤخذ فيه بعمومات النصوص الشرعية؛ فإن من الأصول المعتبرة شرعا التفريق في الأحكام بين الإطلاق والتعيين، فليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، والحكم على المعين ينبغي فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع، ويحقق المناط وينزل الأحكام في هذا كله أهله.

8- العمدة في الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي:

من أمهات كتب أحاديث الأحكام، وقد حقق الشيخ نصّه وصحّحه، وأعانه على ذلك شقيقه الشيخ علي، وقد طبع أول مرة في دار المعارف سنة (1373هـ/1954م).

9- أربع رسائل حقق فيها ثمانية أحاديث من جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي: وقد كان الشيخ عزم على طبع جامع العلوم والحكم لابن رجب طبعة جيدة مصححة؛ وذلك لرداءة طبعته، ونشره أجزاء صغيرة، تسهيلا لاقتنائه فلم يخرج منه إلا ثمانية أحاديث في رسالتين مصححة معلقا عليها[1].

10- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد:

وهذا الشرح للعمدة من أفضل شروحها، قدّم له الشيخ وراجع نصه، وتولى مُحَمَّد حامد الفقي تحقيقه، وطبع أولا في مطبعة السنة المحمدية سنة (1374هـ/1955م)، وقد حوى فوائد نفيسة في علوم الحديث وفوائد لغوية متنوعة، وفوائد أصولية وفقهية وعقدية وطبية عصرية، واختيارات له، وتعقبات مختلفة على المؤلف، وقواعد في الاستدلال، كقوله: «لا يصح أن تكون القاعدة المحدثة قاضية على الحديث الصحيح، وصارفة له عن ظاهره، بل ينبغي أن يكون الحديث حاكما على القواعد والاصطلاحات»[2].

1- ينظر: محب الدين الخطيب، مجلة الزهراء المصرية، عدد رقم:2، بتاريخ: 15 صفر 1344 هـ، (2/م:2/ص:136).

2- ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (حاشية1، ص:69)، وينظر: (ص:71)، و(ص:247).

11- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني:

نخبة الفكر من أمتن كتب المصطلح، ألفها ابن حجر على نسق وترتيب جديد، ذكر فيها الراجح عنده، ثم شرحه في كتاب (نزهة النظر)، شرحا موجزا متما لفائدتها، وقد حقق الشيخ نصّها.

12- شرح ألفية السيوطي في علم الحديث:

ألفية السيوطي في علم الحديث توازي ألفية العراقي، وقد اختلف أهل العلم في التفضيل بينهما، والأكثر يفضل ألفية العراقي، ولكن لألفية السيوطي مزايا كسلاسة النظم وغيرها، وقد صحح الشيخ المتن ونبّه على اختلاف النسخ وعلّق عليها حتى طالت في مواضع، وقد حوى شرحه فوائد لغوية وحديثية متنوعة، وفيه كثير من اختيارات الشيخ في شتى علوم الحديث وفي علم المصطلح خاصة.

13- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:

الاختصار للحافظ ابن كثير، اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح، وهو كتاب مصطلح نافع، أثنى عليه الشيخ[1]، وقد اختير الاختصار من قبل لجنة المناهج في علوم التفسير والحديث للمعاهد الدينية الأزهرية ليدرّس لطلاب الكليات الشرعية، ولما كانت نسخ الكتاب نادرة، أشير على الشيخ بإعادة طبعه، مع تصحيحه وتحليته بالشرح، ففعل وكان هذا الشرح الموسوم بـ: (الباعث الحثيث)[2]، وقد ضمّنه تعليقات مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة على الكتاب، واستهله بمقدمة في نشأة علم المصطلح، وأما شرحه فهي تعليقات حافلة متنوعة بلغت حوالي أربع مئة تعليق، من أنفع ما فيها ضبط الأسماء والكنى والألقاب، مع شرح كلام المؤلف والتعقيب عليه وإتمامه بنقول نفيسة من كتب علوم الحديث، فخدمه خدمة نفيسة، وأنفس طبعاته طبعة مكتبة المعارف بالرياض بعناية علي حسن عبد الحميد مع تعليقات الألباني.

14- تصحيح وضبط ألفية العراقي:

ألفية العراقي نظم فيها مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث وتعقبه وزاد عليه، وهي أفضل المنظومات في الباب، وقد اقتصر الشيخ على تصحيحها وضبطها بالشكل.

15- خصائص مسند الإمام أحمد للإمام أبي موسى المديني:

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، (68/1).

2- ينظر قصة وحقيقة التسمية في أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، (1/ 63- 65).

16- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لابن الجزري:

هذان الكتابان جعلهما الشيخ مقدمة للمسند في طلائع الكتاب -كما مر-، وصنعة الشيخ فيهما: التحقيق، والتعليق أحيانا؛ فترجم للأعلام وشرح الغريب وصحح الأخطاء وخرّج الأحاديث وحكم عليها.

17- التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي:

كتاب فقهي حديثي نفيس مدحه الشيخ ولهذا عمل على نشره[1]، فحقق الشيخ الجزء الأول منه فقط ولم يتمه، وقد عمل على تصحيحه والتعليق عليه حكما على الأحاديث وترجيحا في المسائل الفقهية [2]، وقد نشرت مكتبة الخانجي الجزء الأول سنة (1344هـ)، ثم طبع بعدها.

****

** **الفرع الثاني: ما يتعلق بالسير والتراجم والأنساب:**

1- جوامع السيرة لابن حزم:

الكتاب جزء مختصر في سيرة الرسول ﷺ قام بتحقيقه الدكتوران إحسان عباس وناصر الدين الأسد، وراجع الشيخ عملهما وعلق عليه وصوب واستدرك[3].

2- ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام للذهبي:

سبق أن الشيخ ترجم في تحقيقه للمسند للإمام أحمد ترجمة نقلها من كتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي، وأثبتها في أوائل الجزء الأول منه بعد تحقيقها وتصحيحها، ثم أفردها في جزء خاص محققة.

3- ترجمته لوالده الشيخ مُحَمَّد شاكر:

نشرها ابتداء في مجلة المقتطف، عدد أغسطس (1939م)، ثم طبعها في جزء مستقل.

1- أحمد شاكر، التحقيق لابن الجوزي، مقال لأحمد شاكر في مجلة الزهراء، الربيعان 1346هـ، المجلد الرابع، الجزء الأول، (ص:90)، وينظر فيه وصف نسخ الكتاب ووصف الكتاب، (ص:90-93).

2- ينظر وصف عمله في أحمد شاكر، التحقيق لابن الجوزي، مقال لأحمد شاكر في مجلة الزهراء، 1346هـ، (م4، ج1،ص:93).

3- ينظر كلام المحققان في علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم، ، تح: إحسان عباس وناصر الدين الأسد، دار المعارف، مصر، ط1، 1900م، (ص:20-21).

4- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي:

حققه ليفي بروفنسال[1]، وصحح أحمد شاكر نصه، وعلق عليه تعليقات مفيدة.

5- نسب قريش للمصعب الزبيري:

حققه ليفي بروفنسال، وصحح أحمد شاكر نصه، وعلق عليه تعليقات مفيدة.

****

** **الفرع الثالث: ما يتعلق بالردود العلميّة والمقالات الصحفية:**

1- الشرع واللغة:

سبقت الإشارة إليها في ذكر كتاب: (الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر).

2- بيني وبين الشيخ حامد الفقي:

وهي جزء شرح فيه أحمد شاكر أسباب الخلاف بينه وبين حامد الفقي، وقد آل الأمر إلى التفاهم وعودة الود الذي جمعهما لسنين طويلة[2].

3- تعليقات في أبحاث دقيقة على دائرة المعارف الإسلامية:

هذه الدائرة موسوعة علمية كتبها جمع من المستشرقين، رتبت موادها على حروف المعجم، واشتملت على ألوان متفرقة من العلوم، وكان للمستشرقين فيها شبه وأخطاء وطعون، وقد شارك الشيخ في التعقيب والمناقشة ودفع الشبه ما أمكن، وقد نقل أهمها صاحب الجمهرة في آخر الكتاب.

4- مقالات أحمد شاكر في الصحف والمجلات:

كان لأحمد شاكر مشاركات، جادّة في الصحف والمجلات بمقالات في العلوم الإسلامية والسياسية وغيرها، فمن الجرائد: البلاغ اليومي، الوفد المصري، المؤيد، الأهرام، وغيرها، ومن المجلات: المقتطف،

1- مؤرخ وكاتب فرنسي من المستشرقين، مختص في العلوم الإسلامية، له مؤلفات وتحقيقات توفي سنة 1956م.

2- ينظر: فتحي أمين عثمان، البيان الجلي فيما دار بين شاكر والفقي، ، شبكة الألوكة، 1423هـ/2002م، (ص:15-38).

الرسالة، الثقافة، الهدي النبوي، الزهراء، والمنار، وغيرها، وقد طبعت بعض هذه المقالات بعد وفاة الشيخ في كتاب بعنوان (كلمة حق)، وجمعت بعضها مع بعض تعليقاته في كتاب موسوم بـ: (حكم الجاهلية).

فهذه مؤلفات الشيخ وتحقيقاته وقد عرّفت بها اختصارا وهي جديرة بالدراسة واستخلاص الفوائد منها، وله غيرها في سائر العلوم في الفقه وأصوله والعقيدة والأدب واللغة.

المبحث الثالث:
جهود أحمد شاكر التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث.

توطئة:

بعد بيان جهود الشيخ في خدمة السنة النبوية عموما من خلال بيان إنتاجه العلمي تأليفا وتحقيقا، أذكر فيما يأتي جهود الشيخ التفصيلية في خدمته للسنة النبوية في مختلف المسائل والمواضيع ببيان آرائه واختياراته وإفاداته في مختلف علوم الحديث ومسائله، مما تعلق بعلم المصطلح ومبحث الصحيح والضعيف والحسن ومسائل الجرح والتعديل وكذا أحكامه على الكتب ومراتب العلماء في أحكامهم على الأحاديث وفي التخريج وفقه الحديث وغيرها على ما سيأتي تفصيله، مستنبطا منهجه الحديثي العام والخاص، مبتدئا بجهوده التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث، **وذلك في خمسة مطالب:**

** **المطلب الأول: آراء أحمد شاكر وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر:**

** **المطلب الثاني: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح:**

** **المطلب الثالث: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الحسن:**

** **المطلب الرابع: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الضعيف:**

** **المطلب الخامس: المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:**

المطلب الأول: آراء أحمد شاكر وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر:

** **الفرع الأول: تقدمة في الموضوع:**

أولا: الخبر: هو عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس[1]، وعلى هذا القول الأخير: فإن الخبر أعمُّ من الحديث، من جهة شمول الخبر للمرفوع والموقوف والمقطوع، واختصاص الحديث بالمرفوع فقط. وقد سبق تفصيل المسألة.

ثانيا: أقسام الخبر باعتبار وصوله إلينا عند المتأخرين من علماء الحديث:

ينقسم الخبر باعتبار وصوله ونقله إلينا إلى قسمين:

1- متواتر.

2- وآحاد.

حد المتواتر: «هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، عن مثلهم، من أوله إلى آخره»[2].

شروط المتواتر: أربعة وهي:

1- أن يرويه عدد كثير، ولا تنحصر هذه الكثرة في عدد معين على الصحيح، وإنما يُشترط أن تبلغ هذه الكثرة مبلغاً بحيث:

2- تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وأن يقع ذلك منهم اتفاقا من غير قصد.

3- وأن يستوي الأمر في هذه الكثرة من ابتدائه إلى انتهائه، فتكون الكثرة في جميع طبقات السند.

4- وأن يكون مستند إخبارهم الحس: كمشاهدة أو سماع، لا ما يثبت بقضية العقل الصرف.

1- أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص41).

2- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، (2/ 627).

فمتى توافرت في الخبر هذه الشروط، وانضاف إلى ذلك: أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، كان الخبر متواترا[1].

إفادة المتواتر:

واتفقوا على إفادة المتواتر العلم اليقيني إذا اجتمعت فيه هذه الشروط، قال ابن حجر في صفة المتواتر: «المفيد للعلم اليقيني بشروطه»[2].

أقسامه: أوصلها بعض أهل العلم إلى أربعة:

1- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

2- المتواتر المعنوي : وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

وهما القسمان المشتهران عند المحدثين، اللفظي: هو ما تواتر لفظه، والمعنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر، يتواتر ذلك القدر المشترك[3].

3- تواتر الطبقة : كتواتر القرآن الكريم، فقد تواتر على البسيطة شرقا وغربا درسا وتلاوة وحفظا وقراءة ، وتلقّاه الكافة عن الكافة طبقة عن طبقة إلى حضرة الرسالة.

4- تواتر العمل والتوارث: وهو أن يعمل به في كل قرن من عهد صاحب الشريعة إلى يومنا هذا جمّ غفير من العاملين، بحيث يستحيل عادة تواطؤهم على كذب كأعداد الصلوات الخمس ونحوها[4].

ولا مشاحة في هذا.

****

1- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق. ط3، 1421هـ/ 2000م، (ص43).

2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المرجع نفسه، (ص44).

3- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (2/ 631).

4- ينظر أنواع التواتر في عبد الكريم الخضير تحقيق الرغبة في شرح النخبة، دار المنهاج الرياض، ط1، 1426هـ، (ص45).

** **الفرع الثاني: رأي الشيخ وإفادته في المسألة:**

فإنه يتحصل من استقراء كلامه: **أولا**: تقريره وجود المتواتر خلافا لمن منعه، قال: «من الحديث المشهور نوع يدعى المتواتر وهو اصطلاح يغلب في ألفاظ الفقهاء والأصوليين، وجاء أيضا في كلام بعض العلماء بالحديث، وهو ما نقله رواة كثيرون لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره فيحصل العلم الضروري بصدقهم ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله وهؤلاء الرواة الكثيرون لا دليل على حصر عددهم..»[1].

وقال أيضا معددا شروطه: «معنى المتواتر عند علماء المصطلح والأصول وغيرهم؛ أنه خبر يرويه جمع من الناس يمتنع اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، عن جمع كثير مثلهم، وهكذا طبقة بعد أخرى حتى يصل إلى النبي ﷺ، فهذا لا يمكن أحدا أن يشك في صحته وثبوته، اللهم إلا أمثال الكاتب من المستشرقين وأتباعهم، وهذا النوع من المتواتر كثير جدا في السنة، والقليل منه متواتر بلفظه ومعناه، وأكثره متواتر بالمعنى، كعدد الصلوات الخمس، وعدد الركعات في كل صلاة، ومثل كثير من معجزات النبي ﷺ، وإن حاول بعض الناس في هذا العصر إنكار المعجزات المادية»[2].

تقسيم المتواتر أيضا إلى قسميه المعروفين؛ متواتر المعنى ومتواتر اللفظ:

قال أحمد شاكر: «ثم إن المتواتر نوعان تواتر معنوي، وتواتر لفظي، أما المعنوي: فإنه اشتراك الرواة الذين يؤمن كذبهم على رواية معنى واحد من ضمن ألفاظ مختلفة، يشترك هذا المعنى فيه جميعا، وهو كثير جدا في الشريعة، ويضربون له مثل كرم حاتم؛ فإن الرواة روت قصصا كثيرة جدا في حوادث له دلت كلها على أنه جواد كريم، وضرب له المؤلف في التدريب مثلا من الحديث، أحاديث رفع اليدين في الدعاء... قال: «ومن المتواتر المعنوي عندي المتواتر العملي، وهو ما علم من الدين بالضرورة وتواتر عند المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله أو أمر به أو غير ذلك، وهو الذي ينطبق عليه تعريف الإجماع انطباقا صحيحا، مثل مواقيت الصلوات، وأعداد ركعاتها، وصلاة الجنازة والعيدين...إلى مالا يعد ولا يحصى من شرائع الإسلام». وأما المتواتر اللفظي: فهو أن يتواتر لفظ الحديث نفسه بالصفة التي شرحناها في تعريف المتواتر، وهو قليل

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، المكتبة العلمية، (ص:25).

2- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، المرجع السابق، (752/2).

بالنسبة لغيره من الحديث، بل ادعى بعضهم أنه غير موجود، وادعى ابن الصلاح أنه لا يكاد يوجد في رواياتهم، ورد الحافظ بن حجر على هاتين الدعويين...» [1].

فقد جعل الشيخ تواتر العمل من المتواتر المعنوي ولا مشاحة في هذا.

إفادة المتواتر القطع واليقين: نصّ على أنه يفيد القطع واليقين، فقال: «أما المتواتر لفظا أو معنى، فإنه قطعي الثبوت لا خلاف في هذا بين أهل العلم...» [2].

العدد الذي يحصل به التواتر: قال: «وهؤلاء الرواة لا دليل على حصر عددهم، وزعم بعضهم أن يكون أقلهم عشرة وقيل: أقلهم اثنا عشر، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون... والصحيح أنه لا حد لذلك، وأن العبرة بما يقع في نفس السامع من صدق الخبر وعدم احتمال تواطؤ هؤلاء الناقلين على الكذب، من ظروفهم وأحوالهم وكيفية نقلهم للخبر، وقد يطمئن السامع لرواية خمسة، ويقع في نفسه استحالة تواطئهم على الكذب، وقد لا يطمئن لرواية عشرة لملابسات أخرى» [3].

ولكن قوله يجب العمل به من غير بحث عن رجاله ليس على إطلاقه، نعم لا يبحث عن ضبطهم، ولكن يبحث عن صدقهم.

وقد نصّ عمليا على تواتر أحاديث كثيرة تواترا لفظيا أو معنويا [4].

هذا فيما يتعلق بالمتواتر.

الآحاد: وأما الآحاد وهو قسيم للمتواتر، وخبر الواحد في الاصطلاح: ما لم يجمع شروط المتواتر [5].

أقسام الآحاد: ينقسم إلى مشهور، وعزيز، وغريب.

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع السابق، المرجع السابق، (ص:26).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع نفسه، (ص:4). وينظر: أحمد شاكر، الباعث الحديث، المرجع السابق، (ص:126).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:25).

4- ينظر: أحاديث المسح على الخفين، في تحقيق سنن الترمذي، (156/1)، وحديث رفع اليدين في الصلاة، تحقيق سنن الترمذي، (36/2، ح:255، حاشية:7)، وحديث الإسراء في تحقيق مسند الإمام أحمد بن حنبل، (282/5، ح:5884)، وحديث نهر الكوثر في تحقيق مسند الإمام أحمد بن حنبل، (300/5، ح:5913)، وتحقيق صحيح ابن حبان، (205/1، حاشية:1).

5- أحمد بن علي ابن حجر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص50- 51).

– **فالمشهور**: هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو (المستفيض) على رأي[1].

والمشهور عند الشيخ: حديث يرويه رواة ثقات صادقون، طبقة عن طبقة حتى يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، على أن لا يقل عدد الرواة في كل طبقة عن ثلاثة، وهذا أيضا كثير جدا في السنة، باللفظ وبالمعنى[2]، وقال: «فإذا رواه أكثر من اثنين سمي مشهورا، ما لم يبلغ حد التواتر طبعا»[3].

وعليه فليس كل مشهور على الألسن مشهورا اصطلاحا: ولا كل مشهور اصطلاحا مقبول صحيح، والشهرة نسبية؛ فقد يكون الحديث مشهورا عند قوم أو أهل فن دون آخرين، مشهورا عن راو ونحوه[4].

وهذا قد نبه عليه أحمد شاكر كغيره من أهل العلم، فقال: «وقد يطلق بعض العلماء اسم المشهور على الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس سواء كانت صحيحة أم ضعيفة أم مكذوبة، ولا يريدون بها المشهور في اصطلاح المحدثين، وفي هذا كتب جمة مفيدة تبين الصحيح منها من غيره، من أنفعها: كتاب تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع الشيباني –مؤلف تيسير الوصول–، وكتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني...»[5].

– **والعزيز**: هو ما رواه اثنان عن اثنين في كل طبقة من طبقاته، وسمي بذلك: إما لقلة وجوده، وإما لقوته بمجيئه من طريق أخرى[6].

1- ابن حجر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، المرجع نفسه، (ص46).

2- ينظر: عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، المرجع السابق، (752/2).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:24).

4- ينظر: مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (171/1، حاشية:3). و(ج224/8، رقم: 9160)، و(274/11، رقم:13096).

5- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع السابق، (ص:26).

6- أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، (ص47- 48).

قال الشيخ: «والتتبع لأسانيد الأحاديث وطرقها، يجد العزيز كثيرا على معنى أن ينفرد بروايته راويان فقط في أي طبقة من الإسناد، وأما ما يظن من ظاهر كلامهم أنه يرويه اثنان عن اثنين وهكذا، فإنه من العسير جدا أن يوجد...»[1].

والغريب: هو ما انفرد بروايته شخص واحد، في أي موضع وقع التفرد من السند[2].

– قال فيه الشيخ: «الحديث إذا انفرد به راو واحد كان فردا أو غريبا...–وإن تعددت الطرق إليه–، وحكمه أنه إذا كان الراوي ثقة ضابطا كان الحديث صحيحا، وإن كان متوسطا في الضبط والحفظ كان الحديث حسنا، وإن كان غير ضابط كان الحديث مردودا...»[3].

ثم إن الغالب على الحديث الغريب أن يكون ضعيفا، ومنه الصحيح والحسن[4].

وخبر الآحاد فيه المقبول والمردود، بخلاف المتواتر فإنه مقبول كله، لإفادة القطع بصدق مخبره[5].

وعمل به الشيخ تطبيقا تصحيحا وتضعيفا، ومن ذلك حديث:

«حدثنا محمّد بن إسماعيل، قال: حدثنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عن عائشة ﵂ قالت: كان النّبيّ ﷺ إذا خرج من الخلاء، قال: «غفرانك».

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، وأبو بردة بن أبي موسى، اسمه عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة، قال الشيخ معلقا عليه: الحديث رواه أحمد، وأبو داود، والدارمي، وأخرجه ابن حبان، وابن خزيمة، وابن الجارود،

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع نفسه، (ص:27).

2- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ص50).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع نفسه، (ص:27).

4- ينظر: أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع نفسه، (ص:27).

5- ينظر: أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المرجع السابق، (ص:51).

والحاكم في صحاحهم، وصححه أبو حاتم، وقال النووي في شرح المهذب: «هو حديث حسن صحيح»، وغرابته لانفراد اسرائيل به واسرائيل ثقة حجة»[1].

إفادة خبر الواحد:

اختلف أهل العلم فيما تفيد أخبار الآحاد على ثلاثة أقوال:

الأول: أن خبر الواحد يفيد الظن مطلقا ولا يفيد العلم، ونسبه النووي إلى المحققين والأكثرين وتعقب، واستدلوا بكون الراوي وإن كان ثقة فإن تطرق السهو والخطإ إليه محتمل، وهذا ما يمنع الجزم بصحة الخبر.

الثاني: أن خبر الواحد يفيد العلم، وهو قول الحسين الكرابيسي وداود الظاهري وحكاه ابن خويز منداد عن مالك، وهو مروي عن الإمام أحمد وقد انتصر له ابن حزم في الإحكام، واستدلوا بوجوب العمل بخبر الواحد، والعلم والعمل متلازمان، فإن الظن لا يغني من الحق شيئا.

الثالث: أنه يفيد العلم إذا احتفت به قرينة، والقرائن كثيرة مثل كونه مخرجا في الصحيحين أو مسلسلا بالأئمة الحفاظ وغيرها، وهو اختيار الحافظ ابن حجر تبعا لابن الصلاح وغيرهم من الأئمة[2].

وقد اختار الشيخ القول الثاني: وهو أن خبر الواحد يفيد العلم –وهو قول جماعة كما سبق–، واستدلوا بوجوب العمل بخبر الواحد والعلم والعمل متلازمان، فإن الظن لا يغني من الحق شيئا. قال الشيخ بعد حكاية الخلاف في المسألة: «والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة: ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله، من أن الحديث الصحيح يفيد «العلم القطعي»، سواء أكان في أحد «الصحيحين» أم في غيرهما، وهذا «العلم اليقيني» علم نظري برهاني، لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل، وأكاد أوقن أنه هو مذهب من نقل عنهم البلقيني ممن سبق ذكرهم، وأنهم لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصّلاح من تخصيص أحاديث «الصحيحين» بذلك، وهذا «العلم اليقيني النظري» يبدو ظاهرا لكل من

1- تحقيق سنن الترمذي، (12/1، ح:7)، وينظر مثالا للتصحيح: تحقيق سنن الترمذي، (62/1-63، ح:43)، ومثالا للتضعيف: تحقيق المسند، (457/1، ح:663).

2- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2003م، (1/ 72- 74). وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 141- 145). وأحمد بن علي بن حجر، توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص52- 53). وأحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ 126- 127)، وعبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، (ص54- 55).

تبحر في علم من العلوم، وتيقنت نفسه بنظرياته، واطمأن قلبه إليها، ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين العلم والظن؛ فإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد، ومنه زعم الزاعمين أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، إنكارا لما يشعر به كل واحد من الناس من اليقين بالشيء ثم ازدياد هذا اليقين. ﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وإنما الهدى هدى الله»[1].

والظاهر –والله أعلم– أن الأصل أن إفادة الحديث الصحيح تختلف حسب حال المرء فإن العامي وغير المتخصص يفيده غلبة الظن، وأما الممارس لعلم الحديث العالم بمناهج الأئمة وحكمهم على الأحاديث أو المجتهد في الحكم عليها يفيده اليقين، وعلى الحالين فإنه يوجب العمل فإننا متعبدون بغلبة الظن لأدلة كثيرة، ومنها حديث عائشة ﵂ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، غسل يديه، وتوضأ وضوءه للصّلاة، ثم اغتسل، ثم يخلل بيده شعره، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته، أفاض عليه الماء ثلاث مرّات، ثمّ غسل سائر جسده»[2]، قال أبو الحسن السندي الحنفي في (حاشيته على ابن ماجه) ناقلا عن الكمال ابن الهمام الحنبلي: «وما قاله أصحابنا أنه من حديث الآحاد وهو ظني لا يفيد العلم وإنما يوجب الفعل، فلا يلزم منه الافتراض، ففيه أنه يكفي في المطلوب أنه يوجب العمل بمدلوله لا بشيء آخر»[3].

ولابن تيمية كلام في الباب أنقله لنفاسته: قال في مجموع الفتاوى: «ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه المتبحرون في معرفته قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار؛ وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظنّ صدقها فضلا عن العلم بصدقها ومبنى هذا على أن الخبر المفيد للعلم يفيده من كثرة المخبرين تارة ومن صفات المخبرين أخرى ومن نفس الإخبار به أخرى ومن نفس إدراك المخبر له أخرى ومن الأمر المخبر به أخرى فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطؤهم وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم، هذا هو الحق الذي لا ريب فيه وهو قول جمهور الفقهاء

1– أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، المرجع السابق، (ص:4–5)، وأحمد شاكر ، الباعث الحثيث، (126/1).

2– رواه البخاري، كتاب الغسل، باب تخليل الشعر، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه، (63/1، ح:272)، –واللفظ له–، ومسلم في، كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، (253/1–254، ح:316).

3– حاشية السندي على سنن ابن ماجه، نور الدين السندي، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، لمحمد بن عبد الهادي التتوي، دار الجيل، بيروت، دط، دت، (277/1).

والمحدثين وطوائف من المتكلمين»[1]، وقال: «والصحيح الذي عليه الجمهور: أن التواتر ليس له عدد محصور والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة كما يحصل الشبع عقيب الأكل والري عند الشّرب وليس لما يشبع كلّ واحد ويرويه قدر معين؛ بل قد يكون الشّبع لكثرة الطّعام وقد يكون لجودته كاللحم وقد يكون لاستغناء الآكل بقليله؛ وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح أو غضب؛ أو حزن ونحو ذلك، كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر تارة يكون لكثرة المخبرين وإذا كثروا فقد يفيد خبرهم العلم وإن كانوا كفّارا، وتارة يكون لدينهم وضبطهم»[2].

وقد ذهب الشيخ مع هذا إلى حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام لا فرق، ولزوم التصديق بأخبارها والعمل بأحكامها، قال: «فما أعرف أن كثيرا من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بأحاديث الآحاد؛ وما أرى لهذا دليلا ولا شبه دليل، وإنما يتلاعب بعض المتقدمين ممن يرون نفي السنة كلها... وقد تكفل العلماء بالرد على نفاة الأحاديث، وعلى متأوليها المتلاعبين بها، وعلى من زعم تحكيم اصطلاحات المتكلمين في الشريعة وأدلتها، فيفرقون بين القطعي والظني، ويزعمون أن الأحاديث كلها من الظني وأن الظن الذي هو الشك أو نحوه لا يصلح دليلا...»[3].

وهذا مجمل ملخص حول اختياراته وإفادته في أقسام الخبر وما تعلق به.

1- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (20/ 258).

2- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع نفسه، (18/ 50).

3- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، المرجع السابق، (345/1). وينظر: محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، المرجع السابق، (ص:369)، وجماع العلم، المرجع السابق، (ص:32).

المطلب الثاني: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح:

وفيه مسائل:

**** الفرع الأول: في تعريف الحديث الصحيح، وشروطه، وأنواعه:**

الحديث الصحيح عند أهل الحديث وإن اختلفوا في بعض التفاصيل يأتي التنبيه عليها: هو ما اتصل سنده، بنقل العدل تام الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولم يكن شاذا ولا معللا[1].

فهذا هو الحديث المحكوم له بالصحة بلا خلاف عند أهل الحديث كما ذكر ابن الصلاح في المقدمة[2]، وهو ما جمع شروطا خمسة، وهي:

1- اتصال سنده: بأن يكون إسناده سالما من أي انقطاع أو سقوط فيه، بحيث يكون كل راو من رواته سمعه ممن فوقه، والسند هو حكاية طريق المتن.

2- عدالة رواته: والعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

3- ضبط رواته: والضبط نوعان:

أ- ضبط صدر: وهو أن يُثبت ما سمعه، بحيث يستحضره متى شاء.

ب- ضبط كتاب: وهو صيانته لكتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، وقيد الضبط بـ (التام) إشارة إلى الرتبة العليا من ذلك.

4- عدم الشذوذ: والشاذ هو ما خالف فيه المقبول من هو أولى منه.

5- عدم العلة: بأن لا يكون فيه علة خفية تقدح فيه[3].

1- ينظر مقدمة ابن الصلاح: (ص11- 12)، وتدريب الراوي: (1/ 61- 62). مُحَمَّد بن علي ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح. دار الكتب العلمية، بيروت. (ص5). أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص58).

2- أبو عمرو ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص13).

3- ينظر تفصيل ذلك في: أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر مع النخبة: (ص58- 60)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 28- 32)، وعبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، (ص56- 58).

والحديث الصحيح ليس على درجة واحدة بل هو درجات متفاوتة[1].

أقسامه:

وهو ينقسم عند المحدثين عموما إلى قسمين: صحيح لذاته وصحح لغيره.

والحد المذكور سابقا هو حد الصحيح لذاته.

وأما الصحيح لغيره: فهو الحديث المتصل السند بنقل عدل خفيف الضبط ولا يكون شاذا ولا معللا وأن يأتي من أكثر من طريق.

فالفرق الجوهري بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره أولا في ضبط راويهما، فالأول أي الصحيح لذاته راويه تام الضبط متقن الحفظ، أما الصحيح لغيره فهو دونه في الحفظ خفيف ضبطه لم يبلغ درجة التمام والإتقان بالشرط السابق، وهو كونه مرويا من طريق أو طرق أخرى بخلاف الأول يكفي طريق واحد بتلك الشروط ليصحح لذاته ولهذا سمّي صحيحا لغيره، وقيّد بكونه مرويا من أكثر من طريق لإخراج الحديث الحسن لذاته كما يأتي، فإنه الحديث المتصل السند بنقل عدل خفيف الضبط ولا يكون شاذا ولا معللا، فإذا روي الحديث الحسن لذاته من أكثر من طريق، صحّح لغيره فصار صحيحا لغيره، وقد يصّحح الحديث الضعيف بكثرة طرقه فيكون صحيحا لغيره بشروطه[2].

فهذا حد الحديث الصحيح وأنواعه اختصارا، ويأتي مزيد تحقيق في بعض مسائله.

وقد تناول أحمد شاكر حد الحديث الصحيح وتفصيل شروطه وأنواعه في عدة مواضع، فكان كلامه موافقا لكلام المحدثين في الباب في الجملة فوافقهم أولا في حد الصحيح[3].

ووضح تعريف الحديث الصحيح وبيّن شروطه وأكد ذلك في التطبيق العملي ولبيان هذا الأمر نفصل كلامه على ما سبق من شروط الحديث الصحيح: وقد مر أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي:

1- ينظر أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص59)، وأحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ 100).

2- ينظر أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص66). مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 97).

3- كما في تقريره في شرحه للباعث الحثيث، (ص100)، وشرحه لألفية السيوطي، (ص4).

1- اتصال سنده.- 2- عدالة رواته. -3- ضبط رواته. -4- عدم الشذوذ. -5- عدم العلة.

الثلاثة الأولى شروط إيجابية: اتصال سنده- عدالة رواته- ضبط رواته، والشرطان الباقيان سلبيان: عدم الشذوذ- عدم العلة.

الشرط الأول: الاتصال:

فالشرط الأول من شروط الحديث الصحيح اتصال السند، وهو كما مر بأن يكون إسناده سالما من أي انقطاع أو سقط فيه ظاهرا كان أو خفيا، بحيث يكون كل راو من رواته تحمله عمن فوقه بإحدى الطرق المعتبرة عند المحدثين[1].

ويعرف الاتصال بطرق، وهي: التصريح، الترجيح، والاستنباط[2].

ويخرج بالاتصال المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل والمدلس[3] وتأتي.

وقد نص الشيخ على شرط الاتصال، فقال: «الراجح عند أكثر أهل العلم بالحديث الذي فيه انقطاع يكون حديثا ضعيفا لا تقوم به الحجة»[4].

وأما تطبيق اشتراط هذا الشرط عمليا فكثير، ومنه قوله في الحديث رقم: (7) في المسند: «هذا الإسناد منقطع»[5].

وفي الحديث رقم: (18) قال: «إسناده ضعيف لانقطاعه»[6]، وغيرها كثير.

1- عبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة في شرح النخبة، (ص58).

2- ينظر تفصيلها في مصطفى بن إسماعيل السليماني، الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية، (25- 28).

3- ينظر تفصيل المسألة في أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص80- 87).

4- جمال الدين القاسمي، المسح على الجوربين، المرجع السابق، (ص:6).

5- أحمد بن حنبل، المسند، المرجع السابق، (169/1).

6- أحمد بن حنبل، المسند، المرجع السابق، (186/1).

الشرط الثاني: عدالة الرواة:

وهذا الشرط قد حكى أهل العلم الإجماع عليه في الجملة، قال ابن الصلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا»، وتفصيل العدل كما قال ابن الصلاح أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة[1].

وقد قال الشيخ تقريرا لهذا: «وقد عرفوا العدل بأنه المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة»[2].

ويخرج بالعدالة خمسة أمور: الكذب، التهمة بالكذب، الفسق، البدعة، الجهالة.

وقد نص عليه الشيخ، فقال: «أساس قبول خبر الراوي: أن يوثق به في روايته، ذكرا كان أو أنثى، حرا أو عبدا، فيكون موضعا للثقة به في دينه، بأن يكون عدلا، وفي روايته بأن يكون ضابطا...»[3].

وقال: «فإن الكذب في اللهجة والحكايات ينافي العدالة، ويضع حديث الكاذب موضع الشك»[4]، وعمل به تطبيقا قبولا للأحاديث: فقال تعليقا على حديث: البراء بن عازب ﷺ، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: «توضؤوا منها»، وسئل عن الوضوء من لحوم الغنم؟ فقال: «لا تتوضئوا منها».

حديث البراء رواه أحمد عن أبي معاوية (288/4)، وعبد الرزاق عن سفيان (4/ 303)، كلاهما عن الأعمش، ورواه الطيالسي عن شعبة عن الأعمش (رقم:734 و735)، ورواه أبو داود (72/1-73)، وابن ماجه (92/1)، كلاهما من طريق أبي معاوية عن الأعمش، ونسبه الشوكاني أيضا لابن حبان وابن خزيمة ونقل عن ابن خزيمة قال: «لم أر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة راويه»[5].

1- عثمان بن عبد الرحمان ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص104).

2- عمر بن حسن ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (حاشية ص133).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:50)، وينظر: الباعث الحثيث له، (ص:281).

4- أحمد بن حنبل، المسند، المرجع نفسه، (407/1-408، ح:565).

5- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، المرجع السابق، (123/1)، وينظر: (9/2-11، ح:242- 244).

وتضعيفا لأحاديث لجهالة راويها، ومن ذلك: حديث: ابن عمر ﷺ ، عن النبي ﷺ أنّه قال: «من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات»، قال مقرا الترمذي على تضعيفه: «لانفراد أبي غطيف به وهو مجهول الحال لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا إلا قول البخاري في حديث هذا: «لم يتابع عليه»، والحديث رواه أبو داود (1/22-23)، وابن ماجه (1/95) من طريق الإفريقي»[1].

وأما تفصيل اختياره وإفادته في مسألة العدالة فنفصلها على ترتيب ما سبق ذكره في شروط العدالة: في قوله السابق: «وقد عرفوا العدل بأنه المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة».

وهذه الشروط معتبرة حال الأداء لا حال التحمل على التحقيق، والعلماء وإن اشترطوها تنظيرا فإن تطبيقاتهم تبين مرادهم، فإن شرطا التحمل: التمييز والضبط فقط، قال الخطيب البغدادي: «أن يكون وقت تحمّل الحديث وسماعه مميّزا ضابطا»[2]، وقال الذهبي: «لا تشترط العدالة حالة التحمّل بل حالة الأداء، فيصحّ سماعه كافرا، وفاجرا، وصبيّا»[3].

فالأول الإسلام: وهذا الشرط مجمع عليه بين أهل العلم فلا يقبل خبر الكافر إجماعا، حكى الإجماع على ذلك غير واحد كالغزالي في المستصفى[4]، والرازي في المحصول[5]، والسيوطي في التدريب[6]، وغيرهم.

وهذا يشترط حال الأداء فإذا تحمل حال كفره وأداه في إسلامه قبل منه، قال الخطيب البغدادي: «ويجب أن يكون وقت الأداء مسلما لأن الله تعالى قال: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾

1- ينظر: مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، المرجع نفسه، (1/87، ح:59). وينظر أمثلة تضعيف أحاديث لجهالة راويها في: تحقيقه للمسند، (1/220، ح:125)، و(1/293، ح:303)، و(1/343، ح:423)، وغيرها كثير.

2- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية. تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (ص52). وينظر نزهة النظر لابن حجر، (ص146). وتدريب الراوي للسيوطي، (ص413)، والوسيط لأبي شهبة، (ص94).

3- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تح: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412 هـ، (ص61).

4- مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، المستصفى، تح: مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/ 1993م،(ص124).

5- مُحَمَّد بن عمر فخر الدين الرازي، المحصول، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ، (4/396).

6- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 352).

[الحجرات:٦]، وإن أعظم الفسق الكفر، فإن كان خبر الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده فخبر الكافر بذلك أولى» [1].

فالإسلام إذا شرط عند الأداء والتبليغ وليس شرطا عند التحمل، فيصح تحمل الكافر، وقد ثبت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده[2].

وهو تقرير الشيخ حين قال: «من شرط الراوي أن يكون مسلما بالغا، إنما هذا يشترط حين الأداء أو حين يروي الحديث لينقله عنه غيره، أما حين سماعه للحديث وتحمله إياه فلا يشترط ذلك، فإذا سمع شخص كافر حديثا من شيخ ثم أسلم وحسن إسلامه وصار عدلا ونقله إلينا قبلنا روايته، وكذلك الصغير إذا كان يفهم ما يسمعه أو يراه ويميزه ثم رواه بعد بلوغه قبلنا روايته، ومثل هذا الفاسق حين التحمل إذا صار عدلا حين الأداء»[3].

ولكن الشيخ أحيانا يصحح أحاديث المجهول بعد توثيقه، ويأتي بحثه في الانتقادات.

الثاني: البلوغ: وأما البلوغ فبعد ذكر الخلاف في السن التي يصلح فيها الصبي للرواية، قرر أنه لا يشترط البلوغ بل يشترط التمييز، وأنه ليس له سن محدد بل العبرة بتحقق التمييز لاختلاف الناس فيه، قال: «والحق أن العبرة في هذا بأن يميز الصبي ما يراه ويسمعه، وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب»[4].

وعلى هذا أكثر المحققون من أهل العلم، فهم وإن اشترطوا نظريا البلوغ في العدالة لكنهم عند التحقيق والتطبيق يقبلون رواية المميّز العاقل الذي لم يُجَرَّب عليه الكذب[5].

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص77).

2- ينظر جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (ص147).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:59).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:59)، والباعث الحثيث، (ص:326).

5- ينظر مُحَمَّد بن سليمان الكافيجي، المختصر في علم الأثر، تح: علي زوين. مكتبة الرشد/الرياض، ط1، 1407هـ، (ص155)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (2/ 7- 9)، و(149- 155)، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 352)، وينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص128- 130)، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 413).

الشرط الثالث: العقل: أن يكون الراوي عاقلا: وهو شرط مجمع عليه، حكى الإجماع عليه غير واحد، قال الخطيب: «وأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحاً يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضا أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلا مميزا، والذي يدل على وجوب كونه بالغا عاقلا، قول النبي ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل)، ولأن حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق من المسلمين. وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو، ويجتنب ذنوبا، ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير، وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجتمعة على ما ذكرناه لا نعرف بينها خلاف فيه»[1].

قال السيوطي: «وفسّر العدل (بأن يكون مسلما بالغا عاقلا)، فلا يقبل كافر، ومجنون مُطْبِقٌ بالإجماع»[2].

وقد نص عليه الشيخ، فقال: «من أول شرط العدالة أن يكون الراوي عاقلا، فالمجنون المطبق لا تقبل روايته لفقد ركن من أركان العدالة، فإذا كان الجنون متقطعا قبلت روايته حال الإفاقة لأنه إذ ذاك لا يكون مجنون»[3].

ويدل عليه رده لحديث المختلط، وقد نبه على ما قرره المحققون من التفريق بين ما رواه المختلط قبل اختلاطه فيقبل، وما رواه بعد اختلاطه فيرد، قال: «عطاء بن السائب: ثقة، قال أحمد: «ثقة ثقة رجل صالح»، وقد اختلط في آخر عمره، فاضطرب في بعض حديثه، واتفقوا على أن سماع من سمع منه قديما سماع صحيح، ومن هؤلاء سفيان بن عيينة، كما نقل في التهذيب (7/206-207)»[4].

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مع حذف سند الحديث، (1/ 76- 77).

2- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 352).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:52).

4- أحمد بن حنبل، المسند، (420/1، ح:596). وينظر نظائره في تحقيق المسند، (41/3، ح:2268)، و(511/1، ح:795)، وتحقيق سنن الترمذي، (57/1، ح:39).

وفي تعليقه على قول ابن كثير: «وعارم اختلط بآخرة، هو -أي عارم- مُحَمَّد بن الفضل أبو النعمان»، قال: «وما رواه عنه البخاري ومُحَمَّد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون قبل الاختلاط، قاله ابن الصلاح»[1].

ولكنه يقبل حديث المختلط بعد اختلاطه إن كان ثقة ولم يرم إلا بالاختلاط، فحسّنه في مواضع، وتحسين حديث المختلط بعد اختلاطه، نوع تساهل منه فإن المتقرر أن الأصل أن المختلط يقبل منه ما رواه قبل الاختلاط إن كان ثقة، ويرد ما بعده، وما لم يعلم يتوقف فيه وينظر فيه إلى القرائن، ويأتي بحث المسألة.

الشرط الرابع: سلامة الراوي من أسباب الفسق:

والفسق: هو ارتكاب كبيرة والإصرار على صغيرة[2]، ويكون بالقول أو الفعل أو بالمعتقد، مما لا يبلغ في جميعها حد الكفر مع عدم التوبة[3].

والفاسق على هذا قسمان: الفاسق غير المتأول الواقع في كبيرة المصر على صغيرة الخارج عن الطاعة في باب الشهوات، والثاني: الفاسق المتأول الخارج عن الطاعة في باب الشبهات، وهم طوائف المبتدعة[4]، ويأتي الكلام على رواية المبتدع والذي يعنيها هنا الفاسق بالمعنى الأول، وأما الأول فردّ روايته متفق عليه بين أهل

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، المرجع السابق، (670/2، حاشية1).

2- وقد أفاض أهل العلم في بيان حد الكبيرة والصغيرة وضوابط التمييز بينها وبيان عددها، ينظر مثلا في ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تح: مُحَمَّد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1416هـ)،(133/1)، وفصول متعلقة بالباب في (321/1- 343)، وعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. طبعة: 1414هـ، (23/1- 27)، وقد أفرد بعض أهل العلم الموضوع بالتأليف كالذهبي في كتاب الكبائر ولابن حجر الهيتمي الزواجر عن اقتراف الكبائر.

3- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (2/ 5)، وأحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر، (ص88)، وعلي بن سلطان الملا القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تح: مُحَمَّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان، بيروت، دت، دط، (ص248)، ومُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، تح: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 1417هـ، (ص47- 48)، والوسيط لأبي شهبة (ص226)، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، (ص73).

4- ينظر عبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة، (ص108).

العلم في الجملة، وحكى ابن العربي والقرطبي الإجماع على ذلك فقالا: «ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعا، لأنّ الخبر أمانة و الفسق قرينة يبطلها»[1].

وللخطيب البغدادي كلام نفيس في تحرير حد الفسق وتقرير رد خبر الفاسق بالإجماع[2].

فالعلماء يردون خبر الفاسق سواء كان فسقه بقول كالكذب في حديث الناس ومن باب أولى الكذب في الرواية، فإن الصدق ركن الرواية الأعظم، أو كان فسقه بعمل كالإصرار على الصغائر أو فعل الكبائر.

وهذا الشرط حال الأداء لا التحمل أيضا -كما سبق في تقريره-، ولكن الشيخ يستثني من كان فسقه فيما عدى الكذب في رواية الحديث، فإنه حالها لا تقبل روايته ولو تاب زجرا له، فقال: «الراوي المجروح بالفسق، إذا تاب عن فسقه وعرفت عدالته بعد التوبة، تقبل روايته بعدها، وهذا على إطلاقه في كل المعاصي، ما عدا الكذب في رواية الحديث، فإن أحمد بن حنبل وأبا بكر الحميدي وأبا بكر الصيرفي قالوا: لا تقبل رواية من كذب في أحاديث رسول الله ﷺ، وإن تاب عن الكذب بعد ذلك. قال الصيرفي: «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر». وقال أبو المظفر السمعاني: «من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه». ورد النووي هذا، فقال في شرح مسلم (70/1): «المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته، كشهادته، كالكافر إذا أسلم». والراجح ما قاله أحمد بن حنبل ومن معه، تغليظا وزجرا بليغا عن الكذب على رسول الله ﷺ، لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعا مستمرّا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة، فلا يقاس الكذب في الرواية على الكذب في الشهادة أو في غيرها ولا على أنواع المعاصي الأخرى»[3].

والمسألة على كل حال خلافية نظرية -والله أعلم- لا أدري هل فيه مثال واقعي، واختيار الشيخ اختيار جمع من الأئمة، وهو أقوى احتياطا[4].

1- أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط3، 1424هـ، (4/ 147)، مُحَمَّد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح:أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،دار الكتب المصرية،القاهرة،ط2،1384هـ،(16/ 312).

2- ينظر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص80).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، المرجع السابق، (306-307)، وشرح ألفية السيوطي، المرجع السابق، (ص:55).

4- ينظر المسألة في توبة الكاذب من مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المرجع السابق، (74/2-80)، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المرجع السابق، (390/1-392).

وأما البدعة: فقد عرفها الشاطبي بأنها: «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسّلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»[1]، وهي كل ما أحدث في الدين بعد النبي ﷺ[2]، أو التعبد لله سبحانه وتعالى بغير ما شرع عقيدة أو قولا أو فعلا[3].

فالإبتداع شامل لما تخترعه القلوب وتنطق به الألسنة وتفعله الجوارح[4]، فتكون في الإعتقاد، بإعتقاد مخالف للإعتقاد الحق، أو في الأقوال كإبتداع أوراد وأذكار ونحوها، أو في الأعمال كإبتداع عبادات أو هيئات في العبادات ونحوها.

فإذا كانت البدعة مكفرة وفاقا لم تقبل رواية صاحبها اتفاقا، وإذا كانت غير مكفرة فقد اختلف فيه أهل العلم على أقوال وتفاصيل[5].

اختيار الشيخ في مسألة رواية المبتدع: الشيخ ابتداء يرى أن البدعة بذاتها ليست طعنا في الراوي تسقط عدالته وتوجب رد حديثه مطلقا إلا إذا كفر ببدعته، ولهذا يقبل حديث الراوي المبتدع إذا كان ثقة ضابطا صدوق اللسان، فقد أقر الحافظ ابن حجر على رد رواية المبتدع المتفق على كفره في النص السابق فقال: «وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح»[6].

وأما من كانت بدعته غير مكفرة، فبعد حكاية الخلاف في المسألة، قال الشيخ: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان، -وإن رووا ما يوافق رأيهم-، ويرى كثيرا منهم لا يوثق بأي شيء يرويه، ولذلك قال الحافظ الذهبي في الميزان: (4/1) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا

1- ينظر الحد مع شرحه في إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، تح: سليم بن عيد الهلالي. دار ابن عفان، السعودية. ط1، 1412هـ، (1/ 50).

2- عياض بن موسى اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث، (1/ 81).

3- مُحَمَّد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين، دار الوطن، الرياض، ط: 1426 هـ، (2/ 329).

4- ينظر تقرير هذا في مُحَمَّد بن الوليد الطرطوشي، الحوادث والبدع، تح: علي الحلبي، دار ابن الجوزي. ط3، 1419هـ، (ص40).

5- ينظر التفصيل في حكم رواية المبتدع في أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر (ص103- 104)، والسخاوي، فتح المغيث (2/ 64- 71)، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 383- 389)، والصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، (ص24- 31).

6- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، المرجع نفسه، (ص:301).

صدقه، وعليه بدعته»، ونقل توثيقه عن أحمد وغيره، ثم قال: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلا وهو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط من أبي بكر وعمر ﷺ، والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي ﷺ، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال مفتر»، والذي قاله الذهبي مع ضميمة ما قاله ابن حجر –فيما مضى– هو التحقيق، المنطبق على أصول الرواية... »[1].

فالشيخ يرى أن البدعة ليست طعنا في الراوي مسقطة لعدالته وموجبة لرد حديثه، بل يقبل حديث الراوي المبتدع إذا كان ثقة ضابطا صادقا ورعا تقيا، ولو روى ما يوافق بدعته، قال في عدي بن ثابت: «عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي: تابعي ثقة، وكونه كان شيعيا لا يؤثر في روايته إذ كان ثقة صادقا»[2]، وصحح حديثه.

وقال في شبابة بن سوّار المدائني: «ثقة، روى له أصحاب الكتب الستة، والكلام فيه بشأن الإرجاء ليس مما يرفع الثقة بحديثه»[3].

وقبول رواية المبتدع الصادق الضابط الذي لا يكفر ببدعته، ولو كان داعيا إليها، ترجيح جمع من المحققين[4]، بل هو محل اتفاق، وحكي إجماعا عمليا بينهم، قال الخطيب: « لأن أهل العلم أجمعوا على أنّ

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:303-304)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:54). وكلام الذهبي في مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي مُحَمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/ 1963م، (1/ 5- 6).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (343/1، ح:642).

3- الإمام أحمد بن حنبل، المسند، (138/2، ح:1302).

4- ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (67/1-68)، مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن الموقت الحنفي، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ/1983م، (239/2-240).

الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به»[1]، وقال: «والذي نعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ما اشتهر من قبول الصّحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم, ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث الّتي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج...في خلق كثير يتسع ذكرهم، دوّن أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم، واحتجّوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب»[2].

وهذا ظاهر للمتأمل في صنيع الأئمة، ومقدمهم الشيخان البخاري ومسلم، في أصح كتب السنن، فقد خرّجا أحاديث مبتدعة؛ فالبخاري أخرج لعباد بن يعقوب الأسدي، وهو شيعي جلد[3]، ولحريز بن عثمان وهو ناصبي[4].

بل وفيما يؤيد بدعهم ومن ذلك: حديث عن عمرو بن العاص ﷺ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جهارا غير سرّ، يقول: «ألا إن آل أبي -يعني فلانا- ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»[5]، وظاهر الحديث يؤيد مذهب الناصبة، وفي سنده قيس بن حازم وهو ناصبي[6].

1- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص:38).

2- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص:125).

3- ينظر ترجمته في: الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (532/1، ت:2581)، و أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، (109/5، ت:183).

4- ينظر ترجمته في: الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (319/1، ت:986)، وابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (237/2، ت:437).

5- رواه البخاري في كتاب الأدب، باب تبلُّ الرحم بِبَلالِها، (6/8، ح:5990)، ومسلم واللفظ له في كتاب الْإيمان، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم، (197/1، ح:215).

6- ينظر ترجمته في يوسف بن عبد الرحمان المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م، (10/24-15). وأحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، (386/8-389).

وأخرج مسلم حديث عليّ ﷺ: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي: «أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»[1]. وفي سنده عدي بن ثابت وهو شيعي[2]. والأمثلة كثيرة والله أعلم.

وهو تأصيل مالك وصنيعه في الموطأ على جلالته، فمن التأصيل أنه سئل: كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهم، وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: إنهم كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة[3].

ومن التطبيق روايته في الموطأ حديث داود بن الحصين وثور بن يزيد في مواطن كثيرة[4].

وهو ظاهر قول جمع من النقاد المتقدمين كيحي بن سعيد الأنصاري [5] ويعقوب بن شيبة[6]، وغيره.

الشرط الخامس: سلامة الراوي من خوارم المروءة:

لقد اختلف أهل العلم في إدخالها في العدالة وجرى نزاع كبير واعتراض على من أدخل المروءة في شروط العدالة المتفق عليها[7]، كما اختلفوا فيها تأصيلا أولا في بيان حدها وما يدخل فيها وما يخل بها، ثم تطبيقا حال الحكم على الرواة والأسانيد على تنوع فنونهم بل وفي أهل الفن الواحد، ومنهم أهل الحديث.

1- كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النّفاق،(86/1،ح:78).

2- ينظر ترجمته في: يوسف بن عبد الرحمان المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (522/19-524).

3- مغلطاي بن قليج المصري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (114/3).

4- ينظر أمثلة في: مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، دار إحياء التراث العربي، مصر، تح : مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ثور بن زيد رقم (980)، (1042)، (1433)، وداود بن الحصين، رقم (211)، (327)، (471). وغيرها كثير.

5- ينظر مغلطاي بن قليج المصري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (115/3).

6- مُحَمَّد بن علي الحسيني، التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1/ 10).

7- ينظر هذه الاعتراضات وإقرار أهل العلم لها أو الجواب عليها في: التقييد والإيضاح للعراقي، (ص136- 137). وفتح المغيث للسخاوي، (2/ 5- 7)، وتوجيه النظر للصنعاني، (1/ 97).

أما تعريف المروءة: فقد عُرّفت بتعاريف كثيرة، من أشهرها قول الفقهاء في حدها: «هي استعمال ما يجمّل العبد ويزيّنه، وترك ما يدنّسه ويشينه، وقيل: المروءة استعمال كل خلق حسن، واجتناب كل خلق قبيح، وحقيقة المروءة تجنّب الدنايا والرذائل من الأقوال، والأخلاق، والأعمال» [1].

وقيل: «هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات».

فهي ترجع إلى العرف والعادة فتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ولهذا يعسر ضبطها[2].

ولهذا عرفت أيضا بقولهم: «كل فعل أو قول أو حرفة يوجب فعلها أو تركها الذم في عادات الناس وأعرافهم» [3].

سبب اشتراط العلماء للمروءة: هو أن الإخلال بها إما أن يكون لنقص أو خبل في العقل، أو لنقصان في الدين، أو لقلة حياء وكل ذلك رافع للثقة بقول الراوي، كما أنها ستر عن الوقوع فيما يستوجب رد الرواية، فإذا غشاها واقع المحظور أو قارب فهي كالشبهات بالنسبة للحرام من وقع فيها وقع في الحرام كذلك من غشي خوارم المروءة لم يؤمن على التساهل أو الإخلال بالرواية[4].

وقد نص الأئمة على رد حديث من أخل بالمروءة، فقد ساق الخطيب البغدادي نصوصا عن الأئمة المتقدمين دالة على هذا منها قول الإمام مالك :«لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو النّاس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسّفه، وإن كان من أروى النّاس،

1- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المرجع السابق، (2/ 334).

2- ينظر هذه التعريفات وغيرها في توضيح الأفكار للصنعاني، (2/ 86- 87)، وتوجيه النظر لطاهر الجزائري، (1/ 97- 98).

3- ينظر مشهور بن حسن آل سلمان، المروءة وخوارمها، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط1/ 1420هـ، (ص281).

4- ينظر توجيه النظر للصنعاني، (1/ 97)، وتفصيل سبب اشتراطها في المروءة وخوارمها لمشهور حسن آل سلمان، (ص281- 282)، وكذا أدلة دخول المروءة في العدالة فيه، (289- 292)، وينظر تفاصيل ما تعلق بمسألة المروءة الكتب التالية: المروءة وخوارمها لمشهور بن حسن آل سلمان، المروءة لسيد عاصم علي، المروءة لأبي بكر محمد بن خلف، فصل منزلة المروءة في مدارج السالكين لابن القيم، (2/ 334- 335).

ولا من رجل يكذب في أحاديث النّاس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب في حديث رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدّث»[1].

ومما يدل على ما قرره الخطيب نقلا عن الأئمة النقاد صنيعهم في ذلك تطبيقا على الرواة، وقد ذكر الخطيب طرفا منها ومن ذلك:

ترك شعبة لحديث المنهال بن عمرو لما سمع في داره صوت طنبور وقيل قراءة تطريب وقيل سمع قراءة ألحان فكره السماع منه[2].

ولكن السخاوي اعترض على الرد بمثل هذا، فقال: «فإن هذا لا يوجب قدحا في المنهال بل ولا يجرح الثقه بمثل قول المغيرة في المنهال... وجرحه بهذا تعسف ظاهر وقد وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما كالنسائي وابن حبان وقال الدارقنطي إنه صدوق... وإحتج به البخاري في صحيحه بل اطلق له من روايه شعبه نفسه عنه... ونقل عن ابن القطان قوله مؤكدا ما ذهب إليه: هذا ليس بجرحة إلى أن يتجاوز إلى حد، يحرم»[3]، وقبله الحاكم، حيث قال: «قد احتجا جميعا بالمنهال بن عمرو» [4].

ومنه ما رواه أيضا الخطيب عن شعبة قال: «لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق فرأيته يلعب بالشطرنج فتركته فلم اكتب عنه ثم كتبت عن رجل عنه...ثم قال الخطيب:ألا ترى أن شعبة في الابتداء جعل لعبة الشطرنج مما يجرحه فتركه، ثم استبان له صدقه في الرواية وسلامته من الكبائر، فكتب حديثه نازلا» [5].

وقال الخطيب: «وقد قال كثير من الناس يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات نحو التبذل والجلوس للتنزه في الطرقات والأكل في الأسواق وصحبة العامة الأرذال والبول على قوارع الطرقات

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية، (ص116). وفيه نحوها عن غير مالك. ينظر باب في أنّ السّفه يسقط العدالة ويوجب ردّ الرّواية. (ص115) وما بعدها.

2- ينظر الخطيب البغدادي، الكفاية، (ص112). ومُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (2/ 24).

3- مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (2/ 24- 25).

4- مغلطاي بن قليج المصري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المرجع السابق، (11/ 379).

5- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية، (ص111).

والبول قائما والانبساط إلى الخرق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ويوجب رد الشهادة»[1].

فالخوارم مختلف فيها، مختلف في ضبطها وحدها، ثم في تطبيق ذلك على الرواة، والأمر فيها منوط بنظر الناقد، وما يترجح له من حال الراوي، فإن أكثر من الأفعال المخلة بالمروءة مع الإعلان بها كان ذلك أمارة على السفه وخفة العقل ورقة الدين، وهذا مما يسقط العدالة ويوجب رد الرواية وإلا فلا، والله أعلم.

اختيار الشيخ في الباب:

لقد أقر الشيخ اشتراطه في الباعث الحثيث فقال: «والعدل: هو المسلم البالغ العاقل، الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، على ما حقق في باب الشهادات من كتب الفقه»[2].

ولكنه لا يرد الراوي لمجرد التهمة بها بل ينظر في حال الراوي فإنه رد كلام شعبة في المنهال بن عمرو فقال: «المنهال بن عمرو الأسدي: ثقة تكلم فيه شعبة دون حجة، وصحح حديثه»[3].

الشرط الثالث: كون الراوي ضابطا:

الضابط: من يكون حافظا متيقظا غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، لئلا يروي من كتابه الذي تطرق إليه الخلل، وهو لا يشعر، أو من حفظه المختل فيخطئ.

وعليه فالضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب:

ضبط الصدر: هو الذي يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

1- الخطيب البغدادي، الكفاية، (ص111).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (280/1)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:50).

3- ينظر: أحمد بن حنبل، المسند، (478/1، ح:714)، وينظر قبول حديثه في: (73/2، ح:1117)، و(96/2، ح:1187).

وضبط الكتاب: وهو صَوْنه له عن تَطرُّق الخلل إليه من حين سمع فيه، وصحّحه إلى أن يؤدّي منه[1].

والضبط شرط ضروري في قبول حديث الراوي، فلا يكفي أن يكون ديّنا مستقيما أي عدلا حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في التحمل والأداء[2].

ومن هنا كان اختلال الضبط سببا في رد المروي.

ما يخرج بالضبط: يخرج بالضبط خمسة أشياء: فحش الغلط، الغفلة عن الإتقان، مخالفة الثقات، الوهم في الرواية، وسوء الحفظ بأن يكون غلطه أكثر من إصابته، فغير الضابط من اتصف بإحدى الصفات السابقة[3].

قال ابن الصلاح: «لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه...ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه» [4].

كيف يعرف ضبط الراوي:

لقد قرر المحدثون أن ضبط الراوي يعرف بسبر أحاديثه وعرضها على أحاديث غيره من الرواة للمقارنة ليعرف مدى الموافقة والمخالفة لهم، وقد لخص الإمام ابن الصلاح منهجهم في الباب مستنبطا ذلك من تأصيلات الأئمة القولية[5] وتطبيقاتهم العملية، فقال: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم أو موافقة لها

1- ينظر الشافعي، الرسالة، (ص369)، وأحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر، (ص58- 59)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 28)، الصنعاني، توضيح الافكار، (1/ 16).

2- ينظر كلام الخطيب البغدادي، الكفاية، (ص92).

3- ينظر تفصيلها و تسمية كل نوع منها في نزهة النظر لابن حجر، (ص85- 96)، وفوائد في الكفاية، (ص92- 152).

4- عثمان بن عبد الرحمان ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص119). وينظر الخطيب البغدادي، الكفاية، (ص152).

5- فقد ورد عن أيوب السختياني، رواه الدارمي في سننه: (496/1)، وابن المبارك في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، (2/ 295)، والشافعي في الرسالة، (ص369)، و(ص380)، ومسلم في مقدمة صحيحه، (1/ 6).

في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه والله أعلم »[1].

والرّواة ليسوا على درجة واحدة من الضبط ولو كانوا في حيز واحد كالقبول ولهذا اشتطوا في الصحيح كما سبق بيانه تمام ضبط الراوي.

اختيار الشيخ في المسألة:

أحمد شاكر موافق للمحدثين في اشتراطهم هذا الشرط نظرا وتطبيقا، قال: «وأما الضبط: فهو إتقان ما يرويه الراوي، بأن يكون متيقظا لما يروي، غير مغفل، حافظا لروايته إن روى من حفظه، ضابطا لكتابه، إن روى من الكتاب، عالما بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد، إن روى بالمعنى، حتى يثق المطلع على روايته المتتبع لأحواله، بأنه أدى الأمانة كما تحملها، لم يغير منها شيئا، وهذا مناط التفاضل بين الرواة الثقات، فإذا كان الراوي عدلا ضابطا بالمعنى الذي شرحنا سمي «ثقة»، ويعرف ضبطه بموافقة الثقات المتقنين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة، اختل ضبطه، ولم يحتج بحديثه»[2].

وضعف أحاديث كثيرة لفقد شرط الضبط إما لسوء الحفظ أو الاضطراب وغيرها[3].

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ:

حد الحديث الشاذ: مذاهب أهل العلم في معنى الشذوذ ثلاثة:

الأول: مذهب الشافعي، فالشاذ عنده هو: «وهو أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره»[4].

1- عثمان بن عبد الرحمان ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص106).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (281/1)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:50).

3- من تضعيفه بالاضطراب، ينظر: تحقيق المسند: (199/7، ح:7386)، وتحقيق تفسير الطبري، (504/4، ح:4689)، و(336/2، ح:1529)، (223/2، ح:1291). ولسوء الحفظ: (517/4، ح: 4732، 4733).

4- ينظر الحد وشرحه في مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 244- 245).

فالشاذ عند الشافعي مخالفة الراوي الثقة المقبول لمن هو أولى منه، وليس مطلق المخالفة كأن يروي ما لم يرو غيره.

الثاني: مذهب الحافظ أبي يعلى الخليلي، قال: «والذي عليه حفاظ الحديث: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ به ثقة أو غير ثقة، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شذ به غير الثقة»[1].

فالشاذ عند الخليلي هو تفرد الراوي مطلقا، ففيه الثقة صحيح الحديث ومن هو دونه.

والثالث: مذهب الحاكم: «هو الذي ينفرد به الثقة، وليس له متابع»[2].

فالشاذ عند الحاكم هو تفرد الثقة بالحديث مطلقا.

وقد لخص ابن الصلاح مذاهبهم في الباب[3]، وخلُص إلى أن الشاذّ قسمان:

الأول: تفرد غير الثقة المقبول.

والثاني: مخالفة الثقة المقبول لمن هو أولى منه.

والشافعي ذكر قسما من أقسام الشاذ وهو مخالفة الثقة لمن هو أولى منه، وأما الحاكم والخليلي فإنهما نزعا في تعريفها للشاذ منزعا لغويا أكثر يخالفانه في التطبيق كما نقل عن الحاكم.

وقد نص نص أهل العلم على أن الشذوذ يكون في المتن أو السند أو فيهما معا.

اختيار الشيخ في المسألة:

الشيخ أحمد شاكر موافق للمحدثين على هذا الشرط[4]، ونص عليه تأصيلا وطبقه عمليا.

1- ينظر الحد وشرحه في محمد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 246- 247).

2- ينظر الحد وشرحه في محمد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 247).

3- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص77- 79).

4- ينظر إقراره في: الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (ص:100).

من النص عليه تأصيلا: قوله: «وإن روى الثقة حديثا وخالفه فيه أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد كان ما انفرد به شاذا والآخر محفوظا...» [1].

وهو رحمه الله على الإصطلاح الذي ذكره ابن الصلاح وتابعه عليه الأئمة بعده، فالشاذ عنده قسمان:

الأول: مخالفة الثقة المقبول لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد، كما في كلامه السابق.

والثاني: تفرد الراوي المقبول حيث لا يقبل تفرده، أشار إليه بقوله: «فالحديث الفرد بالإطلاق من غير قيد هو ما انفرد به راو واحد –وإن تعددت الطرق إليه–، وحكمه أنه إذا كان الراوي ثقة ضابطا كان الحديث صحيحا، وإن كان متوسطا في الضبط والحفظ كان الحديث حسنا، وإن كان غير ضابط كان الحديث مردودا، وقد سبق في نوع الشاذ أن الحاكم يسمي ما انفرد به الثقة شاذا وإن لم يخالفه غيره»[2].

ومن تقريراته في الباب تقسيمه لتفرد الرواة بقوله: «فالراوي إذا انفرد بالحديث وكان متهما بالكذب سواء في الحديث وفي غيره، أو بالفسق أو كان ذا غفلة أو كثير الوهم سمي ما انفرد به المتروك، وإن كان لم ينفرد بأصل الحديث وإنما انفرد بشيء فيه، في المتن أو السند، وخالفه غيره من الثقات كان ما انفرد به منكرا والآخر معروفا»[3].

واستثنى تفرد الصحابي فقال منبها مستدركا: «ثم إن كل ما سبق من هذه الأنواع إنما هو في انفراد الراوي الذي ليس صحابيا، وأما الصحابي فإن انفراده برواية لا يدخل تحت أي نوع منها»[4].

تطبيقه العملي: ومن تطبيقه العملي تضعيف أحاديث لشذوذها في السند أو المتن؛ فمن الشذوذ في المتن قوله: في حديث زر بن حبيش قال: انطلقت أنا وعبيدة السلماني إلى علي، فأمرت عبيدة أن يسأله عن الصلاة الوسطى، فقال: يا أمير المؤمنين، ما الصلاة الوسطى؟، فقال: كنا نراها صلاة الصبح، فبينا نحن نقاتل أهل خيبر، فقاتلوا حتى أرهقونا عن الصلاة، وكان قبيل غروب الشمس، فقال رسول الله صلى الله

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:23).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:24).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:23). وينظر أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:183).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:23).

عليه وسلم : «اللهم املأ قلوب هؤلاء القوم الذين شغلونا عن الصلاة الوسطى وأجوافهم نارا أو املأ قلوبهم نارا»، قال: فعرفنا يومئذ أنها الصلاة الوسطى.

قال الشيخ في دراسته: «هذا الحديث في معنى الحديث: (5423)، ولكن هذه الرواية فيها شذوذ، في أن الحديث كان في غزوة خيبر. والروايات الصحاح كلها على أنه كان في غزوة الأحزاب»[1].

وأما الشذوذ في السند فيأتي التمثيل له في بحث زيادة الثقة.

وأما تصحيح الحديث لتفرد الثقة به مقررا عدم شذوذه فقد سبق في الكلام على الفرد.

الشّرط الخامس: السّلامة من العّلة:

وقد نصّ عليه المحدثون وجماهير أهل العلم كما سبق في تعريف الحديث الصحيح المتضمن شروطه الخمسة والتي منها السلامة من العلة القادحة.

وهذا الشّرط أيضا وافق فيه الشيخ المحدّثين وجماهير أهل العلم، نصّ عليه تأصيلا وطبّقه عمليا:

فمن كلامه التأصيلّي تقريره ابن كثير وعلق عليه بقوله: «والمعلل ما كان في علة»[2].

ومن عمل تطبيقه العملي: دراسة حديث رقم: (6480) في المسند؛ حدثنا عارم، حدثنا معتمر بن سليمان، قال أبي حدثنا الحضرميّ، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن عبد الله بن عمرو ﷺ: أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله ﷺ في امرأة يقال لها أم مهزول، وكانت تسافح، وتشترط له أن تنفق عليه؟!، قال: فاستأذن رسول الله ﷺ، أو ذكر له أمرها؟، قال: فقرأ عليه نبي الله ﷺ :﴿ **وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ** ٣ ﴾ [النور: ٣]، قال: «وهذه الرواية رواها الطبري (56/18) عن يعقوب بن إبراهيم عن هشيم، نحو رواية الحاكم. وهو إسناد ظاهره الصحة، ولكنه معلول بهذا الإسناد

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (187/5، ح:5428). وينظر أمثلة أخرى في: جامع البيان، للطبري، (459/6، ح:7145)، و في: تحقيق المسند، (275/1، ح:257)، و(322/4، ح:4597)، و(164/7، ح:7346).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:100).

الذي رواه أحمد وغيره، إذ تبين منه أن سليمان التيمي لم يسمعه من القاسم بن مُحَمَّد، بل سمعه من هذا الشيخ المجهول «الحضرمي» القاسم، فخفيت علته على الحاكم ثم الذهبي!! (6/35-36)»[1].

تعريف العلة والحديث المعلل:

العلة في الحديث عند أهل الشأن: «هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[2].

فالعلة سبب خفي وغامض مؤثر في الحديث الذي ظاهره السّلامة.

وهي ما جمع أمران: **الأول**: الخفاء والغموض.

الثاني: القدح في صحة الحديث.

ويلزم منه أنه إن تخلَّف أحدهما فلا يسمى الحديث معلا أو معلولا اصطلاحا.

وهذا التعريف الذي عليه المتأخرون وسار عليه غالب العلماء، ولعل الإمام الحاكم أول من خصصه بهذا في قوله: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا»[3].

وتبعه من بعده دون أن يستدرك عليه، وهو يخصِّص العلَّة ويحصرها بالوصفين، مع التنبيه على مراعاة المحدثين لإطلاقات العلماء الأخرى في تأصيلاتهم وتطبيقاتهم، إذ العلة عند السابقين من المحدثين أعم مما اشتهر بعد، فهي: «كل اختلاف أو كل ما أثر – ولو لم يقدح – في الحديث سندا أو متنا، لفظا أو معنى، ظهر أم خفي»[4].

1- ينظر: أمثلة أخرى في تحقيق المسند: (7/236-237، ح:7425)، و(2/121، ح:1253).

2- ينظر ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص90)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 276).

3- مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. معرفة علوم الحديث، المرجع السابق، (ص112).

4- ينظر عادل بن عبد الشكور الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح، دار المحدث، ط1، 1425هـ. (ص12).

حيث نجد في كتب الحديث والعلل إطلاق العلة على غير الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، فيعلل المحدثون الأحاديث بغير ما تقدم في حد العلة، يعللون بعلل غير خفية بل في غاية الظهور كضعف الراوي للقدح فيه بكذب أو غفلة أو ترك أو سوء حفظ وغيره من أنواع الجرح، كما يعللون بغير قادح كتغيير الصحابي أو إبدال راو ثقة بثقة مثله، وإرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قيل: من أقسام الصّحيح ما هو صحيح معلول، كما قيل: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، كما سمى الترمذي المنسوخ معلولا لعدم العمل به، لا لعدم صحته، لاشتمال الصّحيح على أحاديث منسوخة أعلم[1].

قال الحافظ ابن حجر: «والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة... »[2].

والحاصل من استقراء كلام أهل العلم أن العلّة تطلق إطلاقات أربع:

الأوّل: عند المتأخرين وهو الذي استقر عليه الاصطلاح فهي وصف خفيّ يقدح في صحّة الحديث مع أن ظاهره السلّامة منه وهذا سبق.

الثاني: كل سبب يقدح في صحة الحديث خفيا كان أو بينا، غامضا أو ظاهرا، وهذا أشمل وأوسع وأعم وهذا موجود عند المتقدمين منهم خاصة وكذا المتأخرين[3]، وأكتفي بمثالين لأن هذا كثير في كتب العلل الأول من كتاب العلل لابن أبي حاتم: قال ابن أبي حاتم في (العلل):« وسألت أبي عن حديث؛ رواه عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه أن عليا انكسرت إحدى زنديه ، فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجبائر، فقال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد: متروك الحديث»، فوجود عمرو بن خالد في الإسناد علة ظاهرة يدركها كل أحد، ومع هذا عده أبو حاتم معلولا، وأدرجه ابنه في (العلل)»[4].

1- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص92- 93). وينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي ،فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 286). وعادل بن عبد الشكور الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح، المرجع السابق، (ص9- 11).

2- أحمد بن علي ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (2/ 771).

3- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 286).

4- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم. تح: جماعة بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وغيره، ط1، 1427هـ/ 2006م، (1/ 555، المسألة 102).

والثاني من كتاب العلل للدارقطني فقد سئل الدارقطني عن حديث ابن عباس عن أَبي بكر أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه». فقال: يرويه الوليد بن سلمة الأردني، وهو متروك الحديث عن عمر بن قيس سندل، وهو ضعيف أيضاً ويضطرب في إسناده ... »[1].

ومثل هذا كثير جِدًّا في كتابه وفي سائر كتب العلل والموضوعات أيضا.

الثالث: كل اختلاف واقع في الحديث قدح في صحته أو لم يقدح. وهو اصطلاح أبي يعلى الخليلي[2].

الرابع: تسمية النسخ بالعلة وهذا اصطلاح يكثر منه الإمام الترمذي واشتهر عنه حتى نسب إليه[3]. وقد أطلقه قبله ابن أبي حاتم فقد أورد في كتابه العلل حديثين لا علة لهما لم يذكرهما إلا لبيان نَسْخهما[4]، يقول عبد الرحمن بن أبي حاتم: «وسمعت أبي قال: ذكرت لأبي مُحَمَّد عبد الرّحمن الحلبي ابن أخي الإمام، وكان يفهم الحدِيث، فقلت له: تعرف هذا الحدِيث: حدّثنا محمّد بن مهران، قال: حدثنا مُبشِّر الحلبي ، عن محمّد بن مطرّف، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد، عن أُبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: كان الفُتيا في بُدوِّ الإسلام الماء من الماء، ثم قال النبي ﷺ: إذا التقى الختانان وجب الغسل، فقال لي: قد دخل لصاحبك حديث في حدِيث، ما نعرف لهذا الحديث أصلا»[5].

وقال أيضًا: «وسمعت أبي يقول: حديث ابن مسعود في التطبيق منسوخ؛ لأن في حديث ابن إدريس – عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله؛ أن النبي ﷺ طبق –: ثم أخبر سعد، فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل، ثم أمرنا بهذا؛ يعني بوضع اليدين على الركبتين»[6].

1- علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405هـ/ 1985م، ومُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط1427،1هـ، (1/ 213).

2- خليل بن عبد الله الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث.تح: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، (1/ 160)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 287).

3- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 288).

4- هشام بن عبد العزيز الحلاف، التعريف بعلم العلل، (ص11).

5- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، (1/ 571- 572، المسألة 114).

6- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، (2/ 107- 108)، المسألة (246)

وقد ذكر ابن حجر وقبله الزركشي والعراقي: أن المراد بكون النسخ علة أي علة في العمل بالحديث. قال الزركشي في (النكت): «لعل الترمذي يريد أنه عِلة في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته؛ لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة»[1]، ونحوه كلام العراقي في (شرح الألفية)[2].

– اختيارات الشيخ في المسألة:

الشيخ مقر للمتأخرين على اصطلاحهم كما في تعليقه على الباعث الحثيث وغيره، حيث قال: «وعلة الحديث سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه. والحديث المعلول: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر سلامته منها. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[3].

ولكنه مراع لإطلاقات العلماء الأخرى منبه عليها حيث قال: «واعلم أن من العلة ما لا يقدح في صحة متن الحديث، وهو ما قلناه سابقا، من أن العلة قد تكون في الإسناد وحده، دون المتن، لصحته بإسناد آخر صحيح... وقد يطلق بعض علماء الحديث اسم «العلة» في أقوالهم على الأسباب التي يضعف بها الحديث: من جرح الراوي بالكذب أو الغفلة أو سوء الحفظ، أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون: «هذا الحديث معلول بفلان» مثلا، ولا يريدون العلة المصطلح عليها، لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبر طرق الحديث، كما تقدم...وقد أطلق أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد «العلة» على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: «من أقسام الصحيح: ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ»، ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح...»[4].

1- مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تح: زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م، (2/ 215).

2 – عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، المرجع السابق، (1/ 290)، وينظر بيان هذه المعاني في عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، (1/ 54. حاشية 2).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:200)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:30).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:218)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:35).

وهو أحيانا يطلق اسم العلة على وجوه الطعن الظاهرة في الحديث[1].

وأما تسمية الترمذي للنسخ علة، فقد قال فيه: «ونقل ابن الصلاح، وتبعه النووي ثم السيوطي، أن الترمذي سمى النسخ علة من علل الحديث. ونقل السيوطي في التدريب عن العراقي أنه قال: «فإن أراد – يعني الترمذي– أنه علة في العمل بالحديث فصحيح، أو في صحته فلا، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة». والذي أجزم به أن الترمذي إن كان سمى النسخ علة –فإني لم أقف على ذلك في كتابه ولعلي أجده فيه بعد– فإنما يريد به أنه علة في العمل بالحديث فقط، ولا يمكن أن يريد أنه علة في صحته، لأنه قال في سننه (1/23-24): «إنما كان (الماء من الماء) في أول الإسلام، ثم نسخ بعد ذلك». فلو كان النسخ عنده علة في صحة الحديث لصرح بذلك»[2].

– العلل: أجناس كثيرة: وهذا مستفيض ظاهر ذكر جملة منها الحاكم[3]، وتكون غالبا في السند كالانقطاع والتدليس والوصل في المرسل والرفع في الموقوف والطعن في الراوي بما يرد حديثه وغيرها وتكون أحيانا في المتن كالشذوذ بالزيادة والمخالفة واختلاف الألفاظ وغيرها، وقد تكون فيهما معا، فإذا وقعت في السند فإما أن تقدح فيه فقط وإما أن تقدح فيه وفي المتن أو لا تقدح، وهكذا إذا وقعت في المتن كذلك[4].

كلام الشيخ في الباب:

لقد قرر الشيخ أن العلل كثيرة وتكون في السند والمتن، فقال: «والعلة قد تكون بالإرسال في الموصول أو الوقف في المرفوع، أو بدخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك، مما يتبين للعارف بهذا الشأن من جمع الطرق ومقارنتها، ومن قرائن تنضم إلى ذلك، وأكثر ما تكون العلل في أسانيد الحديث،

1- ينظر: مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (13/379، ح:120)، و(1/217-218، ح:246).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:220)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:35).

3- ينظر الحاكم معرفة علوم الحديث، ذكر النّوع السّابع والعشرين من علوم الحديث هذا النّوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصّحيح، والسّقيم، والجرح والتّعديل، (1/ 112).

4- ينظر للتفصيل والتمثيل في أحمد بن علي ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 746- 747)، والسخاوي، فتح المغيث، (1/ 275- 286)، الصنعاني، توضيح الأفكار، (2/ 22).

فتقدح في الإسناد والمتن معا، إذا ظهر منها ضعف الحديث، وقد تقدح في الإسناد وحده، إذا كان الحديث مرويا بإسناد آخر صحيح»[1].

ومن العلة ما لا يقدح في صحة متن الحديث، وهو ما قرر سابقا، من أن العلة قد تكون في الإسناد وحده، دون المتن، لصحته بإسناد آخر صحيح..[2]، وقد تقع في متن الحديث وذكر لها أمثلة[3]، ثم قال بعد ذكر كلام الحاكم في أجناس العلل: «ثم إن الحاكم لم يجعل هذه الأجناس لحصر أنواع العلل، فقد قال الحاكم بعد ذكر هذه الأنواع: «وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم. فإن معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم»»[4].

وفي بيان كيفية الكشف عن العلة قال: «والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه، وربما تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه»[5].

كيفية الكشف عن العلة:

الكشف عن العلة عنده إنما تتم ب:

- جمع طرق الحديث.
- النظر في اختلاف الرواة في رواياتهم ومقارنة بعضها ببعض.
- النظر في حال الرواة وترجيح بعضهم على بعض.

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:201)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:31).

2- ينظر: أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:218).

3- ينظر: أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:31).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:213)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:34).

5- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:200)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:30-31).

وهذا مما وافق فيه أهل العلم، وهذا نقل لبعض نصوصهم في الباب: وقال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصحّ لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض»[1].

وقال علي ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»، وقال أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا»[2].

قال الخطيب: «والسبيل الى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[3].

وأما تطبيقاته العملية فسبق شيء منها، وهذا كما لا يخفى مما وافق فيه أيضا المحدثين أيضا.

تفاوت درجات الصحيح:

لقد قرر الشيخ تفاوت درجات الحديث الصحيح نظريا في تقريره كلام الحافظ ابن كثير في النص على تفاوت درجات الحديث الصحيح[4].

ونص وقرر عمليا أن منه صحيح لذاته وصحيح لغيره، ومن ذلك قوله في حديث:(أن النبي قضى أن المرأة أحقّ بولدها ما لم تزوّج)، قال: «إسناده حسن، ثم يكون صحيحا لغيره، كما سيأتي...» [5].

وفي حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «من وسّع على مكروب كربة في الدنيا، وسّع الله عليه كربة في الآخرة، ومن ستر عورة مسلم في الدنيا، ستر الله عورته في الآخرة، والله في عون المرء ما كان في عون أخيه»، قال أحمد شاكر: « إسناده ضعيف، لانقطاعه، والمتن صحيح لذاته»[6].

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 295).

2- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 212).

3- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 295).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:100).

5- أحمد بن حنبل، المسند، (380/6، ح:6893)، وينظر أمثلة أخرى نحوه في (307/6، ح:6783)، و(230/1، ح:151)، و(256/5، ح:5818)، (37/6، ح:6483)، و(328/6، ح:6833)، وغيرها.

6- أحمد بن حنبل، المسند، (415/7، ح:7687)، وينظر مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (575/5، ح:6176).

ولكنه لا يكثر من هذا ولا يدقق فيفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره بل الغالب الأعم في أحكامه دون تقييد بهذا.

****

** **الفرع الثاني: مسائل في مبحث الصحيح متعلقة بالصحيحين:**

أولا: منزلة الصحيحين وكونهما أصحّ الكتب المصنّفة في الصحيح: لا شك أن للصحيحين منزلة خاصة عند أمة الإسلام إذ هما أصح الكتب بعد كتاب الله ولهذا أجمعت الأمة على تقديمهما على سائر الكتب في الجملة وتلقت أحاديثهما بالقبول إلا أحرفا يسيرة تكلم فيها الحفاظ النقاد [1].

والشيخ سائر على هذا معظم للصحيحين عارف بمنزلتها، ومن ذلك قوله: «والصحيحان جديران بكل إكبار، وهما حجة لا شك فيها، ومؤلفاهما جديران بكل فضل وثناء، واجتهادهما ونصيحتهما للأمة وللسنة، في الذروة العليا من التقدير» [2].

وقال: «وبعضهم -أي المحدثون- جمع في كتابه أحاديث صحيحة واقتصر عليها، كالبخاري ومسلم، وكتاباهما أصح الكتب ثبوتا بعد القرآن، وأحاديثهما لا شك في صحة شيء منها عند العلماء بهذا الشأن..» [3].

وقال مقررا صحة أحاديثهما بل الإجماع على ذلك: «فإن الإجماع قد اتصل في الأمة على تلقيهما بالقبول والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفع، وليس غير الصحيحين بمثابتهما في ذلك» [4].

وقال: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أنّ أحاديث (الصّحيحين) صحيحة كلّها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنّما

1- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 46)، و السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 96). وطاهر الجزائري، توجيه النظر، (1/ 288)، وثناء العلماء عليهما كثير مستفيض.

2- أحمد بن حنبل، المسند، (182/8).

3- عبد الرحمان بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (754/2-755)، وينظر فيه رده على من حكم على حديث فيهما بالوضع، (766/2).

4- أحمد بن حنبل، المسند، (492/3).

انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أنّ ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنّك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في (الصحيحين) أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بيّنة، والله الهادي إلى سواء السبيل»[1].

وقال في تحقيق المسند: «غاية ما تكلم فيه العلماء نقد أحاديث فيهما بأعيانها، لا بادعاء وضعها والعياذ بالله، ولا بادعاء ضعفها، إنما نقدوا عليهما أحاديث ظنوا أنها لا تبلغ في الصحة الذروة العليا التي التزمها كل منهما»[2].

وما ذكره الشيخ –والله أعلم– سد لذريعة الطعن في الصحيحين ممن لا يحسن؛ وإلا فإن بعض أحاديث الصحيحين ضعفها أهل العلم أو ضعف بعض ألفاظها، ولهذا تعقبه الألباني في تعليقه هذا، فقال: «وقد تتبعت كثيرا منها فوجدت بعضا منها ضعيفا، قد ضعفها كثير من العلماء المحققين...وللحافظ العراقي كتاب فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع...ثمّ مثّل لذلك »[3].

ويأتي مزيد بيان لهذه المسألة في الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه.

ثانيا: في أنهما –رحمهما الله– لم يقصدا جمع كل ما صح من الحديث في كتابيهما:

وهذا متفق عليه بين المحدثين فإن الشيخان لم يقصدا استقصاء الحديث الصحيح جمعا في صحيحيهما، وقد نص الشيخان على ذلك، قال السخاوي في الفتح: «وبالجملة فكتاباهما أصح كتب الحديث ولكنهما لم يعماه أي لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما، بل لو قيل إنهما لم يستوعبا مشروطهما لكان موجها، وقد صرح كل منهما بعدم الإستيعاب، فقال البخاري فيما رويناه من طريق ابراهيم بن معقل عنه (ما

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:124-125)، وشرح ألفية السيوطي، (ص:7).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (555/6).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:125).

أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح خشيه أن يطول الكتاب)، وقال مسلم (إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل أنه مالم أخرجه من الحديث فيه ضعيف)»[1].

ونص مسلم أنه سئل عن حديث؟ فقال: «هو عندي صحيح، فقال: لم لم تضعه ههنا ؟، قال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه »[2].

وأما البخاري: فقد قال ابن الصلاح بعد تقريره أنهما لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما، ولا التزما ذلك: قال: «فقد رُوِّينا عن البخاري أنه قال: «ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول»[3].

وقد قرر الشيخ هذا –كما في تعليقه على الباعث الحثيث– في الزيادات على الصحيحين، حيث أقر نص ابن كثير على وجود أحاديث صحيحة في المسند لم تخرّج في الكتب الستة بله الصحيحين، وقال: «فإن المسند للإمام أحمد بن حنبل هو عندنا أعظم دواوين السنة، وفيه أحاديث صحاح كثيرة لم تخرج في الكتب الستة، كما قال الحافظ ابن كثير»[4].

ونص على وجود أحاديث صحيحة خارج الصحيحين، فقال: «جمع الحافظ الهيثمي زوائد ستة كتب...على الكتب الستة...فكان كتابا حافلا نافعا، سماه (مجمع الزوائد)...وتكلم فيه على إسناد كل حديث، مع نسبته إلى من رواه منهم، والمتتبع له يجد أن الصحيح منها كثير، يزيد على النصف، وأن أكثر الصحيح هو ما رواه الإمام أحمد في مسنده» [5].

وقد أكد الشيخ على هذا في تطبيقاته العملية، فصحح أحاديث كثيرة بل وعلى شرط الشيخين[6].

1- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 47).

2- مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (1/ 304، ح63).

3- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص19).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:109).

5- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:111).

6- ينظر: أحمد بن حنبل، المسند، (ح:4812)، و(ح:6197)، و(ح:7177)، (ح:7748).

ثالثا: في المفاضلة بين الصحيحين وكون (صحيح البخاري) أصح الكتب المصنفة في الصحيح:

المشهور وهو الراجح تفضيل البخاري على مسلم في الجملة، قال النووي: «اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»[1].

اختيار الشيخ: نص الشيخ على تفضيل البخاري على مسلم في الجملة، وحكى عليه اتفاق أهل العلم؛ فقال عن صحيح البخاري: «فهذا دليل جديد ثابت في أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى باتفاق أهل العلم»[2]، كما أقر كلام الحافظ ابن كثير في ذلك في تعليقه على الباعث الحثيث[3].

وقد ذكر العلماء المقدّمون للبخاري على مسلم أوجه التقديم وقد وجدتها منحصرة في أوجه ثلاثة:

– الأَول متعلق بالمؤلِّفَيْن: وهو اتفاقهم على أن البخاري أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث ودقائقه منه، ومسلم تلميذه وخرّيجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، وقد انتخب البخاري علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب، وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة، وجمعه من آلاف الأحاديث الصحيحة.

– الثاني متعلق برواة أحاديثهما: فمن المتقرر أن الإسناد الصحيح مداره على الاتصال وعدالة الرواة، وكتاب البخاري أعدل رواة وأشد اتصالا، أما عدالة الرواة فالمتكلم فيهم ممن انفرد البخاري بتخريج حديثهم أقل من الرواة المتكلم فيهم ممن انفرد مسلم بتخريج حديثهم، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمّن تكلم فيه، والذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلِّم فيه، لم يكثر من تخريج أحاديثهم بخلاف مسلم، والذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين خبرهم وخبر حديثهم بخلاف مسلم، فأكثر من ينفرد به ممن تكلم فيه من المتقدمين، ولا شك أن المرء أعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم، وأكثر هؤلاء الذين تكلم فيهم من المتقدّمين يخرّج البخاري أحاديثهم غالبا في الاستشهادات ونحوها، بخلاف مسلم، والبخاري يخرّج عن الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان، ويخرّج عن طبقة تليها في التّثبّت وطول الملازمة اتّصالا وتعليقا، ومسلم يُخرّج عن هذه الطّبقة أصولا.

1- يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (1/ 14).

2- عبد الرحمان بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (203/1).

3- ينظر: أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:103-105).

وأما من يتعلق بالاتصال: فمسلم كان مذهبه أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه وأمكن لقاؤهما وإن لم يثبت اجتماعهما، والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة -كما سيأتي-، ولا شك أن مشترط التحقيق أولى من مشترط الإمكان.

- والثالث: متعلق بتعامل العلماء مع كتابيهما: وهو أنّ الأحاديث الّتي انتقدت على مسلم أكثر بكثير من الأحاديث التي انتقدت على البخاري، ولا شكّ أنّ ما قلّ الانتقاد فيه أرجح مما كثر.

وأما مأخذ من فضل مسلما على البخاري فهو: أنه ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السّرد، لم يمازجه غير الصحيح من المعلقات وغيرها، فكان أسهل تناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم.

وهذا الذي ذكر من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير من أهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث، وما ذكره بعضهم من المرجّحات لكتاب مسلم، فهو مع كونه غير مستلزم للأصحّيّة، معارض بوجود مثله، أو أحسن منه من نمطه في البخاري[1].

رابعا: مسألة السند المعنعن:

لقد اشتهر عند العلماء نسبة مذهبين متباينين للبخاري ومسلم في مسألة الإتصال في السند المعنعن، أما مذهب مسلم فهو الإكتفاء فيه للحكم له بالاتصال مع ثقة الرواة بشروط ثلاثة:

الأول: تعاصر الراويين.

الثاني: إمكان التلاقي بينهما، وعدم وجود قرينة فضلا عن دليل قاطع يدل على عدم اللقاء.

الثالث: ألا يكون المعنعن مدلسا ممن ترد عنعنته بالتدليس.

والشروط مستنبطة من قوله في باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن: «وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها

1- ينظر تفصيل الأوجه في شرح النووي على مسلم، (1/ 14)، ومحمّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 42- 46)، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 96- 101).

بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا»[1].

وأما شرط البخاري على الأشهر، فهو اشتراط تحقق اللقاء أوثبوت السماع الراوي في الجملة لا في كل حديث[2].

وعبّرت بالأشهر لأن العلماء اختلفوا في شرطه على أقوال أربعة بعد الاتفاق على السلامة من التدليس:

الأول: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على السماع نصّا.

الثاني: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على اللقاء.

الثالث: وهو أخص من الثاني، وهو: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على اللقاء وأنه يكتفي بالمعاصرة أحيانا إذا وجدت قرائن قوية تدل على اللقاء والسماع.

الرابع: أن يقف على ما يدل على اللقاء أو السماع في كتابه الصحيح، لا في أصل صحة الحديث فلا يشترط ذلك للقول بالإتصال خارجه، فهو شرط كمال عنده إلتزمه تشددا واحتياطا في الصحيح فقط[3].

والمسألة عموما فيها أربعة أقوال حكاها ابن رشد وغيره:

الأول: ووسمه ابن رشيد بمذهب أهل التشديد، وأنه لا يعلم القائل به وضعّفه: وهو أن لا يعد متّصلا إلا ما نصّ فيه على السماع أو حصل العلم به من طريق آخر، وأن ما قيل فيه فلان عن فلان فهو من قبيل المرسل أو المنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره[4].

1- مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (1/ 29).

2- ينظر مُحَمَّد بن عمر ابن رشيد الفهري، السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، تح: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417، (ص52).

3- ينظر هذه الأقوال ومن نسبها للبخاري في: إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1/ 1421، (ص13- 15).

4- المصدر نفسه، (ص43- 44).

الثاني: ذكر أنه أيضا من مذاهب أهل التشديد إلا أنه أخف من الأول وهو منسوب لأبي المظفر السّمعاني وهو اشتراط طول الصّحبة بين الراويين[1].

الثالث: قال: « وهو رأي كثير من المحدثين منهم البخاري وشيخه علي بن المديني وغيرهما نقل ذلك عنهم القاضي عياض وغيره وهو مذهب متوسط في اشتراط ثبوت السماع أو اللّقاء في الجملة لا في حديث حديث، وهذا هو الصّحيح من مذاهب المحدثين وهو الذي يعضده النظر فلا يحمل منه على الإتصال إلا ما كان بين متعاصرين يعلم أنهما قد التقيا من دهرهما مرة فصاعدا وما لم يعرف ذلك، فلا تقوم الحجة منه إلا بما شهد له لفظ السماع أو التحديث أو ما أشبههما من الألفاظ الصّريحة إذا أخبر بها العدل عن العدل» [2].

الرابع: الاكتفاء في ظهور السماع بكون السن تحتمل اللقاء، ومعنى هذا يكتفى بالمعاصرة، وهذا شرط مسلم وغيره»[3].

اختيار الشيخ:

وأما الشيخ أحمد، فباستقراء كلامه في المسألة نجده يقرر أن الراوي إذا قال «عن فلان» أو «أن فلانا قال»، فإن كان يروي عن شخص لم يعاصره أو عاصره وثبت أنه لم يلاقه أصلا جزمنا بأن روايته منقطعة، وإن كان معاصرا له ولم نعلم إن كان لقيه أو لا أو علمنا أنه لقيه ولكن كان الراوي مدلسا توقفنا في روايته ولم نحكم لها بالاتصال، إلا إن ثبت أنه لقي من روى عنه وحدّثه به[4].

ثم هو موافق لجمهور العلماء في ما ذهبوا إليه في المسألة:

أولاّ: في نسبة المذهبين للشيخين: حيث قال: «وإن كان الراوي غير مدلس، فالصحيح الراجح أنه يحكم لروايته بالاتصال وإن لم نعلم أنه لقي من روى عنه؛ فلعله لقيه ولم ينقل إلينا، وهذا هو الذي انتصر له مسلم

1- إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الشريف حاتم بن عارف العوني، (ص51).

2- المصدر السابق، (ص:52).

3- إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الشريف حاتم بن عارف العوني، (ص:59).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18).

في صحيحه، ورد على من خالفه أشد رد وأقواه، ومسلم يكتفي في الاتصال بالمعاصرة»[1]، «وذهب ابن المديني والبخاري وغيرهما إلى اشتراط اللقاء، وقيل: إن البخاري لا يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وإنما التزمه في الجامع الصحيح فقط»[2].

وقال: «وهناك أقوال أخرى في هذا غير جيدة: فبعضهم حكم بعدم الاتصال مطلقا، وبعضهم حكم بأن (عن) للاتصال و(أن) لغير الاتصال، وبعضهم شرط طول صحبة الراوي لشيخه، وبعضهم شرط أن يكون معروفا بالرواية عن شيخه، وهذه أقوال لا دليل عليها ولا تثبت تحت التمحيص»[3].

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية: «على أن شروط البخاري للصحة ليست هي هي الشروط التي رآها مسلم». فقال أحمد شاكر معلقا: «كلا، بل شروطهما واحدة، هي شروط صحة الحديث المعروفة، إلا في فرق واحد، هو أن البخاري يشترط، أن يثبت أن راوي الحديث لقي شيخه الذي يروي عنه، إذا قال في حديثه: «عن فلان». فإذا ثبت عنه أنه لقيه بأن قال: «حدثنا فلان»، أو بأي طريق آخر من طرق ثبوت ذلك كان الحديث على شرطه، فهو أولى أن يكون على شرط مسلم؛ لأن مسلما يكتفي، كما يكتفي أكثر أئمة الحديث بأن الشيخ والراوي عنه كانا في عصر واحد، وإن لم يثبت لقاء التلميذ للشيخ ثبوتا صريحا، وليس معنى هذا أن مسلما ومن وافقه يقبلون رواية منقطعة لم يسمعها الراوي من شيخه، فإن هذه تكون رواية ضعيفة باتفاقهم، وهي الحديث المنقطع، إنما معناه أن هؤلاء يرون أن الراوي الثقة، وأول شرط في توثيقه أنه لا يكذب، هذا الراوي إذا روى عن شيخ فإنه لا يروي عنه إلا ما سمعه منه أو أخذه عنه بأي طريق من طرق التلقّي؛ إذ لو كان يروي ما لم يأخذه عن شيخه كان إمّا كاذبا، والكاذب ليس بثقة، وإما مدلسا...والمدلسون معروفون لهم، فلا يقبلون من أحاديثهم إلا ما صرحوا فيه بأنهم سمعوه...» [4].

ثانيا: التنبيه على أن الشرط المنسوب للبخاري: إلتزمه في صحيحه خاصة لا في أصل التصحيح[5].

1- أحمد بن حنبل، المسند، (126/5).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18).

4- عبد الرحمان بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (910/2-911).

5- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18).

وقد أقر ابن كثير على تقديم شرط البخاري وترجيحه على شرط مسلم مع تصحيح وتقوية مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة لإثبات السماع، وصحة الحديث مع الشروط الأخرى، فقال: «والبخاري أرجح؛ لأنّه اشترط في إخراجه الحديث -في كتابه هذا- أن يكون الرّاوي قد عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرّد المعاصرة»[1].

وقال الشيخ أيضا: «البخاري شرطه معروف وهو ثبوت سماع الراوي من شيخه، ولكنه خولف في هذا الشرط، والراجح عند المحدثين الإكتفاء بالمعاصرة إذا كان الراوي ثقة..» [2].

ثالثا: نص على الحكم باتصال الحديث اكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقيا -كما هو مذهب مسلم-، فقال: «والمعاصرة -مع ثقة الراوي، وبراءته من تهمة التدليس- كافية في الحكم بوصل الحديث»[3].

وقال: « أما أن المعاصرة كافية وتحمل على الاتصال، فنعم، ولكن إذا لم يكن هناك ما يدل صراحة على عدم السماع »[4].

وجرى عليه تطبيقا؛ ومنه قوله في دراسة حديث (رقم:503، 504)، في تخريج تفسير الطبري: «ولو كان هذا الإسناد وحده لحمل على الاتصال، لوجود المعاصرة»[5].

ورد شرط من اشترط السماع في أصل الصحة أو ضعف الحديث بهذا فقال: «وقد زعم أبو حاتم -فيما حكاه عنه ابنه في المراسيل (ص:57)- أن عطاء لم يسمع من أسامة، ولكنّ الرواية التالية لهذه، فيها تصريح عطاء بالسماع منه، ثم المعاصرة كافية في ثبوت الاتصال، كما هو الراجح عند أهل العلم بالحديث»[6].

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:103-105).

2- ابن حزم، المحلى، (227/1).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (195/5). وينظر فيه، (53/5)، ومُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (262/8).

4- أحمد بن حنبل، المسند، (126/5).

5- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (381/1)، وينظر: تحقيقه للمسند، (295/5، ح:5899)، و(37/6، ح:6482)، و(88/6، ح:6522).

6- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (180/3، ح:2252).

فخلاصة ما ذهب إليه أحمد شاكر في المسألة:

أولا: نسبة المذهبين للشيخين.

ثانيا: عدم تحقيق كون شرط السماع من البخاري ليس شرطا في أصل الصحة بل هو شرط كمال التزمه في كتابه الصحيح فقط بل اكتفى بنقله عن غيره.

ثالثا: رد شرط من اشترط السماع في أصل الصحة.

رابعا: تقديم شرط البخاري على مسلم.

الخامس: تصحيح مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة.

تعليق الباحث على المسألة: أما شرط مسلم قد صرح به في مقدمة صحيحه كما سبق عزوه، وانتصر له بل وادّعى عليه الإجماع وشنّع على من ردّه بدعوى الإنقطاع ونسبه إلى البدعة وإحداث قول جديد ليس عليه المحدثون، ولكن نسبة المذهب الثاني إلى البخاري ولو في صحيحه فقط فيها نظر عندي والله أعلم، كما أن القول بأن من عناه مسلم في الرد هو البخاري أو علي بن المديني بعيد عندي.

أولا: لأن البخاري لم يصرح بذلك لا في صحيحه ولا في موطن آخر من كتبه، وإنما نسبه بعض أهل العلم له ولغيره، ثم انتشر من غير تحقيق فيه، ولا استقراء لصحيحه وسائر كتبه أو أحكامه على الأحاديث، ولهذا اختلفوا في تحقيق مذهبه على أقوال أربعة كما سبق، وهذا أحدها.

ثانيا: لا يعقل أن ينسب مسلم للبخاري قولا مبتدعا أو ينسبه للبدعة مع ما عُلِم من تبجيله، وكذا شيخ شيخه ابن المديني، كما يبعد أن يتبنى الإمامان البخاري وابن المديني قولا مطّرحا حكي الإجماع على خلافه بله مبتدَعا، وهما من هما في علوم الحديث.

وهذا لا يعني عدم قوة المذهب المنسوب لهما بل هو إن تحقق أقوى وأحوط كما لا يخفى.

ومن دقيق المسائل التي تجدر الإشارة إليها، أن الناقد المتأمل يجد أن القولين متفقان على اشتراط العلم بالسماع في الجملة لأنه مقتضى شرط الإتصال، وإنما اختلفا في وسيلة العلم بالسماع وعلامة ذلك وطريقة

إثباته، فهي في الأول اللقاء والسماع ولو مرة واحدة، وفي الثاني المعاصرة مع إمكان اللقيا وسائر الشروط المنصوص عليها[1]، وقد سبق أن ثبوت الإتصال يعرف بطرق ثلاثة.

رابعا: مسألة شرط الشيخين ومستدرك الحاكم:

لقد اختلف أهل العلم في معنى قول الحاكم (على شرطهما) أو (على شرط أحدهما) على أقوال، والذي عليه المحققون كالنووي[2]، وابن الصلاح[3]، وابن دقيق العيد والذهبي[4]، والسخاوي وابن حجر ونقله عن العلائي [5]، أن المراد بشرط الشيخ، هو الرجال الذين روى عنهم في الصورة المجموعة مع باقي شروط الصحيح من نفي الشذوذ والعلة، قال السخاوي: «فعلم منه أن الشرط إنما يتم إذا خرّج لرجال السّند بالصورة المجتمعة»[6]، و«شرطهما المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح»[7].

وقال ابن حجر: «فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منها أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه»[8].

اختياره: اختار قول المحققين، ويدل عليه تقريره أولا، ومنه قوله: «ثم يصححه على شرط مسلم، ويوافقه الذهبي في تلخيصه...والحاكم في ذلك على صواب، فإن مسلما أخرج لجميع رجال هذا الإسناد»[9].

1- ينظر التحقيق في فروع هذه المسألة في الشريف حاتم بن عارف، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، وفي المسألة رسالة أخرى موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين لجامع منصور عبد الله الدريس، رسالة ماجيستير، فيها نقول مفيدة، وإن كان لا يوافق على ترجيحه في المسألة.

2- يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (15/1).

3- ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص22).

4- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 319- 320).

5- الصنعاني، توضيح الأفكار، (67/1)، و (89/1).

6- مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (70/1).

7- أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر، (ص64).

8- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ ص108). وينظر الأقوال ومناقشتها في: فتح المغيث للسخاوي. (1/ 69- 71). تدريب الراوي للسيوطي. (1/ 134- 141). توضيح الأفكار (98/1- 107). توجيه النظر لطاهر الجزائري. (339/1- 344).

9- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (56/1، ح:6655).

ثم تعقب الحاكم لمخالفته اصطلاحه تطبيقا، ومنه قوله: «ولكن الحاكم اختصره في هذه الرواية، وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي فقال: «على شرطهما»!، وهو عجب منهما، فإن ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان ولا أحدهما، وقد استدرك ابن دقيق العيد ذلك على الحاكم، فيما نقله الشوكاني في نيل الأوطار (165/4)...»[1].

وتعقبه في حكمه على الأحاديث في مواضع كثيرة جدا عندما يخالف ما اصطلح عليه بأحكامه بأنواع من التعقبات، ومن ذلك:

1- ألا يكون الراوي ممن أخرج له الشيخان أو أحدهما: ومنه قوله في حديث (رقم:6575) في تحقيق المسند: «رواه الحاكم في المستدرك (532/2) مختصرا كذلك، من طريق عبد الله بن يزيد أيضا، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، واستدرك عليه الذهبي، فقال: «بل صحيح»، يريد أنه صحيح ولكن ليس على شرطهما، وهو كما قال، فإن عياش بن عباس روى له مسلم فقط، وعيسى بن هلال لم يرو له واحد منهما»[2].

وقال في حديث رقم: (42) في تحقيق ابن حبان قال: «وقال الحاكم (221/2): صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في الموضعين، وأنا لا أزال أعجب منهما؛ فإن الشيخين لم يخرجا شيئا عن يزيد الفارسي هذا، بل لو ذهب الحاكم والذهبي أن الفارسي هو ابن هرمز فإن البخاري لم يخرج شيئا عن ابن هرمز بل أخرج له مسلم وحده، وأيا ما كان فادعاء أنه على شرط الشيخين دعوى عريضة لا تقوم لها قائمة»[3].

2- أو لم يخرج له واحد من الشيخين: ومنه قوله: في حديث رقم: (6655) من تحقيق تفسير الطبري: «وقال الحاكم في الموضعين: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم»!، ومن عجب أن يوافقه الذهبي على تصحيحه على شرط الشيخين من رواية ابن شابور، وابن شابور، وإن كان ثقة، فإنه لم يخرج له شيء في

1- أحمد بن حنبل، المسند، (146/6، ح:6574).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (147/6، ح:6575).

3- مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، (187/1، ح:42).

الصحيحين؛ ثم يوافقه على تصحيحه على شرط مسلم من رواية بشر بن بكر، وبشر بن بكر خرج له البخاري، ولم يخرج له مسلم شيئا!!»[1].

وقد التمس له العذر بعدم تنقيح كتابه ناقلا كلام ابن حجر حين فقال: «اختلفوا في تصحيح الحاكم الأحاديث في المستدرك؛ فبالغ بعضهم، فزعم أنه لم ير فيه حديثا على شرط الشيخين؛ وهذا -كما قال الذهبي- إسراف وغلو، وبعضهم اعتمد تصحيحه مطلقا؛ وهو تساهل، والحق: ما قاله الحافظ ابن حجر: «إنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سوّد الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى إملاء الحاكم- قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة. والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده»...والمتتبع لهما بإنصاف ورويّه يجد أن ما قاله ابن حجر صحيح، وأن الحاكم لم ينقح كتابه قبل إخراجه»[2].

وقال: «وأما الحاكم أبو عبد الله، فإنه بنى كتابه المستدرك على الصحيحين، التزم فيه إخراج أحاديث لم يخرجها واحد منهما، على أن تكون على شرطهما أو شرط أحدهما، كما هو ظاهر من صنيعه ومن اسم كتابه، وعندي أنه لم يتساهل في التصحيح كما نبزه بذلك كثير من العلماء، وإنما خرّج كتابه مسودة لم تبيض ولم تحرر، فكان فيه ما كان من تصحيح أحاديث ضعاف، ومن إخراج أحاديث أخرجهما الشيخان أو أحدهما، وقد استدرك عليه الحافظ الذهبي في تلخيصه كثيرا مما أخطأ فيه، ولم يخل استدراك الذهبي نفسه أيضا من خطأ في التصحيح أو التضعيف، والجرح أو التعديل، كما يتبين ذلك لمن مارس الكتاب وتتبع كثيرا منه، وليس هذا مقام تفصيل ذلك»[3].

وقد استعمل الشيخ هذا الاصطلاح في كتبه وأحكامه على الأحاديث، فصحح أحاديث على شرط الشيخين في مواضع[4].

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (6/ 217). وغيرها.

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:113).

3- مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، مقدمة التحقيق، (15/1).

4- ينظر: مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (32/1، ح:25)، و(36/1، ح:28)، و(46/1، ح:45).

تعليق الباحث على المسألة:

أولا: اشتهر أن معنى استدراك الحاكم على الصحيحين إلزامهما بإخراج أحاديث على شرطهما تركاها، ولكن تقريره في مقدمة المستدرك يرد هذا، فقد ذكر أن قصده الإستدراك على بعض أهل البدع قولهم ليس لأهل السنة من الحديث الصحيح إلا ما في الصحيحين بإخراج أحاديث إحتج بمثلها الشيخان[1].

ثانيا: دعوى أن حديثا ما على شرط الشيخان أو أحدهما ليس هينا ولا مسلما به لأمور:

1- مسلم مثلا قد يخرج للضعفاء لأن سنده بهم عال ويكون الحديث نفسه ثابتا عنده بإسناد صحيح فيتركه لنزوله استغناء بشهرته، فهو إذا روى عن بعض الضعفاء فلا يعني اعتمادهم وأنهم استقلالا على شرطهما، لذا ضعف المحققون قول من يقول (صحيح على شرط مسلم) لمجرد اسناده إلى رواة مسلم.

2- لا شك أن صاحب الصحيح في حكمه على الحديث بالصحة فضلا عن كونه في أعلى درجات الصحة وإخراجه في الصحيح يكون بعد النظر إلى سند الحديث ومتنه كما هو مقرر، فالحكم على الحديث بأنه على شرطهما أو شرط أحدهما بالنظر للسند فقط قصور، والله أعلم.

3- الشيخان لا يكتفيان في التصحيح بمجرد النظر إلى حال الراوي في العدالة والاتصال وعدم الإرسال كما يظن، بل ينظران مع ذلك إلى حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها، أو كونه في بلده ممارسا لحديثه، أو غريبا من بلد من أخذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور المهمة الغامضة التي لا يشعر بها إلا من أمعن النظر فيها مع البراعة في الحديث وأصوله...وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن لك ما رواه ذلك الشخص يحتج به أرباب الصحيح، وليس الأمر كذلك[2].

4- من المقرر أن الشيخين ينتقيان من حديث الرجل الذي فيه وفي بعض حديثه شيء، فأخذ حديث الرجل كله وادعاء أنه على شرط الشيخين أيضا خطأ، ومما يؤكد هذا أن الشيخين لم يستقصيا إخراج سند

1- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1411هـ/ 1990م، المقدمة، وقد أشار إلى هذا ابن حجر في إتحاف المهرة والمعلمي في مواضع.

2- الصنعاني، توضيح الافكار. (728/2)، وينظر أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى. (18/ 42). والسيوطي العراقي في تدريب الراوي، (1/ 138).

معين فمسلم أخرج للعلاء بن عبد الرحمان إنتقاء فلا يصح إطلاق أنه على شرطه...وقد يرويان أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم، فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما، فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط... فعلى من يغزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه [1].

5- من الخطإ كذلك التلفيق بين رواتهما ودعوى أنه على شرطهما أو شرط أحدهما، قال السيوطي: «ووراء ذلك كله أن يروي إسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم فقط وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما»[2].

6- ومن ذلك أن يكون سند الحديث فيه مقال، واعتضد بمجيئه من طريق آخر، ولم يكن الحديث من أحاديث الأحكام، فسهّل في إخراجه صاحب الصحيح لأنه لا يتعلق به حكم شرعي كما ذكره الحافظ ابن حجر، ومثّل له بحديث أبيّ بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده ﷺ عنه في ذكر خيل النبي ﷺ وقال: «وأبيّ هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ويحي بن معين والنسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه، وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف، فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته»[3].

فالبخاري سهّل في أمر هذا الحديث الذي أكثر أحواله أن يكون حسنا كما ذكر ابن حجر ومحقق النكت لسهولة ضبطه ولكونه لا يحمل حكما شرعيا، والمتقرر أن أهل العلم ينظرون في السند والمتن فإذا حمل المتن حكما شرعيا شددوا وإلا تساهلوا، وعليه فالتعبير بشرط البخاري في مثل هذه الحالات غير دقيق بل يكون خطأ، والله أعلم.

وقد أشار الشيخ أحمد شاكر إلى بعض هذه التعقبات[4].

1- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي (1/138- 139)، ومحمّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، الصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي، تح: عقيل بن محمّد بن زيد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م، (ص195).

2- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي (1/ 129).

3- ينظر أحمد بن علي ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 417- 418).

4- في: الباعث الحثيث، (ص:108).

والحاصل مما سبق أن دعوى أن حديثا ما على شرط الشيخين مما يقع الخطأ فيه كثيرا، ولهذا لا يحسن إطلاقها تورعا وتركا للتشبع.

– تنبيه على قول الشيخ: (صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي)، وهي كلمة يطلقها كثير من أهل العلم خصوصا المعاصرون وإطلاقها غير دقيق عند المحققين وإنما يستعملون كلمة (لم يتعقبه الذهبي) أو (سكت عنه الذهبي)، لأن الذهبي مختصر للكتاب معلق عليه ولم يقصد تعقبه كله، وسكوته في الكلام على الحديث وعدم تعقبه للحاكم لا يعني الموافقة في الحكم، فإطلاق قول (ووافقه الذهبي) في كل ما سكت عنه الذهبي ولم يتعقب فيه الحاكم خطأ منهجي وتَقَوُّل على الذهبي، وتعقُّبه فيه تعقُّب ليس في محله، وإنما يصح ادعاء الموافقة فيما نصّ الذهبي على موافقته للحاكم فيه، أمّا حال سكوته فلا يكفي حتى يصرح لما سبق، وواقع الكتاب يشهد بهذا حيث سكت الذهبي على أحاديث ضَعْفُها ظاهر، وأخرى ضعفها في مواضع أُخَر، كما أنه لا ينسب لساكت قول، والله أعلم[1].

خامسا: المعلقات في الصحيحين:

والتعليق هو أن يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته إما الصحابي أو التابعي فمن دونه، مع قطع السند مما يليهما فله صور كثيرة، فالحديث المعلق هو ما حذف من مبتدأ إسناده راو فأكثر ولو إلى آخر الإسناد[2].

والمعلق على هذا ضعيف لفقده شرط الاتصال، ولكن المعلقات في الصحيحين لها حكم خاص قال أحمد شاكر: «وليس التعليق عند البخاري كالموصول»[3].

1- أشار إلى هذا المعلمي اليماني في تعليقه على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص464)، وينظر مقدمة بشار عواد معروف لتحقيق الجامع الكبير للترمذي، (ص44- 45)، وخالد الدريس، الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي، دار المحدث، السعودية، ط1، 1425هـ، ومُحَمَّد خلف سلامة، لسان المحدثين، (3/ 327- 332)، وتفصيل المسألة في سعد بن عبد الله الحميد، مناهج المحدثين، اعتني به ماهر صالح آل مبارك، دار علوم السنة، ط1، 1420هـ/ 1999م، (1/115- 122).

2- ينظر تدريب الراوي للسيوطي، (1/ 250)، وفتح المغيث للسخاوي، (1/ 75)، وتحقيق الرغبة لعبد الكريم الخضير، (ص81). وينظر تفاصيل الكلام على المعلق في الصحيحين في: هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، 1379هـ، بيروت، (ص17- 32).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (545/6).

والتي هي محل بحث معلقات صحيح البخاري لأن المعلقات التي في صحيح مسلم أربعة عشر حديثا، منها ثلاثة عشر موصولة في صحيح مسلم نفسه والرابع عشر موصول في صحيح البخاري[1].

وقد قُسّمت معلقات البخاري إلى قسمين:

ما صُدِّر بصيغة الجزم ك: (قال) و (رَوَى) و (ذَكَرَ) ونحوه، وما صُدّر بصيغة التمريض ك: (يُرْوى) و(يُذْكَر) و(رُوِي) و(ذُكِرَ) و(يُقَالُ) و(قِيلَ) ونحوها، وطريقة معرفة المقبول من غيره منها هو البحث في إسناد الحديث للحكم عليه بما يليق بحاله وقد تولّى ذلك ابن حجر في فتح الباري وتغليق التعليق[2].

اختيار أحمد شاكر في المسألة:

أولا: تقريره أن المعلق من أقسام الضعيف قال: «وهو ما حذف أول إسناده، سواء كان المحذوف من الإسناد واحدا أو أكثر، ويشمل ما إذا حذف الإسناد جميعه، كما إذا قال بعض المؤلفين: قال رسول الله ﷺ أو قال ابن عباس...فكل هذا معلق؛ لأنه حذف الإسناد من المؤلف إلى المروي عنه»[3].

إلا إذا علّق عن شيخه الذي روى عنه فإنه من قبيل المتصل قال: «واعلم أن البخاري كثيرا ما يذكر حديثا عن شيوخه بصيغة التعليق فيقول: قال عفان أو قال القعنبي، فهذا من البخاري محمول على الاتصال لأن حكمه حكم العنعنة لثبوت اللقاء بين البخاري وبين شيخه، ولأن البخاري ليس مدلسا»[4].

وأن «ما علقه البخاري بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علقه عنه، لا أن الحديث يكون صحيحا في نفس الأمر...بل يحكم عليه بالدراسة، وأن ما علقه بصيغة التمريض يحتمل الصحة والضعف، وليس له في ذلك قاعدة مطردة، بل يبحث عن سنده ليحكم عليه بعد الدراسة، ولكن وروده في أحد الصحيحين يجعل له أصلا، فلا يحكم عليه بالوهن الشديد»[5].

1- ينظر تحقيق الرغبة لعبد الكريم الخضير، (ص83. حاشية 4).

2- ينظر السخاوي، فتح المغيث ، (1/ 75- 76)، وعبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة، (ص84/83).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18).

5- ينظر: أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:18)، وتقريره لكلام ابن كثير في اختصار علوم الحديث، (1/121-124).

وهذا هو التحقيق، كما ذكر ابن حجر في النكت[1]، وقد وصلها كلها في تغليق التعليق.

****

** **الفرع الثالث: في الحديث الصحيح الزائد على الصحيحين، وما مظانّه؟:**

تقدم أن صاحبا الصحيحين لم يستوعبا الصحيح ولا التزما ذلك، ومن ثم فقد بقي خارج الصحيحين كثير من الأحاديث الصحيحة، وقد قرر الشيخ هذا فقال: «وهذه الصحيفة –صحيفة همام بن منبه– من أقوى الدلائل على أن الشيخين لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح، ولا التزما ذلك، وهما لم يقولا ذلك قط، وإنما هو ظنّ من بعض العلماء واستنباط فقط، إكبارا للصحيحين، وتنويها بفضل الشيخين واجتهادهما وتحرّيهما»[2].

وقد اعتنى أهل العلم في مبحث الصحيح بذكر المؤلفات التي هي مظنة للحديث الصحيح، أو اعتنت بجمع الصحيح بعد الصحيحين، فهذا ذكر لها اختصارا، وبيان إفادة الشيخ حولها وتقييمه لها، ولتصحيح بعض أهل العلم.

فمن مظان الحديث الصحيح بعد الصحيحين السنن الأربعة لأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وابن ماجة وسنن الدارقطني، وصحيح أبي بكر بن خزيمة وابن حبان، وسنن أبي بكر البيهقي، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، كالمستدرك للحاكم أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين...وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وكذا من مظانّ الصحيح (المختارة) مما ليس فِي الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ...وتقع أيضا في المستخرجات كصحيح أبي عوانة الذي عمله مستخرِجا على مسلم أحاديث كثيرة زائدة على أصله، وكذا المعاجم كمعجمي الطبراني الكبير والأوسط، والمسانيد كمسند الإمام أحمد وأبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (325/1-326).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (182/8).

والأجزاء، ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد، وغيرها من المؤلفات[1].

وهذا بيان إفادة الشيخ في الباب:

أولا: (المستدرك) للحاكم:

أبدأ به للمناسبة مع آخر مسألة، وهو من الكتب التي اشترط مؤلفه الصحة والذي لأحمد شاكر كلام عليه، وفيه مسائل:

الأولى: اصطلاح على شرطهما: مر الكلام عليه.

الثانية: ذكر مرتبة الحاكم في التصحيح وتقييم كتابه:

تكاد تجمع كلمة المحدثين على الحكم على الحاكم بالتساهل في الحكم على الأحاديث، قال ابن الصلاح في سياق الكلام على مستدرك الحاكم: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه» [2]، ووافق النووي ابن الصلاح وحصره في الحسن، وتعقبه السيوطي والعراقي، ونقلا كلام بدر الدين ابن جماعة، قال: «إنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب»، ووافقة العراقي بقوله: «إن حكمه عليه بالحسن فقط تحكُّم»[3].

وتعقبهم في محله، فإن هذا يؤدي إلى قبول المردود ورد المقبول، وابن الصلاح بناه على أصله المرجوح في غلق باب التصحيح والتضعيف أو التشديد فيه كما لا يخفى.

1- ينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص21). والسخاوي، فتح المغيث (1/ 52- 57)، والسيوطي، تدريب الراوي، (1/ ص111- 116)، وأحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص107- 113).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص22).

3- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ ص113- 114). وعبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تح: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة النبوية، ط1، 1389هـ/1969م، (ص30).

اختيار الشيخ:

الشيخ مقرر تساهل الحاكم متعقب له في أحكامه؛ فمن الأول قوله: «اختلفوا في تصحيح الحاكم الأحاديث في المستدرك؛ فبالغ بعضهم فزعم أنه لم ير فيه حديثا على شرط الشيخين، وهذا -كما قال الذهبي- إسراف وغلو، وبعضهم اعتمد تصحيحه مطلقا، وهو تساهل، والحق ما قاله الحافظ ابن حجر: «إنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنّه سوّد الكتاب لينقّحه، فأعجلته المنية، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك؛ إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده». وقد اختصر الحافظ الذهبي مستدرك الحاكم، وتعقبه في حكمه على الأحاديث فوافقه وخالفه، وله -أيضا- أغلاط...والمتتبع لهما بإنصاف ورويّه يجد أن ما قاله ابن حجر صحيح، وأن الحاكم لم ينقّح كتابه قبل إخراجه للناس، وأن الصحيح فيه كثير جدا، والضعيف قليل بالنسبة له، وأما الموضوع هو نادر، وقد رأيت نقلا عن الحافظ الذهبي أنه جمع جزء فيه الأحاديث التي في المستدرك، وهي موضوعة، فبلغت نحو مائة حديث، وهو عدد ضئيل في كتاب ضخم كبير»[1].

ومن الثاني قوله على حديث: ابن عباس ﷺ قال: «خرج رسول الله ﷺ في غزاة، فلقي المشركين بعسفان، فلما صلى الظهر فرأوه يركع ويسجد هو وأصحابه، قال بعضهم لبعض يومئذ: كان فرصة لكم، لو أغرتم عليهم ما علموا بكم حتى تواقعوهم! قال قائل منهم: فإنّ لهم صلاة أخرى هي أحبّ إليهم من أهلهم وأموالهم، فاستعدوا حتى تغيروا عليهم فيها. فأنزل الله تعالى على نبيه: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، إلى آخر الآية...:«النضر أبو عمر هو: نضر بن عبد الرحمن الخزاز، مضى برقم: (718)، وهو ضعيف الحديث، سئل عنه أبو نعيم فقال: «لا يسوى هذا -ورفع شيئا من الأرض- كان يجيء فيجلس عند الحماني، وكل شيء يسأل عنه يقول: عكرمة عن ابن عباس»، وهذا الأثر رواه الحاكم في المستدرك (30/3)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وهذا عجب، فإن البخاري قال في ترجمة النضر: «منكر الحديث»!! فكيف يكون هذا الخبر على شرطه؟!!، ومن أجل مثل هذا لم يبال العلماء بتصحيح الحاكم...»[2].

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:8).

2- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (156/9، ح:10373).

وسبقت أمثلة في تعقبه على ادعاء كون كثير من الأحاديث على شرط الشيخين، أو تصحيح أحاديث.

ولعل عذر الحاكم عدم تبييضه للكتاب كله كما ذكره كثير من أهل العلم، وقد اعتذر له الشيخ بذلك حين نقل كلام ابن حجر السابق وقد قال السخاوي أيضا: «إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه، ويدل له أن تساهله في قدر الخمس الأول منه قليل بالنسبة لباقيه فإنه وجد عنده (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم)»[1].

ثانيا: الترمذي وجامعه:

من مظان الصحيح أيضا بعد الصحيحين والمستدرك سنن الترمذي، كما سبق بيان منزلته، وقد مدحه الشيخ أحمد شاكر وذكر ميزاته[2].

والشيخ لا يرى تساهل الترمذي بل يعتد بأقواله في التصحيح والتحسين من غير تقليد -كما سيأتي- ولهذا قال في ذكر مزايا الكتاب: «ثالثا: أنه -أعني الترمذي- يعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث خصوصا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم وللمستفيد والباحث في علوم الحديث»[3].

كما أنه قال في دراسة حديث رقم:(2786) من المسند: «وقد روى الترمذي أيضا (284/2) حديث «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما»، من طريق كثير عن أبيه عن جده، وقال: «حديث حسن صحيح»، فأنكر عليه العلماء تصحيحه، حتى قال الذهبي في الميزان (354/2-355): «فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»!! وقد حاول بعضهم أن يعتذر عن الترمذي بأنه إنما صححه لما أيده من الشواهد، والذي أراه أن الترمذي حسّنه تبعا لأستاذه البخاري في تحسين حديث كثير بن عبد الله، وصححه للشواهد التي عضدته، والبخاري لم يتردد في شأن كثير هذا...ونحن نذهب إلى

1- السخاوي، فتح المغيث، (1/ 53)، وينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (1/ 112- 113).

2- ينظر: مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، (66/1-74)، ونقل ثناء أهل العلم عليه أيضا: (87/1-90).

3- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، (ص:70).

ما ذهب إليه البخاري ثم الترمذي: أن حديثه حسن، فإذا اعتضد بشواهد تقويه كان صحيحا، وعن هذا صحّحنا هذا الإسناد، لما أيّده الحديث بعده من حديث ابن عباس»[1].

فكأنّه لا يوافق الذهبي في حكمه –وإن لم يتعقبه صراحة– لأنه وافق الترمذي في حكمه، وهذا خلافا لما اشتهر من اتفاق العلماء على تساهل الترمذي، ولهذا عدّ شاكر أكثر تساهلا من الترمذي وسيأتي بحثه.

ثالثا: ابن حبان وكتابه الصحيح الموسوم ب: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها)[2]:

وهو من الكتب التي يُعتمد عليها في معرفة الصحيح أيضا؛ فقد التزم فيه مؤلفه الصحة، وهو وإن كان خيراً من المستدرك بكثير، إلا أنه قد وقع له نوع تساهل أيضاً، قال ابن كثير عنه وعن صحيح ابن خزيمة: «وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا»[3]، وجعله ابن الصلاح مقاربا للحاكم في التساهل وإن كان خيرا منه[4]، وقال العراقي في شرحه: «يقاربه في التساهل فالحاكم أشد تساهلا منه»[5].

وقد أثنى الشيخ على الكتاب فقال: «وصحيح ابن حبان كتاب نفيس، جليل القدر، عظيم الفائدة، حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوّده أحسن تجويد، وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثّق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، ما أظنه أخلّ بشيء مما التزم، إلا ما يخطي فيه البشر، وما يخلو منه عالم محقق...وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرد، بعد الصحيحين: البخاري، ومسلم، على الترتيب الآتي: صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم»[6].

1- أحمد بن حنبل، المسند، (238/3، ح:2786).

2- ينظر مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، (1/ 11)، وأحمد بن علي ابن حجر، النكت الظراف، (1/ 291). مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، (6/5/1).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (109/1).

4- ينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص22).

5- عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (ص31).

6- مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، مقدمة التحقيق، (11/1). وينظر مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، المرجع نفسه، (7/1).

والشيخ لا يرى تساهل ابن حبان في التصحيح خلافا لجماهير المحدثين، فإنه عقد فصلا في مقدمة تحقيقه للكتاب: (صحيح ابن حبان ومنزلته من الصحيح)، ونقل نصوص أهل العلم في تقرير تساهل ابن حبان وتقديم صحيح ابن خزيمة عليه[1]، وعقّب عليها بقوله: «ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطا دقيقة واضحة بيّنة، وأنه وفّى بما اشترط -كما قال الحافظ ابن حجر-، إلا ما يخلو منه عالم أو كتاب، من السهو والغلط، أو من اختلاف الرأي في الجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف والتعليل والترجيح...» [2].

رابعا: ابن خزيمة وكتابه الصحيح:

مر معنا في الكلام على صحيح ابن حبان، بيان مرتبة صحيح ابن خزيمة، وأنه يأتي في المرتبة الثانية بعد الصحيحين، قال السيوطي: «قد علم مما تقرر أن أصح من صنف في الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم»[3]، مع بعض تساهل منه رحمه الله في التصحيح والتوثيق، فصحيح ابن خزيمة خير من صحيح ابن حبان وهو أقل تساهلا من ابن حبان، قال السيوطي: « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول إن صح الخبر أو إن ثبت كذا ونحو ذلك»[4].

وأما أحمد شاكر، فإنه لم يقف على الكتاب، حيث أنه لما ذكر ابن خزيمة قال عنه: «صنف كتابه الصحيح ولم نقف عليه»[5]، فلا كلام له حوله، ولكنّ ظاهر صنيعه من اعتداده بأحكامه، عدم الحكم بتساهل ابن خزيمة خلافا لجماهير المحدثين[6].

1- ينظر: مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، المرجع نفسه، (14/1).

2- مُحَمَّد ابن حبان، صحيح ابن حبان، المرجع نفسه، (14/1-15).

3 - جلال الدين السيوطي، تريب الراوي، (133/1).

4- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (115/1).

5- مُحَمَّد ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، مقدمة التحقيق، (6/1).

6- ينظر: أحمد بن حنبل، المسند، (ح:772، وح:1747).

خامسا: الضياء المقدسي وكتابه المختارة:

ومن مظان الحديث الصحيح الذي للشيخ أحمد كلام حوله وحول مؤلفه، كتاب (المختارة للضياء المقدسي)، وهو من الكتب التي التزم فيها مؤلفها الصحة محاكاة للشيخين ومن أتى بعدهما، والكتاب له أهمية كبيرة ولهذا امتدحه أهل العلم، قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية : «وكتاب المختارة فيه علوم حسنة حديثية، وهو أجود من مستدرك الحاكم لو كمل» [1]، وتظهر أهميته في المنزلة العلمية للمؤلف كما هو ظاهر في ترجمته، قال الشيخ شمس الدين: سمعت الحافظ أبا الحجاج المزي وما رأيت مثله يقول: «الشيخ الضياء أعلم بالحديث والرجال من الحافظ بن عبد الغني ولم يكن في وقته مثله ومن تصانيفه (كتاب الأحكام) يقرب قليلا ثلاث مجلدات و (فضائل الأعمال) مجلد و (الأحاديث المختارة) خرّج منها تسعين جزءا وهي الأحاديث التي تصلح أنه يحتج بها سوى ما في الصحيحين» [2].

وكذا حين النظر إلى الكتاب فإنه خلافا لغيره ممن إلتزم الصحة خرّج أحاديث لم يخرجها الشيخان ولا غيرهما ممن صنف في الصحيح فصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، قال إبراهيم بن موسى الأنباسي: «وممن صحح من المعاصرين له أيضا الحافظ ضياء الدين مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي، فجمع كتابا سماه (المختارة) التزم فيه الصحة فصحح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها...»[3].

ولكنه أيضا رمي ببعض التساهل كالحاكم وإن كان خيرا منه، قال ابن الصلاح: «وكذا من مظان الصحيح (المختارة) مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسن من المستدرك، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب – لم يكمل تصنيفها...» [4].

قال الزركشي: «تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان»[5].

1- إسماعيل بن عمر بن كثير، البصري البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر،ط1، 1418هـ،(17/ 285).

2- ينظر عبد القادر بن مُحَمَّد النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، تح: إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،ط1410،1هـ،(2/ 73).

3- إبراهيم بن موسى الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تح: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ/ 1998م، (81/1)، وينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي للسيوطي، (1/ 158).

4- ينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث،(ص21)، وينظر أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ 112). ومُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (37/1).

5- علي بن مُحَمَّد ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (1/ 144).

قال ابن تيمية : «هو أصح من صحيح الحاكم» [1].

وهذا مع قلة الأحاديث المنتقدة فيه وكذا انعدام الموضوع، قال تلميذه ابن عبد الهادي: «اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين، وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي، ونحوهما، فإن الغلط في هذا قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم، فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره »[2].

وعلى هذا جرى أهل العلم، وتكاد تطبق كلمتهم عليه.

اختيار الشيخ:

وأما الشيخ، فقد وافق أهل العلم في الحكم على الضياء بالتساهل في المختارة –نقلا عن أهل العلم– فقد قال: «قال السيوطي في اللآلىء: (ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الترمذي وابن حبان)»[3]، ولكن الظاهر أنه لم يقف على كتابه كذلك؛ لأنه ينقل عنه بالواسطة.

سادسا: موطأ الإمام مالك:

وذكرته لأن الشيخ تعقب السيوطي في شرحه لألفيته لعدم عده في كتب الصحيح فقال: «لم يذكر المؤلف موطأ مالك في الصحاح مع أنه في شرحه عليه قال (ص:8): «الصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء»، وهذا غير صواب، والحق أن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين، وأن ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى، وإنما لم يعد في الكتب الصحاح لكثرتها وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره، ثم إن الموطأ رواه عن مالك كثير من الأئمة، وأكبر رواياته فيما قالوه رواية القعنبي،

1- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (3/ 282).

2- مُحَمَّد بن أحمد ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، تح: عقيل بن مُحَمَّد المقطري، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.ط1، 1424هـ، (ص121)، وينظر مُحَمَّد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، (ص24). وينظر مقدمة تحقق الكتاب، مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط3، 1420هـ،، (ص16- 22).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:112، حاشية2).

والذي في أيدينا منه رواية يحي بن يحي الليثي، وهي المشهورة الآن، ورواية مُحَمَّد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وهي مطبوعة في الهند وعليها شرح نفيس للعلامة اللكنوي»[1].

ولا يخفى أن الموطأ فيه الموصول والمرسل والمنقطع والبلاغات، فالموصول منها من أصح الأسانيد، قال عبد الله الجديع: «وقع في أسانيد أحاديثه المتصل والمرسل والمنقطع والبلاغات، فلم يجرد للحديث الصحيح المتصل. نعم، (الموطأ) من كتب الحديث الصحيح، وليس فيه حديث مسند إلا وهو صحيح»[2].

وأما البلاغات ففيها الضعيف، وقد وصلها ابن عبد البر في التمهيد إلا أربعة وصلها بعده ابن الصلاح.

****

** **الفرع الرابع: في مراتب بعض العلماء واعتبار قولهم في باب التصحيح:**

إن الشيخ مع كثرة ممارسته لكتب الحديث، واشتغاله بالتخريج والتصحيح والتضعيف، وما يصاحب ذلك من كثرة الإطلاع على أقوال أهل العلم ومناهجهم في تصحيح الأحاديث، فإنه لم يشتغل بتحرير مراتب أهل العلم في حكمهم على الأحاديث من حيث التشدد والتساهل والإعتدال ونحوها، خلاف للألباني المكثر من ذلك كما يأتي، وهذا ذكر لبعض من حكم عليهم الشيخ في الباب:

أولا: الإمام أحمد:

أما الإمام أحمد فإنه إمام أهل السنة في الحديث والفقه، وهو من الحفاظ النقاد المعتبر كلامهم في الباب، حيث أثنى عليه الشيخ بذلك[3]، وقال: «ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد في مسنده قد احتاط فيه إسنادا ومتنا، ولم يورد فيه إلا ما صح عنده»[4]، بل وجعل إخراجه للحديث في المسند دون تضعيف تصحيحا له فقال: «وسبقهما إلى ذلك شيخهما إمام المحدثين، الإمام أحمد بن حنبل، فأثبت هذا الحديث في مسند «أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري» دون شك أو تردد، فصح الحديث...»[5].

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:9).

2- عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، (836/2).

3- ينظر: أحمد بن حنبل، المسند، مقدمة التحقيق، (66/1 وما بعدها).

4- أحمد بن حنبل، المسند، مقدمة التحقيق، (27/1).

5- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (18/3، حاشية1، ح:3223).

ثانيا: الترمذي:

سبق في بحث سنن الترمذي نص الشيخ على عدم تساهل الترمذي في التصحيح، واعتبار أحكامه خلافا لجماهير المحدثين الذين نصّوا على تساهل الترمذي.

ثالثا: عبد العظيم المنذري:

الظاهر أن الشيخ لا يرى تساهل المنذري؛ فإنه ينقل عنه ويستدل بكلامه ويستأنس بأحكامه، وقد قال عنه: «اختصر الحافظ المنذري سنن أبي داود، وتكلم على أحاديثها، وأبان عن ضعف الضعيف منها مما لم يبينه أبو داود، ولذلك قال الكثير من العلماء بالحديث: إن ما سكت عنه أبو داود والمنذري فهو صالح للاحتجاج، وهذا لا بأس به، ومع ذلك فقد فاتهما بعض الأحاديث لم يذكرا عنها ضعفا، فعلى المنصف أن يدقق النظر ويحتاط في تصحيح الأحاديث، والتوفيق من الله تعالى»[1].

رابعا: نور الدين الهيثمي:

أثنى الشيخ على الهيثمي وكتابه مجمع الزوائد، ولم ينسبه للتساهل في التصحيح والتحسين، فقال: «جمع الحافظ الهيثمي زوائد ستة كتب؛ وهي: مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة -الكبير والأوسط والصّغير- على الكتب الستة؛ أي ما رواه هؤلاء الأئمّة الأربعة في كتبهم زائدا على ما في الكتب الستة المعروفة، وهي الصحيحان والسنن الأربعة، فكان كتابا حافلا نافعا، سماه (مجمع الزوائد)...وتكلم فيه على إسناد كل حديث، مع نسبته إلى من رواه منهم، والمتتبع له يجد أن الصحيح منها كثير، يزيد على النّصف، وأن أكثر الصحيح هو ما رواه الإمام أحمد في مسنده»[2].

خامسا: جلال الدين السيوطي:

لقد حكم أحمد شاكر على السيوطي بالتساهل في ترقية الضعيف إلى الحسن والصحيح، ولم يذكر مرتبته في التصحيح فقال:

..... فإن أتى من طُرُق أخرى ينمي
إلى الصحيح، أي لغيره، كما يرقى إلى الحُسْن الذي قد وُسِما

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:10).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:111).

ضعفا لسوء الحفظ أو إرسالٍ أو تدليس أو جهالة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى، وما كان لفسق أو يرى متهما
يرقى عن الإنكار بالتعدد بل ربما يصير كالذي بدي

«أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك، وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب أو جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنه لا يرقى إلى الحسن بل يزداد ضعفا إلى ضعف، إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أوالمجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم، يرجح عند الباحث المحقق التهمة ويؤيد ضعف روايتهم، وبذلك يتبين خطأ المؤلف في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هذه العلة القوية»[1].

وتعقبه عمليا في بعض أحكامه، ومن ذلك قوله: «عن أبي أمامة أن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكروا الكبائر وهو متكئ، فقالوا: الشرك بالله، وأكل مال اليتيم، وفرار من الزحف، وقذف المحصنة، وعقوق الوالدين، وقول الزور، والغلول، والسحر، وأكل الربا: فقال رسول الله ﷺ فأين تجعلون: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا ﴾؟ إلى آخر الآية، [سورة آل عمران: 77]، وذكره السيوطي (147/2)، ولم ينسبه لغير الطبري، وذكر أنه «بسند حسن»!، وهو في هذا مخطئ، فما هو إلا إسناد ضعيف لا تقوم له قائمة»[2].

ولكنه مع ذلك يستأنس بأحكامه ويرتضيها أحيانا إذا ظهر له رجحانها[3].

****

** **الفرع الخامس: في فوائد متفرقة متعلقة بمبحث الحديث الصحيح:**

هناك مسائل متعلقة بمبحث الصحيح للشيخ حولها كلام ومنها:

أولا: في الفرق بين قولهم: «حديث صحيح»، وقولهم: «إسناده صحيح»:

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:10، حاشية1).

2- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (251/8، ح:9226).وينظر أحمد بن حنبل، المسند، (421/8، ح:8781).

3- ينظر أمثلة على ذلك في: تحقيق المسند، (ح:8746)، و(ح:8623)، و(ح:8708)، و(ح:8704)، و(ح:8687).

لقد أقر الشيخ أولا في تعليقه على الاختصار لابن كثير قول المصنف: «صحة الإسناد لا يلزم منها صحة الحديث»، فقال: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذا أو معللا»[1].

ومما يثبت هذا قوله : «هذا موقوف، وإسناده صحيح إلى ابن عباس، أما صحة المتن، فلا نستطيع أن نجزم بها، لعله مما كان يتحدث به الصحابة عن التاريخ القديم نقلا عن أهل الكتاب»[2].

وهذا ظاهر، فإن الحكم على الحديث بالصحة يقتضي تحقق شروط الصحة الخمس بخلاف الحكم على سنده بالصحة، فقد لا يصح لكونه شاذا أو معللا، كما أن تصحيح الحديث يكون بالنظر في سنده ومتنه، وقد تقرر فيما سبق أن الشذوذ والعلة يكونان في السند والمتن، ومن تقريرات أهل العلم في الباب قول ابن الصلاح: «قولهم: «هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح أو حديث حسن »، لأنه قد يقال:« هذا حديث صحيح الإسناد »، ولا يصح، لكونه شاذا أو معللا»[3].

وقال ابن القيم: «وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذ عنهم»[4].

ومع تقرر هذا، فقد يستثنى من هذه التفرقة ما إذا عرف الناقد بأنه لا يفرق في اصطلاحه بين هذين الاستعمالين (إسناد صحيح) و (حديث صحيح)، ومنهم أحمد شاكر، فإن أكثر أحكامه على الأحاديث تصحيحا بعبارة إسناده صحيح، كما هو ظاهر في تحقيقه للمسند وغيرها.

وقد يطلق الإمام – وخاصة إذا كان من المتقدمين – قوله «إسناد صحيح» ويريد به تصحيح الحديث نفسه، وتحقق شروط الصحيح الخمس كلها، قال ابن الصلاح: «غير أن المصنِّف المعتمد منهم إذا اقتصر

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص:139).

2- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (42/2، ح:891).

3- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص38)، وينظر كلام ابن كثير في اختصار علوم الحديث، (ص139)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 119).

4- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الفروسية، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط1، 1414هـ/ 1993م، (ص245- 246).

على قوله: إنه صحيح الإسناد»، ولم يذكر له عل، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم»[1].

ويقول الحافظ ابن حجر: «والذي يظهر لي أن الصواب التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق وبين من لا يفرق، فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ويحمل إطلاقه على الإسناد والمتن معا وتقييده على الإسناد فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائما وغالبا إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف آخرا، والله أعلم»[2].

وهو يشير إلى قول ابن الصلاح الذي نقلناه قبل.

ثانيا: قول المحدثين رجاله رجال الصحيح أو رجاله ثقات ونحوه:

ظاهر صنيع الشيخ أن قول المحدثين: «رجال الحديث رجال الصحيح»، أو قولهم «رجاله ثقات» ونحوه دون استثناء أو تقييد تصحيح للحديث، ولهذا يتعقب من يصرح بهذا مع وجود علة في الحديث، ومن ذلك قوله: «وهذا الخبر ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (154/4)، مختصرا قليلا، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح» -هكذا قال-، فلم يشر إلى علته بالانقطاع، إلا أن يكون إسناد الطبراني متصلا براو آخر فوق عبد الله بن معقل، فلعل. ولكني لا أظن ذلك»[3].

ويأتي مزيد تحريره للمسألة في جهود الألباني.

ثالثا: هل يستلزم تصحيح المتن صحة السند والعكس:

وهذه مسألة متعلقة بالمسألتين السابقتين متممة لهما، والشيخ أحمد شاكر يرى أنه لا تلازم بينهما، فقد قال في دراسة حديث: «إسنادان ضعيفان، وإن كان ظاهر أولهما الاتصال...أما متن الحديث: «الحرب خدعة»، فإنه صحيح معروف في الصحيحين وغيرهما»[4].

1- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص38).

2- أحمد بن علي ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، (1/ 474).

3- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (521/3، ح:3004)، وينظر فيه أيضا: (ح:3019)، و (ح:4842).

4- أحمد بن حنبل، المسند، (469/1، ح:696، و697)

وقال في حديث: «إسناده ضعيف جدا، على أن متن الحديث المرفوع صحيح من غير هذا الوجه»[1].

وقال في حديث: يعلى بن أمية قال: (طفت مع عمر بن الخطاب، فلما كنت عند الركن الذي يلى الباب مما يلي الحجر أخذت بيده ليستلم، فقال: أما طفت مع رسول الله ﷺ؟ قلت: بلى، قال: فهل رأيته يستلمه؟ قلت: لا، قال: فانفذ عنك: فإن لك في رسول الله إسوة حسنة)، قال: «إسناده صحيح». وتكلّم عن سنده ثم قال: «ولكن يعلّ هذا الحديث بأن الأحاديث الصحاح ثبت فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلم الحجر، وأن عمر رآه وروى عنه ذلك»[2].

فأعل الحديث مع تصحيح سنده بنكارة متنه، لمخالفته المشهور في الأحاديث الصحيحة.

وهذا هو الصحيح أنه لا تلازم بين صحة المتن وصحة الحديث؛ فقد يصح أحدهما دون الآخر، فيصح السند ويكون المتن شاذا أو معللا، أو يصح المتن مع ضعف سنده، لوجود سند آخر مقبول، أو لوروده من طرق متعددة يصحح بمجموعها ونحوها من الأسباب، وهو هذا الذي عليه الواقع النقدي الحديثي[3].

رابعا: تصحيح الحديث إذا صح معناه:

ظاهر صنيع الشيخ أنه لا يرى تصحيح الحديث لمجرد صحة معناه، فقد ضعف أحاديث كثيرة مشيرا إلى صحة معناها، كما يصحح العلماء معاني أحاديث نصوا على ضعفها، فقال: «في حديث الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر»، «هذا الحديث مرسل، ولكن معناه صحيح، بما مضى من أحاديث صحاح»[4].

ولا شك أن صحة معنى الحديث لاتستلزم صحة الحديث، لأنه لم يستوف شروط الصحة التي يتعلق بعضها بالسند دون المتن، كما أن تصحيح الحديث ليس مجرد تصحيح معناه، بل تصحيح نسبته لقائله

1- أحمد بن حنبل، المسند، (329/6، ح:6835)، وينظر أمثلة أخرى فيه: (ح:4871، وح:7758، وح:4258).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (273/1، ح:253)، وينظر: (ح:190، وح:229).

3- ينظر طاهر الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، (1/ 190. و376). وتأتي إشارات في كلام الألباني.

4- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان، (196/5، ح:5441)، وتحقيق مسند الإمام أحمد، (ح:1805)، وغيرها.

ﷺ وفرق ظاهر بين الأمرين، ولكنه قد شاع عند العلماء تصحيح معنى الحديث مع نصهم على ضعفه، وربما وضعه فيقولون «حديث ضعيف أو موضوع ومعناه صحيح» ونحوه[1].

وقد يصحح العلماء معاني أحاديث ينصون على ضعفها، ومن ذلك قول ابن عبد البر في حديث (هو الطهور ماؤه الحل ميتته): «هذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء، وإنما الخلاف في بعض معانيه على ما نذكر إن شاء الله» [2].

فقد أراد ابن عبد البر بالصحة، صحة معناه، حيث نص على تضعيف سنده.

وهذا هو المتعين القول به، ولكن لا ينبغي التوسع في هذا، خاصة إذا وجد في معناه نص صحيح فالأولى الإشارة إليه؛ لأنه يجرّ إلى التساهل في رواية الضعيف والاحتجاج به، وهذا صنيع الشيخ؛ فإنه إذا صحح معنى الحديث الضعيف وكان في الباب آخر صحيح أشار إليه اكتفاء بالصحيح، ومن ذلك: قوله في حديث ابن عباس ﵄ أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره. قال: «إسناده ضعيف، لضعف زمعة بن صالح، كما بينّا في (2061)، وقد مضى معنى هذا الحديث بإسناد آخر ضعيف (2155)، وبينا هناك أن معناه صحيح ثابت في البخاري وغيره»[3].

خامسا: قولهم أصح حديث في الباب ونحوها هل يفيد صحة الحديث؟:

ليس للشيخ تقرير نظري في تحرير هذه العبارة عند أهل العلم، رغم تحقيقه لسنن الترمذي وإكثار الترمذي من استعمالها، ولكن الظاهر من تتبع صنيعه أن هذه العبارة عنده تصحيح للحديث بإطلاق؛ فقد عقب على قول الإمام الترمذي في حديث عن ابن عمر ﵄: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن..».

1- ينظر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ/ 1994م، (1/ 52)، ويحيى بن شرف النووي، فتاوى الإمام النّووي المسمّاة، ترتيب: علاء الدّين بن العطّار، تح: محمّد الحجّار، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط6، 1417هـ/ 1996م، (1/ 249).

2- يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى العلوى ومحمّد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبة، (16/ 218- 219).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (34/3، ح:2249). وينظر فيه: (ح:3952)، و(ح:6241)، (ح:6859)، (ح:7350).

قال: «سيأتي قريبا أن في الباب عن أبي هريرة، وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عنه مرفوعا...وهو أصح من حديث ابن عمر هذا، فوصف الترمذي بأنه أصح شيء في الباب، فيه نظر»[1].

وقال الترمذي في حديث آخر: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن»، قال أحمد شاكر معلقا: «هذا هو الصواب، ورجح القاضي أبو بكر بن العربي حديث جابر، وهو غير جيّد؛ فإن حديث جابر رواه أحمد رقم: (1471)، (340/3)، من طريق أبي يحي القتات، وهو صدوق فيه لين، وسيأتي في آخر الباب من رواية المؤلف»[2].

وصنيع الشيخ خلاف ما عليه أكثر المحدثين، أما بالنسبة لغير الترمذي فإن التحقيق في المسألة، وهو قول عامة المحدثين أن قولهم: «أصح ما في الباب» ليس تصحيحا مطلقا للحديث، ولهذا يخطيء من يصحح الحديث مطلقا لحكم أهل العلم عليه بأنه أصح ما جاء في الباب بل قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا، ويُفَرَّق بين ما كان أصح ما جاء في باب فيه الصحيح فهو صحيح، وأما في غيره مما جاء فيه الضعيف أو ما دونه فلا يصحح بل يكون أفضل وأقوى وأرجح ما في الباب من غيره وأقلهم ضعفا، قال الإمام النووي: «وبلغنا عن الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني أنه قال: أصح شيء في فضائل السوَر فضل قل هو الله أحد، وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح، وقد ذكرت هذا الكلام مسندا في كتاب (طبقات الفقهاء) في ترجمة أبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطني، ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديث صلاة التسبيح صحيحا، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفا، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفا»[3].

1- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، (6/1).

2- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، (9/1).

3- يحي بن شرف النووي، الأذكار النووية، تح: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط2،1410هـ/1990م، (ص308)، وينظر تدريب الراوي للسيوطي، (1/ 91- 92)، والحسين بن عبد الله الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، تح: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1417هـ/ 1997م، (4/ 1254).

قال ابن القطان الفاسي: «قول البخاري: ليس في الباب شيء أصح منه...ليس هذا بنص في تصحيحه إياه، إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب، وإن كان كله ضعيفا...وأصح شيء، ليس معناه صحيحا، فاعلمه»[1].

وقد أقر الزيلعي كلام ابن القطان السابق[2]، وقال أيضا: «وقوله: (أصح ما في هذا الباب حديث رافع)، لا يقتضي صحته، بل معناه أنه أقل ضعفا من غيره... »[3]

ومن المعاصرين قال عبد الله الجديع: «قولهم: (هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب)، لا يعني صحة الحديث في نفسه، فيجوز أن يكون ضعيفاً، إنما قالوا: (أصح) مقارنة بغيره مما روى في نفس الباب، ووقوع هذه العبارة أو معناها كثير في كلام المتقدمين» [4].

ويدل عليه صنيع العلماء ومن ذلك أن البخاري ذكر أن أصّح حديث في التكبير في العيدين حديث كثير بن عبد الله قال الترمذي: «سألت مُحَمَّدا عن هذا الحديث يعني: حديث عبد الله بن نافع، عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة فقال: «ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول»[5]، وقد ضعفه هو، قال ابن القطان: «وليس هذا بنص في تصحيحه إياه، إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب، وإن كان كله ضعيفا»[6].

وقال ابن حجر: «وأما حديث علي فرواه البيهقي من حديث موسى بن جعفر بن مُحَمَّد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي، وقال إسناده فيما أظن أصح ما روي في هذا الباب يعني على علاته مع أنه

1- علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تح: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ، (260/2- 262)، وينظر النص عليه في: مُحَمَّد علي ابن علان البكري الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 1425هـ، (6/ 417).

2- ينظر عبد الله الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، تح: مُحَمَّد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت،لبنان،ط1418،1هـ، (217/2).

3- المرجع نفسه: (2/ 482). وينظر نحوه لابن الملقن في البدر المنير، (5/ 77)، وللتركماني في الجوهر النقي، (3/ 286).

4- عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، (2/ 899). وينظر فيه (782/2).

5- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، رتبه: أبو طالب القاضي، تح: صبحي السامرائي، وجماعة، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ، (ص93).

6- علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (2/ 260).

معلول فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن مُحَمَّد عن أبيه موقوفا، قال الحاكم لا أحفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح» [1].

وضعّفه البيهقي في السنن الكبرى[2]، ومع النصّ على ضعفه وصفه بأنه أصح ما روي في الباب.

وأما اصطلاح الترمذي في سننه فقد قرر الشراح أنه مثل اصطلاح عامة العلماء، قال ابن سيد الناس في توضيح مراد الترمذي من قوله: «هذا أصح شيء في الباب»: «قوله: (هذا الحديث أصحّ شيء في هذا الباب)، لا يلزم منه أن يكون صحيحا عنده، وكذلك إذا قال: (أحسن)، لا يقتضي أن يكون حسنا، كما ستقف عليه بعد هذا في مواضعه -إن شاء الله-»[3].

سادسا: تصحيح الحديث لشهرته:

سبق في إفادة الشيخ في أقسام الحديث تعريف الحديث المشهور مع بعض المسائل المتعلقة به، ومن ذلك الإشارة إلى أنه ليس كل حديث مشهور اصطلاحا يكون مقبولا صحيحا، والشهرة نسبية؛ فقد يشتهر الحديث عند قوم أو أهل فن دون آخرين، ولهذا لا تلازم بين الشهرة والصحة، فليس كل مشهور صحيحا، وهذا الذي قرّره الشيخ في قوله: «وقد يطلق بعض العلماء اسم المشهور على الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس، سواء أكانت صحيحة أم ضعيفة أم مكذوبة، ولا يريدون بها المشهور في اصطلاح المحدثين...»[4]. وهذا متفق عليه بين العلماء ومن نصوصهم في الباب: قول السيوطي: «هو (قسمان صحيح وغيره) أي حسن وضعيف (ومشهور بين أهل الحديث خاصة و) مشهور (بينهم وبين

1- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تح: أبو عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، مصر، ط1، 1416هـ/1995م، (1/ 322).

2- ينظر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد، ط1، 1344هـ، (1/ 436، ح2133- 1234)، و ينظر عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تعليق: ماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ، (3/ 82).

3- مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن سيد الناس، النفح الشذي شرح جامع الترمذي، تح: أبو جابر الأنصاري، وغيره، دار الصميعي، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ/2007م، (39/1)، وينظر إبراهيم بن مُحَمَّد بن سليمان، مصطلح أصح حديث في الباب، مقال منشور في مجلة الحكمة السعودية، عدد 33، يوليو 2006م، (ص396- 404).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:25). وينظر: تعليقه على كلام ابن كثير في الباعث الحثيث،(ص:456، حاشية:3).

غيرهم) من العلماء والعامة، وقد يراد به ما اشتهر على الألسنة وهذا يطلق على ماله إسناد واحد فصاعدا بل مالا يوجد له إسناد أصلا »[1].

سابعا: تصحيح الحديث لموافقته للأحلام والمنامات:

ليس للشيخ حسب بحثي نص في الباب، ولكن ظاهر تشديده في الاحتياط في نسبة شيء للنبي صلى الله عليه وسلم إلا بيقين، يدل على عدم قبول الحديث لموافقته للمنامات، فقد قال: «إن أئمة هذا الفن – في الحديث– احتاطوا أشد الاحتياط في النقل، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية، أما إذا اشتبهوا في صدقه، وعلموا أنه كذب في شيء من كلامه، فقد رفضوا روايته وسموا حديثه (موضوعا) أو (مكذوبا)، وإن لم يعرف عنه الكذب في رواية الحديث،مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب، وكذلك توثّقوا من حفظ كل راو، وقارنوا رواياته بعضها ببعض وبروايات غيره، فإن وجدوا منه خطأ كثيرا، وحفظا غير جيّد ضعفوا روايته، وإن كان لا مطعن عليه في شخصه ولا في صدقه خشية أن تكون روايته مما خانه فيه الحفظ، وقد حرّروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث، وحققوها بأقصى ما في الوسع الإنساني، احتياطا لدينهم، ونفيا للخطأ عن سنة نبيهم، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها، وإن أعرض عنها كثير من الناس وتحاموها بغير علم منهم ولا بينة»[2].

والاحتجاج بالمنامات في هذا وغيره هو طريق لبعض الصوفية لم يقل به أحد من أئمة الحديث المعتبرين ولا عمل به ولا نقل لنا عن أحد منهم ولهذا ردوه، قال الإمام الشاطبي: «وأضعف هؤلاء احتجاجا قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المقامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها فيقولون: رأينا فلانا الرجل الصالح فقال لنا : اتركوا كذا واعملوا كذا ويتفق هذا كثيرا للمتمرسين برسم التصوف وربما قال بعضهم: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال لي كذا وأمرني بكذا، فيعمل بها ويترك بها معرضا عن الحدود الموضوعة في الشريعة، وهو خطأ لأن الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعا على حال إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية فإن، سوغتها عمل بمقتضاها وإلا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة أو النذرة خاصة وأما استفادة الأحكام فلا...فلا يستدل بالرؤيا في الأحكام إلا ضعيف المنة نعم يأتي المرئي

1- بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (ص621- 622)، وينظر فتح المغيث للسخاوي، (4/ 11).

2-عبد الرحمان بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (754/2).

تأنيسا وبشارة ونذارة خاصة بحيث لا يقطعون بمقتضاها حكما ولا يبنون عليها أصلا، وهو الاعتدال في أخذها حسبما فهم من الشرع فيها، والله أعلم »[1].

ثامنا: تصحيح الحديث لتلقي المحدثين له بالقبول: ليس للشيخ حسب بحثي نص في المسألة، ولكنه نقل نصّا عن الحافظ ابن رجب فيه تصحيح الحديث لتلقي الأمة له بالقبول؛ فقال في دراسة حديث (رقم:3624) في المسند: «إسناده صحيح، ورواه الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجة، كما في ذخائر المواريث (4733)، وهو الحديث الرابع من الأربعين النووية، قال ابن رجب (33): «هذا الحديث متفق على صحته، تلقته الأمة بالقبول...»، ولاشك أن الأمة إذا أجمعت على قبول حديث فإن إجماعهم حجة، ومنه إجماعهم على تلقي الصحيحين بالقبول وقد نص عليه الشيخ فقال: «فإن الإجماع قد اتصل في الأمة على تلقيهما بالقبول والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفع، وليس غير الصحيحين بمثابتهما في ذلك»[2].

ولكن قد ينقل الإجماع في أحكام خلافية بل في مسائل اشتهر فيها الخلاف، فينبغي التحقق من الإجماع مع الإحتياط في نسبة قول للنبي ﷺ لم يقله ولو جرى عليه عمل المسلمين.

والمسألة على كل حال اختلف فيها أهل العلم من راد لها ومستشهد بها، والجمهور على الاستشهاد والإستئناس بها خاصة من لهم نزعة فقهية أصولية، قال ابن حجر في النكت: «من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول، ومن أمثلته قول الشافعي: «وما قلت من أنه إذا غير طعم الماء وريحه ولونه يروى عن النبي – ﷺ –من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافا». وقال في حديث: (لا وصية لوارث): « لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية للوارث»[3].

1- إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، (1/ 331- 332).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (492/3).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 495). وينظر(1/ 370- 380). وينظر تدريب الراوي للسيوطي، (1/ 66)، وأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (44/18- 49). و(143- 145).

والتحقيق في نظري –والله أعلم– التفريق بين صحة معنى الحديث أو موافقته للحكم الشرعي الراجح أو المعمول به في مسألة ما وبين صحة نسبة الحديث للنبي ﷺ خاصة إذا كان قولا فهناك أحاديث كثيرة عليها العمل والفتوى مع الاتفاق على ضعف سندها كحديث الشروط العمرية وحديث أبي سعيد الخدري في الماء ولهذا كثيرا ما يقول العلماء على الحديث وعليه العمل مع ضعفه خاصة الإمام الترمذي، كذلك قد يجري عمل الأمة على قول أو عمل ما وإن لم يرد فيه حديث صحيح وهذا قد يكون أقوى في الدلالة والإستدلال من الحديث الصحيح لأنه تواتر عملي كما ذكره الشاطبي وغيره[1]، أما من حيث صحة النسبة فهذا أمر لا يثبت ولا يجوز نسبة قول للنبي ﷺ مهما صح معناه إلا بتحقق شروط صحة الحديث وليس هذا أحدها بل لا مدخل له فيها كما لا يخفى، وإن قيل بالإستئناس به على أكثر حد، وأما من حيث العمل بمعناه وما تضمنه من حكم وغيره فهذا إن كان إجماعا من أهل العلم فالعبرة بالإجماع لا بالحديث، والإجماع لابد له من مستند كما هو مقرر في الأصول، قال ابن تيمية: « الخبر إما أن يعلم صدقه أو كذبه أو لا :الأول: ما علم صدقه، وهو في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه؛ إما رواية من لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب، أو احتفاف قرائن به، وهو على ضربين : أحدهما : ضروري ليس للنفس في حصوله كسب...، ومنه ما تلقته الأمة بالقبول وأجمعوا على العمل به، أو استندوا إليه في العمل؛ لأنه لو كان باطلًا اجتماعهم على الخطأ »[2]، ومع هذا فتلقي معنى الحديث بالقبول ولو إجماعا لا يلزم منه تصحيحه، وإن كان في ذلك خلاف فلا حجة لا في تصحيح سنده ولا معناه على غير من ترجح له[3].

تاسعا: تصحيح الحديث لعمل العالم به أو فتياه به أو لموافقته لأصول الشريعة أو لآية في كتاب الله:

قال الشيخ معلقا على قول ابن كثير: «وكذلك فتيا العالم أو عمله على وفق حديث، لا يستلزم تصحيحه له»، قلت: «وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه»، قال: «تعقبه العراقي في شرح ابن الصلاح (ص: 144)، فقال: «لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثمّ دليل آخر من

1- ينظر إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، (3/ 264، و271/3).

2- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (18/44- 49).

3- ينظر للإستزادة في المسألة بحث مفيد لعمار أحمد الحريري، تلقي الأمة للحديث بالقبول: النشأة المفهوم والتطور، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر العدد85، (ص55- 89).

قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضها، ولعل له دليلا آخر، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان المفتي أو الحاكم يرى العمل بالضعيف إذا لم يرد في الباب غيره، وتقديمه على القياس، كما تقدم حكاية ذلك عن أبي داود: أنه كان يرى الحديث الضعيف، إذا لم يرد في الباب غيره، أولى من رأي الرجال..»، وكما حكي عن الإمام أحمد أنه يقدم الحديث الضعيف على القياس، وحمل بعضهم هذا على أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن والله أعلم»[1].

واختيار الشيخ هو قول جماعة من أهل العلم منهم النووي الذي نقل الشيخ كلامه، والمعلق عليه السيوطي، وقبلهم ابن الصلاح حين قال: «وهكذا نقول: إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث . وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحا منه في صحته ولا راويه والله أعلم» [2]، ووافقه على ذلك جمع ممن علّق على كلام ابن الصلاح كالزركشي والعراقي وإبراهيم بن موسى الأبناسي وابن حجر واستدلوا بإمكان أن يكون ذلك احتياطا منه أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر أو لوجود دليل آخر من قياس، أو إجماع، إذ لا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضها، ولعل له دليلا آخر، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس ويراه أولى من رأي الرجال كأبي داود[3].

وخالفهم ابن كثير كما سبق، وتعقبه الزركشي فقال: «وهذا منه عجيب لأن ذلك لم يلاق كلام ابن الصلاح فإن كلامه مفروض في غير هذه الحالة وانظر قوله «عمل العالم على وفق حديث ليس حكما بصحة ذلك الحديث »، فعلم أن كلامه فيما إذا لم يظهر أن ذلك مستنده ونظير ذلك الخلاف الأصولي في الإجماع الموافق لخبر هل يجب أن يكون عنه» [4]، والعراقي وأبو اسحاق الأبناسي فقالا بأنه: «لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها، ويحتمل أن يكون له دليل آخر واستأنس بهذا الحديث الوارد

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ 291).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص111).

3- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 363)، إبراهيم بن موسى الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، (1/ 246). عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (1/143- 144).

4- مُحَمَّد بن جمال الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (3/ 371- 372).

في الباب، أو يكون ممن يرى العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس، كما تقدم حكاية ذلك عن أبي داود أنه كان يرى الحديث الضعيف إذا لم يرد في الباب غيره ويراه أولى من رأي الرجال، وكما حكى عن الإمام أحمد من أنه يقدم الحديث الضعيف على القياس، وحمل بعضهم هذا على أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن والله أعلم»[1].

فالحاصل أن المسألة خلافية، والذي عليه كثير من المحدثين نصا عليه في كتب المصطلح عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به وهو الأظهر لقوة أدلته.

عاشرا: تصحيح الحديث لموافقته أصول الشريعة أو لآية في كتاب الله أو لوروده في كتاب مبوب:

لم أجد نصا صريحا للشيخ في أكثر هذه المسائل، ولكنه نص على أن: العمل بالحديث لا يدل على صحته ولا على ثقة راويه، كما أن ترك العمل به لا يدل على ضعفه والقدح فيه، وكذلك إذا اقتضت بعض الدواعي بطلان حديث فلا يكون هذا طعنا في راويه، وكذلك إذا وافق الحديث الإجماع فلا يكون هذا دليلا على توثيق رواته، إذ قد يكون مستند الإجماع إلى دليل آخر»[2].

ثم إن شدة تحريه واحتياطه من نسبة قول للنبي ﷺ إلا بالطرق المعروفة عند أهل الفن يجعله لا يحكم بصحة حديث لباقي الأمور المذكورة؛ قال: «ولذلك أنصح كل قارئ أن لا يحتج بشيء من الأحاديث في الكتاب إلا بما صرحت أنه حديث صحيح أو حسن، وأما الأحاديث التي لم أكتب شيئا عنها أو أشرت إلى أني أم أجدها فإنه لا يجوز الاحتجاج بها إلا أن يثبت للقارئ صحتها بالطريق العلمي الصحيح المعروف عند أهل هذا الفن، وهذا مما يجب على كل مسلم مراعاته بالدقة التامة في كل كتاب، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد والاحتياط فيه واجب»[3].

وقال: «كل ما ينسب إلى رسول الله ﷺ من (قول أو فعل أو تقرير) هو عند المسلمين من الحديث، وأنه لا يجوز لأحد أن ينسب إلى الرسول شيئا من هذا إلا عن ثقة وثبت، وبإسناد صحيح، على النحو الذي قام به أئمة الحديث، ووضعوا له القواعد والقيود، في فن واسع المدى، لعله قد سمع به، وأنه لا يعذر أحد في

1- إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، (1/ 246). عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (1/143- 144).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص:52).

3- أسامة بن قنفد، لباب الآداب، تح أحمد شاكر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1345هـ، (ص:5).

التحدث عن رسول الله بغير ثبت، لقوله ﷺ: «من حدّث عنّي بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين»، وأن العمد إلى التحدث عنه بما ليس بصحيح من أعظم الآثام»[1].

تصحيح بعض الحديث وجمل منه دون بعض:

من قواعد الشيخ في باب التصحيح أنه يصحح بعض الحديث دون بعض في الحديث الواحد، ومن عمله بهذا ما يظهر في حديث كريب عن ابن عباس ﷺ قال: «بتّ عند خالتي ميمونة فقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته، تم غسل وجهه ويديه، ثم قام فأتى القربة فأطلق شناقها، ثم توضأ وضوءا بين الوضوءين، لم يكثر وقد أبلغ، ثم قام فصلى، فقمت فتمطّأت كراهية أن يرى أني كنت أرتقبه، فتوضأت، فقام يصلي، فقمت عن يساره، فأخذني بأذني فأدارني عن يمينه، فتتامّت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ثلاث عشرة ركعة، ثم اضطجع، فنام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، فأتاه بلال فآذنه بالصلاة، فقام فصلى ولم يتوضأ، وكان يقول في دعائه: «اللهم اجعل في قلبي نورا، وفي بصري نورا، وفي سمعي نورا، وعن يميني نورا، وعن يساري نورا، ومن فوقي نورّا، ومن تحتي نورا، ومن أمامي نورا، ومن خلفي نورا، وأعظم لي نورا»، قال كريب: وسبع في التابوت، قال: فلقيت بعض ولد العباس فحدثني بهنّ، فذكر: «عصبي ولحمي ودمي وشعري وبشري»، قال: وذكر خصلتين»[2].

قال الشيخ معلقا: «إسناده صحيح، إلا قول كريب «وسبع في التابوت» إلخ، فإن أوله مرسل، وباقيه عن مجهول، وهو بعض ولد العبّاس»[3].

فضعّف قول كريب لعلة الإرسال والجهالة.

فهذا مما يبين بعض حقيقة الحديث الصحيح عند الشيخ أحمد شاكر اصطلاحا وتطبيقا، وأصول تصحيح الحديث عنده، ومعالم منهجه في الباب.

1- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (365/1).

2- أخرجه البخاري ومسلم، البخاري في كتاب الدّعوات باب الدّعاء إذا انتبه بالليل، (8/ 69، رقم 6316)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدّعاء في صلاة اللّيل وقيامه، (1/ 525، رقم 763).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (372/3، ح:3194).

المطلب الثالث: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الحسن:

وفيه مسائل:

** **الفرع الأول: في تعريف الحديث الحسن، وضابطه، وشروطه:**

حد الحديث الحسن وأقسامه:

لقد اختلف المحدثون في حد الحديث الحسن على أقوال كثيرة وسبب خلافهم صعوبة ضبطه وحده حدا يميزه عن غيره لأنه وسط بين الحديث الصحيح والضعيف تتجاذبه الصحة والضعف فاختلفت عبارات الأئمة في تعريفه، قال ابن كثير: «وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عَسُر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عنه الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه» [1].

قال الإمام الذهبي: «ثم لا تطمع بأنّ للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك! فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد: فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه!وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك، لصح باتفاق»[2].

وأشهرها تعريفات ثلاث: الأول: تعريف الإمام الخطابي حيث عرفه بأنه:« ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»[3].

وقد اعترض على تعريفه هذا بأنه: ليس جامعا ولا مانعا فأدخل الصحيح في حد الحسن؛ فإن الصحيح – أيضاً – قد عُرِف مخرجه، واشتهر رجاله[4].

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ 129). ينظر تقرير هذا المعنى في تدريب الراوي، (173/1). وفتح المغيث، (1/ 86).

2- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، المرجع السابق، (28- 29).

3- حمد بن مُحَمَّد بن الخطابي البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية ، حلب، ط1، 1351هـ/ 1932م، (1/ 6).

4- ينظر شرح تعريفه والاعتراض عليه في الاقتراح (ص7)، وفتح المغيث، (1/ 86- 88)، وتدريب الراوي، (1/ 166).

الثاني: تعريف الإمام الترمذي قال: «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن» [1].

وتعريف الترمذي – على هذا – يدخل فيه: رواية المستور، والضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عند الترمذي من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة الماضية في تعريفه، كما أفاد ذلك الحافظ ابن حجر، وذكر لكل نوع من هذه الأنواع مثالا مما حسنه الترمذي في كتابه[2]، وتعقبه المحقق فيما أورد من أمثلة.

الثالث: تعريف ابن الجوزي: «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به»[3].

ثم نظر ابن الصلاح في تعريفات من سبقه من العلماء وهو ممن اعتنى بتحرير الحدود بناء على أقوال من سبقه وتلخيصها، فحمل تعريف الترمذي على أنه منصرف إلى أحد نوعي الحسن وهو الحسن لغيره، وهو ما اعتضد بمجيئه من غير وجه، وحمل تعريف الخطابي على النوع الثاني وهو الحسن لذاته، فكأن كل واحد منهما قد عرّف أحد نوعي الحسن وجعل على هذا الحديث الحسن قسمين فقال: « وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان: أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث – أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق – ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

1- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ/ 1987م، (573/2). ولكن اعترض عليه أيضا. ينظر شرحه مع الاعتراض في جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 168- 171)، ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 88- 90).

2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح،(1/ 387 – 399).

3- ينظر عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الموضوعات، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، ط1، ج 1، 2: 1386هـ/ 1966م، ج 3: 1388هـ/ 1968م، (1/ 35). أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح،(1/ 404). وينظر شرح حده في توضيح الأفكار للصنعاني، (1/ في الحاشية، 150)،

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا – مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا – سلامته من أن يكون معللا، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي، فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضا عما رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم...» [1].

وجرى ابن حجر على تقسيم الحديث الحسن قسمين، فقال: «فإن خف الضبط؛ أي: قل، والمراد مع بقية الشروط المقدمة في حد الصحيح؛ فهو الحسن لذاته «لاشتهاره» لا لشيء خارج، وهو الذي قد يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه، وخرج باشتراط باقي الأوصاف الضعيف»، وإنما سمي «حسنا لذاته» لأن حسنه ناشئ عن شيء داخل فيه، ذاتي له، لا من شيء خارج عنه، وسمي الآخر حسنا لغيره لأن حسنه اكتسبه من شيء خارج عنه، أتاه من مجموع أمرين أو أكثر[2].

فالحسن لذاته عند ابن حجر هو: ما نقله عدل خفيف الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

والحسن لغيره: هو الضعيف غير شديد الضعف الذي يروى من غير وجه فيحسّن بالاعتضاد.

ثم استقر الإصطلاح في الجملة على ما حرره ابن الصلاح وابن حجر.

فتحصّل في تحرير تعريف الحديث الحسن، أنه قسمان:

الحسن لذاته: وهو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل عدل خف ضبطه غير معلل ولا شاذ[3].

الحديث الحسن لغيره: الحديث الضعيف غير شديد الضعف ويروى من غير وجه مع خلوّه عن الشذوذ والعلة فيحسن بتعدد طرقه بشروطه وضوابطه[4].

1- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث، (ص31- 32).

2- ينظر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص 65- 66).

3- ينظر مُحَمَّد ابن علي الأثيوبي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ، (1/ 61- 62).

4- مُحَمَّد ابن علي الأثيوبي، إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدّرر في علم الأثر، المرجع نفسه، (1/ 64).

ملاحظة: ذهب جمهور المحدثين قديما وحديثا إلى تقوية الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه بشروطه طبعا، وحُكي اتفاقا أو اجماعا[1]، ويأتي بحث المسألة.

اختيار الشيخ:

وأما إختياره الشيخ في باب حد الحديث الحسن وأنواعه فإن الشيخ أولا جرى على ما استقر عليه الإصطلاح وسار عليه المتأخرون فأقر ابن كثير على قوله: «اعلم – علمك الله وإياي – أن الحديث عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف»[2].

وقرر في مواضع أن الحديث الحسن من أقسام الحديث ودرجة من درجاته، فقال: «فإن في السنن الصحيح والحسن والضعيف» [3].

وقسّم الحديث الحسن إلى قسمين: حديث حسن لذاته وحسن لغيره، فأقر كلام ابن الصلاح في شرحه على اختصار علوم الحديث[4].

ونصّ على ذلك في مواضع منها قوله: «وأما حد الحديث الحسن فقد حده الشيخ بقوله: «الحديث الحسن هو الذي لا يكون في إسناده راو متهم بالكذب، ولكن يوجد في رواته من أخذ عليه شيء في حفظه وضبطه، ثم يتابعه عليه رواة آخرون غير متهمين بالكذب أيضا، فيقع في نفس المحدث الناقد أن لهذا الحديث أصلا معروفا، أو كما قال الترمذي في سننه....ونقل تعرف الترمذي السابق» [5].

وهذا يصدق على الحسن لغيره فالحسن لغيره عند الشيخ هو الحديث الضعيف غير شديد الضعف ويروى من غير وجه يتقوى بذلك بشروطه.

1- ينظر خالد الدريس، الحديث الحسن لذاته ولغيره، (2340- 2356)، وخالف فيه ابن حزم فنسبه الزركشي في النكت إلى الشذوذ، (1/ 322)، وابن قطان الفاسي، ونسب هذا القول للبزار وابن خزيمة والعقيلي وابن حبان وابن العربي ومُحَمَّد رشيد رضا، ينظر خالد الدريس، الحديث الحسن لذاته ولغيره، (ص 2356- 2366).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص99).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص11، حاشية1).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ 131- 134).

5- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (2/ 907).

والشيخ وإن لم يحد الحسن لذاته حدا ظاهرا لكنه أشار إليه في قوله: «فالحديث الفرد بالاطلاق من غير قيد هو ما انفرد به راو واحد وإن تعددت الطرق إليه وحكمه أنه إذا كان الراوي ثقة ضابطا كان الحديث صحيحا وإن كان متوسطا في الضبط والحفظ كان الحديث حسنا... »[1].

وحين قال القائل: «ويسمى الحديث (حسنا) إذا لم يكن بريئا من الشوائب براءة تامة، كأن يكون غير متصل السند تمام الاتصال، أو كأن لا يقع الإجماع على الثقة براويه».

علّق عليه أحمد شاكر بقوله: «هذا الكلام ليس على وجهه، فإن انقطاع الإسناد موجب لضعف الحديث فلا يكون حسنا»[2].

وتطبيقه يدل على موافقته للتعريف المذكور سابقا للحديث الحسن لذاته ومن ذلك قوله: «وأما حديث أبي موسى الأشعري: فهو في سنن ابن ماجه، برقم: (560) (طبعة فؤاد عبد الباقي)، وقد أعلّوه بعلتين: ...أولاهما: أن راويه (عيسى بن سنان الحنفي الفلسطيني) ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات، فمثل هذا يحتمل ضعفه ويكون حديثه أقرب إلى الحسن منه إلى الضعيف، خصوصا وأن البخاري سكت عن هذا الحديث، ولو كان ضعيفا عنده لأبان عن ذلك...وثانيتهما: أن التابعي راويه عن أبي موسى، وهو (الضحاك بن عثمان بن عرزب) لم يسمع من أبي موسى، وهذه دعوى عريضة، ذكرها ابن أبي حاتم عن أبيه في ترجمة الضحاك هذا (459/1/2)، فقال: (روى عن أبي موسى الأشعري، مرسل)؟ ولكن البخاري – وهو الحجة في هذا – ترجمه في الكبير (334/2/2)، وقال: (سمع أبا موسى)، ثم أشار إلى هذا الحديث في ترجمته، إشارته الموجزة كعادته، وسكت عنه، ولم يذكر له علة، فدلّ على أنه حديث مقبول عنده على الأقل»[3].

ففي هذا الحديث جعل الشيخ (عيسى بن سنان الحنفي الفلسطيني) من ضعّف به الحديث في مرتبة الحسن ودفع عن الحديث تهمة الإنقطاع محسّنا له.

1- أحمد شاكر، شرح ألفية العراقي. (ص24. حاشية1).

2- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (2/ 907).

3- جمال الدين القاسمي، المسح على الخفين، (ص11- 12).

فالحديث الحسن لذاته عند الشيخ هو: الحديث الذي اجتمعت فيه شروط الصحيح إلا أنه خف ضبط راو أو أكثر مما لا ينزله عن درجة القبول.

والأمثلة التطبيقية على حكمه للأحاديث بالحسن كثيرة، ومن ذلك قوله في دراسة حديث: حدثنا أبو كريب قال، حدثنا مصعب بن سلام، عن أبي حيان، عن أبيه، عن علي قال: «والصلاة الوسطى صلاة العصر». قال: «هذا إسناد حسن على الأقل، مصعب بن سلام التميمي: صدوق، وثقه بعضهم، وضعفه آخرون، والظاهر من ترجمته أن الكلام فيه لأحاديث غلط فيها، فما لم يثبت غلطه فيه فهو مقبول» [1].

فجعل الشيخ حديث مصعب في مرتبة الحسن ما لم يثبت غلطه[2].

وقد جرى الشيخ على هذا في تطبيقاته وحكمه على الأحاديث وسبقت أمثلة للحسن لذاته وأما الحسن لغيره عند الشيخ هو الحديث الضعيف غير شديد الضعف ويروى من غير وجه يتقوى بذلك بشروطه.

ولكن الشيخ -رحمه الله- يحسّن أحاديث ليست حسنة كتحسينه لأحاديث التابعي المجهول كحديث رقم 6755 في تحقيقه للمسند قال: «إسناده حسن، سلمة بن أكسوم: ترجمه الحسيني في الإكمال (ص:45) وقال: إنه مجهول، واستدرك عليه الحافظ في التعجيل (ص:159) فقال: «لم يذكر فيه جرحا لأحد»، ثم لم يترجمه الذهبي في الميزان، ولا الحافظ في اللسان، ولم أجد له ترجمة غير ذلك»[3]، ويأتي بحثه بأمثلته، كما يحسن حديث المختلط بعد اختلاطه وسبقت الإشارة إليه ويأتي بحثه مفصلا تفصيله.

****

** **الفرع الثاني: الاحتجاج بالحسن:**

لقد اختلف أهل العلم قديما في الإحتجاج بالحديث الحسن خاصة الحسن لغيره على أقوال:

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (5/ 169، ح5382).

2- وينظر أمثلة أخرى في مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح883)، و(ح3914)، وينظر أمثلة في تحقيق المسند: (ح146)، (ح150)، (ح211)، (ح261)، (ح286)، (ح293)، (ح402)، (ح416)، (ح2727) (ح3019).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (293/6).

الأول: ترك الاحتجاج به، ونُسب هذا المذهب إلى أبي حاتم الرازي وغيره[1].

الثاني: الإحتجاج بالحسن بقسميه وهو مذهب عامة العلماء، وقد سبق النص عليه في تعريف الخطابي وابن الجوزي للحسن ونصّ عليه البغوي والنووي والحاكم وابن حبان وابن خزيمة وعليه استقر الإجماع[2].

وهذا هو المتعين القول به لأن الحديث الحسن الإصطلاحي مع الحديث الصحيح يمثل الحديث المقبول المعمول به في مقابل المردود الموضوع والضعيف بأنواعه، ثم إن من نسب إليه من المحدثين ترك الإحتجاج بالحسن لعبارات موهمة منهم فيها رد الإحتجاج بالحسن، فإنهم لم يريدوا يقينا الحسن إصطلاحا فإن لكل منهم اطلاق خاص للحسن غير منضبط، لأن منزع المتقدمين من المحدثين في اطلاقاتهم لغوي أكثر منه اصطلاحي، ولم تكن لهم عناية بضبط التعاريف فكانوا يريدون بالحسن معنى لا مدخل لتحقق شروط الحسن الإصطلاحي به، وقد وجد إطلاقه على المنكر من ابن عدي، وأراد به شعبة المعنى اللغوي، وهو حسن متن الحديث ومعناه، وربما أطلق على الغريب، كما فعله إبراهيم النخعي، ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته، ولابن المديني في الحسن لذاته، وللبخاري في الحسن لغيره، ونحوه – فيما يظهر – قول أبي حاتم الرازي: فلان مجهول، والحديث الذي رواه حسن[3].

كما أنهم قد يطلقون على الحسن الإصطلاحي لقب الصحيح قال ابن دقيق العيد: «ويؤيده ورود قولهم هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين»[4].

قال الذهبي: «وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم يقولون فيما صح: هذا حديث حسن»[5].

1- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 93).

2- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 174)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 93- 95).

3- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي. (1/ 94/ 95).

4- مُحَمَّد بن علي القشيري ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، (ص11).

5- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، (ص32).

لأن الحديث عندهم قسمان صحيح وهو المقبول بقسميه الصحيح والحسن، وضعيف مردود وهو ما اختل فيه شرط القبول، قال طاهر الجزائري: «وقد قسم كثير من المتقدمين الحديث إلى قسمين فقط صحيح وضعيف وأدرجوا الحسن في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به»[1].

قال ابن حجر: «واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: (الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ: وهو أن يكون متصلا غير مقطوع معروف الرجال)، وروينا عن مُحَمَّد بن يحيى الذهلي قال: (ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح»، فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معا وكذا شرط ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما لم يتعرضا فيه لمزيد أمر آخر على ما ذكره الذهلي)[2].

وأوّل من قسّم الحديث أقساما ثلاثة اصطلاحا الخطابي قال العراقي: «ولم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن...»[3]، وقد شهر التفريق بين الصحيح والحسن وأكثر من استعمال الحسن الإمام الترمذي ثم عنه اشتهر وتطور إلى أن استقر على ماسبق ذكره.

قال ابن حجر: «فإن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره، لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح، ولو تقرر لما خالفوه»[4].

اختيار الشيخ في المسألة: إن الشيخ على ما تقرر عند العلماء من الاحتجاج بالحديث الحسن في جميع أبواب الدين، حيث نص عليه تأصيلا وعمل به تطبيقا، وأما التأصيل فمنه قوله أولا: «ففهم المسلمون من كل هذا أنه يجب عليهم أن يحفظوا عن رسولهم كل شيء، وقد فعلوا وأدوا الأمانة على وجهها، ورووا الأحاديث عنه، بعضها متواتر إما لفظا ومعنى، وإما معنى فقط، وبعضها بالأحاديث الصحيحة الثابتة، مما يسمى الحديث الصحيح والحديث الحسن، ولم يحتجوا في دينهم بغير هذه الأنواع»[5]، وقال أيضا عن

1- طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، (1/ 354)، وينظر مقدمة ابن الصلاح، (ص40)، وفتح المغيث، (1/ 96).

2- أحمد بن علي ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: (1/ 480- 481).

3- عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (1/ 19).

4- إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، (1/ 302).

5- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (2/ 751).

البغوي وكتابه المصابيح: «فالإيراد باق في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن. وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به» [1].

وقال تعليقا على حديث: «المطلع على إسناد الحديث وما قيل فيه؛ لا يجد مناصا من القول بأنه حديث حسن صالح للاحتجاج، إن لم يكن صحيحا...» [2].

وأما تطبيقاته فإنه يستدل بالحسن بقسميه في المسائل الشرعية العملية والعقدية وهذا كثير في مؤلفاته[3].

****

** **الفرع الثالث: مظانه:**

من مظان الحديث الحسن كتب السنة التي اشترط مؤلفوها الصحة، فوقع فيها الصحيح والحسن والضعيف كالمستدرك للحاكم وصحيح أبي بكر بن خزيمة وابن حبان وغيرها، ثم السنن الأربعة لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وكذا المعاجم كمعجمي الطبراني الكبير والأوسط، والمسانيد كمسند أحمد وأبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يجد فيه المتبحر في هذا الشأن ثلة طيبة من الأحاديث الحسنة[4].

ومن الكتب التي هي مظنة وجود الحسن، مما للشيخ كلام عليها:

سنن أبي داود: سنن أبي داود من مظان الحديث الحسن كما قرره المؤلفون في مصطلح الحديث[5]، ويدل عليه الواقع الحديثي للكتاب.

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص139).

2- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي. الروضة الندية، (1/ 397).

3- ينظر عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (1/ 263- 264). و(2/ 856- 857). و(2/ 915)، وغيرها كثير.

4- ينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص21). ومُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث، (1/ 52- 57). وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 111- 116). وأحمد شاكر، الباعث الحثيث، (107- 113).

5- كابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث، (ص106)، وابن كثير، في اختصار علوم الحديث، (1/ 136).

وسنن أبي داود من أمهات كتب الإسلام وأحد الأصول الستة إعتنى به العلماء وأثنوا عليه فله في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره[1]، حتى صرح الغزالي باكتفاء المجتهد به في الأحاديث[2].

وقال النووي في قطعة كتبها في شرح سنن أبي داود:« وينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبى داود وبمعرفته التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التى يحتج بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهذيبه».

وقال ابن الأعرابي: «من كان عنده كتاب الله وسنن أبى داود لم يحتج إلى شئ معهما من العلم» [3].

وثناء العلماء عليه كثير بل أثنى عليه مؤلفه كما في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، وأهل الدار أعلم بما فيها حيث قال: «وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه إلا أن يكون كلام استخرج من الحديث ولا يكاد يكون هذا، ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولا يضر رجلا أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئا وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره» [4].

ومن المسائل المهمة المتعلقة بسنن أبي داود التي تكلم عليها الشيخ:

أولا: مسألة سكوت أبي داود على الحديث ومعنى (صالح) عنده :

لقد اختلف أهل العلم في حكم الأحاديث التي سكت عنها أبو داود في سننه لاختلافهم أولا في مراده من قوله في رسالته إلى أهل مكة: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته ومنه مالا يصح سنده... ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[5] ، على أقوال، فقيل إن ما سكت

1- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 187)،

2- كما في فتح المغيث للسخاوي، (1/ 101).

3- ينظر محمود محمد خطاب السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، تح: أمين محمود محمد خطاب، (1/ 16- 17)، وحمد بن محمد الخطابي، معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، (1/ 8).

4- سليمان بن الأشعث أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تح: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، (ص27- 28).

5- سليمان بن الأشعث أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، (ص27).

عليه فيه الصحيح والحسن لأن الصالح للاحتجاج شامل لهما، وقيل إن الصالح مما سكت عليه يشمل الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف غير شديد الضعف لأنه ذكر أيضا أنه يبّين ما فيه وهن شديد،وقيل ما سكت عليه حسن عنده لأنه المتبادر من إطلاق لفظ صالح[1].

وأما اختيار الشيخ وإفادته في الباب: فقد أصل أولا أنه: لا يكفي على المعتمد في صحة الحديث سكوت أبي داود على ما يرويه في سننه بل لابد من النظر فيه فقال: «اختصر الحافظ المنذري سنن أبي داود، وتكلم على أحاديثها وأبان عن ضعف الضعيف منها مما لم يبينه أبو داود، ولذلك قال الكثير من العلماء بالحديث: إن ما سكت عنه أبو داود والمنذري فهو صالح للإحتجاج، وهذا لا بأس به، ومع ذلك فقد فاتهما بعض الأحاديث لم يذكرا عنها ضعفا، فعل المنصف أن يدقق النظر ويحتاط في تصحيح الأحاديث، والتوفيق من الله»[2].

واختار أن ما سكت عنه أبو داود ليس شديد الضعف حيث نقل الشيخ كلام العراقي في الباعث الحثيث ولم يعقب عليه: «إن أراد به أنه ضعّف أحاديث ورجالا في سؤالات الآجري وسكت عليها في السنن، فلا يلزم من ذكره لها في السؤالات بضعف أن يكون الضعف شديدا، فإنه يسكت في سننه على الضعف الذي ليس بشديد، كما ذكره هو» [3].

وأما قوله عن معنى صالح أنه صالح للاحتجاج لا بأس به، فهذا لا يسلم ولا يتوافق مع تقريره السابق في كون أبي داود يسكت على الضعف الذي ليس بشديد، فإن المتقرر أن ما سكت عنه وقال عنه صالح أنه صالح للإستشهاد وغير شديد الضعف كما هو في كلام العراقي وغيره: وهو الذي حققه تأصيلا جمع من الأئمة وضعّفوا عمليا أحاديث كثيرة سكت عنها أبو داود [4].

ثم إن الشيخ قد يستأنس بما سكت عنه أبو داود من جهة صلاحيته للاستشهاد والترجيح، ومن ذلك ما جاء في دراسة حديث: القاسم قال: «اختلف عبد الله والأشعث، فقال ذا: بعشرة، وقال ذا: بعشرين،

1- ينظر هذه الأقوال وتفصيلها في تدريب الراوي للسيوطي، (1/ 182- 186)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، (1/ 343- 345)، وفتح المغيث للسخاوي، (1/ 102- 105).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص10).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص137).

4- ينظر تلخيص ذلك في مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (13/ 214- 215)، وسيأتي مزيد بيان في كلام الألباني.

قال: اجعل بيني وبينك رجلا، قال: أنت بيني وبين نفسك، قال: أقضي بما قضى به رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «إذا اختلف البيّعان ولم تكن بينة، فالقول قول البائع، أويترادّان البيع». قال: ورواه أبو داود أيضا بنحوه مطولا من طريق أبي العميس عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الرحمن بن قيس بن مُحَمَّد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال: «اشترى الأشعث رقيقا من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفا، فأرسل إليه عبد الله في ثمنهم، فقال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف، فقال عبد الله: فاختر رجلا يكون بيني وبينك، قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك، قال عبد الله: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بينة، فهو ما يقول رب السلعة، أو يتتاركان». هذا إسناد حسن، عبد الرحمن بن قيس بن مُحَمَّد: ترجم في التهذيب ولم يذكر من حاله شيئا، وقال في التقريب: «مجهول الحال»، ولكن في التهذيب أنه ذكره ابن أبي حاتم، ولم ينقل أنه ذكر فيه جرحا، فهو مستور، يقبل حديثه، ويرجّع هذا أن الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، وأنه تقوّى برواية نحو هذه القصة» [1].

سنن الترمذي:

سنن الترمذي من مظّان الحديث الحسن بل هو أصل في معرفة الحسن وهو الذي شهره[2]، وهو من أمهات كتب الإسلام قال الإمام الذهبي: « في (الجامع) علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الاسلام، لو لا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل»[3].

قال عنه ابن الأثير: «أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب (العلل)، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها»[4].

وقال ابن العربي في مقدمة شرحه: «ليس في قدر كتاب أبي عيسى مثله، حلاوة مقطع، ونفاسة مترع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علما فرائد: صنف وذلك أقرب إلى العمل، وأسند وصحح، وأشهر، وعدد

1- أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (4/ 262).

2- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (1/ 181).

3- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (13/ 270). ونقل فيه نصوصا أخرى وأثنى عليه الذهبي.

4- المبارك بن مُحَمَّد ابن الأثير الجزري ،جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرنؤوط وبشير عيون، مطبعة الملاح، ط1، (1/ 193- 194). وينظر عبد العزيز الدهلوي، بستان المحدثين، ترجمه للعربية مُحَمَّد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي، (ص84).

الطرق، وجرح وعدل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الردّ والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، فرد في نصابه»[1].

وقد خدمه الشيخ وأثنى عليه فقال:«كتاب الترمذي أنفع كتب الحديث لعلماء هذا العلم ومتعلميه»[2]، وذكر ما امتاز به عن غيره من كتب السنة فقال: « يمتاز بأمور ثلاثة لا تجدها في شيء من كتب السنة الأصول الستة أو غيرها: أولها: أنه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد، وهذا أصعب ما في الكتاب...»[3].

ثانيها: «أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيرا ما يشير إلى دلائلهم، وبذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة، وهذا من أعلى المقاصد وأهمها، إذ هو الغاية من الصحيحة من علوم الحديث، تمييز الصحيح من الضعيف للاستدلال والاحتجاج ثم الاتباع والعمل»[4].

ثالثها: «أنه يعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصا علم العلل وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم، وللمستفيد والباحث في علوم الحديث»[5].

مسألة اصطلاحات الترمذي:

لقد تميّز جامع الترمذي باستعمال مؤلفه اصطلاحات لمعان خاصة عنده ورغم خدمة الشيخ للكتاب إلا أنه لم يعتني بتحرير ألفاظه كسائر العلماء وهذا ذكر لما جاء من تحرير الشيخ لها:

– **(حديث حسن)**: قد أكثر الترمذي في سننه من الحكم على الحديث بقوله: «حسن»، وقد قرر الشيخ أن ما حكم عليه بالحسن فقط في سننه خاصة بيّن أن مراده منه الحسن لغيره كما قرره في كتاب العلل في

1- مُحَمَّد بن عبد الله ابن العربي المالكي، تح: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1418هـ، (1/ 10).

2- مقدمة تحقيق سنن الترمذي، (ص6).

3- مقدمة تحقيق سنن الترمذي، (ص66).

4- مقدمة تحقيق سنن الترمذي، (ص67).

5- مقدمة تحقيق سنن الترمذي، (ص70).

آخر سننه فقال: «أقول: وكلام الترمذي ثابت في سننه المطبوعة (ج 2 ص 340 طبعة بولاق) ونصه: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن: فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك: فهو عندنا حديث حسن»، وقال العراقي بعد نقل عبارة الترمذي: فقيد الترمذي تفسير الحسن بما ذكره في كتابه الجامع، فلذلك قال أبو الفتح اليعمري في شرح الترمذي: إنه لو قال قائل: إن هذا إنما اصطلح عليه الترمذي في كتابه هذا، ولم يقله اصطلاحا عاما: كان له ذلك، فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقا في الاصطلاح العام»[1].

– (**حسن غريب**): لم يحرر الشيخ هذا اللفظ تحريرا والظاهر في حكمه على الأحاديث أنه يرى أن الترمذي لا يصحح به الحديث كما أنه حكم على راويه بالتفرد به، ويدل عليه دراسته لحديث أبي هريرة رقم (7240) في المسند ، قال رسول الله ﷺ: «يقول الله: إن أحب عبادي إلي أعجلهم فطرا»، قال أحمد شاكر : والحديث رواه الترمذي...وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وما أدري لماذا لم يصححه الترمذي؟، ولماذا قال إنه غريب!؟!، ولم ينفرد به قرة عن الأوزاعي، بل رواه عنه حافظان ثقتان...»[2]،

وقرّر في مواضع أن الغرابة لا تنافي الحسن والصحة كما هو معروف في علم المصطلح[3].

– (**صحيح**): يرى الشيخ أن الترمذي يريد بهذه العبارة الجزم بتصحيح الحديث.

– (**حسن صحيح**): وعبارة الترمذي هذه قال عنها: «الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي (حسن صحيح) عقب أحاديث كثيرة في سننه، فيها تكلّف ظاهر، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي من الحسن إلى الصحة، والله أعلم بالصواب»[4].

ولكنه نقل نصا آخر عن الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة قال فيه: «أوقعهم في هذه الحيرة جعلهم الحسن قسيم الصحيح فورد عليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه حسن صحيح، فأجاب كل بما ظهر له، والذي

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص131)، وينظر مثالا تطبيقيا في تحقيق تفسير الطبري، (ح 7484)، (ح7621، و7622).

2- ينظر تحقيق المسند، (7/ 80)، وينظر، (ح7852).

3- ينظر تحقيق سنن الترمذي، (1/ 43، حاشية4)، و(1/ 62، حاشية4).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص12).

يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح، فيجامعه وينفرد عنه، وأنه في معنى المقبول المعمول به، الذي يقول مالك في مثله: «وعليه العمل ببلدنا »، وما كان صحيحا ولم يعمل به لسبب من الأسباب، يسميه الترمذي (صحيحا) فقط، وهو مثل ما يرويه مالك في موطئه ويقول عقبه: «وليس عليه العمل »، وكأنّ غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيّدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم، فيسمي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حسانا، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت، هذا الذي يظهر قد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا ومجالستهم» [1].

– (**حسن صحيح غريب**): لم يحرر الشيخ عبارة الترمذي هذه تحريرا صريحا ولكن العبارة عنده يفهم منها تصحيح الترمذي للحديث ويدل على هذا ما سبق من تقريره أن الغرابة قد تجامع الحسن أو الصحة، ولهذا يكثر الترمذي من الجمع بينها[2].

– **قوله «أصح ما في الباب» أو «أحسن ما في الباب»**: سبق تقرير أصل المسألة في قولهم (أصح ما جاء في الباب) ونحوها ومنه اصطلاح الترمذي، وأما أحمد شاكر فليس له كلام في تحرير العبارة ولكن ظاهر صنيعه أنه يحملها على ظاهر اللفظ كما سبق.

****

** **الفرع الرابع: مسائل متعلقة بمبحث الحسن:**

أولا: تحسين الحديث بمجموع الطرق:

لقد اتفق المحدثون في الجملة على تقوية الحديث بكثرة طرقه بشروطه على اختلاف في تفاصيل ذلك، ومما اتفقوا عليه كما يأتي تحسين الحديث بمجموع طرقه.

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص141).

2- ينظر تحقيق سنن الترمذي، (1/ 43- 63).

وأما اختيارات الشيخ في الباب:

أولا: القول بتحسين الحديث بمجموع طرقه: فقد نص الشيخ على تحسين الحديث الضعيف بمجموع طرقه وعمل به تطبيقا: فمن النصوص قوله: «ولجمع الروايات فوائد عند علماء هذا الشأن يدركها كل من عاناها، وأقرب فوائدها تحقيق المعنى الصحيح للحديث، وتقوية أسانيده بانضمام بعضها إلى بعض»[1].

وقال: «أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك فإنه يرتقي إلى درجة الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك، وأمّا إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنه لا يرقى إلى الحسن، بل يزداد ضعفا إلى ضعف، إذ إن المتهمين بالكذب والمجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم: يرجح عند الباحث المحقق التهمة، ويؤيد ضعف روايتهم، وبذلك يتبين خطأ المؤلف هنا وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هذه العلة القوية»[2].

والأمثلة التطبيقية كثيرة جدا منها قوله تعليقا على حديث رافع بن خديج في الروضة الندية، أن النبي ﷺ قال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم؛ فليس له من الزرع شيء، وله نفقته». أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي، والطبراني، وابن أبي شيبة، والطيالسي، وأبو يعلى، وحسنه البخاري، قال: «هذا حديث صحيح»، وضعفه بعضهم بشريك، وزعم أنه انفرد به، ولكن تابعه عليه قيس بن الربيع، وضعفهما إنما هو من قبل حفظهما، فاتفاقهما على روايته مؤذن بصحته»[3].

وقال: في حديثي معاوية عن النّبيّ ﷺ :«العينان وكاء السّه فإذا نامت العين استطلق الوكاء» والثّاني من طريق علي عن النبي ﷺ: «العينان وكاء السّه فمن نام فليتوضأ»، رادّا على ابن حزم تضعيفهما بعد تخريجهما بقوله: «حديث معاوية رواه أحمد والدارقطني والبيهقي، وحديث علي رواه أحمد وأبو داود وابن

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ص13).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (10).

3- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (2/ 492).

ماجه والدارقطني ثم الكلام على رجال سنديهما: قال: وظهر من كل هذا أن الحديث بطريقين حديث حسن، والطريقان يؤيد بعضهما بعضا»[1].

ثانيا: قواعد في المسألة:

أن هذه التقوية ليست على إطلاقها: لقد أكد الشيخ أن تقوية الحديث بكثرة طرقه ليس على اطلاقها بل لها قواعد وشروط يؤدي عدم مراعاتها إلى تصحيح ضعيف أو موضوع قال: «وبذلك يتبن خطأ كثير من العلماء المتأخرين، في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى الى درجة الحسن أو الصحيح. فإنه إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع: ازداد ضعفا إلى ضعف، لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم: يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم، وهذا واضح» [2].

فللتقوية شروطا عند الشيخ: تؤخذ من النص السابق وهي:

– أولا: أن يكون الضعف غير شديد كأن يكون لخفّة ضبط الراوي ونحوها، فإن كان لفسق الراوي واتهامه بالكذب لم يتقوّى.

– ثانيا: أن يكون مقوّيه مثله أو أقوى منه.

– ثالثا: أن يكون تعدّد الطرق حقيقيّا.

وتطبيقا حيث ضعّف أحاديث مع كثرة طرقها، ورد تقوية أخرى لكثرة طرقها، ومنها قوله متعقبا صديق حسن خان في تقوية حديث: «بل كل طرقه ضعيفة، والضعيف لا حجة فيه وإن اعتضد بمئة ضعيف مثله؛ إلا ما كان ضعفه من قبل حفظ الراوي، فهذا يقويه ما يتابعه فيه غيره ممن هو مثله أو أقوى منه»[3].

1– التعليق على المحلى، (1/ 231– 232). وصححه في تحقيق المسند، (1/ 547. ح887)، وينظر أحمد بن حنبل، المسند، (ح5544)، و(ح5492)، و(ح5626)، (ح2469)، وتحقيق سنن الترمذي، (ح25، حاشية 6)، والأمثلة كثيرة.

2– أحمد شاكر ، الباعث الحثيث (ص135)، وينظر شرحه لألفية السيوطي، (ص10).

3– مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (1/ 156، حاشية1)، وينظر تحقيقه لتفسير الطبري (102/1، ح131). وتحقيقه للمسند، (3/ 545، ح3685).

وقوّى أحاديث لتحقق شروط التقوية، وسبق في تقريره التقوية بمجموع الطرق[1].

ثالثا: مسألة تقوية المرسل:

وأما الحديث المرسل فقد نصّ الشيخ على عدم تقويته، فقال: «وذهب بعضهم إلى الاحتجاج بالمرسل مطلقا، وبعضهم إلى الاحتجاج به إن اعتضد بحديث مسند وهذا غير جيد لأن المسند إن كان صحيحا فهو الحجة وإن كان ضعيفا فلا حجة فيه أو اعتضد بمرسل آخر أو بقول صحابي أو بقول الجمهور أو بالقياس وكل هذه أقوال ضعيفة عند المحققين» [2].

وعمل به تطبيقا فقال في حديث الحسن، أن النبي ﷺ قال: «إن إذن الرجل إذا كان في الصلاة أن يسبح، وإن إذن المرأة أن تصفق»، قال: «إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل، وإنما رواه الإمام أحمد هنا، من أجل الحديث بعده، كما بينا في الذي قبله» [3].

فقد أشار إلى الحديث قبله وبعده وهما يقويّان هذا المرسل، ولم يقوّه بل حكم عليه بالضعف[4].

وقد تتبعت المراسيل في تحقيقاته فوجدته يجنح لهذا فلا يقويها مطلقا، وهذا خلاف ما قرّره عامة أهل العلم، وعلى رأسهم الشافعي كما يأتي.

1- وينظر أمثلة في تحقيق المسند، (ح217)، و(ح5461)، و(ح6608)، و(ح7350)،، وينظر تحقيق الطبري، (ح7029).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص16، حاشية1).

3- تحقيق المسند، (8/ 9- 10، ح7881).

4- وينظر تحقيق المسند، (ح5584).

المطلب الرابع: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الضعيف:

وفيه مسائل:

** **الفرع الأول: تقدمة في الموضوع:**

المسألة الأول: حد الحديث الضعيف: لقد تعددت تعريفات أهل العلم للحديث الضعيف وحصلت بينهم ردود وتعقيبات فعرفه ابن الصلاح[1]، وتابعه على تعريفه جمع من أهل العلم كالنووي وابن جماعة وابن كثير وغيرهم، وتعقب العراقي والسخاوي تعريف ابن الصلاح[2]، وتعقبهما الزركشي معتذرا لابن الصلاح[3]، واعترض الحافظ على هذا الإعتراض مقرا صحة التعقب على ابن الصلاح ثم عرّف الضعيف بتعريف مضبوط فقال: «كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر»[4].

وصفات القبول عند المحدثين هي شروط الحديث الصحيح والحسن وهي مجموعة: اتّصال السّند، والعدالة، والضّبط، ونفي الشّذوذ، ونفي العلّة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه[5].

وتحريرا:

1- اتصال السند حيث لم ينجبر غير المتصل بما يقويه.

2- عدالة الرواة حيث لم ينجبر ناقصها بما يقويه.

3- ضبط الرواة حيث لم ينجبر ناقصها بما يقويه.

4- السلامة من الشذوذ.

5- السلامة من العلة.

1- عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص41).

2- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 126)، وابن دقيق العيد في الإقتراح، (ص11).

3- مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح،(ص390).

4- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح،(1/ 492).

5- ينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 126). وزكريا بن مُحَمَّد الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (167/1).

6- العاضد عند الإحتياج إليه، أو مجيء الحديث من وجه آخر إذا كان فيه ضعف ينجبر، وسبق تقريره.

المسألة الثانية: أسباب الضعف وما ينتج عنه من أنواع: أسباب ضعف الحديث قد تتعلق بالعدالة أو الضبط بالمتن أو السند، أما السند فلا تخرج عن أمرين: السقط فيه والطعن في الراوي ويتولد عن كل واحد أنواع من الحديث الضعيف وهي بسبب الأول السقط في السند:

إجمالا: المعلق المنقطع المعضل المرسل المدلس.

فالمعلق: حده المختار: «ما سقط أو حذف من أول سنده راو واحد فأكثر إلى رسول الله ﷺ».

المنقطع حده المختار: «ما سقط أثناء سنده راو فأكثر، ليس على التوالي» .

والحديث المعضل حده المختار: «ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي».

والمرسل المختار في حده: «هو ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ قولا ، أو فعلا ، أو تقريرا ، أو صفة». أو اختصارا: «ما رواه التابعي عن النبي ﷺ».

فهو ضعيف لا يحتج به واحتج به الأحناف والمالكية وهو مرجوح[1].

الحديث المدلّس: لم يحده المحدّثون حدّا جامعا مانعا على طريقة الحدود بل عرّفوه بأقسامه، وأشار بعضهم إلى حده ويتحصل منه أنه: «الحديث الذي أخفي عيب سنده على وجه يوهم ألّا عيب فيه»[2].

وهو أنواع تندرج في قسمين هما:

1- تدليس الإسناد: «وهو رواية الراوي عمن عاصره، ولم يلقه أو عمن سمع منه مالم يسمع منه، موهما أنه سمع منه».

2- تدليس الشيوخ: «وهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم أو لقبا أو كنية أو نسبة»[3].

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (97- 102).

2- ينظر علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني، الديباج المذهّب في مصطلح الحديث، تح: مُحَمَّد أمين عمران، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1350هـ/ 1931م، (ص40).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تح: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1403/ 1983، (ص16)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 614- 618).

والمدلّس: اختلف أهل العلم في حكم الراوي الثقة المدلس تدليس الإسناد على أقوال، والمعتمد المشهور التفصيل فيقبل من المدلّس الثقة ما صرّح فيه بالسماع، وأما ما رواه بلفظ محتمل فلا...[1].

والتحقيق أن التدليس له أغراض وأنواع يختلف حسبها حكمه[2].

وبالسبب الثاني الطعن في الراوي: الموضوع و المنكر والمعلل والمضطرب.

– **الموضوع**: «هو المكذوب على رسول الله ﷺ، سواء تعمد ذلك راويه، أو أخطأ في ذلك».

وللوضع أسباب كثيرة.

– **المتروك**: «ما رواه متهم بالكذب أو انفرد بروايته راو مجمع على ضعفه».

– **المنكر**: «هو الحديث الذي يرويه من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه» وهو «تفرد من لا يحتمل تفرده أو مخالفته لمن هو أولى منه حفظا أو عددا، وقيده المتأخرون بالمردود وفيه إطلاقات أخر».

– **المعلّل**: «الحديث الذي اضطلع فيه على علة خفية غامضة قادحة، مع أن الظاهر سلامته منها».

أو: «الحديث الذي ظاهر السلامة؛ اطّلع فيه بعد التفتيش على قادح».

– **المضطرب**: «هو ما اختلفت روايته في السند أو المتن اختلافا يتعذر معه الجمع أو الترجيح».

و الضعيف أنواع كثيرة أوصلها ابن حبان إلى تسعة وأربعين نوعا، وبلغ بها العراقي إلى إثنين وأربعين، وأوصلها زكريا الأنصاري إلى ثلاثة وستين نوعا، وزاد ابن الملقن فجعلها زائدة على الثمانين، وأكثر من عدّها شرف الدين المناوي[3][4].

1- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (1/ 262- 267).

2- ينظر أنواعه وأحكامه تأصيلا مفصلا في عبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، (ص92- 97).

3- وهو يحي بن مُحَمَّد المناوي الشافعي شرف الدين أبو زكريا مات (سنة 871هـ)، ينظر عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، (7/ 312).

4- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 196)، وزكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (1/ 168- 171)، وعمر بن علي ابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث، تح: علي حسن عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، ط1، 1408هـ، (ص14).

المسألة الثالثة: مظان الحديث الضعيف:

كما اعتنى العلماء بالتصنيف في جمع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو أحاديث الأحكام على تفاوت درجاتها وبينوا مظانها اهتموا ببيان الأحاديث الضعيفة والتصنيف فيها وبيان مظانها كذلك كما حوتها كتبهم لأسباب عدة، وإن مظان الأحاديث الضعيفة متنوعة فمنها:

أولا: كتب اهتمت بجمع الأحاديث الضعيفة خاصة ومنها الموضوعة ومن ذلك: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن القيم، (الموضوعات) لابن الجوزي، ونحوها.

ثانيا: كتب الرجال المصنفة في الضعفاء من الرواة فإنهم قد يذكرون فيها أحاديثه استدلالا على ضعفه وبيانا لضعفها، ك: (الضعفاء الكبير) للعقيلي، و(الكامل في ضعفاء الرجال) لعبد الله بن عدي الجرجاني، و(المجروحين) لابن حبان، وفي كتب الرجال الأخرى المترجمة للرواة.

ثالثا: كتب مصنفة في نوع خاص من أنواع الحديث الضعيف ككتب المراسيل والعلل.

رابعا: جل كتب التاريخ والمغازي والسير وكتب التفسير أكثر أحاديثه ضعيفة، كتفسير الثعلبي والنقاش والواحدي وغيرهم

خامسا: كتب الفقه على اختلاف مذاهبها فيه قدر كبير من الأحاديث الضعيفة.

سادسا: كتب الأدب أيضا مشحونة بالأحاديث الضعيفة بل والموضوعة والقصص الباطلة[1].

المسألة الرابعة: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف:

أما الإحتجاج بالحديث الضعيف فبعد إجماع أهل العلم على عدم جواز الإحتجاج بالأحاديث الضعيفة في مسائل العقيدة وعلى عدم جواز الاستدلال بالموضوعات ولا روايتها لا في الترغيب والترهيب ولا في الفضائل إلا تنبيها على وضعها للحذر منها اختلفوا بعدها في الإحتجاج بالضعيف في الأحكام والفضائل على أقوال ثلاثة:

الأول: أنه يحتج به ويعمل به مطلقا في كل الأبواب بشرط ألا يشتد ضعفه وألا يوجد في الباب غيره مما يغني عنه مع عدم المعارض له. وهو قول جماعة من الأئمة والمحدثين.

1- ينظر تفاصيله وأمثلة لكل نوع في عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به، (ص358- 378).

الثاني: أنه لا يحتج به ولا يعمل به مطلقا في كل الأبواب وهو قول ثلة من أهل العلم أيضا.

الثالث: أنه لا يحتج به ولا يعمل به في الأحكام والحلال والحرام، ويحتج به في الفضائل والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي بشروط، وهو قول جمهور العلماء ونقل اتفاقهم عليه[1].

ولكن نقل الاتفاق على العمل بالضعيف في الفضائل بعيد لشهرة من خالف ومنهم الامام مسلم، فيقال هو قول الجمهور، والله أعلم.

****

** **الفرع الثاني: اختيارات الشيخ وإفاداته في مبحث الضعيف:**

لقد تناول حد الحديث الضعيف وتفصيل أحكامه وأنواعه في مواضع، ويتحصل من استقراء كلامه:

أولا: حد الحديث الضعيف عنده: فهو «ما لا يثبت له إسناد قائم»[2]، أو «ضعّف رواته»[3].

وفي النصين إشارة منه إلى أن ضعف الحديث يكون إما لخلل في السند أو طعن في الراوي وقد سبق.

وجرى على ما قرره أهل العلم والمحدثون من جعل الضعيف أنواع كثيرة بحسب شرط الصحة المختل فجعل من أنواع الضعيف:

- المنقطع وهو عنده: «ما سقط منه قبل الصحابي واحد أو أكثر لا على التوالي»[4].

وقد سبق ذكر أمثلة تطبيقية عن تضعيفه الحديث لانقطاعه في مبحث الصحيح[5].

1- ينظر إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، (1/ 258- 260). عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، (2/ 1103- 1114)، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (ص113/ 116). مُحَمَّد علي بن آدم الأثيوبي، إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدّرر في علم الأثر، (1/ 318- 319).

2- عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (1/ 344)،

3- عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، المرجع نفسه،(2/ 568).

4- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص15، حاشية1).

5- وينظر أمثلة أخرى في مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح 1634، 2942، 5406)، وأحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ح570، 1045، 1817)، وغيرها كثير.

– والمعضل وهو عنده: «ما سقط من سنده إثنان على التوالي». و«ما روى أيضا تابع التابعي عن التابعي حديثا وقفه عليه وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل»[1].

وهو أولى بالتضعيف من المنقطع كما هو ظاهر.

– والمعلق وهو عنده: «ما حذف أول إسناده، سواء كان المحذوف من الإسناد واحدا أو أكثر ويشمل ما إذا حذف الإسناد جميعه، كما قال بعض المؤلفين، قال رسول الله ﷺ أو قال ابن عباس أو قال عطاء مثلا فكل هذا معلق، لأنه حذف الإسناد من المؤلف إلى المروي عنه»[2].

ثانيا: معلقات البخاري:

يذكر أهل العلم في مبحث المعلق معلقات البخاري لأن لها حكما خاصا، وتحقيق القول فيها أن المعلقات فيه قسمان: ما علّقه فيه ووجد موصولا في موطن آخر منه وما علقه فقط وهو قسمان أيضا:

الأول: ما علّقه بصيغة الجزم وهو صحيح إلى من علقه عنه ينظر في باقي سنده، وقد يكون في حقيقته ضعيفا، والثاني: ما علقه بصيغة التمريض فهو مشعر بضعفه عنده وقد يكون صحيحا في نفس الأمر ولا يبلغ الأول، وأما ما علقه عن شيوخه فحكمه الإتصال[3].

– اختيار الشيخ:

لقد سار الشيخ على ما قرره أهل العلم في المسألة فقسّم المعلق إلى قسمين في نوعه وحكمه فقال: «وهذا النوع أي المعلق كثير في صحيح البخاري فتارة يأتي بصيغة الجزم نحو قال فلان ويعطى حكم الصحيح لأنه جزم بنسبته إلى قائله في كتاب التزم الصحة، وتارة يأتي بصيغة التمريض نحو (يذكر) و(يحكى) و(يقال) فإذا جاء هكذا لم يحكم بالصحة، ولكن وروده في أحد الصحيحين يجعل له أصلا فلا

1- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص15).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص18).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، ط1، 1405هـ، (2/ 7- 12). أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، (1/ 17- 19)، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 75- 76)، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 252- 253).

يحكم عليه بالوهن الشديد، وأما ما يرويه أصحاب الكتب التي لا تلتزم الصحة بغير إسناد، فلا يحكم له بالصحة سواء أجاء بصيغة الجزم أم جاء بغيرها بل يفحص عن إسناده أولا»[1].

والتحقيق أن ما رواه بصيغة الجزم يعني صحته إلى من عزاه، وقد لا يكون كذلك في نفس الأمر، وليس هو داخلا في شرطه كما يوهم كلام الشيخ، وإن كان أكثره مقبولا، وأما ما علقه بصيغة التمريض فهو دون الأول، ولكن فيه الصحيح والحسن وأكثره ضعيف.

قال ابن حجر في النكت محررا للمسألة: «فهو (أي المعلق) على صورتين: إما بصيغة الجزم وإما بصيغة التمريض، فأما الأول: فهو صحيح إلى من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفا من جهة الانقطاع خاصة. وأما الثاني: وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى كما نبه عليه شيخنا، نعم، فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، ومنه: ما هو حسن، ومنها: ما هو ضعيف وهو على قسمين: أحدهما: ما ينجبر بأمر آخر، وثانيهما: ما لا يرتقي عن رتبة الضعيف وحيث يكون بهذه المثابة، فإنه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده في كتابه... وذكر أمثلة، ثم قال: فقد لاح بهذه الأمثلة واتضح أن الذي يتقاعد عن شرط البخاري من التعليق الجازم جملة كثيرة، وأن الذي علقه بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر، وإن أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده، وقد بينا أنه يبين كونه ضعيفا – والله الموفق –»[2].

– مسألة ما رواه معلقا عن شيوخه:

اختار الشيخ أيضا أن ما رواه معلقا عن شيوخه له حكم المتصل، فقال: «واعلم أن البخاري كثيرا ما يذكر حديثا عن شيوخه بصيغة التعليق فيقول قال عفان، قال القعنبي: فهذا من البخاري محمول على الاتصال لأن حكمه حكم العنعنة لثبوت اللقاء بين البخاري وبين شيخه، ولأن البخاري ليس مدلسا، وأما

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص18).

2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 326).

غير البخاري فليس لعمله ضابط معروف في ذلك لا يحكم له بالاتصال بل يفحص عنه من الطرق الأخرى ويحكم له بما يظهر من صحة أو ضعف»[1].

وهذا هو المتعين، ومثّل له أهل العلم بحديث هشام بن عمار في المعازف ويأتي.

– المرسل: وهو عنده: «ما رواه التابعي صغيرا أو كبيرا عن النبي ﷺ ولم يذكر من حدثه وكذلك ما رواه من رأى النبي ﷺ ولكنه كان غير مميز حال الرؤية كمحمد بن أبي بكر الصديق، فإنه وإن كان يدخل في تعريف الصحابي إلا أن روايته مرسلة»[2].

وأشار إلى أن بعض العلماء يطلقون المرسل على رواية التابعي الكبير عن النبي ﷺ وبعضهم على مطلق الإنقطاع، وهو اختلاف في الإصطلاح[3].

– الاحتجاج بالمرسل: لقد رجّح أن المرسل لا يحتج به وهو منقطع كما هو قول جماهير العلماء فقال: «والراجح عند العلماء والمختار المرسل...ليس بحجة لأنه حذف منه راو غير معروف وقد يكون غير ثقة والعبرة في الروية بالثقة واليقين، ولا حجة في المجهول»[4]، وقال: «والمرسل لا حجة فيه لأنه عن راو مجهول»[5]. «ولا شك في ضعف الأحاديث المراسيل»[6].

ورد القول بقبوله مطلقا مدللا لذلك: فقال: «والقاعدة الصحيحة عند علماء النقل وزعمائه – وهم حفاظ الحديث – أن المرسل لا تقوم به الحجة، وهو ما يرويه شخص عمن لم يدركه، ولم يتلق عنه مباشرة، لما فيه من جهالة الواسطة فلعله غير ثقة، وهذا أمر معروف»[7].

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص18).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص16، حاشية1).

3- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص16، حاشية1).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص16، حاشية1).

5- أحمد شاكر، نظام الطلاق، (ص24).

6- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (6/ 40).

7- عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (1/ 496).

وقال: «الاحتجاج بالحديث المرسل، وهو مذهب يختاره بعض أهل العلم ...والمرسل لا حجة فيه، لأنه عن راو مجهول»[1].

ولم يفرق بين المراسيل فقال: «المرسل كله ضعيف لانقطاعه[2] سواء أكان من رواية تابعي كبير أم صغير، بل إن العلماء تكلموا في احتجاج الشافعي بمراسيل سعيد بن المسيب، ورجحوا أن شأنها شأن غيرها من المراسيل، في حين أن سعيد بن المسيب مثل قبيصة بن ذؤيب، كلاهما من كبار التابعين ومن أبناء الصحابة، ويكفي في ذلك قول ابن الصلاح في علوم الحديث (ص58): «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصنيفهم»، ومن أقوى ما رأيت في الدلالة على عدم الاحتجاج بالحديث المرسل ما روى الحاكم في (معرفة علوم الحديث 26 – 27) بإسناده إلى يزيد بن هرون قال: «قلت لحماد بن زيد: يا أبا إسماعيل، هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن؟، فقال: بلى، ألم تسمع إلى قول الله تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢]، فهذا فيمن رحل في طلب العلم، ثم رجع به إلى من وراءه ليعلمهم إياه، قال الحاكم: ففي هذا النص دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع غير المرسل»، وفي هذا مقنع...»[3].

واستثنى مراسيل الصحابة فإنها مقبولة لأن جهالة الصحابي كما مر لا تضر: فقال: «وأما مرسل الصحابي، أي ما يرويه صحابي عن النبي ﷺ وتدل الدلائل على أنه لم يسمعه منه، كما إذا كان متأخر الإسلام وروى حكاية عن صدر الإسلام، أو غير ذلك من الدلائل فإنه حجة، لأن الصحابة كلهم عدول، ويبعد جدا أن يروي الصحابي عن تابعي وإن حصل، فإنه يبيّنه ويظهره[4]، وهذا ظاهر الصحة.

والأمثلة التطبيقية لتضعيف أحاديث لعلة الإرسال كثيرة[5].

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (4/ 545)، وينظر أحمد شاكر، نظام الطلاق في الإسلام، (ص24).

2- أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، المسند، (1/ 483).

3- أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، المسند، (5/ 452). وينظر تقريره في تحقيق تفسير الطبري، (2/ 491). و (3/ 515).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص16، حاشية1)، وعمل بها في تحقيقه للمسند: (ح124)،و (1762)، و(2922).

5- ينظر تحقيق تفسير الطبري، (ح 1844)، و(ح1877)، و(ح2905)، وتحقيق المسند، (ح 249)، و(ح1698)، و(3645).

– تقوية المرسل: اختار عدم تقوية المرسل وهو مرجوح كما يأتي.

– المدلس: والتدليس عنده: أقسام كثيرة ذكر منها:

1– تدليس الإسناد وهو :«إذا كان الراوي معاصرا لمن روى عنه وثبت أنه لقيه وأتى في روايته بصيغة لا تقتضي السماع، فيقول: «قال فلان» أو: «عن فلان»...ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسماع، وروى بها ما لم يسمع كان تدليسا».

2– تدليس القطع وهو: «أن يسقط ألفاظ الرواية ويسمي الشيخ فيقول فلان عن فلان».

3– تدليس العطف: «أن يحدث عن شيخ بما سمعه منه ويعطف عليه شيخا آخر لم يسمعه منه كأن يقول «حدثنا فلان وفلان» وهو لم يسمع من الثاني المعطوف».

4– تدليس القطع أو السكوت: « كأن يقول: «حدثنا» أو «سمعت»، ثم يسكت وينوي القطع، ثم يقول: «هشام بن عروة» أو «الأعمش» فيذكر اسم الشيخ موهما أنه سمع منهما، وليس كذلك وهذا قبيح جدا».

5– تدليس التجويد ويسمى تدليس التسوية، وهو: «أن يذكر الراوي شيخه الذي سمع منه ولكن يسقط أحد الرواة في الإسناد غير شيخه لضعفه أو لصغره تحسينا للحديث فيصير الحديث ثقة عن ثقة، ويأتي بصيغة محتملة للسماع نحو (عن) فيكون أصل الحديث عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني فيسوي الإسناد كله، فيحكم له بالصحة، وفيه تغرير شديد».

وقد قرر الشيخ أن هذا شرها، فقال: «وهذا التدليس أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس وجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة أو يتحير، وربما لصق البلاء بالثقة مع براءته منه وفيه غرر شديد».

6– تدليس الشيوخ: «وهو أن يسمي الراوي شيخه أو شيخ شيخه باسم أو كنية أو لقب غيرما اشتهر به وعرف، وهو عمل غير جيد أيضا فإن كان عمل هذا سترا لضعف الشيخ فقد قال بعضهم: إن هذا جرح فيمن فعله، والأصح أنه ليس بجرح إلا إن قصد إلى إخفاء ضعف الحديث وإظهاره في مظهر الصحيح، وبعضهم يفعل هذا لأن شيخه صغير في السن أو متأخر الوفاة أو سمع منه كثيرا فامتنع من تكراره على صورة واحدة إيهاما لكثرة الشيوخ، وكل هذه الصور غير مستحسنة لما فيها من صعوبة معرفة الشيخ لمن لم

يعرفه، فقد لا يفطن الناظر فيحكم عليه بالجهالة... ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا النوع والمسألة اصطلاح، ثم إن لهم صورا أخرى غير هذه بأن يذكر الراوي شيخه بكنية أو لقب أو صفة تتفق مع صفة شيخ آخر مشهور تشبيها له به....وهذا ليس جرحا قطعا لأنه من المعاريض لا من الكذب، قاله الآمدي وابن دقيق العيد»[1].

وأما من صرح بالسماع أو التحديث ولم يكن قد سمعه من شيخه ولم يقرأه عليه: لم يكن مدلسا بل كان كاذبا فاسقا، وفرغ من أمره[2].

– حكم التدليس والمدلس: قال الشيخ بعد حكاية بعض الأقوال في المسألة: «والصحيح الذي رجحه علماء الحديث أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يصرح فيه بالسماع لا يقبل بل يكون منقطعا، وما صرح فيه بالسماع يقبل، وهذا كله إذا كان الراوي ثقة في روايته كما هو معروف بداهة، وفصل بعضهم تفصيلا آخر فقال: إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فهو جرح له، لأن ذلك حرام وغش وإلا فلا»[3].

وقال: «المدلس الصادق إذا صرح بالتحديث ارتفعت شبهة التدليس وصح حديثه»[4].

وعمل به الشيخ تطبيقا ردا لحديث المدلس غير المصرّح بالسماع[5]، وتصحيحا لأخرى صرح المدلس فيها بالسماع[6].

والشيخ لم يفرق بين المكثر من التدليس والمقل، وقد فرق بينهما بعض أهل العلم كما يأتي.

1- ينظر هذه الأنواع كلها في: أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي (ص20- 21). والباعث الحثيث، (ص177- 178).

2- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي(ص19)، والباعث الحثيث، (ص173).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي (ص20).

4- أحمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ابن حنبل، (3/ 409).

5- ينظر أمثلة في أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ح4755، و6623، و6646).

6- ينظر أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ح342، و887، و2131، و3316، و6161).

– **التدليس الواقع في الصحيحين:** إختار الشيخ أن ما وقع في الصحيحين من أحاديث من رواية بعض المدلسين الثقات ولم يصرحوا فيها بالسماع، كقتادة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى غير التي ذكرها صاحب الصحيح[1].

وهو اختيار جمع من المحققين فقد قال النووي: «وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى»[2].

وقال ابن حجر: «وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعنا هل نقول: أنهما اطلعا على اتصالها؟، فقال: «كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما. وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح»، قلت (ابن حجر): وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط، أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها»[3].

وقد بحثها عواد الخلف في كتابيه (روايات المدلسين في صحيح البخاري) و(روايات المدلسين في صحيح مسلم).

ولكن شاكر كثيرا ما يقبل حديث المدلس مع عدم تصريحه بالسماع، وهو مما انتقد عليه كما يأتي.

وهذا فيما تعلق بالطعن في الحديث لخلل في السند، وأما رد الحديث بالسبب الثاني: وهو الطعن في الراوي بعدم ضبطه فينشأ عنه كما سبق الموضوع والمضطرب و المنكر والمعلل.

وقد جعل الشيخ الوضع وترك حديث الراوي والنكارة في السند أو المتن والعلة القادحة في السند أو المتن والإضطراب في الحديث من أسباب ضعف الحديث.

– **الموضوع:** عنده: «المختلق المصنوع، وهو الذي نسبه الكذابون المفترون إلى رسول الله ﷺ»[4].

1- شرح ألفية السيوطي (ص20).

2- ينظر ذكرها مع شرحها في عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (264/1)،

3- أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 636).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص41).

وشدد فيه فقرر أنه شر أنواع الرواية، ومن علم أن حديثا من الأحاديث موضوعا فلا يحل له أن يرويه منسوبا إلى رسول الله ﷺ إلا مقرونا ببيان وضعه، وهذا الحظر عام في جميع المعاني، سواء الأحكام والقصص والترغيب والترهيب وغيرها[1].

ورواية الحديث الموضوع نقل الاتفاق على عدم جوازه إلا لبيان وضعه، ولكن يخدش في هذا الاتفاق أن ابن عبد البر نقل في الاستيعاب، واستظهره الحافظ في الإصابة، أنه يجوز رواية الحديث الموضوع بشرطين: الأول: ألا يكون في حكم، والثاني: أن تشهد له الأصول[2].

ورغم مكانة ابن عبد البر العلمية الحديثية وشهرته، فإنّ قوله لم يذكر في كتب المصطلح، وهو يقدح في صحة الاتفاق المنقول في المسألة[3].

– كيف يحكم على الحديث بالوضع:

لقد قرّر أن الحكم على الحديث بالوضع يكون بالنظر إلى إسناده ومتنه، بقرائن في الراوي أو المروي أو فيهما معا كما سبق تقريره، قال الشيخ: «ويعرف وضع الحديث بأمور كثيرة، يعرفها الجهابذة النقاد من أئمة هذا العلم، منها: إقرار واضعه بذلك، ومنها: ماينزل منزلة إقراره، ومثّل لهما...ثم قال: «وقد يعرف الوضع أيضا بقرائن في الراوي، أو المروي، أو فيهما معا»[4].

– قرائن يحكم بها على الحديث بالوضع:

وذكر أمورا وقرائن يحكم بها على الحديث بالوضع نص عليها العلماء ومنها:

- إقرار واضعه بذلك.

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي (ص41). والباعث الحثيث (ص245- 246). وينظر الرد على من سهل في الموضوع في عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (2/ 902- 903).

2- ينظر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، (512/5)، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (3/ 1343).

3- فائدة من صالح بن عبد الله العصيمي في تطريز حكم صوم رجب وشعبان، لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار، مفرغ من الشرح الصوتي، (ص31).

4- ينظر أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص246- 247).

– ومنها: ماينزل منزلة إقراره، كأن يحدث عن شيخ بحديث لا يعرف إلا عنده، ثم يسأل عن مولده، فيذكر تاريخا معينا، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروي عنه أن الراوي ولد بعد وفاة شيخه، أو أن الشيخ توفي والراوي طفل لا يدرك الرواية، أو غير ذلك

– وقد يعرف الوضع أيضا بقرائن في الراوي، أو المروي، أو فيهما معا، فمن أمثلة ذلك: ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: «كنت عند سعد ابن طريف، فجاء ابنه من الكتّاب يبكي فقال: «مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين!»، وسعد بن طريف هذا قال فيه ابن معين: «لا يحل لأحد أن يروي عنه». وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث»، وراوي القصة عنه، سيف بن عمر، قال فيه الحاكم: «اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط».

– ومن القرائن في المروي: أن يكون ركيكا لا يعقل أن يصدر عن النبي ﷺ ، وقد وضعت أحاديث طويلة، يشهد لوضعها ركاكة لفظها ومعانيها، قال ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة، أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح».

– ومما يدخل في قرينة حال المروي، ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب: «أن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أوالإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكان الجمع؛ فلا، ومنها ما يصرح بتكذيب رواة جمع المتواتر، أو يكون خبرا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع، ثم لا ينقله منهم إلا واحد. ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير. وهذا كثير في حديث القصاص، والأخير راجع إلى الركة».

ومثّل الشيخ لبعض ما ذكر[1].

وحكم على أحاديث كثيرة بالوضع بالقرائن والضوابط السابقة[2].

1- ينظر ذكرها مفصلا في الباعث الحثيث، (ص247/ 253).

2- ينظر مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح14، و140).

تعدد طرق الحديث يبرؤه الوضع:

لقد قرر الشيخ أن مجيء الحديث من عدة طرق ولو ضعيفة يخرجه من الوضع، ومن أمثلته قوله في دراسة حديث أنس بن مالك قال: «إذا بلغ الرجل المسلم أربعين سنة آمنه الله من أنواع البلايا، من الجنون، والبرص، والجذام، وإذا بلغ الخمسين ليّن الله تعالى عليه حسا، وإذا بلغ الستين رزقه الله إنابة يحبّه عليها، وإذا بلغ السبعين أحبه الله وأحبه أهل السماء، وإذا بلغ الثمانين تقبّل الله منه حسناته ومحا عنه سيئاته، وإذا بلغ التسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وسمّي أسير الله في الأرض، وشفّع في أهله..».

قال: «ولذلك أرى أن الحافظ أصاب جدا حين رد على ابن الجوزي الجزم بوضع هذا الحديث بقوله في القول المسدد 22 – 23: «لا يلزم من تخليط الفرج [يعني ابن فضالة]، في إسناده أن يكون المتن موضوعا، فإن له طرقا عن أنس وغيره يتعذر الحكم مع مجموعها على المتن بأنه موضوع، وأشار بعد ذلك إلى بعض طرقه عن أنس وعن غيره من الصحابة... فلو لم يكن لهذا الحديث سوى هذه الطريق لكان كافيا في الرد على من حكم بوضعه، فضلا عن أن يكون له أسانيد أخرى»[1].

وهذه قرينة أغلبية صحيحة على عدم وضع الحديث، فإن كثرة طرقه وتنوع مخارجه يبعد عنه تهمة الوضع، وقد يحكم على الحديث بالوضع مع كثة طرقه إذا كانت تدور على الكذابين والوضاعين، وهذا ظاهر.

– **المنكر**: وحدّه بأنه: «ما انفرد به الراوي الذي ليس بعدل ولا ضابط فهو منكر مردود، مع أنه لم يخالفه غيره في روايته، لأنه انفرد بها، ومثله لا يقبل تفرده»[2]، «ومنه ما ينفرد بزيادة في الحديث في المتن أو السند المتهم بالكذب أو بالفسق أو كان ذا غفلة أو كثير الوهم مخالفا لغيره من الثقات»[3].

فالمنكر عنده قسمان: الأول: انفراد الضعيف بالحديث.

الثاني: زيادة الضعيف في حديث زيادة في متنه أو سنده يخالف فيها الثقات ممن روى الحديث.

وقد فرّق كما سبق بين مخالفة الثقة لمن هو أولى منه وهو الشاذ ومخالفة الضعيف أو تفرده فإنه منكر[4].

1- أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (147/5- 148، ح5626).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث (ص183).

3- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص23).

4-ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص23/ 24)، والباعث الحثيث، (ص183).

– **المضطرب**: قال عنه: «إذا جاء الحديث على أوجه مختلفة، في المتن أو في السند، من راو واحد، أو من أكثر: فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشيء من وجوه الترجيح– كحفظ راويها، أو ضبطه، أو كثرت صحبته لمن روى عنه – كانت الراجحة صحيحة، والمرجوحة شاذة أو منكرة، وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح، كان الحديث مضطربا، واضطرابه موجب لضعفه، إلا في حالة واحدة، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلا، ويكون الراوي ثقة، فإنه يحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطربا، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره، فقال: «وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»، نقل ذلك السيوطي في التدريب [1/ 314]»[1].

فنصّ على ضعفه حال عدم إمكان الجمع أو الترجيح فإذا أمكن انتفى، كما نص على أن الإضطراب حاصل في المتن أو السند أو فيهما معا. وقال: «والاضطراب قد يكون في المتن فقط، وقد يكون في السند فقط، وقد يكون فيهما معا»[2].

وأما الحديث المعلل والعلل الأخرى التي يردّ بها الحديث النّاشئة عن اختلال شرط العدالة والضبط فقد سبقت الإشارة إلى بعضها في مبحث الصحيح، ويأتي الباقي في جهوده في الجرح والتعديل.

– مسألة الاحتجاج بالحديث الضعيف:

لقد اختار الشيخ عدم الاحتجاج بالضعيف فقال: «والضعيف لا حجة فيه»[3]، وقال: «الأحاديث المروية في نقض الوضوء بالقيء ضعيفة، لا تصلح للاحتجاج، وكذلك ما ورد في النقض بخروج النجاسة من غير السبيلين، وأما أحاديث نقض الوضوء بالقهقهة؛ فإنها من أضعف الحديث، بل حكم كثير من الحفاظ بأنها موضوعة، والحق أن ليس شيء من هذا ناقضا للوضوء»[4].

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص63،حاشية1)، الباعث الحثيث، (ص221).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص63، حاشية1)، والباعث الحثيث، (ص221).

3- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (156/1). وينظر عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (2/ 824).

4- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (1/ 174). وينظر مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (147/1).

ولا العمل به مطلقا لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال، موجها ما روي عن الأئمة من التساهل في روايته في الفضائل أنهم أرادوا به الحديث الحسن، فقال: «لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة بل لا حجه لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن، وأما ما قاله أحمد ابن حنبل وعبد الرحمن ابن مهدي وعبد الله بن المبارك «إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا» فإنما يريدون به – فيما أرجح والله أعلم – أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم مستقرا واضحا بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط»[1].

بل وشدد في ذلك فصرح أنه لا يجوز رواية الحديث دون تثبت من صحته، كما لا يجوز رواية الضعيف إلا مقرونا ببيان ضعفه بالعبارة الصريحة، مضعفا القول بجواز روايته من غير بيان لضعفه بالشروط المعروفة، فقال: «والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال لأن ترك البيان يوهم المطّلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصا إذا كان الناقل من علماء الحديث الذي يرجع إلى قولهم في ذلك»[2].

وقال: «من نقل حديثا صحيحا بغير إسناده وجب أن يذكره بصيغة الجزم فيقول مثلا: «قال رسول الله» ويقبح جدا أن يذكره بصيغة التمريض التي تشعر بضعف الحديث لئلا يقع في نفس القارئ والسامع أنه حديث غير صحيح وأما إذا نقل حديثا ضعيفا أو حديثا لا يعلم حاله أصحيح أم ضعيف؟ فإنه يجب أن يذكره بصيغة التمريض كأن يقول: «روي عنه كذا»، أو «بلغنا كذا»، وإذا تيقّن ضعفه وجب عليه أن يبيّن أن الحديث ضعيف لئلا يغتر به القارئ أو السامع ولا يجوز للناقل أن يذكره بصيغة الجزم لأنه يوهم غيره أن الحديث صحيح...والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ...»[3].

ويأتي في جهود الألباني تحرير المسألة وذكر اختيار الباحث فيها.

1- الباعث الحثيث، (277- 278)، وشرح ألفية السيوطي، (49).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص91).

3- أحمد شاكر، الباعث (ص277- 278). وشرح ألفية السيوطي، (ص48- 49).

المطلب الخامس: المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف وما تعلق به:

** **الفرع الأول: مسائل المرفوع والموقوف:**

أولا: حدها: المرفوع: حدَّهُ بأنه: «ما نسب للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير سواء حكاه عنه صحابي أو تابعي موصولا كان أو منقطعا»[1].

الموقوف: «ما نسب للصحابي من قول أو فعل أو غيره موصولا كان أو منقطعا[2].

المقطوع: ما كان موقوفا على التابعي، وقد يعبر عنه بالموقوف ولكن يقيده فيقول : هذا موقوف على ابن المسيب أو نافع مثلا[3].

ثانيا: المرفوع حكما: ومما يحكم له بالرفع عنده:

أولا: الصحابي إذا روى حديثا وقال التابعي الذي رواه عنه: «يرفعه»، أو «ينميه»، أو «رواية»، أو «يبلغ به» أو «يرويه» أو قال الصحابي: «من السنة كذا» أو «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا» أو «كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ»، سواء أصرّح بأنه علم أم لم يصّرح أو «من فعل كذا فقد عصى رسول الله»، أو حكى شيئا من أسباب نزول القرآن...وكل هذا ونحوه مرفوع وإن خالف في بعضه بعض أهل العلم، وأن قول الصحابي «كنا نفعل كذا»، ولم يضفه إلى عهد النبي ﷺ مرفوع أيضا فيما رجحه الحاكم والرازي والآمدي والنووي في المجموع والعراقي وابن حجر وغيرهم[4]، وهو الصحيح، وأقوى منه قول الصحابي «أحل لنا كذا »، أو «حرم علينا كذا» فإنه ظاهر في الرفع حكما، لا يحتمل غيره[5].

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص13).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص13).

3- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص14).

4- شرح ألفية السيوطي، (ص14).

5- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص150)، وينظر أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (5/ 213).

وقول التابعي عن الصحابي «يرفع الحديث» أو «ينميه» أو «يبلغ به» الصحيح رفعه، وهو قول الأكثر وحكي إجماعا أيضا: قال النوويّ: «وأما إذا قال التابعيّ عند ذكر الصحابيّ: «يرفعه» أو «يبلغ به» أو «رواية»، فكلّه مرفوع متّصل بلا خلاف»[1].

وقول الصحابي: «من السنة كذا»، الصحيح أيضا رفعه، وهو قول عامة العلماء من المحدثين والفقهاء بل حكي إجماعا منهم، قال الحاكم النيسابوري في المستدرك: «وقد أجمعوا على أنّ قول الصّحابيّ سنّة حديث مسند مرفوع»[2].

وينظر أمثلة من تطبيقاته[3]، وقد سبق تحريرها.

الثاني: تفسير الصحابي وما لا يقال بالرأي وما لا مجال للاجتهاد فيه:

قال الشيخ: «أما إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع، وأن ما يقوله الصحابي، مما لا مجال فيه للرأي، مرفوعا حكما كذلك، فإنه إطلاق غير جيد، لأن الصحابة اجتهدوا كثيرا في تفسير القرآن، فاختلفوا، وأفتوا بما يرونه من عمومات الشريعة تطبيقا على الفروع والمسائل. ويظن كثير من الناس أن هذا مما لامجال للرأي فيه. وأما ما يحكيه بعض الصحابة من أخبار الأمم السابقة، فإنه لا يعطي حكم المرفوع أيضا، لأن كثيرا منهم كان يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب، على سبيل الذكرى والموعظة، لا بمعنى أنهم يعتقدون صحتها، أو يستجيزون نسبتها إلى رسول الله ﷺ، حاشا وكلا»[4].

فالشيخ لا يرى إطلاق كون تفسير الصحابي له حكم الرفع وما لا يقال بالرأي، وهو مرجوح فالصحيح والله أعلم ما اختاره بعض المحققين وهو أن تفسير الصحابي مما لا يقال بالرأي فيه، وما لا اجتهاد فيه، له حكم الرفع بشروطه وضوابطه وليس بإطلاق، قال ابن حجر: «والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولا عن لسان العرب فحكمه الرفع وإلا فلا، كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية: كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار

1- يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (1/ 31).

2- مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، كتاب الجنائز، (1/ 510)، وينظر أدلته وأمثلته في مُحَمَّد بن مطر الزهراني، ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم، دار الخضيري، المدينة النبوية، ط1، 1418هـ، (ص29- 47).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (ح5723، و7196، و7494)، ومُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح81).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص151)، وينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص14).

والأخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للإجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع»[1].

وقد نص الشيخ تطبيقا على رفع بعضها مما نصّ تأصيلا على عدم رفعه فقال في حديث عن أبي هريرة: «أرسل ملك الموت إلى موسى، فلما جاءه صكه ففقأ عينه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت! قال: فرد الله تعالى إليه عينه، وقال: ارجع إليه، فقل له يضع يده، على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة، فقال: أي رب، ثم مه؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدّسة رمية بحجر، قال: فقال رسول الله ﷺ: «فلو كنت ثمّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق، تحت الكثيب الأحمر»، قال: «هذا الحديث هو هكذا بصورة الموقوف على أبي هريرة، في رواية طاوس عن أبي هريرة، وهو في حكم المرفوع؛ لأنه مما لا يعلم بالرأي ولا القياس، ثم إنه قد ثبت مرفوعا أيضا»[2].

وفي تفسير الطبري عن عبد الله بن مسعود –في قصة ذكرها– قال: «فليس نفس إلا وهي تنظر إلى بيت في الجنة وبيت في النار، وهو يوم الحسرة، قال: فيرى أهل النار الذين في الجنة، فيقال لهم: لو عملتم! فتأخذهم الحسرة، قال: فيرى أهل الجنة البيت الذي في النار، فيقال: لولا أن منّ الله عليكم»، قال أحمد شاكر معلقا: «وهو حديث موقوف من كلام ابن مسعود ولكنه –عندنا– وإن كان موقوفا لفظا، فإنه مرفوع حكما، لأنه في صفة آخر الزمان، وما يأتي من الفتن، ثم فناء الدنيا، ثم البعث والنشور والشفاعة، وما إلى ذلك، مما لا يعلم بالرأي»[3].

فقد خالف ما نص عليه تأصيلا، موافقا في تطبيقاته قول أكثر المحدثين.

ثالثا: تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:

إذا روي الحديث موقوفا ومرفوعا موصولا أو مرسلا وحصل التعارض، فإنه يصار إلى الجمع أو الترجيح، فيصحّح أحد الوجهين، أو يضعّف الوجهان، أو يصحح أحد الوجهين ويرجع في هذا لقرائن الترجيح، وقد مشى الشيخ على هذا في حكمه على الأحاديث، فقد يصحح الوجهان، ومن ذلك قوله في حديث أبي

1- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 531).

2- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (7/ 376، ح7634)، وينظر فيه أمثلة أخرى، (ح6613، 7307، 7958).

3- تحقيق تفسير الطبري، (297/3)، وينظر أمثلة أخرى فيه، (ح2524)، و(6171)،و(6534)،و(7287)، وغيرها.

العالية: «حدثنا ابن عم نبيكم ﷺ قال: ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متّى، ونسبه إلى أبيه، وذكر رسول الله ﷺ»، قال الشيخ: «إسناده صحيح، وهو مكرر ما قبله، ولكنّ ظاهره أن أوله موقوف، والرواية السابقة وما مضى من الروايات تثبت أنه مرفوع! فالوقف هنا اختصار من بعض الرواة فقط»[1].

وحديث عبد الله بن مسعود قال: «قال رسول الله: إن لكل نبيّ ولاة من النبيين، وإن وليّي منهم أبي وخليل ربّي، ثم قرأ: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [آل عمران: ٦٨]، قال الشيخ بعد تخريجه وذكر الخلاف في رفعة ووقفه قال: «بل الظاهر عندي أنّ هذا ليس اختلافا على سفيان الثوري، وأن سفيان هذا هو الذي كان يصله مرة، ويقطعه مرة، ومثل هذا في الأسانيد كثير»[2].

وقد يضعف الوجهين، وقد يصحح أحد الوجهين ويضعف الآخر، ومن ترجيح الوقف قوله في حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أفضل الصدقة ما ترك غنى»، قال بعد تخريجه: «وقد اختلف الرواة على أبي صالح في هذا الكلام: أهو موقوف أم مرفوع؟ والصحيح الذي لا شك فيه أنه من كلام أبي هريرة، وأن من جعله مرفوعا فقد وهم ونسى»[3].

ومن ترجيح الرفع، قوله في دراسة حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان، يعني عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرهم بين يديه كالذّرّ، ثم كلمهم قبلا ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ أَفَنُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧٢ – ١٧٣]، قال: «ونقله ابن كثير في التفسير (3: 584 – 585) عن هذا الوضع، وقال: «وقد روى هذا الحديث النسائي في كتاب التفسير من سننه عن مُحَمَّد بن عبد الرحيم صاعقة عن حسين بن مُحَمَّد المروزي، به،

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (3/ 368. ح3180)، وينظر (ح2258) إسناده صحيح، وقد سبق بعضه مختصرا (2095) من طريق شعبة عن الحكم عن يحي ابن الجزار عن صهيب عن ابن عباس. ويحي بن الجزار سمع ابن عباس، ويروي أيضا عنه بالواسطة، فيحمل هذا على الاتصال، فلعله سمعه منهما.

2- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر،(6/ 498).

3- أحمد بن حنبل، المسند، (7/ 232، ح7423)، وينظر مثال آخر في تعليقه على المحلى لابن حزم، (3/ 101- 102).

ورواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث حسين بن مُحَمَّد، به، إلا أن ابن أبي حاتم جعله موقوفا، وأخرجه الحاكم في مستدركه من حديث حسين بن مُحَمَّد وغيره عن جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر، به، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر، -هكذا قال-، وقد رواه عبد الوارث عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير فوقفه، وكذا رواه إسماعيل ابن علية ووكيع عن ربيعة بن كلثوم بن جبر عن أبيه، به، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس، فهذا أكثر وأثبت»، وكأن ابن كثير يريد تعليل المرفوع بالموقوف! وما هذه بعلة، والرفع زيادة من ثقة، فهي مقبولة صحيحة»[1].

ويأتي مزيد إشارة في المسألة الموالية وهي:

****

** **الفرع الثاني: مسألة زيادة الثقة:**

وصورتها كما قال ابن رجب: أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة[2].

وقد اختلف أهل العلم في حكمها على أقوال كثيرة: أشهرها:

الأول: أن الحكم في ذلك لمن وصله، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر، أحفظ منه أم لا، وهذا القول صححه: الخطيب[3]. والنووي[4]. والعراقي وابن حبان والحاكم[5].

القول الثاني: أن الحكم في ذلك لمن أرسل، وعزاه الخطيب لقوم من أصحاب الحديث[6].

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (3/ 118، ح2455).

2- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي،شرح علل الترمذي، (1/ 213).

3- ينظر تقييده وأدلته في أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص425- 426).

4- يحي بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تح: مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، (ص42).

5- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (1/260- 261).

6- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص425)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (1/ 215- 216).

القول الثالث: أن الحكم للأكثر؛ فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله، فالحكم للإرسال، وإن كان من وصله أكثر، فالحكم للوصل، نقله الحاكم في المدخل عن أئمّة الحديث، قال السخاوي: «لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد»[1].

القول الرابع: أن الحكم في ذلك للأحفظ[2].

القول الخامس: أنه ليس للأئمة فيه قاعدة مضطردة وإنما ينظر فيه للقرائن ولكل حديث نقد خاص وعزي للنقاد[3].

والذي اختاره الحافظ ابن حجر والسخاوي ونسبه للنقاد هو أنهم ليس لهم في ذلك قانون ثابت؛ فإنهم لا يحكمون في مثل ذلك بحكم مطرد، وإنما يرجحون في مثل ذلك بالقرائن، ولكن عملهم هذا، وترجيحهم بالقرائن إنما هو فيما يظهر فيه الترجيح وإلا فإن خلى منها فالأصل قبول الزيادة [4]، ويأتي مزيد بحث وتحرير للمسألة.

اختيارات الشيخ وإفاداته في المسألة:

الشيخ أحمد شاكر مشى على قول النقاد فقرر أن الأصل أن زيادة الثقة مقبولة بشروطها وقد يتبين بالقرائن ردها قال: «هذا باب دقيق من أبواب التعارض والترجيح بين الأدلة، وهو من البحوث الهامة عند المحدثين والفقهاء والأصوليين، فإذا روى العدل الثقة حديثا وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث، أو رواه الثقة العدل نفسه مرة ناقصا ومرة زائدا: فالقول الصحيح الراجح: أن الزيادة مقبولة، سواء أوقعت ممن رواه ناقصا أم من غيره، وسواء أتعلق به حكم شرعي أم لا، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقد أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا؟ وهذا هو مذهب الجمهور من

1- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (216/1)،

2- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (216/1)، وينظر الأقوال وأدلتها في مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 214- 216).

3- ابن دقيق العيد، شرح الإلمام، (1/ 60- 61) باختصار، وينظر النكت للزركشي، (2/ 60).

4- ينظر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 605- 687)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (1/ 216- 217)، ومُحَمَّد السخاوي، الأجوبة المرضية (1/ 200- 201).

الفقهاء والمحدثين، وادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول...وقد عقد الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي ابن حزم في هذه المسألة فصلا هاما بالأدلة الدقيقة في كتابه (الإحكام فى الأصول) (ج 2 ص 90 - 96)...

ثم قال أحمد شاكر: «ثم إن في المسألة أقوالا أخرى كثيرة، ذكرها السيوطي في التدريب تفصيلا، ولا نرى لشيء منها دليلا يركن إليه، والحق ما قلناه، والحمد لله، نعم: قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التي زادها الراوي الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها، فهذا له حكمه، وهو من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد»[1].

وقال معلقا على قول ابن كثير: «وحكي عن البخاري أنه قال: الزيادة من الثقة مقبولة»، ذاكرا أدلة القبول: «وهو الحق الذي لا مرية فيه لأن زيادة الثقة دليل على أنه حفظ ما غاب عن غيره، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكذلك الحكم فيما إذا روى الراوي حديثا واحدا مرارا واختلفت روايته: فرواه مرة مرفوعا ومرة موقوفا، أو مرة موصولا ومرة مرسلا، فالصحيح تقديم الرواية الزائدة إذ قد ينشط الشيخ فيأتي بالحديث على وجهه، وقد يعرض له ما يدعوه الى وقفه أو إرساله فلا يقدح النقص في الزيادة»[2].

وقال: «والحق أن الثقة إذا زاد في الإسناد راويا أو في لفظ الحديث كلاما كان هذا أقوى دلالة على حفظه وإتقانه، وأنه علم ما لم يعلم الآخر أو حفظ ما نسيه، وإنما ترد الزيادة التي رواها الثقة إذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه واكثر مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروايتين فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنقع كثيرا في الكلام على علل الأحاديث»[3].

وذهب إلى القول بقبولها سواء كانت مقيدة أو لا، فقال: «وإنما الراجح أن زيادة الثقة مقبولة بمعنى أنه إذا زاد في الرواية لفظا أو قيدا قبلت الزيادة وفي معنى هذا حمل المطلق على المقيد إذا اتحد المخرج»[4].

كما اختار قبول زيادة المقبول، وجعل زيادته حسنة كحديثه إذا تفرد، ومن ذلك قوله في حديث هشام بن عروة عن عثمان بن عروة عن أبيه عن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ:«غيّروا الشّيب، ولا تشبّهوا

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص194- 195)، وشرح ألفية السيوطي، (ص29). والمسح على الخفين للقاسمي، (ص9).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص171- 172).

3- التعليق على المحلى لابن حزم، (1/ 227).

4- التعليق على المحلى لابن حزم، (4/ 9-10).

باليهود»، قال: «إسناده صحيح، مُحَمَّد بن كناسة، بضم الكاف وتخفيف النون: هو مُحَمَّد بن عبد الله ابن عبد الأعلى الأسدي، أسد خزيمة، و(كناسة) لقب أبيه، وأبوه كان من شعراء الدولة العباسية، ومُحَمَّد هذا ثقة، وثقه ابن معين وأبو داود وابن المديني وغيرهم، وهو ابن أخت إبراهيم بن أدهم الزاهد، وكان له علم بالعربية والشعر وأيام الناس، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند النسائي، كما سيأتي، وترجمه البخاري في الكبير (1/ 1/ 135) فلم يذكر فيه جرحا. عثمان بن عروة بن الزبير: ثقة، كان من خطباء الناس وعلمائهم، وكان أصغر من أخيه هشام، ولكنه مات قبله، والحديث رواه النسائي (2: 278) من طريق ابن كناسة عن هشام بن عروة بإسناده الذي هنا، وروى قبله مثله من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا، ثم قال: «كلاهما غير محفوظ» ولست أدري لماذا؟ فلا يعارض هذا ذاك، هشام سمع الحديث من طريقين، من أبيه عن ابن عمر، ومن أخيه عن أبيه عن الزبير، فكان ماذا؟ نعم، قال الحافظ في ترجمة ابن كناسة من التهذيب (9: 259 – 260) بعد أن أشار إلى حديثه هذا: (قال ابن معين: إنما هو عن عروة مرسل، وقال الدارقطني: لم يتابع عليه، ورواه الحافظ من أصحاب هشام عن عروة مرسلا)، ولست أرى هذا تعليلا دقيقا، فإن الراوي ثقة صدوق، وزيادته في الإسناد زيادة ثقة مقبولة، والمرسل يؤيد الموصول لا يضعفه[1]»، وقد وافقه الألباني على هذا وصحح هذه الزيادة[2].

وأكد أن قاعدة زيادة الثقة مقبولة ليس على إطلاقها، بل هو خاضع للقرائن كما سبق في قوله: «نعم: قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التي زادها الراوي الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها، فهذا له حكمه، وهو من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد»[3].

وقال مقررا هذا: «ونحن على قولنا، لا نرد الإسناد المتصل بالإسناد المرسل المنقطع، فالإتصال زيادة ثقة، يجب قبولها إلا إذا تبين خطؤها...»[4].

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (2/ 192، ح1415)،

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، جلباب المرأة المسلمة، (ص189- 190)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، (2/ 490، ح836).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث (ص194- 195). وشرح ألفية السيوطي، (ص29).

4- أحمد شاكر، قتل مدمني الخمر، (ص54).

وردّ على من فرّق بين زيادة الراوي نفسه وغيره فقال: «هذا القائل يرى قبول الزيادة من غير الراوي، وأما من نفس الراوي فلا يقبلها. وهو قول غير جيد»[1].

والشيخ يعمل القرائن في حكمه على زيادات الثقات كالترجيح بالأحفظية والأكثرية كما هو ظاهر في كلامه السابق وتأصيلاته الأخرى، ومن التأصيل قوله: «فلا تعل رواية الثقة الثبت الحافظ برواية من هو أقل منه درجة، نعم: بل لا تعل رواية الثقة الحديث مرفوعا ولو رواه من هو أحفظ منه موقوفا، لأن الرفع زيادة ثقة، يجب قبولها، إلا إن ثبت بدلائل أخر ضعفها»[2].

ومن التطبيق قوله في حديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس بن مالك، عن عبادة بن الصّامت، عن أبيّ بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، قال: «فالظاهر -عندي- أن حماد بن سلمة هو الذي انفرد بزيادة (عبادة) في الإسناد، ولعل هذا سهو منه، فقد رواه الرواة الذين ذكرنا من قبل، دون هذه الزيادة، وهم أكثر منه عددا وأحفظ وأشد إتقانا»[3].

فقد استعمل قرينة الأكثرية والأحفظية وصحح رواية الأكثر والأحفظ.

وفي حديث المسند: قال الإمام أحمد: حدثنا أبو أحمد وأبو نعيم قالا حدثنا سفيان عن إبراهيم ابن مُحَمَّد بن المنتشر عن أبيه، هذا في حديث أبي أحمد الزّبيري، قال: «نزل رجل على مسروق: فقال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لقي الله وهو لا يشرك به شيئا دخل الجنة، ولم تضرّ معه خطيئة، كما لو لقيه وهو مشرك به دخل النار، ولم تنفعه معه حسنة»، قال أبو نعيم في حديثه: «جاء رجل أو شيخ من أهل المدينة، فنزل على مسروق، فقال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «من لقي الله لا يشرك به شيئا لم تضرّه معه خطيئة، ومن مات وهو يشرك به لم ينفعه معه حسنة»، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «والصواب ما قاله أبو نعيم»[4].

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص190).

2- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (5/ 495).

3- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (1/ 35. ح28).

4- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (158/6، ح6586).

قال فيه أحمد شاكر: «والزيادة في اللفظ المرفوع من أبي أحمد الزبيري، زيادة ثقة، يجب قبولها، لا يرجح عليها رواية من حذفها إلا بدلائل قوية توجب ذلك، ولم يوجد شيء منها، بل الأدلة الأخرى تثبتها فالدلائل من الكتاب والسنة متضافرة على أن من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة، وأن من لقيه وهو مشرك به دخل النار»[1].

ولهذا يقبلها تارة ويردها أخرى في أحكامه العملية، فمن أمثلة قبول الزيادة وهي كثيرة:

1- حديث ابن عباس: «أن جارية بكرا أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباها زوّجها وهي كارهة، فخيّرها النبي ﷺ»، قال في دراسته: «إسناده صحيح، ورواه أبو داود (2: 195) عن عثمان بن أبي شيبة عن حسين بن مُحَمَّد، ثم رواه عن مُحَمَّد بن عبيد عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ، وقال أبو داود: (لم يذكر ابن عباس، وهكذا رواه الناس مرسلا، معروف)، يريد أبو داود تعليل الموصول بالمرسل، وتبعه على ذلك البيهقي، وهو تعليل غير مقبول، وقد رد ابن القيم هذا التعليل قال: (وعلى طريقة البيهقي وأكثر الفقهاء وجميع أهل الأصول هذا حديث صحيح، لأن جرير بن حازم ثقة ثبت، وقد وصله، وهم يقولون: زيادة الثقة مقبولة، في بابها تقبل في موضع، بل في أكثر المواضع التي توافق مذهب المقلد، وترد في موضع يخالف مذهبه؟! وقد قبلوا زيادة الثقة في أكثر من مائتي حديث رفعا ووصلا، وزيادة لفظ ونحوه، هذا لو انفرد به جرير، فكيف وقد تابعه على رفعه عن أيوب زيد بن حبان، ذكره ابن ماجة في سننه)، انظر المنتقى (3468)، وفي عون المعبود عن الفتح: (والطعن في الحديث لا معنى له، فإن طرقه تقوّى بعضها ببعض)، وانظر 2365»[2].

وقرينة القبول التي استعملها في الحديث أن الزائد قد تابعه غيره من الرواة.

2- حديث ابن عباس: أن امرأة من نساء النبي ﷺ استحمّت من جنابة، فجاء النبي ﷺ يستحمّ من فضلها، فقالت: إني اغتسلت منه، فقال رسول الله ﷺ: «إن الماء لا ينجّسه شيء»، قال: «هذا بيان للإسناد السابق، يريد الإمام أن يوضح أن شيخه وكيع بن الجراح حدثه بالحديث على وجهين: حدثه به في

1- أحمد بن حنبل، المسند، (6/ 161)، وينظر مثال آخر فيه، (3/ 38، ح2261).

2- أحمد بن حنبل، المسند، (3/ 122، ح2469)، وينظر مثالا نحوه في التعليق على المحلى، (4/ 28- 29، حاشية 4).

كتابه (المصنف) عن عكرمة مرسلا، ثم حدثه بعد ذلك متصلا: عن عكرمة عن ابن عباس. وهذا لا يؤثر في صحة الحديث، فإن زيادة الاتصال زيادة ثقة، وقد توبع عليها وكيع في الأسانيد الماضية»[1].

والقرينة هنا التي صحح بها الشيخ الزيادة مع المتابعة، وسبق أن الراوي الحافظ قد يحدثه شيخه الحديث على وجهين موصولا ومرسلا، فيحدث هو به على الوجهين وهما صحيحان[2].

3- حديث: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال العبد: «الحمد لله ربّ العالمين»، قال الله: «حمدني عبدي»، وإذا قال: «الرحمن الرحيم»، قال: «أثنى عليّ عبدي».... الحديث.

قال في دراسته: «وهذا الحديث -بإسناديه الموقوفين- مرفوع حكما، وإن كان في هاتين الروايتين موقوفا لفظا، فإن هذا مما لا يعلم بالرأي، ولا يدخل فيه مناط الاجتهاد، ثم إن الرفع زيادة من الثقة، وهي مقبولة وفوق هذا كله، فإنه لم ينفرد برفعه راويه في الإسناد الأول، وهو المحاربي، بل ورد بأسانيد أخر مرفوعا[3].

والقرينة التي صحح بها الزيادة هنا ورود الحديث بأسانيد أخر موفوعا مؤيّدا للزيادة[4].

4- في تعليقه على الروضة قوله: «لا نسلم هذا؛ فإن حديث المسيء وهو حديث أبي هريرة المشهور اختلفت رواياته كثيرا، وهو حديث صحيح، وبعض الرواة يزيد فيه ما تركه غيره، وقد يصح دليل على بعض الواجبات في الصلاة، وهي زيادة من ثقة، فتكون مقبولة، ولعلنا لم نطلع على جميع ألفاظ حديث المسيء أو لعل بعض الرواة نسي منه شيئا! فلا يجوز رد ما يصح دليله بهذا الحصر»[5].

والقرينة هنا كثرة رواة الحديث، فيحدث به بعضهم مختصرا مقتصرا على محل الشاهد ويرويه غيرهم تاما، وربما نسي بعضهم بعضه، واستذكره بعضهم تاما[6].

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (3/ 247، ح2808).

2- وينظر مثالا نحوه في تحقيق المسند، (435/6، ح6993).

3- في تحقيق تفسير الطبري، (1/ 200. رقم 223).

4- وينظر نحوه في تحقيق المسند، (5/ 319، ح5972)، وتحقيق تفسير الطبري، (1/ 187، ح198).

5- محمد صديق خان القنّوجي، الرّوضة النّديّة، (1/ 275).

6- وينظر أمثلة لقبول الزيادة في تحقيق المسند، (ح6965)، و(ح3934)، و(ح3366)، و(ح3241)، و (ح1449)، و(ح119)، وتحقيق تفسير الطبري، (ح5406)، و(ح5432)، والتعليق على الروضة الندية، (2/ 48).

ومن أمثلة ردها:

1- حديث: «نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو يعتمد على يديه»، قال في دراسته: «والظاهر من سياق الروايات لمن فقه السنة ورواية الحديث أن هذه الروايات الأربعة، التي رواها أبو داود عن أربعة من شيوخه، هي ألفاظ لحديث واحد، يجب الفحص عنها بمعرفة رواتها وطبقاتهم في الحفظ والإتقان، ثم معرفة من تابعهم أو تابع بعضهم على ما روى، ثم عند ذلك يكون الترجيح والحكم لبعضهم على بعض، أما مُحَمَّد بن عبد الملك الغزال، الذي رواه بلفظ: «نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة»، فإنه ثقة، وثّقه النسائي، وقال مسلمة: «ثقة كثير الخطأ»، وقد انفرد بهذا اللفظ، لم نجد من تابعه عليه، بل وجدنا الحفاظ الكبار خالفوه فيه، فلا مناص من أن نقول: إن روايته وهم، كما قال البيهقي»[1].

2- حديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس بن مالك، عن عبادة بن الصّامت، عن أبيّ بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، قال الشيخ: «فالظاهر -عندي- أن حماد بن سلمة هو الذي انفرد بزيادة (عبادة) في الإسناد، ولعل هذا سهو منه، فقد رواه الرواة الذين ذكرنا من قبل، دون هذه الزيادة، وهم أكثر منه عددا وأحفظ وأشد إتقانا»[2].

فضعّف الشيخ زيادة حماد بن سلمة مع كونه ثقة حافظا معروفا بزيادات يتفرد بها وهو من أثبت الناس في شيخه حميد وأعلم الناس بحديثه، قال حنبل عن أحمد: أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه، وقال أبو طالب: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد وأصح حديثا، وقال في موضع آخر: هو أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديما يخالف الناس في حديثه[3].

وفيه أن القول بأن الشيخ أحمد شاكر يقبل زيادة الثقة مطلقا قول مجانب للصواب[4].

ويأتي مزيد تحرير لمذهب النقاد في مسألة زيادة الثقة في الإنتقادات بحول الله.

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (5/ 519- 520. رقم 6347)، وفيه مثال عملي للتعامل مع الزيادة قبولا وردا.

2- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (1/ 35. ح28).

3- أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، (3/ 11)، وينظر مثالا آخر في تحقيق المسند، (ح4287).

4- وهو الذي وصل إليه الباحث أحمد بن عبد الله بن أحمد في (أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه)، (ص173).

المبحث الرابع:
آراء أحمد شاكر وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل.

توطئة:

بعد بيان تفصيل جهود الشيخ في مسائل مصطلح الحديث، وبيان آرائه واختياراته وإفاداته فيه مستخلصا منهجه فيه أبيّن في هذا المبحث جهود الشيخ وآرائه واختياراته وإفاداته في علم الجرح والتعديل، محاولا استنباط منهجه العام والخاص فيه، **وذلك في أربعة مطالب**:

** **المطلب الأول: توطئة في حد الجرح والتعديل وتقرير مشروعيته:**

** **المطلب الثاني: مسألة العدالة والضبط:**

** **المطلب الثالث: مسائل وقواعد في الباب واختيار الشيخ فيها:**

** **المطلب الرابع: قواعد عمل بها الشيخ في الباب:**

المطلب الأول: توطئة في حده ومشروعيته:

** الفرع الأول: حد الجرح والتعديل:

الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث، إذ به تعرف أحوال الرجال الذين هم مدار أسانيد الأحاديث، والجرح والتعديل اصطلاحا: «هو وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي رد روايته أو قبولها».

وعلم الجرح والتعديل النظري هو: «القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد ومراتبهم في ذلك».

وعلم الجرح والتعديل التطبيقي هو: إنزال كل راو منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه[1].

****

** الفرع الثاني: تقرير مشروعيته:

اتفق أهل العلم على جواز الجرح والتعديل بضوابطه، وأنه مستثنى من أصل حرمة عرض المسلم، وذلك للمصلحة الراجحة فيه، من صون الشريعة بالتحرز من أن ينسب لحديث النبي ﷺ ما ليس منه، مع النصيحة للأمة، والأصل فيه حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلّقها البتّة، فقال النبي ﷺ: «...فإذا حللت فآذنيني»، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية ابن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد...»[2]، وفي رواية «أما معاوية فرجل ترب لا مال له، وأما أبو جهم فرجل ضرّاب للنساء، ولكن أسامة بن زيد...»[3].

1- ينظر هذه التعاريف في عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، مكتبة العبيكان، (ص21/ 22). وحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، دار عالم الفوائد، ط1، 1421 هـ، (ص6- 7).

2- أخرجه مسلم في صحيحه،، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، (2/ 1114، ح1480).

3- أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، (2/ 1119، ح1480).

ووجه ذلك: أن النبي ﷺ ذكر معاوية وأبا جهم ﷺ بما فيهما لتحقق المصلحة الراجحة، وهي المشورة على المستشير بالأصلح له، ولذلك قال لها ﷺ: «انكحي أسامة»، قال النووي: «وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النّصيحة ولا يكون هذا من الغيبة المحرّمة بل من النّصيحة الواجبة»[1].

ومن نصوص الأئمة في جوازه، قول الإمام الترمذي: «وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال...»، ثم ساق جملة من هؤلاء الأئمة، وأقوالهم فيمن جرحوهم، ثم قال: «وإنّما حملهم على ذلك عندنا – والله أعلم – النصيحة للمسلمين، لا يظنّ بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا: أن يبيّنوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا»...ثم ساق بإسناده بعض أقوال الأئمة في ذلك منها قول يحيى القطان: «سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة: عن الرجل تكون فيه تهمة أو ضعف، أسكت أو أبيّن؟ قالوا: بيّن»[2].

وقد تطور هذا العلم وكثرت مسائله حتى وضع فيه المحدثون قواعد وضوابط متفق على بعضها مختلف في بعضها الآخر، وتأتي:

1- يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (10/ 106- 107).

2- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي البغدادي، شرح علل الترمذي، (1/ 121).

المطلب الثاني: مسائل العدالة والضبط واختيار الشيخ فيها:

وهما قطبا رحا علم الجرح والتعديل، وقد سبق في مبحث الحديث الصحيح الكلام عليها، وتقرير إفادات الشيخ واختياراته في الباب، بقي التذكير أنه يخرج باشتراط العدالة وباشتراط الضبط مسائل، وتبقى مسائل في الباب، ومنها:

** **الفرع الأول: حد الجهالة وأنواعها:**

المراد بجهالة الراوي: أن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين، ويدخل تحتها إبهام اسم الراوي، وجهالة عينه، وجهالة حاله، ولها أسباب كثيرة[1].

والجهالة عنده جهالتان جهالة عينية وجهالة حالية ومستور، قال: وهو يرفع جهالة عين (القاسم بن مهران) ولكنه لا يرفع جهالة حاله، فيما أرى[2].

فمجهول العين هو: «الذي لم يرو عنه إلا شخص واحد».

ومجهول الحال: «هو معروف العين يرولية عدلين عنه مجهول العدالة ظاهرا وباطنا، وترتفع الجهالة عن الأول: برواية اثنين مشهورين عنه».

ومجهول الحال قد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور كما سبق، وهو اختيار الشيخ فبعد حكاية الخلاف صحح عدم قبولها ونسب هذا القول للجمهور.

وأما المستور: وهو العدل في ظاهر حاله ولكنه مجهول العدالة باطنا: فالأصح قبول روايته لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي، قال ابن الصلاح: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم»، وهذا القول صححه النووي أيضا: «ومن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه أو نسبه: احتج به وفي الصحيحين من ذلك

1- ينظر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (99- 102)، عبد العزيز بن مُحَمَّد العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، (ص52- 53).

2- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (2/ 333).

كثير، كقولهم: ابن فلان أو ولد فلان وقد جزم بذلك الخطيب في الكفاية ونقله عن القاضي أبي بكر الباقلاني، وعلله بأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته قاله في التقريب»[1].

****

** **الفرع الثاني: حكم رواية المجهول:**

وأما حكم رواية المجهول، فقد سبق تقرير رد رواية المجهول، إذ الأصل عدم قبول مجهول العين، والتوقف في مجهول الحال حتى يظهر حاله.

وأما الشيخ فإنه رد مجهول العين والحال كما سبق تأصيلا وتطبيقا، قال: «وهذا الرجل الذي من مزينة، المجهول – وصفه الزهري، في رواية أبي داود من طريق يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري: أنه «ممن يتبع العلم ويعيه». وعلى الرغم من هذا الوصف فإن جهالته شخصا وحالا موجبة ضعف الحديث، فإن رواية المجهول لا تقوم بها حجة»[2].

وفي دراسة حديث رقم (443) في المسند: «فلذلك أنا أرجح أن الباهلي الذي في هذا الإسناد غير الأزدي وأنه راو مجهول الحال، يتوقف في حديثه حتى يستبين أمره»[3].

وأما المستور فجعله قسما آخر ورد روايته وقبلها في الأغلب الأعم، والصحيح التوقف فيها كما سيأتي.

ويستثنى عند الشيخ من المجاهيل ممن قبل روايتهم أو استأنس بها:

أولا: المجاهيل من الصحابة حيث قرّر أن جهالة الصحابة لا تضر لأن الصحابة كلهم عدول، وقال: «جهالة الصحابي لا تضر»[4].

وقرر صحة مراسيل الصحابة، فقال: «وأما مرسل الصحابي، أي ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ وتدل الدلائل على أنه لم يسمعه منه، كما إذا كان متأخر الإسلام وروى حكاية في صدر الإسلام أو غير

1- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص53).

2- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (7/ 462).

3- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (1/ 354)، وينظر(2/ 24، ح964). و(1/ 547، ح888).

4- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (3/ 538، ح3035).

ذلك من الدلائل فإنه حجة، لأن الصحابة كلهم عدول، ويبعد جدا أن يروي الصحابي عن تابعي، وإن حصل فإنه يبينه ويظهره، قال السيوطي في التدريب (ص 71): «وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى- يعني من مراسيل الصحابة -؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات وهذا هو الحق»[1].

وعمل به تطبيقا تصحيحا للحديث مع جهالة الصحابي[2].

وهذا مما اتفق عليه أهل العلم، فإن الصحابة كلهم عدول لتزكية الله ورسوله لهم، فالبحث في جهالة الرواة فيما دون الصحابة، وقد روى البخاري عن الحميدي أنه قال: «إذا صحّ الإسناد عن الثّقات إلى رجل من الصّحابة فهو حجّة، كمراسيل الصّحابة وإن لم يسم ذلك الرّجل» وقال الأثرم: «قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التّابعين: حدّثني رجل من الصّحابة ولم يسمّه، فالحديث صحيح؟ قال: نعم»[3].

قال ابن الصلاح: «والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم...»[4].

وقال الذهبي: «فأما الصحابة ﷺ فبساطهم مطويّ وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبدا، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل وبه ندين الله تعالى» [5].

1- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي (ص16)، والباعث الحثيث، (ص159).

2- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (1/ 220، ح124)، و(2/ 184، ح1404).

3- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 191).

4- عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو بابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص56).

5- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تح: مُحَمَّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان،ط1، 1412هـ - 1992م، ص24.

ثانيا: المجاهيل من التابعين، حيث قرر في مواضع أنهم على الستر والقبول حتى يتبين غير ذلك قال: «وكان إبهام التابعي غير ضار حينئذ، إذ التابعون على القبول والستر حتى يثبت غير ذلك»[1]، وجعلها قاعدة يسير عليها في تطبيقاته[2].

وهذا والله أعلم قول مرجوح، فإن قبول رواية الراوي منوط بعدالته وضبطه، وهو وإن كان الأكثر في التابعين العدالة كما سبق، ولكن لابد من تيقن ضبطهم أو قبول روايتهم نظرا إلى القرائن، وأما إطلاق قبول المجهول من رواة التابعين فغير وجيه، ويأتي بحثه مفصلا.

ثالثا: رواية المستور خاصة التابعي يقبلها أيضا إذا لم يأت بما ينكر عليه كما قرره سابقا، ومنه قوله: «وإنما صححت حديثه بأنه تابعي مستور، لم يذكر بجرح، فحديثه حسن على الأقل، ثم لم يأت فيه بشيء منكر انفرد به، كما سيأتي، فيكون حديثه هذا صحيحا»[3].

ففي دراسة حديث: أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من يأخذ من أمتي خمس خصال فيعمل بهن، أويعلمهن من يعمل بهن»؟ قال: قلت: أنا يا رسول الله، قال: «فأخذ بيدي فعدهن فيها»، ثم قال: «اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمنا، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلما، ولا تكثر الضحك، فإن كثرة الضحك تميت القلب».

قال الشيخ: «في إسناده ضعف، ولكنه يكون صحيحا لغيره، كما سيأتي، جعفر بن سليمان: هو الضبعي، أبو طارق: هو السعدي البصري، مترجم في التهذيب، ولم يذكر بجرح ولا تعديل، فهو مسكوت عنه، وقال الذهبي في الميزان: «لا يعرف»، وتبعه الحافظ في لسان الميزان (6: 801)، فقال: «مجهول»، وعندنا أن هذا مستور، ولم يرو حديثا منكرا، فهو مقبول، إن شاء الله»[4].

وقد يردها أحيانا: ومنه قوله في دراسة حديث ابن أبي خالد أبي بكر بن أبي زهير قال: أخبرت أن أبا بكر قال: يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن

1- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (6/ 342).

2- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (513/3، ح3615)، و(5/8، ح7871) وغيرها كثير تأتي.

3- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (5/ 100).

4- أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ح8081)، وينظر، (ح453)، و(ح667)، و(ح1620)، وغيرها.

﴿يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: 123]، فكلّ سوء عملنا جزينا به؟ فقال رسول الله ﷺ: «غفر الله لك يا أبا بكر، ألست تمرض، ألست تنصب، ألست تحزن، ألست تصيبك اللأواء؟» قال: بلى، قال: «فهو ما- تجزون به»، قال: «إسناده ضعيف لانقطاعه، فإن أبا بكر بن أبي زهير الثقفي: من صغار التابعين، ثم هو مستور لم يذكر بجرح ولا تعديل. إسماعيل: هو ابن أبي خالد...والحديث في الدر المنثور (2: 226)، ونسبه أيضا للطبري وابن المنذر وابن حبان وابن السني والحاكم والبيهقى في الشعب، وهو في المستدرك (3: 74–75) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وهو عجب منهما، فإن انقطاع إسناده بين! وانظر(23)»[1].

أو يقويها: مثل حديث: معن عن القاسم قال: اختلف عبد الله والأشعث، فقال ذا: بعشرة، وقال ذا: بعشرين، قال: اجعل بيني ولينك رجلا، قال: أنت بيني وبين نفسك، قال: أقضي بما قضى به رسول الله ﷺ: «إذا اختلف البيعان ولم تكن بينة، فالقول قول البائع، أويترادان البيع»، قال في دراسته: «عبد الرحمن بن قيس بن مُحَمَّد: ترجم في التهذيب ولم يذكر من حاله شيئا، وقال في التقريب: «مجهول الحال»، ولكن في التهذيب أنه ذكره ابن أبي حاتم، ولم ينقل أنه ذكر فيه جرحا، فهو مستور، يقبل حديثه، ويرجع هذا أن الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، وأنه تقوى برواية نحو هذه القصة من طريق ابن أبي ليلي عن القاسم عن أبيه عن جده، عنه أبي داود وابن ماجة كما ذكرنا آنفا»[2].

وهذه لا شك من قرائن قبول رواية المجهول، عمل بها جمع من الأئمة كما يأتي ولكن من غير توسع فيها.

رابعا: المجهول إذا روى عنه من يتحرى في شيوخه فهو ثقة عنده بل ولو عرف فضعّفه بعضهم كما يأتي. وجرى على هذا في توثيق بعض شيوخ الإمام أحمد وسيأتي قريبا.

1-أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (1/ 193، ح68)، وينظر مثال آخر فيه (3/ 539، ح3672).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (4/ 262).

المطلب الثالث: مسائل وقواعد في الباب واختيار الشيخ فيها:

**** الفرع الأول: قولهم «حدثني الثقة» أو «من لا أتهم» ونحوها:**

لقد اختار الشيخ أن التوثيق للراوي المبهم أو التوثيق المبهم للراوي كقولهم: «حدثني الثقة» أو «حدثني من لا أتهم»، ليس حجة، فقد يكون في حقيقة أمره ليس ثقة حتى يعرف فيحكم عليه بما يستحق، قال: «رواية الثقة عن شخص لم يعرف حاله لا يكون توثيا له، واو كان الراوي معروفا بأنه لا يروي إلا عن ثقة كمالك وشعبة ويحي القطان، وإذا روى الثقة عن مبهم لم يذكر اسمه بل قال حدثني الثقة أو حدثني من لا أتهم فإنه أولى بعدم القبول إذ لاحجة في المجهول، وكذلك ما إذا قال الثقة كل شيخ أروى عنه فهو ثقة ثم روى عن مبهم لم يذكر اسمه، وذهب بعضهم إلى قبول ذلك في حق من قلد هذا الشيخ، كأتباع مالك إذا روى عن شخص مبهم وسمه بأنه ثقة وكأتباع الشافعي كذلك»[1].

وقال معلقا على قول ابن كثير: «وأما رواية الثقة عن شيخ: فهل يتضمن تعديله ذلك الشيخ أم لا؟ فيه ثلاثة أقوال ...ثالثها: إن كان لا يروي إلا عن ثقة فتوثيق، وإلا فلا، والصحيح أنه لا يكون توثيقا له، حتى يسميه بعينه، ولو كان ممن ينص على عدالة شيوخه، ولو قال: «حدثني الثقة»، لا يكون ذلك توثيقا له على الصحيح، لأنه قد يكون ثقة عنده، لا عند غيره، وهذا واضح، ولله الحمد، قال أحمد شاكر: «يريد بهذا أن الراوي لا بد أن يسمي شيخه ويصفه بأنه ثقة، حتى يكون معينا، أما إذا قال: «حدثني الثقة» فقط، فإنه من باب الراوي المبهم»[2].

وعمل به تطبيقا، ومن ذلك دراسة لحديث المسند: «حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن إسماعيل بن أمية أخبرني الثقة، أو من لا أتّهم، عن ابن عمر: أنه خطب إلى نسيب له ابنته...». قال: «إسناده ضعيف، لإبهام الرجل الذي روى عنه إسماعيل بن أمية»[3].

فقد ضعف الشيخ السند لجهالة راويه مع توثيق شيخه له.

والذي قرره الشيخ هو الراجح، والله أعلم، وذلك لما يلي:

1- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص52).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص290).

3- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (4/ 446، ح4905).

1- إذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عينا وحالا أولى[1].

2- أنه مبهم ولا يلزم من توثيق الراوي لشيخه أن يكون كذلك عند غيره، وأن يكون كذلك في حقيقة الأمر لأن الخبر عن التوثيق كالخبر عن التصحيح والتضعيف والتحليل والتحريم، يمكن اختلاف أهل العلم فيه، بحسب ما يؤدي إليه الاجتهاد.

3- ولأن الإمام قد يتفرّد بتوثيق الراوي المتّفق على ضعفه لكونه ثقة عنده.

4- ولأن إضراب المحدّث عن تسمية شيخه ريبة توقع ترددا في القلب منه[2].

وهذا هو الأصل ولكن الراوي الموثق بتلك الصيغ قد يعرف بالنص عليه أو بالاستقراء من عمل إمام معتبر، فإن عرف و كان ثقة اعتمد في حقه ذلك التوثيق موافقة لتوثيق الأئمة الآخرين، ومثال ذلك: إذا قال الإمام الشافعي: «حدثني الثقة عن الليث بن سعد»، فالثقة يحي بن حسّان التّنّيسي البكري وهو ثقة[3]، وإن كان دون مرتبة الثقة اعتمد في حاله الدرجة التي تليق به، ومثال ذلك: إذا قال الإمام الشافعي: «حدثني الثقة عن ابن جريج»، فمراده بالثقة مسلم ابن خالد المخزومي، وهو صدوق كثير الأوهام[4].

وقد نبه على هذا الشيخ وعمل به في دراسة حديث المسند: حدثنا إسحق بن عيسى أخبرني مالك أخبرني الثقة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع العربان»، قا

1- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 1/ 198.

2- ينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص110)، ومحمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار، (2/ 111- 112). ومحمّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث ، (2/ 37- 39)، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 365- 367).

3- ينظر ترجمته في مغلطاي بن قليج البكجري المصري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (12/ 296. رقم 5121). وإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، التّكميل في الجرح والتّعديل ومعرفة الثّقات والضّعفاء والمجاهيل،تح: شادي بن محمّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن،ط1، 1432 هـ - 2011 م، (181/2، رقم 1162)، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (11/ 173، رقم 334).

4- ينظر ترجمته في إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج البكجري المصري ، (11/ 171، رقم 4535). وأحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، (1/ 115، رقم 229). وتقريب التهذيب له، (ص529، رقم 6625)، وينظر محمّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 39- 40). وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 368)، عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، (ص54).

الشيخ: «إسناده ضعيف، لإبهام الثقة الذي رواه عنه مالك، ولكنه في ذاته صحيح، لوروده أيضا متصلا، بمعرفة هذا الثقة، كما سيأتي[1].

****

** **الفرع الثاني: رواية الثقة الحافظ المنتقي للشيوخ عن الراوي توثيق له:**

من القواعد التي عمل بها الشيخ أن رواية الثقة الحافظ الذي ينتقي في الرواية عن الشيوخ عن الراوي توثيق له، وجرى على هذا في توثيق بعض شيوخ الإمام أحمد ومن ذلك:

– **نصر بن باب أبو سهل الخراساني** قال عنه: «اختلفوا فيه، حتى رماه بعضهم بالكذب، واختلف قول البخاري فيه، فقال في التاريخ الصغير (216): «سكتوا عنه»، وقال في الكبير (4/ 1052 – 106): «كان بنيسابور، يرمونه بالكذب»، وقال نحو ذلك في الضعفاء (35)، وفي تاريخ بغداد (13: 279) ولسان الميزان (6: 151) عن أحمد أنه قال: «ما كان به بأس»، وفي اللسان عن تاريخ نيسابور عن أحمد قال: «هو ثقة» وسيأتي في المسند (14382) قول عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: سمعت أبا خيثمة يقول: نصر بن باب كذاب؟ فقال: أستغفر الله! كذاب! إنما عابوا عليه أنه حدّث عن إبراهيم الصائغ، وإبراهيم الصائغ من أهل بلده، فلا ينكر أن يكون سمع منه»، وأحمد يتحرى شيوخه، وهو بهم عارف، فلذلك رجحنا توثيقه»[2].

فقد وثق نصر بن باب لمجرد رواية الإمام أحمد عنه.

– **ومثله مصعب بن سلام التميم**، قال: «من شيوخ أحمد، وثقة العجلي، وقال هارون بن حاتم البزاز: «كان شيخ صدق»، وقال يحي بن معين: «قد كتبت عنه، ليس به بأس»، وضعفه أبو داود وابن معين في رواية أخرى، وترجمه البخاري في الكبير (14/ 354)، وروى عن أحمد قال: «انقلبت على مصعب بن سلام أحاديث يوسف بن صهيب، جعلها عن الزبرقان السراج، وقدم ابن أبي شيبة فجعل يذاكر عنه أحاديث عن شعبة، وهي للحسن بن عمارة»،– وهذه العبارة الأخيرة محرفة في التاريخ الكبير، وصححناها من التاريخ الصغير، ومن ترجمته في تاريخ بغداد (13: 108 – 110 –) وقال ابن عدي: «له أحاديث

1- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (6/ 268، ح6723).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (2/ 366، ح1749).

غرائب، وأرجو أنه لا بأس به، وما انقلبت عليه فإنه غلط منه لا تعمد»، ولم يذكره البخاري ولا النسائي في الضعفاء، فهذا شيخ صدوق من شيوخ أحمد، وهو يتحرى شيوخه، ويتحرى أحاديثهم، عرف عنه الغلط في أحاديث معينة، ليس هذا منها، ولا نرى أحمد يروي عن شيوخه ما عرف أنهم وهموا فيه أو غلطوا، إلا أن يبين ذلك إن شاء الله، فلذلك رجحنا توثيقه على هذا التحفظ»[1].

فهذه ليست قاعدة مضطردة دقيقة، فلا تعدو أن تكون قرينة والله أعلم، فتحرّي الشيخ مهما كان لا يعني موافقته في حقيقة الحال فقد يكون الثقة عنده ضعيفا عند غيره، ويكون هو الراجح، فينبغي معرفة الراوي والنظر في حاله للحكم عليه، والظاهر مما سبق أن للشيخ توسعا في التوثيق يأتي تفصيل بحثه.

****

** **الفرع الثالث: تعارض الجرح والتعديل:**

من مسائل الباب مسألة التعارض بين الجرح والتعديل، والظاهر من تصرفات جمهور المحدثين تقديمهم للجرح على التعديل مطلقا إذا كان الجرح مفسرا، ولهذا قعدوا قاعدة (الجرح المفسّر مقدم على التعديل)، وأمّا إذا كان الجرح غير مفسر فإنه يقدم التعديل، هذا هو الأصل، ولكل قاعدة استثناءات حسب القرائن[2].

وأما الشيخ أحمد شاكر، فقد وافق الجمهور بالأخذ بالقاعدة، حيث قرر تقديم الجرح المفسر على التعديل فقال: «إذا اجتمع في الراوي جرح مبين السبب وتعديل، فالجرح مقدم، وإن كثر عدد المعدلين، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، ولأنه مصدّق للمعدّل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه، وقيّد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدّل: عرفت السبب الذي ذكره الجارح، ولكنه تاب وحسنت حاله، أو إذا ذكر الجارح سببا معينا للجرح، فنفاه المعدل بما يدل يقينا على بطلان السبب، قاله السيوطي في التدريب»[3].

1- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (5/ 105، ح5546).

2- ينظر تفصيل المسألة في جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (1/ 364- 365)، ومحمّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 33- 36)، ومحمّد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (3/ 359- 361).

3-أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص289)، وشرح ألفية السيوطي (ص51. حاشية3).

ولكن الشيخ لا يأخذ بقاعدة الجرح المفسر مطلقا بل بضوابط وشروط، ويدل عليه الإستثناء في كلامه السابق، وكذا قوله: «وانظر تحقيق هذه القاعدة في كتب المصطلح، خصوصا كتاب قواعد التحديث، لشيخنا العلامة جمال الدين القاسمي، (ص 170 - 172)[1].

والذي فيه: «إذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل فالجمهور على أن الجرح مقدم، ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل، قالوا: لأن مع الجارح زيادة علم؛ وقيل: إن زاد المعدلون في العدد على المجرحين قدم التعديل». انتهى ما في التقريب وشرحه، وهذا القول وإن ضعف فهو الذي يتجه....ثم رأيت التاج السبكي قال في طبقاته: «الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم: الجرح مقدم على التعديل إطلاقها، بل الصواب....»[2]، ثم ذكر قرائن لتقديم التعديل على الجرح المفسر منها.

والذي قرره الشيخ هو الصحيح في المسألة، فإن الأصل أن الجرح المفسر مقدم على التعديل لأن الجارح ناقل عن الأصل معه زيادة علم ومن علم حجة على من لم يعمل، ولكن القاعدة ليست على إطلاقها فينبغي عدم القول بتقديم الجرح على التعديل مطلقا، بل لابد من تقييد ذلك: بكون الجرح مفسّرا مبينا، من عارف بأسبابه، وإليه أشار الحافظ ابن حجر بقوله: «والجرح مقدّم على التّعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكنّ محلّه إن صدر مبيّنا من عارف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته. وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا»[3]، والمسألة مع هذا خاضعة لضوابط وتتأثر بالقرائن[4].

ولكن الشيخ في تطبيقاته يميل في الأغلب إلى تقديم التعديل على الجرح ولو كان مفسرا، ويأتي بحثه.

****

** **الفرع الرابع: التعديل مقدم على الجرح المبهم غير المفسر:**

وأما إذا كان الجرح غير مفسر فإنه يقدم التعديل عليه قال الشيخ: «واختار ابن حجر تفصيلا حسنا: فإن كان من جرح مجملا قد وثّقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنا من كان، إلا

1- مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (ص188).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (3/ 492).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص138).

4- ينظر عبد العزيز بن مُحَمَّد العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، (ص33).

مفسرا، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر، إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله، وقال الذهبي [الموقظة ص 84]، وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه، والتفصيل الذي اختاره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث في التعليل والجرح والتعديل، بعد استقرار علوم الحديث وتدوينها»[1].

وهذا هو الصحيح وهو الأصل ولكن ليس على إطلاقه بل خاضع للقرائن.

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص288- 289).

المطلب الرابع: قواعد عمل بها الشيخ في الباب:

** **الفرع الأول: عدم التجريح يقتضي التوثيق:**

لقد قرر الشيخ وعمل به تطبيقا أن عدم جرح الراوي والسكوت عليه يعتبر توثيقا له، ومشى عليه في سكوت الإمام البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: «ولكن البخاري ترجم له في التاريخ الكبير، فلم يقل شيئا من هذا ولم يذكر فيه جرحا، وكذلك ابن أبي حاتم لم يذكر فيه جرحا، ولم يذكره البخاري ولا النسائي في الضعفاء، ونقل ابن حجر أن ابن حبان ذكره في الثقات، وأن يذكره البخاري في التاريخ دون جرح أمارة توثيقه عنده، وهذان كافيان في الاحتجاج بروايته[1]، وقال: «ثم قد وثقه البخاري، بأنه لم يذكر فيه جرحا»[2]، ووثق بهذا جمعا كثيرا من الرواة[3].

ولا شك أن عدم التجريح وسكوت أهل العلم عن الراوي لا يقتضي توثيقه عند عامة المحدثين، وعند البخاري وابن أبي حاتم كذلك، ويأتي بحثه مفصلا.

****

** **الفرع الثاني: ثقة الراوي لا تعني صحة كل ما روى:**

قال: «العمل بالحديث الضعيف لا يدل على صحته ولا على ثقة راويه، كما أن ترك العمل به لا يدل على ضعفه والقدح فيه وكذلك إذا اقتضت بعض الدواعي بطلان حديث فلا يكون هذا طعنا في راويه»[4]

وعمل به فقال: «وقد ذكرنا مرارا أنه ثقة، (الحجاج بن أرطاة) ولكنه يخطئ في بعض حديثه، ونرجح أنه وهم في هذا الحديث»[5].

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (1/ 84).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (6/ 480).

3- ينظر أمثلة في معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث، (ص305- 334).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص52).

5- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (4/ 378، ح4737).

وقرر وهم كثير من الحفاظ في أحاديث: كشعبة مثلا[1]، والثوري[2] وحماد بن سلمة[3] .

فالثقة لا يسلم من الخطإ والوهم، ولهذا تقع العلل في حديثه، وما دام الأمر كذلك، فلا مانع من إعلال ما تبيّن أنه أخطأ فيه، ولا يجعل هذا المعلول صحيحا اعتمادا على مجرد ثقة هذا الراوي، كما لا يرد ما أصاب فيه أو سائر حديثه لخطإه. والله أعلم.

قال الذهبي – في معرض رده على العقيلي لإدخاله علي بن المديني في كتاب (الضعفاء) –: «وأنا أشتهي أن تعرّفني: من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر... ولا من شرط الثقة: أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ»[4].

****

** **الفرع الثالث: تصحيح حديث مجهول الحال توثيق له:**

قال الشيخ مقررا هذا: «وتصحيح بعض الحفاظ حديثه كما سيأتي توثيق له ضمنا»[5].

وقال: «ولكن تصحيح الأئمة حديثه يؤيد توثيقه»[6].

وهذا غير مضطرد في كل راو فإنه لا يصحح حديث الثقة فقط بل قد يصحح حديث الضعيف غير الشديد الضعف لوروده من طرق أو لقرائن أخرى، فليس كل من صحّح حديثه يكون ثقة.

****

1- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (7/ 269، ح7471)، و (105/6، ح6537).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (5/ 552، ح6400).

3- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (7/ 277، ح7473).

4- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، (3/ 140).

5- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (389/2).

6- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (527/2). وينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (329/3).

** **الفرع الرابع: توهيم الثقة على خلاف الأصل:** قال الشيخ مقررا هذا: «ورواية التابعي حديثا عن صحابي، لا تنفي أبدا روايته إياه عن صحابي آخر، بل إن كلا من الروايتين تؤيد الأخرى، إلا أن يقوم دليل قوي على الخطأ في إحدى الروايتين...وشعبة: أمير المؤمنين في الحديث، كما قال الثوري، والذي كان «أمة وحده في هذا الشأن»، كما قال أحمد لا يدفع عن رواية يرويها، ولا يحكم عليه بالخطأ فيها، إلا أن يستبين ذلك عن دلائل قاطعة، أو كالقاطعة»[1].

فقد بيّن أن توهيم الثقة خلاف الأصل لا يصح لمجرد الظن والإحتمال إلا بحجة بينة، وهذا ظاهر.

****

** **الفرع الخامس: إذا اختلف الأئمة في حكم راو يصار إلى الترجيح بين أقوالهم:** ليس كل اختلاف في الراوي يضر، بل لابد من النظر والترجيح، وقد سلك الشيخ هذا المسلك فكان ينقل كلام النقاد مقرّا له ويجمع ويرجّح بين الأقوال فكانت له تعقبات عليهم وبيان للأوهام واختيارات وإفادات كذلك، قال الشيخ: «وإن كان في إسناده رجل مختلف في توثيقه وتضعيفه، اجتهدت رأيي على ما وسعه علمي، وذكرت ما أراه»[2]، ومنه اجتهاده في بيان حال بعض الرواة المختلف فيهم، كابن لهيعة[3]، الحجاج بن أرطأة[4]، ومُحَمَّد بن عمرو الأنصاري[5]، وخارجة بن عبد الله[6]، ونافع بن عبد الرحمن [7]، وتعقّب فيه جمعا من الأئمة [8].

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (5/ 195).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مقدمة التحقيق، (1/ 12).

3- ينظر مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح160)، و(2941)، و(5518)، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح87)، و(6613). ومُحَمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، (1/ 16، حاشية1).

4- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح3299)، و(3960)، و(2299).

5- ينظر مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح5396)، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح7138).

6- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح5145).

7- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح5145).

8- ينظر أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح2346)، مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح5495).

المبحث الخامس:
منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث والحكم عليه.

توطئة:

بعد تفصيل جهود الشيخ في الجرح والتعديل، وبيان آرائه واختياراته وإفاداته فيه، مستخلصا منهجه، أبيّن في هذا المبحث جهود الشيخ وإفاداته في تخريج الحديث والحكم عليه، محاولا إبراز منهجه العام والخاص فيه، **وذلك في مطلبين:**

** **المطلب الأول: منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث وعزوه:**

** **المطلب الثاني: منهج أحمد شاكر في الحكم على الحديث:**

المطلب الأول: منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث وعزوه:

** **الفرع الأول: حد التخريج:**

لا شك أن الحكم على الحديث عملية معقدة، مركبة من تخريج الحديث ثم الحكم عليه، بالنظر إلى سنده ومتنه، ولهذا آثرت الكلام عليهما في فصل واحد.

والتخريج في الاصطلاح: «هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة، فإن تعذرت فإلى الفرعية المسندة، فإن تعذرت فإلى الناقلة عنها بأسانيدها، مع بيان درجة الحديث غالبا أو عند الحاجة»[1].

فتكون الغاية من التخريج على هذا: الحكم على الحديث، وبيان درجته؛ فعن طريق التخريج يتمكن الباحث من النظر في طرق الحديث وجمع أسانيده، ومن ثمّ دراستها والحكم عليها وبيان درجته من خلالها.

****

** **الفرع الثاني: منهج أحمد شاكر في التخريج:**

لقد قام أحمد شاكر بتخريج الأحاديث التي أوردها في كتبه، والتي ألفها في التخريج خصوصا، واعتنى بذلك، وتنوعت أساليبه فيه باختلاف أغراضه. وقد سبق في ذكر مؤلفاته ذكر تحقيقاته وتخريجاته ومنهجه فيها وهذا إتماما ذكر لمنهجه في التخريج على وجه الإجمال والإيجاز:

أولا: عدم عناية الشيخ عناية تامة بتخريج الحديث لتحقيق درجته بل يحكم بالإسناد الذي أمامه عليه دون تخريج له أو جمع لطرقه وهذا ظاهر في تحقيق المسند وغيره.

1- ينظر محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، (ص 12)، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، التخريج ودراسة الأسانيد، (ص2)، وينظر تعريف علم التخريج في بكر أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ، (ص41).

ثانيا: اقتصار الشيخ في أحيان كثيرة على تخريج الحديث دون ذكر درجته وهذا كثير في تحقيق سنن الترمذي[1]، وربما ذكر حكم بعض أهل العلم دون رأيه[2]. وربما حكم عليه[3] وهذا لا شك قصور إذ الغاية من التخريج الحكم على الحديث.

ثالثا: تنويع الشيخ في التخريج بحسب المقام فكان يطيل ويتوسع في التخريج في بعض تخريجاته وتحقيقاته كتحقيق تفسير الطبري وتحقيق المسند ويختصر في أخرى كسنن الترمذي وغيره.

رابعا: إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإن شاكر نصّ على الاكتفاء بالعزو إليهما، ويكتفي بذلك إلا أن يكون في التوسع في التخريج فائدة، قال: «وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفينا من تخريجه بذلك، طلبا للاختصار، إلا أن يكون التخريج من غيرهما لفائدة مهمة، إن شاء الله»[4].

وعمل به تطبيقا في غيره من تحقيقاته فيخرج الحديث بعزوه للصحيح فقط[5].

خامسا: حرصه على الدقة في التخريج والرجوع إلى المصادر وتعقبه لأخطاء من سبقه في العزو والتخريج مبينا أوهام المخرّيجين على تفاوتها، خطأ أو وهما، في الحديث كله أو في بعضه، ومنه تحقيق المسند. قال: «وقد استدرك المناوي في شرح الجامع الصغير على السيوطي في تخريج الحديث، فأخطأ، قال: «وظاهر صنيع المؤلف أنه لم يخرجه أحد من الستة، والأمر بخلافه، فقد رواه الترمذي»، وما وجدته في الترمذي بعد طول البحث، ولا ذكره النابلسي في ذخائر المواريث في مسند (عبد الله بن عمرو)، فهذا مع ذكر الهيثمي إياه في الزوائد يؤيد صنيع السيوطي الدال على أنه لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة»[6].

1- وينظر تحقيق سنن الترمذي، (ح2،) و(3)، و(4)، و(5)، و(6)، و(23).

2-كحديث رقم (7)، (9)، في تحقيق الترمذي.

3- هو كما في حديث رقم (12)، (44).

4- تحقيق صحيح ابن حبان، (137/1).

5- ومنه: مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (رقم 6510)، و(رقم 7128)، و(ح7384)، و(7601).

6- أحمد بن حنبل، المسند، (6/ 87)، وينظر: (ح6652)، ففيه تحقيق وتعقيب في التخريج، و(ح1413)، و(ح2043). (5615).

سادسا: أحيانا لا يتولى تخريج الحديث بنفسه بل ينقل تخريج من خرّجه من أهل العلم ومن ذلك قوله في حديث رقم (4557) إسناده صحيح، ورواه أبو داود (4: 535) عن مسدد عن سفيان، بإسناده. قال المنذري: «أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة»[1].

وحديث رقم: (5275) قال: «إسناده صحيح، ورواه أبو داود (3: 227 – 228) بمعناه من طريق جرير بن عبد الحميد وأبي عوانة، كلاهما عن منصور، به، قال المنذري: «والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة»[2].

سابعا: عدم تدقيقه في التخريج في مواضع كثيرة فيكتفي بالإحالة لمن خرّج الحديث من الكتب دون ذكر لموضعه منه من كتاب أو باب وصفحة وراو وسند ونحوها مما هو معروف عند المخرجين، وهو كثير ومنه: حديث رقم (110) قال: «إسناده صحيح...والحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة أيضا، وانظر(101، 106) وعون المعبود (1: 492– 493) والسنن الكبرى للبيهقي(2: 451–452)»[3].

وفي حديث رقم (3080)، قال: «إسناده صحيح، ورواه أبو داود (1: 150 – 151) والترمذي (1: 140– 141) وقال: (حديث حسن)، وفي بعض نسخه الصحيحة (حسن صحيح)...والحديث أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم»[4].

ثامنا: أيضا مما لاحظت في منهج الشيخ في التخريج عدم حرصه على الإستقصاء وإحصاء جميع من خرج الحديث خلافا لصنيع غيره، ولا شك أن لكل مقام قد يحتاج للإستقصاء في حديث ولا يحتاج لآخر.

تاسعا: من السمات الظاهرة في منهج الشيخ في التخريج بل وفي مؤلفاته عموما عنايته بضبط أسماء الرواة فيبيّن ما فيها من خطإ أو تصحيف أو تحريف مبينا سببه هل النساخ أم غيرهم.

1- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (4/ 304).

2- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (5/ 7)، وينظر، (ح2043)، و(ح2164)، و(ح2167)، و(ح5620).

3- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (1/ 213).

4- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (339/3). وينظر أمثلة فيه، (ح 138)، (2649)، (5636).

المطلب الثاني: منهج أحمد شاكر في الحكم على الحديث:

إن الحكم على الحديث، وبيان درجته يقصد منه غاية عظيمة، هي: التعبد لله بالوحي الصحيح عن النبي ﷺ، وهي المهمة السامية التي سخر الله لها الجهابذة النقاد – الذين ميّزوا المقبول من المردود — ذابين عن سنة رسول أن ينسب لها ما لم يأت عنه ﷺ، ولهذا كان المرجع في هذا أهله العارفون به الراسخون في معرفته كما يأتي، والشيخ من القلة من المعاصرين الذين خاضوا غمار الحكم على الأحاديث.

وهذا ذكر لمنهجه العام في الباب من غير مناقشة تاركا ذلك للانتقادات، وقد سبقت الإشارة إلى جملة كبيرة من منهجه الخاص في بيان جهوده واختياراته في أنواع الحديث والجرح والتعديل وغيرها:

فمن ملامح منهجه العام:

أولا: اجتهاده في الحكم على الأحاديث وعدم التقليد، وقد نص عليه بقوله: «كنت أجد كثيرا من الأحاديث يشتبه عليّ إسنادها، وأحتاج فيها إلى مراجعة دواوين الحديث وكتب الرجال، فتارة أراجعها وتارة أدعها، ثم بدا لي أن أقيد ما أراجعه في كراسة خاصة، ففعلت. وكنت أفكر في تتبع أحاديثه كلها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، ثم أخشى الإقدام على ما قد أعجز عنه والتعرض لشيء أظنني غير أهل له... وكان معنا في مدينة الزقازيق...شاب من الرجال الصالحين المتقين...وكانت لنا في مدارستها مجالس، وكنت أعرض عليه ما أعمل في خدمة هذا الديوان الأعظم، فكان يحثني ويستنهض همتي، فاستشرته مرارا في الإقدام على الكلام على الأحاديث من جهة الصحة والضعف، فكان لا يني أن يرغبني في ذلك، ويحملني على الإقدام عليه، بعد التوكل والاعتماد على الله، حتى شرح الله صدري لهذا العمل، فأقدمت واستعنت بالله، والحمد لله على التوفيق»[1].

وقال في مقدمة سنن الترمذي: «الترمذي يعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث فيذكر درجته من الصحة والضعف ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا...ولقد عنيت بهذا الأمر كما عني، ورأيت أن أجلّ خدمة لهذا الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل، تقريبا لها في أذهان القارئين وإرشادا للمستفيدين،

1- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مقدمة التحقيق، (1/ 12). وينظر، (1/ 343).

وتسهيلا للباحثين ليكون ذلك حافزا لطلاب الحديث أن يغوصوا في أعماق فنونه ويستخرجوا منه الدرر الغالية التي بها يفقهون كتاب الله حق فقهه ويؤدون أمانة الله حق أدائها...»[1].

وهو ظاهر في مؤلفاته وتحقيقاته بما يغني عن التمثيل له.

ويتفرع عليه رد القول بغلق باب الإجتهاد في الحكم على الأحاديث قال: «ذهب ابن الصّلاح إلى أنّه قد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد. ومنع – بناء على هذا– من الجزم بصحة حديث لم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، وبنى على قوله هذا: أن ما صحّحه الحاكم من الأحاديث، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا ولا تضعيفا: حكمنا بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه، وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصلاح هذا، وأجازوا لمن تمكن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث، بعد الفحص عن إسناده وعلله، وهو الصواب والذي أراه: أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه؛ بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث، وهيهات! فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل، لا برهان عليه من كتاب ولاسنة، ولا تجد له شبه دليل»[2].

ثانيا: مع اجتهاده فإنه مقرر أنه لا يخرج عن المنهج العلمي والقواعد التي قعدها وقررها أئمة الشأن في اجتهاده، ويرد على من خالفهم أو اتخذ قواعد أخرى، فقال: «ولكن المؤلف – فيما أرى – لم يدرس علوم الحديث دراسة وافية، ولم يطلع على ما بذل علماء الحديث في الصدر الأول من جهد، وما استنبطوا من قواعد لرواية الأخبار والآثار، حتى ينفوا عنها الدخيل، وينقوها من الخطأ والعمد في التغيير؛ حتى تبرز صحيحة واضحة نقية، فوضعوا الشروط الدقيقة في الراوي الذي يأخذون عنه الحديث، وفي المروي الذي يرويه، وجعلوا أساس هذا كله العدالة، عدالة الناقل المحدث، بما في شروط العدالة المعروفة من دقة، تجعل الراوي موضع الثقة، بما عرف عنه من أمانة وصدق، وشرطوا أن لا يخالف الحديث المروي كتاب الله، ولا المعلوم من الدين بالضرورة، ولا ما رواه كافة الرواة الثقات العدول... ومع هذا فإن النقاد الفطنين من أئمة الحديث لم يكتفوا بما عرفوا من أمانة الراوي وصدقه، وعدله في دينه، وعدله في خاصة نفسه، بل سبروا

1- مقدمة تحقيق سنن الترمذي، (ص70- 71)، وينظر مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (1/ 168).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص111- 112).

حديث كل راو، وعرضوه على كتاب الله، وعلى ما عرفوه من دينهم، وما تواتر لديهم قولا وعملا من سنة رسول الله، ثم نفوا من الرواية ما خالف شيئا من هذا، واحتاطوا في ذلك أشد حيطة، فلم يدعوا منفذا لكذاب أو مخادع، حتى كانوا إذا ما كثر في رواية راو من الرواة شذوذ ما يرويه ومخالفته أسقطوا كل روايته، مهما يكن مبلغ صلاحه وتقواه والثقة به، يرفضون كل ما يروي مما وافق ومما خالف، إذا عرفوا عنه كثرة رواية الروايات المنكرة المخالفة»[1]، ف بداهة أن المحقق ليس من علماء الحديث، ولا كانت علوم الحديث صناعته، فماذا يلجئه إلى أن يخرج الأحاديث على غير طريقة المحدّثين، ماله ولهذا؟!»[2].

ثالثا: يترتب على ما سبق تعقبه لمن سبقه من الأئمة في أحكامهم على الأحاديث وهذا ظاهر في مؤلفاته وتحقيقاته بما يغني عن التمثيل له. فقد تعقب الشوكاني[3]. وتعقب الحاكم والذهبي[4]. وقال: «فلا عبرة بعد هذا كله في الموضع بتحسين الترمذي ولا بتصحيح الحاكم ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للحجة والدليل، والحمد الله على التوفيق»[5].

رابعا: تقريره مع ما سبق من فتح باب الإجتهاد حكما على الأحاديث أنه لا يخوض غمار التصحيح والتضعيف إلا من تأهل له تأصيلا وتطبيقا وممارسة، ورد على من خاض غماره وليس بأهل لذلك، فقال: «إن للحديث النبوي قواعد وضعها الأئمة الحفاظ، وهي أوثق القواعد العلمية وأدقها في الإثبات التاريخي، وقد احتاطوا أشد الاحتياط في نقد رواة الأحاديث وفي نقد ما رووه، وإنما يدرك قيمة عملهم ويستوثق منه ويطمئن إليه قلبه من مارس قواعدهم وتشبعت نفسه منها، وصار له فيها ملكة فنية، كما يكون ذلك في كل علم من العلوم»[6].

1- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (1/ 331- 332).

2- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (1/ 233). وينظر تحقيق المسند، (5/ 71).

3- في تحقيق المسند، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح662).

4- في تحقيق المسند، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح1131).

5- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (1/ 334، ح399).

6- عبد الرحمن العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (2/ 766)، وينظر:(1/ 147)، و(1/ 204)،و(2/ 754)، و(2/ 592).

خامسا: مع تقريره فتح باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث وأن علم الحديث قواعد قعّدها أهله ولكنها ليست مضطردة بل خاضعة للقرائن الخاصة بكل حديث وقد سبق تقرير هذا بأمثلته في بيان منهجه في تصحيح الحديث.

سادسا: انضباط أحكامه على الأحاديث وقلة تراجعاته في الباب خلافا للألباني الذي كثرت تراجعاته كما يأتي، ومن أمثلته: قوله في الحكم على حديث: «وقد ذهبت في شرحي للترمذي، رقم: (345)، إلى تحسين إسناده، ولكني استدرك الآن، وأرى أنه حديث ضعيف»[1].

سابعا: توقفه في الحكم على الحديث مع دراسته لإسناده، وأحيانا يصرح بالميل إلى قول بترجيح أو بلا ترجيح، فانتقد على هذا وقيل إنه يتوقف في تضعيف أحاديث ظاهر ضعفها ويأتي بحثه[2]، وأحيانا لا يحكم على الحديث مع قيامه بتخريجه وربما تكلم عن رجاله[3]، وأحيانا ينقل عن غيره حكم الحديث بعد تخريجه من غير تعقب[4].

ثامنا: اختلاف عباراته في الحكم على الحديث وتنوعها؛ فكانت له عبارات خاصة في كل كتاب من كتبه ففي تحقيقه للمسند عبر عن أحكامه بالسند فيقول «إسناده صحيح»، «إسناده ضعيف»، وجرى عليه في تحقيقه لتفسير الطبري وغيرها. وقد يضعّف الحديث بتضعيف بعض رواته[5].

1- مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (531/2، ح1841)، وينظر تحقيق المسند، (ح419). ينظر (ح 760).

3- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح531) في إسناده نظر، (ح536) في إسناده نظر، (ح2562)، (ح2948) (ح3251)، (ح4344)، (ح1255)، والظاهر عندي أنه منقطع، في إسناده نظر (ح1402) في إسناده نظر، وهو إلى الضعف أقرب، وأخشى أن يكون منقطعا، (ح1425) في إسناده نظر، والظاهر أنه منقطع (ح4058)، (ح3644)، (ح1799) في إسناده نظر، ولعله يكون صحيحا إن شاء الله، (ح2767) في إسناده نظر، ولعله مرسل، (ح5277) في إسناده نظر، والظاهر أنه ضعيف (ح5571).

4- ينظر أمثلة في تحقيق سنن الترمذي، (ح10)، (23)، (25)، (30)، (33). وغيرها كثير فيه وفي غيره.

5- ينظر أمثلة في تحقيق سنن الترمذي، (ح 12)، (36)، (38)، (39)، (52).

5- ينظر تحقيق سنن الترمذي، (1/ 18)، ومُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (ح 2329)، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ح 1329)، و (ح2157).

المبحث السادس: منهج أحمد شاكر في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه.

توطئة:

بعد تفصيل جهود الشيخ وإفاداته في تخريج الحديث والحكم عليه وإبراز منهجه العام والخاص فيه، أبيّن في هذا المبحث جهود الشيخ وآرائه واختياراته وإفاداته في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه، محاولا استخلاص منهجه العام والخاص فيه، **وذلك في ثلاثة مطالب**:

** **المطلب الأول: منهج أحمد شاكر في شرح الحديث:**

** **المطلب الثاني: منهجه في مختلف الحديث:**

** **المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث:**

المطلب الأول: منهج أحمد شاكر في شرح الحديث:

لم يكن من مقاصد أحمد شاكر الأساسية في كتبه الشّرح التفصيلي للأحاديث المعروف عند أهل العلم في كتب شروح الحديث، بل في الكثير الغالب يورد النصوص الحديثية:- مستدلا بها على قوله في المسألة.

- أو ردّا بها على الرأي المخالف لم يرتضه.

- أو شارحا بها حديثا آخر مؤكدا ما تضمنه من حكم إياه.

- أو مبينا ما تضمنه من فوائد، وغيرها من المقاصد العلمية.

ولذلك يعز إفراده النصوص الحديثية بالشرح والبيان على وجه التفصيل، بل كان يتناول كل حديث بما يناسب الحال، ويقتضيه المقام: من بيان فائدة، أو تنبيه على حكم، أو تعقب لرأي. وإن اشتملت أبحاثه – في الغالب – على بعض مقاصد الشروح وعناصرها الرئيسية.

ومن أمثلة ذلك: شرحه لحديث: عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، قال: «لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول»، أخرجه الترمذي في أبواب الطّهارة عن رسول الله ﷺ باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور. (5/1)، ومسلم في كتاب الطّهارة، باب وجوب الطّهارة للصّلاة، (204/1، رقم 224)، قال الشيخ: «طهور: يجوز فيها ضم الطاء وفتحها، والغلول – بضم الغين – : الخيانة في المغنم، والسرقة من الغنيمة، وكل من خان في شيء خفية فقد غل، وسميت غلولا لأن الأيدي فيها مغلولة ممنوعة، قال القاضي أبو بكر بن العربي: (فالصدقة من مال حرام في عدم القبول واستحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور وفي صحيح مسلم (1: 80) في رواية هذا الحديث: «أن عبد الله بن عمر دخل على ابن عامر يعوده وهو مريض، فقال: «ألا تدعو الله لي يا ابن عمر» فروى له هذا الحديث، ثم قال: «وكنت على البصرة» يعني أنك كنت واليا عى البصرة، وخشي ابن عمر أن يكون ابن عامر أصاب في ولايته شيئا من المظالم التي لا يخلو منه الولاة، وأن يكون ما في يده من الأموال دخله شيء مما يدخل على الولاة من المال من غير محله، ولعل ابن عمر أراد بترك الدعاء له وبهذا التعليل أن يؤدبه، ويبين له ما يخشى عليه من الفتنة، ويحمله على الخروج مما في ماله من الحرام ليلقى الله نقيا طاهرا»[1].

1- تحقيق سنن الترمذي، (ص6).

المطلب الثاني: منهجه في مختلف الحديث:

** **الفرع الأول: حد مختلف الحديث:** «هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفّق بينهما أو يرجّح أحدهما»[1].

وقيل هو: «الجمع بين الأحاديث المتوهّم تعارضها».

فلا يقال الموهمة للتعارض لأن الأحاديث في نفسها ليست كذلك وإنما التوهم واقع في نظر المجتهد، باعتبار ما يلوح له من معانيها.

****

** **الفرع الثاني: أقسامه وأحواله وطرق الجمع:**

ينقسم مختلف الحديث إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، فيتعيّن حينئذ المصير إلى ذلك، والقول بهما جميعا.
الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وهذا يكون على ضربين:

1- أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

2- أن لا تقوم دلالة على النسخ، فيصار إلى ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح[2].

فتبيّن من ذلك: الخطوات التي ينبغي أن تسلك فيما ظاهره التعارض، قال ابن حجر رحمه الله: «فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب:الجمع إن أمكن، فاعتبار النّاسخ والمنسوخ، فالتّرجيح إن تعيّن، ثمّ التّوقّف عن العمل بأحد الحديثين»[3].

1- قاله النووي في التقريب، ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (2/ 651).

2- ينظر عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، (284- 288) ، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (655/2).

3- ينظرمُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 70)، مُحَمَّد بن أحمد الفتوحي ابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير، تح: مُحَمَّد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ/ 1997م، (4/ 605- 616)، مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، (ص376).

- الجمع بين الحديثين إن أمكن: لاحتمال أن يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبيّن؛ لأن من القواعد المقررة عند أهل العلم أن إعمال الدليلين أولى من إهمالهما، قال الشافعي: «ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجها يمضيان معا، إنما المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يحلّه وهذا يحرّمه»[1].

وقال ابن رجب الحنبلي: «وإذا أمكن الجمع بينها والعمل بها كلها وجب ذلك، ولم يجز دعوى النسخ معه، وهذه قاعدة مطردة»[2].

وقال ابن حجر: «لا شكّ أنّ الجمع أولى من التّرجيح وادّعاء النّسخ[3]، باتّفاق أهل الأصول»[4].

- فاعتبار الناسخ والمنسوخ: إن لم يمكن الجمع بين الحديثين، نُظِر في التاريخ؛ لمعرفة المتأخر من المتقدم، فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم، قال الشافعي: «وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا استعملا معا ولم يعطل واحد منهما الآخر...وفي الحديث ناسخ ومنسوخ، كما وصفت في القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام ، فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا ، والآخر منسوخا، ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله ﷺ»[5].

- فالترجيح إن تعين: إذا لم يمكن الجمع، ولم يقم دليل على النسخ، وجب المصير إلى الترجيح الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخر بدليل، قال الشافعي: «ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه»[6].

1- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (ص341). وينظر حمد بن مُحَمَّد الخطابي، معالم السنن شرح سنن أبي داود، (3/ 80).

2- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط1، 1417 هـ- 1996 م، (6/ 155).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (3/ 94).

4- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني فتح الباري شرح صحيح البخاري، المرجع نفسه، (9/ 474).

5- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، تح: رفعت فوزي، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1422هـ، (ص40).

6- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، (ص487).

قال الشوكاني في الترجيح عند التعارض:«أنه متفق عليه ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح»[1].

- ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين: إذا تعذر كل ما تقدم من الجمع والنسخ والترجيح فإنه يجب التوقف حينئذ عن العمل بأحد الحديثين حتي يتبين وجه الترجيح، قال الشاطبي: «أما فى ترك العمل بهما معا مجتمعين أو متفرقين؛ فهو التوقف عن القول بمقتضى أحدهما، وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح»[2].

ولكن هذا لا يعني ترك العمل مطلقا، بل يطلب الدليل من غيرهما أو يرجع للبراءة الأصلية، وقيل يعمل بالأحوط وقيل يخيّر وقيل يعمل بالأيسر[3].

وهذا قول جمهور العلماء، وأوجه الجمع عند العلماء كثيرة: أهمها الجمع بتخصيص العام وتقييد المطلق، والجمع بتأويل الأمر والنهي بحمل الأمر على الندب والنهي على الكراهة واللفظ على الجواز أو التخيير أو بالأخذ بالزيادة، والجمع باختلاف الحال والمحل والزمن وغيرها[4]، وكذلك وجوه الترجيح كثيرة جدا[5].

****

** **الفرع الثالث: اختيار أحمد شاكر في المسألة:**

أولا: حده: حده الشيخ بتعريف النووي السابق، وهو: «أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما»[6].

1- مُحَمَّد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، (263/2).

2- إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، (5/ 113). وينظر مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (70/4)، وينظر مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي مذكرة في أصول الفقه، (ص371).

3- وينظر مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي مذكرة في أصول الفقه، (ص127)، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، (262/2- 263).

4- ينظر عبد المجيد السوسوة منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، دار النفائس،عمان، الأردن، ط1، 1418هـ، (ص155- 156)، وما بعدها.

5- ينظر تفصيلها في جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (2/ 655- 659)، ومُحَمَّد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، (2/ 264).

6- ينظر شرح أحمد شاكر لألفية السيوطي، (ص103)، وينظر الباعث الحثيث له، (ص480).

ثانيا: أقسامه وأحواله وطرق الجمع: الظاهر أولا أن الشيخ سائر على ما قرره جماهير أهل العلم من تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح فالتوقف قال: «إذا تعارض حديثان ظاهرا فإن أمكن الجمع بينهما فلا يعدل عنه إلى غيره بحال، ويجب العمل بهما معا[1]، وإذا كان الحديثان المتعارضان لا يمكن الجمع بينهما فإن علمنا أن أحدهما ناسخ للآخر أخذنا بالناسخ وإن لم يثبت النسخ أخذنا بالراجح منهما...وإذا لم يمكن ترجيح أحد الحديثين وجب التوقف فيهما»[2].

وهذا والله أعلم غير مضطرد فإنه يعمل بالجمع ويقدّم على النسخ إذا كان النسخ ثابتا بالطرق الإحتمالية، أما النسخ الثابت بالنص فلا خلاف في تقديمه على الجمع والترجيح، ولا يصار حينها إلى الجمع ولا الترجيح، فينظر إلى النسخ أولا ثم يصار إلى غيره من المسالك كل دليلين بحسبهما، والله أعلم.

وقد استخدم الشيخ المسالك المعروفة عند العلماء لدفع التعارض بين الأدلة وأذكر لذلك أمثلة:

فمن تخصيص العام: حديث: «لعن الله زوّارات القبور....» الحديث[3]، وحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[4].

قال الشيخ: بعد حكاية الخلاف في المسألة: «القول الصحيح الذي نرضاه تحريم زيارة القبور على النساء مطلقا، فإن النهي ورد خاصّا بهن، والإباحة لفظها عام، والعام لا ينسخ الخاص بل الخاص حاكم عليه ومقيد له»[5].

ومن الجمع بتأويل الأمر والنهي: بحمل الأمر على الإستحباب، ومنه: أحاديث الأمر بالتداوي ظاهرها الوجوب وأحاديث الترغيب في ترك الكي وهو نوع تداو، قال الشيخ جامعا بينها: «والحق: أن التداوي

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث ، (ص482)، وشرح ألفية السيوطي، (ص104)، وينظر تحقيق سنن الترمذي، (202/1).

2- أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص484. وينظر شرح ألفية السيوطي، (ص104/ 105).

3- أخرجه الترمذي في كتاب الجزائز، باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء، (2/ 362، ح1056)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في النّهي عن زيارة النّساء القبور، (1/ 502، ح1576)، والنسائي في كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور بلفظ زائرات، (1/ 657، ح2170).

4- أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه، (2/ 671، ح977).

5- تحقيق سنن الترمذي، (2/ 138).

واجب، وتركه حرام؛ لورود الأمر به صريحا في غير ما حديث، وأن الكيّ بالنار نوع وليس بواجب بل جائز وتركه أولى للأحاديث الأخرى الدالة على الترغيب في تركه...»[1].

والجمع باختلاف الحال أو المحل أو الزمن: ومن ذلك: جمعه بين حديث عبد الله بن زيد: «أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه»[2]، وحديث الرّبيّع بنت معوّذ ابن عفراء، «أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين، بدأ بمؤخر رأسه، ثم بمقدمه، وبأذنيه كلتيهما، ظهورهما وبطونهما»[3].

قال: «حديث الرّبيّع صحيح، وإنما اقتصر الترمذي على تحسينه ذهابا منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد، ولكنهما عن حادثتين مختلفتين، فلا تعارض بينهما حتى يحتاج إلى الترجيح، فكان النبي ﷺ ، يبدأ بمقدم الرأس، وكان يبدأ بمؤخره وكل جائز»[4].

وبين حديثي عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمسّ ماء»[5]، وحديث عمر، أنه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟، قال: «نعم، إذا توضأ»[6].

قال الشيخ في سياق ذكر أقوال أهل العلم في الجمع بين الحديثين: «وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي[7] بأن هذا الجمع مخالف لمذهب الشافعي لأن الوضوء عنده مستحب، قال: «وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب إمامه وهو: أن يحمل الأمر بالوضوء على الإستحباب، وفعله ﷺ على الجواز، فلا تعارض...وهذا الجمع هو الصواب، وإليه ذهب ابن قتيبة في تأويل مشكل الحديث(306) قال: «إن

1- ينظر تعليق الشيخ على الروضة الندية، مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (153/3).

2- أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره، (1/ 47، ح 32).

3- أخرجه الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس، (1/ 48، ح33).

4- تحقيق سنن الترمذي، (1/ 48).

5- أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل. (202/1، ح118).

6- أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، (1/ 206، ح120).

7- علي بن عثمان المارديني ابن التركماني، الجوهر النقي على سنن البيهقي، دار الفكر، دت، دط، (1/ 202).

هذا كله جائز، فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام، ومن شاء غسل يده وذكره ونام، ومن شاء نام من غير أن يمس ماء، غير أن الوضوء أفضل، وكان رسول الله ﷺ يفعل هذا مرة ليدل على الفضيلة، وهذا مرة ليدل على الرخصة، ويستعمل الناس ذلك، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل أخذ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ»[1].

ومن القول بالنسخ:

أنه سلك مسلك النسخ في مواضع فنص على النسخ: في جمعه بين حديثي بسرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من مس ذكره فليتوضأ»[2]. وطلق بن علي: قال: قال رجل: مسست ذكري أو قال: الرجل يمس ذكره في الصّلاة، أعليه وضوء؟ فقال النّبيّ ﷺ: «لا، إنما هو بضعة منك»[3].

قال: «وقد اضطربت أقوال العلماء بين حديثي بسرة وطلق: في ترجيح أحدهما على الآخر من جهة الصحة وفي الجمع بينهما، وأكثر علماء الشافعية ومن ذهب مذهبهم يضعفون حديث طلق بن علي، ولكنه حديث صحيح، كما قلنا...وذهب الكثير من أهل العلم بالحديث والفقه إلى أنه منسوخ بإيجاب الوضوء من مس الذكر، واستدلوا لذلك ببعض الروايات التي تدل على أن طلق بن علي إنما جاء المدينة في السنة الأولى من الهجرة حين كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله ﷺ وأحسن ما رأيت في الدلالة على نسخه ما قال ابن حزم في المحلى (1: 239): (وهذا خبر صحيح إلا أنهم لا حجة لهم فيه، لوجوه: أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان عليه الناس قبل ورود الأمر بالوضوء من مس الفرج، هذا لا شك فيه، فإذ هو كذلك فحكمه منسوخ يقينا حين أمر رسول الله ﷺ بالوضوء من مس الفرج، ولا يحل ترك ما تيقن أنه

1- تحقيق سنن الترمذي، (1/ 206)، وينظر الجمع في النهي عن ادخار لحم الأضاحي بعد ثلاث والترخيص فيه في تعليقه على الرسالة للشافعي، (ص242)، والجمع في اشتراط استأذان الوالدين في الجهاد مع الأمر بالجهاد في تعليقه على الرّوضة النّديّة، (3/ 440)، وينظر الجمع في النهي عن البول قائما ثم فعله له ﷺ في تحقيق سنن الترمذي، (1/ 18).

2- أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (46/1، ح181)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسّ الذّكر (1/ 164، ح 479)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسّ الذّكر، (1/ 126، ح82)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسّ الذّكر (1/ 100 – 101، ح163، و164).

3- أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب الرّخصة في ذلك (51/ 146، ح182)، وابن ماجه في كتاب الطهارة باب الرّخصة في ذلك (1/ 163، ح483)، والترمذي في كتاب الطهارة باب ترك الوضوء من مسّ الذّكر (1/ 131، ح85)، والنسائي في كتاب الطهارة باب ترك الوضوء من ذلك (1/ 101، ح165).

ناسخ، والأخذ بما تيقن أنه منسوخ، وثانيهما أن كلامه ﷺ هل هو إلا بضعة منك دليل يبين على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه لأنه لو كان بعده لم يقل ﷺ هذا الكلام بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلا، وأنه كسائر الأعضاء)»[1].

- وقال بنسخ وجوب الوضوء مما مست النار إلا في لحوم الإبل لخصوص النص فيه[2].

- ونسخ قطع المرأة والحمار والكلب الأسود للصلاة[3].

- ونسخ إيجاب الغسل بالإنزال لحديث الماء من الماء بوجوب الغسل لالتقاء الختانين فقط ولو بغير إنزال[4].

وأما مسلك الترجيح: فقد سبق في ترجيحه عند اختلاف الروايات الترجيح بالأحفظية والأكثرية وغيرها ومن أمثلته الترجيح بين حديثي: أبي هريرة، أنّ النّبيّ ﷺ قال: «يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك الجمل»[5]، وحديث وائل بن حجر، قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»[6].

قال الشيخ مرجحا حديث أبي هريرة: «والظاهر من أقوال العلماء في تعليل الحديثين أن حديث أبي هريرة هذا حديث صحيح وهو أصح من حديث وائل يرجح على الحديث الفعلي»[7].

1- تحقيق سنن الترمذي، (1/ 132).

2- ينظر تحقيق سنن الترمذي، (1/ 120).

3- ينظر تعليقه على المحلى لابن حزم، (4/ 14- 15).

4- ينظر تحقيق سنن الترمذي، (1/ 189).

5- أخرجه الترمذي في أبواب الصلوات، (2 / 57، ح269)، والنسائي بلفظ: «إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبتيه ولا يبرك بروك البعير» باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده، (2/ 207، ح1091). ونحوه أبود داود في كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، (1/ 222، ح840).

6- أخرجه الترمذي في أبواب الصلوات باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السّجود، (2/ 56، ح268)، والنسائي في كتاب التّطبيق باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده، (2/ 206، ح1089)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، (1/ 222، ح838).

7- ينظر تعليق الشيخ على سنن الترمذي، (2/ 58- 59)، وينظر مثال آخر في تحقيق المسند، (6/ 249، ح6699).

ومسلك الترجيح هنا تقديم القول على الفعل وترجيح الأصح على الصحيح.

- حديث عبد الله بن مسعود قال: «ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فصلى، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة»[1].

والأحاديث الواردة في إثبات الرفع عند الركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول كحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع...»[2].

قال الشيخ: عن حديث ابن مسعود: «وهذا الحديث صححه ابن حزم وغيره من الحفاظ، وهو حديث صحيح، وما قالوه في تعليله ليس بعلة، ولكنه لا يدل على ترك الرفع في المواضع الأخرى، لأنه نفي، والأحاديث الدالة على الرفع إثبات، والإثبات مقدم، ولأن الرفع سنة، وقد يتركها مرة أو مرارا، ولكن الفعل الأغلب والأكثر هو السنة، وهو الرفع عند الركوع وعند الرفع منه»[3].

ومسلك الترجيح هنا كون المثبت مقدّم على النافي.

1- أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة، (2/ 40، ح257)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، (1/ 199، ح748)، والنسائي في الكبرى كتاب التطبيق باب الرخصة في رفع اليدين حذو المنكبين عند الرفع من الركوع، (1/ 221، ح645).

2- رواه البخاري كتاب الأذان باب رفع اليدين إذا كبّر وإذا ركع وإذا رفع، (148/1، ح736)، وغيرها بألفاظ أخرى، ومسلم في كتاب الصلاة باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام، والرّكوع، وفي الرّفع من الرّكوع، وأنّه لا يفعله إذا رفع من السّجود، (1/ 292، ح390).

3- تحقيق سنن الترمذي، (2/ 41).

المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث:

** **الفرع الأول: تقدمة في الموضوع:**

مر معنا دعوة أحمد شاكر إلى نبذ التعصب المذهبي واتباع ما دل عليه الدليل وعليه سار فلم ينتسب لمذهب معين بل كان متبعا للدليل تاركا للتقليد مرجّحا لما دل عليه غير متعصب لقول إمام مهما كان، قال: «ومعاذ الله أن أرضى لنفسي خلة أنكرها على الناس، بل أبحث وأجد، وأتّبع الدليل الصحيح حيثما وجد، وقد نشأت في طلب العلم وتفقهت على مذهب أبي حنيفة، ونلت شهادة العالمية من الأزهر الشريف حنفيا، ووليت القضاء منذ عشرين سنة أحكم كما يحكم إخواني بما أذن لنا في الحكم به من مذهب الحنفية، ولكني بجوار هذا بدأت دراسة السنة النبوية أثناء طلب العلم، من نحو ثلاثين سنة، فسمت كثيرا وقرأت كثيرا، ودرست أخبار العلماء والائمة، ونظرت في أقوالهم وأدلتهم، لم أتعصب لواحد منهم، ولم أحد عن سنن الحق فيما بدا لي، فان أخطأت فكما يخطئ الرجل، وإن أصبت فكما يصيب الرجال»[1].

وقال في آخر كتابه (أوائل الشهور العربية): «فهذا بحث لم أكتبه إلا بعد روية وفكر وتدبر ونظر، على طريقة سلفنا الصالح من العلماء في الأخذ بالكتاب والسنة، ونبذ التقليد والعصبية، لعلى أصبت فيه وجه الصواب، بعون الله وتوفيقه»[2].

وبين الآثار السلبية للتعصب المذهبي فقال: «وقد يفهم بعض الناس من كلامي عن الشافعي أني أقول ما أقول عن تقليد أو عصبية، لما نشأ عليه أكثر أهل العلم من قرون كثيرة، من تفرقهم شيعا وأحزابا علمية، مبنية على العصبية المذهبية، مما أضر بالمسلمين وأخرهم عن سائر الأمم، وكان السبب الأكبر في زوال حكم الإسلام عن بلاد المسلمين، حتى صاروا يحكمون بقوانين تخالف دين الإسلام، خنعوا لها واستكانوا، في حين كان كثير من علمائهم يأبون الحكم بغير المذهب الذي يتعصبون له ويتعصب له الحكام في البلاد»[3].

ورد دعوى وجوب اتباع أحد المذاهب الأربعة.

****

1- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (هامش، 1/ 8).

2- أحمد شاكر، أوائل الشهور العربية، (ص29).

3- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (هامش، 1/ 8).

** **الفرع الثاني: القواعد والأصول الفقهية التي بنى عليها اجتهاداته:**

لما كان الشيخ مجتهدا غير مقلد فقد بنى اجتهاده ولا شك على قواعد وأصول أصولية وفقهية منها:

- أن الأصل أن الأمر للوجوب إلا إن دل دليل على صرفه عنه[1].
- أن النهي يقتضي الفساد إذا كان داخلا في المنهي عنه[2].
- الأصل في الأشياء الإباحة وما سكت الله عنه فهو عفو[3].
- الأصل في الأعيان الطهارة[4].
- اعتبار العمل بالإحتياط والأخذ به عند انعدام دليل خاص[5].
- العام لا ينسخ الخاص بل الخاص حاكم عليه[6].
- الإثبات مقدم على النفي أو المثبت مقدم على النافي[7].
- اعتماد الحساب الفلكي له فيه مؤلف وسبق.
- فعله ﷺ يجب التأسي به مطلقا فيما كان من الشرائع، والخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح[8].
- إذا تعارض قول النبي ﷺ وفعله قدم القول[9].

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (135/3).

2- ينظر تحقيقه للإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، (3/ 61).

3- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الرّوضة النّديّة، (2/ 447). وينظر مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (1/ 110).

4- تحقيق المحلى لابن حزم، (1/ 193).

5- تعليق الشيخ على المحلى لابن حزم، (2/ 7).

6- تعليق الشيخ على سنن الترمذي، (2/ 138).

7- تحقيق الشيخ للمسند، (496/4). وسبقت.

8- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 463).

9- تعليق الشيخ على سنن الترمذي، (2/58- 59).

- فعله ﷺ ولا سيما الذي استمر عليه، إذا صدر بيانا لأمر قرآني أو نبوي فهو دليل على الوجوب[1].

- تفصيل بيان الأمر الواجب يلحق به في الوجوب[2].

- شرع من قبلنا إذا حكاه الله لنا عنهم، لا يكون شرعا لنا إلّا إذا لحقه إقرار العمل به في شرعنا[3].

الإجماع: دعوى الإجماع ليست بالأمر الهيّن عند الشيخ ولهذا قال: «والإجماع الصحيح الذي تثبته الأدلة، والذي لا يجوز خلافه، هو الأمور المعلومة من الدين بالضرورة كلها، وليس شيء غيرها يسمى إجماعا... وأما الإجماع الذي يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه، ولا يكون أبدا وما هو إلا خيال، وكثيرا ما نرى الفقهاء إذا حزبهم أمر وأعوزتهم الحجة ادعوا الإجماع، ونبزوا مخالفه بالكفر، وحاش لله إنما الإجماع الذي يكفر مخالفه هو المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة»[4].

- وذهب تبعا لهذا إلى رد ما يعرف بالإجماع السكوتي فقال: «ونحن لا نوافقه على الكلمة الأخيرة التي معناها الإجماع السكوتي، إلا من كان يريد به العملي فقط، وأمّا أن يفتي مفت أو يحكم حاكم بأمر من أمور الشريعة ثم لا يخالفه – فيما يصل إلينا – أحد من عصره فليس إجماعا ولا شبيها به وهو واضح»[5].

قول الصحابي: اختار الشيخ عدم الإحتجاج بقول الصحابي ولا فعله ومن باب أولى إذا خالف الصحابي نصا، ومنه تعليقه على مسألة طلاق المرأة لغيبة الزوج قال: «هذا هو مجال العلماء وموضع الاجتهاد، ولم يرد في ذلك نص عن الشارع؛ وآراء الصحابة إن هي إلا اجتهاد منهم، والذي نعتقده حقا؛ هو أن مرجع الأمر للحاكم؛ فله أن يقدر الوقت لها، وذلك يختلف باختلاف الأزمان، فإذا كان في عصر الصحابة مقدرا بأربع سنين – كما ذهب إليه أو حكم به عمر بن الخطاب، وهو إنما قاله بما كان له من سلطة الحكم، وعصرهم لم تكن فيه الأخبار سريعة التداول بين البلدان، ومن الصعب وصول خبر من قطر إلى آخر إلا

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 151).

2- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 367).

3- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (1/ 349).

4- أحمد شاكر، نظام الطلاق، (67- 68)، وينظر تعليقه على الإحكام لابن حزم، (4/ 142).

5- أحمد شاكر، نظام الطلاق، (69).

بعد مدة طويلة –؛ فقد يجوز في زماننا هذا أن يقدر الأجل بسنة واحدة، وإن ذهب إليه ذاهب؛ كان مذهبا قريبا إلى الحق ظاهر الصحة، وهو الذي نختاره، والتوفيق من الله تعالى»[1].

****

** **الفرع الثالث: اختياراته الفقهية:**

لقد كانت للشيخ اختيارات فقهية واجتهادات حاول بعض الباحثين استجلاءها من غير استيعاب فللباحث عبد الرحمان العقل منهج العلامة أحمد شاكر في الفقه وآراؤه الفقهية ذكر منهجه الفقهي وبعض اختياراته الأصولية والفقهية من غبر استيعاب، وأنا ذاكر بحول الله اختياراته الفقهية حسب الكتب الفقهية للفائدة من غير استقصاء ولا تعليق عليها جمعتها أثناء دراستي لكتبه:

– **كتاب الطهارة:** – جواز الاستجمار بغير جنس الأرض من كل عين طاهرة[2].

– النهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار[3].

– الدم كله نجس[4].

– الميتة نجسة بكل أجزائها[5].

– إزالة النجاسات واجب[6].

– النجس من الكلب لعابه فقط[7].

1– مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (2/ 260)، وللباحث وليد مشهور عبد التواب الآراء الأصولية للعلامة أحمد مُحَمَّد شاكر، جمعا ودراسة، رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة المنيا، مصر، وقفت عليها مطبوعة وأنا أصحح رسالتي وهي رسالة نفيسة.

2– التعليق على المحلى، (1/ 99).

3– تحقيق المسند، (7/ 62).

4– مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 115).

5– مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 118).

6– التعليق على المحلى، (1/ 109).

7– التعليق على المحلى، (1/ 110).

- الماء الذي ولغ فيه الكلب نجس[1].

- ما أكل منه الكلب من طعام أو وقع فيه من شراب أو دخل فيه بعض أعضائه بقي فيه شيء من لعابه أو عرقه أو نتنه يحرم تناوله وتجب إراقته[2].

- بدن الكافر وعرقه وريقه طاهر يعني طهارة حسية ونجاسة الكافر معنوية[3].

- الخمر والمخدرات ونحوها طاهر ليس بنجس وإن كانت محرمة[4].

- ينضح من بول الغلام ويغسل من بول الجارية ما لم يطعما فإذا طعما غسلا جميعا[5].

- جواز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة في الصحارى أو البنيان. والنهي منسوخ[6].

- البول قائما جائز[7].

- لحم الابل ناقض للوضوء[8].

- التسمية في الوضوء سنة[9].

- وجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء[10].

1- التعليق على المحلى، (1/ 111).

2- التعليق على المحلى، (1/ 111).

3- التعليق على المحلى، (1/ 130).

4- التعليق على المحلى، (1/ 192- 193).

5- التعليق على سنن الترمذي، (1/ 105).

6- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 133)، والتعليق على المحلى، (199).

7- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الروضة الندية، (1/ 136).

8- التعليق على سنن الترمذي، (1/ 125).

9- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 147).

10- حمد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 151).

- البدء في مسح الرأس فيه سعة من مقدم الرأس أو مؤخره[1].

- من السنة الوضوء واحدة واحدة، واثنتين اثنتين، وثلاثا ثلاثا[2].

- وجوب غسل اليدين للنائم قبل ادخالهما في الاناء عند إرادة الوضوء[3].

- النوم الثقيل هو الناقض للوضوء[4].

- لا يشرع الوضوء مما مست النار لأنه منسوخ[5].

- عدم مشروعية الوضوء من مس المرأة[6].

- القيء والقهقهة وخروج النجاسة من غير السبيلين ليست ناقضا للوضوء[7].

- مشروعية المسح على العمامة وكل ساتر الرجلين صنع به جلد أو صوف أو غيره[8].

- الجماع في الفرج يوجب الغسل ولو من غير إنزال[9].

- جواز وضوء المرأة من فضل الرجل والعكس[10].

1- التعليق على سنن الترمذي، (1/ 48).

2- تحقيق المسند، (8/ 412).

3- التعليق على المحلى، (1/ 207- 208).

4- تحقيق التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، (1/ 103).

5- التعليق على سنن الترمذي، (1/ 120).

6- التعليق على سنن الترمذي، (1/ 142)، الجمهرة، (2/ 585).

7- محمد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 147).

8- التعليق على سنن الترمذي، (1/ 169).

9- تحقيق اختلاف الحديث للشافعي، (1/ 91).

10- تحقيق المسند، (5/ 492).

- غسل يوم الجمعة واجب[1].

- كتاب الصلاة:

- التطهر من النجاسات للصلاة واجب وليس بشرط فلا تبطل صلاة من صلى وعليه نجاسة[2].

- جواز الإقعاء في الجلوس بين الركعتين[3].

- لا يقطع الصلاة شيء من الثلاثة لا امرأة ولا الحمار ولا الكلب الأسود[4].

- استحباب رفع اليدين في المواضع الثلاثة في الصلاة في الركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول[5].

- السنة تقديم اليدين قبل الركبتين في الهوي للسجود[6].

- الضجعة بعد سنة الفجر قبل الصبح سنة[7].

- صلاة العيد في المصلى سنة[8].

- حرمة الصلاة في أعطان الابل وبطلانها[9].

- البسملة آية من الفاتحة فتجب قرائتها معها في الصلاة وغيرها[10].

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 193).

2- التعليق على المحلى، (92/1).

3- التعليق على سنن الترمذي، (2/ 74- 76).

4- التعليق على المحلى، (4/ 14- 15)، التعليق على سنن الترمذي، (2/ 163- 166).

5- التعليق على سنن الترمذي، (2/ 41- 42).

6- التعليق على سنن الترمذي، (2/ 58- 59).

7- التعليق على المحلى، (3/ 200).

8- التعليق على سنن الترمذي، (2/ 423- 424).

9- التعليق على سنن الترمذي، (2/ 181).

10- التعليق على المحلى، (3/ 252).

- تجب قراءة الفاتحة خلف الإمام في السرية والجهرية[1].

- الإستعاذة بالله من الأربع في آخر التشهد سنة[2].

- تحديد مسافة السفر مردها إلى العرف[3].

- لا حد لمدة الإقامة في السفر بل ترجع إلى النية[4].

-كراهية إطلاق لفظ (العتمة على (العشاء)[5].

- النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاث[6].

- آخر وقت العصر إلى غروب الشمس[7].

- الصلاة الوسطى هي صلاة العصر[8].

- النهي عن الصلاة في أوقات النهي عام في كل مكان حتى في البيت الحرام[9].

- التشهد الأوسط واجب[10].

1- التعليق على سنن الترمذي، (2/ 124- 127).

2- التعليق على المحلى، (3/ 271).

3- التعليق على معالم السنن للخطابي، (2/ 49).

4- تحقيق المسند، (7/ 263).

5- تحقيق المسند، (7/ 447).

6- تحقيق المسند، (7/ 39).

7- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 228).

8- التعليق على المحلى لابن حزم، (4/ 253).

9- التعليق على المحلى لابن حزم،(1/ 241).

10- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 299).

- وجوب الصلاة على النبي في الصلاة واجبة[1].

- الإمام إذا صلى جالسا لمرض؛ وجب على المأمومين متابعته ولا دليل على نسخه[2].

- إدراك الركعة يكون بإدراك الركوع[3].

- قطع الصلاة بمرور المرأة والحمار والكلب الأسود منسوخ فلا يقطع الصلاة شيء[4].

- وجوب الخطبة لصلاة الجمعة[5].

- والخطبة شرط في صحة الجمعة[6].

- صلاة الجمعة ركعتان للجماعة وللمنفرد[7].

- وجوب قضاء صلاة من تركها متعمدا تكاسلا[8].

- كتاب الجنائز:

- نسخ أمر القيام للجنازة إذا مر بها[9].

- حرمة تجصيص القبور، والكتاب فيهما، والبناء عليها، والجلوس عليها[10].

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 272).

2- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 335)، التعليق على سنن الترمذي، (2/ 198).

3- مُحَمَّد صديق خان بن حسن القنوجي، الروضة الندية، (1/ 345).

4- التعليق على المحلى، (4/ 14).

5- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 367).

6- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 368).

7- التعليق على المحلى، (5/ 46).

8- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 356).

9- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 463).

10- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 470).

- جواز التعزية بغير ما جاء في السنة بكلام طيب ما يغضب الرب، ولا يخالف المشروع[1].

- كتاب الصيام:

- تجب الكفارة على من أفطر رمضان بالجماع فقط؛ ولا يقاس عليه المفطر بالأكل أو الشرب[2].

- يستحب لولي الميت برا به الصيام عنه إذا كان عليه صوم ولا يجب ذلك[3].

- الوصال في الصوم مكروه[4].

- كتاب النكاح:

- فسخ عقد الزواج بالعيب جائز[5].

- كتاب الطلاق:

ذكر الشيخ اختياراته في الباب في آخر كتابه نظام الطلاق في الإسلام[6].

وهي: 1- يجوز الطلاق قبل الدخول في أي وقت طلقة واحدة.

2- يجوز الخلع أو الطلاق على مال، او المبارأة للمدخول بها وغير المدخول بها في أي وقت طلقة واحدة.

3- المدخول بها إذا كانت من ذوات الحيض ولم تكن حاملا، يجوز طلاقها طلقة واحدة في طهر لم يمسها فيه.

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (1/ 482).

2- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (2/ 19).

3- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (2/ 25).

4- تحقيق المسند، (7/ 475).

5- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (2/ 204).

6- نظام الطلاق في الإسلام، (ص95- 96).

4- المدخول بها إذا كانت صغيرة لم تحض، أو كبيرة انقطع حيضها انقطاعا حقيقيا، يجوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة.

5- الحامل المستبين حملها يجوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة.

6- لا يقع الطلاق في الحيض ولا في النفاس ولا في طهر مسها المطلق فيه إلا إذا استبان حملها.

7- الطلاق المعلق بجميع صوره والفاظه لا يقع به شيء أصلا.

8- اليمين بالطلاق لغو ولا يقع به الطلاق.

9- المعتدة لا يلحقها طلاق.

10- الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة.

11- لا يقع الطلاق إلا بلفظ – أو دليل عليه – قصد به الإنشاء.

12- لا يقع أي طلاق إلا إذا كان بحضرة شاهدي عدل سامعين فاهمين.

13- الإخبار بالطلاق والإقرار به لا يكون طلاقا، إلا إذا قصد به الإنشاء وتحققت شروط صحته حين الإخبار.

14- إذا اختلف الزوجان في أي طلاق كان في الحيض او في النفاس أو في طهر مسها فيه فالقول قول مدعي الصحة مع يمينه.

15- لا تصح الرجعة إلا بالقول - أو ما يدل عليه – وبحضرة شاهدي عدل سامعين فاهمين.

16- لا تصح الرجعة إذا قصد بها المضارة، ومن المضارة ان يراجعها قاصدا إلى إيقاع طلقة أخرى بعد الرجعة.

17- إذا ادعت المطلقة أن الرجعة قصد بها المضارة، كانت البينة بينتها والقول قوله مع يمينه.

18- تجب المتعة على المطلق للمطلقة قبل الدخول إذا كان مهرها غير مسمى.

19- تجب المتعة على المطلق لكل مطلقة بعد الدخول، إلا ما استثني.

20- ليس للمختلعة ولا المطلقة بسبب من قبلها شيء من المتعة.

21- تقدر المتعة على المطلق بحسب حاله يسرا وعسرا، مهما كانت حالة المطلقة، مع مراعاة الظروف التي حصل فيها الطلاق.

22- لا تصدق المعتدة من ذوات الحيض في انقضاء عدتها بالحيض قبل مضي ثلاثة أشهر كاملة من تاريخ الطلاق.

23- إذا ادعت المعتدة من ذوات الحيض غير الحامل وغير المرضع أنه لا يأتيها الحيض في كل شهر مرة، كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة من تاريخ الطلاق.

24- إذا ادعت المعتدة المرضع أنه لا يأتيها الحيض في كل شهر مرة، كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من اليوم التالي لإتمام رضيعها السنة الأولى من عمره.

25- تقدير وقت تطليق امرأة المفقود يرجع لتقدير الحاكم وذلك يختلف باختلاف الأزمان[1].

26- الرقبة في كفارة الظهار مطلقة[2].

- كتاب الأدب:

- الشرب قائما مكروه[3].

- صوت المرأة ليس بعورة[4].

- ضرب الوجه محرم[5].

- التداوي واجب، وتركه حرام؛ والكي بالنار جائز، وتركه أفضل؛ وأما الرقى والدعاء؛ فليسا من أنواع الدواء، فمن فعلهما على طريقهما الشرعي فحسن، ومن تركهما فهو أفضل له[6].

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (2/ 262).

2- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، (2/ 286).

3- تحقيق المسند، (7/ 490).

4- التعليق على المحلى، (3/ 56).

5- تحقيق المسند، (7/ 223).

6- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، المرجع السابق، (3/ 153).

- علم الفلك والميقات وتقدير منازل الشمس والقمر والنجوم، وهي من العلوم الصحيحة الثابتة ببراهين قطعية مبنية على الحساب الصحيح، وبه يعلم الكسوف والخسوف، ومواقيت الصلاة، والشهور، وغير ذلك وليست بدعة[1].

- البينة في الشهادة كل ما بيّن الحق وأظهره[2].

فهذه بعض اختيارات الشيخ أحمد شاكر الأصولية والفقهيّة مما يبيّن منهجه في فقه الحديث وهو متوافق مع منهج المحدثين، لينتهي هذا الفصل المجلي لبعض جهود أحمد شاكر الحديثية.

1- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، المرجع نفسه، (1/ 234).

2- مُحَمَّد صديق خان القنوجي، الروضة الندية، المرجع نفسه، (3/ 388).

الفصل الثاني:

جهود الشيخ الألباني:

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول:

ترجمة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

المبحث الثاني:

جهود الألباني في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا:

المبحث الثالث:

جهود الألباني التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث:

المبحث الرابع:

آراء الألباني وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل:

المبحث الخامس:

منهج الألباني في تخريج الحديث والحكم عليه:

المبحث الأول:
ترجمة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

توطئة:

سأسير بحول الله في إبراز جهود الألباني في خدمة السنة المشرفة على النهج الذي سلكته في بيان جهود الشيخ أحمد شاكر كما سبق من خلال أولا:

أولا: عدّ مؤلفاته، ما كان منها مطبوعا أومخطوطا أو تحقيقا، مع التعريف بكل واحد منها، بذكر وصف عام لها وتقييم مادتها.

ثانيا: تفصيل تلك الجهود، بذكر نماذج منها في مختلف فنون وعلوم السنة المشرفّة، مبيّنا بذلك اختياراته الحديثيّة مستنتجا منهجه الحديثي العام والخاص.

ويحسن قبلها في هذا المبحث الترجمة للألباني ترجمة شبه مختصرة تعريفا به، وهذا في أربعة مطالب:

** **المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:**

** **المطلب الثاني: بداية الدراسة وطلبه للعلم وتوجهه إلى طلب علم الحديث:**

** **المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:**

** **المطلب الرابع: وظائفه وأعماله وإنجازاته وجهوده التعليمية والدعوية ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:**

فإلى المطلب الأول، والله الموفق:

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:

** **الفرع الأول: اسمه ولقبه ونسبه وكنيته:**

هو أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين بن نوح بن آدم نجاتي الألباني.

فاسمه: مركب من مُحَمَّد وناصر الدين وهي عادة كثير من أهل العجم في تسمية أولادها.

ولقبه: نجاتي، **وكنيته:** أبو عبد الرحمن، باسم أكبر أبنائه.

نسبته: يقال الألباني، وبها اشتهر حتى غلب على اسمه ولقبه، وهذا نسبة إلى ألبانيا[1].

****

** **الفرع الثاني: مولده ونشأته:**

ولد عام (1333هـ/ 1914م)، في مدينة (أشقودرة) عاصمة ألبانيا حينئذ، وعاش فيها تسع سنوات في بيئة محافظة وأسرة ديّنة، فقد تخرّج أبوه الحاج نوح نجاتي، من المعاهد الشرعية في العاصمة العثمانية، ثم رجع إلى بلاده معلما، وبعد التسع تولى الحكم أحمد زوغو[2]، وسعى إلى عَلْمَنَةِ البلاد، فهاجر أبوه إلى دمشق فارًا بدينه وخوفاً على أولاده، وهناك تعلم الألباني العربية واتجه إلى دراسة العلوم الشرعية[3].

1- ينظر: إبراهيم مُحَمَّد العلي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ/2001م، (ص:11)، وسمير بن أمين الزهيري، محدث العصر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دار المغني، الرياض، السعودية، ط2، 1421هـ، (ص:8)، وسليم الهلالي، الإمام الألباني شيخ الإسلام وإمام أهل السنة والجماعة في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء، دار الإمام أحمد، القاهرة، مصر، ط1، 1433هـ/2012م، (ص14)، ومُحَمَّد المجدوب، علماء مفكرون عرفتهم، دار الشواف، دبي، ط4، 1992م، (ص:287).

2- هو أحمد مختار زوغو، ويلقب بزوغو الأول، سياسي ورجل دولة ألباني، ولد عام (1895م) في ألمانيا من عائلة ثرية، تبوّأ عدد من أفرادها مناصب رفيعة في الإدارة العثمانية، وتقلد منصب رئيس وزراء ألبانيا ثم رئيسها، انتهج سياسة داخلية إصلاحية تغريبية، مضاهيا سياسة أتاتورك، توفي سنة (1961م). ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية، (51/3).

3- ينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (615/7-616)، ومُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:44)، وسليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:11-12)، وعاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:3)، وعطية بن صدقي، قطف الثمار، (ص:20)، وسمير الزهيري، محدث العصر، (ص:9).

المطلب الثاني: بداية الدراسة وطلبه للعلم ثم توجهه لدراسة علم الحديث:

** **الفرع الأول: بداية الدراسة وطلبه للعلم:**

لما استقر في دمشق أدخله والده المدرسة الابتدائية لينهيها في أربع سنوات، ثم أخرجه من المدارس النظامية بسبب سوء رأي والده فيها وتوّلى تعليمه، فوضع له برنامجاً مكثفاً يُعلِّمه القرآن وبعض علوم الآلة والفِقْهَ الحنفي، كما عهد بتدريسه لبعض المشايخ، فدرس على سعيد البرهاني[1] بعض كتب النحو؛ وحضر دروس مُحَمَّد بهجة البيطار[2]، وبعض دروس بدر الدين الحسني، هذا مع ما فطر عليه من ولع بالقراءة والمطالعة، فكان يشغل كل أوقات فراغه بالمطالعة والبحث العلمي[3].

****

** **الفرع الثاني: توجهه لدراسة علم الحديث:**

بعد أن تلقى العلم عن الشيوخ شرح الله صدره للتوجه لدراسة علم الحديث، وهو دون العشرين متأثرا بأبحاث مجلة المنار لمحمد رشيد رضا، ثم عظم إقباله على دراسة علوم الحديث مع علو همته العظيمة ونبوغه الظاهر، وصارت شغله الشاغل حتى كان يغلق محله الذي يسترزق منه على طريقة الكفاف[4] ليذهب إلى المكتبة الظاهرية[5] العامرة بأنفس الكتب ونوادر المخطوطات يبقى فيها ما بين ست إلى ثمان ساعات، وربما اثنتي عشرة ساعة لا يفتر عن المطالعة والتحقيق وتعليق الفوائد، حتى خصّصت له إدارة المكتبة غرفة خاصَّة، ووُفِّق لبعض المكتبات التجارية يستعير و يستأجر منها الكتب[6].

1- مُحَمَّد سعيد برهاني، فقيه حنفي ومرشد للطريقة الشاذلية.

2- تأتي ترجمته وتفصيل جهوده في خدمة السنة، ص587.

3- ينظر: مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:45)، سليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:12-13)، وإبراهيم مُحَمَّد العلي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ/2001م، (ص:12-13)، وعطية بن صدقي، قطف الثمار، (ص:22)، وسمير الزهيري، محدث العصر، (ص:12).

4- مُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون، (ص:292).

5- ينظر: تعريف بالمكتبة في مُحَمَّد إبراهيم الشيباني، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، (حاشية ص:51).

6- ينظر: مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:46-52)، وسمير الزهيري، محدث العصر، (ص:14-15)، وعطية بن صدقي، قطف الثمار، (ص:23-25)، وعاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:5-7)، وسليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:13-14)، وعبد العزيز السدحان، الإمام الألباني مواقف ودروس وعبر، (ص:29-39).

المطلب الثالث: شيوخــه وتلاميذه:

** الفرع الأول: شيوخه:

إن أكثر المبرزين في العلم قد أكثروا من الأخذ عن الشيوخ، وكانت هذه أمارة الاجتهاد في التحصيل، وطلب علو السند سنة عند السلف، والرحلة في العلم كذلك، ولكن بعض أهل العلم قد يبلغ منزلة علمية علية مع قلة الشيوخ، ولعل الألباني منهم؛ فقد اشتهر بقلة الشيوخ، وطعن فيه لذلك[1]، ومن شيوخه:

أولا: والده الحاج نوح ابن آدم الألباني: ختم عليه القرآن، وقرأ عليه بعض علوم الآلة، والفقه الحنفي.

ثانيا: مُحَمَّد سعيد البرهاني[2]: قرأ عليه في النحو شذور الذهب لابن هشام الأنصاري[3]، وفي الفقه الحنفي، وبعض كتب البلاغة المعاصرة.

ثالثا: مُحَمَّد بهجة البيطار: حيث كان حريصا على حضور دروسه وندواته.

رابعاً: مُحَمَّد بدر الدين الحسني[4]: حضر بعض دروسه.

خامساً: مُحَمَّد راغب الطباخ: يعتبر شيخه بالإجازة كما سبق ذكره.

فهؤلاء المذكورون من شيوخه، كما التقى بكثير من العلماء والطلبة فأفاد واستفاد، وأكثر علومه من الكتب، وقولهم (من كان شيخه كتابه كثر خطؤه) ليس على إطلاقه، ربما صدق على المبتديء في الطلب أو على صاحب الفهم السقيم أو من يطلب علماً صعباً يحتاج شيخا، وأما من كان ذا عقل سليم وفهم رشيد وزكاء نفس مع تأصيل وأخذ عن الشيوخ في أول أمره وتحصيل للكتب الصحيحة فلا مانع أن يجتهد

1- ينظر: رد مُحَمَّد بازمول على هذا في شرحه لكتاب الألباني صفة صلاة النبي ﷺ، (ص:35-40).

2- مُحَمَّد سعيد بن عبد الرحمن البرهاني: متصوف داغستاني الأصل، مولده ووفاته بدمشق، قرأ على بعض الشيوخ، وتصدر للتدريس الأكاديمي والعام إلى أن توفي سنة (1386هـ/1967م)، له تعليقات على بعض الكتب، ورسائل صغيرة في موضوعات مختلفة، منها: (في البلاغة)، و(بعض أسماء رجال الحديث)، و(فوائد من المنطق)، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، (145/6).

3- عبد الله بن يوسف ابن هشام: من أئمة العربية، مولده ووفاته بمصر، له تصانيف نفيسة منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، شذور الذهب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، توفي سنة (761هـ). ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، (4/146-147).

4- مُحَمَّد بدر الدين بن يوسف الحسني، المغربي، من أبرز علماء الشام، نشأ في أسرة شريفة في جوّ علمي؛ فحفظ القرآن وكثيرا من المتون العلمية، كان منقطعا للعبادة والتدريس، توفي سنة (1354هـ/1936 م)، من آثاره: الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية، وحاشية على شرح الرحبية في الفرائض، وغاية المرام في شرح القطر لابن هشام، وغيرها، ينظر: الزركلي، الأعلام، (7/157-158).

في تحصيل العلوم من الكتب[1]، وهذا حال الألباني، فقد استفاد من الكتب أكثر من المشايخ [2]، والله أعلم.

****

** **الفرع الثاني: تلاميذه:**

لمّا كان تلاميذه كثر، نكتفي بذكر المشهورين المكثرين من مجالسته، وليس كل من سيذكر موافق للشيخ في عقيدته ومنهجه ودعوته حين التلمذة أو بعدها، فمن تلاميذه:

1- إحسان إلهي ظاهر: عالم صاحب سنة وداعية باكستاني، درس على الشيخ في الجامعة الإسلامية ولازمه فيها، وهو صاحب المؤلفات العظيمة في بيان عقائد الرافضة، اغتيل سنة (1407هـ)[3].

2- باسم بن فيصل الجوابرة: شيخ معروف من المكثرين من مجالسة الشيخ، وهو أستاذ لعلم الحديث بالرياض المملكة العربية السعودية، وله مؤلفات، وتوفي رحمه الله أثناء إعداد الرسالة.

3- حسين عودة العوايشة: من الملازمين له في عمان، له سلاسل ومؤلفات كثيرة أكثرها في الرقائق.

4- حمدي عبد المجيد السلفي: من خاصة طلبته القدامى، وكان الشيخ يُجِله، وتأتي الإشارة لجهوده.

5- خير الدين وانلي: شاعر وأديب، من أوائل تلامذة الشيخ، جالس الشيخ في الشام، وله مؤلفات.

6- عبد الرحمان الباني: من أكبر تلاميذ الشيخ الأوائل، كان للشيخ درس في بيته، نزيل الرياض والمدّرس في إحدى جامعاتها.

7- محمود مهدي الإستانبولي: داعية معروف من أقدم تلاميذ الشيخ درس عليه في دمشق، صاحب مؤلفات أشهرها «تحفة العروس»، توفي سنة (1420هـ/1999م).

1- ينظر كلام ونقل نفيس لمحمد بازمول في شرحه لكتاب الشيخ الألباني صفة صلاة النبيه، (ص:37 مع حاشيتها، وص:38).

2- ينظر: مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:45)، وعبد العزيز السدحان، الإمام الألباني مواقف ودروس وعبر، (ص:14)، وسليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:13)، وإبراهيم مُحَمَّد العلي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة، (ص:12-13).

3- ينظر ترجمته في الكتاب: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، لأعضاء ملتقى أهل الحديث، أعده للشاملة: أسامة بن الزهراء -عضو في ملتقى أهل الحديث-، (24/1). إحسان الهي ظهير، مُحَمَّد إبراهيم الشيباني.

8- سليم بن عيد الهلالي: من الملازمين للشيخ وتلاميذه المعروفين، له مؤلفات وتحقيقات كثيرة.

9- مُحَمَّد ناصر ترمانيني: من أشهر من صحب الشيخ وأوائل طلبته في حلب، حيث سافر إليه وكان أكثر ملازميه حينها، وكان الشيخ ينزل عنده.

10- عاصم القريوتي: المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة، درس على الشيخ في الجامعة الإسلامية ولازمه في الكثير من رحلاته.

11- مشهور بن حسن آل سلمان: من أبرز تلاميذ الشيخ وأشهرهم، له مؤلفات وتحقيقات كثيرة.

12- علي حسن عبد الحميد الحلبي: من مشاهير تلاميذ الشيخ والملازمين له، له اشتغال بعلم الحديث وله مؤلفات وتحقيقات كثيرة. توفي في الجائحة أثناء إعدادي للرسالة.

13- محفوظ عبد الرحمان زين الله السلفي: من جلساء الشيخ ودرس عليه في الجامعة الإسلامية.

14- مُحَمَّد بن ابراهيم شقرة أبو مالك: من المكثرين من ملازمة الشيخ ومن أقرب التلاميذ إليه.

15- مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني: من المكثرين من مجالسة الشيخ، رافقه في بعض رحلاته الدعوية، ترجم للشيخ ترجمة حافلة في كتاب «حياة الألباني» في مجلدين.

16- مُحَمَّد عيد عبّاسي: من أقدم جلساء الشيخ ومن أبرز تلاميذه والملازمين له، صاحب مؤلفات عديدة من أنفسها «بدعة التعصب المذهبي».

17- مُحَمَّد جميل زينو: ممن لازم الشيخ طويلاً في سوريا وانتقل معه في الكثير من مناطقها، عمل مدرِّساً في دار الحديث الخيرية بمكة وتوفي بها، له مؤلفات ورسائل عديدة نافعة.

المطلب الرابع: وظائفه وأعماله وجهوده التعليمية والدعوية ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:

** الفرع الأول: وظائفه وأعماله وانجازاته وجهوده التعليمية والدعوية:

لقد درس الشيخ على أبيه وبعض الأشياخ من أصحاب والده كما سبق، وكان يحضر ندوات مُحَمَّد بهجة البيطار مع بعض أساتذة المجمع العلمي بدمشق.

- ولقد اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي التي عزمت الجامعة على إصدارها سنة (1955م).

- اختير عضوا في لجنة الحديث المشكلة في عهد الوحدة بين مصر وسوريا لنشر كتب السنة وتحقيقها.

- طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس بالهند أن يتولى مشيخة الحديث فاعتذر عن ذلك.

- طلب منه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية حسن بن عبد الله آل الشيخ[1] سنة (1388هـ) الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة، فحالت ظروف دون ذلك.

- اختير من قبل الملك خالد[2] ليكون عضواً في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية من سنة (1395هـ) إلى (1398هـ).

- كما لبى دعوة من اتحاد الطلبة المسلمين في إسبانيا، وألقى محاضرة قيمة طبعت فيما بعد بعنوان: (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام).

- كما زار قطر وألقى فيها محاضرة بعنوان: (منزلة السنة في الإسلام).

1- هو حسن بن عبد الله آل الشيخ، من أحفاد الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب ولد في المدينة النبوية (1352هـ/1952م)، ونشأ في مكة، تخرّج من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة، شغل عديدا من المنصب الحكومية، منها: وزيرا للمعارف، ثم للصحة، ثم وزيرا للتعليم العالي منذ إنشائه، وبقي فيها حتى وفاته سنة 1407هـ/1987م. من أعماله: التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، وكرامة الفرد في الإسلام، والمرأة كيف عاملها الإسلام، وغيرها. ينظر: تتمة الأعلام، (1/136-137).

2- هو الابن الرابع للملك عبد العزيز آل سعود، ولد بالرياض (1332هـ/ 1913م)، وتعلم في مدارسها الشرعية ثم بعض العلوم العصرية على يد بعض الأساتذة، تولى الحكم سنة (1395هـ) إلى وفاته سنة (1402هـ)، ينظر: تتمة الأعلام: (1/161-160).

- كما انتدب من إدارة البحوث العلمية والإفتاء برئاسة عبد العزيز بن باز[1] للدعوة في مصر والمغرب وبريطانيا للتوحيد والإعتصام بالكتاب والسنة والإسلام الحق.

- ودعي إلى عدة مؤتمرات حضر بعضها واعتذر عن كثير بسبب أشغاله العلمية الكثيرة.

- زار عددا من الدول الإسلامية ودول أوربا ألقى فيها محاضرات والتقى بالعلماء، وبعضها فُرّغ وطُبع.

- خصصت له إدارة المكتبة الظاهرية غرفة خاصة ليتفرغ للبحث والتحقيق وهذا لم تحصل لأحد قبله[2].

- تدريسه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية: فبفضل جهود الشيخ العلمية والدعوية المتواصلة ذاع صيته، وصار مرجعا يرجع إليه أهل العلم وتعرف قدره المراكز العلمية، مما جعل المشرفين على الجامعة الإسلامية عند تأسيسها يختارونه لتدريس الحديث وعلومه، فكان أول من درّس في الجامعة وأصّل فيها منهجا علميا تطبيقيا دقيقا في دراسة الأسانيد، وبقي فيها ثلاث سنوات من سنة (1381هـ) إلى سنة (1383هـ)، وكان مثلا يحتذى في الجد والإخلاص والتواضع، وكان عضوا في مجلس الجامعة آنذاك[3].

- وتقديرا لجهوده العظيمة والقيمة في خدمة السنة النبوية تخريجا وتحقيقا وفقها ودراسة، فقد مُنح جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية وخدمة السنة النبوية[4] عام (1419هـ/1999م)، وكان موضوعها: «الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقا وتخريجا ودراسة» [5].

****

1- تأتي ترجمته، ص520.

2- ينظر: مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:74-76)، وسليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:17-18)، وعاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:20-22)، وسمير الزهيري، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر، (ص:30-31).

3- ينظر: مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:58-60)، وعاصم القريوتي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر، (ص:30)، وعاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:11-12)، وعطية بن صدقي، قطف الثمار، (ص:40-43).

4- ينظر تعريف بالجائزة في كتاب الإمام الألباني لسليم الهلالي، (ص:35-36).

5- ينظر: عبد العزيز السدحان، الألباني مواقف ودروس وعبر، (ص:228-230)، وسليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:18-19).

** **الفرع الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه[1]:**

ثناء الناس على المسلم من عاجل بشراه، فكيف إذا كان المثني عليه هم أهل العلم والصلاح، وقد كان للألباني نصيب كبير من ذلك، وهذه بعض الكلمات المعبرة من ثناء الناس عليه على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم وعلومهم واهتماماتهم وبلدانهم انتقيتها من المراجع المحال عليها:

- قال فيه مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ: «وهو صاحب سنة ونصرة للحق ومصادمة للباطل»[2].

- وقال عبد العزيز ابن باز: «معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف...»، و«لا أعلم في هذا العصر أعلم من الشيخ ناصر في علم الحديث...وهو مجدد هذا العصر في ظني، والله أعلم»[3].

- وقال مُحَمَّد بن صالح العثيمين: «حريص جدا على العمل بالسنة ومحاربة البدعة...ذو علم جم في الحديث رواية ودراية...قد نفع بما كتبه كثيراً من الناس...طويل الباع واسع الإطلاع قوي الإقناع...محدث العصر»[4].

- وقال حمود التويجري: «الألباني علم على السنة الطعن فيه إعانة على الطعن في السنة»[5].

- وقال محب الدين الخطيب: «من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها»[6].

- وأرسل له الشيخ عبد الصمد شرف الدين -شيخ الحديث في الهند- رسالة جاء فيها: «هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحماني شيخ الجامعة الإسلامية ببنارس استفسارا من دار الإفتاء بالرياض من المملكة

1- ينظر: سليم الهلالي، الإمام الألباني، فقد أجاد فيه واستقصى، وعبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:217-230)، ومُحَمَّد إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:541-563)، وعاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:13-19).

2- سليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص61).

3- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:217).

4- مُحَمَّد إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:543).

5- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:220).

6- مُحَمَّد إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:541).

العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه عجيب في معناه له صلة قريبة بزمننا فاتفق رأي من حضر من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني»[1].

- وقال علي الطنطاوي: «وهو الألباني المرجع اليوم في رواية الحديث في البلاد الشامية»[2].

- وقال مصطفى الزرقا: «صديقي الأستاذ ناصر الدين الألباني المحدث المعروف بدمشق»[3].

- وقال مُحَمَّد حامد الفقي: «الأخ السّلفي البحاثة الشيخ ناصر الدين»[4].

- وقال مُحَمَّد الغزالي: «الأستاذ المحدث مُحَمَّد ناصر الدين الألباني...وللرجل من رسوخ قدمه في السنة...» [5].

- وأثنى عليه المؤرخ الأديب عبد الله بن خميس[6].

- وقال مُحَمَّد الأمين بوخبزة المغربي: «أشهد بمنتهى الصدق والنزاهة والله على ما أقول وكيل أني ما رأيت فيمن لقيت من العلماء وهم كثير وأخذت عنهم مثل الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين مُحَمَّد بن نوح نجاتي الأليباني الأرنؤوطي في علمه وإخلاصه واطلاعه على علوم الحديث ودقائقه وإنصافه في البحث والمنظرة علاوة على سلوك أشبه بسلوك السلف الصالح أقول هذا ولا أزكي على الله أحدا»[7].

- وكتب إليه السيّد سابق: «العالم العامل المحدّث الأستاذ»[8].

1- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:223).

2- ينظر: سليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:256).

3- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:223).

4- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:224).

5- عاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:18).

6- سليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:263).

7- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:227).

8- عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، (ص:228).

- ومع ثناء الناس عليه فقد كان له قبول في الأوساط العلمية العالمية، فأثنت عليه وعلى كتبه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، وأحالت إلى كتبه واعتمدت أحكامه الحديثية[1]، ومر معنا عرض كثير من الهيئات واللجان والجامعات ترؤسها أو مناصب فيها، ودعوته لعديد المحاضرات، كما أرسل إليه كثير من العلماء والطلبة من شتى البلاد يعرضون عليه أعمالهم ويطرحون أسئلتهم ويظهرون إعجابهم به ومحبتهم له، وقد التقى بثلة من العلماء، وكذا حصوله على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة السنة النبوية، والناظر في كتاب (حصول التهاني) وما حواه من إهداءات من المؤلفين والمحققين للشيخ، هذا بمجموعه يدل على ما لهذا الإمام الكبير من منزلة رفيعة ومكانة علمية عليّة[2].

****

** **الفرع الثالث: وفاته:**

توفي يوم السبت الثاني والعشرين من جمادى الآخرة لعام (1420هـ) الموافق للثاني من أكتوبر (1999م)، عن عمر يناهز الثامنة والثمانين في مدينة عمّان عاصمة الأردن.

1- ينظر: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة-المجموعة الأولى، (324/12)، و(427/4)، و(473/4).

2- وينظر كلمتان استوقفتاني في الثناء عليه من عبد الله الدويش وربيع المدخلي في سليم الهلالي، الإمام الألباني، (ص:277).

المبحث الثاني:
جهود الألباني في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا.

توطئة:

بعد الترجمة للألباني أشرع في بيان جهوده في خدمة السنة النبوية، وسأسير بحول الله في هذا على ما سرت في بيان جهود الشيخ أحمد شاكر:

أولا: بإحصاء إنتاجه العلمي وعد مؤلفاته وتحقيقاته، مع التعريف بكل واحد منها، وذكر وصف عام لها، مع تقييمها.

ثانيا: تفصيل تلك الجهود، بذكر نماذج منها في مختلف فنون وعلوم السنة المشرفة، مبينا بذلك اختياراته الحديثيّة مستنتجا منهجه الحديثي العام والخاص، فأخص هذا المبحث بالقسم الأول وهو بيان جهوده في خدمة السنة إنتاجا علميا، وذلك في مطلبين:

** **المطلب الأول: ثبت بأسماء مؤلفات الشيخ وما كتبه استقلالا:**

** **المطلب الثاني: ما حققه الشيخ من المؤلفات المطبوعة (تحقيقات الشيخ):**

فإلى المطلب الأول والله الموفق:

المطلب الأول: ثبت بأسماء مؤلّفات الشّيخ وما كتبه استقلالا[1]:

لقد خلّف الشيخ تراثا علميا ضخما، وأثرى المكتبة بعديد الكتب النافعة، حتى لا تكاد تخلو –منها أو من بعضها– مكتبة، وغدت كتبه مرجعا معتبرا للباحثين، استفاد منها حتى خصومه[2]، والشيخ من المكثرين من التصنيف فاقت مؤلفاته وتحقيقاته المطبوع منها والمخطوط المائة والخمسين على اختلاف أحجامها ومادتها، وطبعت طبعات وترجمت إلى عدة لغات[3].

وهذا أوان بيان مؤلفاته الحديثية وما تعلق بعلوم الحديث:

1- إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل:

خرجّ فيه كتاب منار السبيل في شرح الدليل لابراهيم ابن ضويان الحنبلي[4] ،وهو كتاب فقه حنبلي، بلغت أحاديثه (2707) حديثا، وقد ذكر في المقدمة سبب تأليفه[5]، ومنهجه في التخريج[6]، والكتاب من

1- استفدت معرفة كتبه أولا من كلامه الذي نقله عنه تلميذه عصام هادي في حياة العلامة الألباني بقلمه، ثم من الكتب التالية:

– عبد الله الشهراني، ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام مُحَمَّد ناصر الدين الألباني الأرنؤوطي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، (1422هـ).

– مع شيخنا ناصر الدين والسنة لعلي بن حسن الحلبي –وهذان أوسع وأجمع ما وقفت عليه–. (ص38– 64).

– مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، الألباني حياته وآثاره وثناء العلماء عليه، (ص622– 905).

– إبراهيم مُحَمَّد العلي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة، (ص57– 113).

– صفحات بيضاء من تاريخ الألباني لأبي أسماء المصري، مجلة الأصالة العدد رقم (23)، **وأما ذكر مواضيع الكتب ومادتها مع تقييمها ففيه شيء من الجهد الشخصي**.

2- ينظر ثناء بعض أهل العلم على كتبه فيما انتقاه عبد العزيز السدحان في ترجمته للشيخ: (ص:203–204).

3- ينظر: عبد العزيز السدحان، الإمام الألباني مواقفف ودروس وعبر، (ص:202)، عاصم القريوتي، ترجمة موجزة، (ص:22)، وسمير الزهيري، محدث العصر، (ص:51).

4- هو العلامة إبراهيم بن مُحَمَّد بن سالم الحنبلي، ولد سنة (1257هـ) بنجد من أهل (الرسّ)، فقيه، متفنن، له علم بالأنساب واشتغال بالتأريخ، تولى الإفتاء والتدريس والقضاء، له مؤلفات منها: (منار السبيل في شرح الدليل) (دليل الطالب لمرعي بن يوسف الكرمي في فقه ابن حنبل)، توفي سنة (1353هـ). ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل، (13/1–16)، خير الدين الزركلي، الأعلام، (72/1).

5- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل، (8/1–10).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل، (1/ 11).

أكبر وأنفس مؤلفات الشيخ وأجمعها للفوائد الحديثية، ومن أمتنها تخريجا للأحاديث، وهو بحق موسوعة حديثية علمية، ولهذا ألحّ بطبعه جمع من أهل العلم؛ لأنه فريد في بابه، فهو الكتاب الوحيد في تخريج كتاب في الفقه الحنبلي، تخريجا علميا دقيقا كسائر المذاهب الأخرى، وقد أكمل الشيخ صالح آل الشيخ ما لم يخرّجه الألباني من الأحاديث والآثار في مجلدة لطيفة سماها بـ: (التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل).

2- تخريج أحاديث: (فضائل الشام ودمشق):

الكتاب مؤلف خرّج فيه الشيخ الأحاديث المذكورة في كتاب «فضائل الشام ودمشق» لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد الربعي ، وقد بلغت (29) حديثا[1].

3- تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام:

الكتاب مؤلف خرّج فيها الشيخ الأحاديث المذكورة في كتاب: (مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام)، وهي في الأصل محاضرة للدكتور يوسف القرضاوي، وقد بلغت الأحاديث والآثار المخرّجة (131)[2].

4- تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر:

فيه إثبات صحة حديث إفطار الصائم في رمضان قبل سفره بعد الفجر، وفيه تحقيق علمي وفقهي.

5- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام:

أصله محاضرة للشيخ ثم طبعت بإشرافه، وفيها بيان موقف المسلم الصحيح من السنة ومكانتها وحجيتها، والكتاب نفيس في التدليل على حجية السنة، وجمع صنوفا من الأدلة وفوائد أصولية ومنهجية.

6- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه:

وهي كتيّب لطيف في تخريج حديث خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يفتتح بها خطبه، فجمع وحقّق ألفاظها ورواياتها، وفيها على وجازتها جملة من الفوائد في التخريج والحديث والفقه.

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق، علي بن مُحَمَّد الربعي، المكتبة الإسلامي، بيروت، ط4، 1405هـ، (ص63).

2- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تخريج أحاديث مشكلة الفقر كيف عالجها الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/1984م، (ص:83).

7- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه: (فقه السيرة):

وهو بحوث علمية في نقد كتاب (فقه السيرة)[1] لمحمّد سعيد البوطي[2]، وفيه فوائد حديثية وتاريخية وتفسيرية وعقدية ومنهجية، وله فيه اختيارات لا يوافق عليها كإخضاع أسانيد السيرة إلى قواعد المصطلح.

8- الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد:

وهو رد على دعوى عبد القدوس الهاشمي[3] عدم صحة نسبة المسند إلى الإمام أحمد، وطعنه في عقيدة راويه أبي بكر القطيعي[4] وفي خُلُقه أيضا، فلخص الشيخ أبرز الدعاوى، ثم رد عليها برد إجمالي ثم تفصيلي[5]، ردا علميا قويا متينا مركزا، وهو كتاب حافل بالفوائد.

9- سلسلةُ الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها:

بدايتها مقالات تضمنت أحاديث صحيحة في مختلف الأبواب والمسائل، مع فوائد مختلفة نشرها في (مجلة التمدن الإسلامي) بدمشق، ثم رأى جمعها في كتاب، فجمعت في مجلدات في كل مجلد (500) حديث، وكان غرضه الأول تحقيق القول في درجة تلك الأحاديث، مع قصد الاختصار ما أمكن، والكلام –أحيانا– على فوائدها، وقد يربط بين مفرداتها بحيث يتألف منه موضوع خاص، يمكن أن يجعل أصلا لخطبة أو محاضرة[6]، فكان الكتاب بحق موسوعة علمية، فيها الكثير من الأحاديث والآثار، وفيها –أيضاً– الكثير

1- ينظر: مقدمة الكتاب، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاعٌ عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه: (فقه السيرة)، مكتبة الخافقين، دمشق/سوريا، والشمراني، ثبت مؤلفات الألباني، (ص:28).

2- هو مُحَمَّد سعيد البوطي الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة دمشق، داعية سوري معاصر مشهور، قتل في تفجير غادر وهو يدرس في مسجده في الفتنة السورية الأخيرة فيما يعرف بالربيع العربي، من مؤلفاته: فقه السيرة.

3- باحث و مترجم متخصص في الفلسفة و الأديان، له مقالات وترجمات.

4- هو أحمد بن جعفر البغدادي أبو بكر المعروف بالقطيعي، المحدث الكبير مسند العراق، ومن رواة مسند أحمد، نسبته إلى (قطيعة الدقيق) فيها ولد سنة 274هـ وتوفي سنة 368هـ. مترجم في أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (5/ 116)، ومُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (16/ 210)، وخير الدين الزركلي، الأعلام، (1/ 107).

5- ينظر كلام الشيخ في أول الكتاب، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد، دار الصديق، السعودية، ط1، 1420هـ/1999م، (ص:9- 11). وينظر: إبراهيم العلي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر، (ص:74- 75).

6- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني،سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، (1/29- 30).

من الأبحاث العقدية، والحديثية، والفقهية، وفي الآداب وغيرها، وفيها ردود قيمة، وفوائد جمة، وفنون من العلم رائقة، ومما زادها رونقا وفائدة عنونته للأبواب بعناوين جذابة، مبيّنة لمواضيع أحاديث الباب، والسلسلة في سبع مجلدات، تحوي (4035) حديث، وقد التزم الصحة فيها، ولكنه لم يلتزم بترتيب معين، وهذا من نقائصها، وقد قام مشهور حسن آل سلمان بإختصارها، وترتيبها على أبواب الفقه[1].

10- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة:

وهي كالسلسلة الصحيحة كانت بدايتها مجموعة مقالات نشرت في «مجلة التمدن الإسلامي»، ثم أخرجها في كتاب جمعا للأحاديث المردودة -ضعيفة وموضوعة- في كتاب واحد، تحذيرا للأمة منها، وسيرا في طريق المؤلفين في الباب[2]، وهي مطبوعة في (14) مجلدا، تحوي (7162) حديثا، ولم يلتزم فيها بترتيب معين، وهذا من نقائص هذه السلسلة، وقد حاول استدراك هذا في السلسلتين بالفهارس، وقد أجاد في الكتاب، وأبان عن علم غزير، ولا يعني عصمته، فقد انتقد من هو أعلم منه وأحفظ.

11- صحيح (الأدب المفرد للإمام البخاري):

هذا الكتاب إفراد منه للأحاديث الصحيحة في كتاب (الأدب المفرد) للإمام البخاري، كما فعل بالمقابل للأحاديث الضعيفة، وقد حوى (993) من الأحاديث والآثار.

12- ضعيف الأدب المفرد:

الكتاب تتمة لخدمة كتاب الأدب المفرد؛ حيث جرّد فيه أحاديثه الضعيفة، وذكر في مقدمته وجوب معرفة الحديث الضعيف، وحذّر من التساهل بروايته، وبين منهجه في الكتاب، وبلغت أحاديثه (217).

13- صحيح (الترغيب والترهيب للإمام للمنذري):

وقد جمع فيه الشيخ الأحاديث الصحيحة من كتاب الترغيب والترهيب، وقدم بمقدمة ذكر فيها أسباب عدم اعتماده أحكام المنذري، وفوائد متعلقة بالكتاب الأصل وغيرها، وبلغت أحاديثه (3775) حديثا.

1- ينظر: محمد إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:683-687)، وسمير الزهيري، محمد ناصر الدين الألباني محدث العصر، (ص:76-79).

2- ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (ص:40-44).

14- ضعيف الترغيب والترهيب:

الكتاب تتمة لخدمة كتاب (الترغيب والترهيب)؛ جرد فيه أحاديثه الضعيفة على نحو ما ذكر في صحيحه، وبلغت أحاديثه (2248).

15- صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير:

هذا الكتاب والذي بعده ضمن مشروع (تقريب السنة بين يدي الأمة)، وتمييز مقبول الأحاديث من مردودها، وأصله كتابين للإمام السيوطي: (الجامع الصغير)، والثاني: جعله ذيلا للأول سماه: (زيادة الجامع الصغير)، فقام الشيخ يوسف النبهاني، بضم الزيادة للكتاب الأصل، ورتّبه ترتيبا جيدا، من غير نقد محقق لأحاديثه، فخدم الألباني لمزيته، بإعادة ترتيبه، ثم الحكم على أحاديثه كلها، ثم بدا له أن يطبع على قسمين في كتابين؛ الأول: خاص بالحديث المقبول، والثاني: بالمردود، فسمّى الأول –وهو هذا– بـ: (صحيح الجامع الصغير)، والثاني: (ضعيف الجامع الصغير)، وقد بلغ عدد أحاديث هذا الصحيح 8202[1].

16- ضعيف (الجامع الصغير وزياداته؛ للإمام السيوطي):

وقد خصه بالأحاديث المردودة مع بيان درجتها من ضعف أو وضع وهكذا، وقد بلغت أحاديثه (6469) حديثا، وقد سار فيه على منهجه في (صحيح الجامع).

17- صحيح (سنن ابن ماجة):

هذا الكتاب أيضا من مشروعه السابق وهذه السلسلة من تقسيم كتب السنن إلى صحيح وضعيف على نسق ما سبق في الترغيب والترهيب والجامع الصحيح، والكتاب طبع بطلب من (مكتب التربية العربي لدول الخليج) في ثلاث مجلدات، محذوف الأسانيد، اكتفى فيه بذكر مرتبة الحديث، مع التنبيه على أن اختصار الأسانيد إنما هو من عمل مكتب التربية وليس من عمله هو[2].

18- ضعيف (سنن ابن ماجه):

جمع فيه الأحاديث الضعيفة في (سنن ابن ماجه)، وهو في إطار مشروعه السابق.

1- ينظر: مقدمة صحيح الجامع الصغير وزياداته لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط3، 1408هـ.

2- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض/السعودية، ط1417،1هـ/1997م، (ص:4).

19- صحيح: (سنن أبي داود):

الكتاب ضمن مشروع (مكتب التربية العربي لدول الخليج) السابق، جرد فيه الأحاديث المقبولة في (سنن أبي داود)، وطبع في 4 مجلدا، وهناك نسخة أخرى من (صحيح سنن أبي داود) غير هذا الذي طبع في مكتب التربية محققا، عَمِلَ فيها قبل الاتفاق مع (مكتب التربية)، وهي التي يعزو إليها كثيرا في تخريجاته، ويسميها بـ: (صحيح سنن أبي داود الأم)، وتقع في (7) مجلدات، حقّق فيها (سنن أبي داود) تحقيقا جيدا، درس فيه أحاديثه، وحكم عليها، كما فعل في السّلسلتين.

20- ضعيف (سنن أبي داود):

وهذا صنو (صحيح سنن أبي داود)، جرد فيه الأحاديث الصحيحة الواردة في (سنن أبي داود)، وفيه الكتاب الأم، وهو مطبوع في مجلدين في مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

21- صحيح (سنن الترمذي):

وهو في مشروع (مكتب التربية) السابق الذكر، وهو كنظرائه محذوف الأسانيد، مع الإشارة إلى مرتبة الحديث من غير كلام على الطرق والأسانيد. وهو مطبوع في ثلاث مجلدات.

22- ضعيف (سنن الترمذي):

وهو ضمن المشروع السابق، جرد فيه المردود من أحاديث (سنن الترمذي) على نحو ما سبق، في مجلد.

23- صحيح (سنن النسائي):

وهو أيضا ضمن المشروع السابق، جرد فيه المقبول من أحاديث (سنن النسائي) على نحو ما سبق.

24- ضعيف (سنن النسائي):

وهو أيضا ضمن المشروع السابق، جرد فيه المردودة من أحاديث (سنن النسائي) على نحو ما سبق،

وسيأتي أن هذا التقسيم للسنن من قبل الشيخ انتقد عليه من بعض أهل العلم المعاصرين.

25- صحيح (السيرة النبوية):

لم يتمه، وصل فيه إلى (الإسراء والمعراج)، ولم يتمّ مَّقدمته، وفيها السبب الذي دعاه إلى تأليفه، فاضطر الورثة إلى إخراجه كما هو، وأصل الكتاب كتاب: (السيرة النبوية) لابن كثير، إذ يعتبر تحقيقا واختصارا له عكف عليه المؤلف، فاكتفى بما صحَّ فيه من الروايات والأحاديث[1].

26- صحيح (الكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية):

وهو مختصر لكتاب أبي العباس ابن تيمية (الكلم الطيب)، كان الشيخ قد علّق عليه، وخرجّ أحاديثه، وطبع هكذا – ويأتي في عد تحقيقاته–، ثم اختصره مقتصرا فيه على ما صح عنده.

27- صحيح (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي):

حقق الشيخ الكتاب الأصل، وبيّن درجة أحاديثه عازيا إلى كتبه الموسعة، وعلّق على مواضع منه، وقسّمه لمقيبول ومردود، كعمله في السنن، وهذا الصحيح والتالي الضعيف، وقد قدّم له بمقدمة نفيسة.

28- ضعيف (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي):

وهو تتمة لخدمة الكتاب السابق.

29- ظلال الجنة في تخريج (السنة):

كتاب (السنة) لابن أبي عاصم[2]،من أمهات كتب عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد اقتصر عمل الشيخ فيه على تحقيق أحاديث الكتاب، وبيان درجتها اختصارا مع الإحالة لسائر كتبه، ولم يتمه الشيخ بل حقق حوالي ثلاثة أرباع الكتاب –(1208) حديثا– من مجموع أحاديثه البالغة (1559) حديث.

30- عودة إلى السنة:

مطبوع ضمن كتاب (مقالات الألباني) لنور الدين طالب، فيها مجموعة مقالات للشيخ كتبها في عدة مجلات، وهي أربع مقالات تعقب فيها مقال: (مشكلة حول اختلاف الدعاة إلى الله) لعلي الطنطاوي.

1– ينظر: علي الحلبي، مع شيخنا، (ص:54)، وعبد الله الشمراني، ثبت مؤلفات الألباني، (ص:38). وينظر منهجه فيه مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح السيرة النبوية، المكتبة الإسلامية، عمان/الأردن، ط1، 1421هـ، (ص:7).

2– هو الحافظ الكبير الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن النبيل أبي عاصم الشيباني، ولد سنة 206هـ، قاضي أصبهان، زاهد رحالة، من المكثرين من التأليف، ولي قضاء أصبهان، توفي سنة (287 هـ)، من مؤلفاته: (المسند الكبير)، و(الآحاد والمثاني)، ينظر: مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، (2/158–159)، وسير أعلام النبلاء، (13/430)، خير الدين الزركلي، الأعلام، (1/188–189).

31- غاية المرام في تخريج أحاديث: (الحلال والحرام للقرضاوي):

خرّج فيه أحاديث (كتاب الحلال والحرام) ليوسف القرضاوي، بإقتراح من المؤلف، تخريجا علميا متفاوت الطول حسب الأحاديث، مبينا فيها مرتبة كل حديث، ولم يقصد الشيخ مناقشته في ما ذهب إليه من أحكام، وإن كان في كثير منها نظر، ومع هذا تعقّبه في مسائل، وقد طبع هذا الكتاب مستقلا عن الكتاب الأصلي وبلغت الأحاديث المخرجة في الكتاب 484 حديثا.

32- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث:

ألفه بطلب من مجمع اللغة العربية بدمشق ومن إدارة المكتبة الظاهرية بحكم معرفته بقسم الحديث والمخطوطات في دار الكتب الظاهرية.

33- فهرس مسانيد الصحابة لـ: (مسند الإمام أحمد):

وهو فهرس بأسماء الصحابة المروي عنهم في المسند، وقد طبع في مقدمة المسند.

34- كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والإفتراءات:

والكتاب دفاع الشيخ عن نفسه من طعن عبد الفتاح أبي غدة، ذكر في المقدمة سبب رده ومصوغاته الشرعية، ثم ذكر أهم طعونه فيه، ثم رد عليه ردا مفصلا في مسائل حديثية وعقدية وأخرى منهجية وغيرها.

35- مختصر (صحيح البخاري):

وكان هذا العمل ضمن مشروعه (تقريب السنة بين يدي الأمة)؛ حيث اختصر الصحيحين مسلم ثم البخاري، وهذا من أحب أعمال الشيخ إليه، وذلك لشدة عنايته به مع المبالغة في مدحه. وقد جاء المختصر في قمة الإتقان، وهو مطبوع أخيرا في أربع مجلدات، تمتاز بفوائد وزيادات على الطبعات الأولى[1].

36- مختصر: (الشمائل المحمدية للإمام الترمذي):

يدخل ضمن مشروعه (تقريب السنة بين يدي الأمة)، وهو اختصار وتحقيق للكتاب الأصل[2].

1- ينظر المقدمة، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، مكتبة المعارف، الرياض/السعودية، ط1، 1422هـ.

2- ينظر مقدمة الكتاب، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، مختصر الشمائل المحمدية، اختصره وحققه مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان/الأردن، ط1، 1405هـ. والشيباني، حياة الألباني، (ص:891-892).

37- منزلة السنة في الإسلام وبيان أنه لا يُستغنى عنها بالقرآن:

أصله محاضرة للشيخ فرّغت ونسقت ثم نشرت، وموضوعه بيان أهمية السنة في التشريع الإسلامي[1]

38- نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق:

جمع فيه طرق القصة، وبيّن عللها، ليخلص إلى نكارتها، فجاء كتابا شافيا وافيا في الباب على اختصاره.

39- النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان[2]) لكتب الأئمة الرَّجيحة، وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة:

رد فيه على حسّان ابن عبد المنّان في تحقيقه لبعض كتب السنة لتضعيف أحاديث مجمع على صحتها، وحكمه على الأحاديث بدون قواعد وأدلة، مع خطئه في التخريج، وتحريفه لبعض الكتب حال التحقيق.

40- نقد كتاب: (نصوص حديثية في الثقافة العامة):

وقد نشر هذا الكتاب (أولا) في: (مجلة التمدن الإسلامي)، في (خمس) حلقاتٍ سنتي: (1386هـ، و1387هـ). ثم جُمِعَت وطُبِعَت، وهو نقدٌ لكتاب منتصر الكتاني: المشار إليه في العنوان[3].

41- وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والأحكام، والردُّ على شبه المخالفين:

الكتاب في موضوع مهم زلّ فيه أقوام، وهو حديث الآحاد، وحكم الاحتجاج به عموما.

1- ينظر: الشيباني، حياة الألباني، (ص:646).

2- ويقصد: حسان بن عبد المنان، أبو صهيب الكرمي، وهو باحث أردني معاصر يميل إلى المدرسة العقلية، له تحقيقات لبعض الكتب، وكان من المنتقدين لمنهج الألباني في التصحيح والتضعيف، والرادين عليه.

3- ينظر: الشيباني، ثبت مؤلفات الألباني، (ص:55).

المطلب الثاني: ما حققه الشيخ من المؤلفات المطبوعة (تحقيقات الشيخ):

لقد انشغل الشيخ مع التأليف والتدريس ونحوها بتحقيق الكتب وهو العارف بالمخطوطات الملازم للمكتبة الظاهرية ولهذا حقق جملة طيبة من الكتب في شتى العلوم ومنها:

1- الاحتجاج بالقدر، لأبي العباس ابن تيمية:

موضوعه كما هو ظاهر مسألة عقدية عظيمة، وقد قام الشيخ بتخريجه والحكم على أحاديثه.

2- الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، لنعمان الألوسي:

الكتاب قيم نادر، وهو وإن كانت في مسألة فقهية، وهي سماع الموتى، لكن لها علاقة وثيقة بالعقيدة، وهي الاستغاثة بالأموات، وطلب الشفاعة منهم، وقد قدّم الشيخ للتحقيق بمقدّمة نفيسة، وتمحور عمله فيه على تخريج أحاديثه وبيان درجتها، وبلغت (352) حديثا، وكمّل عمله بفهرس علمي تسهيلا للقاريء.

3- أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب، لابن دحية الكلبي[1]:

كتاب ابن دحية في الأصل في موضوع بدعة صيام شهر رجب وحوى أبحاثا ومسائل أخرى مهمة، حققه زهير الشاويش، وخرّج الشيخ أحاديثه، وعلّق على مواضع منه.

4- إزالة الدهش والوَلَه عن المتحيّر في صحة حديث: «ماء زمزم لما شرب له»، لمحمد بن إدريس القادري:

وكتاب القادري ألفه ردا على من ادعى أن حديث (ماء زمزم لما شرب له)، موضوع، وقدم بمقدمات في الموضوع، وقد حوى الكتاب فوائد متفرقة لغوية وحديثية وفقهية وطبية. وقد طبع بتخريج الشيخ، وتمم هذا التخريج، وزاد فيه الناشر زهير الشاويش، وميز –الناشر– تخريجات الشيخ عن إضافاته؛ وما زاد عن ذلك، فهو من تعليقاته، وزياداته على الشيخ، كما أضاف تعليقات من كلام الشيخ في سائر كتبه.

1– هو العلامة المتفنن الحافظ الكبير، أبو الخطاب عمر بن حسن الداني الأصل السبتي، المشهور بابن دحية الأندلسي، ولد سنة (544هـ)، وتوفي سنة (633هـ)، صاحب فنون وتسّع في اللغة، وفي الحديث على ضعف فيه، اتهم بالمجازفة في النقل، وادعاء أشياء ليست فيه، له مؤلفات منها: (إعلام النص المبين، في المفاصلة بين أهل صفّين)، ينظر: مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، (4/ 142-143)، وسير أعلام النبلاء، (22/ 389).

5- إصلاح المساجد من البدع والعوائد، لجمال الدين القاسمي:

كتاب القاسمي في بيان بدع المساجد الفقهية والعقدية، وقد حوى بالتبع مسائل متعلقة بالبدعة، وأحكام أخرى متعلقة بالمساجد والصلاة والإمامة وغيرها. والكتاب نفيس في بابه وموضوعه، وقد قام الشيخ تتميما لفائدة الكتاب بتحقيقه، والتعليق عليه، وتخريج أحاديث، وبيان درجتها.

6- اقتضاء العلم العمل، للخطيب البغدادي:

كتاب نفيس مفيد في آداب طلب العلم الشرعي ونحوها، خرّج أحاديثه وآثاره فبلغت (201)[1].

7- تحقيق معنى السنة، لسليمان الندوي:

وقد قام الشيخ بتخريج أحاديث الكتاب وبيان درجتها.

8- كتاب الإيمان، لابن أبي شيبة:

والكتاب من أمهات كتب العقيدة المؤلفة في مسألة الايمان عند أهل السنة والجماعة، ولهذا عمد الشيخ إلى تحقيقه، وتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه، كما علّق على مواضع منه.

9- كتاب الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام:

وكتاب أبي عبيد اسمه: (الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته)، وهو من أمهات كتب أهل السنة في مسألة الإيمان، ولهذا خدمه الشيخ بالتحقيق والتعليق وخرّج الآثار والأحاديث وحكم عليها.

10- الإيمان، لشيخ الإسلام ابن تيمية:

الكتاب في الأصل مستل من مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع فيه الكلام على مسألة الإيمان، ولأهميته ومنزلة مؤلفه حقّقه الشيخ وخرّج أحاديثه وآثاره.

11- الباعث الحثيث شرح: (اختصار علوم الحديث) للحافظ ابن كثير بتحقيق أحمد شاكر:

هذا الكتاب علّق عليه وحقّقه وشرحه أحمد شاكر، فعمد علي الحلبي إلى تحقيقه، وجمع تعليقات الألباني على الكتاب أثناء تدريسه سنة 1377هـ/ 1380هـ، مع تعليقات مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة[2] التي

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، اقتضاء العلم العمل،تح:مُحَمَّد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي،بيروت،ط4،(1397هـ).

2- تأتي ترجمته والإشارة إلى جهوده في خدمة السنة.

أثبتها واستعان بها أحمد شاكر، ونسّق الكتاب وخدمه ليطبع على نسخ خطية، جامعا تعليقات الأئمة الثلاث.

12- بداية السّول في تفضيل الرسول ﷺ، للعز بن عبد السلام:

جمع فيه العز بن عبد السلام بعض خصائص النبي ﷺ وفضائله، فقام الشيخ بتخريج أحاديثه.

13- التنكيل بما في: (تأنيب) الكوثري من الأباطيل:

حققه الشيخ تحقيقا علميا فخرج أحاديث الكتاب، وعلّق على بعض المواضع والمسائل مقررا أو مستدركا أو متعقبا. كما أثبت في طبعته تعليقات الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، على الكتاب مميزا لها.

14- حجاب المرأة ولباسها في الصلاة، لابن تيمية:

وموضوع الكتاب في الواجب من اللباس على الرجل والمرأة في الصلاة، حوى على قلة أوراقه علما جما مؤصلا محققا، جاء فيه بما يعز وجوده من الفوائد المتنوعة، فحققه الألباني مخرجا للأحاديث، مبينا درجتها، عازيا للأقوال، معلقا على كلام الشيخ، بالإستدراك وغيره، فزادها قيمة بفوائد علمية حديثية وفقهية.

15- حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام، لمحمد رشيد رضا.

قام الشيخ بتخريج أحاديثه مع بيان درجتها.

16- حقيقة الصيام، لأبي العباس ابن تيمية:

وقد قام الشيخ بتخريجه.

17- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، للإمام الصنعاني:

وموضوع كتاب الصنعاني الرد على من قال بفناء النار، وهو كتاب قيم، حققه الشيخ فخرّج الأحاديث والآثار، وعلّق على مواضع منه، وقدّم له بمقدمة حافلة جامعة في الموضوع.

18- رياض الصالحين، للإمام للنووي:

والكتاب من أنفس كتب الحديث وأجودها ترتيبا وتنسيقا، مع شموليته وتنوع مواضيعه، ولهذا عكف الناس على تدريسه وشرحه، فخدمه الشيخ تدريسا وتعليقا ثم تحقيقا وتخريجا لأحاديثه وتعليقا على مواضع منه،

بيانا لمسائل أو استدراكا على المؤلف، وزاد عليه بأن قدم للتحقيق بمقدمة فيها بيان لإصطلاح المؤلف، وبعض التعقيبات عليه، مما حوى مجموعة طيبة من الفوائد الحديثية والفقهية وغيرها.

19- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي[1]:

والكتاب من أهم الكتب المبيّنة لعقيدة أهل السنة والجماعة، ولهذا اهتم الشيخ بتخريج أحاديثه، والتعليق على بعض مسائله، وقدم له تتميما للفائدة بمقدمة وافية في الموضوع.

20- الشهاب الثاقب في ذم الخليل والصاحب، للسيوطي:

وقد اقتصر عمل الشيخ فيه على تخريج أحاديثه وآثاره.

21- صحيح ابن خزيمة:

والكتاب حقَّقه: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي[2]، وخدمه خدمة عظيمة، كانت من أسباب نيله جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الدراسات الإسلامية سنة (1980م)، ثم ناوله للشيخ ناصر فراجعه، وأضاف إليه من تخريجاته وأحكامه على الأحاديث، وميزت تعليقات الشيخ ب كلمة (ناصر)[3].

23- الصراط المستقيم، (رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان) لجماعة من علماء الأزهر: تخريج.

وهو كتاب نافع موضوعه التنبيه على بدعتين؛ الأولى: صلاة الرغائب، والثانية: تخصيص ليلة النصف من شعبان بعبادات، مع اعتقاد مشروعيتها، وقد حوت فوائد حديثية وفقهية، ودقائق تفسيرية، وأصول في السنة، ورد للبدعة، وزادت قيمتها بتخريج الشيخ لأحاديثها وآثارها، وتعليقه على مواضع منها.

1- هو علي بن علي بن مُحَمَّد بن أبي العز الدمشقي، الحنفي علاء الدين، ولد سنة (731هـ)، درج في طلب العلم حتى تأهل، وصار كبير القضاة بدمشق، ثم بمصر، ثم دمشق، من تصانيفه: التنبيه على مشكلات الهداية (في الفقه)، توفي سنة (792هـ)، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، (4/313-314)، ورضا كحالة، معجم المؤلفين، (7/156).

2- من علماء الحديث الهنود المعاصرين ولد سنة (1350هـ/ 1932م) درس في بلده ثم الأزهر، واشتغل بالتدريس في بلاد كثيرة له من المؤلفات دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ومنهج النقد عند المحدثين وحقق صحيح ابن خزيمة، نال جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية سنة (1979م)، توفي سنة (2017م).

3- ينظر مُحَمَّد بن إسحاق ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تح: د/مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، دط، 1400هـ/1980م، (1/38)، وينظر: مُحَمَّد إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (ص:880-883).

24- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي[1]:

موضوعه الفتوى والمفتي، وما تعلق بهما من شروط وأحكام وآداب، ولنفاسة الكتاب قام الشيخ بتخريخ أحاديثه وآثاره، والتعليق على مواضع منه، وخدمته خدمة زادت من قيمته العلمية.

25- العقود، لأبي العباس ابن تيمية:

حققه الألباني بمشاركة الشيخ: مُحَمَّد حامد الفقي، مع بعض التعليق عليه.

26- كتاب العلم، لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي:

الكتاب في موضوع العلم، وفضله، والحث على طلبه، والتأدب بآدابه، حققه تحقيقا علميا دقيقا، خرّج أحاديثه البالغة (168) حديثا وأثرا وبيّن درجتها، وعلّق على مواضع، فخرج الكتاب على أكمل صورة.

27- فضل الصلاة على النبي ﷺ، للقاضي اسماعيل الجهضمي[2]:

والكتاب صغير الحجم موضوعه فضائل الصلاة على النبي ﷺ وأحكامها، وقد خرّج الشيخ الأحاديث والآثار الواردة فيها، والتي بلغت (117) حديث.

28- فقه السيرة، لمحمد الغزالي:

والكتاب قبس من سيرة النبي ﷺ، جمع فيه مؤلفه أهم أحداث السيرة النبوية، والكتاب مؤلف بطريقة عصرية، وقد حقق الشيخ الكتاب؛ بتوثيق الروايات وتخريجها، وذكر مرتبتها، والتعليق على ما يحتاج لتعليق.

29- القائد إلى تصحيح العقائد، للمعلمي:

والكتاب فصل من الكتاب النفيس (التنكيل)، استل منه ما اختص بعلم العقيدة، وطبع مفردا تحت هذا العنوان، وتولّى الشيخ تخريج أحاديثه. وطُبع بتذييل مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة ببعض النكت والفوائد.

1- العلامة أحمد بن مُحَمَّد بن حمدان النمري، من كبار علماء الحنابلة توفي سنة (695هـ)، له مؤلفات كثير منها: التقريب في اختصار المغني، والإفادات بأحكام العبادات، وله في الأصول: نهاية المبتدئين، والمقنع في أصول الفقه. ينظر: بكر بن عبد الله أبو زيد، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، دار العاصمة،مجمع الفقه الإسلامي،بجدة، ط1417،1هـ،(282/1)، و(984/2).

2- حَافِظ فقيه على مذهب مالك، جليل التصانيف، ولد في البصرة سنة (199هـ)، ثم استوطن بغداد، وَاعْتَنَى بِالعِلْمِ مِنَ الصِّغَرِ، فأخذ عن جماعة من الثقات الأكابر، وولي القضاء إلى أن توفي ببغداد سنة (282هـ)، ينظر: ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، (55/15)، ومُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (19/ 339-342)، وتذكرة الحفاظ، (2/ 149).

30- قاموس الصناعات الشامية، لمحمد سعيد القاسمي:

بمشاركة مُحَمَّد بهجت البيطار، وتخريجاتهما لم تكن عامة لكل أحاديث الكتاب، ولم يكتبا مقدمة له.

31- كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، لابن رجب الحنبلي:

والكتاب في معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، ومباحث وفوائد أخرى متعلقة بها، وهو نفيس على اختصاره كسائر كتب ابن رجب الحنبلي. فحققه الألباني وخرج أحاديثه، مبينا درجتها.

32- لفتة الكبد في نصيحة الولد، لابن الجوزي:

وهي كتيّب قيّم على وجازته، اشتمل على نصائح غالية، وتجارب تربوية حكيمة، من أجود ما صُنّف في نصيحة الولد خصّ بها ابن الجوزي ابنه، حققها وعلق عليها بمشاركة الشيخ: محمود مهدي استانبولي[1]

33- مادلّ عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان، لمحمود شكري الألوسي:

جمع فيه الآيات التي فيها ذكر الأجرام العلوية والسفلية، ونقل تفسيرها اختصارا، وصحح ورجح بين الأقوال، وقد حققه زهير الشاويش، وقد حوى (19) حديثا، تولّى الألباني تخريجها والحكم عليها.

34- المرأة المسلمة، لحسن البنا:

قام الشيخ بتحقيقها، وتخريج أحاديثها، والتعليق عليها.

35- مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العز بن عبد السلام، وابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة، لابن عبد السلام، وابن الصلاح:

حقق الشيخ الكتاب بمشاركة زهير الشاويش، وجعلا في آخره ملحقا فيه فتاوى لأهل العلم من سلف هذه الأمة البررة أبطلوا فيها الصلاة موضوع الكتاب.

36- المسح على الجوربين، لجمال الدين القاسمي:

1- باحث وتربوي ولد بدمشق سنة (1327هـ)، ودرس العلوم الإسلامية حتى صار من أركان التربية في بلده له مصنفات أشهرها (تحفة العروس) أو (الزواج الإسلامي السعيد).

رسالة صغيرة الحجم كبيرة الفائدة، في تحقيق جواز المسح على الجوربين، قام الألباني بتحقيقها والتعليق على مواضع منها، طبعت بتقديم أحمد شاكر، وذيّلت بكتاب الألباني: (إتمام النصح في أحكام المسح).

36- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي:

وقد حققه الشيخ على مرحلتين وقد بلغت أحاديث الكتاب (6285) حديثا، وهو مطبوع مذيّلا بأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث في كتاب المصابيح ادعي فيها الوضع[1].

37- المصطلحات الأربعة في القرآن، لأبي الأعلى المودودي[2]:

مراد المؤلف بالمصطلحات الأربعة: (الإله)، (الرب)، (الدين)، و(العبادة)، وقد اقتصر عمل الشيخ فيه على تخريج أحاديثه دون تعليق على الكتاب، وجعل تخريجه في ملحقٍ آخر الكتاب[3].

38- مناقب الشام وأهله، لشيخ الإسلام ابن تيمية:

حققه الشيخ وقد طبع بذيل: (تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق) السابق[4].

وله مؤلفات أخرى ومقالات وتحقيقات كثيرة مخطوطة وفتاوى مكتوبة، وأخرى مفرّغة جمع وطبع أكثرها.

وقد ذكر الشمراني وغيره سمات كتب الشيخ وكنت لخصّتها وجمعت معها بعض ما ظهر لي من النظر والقراءة في كتب الشيخ، ولولا مخافة الإطالة لذكرتها فتطلب منه اختصارا[5].

1- ينظر: الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1399هـ/ 1979م، (ص1773).

2- داعية هندي ولد في جنوب الهند عام (1321هـ/1903م)، اشتغل بالدعوة فكتب في الصحف، وترأس بعضها، أسس الجماعة الإسلامية، نال جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام، توفي سنة (1399هـ/1979م)، من مؤلفاته: الجهاد في الإسلام، ونظام الحياة الإسلامي، وحقوق أهل الذمة وغيرها، ينظر: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام، (1/73-75).

3- ينظر: أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربع، ترجمة مُحَمَّد كاظم سباق، تح: مُحَمَّد عاصم الحداد، دار القلم، الكويت، ط8، 141هـ، 1981م، (ص131).

4- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق، علي بن مُحَمَّد الربعي، المرجع السابق، (ص71).

5- ينظر الشمراني، ثبت مؤلفات الألباني، (ص60/ 77).

المبحث الثالث:
جهود الألباني التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث.

توطئة:

بعد بيان جهود الشيخ في خدمة السنة النبوية عموما من خلال بيان إنتاجه العلمي تأليفا وتحقيقا، أذكر فيما يأتي جهود الشيخ التفصيلية في خدمته للسنة النبوية في مختلف المسائل والمواضيع ببيان آرائه واختياراته وإفاداته في مختلف علوم الحديث ومسائله، مما تعلق بعلم المصطلح ومبحث الصحيح والضعيف والحسن ومسائل الجرح والتعديل، وكذا أحكامه على الكتب، ومراتب العلماء في أحكامهم على الأحاديث وفي التخريج وفقه الحديث وغيرها على ما سيأتي تفصيله، مستنبطا منهجه الحديثي العام والخاص، مبتدئا بجهوده التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث، **وذلك في خمسة مطالب:**

** **المطلب الأول: آراء الألباني وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر:**

** **المطلب الثاني: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح:**

** **المطلب الثالث: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الحسن:**

** **المطلب الرابع: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الضعيف:**

** **المطلب الخامس: المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:**

المطلب الأول: آراء الألباني وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر:

مر تعريف الخبر وتحرير تقسيمه على اختلاف الاعتبارات، وأما رأي الشيخ وإفادته في المسألة فإنه يتحصل من استقراء كلامه[1]:

** الفرع الأول: المسائل المتعلقة بالمتواتر:

أولا: تقريره وجود المتواتر خلافا لمن منعه:

فالشيخ مقر بوجود المتواتر خلافا لمن منعه أو ادعى عزته، وقد نص على تواتر أحاديث كثيرة كما يأتي.

ثانيا: أقسام الخبر: قسمه إلى متواتر وآحاد، حيث قرر ذلك نصا، فقال: «حديث نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان وهو مروي في (الصحيحين)...والحقيقة التي يشهد بها أهل الاختصاص والمعرفة بحديث رسول الله ﷺ أنه حديث متواتر....»[2].

تقسيم المتواتر أيضا إلى قسميه المعروفين، متواتر المعنى ومتواتر اللفظ:

قال في الإرواء: «حديث: أن النبى ﷺ وخلفاءه لم يقيموا إلا جمعة واحدة، (ص 147)، صحيح. متواتر كذا قال ابن الملقن فى (البدر المنير) (ق 1/52) ويعنى التواتر المعنوي، وإلا فإنى لا أعرف حديثا واحدا بهذا اللفظ[3].

مع الإشارة إلى التواتر العملي في مقابل القولي بقسميه السابقين التواتر اللفظي والمعنوي، ومنه قوله: «وقد تواتر عن النبي ﷺ رفعه يديه عند الركوع والرفع منه، ورفع يديه في الدعاء في الاستسقاء وغيره»[4].

1- قد حاولت استقراء كلام الشيخ في كل مسألة استقراءا شبه كلي، ولا أدعي عدم فوات شيء، ولكنّي أزعم أنه لم يفتني كلام له مهم لأمور، أولا: وجود دراسات كثيرة حول الشيخ اطلعت عليها كلها أو جلّها، ثانيا: سهولة البحث في مؤلفاته لوجود أكثرها في المكتبة الشاملة والباقي يحصّل مطبوعا، ثالثا: استفادتي من كتاب تقريب علوم الألباني وهو كتاب نفيس في بابه ذكر فيه المسائل المبحوثة من الشيخ في أكثر العلوم وأشار إلى مواضعها في كتبه، وهذا كله مما يعين على جمع كلام الشيخ في المسألة المدروسة.

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، (ص69).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (3/ 81).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة، (167/3).

ونص على تواتر أحاديث كثيرة تواترا لفظيا أو معنويا بعضها اتباعا وتقريرا لنص بعض الأئمة والأخرى اجتهادا منه[1].

وقد يقيّد الشيخ كون الحديث متواترا تواتر عن فلان وهو اصطلاح معروف عند العلماء[2]، وربما نصّ على تواتر بعض ألفاظ الحديث وجمله وليس الحديث كله [3].

ومن تقريراته في شروط المتواتر أنه لا يشترط فى الحديث المتواتر سلامة طرقه من الضعف لأن ثبوته إنما هو بمجموعها لا بالفرد منها كما هو مشروح في المصطلح[4].

ثالثا: العدد الذي يحصل به التواتر:

اختار الشيخ أنه أنه ليس للتواتر عدد معين بل بحسب الرواة وغيرها من الأسباب قال: «اختلف العلماء اختلافا كثيرا في عدده كما هو مشروح في المسودة (236) من أربع فصاعدا وجزم فيه (235) بأنه لا يعتبر في التواتر عدد محصور بل يعتبر ما يفيد العلم على حسب العادة في سكون النفس إليهم، وعدم تأتي التواطىء على الكذب منهم، إما لفرط كثرتهم وإما لصلاحهم ودينهم ونحو ذلك»[5].

كما قرر أن أقل حد للتواتر أربعة: فقد سئل عن قول الامام الشنقيطي في المذكرة في أصول الفقه في سياق كلامه عن المتواتر وكون الصحيح أنه لا يحصر فيه عدد معين إنما كل حديث باعتباره قال: «إلا أن الأربعة يقينا ليست من عدد التواتر لأن الأربعة جاؤوا شهودا في الزنا واحتاج الحاكم إلى تزكيتهم، فلو كان خبر الأربعة يفيد العلم لما احتاج إلى تزكيتهم فهو خمسة فما فوق». هذا الإستدلال صحيح فقال الألباني: «البتة، ما أظنه يقول هذا بإطلاق، هل لو جاء أربعة من الخلفاء الراشدين رووا حديثا عن رسول الله ما يفيد التواتر، لا، فقال السائل: رجعنا إلى القرائن قال: هذا هو فالأربعة على كل حال لا مفهوم له إطلاقا

1- ينظر أمثلة لكل هذا في: مختصر العلو للعلي العظيم حاشية (ص90). أصل صفة صلاة النبي ﷺ. مكتبة المعارف، الرياض، ط1 1427هـ/ 2006م، (2/ 553). مُحَمَّد ناصر الدين الألباني أصل صفة صلاة النبي ﷺ.(2/ 601).

2- ينظر أمثلة في: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة (7/ 1394)، و(7/ 451). و(7/ 486)،

3- ينظر مثال في: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة (13/ 777).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الارواء، (6/ 95).

5- ينظر تعليقه على الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير شرح الشيخ أحمد شاكر، (2/ 455، حاشية 1،)، وعصام موسى هادي، علوم الحديث للألباني الدار العثمانية، عمان/الأردن، ط1، 1424هـ/ 2003م، (ص50).

لأنه يختلف بإختلاف الثقة بثقة هؤلاء الذين رووا الحديث الذي يراد أن يقول هو متواتر أو لا، الخلفاء الراشدون إذا رووا حديثا عن رسول الله ثم نزلت الرواية إلى أربعة من التابعين الثقات الأثبات المعروفين عندنا أنهم جبال في الحفظ من الذي يقول أن هذا لا يفيد التواتر، أما لما يأتي الأمر إلى رواة آخرين ليسوا في الشهرة والثقة والضبط والعدالة ...إلخ كهؤلاء. ولا يمكن أن يقال لا يكفي حتى الأربعة فالقضية نسبية كما قيل في الأصل»، ثم أقر السائل على صحة التفريق بين الرواية والشهادة في الباب[1].

رابعا: إفادة المتواتر:

قرّر أن المتواتر يفيد القطع واليقين[2]، كما هو قول عامة المحدثين كما سبق.

هذا فيما يتعلق بالمتواتر.

****

** **الفرع الثاني: المسائل المتعلقة بالآحاد:**

وأما الآحاد وهو قسيم للمتواتر، وقد سبق حده وبيان أقسامه الثلاث: المشهور والعزيز والغريب، وحدها:

أولا: المشهور عند الشيخ: فهو ما رواه أكثر من اثنين كما في شرح النخبة لابن حجر[3].

وعليه فليس كل ما اشتهر على ألسن الناس يكون مشهورا اصطلاحا، ولا كل ما كان مشهورا اصطلاحا كان مقبولا صحيحا، والشهرة نسبية فقد يكون الحديث مشهورا عند قوم أو أهل فن دون آخرين، كما سبق، وهذا نبه عليه الشيخ كغيره من أهل العلم، فقال: «الحديث المشهور اصطلاحا يشمل الصحيح والضعيف وما لا أصل له فليس في وصف الحديث بالشهرة ما يعطي أنه حديث ثابت....»[4].

1- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، د ت، د ط، (ص241).

2- ينظر أحمد بن إبراهيم بن أبي العينيين، إتحاف العالم الرباني سؤالات للعلامة محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني، (ص46).

3- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، حاشية 1، (ص455).

4- عبد الرحمن بن يحي المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط2، (1406هـ/ 1986م)، حاشية، (2/ 562).

وقال: «ثم إن وصف المعلمي الحديث بأنه مشهور عند ابن بطة، الظاهر أنه يعني به الشهرة اللغوية التي لا تتنافى مع الضعف، وهو كذلك في (علم المصطلح) حتى إنهم ليطلقونه على ما لا إسناد له، فتنبه»[1].

– **والعزيز عنده:** هو ما رواه اثنان عن اثنين في كل طبقة من طبقاته، وسمي بذلك: إما لقلة وجوده، وإما لقوته بمجيئه من طريق أخرى[2].

– **الغريب:** قال الشيخ في حده: «والغريب ما تفرد به واحد»[3].

ثم انتقد هذا التعريف فقال: «هذا تعريف مجمل غير دقيق وبيانه في (علوم ابن الصلاح): الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث سمي غريبا»[4].

وقال في التعليق على كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب لابن دحية: بعد نقل كلام ابن الصلاح السابق: «قال ابن كثير في (مختصره) (187) : (وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفاً، ولكل حكمه)، يعني فالأول صحيح غريب، والآخر ضعيف غريب، ومن الأول حديث (إنما الأعمال بالنيات ...) فإنه صحيح غريب»[5].

وخبر الآحاد يقع فيه المقبول والمردود، بخلاف المتواتر فإنه مقبول كله، لإفادة القطع بصدق مخبره[6].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة (3/ 393)، وينظر تفصيل الكلام عن المشهور في معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح، (ص 265- 269)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، (ص621- 626).

2- ينظر تعليق الألباني على الباعث الحثيث، (2/ 460).

3- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، حاشية 3، (ص100).

4- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر حاشية 2. (ص460).

5- عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب. تح: مُحَمَّد زهير الشاويش، تخريج: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1419هـ/ 1998م، حاشية (ص141).

6- أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص51).

ثانيا: إفادة خبر الواحد:

لقد اختلف أهل العلم فيما تفيد أخبار الآحاد على أقوال ثلاثة سبق تحريرها، وقد اختار الشيخ القول الثالث فقرر بأن أخبار الآحاد تفيد غلبة الظن في الأصل، مع إفادتها للعلم واليقين بالقرائن في كثير من الأحيان، فقال: «لا شك أن حديث الآحاد بغض النظر عن القرائن تفيد غلبة الظن، هذا ما ينبغي أن يشك فيه انسان، وهذا نعرفه بالتجربة، لأننا نحن حينما نقول: هذا حديث صحيح الإسناد، فقد، فقد يتبين لنا شخصيا بأننا كنا مخطئين، وأنا أعتقد أن كل إنسان من أهل العلم سواء كان من المتقدمين أو من المتأخرين يجري عليهم ما يجري على الآخرين من احتمال الخطإ، فإذا روى ثقة ما حديثا ما، هذا لازمه أن الحديث صحيح، لكن من حكم بناء على رواية هذا الثقة بأنه صحيح فهو بشر، وممكن أن يخطيء، سواء كان خطؤه من الحاكم على الإسناد بالصحة، أو كان الخطأ أن هذا الثقة الذي تمسكنا بثقته أنه كان الواهم قي رواية الحديث، المهم أنا أتعجب حقيقة من بعض الأفاضل، سواء كانوا من المتقدمين أو المتأخرين حينما يطلقون أن حديث الآحاد يعني الصحيح من الثقة يفيد القطع، هذا خطأ واضح جدا، أما إذا حفت به القرائن فحينئذ تدرس هذه القرائن ويعطى لكل دراسة نتيجتها»[1].

وقد ذهب الشيخ مع هذا إلى حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام لا فرق، ولزوم التصديق بأخبارها والعمل بأحكامها، وقد ألف انتصارا لهذا رسالتين، ومن أبلغ كلامه في الباب قوله: «والزعم بأن العقيدة لا تثبت بما صح من أحاديث الآحاد زعم باطل دخيل في الإسلام، لم يقل به أحد من الأئمة الأعلام كالأربعة وغيرهم، بل هو مماجاء به بعض علماء الكلام، بدون برهان من الله ولا سلطان...»[2]، كما رد هذا القول من عشرين وجها في (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين).

بل نص على بدعيّة التفريق بين العقائد والأحكام في الباب فقال: «تقسيمك أنت وغيرك – أيا كان – الأحاديث الصحيحة إلى قسمين قسم يجب على المسلم قبولها ويلزمه العمل بها وهى أحاديث الأحكام ونحوها. وقسم لا يجب عليه قبولها والاعتقاد بها وهي أحاديث العقائد وما يتعلق منها بالأمور الغيبية. أقول: إن هذا تقسيم مبتدع لا أصل في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا يعرفه السلف الصالح بل عموم الأدلة

1- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص35- 36).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة،(1/ 296).

الموجبة للعمل بالحديث تقتضي وجوب العمل بالقسمين كليهما ولا فرق فمن ادعى التخصيص فليتفضل بالبين مشكورا وهيهات هيهات!!ثم ألفت رسالتين هامتين جدا في بيان بطلان التقسيم المذكور الأولى: (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة) والأخرى: (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام)[1].

وقال في التعليق على قول الطحاوي في عقيدته: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق»: قلت: «يعني دون تفريق بين ما كان منه خبرا آحاد أو تواتر ما دام أنه صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه والتفريق بينهما إنما هو بدعة وفلسفة دخيلة في الإسلام مخالف لما كان عليه السلف الصالح والأئمة المجتهدون كما حققته في رسالتي، (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين) وهي مطبوعة مشهورة[2].

وقال: «خبر الآحاد حجة في الفقهيات والعمليات بالاتفاق»[3].

وأما تقريره لإفادة خبر الآحاد للعلم واليقين في أحيان كثير، فمنه قوله في التعليق على قول الطحاوي في عقيدته: «وأنه خاتم الانبياء وإمام الأتقياء وسيد المرسلين»، قال: «قلت: هذه العقيدة ثبتت في أحاديث كثيرة مستفيضة تلقتها الأمة بالقبول...فهي تفيد اليقين...»[4].

وقوله تعليقا على حديث عمر (إنما الأعمال بالنيات): «وهو من أحاديث الآحاد الصحيحة التي اتفق العلماء على صحتها وتلقته الأمة بالقبول كما في شرح الأربعين لابن رجب فهو يفيد العلم واليقين، خلافا لما يجهر به بعض الكتاب اليوم: إن أحاديث الآحاد مطلقا لا تفيد العلم، فإن هذا القول على اطلاقه باطل دون شك ولا ريب وبيانه في رسالتي (وجوب الأخذ بحديث البحاد في العقيدة) ورسالتي الأخرى (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام) وهما مطبوعتان»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة. دار الراية، ط5، حاشية 2، (ص79).

2- العقيدة الطحاوية شرح وتعليق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ، (ص43، حاشية 1).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب، (ص20)، وينظر السلسلة الصحيحة (4/ 605- 606، ح 1964).

4- العقيدة الطحاوية شرح وتعليق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، (ص22، حاشية 2).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف،الرياض،المملكة العربية السعودية،ط1421،1هـ، (108/1).

وأشار إلى أنه في جميع الأحوال أفاد علما أو ظنا فإنه يوجب العمل، فقال: «وقد قال أبو الحسن السندي الحنفي في (حاشيته على ابن ماجه): ناقلا عن الكمال ابن الهمام الحنبلي: (وما قاله أصحابنا أنه من حديث الآحاد – وهو ظني، لا يفيد العلم؛ وإنما يوجب الفعل–؛ فلا يلزم منه الافتراض، ففيه: أنه يكفي في المطلوب أنه يوجب العمل بمدلوله، لا بشيء آخر»[1].

وفي رسالتيه المذكورتين سابقا زيادة تفصيل وتدليل في المسألة وفوائد في الباب حيث أقام الأدلة الواضحةَ القوية على زيف قول من قال: إن أخبار الآحاد لا تفيد علماً، كما بين فساد قولهم بأن أخبار الآحاد لا يحتج بها في العقيدة؛ إذ لا فرق بين العقيدة وغيرها من أمور الدين والله أعلم.

ونختم الكلام في المسألة بكلام جامع ختم به رسالته (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام)، وهو قوله: «والخلاصة أنه يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله ﷺ عند أهل العلم به سواء كان في العقائد أو الأحكام وسواء أكان متواترا أم آحادا وسواء أكان الآحاد عنده يفيد القطع واليقين أو الظن الغالب على ما سبق بيانه فالواجب في كل ذلك الإيمان به (يعني التصديق والإعتقاد إذا كان خبرا) والتسليم له (يعني غذا كان حكما) وبذلك يكون قد حقق في نفسه الاستجابة المأمور بها في قول الله تبارك وتعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الأنفال:24] وغيرها من الآيات...»[2].

ففهذا مجمل ملخص حول إختياراته وإفاداته في أقسام الخبر وما تعلق به.

1- محمد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (308- 309، حاشية1).

2- محمد ناصر الدين الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، (ص70).

المطلب الثاني: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح:

** **الفرع الأول: تعريف الحديث الصحيح، وشروطه، وأنواعه: وفيه مسائل:**

** **المسألة الأولى: تعريف الحديث الصحيح، وشروطه، وأنواعه:**

مر حد الحديث الصحيح وذكر شروطه وأنواعه وبعض مسائله، وقد تناول الألباني حد الحديث الصحيح وتفصيل شروطه وأنواعه في مواضع، وكان كلامه موافقا لكلام المحدثين في الجملة حيث بيّن أولا:

أن الحديث لا يصح إلا بتوافر شروطه، فكان مما قال في ذلك: «الحديث الصحيح عندهم هو: ما رواه عدل ضابط عن مثله عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معلا»[1].

وقال: «فإن تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا»[2].

ومن نصه على شروطه، قوله: «وذلك لأن للحديث، أوالإسناد الصحيح شروطا أربعة: عدالة الرواة وضبطهم، واتصاله، وسلامته من شذوذ أوعلة»[3].

وبيّن حد الحديث الصحيح وشروطه، وأكد ذلك في التطبيق العملي، ولبيان منهجه واختياراته نفصل كلامه على ما سبق من شروط الحديث الصحيح:

الشرط الأول: الاتصال:

ومر تقرير معناه وما يتحصل بتخلفه، قال الشيخ بيانا لاشتراط الإتصال في الحديث الصحيح في أثناء دراسته لحديث رقم (4613) في الضعيفة (دخلت أمة الجنة بقضها وقضيضها؛ كانوا لا يكتوون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون): «وهذا يعني أنه منقطع بين سعيد هذا وأبي هريرة، فهذه علة أخرى غير

1- محمد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (2/ 347).

2- محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص15)، وينظر محمد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (2/ 62)، (10/ 765)، (13/ 1079)، وتقريره لكلام من علق على كتبهم من المحدثين كابن كثير في الاختصار وابن حجر في النخبة وغيرها.

3- محمد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (3/ 62).

ضعف الراوي عن شعيب، فيتعجب من ابن حبان كيف أورد حديثه هذا في (صحيحه)؟! ومن شروط الصحيح عنده – كغيره من المحدثين – الاتصال وعدم الانقطاع!»[1].

وأما تطبيق اشتراط هذا الشرط عمليا بعد تقريره النظري فمنه: حديث أنس ﷺ قال: أتى رجل من تميم رسول الله ﷺ فقال:...كيف أصنع؟ وكيف أنفق؟ فقال رسول الله ﷺ: «تخرج الزكاة من مالك فإنها طهرة تطهرك وتصل أقرباءك وتعرف حق المسكين والجار والسائل». قال الألباني فيه: «لم أر من صرح بتصحيحه والمصنف صححه بناء على قول المنذري: (ورجاله رجال الصحيح). وكذا قال الهيثمي ولا يلزم منه أن يكون صحيحا لاحتمال فقد شرط من شروط الصحة الأخرى كما ذكرناه في المقدمة والواقع هنا كذلك لأن شرط الاتصال فيه مفقود فالحديث في (المسند) (3/ 136) من طريق سعيد بن أبي هلال عن أنس وسعيد هذا لم يسمع من أنس كما في (التهذيب) فهو منقطع والمنقطع من أقسام الحديث الضعيف»[2].

والأمثلة التطبيقية كثيرة في كتبه حيث ضعّف أحاديث كثيرة لانقطاعها وفقد شرط الاتصال[3].

الشرط الثاني: عدالة الرواة:

وقد سبق في تعريف الشيخ للحديث الصحيح اشتراطه لهذا الشرط ونص عليه في قوله أيضا: «...لأن عدالة الرواة وثقتهم شرط واحد من شروط الصحة الكثيرة...»[4].

وقوله أيضا: «ولقد جرى الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى على هذا النهج فهو يقوي أحاديث التابعين المجهولين إحسانا منه للظن بهم، أما نحن فلا نرى الاحتجاج بهم حتى تثبت عندنا عدالتهم اتباعا للقاعدة الأساسية المعروفة في المصطلح في تعريف الحديث الصحيح، اللهم إلا عند المتابعة»[5].

1- محمد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (10/ 127)، وينظر تمام المنة، (1/ 146).

2- محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (1/ 357- 358).

3- ينظر أمثلة في السلسلة الضعيفة، (ح83)، و(ح182)، و(ح465)، و(ح483)، و(ح498)، و(ح54)،(ح 322)، وغيرها، وفي الإرواء، (ح75)، و(ح82)، و(ح357)، و(ح412)، و(ح856)، وغيرها، وتمام المنة: (ص70)، (ص137)، (ص266)، (ص271)، (ص290)، (ص316)، وغاية المرام، (ح4)، و(ح16)، و(ح43)، و(ح50)، و(ح112)، وغيرها كثير.

4- محمد ناصر الدين الألباني، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، (ص68).

5- إبراهيم الشيباني، حياة الألباني، (1/ 139).

وأكده بقوله: «ولا يخفى على العارف بهذا العلم أن العدالة هي الشرط الأول في الحديث الصحيح»[1].

وقالا رادا على من قد يتساهل فيها: «إن للصحة شروطا مقررة في مصطلح الحديث وقد يشذ بعض الأئمة عن بعضها منها العدالة فلا بد أن يعرف الراوي بها حتى يصح حديثه عند الجمهور بينما ابن خزيمة وأضرابه يكتفون منه بأن لا يعرف بجرح وهذا لا يكفي عند المحققين من المحدثين»[2].

وقد تجلى هذا في تحقيقاته وتطبيقه في الحكم على الأحاديث ومن أمثلة ذلك: قوله في أصل صفة الصلاة في حديث يعلى بن مُرَّة، قال: «انتهينا مع النبي ﷺ إلى مضيق، السماء من فوقنا، والبِلَّةُ من أسفلنا، وحضرت الصلاة، فأمر المؤذن؛ فأذن وأقام – أو: أقام بغير أذان –، ثم تقدم النبي ﷺ، فصلَّى بنا على راحلته، وصلينا خلفه على رواحلنا، وجعل سجوده أخفض من ركوعه، ولكنه حديث ضعيف، أخرجه الترمذي (2/266- 267)، والدارقطني (146)، والبيهقي (2/7)، وأحمد (4/173 -174) من طريق عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده يعلى بن مرة، وعلته عمرو بن عثمان ووالده؛ فإنهما مجهولان؛ ولذلك قال الترمذي: (حديث غريب)، يعني: ضعيف، وقال البيهقي: (وفي إسناده ضعف)، ولم يثبت من عدالة بعض رواته ما يوجب قبول خبره...»[3].

وقال في كلامه عن هذا الحديث: «قلت: يشير بذلك إلى عمرو بن عثمان وأبيه فإنهما مجهولان»[4].

وفي أحكام الجنائز قال: «وأخرج ابن سعد عن مورق قال: (أوصى بريدة أن تجعل في قبره جريدتان)... الأثر لا يصح إسناده فقد أخرجه الخطيب في تاريخ (بغداد) (1/ 183 182) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) في آخر ترجمة نضلة بن عبيد بن أبي برزة الاسلمي عن الشاه بن عمار قال: ثنا أبو صالح سليمان بن صالح الليثي قال: أنبأنا النضر بن المنذر بن ثعلبة العبهدي عن حماد بن سلمة به،

1- ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (ص133، حاشية).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب، (1/ 173).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (1/ 64- 65).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 348)، ومثله حديث رقم (6434)، (13/ 966- 970).

قلت (الألباني): فهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الأولى: جهالة الشاه والنضر فإني لم أجد لهما ترجمة.....»[1]

ومنه تعليقه تصحيح بعض الأحاديث على ثبوت عدالة راو مجهول فيها، ومن ذلك قوله في الضعيفة: «وهذا إسناد جيد إن ثبتت عدالة وحفظ أبي بكر بن قريش؛ فإني لم أعرفه، وكذلك الراوي عنه»[2].

فقد قرر نظريا وتطبيقيا أن عدالة الرواة شرط في صحة الحديث وجهالة الراوي سبب في ضعفه[3].

وأما تفصيل اختياره وإفادته في مسألة العدالة، فنفصلها على ترتيب ما سبق ذكره في شروط العدالة:

فالأول الإسلام:

لقد نص الشيخ عليه أولا، فقال: «المبتدع إذا ثبتت عدالته وضبطه وثقته؛ فحديثه مقبول ما لم تكن بدعته مكفرة....»[4]، وأقرّ من اشترطه من العلماء في تعليقه على كتب المصطلح كالاختصار والنخبة[5].

الثاني: البلوغ: وأما البلوغ فالشيخ لا يشترط البلوغ بل يشترط التمييز، قال: «لا يشترط لقبول حديث الراوى البلوغ، خلافا لما ورد فى كثير من كتب (علم المصطلح)... وإنما يكفي التمييز فقط»[6].

وقال في تعليقه على الباعث الحثيث: «اشتراط البلوغ يتنافى مع احتجاجهم بأحاديث صغار الصحابة، مثل عبد الله ابن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وعبد الله بن الزبير أول مولود في الإسلام بالمدينة»[7].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص202)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (2/ 656).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (7/ 97، ح3383)، وكذا في أصل صفة الصلاة قال: «وهذا إسناد جيد؛ لولا جهالة الراوي عن ابن عباس»، (2/ 451).

3- وينظر أمثلة في الباب في أصل صفة الصلاة، (1/ 380)، و(3/ 941)، و(3/ 977). والإرواء حديث رقم (45)، رقم (75)، ورقم (377)، رقم (423)، رقم (667) ،وغيرها كثير، وتمام المنة، (1/ 204). و(1/ 243)، و(1/ 309)، والضعيفة حديث رقم 43، ورقم 430، ورقم 478، رقم 981، ورقم 985، وغيرها كثير فيه وفي سائر كتبه.

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة،(7/ 694).

5- ينظر عبد الرحمن المعلمي، التنكيل، (1/ 228).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (7/ حاشية ص220).

7- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (1/ حاشية رقم1، ص280).

ويظهر تقريره هذا تطبيقيا في تصحيحه هو لأحاديث صغار الصحابة وتقريره لغيره من أهل العلم، وهذا مستفيض يستغنى به عن التمثيل له.

الشرط الثالث: العقل: كون الراوي عاقلا فهو شرط مجمع عليه عند أهل العلم كما سبق، والشيخ رحمه الله مقرّ على هذا الشرط يظهر من خلال إقراراه لأهل العلم عليه بالسكوت في تعليقه على كتب المصطلح ومن خلال تقريراته هو في كلامه، ومن ذلك رده حديث المختلط ولا شك أن الإختلاط تغير في العقل ونقص في كماله فمن باب أولى ألا يقبل حديث ذاهب العقل بالكلية. قال مقررا هذا: «فمن المعلوم أن حديث المختلط ضعيف عند المحدثين إلا إذا حدث به قبل الاختلاط، وكان هو في نفسه ثقة»[1].

وقال تأصيلا وتنظيرا للمسألة في أثناء الكلام عن راو اختلط: «ومثله من المختلطين له ثلاث حالات:

1 – أن يعرف أنه حدّث بالحديث قبل الاختلاط.

2 – أن يعرف أنه حدّث به بعد الاختلاط.

3 – أن لا يعرف عنه لا هذا ولا هذا، ففي الحالة الأولى فقط يحتج به؛ دون الحالتين الأخريين...»[2].

وقال: «المختلط الذي لم يعلم أحدث بالحديث قبل الاختلاط أم بعده؟ فهو على الضعف حتى يتبين أنه حدث به قبل الاختلاط»[3].

ثم يطبق هذا على الأسانيد فيقول في أثر رواه الدارمي: «وهذا سند ضعيف لا تقوم به حجة لأمور ثلاثة...قال وثالثها: (أن أبا النعمان هذا هو مُحَمَّد بن الفضل، يعرف بعارم، وهو وإن كان ثقة فقد اختلط في آخر عمره. وقد أورده الحافظ برهان الدين الحلبي حيث أورده في (المختلطين) من كتابه (المقدمة) وقال (ص391): (والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده)، قلت (الألباني): وهذا الأثر لا يدرى هل سمعه الدارمي منه قبل الاختلاط أو بعده، فهو إذن غير مقبول، فلا يحتج به»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (13/ 255).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (12/ 991).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (11/ 739).

4-مُحَمَّد ناصر الدين الألباني،التوسل أنواعه وأحكامه، تح:مُحَمَّد عيد العباسي،مكتبة المعارف،الرياض، ط1،1421هـ،(ص126-127).

وقال مقررا ما سبق: قال ابن عبد البر: «(وصالح مولى التوأمة من أهل العلم، منهم من لا يحتج به لضعفه، ومنهم من يقبل منه ما رواه ابن أبي ذئب خاصة، انتهى)، قلت: (الألباني) والسبب في ذلك أنه كان اختلط، فمنهم من سمع منه قبل الاختلاط – كابن أبي ذئب – فهو حجة، ومنهم من سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة، وهذا التفصيل هو الذي استقر عليه رأي أهل العلم قديما وحديثا»[1].

وضعف أحاديث كثيرة لاختلاط بعض رواتها[2].

وطبّق هذا في الكثير من الرواة أكتفي بذكر راويين وهما أبو اسحاق السبيعي وعطاء بن السائب، فأما أبو اسحاق السبيعي فقد قبل أحاديث من روى عنه قبل الإختلاط فقال مثلا: وشعبة والثوري؛ سمعا من أبي إسحاق قبل الاختلاط، فروايتهما عنه هي العمدة[3].

ورد أحاديث من روى عنه بعد الإختلاط أو توقف فيمن لا يدرى هل روى عنه قبل الإختلاط أم بعده قال:«وإسرائيل – وهو حفيده؛ فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق– سمع من جده بعد الاختلاط»[4].

وقال في حديث رقم (481) في الضعيفة: «ولكنه معلول بعلتين: الأولى: التدليس، والأخرى: الاختلاط، أما الأولى؛ فمن زكريا بن أبي زائدة؛ فإنه – وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين –؛ فقد قال الحافظ:"كان تدلس، وسماعه من أبي إسحاق متأخر، والأخرى؛ من أبي إسحاق – وهو عمرو بن عبد الله السبيعي –؛ فإنه كان اختلط بآخره كما في (التقريب)، وقد سمع منه زكريا بن أبي زائدة بعد اختلاطه؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة، (5/ 463).

2- ينظر مثلا مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (4/ 632، رقم 1980).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 356).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (9/ 278). وينظر (10/ 357).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 354- 356).

وقال في حديث رقم (4735): «رجاله ثقات؛ إلا أن فيه أبا إسحاق – واسمه عمرو بن عبد الله – اختلط بآخره. ولم يتبين حال أبي بكر بن عياش؛ هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ فيوقف حديثه حتى يتبين حاله، رواه النسائي في (عمل اليوم والليلة)»[1].

والراوي الثاني: عطاء بن السائب، قال في بحث الحديث رقم (4873) في الضعيفة:«...لكن (إسماعيل ابن علية) روى عن عطاء بعد الاختلاط، إلا أنه قد تابعه عنده شعبة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط. وتابعه أيضا سفيان: عند ابن عساكر في (التاريخ) (12/ 287) ، وهو سفيان الثوري؛ سمع منه قبل الاختلاط أيضا، فصح الإسناد؛ والحمد لله»[2].

وفي دراسة حديث رقم (4880) في الضعيفة قال بعد تضعيف الحديث، «قلت: وعطاء: هو ابن السائب؛ وكان اختلط، وروى عنه جرير في الاختلاط»[3].

وقال أيضا: «عطاء بن السائب: وكان اختلط، وحماد بن سلمة: روى عنه بعد الاختلاط أيضا»[4].

وفي دراسة حديث رقم (6229) في الضعيفة قال:«...مع أنه قد أعله باختلاط عطاء بن السائب، وفاته أنه عند البيهقي من رواية حماد بن زيد، وهو قد روى عنه قبل الاختلاط»[5].

فجميع ما سبق من إفادته في مسألة الإختلاط يدل على اشتراطه للعقل في العدالة كما هو مذهب العلماء قاطبة.

الشرط الرابع: سلامة الراوي من أسباب الفسق: وأما الشرط الرابع وهو سلامة الراوي من أسباب الفسق، فالشيخ يرد حديث الفاسق والمتهم في دينه، حيث قال في تمام المنة مضعفا حديثا: «وهكذا سائر طرق الحديث مدارها على متروكين أو مجهولين»[6].

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 299).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 480).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 496).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 431).

5- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 722). وينظر (5/ 134)، و (7/ 291).

6- محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (1/ 411).

وقال في حديث رقم (570) في الضعيفة بعد نقل كلام أهل العلم في بيان وضعه: «قلت: وللحديث طرق أخرى، لا يفرح بها إلا الهلكى في التعصب لأبي حنيفة ولو برواية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الطرق المشار إليها مدارها على بعض الكذابين والمجهولين»[1].

رواية المبتدع:

وأما اختيار الشيخ وتقريراته في مسألة رواية المبتدع، فإن الشيخ ابتداء يرى أن البدعة غير المكفرة بذاتها ليست طعنا في الراوي تسقط عدالته وتوجب رد حديثه مطلقا، ولهذا يقبل حديث المبتدع إذا كان ثقة ضابطا صدوق اللسان، فيقول مقررا هذا المعنى: «والتشيع لا يضر في الرواية عند المحدثين، لأن العبرة في الراوي إنما هو كونه مسلما عدلا ضابطا، أما التمذهب بمذهب مخالف لأهل السنة، فلا يعد عندهم جارحا ما لم ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، كما بينه الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة)»[2].

ورد الطعن في الراوي لمجرد التهمة بالبدعة ولو ثبتت، فقال: «ولم تطمئن نفسي لجرح هذا الرجل، لأنه جرح غير مفسر، اللهم إلا في كلام ابن حبان ولكنه صريح في أنه لم يجد فيه ما يجرحه إلا كونه مرجئا، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحا عند المحققين من أهل الحديث، ولذلك رأينا البخاري يحتج في صحيحه ببعض الخوارج والشيعة والقدرية وغيرهم من أهل الأهواء، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الثقة والضبط»[3].

وقال في حديث رقم (396) في السلسلة الصحيحة بعد تخريجه: «قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عبد الجبار هذا وهو صدوق يتشيع كما قال الحافظ في (التقريب)، قلت (الألباني): والتشيع لا يضر في الرواية عند المحدثين، لأن العبرة في الراوي إنما هو كونه مسلما عدلا ضابطا، أما التمذهب بمذهب مخالف لأهل السنة، فلا يعد عندهم جارحا ما لم ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، كما بينه الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة)»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 42).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 752).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 562).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 752).

وقال مقررا للمعنى السابق: «إن الجرح لا ينظر فيه إلى دين المجروح وورعه وعلمه، وإنما إلى حفظه وضبطه لرواياته بعد أن تثبت عدالته»[1].

وطبّق ما سبق في حكمه على الأسانيد وكلامه على مجموعة من الرواة ومن ذلك قوله: «فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي (الأجلح ابن عبد الله الكندي)، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعنا في الحديث وعلة فيه؟ ! فأقول: كلا لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي (الصحيحين) وغيرهما قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم، وهذا هو المثال بين أيدينا»[2].

وقال: «والحقيقة أنه لو ثبتت ثقة عباد (بن منصور) وحفظه وعدم تدليسه، لم يضر في روايته رأيه في القدر لأن العمدة فيها إنما هو العدالة والضبط والسلامة من العلة القادحة»[3].

وقال في أصل صفة صلاة النبي ﷺ: «ويحيى بن سعيد إنما تكلم فيه بقوله: (كان يرى القدر)، قال: (وهذا لا يضر في رواية الثقة –كما تقرر في المصطلح–»[4].

وقال في (ثور بن يزيد) بعد نقل أنه ثقة ثبت يرى القدر: «ولا يخفى على العارفين بعلم المصطلح: أن مثل هذا الرأي لا يعتبر جرحاً يُرَدّ به حديث الرجل؛ لأن العبرة في الرواية إنما هو الصدق والضبط، وليس السلامة من البدعة؛ على تفصيل معروف، ولذلك قال الإمام أحمد رحمه الله: (لو تركنا الرواية عن القدرية؛ لتركنا أكثر أهل البصرة)... إلى أن قال: ولذلك فلا يجوز رد حديث ثور هذا لأنه يرى القدر»[5].

بل رد الشيخ القول بالتفصيل في قبول رواية غير الداعية للبدعة ورد رواية الداعية لها، فقال معلقا على ترجيح ابن الصلاح في قوله: «(وهذا أعدل الأقوال وأقواها»: قال: (بل مرجوح)»[6].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (7/ 293).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 262).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 220).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (1/ 253)، وينظر صحيح أبي داود –الأم، (7/ 184).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (13/ 477)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود –الأم، (7/ 184).

6- في تعليقه على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 299، حاشية6).

وسئل كما في الدرر ما نصه: (من المعلوم أن المبتدع إذا روى حديثا يؤيد بدعته فكلام العلماء في رد حديثه مشهور، لكن أحيانا الرجل الشيعي مثل حبيب بن أبي ثابت أو من كان على شاكلته في التشيع يروي حديثا في فضل الإمام علي ﷺ، هل كونه روى في فضل علي ﷺ دون مجاوزة الحد يكون قد روى ما يقوي بدعته؟، فقال: «أولا أنا شخصيا لست مطمئنا لهذا القيد: هو ثقة إذا لم يؤيّد ما يقوي مذهبه، ثانيا: لست مطمئنا أن علماء الحديث اتفقوا على هذا وفي ذهني...أن الحافظ ابن حجر في شرح النخبة لا يشترط هذا الشرط ما دام أنه ثقة فروايته صحيحة سواء كان فيه ما يؤيد مذهبه أو لا لأن مذهبه ينقسم إلى قسمين: مذهب لا ينافي مذهب أهل السنة ومذهب قد ينافي مذهب أهل السنة، في الحالة الأولى ينبغي ألا نأخذ روايته على القيد المشهور فيما إذا روى شيئا لا يخالف مذهب أهل السنة كالمثال الذي ذكرته بالنسبة لحبيب بن أبي ثابت، يأتي السؤال أو الإشكال بالنسبة للذين يشترطون ألا يروي ما يؤيد مذهبه، لأنه في هذا المثال لا يخالف ما عليه أهل السنة، وهو ظاهر عليه كثير وكثير جدا فيما إذا افترضنا أن هذا الثقة روى حديثا يؤيد فيه مذهبه الذي يخالف ما عليه أهل السنة، حينذاك فمجال الغمز في هذه الرواية لا ينحصر فقط في كونه مبتدعا فهناك من باب النكارة والشذوذ....أنا اعتقد أن هذا القيد ليس ضروريا إطلاقا إنما ينظر إلى روايته بالمنظار الذي ذكرناه آنفا ....وأما إن كان فعلا ترجح لدى الأصول العلمية أنها توافق البدع وتؤيدها حتى وإن كان راويها من أهل السنة فالنكارة في المتن معتبرة»[1].

فإن قال قائل أليس المبتدع فاسقا فيقال: إن من تقريرات الشيخ في الباب اختياره أن المبتدع لا يفسق ببدعته إذا كان مجتهدا مريدا للحق غير متبع للهوى، حيث يقول مبينا لهذا: «نحن لا نعتبر المبتدع فاسقا، نعتبره ضالا مجتهدا وهذا ليس فاسقا، أما إذا ثبت لدينا أنه فاسق ببدعته، فلا تشمله العدالة»[2].

فالشيخ يرى أن البدعة بذاتها ليست طعنا في الراوي تسقط عدالته وتوجب رد حديثه مطلقا، بل يقبل حديث المبتدع إذا كان ثقة ضابطا صدوق اللسان من غير تفريق بين كونه داعيا للبدعة أو لا، في كلامه النظري وتطبيقاته العملية كما سبق تأصيله وتفصيله، والله أعلم[3].

1- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص232- 234).

2- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص202) وينظر ما بعدها ففيه إفادة في الباب.

3- ينظر تقرير هذا الرأي والإنتصار له في ثمرات النظر للصنعاني، (ص84- 93).

وقبول رواية المبتدع الصادق الضابط الذي لا يكفر ببدعته ولو كان داعيا إليها محل اتفاق بينهم عند التطبيق كما يظهر للمتأمل في صنيع الأئمة كما سبق.

الشرط الخامس سلامة الراوي من خوارم المروءة:

وأما الشرط الخامس في العدالة وهو سلامة الراوي من خوارم المروءة، فقد سبق شرحها وبيان مذاهب العلماء فيها وفي اشتراطها.

وأما اختيار الألباني وإفادته في الباب، فإن الشيخ ابتداء يوافق جماهير العلماء في اشتراط السلامة من خوارم المروءة في عدالة الراوي، ويدل عليه إقراره لابن الصلاح في تعليقه على الباعث الحثيث[1].

والظاهر أن الشيخ لا يرد حديث الراوي بمجرد تهمته بذلك، بل ينظر إلى حقيقة ما اتهم به ليترجح له حال الراوي على ما سبق في تقرير المحققين تنظيرا وتطبيقا، وندلل لهذا بالراوي المذكور سابقا الذي تكلم فيه شعبة وهو المنهال بن عمرو فقد نقل الشيخ كلام شعبة السابق في المنهال ثم رده بمثل ما سبق فقال: «وقال الحافظ في ترجمته من المقدمة (ص 446): (وهذا اعتراض صحيح فإن هذا لا يوجب قدحا في المنهال)، ومن قبله قال الذهبي في الميزان: (وهذا لا يوجب غمز الشيخ)»[2].

ولهذا نص في مواضع أخرى على ثقة المنهال وقبول حديثه وردّ كلام المتكلمين فيه بكونه لايوجب رد حديثه، ومنه قوله: «المنهال بن عمرو ثقة من رجال البخاري، وفيه كلام لا يضر»[3].

وقبل حديثه تصحيحا أو تحسينا[4].

الشرط الثالث: كون الراوي ضابطا: سبق تقرير اشتراط الضبط في الحديث الصحيح وبيان أنواعه وما يخرج به، وكيف يعرف ضبط الراوي، والألباني موافق للمحدثين في اشتراطهم له، وأكده بكلامه النظري

1- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 280)، وغيرها.

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب (1/ 104).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة (6/ 961،)، وينظر تحقيق الآيات البينات، (ص83- 84)، والضعيفة، (12/ 626).

4- ينظر أمثلة لذلك في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مختصر العلو حديث رقم (79)، والإرواء، (1/ 150، ح1708). التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (2/ 323، ح 1009)، (5/ 17، ح2967) وغيرها كثير.

التأصيلي فقال: «قال: مالك الدار غير معروف العدالة والضبط، وهذان شرطان أساسيان في كل سند صحيح كما تقرر في علم المصطلح»[1].

وأكد على شرط ضبط الراوي عمليا، فقال في دراسة حديث في الصحيحة: «وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح! قلت: وهذا كسابقه، فمن هذا البعض؟ وما حله في الضبط والحفظ»[2].

وبين بأنه عمدة في الرواية فقال: «(ما أعرفه بالكذب)، ليس نصا في التوثيق، لأنه لا يثبت له الضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية»[3].

مبينا أيضا بأن الضبط أمر زائد على عدالة الراوي وتدينه، ومنه تعقيبه بقوله: «وأما الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله؛ فجزم في تعليقه على (المسند) (11/ 103-104) بأن إسناده حسن؛ متبنيًا قول عبد الرزاق في عمرو بن حوشب. وقال في الهذلي إنه: (تابعي مبهم، جهل حاله، فهو على السترة ...)، كذا قال، وهو توسع غير مرض؛ فإن الستر في الرواية يتطلب شيئًا آخر، وهو الضبط والحفظ، فالصواب أن يستشهد بمثله، والله أعلم»[4].

وطبق هذا الأخير على بعض الرواة منهم الإمام الكبير أبو حنيفة حيث قال عنه: «ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، فإن الجرح لا ينظر فيه إلى دين المجروح وورعه وعلمه، وإنما إلى حفظه وضبطه لرواياته بعد أن تثبت عدالته، ولا شك عندي في عدالته، ولكن الضبط والحفظ شيء آخر، وهذا ما لم يعرف به الإمام رحمه الله، بل عرف بنقيضه»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التوسل والوسيلة، (ص120).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 449، ح1833).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 520).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، جلباب المرأة المسلمة، (ص144).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 665، ح 458)، وينظر فيها، (7/ 293).

وقرر في مواضع رد حديث غير الضابط كالمضطرب في الرواية، ومنه قوله: «والاضطراب مما يوهن به الحديث كما هو معروف عند المحدثين لأنه يدل على عدم ضبط الراوي وحفظه»[1].

وقال: «ومن المعروف في علم المصطلح أن الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف، وما ذلك إلا لأن اضطراب الراوي في ضبط إسناده أو متنه، إنما يدل على أنه لم يتمكن لسبب أو آخر من حفظه وضبطه»[2].

وكذا من يهم في الرواية: ففي دراسة الحديث (3302) في الصحيحة قال: «فرواه أحمد (30/6)- ومن طريقه:أبو نعيم في (الحلية)(227/9)-عن عباد هذا عن هشام به...لكنه وهم في ضبط لفظه»[3].

وردّ حديث من يهم في الرواية إذا انفرد في مواضع كثيرة جدا[4].

ومن الرواة ممن كان هذا حاله: عطاء الخراساني، وهو ابن أبي مسلم وابراهيم بن عيينة[5]، وغيرهم كثير.

وكذا حديث سيّء الحفظ كذلك: قال: «لأن السيئ الحفظ حديثه من قسم المردود كما هو مقرر في (المصطلح) وخصوصا في (شرح النخبة) للحافظ ابن حجر»[6].

وضعّف كثيرا من الأحاديث لهذه العلة: فقال في حديث رقم (222) من مختصر العلو: «وصله الطبري في (تفسيره) من طريق أبي جعفر الرازي عنه، قلت (الألباني): وأبو جعفر سيء الحفظ»[7]، وقال في الحديث (1882) في الضعيفة: «وهذا إسناد ضعيف، فإن ابن لهيعة سيء الحفظ»[8].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص118)، ونحوه (ص263).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 670).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 887).

4- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صلاة النبي، (2/ 420)، والإرواء، (4/ 277، ح 1077).

5- ينظر النص على عطاء في الإرواء، (7/ 120)،و(7/ 170)، والنص على إبراهيم في الثمر المستطاب،(1/ 163)،و(420/1).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 167).

7- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 203).

8- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 359).

وقال: «وشهر مختلف فيه، والظاهر من أقوال جارحيه أنه كان سيء الحفظ»[1].

ونصّ على تضعيف جمع من الرواة لسوء حفظهم، ومنهم: شريك بن عبد الله القاضي[2]، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى[3]، وأبو جعفر الرازي[4].

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ:

سبق بيان مذاهب أهل العلم في الشاذ، وأما الشيخ الألباني فقد وافق المحدثين فيه ونص عليه تأصيلا وطبقه عمليا، حيث أكد عليه حتى جعل الكلام حوله أول قاعدة من خمسة عشر قاعدة نفيسة جعلها كمقدمة لتعليقه على فقه السنة الموسوم بتمام المنة فقال فيها: «القاعدة الأولى رد الحديث الشاذ: إعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذا فإن تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين: (هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا)، ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ وما فيه علة قادحة مما في روايته نوع جرح. والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفا لمن هو أولى منه على ما هو المعتمد عند المحدثين.... والشذوذ يكون في السند ويكون في المتن ولكل منهما أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه على بعضها في مواطنها إن شاء الله تعالى»[5].

وقال في سياق الرد على من صحّح حديثا شاذا: «ألا يعلم أن من أنواع علوم الحديث: الحديث الشاذ، وأنه ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه، أو أكثر عددًا، والمخالف هنا هو أقل عددًا وحفظًا»[6].

فنستخلص من هذين العبارتين:

أولا: اشتراط الشيخ عدم الشذوذ في حد الحديث الصحيح.

ثانيا: تقريره أن الحديث الشاذ نوع من أنواع الحديث الضعيف.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 329،ح 1849).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء (2/ 76)، و(3/ 26)، و(3/ 237)، و(4/ 248)، والصحيحة، (1/ 285)، (1/ 392).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (170/2)،(246/3)، والصحيحة، (50/1)،(653/4)، والضعيفة، (1/ 365)،(17/4).

4- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 205)، و(3/ 130)، والسلسلة الصحيحة، (3/ 343)،و(4/ 511)، وغيرها.

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص15-16)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف التّرغيب والتّرهيب، (1/ 5).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (13/2).

ثالثا: أن الشذوذ وهو من أسباب رد الحديث يكون في السند ويكون في المتن.

رابعا: أن الشذوذ يحصل بمخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه حفظا أو كثرة.

ونص على كون الشاذ من أقسام الحديث الضعيف باتفاق المحدثين، فقال: «المحدثون اتفقوا على اشتراط السلامة من الشذوذ في الحديث الصحيح، كما هو معروف في كتبهم، والمتتبّع للطرق في دواوين السنة يجد غير قليل من الأحاديث اختلف الرواة الثقات في ضبط متونها اختلافا لا سبيل للأخذ بجميع وجوه الإختلاف فيها، بل لابد من ترجيح بعضها على بعض، فالراجح هو المحفوظ والمرجوح هو الشاذ، وهو من أنواع الحديث الضعيف»[1].

ومن إفادته في باب الشذوذ أنه سئل عن تخصيص الشذوذ بالذكر في شروط الحديث الصحيح رغم أنه نوع من العلة المشروطة في التعريف ولم يذكروا غيرها من علل، وهل هذا القيد زائد أم أن له معنى عند العلماء فرد بتقرير أن له معنا فالقيد صحيح وإن كان الشذوذ نوعا من العلة فبينهما عموم وخصوص فالعلة عامة والشذوذ نوع من الخصوص، ثم ذكر نكتة أخرى في اشتراط هذا القيد تأتي في بحث زيادة الثقة[2].

ومن إختياراته في باب الشذوذ في ضبط حد الشاذ تعليقه على اصطلاح الحاكم في الشاذ قوله: «وهذا خلاف صنيع الحاكم في مستدركه فإنه يصحّح أحاديث تفرّد بها بعض الثقات من ذلك حديث ساقه (1/ 35) من طريق مالك بن سعير حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا (أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة) وقال: صحيح على شرطهما، فقد احتجا جميعا بمالك بن سعير والتفرد من الثقات مقبول ووافقه الذهبي، قلت (الألباني): فيحسن تقييد كلامه الذي في الكتاب بأنه يعني به الثقة المخالف لغيره ممن هو أحفظ أو أكثر»[3].

1- المسح على الجوربين لجمال الدين القاسمي، (ص33/ 34).

2- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص125).

3- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 180، حاشية2)، وينظر نحوه في الصحيحة، (2/ 324).

فالألباني على الإصطلاح الذي ذكره ابن الصلاح وتابعه عليه الأئمة بعده ولهذا تعقب الحاكم في اصطلاحه بقوله كما سبق: «وهذا خلاف صنيع الحاكم في مستدركه فإنه يصحح أحاديث تفرّد بها بعض الثقات...هو خلاف ما عليه علماء الحديث...وعلى خلاف الجادة في تعريف الشاذ»[1].

والحاصل: أن الشاذ عند الشيخ قسمان:

الأول: مخالفة الثقة المقبول لمن هو أولى منه حفظا وضبطا أو عددا.

والثاني: تفرد الراوي غير المقبول.

وأما الثقة المقبول إذا تفرد بالحديث فلم يروه غيره فهو حسن أو صحيح إذا سلم من علة فيه.

فمن الأول: قوله السابق: «الحديث الشاذ ما رواه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه، أو أكثر عددا»[2].

وقوله: «وما الحديث الشاذ إلا مخالفة الثقة للثقات»[3].

ومن الثاني: قوله في تعليل حديث: «الأول: أن ابن خصيفة هذا وإن كان ثقة فقد قال فيه الإمام أحمد في رواية عنه (منكر الحديث)...ففي قول أحمد هذا إشارة إلى أن ابن خصيفة قد ينفرد بما لم يروه الثقات فمثله يرد حديثه إذا خاف من هو أحفظ منه يكون شاذا كما تقرر في (مصطلح الحديث)»[4].

ومنه قوله: «قلت: فمثله وهو (مُحَمَّداً الباغندي) لا يحتج به عند التفرد، فكيف مع المخالفة؟!»[5].

وأما تصحيح حديث الثقة إذا تفرد وسلم من العلل، فقال: «وكم من أحاديث تفرد بها بعض الثقات ومع ذلك فهي صحيحة بلا خلاف مثل حديث (إنما الأعمال بالنيات) كما هو مقرر في محله»[6].

1- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص137).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (13/2).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (724/6).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة التراويح، (ص57- 58).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 599).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (302/8).

وقد عمل الشيخ بهذا الشرط في تطبيقاته العملية في الحكم على الأحاديث، فرد الأحاديث التي فيها شذوذ سواء كان في المتن أو السند وقبل أحاديث تفرد بها ثقات مقررا عدم شذوذها.

ومن هذا **أولا: رده أحاديث لشذوذ في متونها ومن ذلك:**

قوله: «وروى الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره عن حذيفة قال: أتى رسول الله سباطة قوم فبال عليها ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه، قلت (الألباني): ورجاله ثقات ولكنه شاذ فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش رووه بلفظ (خفيه) بدل (نعليه) كما قال ابن جرير الطبري نفسه (10 / 78) وهذا هو المحفوظ المخرج في (الصحيحين) وغيرهما...»[1].

ومنه ثانيا: رده أحاديث لشذوذ في أسانيدها ومن ذلك:

قوله: «حديث سعد بن أبي وقاص قال: (جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي كان يصل الرحم، وكان، وكان، فأين هو؟ قال: في النار، فكأن الاعرابي وجد من ذلك، فقال: يارسول الله! فأين أبوك؟ قال: (حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار)، قال: فأسلم الأعرابي بعد، فقال: لقد كلفني رسول الله صلى الله عليه وسلم تعبا! ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار).

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (1/ 191 / 1) وابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم (588) والضياء المقدسي في (الأحاديث المختارة) (3331) بسند صحيح، وقال الهيثمي (1/ 117 - 118): (رواه البزار والطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح)، وقد أخرجه ابن ماجه (1/ 476 - 477) من هذا الوجه لكنه جعله من مسند عبد الله ابن عمر، وقال البوصيري في (الزوائد) (ق 98/ 2): (إسناده صحيح، رجاله ثقات).

قلت (الألباني): لكنه شاذ، والمحفوظ أنه من مسند سعد كما بينته في (الصحيحة) (18)»[2].

1- المسح على الخفين، (ص48)، وينظر أمثلة في الارواء (1/ 70- 71، ح 35)، (1/168، ح136)، وتحقيق رياض الصالحين يحي بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، (ص410، ح 1101). و (ص416، ح1128)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، مؤسسة غراس، الكويت، ط1، 1423هـ، (2/ 45- 46)، وتمام المنة (ص239).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص198- 199)، وينظر مثالا آخر في الإرواء (3/ 54- 55، ح592).

ومنه ثالثا: رده أحاديث لشذوذ في أسانيدها ومتونها جميعا ومن ذلك: قوله في دراسة حديث رقم (484) في صحيح أبي داود: «عن أبي حميد- أو أبي أسيد- الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا دخل أحدُكم المسجد؛ فليسلم على النبيّ ﷺ، ثم ليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج، فليقل: اللهم إني أسألُكَ من فضلك)...قال: (ثم إن الحديث رواه بعض الثقات عن عبد العزيز من فعله عليه السلام بلفظ آخر: أخرجه أبو عوانة قال: حدثني مُحَمَّد بن النعمان بن يَشِير- ببيت المقدس- قال: ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي قال: ثنا عبد العزيز عن ربيعة عن عبد الملك بن سويد عن أبي حميد الساعدي: أن النبي ﷺ كان يقول إذا دخل المسجد: (اللهم! افتح لنا أبواب رحمتك، وسَهِّل لنا أبواب رزقك).

قلت (الألباني): وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ لكنه شاذ سندا ومتنا، ولعل الوهم فيه من الأويسي؛ فهو وإن كان ثقة؛ فقد روى الأجري عن المصنف أنه (ضعيف)، والله أعلم»[1].

ومن الأخير قبوله لأحاديث تفرد بها ثقات مقررا عدم شذوذها:

فقد سئل عن قول البزار: (تفرد بها فلان هل يعني بها إعلالا؟)، فقال: «هذا ليس تعليلا ولكن ينظر إلى الذي تفرد به فإن كان ثقة فله حكمه وإن كان ضعيفا فله حكم آخر...ثم ذكر له بعض الطلبة حديثا فردا أخرجه البزار وهو حديث حذيفة قال: جاء وفد نجران إلى رسول الله فقالوا: إبعث لنا رجلا أمينا، فقال: (لأبعثن إليكم رجلا أمينا) فتنافس الناس، فبعث أبا عبيدة بن الجرّاح. وقال بعدها (البزار): (هذا الحديث لا نعلمه يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد)، فقال الألباني: وهو حديث صحيح متفق عليه»[2].

الشرط الخامس: السلامة من العلة:

وهذا الشرط أيضا وافق فيه الشيخ المحدثين وجماهير أهل العلم ونص عليه تأصيلا وطبقه عمليا.

فمن كلامه التأصيلي قوله: « من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون معللا...»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود –الأم، (2/ 363). وينظر مثالا آخر في الضعيفة (40/4، ح1532)، وينظر أمثلة للشذوذ في المتن: الارواء (ح403)، و(567)، و(622)، و(659)، و(780)، و(826)، وفي التعليقات الحسان، (ح197)، و(1223)، وفي الضعيفة (ح3958)، و(ح1586)، و(ح5662)، و(ح995)، و (ح5499)، وأمثلة للشذوذ في السند: التعليقات الحسان، (ح256)، و(ح2597)، والصحيحة، (ح909)، والضعيفة، (ح1045) و(ح5564)، صحيح أبي داود، (ح1273).

2- أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، إتحاف العالم الرباني سؤالات للعلامة محدث العصر الألباني، (ص159- 160).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص17)، ونحوه في السلسلة الضعيفة، (62/3).

وقال: «أما أهل العلم والنقد، فلا يكتفون بذلك بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان فى الحديث علّة أو لا، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث، إن لم يكن أدقها إطلاقا»[1].

وأما تطبيقاته العملية فكثيرة جدا[2]، حيث رد أحاديث وضعفها لعدم سلامتها من علة قادحة ومن ذلك: قوله بعد ذكر حديث عمار في الإرواء رقم (161): (التيمم ضربة للوجه والكفين)، والحكم بصحته ثم تخريجه قال: «واعلم أنه قد روى هذا الحديث عن عمار بلفظ ضربتين، كما وقع فى بعض طرقه إلى المرفقين وكل ذلك معلول لا يصح. قال الحافظ فى (التلخيص) (ص 56) : (وقال ابن عبد البر: أكثر الآثار المرفوعة عن عمار ضربة واحدة وما روى عنه من ضربتين فكلها مضطربة، وقد جمع البيهقى طرق حديث عمار فأبلغ)، وفي الضربتين أحاديث أخرى وهى معلولة أيضا كما بينه الحافظ في (التلخيص) وحققت القول على بعضها في (ضعيف سنن أبى داود – الأم-) (رقم 58 و59)»[3].

وفي حديث: (ينصب للكافر يوم القيامة مقدار خمسين ألف سنة، وإن الكافر ليرى جهنم ويظن أنها مواقعته من مسيرة أربعين سنة) في الضعيفة، قال: «وهذا إسناد ظاهر الجودة، رجاله ثقات؛ لكنه معلول بأبي السمح – واسمه : دراج –؛ فإنه مختلف فيه، وتوسط فيه أبو داود فقال: (مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي الهيثم)، وتبناه الحافظ، فقال: (صدوق، فِي حَدِيثِه عن أبي الهيثم ضعف)، وعليه يكون الإسناد حسناً؛ لأنه ليس من حديثه عن أبي الهيثم، وهو ما صرح به المعلق على (الإحسان) (349/16)، ثم في (الموارد) (1164/2)، لكن خفيت عليه العلة، وهي الشذوذ في الإسناد...»[4].

والأمثلة كثيرة فيها أن العلل التي يعلل بها الحديث كثيرة.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (57/6).

2- وفي الباب رسالة جامعية موسومة بالتعليل عند الشيخ الألباني لمحمد حمدي مُحَمَّد أبو عبده ذكر فها منهجه في التعليل جعل العلل فيه أنواعا ثلاثة العلل الناشئة عن عدم الإتصال، والعلل الناشئة عن زيادات الرواة ، والعلل الناشئة عن الوهم والنسيان وهي نافعة في الباب.

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (1/ 181- 182).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (24/ 1117)، وينظر أمثلة في الإرواء، (2/ 284)، والضعيفة (24/ 826).

والشيخ مقر للمتأخرين على اصطلاحهم كما في تعليقه على الباعث الحثيث وغيره ولكنه مراع لاطلاقات العلماء الأخرى منبه عليها، فهو أحيانا يطلق اسم العلة على وجوه الطعن الظاهرة في الحديث**.** ومن ذلك قوله: «فعاد الحديث من جميع الوجوه إلى أنه منقطع وهو علة الحديث»[1].

وقال: «وجملة القول أن علة الحديث جهالة الراوي عن عائشة سواء كان رجلا أو امرأة»[2].

العلل: أجناس كثيرة:

وقد سبق بيانه وقد قرره الشيخ في مواضع، ففي بيان كثرة أنواع العلل يقول: «فهذا ما وقفت عليه من وجوه الاضطراب، وهو علة من علل الحديث -كما هو معلوم-»[3].

وقوله من للتبعيض كما لا يخفى، فالإضطراب بعض أنواع العلل.

وأما تطبيقاته العملية فسبق شيء منها، وهذا كما لا يخفى مما وافق فيه أيضا المحدثين أيضا.

ومن تقريراته في المسألة أنه سئل عن الكتب المتخصصة في أحاديث بعينها مثل علل الدارقطني وغيرها، إنما هي في الأحاديث التي فيها علل خفية، وأراد العالم أن يبين علة هذا الحديث التي لولاها لكان الحديث ظاهره الصحة، أحيانا نجد فيها أحاديث علتها ظاهرة كانقطاع أو جهالة أو ضعف راو، فعلام يحمل هذا مع أن هذا نادر ليس بالكثير في مثل هذه الكتب، لكن علام يحمل إدخال مثل هذا الصنف من العلل الظاهرة في كتب متخصصة في العلل الخفية، فقال: «ما دام ذكرت أن هذا الشيء نادر أن تكون العلة ظاهرة مع ذلك يذكرونه في كتب العلل التي موضوعها الكشف عن العلل الخفية لا غرابة في هذا بارك الله فيك لأنه كما أنت بالمناسبة ذكرت سؤالا بعد هذا السؤال فهم أدخلوا هذا الحديث في غير الباب»[4].

وقد سبق الشيخ لتقرير هذا الإمام السخاوي وزاد عليه وكذا الصنعاني، أما السخاوي فقال: «وكثر من أهل الحديث حسب ما يقع في كتب العلل وغيرها...التعليل بالإرسال الظاهر للوصل وبالوقف للرفع إن يقو الإرسال، وكذا الوقف بكون راويه أضبط أو أكثر عددا على اتصال مناف لتعريف العلة، ولكن الظاهر

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (254/1، ح235)، وينظر الإرواء، (ح1982).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (214/6، ح1812)،

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 894، ح6398)، ونحوه في السلسلة الضعيفة، (13/ 974).

4- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص209).

أن قصدهم جمع مطلق العلة خفية كانت أو ظاهرة....ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل، على أنه يحتمل أيضا أن التعليل بذلك من الخفي»[1].

وأما الصنعاني فذكر أن تقييد العلة بكونها خفية قادحة هو عنده قيد أغلبي، حيث قال بعد أن ذكر تعريف ابن الصلاح للعلة: «وكأن هذا التعريف أغلبي للعلة وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث ويأتي في آخر البحث تحقيق ذلك.»[2].

وقد استقرأ بعض الباحثين كتب العلل والتخريج، فوجد اطلاق لفظ العلة والمعلول والمعل على كثير من الأحاديث التي فيها جرح ظاهر كثيرة جدا، وختم بفائدة استفادها من بعض شيوخه وهي: «أن المحدثين إذا تكلموا عن العلة باعتبار أن خلو الحديث منها يعدّ قيدا لا بد منه لتعريف الحديث الصحيح، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها: السبب الذي يعلّ الحديث به: سواء كان خفيا أو ظاهرا قادحا أو غير قادح»[3].

وقال بعض الباحثين: «ولعل تخصيص المتأخرين هذا النوع باسم العلل لأن أكثر أحاديث كتب العلل من هذا النوع، أو لأنه أدقها وأغمضها كما هو ظاهر وصرح به السخاوي وقد اعترض بعضهم بشدة على هذا التخصيص، ولكل وجه ما يؤيده، ولعل ما ذهب إليه المتأخرون نوع من الحصر والتقييد، لا تغيير في المنهج بالمعنى العام، وإلا فما سلف من صنيعهم أولى، وصنيع الخلف أسهل للتعلم والفهم، والخلاف في النهاية غير مؤثر إذا سلم النهج العام»[4].

– كيفية الكشف عن العلة: قال: «واعلم أيها القارىء الكريم، أن مثل هذا التحقيق يكشف لطالب هذا العلم الشريف أهمية تتبع طرق الحديث، والتعرف على هويّة رواته، فإن ذلك يساعد مساعدة كبيرة جدا

1- مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث (1/ 286-287).

2- مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار، (2/ 22).

3- ياسين فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، دار عمار، عمان، ط1، 1420هـ/ 2000م، (1/ 17).

4- عادل بن عبد الشكور الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح، دار المحدث، ط1، 1425هـ، (ص11).

على الكشف عن علة الحديث التي تستلزم الحكم على الحديث بالسقوط، وهذا ما لا يفعله جماهير المشتغلين بهذا العلم قديما وحديثا»[1].

وقال: «وبهذا التخريج والتتبُّع لطرق الحديث انكشفت العلة»[2].

ورد قول أحدهم: (وتدرك العلة بتفرد الراوي)، قال: «فهذا خطأ؛ لأن الراوي إذا كان ثقة وتفرد بحديث فهو صحيح ما لم يخالف من هو أوثق منه أو أكثر عددا، فالعلة تدرك بالمخالفة وليس بالتفرد»[3].

فيأخذ من كلامه في هذه النصوص أن معرفة العلة إنما تتم ب:

- تتبع طرق الحديث وجمعها.

- التعرف على هوية رواة الحديث.

- النظر في رواياتهم ومقارنة بعضها ببعض.

وهذا مما وافق فيه أهل العلم في الجملة كما سبق.

إلا أن قوله في النص الأخير السابق: (فالعلة تدرك بالمخالفة وليس بالتفرد)، لم يعن به إنكار كون تفرد الراوي مظنة لخطئه قرره المحدثون، قال ابن الصلاح:«ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه . وكل ذلك مانع ممن الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه»[4].

ومراده والله أعلم أنه ليس التفرد علة مطلقا، فمن الفرد الصحيح كما هو متقرر.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 264).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (24/ 1118)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (57/6).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (725/2).

4- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص89).

المسألة الثانية: تفاوت درجات الصحيح وبيان أقسامه:

ومن تقريراته في مبحث الصحيح تقسيمه للحديث الصحيح إلى قسمين صحيح لذاته وصحيح لغيره وقد قرر هذا في مؤلفاته عمليا ونظريا وأقر من قسم هذا التقسيم من أهل العلم فمن التقرير، تقريره للحافظ ابن كثير في النص على تفاوت درجات الحديث الصحيح[1]، وللقاسمي في بيان انقسام الصحيح إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره في مواضع[2].

ومن النص عليه في ذكره لمراتب الحديث في صحيح الترغيب والترهيب، حين قال:«ولهذا رأيت أن أجعل مراتب أحاديث (صحيح الترغيب) خمسة -مكان المرتبتين: صحيح وحسن سابقاً- وهي كما يلي:

1- صحيح: وهو ما اكتملت فيه كل شروط الصحة على ما هو معروف في علم (مصطلح الحديث).

2- حسن: أي: لذاته. وهو الذي اكتملت فيه شروط (الصحيح)، لكن خف ضبط أحد رواته عن حفظ راوي الحديث (الصحيح).

3- حسن صحيح: وهو الحسن لذاته إلا أنه تقوى بمتابع أو شاهد له، وهذا الاستعمال معروف من بعض الحفاظ المتقدمين كالترمذي، وهو الذي أشاعه في (سننه)، ولكن لم يأت عنه ما يوضح مراده منه.

4- صحيح لغيره: وهو الذي تقوى بكثرة طرقه التي لم يشتد ضعفها.

5- حسن لغيره: وهو الذي قبله، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما[3].

وقال في مقدمة أصل صفة الصلاة: «الحديث الثابت يشمل الصحيح والحسن عند المحدثين بقسميهما: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره»[4].

وهذه النصوص النظرية من كلامه تبين اختياره انقسام الصحيح قسمين، صحيح لذاته وصحيح لغيره، مع بيان حدها بما يتوافق مع كلام أهل العلم المذكور سابقا في أول الكلام على إفادته في باب الصحيح.

1- ينظر التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (100/1).

2- ينظر التعليق على المسح على الجوربين للقاسمي، (ص38- 39)، و(ص49).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، (1/ 9).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (1/ 18، حاشية رقم 1)، وينظر تحريم آلات الطرب، (ص69).

وأما تطبيقاته وأحكامه العملية المؤكدة لما سبق نظريا فكثيرة جدا.

فمن الصحيح لذاته قوله في الكلام على حديث: (إذا أبردتم إلى بريدا فابعثوه حسن الوجه حسن الاسم)، قال بعد التوسع في تخريجه والكلام على طرقه حاكما على الحديث: «وبالجملة فالحديث صحيح بهذه الطرق، لاسيما والطريق الأولى صحيحة لذاتها»[1].

وقال في تخريج حديث (الأذنان من الرأس): «هذا الحديث عندنا صحيح لغيره فقد روي عن سبعة نفر من الصحابة من طرق مختلفة قوي المنذري وابن دقيق العيد وابن التركماني والزيلعي أحدها ولذلك أوردناه في كتابنا (صحيح سنن أبي داود) وتكلمنا عليه هناك (رقم 123) ثم نشرناه في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (رقم 36) وذكرنا فيه طرقه وبعضها صحيح لذاته فراجعه إن شئت»[2].

ومن الصحيح لغيره قوله: «ولعل الإمام أحمد يريد نفي الصحة المصطلح عليها؛ وهي التي فوق الحسن؛ فلا ينافي حينئذٍ كون الحديث حسناً... ونحن نرى أنه حديث صحيح لغيره؛ لما سيأتي من الطرق»[3].

وقال في حديث (لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء)، وأقول: «والصواب أن الحديث صحيح لغيره، فإن له شواهد تقويه»[4]، والأمثلة كثيرة جدا[5].

ومما يجدر التنبيه إليه أنه وإن كان لا مشاحة في الإصطلاح، فإن الشيخ مسبوق لهذا الاصطلاح كما سبق كما أنه رحمه الله لم يكن يتحرى التفريق في كتبه القديمة بين الصحيح لذاته أو لغيره، بل يحكم حكما عاما يظهر مراده من خلال سياق الدراسة، ثم جنح للتفريق والتدقيق في اصطلاحه في الحكم على الأسانيد

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 182- 184).

2- محمد ناصر الدين الألباني، نصب المجانيق، (ص39)، وينظر السلسلة الصحيحة، (ح2984)، و(ح610)، والإرواء، (ح423).

3- محمد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (1/ 253، حاشية1).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 623).

5- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، الارواء، (ح 511)، و(ح 1442)، (ح1610)، و(ح1324)، (ح1671)، وفي صحيح سنن أبي داود (ح2340)، وتمام المنة، (395/1)، والسلسلة الصحيحة، (ح827)، (ح879).

والأحاديث لما كثر منتقدوه، ولأنه أدق في التعبير عن حقيقة درجة الحديث، كما ذكر في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب[1].

****

** **الفرع الثاني: مسائل في مبحث الصحيح متعلقة بالصحيحين:**

أولا: منزلة الصحيحين وكونهما أصح الكتب المصنفة في الصحيح:

قد سبق بيان منزلة الصحيحين فهما أصح الكتب بعد القرآن، وأجمعت الأمة على تقديمهما على سائر الكتب في الجملة، وتلقت أحاديثهما بالقبول إلا أحرفا يسيرة، والشيخ رحمه الله على هذا فلم يمار في ذلك بل هو معظم للصحيحين عارف بمنزلتها، قال رحمه الله: «والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة يتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفًا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة, ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا...»[2].

ومن ذلك قوله عن حديث: «إنه صحيح يقينا لأنه من أحاديث الصحيحين التي تلقتها الأمة بالقبول»[3].

وقال: «ولهذا ينبغي لمن يشتغل بكتب السنة أن يجعل عمدته على (الصحيحين) لاتفاق الأمة عليهما واعتنائها بروايتهما أكثر من غيرهما من كتب السنة الأخرى»[4].

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مقدمة صحيح الترغيب والترهيب، (ص10).

2- مُحَمَّد بن علاء الدين عليّ بن مُحَمَّد ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تح: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، دار السلام، ط1، المصرية، 1426هـ/ 2005م، (ص21- 22)،

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 761)،

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص291).

ومن ذلك تقريره كون أحاديث الصحيحين تفيد العلم، قال: «وما كان كذلك من أحاديثهما فهو يفيد العلم كما هو مقرر في (المصطلح)[1].

وقد ذكر جمع من العلماء أن من القرائن المحتفة بحديث الآحاد ليفيد العلم، إخراجه في الصحيحين[2].

فأحاديث الصحيحين لها عنده مزية على غيرها من الأحاديث المخرجة في غيرها من كتب السنة، وقد نبّه الشيخ أن هذا في الجملة لا في آحاد الأحاديث فقال: «وهذا مما يدل على أن ترجيح ما في" الصحيحين " على ما كان عند غيرهما ليس على إطلاقه. فتأمل»[3].

ولهذا ضعّف بعض أحاديث الصحيحين تبعا لبعض أهل العلم ورد على أحمد شاكر في تقرير أن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين من جهة عدم بلوغها الذروة في الصحة لا من جهة ضعفها، ويأتي مزيد بحث للمسألة في الانتقادات.

ثانيا: في أنهما –رحمهما الله– لم يقصدا جمع كل ما صح من الحديث في كتابيهما:

لقد قرر الألباني أن الشيخان لم يقصدا جمع كل ما صح من الحديث في كتابيهما، فردّ على من أعلّ حديثا بترك الشيخين إخراجه بقوله: «يظن الأستاذ الصديق أن إهمال أصحاب (الصحاح) لحديث ما إنما هو لعلة فيه. وهذا خطأ بين عند كل من قرأ شيئا من علم المصطلح، وتراجم أصحاب (الصحاح) ، فإنهم لم يتعمدوا جمع كل ما صح عندهم، في صحاحهم، والإمام مسلم منهم قد صرح بذلك في صحيحه (كتاب الصلاة)، وما أكثر الأحاديث التي ينص الإمام البخاري على صحتها أو حسنها مما يذكره الترمذي عنه في سننه وهو لم يخرجها في صحيحه»[4].

كما تعقب من ضعف حديثا لعدول الشيخان عن إخراجه، قال: «لكن تعليل ابن تيمية ضعف حديث أمر المجامع في رمضان بالقضاء بعدول البخاري ومسلم عنه ليس بشيء عندي فكم من حديث عدل الشيخان عنه وهو صحيح، والحق أنه ثابت صحيح بمجموع طرقه كما قال الحافظ ابن حجر وأحدها

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 761).

2- ينظر عبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة، (ص10).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 537).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 851).

صحيح مرسل كما كنت بينته في تعليقي على رسالة ابن تيمية في (الصيام) (ص 25 – 27) ثم في (إرواء الغليل، 4 / 90 – 92)»[1].

ولهذا ليس من شرط الحديث الصحيح أن يكون مخرجا في الصحيحين قال الشيخ مقررا هذا: «قلت: وهل من شرط صحة الحديث أن يكون على شرط الشيخين؟ أو ليس قد صحّحا أحاديث كثيرة خارج كتابيهما وليست على شرطهما؟!»[2].

وقد أكد الشيخ على هذا في تطبيقاته العملية وحكمه على الأحاديث، حيث صحح أحاديث كثيرة على شرط الشيخين، وقد جمع تلميذه عصام موسى هادي الأحاديث التي صححها الشيخ في كتاب سماه (مجمع البحرين فيما صححه الألباني من الأحاديث على شرط الشيخين)، وقد بلغت (480) حديثا.

ثالثا: في المفاضلة بين الصحيحين وكون (صحيح البخاري) أصح الكتب المصنفة في الصحيح:

مر أن الراجح عند جماهير المحدثين تفضيل البخاري على مسلم في الجملة، والشيخ على هذا حيث قال: «وصحيحه (أي مسلم) يلي كتاب الإمام البخاري في الصحة ويمتاز عليه في التبويب والترتيب»[3].

وهو قول جماهير المحدثين وهو الراجح وقد سبقت أوجه تفضيله.

رابعا: مسألة السند المعنعن:

سبق ذكر مذهب الشيخين في المسألة وذكر المذاهب الأخرى وأما الألباني فقد اختصرها بقوله: «كانت الأقوال قبل الإستقرار أربعة: المعاصرة، اللقاء، السماع، طول الصحبة»[4].

وفباستقراء كلامه في المسألة، نجد أنه موافق لجمهور العلماء في ما ذهبوا إليه في المسألة:

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (425).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 388).

3- تحقيق الألباني لكلمة الاخلاص لابن رجب، (ص66)، وأقرّ كلام الحافظ ابن كثير في ذلك في تعليقه على الباعث الحثيث، ينظر (ص103- 105).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (ص17).

أولاّ: في نسبة المذهبين للشيخين: مذهب مسلم ونسبه للجماهير، ومذهب البخاري حيث قال في التعليق على قول ابن دحية الكلبي: (ورابعها المعنعن: وهو فلان، عن فلان، عن فلان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو محمول عند أهل العلم بالنقل على الاتصال إذا جمع شروطا ثلاثة: وهي عدالة المحدّثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برءاء من التدليس، على هذا جميع المتقدمين منْ أئمة الحديث والفقه والمشترطين في تصنيفهم الصحيح قدْ أجمعوا على ذلك).

قال: «في هذا الاطلاق نظر بيّن، فإن من المعلوم في علم المصطلح أن مسلما يخالف البخاري في اشتراط التلاقي في ثبوت الاتصال، وأنه يكتفي في ذلك بمجرد المعاصرة، وكلامه في مقدمة (صحيحه) (1/22-24) صريح في ذلك، بل إنه شدد النكير على من التزم الشرط المذكور، وقيل: إنه عنى البخاري رحمهما الله تعالى، فلا أدري كيف خفي هذا على المصنف؟!»[1].

وفي الارواء، قال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولعل متوهما يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سرجس، وليس هذا بمستبعد فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول، وقد احتج مسلم بحديث عاصم عن عبد الله بن سرجس، وهو من ساكنى البصرة ". ووافقه الذهبي).

قلت (الألباني): «وفيه نظر لوجوه ثلاثة: الأول:أن غاية ما يفيده كلام الحاكم هذا إثبات معاصرة قتادة لابن سرجس، وإمكان لقائه وسماعه منه، وهذا يكفى فى إثبات الإتصال عند مسلم وحده دون البخاري لأن من شرطه ثبوت اللقاء كما هو معروف عنه، وحينئذ فالحديث على شرط مسلم فقط»[2].

ثانيا: التنبيه على أن الشرط المنسوب للبخاري التزمه في صحيحه خاصة لا في أصل تصحيح الحديث: فهو فيما عداه شرط كمال في تصحيح الحديث، حيث قال: «وقال علي بن المديني في كتاب (العلل): (لم يسمع الشعبي من أم سلمة، وعلى هذا فالحديث منقطع): أظنه قائماً على اشتراط ثبوت اللقاء الذي يقول به البخاري في (صحيحه) في ثبوت الاتصال، ولعله تلقى ذلك من شيخه ابن المديني، والجمهور يكتفون بثبوت المعاصرة»[3].

1- عمر بن حسن الأندلسي ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (ص121).

2- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (94/1)، وتكلم عليه بنحوه في ضعيف أبو داود الأم، (1/ 19- 21).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (488/7).

وقال أيضا: «قلت: وهذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات، وفي السدي- واسمه إسماعيل بن عبد الرحمن- كلام يسير لا يضر، وهو من رجال مسلم. وأما إعلال المعلق على (المسند) بقوله: (رجاله ثقات إلا أنه- عندي- منقطع، ما علمت رواية لإسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبي عبد الله الجدلي فيما اطلعت عليه، والله أعلم)! قلت: «وهذا من أسمج ما رأيت من كلامه؛ فإن السدي تابعي روى عن أنس في (صحيح مسلم)، ورأى جماعة من الصحابة...يضاف إلى ذلك أن السدي لم يرم بتدليس، فيُكتفى في مثله بالمعاصرة، كما هو مذهب جمهور الحفاظ الأئمة، فلعله جنح به القلم إلى مذهب الإمام البخاري في (صحيحه) الذي يشترط اللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة، وما أظنه يتبناه؛ وإلا انهار مئات التصحيحات والتحسينات التي قررها، ويغلب عليه التساهل في الكثير منها، وبخاصة ما كان فيها من الرواة ممن لم يوثقهم أحد غير ابن حبان، وهو لا يشترط اللقاء!»[1].

وردّ شرط من اشترط السماع في أصل الصحة أو ضعّف الحديث بهذا حيث قال: «وأما قول صديقنا الأستاذ محمود شاكر في تعليقه على (التفسير): (ثم إن يزيد بن أبي حبيب لم يدرك أن يسمع من أنس، ولم يذكر أنه سمع منه) ! قلت: فهو إعلال عجيب غريب؛ فإنه إذا كان لم يدرك أن يسمع من أنس، فما فائدة قوله: (ولم يذكر أنه سمع منه)؛ فإن هذا إنما يقال إذا أدركه، وكان يمكنه السماع منه وكان موصوفاً بالتدليس! وهذا وذاك من النفي منفي بالنسبة ليزيد بن أبي حبيب؛ فإنه مات سنة ثمان وعشرين ومئة، وقد قارب الثمانين؛ كما قال الحافظ في (التقريب)، وابن حبان نحوه في (الثقات) (3/ 295)، وقد توفي أنس ﷺ سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين، ومعنى هذا أنه أدرك من حياة أنس نحو خمس وثلاثين سنة، فكيف يقال: (لم يدرك أن يسمع من أنس)؟! ثم هو لم يوصف بالتدليس؛ فما معنى أن يقال فيه: (ولم يذكر أنه سمع منه)؟! فالمعاصرة كافية في مثله لإثبات الاتصال عند الجمهور، كما هو معلوم»[2].

وجعل السماع شرط كمال لا صحة، فقال متعقبا: «تبنّى قول بعض المتقدمين بشرطية ثبوت اللقاء، وليس المعاصرة فقط، ومع أن هذا الشرط غير مُسَلَّم به عند الإمام مسلم وجماهير المحدثين والفقهاء كما هو معلوم في كتب المصطلح، فهو عند التحقيق شرط كمال، وليس شرط صحة كما حققته في مقدمة الرد المشار إليه آنفا، ومع ذلك، فإن هذا الجاني على السنة لم يكتف بالتبني المذكور -إذن لهان الأمر بعض

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 997).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 187)، وينظر مثالا نحوه في الإرواء، (2/ 79، ح357).

الشيء- بل زاد عليه أن يشترط ثبوت السماع من الراويين، ولو كان اللقاء ثابتا في الأصل، فهو يضعف لذلك أحاديث كثيرة صحيحة، وقد بينت تمسكه بهذا الشرط الذي لا يقول به الأئمة حتى البخاري بأمثلة ذكرتها في تلك المقدمة...»[1].

ثالثا: النص على تقديم شرط البخاري وترجيحه على شرط مسلم، مع تصحيح وتقوية مذهب مسلم في الإكتفاء بالمعاصرة لإثبات السماع مع الشروط المذكورة سابقا، قال: «ذهب البخاري وغيره إلى أنه لا يكفي في الحديث أو الإسناد المعنعن لإثبات اتصاله المعاصرة، فلابد من ثبوت اللقاء ولو مرة، خلافا لمسلم وغيره ممن يكتفي بالمعاصرة، والحقيقة أن هذه المسألة من المعضلات، ولذلك تضاربت فيها أقوال العلماء، بل العالم الواحد، فبعضهم مع البخاري، وبعضهم مع مسلم، وقد أبان هذا عن وجهة نظره، وبسط الكلام بسطا وافيا مع الرد على مخالفه، بحيث لا يدع مجالا للشك في صحة مذهبه، وذلك في مقدمة كتابه (الصحيح)، وكما اختلف هو مع شيخه في المسألة، اختلف العلماء فيها من بعدهما، فمن مؤيد ومعارض.. ولدقة المسألة رأيت الإمام النووي الذي انتصر في مقدمة شرحه على (مسلم) لرأي الإمام البخاري، قد تبنى مذهب الإمام مسلم في بعض كتبه في (المصطلح)...وهذا الذي صححه النووي...هو الذي تبناه جمع من الحفاظ والمؤلفين في الأصول والمصطلح...فمنهم...والذهبي في رسالته اللطيفة المفيدة: (الموقظة)، فإنه وإن كان ذكر فيها القولين: اللقاء والمعاصرة، فإنه أقر مسلما على رده على مخالفه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فقد أشار في ترجمته في (سير النبلاء) (12 / 573) إلى صواب مذهبه وقوته، في الوقت الذي صرح بأن مذهب البخاري أقوى، فهذا شيء، وكونه شرط صحة شيء آخر كما هو ظاهر بأدنى نظر...والحافظ ابن حجر، فإنه رجح شرط البخاري على نحو ما تقدم عن الذهبي، فإنه سلم بصحة مذهب مسلم، فقال في (النكت على ابن الصلاح) (1 / 289) مدللا على الترجيح: (لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال)...قلت (الألباني): وكونه أوضح مما لا شك فيه، وكذلك كونه أقوى، كما نص على ذلك الإمام الذهبي كما تقدم، فهو كسائر الصفات التي تميز بها (صحيح البخاري) على (صحيح مسلم) كما هو مسلم به عند جمهور العلماء، فهو شرط كمال وليس شرط صحة عندهم...»[2].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 528، ح2735).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 1189- 1191، ح2979)، ونحوه في النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة، (ص17- 28).

فخلاصة ما ذهب إليه الألباني في المسألة:

أولا: نسبة المذهبين للشيخين، مذهب مسلم ومذهب البخاري، كما سبق.

الثاني: تقرير كون شرط السماع من البخاري ليس شرطا في أصل الصحة بل هو شرط كمال إلتزمه في كتابه الصحيح فقط.

الثالث: ردّ شرط من اشترط السماع في أصل الصحة.

الرابع: تقديم شرط البخاري على مسلم وتقويته وترجيحه.

الخامس: تقوية مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة لإثبات السماع بشروطه.

وسبق تحرير المسألة وذكر اختيار الباحث.

خامسا: مسألة شرط الشيخين ومستدرك الحاكم:

سبق ذكر الخلاف في معنى قول الحاكم (على شرطهما) أو (على شرط أحدهما) وذكر المذاهب فيه والأقرب، وقد ذهب الألباني مذهب الأكثر، وهو أن شرطه هو الرجال الذين روى عنهم في الصورة المجموعة مع باقي شروط الصحيح، ويدل عليه تقريره أولا، ومنه قوله: «ليس على شرط الشيخين أي لم يخرجا لرجاله في صحيحيهما»[1].

وقال:«هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ فإنهما أخرجا أحاديث كثيرة عن أبي أسامة بإسناده هذا»[2].

وقال: «وهذا إسناد صحيح، وهو على شرط البخاري، رجاله كلهم من رجال الشيخين، غير أبي عبيدة الحداد واسمه عبد الواحد بن واصل فمن رجال البخاري وحده وهو ثقة»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 65).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 160).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (129/1، ح60).

وقال: «وكأن الحاكم رحمه الله أشار إلى هذه الحقيقة حين قال في الحديث (صحيح على شرط مسلم) فإن معنى ذلك أن رجاله رجال مسلم»[1].

ثم تعقب الحاكم تأصيلا لمخالفته اصطلاحه، ومنه قوله: «أريد أن أستدرك هنا وأذكر أن الحاكم حينما يقول في حديث ما: إسناده على شرط الشيخين وأحيانا: على شرط أحدهما، هذا تسامح كبير جدا منه، ذلك لأنه من قال في حديث ما: إنه على شرط البخاري ومسلم، فينبغي أن يكون الراوي عن شيخ البخاري معاصرا للإمام البخاري، وإذا صحح حديثا على شرط مسلم، وهكذا كما تعلمون سواء شرط البخاري أو شرط مسلم، يعني سلسلة الرجال من شيخ البخاري إلى الصحابي هم من رجال البخاري، فيشترط في هذه الحالة أن يكون الذي يروي عن شيخ البخاري، أو عن شيخ مسلم معاصرا للشيخين والحاكم ليس كذلك، الحاكم حينما يروي عن شيخ البخاري أو شيخ مسلم بينه وبينه واسطتان أو أكثر وهؤلاء بلا شك ليسوا من شيوخ البخاري ولا مسلم»[2].

وتعقّبه في حكمه على الأحاديث في مواضع كثيرة خالف ما اصطلح عليه بأنواع من التعقبات، ومنها:

1- ألا يكون الراوي ممن أخرج له الشيخان أو أحدهما ومنه قوله: «وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين!)، وإنما هو صحيح فقط، لأن فيه سعيد بن عبيد بن السباق، ولم يخرجا له شيئا»[3].

وقال: «وتساهل الحاكم في التصحيح معروف، وكيف يكون على شرط الشيخين مع أن البخاري لم يخرج لشريك بالكلية، ومسلم خرّج له استشهادا، لا احتجاجا»[4].

2- أو لم يخرج له واحد من الشيخين ومنه قوله: «وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخي)، قلت: علي بن يحي بن خلاد وأبوه لم يخرج لهما مسلم شيئا؛ فهو على شرط البخاري»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (384/1، ح199).

2- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص64)، وينظر كلام طويل مفصل في الصحيحة، (65/3).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص67).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 392، ح201).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (1/ 57).

قال: «وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي. وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده، فإن الطيالسي لم يحتج به البخاري وإنما روى له تعليقا»[1].

3- ومن ذلك أن الشيخين قد يخرجان للشخص في المتابعات دون الأصول، فيطلق الحاكم القول في هذا الراوي: أنه على شرطهما، ومن ذلك قوله: «وأخرجه الحاكم (224/1) من طريقين آخرين عن جرير...به، وقال: (حديث صحيح الإسناد، وفيه ألفاظ عزيزة؛ لإعراضهما عن عطاء بن السائب)! كذا قال! وعطاء روى عنه جرير في الاختلاط كما سبق، وروى له البخاري حديثاً واحداً متابعةً. ومن عادته هو أن لا يفرّق بين من يروي له الشيخان متابعة، ومن يرويان عنه استقلالاً!»[2].

وقال: «قال الحاكم: (صحيح الإسناد، وله شاهد صحيح على شرط مسلم حدثناه ...)، ثم ساقه من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة رواية قال: فذكره، ووافقه الذهبي، وقوله: (إنه على شرط مسلم) فيه تساهل لأنه إنما روى لابن عجلان متابعة»[3].

4- ومن ذلك أيضا: أن البخاري ومسلما قد يحتجان براو وشيخه كل على انفراد، ولا يحتجان بهذين الراويين إذا اجتمعا وكانت رواية هذا التلميذ عن ذلك الشيخ؛ وذلك: لضعفه فيه، أو عدم سماعه منه أو غير ذلك من الأسباب. فيأتي الحاكم فيحكم على حديث من رواية هذا الراوي عن هذا الشيخ بأنه على شرطهما، وذلك لمجرد وجود هذين الراويين في كتابيهما.

5- ومن ذلك: أن صاحب الصحيح قد يطّرح من حديث الثقة ما يعلم أنه قد غلط فيه، فيأتي الحاكم فيستدرك عليه جميع حديث هذا الثقة، دون نظرٍ إلى طريقة صاحب الصحيح في استبعاد بعض حديثه.

وقد أكثر الشيخ من استخدام هذا الاصطلاح في كتبه وأحكامه حتى جمع تلميذه عصام موسى هادي الأحاديث التي حكم عليها بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما في كتاب سماه: (مجمع البحرين فيما صححه الألباني من الأحاديث على شرط الشيخين)، وقد بلغت (480) حديثا.

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (560/1، ح277)، وينظر نحوه في الصحيحة (233/1، ح116).

2- محمد ناصر الدين الألباني. صحيح أبي داود – الأم، (15/4).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (204/2، ح628)، وينظر مثالا نحوه في أحكام الجنائز، (ص 142).

ويجدر التنبيه هنا إلى أن الشيخ له اصطلاح خاص في تأصيلاته وفي تطبيقاته مع مخالفته ما قرره في تأصيلاته حيث: -يحكم على الحديث أنه على شرطهما إذا كان رجال السند من رواتهما مطلقا دون مراعاة للنسق وحال إخراج الشيخين لهم[1].

- ويصحح الحديث على شرطهما، ولو كان الصحابي الذي رواه لم يخرج له في الصحيحين إذا كان باقي رجال السند من رجالهما باعتبار أن الصحابة كلهم عدول، ومثال هذا قوله: «وقال الحاكم: صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، قلت (الألباني): وهو قصور منهما فإنه صحيح على شرط الشيخين، والصحابي راو الحديث نبيشة الهذلي خرّج له مسلم ولم يخرج له البخاري»[2].

- وربما صحح الحديث على شرطهما ويكون التابعي قد أبهم اسم الصحابي ومثاله قوله: «قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وجهالة الصحابي لا تضر»[3].

- وربما صححه على شرط الشيخين مع مطابقة سياق الإسناد لأحد الشيخين دون الآخر[4].

- أو مع تطابق نسق الشيخين في بعض الإسناد دون الآخر[5].

- وربما كان الإسناد ملفقا من سياقين مختلفين للشيخين[6].

- وربما اقتصر على رواية الشيخين للرواة دون مطابقة لنسقهما، وهي أكثر الأحاديث التي حكم عليها أنها على شرط الشيخين[7].

1- الألباني دروس الشيخ الألباني، محاضرة شريط (15) دقيقة (12).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (412/4، ح1181).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 435، ح1452).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (281/7، ح2225).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 332، ح544).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 497، 2498).

7- ينظر مثال في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (3/ 105، ح636).

فوقع الشيخ فيما انتقد فيه الحاكم والذهبي وغيرهم[1].

ومر أن دعوى أن حديثا ما على شرط الشيخين أو شرط أحدهما ليس بالأمر الهين، لأمور سبق ذكرها، كما أن لكل حديث نقد خاص -والله أعلم-.

وقد رد الألباني بعض تلك الإيرادات الدقيقة بكونها ليست مطردة وإنما هي نادرة كما أنها لا تؤثر في أصل صحة الحديث ليتشدد فيها[2].

ومع ما سبق، فقد صحح الشيخ أحاديث كثيرة على شرط الشيخين، وهي على التحقيق معلولة، وقد جمعها أنس سلمان المصري في بحث نفيس بعنوان (الأحاديث المعلولة التي صححها الألباني على شرط الشيخين)، نشر في مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية بغزة.

سادسا: المعلقات في الصحيحين:

سبق معنى التعليق وحد المعلق من الأحاديث، وتقرير ضعفه في الأصل، وأن معلقات الصحيحين لها حكم خاص سبق تحريره، وأما اختيار الألباني في المسألة:

أولا: تقريره أن المعلق من أقسام الحديث الضعيف حيث قال: «ولا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف أن (الحديث المعلق) من أقسام الحديث الضعيف لانقطاعه»[3].

إلا إذا علق عن شيخه الذي روى عنه، فقد رجح أنه من قبيل المتصل ك (خبر المعازف) حيث قال: «هشام بن عمار من شيوخ البخاري فقوله: قال هشام بن عمار...ليس تعليقا بل هو متصل لأنه لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله: قال هشام أو: حدثني هشام...»[4].

وهذا أحد القولين في المسألة عند المحدثين، وهو الصحيح[5].

1- وينظر للإستزادة وتفصيل منهج الشيخ في الموضوع بحث منهج الألباني في تصحيح الحديث على شرط الشيخين. لأنس سليمان المصري، بحث منشور في مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية.

2- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص247).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، (2/ 375).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب، مؤسسة الريان بيروت، لبنان، ط3 ، 1426هـ/2005م، (ص28).

5- ينظر تفصيلها في مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاري، فتح المغيث، (1/ 78- 79).

وأن ما علقه البخاري بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علقه عنه في الجملة لا أن الحديث يكون صحيحا فليس كل ما جزم يكون صحيحا بل يدرس ليحكم عليه بعد بما يليق[1]، وأن ما علقه بصيغة التمريض يحتمل الصحة والضعف وليس له في ذلك قاعدة مطردة «فإن المتقدمين من المحدثين ليس لهم اصطلاح منضبط أو قاعدة مطردة في صيغة الجزم وصيغة التمريض كالمتأخرين»[2]، بل يبحث عن سنده ليحكم عليه بعد الدراسة[3].

وقال نصّا: «ومن المقرر في علم الحديث أن أحاديث (صحيح البخاري) تنقسم إلى قسمين: الأول: هي التي يسندها البخاري إلى النبي أي يسوق أسانيدها متصلة منه إلى النبي ﷺ، وهذا القسم كله صحيح عند العلماء إلا أحرفا يسيرة جدا وهم فيها بعض الرواة.

والآخر: هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي ﷺ وله صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وهذا القسم يسمى بالحديث المعلق، وقد اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف، ولا يمكن العلم بمرتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري له في صحيحه بخلاف القسم الأول، اللهم إلا إذا صدر الحديث بصيغة الجزم مثل (قال وروى وذكر) ونحوها، فإنه يدل على أنه صحيح عنده، وإذا صدر بصيغة التمريض مثل (رُوي وذُكر) ونحوها فإنه يدل على ضعفه عنده، على أن هذا ليس مضطردا عنده، فكثيرا ما يصدر بصيغة الجزم ويكون ضعيفا، وقد يصدره بصيغة التمريض وهو عنده صحيح لأسباب لا مجال لذكرها الآن.. وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه البخاري في كتب السنة الأخرى كالسنن وغيرها فيدرس سنده ثم يعطى ما يستحقه من رتبة»[4].

ومن تطبيقه العملي، قوله: «وقد روى البخاري معلقا بصيغة الجزم أن معاذا قال لأهل اليمن: إيتوني بعرض ثياب خميص...)، قلت (الألباني): في هذا الكلام إشعار بأن الأثر المذكور عن معاذ صحيح وليس كذلك فإنما علقه البخاري هكذا: (قال طاوس: قال معاذ...)، وهذا منقطع بين طاوس ومعاذ قال الحافظ في شرحه: (هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع فلا يغتر

1- أبو الحسن المأربي، ينظر الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص129)

2- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، المرجع نفسه، (ص111).

3- وينظر تقريره لكلام ابن كثير في التعليق على الباعث الحثيث، (121/1- 124). وبيانه في النصيحة (ص143- 144).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، نقد (نصوص حديثية في الثقافة العامة مُحَمَّد الكتاني)، مطبعة الترقي، دمشق، (ص7- 8).

بقول من قال: ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده، لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه وأما باقي الإسناد فلا؟ إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده)»[1].

****

** **الفرع الثالث: في الحديث الصحيح الزائد على الصحيحين، وما مظانه؟:**

تقدم أن أصحاب الصحيحين لم يستوعبا الصحيح ولا التزما ذلك، فخارج الصحيحين كثير من الأحاديث الصحيحة، كما صنف أهل العلم في جمع الصحيح، ومن الكتب التي هي مَظِنَّةُ وجود الصحيح غير الصحيحين، مما كان للألباني كلام عليها ممن اشترط في كتابه الصحة:

أولاً: (المستدرك) للحاكم: وفيه مسائل:

الأولى: اصطلاح على شرطهما مر الكلام عليه.

الثانية: ذكر مرتبة الحاكم في التصحيح وتقييم كتابه:

مر تقرير تساهل الحاكم، والألباني مقرر تساهل الحاكم، متعقب له في أحكامه في مواضع كثيرة جدا فمن الأول قوله: «ينبغي أن لا تغتر بتصحيح الحاكم للحديث؛ لما عُرف من تساهله»[2].

وقال: «وكل خبير بهذا العلم الشريف يعلم أن الحاكم متساهل في التوثيق والتصحيح ولذلك لا يلتفت إليه، ولا سيما إذا خالف»[3].

فحكم عليه أيضا بالتساهل في التوثيق، ويأتي في موضعه.

ومن الثاني تعقبه في أحكامه على الكثير من الأحاديث ومرت أمثلة كثيرة في مسألة شرط الشيخين، ومنها أيضا: قوله في حديث رقم (6190) في الضعيفة: «وقد تساهل الحاكم في إيراده هذا الحديث وما يشبهه في كتاب (المستدرك على الصحيحين)؛ فإنه حديث ضعيف جداً...»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص39).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود – الأم، (1/ 43).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 157)، ونحوه في الضعيفة، (12/ 106).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (413/24). وينظر أيضا الصحيحة، (4/ 475، ح1860)، (10/ 108، ح4594)، ضعيف أبي داود – الأم، (2/ 305، ح433).

وتعقب من اغتر بتصحيح الحاكم وتابعه فقال: «...واغترار الدكتور بتصحيح الحاكم له على شرط مسلم مما يدل على أنه لا علم عنده بتساهل الحاكم في التصحيح في كتابه (المستدرك) كما هو معلوم لدى المشتغلين بهذا العلم الشريف وكتب المصطلح طافحة بالتنبيه على ذلك... »[1].

كما قرر عدم الحكم على ما تفرد الحاكم بتصحيحه بحكم واحد كما قال ابن الصلاح وغيره، بل يدرس ويحكم عليه بما يليق، وهو اختيار ابن جماعة والعراقي كما سبق ومنه قوله: «تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم»[2].

وقال: «إطلاق لفظة الصحيح على المستدرك فيه تسامح ظاهر لكثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة الواقعة فيه، بل والموضوعات، ولذلك تجد الحذاق من المحدثين يقولون: رواه الحاكم في المستدرك»[3].

ولكن دعوى أن أكثر أحاديث المستدرك ليس على شرط الشيخين أو ضعيفة مجازفة لا يسلم لها بل، إنه تسلم له أحاديث كثيرة، منها ما هو على شرطهما أو شرط أحدهما ومنها الصحيح وما هو دونه، كما نص عليه ابن حجر وأحمد شاكر[4]، وما من إمام اشترط شرطا إلا أخل ببعضه ووقع في كتابه النقص، وهذا حال البشر والله المستعان، وقد سبق عذر الحاكم وتقييم كتابه.

ثانيا: الترمذي وجامعه:

من مظان الصحيح أيضا بعد الصحيحين والمستدرك سنن الترمذي، وقد وصف الشيخ الترمذي بالتساهل في التصحيح، ونص على شهرة ذلك عند العلماء واتفاقهم على ذلك في مواضع ومنه قوله: «وأما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين الحديث، والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين، وهذا شيء لا يخفى على الشيخ – عفا الله عنا وعنه – فقد نقل هو نفسه في كلامه على

1- محمد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص14).

2- محمد ناصر الدين، الألباني التوسل أنواعه وأحكامه، (106/1). وينظر التعليق على الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات لنعمان بن محمود الألوسي، (ص68).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 536).

4- أحمد شاكر، شرح ألفية السّيوطي، (ص8).

حديث الأوعال الذي سبقت الإشارة إليه عن ابن دحية إنه قال: كم حسّن الترمذي من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية؟! وعن الذهبي أنه قال: لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»[1].

ثم تعقبه عمليا في تصحيح وتحسين كثير من الأحاديث نصّ على أرقام بعض ما تعقبه فيه في السنن في مقدمة كتابه ضعيف سنن الترمذي، وأخرى في سائر كتبه[2].

كما تعقب من سمى كتابه بالصحيح لأن فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة نص المؤلف نفسه على تضعيفها، فقال في مقدمة ضعيف سنن الترمذي: «(تنبيه هام): لقد اشتهر كتاب الترمذي عند العلماء باسمين اثنين: الأول: (جامع الترمذي)، والآخر: (سنن الترمذي)، وهو بالأول أكثر وأشهر، وبه ذكره الحفاظ المشهورون...إلا أن بعضهم – من المصنفين وغيرهم – أضافوا إلى الأول لفظة (الصحيح) فقالوا: (الجامع الصحيح)...وذلك غير صحيح عندي من وجوه:

– الوجه الأول: أنه خلاف ما جرى عليه الحفاظ كما ذكرت آنفا، وخلاف شهاداتهم فيه ثانيا...

– الثاني: قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث، ص32) : (وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان (كتاب الترمذي): (الجامع الصحيح)، وهذا تساهل منهما، فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة).

– الثالث: أن صنيع المؤلف فيه ينفي تلك التسمية نفيا باتا، فإنه قد روى فيه عشرات الأحاديث مصرحا بعدم صحتها، كاشفا عن عللها، تارة بضعف بعض رواتها، وتارة باضطرابها، وأخرى بإرسالها....

– الرابع: أن هذا الاسم: (الجامع) هو المناسب لواقع الكتاب من جهة أخرى غير ما تقدم، وهي أنه جمع كثيرا من الفوائد والعلوم التي لا توجد في كتاب شيخه البخاري: (الجامع الصحيح) وغيره من كتب السنة...، وإذا ظهر ما تقدم، فمن الخطأ أيضا إطلاق بعض المتأخرين على الكتب الستة: (الصحاح

1– محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 85)، وينظر بداية السول، (ص25)، وتمام المنة، (ص108).

2– محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف سنن الترمذي، (ص10)، وينظر أمثلة على تعقباته في الإرواء، (ح42)، و(ح1769)، و(ح2518)، وفي السلسلة الضعيفة: (ح 2471)، و(ح 4990)، و(ح 5657).

الستة)، أي الصحيحين والسنن الأربعة، لأن أصحاب السنن لم يلتزموا الصحة، ومنهم الترمذي، وهو ما بينه علماء المصطلح كابن الصلاح، وابن كثير، والعراقي وغيرهم»[1].

أما كون سنن الترمذي فيه الضعيف وما دونه، فلا خلاف فيه معتبر، وأما تساهل الترمذي فهذا الذي عليه عامة أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين ممن شرح سننه أو تكلم عن أحكام الترمذي.

ثالثا: ابن حبان وكتابه (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها):

وهو من الكتب التي يُعتمد عليها في معرفة الصحيح أيضا؛ على تساهل منه قرره أهل العلم، ومشى على هذا الشيخ الألباني، حيث أقر أهل العلم على القول بتساهل ابن حبان في التصحيح، ومنه قوله: «قال الحافظ: (ولهذا صحح الحديث ابن حبان والحاكم وغيرهما)، قلت (الألباني): تساهلهما في التصحيح والتوثيق مما لا يخفى على طلاب هذا العلم ؛ فضلا عن الحافظ !...»[2].

وقال: «إخراج ابن حبان هذا الحديث في (صحيحه) من الأدلة الكثيرة على تساهله في تصحيح الأحاديث، وعلى عدم التزامه للشروط التي اشترطها في مقدمته»[3].

وقد قرر في مواضع أن تساهله في الحكم على الأحاديث نتيجة تساهله في التوثيق كما يأتي تفصيله[4].

وقد ذكر في مقدمة كتابه صحيح موارد الظمآن تقييما لكتاب الثقات لابن حبان وكذا تقييما لصحيحه، والذي يعنيني هنا تقييمه لكتاب صحيح ابن حبان، فهذا ملخص كلامه حوله:

فبعد أن نقل ثناء أهل العلم على صحيح ابن حبان وأنه يأتي بعد الصحيحين وصحيح ابن خزيمة[5]، نقل كلام أهل العلم في النص على تساهل ابن حبان في التوثيق والتصحيح ثم شرع في التعليق عليها حيث

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف سنن الترمذي، (ص12).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 677- 678).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (9/ 330)، وينظر (24/ 688)، و(6/ 133)، والسلسلة الصحيحة، (2/ 2).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 529)، (13/ 700-701)، و السلسلة الصحيحة، (16/5).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، لمحمد بن حبان بن أحمد الدارمي، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي، دار با وزير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ، (1/ 8).

أقرّهم: على أحقيّة ابن حبان للمرتبة الثالثة في كتب الصحاح، وعلى تساهله في التوثيق والتصحيح[1]، ثم ساق فصلين في تقويم كتابه الثقات ثم تقويم كتابه الصحيح في الفصل الثاني الذي يعنينا، حيث ذكر فيه شروطه الخمسة في الرجال[2]، وتشدده في الشرطين التاليين حيث يعسر تطبيقهما[3]، مقررا أخيرا إخلال ابن حبان بالوفاء بشروطه الخمسة، مدللا على كل شرط بأمثلة من كتابه، ومما ذكر في تقويمه وقوع أنواع من الأحاديث تنافي الصحة حصرها في ثلاثة: الأول: الأحاديث الشاذة (وهي كثيرة)، الثاني: الأحاديث المنكرة (وهي أكثر)، وختمه بقوله: «وبالجملة؛ فالأمثلة كثيرة جدًّا، وما ذكرته كافٍ لإثبات تساهل ابن حبان في تخريجه الأحاديث الشاذة والمنكرة...فمن رغب في جمعها، أو الوقوف عليها بيسر؛ فليراجع (الفهرس) كما سبق، الثالث: الأحاديث الضعيفة والواهية، ولم يعلق عليها شيئا»[4].

وهذا كلام عالم مطلع ممارس للكتاب هو بمثابة نتيجة علمية لعمل جبار وممارسة للكتاب.

وقد تعقب الشيخ ابن حبان في تصحيح أحاديث في التعليقات الحسان[5].

وبتتبعي لما استدرك عليه الشيخ فخالف المؤلف في أحكامها وضعّفها، ظهر لي قلّتها مقارنة مع ما وافقه في الحكم بتصحيحه، وكذا قلة استدراكه عليه في تصحيحه للأحاديث في سائر كتبه الأخرى، ولهذا يقال وقع لابن حبان نوع تساهل، والله أعلم.

رابعا: ابن خزيمة وكتابه الصحيح:

سبق في الكلام على صحيح ابن حبان بيان مرتبة صحيح ابن خزيمة، وأنه يأتي في المرتبة الثانية بعد الصحيحين مع بعض تساهل منه في التصحيح والتوثيق، وصحيح ابن خزيمة خير من صحيح ابن حبان،

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان ، المرجع نفسه، (1/ 8-10).

2- ينظر مُحَمَّد بن حبان البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، (1/ 151). ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان الدارمي، مناقشا لها مبيّنا إخلاله بالشرطين الأولين، (1/ 58- 62).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، (1/ 62-71).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، (1/ 71- 87)، وينظر مقدمة صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، (1/ 11- 87).

5- ينظر مثلا الأحاديث رقم (43)، و(ح 72)، و(ح175)، و(ح179)، و(ح193).

وهو أقل تساهلا من ابن حبان -كما هو قول أكثر المحدثين- وهذا الذي ذهب إليه الألباني حيث نص على تساهل ابن خزيمة في مواضع فقال: «ثم إنه ليس يخفى أن إخراج ابن خزيمة لحديثه في (الصحيح) يعني أنه ثقة عنده، إلا أنه قد عرف بالتساهل في التصحيح والتوثيق- كتلميذه ابن حبان-، فلا أقل من أن يصلح للاستشهاد به...» [1].

وقال : «فلا يفيد بعد الاطلاع على هذا أن ابن خزيمة أخرجه، لا سيما وهو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل تلميذه ابن حبان، الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين ثم التخريج لأحاديثهم في كتابه (الصحيح)! ولعله تأسى بشيخه في ذلك، غير أنه أخطأ في ذلك أكثر منه...» [2].

وقال مستدركا عليه في تصحيح حديث: (نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة): «فأنى للحديث الصحة وفيه هذا الرجل المجهول؟ ولذلك ضعف هذا الحديث ابن حزم فقال: (لا يحتج بمثله)، وكذلك ضعّفه ابن القيم في (الزاد) (1 / 16 و237)، وتوثيق ابن حبان (7 / 501) إياه مما لا يعتد به كما نبهت عليه مرارا، وكذا تصحيح ابن خزيمة لحديثه لا يعتد به لأنه متساهل فيه» [3].

وتعقبه في تصحيحه أحاديث كثيرة في تعليقه على صحيح ابن خزيمة [4].

وقرر أن تساهل ابن خزيمة أيضا نتيجة تساهله في التوثيق ولكن تصحيحه أقوى من تصحيح ابن حبان حيث قال: «أيضا ابن خزيمة عنده شيء من التساهل لكن ليس كثيرا، لأننا نجده يخالف تلميذه ابن حبان في كثير من الرواة حيث لايحتج بحديث من يقول فيه: (لا أعرفه بعدالة)، بينما ابن حبان يقول الأصل في الراوي أو المسلم العدالة، أريد أن أقول أن تصحيح ابن خزيمة أقوى من تصحيح ابن حبان لكن إذا وقفنا

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 688).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (402/3، ح1247).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (581/1، ح404).

4- ينظر مثلا: (ح 103)، و(ح137)، و(ح 152)، و(ح256)، والأمثلة كثيرة. وكذا في سائر كتب الشيخ تعقبات عليه، ينظر أصل صفات النبي، (2/ 718)، وتمام المنة، (ص220)، والضعيفة، (ح1516)، و(ح1530)، و(ح3100). وغيرها كثير.

على تصحيح له، وفيه رجل لم يوثقه أحد سوى ابن خزيمة أو تلميذه ابن حبان وليس له من الرواة كثيرون فحينئذ يتوقف في تصحيحهم»[1].

وإطلاق القول بتصحيحهما لحديث المجاهيل مجازفة، فإنهما لا يصححان حديث أي مجهول، بل مجهول يغلب على الظن عدالته نظرا لقرائن أخرى، كأن يكون من كبار التابعين وروى عنه راويان على الأقل ولم يذكر بجرح، ونحوه، والله أعلم.

خامسا: الضياء المقدسي وكتابه المختارة:

ومن مظان الحديث الصحيح المختارة للضياء المقدسي، والكتاب له أهمية كبيرة، وقد امتدح أهل العلم الكتاب ومؤلفه، ولكنه أيضا رمي ببعض التساهل كالحاكم وإن كان خيرا منه -كما سبق-، وعلى هذا جرى أهل العلم وتكاد تطبق كلمتهم عليه.

وهو ما سار عليه الألباني، فإنه مما يدل على أهمية الكتاب عنده قيامه بتحقيقه، ولكنه توفي قبل أن يتمه وصل في التحقيق إلى آخر (مسند الخلفاء الراشدين) من الكتاب وهو مخطوط كما صرح به الشيخ[2].

كما وافق أهل العلم في الحكم على الضياء بالتساهل في المختارة نصا، وتعقيبا عليه في تصحيحه لبعض الأحاديث، ومن ذلك قوله: «وهو من الأدلة الكثيرة على أن الضياء رحمه الله متساهل في التصحيح كالحاكم، وإن كان هو أحسن حالا منه كما شهد بذلك ابن تيمية رحمه الله»[3].

وقد ذكر أن سبب تساهله هو تصحيح أحاديث الضعفاء والمجاهيل، فقال: «وإنما تكلمت عليه هنا لكيلا يغتر أحد بإخراج الضياء له في (المختارة) ؛ فإن ذلك من تساهله الذي تبين لي من طول ممارستي لكتابه ، وتخريج أحاديثه، حتى كاد يصير عندي قريبا من الحاكم في التساهل وتصحيح الأحاديث الضعيفة؛ بل هو في ذلك كابن حبان؛ فإنه يغلب عليهما تصحيح أحاديث المجهولين !!»[4].

1- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص35).

2- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 405)، وثبت مؤلفات الألباني، عبد الله بن محمد الشمراني، (ص51).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 343، ح 937)، وينظر نحوه في ضعيف أبي داود – الأم، (1/ 293).

4- محمد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (12/ 797).

وقال في دراسة الحديث رقم (681) في الضعيفة: «والخلاصة أن الإسناد ضعيف مسلسل بالمجهولين : القاسم هذا ، والراوي عنه حمزة وعنه عبد الملك بن أبي زهير، فإيراد الضياء له في (المختارة) لا يجعله عندنا من الأحاديث المختارة ، بل هذا يؤيد ما ذكرته مرارا من أن شرطه في هذا الكتاب قائم على كثير من التساهل من الإغضاء عن جهالة الرواة تارة، وعن ضعفهم تارة أخرى»[1].

وإطلاق دعوى تساهله وتوثيقه للمجاهيل فيها نظر[2]، فإن هذا ينبغي له دراسة استقرائية تثبت أن أكثر أو جل الأحاديث التي صححها خالفه فيها أهل العلم فضعّفوها مع دراسة استقرائية أخرى تثبت كثرة الرواة المجهولين الذين وثّقهم لا مجرد تصحيحه لحديثهم، لأنه لا يلزم من تصحيح الحديث توثيق رواته إلا إذا كان للحديث سند واحد، فقد يكون للحديث طريق ثان فصححه لذلك بمجموع الطريقين ولم يخرج إلا طريقا في كتابه لقصد الإختصار، وقد لا يكون الراوي مجهولا عنده هو والله أعلم.

****

** **الفرع الرابع: في مراتب بعض العلماء واعتبار قولهم في باب التصحيح:**

إن الشيخ رحمه الله لكثرة ممارسته لكتب الحديث، واشتغاله بالتخريج والتصحيح والتضعيف، وما يصاحب ذلك من كثرة الإطلاع على أقوال أهل العلم ومناهجهم في تصحيح الأحاديث، فإن ذلك مكنه من موازنة أقوال كثير من أهل العلم ومعرفة منزلتهم في باب التصحيح، من حيث التشدد والتساهل والإعتدال وكذا التمكن وغيرها، وهذا ذكر لبعض من حكم عليهم الشيخ في الباب:

أولا: الإمام أحمد:

أما الإمام أحمد، فإنه إمام أهل السنة في الحديث والفقه، وهو من الحفاظ النقاد المعتبر كلامهم في علوم الحديث، حيث قال: «ثم إني رأيت صاحب (العون) ذكر أن الإمام أحمد صحح هذا الحديث! وهذا نقل تفرد هو به؛ فلم أجده عند غيره، فإذا صح؛ فالحديث صحيح؛ لأن الإمام أحمد ﷺ إمام حجة، وليس معروفاً بالتساهل -كالترمذي وابن حبان-»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (2/ 128)، و (3/ 405).

2- وقد أشار الشيخ أنه ينتقي من حديثهم كما في الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص122).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، (1/ 72).

ثانيا: الترمذي: سبق في بحث سنن الترمذي نص الألباني على تساهل الترمذي في التصحيح والإشارة إلى أمثلة تطبيقية لتعقباته عليه وقد اختلف أهل العلم في الترمذي على قولين:

الأول: القول بتساهل الترمذي وهو قول كثير من المحققين، والبعض يطلق ذلك كالذهبي، وعنه اشتهر حيث وصفه به في مواضع فقال: «يترخص في قبول الأحاديث، ولا يُشدد، ونَفسه في التضعيف رخوٌ»[1].

وقال: «...لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»[2].

وقال عن حديث: «حسّنه الترمذي، مع ضعف ثلاثة، فلا يُغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف»[3]، وعن آخر: «حسّنه الترمذي، فلم يحسن»[4].

وقد انتقده في عدة مواطن في الميزان ووصفه بالتساهل في كثير من مؤلفاته.

وإليه جنح أبو العباس ابن تيمية فقال: «وتصحيح الحاكم دون تحسين التّرمذيّ»[5].

وقال: «الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع»[6].

ومثله ابن رجب فقال: «وأبو داود قريب من الترمذي في هذا بل هو أشد انتقادا للرجال منه»[7].

وعبد الرحمن المعلمي حيث قال: «وأما الترمذي فإنه متساهل في التحسين؛ حتى قال الذهبي في تصحيحه وتحسينه ما قال»[8].

1- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (13/ 276).

2- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (3/ 407).

3- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (416/4).

4- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (3/ 515).

5- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (23/ 108)، وينظر (1/ 256).

6- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (22/ 426).

7- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (2/ 58).

8- مجموع رسائل الفقه، عبد الرحمن بن يحي المعلمي، (ص116).

والألباني ومنه قوله: «تساهل الترمذي إنكاره مكابرة لشهرته عند العلماء وقد تتبعت أحاديث (سننه) حديثا حديثا، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث، أي قريبا من خُمس مجموعها، ليس منها ما قوَّيْته لمتابع أو شاهد...فلا فرق بين تسميته متساهلا أو مجتهدا، لأن التساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد، وليس عن هوى أو غرض! وكذلك يقال في المتشددين منهم...»[1].

وانتقده عمليا في أحكام كثيرة كما سبق.

والبعض يقيده بما صححه كابن القيم، حيث قال: «والترمذي فيه نوع تساهل في التّصحيح»[2].

وقال: «هذا مع أن الترمذي يصحح أحاديث لم يتابعه غيره على تصحيحها بل يصحح ما يضعفه غيره أو ينكره»...وضرب له أمثلة[3].

والبعض يقيده بما حسنّه الترمذي كالمنذري -ولعله أول من نصّ على تساهل الترمذي- حيث قال: «وأنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله تعالى في السكوت عن تضعيفه أو الترمذي في تحسينه»[4]، وابن دحية، حيث قال عن الترمذي: «فإنه حسّن أحاديث موضوعة وأسانيد واهية»[5]، وابن حجر والصنعاني، فقال: «إعلم أنه يظهر من كلام المصنف أنه يعمل بما حسّنه الترمذي وقد عرفت ممّا سقناه عن الحافظ ابن حجر أنه حسّن الترمذي أحاديث فيها ضعفاء وفيها من رواية المدلّسين ومن كثر غلطة وغير ذلك فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة»[6].

والمباركفوري شارح الترمذي، قال: «وأما تحسين الترمذي فلا اعتماد عليه لما فيه من التساهل»[7].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة (3/ 30).

2- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (2/ 317).

3- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الفروسية، (ص243).

4- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف،(1/ 38).

5- عمر بن حسن الأندلسي ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (ص137).

6- مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (1/ 164).

7- مُحَمَّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، (2/ 93).

الثاني: دفع القول بتساهله، وممن صرح به عبد الرحيم العراقي حيث رد على الذهبي بقوله: «وما نقله عن العلماء من أنهم لا يعتمدون تصحيح الترمذي: ليس بجيد، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه»[1].

ومال إليه الزيلعي فقال: «بل تصحيحه -يعني الحاكم- كتحسين التّرمذيّ، وأحيانا يكون دونه»[2].

وانتصر له نور الدين عتر في (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)[3]، وأحمد شاكر.

وسبب تهمة الترمذي بذلك مخالفته للأئمة النقاد في حكمهم على الأحاديث وحكمهم على الرواة حيث قبل أحاديث تصحيحا أو تحسينا ضعّفها النقاد وقوّى رواية رواة أيضا تكلم فيها النقاد ولهذا اعترضه النقاد في أحكامه.

ثالثا: ابن جرير الطبري:

حكم الألباني عليه بالتساهل في التصحيح بعد النظر في أحكامه، فقال: في دراسة حديث (5564) في الضعيفة: «فلا يكاد عجبي ينتهي من تصحيح ابن جرير الطبري لهذا الحديث وهو من الأمثلة الكثيرة عندي على أنه من المتساهلين في التصحيح»[4].

وقال أيضا: «ثم إني لأعجب أشد العجب من أسلوب الإمام الطبري في تصحيح الأحاديث في كتابه المذكور (تهذيب الآثار)، فقد رأيت له فيه عشرات الأحاديث يصرح بصحتها عنده، ولا يتكلم على ذلك بتوثيق، بل يتبعه بحكايته عن العلماء الآخرين تضعيفه، وبكلامهم في إعلاله، ولا يرده، بحيث أن القارىء يميل إليهم دونه!»[5].

فابن جرير معروف بالتساهل في التصحيح لتساهله في تهذيب الآثار في تصحيح حديث من يصرح هو بجهالته، وتصحيح الحديث الذي يعدد علله ناقلا ملخصا تعليل العلماء له بما ظاهره التضعيف، وهو بهذا له اصطلاح خاص غريب يحتاج استقراء ونظرا لتحريره، ويتجلى في قوله في جل أحاديث تهذيب الآثار:

1- نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، (ص268).

2- عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، (1/ 352).

3- نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، (ص264- 296).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (12/ 144)، وينظر نحوه في السلسلة الضعيفة، (12/ 30)، (13/ 386).

5- وتعقبه في تصحيح أحاديث كثيرة ينظر في السلسلة الضعيفة، (ح5447)، و(ح5594)، و(ح6019).

(وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل...)، ثم ينقل أوجه تعليل الحديث دون رد عليها[1].

ووافق الألباني في حكمه هذا من المعاصرين، عبد الله السعد، ولا مناص من القول بتساهله مع ما قُرّر.

رابعا: عبد العظيم المنذري:

حكم الشيخ الألباني على المنذري أيضا بالميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين ونص على هذا في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب في سياق ذكر أوهام المنذري في الكتاب تحت عنوان: الأول: (زيادات على الأحاديث الصحيحة يوهم ثبوتها وهي ضعيفة)، والثاني: (تساهله في تقوية الأحاديث الضعيفة صراحة) وفصل فيها ودلل عليها بأمثلة من الكتاب[2].

ونص على ذلك في مواضع أخرى منها قوله: «والمنذري يميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين، وهو يشبه في هذا ابن حبان والحاكم من القدامى، والسيوطي ونحوه من المتأخرين»[3].

ولهذا تعقبه في مواضع كثيرة في أحكامه على الأحاديث[4].

وقد وافقه على هذا من المتأخرين أبو إسحاق الحويني قال: «فإن كان كذلك ففي القلب شيء من حكمهما -يعني المنذري والهيثمي- لما عرفت من تساهلهما في النقد»[5].

1- ينظر تقرير هذا والتدليل له مقدمة تهذيب الآثار لمحمود شاكر، (ص17)، وقد سبقت الإشارة إلى مثل هذا في آخر نقل عن الشيخ الألباني، وكلام ابن جرير في بداية كل باب في حكمه على الأحاديث، (1/ 3- 4)، و(1/ 45- 46)، و(1/ 60- 61)، و(1/ 70- 71)، و(1/ 91- 92)، و(1/ 104- 105)، و(1/ 118-119)، والأمثلة كثيرة جدا.

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، (ص85).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (1/ 311)، وضعيف الترغيب والترهيب، (1/ 90)، وينظر الضعيفة، (9/ 140).

4- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (ح4456)، ومواضع أخرى فيها، (ح4363)، و(ح2546)، (ح4573)، و(ح4871)، و(ح5180)، و(ح 5186)، وغيرها.

5- أبو إسحاق الحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، دار الصحابة للتراث، طنطا، (1408هـ/ 1988م)، (149/2).

خامسا: نور الدين الهيثمي:

لقد نص الشيخ الألباني على تساهل الهيثمي في الحكم على الأحاديث تصحيحا فقال: «الهيثمي رحمه الله قد عهدنا منه السكوت في كثير من الأحيان عن العلة في الحديث مثل الانقطاع والتدليس ونحو ذلك، ولذلك نراه نادرا ما يقول: (إسناد صحيح)، أو: (إسناد حسن)، وإنما يقول: (رجاله ثقات)، أو(موثقون)، أو: (فيه فلان وهو ضعيف)، أو: (مختلف فيه) ونحو ذلك، ولذلك فلا ينبغي للعارف بهذا العلم أن يصحح أويحسّن بناء على مثل تلك العبارات منه»[1].

وتعقبه في أحاديث، ومنها قوله: «ولذا فقد تساهل الهيثمي -أيضاً- في قوله (8/ 64) في إسناده: (رجاله ثقات)!»[2].

وقال: «ومن ذلك تعلم تساهل الهيثمي في تخريج لفظ البزار بقوله (10 /392): (رواه البزار واللفظ له، وأحمد باختصار، وأبو يعلى بنحوه، والطبراني في (الأوسط)، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح!، قلت: فسكت عن إسناد البزار، وما كان ينبغي له، وأطلق على إسناد الطبراني أن رجاله رجال الصحيح وقد عرفت ما فيه، وكثيرا ما يفعل ذلك هو والمنذري»[3].

وتعقبه في أحاديث كثيرة [4].

وقد وافقه على هذا من المتأخرين أبو الحسن المأربي حيث قال: «الهيثمي متساهل على كل حال»[5]؛ وأبو إسحاق الحويني فقال: «فإن كان كذلك ففي القلب شيء من حكمهما -يعني المنذري والهيثمي- لما عرفت من تساهلهما في النقد»[6]. وغيرهم.

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (263/3).

2- محمد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان البستي، (8/ 210، حاشية1).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (448/6).

4- ينظر أمثلة في السلسلة الضعيفة، (ح2577)، و(ح4998)، و(ح5055)، و(ح5177)، و(ح5275).

5- مصطفى إسماعيل السليماني أبو الحسن المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، تح: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، (1421هـ/ 2000 م)، (1/ 189).

6- أبو إسحاق الحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، (2/ 149).

سادسا: جلال الدين السيوطي:

لقد حكم الشيخ الألباني على السيوطي بالتساهل أيضا في تصحيح الأحاديث بل في الحكم عليها عموما، حيث نص على ذلك بقوله: «فهو دليل واضح على مبلغ تساهله في حكمه على الأحاديث»[1].

وقال: «السيوطي متساهل في نقد الأحاديت، وكتابه (الجامع الصغير) الذي زعم في مقدمته أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع! قد اغتص بالأحاديث الموضوعة كما تراه جلياً في كتابي (ضعيف الجامع الصغير)»[2].

وحكم عليه أيضا عليه كما هو في كلامه السابق بأنه من الحفاظ، وليس من النقاد ممن يعتد بأحكامهم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا فهو متساهل في نقد الأحاديث حيث قال: «ولذلك فهو ليس معدودا عند أهل العلم من النقاد ، وإنما من الحفاظ فقط ، ولذلك وقعت الأحاديث الموضوعة في كتبه ، وبعضها موضوعة السند أيضاً ، كما يتبين ذلك لمن تتبع هذه (السلسلة) من الأحاديث الضعيفة والموضوعة»[3].

وتعقبه عمليا في أحاديث كثيرة أشار إليها كما سبق في مقدمة صحيح وضعيف الجامع الصغير[4].

سابعا: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

وأما ابن تيمية، فقد سئل الشيخ عن حقيقة وصفه بالتشدد، فأجاب كما في السؤالات: «ابن تيمية يمكن أن يوصف تشدده في نقد المتون، وليس في نقد الأسانيد، فهو واسع الخطو في الحكم على الأحاديث بالوضع، أو البطلان من حيث دراسته للمتن، لكن ليس في نفسي أنه يتشدد في نقد الأسانيد بالنظر إلى الرواة وبالنسبة إلى علل الاحاديث المعروفة في علم المصطلح، يضاف إلى هذا أنه في بعض الأحيان قد تخونه الذاكرة، أو الحافظة، فيذكر حديثا موجودا في بعض دواوين السنة يقول: إنه لا أصل له، أو لا يصح،

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 273).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 764)، وينظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته، (1/ 25- 26).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 220).

4- مقدمة صحيح وضعيف الجامع الصغير، (ص26-27)، وينظر مثال آخر في في الضعيفة، (ح 6567).

ويكون له أكثر من طريق... لذلك فبعض خصومه من الناحية المذهبية يستغلون مثل هذا ضد ابن تيمية ويتهمونه بما هو بريء منه فهذا الذي يبدو لي بالنسبة لابن تيمية...»[1].

وظاهر كلام الشيخ وأحكامه على الأحاديث في كتبه يبيّن إعتداده بأحكام ابن تيمية على الأحاديث واستشهاده به واستئناسه بأحكامه، من غير تقليد أو تعصب له، ومن ذلك قوله في أصل صفة الصلاة في دراسة حديث: « وقوّاه شيخ الإسلام ابن تيمية –كما في (الفروع) لابن عبد الهادي[2].

وقال في الإرواء في دراسة حديث رقم (79): «لكن الحديث حسن لأن له شاهدين أحدهما عن قتادة أبي هشام والآخر عن وائلة بن الأسقع، وقد تكلمت عليهما وبينت احتجاج شيخ الإسلام ابن تيمية بالحديث في (صحيح أبي داود) (رقم 383)»[3].

ولكنه تعقبه في مواضع كثيرة، منها قوله: « إدعى ابن تيمية أن لفظة (ونوم) مدرجة في هذا الحديث وهي دعوى مردودة فهي ثابتة عند الجميع ثبوت ما قبلها، ولم أجد من سبقه إلى هذه الدعوى على خطأها»[4].

وقال: «وقوله: (فقول ابن القيم في (الجلاء) (198)–تبعا لشيخه ابن تيمية في (الفتاوى) (160/1): (ولم يجئ حديث صحيح فيه لفظ: (إبراهيم وآل إبراهيم) معاً)، غير صحيح، وهو ذهول عجيب –لا سيما من مثل ابن تيمية الحافظ– عن كون ذلك ثابتاً في البخاري؛ فضلاً عن (المسند)»[5].

1– أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، إتحاف العالم الرباني، (ص152).

2– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (1/ 359).

3– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء (120/1)، وينظر أمثلة أخرى في الإرواء، (126/1)، (286/1)، (320/1)، (336/4). والتعليقات الحسان، (7/ حاشية ص179). والتوسل أنواعه وأحكامه، (81/1)، (1/ 96)، (1/ 107)، (1/ 115)، (127/1)، و السلسلة الصحيحة، (1/ 21)، (2/ 722)، (4/ 41)، (4/ 278)، (6/ 875)، والسلسة الضعيفة، (1/ 104)، (115/1)، (173/1)، (1/ 473)، (1/ 486).

4– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 141، ح104).

5– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (3/ 919)، وينظر أمثلة في أصل صفة الصلاة، (4/ 93)، و(4/ 167)، و(4/ 409)، والسلسلة الصحيحة، (5/ 163، ح2223)، والسلسلة الضعيفة، (3/ 306– 307).

ثامنا: الإمام الذهبي:

أما الإمام الذهبي فقد جعله الشيخ الألباني من النقاد الحفاظ ومن أعلم الناس بالتاريخ والتراجم ووصفه بالتحقيق وحكم عليه بالدقة في نقد الرجال والمتون فقال: «وأما قول الحافظ ابن كثير في (تفسيره): (وهذا الحديث فيه نكارة شديدة) فغير مسلّم لأن ذلك البعض الذي كان ينظر من تحت إبطه جاز أن يكون من المنافقين أو من جهلة الأعراب وهذا واضح لا يخفى فلا نكارة ولا إشكال ولذلك لم نر أحدا ممن خرج الحديث أو ذكره وصفه بالنكارة الشديدة حتى ولا الحافظ الذهبي المعروف بنقده الدقيق للمتون بل صححه كما علمت وهو الذي يقول فيه ابن كثير في (تاريخه):(وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه رحمه الله)»[1].

وقال: «وهذا الحديث من جملة أحاديث كثيرة لابن إسحاق، لا يسع الواقف عليها والباحث فيها إلا أن يشهد للحافظ الذهبي بسعة حفظه، ودقة نقده للرجال»...ثم ذكر وجه ذلك[2].

وقال: «على أنه لو فرض ثبوت تاريخ وفاة حذيفة وأبي قلابة فذلك لا يعني الانقطاع؛ إلا لو ثبت مع ذلك تاريخ ولادة أبي قلابة؛ بحيث يقطع أنه لم يدرك حذيفة في وقت التحمل على الأقل، وهيهات! فقد نفى ذلك الذهبي –وهو من أعلم الناس بالتاريخ–...»[3].

وقال: «..ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في (المغني)»[4].

ولهذا اعتبر أحكامه على الأحاديث واستأنس بها في مواضع كثيرة جدا[5]، من غير تقليد وتعصب له كما هو منهجه، ولهذا تعقبه في مواضع أخرى قليلة في أمور دقيقة[6].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب، (1/ 306).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 697).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 710).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 10).

5- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 132)، و(6/ 442). وتحقيق رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، (ص82)، والضعيفة، (11/ 711)، (12/ 406)، (14/ 766).

6- ينظر السلسلة الصحيحة، (2/ 204)، والضعيفة، (3/ 98)، و(10/ 108)، ضعيف أبي داود الأم، (2/ 305).

تاسعا: علي بن أحمد ابن حزم:

وأما ابن حزم فمع ثناء الشيخ عليه في حفظه وعقله وورعه لكنه ليس كذلك في علم الحديث بل وصفه بقلة الإطلاع والتشدد مع كثرة الوهم في أحكامه على الأحاديث وشذوذه خاصة إذا تفرد. وهذا نصوص عنه في ذلك: قال: «فما أرى ابن حزم إلا كابن الجوزي ؛ له شخصيتان : فشخصيته في (المحلى) شخصية عالم ناقد، لا يروي حديثاً عن النبي ﷺ إلا بعد أن يتثبت من صحته، وشخصية أخرى في كتبه الأخرى كالسيرة وغيره كهذا (الطوق) ؛ فهو يروي فيه ما هب ودب كهذا وغيره!»[1].

وقال :«وابن حزم رحمه الله مع علمه وفضله وعقله، فهو ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها. ومن الأدلة على ذلك تضعيفه لهذا الحديث. وقوله في الإمام الترمذي صاحب السنن: (مجهول) وذلك مما حمل العلامة مُحَمَّد بن عبد الهادي – تلميذ ابن تيمية – على أن يقول في ترجمته في (مختصر طبقات علماء الحديث (ص 401): (وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة)، قلت: فينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبيت من صحته وعدم شذوذه، شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي يتفرد به...»[2].

وقال: «هو معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف؟!»[3].

وقال: «وأما تضعيف ابن حزم له في (المحلى) (4/147- 148) ؛ فمما لا يلتفت إليه؛ لأنه لا سلف له في ذلك ولا حجة»[4].

وقال عنه: «من كبار حفاظ الحديث والمحدثين وأئمة الظاهرية ولكنه في الأسماء والصفات جهمي جلد وله أوهام كثيرة في الرواة وتجهيلهم»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 642).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/187).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة (1/409)، وينظر مثلا أصل صفة الصلاة، (3/ 975، حاشية1).

4- تحقيق الألباني لكتاب الآيات البينات، (ص64، حاشية 3).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص19)

ورد عليه وتعقبه في أحكامه على العديد من الأحاديث في مواضع كثيرة، من أظهرها وأشهرها رده عليه في كتاب تحريم آلات الطرب (أو الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغنا وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قربة ودينا)، وسائر كتبه ولكني مع هذا لاحظت استئناس الشيخ بأحكامه واعتداده بها، واستشهاده بأقواله في مواضع كثيرة[1].

عاشرا: أحمد شاكر:

وأما أحمد شاكر فمع ثناء الشيخ العطر عليه وعلى علمه كما في ترجمته[2]، فقد حكم عليه بالتساهل في التصحيح وقبول الأحاديث حيث قال: «ومن ذلك تعلم ما فى تحسين الترمذي للحديث من تساهل، وإن تبعه عليه العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، فإنه –عندي– من المتساهلين فى التوثيق والتصحيح....»[3].

وقرر أن تساهله في التصحيح لتساهله في التوثيق، ومنه أنه جرى على قاعدة ابن حبان في التوثيق حيث قال: «وتساهل الشيخ أحمد شاكر في (تعليقه على المسند) (7/ 292) ، فصحّح حديثه هذا؛ وعلّل ذلك بقوله: (وإنما صححت حديثه بأنه تابعي مستور، لم يذكر بجرح، فحديثه حسن على الأقل، ثم لم يأت فيه شيء منكر انفرد به؛ كما سيأتي، فيكون حديثه هذا صحيحاً)!!»[4].

وقال: «ولكن الشيخ – رحمه الله تعالى – جرى في كتاباته كلها على الاعتداد بتوثيقه (يعني ابن حبان)، خلافا لجماهير العلماء في أصولهم وفروعهم، فكم من راو وثقه وهو عندهم مجهول، وكم من حديث

1- ينظر أمثلة في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 123)، و(1/ 162). و(2/ 237)، و(4/ 16)، صحيح أبي داود (3/ 116)، (3/ 159)، ضعيف أبي داود الأم (1/ 66)، (1/ 72)، و(1/ 89)، وغيرها كثير في كتبه.

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 15)، السلسلة الضعيفة، (12/ 371)،(14/ 674).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (3/ 213)، وفيه (وتصحيح أحمد شاكر له من تساهله)، (4/ 166)، وينظر السلسلة الصحيحة، (5/ 132)، و(7/ 541)، و(6/ 470)، و السلسلة الضعيفة، (8/ 386).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 392).

صححه، وهو عندهم معلول! كل ذلك منه اعتماد على توثيق ابن حبان!»[1].ويأتي مزيد تفصيل لهذه الجزئية، وقد تعقّبه في تصحيح أحاديث، واستشهد بتصحيحه في مواضع [2].

المسألة الخامسة: في فوائد متفرقة متعلقة بمبحث الحديث الصحيح :

أولا: في الفرق بين قولهم: «حديث صحيح»، وقولهم: «إسناده صحيح»:

لقد قرّر الشيخ تفريق أهل العلم بين قولهم (إسناد صحيح) و(حديث صحيح)، حيث سئل لماذا فرقوا بينهما، فقال: «أن هذا معروف وهو يعود إلى اصطلاح القائل ليس هناك اصطلاح عام ومسلم به إلى جميع الناس بالنسبة إلى حديث صحيح هناك من يقول أنها أقوى من قولهم إسناد صحيح لأن حديث صحيح يستحيل أن يكون فيه علة أوشذوذ ولكنه ليس اصطلاحا عاما»[3].

وهذا ظاهر وهو قول جماعة من المحققين، كما يقتضيه التطبيق العملي للحكم على الأحاديث، إلا من عرف من اصطلاحه عدم تفريقه بين العبارتين،-كما سبق بأدلته-.

ثانيا: قول المحدثين رجاله رجال الصحيح أو رجاله ثقات ونحوه:

لقد حقق الألباني أن قول المحدثين: (رجال الحديث رجال الصحيح) أو قولهم (رجاله ثقات) ونحوه ليس تصحيحا مطلقا للحديث حيث بحث في مقدمة (صحيح الترغيب والترهيب) مسائل منها قوله: «تحقيق أنّ قولهم: (رجاله رجال الصحيح) ونحوه ليس تصحيحاً، وذكر أربع حجج لذلك وهي اختصارا:

الأولى: أن ذلك لا يعني عند قائله أكثر من أن شرطا من شروط صحة الحديث قد توفر في إسناده لدى القائل، وهو العدالة والضبط، وأما الشروط الأخرى من الاتصال، والسلامة من الانقطاع والتدليس، والإرسال والشذوذ، وغيرها من العلل التي تُشترط السلامة منها في صحة السند؛ فأمر مسكوت عنه لديه، لم يقصد توفرها فيه، وإلا لصرح بصحة الإسناد كما فعل في أسانيد أخرى...ثم استدل لهذا بمثالين[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 407)، وينظر تمام المنة، (ص75).

2- ينظر أمثلة في التعقب في الإرواء، (1/ 119)، (2/ 236)، والصحيحة (5/ 132)، (6/ 412). وضعيف أبي داود -الأم، (2/ 197)، و(2/ 252)، و(2/ 460)، وفي الاستشهاد في الإرواء، (1/ 123، ح82)، (1/ 147، ح110/ 111)، (3/ 77، ح615)، وتحريم آلات الطرب (1/ 56)، وتمام المنة (ص46)، والصحيحة، (3/ 348)، (4/ 272)، (6/ 927).

3- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص131).

4- وينظر تأكيد لهذا بمثال آخر تمام المنة، (ص358).

ثانيا: قد تبين لي بالتتبع والاستقراء أنه كثيرا ما يكون في السند الذي قيل فيه: (رجاله ثقات) من هو مجهول العين أو العدالة، ليس بثقة إلا عند بعض المتساهلين في التوثيق كابن حبان والحاكم وغيرهما، ومن قيل فيه: (رجاله رجال الصحيح)، أنه ممن لم يَحتجَّ به صاحب (الصحيح)، وإنما روى له مقرونا بغيره، أو متابعة، أو تعليقا، وذلك يعني أنه لا يُحتجّ به عند التفرد، وإذا عرفت هذا، فمن الواضح أن هذا القول وذاك لا يعني دائما أن الرجال ثقات، أو أنهم محتج بهم في (الصحيح)، وبالتالي فلا يستلزم في الحالة المذكورة تحقُّق الشرط الأول، بله الشروط الأخرى....ومثل بأمثلة[1].

ثالثا: قد يكون رجال الإسناد كلهم ممن احتج بهم صاحب (الصحيح)، ولكن يكون فيهم أحيانا من طعن فيه غيره من الأئمة، لسوء حفظ أو غيره مما يسقط حديثه عن مرتبة الاحتجاج به، ويكون هو الراجح عند المحققين... وذكر أمثلة.

رابعا: إن قولهم: (رجاله رجال الصحيح) لا بد من فهمه أحياناً على إرادة معنى التغليب لا العموم، أي أكثر رجاله رجال (الصحيح)، وليس كلهم...ثم مثل كذلك لهذا...وختم بحث المسألة بقوله: (وإذا عرفت ...هذه الحقائق حول قولهم: (رجاله ثقات)، أو (رجاله رجال الصحيح)، يتبيّن لك بوضوح لا ريب فيه أن ذلك لا يعني عندهم أن الحديث صحيح، وإنما: أن شرطاً من شروط الصحة قد تحقّق فيه، وهذا إذا لم يقترن به شيء من الوهم أو التساهل الذي سبق بيانه...»[2].

وهذا تحقيق من الشيخ مؤيّد بأربعة أدلة، مدعمة بأمثلة وكلام أهل العلم.

وقال أيضا: «ولا يلزم من من ثقة رجال الإسناد صحة الإسناد كما لا يخفى على النقاد لأن الثقة شرط واحد من شروط الصحة فقد يكون في الإسناد علة تقدح في صحته مثل الإنقطاع والعنعنة وغيرها»[3].

1- وينظر تأكيد لهذا بمقال آخر في السلسلة الصحيحة، (7/ 1074، ح3356).

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 70- 75)، وتمام المنة، (ص26)، وينظر تحذير الساجد، (حاشية ص24)، (ص96، وحاشية2)، وينظر أحاديث معلة ظاهرها الصحة للوادعي فيه أحاديث كثيرة رجال أسانيدها رجال الصحيح وهي معلولة، (ح5)، (ح13)، (ح15)، (ح21)، وغيرها كثير.

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1400هـ/ 1980م، (ص175)، وينظر الضعيفة، (1/ 420)، وينظر تحذير الساجد (ص96-97، حاشية 2).

وقال رادا على من صحح حديثا لقول بعض العلماء في إسناده (رجاله ثقات كالشمس!): «فيتوهّم أن قول القائل فِي حَدِيثٍ ما: (رجاله ثقات) يساوي قوله: (إسناده صحيح) أو (الحديث صحيح)! وليس الأمر كذلك عند كل من شم رائحة الحديث، أو على الأقل كان على علم بتعريف الحديث الصحيح في علم المصطلح....فالحديث الذي تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة فهو الحديث الصحيح، فمن قال من أهل العلم في حديث ما: (رجاله ثقات)؛ فإنما يعني أن توفر فيه شرط واحد، وهو الثاني منها؛ فقد لا يكون متصلا؛ ورجاله ثقات، وقد يكون شاذا أو معللا؛ ورجاله ثقات...فإنه يشير بذلك إلى قول الهيثمي المتقدم: (ورجاله موثقون)، فهو يفهم منه أنه يعني: إسناده صحيح! وهذا باطل...»[1].

وذكر فائدة في سبب لجوء المحدثين لمثل هذه العبارات الموهمة فقال: «فإن قيل: لماذا يلجأ الحافظ المنذري وأمثاله من الحفّاظ إلى القول المذكور ما دام أنه لا يعني عندهم أن الحديث صحيح، ولا يفصحون بصحته كما نراهم يفعلون ذلك أحيانا؟، وجوابا عليه أقول: إنما يلجأون إليه لتيسّر ذلك عليهم، بخلاف الإفصاح عن الصحّة، فإنه يتطلّب بحثاً موضوعياً خاصاً حول كل إسناد من أسانيد أحاديث الكتاب...حتى يغلب على ظن مؤلفه أنه ثابت عن النبي ﷺ -ولو بمرتبة الحسن- ولا يحصل ذلك في النفس إلا إذا ثبت لديه سلامته من أي علة قادحة فيه، وليس يخفى على كل من مارس عمليا فن التخريج، مقرونا بالتصحيح والتضعيف، وقضى في ذلك شطرا طويلا من عمره -وليس في مجرد العزو وتسويد الصفحات به- أن ذلك يتطلّب جهدا كبيرا، ووقتا كثيرا، الأمر الذي قد لا يتوفر لمن أراد مثل هذا التحقيق، وقد يتوفر ذلك للبعض، ولكن يعوزه الهمة والنشاط، والدأب على البحث في الأمات والأصول المطبوعة والمخطوطة والصبر عليه، وقد يجد بعضهم كل ذلك، ولكن ليس لديه تلك المصادر الكثيرة التي لا بد منها لكل من تحققت تلك المواصفات التي ذكرنا.... واستدل بكلام للمنذري هو سلفه فيما قرره في المسألة»[2].

الحاصل أن قول المحدثين عن حديث (رجاله رجال الصحيح) أو (رجاله ثقات) ونحوها لا يعني تصحيحهم للحديث لأنه نص منهم على تحقق شرط واحد من شروط الصحيح وهو ثقة رواته فحسب مع احتمال كلام غيرهم في رواته بما يرد حديثهم أو بعضه وقبوله في حالات، مع عدم اغفال احتمال إرادتهم معنى التغليب في العبارة أي أكثر رجاله ثقات من رجال الصحيح، وإنما يلجؤون لمثل هذه العبارات إذا لم

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 1079- 1080).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (ص75)، وينظر غاية المرام، (ص 280)، والضعيفة، (3/ 62).

يبحثوا الحديث ويحققوا درجته لعارض فلم يعلموا تحقق شروط الصحة الأخرى أو عند الشك في وجود علة في السند.

وكلام الشيخ في المسألة مما وافق عليه العلماء، وممن نص عليه ممن وقفت على كلامهم ابن الجوزي في قوله: «وقد يكون الاسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعا أو مقلوبا أو قد جرى فيه تدليس»[1].

وقال الزيلعي: «وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث، حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة»[2].

وقال ابن حجر: «ولا يلزم من كون رجال الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحا لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة...»[3].

ومن المعاصرين نور الدين عتر[4] ومُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي[5] وغيرهم.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن بعض أهل العلم يقصدون بقولهم (رجاله رجال الصحيح) أن رواته ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما، ولو في الشواهد أو المتابعات أو من طريق من هو متكلم فيه ممن انتقى الشيخان من حديثه ما رأياه محفوظا، ولا يقصدون مطلق كونهم ثقات من رواة الحديث الصحيح[6].

فيتعين تحرّي مراد كل ناقد وردت في كلامه هذه العبارة؛ لتباين مقاصدهم بها.

ثالثا: هل يستلزم تصحيح المتن صحة السند والعكس:

وهذه مسألة متعلقة بالمسألتين السابقتين متتمة لهما وقد قرر الشيخ أنه لا تلازم بين صحة المتن وصحة الحديث فقد يصح أحدهما دون الآخر فيصح السند ويكون المتن شاذا أو معللا، أو يصح المتن مع ضعف

1- عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الموضوعات، تح:عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان،المكتبة السلفية بالمدينة،ط1،1388هـ،(1/99-100).

2- عبد الله الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، تح:مُحَمَّد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ، (1/ 347).

3- أحمد بن علي ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 274)، وينظر منه (2/ 677).

4- ينظر نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (1/ 274).

5- مُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، (ص152- 153).

6- ينظر عبد الرحمان الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، دار الأندلس الخضراء، جدة، (ص108- 109)، ومُحَمَّد ضياء الرحمان الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، (ص152-153)، ومُحَمَّد خلف سلامة، لسان المحدثين، (3/ 188).

السند لوروده من طرق متعددة ونحوها من الأسباب قال الشيخ مقررا هذا: «لا يلزم من ضعف إسناد الحديث ضعف متنه[1]...ولا يلزم من صحة السند صحة المتن لعلة فيه خفية أو شذوذ من أحد رواته»[2].

وقال: «فإن قيل: ما فائدة هذا التحقيق، سواء ما كان منه متعلقا بالإسناد أو المتن ما دام أن السند ضعيف عندك؟ وجوابا عليه أقول: لا تلازم بين الأمرين، فقد يكون المتن صحيحا مع ضعف إسناده لوجود طريق آخر له، أو شاهد، وهو ما يعرف بالحديث الحسن أو الصحيح لغيره، وهذا هو واقع هذا الحديث. فقد وجدت له شاهدا قويا»[3].

وهذا هو الصحيح أنه لا تلازم بين صحة المتن وصحة السند أو صحة أحدهما وصحة الحديث، وهو المتوافق مع تأصيلات وتطبيقات المحدثين، كما سبق.

رابعا: تصحيح الحديث إذا صح معناه أو كان مطابقا للواقع:

لقد رد الشيخ على من احتج لصحة الحديث بصحة معناه فقال: «وقوله: (ويدل لصحة معناه...)؛ فأقول: صحة المعنى لا يدل بالضرورة على صحة المبنى؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح»[4].

وقال مؤصلا: «الحديث الضعيف سندا قد يكون صحيحا معنى لموافقة معناه لنصوص الشريعة مثل حديث: (طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس)، ونحوه كثير ولكن ذلك مما لا يجيز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم»[5].

بل وشدد في النكير وشنع على من ادعى صحة حديث محتجا على ذلك بصحة معناه أو مطابقته للواقع فقال: «(تنبيه): كتب بعض الطلاب الحمقى وبالحبر الذي لا يمحى، عقب قول الذهبي المتقدم – نسخة الظاهرية: (قلت: بل صحيح جدا)، وكأن هذا الأحمق يستلزم من مطابقة معنى الحديث الواقع أنه

1- مُحَمَّد ناصر الديمن الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 1207)..

2- مُحَمَّد ناصر الديمن الألباني، صحيح الأدب المفرد، (1/ 347)،والتعليق على الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، نعمان بن محمود الألوسي، (ص54).

3- مُحَمَّد ناصر الديمن الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 952).

4- مُحَمَّد ناصر الديمن الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 948).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب، (ص73- 74).

قاله رسول الله ﷺ وهذا جهل فاضح، فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، ففي هذه السلسلة ما يغني عن ذلك، ولوفتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنى، دون التفات إلى الأسانيد، لاندس كثير من الباطل على الشرع ، ولقال الناس على النبي ﷺ ما لم يقل، ثم تبوءوا مقعدهم من النار والعياذ بالله تعالى»[1].

وهذا هو المتعين القول به، ولكن لا ينبغي التوسع في هذا، خاصة إذا وجد في معناه نص صحيح فالأولى الإشارة إليه؛ لأنه يجر إلى التساهل في رواية الضعيف والاحتجاج به -كما سبق بأدلته-،

وقد أشار إلى هذا الشيخ فقال: «وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الرد على الأخنائي) (ص 210 - 211): (وهذا الحديث وإن كان معناه صحيحا (لعله يعني في الجملة) فإسناده لا يحتج به، وإنما يثبت معناه بأحاديث أخر، فإنه لا يعرف إلا من حديث مُحَمَّد بن مروان السدي الصغير عن الأعمش وهو عند أهل المعرفة بالحديث موضوع على الأعمش)»[2].

خامسا: تصحيح الحديث بالذوق[3] أو التجربة:

لقد رد الشيخ على من مال إلى القول بصحة الحديث أو العمل به لموافقته للذوق أو لدلالة التجربة عليه أو مطابقة معناه للواقع، فقال: «فلا اعتداد عند علماء الشريعة بالذوق في تصحيح الأحاديث وتضعيفها وإنما المرجع في ذلك إلى قواعد علم الحديث، ومعرفة أحوال الرواة، أليس تراهم قد اتفقوا على أنه لا يثبت عندهم حكم شرعي بمجرد الذوق فكيف يثبت ما يثبت به ما الحكم الشرعي لا يثبت إلا به ألا وهو الحديث ونحو هذا يقال في التجربة»[4].

وقال في دراسة حديث: (إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا علي، يا عباد الله احبسوا علي، فإن لله في الأرض حاضرا سيحبسه عليكم): «وقال الحافظ السخاوي في (الابتهاج بأذكار المسافر والحاج) (ص39): (وسنده ضعيف)، لكن قال النووي: (إنه جربه هو وبعض أكابر شيوخه)،

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 35- 36). وينظر، (14/ 342- 343).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 368).

3- الذوق نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره، معجم مصطلحات الصوفية، (ص10).

4- إزاله الدهش والوله للقادري بتحقيق الألباني، (ص124).

قلت (الألباني): العبادات لا تؤخذ من التجارب، سيما ما كان منها في أمر غيبي كهذا الحديث، فلا يجوز الميل إلى تصحيحه بالتجربة! كيف وقد تمسك به بعضهم في جواز الاستغاثة بالموتى عند الشدائد وهو شرك خالص، والله المستعان، وما أحسن ما روى الهروي في: (ذم الكلام) (1/68/4) أن عبد الله بن المبارك ضل في بعض أسفاره في طريق، وكان قد بلغه أن من اضطر (كذا الأصل، ولعل الصواب: ضل) في مفازة فنادى: (عباد الله أعينوني! أعين)، قال فجعلت أطلب الجزء أنظر إسناده. قال الهروي: فلم يستجز، أن يدعو بدعاء لا يرى إسناده)، قلت (الألباني): فهكذا فليكن الاتباع، ومثله في الحسن ما قال العلامة الشوكاني في (تحفة الذاكرين) (ص 140) بمثل هذه المناسبة: وأقول: (السّنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج الفاعل للشيء معتقدا أنه سنة عن كونه مبتدعا، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجا)»[1].

ولا يشك من شم رائحة علم الحديث فضلا عن غيره أن للحديث قواعد وشروط يصح بها ليس للذوق والتجربة دخل فيها وافقتها أم لا، وكيف يستجيز أحد نسبة قول للنبي ﷺ من غير نظر في القواعد العلمية لموافقه لذوقه أو دلالة التجربة أو الواقع عليه مع اختلاف أذواق الناس وأهوائهم، وعدم انضباط مسألة التجربة والواقع، فكيف تجعل ضابطا في الحكم على الحديث بله قاعدة.

سادسا: تصحيح الحديث من طريق الكشف والإلهام:

والكشف عرّفه أهل التصوف بأنه: (الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجودا وشهودا)، وقيل هو: (العلم الباطن المتفجر من القلب أو إدراك الأمور بنور إلهي لا بالسماع)[2].

وهي من طرق الحكم على الحديث عند بعض الصوفية وقد رده الألباني، فقال: «وأما قول الشعراني في (الميزان) (1/ 28): (وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين، فهو صحيح عند أهل الكشف)، فباطل وهراء لا يتلفت إليه! ذلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث لأن الكشف أحسن أحواله

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 109، ح655).

2- ينظر عبد المنعم الحنفي، معجم مصطلحات الصوفية دار المسيرة، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1997م، (ص225). ومحمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، (1/ 71).

– إن صح – أن يكون كالرأي، وهو يخطيء ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه»[1].

وقال: «ومن الغرائب ما نقله الغماري عن السخاوي قال: (وذكر الشيخ العارف أبو ثابت مُحَمَّد بن عبد الملك الأيلي...أن هذا الحديث وإن كان غريباً عند أهل الحديث؛ فهو صحيح لا شك فيه ولا ريب، حصل له العلم القطعي بصحته من طريق الكشف في كثير من وقائعه وأحواله). قلت (الألباني): وغمز من هذا الكلام الحافظ السخاوي...ومما تقدم يتضح وضوحاً لا خفاء فيه أن الرجل يخالف علم الحديث تأصيلاً وتفريعاً، وأنه إنما يتبع هواه المدعم بالكشف الصوفي الذي لا ضوابط له ولا قواعد؛ مثل النقد العقلاني المستند صاحبه إلى عقله، ولا شيء غيره سوى الهوى...»[2].

فتصحيح الحديث عن طريق الكشف صحيح عند بعض الصوفية بشروطه، قال العلجوني ناقلا عن ابن العربي: «فرب حديث يكون صحيحا من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ، فيعلم وضعه ويترك العمل به وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحًا في نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ انتهى»[3].

وقال الشيخ الكتاني في (الفص المختوم شرح سورة الضحى): «إن الوحي قد يكون للأولياء كما يكون للأنبياء إلا في التشريع، ومن ذلك: تصحيحهم وتضعيفهم للأحاديث التي يراها غيرهم بخلاف ذلك...إذن ما في الكتاب من أحاديث باطلة وموضوعة وضعيفة فهي عند غيرهم أو على مذهب من مذاهبهم، لا على طريقة السادة الصوفية الكرام...فالإنكار عليهم من هذه الجهة لا مسوّغ له ما دام أمرهم اتفاقا بينهم ومعمولا به ومعتمدا لديهم...ومن تلك المسائل التي هي أصل الخلاف في مذهب الحكم على الأحاديث بالكشف والإلهام: الخلاف في حدود الإلهام والكشف والتحديث والتكليم، التي وردت الأحاديث

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 145، 58).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 1238).

3- إسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني،كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المكتبة العصرية، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، 1420هـ، (1/ 14).

الصحيحة الصريحة في أن الله يكرم بعض أوليائه بذلك، والتي هي صريح دليل السادة الصوفية في جواز تكذيب صحيح الأخبار بما حُدثوا به أو كشف لهم»[1].

بل هو أصح طريقا عند بعضهم من اتباع القواعد العلمية، قال الغزالي: «فإن الكشف أنفع من الرّواية والنقل»[2].

وهو مردود عند المحدثين بل قول محدث وبدعة منكرة لم يعرفها سلف الأمة ولا صحّحه أحد من الأئمة وفيه هدم لمنهج المحدثين، وإبطال لقواعد الجرح والتعديل، وفتح لباب التلاعب في الحكم على الأحاديث لكونه غير منضبط، وليس قرينة كذلك، قال الشيخ عليش: «من المعلوم لكل أحد أن الأحاديث لا تثبت إلا بالأسانيد لا بنحو الكشف وأنوار القلوب فما نقله الشعراني عن جماعة سيدي إسماعيل اليمني إن كان المراد صحة اللفظ كما فهم المفتي توقف الأمر على السند وإلا رُدّ القول على قائله كائنا من كان ودين الله لا محاباة فيه والولاية والكرامات لا دخل لها هنا إنما المرجع للحفاظ العارفين بهذا الشأن»[3].

وقال ابن القيم: «ومن أحالك على غير أخبرنا وحدثنا فقد أحالك: إما على خيال صوفي أو قياس فلسفي أو رأي نفسي، فليس بعد القرآن وأخبرنا وحدثنا إلا شبهات المتكلمين وآراء المنحرفين وخيالات المتصوفين وقياس المتفلسفين ومن فارق الدليل ضل عن سواء السبيل»[4].

سابعا: تصحيح الحديث الذي يعطس عنده:

لقد حكم الشيخ على الحديث الوارد في الباب بالبطلان تضعيفا للسند وانكارا للمتن لمخالفته للعقل والحس، فقال في حديث: (من حدّث حديثا فعطس عنده فهو حق)، بعد الحكم عليع بالبطلان ونقل كلام أهل العلم، قال: «وما أحسن ما قاله المحقق ابن القيم رحمه الله فيما نقله عنه الشيخ القاري في (موضوعاته) (ص 106- 107): و(هذا الحديث وإن صحح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه، لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولوعطس مئة ألف رجل عند حديث يروي عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولوعطسوا عنده بشهادة رجل لم يحكم بصدقه)، وتعقبه هو والزركشي من

1- عن طريق مُحَمَّد بن عبد الكبير الكتاني، كتاب الذب عن التصوف، تح: عدنان زهار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، (ص24).

2- مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، (4/ 265).

3- مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد عليش، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، دار المعرفة، (1/ 54).

4- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المرجع السابق، (2/ 239).

قبل وغيرهما بقولهم: (إن إسناده إذا صح ولم يكن في العقل ما يأباه وجب تلقيه بالقبول)، قلت (الألباني): أنى لإسناده الصحة وفيه من اتفقوا على ضعفه، ويشهد الإمام أبو حاتم بأن حديثه هذا كذب؟! ثم العقل يأباه كما بينه ابن القيم فيما سبق ولو صح هذا الحديث لكان يمكن الحكم على كل حديث نبوي عطس عنده بأنه حق وصدق، ولو كان عند أئمة الحديث زورا وكذبا ؟ وهذا ما لا يقوله فيما أظن أحد»[1].

وهذا ظاهر فإنه لا علاقة بين صحة الحديث النبوي وعطس العاطس عند التحديث به، وهذا الحديث مع ضعف سنده ونكارة متنه مخالف للواقع والعقل، فإنه لو صح لحمل على كلام الناس لا حديث النبي ﷺ لأنّ الإحتياط في رواية الحديث النبوي يقتدي عدم التلاعب بتصحيحه بمثل هذا المذكور في الحديث بل الواجب التقيد بالقواعد العلمية الدقيقة.

ثامنا: قولهم أصح حديث في الباب ونحوها هل يفيد صحة الحديث:

لقد بين الشيخ أن قولهم أصحّ حديث في الباب وغيره من التصحيح المقيّد ليس تصحيحا للحديث بإطلاق فقال: «وصححه أبو حاتم!، ونقل ابنه في (العلل) (43/1/رقم 93) أنه: (أصح حديث في هذا الباب)، وهذا لا يفيد صحة الحديث، كما هو مقرر في المصطلح، وإنما يفيد صحة نسبيَة»[2].

و قال أيضا: «قول المحدث: (هذا أصح من هذا) إنما يعنى ترجيحا فى الجملة، فإذا كان المرجح عليه صحيحا كان ذلك نصا على صحة الراجح وإذا كان ضعيفا لم يكن نصا على الصحة، وإنما على أنه أحسن حالا منه، هذا ما عهدناه منهم فى تخريجاتهم، وهو ما نصوا عليه فى (علم المصطلح)»[3].

وهذا الذي قرره الشيخ واستدل له بكلام النووي هو التحقيق في المسألة كما سبق بأدلته النظرية من كلام أهل العلم والتطبيقية من تطبيقاتهم.

تاسعا: تصحيح الحديث لشهرته:

مر معنا في إفادة الشيخ في أقسام الحديث تعريف الحديث المشهور مع بعض المسائل المتعلقة به، ومن ذلك الإشارة إلى أنه ليس كل حديث مشهور اصطلاحا يكون مقبولا صحيحا، والشهرة نسبية، فقد

1- مُحَمَّد ناصر الديمن الألباني، السلسلة الضعيفة، (264/1، ح136).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود – الأم، (1/ 60، ح23).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص168)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (7/ 143- 144).

يشتهر الحديث عند قوم أو أهل فن دون آخرين، ولهذا لا تلازم بين الشهرة والصحة فليس كل مشهور صحيحا، وهذا الذي قرره الشيخ فقال: «الحديث المشهور اصطلاحا يشمل الصحيح والضعيف وما لا أصل له فليس في وصف الحديث بالشهرة ما يعطي أنه حديث ثابت...»[1].

وقال: «وصف الشيخ المعلمي الحديث بأنه مشهور عند ابن بطة، الظاهر أنه يعني به الشهرة اللغوية التي لا تتنافى مع الضعف، وهو كذلك في (علم المصطلح) حتى إنهم ليطلقونه على ما لا إسناد له، فتنبه»[2].

وهذا متفق عليه بين العلماء كما سبق النص عليه من كلام أهل العلم.

عاشرا: تصحيح الحديث لموافقته للأحلام والمنامات:

لقد قرر الشيخ عدم الإحتجاج بالمنامات في تصحيح الأحاديث أو الحكم عليها، فقال: «ومن المقرر عند العلماء أن الرؤيا لا يثبت بها حكم شرعي، فبالأولى أن لا يثبت بها حديث نبوي، والحديث هو أصل الأحكام بعد القرآن»[3].

وقال معقبا على السيوطي: «ومن عجائب السيوطي أنه ساق بعد هذا قصة عن حمزة بن عبد المجيد. خلاصتها: أنه رأى النبي ﷺ في المنام فسأله عن هذا الحديث، فقال: (إنه لمنّي وأنا قلته)»[4].

وفي الضعيفة في حديث (رقم 996): (ولدت في زمن الملك العادل)، قال: «باطل لا أصل له، قال البيهقي في (شعب الإيمان) (2 / 97 / 1) بعد أن ذكر كلاما جيدا للحليمي في (شعبه): (وتكلم في بطلان ما يرويه بعض الجهال عن نبينا ﷺ: (ولدت في زمن الملك العادل)، يعني أنوشروان، وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ -يعني الحاكم صاحب (المستدرك)- قد تكلم أيضا في بطلان هذا الحديث، ثم رأى بعض الصالحين رسول الله ﷺ في المنام، فحكى له ما قال أبو عبد الله، فصدقه في تكذيب هذا الحديث

1- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (2/ 562).

2- مُحَمَّد ناصر الديمن الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 393).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 647).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 650، ح451).

وإبطاله، وقال: ما قلته قط)، قلت (الألباني): والمنامات وإن كان لا يحتج بها، فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم كما لا يخفى على أهل العلم والنهى»[1].

والاحتجاج بالمنامات في هذا وغيره لم يقل به أحد من أئمة الحديث المعتبرين، ولا عمل به، ولا نقل لنا عن أحد منهم بل نقل رده –كما سبق–، ولكن قد يستأنس به كما ذكر الشيخ.

الحادي عشر: تصحيح الحديث لتلقي المحدثين له بالقبول:

لقد ذهب الألباني إلى القول بتصحيح الحديث إذا تلقي بالقبول بشروط يظهر من هذين النصين له:

قال معلقا على قول القاسمي: (وقد عرف في فن مصطلح الحديث أن الحديث يحكم له بالصحة إذ تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح)، قال: «اعلم أن (ال) في قوله (الناس) للعهد لا للاستغراق فلا يدخل فيه غير أهل العلم بالحديث فكم من حديث تلقاه الفقهاء أو غيرهم بالقبول وهو منكر مردود عند علماء الحديث مثل حديث معاذ أن النبي ﷺ قال له: (بم تحكم ؟ قال: بكتاب الله قال: فإن لم تجد قال بسنة رسول الله ﷺ)، الحديث، فإنه منكر كما قال إمام الأئمة البخاري رحمه الله تعالى وهو مخرج عندي في (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، ثم إنه لا يكفي القيد السابق وهو (أهل الحديث) بل لا بد أن يضم إليه قيد آخر ألا وهو اتفاقهم عليه كما يشير إليه ما نقله السيوطي في (التدريب) (1 / 67) عن الإسفرايني أنه قال: (تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أمة الحديث بغير نكير منهم)، ومفهومه أنه لا بد أن يكون له إسناد ما ولكن لا يجز أن يكون ضعيفا جدا كما يشير إليه كلام أبي الحسن بن الحصار الآتي في الكتاب فالحديث الملتقى بالقبول لا يكون صحيحا إلا إذا كان له إسناد صالح للاعتبار به، فهو الذي يتقوى بالتلقي، فاحفظ هذا فإنه مهم جدا»[2].

وقال القاسمي: (وقد ذهب كثير من أئمة الأصول إلى أن الحديث المتلقى بالقبول يفيد العلم والحديث الذي عضده عمل الصحب وكذا ما اختلفوا فيه بين آخذ به ومؤول وما يوافق آية من كتاب الله تعالى أو قاعدة وأصلا من أصول الدين والمعرفة أو يوافق مشروعا موافقة تصحح المشابهة بينهما (كما تراه في جمع الجوامع وغيره ومطولات مصطلح الحديث) إذا تقرر هذا فحديث الجوربين مما تلقى بالقبول.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 425).

2- تعليق الألباني على المسح على الجوربين والنعلين مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، (حاشية ص38).

فعلق الألباني قائلا: «قد عرفت مما سبق أن الحديث الملتقى بالقبول لا يكون صحيحا إلا بشرطين أحدهما أن يشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم: وهذا الحديث وإن كان إسناده صحيحا عندنا فقد أنكره من عرفت من كلام المؤلف والشيخ أحمد شاكر، وحينئذ لا أرى أن يقال: أنه مما تلقى بالقبول، بل منهم من قبله ومنهم من رده، والحق مع الأولين قطعا، والحجة إسناده الثابت، نعم يعضده ويزيده قوة جريان عمل الصحابة عليه كما سيأتي»[1].

فالشرطان هما:

1- أن يروى الحديث مسندا بسند غير ضعيف جدا.

2- أن يجمع أهل الحديث خاصة على تلقيه بالقبول أو يشتهر عندهم من غير نكير منهم.

وإن كان الشيخ مع اشتراطه لهذه الشروط لتصحيح الحديث المتلقى بالقبول، ولكنه يستأنس في التصحيح بما تلقاه المحدثون بالقبول، ويجعله مقويّا للحديث ولو من غير إجماع منهم، وينقل هذا عن غيره من أهل المحدثين ممن يستعمل هذه القاعدة وهم كثير، ومن ذلك قوله: «فلا يتقوى الحديث بمتابعته، وإنما يتقوى بالطريق التى قبله، لاسيما وقد تلقاه العلماء بالقبول، كما ذكر الإمام أبو جعفر الطحاوي»[2].

وقال: وقد قال ابن عبد البر كما فى (زاد المعاد): «هذا حديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة، تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل»[3].

وقال: «وكذا قال ابن القيم في (التهذيب) (355/1)، وزاد: «مُتَلقّى بالقبول، لا علة له، وقد أعله قوم بما برأه الله وأئمة الحديث منه....»[4].

وقال : «ثم قال الحافظ: (وقال الطحاوى: هذا الحديث تلقى العلماء متنه بالقبول)»[5].

1- تعليق الألباني على المسح على الجوربين والنعلين مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، (حاشية ص40).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (5/ 160، ح1315).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (245/7، ح1289). وينظر نحوه في السلسلة الضعيفة، (1/ 146).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود، الأم، (3/ 320).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (8/ 74، ح2414).

وقال: «وبالجملة فالحديث متواتر أو كاد وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرسالة الثالثة من (مجموعة الرسائل الكبرى) (3/ 53): (وهو حديث مستفيض أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق)»[1].

وقال: «وكيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلا!»[2].

بل إنه يستعمل هذه القاعدة في تصحيحه للأحاديث كما ذكر في سلسلة الهدى والنور[3]، حيث سئل: (هل يمكن أن يتقوى الحديث المرسل بقبول العلماء أو بعمل العلماء به؟)، فأجاب: «إذا لم يكن هناك خلاف في المسألة التي تضمنها الحديث المرسل فهو كذلك وذكر أن سائلا ذكر له حديث الإسرار بالتشهد في الصلاة الذي استدل به في صفة الصلاة وهو ضعيف لعنعنة مدلس فيه، فردّ أن من دقائق العلم الذي يتعلق بفن التخريج والتصحيح والتضعيف الذي يجهله جل أو كل الطلبة الذين اهتموا في هذا الزمان بالتخريج والتصحيح والتضعيف فهم يتوهمون أن التصحيح والتضعيف يقوم فقط على علم الحديث مصطلح الحديث وتراجم رواة الحديث بينما هذا العلم له علاقة في كثير من جوانبه بالفقه الفهم للأحكام الشرعية... ثم قال له: افترض أنه لا وجود لذلك الحديث إطلاقا في كتب السنة ماذا يكون موقفنا من الناحية العملية أنجهر بالتشهد أم نسر، قال السائل نسر فسألة من أين أخذنا هذا الحكم مجيبا نفسه: أخذناه من جريان عمل المسلمين خلفا عن سلف، إذا هذا شاهد قوي لصحة الحديث المرسل فأنا لما خرجته ونقلت تصحيح من صححه مقرا له لأني مطمن في قرارة نفسي بأن هذا الحديث صحيح ولو كان فيه تلك العلة وهذا يقال نفسه في الحديث المرسل وغيره من الأحاديث التي فيها علة تمنع من الحكم بالصحة أو الحسن عليه حديثيا لكن قد يتقوى بناحية فقهية....».

وقد سبق تقرير التفريق بين صحة معنى الحديث أو موافقته للحكم الشرعي الراجح أو المعمول به في مسألة ما، وبين صحة نسبة الحديث للنبي ﷺ، خاصة إذا كان قولا فلا يستلزم من جريان العمل بالحديث أو رجحان ما تضمن من حكم صحته في نفسه سندا لأنه قد يعمل به من غير صحة سنده لمعنى آخر

1- محمد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب، (2/ 558).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 410)، و(2/ 713)، و(7/ 826).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، سلسلة الهدى والنور، شريط رقم (776).

كموافقته البراءة الأصلية المرجحة للحكم ها هنا، وغيره من الأسباب التي سبقت الإشارة إليها، وأما التقوية بالتلقي فترجع إلى نظر الناقد، والله أعلم.

الثاني عشر: تصحيح الحديث لموافقته لأصول الشريعة أو لآية في كتاب الله أو لعمل العالم به أو فتياه به:

أما تصحيح الحديث لموافقته لأصول الشريعة أو لآية في كتاب الله فقد ردّه الشيخ الألباني ففي حديث: (إذا أذن المؤذن يوم الجمعة حرم العمل)، قال الشيخ: «موضوع رغم صحة معناه...ويغني عن هذا الحديث قوله الله تبارك وتعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩] الآية[1].

ولا يصحح أيضا الحديث الشديد الضعف أو الموضوع لموافقته أحاديث أخرى صحيحة[2].

وما قرره الشيخ ظاهر، فيكتفى بالإستدلال بالآية أو بذلك الأصل المقرر شرعا الذي تعضده الأدلة العامة، ولا يصار إلى تصحيح ما ظهر ضعفة بالقواعد العلمية بهذه الموافقة، وسبق أن تصحيح الحديث تصحيح لسنده ومتنه، وصحة معنى المتن لا يلزم منه صحة السند ونسبته للنبي ﷺ.

وأما تصحيح الحديث لعمل العالم به أو فتياه به فلا يقال بها من باب أولى، ولهذا اختار الشيخ الألباني عدم التلازم بين تصحيح العالم للحديث وفتياه به حيث قال في دراسة حديث: «وشعبة إنما هو راو عنه، وهو في هذه الحالة لا ينسب إليه قول ما جاء في روايته، حتى ولو صحت عنده لأنه قد يقول بخلاف ذلك، ولذلك جاء في علم المصطلح، (وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكما بصحته، ولا مخالفته قدح في صحته ولا في رواته)، كذا في (تقريب النووي)، (ص 209 بشرح التدريب)»[3].

وذكر أنه لا تلازم بين تصحيح الحديث والعمل به لإحتمال كون الحكم الذي تضمنه منسوخا، وعدم العمل بالحديث لا يستلزم ضعفه، كما أن الحديث الضعيف قد يؤخذ بمضمونه لأن الإجتهاد والإستنباط أدى إليه مع أنه لم يثبت عن النبي ﷺ، وقد يصير المجتهد إلى مضمون الحديث حتى مع عدم وجوده مطلقا

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5/ 230)، وينظر مثالا آخر في الضعيفة، (1/ 641).

2- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة (4/ 450، ح1984)، (6/108، ح2599)، (7/114، ح3112).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 278، ح881).

ويكون العلم به والجهل به سواء، فهل يجوز أن يقول حينئذ في مثل ذلك المضمون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فينبغي التنبه لهذا والإبتعاد عن الخلط بين الصناعة الحديثية...والإجتهاد الفقهي، فلكل منها سبيله، وإن كان لابد من الإستعانة بكل منهما لمعرفة الحق الذي شرعه الله لعباده[1].

واختيار الشيخ هو قول جماعة من المحققين، وهو اختيار أحمد شاكر، وهو الأظهر لقوة أدلته كما سبق.

الثالث عشر: تصحيح الحديث لوروده في كتاب مبوب:

لقد نص الشيخ على أن إيراد المؤلف لحديث في كتابه المبوب لا يستلزم صحته عنده، فضلا عن الإستدلال بفعله على تصحيحه، فقال في دراسة حديث: «وقد ذكر المصنف عن ابن الصلاح والنووي أن الكتب المبوبة أولى بالعزو إليها والركون لما فيها من المسانيد وغيرها، لأن المصنف على الأبواب إنما يورد أصح ما فيه، فيصلح الاحتجاج به، (أقول الألباني): ليس هذا بمضطرد، فكم من أحاديث ضعيفة في الكتب المبوبة، يعلم ذلك كل من مارس فن التخريج والتحقيق، وهذا منه»[2].

هذا قوله، وأما فعله، فإنه ضعف أحايث كثيرة مخرّجة في كتب مبوّبة من أظهرها السنن الأربعة التي قسّمها إلى صحيح وضعيف كما سبق، ولا شك في صحة ما ذهب إليه الشيخ وعمل به، وإن خالف فيه بعض أهل العلم فإن الواقع العلمي يؤيده، فليس كل من ألف كتابا مبوبا اشترط فيه الصحة، كما أن بعض أهل العلم يقدم الضعيف على القياس في الإحتجاج إذا لم يجد في الباب غيره، وقد يخرج المؤلف الحديث محتجا به لأنه صحيح عنده لا في حقيقة الأمر إذ يكون ضعيفا عند غيره.

فهذا مما يبين حقيقة الحديث الصحيح عند الشيخ الألباني اصطلاحا وتطبيقا، وأصول تصحيح الحديث عنده الشيخ، ويبين معالم منهجه في الباب.

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، (ص6).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5/ 14).

المطلب الثالث: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الحسن:

** **الفرع الأول: في تعريف الحديث الحسن، وضابطه، وشروطه:**

أولا: حدّ الحديث الحسن وأقسامه:

سبق بيان حد الحديث الحسن وبيان ما استقر عليه الإصطلاح، وأما إفادة الشيخ وإختياره في باب حدّ الحديث الحسن وأنواعه فإن الشيخ:

أولا: جرى على ما استقر عليه الإصطلاح وسار عليه المتأخرون فقرّر صعوبة حد الحديث الحسن وبالتالي صعوبة ودقة الحكم على الحديث بالحسن خاصة الحسن لغيره فقال: «الحديث الحسن لغيره وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثق ومضعف فلا يتمكن من التوفيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعليل ومارس ذلك عمليا مدة طويلة من عمره مستفيدا من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد عارفا بالمتشددين منهم والمتساهلين ومن هم وسط بينهم حتى لا يقع في الإفراط والتفريط وهذا أمر صعب قل من يصير له وينال ثمرته فلا جرم أن صار هذا العلم غريبا من العلماء والله يختص بفضله من يشاء»[1].

وقال: «إن من طبيعة الحديث الحسن – في الغالب – أن يختلف الحفاظ فيه، وسبب ذلك اختلافهم في تقدير الضعف الذي فيه؛ بل إنه قد يختلف فيه رأي الشخص الواحد؛ فمرة يحسنه، ومرة يضعفه، حسبما يترجح عنده من قوة الضعف الذي فيه أو ضعفه، وهذه حقيقة يعرفها ويشعر بها كل من مارس هذا العلم الشريف دهراً طويلاً. وإن من علم الحافظ الذهبي وفضله، أنه تفرد بالتنبيه عليها – فيما علمت –؛ فقال في رسالته (الموقظة) (ص 28 29) – بعد أن حكى بعض الأقوال في تعريف الحديث الحسن –: (ثم لا تطمع بأنّ للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فإنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه)، –وهذا حق–، فإن الحديث الحسن

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (363/3).

يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك؛ لصح باتفاق»[1].

وجعل الحديث الحسن من أقسام الحديث ودرجة من درجاته ومرتبة من مراتبه فقال: «المبتدئ في هذا العلم يعلم أن الحديث من حيث درجاته ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف»[2].

وقال: «الثابت في علم المصطلح أن هناك مرتبة دون الصحيح وفوق الضعيف وهي مرتبة الحسن»[3].

وقال: «إن مسألة الحديث الحسن سواء لذاته أو لغيره هي حقيقة لا مراء فيها ولا جدال....فإن الصحيح على مراتب فلو قلنا إن أعلاه (يعني المتواتر) (100%)، فلا يزال ينقص إلى درجة (51%)، وهو وما فوقه ما عبر عنه العلماء بالحسن، فسواء سماه هذا المنكر حسنا أم لم يسمه فهو صالح للحجية، وحينئذ يكون الإختلاف اصطلاحيا محضا، ولا مشاحة في الإصطلاح»[4].

وغلّظ في الإنكار على من رد قسم الحسن أو لم يعتبره فقال: «إنه لا يتبنى حقيقة ما عليه العلماء في علم المصطلح من تقسيم الحديث الثابت إلى قسمين: صحيح وحسن أي لذاته ثم تقسيمهما إلى صحيح وحسن لغيره»[5].

وقسّم الحديث الحسن إلى قسمين: حديث حسن لذاته وحسن لغيره فأقر كلام ابن الصلاح في تعليقه على الباعث الحثيث[6]، والمسح على الجوربين والنعلين للقاسمي [7].

ونصّ على ذلك في مواضع منها قوله: «ألا ترى أن الحديث الحسن لغيره أحط في الثبوت من الحسن لذاته، وهذا أحط في الصحة من الصحيح لغيره، وهذا أحط من الصحيح لذاته، وهكذا يقال في المشهور

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 1077).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني. آداب الزفاف في السنة المطهرة، (حاشية ص225- 226).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة (ص112).

4- أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، القول الحسن، (حاشية1، ص201).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص11).

6- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 131- 134).

7- تعليق الألباني على المسح على الجوربين والنعلين لمحمد جمال الدين القاسمي، (ص49).

والمستفيض مع المتواتر كما هو ظاهر»[1].

ونص عليه في ذكر مراتب أحكامه على الأحاديث في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب، فقال: «ولهذا رأيت أن أجعل مراتب أحاديث (صحيح الترغيب) خمسة...وهي كما يلي:

1- صحيح: وهو ما اكتملت فيه كل شروط الصحة على ما هو معروف في علم (مصطلح الحديث).

2- حسن: أي: لذاته. وهو الذي اكتملت فيه شروط (الصحيح)، لكن خف ضبط أحد رواته عن حفظ راوي الحديث (الصحيح).

3- حسن صحيح: وهو الحسن لذاته إلا أنه تقوى بمتابع أو شاهد له، وهذا الاستعمال معروف من بعض الحفاظ المتقدمين كالترمذي، وهو الذي أشاعه في (سننه)، ولكن لم يأت عنه ما يوضح مراده منه.

4- صحيح لغيره: وهو الذي تقوّى بكثرة طرقه التي لم يشتد ضعفها.

5- حسن لغيره: وهو الذي قبله، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما[2].

كما غلظ أيضا في الرد على من أنكر تقسيم الحسن إلى قسميه، فقال: «ولماذا أعرض عن الإصطلاح العام المعروف عند علماء الإسلام أن الحديث الحسن: حسن لذاته وحسن لغيره، لا لشيء سوى حب المخالفة والمشاكسة الذي حاد به عن سبيلهم غاية وأسلوبا»[3].

بل وحكم عليه بالبدعة لمخالفته لما اشتهر وتقرر عند العلماء[4].

وأما حد الحديث الحسن، فقد حده الشيخ بقوله: «هو الذي اكتملت فيه شروط (الصحيح)، لكن خف ضبط أحد رواته عن حفظ راوي الحديث (الصحيح)»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1273/6).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 9).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص54).

4- ينظر أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، سؤالات للعلامة محدث العصر الألباني، دت، دط، (ص57)، وأبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص95- 99).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 9).

وقال تعليقا على تعريف ابن حجر له: «هذا التعريف على إيجازه أصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته، وهو الذي توفرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح المتقدمة، إلا أنه خف ضبط أحد رواته»[1].

وقال: «تعريف العلماء للحديث الحسن: (هو الذي فيه راو خفّ ضبطه عن راوي الحديث الصحيح، ففيه ضعف ولكنه غير شديد)»[2].

فحد الحديث الحسن لذاته عند الشيخ هو: الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة.

وقد جرى الشيخ على هذا في تطبيقاته وحكمه على الأحاديث ومن ذلك قوله في دراسة حديث: «ورواه الحاكم (4 / 540) من طريق أبي معبد حفص بن غيلان عن عطاء بن أبي رباح به وقال: (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، قلت (الألباني): بل هو حسن الإسناد فإن ابن غيلان هذا قد ضعفه بعضهم، لكن وثّقه الجمهور...»[3].

ففي هذا الحديث تعقب الألباني الإمام الحاكم والذهبي في تصحيحها للحديث بهذا الإسناد، وحكم عليه بالحسن لضعف يسير في حفص ابن غيلان يجعل حديثه في رتبة الحسن ولا يرتقي إلى درجة الصحيح.

وهو كذلك فقد وثّقه ابن حبان[4]، وسئل يحي بن معين: حفص بن غيلان؟ قال: ثقة، إذا روى عن ثقة فهو ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به، وسئل أبو زرعة عنه فقال: دمشقي صدوق[5]، وقال أبو داود: قدري ليس بذاك[6]، وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم: كنيته أبو معيد روى عنه أبو قتادة،

1- علي حسن الحلبي، النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431هـ، (ص85، حاشية1)، ونحوه في التعليق على أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب لابن دحية الكلبي، (ص133).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح ابن ماجة، (ص7).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 217- 218، ح106).

4- مُحَمَّد بن حبان أبو حاتم البستي، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ/ 1973م، (6/ 198).

5- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/ 1952، (3/ 186، ح805).

6- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: مُحَمَّد عوامة، أحمد مُحَمَّد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1413هـ/ 1992 م، (343/1).

صالح إن شاء الله[1]، ولخّص ابن حجر حاله فقال: صدوق فقيه رمي بالقدر[2]، ولعله الراجح للتوسط في حاله فحديثه حسن عند التفرد كما قال الشيخ الألباني.

وقال في حديث (لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر ولا مكذّب بقدر): «أخرجه أحمد (6/ 441) وعنه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (16/ 32/ 2) :حدثنا أبو جعفر السويدي قال: حدثنا أبو الربيع: سليمان بن عتبة الدمشقي قال: سمعت يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عائذ الله عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: فذكره، وروى منه ابن ماجه (3376) القضية الوسطى منه من طريق أخرى عن سليمان بن عتبة به، قال البوصيري في (الزوائد): (إسناده حسن، وسليمان بن عتبة مختلف فيه وباقي رجال الإسناد ثقات)، قلت (الألباني): وهو كما قال»[3].

وفي هذا الحديث وافق الألباني البويصري في تحسينه لطريق ابن ماجه لأن رجاله ثقات[4]، إلا سليمان بن عتبة مختلف فيه، وقد وثقه ابن حبان[5]، وجماعة[6]، وقال ابن معين: لا شيء[7].

1- يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم،تح: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ/ 1992م، (1/ 43).

2- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط 1406/ 1986، (1/ 174)، وينظر للتوسع في ترجمته يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ/ 1980م، (7/ 70- 73).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 285، ح675).

4- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (1/ 289)، يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، تح، أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1981م، (1/ 177).

5- محمد بن حبان أبو حاتم البستي، الثقات، (6/ 387، ح8223).

6- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (1/ 289)، يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، تح، أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1981م، (1/ 177).

7- عبد الرحمن ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ، (2/ 22). وينظر محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1413هـ، (1/ 462)، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (4/ 210، ح358)، وينظر للتوسع في ترجمته يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (12/ 37- 40).

ولخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق له غرائب»[1].

فالتوسط في حاله أن يكون حسن الحديث ما لم يخالف ولهذا حسّن الشيخ حديثه[2].

وأما الحديث الحسن لغيره فقد وافق الشيخ المتأخرين على اصطلاحهم فقال: «قال ابن الصلاح في (المقدمة) (ص36 - 37) بعد أن ذكر الحديث الحسن لغيره وهو الذي جاء من أكثر من وجه ليس فيه مغفل كثير الخطأ»[3].

وحده بقوله: «وهو الذي تقوّى بالطرق ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما»[4].

فالحسن لغيره عنده هو الحديث الضعيف غير شديد الضعف يروى من غير وجه يتقوى بذلك بشروطه.

وجرى أيضا على هذا في تطبيقاته العملية حكما على الأحاديث، ومن ذلك: قوله في حديث: (إن من العنب خمرا وإن من التمر خمرا وإن من العسل خمرا وإن من البر خمرا وإن من الشعير خمرا): «أخرجه أبو داود (2/ 129- التازية) وأحمد (4/ 267) والبيهقي (8/ 289) عن إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. قلت (الألباني): ورجاله ثقات رجال مسلم غير أن إبراهيم بن مهاجر فيه لين كما قال الحافظ، وقد تابعه أبو حريز واسمه عبد الله بن الحسين الأزدي أن عامرا حدثه به إلا أنه قال: (إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة، وإني أنهاكم عن كل مسكر)، أخرجه أبو داود، وابن حبان (1396) والبيهقي، وأبو حريز صدوق يخطيء، وتابعه السري بن إسماعيل الكوفي أن الشعبي حدثه، أخرجه أحمد (4/ 273)، لكن السري هذا متروك، وبالجملة فالحديث حسن بمجموع الطريقين الأولين»[5].

1- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (1/ 253، ح2592).

2- وينظر أمثلة أخرى في الإرواء، (ح895)، (ح1362)، (ح1885)، (ح1110)، والسلسلة الصحيحة، (ح5)، (ح675). (ح1228)، (ح2068)، (ح2446).

3- محمد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص110)، وينظر تعليقه على الباعث الحثيث، (ص132).

4- ينظر محمد ناصر الدين الألباني،صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 9).

5- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 124- 125، ح1593).

وقال في حديث: (ألا أنبئكم بخياركم؟ خياركم أطولكم أعمارا إذا سددوا)، أخرجه أبو يعلى في (مسنده) (2/ 884): حدثنا الجراح بن مخلد أخبرنا سالم بن نوح أخبرنا سهيل أخبرنا ثابت عن أنس قال رسول الله ﷺ: فذكره، قلت (الألباني): وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، غير سهيل وهو ابن أبي حزم كما في حديث قبله عند أبي يعلى، وهو ضعيف كما جزم به الحافظ في (التقريب). فقول المنذري (4 /135) ثم الهيثمي (10/ 203): قرواه أبو يعلى بإسناد حسن)، فهو غير حسن، إلا إن كان المراد أنه حسن لغيره، فإن له شواهد كثيرة، تقدم بعضها برقم (1298)»[1].

فقد رد الشيخ تحسين الحديث لذاته، وجعله حسنا لغيره بالنظر إلى طرقه[2].

واعتبر أيضا الخلو من الشذوذ والعلة، فرد تحسين أحاديث بسبب علة أو شذوذ فيها، ومن ذلك قوله في التعليق على رياض الصالحين في حديث عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله ﷺ: (إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف)، رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم وفيه رجل مختلف في توثيقه.

قال الألباني: «شاذ... الرجل هو أسامة بن زيد الليثي ولكن الذي استقر عليه رأي المحققين من العلماء النقاد أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، ولذلك حسّن حديثه هذا الجمع من الحفّاظ، إلا أنه بهذا اللفظ شاذ أو منكر لأنه تفرد به -دون سائر الثقات- معاوية بن هشام وفيه: ضعف من قبل حفظه، والمحفوظ -كما قال البيهقي- إنما هو بلفظ: (...على الذي يصلون الصفوف) كما ذكرته في تعليقي على (المشكاة) رقم (1096) وبينته في كتابي (ضعيف أبي داود) رقم (153) و(صحيح أبي داود) رقم (680)»[3].

فقد حكم عليه بالشذوذ لأن راويه حسن الحديث إذا لم يخالف، وقد خولف هنا ممن هو أولى منه[4].

****

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 667، ح2498).

2- وينظر أمثلة أخرى في الإرواء، (ح303)، و(ح1350)، التعليقات الحسان، (ح7090)، والسلسلة الصحيحة، (ح379)، (ح586)، (ح856)، (ح 1172)، (ح1540)، (ح1593)، (ح1615)، (ح1853)، (ح2416).

3- ينظر تخريج الشيخ لرياض الصالحين، (ص 410-411).

4- وينظر مثالا آخر في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 162- 163، ح1666)، فقد ضعّف الشيخ هذا الحديث الذي حسّنه بعض المحدثين تقوية له بظاهر أسانيده التي روي بها، لوجود علة فيه وهي جهالة أحد الرواة.

** **الفرع الثاني: حكم الاحتجاج بالحسن:**

الإحتجاج بالحسن بقسميه وهو مذهب عامة العلماء، وقد سبقت أدلته والخلاف فيه، وأما اختيار الشيخ وتقريراته في المسألة، فإن **الشيخ على ما اشتهر وتقرر عند العلماء من الإحتجاج بالحديث الحسن في جميع أبواب الدين،** حيث أقر هذا تأصيلا وعمل به تطبيقا، وأما التأصيل فمن طريقين:

الأول: النص عليه: ومنه تعليقه على قول ابن دحية الكلبي: «وأكثر العلماء لا يقبل إلا ما صح سنده من رواية العدول الأثبات»، قال الألباني: «هذا خلاف المعروف عن العلماء في كتبهم من الاحتجاج بالحديث الحسن الذي لا يكون راويه من الأثبات وإنما من الثقات الذين ينزل حفظهم عن حفظ أولئك الأثبات كما سبق بيانه في التعليق الصفحة (126)، وخلاف مذهب الجمهور كما نقلنا آنفا»[1].

وقال ابن دحية الكلبي: «قال ذو النَّسبين أيده الله: وأصحاب أحمد بخلافه يحتجون بالأحاديث التي رواها في مسنده وأكثرها لا يحل الاحتجاج بها»، فقال الشيخ الألباني معقبا: «هذه مجازفة، بل أكثرها صحيح وحسن يحتج به، كما يتبين ذلك لمن يتتبع أسانيد أحاديثه، وينقدها نقدا علميا صحيحا، على نحو ما فعل الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر رحمه الله في تعليقه على (المسند) جزاه الله خيرا»[2].

الثاني: في تقرير الاحتجاج براوي الحديث الحسن على ما سبق: حيث قرره في تحرير مرتبة بعض الرواة ومنه قوله: «عبد الله بن عثمان هذا؛ ليس متفقاً على الاحتجاج به -كما يفيده كلام الحاكم، والبخاري إنما أخرج له تعليقا، ثم هو مختلف فيه....؛ فوثقه ابن معين، وغيره، والنسائي في رواية، وقال في أخرى: (ليس بالقوي)، ورُوي نحوه عن ابن معين، وقال ابن عدي: (أحاديثه حسان)، قلت (الألباني): «والحق أنه ثقة حجة وحديثه أقل أحواله أنه حسن يحتج به؛ إلا إذا خالف من هو أقوى منه في الحديث»[3].

وقال:« قلت والخلاف فى عمرو بن شعيب معروف مشهور والمقرر أنه حسن الحديث، يحتج به»[4].

1- عمر بن حسن ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب. (حاشية 2، ص144)

2- عمر بن حسن ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (حاشية ص147) .

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (1/ 284).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 392)، وعاصم بن بهدلة في الإرواء، (164/5)، وينظر السلسلة الصحيحة، (403/1).

وأما تطبيقاته، فإنه يستدل بالحسن بقسميه في المسائل الشرعية العملية والعقدية، وهذا كثير جدا ظاهر في مؤلفاته[1].

كما رد على من نسب للإمام الترمذي ترك الإحتجاج بالحديث الحسن أو الإحتجاج به بشروط، استدلالا بكون الحديث الحسن لغيره ثابت يستراح إلى كون النبي ﷺ قاله، ولو بنسبة واحد وخمسين بالمئة، اثنان وخمسين بالمئة، ثلاثة وخمسين بالمئة، وهكذا ترتفع الدرجات وتشتد الثقة بثبوت الحديث[2].

****

** **الفرع الثالث: مظان الحديث الحسن:**

سبقت الإشارة إلى مظانه، ومن الكتب التي هي مظنّة وجود الحسن، ممّا للألباني كلام عليها:

سنن أبي داود:

وهو من مظان الحديث الحسن كما سبق تقريره مع بيان منزلته من كتب السنة، وقد اعتنى الألباني بسنن أبي داود فحققه تحقيقا علميا، وتكلم عن أحاديثه مبينا درجتها، وقسّم السنن إلى صحيح وضعيف، وطبع كذلك كما سبق في سرد مؤلفاته، ومن المسائل المهمة المتعلقة بسنن أبي داود التي تكلم عليها الشيخ:

مسألة سكوت أبي داود على الحديث ومعنى صالح عنده :

لقد اختلف أهل العلم في حكم الأحاديث التي سكت عنها أبو داود في سننه على أقوال سبقت، وأما اختيار الشيخ وإفادته في الباب: **فقد أصّل أولاّ أنه لا يكفي على المعتمد في صحة الحديث سكوت أبي داود على ما يرويه في سننه بل لابد من النظر فيه**[3].

واختار أن معنى قول أبي داود صالح أي صالح للإستشهاد لأنه ليس شديد الضعف فقال: «لا شك عند العارفين بهذا العلم الشريف أن في أبي داود ما إسناده صحيح وإنما ينبغي النظر فيما اشتهر عند

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، آداب الزفاف في السنة المطهرة، (ص101)، و(ص103)، و(ص 105)، (ص 108)، (ص 112)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص3)، (ص7).(ص9).(ص16).(ص118)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، (ص40)، و(ص 42)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (1/ 6)، و(1/ 58)، و(1/ 100).

2- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص143- 145).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، مكتبة المعارف، 1421هـ، (ص15).

المتأخرين أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاستدلال به كما تقدم عن المؤلف فاعلم أن قول أبي داود (..فهو صالح) كما نقله في (التدريب) يحتمل أنه يعني أنه صالح للاحتجاج به:وعليه جرى النووي ويحتمل أنه يعني أنه صالح للاستشهاد به لأنه ليس شديد الضعف وهو الذي اختاره أمير المؤمنين في الحديث الحافظ العسقلاني وهو الصواب الذي أراه لأمور كثيرة لا مجال لذكرها الآن ولكن لا بد من لفت النظر إلى قول أبي داود: (وما كان فيه وهن شديد بينته)، فإن مفهومه أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبينه أي يسكت عنه فينتج من ذلك أن هذا هو المراد بقوله بعد: (وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح)، فتأمل وتحرّ الصواب ولا تغترّ بما اشتهر بين الناس»[1].

وجعل كلامه في المسألة قاعدة جعلها إحدى القواعد في مقدمة تحقيقه لفقه السنة: فقال: «اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه (السنن): (ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح)، فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله: (صالح) فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به، وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما يحتج به وما يستشهد به وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه وهذا هو الصواب بقرينة قوله: (وما فيه وهن شديد بينته)، فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبين فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسنا عنده ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها وهي مما سكت أبو داود عليها»[2].

ورد ما اشتهر عند المتأخرين من القول بحسن ما سكت عنه أبو داود فقال: «وقد بينا في المقدمة أنه لا يجوز أن يغتر بسكوت أبي داود على الحديث فراجعها، وهذا الحديث من الشواهد على ذلك فإن فيه عبد الله بن الوليد وهو ليّن الحديث كما قال الحافظ في (التقريب) وعمدته في ذلك الدارقطني فإنه قال: (لا يعتبر بحديثه) وضعفه، وأما ابن حبان فوثّقه، فتوسط الحافظ بينهما فليّنه، فالعجب منه كيف حسنه في (النتائج) (ق 24/ 1)»[3] .

1- تعليق الألباني على المسح على الجوربين والنعلين للقاسمي، (حاشية ص27).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص27).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص246).

وقال: «فقول النووي في (المجموع) (5 / 5): (إسناده جيد) غير جيد وكأنه اعتمد على سكوت أبي داود عليه وهذا ليس بشيء فان أبا داود كثيرا ما يسكت على ما هو بين الضعف كما هو مذكور في (المصطلح) وبينته في كتابي (صحيح سنن أبي داود)»[1].

وقال: «لو سكت أبو داود عليه فلا حجة فيه بعد تبيّن علة الحديث واتفاق العلماء على تضعيفه وفي سنن أبي داود كثير من الأحاديث الضعيفة وقد سكت عنها أبو داود وهو إنما تعهد أن يبيّن ما فيه وهن شديد وأما الضعيف فقط الذي لم يشتد ضعفه فلم يتعهد بيانه كما هو مشروح في مصطلح الحديث»[2].

وتعقب من احتج بما سكت عنه، فقال: «ثم ما ذكره من صلاحية الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود ليس بمُطَّرد؛ بل فيه ما لايجوز الاحتجاج به، وقد مر معنا أمثلة كثيرة على ذلك، فتنبه!.»[3].

وقد أفاض في بحث المسألة في مقدمة كتابه صحيح أبي داود، فجمع كلام أبي داود وتكلم عليه، وذكر أقوال أهل العلم فيه، ثم وجّهه ورجح ما فهمه من كلامه وما يدل عليه الواقع الحديثي لكتاب السنن، وفيه تحرير نفيس جيّد في الباب[4].

وهذا الذي ذكره الألباني بأدلته النظرية والتطبيقية واختيار المحققين من الأئمة لا محيص عن القول به، وهو الذي حققه تأصيلا جمع من الأئمة، كما نقل عن بعضهم.

ولهذا ضعّف الأئمة أحاديث كثيرة سكت عنها أبو داود[5].

ولكن الألباني ذكر أن ما قرره هو في حق العالم أو المتأهل للحكم على الحديث، أما المقلد فيقلد أبا داود في سكوته أو يقلد عالما حقق القول في ذلك الحديث، فقال متعقبا: «لقد ذكر الشيخ أنه لا يكفي على المعتمد على صحة الحديث سكوت أبي داود عليه، وجوابنا عن ذلك من وجوه، الأول: أن ما ذكره

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة العيدين في المصلى هي السنة، المكتب الإسلامي، ط3، 1406هـ/1986م، حاشية (ص32)، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، (1/ 25).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مقالات الألباني، (ص55).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (2/ 435)، وينظر الإرواء، (3/ 49)، ومقالات الألباني، (ص 59).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود – الأم، (1/ 3/ 19).

5- ينظر مثلا مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، (1/ 190).

صحيح بالنسبة إلى العالم الناقد العارف بطرق الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف فإن مثل هذا، لا يقنعه سكوت أبي داود على الحديث لأنه يعلم يقينا أنه سكت عن أحاديث لا حصر لها وهي ضعيفة بيّنة الضعف كما قرر ذلك العلماء... وبينا ذلك بأمثلة كثيرة في نقدنا لكتاب (التاج الجامع للأصول الخمسة)، فعلمه هذا يلزمه أن يرجع إلى السند ويحكم فيه قواعد هذا العلم فيصحح أو يضعف وأما المقلد الذي (ليس له وظيفة التصحيح والتضعيف)... فهذا لا بد له من الاعتداد بسكوت أبي داود على الحديث حتى يقف على قول عالم آخر هو أوثق منه عنده ضعف الحديث وأما هو نفسه فلا يجوز له الإقدام على التضعيف بداهة لأنه لا علم له بذلك وهذا شيء واضح ما أظن عاقلا منصفا يجادل فيه»[1].

و الشيخ قد يستأنس بما سكت عنه أبو داود من جهة صلاحيته للإستشهاد، لأنه ليس شديد الضعف، ومن ذلك حديث الشعبي مرفوعا: (من وجد دابة قد عجر عنها أهلها فسيبوها فأخذها فأحياها فهي له)، قال بعد دراسته: «وعليه فالحديث حسن عندي، ومما يشهد لذلك سكوت أبي داود عنه»، والله أعلم[2].

سنن الترمذي:

سنن الترمذي من أمهات كتب الإسلام، ومن مظان الحديث الحسن، أثنى عليه العلماء، وقد خدمه الشيخ كما سبق، ومن المسائل المتعلقة بسنن الترمذي التي للشيخ رحمه الله كلام حولها:

أولا: سبق في الكلام على الترمذي نص الشيخ على تساهله في التصحيح والتحسين.

ثانيا: مسألة اصطلاحات الترمذي:

تميّز الجامع للترمذي باصطلاحات مؤلفه الخاصة كما سبق، نذكر فهم الشيخ لها واختياره فيها وهو الممارس للكتاب المتتبع لأحاديثه بالدراسة، فمنها قوله:

– (**حديث حسن**): قد أكثر الترمذي في سننه من الحكم على الحديث بقوله: (حسن)، وقد ظهر للشيخ بتتبع ما حكم عليه بالحسن مع ما قرره في كتاب العلل في آخر سننه، أن الحسن عنده هو الحسن لغيره، فقال: «لو قال (الترمذي): (حديث حسن) فقط، دون لفظة (غريب) فإنه يعني أنه حسن لغيره[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، (ص50).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (6/ 16- 17، ح 1562).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 185)، وغاية المرام، (ص100).

وقال: (حديث حسن)، قلت: يعني أنه حسن لغيره، وهذا اصطلاح خاص للترمذي أنه إذا قال: (حديث حسن) فإنما يريد الحسن لغيره كما نص عليه هو نفسه في (العلل)، المذكورة في آخر كتابه[1].

ومما يتعلق بهذا أن قوله (حديث حسن) لا يساوي عند الترمذي (إسناد حسن)، بل يساوي: إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم، فيكون الحديث حسنا لغيره كما شرح ذلك الإمام الترمذي نفسه في آخر كتابه ((السنن)) فليعلم هذا فإنه مهم[2].

ورد على من اعتمد تحسين الترمذي للحديث بكثرة طرقه فحسن، أو صحح سندا واحد من أسانيده، فقال: «وإنما أريد هنا أن أنبّه على وهم آخر له، يدل على الحداثة في هذا العلم، وهو احتجاجه فيه بقولِ الترمذي: (حديث حسن)! فإن الترمذي مع كونه من المتساهلين أيضا؛ فإن قوله المذكور إنما يدل على سلامة إسناده من متهم بالكذب، كما نص هو نفسه رحمه الله في آخر (السنن) (10/ 457)، فهو إذن دليل على ضعف أحد رواته، أو جهالته»[3].

وقال معقبا على السيد سابق: (قوله أيضا: وروى الترمذي بسند حسن أنه ﷺ قال: (ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حتى يفطر والإمام العادل والمظلوم)، قلت (الألباني): كأنه استلزم حسن إسناده من تحسين الترمذي للحديث ولا تلازم بينهما فقد يكون الحديث حسنا عند الترمذي وغيره لشواهده ولا يكون إسناده الذي ساق الحديث به حسنا وفي مثل هذا يقول المتأخرون: إنه حسن لغيره، فتأمل»[4].

وقال في معرض بيان أخطاء بعض الكتاب: «تحسينه أو تصحيحه لأسانيد الأحاديث التي يقول الترمذي فيها (حديث حسن) أو (حديث صحيح) متوهما أن الترمذي لا يقول ذلك إلا فيما كان سنده حسنا أو صحيحا وذلك غفلم منه عما ذكره الترمذي نفسه في آخر كتابه قال (2/ 340): (كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن)، فهذا نص منه على أنه يحسن الحديث الذي فيه ضعيف غير متهم وله طريق آخر، فتحسين

1- محمد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص180)، وينظر الضعيفة، (11/ 708)، والصحيحة، (7/ 548)، و(7/ 430).

2- محمد ناصر الدين الألباني، غاية المرام، (ص196).

3- محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، (حاشية ص130).

4- محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص416).

الحديث حينئذ لقول الترمذي فيه (حديث حسن) خطأ واضح، بل لابد من النظر في سنده، وأن يعطى له ما يستحق من ضعف أو حسن أو صحة...»[1].

ورد على من فهم مراده من تعريف الحسن أنه الحسن لذاته كما فعل ابن دحية الكلبي، فقال معقبا عليه: «قلت: هذا تعريف الحديث الحسن لغيره عند الترمذي كما يدل على ذلك قوله: (لا يكون في إسناده من يتهم)، يعني ليس فيه راو شديد الضعف، وقوله: (ويروى من غير وجه)، يعني من عدة طرق وهذا هو تعريف الحديث الحسن لغيره عند غيره من المحدثين ولا سيما المتأخرين منهم إلا أن هؤلاء لا يطلقون فيه (حديث حسن) كما يفعل الترمذي، بل يقيدونه على الغالب بقولهم: (حديث حسن لغيره)، فإذا قال الترمذي في حديث ما: (حديث حسن) فمعنى ذلك أن في إسناده ضعفاً، ولكنه قد جاء من وجه آخر، وقد يذكره وقد لا يذكره، فاحفظ هذا فإنه مهم، ويبدو أن كثيراً من العلماء فهموا قوله هذا أنه أراد به الحديث الحسن لذاته فأنكروا ذلك عليه ومنهم المصنف»[2].

- (حديث غريب):

وأما وصف الحديث بالغرابة وحدها فإن الشيخ يرى أنه يقصد بها التضعيف غالبا، قال: «وأما الترمذي فقال: (حديث غريب)...واستغرابه يعني التضعيف غالبا...»[3].

وقال: «ولذلك قال الترمذي: (حديث غريب) يعني: ضعيف»[4].

وقال: «وضعفه الترمذي بقوله: (هذا حديث غريب)»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مقالات الألباني، (ص61).

2- عمر بن حسن ابن دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (حاشية ص138).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 77).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (1/ 65)، و(2/ 454)، ونقد نصوص حديثية في الثقافة العامة، (ص9)، والسلسلة الصحيحة، (14/ 816)، وينظر الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما، (ص58)، والسلسلة الضعيفة، (185/2).

5- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 288)، و(2/ 61)، (2/و348)، ودفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص58)، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ، (425/2).

وأما إذا قيّد فله معنى آخر، قال الألباني: «رواه الترمذي (2/ 255 طبع بولاق)، وقال: (حديث غريب من هذا الوجه)، قلت: (يعني أنه ضعيف لخصوص هذه الطريق)»[1].

- (حسن غريب):

يعني به الترمذي في نظر الألباني أنه حسن لذاته فالحديث له سند واحد حسن ولهذا كثيرا ما يتبع هذا الحكم بقوله لا نعرفه إلا من حديث فلان...أو لا نعرفه إلا من هذا الوجه، قال: «(حديث حسن غريب من هذا الوجه)، وهذا يعني- في اصطلاحه- أنه قوي لذاته، كما لا يخفى على العارفين بكتابه»[2].

وقال: «جمع الترمذي بين لفظتي (غريب) و (حسن) إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته بخلاف ما لو قال: (حديث حسن) فقط، دون لفظة (غريب) فإنه يعين أنه حسن لغيره، وبخلاف ما لو قال: (حديث غريب) فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف....»[3].

- (صحيح):

يرى الألباني أن الترمذي يريد بها ظاهرها وهو الجزم بتصحيح الحديث، كما يأتي في الإصطلاح الموالي.

- (حسن صحيح): هذه ذكر الألباني أنه لم يترجح له فيها شيء[4]، ولكنه يميل إلى ما قرره ابن حجر في وجه وهو أنه يطلقها حال التردد بين تحسين الحديث أوتصحيحه، قال الشيخ: «هذا صحيح لو كان من المعروف عن الترمذي أنه يعني ب (الحسن) إذا قال في حديث ما كما هنا (حسن صحيح) أنه يعني ما نزل عن درجة الصحيح، ولكن ذلك غير معروف عنه، ولو سلمنا بذلك، فقد قيل: إنه يعني بذلك أنه حسن أو صحيح، وقيل غير ذلك مما لا دليل عليه، فالله أعلم ماذا أراد الترمذي بذلك»[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 50).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 480).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسة الضعيفة، (2/ 185)، و(11/ 708).

4- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص132).

5- عمر بن حسن ابن دحية الكلبي أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، (حاشية ص137).

وأصرح منه قوله: «الحديث الذي قال فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه (صحيح) على وجه بيّنه الحافظ (ص 12)...»[1].

ومراده ببيان الحافظ، قوله في النزهة: «ومحصّل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، معينا فيقال فيه: حسن؛ باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم آخرين، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي يقول بعده وعلى هذا؛ فما قيل فيه حسن صحيح؛ دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد،وهذا حيث التفرد»، ولكن قد قال الحافظ بعدها في إتمام العبارة وبحث المسألة: «...إذا لم يحصل التفرد؛ فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن، وعلى هذا؛ فما قيل فيه: حسن صحيح؛ فوق ما قيل فيه: صحيح فقط إذا كان فردا ؛ لأن كثرة الطرق تقوّي»[2].

– (**حسن صحيح غريب**): لم يحرر الشيخ الألباني عبارة الترمذي هذه تحريرا صريحا ولكن العبارة عنده يفهم منها تصحيح الترمذي للحديث ويدل على هذا قوله: «والغرابة قد تجامع الحسن؛ بل الصحة، ولذلك ترى الترمذي كثيراً ما يقول: (حديث حسن صحيح غريب)، أو: (حسن غريب)»[3].

– (**حسن غريب**): قال الشيخ في تحريره: «الحديث الذي يقول فيه الترمذي: (حسن غريب) هو أقوى من الحديث الذي يقول هو فيه: (حسن فقط) ذلك لأن قوله الأول يعني حديث حسن لذاته وقوله الآخر يعني حسن لغيره وقد أفصح عن هذا الأخير في آخر كتابه (السنن) وبينه الحافظ في (شرح النخبة) (ص11 – الميمنية) وصرح بعد ذلك (ص 25) أن هذا منحط عن رتبة الحسن لذاته فإذا تبين هذا فهل يعقل أن يصدر الغمز المذكور من الدكتور لو كان يعلم أن قول الترمذي: (حديث حسن غريب) أعلى مرتبة من قوله: (حديث حسن) اللهم لا إذ أن هذا القول يفهم منه القاريء العارف بعلم المصطلح أن في إسناد الحديث ضعفا تقوى بمثله كما سبق....ويلوح لي أن الذي غر الدكتور وأوقعه في هذا الخطأ الفاحش أن قول العلماء: (حديث غريب) يعنون أنه ضعيف غالبا ولم يعلم أن الغرابة قد تجامع الصحة فضلا عن

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص65- 66).

2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص66).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود – الأم، (7/ 51).

الحسن أحيانا كما في قول الترمذي في هذا الحديث وهو كما يجمع أحيانا في الحديث الواحد بين لفظي: (حسن صحيح) ويجمع بين لفظي (حسن غريب) وكما أن الحديث الذي قال فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه (صحيح) على وجه بينه الحافظ (ص 12)...»[1].

– قوله: (أحسن ما في الباب):

قال الألباني: «لكن قول الترمذي في هذا الحديث (هو أحسن شيء في هذا الباب)، لايعني أنه حسن لذاته، بل يعني أنه أحسن نسبيا، ويؤيده أن نص عبارته في السنن (2/416) : (حديث جد كثير حديث حسن، وهو أحسن ...)».[2].

وهذه المسألة يصدق عليها ما سبق تقريره في قولهم (أصح ما جاء في الباب) ونحوها، والله أعلم.

– قولهم (إسناد حسن وحديث حسن):

الأول: قوله: (حديث حسن)؛ مفهومه أن إسناده غير حسن ...وهو كذلك كما سيأتي بيانه؛ فهو يعني – إذن – أنه حسن لغيره، إما لمتابعة أو شاهد[3].

وهذا موافق لما سبق في تقرير اصطلاح الترمذي في سننه، وموافق لما سبق في الكلام على الفرق بين الحكم بالصحة على الحديث أو السند فقط، وهو ينطبق على الحديث الحسن، والله أعلم.

****

** **الفرع الرابع: مسائل متعلقة بالحديث الحسن:**

أولا: تحسين الحديث بمجموع الطرق: لقد تناول الشيخ هذه المسألة وما تعلق بها في مختلف كتبه تأصيلا وتطبيقا، فقرر ما اتفق عليه العلماء من اعتضاد الحديث وتقويته بكثرة طرقه[4]، بقواعده وشروطه، على اختلاف في تفاصيل ذلك بينهم، وأما اختيارات الشيخ وإفادته في الباب، فعلى النحو التالي:

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص65-66).

2- المرجع نفسه، (حاشية ص140).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 91).

4- وفي الباب كتاب نافع أصله رسالة جامعية وهو (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) للمرتضى الزين أحمد.

القول بتحسين الحديث بمجموع طرقه:

لقد نص الشيخ على تحسين الحديث الضعيف بمجموع طرقه وعمل به تطبيقا: فمن النصوص قوله: «فالتضعيف والحالة هذه مخالف لما عليه العلماء قاطبة من تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد، وهذا أمر واضح جداً عند كل من شم رائحة هذا العلم الشريف...»[1].

وقال: «فإن تقوية الحديث بكثرة الطرق -بشرط أن لا يشتد ضعفها- أمر معروف وسبيل مطروق عند علماء الحديث لا حاجة للاستدلال له وهو الحديث الحسن لغيره »[2].

وقال: «من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا...»[3].

وتأول ما نسب للحازمي من عدم تقوية الضعيف بأنه يريد شديد الضعف لمخالفته المتقرر في علم المصطلح[4].

ونسب من خالف إلى الجهل ومخالفة ما عليه المحدثون، والوقوع في خطأ رد الحديث المقبول، فقال: «هذه الحقائق لهذا الحديث قد تجاهلها أولئك المشايخ ومقلدوهم فخالفوا بذلك جماهير العلماء من السلف والخلف تفريعا في قولهم وعملهم بنص الحديث وخالفوا علماء الحديث تأصيلا، وهو تقوية الحديث بالطرق والشواهد، فإن هذا من أصولهم التي تفرع منها تقوية بعض الأحاديث التي ليس لها سند صحيح يحتج به فمن كان جاهلا بهذا الأصل وبطرق الحديث والشواهد وقع فيما وقع فيه هؤلاء من تضعيف هذا الحديث الصحيح»[5].

وذكر للتقوية أدلة كثيرة منها: **1**- أن العلماء ذكروا من أقسام الحديث الحسن لغيره.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 102).

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص90).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص31)، وينظر تحريم آلات الطرب، (ص36).

4- ينظر أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، إتحاف العالم الرباني، (ص175- 176).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص95).

2- تفريق العلماء في كتب التراجم بين الراوي الضعيف خفيف الضعف الذي يستشهد به وبين الراوي الضعيف الذي لا يستشهد به لشدة ضعفه.

3- أن أهل العلم يكتبون الأحاديث الضعيفة ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار.

4-كثرة المخبرين عن الخبر تدل على أن له أصلا ويحصل بذلك تقويته.

5- الإستئناس بالآية: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[البقرة: ٢٨٢]، وبالواقع حين يتقوى الرجل الضعيف ماديا بغيره[1].

ثانيا: قواعد الشيخ في المسألة:

أن هذه التقوية ليست على إطلاقها:

لقد أكد الشيخ أن تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست على اطلاقها، بل لها قواعد وشروط يؤدي عدم مراعاتها إلى تصحيح ضعيف، أو موضوع ربما فاسد المعنى، ففي مقدمة تمام المنة، قال: «القاعدة العاشرة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه...»، ثم فصل الكلام فيها[2].

وقال: «والجهل بهذه القاعدة الهامة يؤدي إلى تقوية كثير من الأحاديث الضعيفة من أجل طرقها بل وقد يؤدي إلى الالتحاق ببعض الفرق الضالة فهذا مثلا حديث: (إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه)، فقد روي من حديث أبي سعيد وعبد الله بن مسعود وجابر وسهل بن حنيف وغيرهم، ومع ذلك فهو معدود في جملة الأحاديث الموضوعة ومثله حديث: (علي خير البشر من أبى فقد كفر) له طرق كثيرة أيضا والأمثلة من هذا النوع كثيرة جدا لا تكاد تحصر فراجع إن شئت كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة) ففيها الشيء الكثير منها: (55، و 133، و 134، و 139، و 143، و226، و230، و266)»[3].

وذكر الشيخ من الشروط:

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، المرجع نفسه، (ص90- 101)، وتحريم آلات الطرب، (ص72- 73)، و أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، إتحاف العالم الربّاني، (ص156- 157)، والأمثلة التطبيقية كثيرة جدا: ينظر السلسلة الصحيحة، (ح1465)، والإرواء، (ح339)، و(ح778)، و(ح784)، و(ح857)، و(ح990)، و(ح1315)، و(ح2041)، و(ح2435)، و(ح1716).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص31)، وينظر تحريم آلات الطرب، (ص36).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص109- 111).

أولا: أن لا يكون الحديث بطرقه شديد الضعف:

نص عليه عموما بأن لا يكون الضعف شديدا في أفراد تلك الطرق، فقال: «إن الحديث الضعيف يتقوّى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها»[1]، وأكد على هذا الشرط منبها على خطإ وتساهل المتأخرين في هذا فقال وقال: «وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه....وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها ومن المؤسف أن القليل جدا من العلماء من يفعل ذلك ولا سيما المتأخرين منهم فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقا دون أن يقفوا عليها ويعرفوا ماهية ضعفها«[2].

وعمل به تطبيقا حيث ضعف أحاديث مع كثرة طرقها، ورد تقوية أحاديث لكثرة طرقها، وهذه أمثلة لتضعيف أحاديث مع كثرة طرقها: حديث (من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من السنة، كنت له شفيعاً يوم القيامة): قال: «موضوع، وقال النووي في مقدمة (أربعينه): (واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه)، يعني: أن كثرة طرقه لم ينجبر بها ضعفه، وما ذلك إلا لشدة ضعفها واختلاف ألفاظها، والحق: أن الحديث عندي موضوع، وإن اشتهر عند العلماء، وعملوا من أجله كتب (الأربعين)، ولو كان صحيحاً؛ لما قيض الله لروايته والتفرد به تلك الكثرة من الكذابين والوضاعين!»[3]

وحديث: (اللهم! ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير. فجاء أبو بكر فردَّه، وجاء عمر فردَّه، وجاء علي فأذن له): قال: منكر، وختم ابن كثير ذلك كله بقوله: (وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه. والله أعلم)، قلت (الألباني): تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة ليست قاعدة مضطردة –كما هو مشروح في علم المصطلح –، فكم من حديث كثرت طرقه، ومع ذلك ضعفه العلماء...ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة، ولهذا لم نر الحفاظ المتقدمين أعملوا هذه القاعدة هنا، بل صرحوا بضعف الحديث –كما تقدم عن الإمام البخاري والعقيلي والبزار، وأبي يعلى الخليلي–، بل إن هذا نقل رده عن جميع أهل الحديث –كما سبق– »[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة، (1/ 3)، وينظر الرد المفحم، (ص90)، والإرواء، (4/ 37).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص31- 32).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 103- 104، ح4589).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 181،ح 6575).

وحديث: (كان رسول الله ﷺ يتناول المرآة فينظر فيها يقول: الحمد لله أكمل خلقي وحسن صورتي وزان مني ماشان من غيري): قال: «ورجاله ثقات لولا الرجل الذي لم يسمه، ومما سبق يتبين أن هذه الطرق كلها ضعيفة ولا يمكن القول بأن هذه الطرق يقوي بعضها بعضا لشدة ضعفها كما رأيت، من أجل ذلك لا يصح الاستدلال بالحديث على مشروعية هذا الدعاء عند النظر في المرآة«[1].

ومثل لشرط خفة الضعف بأن لا يكون في سنده متهم أو متروك، بل يكون في طرقه من في حفظهم ضعف، وهو في أنفسهم ثقات: فقال: «فإن شرط انجبار الحديث بكثرة الطرق؛ أن لا يكون فيها متهم أو متروك؛ كما بينه النووي وغيره في (مصطلح الحديث)، ويدلك على ذلك أنه كم من حديث له من الطرق أكثر من هذا بكثير؛ ومع ذلك فقد ظلوا يحكمون عليها بالضعف..»[2].

وقال: «كون كثرة الطرق يقوي الحديث ليس على إطلاقه كما هو مذكور في كتب المصطلح، بل ذلك مقيّد فيما إذا كان في الطرق بعض من في حفظهم ضعف، وهم في أنفسهم ثقات لم يتركوا»[3].

وقال: «من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه...»[4].

ثانيا: أن يكون تعدد الطرق حقيقيا لا صوريا أي يتحقق في طرقه اختلاف مخرج الحديث: قد نبّه الشيخ على هذا تأصيلا وتطبيقا في صور كثيرة ومنها قوله: «إن من عمل بعض الكذابين: أن يسرق الحديث من غيره من أمثاله، وبطريق السرقة هذه تتعدد الطرق، وكلها في الحقيقة ترجع إلى طريق واحد، آفته ذلك الكذاب الأول؛ فتنبه لهذا؛ فإنه أمر دقيق»[5].

1- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 115)، وينظر أمثلة في: السلسلة الضعيفة، (ح460)، و(ح4503)، و(ح4921)، و(ح4970)، و(ح5284)، و(ح5654)، وضعيف أبي داود الأم، (ح 406)، والإرواء، (ح643)، و(ح443)، و(ح919).

2- محمد صديق خان بن حسن القنّوجي، الرّوضة النّديّة، (1/ 170).

3- محمد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، (2/ 828).

4- محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص31).

5- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (113/6). وينظر نحوه في السلسلة الضعيفة، (3/ 208).

ومن أمثلة هذه الصورة قوله في دراسة حديث : «وجملة القول؛ أن الحديث – مع هذه الطرق الكثيرة – لم تطمئن النفس لصحته؛ لأن أكثرها من رواية الكذابين والوضاعين، وسائرها من رواية المتروكين والمجهولين الذين لا يبعد أن يكونوا ممن يسرقون الحديث، ويركبون له الأسانيد الصحيحة...»[1].

وقال في (الإرواء) في حديث رقم (541): في ذكر تحريف اسم راو ظن فيه المتابعة وهو طريق واحد، قلت: «وهذا إسناد واه أيضا، قيس هو ابن الربيع، قال الحافظ: (صدوق، تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به!)، وبه أعله الحافظ في (التلخيص) (125).

قلت: وإعلاله بالراوى عنه يحيى بن عبدويه أولى، فإنه وإن كان قد أثنى عليه أحمد، فقد قال فيه ابن معين: (كذاب رجل سوء)، وقال مرة (ليس بشىء)، وقد رواه أبو الشيخ ابن حبان في (تاريخ أصبهان) (ص 129) وعنه أبو نعيم في (أخبار أصبهان) (364/2) بسند صحيح عن الطائي قال: حدثنا قيس به، أورده فى ترجمة الطائى هذا، فقد يتوهم أنه متابع لابن عبدويه هذا، وليس كذلك، بل هو هو، فقد قال أبو نعيم: (قال أبو مُحَمَّد -يعنى ابن حبان-: هذا الشيخ أراه يحيى بن عبدويه البغدادي، لأن هذا الحديث معروف به»[2].

ثالثا: عدم النكارة أو الشذوذ ومن باب أولى المعلول:

فالمنكر الشاذ المخالف لمن هو أولى منه أو الحديث الخطأ لا يتقوّى، وكذلك المقوّي إذا كان كذلك، لأن الخطأ خطأ مطلقا، وقد أشار الشيخ إلى هذا نظريا، فقال: «ومن المقرر في علم المصطلح أن الشاذ منكر مردود لأنه خطأ والخطأ لا يتقوى به...ومن الواضح أن سبب رد العلماء للشاذ إنما هو ظهور خطأها بسبب المخالفة المذكورة وما ثبت خطأه فلا يعقل أن يقوّى به رواية أخرى في معناها فثبت أن الشاذّ والمنكر مما لا يعتد به ولا يستشهد به بل إن وجوده وعدمه سواء»[3].

وعمل به تطبيقيا، ومن ذلك قوله: «إن الحديث يقوى بما رواه ابن لهيعة بسنده عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (إذا قاتل أحدكم فليتجنب الوجه فإنما صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن)، قلت (الألباني):

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 250- 251، ح 4702).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 326).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة التراويح، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1421هـ، (ص66)، وينظر تقريره في السلسلة الصحيحة، (6/ 756).

قد كان يمكن ذلك لولا أن الحديث بهذا اللفظ منكر كما سبق بيانه آنفا، فلا يصح حينئذ أن يكون شاهدا لهذا الحديث»[1].

وقال: «ومجمل القول: إن حديث الترجمة منكر، وإن تعددت طرقه، وكثر رواته، لمخالفتهم لمن هم أكثر عددا، وأقوى حفظا، وهو مثال صالح من الأمثلة الكثيرة التي تؤكد أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وأن تطبيقها لا يتيسر أولا يجوز إلا لمن كان على معرفة قوية بأسانيد الأحاديث ورواتها....»[2].

ويتفرّع عليه مما نص على تقويته، الحديث المنقطع وحديث المجهول يتقوّى بضعيف آخر بالشروط السابقة[3].

ومن أمثلة المنقطع: حديث: (كان له حمار يقال له : عفير)، قال الألباني في دراسة حديث:« أخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) (1/ 478) و ابن سعد في (الطبقات) (1/ 492) والطبراني في (الكبير) (3/ 71/ 1) من طريق يزيد بن عطاء أبي إسحاق الهمداني عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه مرفوعا، قلت: وهذا إسناد ضعيف منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، و يزيد بن عطاء -و هو اليشكري- لين الحديث كما في (التقريب)، لكن يشهد له حديث سلمة بن الفضل: حدثني مُحَمَّد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن عبد الله بن زرير الغافقي عن علي بن أبي طالب: (أن رسول الله ﷺ كان يركب حمارا اسمه عفير)، أخرجه أحمد (رقم 886)، وإسناده ضعيف لعنعنة ابن إسحاق، وضعف سلمة بن الفضل، قال الحافظ: (صدوق كثير الغلط)...الحديث حسن بمجموع الطريقين، والله أعلم، ثم وجدت للحديث طريقا أخرى عن علي وفي إسناده ضعف بينته في الكتاب الآخر (4227) بلفظ: (كان فرسه يقال له...و حماره عفير...) فهو به صحيح، و الله أعلم، ثم روى ابن سعد بإسنادين مرسلين صحيحين: (أن اسم حمار النبي ﷺ اليعفور)، و الله أعلم[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 318، ح1176).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة (5/129- 133، ح2112)، وينظر السلسلة الضعيفة، (8/ 10- 11، ح3511)، و (8/ 427- 430، ح3958)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة التراويح، (ص66).

3- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص33).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 132- 133، ح2098).

وحديث المجهول: من أمثلته: حديث: معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: (اتقوا الملاعن الثلاث: البراز فى الموارد، وقارعة الطريق، والظل)، قال (الألباني): «حسن، رواه أبو داود (5/1) وعنه الخطابي في (غريب الحديث) (1/16/1) وابن ماجه (328/1) والحاكم (167/1) والبيهقى (97/1) من طرق عن أبى سعيد الحميرى عن معاذ رفعه، وقال الحاكم: (صحيح) ووافقه الذهبى، وكذا صحّحه ابن السكن، وردّه المنذري فى (الترغيب) (83/1) والحافظ في (التلخيص) (ص 38) وغيرهما بأنه منقطع لأن أبا سعيد الحميرى لم يسمع من معاذ، ثم إن الحميرى هذا مجهول كما في (التقريب)، (الميزان) لكن الحديث له شواهد يرقى بها إلى درجة الحسن على أقل الأحوال...»[1].

مسألة تقوية المرسل:

وأما الحديث المرسل فقد نص الشيخ على تقويته: فقال: «وتقوية المرسل بالشواهد أمر معروف لدى العلماء ولو كان من النوع الذي لا يحتج به كما قال أحمد: (ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح) - كما في (جامع التحصيل) للعلائي (ص 102) - فالحسن في هذا كقتادة ومع ذلك فقد قوّى الإمام الشافعي مرسل الحسن: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) ببعض ما قوّينا نحن به حديث قتادة فقال في كتابه: (أحكام القرآن) عقب هذا المرسل: وهذا وإن كان منقطعا (يعني: مرسلا) فإن أكثر أهل العلم يقول به ويقول: الفرق بين النكاح والسفاح الشهود وهو ثابت عن ابن عباس وغيره من أصحاب النبي ﷺ»[2].

وقال: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (إبطال التحليل) (ص): (والمرسل صالح للاعتضاد باتفاق الفقهاء)»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 100- 103، ح62)، وينظر مثال آخر فيه، (ح1999)، و (ح1999).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص92- 93).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 993).

وقد ذكر لذلك شروطا مع الشروط السابقة من عدم المواطأة بين رواته وألا يكون شديد الضعف قال: «المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدا أو كان الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعا»[1].

وقال: «إبراهيم بن يزيد ضعيف جدا فلا يؤثر فيه ولا يقويه مرسل الحسن البصرى كما هو المقرر في (علم المصطلح)»[2].

وقال: «فاشترط (أي الشافعي) في المرسل الآخر أن يكون مرسله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول، كما حكاه ابن الصلاح (ص35) وكأن ذلك ليغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسلين هو غيره في المرسل الآخر، وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي رحمه الله فاحفظها وراعها فيما يمر بك من المرسلات التي تذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسلين دون أن يراعوا هذا الشرط المهم...ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسل من هذا النوع، ليس بالأمر الهيّن، فإنه لو تحققنا من وجوده، فقد يرد إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسطتين أو أكثر ضعيفا، وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي ينجبر بمثله الحديث على ما سبق نقله عن ابن الصلاح، ويحتمل أن يكون من النوع الآخر الذي لا يقوى الحديث بكثرة طرقه، ومع ورود هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال بالحديث المرسل وإن تعددت طرقه، وهذا التحقيق مما لم أجد من سبقني إليه، فإن أصبت فمن الله تعالى وله الشكر، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله من ذنبي، وبالجملة فالمانع من الاستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسلوه أحد الاحتمالين: الأول: أن يكون مصدر المرسلين واحدا. الثاني: أن يكونوا جمعا، ولكنهم جميعا ضعفاء ضعفا شديدا»[3].

وعمل به تطبيقا ومن ذلك حديث رقم (1481) في الإرواء، قال: «...وفى تقويه الحافظ أحد المرسلين بالآخر، نظر بين عندى، لأن من شروط التقوية فى مثل هذا أن يكون شيوخ كل من المرسلين غير شيوخ الآخر، كما فى (المصطلح) عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وإنما اشترطوا ذلك لضمان أن لا يعود إسنادهما إلى شيخ واحد، وإلا كان من قبيل تقوية الشاهد بنفسه!وهذا الضمان مما لم يتحقق هنا، بل

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص90- 101).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 167).

3-مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، (ص43- 44).

ثبت أنه من القبيل المذكور! وإليك البيان: فقد عرفت أن ابن أبي شيبة أخرجه عن يحيى بن سعيد مرسلا، وقد أخرجه الطحاوى (261/2) من طريق حماد بن سلمة أن يحيى بن سعيد الأنصارى أخبرهم عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز، ومن هذا الوجه هو عند البيهقى (135/6)، لكن سقط من سنده (يحيى بن سعيد الأنصارى)، وصار هكذا: حمّاد بن سلمة عن إسماعيل ابن أبي حماد عن عمر بن عبد العزيز، فلا أدرى هذا السقط من الناسخ، أو الراوى؟ وإن كان يغلب على الظن الأول، فإنهم لم يذكروا لحماد بن سلمة رواية عن إسماعيل هذا، ومن ذلك يتبين أن مدار الحديث عندهم جميعا على يحيى بن سعيد، ولكن هذا كان تارة يعضله فلا يذكر إسناده، وتارة يذكره، ويسنده إلى عمر بن عبد العزيز، وهو لم يدرك عمر بن الخطاب، فكان الحديث منقطعا لا شاهد له، فهو ضعيف، والله أعلم»[1].

ومنها أن يكون الوجه الآخر مسندا موصولا أو مرسلا صحيح السند إلى مرسله، قال: «ويشترط في الوجه الآخر أن يكون مسندا، أو يكون مرسلا أيضا لكنه صحيح السند إلى المرسل، وأن يكون مرسله قد تلقى الأحاديث عن غير شيوخ المرسل الأول، فإنه في هذه الحالة تطمئن النفس إلى أن الطريقين بمثابة إسنادين إلى صحابي أو صحابيين، يتقوى أحدهما بالآخر، أما إذا اختل أحد هذين الشرطين، كأن يكون سند المرسل الآخر ضعيفا، أو كان صحيحا، ولكن لم يعلم أن شيوخه غير شيوخ الأول؛ لم يتقو الحديث به، لاحتمال أن يرجع الطريقان المرسلان إلى راو واحد هو شيخ المرسلين للحديث، فيكون حينئذ غريبا! وهذا معنى قول النووي –رحمه الله– في بحث المرسل بعد أن ذكر أن المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول. قالت: وحكاه الحاكم عن ابن المسيب ومالك كما في (التدريب)، قال النووي (ص 67): (فإن صح مخرج المرسل، بمجيئه من وجه آخر مسندا أو مرسلا أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحا، ويتبين بذلك صحة المرسل، وأنهما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق رجحناهما عليه إذا تعذر الجمع)»[2].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (303/5- 304).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، جلباب المرأة المسلمة، (ص43- 46).

فقد قرّره وعمل به تطبيقا، قال: «والمرسل إذا روى موصولا من طريق أخرى اشتد عضده وصلح للاحتجاج به كما هو مقرر فى مصطلح الحديث، فكيف وهذا المرسل قد روى من طرق كثيرة كما رأيت، وأنا حين أقول هذا لا يخفى عليّ، والحمد لله، أن الطرق الشديدة الضعف لا يستشهد بها»[1].

قرائن التقوية:

ومن القواعد الذي استعملها في الباب مراعاة القرائن المحتفة بالحديث حال تقويته، وذكر منها:

– موافقة فتوى صحابي أو تابعي له، وشهادة موقوف له وعمل رواته به وقول أكثر العلماء به، قال: «وقد قوّى الإمام الشافعي مرسل الحسن: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) ببعض ما قوينا نحن به حديث قتادة فقال في كتابه: (أحكام القرآن) عقب هذا المرسل: وهذا وإن كان منقطعا (يعني: مرسلا) فإن أكثر أهل العلم يقول به ويقول: الفرق بين النكاح والسفاح الشهود وهو ثابت عن ابن عباس وغيره من أصحاب النبي ﷺ، قال البيهقي: أكد الشافعي ﷺ مرسل الحسن بشيئين: أحدهما: أن أكثر أهل العلم يقول به والثاني: أنه ثابت عن ابن عباس من قوله، قلت (الألباني): وهذا الذي به قوّى الإمام الشافعي حديث الحسن المرسل يصدق تماما على مرسل قتادة فإنه قد عمل به أكثر العلماء – ومنهم الإمام أحمد في رواية – وهو في الوقت نفسه ثابت عن ابن عباس من قوله من طرق عنه صحيحة.... وهناك مقو ثالث لحديثنا هذا يزداد به قوة على قوة وهو أن له شاهدين مسندين من حديث عائشة وأسماء بنت عميس كما تقدم، ومقو رابع وهو قول أو عمل رواته به وهم: عائشة وأسماء بنت عميس وقتادة...ثم ساقها»[2].

– ومن قرائن تقوية الحديث الضعيف عنده لا من قواعده شهادة القرآن له: قال الشيخ: «هذا ومن المعلوم عند المشتغلين بالسنة أن الحديث الذي ورد من طريق فيه ضعف غير شديد أنه يقوى بمجيئه من طريق أخرى أو بوجود شاهد له ولو مثله في الضعف فكيف إذا كان الحديث صحيح الإسناد وكان له شاهد من القرآن الكريم، فضلا عن السنة المطهرة، فإنه والحالة هذه لا يشك من له أدنى إلمام بهذا العلم في

1- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (277/2، رقم 500)، وينظر أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (1/ حاشية ص298- 299)، وفيه: «وبالجملة؛ فالصواب أن الحديث مرسل، وأيوب بن سويد هذا – الذي رواه موصولا–: ضعيف الحفظ، ولكن الحديث يتقوى بالطرق التي أشار إليها الحافظ ابن كثير – فيما مضى قريبا –، وبكونه أخذ به القراء السبع..»، وينظر، الإرواء ح(2065)، والسلسلة الصحيحة (ح742)، (ح3275)، وصحيح أبي داود- الأم، ح(1511)، و (ح1939).

2- محمد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص93)، وينظر فيه، (ص99- 100)، والإرواء، (ص632)، وجلباب المرأة المسلمة (حاشية ص58- 59)، والسلسلة الصحيحة، (ح2571)، وتصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، (ص36- 44).

صحة الحديث ولو كان ضعيف الإسناد فكيف إذا كان صحيح الإسناد لذاته فلا ريب أنه بذلك يزداد قوة على قوة...»[1].

ولا يعني هذا تقوية الحديث الضعيف بشهادة القرآن الكريم له فقط دون قرائن أخرى، فالشيخ لا يعمل بهذه القاعدة على إطلاقها والقول بأنه يقوّي الحديث لشهادة القرآن له فقط لا يصح إطلاقه بل هو قرينة تضم إلى سائر المقويات، كما هو ظاهر في نص كلامه هذا، فإنه لم يجعل شهادة القرآن وحدها مقوّية للحديث، بل جعلها قرينة مع المقويات الأصلية، وهي وجود متابع أو شاهد، ويدل عليه سياق كلامه وسبب إيراده لهذا الكلام، وهو تصحيحه حديث أنس في إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر، حيث نص على صحته، وقوّاه بقرائن منها شهادة القرآن، فقال: «وحديثنا هذا من هذا القبيل فإنه صحيح الإسناد كما أثبتنا ذلك بتحكيم قواعد هذا العلم عليه مع الاستئناس بأقوال العلماء الذين سبق ذكرهم ممن صححوه وله شاهد من القرآن الكريم والسنة، أما القرآن فهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] يشمل من تأهب للسفر ولما يخرج وقد صرح الإمام القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) كما سيأتي أن ذلك مقتضى الآية وهذا واضح لا شك فيه عند المنصفين العارفين إن شاء الله تبارك وتعالى»[2].

كما قد يقوّي أحيانا الحديث لقرينة شهادة القرآن، فينقدح في ذهنه صحته ويغلب على ظنه ثبوته، ويدل عليه دراسته لحديث (من وعده الله على عمل ثوابا، فهو منجزه له، ومن وعده على عمل عقابا فهو فيه بالخيار)، قال بعد بيان ضعف سنده ضعفا يسيرا: قلت: «والحديث مع ضعف سنده فهو ثابت المتن عندي، فإن شطره الأول يشهد له آيات كثيرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [الروم: ٦]، وقوله: ﴿ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأحقاف: ١٦]، وأما الشطر الآخر، فيشهد له حديث عبادة بن الصامت مرفوعا...»[3].

1- محمد ناصر الدين الألباني، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، (ص36). وينظر، (ص43).

2- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر،(ص37)، ومقالات الألباني، (ص74-96).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 596، ح2463)، و(6/ 468، ح2708)، محمد ناصر الدين الألباني، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، (ص43- 44، ح5197).

ومما يؤكد هذا ما مر من تقريره عدم تصحيح الحديث لمجرد موافقته لأصول الشريعة أو لآية في كتاب الله أو لعمل العالم به أو فتياه به، وكذا نصه على عدم نسبة كلام للنبي ﷺ لم يثبت سندا ولو صح معنى، فقد سئل هل للإستشهاد للحديث الضعيف بالقرآن ويعزى هذا الحديث الضعيف سندا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن معناه يوافق ظاهر القرآن أم لا ؟ فقال: «أما اللفظ فلا يعزى وأما المعنى فنعم، ما دام أن المعنى كما ذكرت وارد في القرآن الكريم فلا شك في صحته أما أن الرسول ﷺ تكلم به بهذا فهذا يحتاج إلى دعم آخر، وإذا كان السؤال مفروضا بأنه لا يوجد إلا شهادة القرآن لمعناه، فمعناه إذا صحيح دون لفظه..»[1].

وهذا الذي قرّره الشيخ هو الحق وأما تقويته للحديث عمليا لشهادة القرآن فإنه قد لا يوافق عليه والله أعلم، فإن الحديث لا يصحح فقط أو يحسّن لموافقة ظاهر القرآن وشهادته لمعناه وإن قيل بصحة معناه والحكم الذي تضمّنه أو استأنس به في الترجيح الفقهي، لأن نسبته للنبي ﷺ مع ضعفه دون مقوّيات يجب الاحتياط فيه، فيفرّق بين القول به أوتأييد العمل به لمؤيّد خارجي، وبين نسبته للنبي ﷺ، والله أعلم.

ومن قواعد الشيخ في الباب أنه قد يقوّي بعض الحديث دون بعضه إذا وجد لذلك البعض مقوّ، وقد نص الشيخ على هذا عليه وعمل به، ومن نصوصه في ذلك قوله: «إنّه لا تلازم –عند أهل الحق والعلم– بين كون حديث –ما– ضعيف الإسناد، وبين أن لا يكون له –أو لبعضه– أسانيد أخرى تقوّيه، فالباحث الناصح –حقا– لا يقف عند هذا الإسناد، بل إنّه يتوسّع في بحثه، ويوسّع أفق نظره لعلّه يجد ما يقوّيه أو يقوّي بعضه على الأقل...»[2].

ومن عمله بهذه القاعدة ما يظهر في حديث (تسحروا من آخر الليل، وكان يقول: هو الغداء المبارك): قال: « ضعيف: رواه ابن عدي (170 / 2) عن سلمة بن رجاء: حدثنا الأحوص بن حكيمعن راشد بن سعد عن عتبة بن عبد السلمي وأبي الدرداء مرفوعا. وقال: (سلمة بن رجاء أحاديثه أفراد وغرائب ويحدث بأحاديث لا يتابع عليها)، وقالالحافظ ابن حجر فيه: (صدوق، يغرب)، لكن الأحوص بن حكيم ضعيف الحفظ، والحديث قال الهيثمي (3 / 151): (رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه جبارة بن مغلس وهو ضعيف)، وقد تابعه على الشطر الثاني من الحديث عبد الله بن سالم (الأصل سلام) عن راشد عن أبي

1– أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص99– 100)، وينظر (ص104– 105).

2– محمّد ناصر الدين الألباني. النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة، (ص221).

الدرداء وحده، أخرجه ابن حبان (881) من طريق عمرو بن الحارث بن الضحاك عنه، لكن عمرو بن الحارث هذا قال الذهبي: (لا تعرف عدالته)، وراشد بن سعد ثقة، لكن قال الحافظ: (في روايته عن أبي الدرداء نظر)، يشير إلى أنه لم يثبت سماعه منه، فإن بين وفاتيهما أكثر من سبعين سنة. وله شاهد من حديث المقدام بن معدي كرب عن أحمد (4 /) بسند حسن، وآخر من حديث العرباض عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة (1938) وابن حبان (882)، وكنت حسنت إسناده في (المشكاة) (1997) والآن تبين لي أنه وهم، فإن فيه مجهولا كما بينته في تعليقي على (صحيح ابن خزيمة) ولكن هذا الشطر بمجموع طرقه صحيح»[1].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 430- 431، ح1961)، وينظر أمثلة تطبيقية أخرى في السلسلة الضعيفة، (ح3261)، و(ح3262)، و(ح4199)، و(ح4771)، و(ح5656).

المطلب الرابع: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الضعيف:

سبق بيان حد الحديث الضعيف وأقوال الأئمة فيه، وبيان أسباب ضعف الحديث وما ينشؤ عنه من أنواع الضعيف، ثم ذكر مظانه، وحكم الإحتجاج به، وقد تناول الألباني أيضا حد الضعيف، وتفصيل أحكامه وأنواعه في عدة مواضع، وهذا بيان لجهوده واختياراته في الباب:

** **الفرع الأول: حد الحديث الضعيف:**

وهو عنده: ما اختل فيه شرط من شروط القبول، وعبر عنه بقوله: «وهو ما كان فيه علة قادحة من علل الحديث المعروفة، مثل ضعف أحد رواتة، أو الاضطراب، أو النكارة، أو الشذوذ ونحوها»[1].

****

** **الفرع الثاني: أسباب الضعف وما ينتج عنه من أنواع:**

لقد جرى على ما قرره أهل العلم والمحدثون من جعل الضعيف أنواعا كثيرة بحسب شرط الصحة المختل وضعف الحديث لإختلال شرط من شروط الصحة فجعل:

المنقطع: وهو عنده: «ما سقط من سنده راو فأكثر ليس على التوالي»[2].

وهو من أنواع الضعيف: «والمنقطع لا تقوم الحجة به كما هو معلوم في (مصطلح الحديث)[3]، وهو من أنواع الحديث الضعيف لجهالة الراوي الساقط...»[4].

وعمل به تطبيقا، وقد سبق ذكر أمثلة تطبيقية في مبحث الصحيح[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدّين الألباني، ضعيف التّرغيب والتّرهيب، (1/ 4).

2- مُحَمَّد ناصر الدّين الألباني، ضعيف التّرغيب والتّرهيب، (1/ 478، حاشية1).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 9).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المسح على الجوربين، (ص26).

5- ومنها مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (ح105)، (ح235)، (ح269)، (ح576)، و(ح841)، و(ح1231)، و السلسلة الضعيفة، (ح135)، و(ح239)، و(ح483)، و(ح556)، و(ح1000)، و(ح4104).

والمعضل: وهو عنده: «ما سقط منه راويان أو أكثر على التوالي، وهو من أقسام الحديث الضعيف كما هو مقرر في المصطلح»[1].

وضعف أحاديث كثيرة لإعضالها[2].

والمعلق: وهو عنده: «ما سقط أو حذف من أول سنده راو واحد فأكثر إلى رسول الله ﷺ، أوما يذكر من غير إسناد متصل وله صور كثيرة»[3].

وقد نص على ضعفه فقال: «ولا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف أن (الحديث المعلق) من أقسام الحديث الضعيف لانقطاعه»[4]، وضعّف أحاديث لأنها معلقة غير متصلة[5].

****

** **الفرع الثالث: معلقات البخاري:**

سبق تقرير أقسام معلقات البخاري، وقد سار الشيخ على ما قرره أهل العلم في خصوص المعلقات فقسّم المعلق إلى قسمين في نوعه وحكمه فقال: «...تعليقات البخاري لا تساق مساقا واحدا -في اصطلاحه هو- كما بينه العلماء، فما جزم به فهو صحيح، وما لم يجزم فقد وقد»[6]. وقصده بصحة ما جزم به صحته إلى من علقه عنه لا صحته مطلقا فقد يكون ضعيفا موصولا، ولهذا قال:

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (ح448)، والإرواء، (ح1734)، وغاية المرام، (ص25)،

2- ومنها: محمد ناصر الدين الألباني الإرواء، (ح667)، و(ح1230)، و(ح1920)، و(ح1935)، و(ح2608)، والسلسلة الضعيفة، (ح598)، و(ح1303)، و(ح1454)، و(ح1491)، و (ح6265).

3- ينظرمحمد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص20)، ونقد نصوص حديثية في الثقافة العامة، (ص7).

4- محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، (2/ 375) .

5- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (ح715)، والسلسلة الصحيحة، (ح509)، والسلسلة الضعيفة، (ح1006)، و(ح7004)، وضعيف أبي داود، (ح80)، و(ح141)، و(ح332).

6- محمد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص144)، وينظر (ص229)، وتحريم آلات الطرب، (ص28).

«فلا يغتر بقول من قال: (ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده) لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه وأما باقي الإسناد فلا؟ إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده»[1].

وقال: «الحديث المعلق (في البخاري) اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف، ولا يمكن معرفة رتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري إياه في صحيحه...اللهم إلا إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الجزم مثل قال وروى وذكر ونحوهما فإنه دل على أنه صحيح عنده، وإذا صدره بصيغة التمريض مثل روي وذكر ونحوهما فإنه يدل على ضعفه عنده، على أن هذا ليس مضطردا عنده فكثيرا ما يصدره بصيغة الجزم ويكون ضعيفا وقد يصدره بصيغة الجزم وهو عنده صحيح....وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه البخاري في كتب السنة الأخرى ...فيدرس سنده ثم يعطى ما يستحق من رتبة...»[2].

ولهذا تعقب في مواضع من تساهل وأطلق عزو ما علّقه البخاري في الصحيح دون تنبيه على إخراجه معلقا لأن فيه إيهاما بصحته وتدليسا في بيان مرتبته وليس كل معلق صحيحا ولو علقه بصيغة الجزم. فقال متعقبا للنووي في رياض الصالحين: «عزا المصنف بعض الأحاديث للبخاري وهي عنده معلقة...فأوهم بذلك أنها عنده موصولة، وليس كذلك: فكان ينبغي تقييد العزو إليه بقوله: رواه البخاري معلقا أو تعليقا، فإنه من المتفق عليه بين العلماء، أن هذا القسم مما في البخاري ليس في منجاة من النقد، فإن فيه ما هو ضعيف، لذلك وتمييزا له عن الموصول اتفقوا – أيضا – على ضرورة تقييد العزو إليه...ولئن كان يخل بهذا الاصطلاح كثير من المتأخرين، فما كنت لأظن أن المصنف – رحمه الله – يتابعهم على ذلك، والعصمة لله، وقد ذكر المؤلف هو نفسه في (تقريبه) الفرق بين موصولات البخاري ومعلقاته من حيث الصحة وعدمها وشرح ذلك السيوطي في (تدريبه) (ص60 – 63) بما فيه كفاية»[3].

وقال متعقبا لغيره: «وكثيرا ما يتساهل بعض العلماء مثل هذا التساهل، فيطلقون العزو إلى البخاري والرواية عنده معلقة غير موصولة....وأنت إذا تذكرت الفرق بين الأحاديث الموصولة في البخاري والمعلقة منها يظهر لك خطر هذا التسامح الذي يشبه التدليس في الإسناد، ذلك لأن القسم الأول صحيح كله، بخلاف القسم الآخر ففيه كثير من الضعاف، فإذا كان الحديث المعلق منها فعزاه أحد إلى البخاري مطلقا أوهم أن

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص379)، و أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص129).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، نقد نصوص حديثية، (ص7).

3- تخريج رياض الصالحين للألباني، (ص24-25).

الحديث صحيح موصول لاسيما إذا كان من عزاه غير معروف بهذا التساهل فأشبه المدلس تماما ولا يخفى ضرره، فليتنبه لهذا»[1].

واختار أخيرا أن ما رواه معلقا عن شيوخه له حكم المتصل، فقال: «ابن بشار واسمه مُحَمَّد ويعرف ببندار هو من شيوخ البخارى، الذين سمع منهم وحدث عنهم بالشيء الكثير، فإذا قال: (وقال ابن بشار) فهو محمول على الاتصال، وليس معلقا كما زعم ابن حزم فى قول البخارى فى حديث الملاهى: (قال هشام بن عمار) بل هو موصول أيضا كما هو مبين فى موضعه من علم المصطلح وغيره»[2].

والمرسل: وهو عنده قول التابعي قال رسول الله ﷺ[3]، أو هو: «ما رواه التابعي عن النبي ﷺ ولا حاجة لذكر قيد (دون ذكر الصحابي)»[4].

وقد نبّه على أن بعض العلماء خاصة المتقدمين يطلقون المرسل على المنقطع كالشافعي وأحمد وأبي داود والترمذي والبيهقي، وغيرهم[5].

وقد رجح أن المرسل لا يحتج به، وهو منقطع، كما هو قول جماهير العلماء، خلافا للحنفية والمالكية فقال: «...فهل الحديث المرسل إلا من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين، فكيف تثبت به فضيلة؟! بل كيف يبنى عليه عقيدة...»[6].

1- تحقيق كتاب المرأة المسلمة للبنا، (ص10، حاشية 2)، وينظر تعقبه لآخر في نقد نصوص حديثية، (ص6- 8).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (7/ 260).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1422هـ/ 2002م، (1/ 569)،

4- التعليق على الباعث الحثيث،(ص100، حاشية1).

5- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص237)، ومختصر صحيح الإمام البخاري، (3/ 360)، والإرواء، (1/ 8)، و(2/ 95).

6- التعليق على مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ص235).

وقال: «فالحديث المرسل من قسم الحديث الضعيف؛ عند جمهور علماء الحديث...خلافا للحنفية؛ لا سيما بعض المتأخرين منهم الذين ذهبوا إلى الاحتجاج بمرسل الثقة ولو كان المرسل من القرن الثالث! بل غلا أحدهم من المعاصرين فقال: ولو من القرن الرابع! وإذن؛ فعلى جهود المحدثين وأسانيدهم السلام!»[1].

وعمل به تطبيقا تضعيف اللأحاديث لعلة الإرسال[2].

ومن تقريراته في الباب أن مراسيل الصحابة مقبولة صحيحة كما هو مقرر في علم المصطلح[3].

كما أن مراسيل التابعين بعضها خير من بعض فمراسيل الحسن البصري[4]، وقتادة[5]، وعطاء ابن أبي رباح خير من غيرها[6].

****

** **الفرع الرابع: المدلس:**

والتدليس عنده: أقسام منها: 1- تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه وقد يكون بينها واحد أو أكثر، ومن شأنه أنه لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان ولا: حدثنا وما أشبهها، وإنما يقول: قال فلان أو: عن فلان.. ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسماع.

2- تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 55)، و(10/ 457)، وينظر الإرواء، (185/4). وينظر السلسلة الضعيفة، (1/ 55)، و(73/2- 74).

2- ومنها السلسلة الضعيفة، (ح4344)، و(ح38)، و(ح250)، و(ح359)، و(ح556)، والإرواء، (ح354)، و(ح473)، و(ح601)، و(ح633)، وضعيف أبي داود – الأم، (ح87)، و(ح203ح، و(ح226)، و(ح359)، و(ح373).

3-مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 162)، و(4/ 233).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 55- 56)، و(4/ 458).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1216).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 993).

3- تدليس التسوية: وهو أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من ثقة وقد سمعة ذلك الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل ولذلك كان شر أقسام التدليس ويتلوه الأول ثم الثاني[1].

4- تدليس السكوت: قال: «(قال ابن سعد كان يدلس تدليسا شديدا يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت فيقول: هشام بن عروة والأعمش)، قلت: ومثل هذا التدليس حري بحديث صاحبه أن يتوقف عن الاحتجاج به ولوصرح بالتحديث خشية أن يكون سكت بعد قوله حدثنا، ولا يفترض في كل الرواة الآخذين عنه أن يكونوا قد تنبهو لتدليسه هذا»[2]

5- الخامسة: تدليس العطف: قال: «قال الحافظ ابن حجر في (طبقات المدلسين) :(ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا له: نريد أن لا تدلس لنا شيئا. فواعدهم، فلما أصبح أملى عليهم مجلسا، يقول في أول كل حديث منه: ثنا فلان وفلان عن فلان، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئا؟ قالوا: لا. قال: فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته، وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعه منه)»[3].

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقا والأصح الأول كما قال الحافظ ابن حجر على تفصيل لهم في ذلك فليراجع من شاء كتب (المصطلح)[4]، ونقل عن الحافظ ابن حجر وغيره قولهم: (والمدلس لا يقبل حديثه، حتى يصرح بالسماع عند الجمهور من علماء الأصول، خلافا لابن حزم، فإنه يقول: لا يقبل حديثه مطلقا ولو صرح به، ذكره فى كتابه (الإحكام فى أصول الأحكام)[5].

1- ينظر هذه الأقسام في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص18)، والتوسل أنواعه وأحكامه، (ص93)، والصحيحة، (3/ 5)، وتمام المنة، (ص68).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 388- 389)، وينظر (12/ 750).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 215).

4- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص186)، والسلسة الضعيفة، (9/ 319).

5- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (87/1).

فالتدليس عنده علة في الحديث تمنع قبوله[1].

ولابد أن يصرح بالتحديث في كل حديث ولا يكفي ثبوت مطلق السماع عمن يروي فإن ثبوت مطلق السماع لا يغني في رواية المدلس حتى يصرح بالتحديث كما هو مقرر في (المصطلح)[2].

وهذا فيمن كثر تدليسه فإنه يرد ما لم يصرح فيه بالسماع بخلاف من قلّ تدليسه فيقبل منه ولهذا جعلوا المدلّسين طبقات، منهم من يعتفر تدليسه لقلّته، وتقبل عنعنتهم كالثقات الذين في حفظهم ضعف؛ فهؤلاء يقبل حديثهم، على تفصيل ذكره الحافظ العلائي في (مراسيله) (129 - 131)، ولبيان ذلك ألّف الحافظ ابن حجر كتابه (طبقات المدلسين)؛ وهو معروف[3].

ومثّل للمكثر ب (أبي أسحاق السبيعي)، و(بقية بن الوليد) حيث ردّ حديثهم فقال: «أبا إسحاق - وهو السبيعي - كان مدلسا، ولذلك جرينا في تحقيقاتنا على عدم الاحتجاج بما لم يصرح به في التحديث»[4].

وقال عن الثاني: «قلت: وبقية بن الوليد مشهور بالتدليس والرواية عن الضعفاء والمجهولين»[5].

ومثّل للمقل ب: (حبيب بن أبي ثابت) و (قتادة) فقال عن الأول: «حبيب بن أبي ثابت كان يدلس؛ كما قال ابن حبان نفسه تبعا لشيخه ابن خزيمة، لكن سبق مني بيان ما يرجح أن تدليسه قليل، وأن مثله يمشي العلماء حديثه حتى يتبين أن فيه علة قادحة، وأنه لذلك أخرج له ابن حبان أحاديث معنعنة في (صحيحه)، وهذا منها، فانظره في الحديث الذي قبله»[6].

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 340).

2- ينظر تخريج شرح العقيدة الطحاوية، (ص414).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص27).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 83)، وينظر التضعيف لتدليسه في السلسلة الضعيفة، (ح1009)، والإرواء، (ح75)، و(ح1039)، و(ح2254).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 360)، وينظر التضعيف لتدليسه في السلسلة الضعيفة، (ح1001)، (ح1517)، و(ح2473)، وضعيف أبي داود، (ح192)، (ح431)، والإرواء، (ح1488).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1221- 1223).

وقال عن الثاني: «فإن عنعنة قتادة مغتفرة لقلّتها بالنسبة لحفظه وكثرة حديثه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في ترجمته من (مقدمة الفتح) بقوله: (ربما دلس)؛ وكأنّه لذلك لم يذكره هو في (التقريب) بتدليس، وكذلك الذهبي في (الكاشف)، ونجد في (الصحيحين) -وغيرهما- أحاديث كثيرة جدا لقتادة بالعنعنة، حتى ابن حبّان الذي وصفه بالتّدليس؛ قد أكثر عنه بها، ويحتمل أنّ ذلك كان منهم لأنّه كان -كما قال الحاكم- لا يدلّس إلّا عن ثقة، كما نقله العلائي في كتابه القيّم (جامع التحصيل) (ص 112)»[1].

وأما قبول حديث المدلس إذا صرح بالسماع فكثير[2].

كما قد يستثنى مواضع لقرائن مثل ابن جريج في عطاء قال الألباني: «روى أبو بكر بن أبي خيثمة بسند صحيح عن ابن جريج قال: (إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت). قلت (الألباني): وهذه فائدة هامة جدا، تدلنا على أن عنعنة ابن جريج عن عطاء فى حكم السماع»[3].

وأما رد الحديث بالسبب الثاني: وهو الطعن في الراوي وعدم ضبطه فينشأ عنه الموضوع والمضطرب و المنكر والمعلل، وقد جعل الشيخ الوضع وترك حديث الراوي والنكارة في السند أو المتن والعلة القادحة في السند أو المتن والإضطراب في الحديث من أسباب ضعف ورد الحديث.

****

** **الفرع الخامس: الموضوع:**

وهو عنده: «ما كان في إسناده كذاب أو وضاع، أو تكون لوائح الوضع على متنه ظاهرة مع علة في إسناده جلية»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص109- 110).

2- مُحَمَّد صديق خان القنّوجي، الرّوضة النّديّة، (2/ 383)، و(2/ 403)، والإرواء، (ح113)، و(ح337)، و(ح676).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 244).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف التّرغيب والتّرهيب، (1/ 4)، وينظر السلسلة الضعيفة، (1/ 71).

واختار أن الذي يحكم عليه بوضع الحديث الذي يكذب في الحديث لا في كلام الناس فقال: «الرجل الذي يكذب في كلامه إنما يفسق به، ولكنهم لا يجعلون حديثه موضوعا ومكذوبا بل ضعيفا جدا، وإنما يجعلون الحديث موضوعا إذا كان راويه عرف بكذبه في حديث رسول الله ﷺ»[1].

والحكم على الحديث عنده بالوضع يكون بالنظر إلى اسناده ومتنه:

فقد يحكم على الحديث بالوضع من خلال اسناده بوجود كذاب أو وضاع وهذا ظاهر، ويحكم عليه بالوضع من خلال متنه ولو لم يكن في سنده كذاب أو وضاع، وقد يكون الحكم على الحديث بالوضع من قبل معناه أقوى من الحكم عليه به من جهة الإسناد، فيكون ضعيف سندا موضوع متنا[2].

وقال مقرّرا هذا: «ثم إن المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك»[3].

وتعقّب من ظنّ غيره فقال: «تعليله لردّ حكم الذهبي على الحديث بالوضع بقوله: (لأنّه ورد عن غير الوضّاعين)، فهو مرفوض من أصله، وهو بذلك يوهم القراء أنّ الحديث لا يكون موضوعا إلا إذا كان فيه وضاع، وهذا خلاف ما صرّح به العلماء في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديث حكموا عليه بوضعه أو بطلانه، وليس في إسناده وضّاع أو كذّاب، وفي هذه السلسلة عشرات الأمثلة على ذلك، وقد جاء في (اختصار علوم الحديث)، لابن كثير: (يعرف الموضوع بأمور كثيرة.. ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة)»[4].

1- التعليق على الباعث الحثيث، (1/ 72).

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 260، ح134)، وينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص62- 63).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ ص86).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني السلسلة الضعيفة، (36/3)، وينظر، (13/ 997، ح6445). وينظر تقرير هذا الأمر ومثال آخر في السلسلة الضعيفة، (12/ 253، ح5619).

قواعد يحكم بها على الحديث بالوضع:

ثم ذكر ناقلا عن ابن الجوزي وابن القيّم أمورا وقرائن يحكم بها على الحديث بالوضع منها:

1- أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء بل لا يشبه كلام الصحابة: مثاله حديث: (كلوا التين، فلو قلت: إن فاكهة نزلت من الجنة بلا عجم لقلت: هي التين، وإنه يذهب بالبواسير، وينفع من النقرس).

قال في دراسته: «ويغلب على الظن أن هذا الحديث موضوع فإنه ليس عليه نور النبوة، وقد قال الشيخ العجلوني في (الكشف) (1 / 423) : جميع ما ورد في الفاكهة من الأحاديث موضوع، كأنه يعني في فضلها...»[1].

وحديث: (ثلاثة يزدن في قوة البصر: النظر إلى الخضرة، وإلى الماء الجاري، وإلى الوجه الحسن).

قال: «والحكم على هذا الحديث وما في معناه بالوضع من قبل معناه أقوى من الحكم عليه به من جهة الإسناد ، فقد قال ابن القيم رحمه الله في رسالته (المنار): (فصل: ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا... ومنها أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء بل لا يشبه كلام الصحابة...وهذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن ، بل أحمد ومالك)»[2].

2- أن يكون متن الحديث غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها. مثاله حديث: (من أصبح يوم الجمعة صائما ، وعاد مريضا ، وأطعم مسكينا ، وشيع جنازة ، لم يتبعه ذنب أربعين سنة).

قال في دراسته: «ثم إن المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط ، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث، فإن فيه أن فعل هذه الأمور المستحبة في يوم الجمعة سبب في أن لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة! وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن...»[3].

3- ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه: ومثاله حديث: (ربيع أمتي العنب والبطيخ).

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 106- 107، ح165).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 260، ح134).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/86- 87، ح620)، وينظر مثالا آخر فيها، (1/ 746، ح21).

قال في دراسته: «والحديث أورده ابن القيم في (الموضوعات) فقال في (المنار) (ص 21) : (ومما يعرف به كون الحديث موضوعا سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه)»[1].

4- ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن. ومثل له بحديث: (دعوني من السودان ، إنما الأسود لبطنه وفرجه)، فقال في دراسته: «كيف يعقل أن تذم هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم، وليت شعري ما يكون موقف من كان غير مسلم من السودان إذا بلغه هذا الذم العام لبني جنسه من شريعة الإسلام؟!»[2].

5- ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق: ومّثل له بحديث: (إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني وليصل علي وليقل: ذكر الله من ذكرني بخير)[3].

6- ومنها كون الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول: ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة، ومثّل له بحديث: (أربع لا وعد فيهن: ننظر، وعسى، ويقضي الله، وما شاء الله)[4].

ولا شك أن هناك قواعد يعرف بها كون الحديث موضوعا بالنظر إلى متنه ذكرها العلماء، وقد ذكر جملة طيبة منها ابن الجوزي في الموضوعات وابن القيم في المنار المنيف ولكن ينبغي التنبيه أنه ليس لكل أحد الحكم على الحديث بالوضع لأمر في متنه بل هذا لأهله ممن يمارس السنة ويعرف كلامه ﷺ، ولهذا قال الألباني: «ونحن في ترجيحنا أن هذه الأحاديث موضوعة قد اعتمدنا على النقد الداخلي، أعني: نقد المتن في الحديث ولو صح سنده لأنه: أولا: ليس لهذا النقد الداخلي قواعد محررة وضوابط مقررة يمكن الإعتماد

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسة الضعيفة، (1/ 288، ح155).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسة الضعيفة، (2/ 158، ح727).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 138-139، ح2631).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسة الضعيفة، (12/ 333، ح5647)، وفي السلسة الضعيفة أمثلة كثيرة للحكم على أحاديث بالوضع استأناسا بقواعد الأئمة في الباب.

عليها والرجوع حين الإختلاف إليها خلافا للنقد الخارجي أي نقد السند فقد وضع له علماؤنا رحمهم الله من القواعد والضوابط ما لا يمكن الزيادة عليه كما تجد ذلك مفصلا في كتب علم الحديث....»[1].

وقال: «وهذا النوع لا يظهر إلا لمتمكن في هذا العلم، دقيق النظر في معاني المتون، واسع الاطلاع على السنة الصحيحة، أوتي فقها في كتاب الله، وحديث نبيه ﷺ»[2].

وهذه القواعد وضوابطها موضوع حري بالدراسة والجمع، لأنه لا شك لا يتأتى الحكم بها لكل أحد.

– تعدد طرق الحديث يبرئه من الوضع:

ومن تقريراته في الباب أن مجيء الحديث من عدة طرق ولو ضعيفة يخرجه من الوضع[3].

وهذه قرينة صحيحة غالبا على عدم وضع الحديث عند بعض أهل العلم كما سبق.

و المنكر عنده هو: «هو ما رواه الضعيف مخالفا للثقة»[4].

أو (الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه، وقد يكون منكر المتن، ولو لم يخالف).

والمنكر عنده قسمان: الحديث الذي يتفرد بروايته الضعيف.

وزيادة الضعيف في متن أو سند حديث زيادة يتفرد بها أو يخالف فيها الثقة.

وهو ضعيف لا شك «فإن كل من كان على شيء من المعرفة بعلم مصطلح الحديث يعلم أن الضعيف إذا خالف الثقة في لفظ ما؛ يكون حديثه منكرا مردودا»[5].

1- محمد ناصر الدين الألباني، تخريج أحاديث فضائل الشام لعلي بن محمد الربعي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/ 2000م، (ص15- 16).

2- محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب، (1/ حاشية ص4).

3- محمد ناصر الدين الألباني، ينظر تخريج أحاديث فضائل الشام، (ص30- 31).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 301- 302).

5- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 59)، وينظر تضعيفه أحاديث لنكارتها في السلسلة الضعيفة، (ح55)، و(ح63)، وح117)، و(ح135)، و(ح209)، وغيرها كثير.

وقد فرّق كما سبق، بين مخالفة الثقة وهو الشاذ ومخالفة الضعيف أو تفرده فإنه منكر قال: «ولا شك في ضعفه لهذا...كل من كان على شيء من المعرفة بعلم مصطلح الحديث أن الثقة إذا خالف في حديثه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا فحديثه شاذ، وإذا كان المخالف ضعيفا فحديثه منكر...»[1].

ولكنه أشار إلى أن من الأئمة خاصة المتقدمين من يطلق النكارة على الشذوذ أي مخالفة الثقة كالإمام أحمد وغيره[2]، أو على مجرد التفرد كأبي حاتم وغيره مراده أي (أبو حاتم) بالاستنكار مجرّد التفرّد، وليس التضعيف، وهذا استعمال معروف عند بعض المحدّثين –كما في (مقدّمة ابن الصلاح) –وغيره–[3]، فينبغي مراعاة اصطلاحهم، والشيخ أحيانا يتوسع وينوع في الإصطلاح في أحكامه[4].

والمضطرب: قال فيه « وهو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راو واحد وقد يقع من رواة له جماعة والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط»[5].

ونص على ضعفه فقال: «ومن المقرر في علم مصطلح الحديث أن من أنواع الحديث الضعيف الحديث المضطرب، وذلك؛ لأن تلون الراوي في روايته الحديث إسنادا ومتنا؛ واضطرابه فيه؛ دليل على أنه لم يتقن حفظه، ويحسن ضبطه، وهذا لو كان ثقة، فكيف إذا كان متكلما في حفظه»[6].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني،تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، (ص33).

2- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص39)، و(ص134- 135)،

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص207).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 243)، و(4/ 45)، وينظر السلسلة الضعيفة، (2/ 391)، (11/ 85).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص17).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (8/ 204- 205)، و (13/ 1103)، وينظر الصحيحة، (7/ 670)، والرد المفحم، (ص56).

وقرّر أن الإضطراب يعتبر حال عدم إمكان الجمع أو الترجيح فإذا أمكن انتفى كما، أن الإضطراب حاصل في المتن أو السند أو فيهما، فقال: «وليس كل اختلاف في السند أو المتن يعدّ علة قادحة عند العلماء، بل يشترط لذلك أن تتساوى وجوه الاضطراب بحيث لا يمكن ترجيح وجه على آخر....»[1].

وأما الحديث المعلل والعلل الأخرى التي يرد بها الحديث الناشئة عن اختلال شرط العدالة والضبط فقد سبقت الإشارة إلى بعضها في مبحث الصحيح ويأتي بعضها في جهوده في الجرح والتعديل.

****

** **الفرع السادس: مسألة الإحتجاج بالحديث الضعيف:**

لقد اختار الشيخ عدم الإحتجاج بالحديث الضعيف ولا العمل به مطلقا مضعفا القول بالإحتجاج به فضلا عن ادعاء الإتفاق، بله الإجماع على هذا القول، وجعل انتشار الأحاديث الضعيفة من المصائب التي ابتليت بها الأمة فقال: «قلت وهذا الذي أدين الله به أدعوا الناس إليه أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا لا في الفضائل والمستحبات ولا في غيرها»[2].

وبعد دراسة حديث: (من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيمانا به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك)، حكم عليه بالوضع، وقال: «ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعا في ثوابه، سواء كان الحديث عند أهل العلم صحيحا، أو ضعيفا، أو موضوعا، وكان من نتيجة ذلك أن تساهل جمهو ر المسلمين، علماء، وخطباء، ومدرسين، وغيرهم، فى رواية الأحاديث، والعمل بها، وفي هذا مخالفة صريحة للأحاديث الصحيحة في التحذير من التحديث عنه ﷺ إلا بعد التثبت من صحته عنه ﷺ كما بيناه في المقدمة، ثم إن هذا الحديث وما في معناه كأنه عمدة من يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ومع أننا نرى خلاف ذلك، وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته، كما هو مذهب المحققين من العلماء، كابن حزم، وابن العربي المالكي، وغيرهم»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7 /383)، و(3/ 59)، و(7/ 383- 384)، والسلسلة الضعيفة، (13/ 1103)، وصحيح سنن أبي داود، (1/ 27- 28)، والإرواء (2/ 271).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، (1/ 49).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 650- 651).

وقال في آخر مقدمة صحيح الجامع: «وجملة القول: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يدعوا العمل بالاحاديث الضعيفة مطلقا، وام يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ، ففيها ما يغني عن الضعيفة، وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ،لأننا نعرف بالتجربة أن الين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله: (كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع"، وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالا أن يعمل بكل ما سمع)»[1].

واستدل بأدلة كثيرة، ورد أدلة من جوّز الإستدلال بالضعيف، وشنّع على من استدل به[2]، بل وشدّد في ذلك وصرح أنه لايجوز رواية الحديث دون تثبت من صحته كما لا يجوز رواية الحديث الضعيف إلا مقرونا ببيان ضعفه بالعبارة الصريحة وليس بما عرف عند المتخصصين بصيغة التمريض لعدم معرفة أكثر الناس باصطلاحات أهل الحديث، وذلك ل: - مخافة الدخول في وعيد من كذب على النبي ﷺ.

- وخطر الإبتداع في الدين ونسبة أمور للشرع ليست منه إعتقادية غيبية أو تشريعية عبادية

-كما أنه سبب حصول الخلاف في الأمة.

- والشروط التي وضعوها للإستدلال بالضعيف لا يمكن تحققها.

- كما أن الضعيف لا يفيد إلا ظنا مرجوحا[3].

وعندي أنه لا يحتج بالضعيف لأن في الصحيح غنية كما لا يعمل به استقلالا بل يقرن بما يقوّيه في العمل كاجماع أو قول صحابي وغيرها من القرائن المعينة للعمل بالضعيف، وهذا لا يعني اطراح الضعيف مطلقا فلا ينتفع به وهو ما فهمه بعضهم من كلام الشيخ وانتقد على ذلك، ولكن الشيخ لم يصرح به ولازم المذهب ليس بمذهب ويأتي بحثه في الإنتقادات.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، (1/ 56).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص53- 55)، والسلسلة الضعيفة، (1/ 653).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 47- 51)، و(3/ 20- 27)، وتمام المنة (ص32-34)، و(ص39-40)، ومقدمة صحيح الترغيب والترهيب، (ص37- 38)، و(ص51- 54).

المطلب الخامس: المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:

** **الفرع الأول: حدها:**

المرفوع عنده: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قوله أو فعله سواء كان متصلا أو منقطعا أو مرسلا[1].

والموقوف: ما أضيف إلى الصحابي[2].

والمقطوع: ما روي عن التابعي فمن دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله[3].

****

** **الفرع الثاني: المرفوع حكما: ومما يحكم له بالرفع عنده:**

أولا: قول الصحابي: (من السنة كذا) أو (ذكر لنا) أو (أمرنا) أو (نهينا):

ومنه قوله: «قول عتبة: (ذكر لنا) بالبناء للمجهول مثل قول غيره من الصحابة (أمرنا) و (نهينا) وذلك كله في حكم المرفوع كما هو مقرر في (مصطلح الحديث)»[4].

وقال: «وقول الصحابي: (من السنة كذا) في حكم المرفوع عند العلماء بخلاف قول التابعي: (من السنة كذا) فإنه ليس في حكم المرفوع[5]. وقال الحافظ: (وهذا حكمه حكم الرفع؛ لأن الصحابي إذا قال: (السنة كذا)، أو: (سن كذا)، كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي ﷺ...»[6].

وهذا هو الصحيح في المسألة كما سبق بدليله.

1- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 146).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 13).

3- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 166، حاشية 2).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 144- 145).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 612)، والأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، (ص33).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (2/ 629).

الثاني: ما لا يقال بالرأي وما لا مجال لإجتهاد فيه:

قال ذاكرا أثر عمر موقوفا: «(الدعاء موقوف بين السماء والأرض؛ لا يصل منه شيء حتى يصلى على النبي ﷺ)، قال ابن العربي: (ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي؛ فيكون له حكم الرفع، انتهى)»[1].

وفي حديث: (من قرأ (سورة الكهف) كما أنزلت كانت له نورا يوم القيامة، من مقامه إلى مكة، ومن قرأ عشر آيات من آخرها ثم خرج الدجال لم يضره، ومن توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، كتب في رق، ثم جعل في طابع، فلم يكسر إلى يوم القيامة).

قال بعد دراسته: «وخلاصة القول: إن الحديث صحيح، لأنه وإن كان الأرجح سندا الوقف، فلا يخفى أن مثله لا يقال بالرأي، فله حكم الرفع، والله أعلم»[2].

والقول بأن له حكم الرفع قول جماهير أهل العلم من المحدثين والفقهاء والأصوليين، ولكن بضوابطه وشروطه، قال الحافظ ابن حجر: «ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا أن يقول الصحابيّ الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلّق له ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية كبدء الخلق وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، وإنّما كان له حكم الرفع لأنّ إخباره بذلك يقتضي مخبرا له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبيّ ﷺ أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني، وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ، فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة»[3].

قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث أو ينميه أو يبلغ به: قال الألباني: «إذا قال التابعي (يرفع الحديث) (يعني الصحابي) دون التصريح بأن الرفع هو إلى النبي ﷺ فله حكم المرفوع، وكذلك إذا قال: (ينميه) أو: (يبلغ به) أما لو قال: (يبلغ به النبي ﷺ)، فهذا صريح في الرفع، لا أظن أحدا يخالف فيه»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (3/ 955).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 313، ح2651)، وينظر أمثلة أخرى فيها، (ح2814)، و(ح1351)، والسلسلة الضعيفة، (ح220)، والإرواء، (4/ 378).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص106- 107).

4- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ 151، حاشية2).

وهو الصحيح أيضا كما سبق.

الثالث: تفسير الصحابي للقرآن له حكم الرفع بضوابطه وشروطه:

قال في دراسة حديث : «أخرجه ابن جرير في (التفسير) (16 / 53) من طريق شعبة والحاكم (2 / 373) من طريق سفيان كلاهما عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء يقول: فذكره موقوفا قلت: وهو أصح لكن تفسير الصحابي للقرآن له حكم الرفع كما قرره الحاكم في (مستدركه)[1]، وقرّر بأن القول بأن تفسير الصحابي له حكم الرفع ليس على إطلاقه بل بشروط ثلاثة:

1- أن يصح السند إليه.

2- أن يكون هذا مما لا يقال بالرأي والإجتهاد كأن يكون من الأمور الغيبية التي لا مجال للعقل فيها.

3- ألا يكون الصحابي ممن عرف برواية الإسرائيليات»[2].

وهذا أيضا هو الصحيح عند المحققين كما سبق.

****

** **الفرع الثالث: تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:**

إذا روي الحديث موقوفا ومرفوعا موصولا أو مرسلا وحصل التعارض فإنه يصار إلى الجمع أو الترجيح فيصحح أحد الوجهين أو يضعف الوجهان أو يصحح أحد الوجهين يرجع في هذا إلى القواعد وقرائن الترجيح وهي كثيرة من أشهرها الترجيح بالأكثرية أو الأحفظية وقد مشى الشيخ على هذا في حكمه على الأحاديث فقد يصحح الوجهان ومن ذلك حديث قوله ﷺ: (إذا التقى الختانان وجب الغسل)، قال: «ورد من حديث عائشة وأبي هريرة: أما حديث عائشة فله طرق: الأول: أخرجه الترمذي (180/1 . 181) والشافعي (36/1) وابن ماجه (211/1) وأحمد (161/6) من طريق القاسم بن مُحَمَّد عن عائشة زوج النبي ﷺ، قالت، فذكره موقوفا عليها وزاد: فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا، وسنده صحيح وقد أعل بما لا يقدح، لا سيما وله الطرق الأخرى...إلى أن قال: ويتلخص من مجموع هذه الطرق أن السيدة

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 188).

2- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص 126).

عائشة ﵂ كانت تارة ترفع الحديث، وتارة توقفه، وكل روى ما سمع منها، والكل صحيح، الرفع والوقف ولا منافاة بينهما..»[1].

وقد يضعف الوجهان[2]، وقد يصحح أحد الوجهين ويضعف الآخر[3]، باستخدام القرائن[4].

****

** **الفرع الرابع: زيادة الثقة:**

سبق تصوير المسألة وأقوال أهل العلم فيها واختيار أحمد شاكر، وأما الألباني فقد مشى على قول النقاد واختيار شاكر فنصّ أن الأصل أن زيادة الثقة مقبولة بشرط عدم الشذوذ وأن يكون الزائد ثقة حافظا قال: «(زيادة الثقة مقبولة)؛ لأن هذا محله فيما لو كان الزائد ثقة قوي الحفظ كما هو مبين في (المصطلح)[5]، بل وجعلها قاعدة من قواعد علم المصطلح الصحيحة[6]، والتي لا تنافي القاعدة الأخرى في رد مخالفة الثقة من هو أوثق منه...فقال: «ومثل هذه الزيادة لا علاقة لها بالاضطراب، وإنما ينظر إليها بمنظار قاعدة: (زيادة الثقة مقبولة) أو قاعدة: (رد الزيادة لمخالفة من هو أوثق منه أو أكثر عددا)؛ وهو الحديث الشاذ»[7].

وقال: «فقد تبين مما سبق أن مدار الحديث على أبي سهيل، وأن رواه عنه مالك وإسماعيل، وأنهما اختلفا عليه في زيادة: (وأبيه)؛ فأثبتها إسماعيل، ولم يذكرها مالك. فيرد حينئذ – في سبيل التوفيق بينهما – قاعدتان مشهورتان: إحداهما: زيادة الثقة مقبولة. والأخرى: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مردودة.فعلى أيهما ينبغي الاعتماد والعمل هنا؟! الذي تحرر عندي – من علم المصطلح، ومن تطبيقهم له على مفردات

1- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 121- 122، ح80)، وينظر الإرواء، (ح313)، و(ح2488)، و(ح1690).

2- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (ح1155)، و(ح5658).

3- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة (ح6139)، وضعيف أبي داود، (ح116).

4- ففي حديث رقم (303) ورقم (516) في الصحيحة. صحح الرفع بقرينة الأكثرية. وفي الضعيفة حديث رقم (5658) صحح الوقف بقرينة الأحفظية وفي حديث (1836) في الإرواء، وحديث رقم (700) في صحيح أبي داود. ترجيح بالأحفظية. وفي صحيح أبي داود رقم (543) تصحيح الوصل بقرينة الأحفظية، وفي الارواء رقم (2018). تصحيح الإرسال بقرينة الأكثرية والأحفظية.

5- محمد ناصر الدين الألباني، جلباب المرأة المسلمة، (ص 195)،

6- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 24)، و(7/ 978).

7- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 384).

الأحاديث – أنه لا اختلاف بين القاعدتين؛ فإن الأولى محمولة على ما إذا تساويا في الثقة والضبط، وأما إذا اختلفا في ذلك؛ فالاعتماد على الأوثق والأحفظ. وبذلك تلتقي هذه القاعدة مع القاعدة الأخرى ولا تختلفان أبدا، ويسمى حديث الأوثق حينذاك: محفوظا، ومخالفه: شاذا. وهذا هو المعتمد في تعريف (الشاذ) بحسب الاصطلاح»[1].

وقال: «من المتفق عليه بين العلماء أن الأصل قبول رواية الثقة كما رواها، وأنه لا يجوز ردها بالإحتمالات والتشكيك، وأن طريق المعرفة هو التصديق بخبر الثقة..»[2].

وعمل به تطبيقا في مواضع كثيرة ومنها حديث: (إن أحسن ما غير به هذا الشيب الحناء والكتم).

قال: «أخرجه أبو داود (2 / 195 – تازية) والنسائي (2 / 279) والترمذي (3 / 55 – تحفة) وابن ماجة (2 / 380) وابن حبان (1475) وأحمد (5 / 147 و 150 و154 و 156 و 169) وابن سعد في (الطبقات) (1 / 439) والطبراني (1638) من طريقين عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود عن أبي ذر عن النبي ﷺ، وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح، وأبو الأسود الديلي اسمه ظالم ابن عمرو بن سفيان)، قلت: وهو ثقة من رجال الشيخين، وكذلك عبد الله بن بريدة، فهو صحيح على شرطهما، فالعجب من الحاكم كيف لم يخرجه، لا يقال: إنما لم يخرجه لأن كهمسا أرسله، فقال: عن عبد الله بن بريدة أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. أخرجه النسائي. لا يقال هذا لأن من مذهبه أن زيادة الثقة مقبولة، وهو الصواب على تفصيل معروف في علم المصطلح، وقد رواه ثقتان عن عبد الله ابن بريدة موصولا مسندا كما تقدم، فهي زيادة مقبولة اتفاقا، لاسيما وله طريق أخرى عن أبي ذر يرويه أبو إسحاق عن ابن أبي ليلى عنه مرفوعا بلفظ: (أفضل ما غيرتم به الشمط الحناء والكتم)، أخرجه النسائي (2 / 278 و 279) وأبو إسحاق هو عمرو بن عبيد الله السبيعي وهو ثقة لكنه مدلس، وكان قد اختلط، فهو لا بأس به في الشواهد، إلا من رواية سفيان الثوري وشعبة فحديثهما عنه حجة»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 758)، و، (13/ 774).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (134/7).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (ح1509). وينظر أيضا (6/ 241)، و(609/5).

والشيخ يعمل القرائن في حكمه على زيادات الثقات كما هو ظاهر في دراسته لها فيقبلها تارة ويردها أخرى[1].

ولهذا أكد أن قاعدة زيادة الثقة مقبولة ليس على إطلاقها بل هو خاضع للقرائن فقال: «قاعدة (زيادة الثقة مقبولة) ليست على إطلاقها عند المحققين من المحدثين وغيرهم؛ بل الصواب الذي صرح به الحافظ ابن كثير وابن حجر وغيرهما: تقييدها بما إذا لم يخالف الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عددا، وإلا؛ كانت شاذة مردودة، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن، ولذلك؛ اشترطوا في تعريف الحديث الصحيح: (أن لا يشذ)، وعلى ذلك جروا في كتب العلل والتخريجات وغيرها، كما يعلم ذلك من درس ذلك دراسة واعية، ومن لم يتنبه لهذا القيد، أو لم يأخذ به؛ كان مضطربا أشد الاضطراب في التصحيح والتضعيف، والأمثلة على ذلك كثيرة جدّا لا ضرورة للتوسع في ذكرها»[2].

وقال: «الذي فهمناه أن الراجح عند الأئمة والذي نحن نجري عليه أن زيادة الثقة مقبولة إذا كان ليس هناك من هو أرجح منه حفظا أو كثرة فزيادة الثقة مقبولة بهذا القيد وليس على الإطلاق كما هو مذهب بعض الأصوليين»[3].

وردّ على من قرّر قبولها والعمل بها مطلقا، فقال: «قوله (أحمد شاكر): (والرفع زيادة من ثقة فتقبل)، ليس على إطلاقه عند الحفاظ النقاد –كما هو محقق في علم المصطلح–، وإن كان الشيخ رحمه الله مال في تعليقه على (اختصار علوم الحديث) لابن كثير (ص 67 –68) أنها مقبولة على الإطلاق، ولا يخفى على المحققين في هذا العلم الشريف ما في ذلك من تعطيل نوع هام من علوم الحديث، وهو (الحديث الشاذ) الذي ذكروا في تعريفه قول الإمام الشافعي....وعلى هذا قامت كتب (العلل) مثل: كتاب ابن أبي حاتم، وكتاب الدارقطني وغيرهما من الحفاظ، فكم من أحاديث رواها الثقات أعلوها بمخالفتهم لم هو أحفظ أو أوثق أو أكثر عددا! وهذا مما لا مناص منه لكل باحث عارف نقاد، وكأن الشيخ رحمه الله شعر بهذا في

1– وقد سبقت أمثلة في تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال ولهذا قال في الصحيحة: «مذهبه أن زيادة الثقة مقبولة، وهو الصواب على تفصيل معروف في علم المصطلح»، (14/4).

2– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 89).

3– أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص16)، وينظر تتمة كلامه إلى (ص18).

نهاية تعليقه المشار إليه، فختمه بقوله: (نعم، قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التي زادها الرواي الثقة زيادة شاذة، أخطأ فيها، فهذا له حكمه، وهو من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد»[1].

ولكن أحمد شاكر لا يقبلها مطلقا، بل يجنح لقبولها وفي نسبة هذا القول له وإطلاقه نظر كما سبق.

وعمل به الألباني تطبيقا:

ففي الكلام على حديث عائشة: قالت: (كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل، ثمّ يقول: اللهم! هذا فعلي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك)، قال: «شاذ (التعليق الرّغيب) (3/ 79)، (الإرواء) (2018)، (ضعيف أبي داود) (370)، والمحفوظ مرسلوه والذي رجّحه جماعة من الحفاظ، كالترمذي والنسائي وأبي حاتم؛ لمخالفة جمع من الثقات إسناد حماد إياه عن عائشة، وعارضهم الأخ الدارقطني فقال (4/ 245): (نقول: إن الرفع كذا قال! ولعله سبق قلم منه) زيادة، وإذا كان من ثقة فالمقرر قبولها!)، قلت: كأنه يظن أنه اكتشف شيئا خفي على أولئك الحفاظ! والواقع أنه هو الذي خفي عليه أن هذا المقرر ليس على إطلاقه؛ وإلّا فما هو الحديث الشاذ عنده؟! والحقيقة أنني ألاحظ من تخريجاته أن الحديث الشاذ لا يعرفه، أو أنه قد غاب عن ذهنه، وغلب عليه قاعدة: (زيادة الثقة مقبولة!) دون قيد أو شرط! وهو على خلاف ما عليه الحفاظ من الترجيح بالأحفظ والأكثر!!»[2].

وينظر مثال رده زيادة ثقة حديث: (كان إذا قام من الليل يتهجد، صلى ركعتين خفيفتين)، قال في أثناء دراسته: «لقد كنت خرجت الحديث مرفوعا من قوله ﷺ في (الإرواء) (2/202/ 453) من رواية ثلاثة من الثقات الآخرين عن هشام به، وملت هناك إلى ترجيح الرفع على الوقف إعمالا لقاعدة: زيادة الثقة مقبولة، ثم ترجح عندي الوقف لسببين اثنين...وذكرهما»[3].

1- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (ص14)، و(ص162) .

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف الموارد، (ص92).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة، (7/ 603، ح3199)، وينظر أمثلة لإعماله للقرائن في دراسة زيادات الثقات وعدم إطلاق الحكم عليها في السلسة الصحيحة، (ح450)، (ح3093)، (ح 3322).

وهذا الذي عليه المحققون، وهو أن زيادة الثقة لا يحكم فيها بحكم كلي بل ينظر للقرائن، وإن كان الأصل قبولها كما هو اختيار الشيخ وعمله في تطبيقاته، وهو الذي وصل إليه الباحث العيزري[1] وغيره، بخلاف عائشة غرابلي[2]، فقد وصلت إلى أن مذهب الشيخ قبول الزيادة مطلقا، وهو مجانب للصواب كما مر[3].

ويأتي مزيد تحقيق في مذهب النقاد المتقدمين في زيادة الثقة.

1- عبد الرحمان العيزري، جهود الشيخ الألباني في علم الحديث رواية ودراية،(ص395).

2- عائشة غرابلي، منهج الألباني في تصحيح الحديث وتضعيفه، (ص192- 195).

2- وينظر مثال طويل عملي تطبيقي لقبول الشيخ لزيادة ثقة ورده أخرى بالقرائن في الإرواء، (4/ 134- 136، ح965).

المبحث الرابع:
آراء الألباني وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل.

توطئة:

بعد بيان تفصيل جهود الألباني في مسائل مصطلح الحديث، وبيان آرائه و اختياراته وإفاداته فيه مستخلصا منهجه فيه، أبيّن في هذا المبحث جهود الشيخ، وآرائه وإفاداته في علم الجرح والتعديل، محاولا استنباط منهجه العام والخاص فيه، **وذلك في أربعة مطالب:**

** **المطلب الأول: توطئة في حد الجرح والتعديل وتقرير مشروعيته:**

** **المطلب الثاني: مسألة العدالة والضبط:**

** **المطلب الثالث: مسائل وقواعد في الباب واختيار الشيخ فيها:**

** **المطلب الرابع: قواعد عمل بها الشيخ في الباب:**

المطلب الأول: توطئة في حد الجرح والتعديل وتقرير مشروعيته:

تقدمة في مشروعية الجرح والتعديل:

سبق تقرير جواز الجرح، وبيان أن الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث ثم بيان حده.

وأما جهود الشيخ في الباب فإنه:

أولا: قد نص الشيخ على مشروعية الجرح والتعديل فجعله علما من فروض الكفاية فقال: «...الآن فهذان العلمان (علم الحديث، والجرح والتعديل) لا بد منهما لطالب العلم، وهما من فروض الكفاية؛ وذلك لكي يتمكن العالم اليوم من معرفة الحديث إن كان صحيحا أو ضعيفا...»[1].

1- محمد ناصر الدين الألباني، التوحيد أولا يا دعاة الإسلام، (ص27). وينظر محمد ناصر الدين الألباني، الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، ط1/ 1420هـ- 1999م، دار الصديق، الجبيل، المملكة العربية السعودية، (ص34).

المطلب الثاني: مسألة العدالة والضبط:

وأما في مسألة العدالة والضبط -وهما قطبا رحا علم الجرح والتعديل-، فقد سبق في مبحث الحديث الصحيح الكلام عليها وتقرير إفادات الشيخ واختياراته في الباب، بقي التذكير أنه يخرج باشتراط العدالة وباشتراط الضبط مسائل، وتبقى مسائل في الباب، ومنها أولا:

** **الفرع الأول: حد الجهالة وأنواعها:**

مر المراد بها، وأما الشيخ فقد عرّف المجهول بقول الخطيب في (الكفاية ص 88): «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[1].

والجهالة عنده جهالتان جهالة عينية وجهالة حالية، فمجهول العين هو من روى عنه واحد فقط ولم يوثق.

ومجهول الحال أو المستور هو من روى عنه أكثر من واحد إثنان فأكثر، ولم يوثق[2].

وترتفع الجهالة عن الأول بأن يروي عنه إثنان فصاعدا ولا يثبت له بذلك العدالة بل يصير مجهول حال[3]. إلا إذا وثقه حافظ معروف بأنه لا يوثق المجهولين[4].

والمستور وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور[5]، قال الألباني: «والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، قلت: وإنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه وكأن الحافظ أشار إلى هذا بقوله: (إن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق)، وإنما قلت: (معتمد في توثيقه) لأن هناك بعض المحدثين لا يعتمد عليهم في ذلك لأنهم شذوا عن الجمهور فوثقوا المجهول منهم ابن حبان...

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة (ص19).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 369)، وضعيف الترغيب، (ص38، حاشية 2)، وتمام المنة، (ص19)، والتعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (1/ حاشية ص292).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسة الصحيحة، (2/ 400)، وتمام المنة (ص19).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (13/ 1083).

5- أحمد بن علي ابن حجر، شرح النخبة، (ص 24).

نعم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يتبين في حديثه ما ينكر عليه وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم...»[1].

وهذا الذي استقر عليه الإصطلاح وهو ما قرره ابن حجر في كتبه[2].

****

** **الفرع الثاني: حكم رواية المجهول:**

لقد سبق في مبحث الصحيح رد رواية المجهول فالأصل عدم قبول مجهول العين والتوقف في مجهول الحال حتى يظهر حاله قال الألباني: «من الأدلة الكثيرة على عدم الاحتجاج بحديث المجهولين لاحتمال أن يكونوا من الضعفاء، أو الكذابين، فلا يجوز الاحتجاج بهم حتى ينكشف حقيقة أمرهم»[3].

ويستثنى عند الشيخ من المجاهيل ممن تقبل روايتهم أو يستأنس بها:

أولا: المجاهيل من الصحابة حيث نصّ في غير موضع على أن الصحابة كلهم عدول كما هو متقرر في علم الأصول وعلم المصطلح فلا تضر جهالتهم[4]، ومن عرفت صحبته زالت جهالته قال الألباني: «قلت: فإذا ثبتت صحبتها، فقد زالت جهالتها، لأن الصحابة كلهم عدول كما هومقرر في (علم الأصول)»[5]. وصحح لذلك أحاديث كثيرة مع جهالة الصحابي فيها[6].

وهذا اتفق عليه أهل العلم وسبق نقل كلامهم.

ثانيا: إذا روى الراوي عن جماعة فإنه لا تضر جهالتهم: قال الألباني في دراسة حديث: «جهالة أشياخ أبي سفيان ولكن مثل هذه الجهالة لا تضر عند المحققين من النقاد لأنهم جمع تنجبر بهم الجهالة، لاسيما وهم

1- محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص19).

2- ينظر التعليق على نزهة النظر، (ص101- 102).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسة الضعيفة، (306/2). وسبقت أمثلة في رد رواية المجهول.

4- محمد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (397/1)، والإرواء، (127/1)، و(2/ 161)، و(7/ 15)، وتحريم آلات الطرب، (ص87)، والصحيحة، (7/ 300)، تمام المنة، (ص186).

5- محمد ناصر الدين الألباني، السلسة الصحيحة، (158/2).

6- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء (ح1562)، و(ح2197)، والصحيحة، (ح1170)، و(ح1372)، و(ح2700).

من التابعين على أضعف الاحتمالين. فقد رواه جرير عن الأعمش فقال: عن أبي سفيان عن جابر قال: دخل سعد.. أخرجه أبو نعيم. قلت: فهذه الرواية – إن كانت محفوظة – ترجح احتمال كون أشياخ أبي سفيان من الصحابة، أو أحدهم على الأقل. والله أعلم»[1].

وفي حديث آخر قال: «فرواه منذر الثوري عن أشياخ له (وفي رواية لهم) عن أبي ذر مختصرا وفيه: (يا أبا ذر! هل تدري فيم تنطحان؟ قال: لا، قال: لكن الله يدري، وسيقضي بينهما). أخرجه أحمد أيضا (5/ 162)، قلت: وهذا إسناد صحيح عندي، فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير الأشياخ الذين لم يسموا وهم جمع من التابعين، يغتفر الجهل بحالهم لاجتماعهم على رواية هذا الحديث...»[2].

وما ذهب إليه الألباني اختيار جمع من أهل العلم كالسخاوي[3]، وابن حجر فقال في الحديث الذي أخرجه البخاري قال: «عن عليّ بن عبد الله، أخبرنا سفيان، حدّثنا شبيب بن غرقدة، قال سمعت الحيّ يحدّثون عن عروة: (أنّ النّبيّ ﷺ أعطاه دينارا يشتري له به شاة فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التّراب لربح فيه)، قال سفيان: (كان الحسن بن عمارة جاءنا بهذا الحديث عنه)، قال سمعه شبيب من عروة فأتيته فقال شبيب إنّي لم أسمعه من عروة قال: سمعت الحيّ يخبرونه عنه)، قال ابن حجر: (ليس بذلك ما يمنع تخريجه ولا ما يحطه عن شرطه، لأن الحي يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب...)»[4].

وهو ظاهر صنيع البخاري في إخراجه هذا الحديث في صحيحه.

ثالثا: رواية التابعي الكبير المستور مقبول بقرائن: مثل ألا يأت بما ينكر عليه:

قال الألباني في دراسة حديث:« وإذا كان كذلك فما حال ابن عبد الله هذا؟ يبدو لي أنه مجهول الحال فقد روى عنه ثقتان آخران عند ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وذكره ابن حبان في (الثقات) وذكر

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسة الصحيحة.(4/ 294، ح1716).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسة الصحيحة، (4/ 610، ح1967)، و(ح3133)، وغاية المرام (ص272، ح471).

3- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م، (رقم 1044).

4- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، (6/ 635)، محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، كتاب المناقب باب، (4/ 207، ح3642).

له راويا آخر فقال (21/1): حميد بن عبد الله المزني يروي عن أبي كبشة الأنماري وعبادة بن الصامت. روى عنه ابنه عبد الله ابن حميد وصفوان بن عمرو وأهل الشام، وأورد ابنه في (ثقات أتباع التابعين) (145/2) غير أنه سماه عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصاري. وكذلك أورده أبن أبي حاتم (37/2/2) ووثقه، والله أعلم، وجمله القول: أن الرجل مستور الحال والنفس تطمئن للاحتجاج بحديث أمثاله من مستوري التابعين وعلى ذلك جرى كثير من المحققين»[1].

وقد ذهب لهذا جمع من الأئمة، قال الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقّي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول ومن ركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحرّيه وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم، فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به»[2].

وقريب منه قول ابن كثير: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، والله أعلم»[3].

وهذا ليس على إطلاقه وإنما ينتقى من حديثه ما لم يخالف ويأت بما ينكر عليه، وهذا والله أعلم من قرائن قبول الرواية، فإن التابعي الكبير وإن كان مجهولا فهذا لا يستلزم رد حديثه مطلقا إلا إذا ظهر منه ما ينكر لأن الغالب على تلك الطبقة الصدق والعدالة، ولكن ضعف الحفظ والضبط وارد.

رابعا: الراوي إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما ينكر عليه بهذان الشرطان فإنه يحتج بحديثه ويعتبر في الشواهد والمتابعات، قال الألباني: «الحميرى هذا، وقد ترجمه ابن أبي حاتم فقال (311/2/2) : (بصرى سمع أباه والشعبي، روى عنه حماد بن سلمة ومنصور بن زاذان، وهشام وأبان العطار وسلمة بن

1- أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني،كتاب السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1400هـ، (1/ 214، رقم 487)، وينظر مثالا آخر في الإرواء، (ح824)، وصحيح أبي داود، (ح260).

2- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تح: حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1387هـ/ 1967م، (ص478).

3- التعليق على الباعث الحثيث لأحمد شاكر، (ص293).

علقمة، سئل يحي بن معين عنه؟ فقال: لا أعرفه، يعنى لا أعرف تحقيق أمره)، وذكره ابن حبان في (الثقات) (188/2)، قلت (الألباني): وأنا أعلم أن ابن حبان متساهل فى التوثيق، ولكن رواية أولئك الجماعة الثقات عنه، دون أن يظهر منه ما ينكر عليه لما يجعل القلب يطمئن لحديثه ولعل هذا هو السبب فى عدم إيراد الذهبى إياه في (الميزان)»[1].

وقال: «المغيرة بن مسلم ثقة كما قال الهيثمي (2/ 147) ولم يضعفه أحد، ولذا قال الحافظ: (صدوق)، وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين غير يحي بن زكريا الضرير، وقد ترجمه الخطيب (8/ 457 - 458) برواية جمع من الحفاظ عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، فمثله يحتج به ولو في مرتبة الحسن»[2].

وقد نص على هذا ابن القطان والذهبي والسخاوي، فقد قال الذهبي في ترجمة (مالك بن الخير الزبادي) عن ابن القطان قوله: «هو ممن لم تثبت عدالته...ثم قال الذهبي: يريد أنه ما نص أحدا على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[3]،

وقبلهم ابن أبي حاتم فقد بوّب: (باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه وعن المطعون عليه أنها لا تقويه)، وقال: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقه مما يقويه قال: (إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه)، وقال: (سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه)، قال: (إي لعمري)، قلت: (الكلبي روى عنه الثوري)، قال: (إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء وكان الكلبي يتكلّم فيه)»[4].

ويدل عليه صنيع جمع من الأئمة، ومنهم مسلم صاحب الصحيح مع بعض الرواة، كجعفر بن أبي ثور[5]،

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (17/6).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 85)، وينظر الإرواء، (4/ 270).

3- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي مُحَمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/ 1963م، (3/ 426)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (2/ 15).

4- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ،الجرح والتعديل،(2/ 36).

5- ينظر ترجمته في تهذيب التهذيب، (2/ 74، رقم 32)، وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (3/ 203، رقم984).

و أبو سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز[1]، أخرج لهما في الصحيح، وهما مستوران روى عنهما جمع من الثقات ولم يأتيا بما ينكر عليهما، روى عن الأول حديث جابر بن سمرة في الوضوء من أكل لحم الإبل[2]، وعن الثاني حديث أبي هريرة:«لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا...»[3].

خامسا: الرواة الذين احتج بهم صاحبا الصحيحين أو أحدهما يكتسبون التوثيق الضمني بذلك، وترتفع عنهم به الجهالة، وإن لم ينصّ أحد على توثيقهم، وقد قرره الألباني في مواضع أن من أخرج له الشيخان فقد جاوز القنطرة[4]، وإن كانت هذه القاعدة ليست على إطلاقها[5]، فيفرّق بين من أخرج له احتجاجا أو مقرونا أو معلقا، ف(مُحَمَّد بن مسلم الطائفي)، وهو وإن كان ثقة في نفسه، فقد كان ضعيفا في حفظه، ولذلك لم يحتجّ به الشيخان، وإنما روى له البخاري تعليقا، ومسلم استشهادا[6]، و(فضيل بن سليمان النميري)، وإن كان أخرج له الشيخان، فقد ضعّفه الجمهور، ولم يوثقه غير ابن حبان، فلعل إخراجهما اختيارا منهما لبعض أحاديثه أو استشهادا ومتابعة[7]، وقد ينتقي الشيخان من حديث المتكلم فيه فثابت بن مُحَمَّد الزاهد – وإن روى له البخاري – فقد ذكره هو نفسه في الضعفاء وضعفه غيره من قبل حفظه، ولذلك قال ابن حجر في (التقريب): «صدوق يخطئ»[8]، و (عبد الله بن صالح) فيه ضعف، وإن روى له البخاري، قال ابن حبان: «كان في نفسه صدوقا»[9].

1- ينظر ترجمته في تهذيب الكمال، (33/ 358، رقم 7399)، وتهذيب التهذيب، (12/ 122، رقم 514).

2- أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، (1/ 275، رقم 360).

3- أخرجه مسلم،كتاب البرّ والصّلة والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش ونحوها، (1986/4، رقم2564).

4- ينظر السلسلة الضعيفة، (14/ 581)، ودفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص68)، والسلسلة الصحيحة، (7/ 1215).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 668)، والارواء، (310/5).

6- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص142).

7- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 56)، و(12/ 506).

8- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (1/ 358).

9- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 62)، والارواء، (2/ 200)، و السلسلة الصحيحة،(1/ 653).

وعدم إخراج الشيخين للراوي لا يجرحه، بدليل أن هناك كثيرا من الرواة صحح الشيخان أحاديثهم ووثقاهم، مع كونهم ممن لم يخرجا لهم في الصحيحين شيئا، وهو أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف[1].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (353/5).

المطلب الثالث: مسائل وقواعد في الباب واختيار الشيخ فيها:

** **الفرع الأول: قولهم حدثني (الثقة) أو (من لا أتهم) ونحوها:**

لقد اختار الشيخ أن التوثيق للراوي المبهم للراوي كقولهم (حدثني الثقة) أو (حدثني من لا أتهم) ليس حجة فقد يكون في حقيقة أمره ليس ثقة حتى يعرف فيحكم عليه بما يستحق قال الألباني: «الذي قيل فيه الثقة! فإن هذا التوثيق غيرمقبول عند علماء الحديث حتى ولو كان الموثق إماما جليلا كالشافعي وأحمد حتى يتبين اسم الموثق، فينظر هل هو ثقة اتفاقا أم فيه خلاف، وعلى الثاني ينظر ما هو الراجح أتوثيقه أم تضعيفه؟ وهذا من دقيق نظر المحدثين ﷺ وشدة تحريهم في رواية الحديث عنه ﷺ»[1].

وقال في دراسة حديث: «(اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة ونزول المطر)، أخرجه الشافعي في (الأم) (1/ 223 - 224): أخبرني من لا أتهم قال: حدثني عبد العزيز بن عمرو عن مكحول عن النبي ﷺ قال: فذكره، قلت (الألباني): (وهذا إسناد ضعيف، فإنه مع إرساله، فيه جهالة شيخ الشافعي، فإنه لم يسم، وليس يلزم أن يكون ثقة، فإن في شيوخه من اتهم، وهو إبراهيم بن مُحَمَّد ابن أبي يحيى الأسلمي، كيف لا وقد تقرر في علم المصطلح أن قول الثقة حدثني الثقة، لا يحتج به حتى يعرف هذا الذي وثق! وعبد العزيز بن عمرو وهو أبو مُحَمَّد الأموي صدوق يخطىء)»[2].

وقد عمل الشيخ به في تطبيقاته[3].

والراوي الموثّق بتلك الصيغ قد يعرف بجمع الطرق، فإن كان دون مرتبة الثقة اعتمد في حاله الدرجة التي تليق به، وإن كان ثقة قبل، وقد أشار إلى هذا الألباني، وهو مع ما قرر هو الراجح كما سبق بأدلته، والله أعلم.

****

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 307).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 453)

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (ح2304)، والضعيفة، (ح1486)، و(ح2270).

** **الفرع الثاني: رواية الثقة عن الراوي ليس توثيقا له:**

ونحو ما ذكر من أن رواية الثقة عن الراوي ليس توثيقا له قال الألباني: «قوله (ص 30): (فإذا روى الشافعي عن رجل وسكت عنه؛ فهو ثقة!)، وهذا منتهى الجهل بهذا العلم الشريف، والجرأة على التكلم بغير علم؛ فإن هذا خلاف المقرر في علم المصطلح: أن رواية الثقة عن الرجل ليس توثيقا له...»[1].

وهذا ظاهر وهو المتوافق مع قاعدة رد حديث المجهول.

****

** **الفرع الثالث: أن المرجع في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا هو كلام أئمة الجرح والتعديل:**

فهم الذين لهم الحق في ذلك لاختصاصهم بهذا العلم وصدقهم وتحريهم وتجردهم من الهوى ولا تأخذهم في الله لومة لائم[2]، فإذا أجمعوا على حكم راو فليس لمن بعدهم مخالفتهم، قال الألباني: (قال الهيثمي: وفيه صالح بن هلال؛ مجهول على قاعدة أبي حاتم، أي دون غيره، ففي تجهيله خلف، فالأوجه تحسين الحديث)، قلت: لا وجه لتحسينه، ولا خلاف في تجهيله، فإنه لا يلزم من كونه مجهولا عند أبي حاتم؛ أن يكون مقبولا عند غيره. إذ إننا نعلم بالضرورة أن كثيرا ممن جهلهم أبو حاتم هم كذلك عند غيره، وليس هنا نقل على خلافه، فوجب التسليم له، لأنه إمام هذا الشأن»[3].

ومساحة الإجتهاد فيما اختلفوا فيه من الرواة أو فيما يمكن الإستدراك فيه عليهم، فليس كل اختلاف في الراوي يضر، بل لابد من النظر والترجيح[4].

وسئل الألباني: (هل لمتأخر أن يحكم على راو بالتدليس ولو لم يسبقه أحد من المتقدمين لذلك، وذلك بالنظر إلى مروياته؟ فنفى إمكانية ذلك لأن الأئمة المتقدمين بنوا حكمهم على الراوي على سبر حديثه وهذا متعذر اليوم فلا يجوز عمل ذلك[5]، كذلك لا يمكن الحكم على راو بعدالة أو جرح بسبر حديثه وقد

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 307).

2- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، الذب الأحمد، (ص34).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 184).

4- ينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 825).

5- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص177).

حكموا عليه بالجهالة...ويشهد لهذا صنيع ابن عدي في الكامل حيث يقول وكثيرا وكثيرا جدا: لم أر للمتقدمين فيه كلاما، هذا تأكيد ثقته بهم وعظيم مقدارهم مع قرب العهد وأين ألف سنة نحن بيننا وبينهم...والذي للمتأخرين الترجيح بين أقوالهم إذا اختلفوا بالرجوع إلى ما قعدوه من قواعد، ولهم الحكم على راو بعدم التفرد وقد حكموا عليه بذلك عند ثبوته كما يفعله كثير البزار والطبراني وغيرهم[1].

فالشيخ متبع للمتقدمين فيما ليس له فيه كلام من مثل ما سبق وحين اتفاقهم على حكم راو بجرح أو تعديل، فإذا اختلفوا فهنا يصار للترجيح بين أقوالهم بالرجوع إلى ما قعدوه من قواعد، وأصلوه من أصول في الباب، وجرى عليه الشيخ في تطبيقاته، فينظر مثلا كلامه على عبد الله بن سلمة المرادي[2]، وكلامه عن أبي زرعة حيث لا يروي إلا عن ثقة[3].

وهذا المستثنى الأخير فيه نظر في تقديري ذلك أن المتقدمين إذا أجمعوا على تفرد راو عن راو أو في رواية فإجماعهم حجة ولا يمكن أن يجمعوا على خطأ بل يكون الخطأ ممن قال بعدهم بعدم تفرده أو في الرواية التي وجد فيها عدم التفرد والله أعلم.

****

** **الفرع الرابع: تعارض الجرح والتعديل:**

سبق أن الظاهر من تصرفات جمهور المحدثين تقديمهم للجرح على التعديل مطلقا إذا كان الجرح مفسرا، وأما إذا كان الجرح غير مفسر فإنه يقدم التعديل، هذا هو الأصل ولكل قاعدة استثناءات حسب القرائن، وأما اختيار الشيخ وإفادته في المسألة فقد وافق الجمهور بالأخذ بالقاعدة فقرر تقديم الجرح المفسر على التعديل فقال: «قواعد هذا العلم الشريف ومنها قاعدة: الجرح مقدم على التعديل؛ بشرطها المعروف عند العلماء[4].....والجرح المفسر مقدم على التعديل عند التعارض كما هو معلوم في (المصطلح»[5].

1- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص179).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود – الأم، (1/ 80- 81).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 103)، و(5/ 453)، و(7/ 375).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 558)، و(129/9)، (11/ 529)، وضعيف داود، (2/ 151).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 219)، وينظر الارواء، (1/ 209).

وقال: «الجرح مقدم على التعديل، فيقال: هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيّد بما إذا كان مفسّرا وجارحا[1]...وليس يخفى على المتقنين لهذا العلم أن الجرح مقدم على التعديل، وبخاصة إذا كان المعدّل معروفا بالتساهل»[2].

وعمل به في تطبيقاته على الرواة[3].

وذكر أن شرط تقديم الجرح على التعديل أن يكون الجرح مفسّرا وأن يكون الجرح في نفسه مؤثرا، كما في النصوص السابقة وغيرها في تأصيلاته وتطبيقاته[4].

ولكن الشيخ لا يأخذ بقاعدة الجرح المفسر مقدم على التعديل مطلقا، كما قرره بعض الباحثين[5] وإنما بشروط كما سبق، فإن لكل قاعدة استثناء، والقرائن قد ترجح غير ما قرّر في القاعدة، فقد سئل: (من المعلوم أن الجرح المفسر مقدّم على التعديل ولكننا نلاحظ أن الحافظ رحمه الله في التقريب يحاول الجمع بين الجرح والتعديل كأن يقول فلان (صدوق له أوهام) فصدوق (تعديل) وله أوهام (جرح مفسر) فهل القاعدة السابقة على إطلاقها أم أن هناك بعض الحالات التي يحتاج فيها إلى الجمع بين الجرح المفسر والتعديل ؟، فأجاب: «الكلام الأخير هو الصحيح وهو عمل الحافظ رحمه الله في التقريب وإن كان قد أصابه بعض الوهم في تطبيقها فالأصل الجمع إلا إن تعذر الجمع كأن يكون الجرح شديدا (كأن يتهم الراوي بالكذب)، ويؤخذ في الإعتبار أيضا التوفيق بين الجرح المطلق والتعديل المطلق وإلا رجعنا للتعديل المطلق طبقا لقاعدة الحافظ رحمه الله: (والرجل إذا ثبتت له منزلة الثقة لا يزحزح عنها إلا بأمر جلي)، ويجب أن نأخذ في الإعتبار عدد المضعّفين وعدد الموثّقين عند تطبيق قاعدة الحافظ رحمه الله، فإذا وثّق إمام راو وضعفه جماعة وكان كلاهما مطلقا فإن كلام الحافظ رحمه الله لا ينطبق على هذه الحالة لأنه لا يقال هنا أن التوثيق المطلق من فرد يساوي الجرح المطلق من جماعة والرجل قد ثبتت له العدالة بتعديل واحد فلا يزحزح عنها إلا بأمر

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص203).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 184).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة (1/ 13)، و(1/ 69)، و(1/ 80- 81)، و(1/ 84).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 6)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص203).

5- غرابلي عائشة في منهج الألباني في تصحيح الحديث وتضعيفه، (ص120- 122)، وعبد الرحمن العيزري في جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية، (ص350).

جلي وجرح الجماعة المطلق ليس جليا، فلا شك أن هذا أمر خاطئ وإن كنا نسّلم بأن جرح الجماعة المطلق لا يجعله مفسرا ولكننا في هذه الحالة لا نعتد بهذا التوثيق المطلق»[1].

وقد سبق القول الصواب في المسألة بأدلته.

****

** **الفرع الخامس: التعديل مقدم على الجرح المبهم غير المفسر:**

وأما إذا كان الجرح غير مفسر، فإنه يقدم التعديل عليه، قال الألباني: «فهذا جرح مبهم غير مفسر، فلا يصح الأخذ به في مقابلة توثيق من وثقه كما هو مقرر في (المصطلح)[2]....والجرح الذى لم يفسر حريّ بأن لا يقبل، ولو من إمام كأبي حاتم[3]... أو أبي زرعة»[4].

وعمل به تطبيقا على الرواة: فقال: «الفضل بن مُحَمَّد الشعراني- جد إسماعيل-؛ فهو من شيوخ ابن خزيمة وغيره من الحفاظ، قال ابن أبي حاتم في كتابه (69/2/3) : (كتبت عنه بالري، وتكلّموا فيه)، قلت: وهذا جرح مبهم غير مفسر، فلا يضر»[5].

وقال: «عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني، وهو حسن الحديث عندي؛ فإنه لم يجرح بجرح بين؛ بل قال فيه ابن معين: (صويلح)، وقال أبو زرعة: (لا بأس به). وذكره ابن حبان في (الثقات)، وليس فيه إلا قول الذهبي - بعد أن ساق فيه قول أبي زرعة وابن معين فيه -: (ويقال: تكلم فيه قتيبة)، قلت: وهذا لو ثبت عن قتيبة؛ لم يكن جرحا؛ لأنه لم يذكر سببه..»[6].

1- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص222- 223)، وينظر تعليقه على المسح على الجوربين والنعلين للقاسمي، (ص48- 49).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 825).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (201/3).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 267)، وينظر السلسلة الصحيحة، (1/ 848)، (201/2)، (5/ 382).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة، (7/ 1295)، ومثال آخر فيه، (1/ 825).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الضعيفة، (11/ 258).

ولكن الشيخ أيضا لا يأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها بل يخضعها للقرائن، وهو الصحيح أيضا، قال السخاوي: «أمّا إذا تعارضا من غير تفسير فالتعديل كما قاله المزي وغيره»[1].

1- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (2/ 35).

المطلب الرابع: قواعد عمل بها الشيخ في الباب:

** **الفرع الأول: اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم:**

إن نقاد الرجال في كل طبقة على أقسام، منهم متعنّت في الجرح متثبّت في التعديل ومنهم معتدل في التوثيق منصف في الجرح. ومنهم هو متساهل ولهذا نص الشيخ في الباب على تساهل ابن حبان والعجلي والحاكم والنسائي في التوثيق[1]، وتشدّد أبي حاتم وابن القطان والعقيلي[2].

ولا يعني هذا عدم الاعتداد بأقوالهم بل الألباني ينظر فيها، لأن البعض يطلق هنا فيقول مثلا الألباني لا يعتد بتوثيق ابن حبان إذا انفرد ويطلق، وهذا لا يصح إطلاقه بل الشيخ ينظر فيها، وقد يوثق الراوي مع تفرد ابن حبان بتوثيقه لقرائن كما يفعله الذهبي وابن حجر، كما يعتد بتوثيقه إذا وافقه أحد من الحفاظ النقاد الموثوق بتوثيقهم كالمزي والذهبي والعسقلاني[3]، فينبغي تحقيق قول الشيخ في المسألة، وعدم الإطلاق.

****

** **الفرع الثاني: جرح الراوي بما لا يعد جرحا حقيقة لا يردّ به حديثه:**

وقد سبق أن البدعة عنده جرح لا يرد به الحديث بشروطه، وكذا الجرح ب:

1- القول بالرأي: قال الألباني: «حماد بن دليل، قال الحافظ فيه: (صدوق، نقموا عليه الرأي)، قلت: وهذا ليس بجرح...»[4].

2- أو لا يتابع على حديثه وهو ثقة: قال الألباني مقررا هذا : «قول العقيلي: (له غير حديث لا يتابع عليه)، وهذا ليس بجرح قادح لأن كثيرا من الثقات يصدق فيهم مثل هذا القول لأن لهم ما تفردوا به ولم يتابعوا عليه»[5].

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص20- 25)، التوسل أنواعه وأحكامه، (ص100)، والسلسلة الضعيفة،(632/13)، وضعيف أبي داود، (2/ 202)، أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص162).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود (2/ 40)، أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص93).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص71- 72).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 235).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (625/5). وينظر السلسلة الضعيفة (457/9).

3- أو ربما أغرب: قال الشيخ أورده ابن حبان في (الثقات) وقال: (ربما أغرب)، وهذا ليس بجرح..»[1].

4- أو له مناكير: قال الشيخ: (قول الذهبي أو غيره في الراوي: له مناكير) ليس بجرح مطلقا...»[2].

5- أو عدم إخراج حديثه في الصحيحين: قال الألباني : «أخرجه البيهقى وأعله بقوله: (أبو أعفر عمير بن يزيد الخطمى، لم أر البخارى ومسلما احتجا به فى حديث)، قلت: وهذا ليس بشىء، فالرجل ثقة اتفاقا، وعدم إخراج الشيخين له،لا يجرحه بدليل أن هناك كثيرا من الرواة صححا أحاديثهم، ووثقاهم، مع كونهم ممن لم يخرجا لهم فى الصحيحين شيئا، وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف»[3].

وقال: «عدم إخراج مسلم لأبي ربيعة لا يجرحه كما هو معلوم...»[4].

****

** **الفرع الثالث: التوثيق النسبي:**

كما يراعى أيضا التوثيق والجرح النسبي الراوي قد يكون ثقة في شيخ ضعيفا في آخر ف (سفيان بن حسين ثقة في غير الزهرى باتفاقهم)[5]، وقد يكون الراوي ثقة في وقت ثم ضعيفا في آخر بعد اختلاطه أو تغيره أو ذهاب كتبه وغيرها. كعطاء بن السائب – وإن كان قد اختلط؛ فقد – روى عنه حماد بن زيد وسفيان الثورى قبل الاختلاط[6]، وحماد ابن سلمة روى عنه قبل الاختلاط وبعده، فلا يحتج بحديثه عنه حتى يتبين فى أى الحالين رواه عنه[7].

****

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (27/2).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص66). و(ص68).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5/ 353).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 55).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (3/ 405)، و(5/ 542)، والسلسلة الصحيحة، (7/ 499).

6- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة الصلاة، (3/ 1008)، والإرواء، (1/ 155).

7- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 124)، وينظر هذه الضوابط وغيرها في عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، (ص33- 50).

** **الفرع الرابع: عدم التجريح لا يقتضي التوثيق:**

لقد قرر الشيخ وعمل به تطبيقا أن عدم جرح الراوي لا يستلزم توثيقه قال: «ولا يخفى على أحد عرف هذا العلم الشريف أن الاسترواح إلى ما ذكره يخالف ما عليه العلماء تأصيلا وتفريعا من أن عدم التجريح لا يستلزم التوثيق»[1].

وقال معلقا على قول القائل:«(ولم ينقل أهل الشأن جرحا مفسرا في حقه)، قلت (الألباني): لا ضرورة إلى هذا الجرح، لأنه ليس بمثله فقط يثبت الجرح، بل يكفي أن يكون جرحا غير مفسر إذا كان صادرا من إمام ذي معرفة بنقد الرواة، ولم يكن هناك توثيق معتمر معارض له، كما هو مقرر في علم المصطلح، فمثل هذا الجرح مقبول، لا يجوز رفضه، ومن هذا القبيل وصفه بالجهالة، لأن الجهالة علة في الحديث تستلزم ضعفه، وقد عرفت أنه مجهول عند جمع من الأئمة النقاد ومنهم الإمام البخاري، فأغنى ذلك عن الجرح المفسر، وثبت ضعف الحديث..»[2]

وقال: «ابن عبد الله بن الحارث بن حاطب الجمحي، ترجمه ابن أبي حاتم (1 / 110 / 1) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده الذهبي في (الميزان) وساق له هذا الحديث من غرائبه، وقال: (ما علمت فيه جرحا)، قلت (الألباني): فقد يقال فهل علمت فيه توثيقا؟ فإن عدم الجرح لا يستلزم التوثيق كما لا يخفى، ولذلك فالأحسن في الإفصاح عن حاله قول ابن القطان: (لا يعرف حاله)، وأما ابن حبان فذكره في (الثقات) على قاعدته! واغتر به الشيخ أحمد شاكر فصحح إسناده في (عمدة التفسير) (1/ 168)»[3].

****

** **الفرع الخامس: ثقة الراوي لا تعني صحة كل ما روى:**

فإذا حكم الأئمة للراوي بأنه ثقة، فهل يعني ذلك بالضرورة صحة كل حديث رواه؟ وهل الراوي الذي حكم له بالثقة لا يجوز عليه الخطأ والوهم؟ وهل يسقط حديثه إذا أخطأ أو وهم؟ لقد أقر بأن: «حكم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطىء فيه»[4].

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 226).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 280).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 321).

4- محمد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، (ص121).

وقال: «العبرة بكون الراوي ثقة أو صدوقا، ولا يضره بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه، فإن الجرح لا يثبت بهذا، وإنما إذا كثرت مناكيره، وحينئذ يقال في مثله: منكر الحديث....[1]... و(يخالف في أحاديث) هذا لا يعدّ جرحا مسقطا لحديثه؛ لأن كثيرا من الثقات لهم مخالفات، ومع ذلك فحديثهم حجّة إلا عند ظهور مخالفتهم لمن هو أوثق منهم...»[2].

وعمل به فقال مثلا: «حماد بن سلمة إمام من أئمة المسلمين ثقة حجة ما في ذلك شك ولا ريب، ولا يخرجه من ذلك أن له أوهاما، وإلا فمن الذي ليس له أوهام؟ ! ولوكان الراوي الثقة يرد حديثه لمجرد أوهام له، لما سلم لنا إلا القليل من جماهير الثقات من رجال الصحيحين فضلا عن غيرهما. ولذلك جرى علماء الحديث سلفا وخلفا – ومنهم النووي – على الاحتجاج بحديث حماد بن سلمة إلا إذا ثبت وهمه»[3]. وقال: «إسماعيل بن مسلمة بن قعنب: صدوق كما قال أبو حاتم وهو أخو الإمام عبد الله بن مسلمة، وقال الذهبي: (ما علمت به بأسا إلا أنه ليس في الثقة كأخيه)... ثم ذكر له حديثا أخطأ في رفعه، وذلك مما لا يخدج فيه لأن الخطأ لا يسلم منه بشر»[4].

فالثقة إذا أخطأ فالواجب ترك خطئه إذا ظهر، ويحتج بما لم يعلم خطؤه فيه، كما سبق.

****

** **الفرع السادس: توهيم الثقة على خلاف الأصل:**

قال الشيخ مقررا هذا: «لا يجوز توهيم الثقات بدون حجة أو بينة...[5]، وتوهيم الراوي الثقة على خلاف الأصل...»[6].

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1007).

2- محمد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص183).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 333).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 286).

5- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 211)، وصحيح أبي داود، (1/ 348، حاشية2).

6- محمد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (2/ 688).

وفي دراسة حديث في صحيح سنن أبي داود قال: «وإلا لزم توهيم الثقة بدون دليل؛ بل بمجرد الذوق! وهذا ليس من العلم في شيء!...»[1].

وهاك مثالا عمليا: قال في دراسة حديث في الصحيحة : «(آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستح فاصنع ما شئت)...رواه البخاري عن أبي مسعود بلفظ: إن مما أدرك الناس ... إلى آخر ما هنا، قلت: أخرجه في (الأنبياء) (2 / 379) وفي (الأدب) (4 / 140) و (الأدب المفرد) (597، 1316) وكذا أبو داود (4797) وابن ماجه (4183) من طريق منصور قال: سمعت ربعي بن حراش يحدث عن أبي مسعود به، وخالفه في إسناده أبو مالك الأشجعي فقال: حدثني ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بلفظ: (إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة إذا لم...)، أخرجه أحمد (5 / 405): حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا أبو مالك به، وأخرجه أبو نعيم في (الحلية) (4 / 371) والخطيب في (التاريخ) (12 / 135 - 136) من طرق أخرى عن يزيد بن هارون به وزاد أحمد والخطيب في أوله: (المعروف كله صدقة...)، وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم وأبو مالك اسمه سعد بن طارق ولا يعل برواية منصور المتقدمة لأنه - كما قال الحافظ في (الفتح) (6 / 280): ليس ببعيد أن يكون ربعي سمعه من أبي مسعود ومن حذيفة جميعا، يعني فحدث به عن هذا تارة وعن هذا تارة ومثل هذا الجمع لابد منه، لأن توهيم الثقة لا يجوز بغير حجه كما هو معروف في علم المصطلح»[2].

فقد بيّن الشيخ أن توهيم الثقة خلاف الأصل لا يصح لمجرد الظن والإحتمال إلا بحجة بينة، وهذا ظاهر.

****

** **الفرع السابع: إذا اختلف الأئمة في حكم راو يصار إلى الترجيح بين أقوالهم:**

سبق أنه ليس كل اختلاف في الراوي يضر، بل لابد من النظر والترجيح[3]، وقد سلك الشيخ هذا المسلك فقد خاض غمار هذا الفن فكان ينقل كلام النقاد مقرا له ويجمع ويرجح بين أقوال الأئمة حال

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن أبي داود، (1/ 247- 248،ح133).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 295- 297)، وينظر أمثلة آخر في السلسلة الضعيفة، (14/ 589)، (ح6763)، و(392/14، ح6664)، والإرواء، (187/3)، و(191/3)، ودفاع عن الحديث النبوي، (ص70).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 825).

خلافهم في الحكم على الرواة ولهذا كانت له تعقبات لمن سبقه وبيان للأوهام كما له اختيارات وإفادات كذلك في الباب.

ومن ذلك اجتهاده في بيان حال بعض الرواة المختلف فيهم جرحا وتعديلا، بحيث أعطى – بعد الدراسة والنظر – حكما في جماعة، ومنهم ثابت بن مُحَمَّد الزاهد[1]، وعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل[2]، والأجلح ابن عبد الله بن حجية الكندي[3]، وصالح بن رستم[4]، وتعقب الأئمة في أحكامهم، كابن عدي والبيهقي[5]، والحاكم[6]، والمنذري[7]، وغيرهم[8].

****

** **الفرع الثامن: تحرير بعض عبارات الأئمة:**

أولا: عبارات مشتركة أو عامة:

– **هناك فرق بين قولهم (ليس بالقوي) و(ليس بقوي):** (ليس بقوي) ينفي عنه مطلق القوة فهو يساوي قولهم: (ضعيف)، وليس كذلك (ليس بالقوي) فإنه ينفي نوعا خاصا من القوة وهي قوة الحفاظ الأثبات. وهو يعني أنه (وسط حسن الحديث)[9].

– **هناك فرق بين قولهم (ضعيف) و(ليس بالقوي):** قال الألباني: «حميد هو ابن قيس الأعرج المكي القاري قد وثّقه جمهور الأئمة المتقدمين، ومنهم البخاري، ولم يضعفه أحد منهم إلا أحمد في رواية؛ فإنه قال

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (2/ 116).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (6/ 122).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي، (ص85).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 541).

5- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 49).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 466).

7- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 811).

8- ينظر عبد الرحمن العيزري، جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية، (ص372/ 387).

9- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 28)، والنصحية، (183).

ما قاله البيهقي – ضعيف –، وهذا وإن كان لا يعني أنه (ضعيف) كما أطلق ابن عبد البر، لما هو معلوم من الفرق بين هذا وبين ما لو قال: (ليس بقوي)، ولا سيما وقد قال أحمد في رواية أخرى عنه: (ثقة)، وقال ابن معين فيه: ولذلك أخرج له الشيخان في (الصحيحين)؛ فقد جاوز القنطرة يقينا»[1].

– قولهم: (موثّقون) (وثّق) ليس في قوة ما لو قال (ثقات):

قال: «قولهم : (موثّقون) ليس في قوة ما لو قال : (ثقات) بل دونه، بل قد عرفنا من استقرائنا لهذا: (موثّقون) أنه إشارة إلى توهين التوثيق من جهة أو أن بعض رواته ليس توثيقه قويا ، وفيه إشارة إلى أنه من توثيق ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق من جهة أخرى، والهيثمي في ذلك تابع للذهبي في (الكاشف)، فإن من عادته إذا قال في المترجم فيه: (وثّق) ؛ فإنه يعني تفرد بتوثيقه ابن حبان!»[2].

– الفرق بين: (يروي منكير) أو (له مناكير) و (أحاديثه مناكير) أو (منكر الحديث):

قال الألباني: «قال ابن دقيق العيد في (شرح الإلمام) : (قولهم : (روى مناكير)؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: (منكر الحديث)؛ لأن (منكر الحديث) وصف في الرجل يستحق الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي: (يروي أحاديث مناكير، وهو ممن اتفق عليه الشيخان...)، فتأمل أيها القاري الكريم كيف فرّق الإمام ابن دقيق العيد بين من يقال فيه: (منكر الحديث) وبين من قال فيه أحمد: (يروي مناكير)، مع كونه ثقة...[3]، فقولهم: (عنده أو له مناكير) أو (يروي مناكير) أخفّ جرحا من قولهم (منكر الحديث)[4].

ولهذا من الخطإ تضعيف الراوي الثقة بقول من قال: (يروي المناكير عن فلان)، لأن هذا لا يعني التضعيف المطلق في اصطلاح العلماء؛ فهو ليس كمن قيل فيه: (منكر الحديث)[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة (7/ 1215).

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 511)، و(12/ 902)، وتمام المنة، (ص26)، تحذير الساجد، (ص24).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 712).

4- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص94).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 2).

– هناك فرق بين قولهم (كذّاب) وبين قولهم (وضّاع):

قال: «تجريح الحاكم إياه بالوضع، وهو شر من الكذب في الجرح كما لا يخفى على أهل العلم»[1].

– قولهم: (فيه ضعف):

قال الألباني: «فقد ذكرت أكثر من مرّة أن كون الراوي: (فيه ضعف) لا يجعل حديثه ضعيفا، وإنّما هو حسن على الأقل...[2] وهذا إذا لم يخالف فإذا خولف لم يحتج به»[3].

وعمل به تطبيقا ومنه قوله: «فابن المهاجر فيه ضعف من قبل حفظه لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن»[4].

أو ضعيف لا بأس به في المتابعات قال الألباني: «وعلى بن زيد فيه ضعف، ولا بأس به فى المتابعات»[5].
شهر بن حوشب فيه ضعف لسوء حفظه فيستشهد به[6].

فقولهم في الراوي فيه ضعف عند الشيخ إما أنه حسن الحديث أو ضعيف ضعفا يسيرا يقوى بالمتابعات يعرف بحسب قرائن الرواي والرواية.

– قولهم: (صالح) أو (صويلح):

قال الألباني معلقا على قول صديق حسن خان في الروضة: «(وقال أبو زرعة: شيخ صالح، وقال أبو حاتم: رجل صالح، انتهى، ولا يلزم من وصفه بالصلاح أن يكون ثقة في الحديث).

الظاهر أن المحدثين لا يريدون بهذه اللفظة: (صالح) المعنى المتبادر منها فقط؛ بل يريدون أنه صالح في الرواية أيضا، ألا ترى أن الذهبي ذكر في مقدمة (الميزان) أن من العبارات التي تقال في الرواة المقبولين:

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 110).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص 264).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 362)، و(1/ 511).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 263)، وينظر (4/ 353)، و(5/ 15).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (5/ 328)، و(5/ 369)، (6/ 230).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 106).

(صويلح) – هكذا مصغرا – فمن قيل فيه: (صالح) – مكبّرا – فهو بالقبول أحرى، أقول هذا تحريرا للمراد من هذه اللفظة[1]»،و«قولهم صالح باب تعديل»[2].

– قولهم: (ثقة مقارب الحديث):

قال الألباني: «ليس هو كقوله في الراوي: (ثقة)، بل هو دونه في المرتبة، ولذلك؛ نصوا في علم المصطلح على أن قولهم: (مقارب الحديث) كقولهم: (صالح الحديث) و: (شيخ وسط)، ونحو ذلك، وذلك في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل والتوثيق عندهم»[3].

– قولهم: (مختلف فيه): أقرب منه إلى التقوية من التضعيف:

قال الألباني: «قول العراقي في ابن وردان: (مختلف فيه) ليس نصا في تضعيفه، بل هو إلى تقويته أقرب منه إلى تضعيفه، لأن المعهود في استعمالهم لهذه العبارة (مختلف فيه) أنهم لا يريدون به التضعيف، بل يشيرون بذلك إلى أن حديثه حسن، أو على الأقل قريب من الحسن، ولا يريدون تضعيفه مطلقا، لأن من طبيعة الحديث الحسن أن يكون في رواية اختلاف، وإلا كان صحيحا، فتأمل»[4].

– قولهم: (يخالف في أحاديث):

«لا يعد جرحا مسقط لحديثه، لأن كثيرا من الثقات لهم مخالفات، ومع ذلك فحديثهم حجة إلا عند ظهور مخالفتهم لمن هو أوثق منهم»[5].

ثانيا: تفسير عبارات خاصة لعلماء الجرح والتعديل:

– قول أبي حاتم: (صالح): «إنما يعني أنه حسن الحديث»[1].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الرضية على الروضة الندية، (2/ 389).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص173).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 303). والإرواء، (2/ 10).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 837).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (183).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص55) و(172- 173)، والسلسلة الضعيفة، (3/ 112).

– **قول أبي حاتم: (لين)**: قال: «هذا يشعر بأن الرجل وسط أي حسن الحديث»[1].

– **قول أبي حاتم: (شيخ)**: (هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهو أقرب إلى التعديل منه إلى التجريح)[2].

– **قول البخاري: (فيه نظر)**: « يعني أنه متهم، ويقوله غالبا فيمن يتهمه هو»[3].

– **قول البخاري: (مقارب الحديث)**: قال الألباني: «قال عبد الحق الاشبيلي في كتاب التهجد...يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي لا بأس به»[4].

– **قول البخاري: (سكتوا عنه)**: ذكر الألباني: أنه جرح مفسر وهو يعني أن الراوي في أدنى المنازل وأردئها عنده وهو يقولها فيمن ترك حديثه فإن البخاري لطيف العبارة في الجرح[5].

– **قول البخاري: (منكر الحديث)**: قال الألباني: «وأفاد البخاري بكلمته السابقة أنه لا تحل الرواية عنه فهو عنده متهم»[6].

– **قول العجلي: (جائز الحديث)**: «ليس صريحا في التوثيق...يشير إلى أن في الرجل ضعفا ولو يسيرا»[7].

– **قول الدارقطني: (ليس بالقوي)**: قال الألباني: «وهذا يعني أنه وسط حسن الحديث»[8].

– **قول ابن حبان: (ربما أغرب)**: قال الألباني: «وهذا ليس بجرح»[1].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص170).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 939- 940).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، غاية المرام (272)، والإرواء، (2/ 252).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 254).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 662).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 2)، وينظر، (2/ 13).

7- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 218).

8- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص92).

9- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 27).

– **قول ابن حبان: (كان يخطيء)**: «إنما يعني أنه وسط حسن الحديث»[1].

– **قول الذهبي وابن حجر: (واه)**: قال الألباني: «أي شديد الضعف فهو في حكم المتهم»[2].

– **قول ابن حجر: (مقبول)**: «يعني مقبول عند المتابعة، وإلا فلين عند التفرد»[3].

قول ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به): «ليس نصا في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل، أو أول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: (ما أعلم به بأسا) كما في (التدريب، ص234)[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، النصيحة، (ص 247).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 39).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 523).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 112).

المبحث الخامس:
منهج الألباني في تخريج الحديث والحكم عليه.

توطئة:

بعد بيان تفصيل جهود الشيخ في الجرح والتعديل، وبيان آرائه واختياراته، وإفاداته فيه، مستخلصا منهجه، أبيّن في هذا المبحث جهود الشيخ وإفاداته في تخريج الحديث والحكم عليه، محاولا إبراز منهجه العام والخاص فيه، **وذلك في مطلبين:**

** **المطلب الأول: منهج الألباني في تخريج الحديث:**

** **المطلب الثاني: منهج الألباني في الحكم على الحديث:**

المطلب الأول: منهج الألباني في تخريج الحديث:

سبق أن الحكم على الحديث عملية معقدة مركبة من تخريج الحديث ثم الحكم عليه بالنظر إلى سنده ومتنه ولهذا آثرت الكلام عليهما في فصل واحد، وسبق بيان معنى التخريج وأنه وسيلة للحكم على الحديث، ولقد قام الألباني- رحمه الله – بمهمة التخريج للأحاديث التي أوردها في كتبه، فضلا عن الكتب التي ألفها في التخريج خصوصا، واعتنى بذلك عناية فائقة، وتنوعت أساليبه في ذلك لاختلاف أغراضه في كلامه ومؤلفاته، وقد سبق في ذكر مؤلفاته ذكر تحقيقاته وتخريجاته ومنهجه فيها وفيما يلي ذكر منهجه في التخريج على وجه الإجمال والإيجاز:

أولا: تقريره أن فن التخريج لا يراد لذاته بل لتحقيق درجة الحديث، فمن الخطأ الإقتصار على التخريج دون بيان مرتبة الحديث، قال :«واعلم أن فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين، بحيث يقتصر أمره على أن نقول مخرج الحديث: أخرجه فلان وفلان و.–عن فلان عن النبي ﷺ، كما يفعله عامة المحدثين قديما وحديثا، بل لا بد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفا، فإنه والحالة هذه لا بد له من أن تتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة... على أنني أرى أنه لا يجوز في هذه الأيام الاقتصار على التخريج دون بيان المرتبة، لما فيه من إيهام عامة القراء الذين يستلزمون من التخريج القوة أن الحديث ثابت على كل حال، وهذا مما لا يجوز، كما بينته في مقدمة: غاية المرام، فراجعه فإنه هام...»[1].

وقال: «عمل أكثر المنشغلين بعلم الحديث من المعاصرين المقتصر على التخريج دون بيان لمرتبة الحديث للجهل بعلم الحديث وعدم الأهلية وهذا ليس فيه كبير فائدة مع مايقع فيه من إيهام بصحة الحديث»[2].

ولهذا سار على هذا في تحقيقاته فيذكر درجة الحديث في تخريجاته.

ثانيا: نصه على أنه لا ينبغي الإكتفاء بعزو أهل العلم للكتب مع وجودها بل يجب الرجوع إليها خاصة عند الحاجة، كوجود خلاف في النقل، وذلك لورود السهو والخطأ وغيرها، فقال: «ولما يسر الله لبعضهم طبع المصادر التي عزوا الحديث إليها؛ لم يعد يناسب أصول التخريج الاعتماد فيه على العازين إليها، دون الرجوع مباشرة إليها، وبخاصة أن هناك تناقضا بين الشيخ وتلميذه في الحكم- كما رأيت- على بعضه»[1].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (ص11).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 7)، وينظر بداية السول، (ص25).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 992).

وقال متعقبا: «فالتبس عليهم هذا بحديث الترجمة، والسبب أنهم يستعينون بل يتكئون في التخريج والعزو على الفهارس، ولا يرجعون إلى الأصول، ولو رجعوا إليها؛ لم يستطيعوا الاستفادة منها لجهلهم بهذا العلم، إنما هم مقلدة نقلة»[1].

وعمل بهذا في مؤلفاته فقال مثلا: «قال الطبراني: (لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن نمير)، قلت: هو ثقة من رجال الشيخين، وكذلك من فوقه إلا عمرو بن حنظلة، قال الحافظ في (التعجيل): (وثقه ابن حبان، وذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا)، قلت: ولم أره في التابعين من (ثقات ابن حبان) – طبعة الهند بتحقيق الأفغاني، فقلت: لعله أورده في أتباع التابعين، لأنه لم يصرحبسماعه من حذيفة، فرجعت إلى النسخة المصورة عندي فلم أجده فيهم أيضا. وعلق في الحاشية: (ثم وجدته في طبعة المعارف الهندية (5/ 173) برواية أبي قيس الأودي، وهو عبد الرحمن بن ثروان كما يأتي في الكلام على الطريق الثاني»[2].

وقال أيضا: «واعلم أنه حملني على كتابة هذا التحقيق في أثر عمر المذكور: أنني رأيت الشيخ مهدي حسن الشاه جهانبوري ذكر في كتابه (السيف المجلى على المحلى 3/ 65) أن الخطبة جزء الصلاة ونصفها كما ورد في الحديث المرفوع والموقوف على عمر بن الخطاب ﷺ على ما في (كنز العمال)، فاستغربت ما ذكره من الرفع، فرجعت إلى المصدر الذي عزاه إليه: (الكنز)؛ فرأيت قد ذكر فيه (4/ 273/ 5618) هذا الأثر موقوفا على عمر من قوله من رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة كما خرجناه عنهما؛ فتيقنت أن الشيخ وهم في رفعه، وعزوه إلى (الكنز) مرفوعا[3].

ثالثا: تنويع الشيخ في التخريج بحسب المقام فكان يطيل ويتوسع وربما استقصى في التخريج في كتبه المؤلفة كالسلسلتين الصحيحة والضعيفة بخلاف عمله في تحقيقاته فإنه يتوسط في التخريج كعمله في تخريج أحاديث فضائل الشام أو يختصر ويكتفي بذكر درجة الحديث مع الإحالة إلى موضع الإطالة في دراسة الحديث في كتبه المؤلفة ويظهر هذا مثلا في غاية المرام وكذا ظلال الجنة وبداية السول ففي الحديث الأول من بداية السول قال في تخريجه: «أخرجه ابن حبان من طريق أبي يعلى بسند صحيح وهو مخرج في ظلال

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1144).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 577، ح2752).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 326، ح5200)، وينظر مثال آخر في الصحيحة، (6/ 141، ح2567)، و(6/ 795، ح2830)، (2/ 704، ح548)، والسلسلة الضعيفة، (5/ 442،ح 2422)، و(13/ 693، ح6316).

الجنة في تخريج أحاديث السنة برقم 393 وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي وغيره وحسنه وهو مخرج في الصحيحة (رقم1571)»[1].

رابعا: مؤلفات الشيخ فيها تخريج الأحاديث والحكم عليها ويعلق فيها فوائد متنوعة من شرح للحديث وذكر للفوائد بحسب المقام وتحقيقاته فيها تخريج الأحاديث والحكم عليها، وربما علق فيها فوائد متنوعة من شرح للحديث وذكر للفوائد كتحقيقه ل(كلمة الإخلاص) لابن رجب، و(الاحتجاج بالقدر) لابن تيمية والآيات البينات وغيرها، وأما تخريجه للأحاديث في الكتب المراد تخريج أحاديثه فقد يخرج الأحاديث في متن الكتاب وقد يفرد أحاديث الكتاب بالتخريج في كتاب له مستقل ومن ذلك تخريجه لأحاديث فضائل الشام وكتاب مشكلة الفقر ويقتصر فيها على التخريج فقط. وسبقت الإشارة إلى هذا في السمة السادسة من سمات كتب الشيخ.

خامسا: عنايته بالإطالة بل الحرص على الإستقصاء خاصة في تخريج الأحاديث في مؤلفاته الحديثية كالسلسلتين[2]، وكتبه المفردة في موضوع واحد أيضا ليستفيد من مجموع طرقها أحكاما وفوائد ويظهر في عمله في كتاب (الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها) و(حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه)، وغيرهما.

سادسا: إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإن الألباني في تخريجاته للكتب – في الغالب – يكتفي بالعزو إليهما، ولا يتعداهما إلى غيرهما إلا في القليل النادر، لأن غرضه بيان درجة الحديث فقط، مثلا قال في الحديث الرابع في بداية السول هو طرف من حدث الشفاعة الطويل من حديث أبي هريرة الطويل مرفوعا بلفظ: (أنا سيد الناس يوم القيامة، هل تدرون بم ذاك؟ يجمع الله يوم القيامة الاولين والآخرين في صعيد واحد...)، الحديث رواه الشيخان وهو مخرج في ظلال الجنة(811) [3].

وأما في كتبه المؤلفة فيستفيض في تخريج الحديث ويستقصي في جمع طرقه وألفاظه والتنبيه على الزيادات في المتون ويقارن بين المرويات وهكذا كما في السلسلتين وغيرهما.

1- العز بن عبد السلام، بداية السول في تفضيل الرسول، تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، (ص34).

2- وينظر محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (ح 3163).

3- تحقيق بداية السول، (ص35- 36، ح4)، و (ح5)، و(ح 6)، و(ح7)، وتحقيق حقيقة الصيام، (ص12، ح1).

سابعا: حرصه على الدقّة في التخريج والرجوع إلى المصادر وتعقّبه لأخطاء من سبقه في العزو والتخريج مبيّنا أوهام وأخطاء المخرّيجين على تفاوتها، سواء كانت في الحديث كله أو بعض ألفاظه وعبارات، ومنه قوله: «وإنما أعدت تخريجه هنا بشيء زائد في الفائدة والتخريج: أنني رأيت المنذري في (الترغيب)- وأنا في صدد تهيئة الجزء الثاني والثالث من (صحيح الترغيب)- رأيته قد أعل الحديث بابن لهيعة؛ فقال (2/113/3) : (رواه البزار، والطبراني في الكبير، والأوسط من رواية ابن لهيعة، وبقية إسناده ثقات!) قلت: ونحوه في (مجمع الزوائد 158/5) !فأقول: في هذا التخريج- على إيجازه- أمور عجيبة من الخلط؛ لم ينبه عليها الحافظ الناجي: أولا: لم يعزواه لأحمد، وهو أولى بالعزو لجلالته وعلو طبقته؛ كما هو معلوم.ثانيا: غفلا عن متابعة يحيى بن أيوب- وهو الغافقي المصري- لابن لهيعة في (كبير الطبراني)، فلم يبق وجه لإعلاله بابن لهيعة، وقد كان من آثارها أن اغتر بهذا الإعلال المعلقون الثلاثة؛ فضعفوا الحديث!

ثالثا: أخطأ في نسبة رواية ابن لهيعة للطبراني في (الأوسط)، وإنما عنده المتابعة المذكورة رابعا: لا يتوجه الإعلال المذكور بالنسبة لرواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة؛ لأنها صحيحة ملحقة برواية العبادلة عنه؛ كما في ترجمة ابن لهيعة في (سير أعلام النبلاء) (15/8) ، وقد سبق بيان هذا في غيرما موضع[1].

ومنه قوله: «فعزو مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي إياه في تعليقه على (الأدب للصحيحين) من أوهامه الكثيرة التي تدل على أنه لا علم عنده بفن التخريج، وقد وهم الجيلاني شارح (الأدب 637/2) فعزاه ل (الخمسة)، ويعني: الستة دون ابن ماجه، وهذا أغرق في الوهم من ذاك؛ لأن الزيادة ليست عندهم جميعا كما تقدم. ونحوه ما فعله المعلق على...(صحيح ابن حبان 286/3) ؛ فإنه خرّج الحديث معزوّا لأكثر المصادر المتقدمة... موهما أن زيادة ابن حبان: (وارغبوا إليه) عندهم أيضا! وليس كذلك»[2].

وقال أيضا: «ومن الغرائب أن هذه الطريق مع صحتها أغفلها كل من خرج الحديث من المتأخرين كالزيلعي، وابن حجر، وغيرهما ممن ليس مختصا في التخريج، بل أغفله أيضا الحافظ الهيثمي فلم يورده في (مجمع الزوائد) مع أنه على شرطه! وهذا كله مصداق قول القائل: (كم ترك الأول للآخر)، وهو دليل

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1116، ح3371).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 561).

واضح على أهمية الرجوع إلى الأمهات عند إرادة التحقيق في حديث ما، فإنه سيجد فيها ما يجعل بحثه أقرب ما يكون نضجا وصوابا، والله تعالى هو الموفق»[1].

ثامنا: تأكيده على مراعاة أولولية العزو إلى الصحيحين في التخريج سواء كان في أحدهما أو كلاهما ثم ما يليهما في الصحة والجلالة والشهرة من كتب الحديث قال: «ولا يجوز عزو الحديث إذا كان في (الصحيحين) أو في أحدهما إلى غيرهما إلا تبعا أو لزيادة فيه لما فيه من إيهام أنه ليس مقطوعا بصحته»[2].

وعمله به في تحقيقاته وتخريجاته[3].

وتعقّب من أخل بهذه المنهجية، فقال: «(تنبيه): حسّن المعلّق على (الإحسان، 254/3) حديث مُحَمَّد بن فليح، ولم يتنبه لمخالفته لطرق الحديث، وبعضها عند البخاري ومسلم، ولروايته هو نفسه عند البيهقي، وأيضا؛ فإنه لما ساق لفظ البخاري، لم يعزه لمسلم وعزاه لأحمد! وهذا خطأ في فن التخريج»[4].

تاسعا: تأكيده على مراعاة الطبقة في العزو: فالألباني يذهب إلى وجوب مراعاة طبقة صاحب الكتاب المخرج حديثه منهن الطبقة الزمانية وكذا الطبقة في الصحة وتعقب من أخل بهذا ومن ذلك قوله منتقدا للبوطي: «لقد قدم البوطي الترمذي والحاكم على أبي داود في الذكر، والمعروف عند العلماء خلافه، فلا أحد منهم يقدم الترمذي فضلا عن الحاكم على أبي داود، بل يقولون: (رواه البخاري ومسلم وأبو داود، لا يعكسون ذلك مطلقا، وذلك تأدب منهن من باب إنزال الناس منازلهم)»[5].

وعمله بهذا تطبيقيا ظاهر في مؤلفاته.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 88)، وتعقبات أخرى في السلسلة الصحيحة، (2/ 614)، (6/ 699)، (7/ 519)، (7/ 578)، (7/ 1366).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني ،تمام المنة، (ص360).

3- ينظر الحديث (2) و(6) في الصحيحة بدأ العزو لمسلم وحديث (28) و(29) و(30) بالعزو للصحيحين ورقم (31) للبخاري.

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الصحيحة، (7/ 534)، وينظر تعقبا نحوه في السلسلة الصحيحة، (7/ 1685، ح3958)، وكذا في تحقيق بداية السول، (ص26- 27).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي، (ص89).

المطلب الثاني: منهج الألباني في الحكم على الحديث:

لقد انبرى الشيخ في هذا العصر لهذه المهمة ونذر حياته لخدمة السنة عموما ولتمييز صحيحها من سقيمها خصوصا، وكان له منهج ظاهر في عمله هذا، ولست – وأنا بصدد الكلام عن ذلك – أمام كتاب واحد ينحصر فيه جهد الألباني في هذا الباب، ولكننا أمام مقدار هائل من المؤلفات في فنون مختلفة: من فقه، وحديث، وعقيدة، وغير ذلك، ولا أمام عدد قليل من الأحاديث حكم عليها، ولكننا أمام جهد عظيم في الباب، فلا يمكن حصر منهجه العام ولا الخاص ولكني ذاكر مجموعة من منهجه العام في الحكم على الحديث من غير مناقشة تاركا ذلك للإنتقادات، وقد سبقت الإشارة إلى جملة كبيرة من منهجه الخاص في بيان جهوده في أنواع الحديث والجرح والتعديل وغيرها وتحريراته واختياراته فيها:

فمن ملامح منهجه العام:

أولا: عدم التقليد واجتهاده في الحكم على الأحاديث، وطعن عليه بسببها كما سيأتي، قال مقررا ذلك: «القراء جميعا من الموافقين والمخالفين والمحبين والمبغضين يعلمون جميعا أنني لا أقلد أحدا في منهجي العلمي بل هو السبب في ثوران بعض الناس علي وفيهم بعض أهل العلم مع الأسف حسدا وبغيا»[1].

ثانيا: مع اجتهاده فإنه مقرر أنه لا يخرج عن المنهج العلمي والقواعد التي قعدها وقرّرها أئمة الشأن فليس اجتهاده مستقلا كما عبّرت الباحثة غرابلي عائشة[2]، فقال: «هذا، ومما ينبغي أن يذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحدا فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتّبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف...»[3].

وقال: «الحقيقة نحن لا نأتي بقواعد جديدة، ولكننا لا نستسلم لآراء فردية...»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص254)، وينظر ضعيف سنن الترمذي (ص9)، و السلسلة الصحيحة، (7/ 1233).

2- غرابلي عائشة، منهج الألباني في تصحيح الحديث وتضعيفه، (ص 252).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 42).

4- أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص140). وقرره في السلسلة الصحيحة، (1/ 96)، والسلسلة الضعيفة، (14/ 1241)، وضعيف الترمذي، (ص15)، ومواضع كثيرة جدا، وسبق تقرير نحوه في جهوده في الجرح والتعديل.

كما يؤكد على أهمية الرجوع إلى قواعد علم الحديث فقال: «فالفصل في هذا الاختلاف إنما يكون بالرجوع إلى قواعد هذا العلم ومصطلحه»[1].

فهو لا يتنكر لجهود من سبقه من المحدثين بل يتبعهم في أصولهم وقواعدهم.

ثالثا: كثرة تعقباته على من سبقه تصحيحا وتضعيفا من الأئمة الكبار فضلا عمن لا يبلغ منزلتهم، وردّ عليه بسببه، وهذا ظاهر في تحقيقه للسنن الأربعة وتقسيمها لصحيحة وضعيفة، مع تعقباته غيرهم من الأئمة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وقد جمع ثلة منها الباحث العيرزي في جهود الألباني[2].

رابعا: تقريره فتح باب الإجتهاد في علوم الحديث تأصيلا وتطبيقا وعدم غلق بابه كما هو قول بعض أهل العلم، وهذا ظاهر كثير في مؤلفاته، ويدل عليه ما سبق في السمات الثلاث السابقة من منهجه.

خامسا: تقريره مع ما سبق من فتح باب الإجتهاد حكما على الأحاديث أنه لا يخوض غمار التصحيح والتضعيف إلا من تأهل له تأصيلا وتطبيقا وممارسة، قال: «أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف، أن يتئد، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظرا وتطبيقا، بحيث يجد أن تحقيقاته- ولو على الغالب- توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم، أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: (تزبّب قبل أن يتحصرم)! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: (من استعجل الشيء قبل أوأنه؛ ابتلي بحرمانه)، ذاكرا مع هذا ما صح من قول بعض السلف: (ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»[3].

سادسا: التأكيد على أن قواعد هذا العلم ليست مطلقة عامة، وإنما هي خاضعة للقرائن والواقع الحديثي للحديث أو الباب المراد دراسته فقد قرر أن علم الحديث ليس علما جامدا ولا هو كعلم الرياضيات

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة (2/ 23- 24).

2- ينظر جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية، المطلب الثالث (ص262) وما بعدها.

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 8)، وينظر صحيح الترغيب والترهيب، (1/ 76)، وغاية المرام، (ص11).

1+1=2، وقواعده ليست عامة يحكم بظواهرها على الأحاديث بل خاضعة للقرائن والشواهد التي بها ينقدح حكم الحديث في نفس العالم المحدث[1].

سابعا: كثرة تراجعاته في باب التصحيح والتضعيف لأسباب كثيرة حتى جمع بعضهم كتابا في ذلك وهو (تراجع العلامة الألباني فيما نص عليه تصحيحا وتضعيفا) تأليف أبو الحسن الشيخ، واتهم بسبب هذا بالتناقض في أحكامه، ويأتي بحثه.

ثامنا: توقفه في الحكم على الحديث إذا لم يقف على إسناده مع إشارته إلى الأحاديث التي في معناه إن وجدت، وهذا كثير في إرواء الغليل وغيره[2].

تاسعا: اختلاف عباراته في الحكم على الحديث وتنوعها؛ بل كانت له عبارات خاصة ففي كتاب (صحيح الترغيب) جعل مراتب أحاديث (صحيح الترغيب) خمسة -مكان المرتبتين: صحيح وحسن سابقا- وهي كما يلي: 1- صحيح: وهو ما اكتملت فيه كل شروط الصحة على ما هو معروف في علم (مصطلح الحديث).

2- حسن: أي، لذاته: وهو الذي اكتملت فيه شروط (الصحيح)، لكن خف ضبط أحد رواته عن حفظ راوي الحديث (الصحيح).

3- حسن صحيح: وهو الحسن لذاته إلا أنه تقوى بمتابع أو شاهد له، وهذا الاستعمال معروف من بعض الحفاظ المتقدمين كالترمذي، وهو الذي أشاعه في (سننه)، ولكن لم يأت عنه ما يوضح مراده منه.

4- صحيح لغيره: وهو الذي تقوى بكثرة طرقه التي لم يشتد ضعفها.

5- حسن لغيره: وهو الذي قبله، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما[3].

وقد يعبر بصحيح الإسناد[4].

1- ينظر أبو الحسن المأربي، الدرر في مسائل المصطلح والأثر، (ص114).

2- ينظر الأحاديث: (ح29)، و(ح186)، و(ح427)، و(ح498)، و(ح532)، و(ح602)، في الإرواء وغيرها كثير.

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 9).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن النسائي، (ح78)، و(ح83)، و(ح91)، و(ح94)، وغيرها كثير فيه وفي سائر كتبه.

وكذا في ضعيف الترغيب والترهيب جعل مراتب أحاديث الكتاب خمس مراتب، مكان الثلاث منها سابقا، وهي:

1- ضعيف: وهو ما كان فيه علة قادحة من علل الحديث المعروفة، مثل ضعف أحد رواتة، أو الاضطراب، أو النكارة، أو الشذوذ ونحوها.

2- ضعيف جدا: وهو ما كان في سنده متروك أو شديد الضعف، كثرت المناكير في رواياته حتى خشي أن تكون من وضعه، من مثل ما يقول فيه الإمام البخاري: (منكر الحديث).

3- موضوع: وهو ما كان في إسناده كذاب أو وضاع، أو تكون لوائح الوضع على متنه ظاهرة مع علة في إسناده جلية.

4- منكر، أو منكر جدا: وهو الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه، وقد يكون منكر المتن، ولو لم يخالف.

5- شاذ: وهو ما رواه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه، وبخاصة إذا خالف الثقات، وقد يكون إسنادا وقد يكون متنا. ثم قال: «وأعلم أخي القارئ! أن المراتب الثلاثة الأولى من المعهود استعمال أهل العلم لها قديما وحديثا، بخلاف المرتبتين الأخيرتين: المنكر والشاذ -فهما معروفتان قديما، مهجورتان حديثا إلا ما ندر، ولذلك فقد رأيت أن استعمالهما مع ما فيه من إحياء ما كاد أن يندرس من العلم- فإن فيه بيانا أقوى لعلة الحديث وأوضح...»[1].

1- مُحَمَّد ناص الدين الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب، (1/ 4- 5)، وقد يعبر بضعيف الإسناد ينظر ضعيف سنن النسائي، (ح113)، و(ح517)، و(ح799)، و(ح891)، و(892)، وغيرها كثير فيه وفي غيره.

المبحث السادس:

منهج الألباني في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه.

توطئة:

بعد بيان تفصيل جهود الشيخ وإفاداته في تخريج الحديث والحكم عليه وإبراز منهجه العام والخاص فيه، أبيّن في هذا المبحث جهود الشيخ و آرائه واختياراته وإفاداته في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه محاولا استخلاص منهجه العام والخاص فيه، **وذلك في ثلاثة مطالب:**

** **المطلب الأول: منهج الألباني في شرح الحديث:**

** **المطلب الثاني: منهج الألباني في مختلف الحديث:**

** **المطلب الثالث: منهج الألباني في فقه الحديث:**

المطلب الأول: منهجه في شرح الحديث:

لم يكن من مقاصد الألباني الأساسية في كتبه الشّرح التفصيلي للأحاديث المعروف عند أهل العلم في كتب شروح الحديث، بل في الكثير الغالب يورد النصوص الحديثية:

- مستدلا بها على قوله في المسألة.

- أو ردّا بها على رأي مخالف لم يرتضه.

- أو شارحا بها حديثا آخر مؤكدا ما تضمنه من حكم.

- أو مبينا ما تضمنه من فوائد، وغيرها من المقاصد العلمية.

ولذلك يعز إفراده النصوص الحديثية بالشرح والبيان على وجه التفصيل، بل كان يتناول كل حديث بما يناسب الحال، ويقتضيه المقام: من بيان فائدة، أو تنبيه على حكم، أو تعقب لرأي، وإن اشتملت أبحاثه – في الغالب – على بعض مقاصد الشروح وعناصرها الرئيسية[1].

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 102، ح41)، التعليقات الرضية على الرّوضة النّديّة، (2/ 412).

المطلب الثاني: منهجه في مختلف الحديث:

مرّ بيان حده وأقسامه ومسالك العلماء فيه، وأما اختيارات الشيخ في الباب:

أولا: فالظاهر أولا أنه سار على ماقرره جماهير أهل العلم من تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح فالتوقف قال: «ابن حزم...ادعى أن حديث الترجمة منسوخ...وهذه دعوى مردودة لأنها خلاف الأصول، فإنه لا يصار إلى النسخ إلا إذا تعذر الجمع»[1].

وقال: «وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث، وهي دعوى تحتاج إلى دليل، فإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال، والجمع بين الحديثين ممكن...ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ»[2].

وقال: «إن النسخ لا يلجأ إلى القول به ما دام التوفيق بين الأحاديث ممكنا بحيث لا يرد شيء من الأدلة وهذا حق لا ريب فيه وهو من المقرر في علم الأصول»[3].

وسبق أن هذا غير مضطرد، فإنه إذا ثبت النسخ تعين القول به.

وقد استخدم الشيخ المسالك المعروفة عند العلماء لدفع التعارض بين الأدلة، وأذكر لذلك أمثلة:

فمن الأول تخصيص العام: قال نصا عليه : «وأما الاحتجاج بالعموم؛ فهو حجة عند جميع العلماء؛ إذا لم يعارضه نص خاص – كما في هذا المقام –؛ فكان الاحتجاج به أولى»، والله أعلم[4]، فهذا الحديث عام، وذلك خاص، فيعمل بالعام إلا ما خصّ[5].

وأمثلته التطبيقية كثيرة ومنها قوله في حديث: (... فيقصر ثم ليحلل).

وهو قطعة من حديث ابن عمر ﷺ، وقد سقت لفظه عند تخريج قطعة أخرى منه ذكرها المصنف فيما تقدم، (تنبيه): في هذا الحديث أمر المتمتع بالحج إلى العمرة أن يتحلل منها بتقصير الشعر، لا يحلقه، وفى

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 426)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص126).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 617).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، آداب الزفاف في السنة المطهرة، (ص178).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (2/ 579).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (2/ 776).

الحديث الآتى بعده، وهو الحديث المتفق عليه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: والمقصرين، فلمّا كانت الرابعة قال: والمقصرين)، تفضيل الحلق على التقصير، ولا تعارض فالأول خاص بالتمتع، والآخر عام يشمل كل حاج أو معتمر إلا المتمتع فإن الأفضل فى حقه أن يقصر فى عمرته، ولهذا قال الحافظ في (الفتح) (449/3): (يستحب فى حق المتمتع أن يقصر فى العمرة، ويحلق فى الحج إذا كان ما بين النسكين متقاربا)، وهذه فائدة يغفل عنها كثير من المتمتعين فيحلق بدل التقصير ظنا منه أنه أفضل له وليس كذلك لهذا الحديث فاحفظه يحفظك الله تعالى»[1].

وتقييد المطلق: ومن النص عليه وتطبيقه قوله: «ولقد كنت أقول في كثير من محاضراتي و دروسي حول هذا الوضع و سببه: يوشك أن يأتي رجل ببدعة جديدة اعتمادا منه على حديث مطلق لم يدر أنه مقيد أيضا، ألا وهي الإشارة بالإصبع في غير التشهد! فقد جاء في (صحيح مسلم) حديثان في الإشارة بها في التشهد أحدهما من حديث ابن عمر، و الآخر من حديث ابن الزبير، ولكل منهما لفظان مطلق ومقيد، أو مجمل و مفصل: (كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام فدعا بها..)، فأطلق الجلوس، والآخر: (كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى...الحديث)، فقيّد الجلوس بالتشهد، ونحوه لفظا حديث ابن الزبير، فاللفظ الأول (جلس) يشمل كل جلوس، كالجلوس بين السجدتين، والجلوس بين السجدة الثانية والركعة الثانية المعروفة عند العلماء بجلسة الاستراحة، فكنت أقول: يوشك أن نرى بعضهم في هاتين الجلستين! فلم يمض على ذلك إلا زمن يسير حتى قيل لي بأن بعض الطلاب يشيرون بها بين السجدتين! ثم رأيت ذلك بعيني من أحد المتخرجين من الجامعة الإسلامية حين زارني في داري... و نحن في انتظار حدوث البدعة الثالثة، ألا و هي الإشارة بها في جلسة الاستراحة! ثم حدث ما انتظرته، والله المستعان!"[2].

والجمع بتأويل الأمر والنهي، بحمل الأمر على الإستحباب: ومنه قوله في حديث: (خالفوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم)، قال بعد تخريجه، قلت: « وله شاهد من حديث أنس مرفوعا: (خالفوا اليهود، وصلوا في خفافكم ونعالكم؛ فإنهم لا يصلون في خفافهم ولا نعالهم)، قلت: وهذا الحديث يفيد

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 283، ح1083).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 308)، وينظر مثال آخر في تمام المنة، (ص145- 146).

استحباب الصلاة في النعال؛ لأنه أمر بذلك، وعلله بمخالفة اليهود، وأقل ما يستفاد منه الاستحباب، وإن كان ظاهره الوجوب؛ فإنه غيرمراد؛ بدليل قوله في الحديث الذي قبله: (إذا صلى أحدكم؛ فليلبس نعليه، أو ليخلعهما)، فهذا يفيد التخيير، ولكنه لا ينافي الاستحباب؛ قال الشوكاني: (وهذا أعدل المذاهب، وأقواها عندي)، وإليه ذهب الحافظ في (الفتح) (393/1)؛ حيث قال – بعد أن ساق الحديث –: (فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة)»[1].

وحمل النهي على الكراهة: ومنه قوله في حديث: (نهى عن أكل الضب)، قال بعد تخريجه: «وما مضى في إباحته أصح منه»، يعني حديث ابن عمران وابن عباس في (الصحيحين) وغيرهما في قصة خالد بن الوليد وأكله الضب، وامتناعه ﷺ منه وقوله: (كلوا، فإنه ليس بحرام ولا بأس به ولكنه ليس من طعام قومي)، رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في (إرواء الغليل) (2498)، ولا شك أن هذا أصح من حديث الترجمة، ولكن ذلك لا يستلزم تضعيفه...وبالجملة، فالحديث ثابت، وكونه معارضا لما هو أصح منه لا يستلزم ضعفه، فهو من قسم المقبول، فيجب التوفيق بينه وبين ما هو أصح منه، على النحو الذي عرفته في كلام الحافظ، وخلاصته أنه محمول على الكراهة لا على التحريم، وفي حق من يتقذره...والله أعلم»[2].

والجمع باختلاف الحال أو المحل أو الزمن: ومن ذلك: حديث أنس ﷺ قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد)، قال الألباني: «وقد أخرجاه في (الصحيحين) عنه كما قال المؤلف، وأخرجه أحمد (121/6 و133 و216 و219 و234 و239 و249 و280) من حديث عائشة دون قوله: (إلى خمسة أمداد)، وقال الحافظ في شرح هذه الكلمة: (أي كان ربما اقتصر على الصاع، وهو أربعة أمداد، وربما زاد عليها إلى خمسة، فكأن أنسا لم يطلع أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية، وقد روى مسلم من حديث عائشة ﷺ أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، هو الفرق، قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما: (هو ثلاثة آصع)، وروى مسلم أيضا من حديثها: أنه ﷺ كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد، فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (1/ 109).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 505- 506، ح2390).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (1/ 170- 175).

وسلك مسلك النسخ في مواضع:

فنص على نسخ: – القيام للجنازة إذا مرت وقبل أن توضع على الرقاب[1].

– نسخ الأمر بقراءة الفاتحة خلف الإمام[2].

– نسخ النهي عن صوم الجنب[3].

– نسخ افتراض صوم يوم عاشوراء[4].

وأما مسلك الترجيح فقد سبق في ترجيحه عند اختلاف الروايات الترجيح بالأحفظية والأكثرية وغيرها: ومن أمثلة الترجيح في المتن أيضا الترجيح بين حديثي عائشة: (من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا جالسا)، رواه الخمسة إلا أبا داود، وحديث حذيفة أن النبي ﷺ: (انتهى إلى سباطة قوم فبال قائما...)، رواه الجماعة، وسبق تخريجهما.

ذكر الشيخ أن حديث عائشة ناف وحديث حذيفة مثبت، ومن المعلوم أن المثبت مقدم على النافي لأن معه زيادة علم وكل حدّث بما علم، ومن علم حجّة على من لم يعلم، فالصواب جواز البول قاعدا وقائما، والواجب الاحتراز من رشاش البول، فبأيهما حصل بالقيام أو القعود، وجب لقاعدة (ما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب)[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص77).

2- ينظرمُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (1/ 354).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (3/ 11).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الأحاديث الصحيحة، (6/ 252). وغيرها كثير.

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص64)، والإرواء، (1/ 95)، والسلسلة الصحيحة، (1/ 393). و ينظر أمثلة في الباب في غدير إبراهيم أحمد، مختلف الحديث عند الشيخ الألباني من خلال السلسلة الصحيحة، رسالة ماستر، غير مطبوعة، إشراف: خريف زتون، قسم أصول الدين بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة حمه لخضر، الوادي، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م.

المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث:

من ملامح منهجه العلمي والدعوي دعوته للتصفية والتربية، ومنه تصفية كتب الفقه من الإجتهادات الخاطئة المخالفة للنصوص وتصفيته من الأحاديث الضعيفة ودعوته إلى نبذ التعصب المذهبي واتباع ما دل عليه الدليل وعليه سار رحمه الله فلم ينتسب لمذهب معين بل كان متبعا للدليل مرجحا لما دل عليه غير متعصب لقول إمام مهما كان قال رحمه الله: «ولما كان موضوع الكتاب إنما هو بيان هدي النبي ﷺ في الصلاة كان من البدهي أن لا أتقيد فيه بمذهب معين... وإنما أورد فيه ما ثبت عنه ﷺ كما هو مذهب المحدثين قديما وحديثا ...ولذلك فإن الكتاب سيكون إن شاء الله تعالى جامعا لشتات ما تفرق في بطون كتب الحديث والفقه – على اختلاف المذاهب مما له علاقة بموضوعه – بينما لا يجمع ما فيه من الحق أي كتاب أو مذهب... ثم إني حين وضعت هذا المنهج لنفسي – وهو التمسك بالسنة الصحيحة – وجريت عليه في هذا الكتاب وغيره – مما سوف ينتشر بين الناس إن شاء الله – كنت على علم أنه سوف لا يرضي ذلك كل الطوائف والمذاهب بل سوف يوجه بعضهم أو كثير منهم ألسنة الطعن وأقلام اللوم إلي ولا بأس من ذلك علي فإني أعلم أيضا أن إرضاء الناس غاية لا تدرك وأن: (من أرضى الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس) (صحيح الصحيحة 2311) كما قال رسول الله ﷺ ....فحسبي أنني معتقد أن ذلك هو الطريق الأقوم الذي أمر الله تعالى به المؤمنين وبينه نبينا مُحَمَّد سيد المرسلين وهو الذي سلكه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وفيهم الأئمة الأربعة – الذين ينتمي اليوم إلى مذاهبهم جمهور المسلمين – وكلهم متفق على وجوب التمسك بالسنة والرجوع إليها وترك كل قول يخالفها مهما كان القائل عظيما فإن شأنه ﷺ أعظم وسبيله أقوم ولذلك فإني اقتديت بهداهم واقتفيت آثارهم وتبعت أوامرهم بالتمسك بالحديث وإن خالف أقوالهم ولقد كان لهذه الأوامر أكبر الأثر في نهجي هذا النهج المستقيم وإعراضي عن التقليد الأعمى فجزاهم الله تعالى عني خيرا»[1].

وهذا كثير في كتبه مشهور عنه جرى عليه في مؤلفاته في صفة الصلاة وكذا أحكام الجنائز وسائر كتبه.

وشدد في ذلك حتى قال ببطلان تقديم القياس ونحوه على الأحاديث، ووجوب العمل بالحديث الصحيح ولو لم يعلم من عمل به، ولو نقل الإتفاق على خلافه، قال الألباني: «بطلان تقديم القياس وغيره على الحديث: إن رد الحديث الصحيح بالقياس أو غيره من القواعد التي سبق ذكرها مثل رده بمخالفة أهل

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صفة صلاة النبي ﷺ، (ص43- 45)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص157). والتعليق على المسح على الجوربين والنعلين لمحمد جمال الدين القاسمي، (ص62).

المدينة له لهو مخالفة صريحة لتلك الآيات والأحاديث المتقدمة القاضية بوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة عند الاختلاف والتنازع، ومما لا شك فيه عند أهل العلم أن رد الحديث لمثل ما ذكرنا من القواعد ليس مما اتفق عليه أهل العلم كلهم بل إن جماهير العلماء يخالفون تلك القواعد ويقدمون عليها الحديث الصحيح اتباعا للكتاب والسنة كيف لا مع أن الواجب العمل بالحديث ولو مع ظن الاتفاق على خلافه أو عدم العلم بمن عمل به قال الإمام الشافعي في (الرسالة، ص463/ 464): (ويجب أن يقبل الخبر في الوقت الذي ثبت فيه وإن لم يمض عمل من الأئمة بمثل الخبر)، وقد قال العلامة ابن القيم في (إعلام الموقعين، 32/1 – 33): (ولم يكن الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعا ويقدمونه على الحديث الصحيح وقد كذب أحمد من ادعى هذا الإجماع ولم يسغ تقديمه على الحديث الثابت)»[1].

ولما كان الشيخ مجتهدا غير مقلد فقد بنى اجتهاده ولا شك على قواعد وأصول أصولية وفقهية ومنها:

- أن الأصل في الأمر الوجوب[2].
- أن الأصل في النهي التحريم فلا يجوز الخروج منه إلا لدليل أو قرينة[3].
- الحاظر مقدم على المبيح[4].
- حمل العام على الخاص والخاص يقضي على العام[5].
- المثبت مقدم على النافي ومن علم حجة على من لم يعلم[6].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، (ص39).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص80).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، (2/ 666).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 733).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم (ص127). والسلسلة الصحيحة، (1/ 138).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، (ص228).

- المطلق يجرى على إطلاقه حتى يأتي ما يقيده والمقيد يقضي على المطلق يحمل المطلق على المقيد[1].

- ما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب[2].

- فعل النبي ﷺ ولا سيما الذي استمر عليه إذا كان صدر بيانا لأمر قرآني أو نبوي فهو دليل على وجوب[3].

- الظن الراجح مما يجب العمل به[4].

- شريعة من قبلنا ليست شريعة لنا[5].

- قول النبي ﷺ مقدم على فعله لاحتمال الفعل الخصوصية[6].

- المفصل يقضي على المجمل[7].

- النسخ لا يقع في الأخبار وإنما في الأحكام[8].

- درء المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى[9].

- دلالة المفهوم حجة[10].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 733)، وأحكام الجنائز، (ص214).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة العيدين في المصلى هي السنة، (ص45).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني،الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، (ص93).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، (ص62).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، (ص55).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، (1/ 159).

7- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 593).

8- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 182).

9- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 254).

10- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 389).

- القول بسد الذريعة معتبر[1].

- الأصل في المعاملات الجواز إلا لنص بخلاف العبادات فالأصل فيها المنع إلا لنص[2].

- الأخذ بالأحوط ليس بالأمر الواجب وإنما هو من باب الورع[3].

- الراوي أدرى بمرويه من غيره[4].

ولمنزلة الشيخ العلمية الحديثية والفقهية فقد جمعت اختياراته الفقهية وألّفت فيها مؤلفات منها رسائل جامعية، فمن المؤلفات كتاب (الإختيارات الفقهية للإمام الألباني) لإبراهيم أبو شادي ومن الرسائل الجامعية (آراء الشيخ الألباني الفقهية في العبادات دراسة فقهية مقارنة) للشريف مساعد مُحَمَّد الحسني و(آراء الشيخ الألباني الفقهية قسم المعاملات وبقية أبواب الفقه دراسة فقهية مقارنة) لخالد بن راشد المشعان، وغيرها وقد أشار إلى بعضها العيزري في آخر رسالته[5]، وفي أثناء عملي قرأت عن مناقشة رسالة علمية بعنوان: (المنهج الأصولي عند الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني)، من إعداد الباحث: إبراهيم وفيق إبراهيم شعلان، نوقشت يوم الخميس (13 شعبان 1440هـ) الموافق (18 أبريل 2019م)، قسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ولم أطلع عليها، كما تم تسجيل موضوع رسالة ماجستير- في(جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية)-في العاصمة السعودية الرياض-بعنوان: (آراء الألباني الأصولية – جمعا، وتوثيقا، ودراسة).

فهذه بعض اختيارات الشيخ الألباني الأصولية والفقهية مما يبيّن منهجه في فقه الحديث، وهو متوافق مع منهج المحدثين، لينتهي هذا الفصل المجلّي لبعض جهود الألباني الحديثية.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب، (ص8).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (5/ 294).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (1/ 159).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5/ 379).

5- عبد الرحمان العيزري، جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية، (ص472- 485).

الفصل الثالث:

جهود مختلفة لأصحاب هذا الإتجاه:

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول:

الجهود الفردية السلفية المعتبرة في خدمة السنة:

المبحث الثاني:

الجهود الفردية السلفية في خدمة السنة النبوية حسب البلدان:

المبحث الثالث:

الجهود الجماعية السلفية الرسمية في خدمة السنة النبوية:

المبحث الرابع:

الجهود الجماعية السلفية غير الرسمية:

المبحث الأول:
الجهود الفردية السلفية المعتبرة في خدمة السنة النبوية.

توطئة:

بعد أن تطرقت في الفصلين السابقين لجهود أكبر أعلام هذا الإتجاه، وأعظمهم خدمة للسنة النبوية تفصيلا، أحاول في هذا الفصل ذكر جهود أخرى فردية لأبرز أعلام هذا الاتجاه ممن لهم نصيب في خدمة السنة النبوية يؤهلهم في نظري للتخصيص بالذكر، ثم أعرج لذكر الجهود الجماعية لبعض جمعيات العلماء والمؤسّسات والهيئات والمراكز والحواضر العلمية المتبنية لهذا الاتجاه إجمالا:

وذلك في خمسة مطالب:

** **المطلب الأول: الشيخ عبد الحميد بن باديس وجهوده في خدمة السنة النبوية:**

** **المطلب الثاني: الشيخ عبد الرحمان المعلمي وجهوده في خدمة السنة النبوية:**

** **المطلب الثالث: الشيخ عبد الحق الهاشمي وجهوده في خدمة السنة النبوية:**

** **المطلب الرابع: الشيخ عبد العزيز ابن باز وجهوده في خدمة السنة النبوية:**

** **المطلب الخامس: الشيخ مقبل الوادعي وجهوده في خدمة السنة النبوية:**

المطلب الأول: جهود الشيخ عبد الحميد بن باديس[1] في خدمة السنة النبوية:

كانت للشيخ عبد الحميد بن باديس جهود عظيمة في خدمة السنة وعلوم الحديث، وهو وإن لم ينشغل بالتأليف استقلالا بل بالتدريس والكتابة في الصحف والمجلات فقد جمعت كثير من آثاره من دروسه وكتاباته أثرت المكتبة الإسلامية الحديثية، مع نشاطه الدعوي التعليمي المرتكز على الكتاب والسنة، فأحاول من خلال هذا العرض أن أبين فيه هذه المكانة العلمية بذكر الجهود التي قام بها في خدمة السنة النبوية من خلال إجمالها في أمور ثلاثة:

أولا مؤلفاته المنتفع بها في الباب:

والثاني: نماذج تفصيلية من جهوده الحديثية المختلفة.

الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة.

** **الفرع الأول: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:**

لا شك أن سائر كتبه في العقيدة ككتاب العقائد الإسلامية من الآيات والأحاديث النبوية حيث بناه على الأدلة من الكتاب ثم من السنة، وفي التفسير مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، وفيه عناية ظاهرة بشتى علوم السنة بل جرى في جميع مؤلفاته على اعتماد الحديث الصحيح في الاستدلال، وعزو الأحاديث إلى مظانها، وهذا يدل على علمه بصنوف علوم الحديث وما جمع من خطبه ودروسه وفتاويه ومقالاته فيها

1- الداعية الإمام من المجددين، ورجال الإصلاح في العالم الإسلامي، ورائد النهضة الإسلامية في الجزائر، ولد بمدينة قسنطينة سنة (1307هـ/ 1889م)، نشأ في بيت عريق في العلم والسؤدد، بدأ طلب العلم في الكتّاب، فحفظ القرآن وتلقى مبادئ العلوم على مشايخ بلده، ثم التحق بجامع الزيتونة، فأخذ عن كبار علمائها، ثم قصد الحجاز للحج وزار بلاد الشام ومصر واجتمع برجال العلم والأدب ثم رجع إلى بلده فشرع في التعليم والإصلاح، فأمّ وخطب ودرّس وكتب وأنشأ الجرائد والمجلات وجمعية العلماء المسلمين، فكان أمة في رجل أجرى الله به وبإخوانه الخير على بلده، توفي سنة (1358هـ/ 1940م). **وقد صرّح بانتسابه للاتجاه السلفي، ونصرته له كما في مقاله في الآثار، (28/5) (عبداويون)! ثم (وهابيون)!، وتقريراته في هذا وفي بيان العقيدة الصحيحة وغيرها كثيرة مشتهرة، وشهد له بذلك العلماء على اختلاف الأمصار، ومنهم صاحبه البشير الإبراهيمي في مواضع كثيرة من أجمعها تقديمه لكتاب (العقائد الإسلامية): ينظر (ص15– 22)**، ينظر ترجمته في عبد الحميد مُحَمَّد بن باديس، آثار ابن باديس، تح: عمار طالبي، مكتبة الشركة الجزائرية، ط1، 1388هـ، (1/ 72- 119)، وعبد الحميد مُحَمَّد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ، (1/ 5- 15)، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط2، 1400هـ، (ص28- 29)، وغيرها.

خدمة ظاهرة للسنة لإشارته للأحاديث وبيان درجتها وشرحها واستخلاص الفوائد منها والإستدلال بها وفي آثاره المجموعة قطعة وسمها ب (قسم الحديث).

وأما مؤلفاته التي فيها خدمة مباشرة للسنة فمنها:

1- من هدي النبوة أو (مجالس التذكير من كلام البشير النذير ﷺ): وهو ليس مصنفا وإنما جمعت الآثار والأحاديث التي تناولها بالشرح في دروسه ومواعظه، وكذا ما كتب في الصحف والمجلات على صورتها المطبوعة اليوم، وأصل تسميته من الباب الذي كانت تكتب فيه الأحاديث في الصحف والمجلات (مجالس التذكير من كلام البشير النذير)، وقد تضمن الكتاب مجموعة من الأحاديث والآثار تناولها بالشرح وبيان معانيها واستنباط الأحكام والمواعظ والعبر والفوائد.

2- العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي المالكي: والعواصم كتاب عظيم قام الشيخ على تحقيقه بتصحيحه وتحرير ألفاظه، وقد طبع أولا طبعة في المطبعة الجزائرية الإسلامية سنة (1345هـ/ 1926م).

3- إملاءات في علم مصطلح الحديث: أملاها على طلبته في الجامع الكبير، جمعت وحققت وطبعت مفردة، ثم طبعت بشرح محفوظ بن عامر، وهي تصلح متنا ابتدائيا في علم المصطلح، كما يصلح تدريسها لغير المتخصصين لاختصارها ودقتها وسهولتها.

****

** **الفرع الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:**

لقد كانت للشيخ عناية بشتى علوم الحديث في سائر دروسه وفتاويه ومقالاته:

ومن عنايته بها: في مسائل مصطلح الحديث في أقسام الخبر، قال: «وخبر الآحاد- من حيث ذاته- يفيد الظن وإن كان صحيحا، وحيث تواردت تلك العمومات، وثبت هذا الحديث فقد بلغ الدليل بنصه وقطعيته غاية القوة والبيان»[1].

حجية السنة: وفي تقرير حجية السنة وبيان مكانتها قال تحت عنوان: (الإيمان بالسّنّة إيمان بالقرآن):

1- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، (ص159).

«حجية السنة: ومن الإيمان بكتاب الله أن نؤمن بأن كل ما ثبت عن النبي ﷺ فهو حق من عند الله، وبيان لكتاب الله، وأن الأخذ به أخذ بالقرآن، وأن الترك له ترك للقرآن...ثم استدل بآيات في الباب» [1].

وقال: «الكتاب والسنة وهما مصدر التشريع»[2].

وأكد على الإعتناء بالسنة وإقامة الدعوة الإصلاحية على الكتاب والسنة فقال: «تقوم الدعوة الإصلاحية على أساس الكتاب والسنة فلا جرم كان رجالها من المعتنين بالسنة القائمين عليها رواية ودراية الناشرين لها بين الناس، ومن عنايتهم تحريهم فيما يستدلون به ويستندون إليه منها، فلا يجوز عليهم إلا ما يصلح للاستدلال والاستناد ولا يذكرون منها شيئا إلا مع بيان مخرجه ورتبته حتى يكون الواقف عليه على بينة من أمره مما لو التزمه كل عالم- كما هو الواجب- لما راجت الموضوعات والواهيات بين الناس فأفسدت عليهم كثيرا من العقائد والأعمال»[3].

ويتبيّن من خلال هذا النص أن:- الدعوة الإصلاحية تقوم على الكتاب والسنة.

- الواجب على المصلحين، الاعتناء بالسنة النبوية رواية ودارية، ونشرها بين الناس.

- من مظاهر إعتنائهم بالسنة التحري في المرويات فلا يروون إلا المقبول الصالح للإستدلال.

- ومن مظاهر إعتنائهم بالسنة كذلك: التحذير من المرويات الضعيفة والواهية والتي أدى عموم انتشارها بين الناس إلى كثير من الآثار السيئة في سلوك الناس وأفكارهم، وفساد عقائدهم، وانحطاط أخلاقهم[4].

أقسام الحديث:

وفي مبحث أقسام الحديث قال: «الصحيح لذاته: وهو ما رواه العدل الضابط التام الضبط عن مثله واتصل كذلك من أول السند إلى آخره وسلم من العلة والشذوذ، ومنها الحسن لذاته وهو ما رواه العدل الضابط غير تام الضبط عن مثله وعن تام الضبط اتصل سنده وسلم من العلة والشذوذ، ومنه الصحيح

1- عبد الحميد بن باديس، العقائد الإسلاميّة من الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة، رواية: مُحَمَّد الصالح رمضان، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، (ص103- 105).

2- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، (1/ 87).

3- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، (ص336).

4- ينظر جهود الشيخ ابن باديس في خدمة السنة النبوية الشريفة، مقال طيب لمحمد الدرّاجي منشور في موقع الشيخ.

لغيره وهو الحسن لذاته إذا جاء من طريق أخرى مساوية لطريقه أو من أكثر دون طريقه، ومنها الحسن لغيره وهو من كان في رواية مستور الحال ولم يعرف بفسق ولا كذب ولا بغفلة ولا بكثرة خطأ والخبر يتعدد بتعدد طرقه ولولا ذلك لكان ضعيفا، ومنها الضعيف وهو ما اختل فيه شرط من شروط الصحيح ولم يكن واحدا من الثلاثة المذكورة قبله»[1].

وهو الاصطلاح الذي عليه المتأخرون.

ومن عنايته بعلم الحديث تقريره وجوب التحري في رواية الحديث والإستدلال بالصحيح ورد الضعيف ومن ذلك قوله: «من قلة الاحتياط في الدين وعدم الاحترام للعلم ما يجري على ألسنة كثير من الناس قولهم (قال رسول الله) ﷺ، دون معرفة برتبة الحديث عند أهله، ومصيبة بعض المتسمين بالعلم والقائمين بالخطب الجمعية في هذا أشد وأضر لتعديها منهم إلى غيرهم ونشرهم الموضوعات الكثيرة في الناس، ولا يكفيهم أنهم سمعوا أو وجدوا فقالوا، فقد قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع» رواه مسلم في مقدمة صحيحه، والكذب عليه ﷺ عظيم والتحري فيما دونه واجب فكيف به، خصوصا وقد قال هو عليه وآله الصلاة والسلام: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم»، رواه مسلم في مقدمة صحيحه..»[2].

ومنه تنبيهه لصاحبه أبي يعلى الزواوي بالتحري في الأحاديث التي يوردها فقال: «وددنا لو ذكر مأخذ أحاديثه وزاد تحريّا في تخريجها فإنّ فيها قليلا من الضعيف الذي يغني عنه الحسن والصحيح»[3].

ومن الأمثلة العملية قوله: «رويت في عظم ملك سليمان روايات كثيرة ليست على شيء من الصحة، ومعظمها من الإسرائيليات الباطلة التي امتلأت بها كتب التفسير، مما تلقى من غير تثبت ولا تمحيص، من روايات كعب الأحبار ووهب بن منبه، وروى شيئا من ذلك الحاكم في مستدركه، وصرح الذهبي ببطلانه.

1- محفوظ بن عامر، نيل المنح بشرح إملاء ابن باديس في علم المصطلح ، دار الفضيلة، ط2، 1433هـ، (ص29- 40).

2- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص117).

3- مجلة الشهاب، ع34، 21 ذو الحجة 1344، 1جويلية 1926م، وينظر تقديم الشيخ لكتاب الزواوي أبو يعلى، خطب أبي يعلى الزواوي، تح: عادل بن الحاج الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/ 2008م، (ص7).

ومن هذه المبالغات الباطلة أنه ملك الأرض كلها مشارقها ومغاربها، فهذه مملكة عظيمة بسبأ كانت مستقلة عنه، ومجهولة لديه، على قرب ما بين عاصمتها باليمن وعاصمته بالشام»[1].

ومن التحذير من الأحاديث الموضوعة والكتب التي حوتها، قوله: «ومن الكتب المشهورة بين الناس في الصلاة على النبي ﷺ كتاب (تنبيه الأنام) وفيه موضوعات كثيرة لا أصل لها فبينما قارئه في عبادة الصلاة إذا هو في معصية الكذب فليكن منه على حذر»[2].

وفي تعليل الحديث والتنبيه على الضعيف المشتهر على الألسن قوله:

(تحذير): «يجري على الألسنة ما رواه الطبراني عن الأوسط: عن عائشة مرفوعا: (لا تنزلوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن الغزل وسورة النور)، قال الشوكاني: في سنده مُحَمَّد بن إبراهيم الشامي، قال الدارقطني: كذاب، وكثيرا ما تكون هذه الأخبار الدائرة على الألسنة باطلة في نفسها معارضة لما صح في غيرها فيجب الحذر منها، وقد قدمنا في الجزء الماضي من أدلة تعلم النساء الكتابة ما فيه الكفاية»[3].

اصطلاحات الأئمة:

وفي تحرير اصطلاحات الأئمة، قال مثلا: «وما يقول فيه أبو عيسى الترمذي حسن صحيح أقوى مما يقول فيه حسن فقط لأن وصفه بالصحة مع وصفه بالحسن يفيد أن خفة الضبط في بعض رجاله تكاد لا تؤثر عليه حتى كأنها لم تحطه عن رتبة الصحيح التام، وأما الغريب فهو ما انفرد بروايته راو فقط، وإذا كان ذلك المنفرد ثقة فذلك الانفراد لا يضر، فالغرابة لا تنافي الصحة والحسن، وغرابته جاءته من انفراد أبي جعفر به كما تقدم»[4].

وفي بيان مراتب الأئمة في حكمهم على الأحاديث قوله: «وقد صححه الحاكم وابن حبان، وهما معروفان بالتساهل في التصحيح، وسكت عنه أبو داود وسكوته يقتضي عدم تضعيفه، ولكنه لا يقتضي

1- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، (1/ 272).

2- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (4/ 407).

3- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (4/ 124).

4- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص37).

بلوغه درجة الصحيح، وإذا ضم إليه ما ورد في معناه – ولم يبلغ منها شيء إلى درجة الحجة– إرتقى إلى رتبة الحسن لغيره»[1].

الإحتجاج بالحديث الضعيف:

وأما الإحتجاج بالضعيف فقد قال الشيخ: «لا نعتمد في إثبات العقائد والأحكام على ما ينسب للنبي ﷺ من الحديث الضعيف؛ لأنه ليس لنا علم به، فإذا كان الحكم ثابتا بالحديث الصحيح مثل قيام الليل، ثم وجدنا حديثا في فضل قيام الليل بذكر ثواب عليه مما يرغب فيه– جاز عند الأكثر أن نذكره مع التنبيه على ضعفه الذي لم يكن شديدا على وجه الترغيب، ولو لم يكن الحكم قد ثبت لما جاز الالتفات إليه، وهذا هو معنى قولهم: (الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال)، أي في ذكر فضائلها المرغبة فيها لا في أصل ثبوتها، فما لم يثبت بالدليل الصحيح في نفسه، لا يثبت بما جاء من الحديث الضعيف في ذكر فضائله، باتفاق من أهل العلم أجمعين»[2].

وقال: «فكل حديث صحيح أو حسن فإنه صالح للإستدلال بها في الأحكام، وكل حديث ضعيف فإنه غير صالح لذلك، وكل ما ثبت طلب فعله أو تركه بدليل معتبر فإنه يقبل ما جاء للترغيب فيه أو للترغيب منه في حديث ضعف لم يشتد ضعفه»[3].

ومن هذين النصين يظهر أن الشيخ يرى عدم الإحتجاج بالضعيف في الأحكام والإنتفاع بالحديث الضعيف في الفضائل بشروط وهي:

– أن يكون الحديث فعلا في فضائل الأعمال وليس في العقائد والأحكام.

– أن يكون أصله ثابتا بنص صحيح.

– أن لا يكون شديد الضعف.

1– عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (3/ 110). وينظر مجالس التذكير من حديث البشير النذير له أيضا، (ص336).

2– عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، (ص106).

3– عبد الحميد بن باديس، مباديء الأصول، تح: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، 1988م، (ص79).

- أن ينبه على ضعفه عند إيراده وذكره[1].

ومن تقرير التقوية بمجموع الطرق قوله في دراسة سند حديث: «رجاله رجال الصحيح إلا إبراهيم بن مهدي البغدادي فلم يخرج له فيهما، لكنه ثقة، وثقه أبو حاتم وابن نافع وابن حيان، وقد تابعه غيره، وخرج الحديث أيضا النسائي والبيهقي في السنن الكبرى والإمام أحمد»[2].

مسألة زيادة الراوي: قال الشيخ بقبول زيادة الثقة: فقال في دراسة حديث: «زاد ابن ماجة بعد قوله: (فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه) قوله: (ويصلي ركعتين)، ولذلك أخرجه في باب ما جاء في صلاة الحاجة، وهذه زيادة عدل فهي مقبولة، والأمر بالوضوء مما يؤيدها، وزاد النسائي بعد قوله: اللهم شفعه في: وشفعني في نفسي، فرجع وقد كشف الله عن بصره»[3].

الجرح والتعديل:

وفي مسائل الجرح والتعديل: قال: «وإذا روى الصحابي ما هو من أقوال النبي ﷺ وشؤونه عن غيره فلا يقدح في حديثه عدم تصريحه بمن روى عنه لأن غيره صحابي مثله والصحابة كلهم عدول، ورواة هذا الحديث – غير مالك- أقارب، فإن اسحاق ابن عم أنس وأم حرام خالة أنس»[4].

في تخريج الحديث:

ومنه نصيحته بالتحري في النقل والتخريج فقال: «أنصحك بالتأمل الجيد فيما تقرأ وتكتب، والتثبت التام فيما تعزو وتنقل، فإننا لا ندين إلا بما ثبت عن رسول الله ﷺ من آية قرآنية أو سنة نبوية قولية أو فعلية وما كان عليه السابقون مما رواه الأئمة في كتب الإسلام المشهورة، فعليك إذا نقلت أن تبين الكتاب وتعين المحل المنقول منه ليكون لقولك قيمة في مقام البحث والنظر، والله يتولى إرشادك وتسديد خطاك في سنن العلم والدين»[5].

1- ينظر يونس بوحمادو، الدرس الحديثي عند الإمام ابن باديس، ماجيستير بجامعة الجزائر، 1437هـ/ 2016م، (ص143).

2- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (201/2).

3- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص38).

4- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص131).

5- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص252- 253).

والتزامه بذلك عمليا، فتحرى الدقة والتثبت، ومن أمثلة ذلك قوله: «حديث: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)، ثم شبك بين أصابعه، قال: رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري، ومسلم عنه أيضا إلى قوله: (بعضا)»[1].

فبيّن اللفظ المتفق عليه، ونبّه على ما انفرد به مسلم.

مع التغليظ على من تلاعب فيه أو تساهل فقال متعقّبا أحد الكتاب: «والأمر المهم أكثر من هذا كله الذي يجب علي أن أنبهك عليه وحرم علي إقرارك عليه هو كذبك وافتراؤك- والله يغفر لك إن تبت- في الحديث الشريف فإنك قلت هكذا بالحرف: (وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة: أن أمتي لم تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم)، وهذا المتن لا وجود له في البخاري ولا في مسلم البتة، فبأي شيء نسمي صنعك هذا وجرأتك عليه ومن كان قدوتك فيه...أأنت الذي سميت نفسك في إمضائك (أحد كتاب أهل السنة) ترتكب هذا الافتراء على السنة أهكذا كتاب السنة يكونون؟... نصيحتي لك أيها الأخ ولأمثالك أن تقرؤوا العلم وتلتزموا الصدق وتتقدموا حينئذ للعمل فأما هذا الخبط وهذا الكذب وهذا التجري فشيء نعوذ بالله منه، ونسأل الله أن يقينا والمسلمين شر غائلته وسوء عاقبته»[2].

وهو كلام بليغ في التحري والأمانة في النقل خصوصا عن المعصوم ﷺ.

وله في تخريج الحديث عمليا وبيان درجة الحديث لمسة ظاهرة[3].

وأما في شرح الحديث واستنباط الأحكام والفوائد فإن الشيخ كانت له طريقة منهجية بديعة نافعة في شرح الأحاديث على طريقة أهل الحديث[4].

1- ينظر مثلا عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (2/ 155).

2- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (4/ 348- 349).

3- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص36- 37).

4- ينظر بيانها في مقدمة الشيخ عبد الرحمان شيبان لكتاب مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص20- 21)، وينظر محفوظ بن عامر، نيل المنح بشرح إملاء ابن باديس في علم المصطلح، (ص18)، وينظر مثالا عملي لذلك في عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير،(ص160- 163).

مختلف الحديث: ومن جهوده في الجمع في مختلف الحديث قوله:

قال تحت عنوان: (ترغيب وترهيب): «قد جاء عن النبي ﷺ في الترغيب في امتثال هذا الأمر: (أقم الصلاة) وفي الترهيب من مخالفته من الأحاديث ما فيه مقنع ومزدجر، فمما جاء فيهما حديث عبادة بن الصامت ﷺ قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا- استخفافا بحقهن- كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن، فليس له عند الله عهد: إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة)[1].

ومما جاء في الترغيب حديث أبي هريرة ﷺ قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات، هل بقي من درنه شيء؛ قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: فكذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا)، رواه الشيخان في صحيحهما[2]، ومما جاء في الترهيب حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة)، رواه مسلم وغيره بنحوه[3]، وحديث بريدة ﷺ مرفوعا: (والعهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر)، رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي، وابن حبان والحاكم[4].

الأحكام: قد قال بكفر تارك الصلاة جماعات كثيرة من الفقهاء والمحدثين سلفا وخلفا، مستدلين بحديث جابر، وحديث بريدة الصريحين في كفره، وذهبت جماعات أخرى- كذلك- إلى عدم كفره على عظم جرمه، مستدلين بحديث عبادة ابن الصامت المتقدم، الصريح في جعله في المشيئة، والكافر مقطوع له بدخول النار. ويجيبون عن حديث جابر وبريدة بأن المراد من كفر تارك الصلاة، هو الكفر العملي، والكفر

1- رواه مالك في الموطأ،كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، (3/ 170، ح400)، ورواه أيضا أحمد في المسند (ح22693/ 22720)، وأبو داود في كتاب الوتر، باب فيمن لم يوتر، (2/ 62، ح1420)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس، (1/ 230، ح461)، وابن ماجة في كتاب الإقامة، باب ما جاء في فرض الصّلوات الخمس والمحافظة عليها، (1/ 449، ح1401)، وغيرهم.

2- رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: الصلوات الخمس كفارة، (112/1، ح528). ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الصلوات الخمس، (1/ 462، ح668)، وغيرهما.

3- رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، (1/ 88، ح82)، وغيره.

4- الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصّلاة، (5/ 13، ح2621)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب الحكم في تارك الصّلاة، (1/ 231، ح463)، وابن ماجه في الإقامة، باب ما جاء فيمن ترك الصّلاة، (1/ 342، ح1079).

قسمان: اعتقادي وهو الذي يضاد الإيمان. وكفر عملي وهو لا يضاد الإيمان، ومنه كفر تارك الصلاة غير المستحل للترك، وكفر من لم يحكم بما أنزل الله كذلك، وبهذا يجمع بين الأحاديث...»[1].

****

** **الفرع الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة النبوية:**

قد اعتنى ابن باديس بالسنة عناية شديدة، ووجّه الناس إلى العناية بها كما سبق وكانت له جهود بارزة في خدمة السنة، فتمثلت جهوده مع ما سبق من مؤلفات في شتى الفنون ثم في علوم السنة خصوصا أنه:

1- لما أتم دراسته في جامعة الزيتونة ثم رحلاته للحج وغيره حين التقى بالعلماء فغدا متمكنا في العلوم الشرعية عالما بأحوال المسلمين ومواطن التمكين وأسس الإصلاح عاد إلى مسقط رأسه قسنطينة ليباشر التدريس في: (جامع الأخضر) كما كان يجوب مساجد قسنطينة للتدريس والخطابة فيها حتى بلغت دروسه عشرة دروس يوميا وقد درّس في جامع الأخضر كتبا كثيرة في مختلف الفنون خادمة للسنة ولا شك، ففي العقيدة العقائد الإسلامية وسبق، وفي التفسير ختم تفسير القرآن تدريسا في ربع قرن وفيه خدمة عظيمة للسنة لأن كثيرا من الآيات فسرتها السنة، كما أن في كتاب الله بعضا من سيرة النبي ﷺ وغيرها من وجوه خدمة السنة بتفسير القرآن، كما كانت له دروس عامة في مختلف المناسبات وقد جعل الكتاب والسنة أساسه في دعوته[2].

2- كان له دروس في شرح الحديث وقد جمع بعضها في آثاره، وفي الحديث خصوصا بدأ أولا بشرح كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض المالكي وقد سبق التعريف بالكتاب، وفي هذا يقول ابن باديس: «ابتدأت القراءة بقسنطينية بدراسة الشفاء للقاضي عياض بالجامع الكبير حتى بدا لمفتي قسنطينة الشيخ ابن الموهوب أن يمنعنا فمنعنا...!»[3].

3- أتمّ شرح كتاب (الموطأ) لإمام دار الهجرة مالك ابن أنس تدريسا في المسجد يحضره الطلبة والعلماء وعامة الناس، ولم يدوّن فضاع كله إلا درس الختم نقله بعض تلاميذه وفيه شرح حديث مالك عن ابن

1- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، (ص135- 136).

2- ينظر للإستفاضة والتفصيل، عيسى عمراني، المدرسة الباديسية ومناهجها الدراسية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

3- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (3/ 190).

شهاب عن محمّد بن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «لي خمسة أسماء: أنا مُحَمَّد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب[1]»[2].

وإن مما يؤسف ضياع كثير من علوم الشيخ لأسباب كثيرة.

4- ومن جهوده في خدمة السنة تأسيسه المطبعة الجزائرية الإسلامية في قسنطينة للحاجة لطبع الكتب والمجلات وغيرها من صحف ابن باديس وهي المنتقد والشهاب أو نتاج إخوانه الدعاة أو ما يرون نفع طبعه من الكتب وغيرها، كما طبعت البصائر في وقت لاحق، وكذلك طبعت جريدة صدى الصحراء، وقد عهد بها إلى الشيخ أحمد بوشمال، أحد أنصاره وأتباعه المخلصين وأحد أعيان قسنطينة الذين ظلوا على ولائهم لجمعية العلماء والفكر الإصلاحي بعد وفاة ابن باديس[3].

5- وأنشأ المدارس الحرة، وجمعية التربية والتعليم، ونادي الترقي في قسنطينة لتهتم بالتعليم هناك، فكانت تعلم كل طبقات المجتمع شتى الفنون بحسب الحاجة من لغة وعقيدة وتاريخ وغيرها، وتولى التدريس فيها مع غيره، كما كانت ملتقى للعلماء والأدباء يعقدون فيها المؤتمرات واللقاءات والمحاضرات وغيرها، وكانت نواة لمشاريع علمية ووطنية حيث انبثقت منها جمعية العلماء وغيرها[4].

أنشأ عدة جرائد من أشهرها:

أولا: المنتقد: أصدرها سنة (1345هـ/1925م) ورأس تحريرها، وهي جريدة سياسية دينية أسبوعية، كتب فيها مع الشيخ ثلة من العلماء والأدباء لكن المستدمر الفرنسي أوقفها بعد حوالي ثمانية عشر عددا.

ثم أصدر جريدة الشهاب في السنة نفسها، ثم حولها إلى مجلة، وعمد الشيخ إلى استغلالها في توسيع دائرة نشاطه التعليمي، واستمرت الشهاب في الصدور إلى عشية الحرب العالمية الثانية، سنة (1358هـ/ 1939م)، حين توقفت حتى تنجلي الحرب، فكانت مجلة وطنية إصلاحية، أيقظت الرقود ونبهت الغافلين

1- مالك بن أنس، الموطأ، تح: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، 1425هـ، كتاب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، باب أسماء النبي ﷺ، (2/ 1461، ح6376).

2- ينظر عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (2/ 292)، و مجالس التذكير من حديث البشير النذير، (ص313).

3- ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار البصائر، الجزائر، ط خاصة/ 2007م، (5/ 310).

4- ينظر أبو القاسم سعد الله، دراسات في الأدب الجزائري الحديث، دار الرائد للكتاب، ط5، 2007م، (ص114- 116).

ودعت إلى جمع الشمل، كما دافعت عن الإسلام واللغة العربية، والعدالة، وشاركت برأيها في قضايا المغرب والمشرق، وخصص افتتاحياتها لنشر مختارات من دروسه في التفسير والحديث، بعنوان: (مجالس التذكير)[1].

6- في سنة (1931م) تمّ تأسيس (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) فعيّن الشيخ رئيسا لها حيث ساهم في كل جهودها العظيمة في خدمة السنة والدين والوطن فأسس مع إخوانه المصلحين من علماء الجمعية المساجد و المدارس الحرّة والنوادي العلمية في شتى أنحاء القطر الجزائري لتربية النشء وتعليمهم دينهم ولغتهم وتاريخهم، كما أصدرت الجمعية مجموعة من الصحف والمجلات تولى الشيخ رئاسة تحرير بعضها مع الكتابة فيها بكلمات افتتاحية مرتكزة على نصوص الوحيين والآثار والأخبار، وكتب مقالات متنوعة شرحا لحديث أو ترجمة لعلم وغيرها. وتأتي الإشارة إليها في جهود الجمعية[2]، وقد كانت جهود الشيخ الحديثية محل عناية فللباحث بوحمادو يونس، رسالة ماجيستير في العلوم الإسلامية، تخصص الكتاب والسنة، بعنوان (**الدرس الحديثي عند الإمام ابن باديس، منهجه ومقاصده**) نوشقت سنة (1437هـ/ 2016م) في جامعة الجزائر، العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، وهي رسالة نافعة مُبْرزة لبعض جهود الشيخ الحديثية مع التركيز على الجوانب التربوية الاصلاحية في جهوده الحديثية.

1- ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (5/ 253- 254).

2- ينظر جهود الشيخ ابن باديس في خدمة السنة النبوية الشريفة، مقال طيب لمحمد الدرّاجي منشور في موقع الشيخ.

المطلب الثاني: الشيخ عبد الرحمان المعلمي[1] وجهوده في خدمة السنة النبوية:

لقد كان المعلمي جهود عظيمة في خدمة السنة وعلوم الحديث، وتنوعت هذه الجهود من تحقيق و تأليف ونقد وغيرها، وهذا ما يبين مكانة الشيخ العلمية والحديثية، وأحاول من خلال هذا العرض أن أبين فيه هذه المكانة العلمية بذكر الجهود التي قام بها في خدمة السنة النبوية من خلال إجمالها في أمور ثلاثة:

الأول: مؤلفاته وآثاره العلمية المنتفع بها في الباب.

الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده الحديثية المختلفة.

الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة.

** **الفرع الأول: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:**

لا شك أن سائر مؤلفاته في شتى الفنون فيها خدمة للسنة مباشرة أو غير مباشرة كمؤلفاته في العقيدة والفقه وأصوله، ففيها فقه الأحاديث وتحقيقه لكتب كثيرة في شتى الفنون[2].

وأما مؤلفاته في السنة وعلومها ورجالها التي فيها خدمة مباشرة للسنة فأعرضها على النحو التالي:

1- العلّامة المحدّث شيخ النقاد وذهبي العصر، من أعلم المعاصرين بعلم الحديث وعلم الرجال خصوصا، ولد في عتمة باليمن سنة (1313هـ/ 1896م) في بيئة ديّنة صالحة فتوجّه لطلب العلم وحفظ القرآن صغيرا، ثم اشتغل بالتدريس والقضاء في بلده ثم في جازان، ثم عيّن في دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن مصححا للكتب، ثم أمينا لمكتبة الحرم المكي إلى وفاته سنة (1386هـ/ 1967م)، **قال عنه الألباني كما في صوتية مفرغة في موقعه: (الرجل سلفي العقيدة، سلفي المذهب والمشرب)، وهذا ظاهر في مؤلفاته العقدية وفي كلامه عن بعض الرواة وغيرها، ونص عليه مترجموه، وأثنى عليه العلماء بذلك،** ينظر ترجمته في إسماعيل بن علي الأكوع، هجر القلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت،لبنان،ط1، 1416هـ، (1266/3)، ومُحَمَّد زباره، نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، مكتبة الرشاد، صنعاء، ط1، 1431هـ، (ص374- 376) وإبراهيم الصبيحي، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431هـ، (1/ 21- 117)، وترجمة الشيخ لنفسه في (هذه ترجمتي) في أول كتاب فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم للشيخ عبد الرحمان المعلمي، تح: عبد الرزاق بن أسعد الله، دار أطلس، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، (ص13- 23)، وأحمد بن غانم الأسدي، الإمام عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني حياته وآثاره، مكتبة الرضوان، مصر، ط1، 1427هـ، عبد الله بن عبد الرحمن المعلمي، معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، مكتبة الملك فهد، 1416هـ، (ص459- 460).

2- ينظر مؤلفاته في إبراهيم بن سعيد الصبيحي، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، (1/ 51)، وقد جمعها كلها مجموعة من الباحثين في آثار الشّيخ العلّامة عبد الرّحمن بن يحيي المعلّميّ اليماني، تح: علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، وطبع سنة 1434هـ، (1/ 127).

أولا: مؤلفاته في مصطلح الحديث وعلوم الرواية وأحكام الجرح والتعديل:

أولا: المؤلفات:

1- القسم الأول من (التنكيل) وهو في القواعد: ألف مُحَمَّد زاهد الكوثري كتابا عنونه بـ (تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب) انتقد فيه ما ساقه الخطيب البغدادي في ترجمة أبي حنيفة في كتابه (تاريخ بغداد)، فلما اطلع عليه المعلمي رأى أنه بحاجة إلى جواب مفصل عما وقع فيه الكوثري من الأخطاء العلمية والطعن في أئمة السنة ورواتها، فألف (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)، وقسّمه إلى أربعة أقسام: قسم القواعد، وقسم الرواة، وقسم الفقهيّات، وقسم العقائد.

2- الاستبصار في نقد الأخبار: وهي رسالة نفيسة في بيان سبيل الأئمة في نقد الحديث، وقد جعله على أربع مراتب، وقد وجدت فطبعت المقالة الأولى المتعلقة بالمرتبة الأولى فقط.

3- مقدمة الفوائد المجموعة: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمّد بن علي الشوكاني، طبع في مجلد واحد في مطبعة السنة المحمدية سنة (1379)، وقد قدم له الشيخ بمقدمة مهمة جدا في علم نقد الحديث، تكلم فيها على أكثر أحاديث الكتاب.

4- الأحاديث التي استشهد بها مسلم في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء:

وموضوعها مندرج تحت بحث (رواية الرجل بصيغة محتملة للسماع عمن عاصره ولم يثبت له لقاؤه) وبحث الأحاديث التي استشهد بها مسلم في بحثه للمسألة.

5- الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة: وموضوعه الرد على كتاب أبي ريّة (أضواء على السنة)، وما فيه من طعون وشبهات عن السنة النبوية والعمل بها، وعلمائها ورواتها، مع السفاهة والتهكم والتجني، فدحض شبهاته بأقرب طريق، مع الدقة والتحقيق والتتبع، مدافعا عن السنة وحملتها محققا بعض مسائل علم الحديث.

6- أحكام الحديث الضعيف: موضوعها بيان أحكام الحديث الضعيف من حيث الرواية والاحتجاج والعمل.

7- علم الرجال وأهميته: أصله محاضرة نفيسة في بابها ألقاها المعلمي في المؤتمر السنوي الذي أقامته دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند عام (1357هـ).

8- طليعة التنكيل: لما كان كتاب (التنكيل) على وشك التمام رأى المؤلف أن يقتضب نموذجا منه فيه أهم ما وقع فيه الكوثري من الأخطاء، وسماه (طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)، بيّن فيه مغالطات الكوثري المتعلقة برواة الحديث، وطبع في حياة المعلمي، ثم ألحقت بالكتاب الأصل التنكيل.

9- التنكيل: قسم التراجم منه: طبع بتحقيق الألباني.

10- رسالة في أحكام الجرح والتعديل وحجية خبر الواحد:

في تحقيق بعض المسائل المتعلقة بالجرح والتعديل، وبيان أحكام خبر الواحد وشرائطه، والموجود جزء منها.

11- أصول التصحيح العلمي: مسودة ومطبوعة.

وأصول التصحيح (مسوّدة): وهي من أول ما كتب في فن التحقيق مع الدقة والتنظيم.

وله رسائل كثيرة مفيدة في الحديث وعلومه، منها:

1- رسالة في فرضية اتباع السنة والكلام على تقسيم الأخبار وحجية أخبار:

2- الآحاد: موضوعها التدليل على حجية السنة ورد شبهات منكري حجيتها ثم بحث تقسيم الأخبار بتفاصيلها.

3- إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه: وفيها تحقيق معنى الكذب وأنواعه وبيان أحكامه، لم تصل إلينا هذه الرسالة بتمامها، والموجود منها قطع متفرقة تحتوي على عدة مطالب.

وله رسائل صغيرة في مواضيع حديثية متنوعة.

ثانيا: ما استقلّ بتصحيحه وتحقيقه من الكتب وهي:

1- التاريخ الكبير للبخاري:

حققه الشيخ سوى الجزء المفقود منه أتمه غيره، وقد اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه تعليقات دقيقة مفيدة تدل على تمكنه من علم الرجال.

2- بيان خطأ مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري في (تاريخه) لابن أبي حاتم الرازي:

وقد قام الشيخ بتصحيحه والتعليق عليه وقدّم له الشيخ بمقدمة مهمة عن فائدة الكتاب ومعنى "الخطأ" المنسوب إلى الإمام البخاري.

3- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي:

وهو كتاب نفيس حققه الشيخ وعلق عليه تعليقات تدل على تمكن الشيخ في هذا العلم الشريف.

4- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي:

قام الشيخ بتصحيحه والتعليق عليه. وكتب مقدمة مفيدة.

5- تاريخ جرجان لحمزة بت يوسف السهمي:

قام بتصحيحه والتعليق عليه. وقدّم لم بمقدمة.

6- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:

لمحمد بن علي الشوكاني، حققه فقدم للكتاب بمقدمة مهمة جدّا في موضوعه و في علم نقد الحديث، وعلق على جملة من أحاديثه.

7- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية:

صححه وقدم له بمقدمة، وعلّق على بعض المواطن منه.

ثالثا: المشاركة في التصحيح والتحقيق:

1- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: طبعته المطبعة السلفية، بإشراف محب الدين الخطيب، وقد شارك في تصحيح الكتاب وكتب ترجمة للخطيب البغدادي في آخره.

2- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي:

اشترك في تصحيحه مع بعض علماء دائرة المعارف، وتم لهم تحقيق ما وجدوا منه وليس تاما.

3- صفة الصفوة لابن الجوزي:

اشترك في تصحيحه مع بعض علماء دائرة المعارف، وعليها تعليقات قليلة للشيخ أكثرها إثبات فروق النسخ، رمز لها بحرف (ح).

4- تذكرة الحفاظ للذهبي: صححه وحققه في أربعة أجزاء وطبع في دار المعارف سنة (1377هـ).

5- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: حققه في دائرة المعارف اشتراكا مع غيره وميّز تعليقاته بحرف (ح).

6- مختصر (نشر النور والزهر في أعيان القرن الحادي عشر) لعبد الله مرداد: قام الشيخ بنسخه، وقراءته قراءة فاحصة، فوجد فيه أخطاء عقدية فاختصره في مجلدين مبعدا تلك الأخطاء العقائدية من المختصر.

7- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب للأمير ابن ماكولا: حققه الشيخ إلا جزء يسيرا منه وطبعته مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وكتب له مقدمة نفيسة حول الكتاب ومؤلفه، وموضوعه، فصار بتعليقات الشيخ وزياداته سفرا مهما للباحث في هذا الفنّ.

8- الأنساب للسمعاني:

طبع تباعا منذ سنة (1382هـ) وكان آخرها المجلد السادس سنة (1386هـ) بعد وفاة الشيخ، ولم يكمل الشيخ تحقيقه، فأكمله مجموعة من المحققين وطبع في دائرة المعارف أولا.

9- مسند أبي عوانة: للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني:

شارك في تحقيقه وتصحيح الجزء الأول والثاني، وله عليه تعليقات قليلة مميزة بحرف (ح).

10- عمل اليوم والليلة لابن السني: أحمد بن مُحَمَّد الدينوري.

قام بتصحيحه فقط اشتراكا مع أحد علماء دائرة المعارف.

11- السنن الكبرى للبيهقي:

شارك في التحقيق من بداية الجزء الرابع إلى نهاية الجزء العاشر، وله تعليقات عليه فقليلة مميزة بحرف (ح).

12- دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني: شارك في تحقيقه وميزت تعليقاته بحرف (ح).

13- موارد الظمآن إلى زوائد بن حبان للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي: شارك في تصحيح الأخطاء ولم يشارك في التعليق على الكتاب.

14- المعتصر من المختصر من مشكل الآثار: لأبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي، أما صاحب المختصر فإنه أبو الوليد ابن رشد الجد، وقد شارك الشيخ في تصحيح الكتاب مع علماء دائرة المعارف.

15- الأمالي الشجرية: لأبي السعادات هبة الله بن علي العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. شارك الشيخ في تصحيحه. وعلق عليه تعليقات يسيرة ميزت بحرف (ح).

16- الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار: لأبي بكر مُحَمَّد بن موسى الحازمي. شارك الشيخ في تصحيحه، وعلق عليه تعليقات يسيرة أكثرها إثبات فروق النسخ، ويرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح).

****

** **الفرع الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:**

لقد كانت للشيخ عناية خاصة بشتى علوم الحديث في مؤلفاته وتحقيقاته فمن ذلك:

في مسائل مصطلح الحديث:

من عنايته بعلم المصطلح نظرا وتطبيقا: وفي مسألة وجود المتواتر، قال: « ثم قال أبو ريّة (ص 263): (ليس في الحديث متواتر...)، أقول: من نفى هذا إنما نفى التواتر اللفظيّ، فأما المعنويّ فكثير، فلتراجع الكتب التي نقل عنها، وذكر في الحاشية: حديث الحوض، وكأنه استهزأ به، ومن استهزأ به فليس من أهله»[1].

وفي حجية خبر الواحد: قال: «أمر الله تبارك وتعالى بطاعة رسوله ﷺ، والتحذير من معصيته في عدة آيات من كتابه...ولا مخالف في ذلك من الأمة، والعرب لا تفرّق في إطلاق الطاعة والمعصية بين أن يثبت الأمر عند المأمور يقينا وأن يثبت ظنّا...فإذا ثبت هذا ثبت وجوب العمل بخبر الواحد المفيد للظن، وأن من بلغه من وجه يفيد الظن، إن امتثل فقد أطاع، وإلا فقد عصى...قال الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥ ﴾ [النساء: 105]، وواضح أن قوله: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[النساء: 105]، معناه: بما عرّفكه وفهّمكه من الكتاب... وقال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾[المائدة: 67]، وقد تواتر تواترا معنويّا أن النبي ﷺ كان يكتفي في كثير من الأحكام بإخبار الواحد أو الاثنين، فلو

1- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، تح: علي بن مُحَمَّد العمران، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ، (ص351)، وينظر تقرير وجوده في (ص334)، ونصه على تواتر أحاديث كثيرة في عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مجموع رسائل الفقه، تح: مُحَمَّد عزير شمس، دار عالم الفوائد، (ص677)، وغيرها.

كان خبر الواحد لا تقوم به الحجة لما حصل به مقصود التبليغ، إذ المقصود تبليغ يتيسّر علم الناس به، ويبلّغه الحاضر الغائب، ثم يتناقله الناس إلى يوم القيامة...»[1].

وفي تعليل الأحاديث قال: «حديث أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ أخذ الراية فهزّها، ثم قال: (من يأخذها بحقها؟ فجاء فلان فقال: أنا. قال: (امض)، ثم جاء رجل فقال: (امض)، ثم قال النبي ﷺ: (والذي كرّم وجه محمّد لأعطينها رجلا لا يفر. هاك يا علي)، فانطلق حتى فتح خيبر وفدك، وجاء بعجوتهما وقديدهما.- قال مصعب: بعجوتها وقديدها -. (مسند) (3/ 16).

أقول: أصل القصة مشهور، رواها جماعة من الصحابة، وبعض ذلك في (الصحيحين) في البخاري رقم (2975)، ومسلم رقم (2407) من حديث سلمة بن الأكوع، ولكن في سياق هذه الرواية ما ينكر. من ذلك قوله: إن النبي ﷺ قال: (والذي كرّم وجه محمّد). ولا يعرف عنه ﷺ أنه حلف بمثل هذه اليمين، وإنما كان بعض أصحابه يحلف بها.

ومن ذلك قوله: إنه ﷺ هزّ الراية ... إلخ، والمشهور أن النبي ﷺ قابل القوم يومين، ثم قال: (لأعطينّ الراية غدا رجلا يحبّ الله ورسوله، فأصبح الناس وكلّ يرجوها، فأرسل إلى علي ﷺ، وكان أرمد، فتفل في عينيه فبرأ، فأعطاه الراية).

ومنها قوله: (حتى فتح خيبر وفدك)، والمعروف أن فدك لم تفتح بحرب، ولكن لما فتحت خيبر أرسل أهل فدك إلى النبي ﷺ فصالحوه[2].

تقوية الحديث بمجموع الطرق:

ومن تقرير تقوية الضعيف بشروطه رده على قول أبي رية: (تعدد طرق الحديث لا يقويها)، قال العلامة السيد رشيد رضا: يقول المحدثون في بعض الأحاديث حتى التي لم يصح لها سند: إن تعدد طرقها يقويها، وهي قاعدة للمحدثين لم يشر إليها الله في كتابه، ولا ثبتت في سنته عن رسوله، وإنما هي مسألة نظرية غير مطردة).

1- عبد الرحمن بن يحي المعلمي، مجموع رسائل الفقه، المرجع السابق، (ص124- 128).

2- عبد الرحمن المعلمي، تراجم منتخبة من التهذيب والميزان، تح: علي بن محمّد العمران، ط1، 1434هـ، (ص103- 104).

أقول (المعلمي): أما إطلاق أبي ريّة في العنوان فباطل قطعا كما سترى، وأما إشارة القرآن فيمكن إثباتها باشتراط القرآن العدد في الشهود، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: 14]، ومن السنة: حديث (ذي اليدين)، والمعقول واضح، نعم قوله: (غير مطردة) حق لا ريب فيه، بل أزيد على ذلك أن بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهنا، كأن يكون الخبر في فضل رجل، وفي كلّ طريق من طرقه كذّاب أو متّهم ممن يتعصّب له أو مغفّل أو مجهول، و[ص 186] قال أبو رية: (فتعدد الطرق في مسألة مقطوع ببطلانها شرعا كمسألة الغرانيق، أو عقلا لا قيمة له، لجواز اجتماع تلك الطرق على الباطل).

أقول: أما الباطل يقينا فلا يفيده التعدد شيئا، بل يبعد جدا أن تتعدد طرقه تعددا يفيده قوة قوية، نعم قد يختلف المتن في الجملة ويكون الحكم بالبطلان إنما هو بالنظر إلى ما وقع في بعض الطرق، وقد يكون ذلك الخطأ وقع فيه، وقد يفهم الناظر معنى يحكم ببطلانه، وللخبر معنى آخر مستقيم، وكثيرا ما يقع الخلل في الحكم بالبطلان»[1].

ومن التطبيق العملي لذلك قوله: وأخرج الحاكم وغيره من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»، قال الحاكم: (صحيح الإسناد)، وقال الذهبي: (على شرط مسلم)، وأورده البيهقي من طرق موصولا ومن أخرى مرسلا، ورجّح بعض الحفاظ إرساله، قال صاحب الجوهر النقي: (...فهذا يقتضي ترجيح الوصل، لأنه زيادة وقد جاء من وجوه). (الجوهر النقي مع سنن البيهقي).

أقول: وإن كان مرسلا فمرسل صحيح، له شواهد وعواضد، فهو صالح للحجة، إن شاء الله تعالى، ولا خفاء أن الله عز وجل إنما أحله مع بغضه له؛ لعلمه أن الحاجة تشتد إليه، ومن القواعد المقررة أن ما أبيح للضرورة قدّر بقدرها، والضرورة أو الحاجة المشروعة يكفي للتخلص منها واحدة، وأما المنافع التي تقدم أن الزوج قد يحتاج إلى تعجلها، فقد مر الكلام عليها»[2].

1- عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، (ص351).

2- عبد الرحمن المعلمي، الحكم المشروع في الطلاق المجموع، تح: حاكم المطيري، دار أطلس، ط1، 1418هـ، (ص123- 124).

ومن توهين الحديث مع كثرة طرقه: قوله: في التعليق على كلام الشوكاني على حديث: (من وسّع على عياله يوم عاشوراء، وسّع الله عليه سائر سنته)[1].

«وقد أطال الكلام عليه في اللآلىء، بما يفيد أن طرقه يقوى بعضها بعضا، بل يوهن بعضها بعضا»[2].

زيادة الثقة:

وفي مبحث زيادة الثقة قال في بحث له بعنوان: (هل تجب الزيادة على الفاتحة)؟.

ذكر حديث: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، وزيادة: (فصاعدا)، وأنها صحيحة؛ لأنّ مسلما ذكرها في (صحيحه). وسكت عليها أبو داود[3].

في الجرح والتعديل:

ومن عنايته برجال الحديث والترجيح بالقواعد عند الخلاف في حال الراوي: قوله: «إذا اجتمع جرح وتعديل فبأيهما يعمل؟ إذا ثبت في الرجل جرح وتعديل متخالفان، فالمشهور في ذلك قضيتان:

الأولى: أن الجرح إذا لم يبيّن سببه فالعمل على التعديل...فالتحقيق أن كلا من التعديل والجرح الذي لم يبين سببه يحتمل وقوع الخلل فيه، والذي ينبغي أن يؤخذ به منهما هو ما كان احتمال الخلل فيه أبعد من احتماله في الآخر، وهذا يختلف ويتفاوت باختلاف الوقائع...

القضية الثانية: أن الجرح إذا كان مفسّرا، فالعمل عليه. وهذه القضية يعرف ما فيها بمعرفة دليلها...حيث يكون الجرح مبيّنا مفسّرا مثبتا مشروحا بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمّد الكذب، ويظهر أن

1- أخرجه: الطبراني في (الكبير)، (10/ 77، ح10007)، ولكن من حديث عبد الله بن مسعود، وليس من حديث أنس، ولم ينبه المعلمي على هذا الوهم من الشوكاني، وهو عند البيهقي في (الشعب)، (3/ 365 ح3791- 3796)، وغيرهم، والحديث ضعيف وحكم عليه بالوضع، ينظر مُحَمَّد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، (ح1253)، وعبد الرحمن بن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (ح910)، وإبراهيم النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد، علل الحديث، دار الفلاح، الفيوم، جمهورية مصر العربية، ط1، 1430هـ، (رقم 407)، ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (ح6824).

2- ينظر إبراهيم بن سعيد الصبيحي، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، (4/ 423- 426).

3- ينظر تفصيله في عبد الرحمن بن يحي المعلمي، مجموع رسائل الفقه، (ص39- 42).

المعدّل لو وقف عليه لما عدّل، فما كان هكذا، فلا ريب أن العمل فيه على الجرح، وإن كثر المعدّلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى»[1].

ومن الأمثلة التطبيقية في ذلك وممّا يبيّن طول باعه في الباب بحثه لحال عبد الرحمن بن أبي الزناد[2].

ومن تحرير مراتب الأئمة في الجرح والتعديل في الكلام على توثيق ابن حبان، قوله: والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول: (كان متقنا) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم»[3].

وفي التعليل والحكم على الأحاديث قال في التعليق على الفوائد المجموعة: (ص 302): (من قرأ يس ابتغاء وجه الله غفر له)، قال الشوكاني: رواه البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا. وإسناده على شرط الصحيح.

قال المعلمي تعليقا عليه: «مداره على الحسن عن أبي هريرة، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة، فالخبر منقطع، مع أن في سنده إلى الحسن مقالا، جاء عنه بسند فيه أبو بدر شجاع بن الوليد، وهو صدوق له أوهام، لم يخرج له البخاري إلا حديثا واحدا، قد توبع فيه شيخه، وكذلك مسلم أخرجه له في المتابعات ونحوها،

1- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني وغيره، المكتب الإسلامي، ط2، 1406هـ/ 1986م، (1/ 262- 264).

2- ينظر تفصيله في عبد الرحمن بن يحيى مُحَمَّد المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (2/ 786- 787).

3- عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (ص669)، وللباحث عدّاب الحمش رسالة ماجستير بعنوان (ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل) نوقشت في جامعة أم القرى سنة 1406هـ، ناقش فيها كلام المؤلف هنا، فلتنظر.

وبسند آخر فيه (المبارك بن فضالة عن أبي العوام) والمبارك يخطىء ويدلس ويسوّى، وأبو العوام كثير المخالفة والوهم، وبسند فيه مُحَمَّد بن زكريا الغلابي يضع، وآخر فيه أغلب بن تميم تالف، وثالث فيه جسر بن فرقد تالف، وأشفّ هذه الأسانيد سند أبي بدر، وهو الذي زعم السيوطي أنه على شرط الصحيح، وقد علمت ما فيه، والله أعلم»[1].

ومن خدمته للسنة في شرح الحديث واستنباط الأحكام والفوائد:

ما جاء في بحث مسألة النهي عن البول في الماء الراكد في بحث طويل في أحكام المياه قال: «ففي (صحيح مسلم) من حديث جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد، ومن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه)، وفي رواية : (لا تبل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل فيه)، وحديث أبي هريرة في (صحيح البخاري)، وفيه: (ثم يغتسل فيه). قال: متعقبا قول: فلو دل حديث جابر على تنجّس الراكد بالبولة الواحدة لدلّ على تنجّس كل ماء راكد قلّ أو كثر حتى البحر الأعظم، «فالصواب أن هناك عدة علل إذا خشيت واحدة منها تحقق النهي:

الأولى: التنجيس حالا، إما بأن يكون الماء قليلا جدا تغيره البولة الواحدة، وإما بأن يكون دون المقدار الشرعي، وقد تقدم الكلام فيه.

الثانية: التنجيس مآلا، وذلك أنه لو لم ينه عن البول في الماء الراكد لأوشك أن يبول هذا، ثم يعود فيبول ويتكرر ذلك، وكذلك يصنع غيره، فقد يكثر البول حتى يغيّر الماء، فينجّسه.

الثالثة: التقذير حالا، قال الشافعي كما في هامش (الأم، 7/ 111): (ومن رأى رجلا يبول في ماء ناقع قذر الشّرب منه والوضوء به).

الرابعة: التقذير مآلا، قد يكون الغدير أو المصنعة كبيرا جدّا لا يقذره الإنسان لبولة واحدة، لكن إذا علم أن الناس يعتادون البول فيه قذره.

الخامسة: فشوّ الأمراض، فقد تحقق في الطب أن كثيرا من الأمراض إذا بال المبتلى بأحدها خرجت جراثيم المرض مع البول، فإن كان البول في ماء راكد بقيت تلك الجراثيم حتى تدخل في أجسام الناس الذين

1- مُحَمَّد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تح:عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ص303).

يستعملون ذاك الماء، فيصابون بتلك الأمراض...وبهذا يبقى الحديث على عمومه، ولا يحتاج إلى إخراجه عن ظاهره بمجرد الاستنباط، فأما حال الضرورة فمستثنى من أكثر النواهي...[1].

مختلف الحديث:

ومن العناية بمختلف الحديث قوله: «قوله ﷺ: (إنما الولاء لمن أعتق)[2]، لا يعارضه قوله: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)[3]، أو كما قال؛ لأن الحديث الأول إنما هو في إثبات الولاء لا في إثبات الوراثة به، وحينئذ فكل من الحديثين على عمومه، والولاء ثابت للكافر لعموم الأول، ولا يرث به لعموم الثاني. ويؤيّده القياس الجلي؛ لأن الولاء أضعف من النسب بدليل تقديم الوارث بالنسب على المولى، فإذا منع الكفر الإرث بالنسب فلأن يمنعه بالولاء أولى، والله أعلم»[4].

****

** **الفرع الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة:**

مما يدخل في جهوده في خدمة السنة وظائفه وأعماله التي تولاها وقد ذكرت في ترجمته ومنها:

1- تولى التدريس في عسير ثم مكث في عدن سنة، مشتغلا بالتدريس والوعظ، والإفتاء، والقضاء، ولم تذكر مصادر ترجمته ماهية الكتب التي درّسها ولكن لا شك بتعلقها بعلوم السنة مباشرة أو غير مباشرة.

2- عمل في دائرة المعارف العثمانية -بحيدرآباد الدكن- مصححا لكتب الحديث وعلومه وغيرها، فبقي فيها مدّة طويلة نحوا من ثلاثين سنة، صحّح فيها جملة من أمهات الكتب سبقت الإشارة إليها، ومما يدل على عظيم هذه الخدمة مع معرفة مؤلفاته وتحقيقاته المطبوعة فيها معرفة قدر دائرة المعارف العثمانية -بحيدرآباد الدكن- فهي قلعة كبرى من قلاع تحقيق ونشر التراث العربي والاسلامي جمعت عددا وافرا من

1- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (2/ 764- 768).

2- أخرجه البخاري في مواضع كثيرة أولها كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد (ح456)؛ ومسلم في كتاب العتق، باب إنّما الولاء لمن أعتق (رقم 1504) من حديث أم المؤمنين عائشة ﵂.

3- أخرجه البخاري كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ح6764)، ومسلم كتاب الفرائض (رقم 1614) من حديث أسامة بن زيد ﵁.

4- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، فوائد المجاميع، تح: علي بن مُحَمَّد العمران ونبيل بن نصار السندي، دار عالم الفوائد، (ص195).

المخطوطات النادرة من كثير من المكتبات من مختلف البلدان، وقد بلغ ما نشرته خلال سبعين سنة من إنشائها (170) كتابا في (370) مجلدا منها كتب مهمة وموسوعات في شتّى الفنون[1].

3- عمل أمينا لمكتبة الحرم المكي[2] أربعة عشر عاما فخدم روّاد المكتبة من طلاب العلم والعلماء والمدرسّين وغيرهم دلالة على الكتب وتقويما لها ونصحا لهم، وكذا إجابة عن أسئلتهم وإشكالاتهم، وهناك تتلمذ عليه كثير بملازمته وكثرة سؤاله، إضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها لتطبع، مجتهدا في هذا كله إلى وفاته، ومما يدل على عظيم هذه الخدمة أن يعلم مكانة المكتبة[3].

فهذه إشارات لجهوده العظيمة في خدمة السنة، والتي كان بعضها محلا لبعض الدراسات في الحديث وعلومه وفي سائر الفنون.

1- ينظر الكلام على الدائرة وأعمالها في محمود مُحَمَّد الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1405هـ/ 1984م، (ص201- 205). ويأتي مزيد كلام عليها.

2- من أقدم المكتبات في العالم الاسلامي وأهمها، ومعلم حضاري، أنشئت في القرن الثاني الهجري في عهد الخليفة العباسي المهدي عام (160هـ)، ويرجع تسميتها بمكتبة الحرم المكي إلى الملك عبد العزيز، حيث شكل لجنة من علماء مكة لدراسة أوضاعها وتنظيمها بما يتفق مع مكانتها فتم ذلك عام (1357هـ/1939م)، وقد مرت بمراحل وتنقلت في عدة مواقع واستقرت في (1440هـ/2019م) بمبنى في حي بطحاء قريش، وتتكون من عدة مرافق، وتضم عدة أقسام فيها مكتبات خاصة أوقفها أصحابها عليها، وهي تحوي العديد من الكتب والمخطوطات النادرة، ففيها (6842) مخطوطا أصليا، و(2634) مصورا عربيا وأعجميا، ومجموعة من المصادر المعلوماتية تقدر بأكثر من (200000) كتاب، وأكثر من (7000) كتاب نادر، وأكثر من (40) ألف شريط لخطب ودروس المسجد الحرام، باختصار من موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة.

3- هذه ترجمتي، في أول كتاب فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم لعبد الرحمان المعلمي، (ص13- 17). وأحمد بن غانم الأسدي، الإمام عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني حياته وآثاره، (ص17- 18). وإسلام بن محمود دربالة، وبلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني، (ص11- 12). إسماعيل بن علي الأكوع، هجر القلم ومعاقله في اليمن، (1416هـ/ 1995م)، (3/ 1266). ومُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يحي زبارة، نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، (ص376).

المطلب الثالث: الشيخ عبد الحق الهاشمي[1]وجهوده في خدمة السنة النبوية:

كانت للشيخ عبد الحق الهاشمي جهود طيبة في خدمة السنة، وتنوعت هذه الجهود من تأليف وتدريس وإجازة وغيرها، وبلغ في علم الحديث مكانة علمية رفيعة، وأحاول من خلال هذا العرض أن أبين هذه المكانة العلمية بذكر الجهود التي قام بها في خدمة السنة النبوية اختصارا، وأجملها في أمور ثلاثة:

الأول: مؤلفاته المنتفع بها في الباب.

الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده الحديثية المختلفة.

الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة.

**** الفرع الأول: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:**

لا شك أن سائر مؤلفاته في العقيدة والفقه وغيرها مع دروسه فيها خدمة ظاهرة للسنة لإشارته للأحاديث وبيان درجتها وشرحها واستخلاص الفوائد منها والاستدلال بها وقد كان يجري في مؤلفاته على طريقة أهل الحديث في سوق الأحاديث الواردة في الموضوع مع الكلام عليها رواية ودراية، وأما مؤلفاته التي فيها خدمة مباشرة للسنة فكثيرة المطبوع منها:

1- الأستاذ الفاضل المتواضع الزاهد المحدّث المسند الشهير صاحب التآليف الكثيرة المفيدة، من كبار علماء أهل الحديث في الهند، ثم في مكة، وشيخ كبار المشايخ، ولد بمقاطعة (بهاولفور) في بلاد الهند سنة (1302هـ/ 1885م)، أخذ عن نحو ستين شيخا مختلف العلوم على طريقة السلف في الإكثار من الشيوخ وملازمتهم، كان مكثرا من المطالعة، انشغل بالخطابة والتدريس في بلده ثم هاجر إلى مكة مدرّسا للسنة والحديث بالمسجد الحرام ودار الحديث المكية، توفي في مكة سنة (1392هـ/ 1973م) ودفن في البقيع، **وقد صرح بانتسابه للاتجاه السلفي في ترجمته لنفسه، وهو ظاهر في تقرير عقيدته، مع ما استفاض من ثناء علماء هذا الاتجاه عليه بذلك**، ينظر ترجمته في رسالة (هذه عقيدتي وترجمتي) ملحقة بالمجموعة الثالثة من رسائل الشيخ المحدث أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي كتبها عام 1382هـ، (ص127- 143)، وعبد الله المعلمي، أعلام المكيين، (2/ 993- 994)، مؤسسة الفرقان، ط1، 1421هـ، وترجم لنفسه في كتابه (عقيدة الفرقة الناجية)، وترجم له ابنه أبو تراب الظاهري في (الأعمال الكاملة تحت عنوان أشياخ ومقالات)، عبد المقصود خوجة، جدة، ط1، 1426هـ، (5/ 244- 248)، وعبد الحق الهاشمي، عادات الإمام البخاري في صحيحه، تح: مُحَمَّد العجمي، مكتبة الشؤون الفنية، الكويت، ط1، 1428هـ، وترجم له المحقق في مقدمة الكتاب (ص20- 40)، ويوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423هـ، (2/ ص557)، وأئمة الحرمين لعبد الله بن أحمد الغامدي، دار الطرفين، الطائف، ط2، 1436هـ، (ص334- 348)، وغيرها.

1- لب اللباب في تحرير التراجم والأبواب المسمى بالشرح الصغير: شرح فيه تراجم أبواب البخاري. وذكر فيه النكت في ترتيب صحيح البخاري كتبا وأبوابا والمناسبة بينها ومناسبة الأحاديث للأبواب وأشار إلى فوائد متنوعة من الأحاديث، وهو كتاب نفيس مطبوع في خمس مجلدات.

2- مسند الصحيحين: وقد رتبه على مسانيد الصحابة وقد طبع بأمر من الشيخ ابن باز في سبع مجلدات ضخام.

3- مصنّف الصحيحين: في ثمانية أجزاء تولّت إدارة البحوث العلمية والإفتاء طبعه. وهما من أمهات كتب الجمع بين الصحيحين.

4- مشارق الأنوار في شرح الموطأ والصحيحين من الأسانيد والأخبار: أتم منه أربعة عشر مجلدا ولم يتم.

5- رسالة الأربعينين في الصلاة والسلام على سيد الثقلين: أورد فيها ثمانين حديثا في فضل الصلاة على النبي ﷺ مع ذكر مواطنها وفوائدها اختصرها من جلاء الأفهام لابن القيم.

6- عادات الإمام البخاري في صحيحه: وهو جزء مستل من شرح البخاري السابق، حققه مُحَمَّد ناصر العجمي وراجعه ابن الشيخ عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي، وفيه ذكر عادات الإمام البخاري في كتابه الصحيح المتعلقة بالإسناد مثل كونه لا يكرر الحديث بالإسناد الواحد والمتن الواحد إلا نادرا بل يورد الحديث لمقتضى كل باب بإسناد آخر، أو المتعلقة بالمتون والتفقه مثل اختصارة وتقطيعه للحديث واستنباط دقيق الفوائد المختلفة أو في التراجم كتبا وأبوابا.

كتاب التوحيد للإمام البخاري رحمه الله: وهو الجزء الأخير من شرحه الأوسط لصحيح البخاري ويأتي.

7- مجموعة الرسائل: ثلاثة مجموعات فيها (19) رسالة متنوعة ومنها:

- الموازنة بين مسندي الإمامين أحمد بن حنبل وبقي مخلد وموضوعه ظاهر، وختمه بترجمة لبقية بن مخلد.

- إجابة الراوية: ذكر فيه أسانيده في القرآن وكتب السنة.

- نزول الحجر الأسود والمقام من الجنة: فيه إجابة على صحة الحديث الوارد في الباب.

- تحقيق حديث صلاة موسى عليه السلام في قبره: فيه بحث الحديث الوارد في الباب.

- الرباعيات المنسوبة إلى البخاري: وفيه تكذيب قصة منسوبة للبخاري في شرط المحدث.

- قِدم أصحاب الحديث: في ذكر فضل وشرف أهل الحديث وأنهم الفرقة الناجية.

- مناقشة أمالي محمود الحسن حول صحيح الإمام البخاري: في مناقشة نسبة بعضهم أمورا للبخاري وصحيحه.

- أدلة التأمين بالجهر في الصلاة: جمع فيه أدلة الباب على طريقة الأجزاء الحديثية.

وأما مؤلفاته المخطوطة فكثيرة منها:

1-كشف المغطى عن رجال الصحيحين والموطأ.

2- مفتاح الموطأ والصحيحين.

3- شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم مع شرح كتاب الإيمان.

4- أطراف المسند.

5- شرح مسند الإمام أحمد المسمى فتح الخبير بشرح مسند الحنبلي الكبير.

6- فهرسة مسند الإمام أحمد.

7- تراجم رجال الإمام أحمد. وهذه الأخيرة خدم بها المسند.

8- شرح ألفيتي المصطلح.

9- شرح منظومة الأمير الصنعاني.

10- أفراد البخاري.

11- شرح البخاري المسمى بـ (قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار).

12- إيقاظ همم أولى الأبصار لما في الصحيح من معرفة التراجم والأسانيد والأخبار المسمى بالشرح الكبير.

13- التعليق النجيح على الجامع الصحيح المسمى بالشرح الأوسط.

وهذه الثلاثة الأخيرة شروح لصحيح الإمام البخاري.

و هذه كتبه المخطوطة محفوظة عند ابنه عبد الوكيل وهو يعمل على تحقيقها وإخراجها[1].

****

** **الفرع الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:**

لقد كانت للشيخ عناية بشتى علوم الحديث في سائر دروسه ومؤلفاته:

حجية السنة:

ومن ذلك تقريره حجية السنة وبيان عظيم مكانتها قال: «ومن طريقتي أن أفتي بما جاء القرآن، فإن لم أجد في القرآن فإني أفتي بما جاء في الحديث، وأجعل الحديث مفسرا أو موضحا للقرآن، وإن لم أجد في القرآن والحديث شيئا فإني أفتي بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين الأقدم فالأقدم، والأسبق فالأسبق في الإجتهاد، والأقرب فالأقرب إلى الصواب»[2].

وتأكيده على الإعتناء بالسنة وتقديمها في الإحتجاج على أقوال الأئمة وإقامة الدعوة الإصلاحية على الكتاب والسنة قال: «وأنا أول من أظهرت في قريتي مسألة الفاتحة خلف الإمام، ورفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند السجود والرفع منه والتأمين بالجهر وإلصاق القدم بالقدم في صف الصلاة ومحاربة البدع وغيرها من المسائل التي امتاز بها أهل الحديث في الهند، وكان شغلي فيها وفي الحرمين تدريس الكتاب والسنة والدعوة إلى توحيد الله في ذاته وصفاته، والدعوة إلى اتباع السنة المطهرة والعمل بما جاء فيها وهجر التقليد مع توقير، الأئمة الفقهاء المجتهدين، وعلى هذا النهج أمضيت سنوات عمري...»[3].

كما قرر عدم تقديم قول أحد على قول النبي ﷺ فقال: «وإذا بلغنا عن النبي المعصوم ﷺ حديث وقول الإمام يخالفه فتركنا الحديث واتبعنا ذلك الظن والتخمين فمن أظلم منا، وما عذرنا يوم يقوم الناس

1- ينظر عبد الله بن أحمد الغامدي، أئمة الحرمين، (ص344- 346)، وعبد الحق الهاشمي، عادات الإمام البخاري في صحيحه، (ص38- 39)، ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، تح: حسان بن ابراهيم السيف، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1426هـ، (1/ 160- 163).

2- عبد الحق الهاشمي، هذه ترجمتي وعقيدتي المجموعة الثالثة، (ص 127).

3- عبد الحق الهاشمي، هذه ترجمتي وعقيدتي المجموعة الثالثة، (ص 137).

لرب العالمين[1]...وأنا أحترم شأن الأئمة الأربعة وغيرهم، وأثبت للأمة الفقهاء المجتهدين الأجرين فيما أصابوا، والأجر الواحد فيما أخطؤوا، ولا أنسب إليهم مخالفة الحديث قصدا، فإنه مهما أمكن تعليل قول إمام ظاهره مخالف للحديث حتى يكون موافقا للحديث فهذا خير من نسبته للمخالفة عمدا والتماس الأعذار لهم من أسباب الخلاف وهي كثيرة خير»[2].

ومن عنايته بالسنة بيانه أوجه المفاضلة بين كتب السنة قال: «لا شك في أن جودة الكتاب تعرف من أربع جهات إما من جهة فضل مصنفه، وإما من جهة حسن ترتيب الكتاب، وإما من جهة استيعاب المقاصد فيه، وإما من جهة اشتراط الصحة أو الحسن فيه...»[3].

ومن عنايته بالسنة في بيان أفضل كتب الحديث قوله: «وأنا أقدم من كتب الحديث الموطأ والصحيحين، وليس في الموطأ حديث إلا وهو موجود في الصحيحين إلا أحاديث قليلة، وأنا أحب مؤلفي هذه الكتب الثلاثة مالكا والبخاري ومسلم حبا شديدا لأجل وضعهم الكتب المجردة في الصحيح، وليس في الدنيا كتاب بعد كتاب الله تعالى أصح من الموطأ والصحيحين والموطأ هو الكتاب الأول واللباب في الحديث، والبخاري هو الأصل الثاني في الباب، والإمام مسلم تبع شيخه الإمام البخاري فكأن كتابه مستخرج على كتاب البخاري، وزاد عليه مسلم أشياء، رحم الله الجميع فكل قصد الخير، وفاق البخاري مسلما في الفقه، وفاقه مسلم في حسن الصياغة وجمع الطرق في موضع واحد من كتابه وأنا أذكر البخاري بلفظ إمام الدنيا»[4].

1- عبد الحق الهاشمي، هذه ترجمتي وعقيدتي المجموعة الثالثة، (ص 128).

2- عبد الحق الهاشمي، هذه ترجمتي وعقيدتي المجموعة الثالثة، (ص135).

3- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثانية من رسائل المحدث الشيخ أبي محمد عبد الحق الهاشمي، مطابع سحر، 1403هـ، (ص43).

4- عبد الحق الهاشمي، هذه ترجمتي وعقيدتي المجموعة الثالثة،(ص 126).

علم المصطلح:

من تقريراته في علم المصطلح قوله: «والغريب في مصطلح المحدثين ما تفرد به واحد وتكون الغرابة في المتن أو في بعضه لكن زيادة الثقة مقبولة، وتكون الغرابة في الإسناد بحيث يكون أصل الحديث محفوظا بإسناد آخر، ولكنه يكون بإسناده هذا غريبا إذ تفرد به واحد»[1].

مسائل التدليس:

ومن دفع تدليس مدلس بالقرائن قوله: «أما تدليس قتادة فمرتفع برواية شعبة عنه فإنه حُكي عنه في معرفة السنن والآثار للبيهقي أنه قال: كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال حدثنا أو سمعت حفظته، وإذا قال حدث فلان تركته، وقال أيضا كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش وأبي أسحاق وقتادة، قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: هذه قاعدة جيدة في أحاديث الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة، هذا وقتادة في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقد قبل بعض الأئمة أحاديثهم»[2].

تقوية الحديث بمجموع الطرق:

ومن تقرير ترقية الضعيفة للصحة أو الحسن بشروطه قوله:

« وأما ما احتج به الجمهور من الأحاديث الدالة على ترك التجافي للمرأة في الصلاة، فإنها وإن كانت ضعيفة من حيث الإسناد إلا أنها نص في المسألة، وفيها حديث مرسل والمرسل كان المتقدمون من الأئمة كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك وغيرهما كانوا يحتجون به، حتى جاء الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فتكلم فيه وترك الإحتجاج به وشرط لقبوله شرائط منها مجيئه من طريق آخر مرسل أو موصول ولو كان الموصول ضعيفا، وقد تأيد هذا المرسل بالطريقين الموصولين وإن كانا ضعيفين، وتأيد أيضا بقول علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر من الصحابة ﷺ وبقول إبراهيم النخعي وصفية وغيرهما من التابعين، وتأيد أيضا بإجماع الأئمة المجتهدين الأعلام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رحمهم الله»[3].

1- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثانية من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (ص24).

2- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الأولى من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة،1977هـ، (ص70).

3- عبد الحق الهاشمي، الجزء الأول من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (ص58/ 59).

الاحتجاج بالحديث الضعيف:

وأما الاحتجاج بالضعيف فقد قال: «ولأبي حنيفة في المسألة حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به»[1].

زيادة الثقة:

وفي مسألة زيادة الثقة نص على قبولها فقال: «لكن زيادة الثقة مقبولة»[2].

واحتج لذلك لما عرض لمسألة رفع اليدين حذو المنكبين في السجود وذكر إشكال كون أكثر الأحاديث في رفع اليدين خالية عن ذكر الرفع في السجود، ثم رد الإشكالين بنقل نصين عن ابن حزم والبخاري في قبول زيادة الراوي الثقة على غيره...ثم أعقبها بقوله: «وقد تقرر في الأصول أن المثبت مقدم على النافي لأن عنده من العلم ما ليس عند النافي، أفلا يرى إلى أن أسامة بن زيد وابن عباس أخبرا عن النبي ﷺ أنه لم يصل في الكعبة وقد روى بلال ﷺ أنه ﷺ صلى فيها فأخذ الناس بقول بلال وتركوا قول أسامة وابن عباس لأن عند بلال من العلم ما ليس عندهما والكل ثقة أخبر بما شاهد»[3]، **وعمل به تطبيقا** [4].

ومن تصحيح الوجهين عند اختلاف رواة الحديث ودفع الخطإ عن الثقة قوله: «والذي وقع في جميع نسخ سنن النسائي عندنا من رواية ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة وابن أبي عدي يروي عن شعبة وسعيد بن أبي عروبة وكلاهما يرويان عن قتادة، فقيل إن ابن أبي عدي روى هذا الحديث عن شعبة وسعيد وكلاهما رواه عن قتادة، وقيل إن ما في سنن النسائي تصحيف، وأيد ذلك ما تقدم من مسند أحمد من روايته عن ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة.

قلت: ليس في المسند ما يؤيد أن ما في النسائي تصحيفا لأنه يمكن التصحيف في شعبة وسعيد على حد سواء، والذي يميل إليه قلبي أنه ليس في شيء من هذه الروايات تصحيف، لأنه يحتمل أن يكون لابن أبي

1- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثالثة من رسائل المحدث الشيخ أبي محمد عبد الحق الهاشمي، (ص18).

2- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثالثة من رسائل المحدث الشيخ أبي محمد عبد الحق الهاشمي، (ص24).

3- عبد الحق الهاشمي، الجزء الأول من رسائل المحدث الشيخ أبي محمد عبد الحق الهاشمي، (ص76- 87).

4- ينظر مثالا عمليا لذلك في المجموعة الثالثة من رسائل المحدث الشيخ أبي محمد عبد الحق الهاشمي،(ص29).

عدي شيخان في هذا الحديث شعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة، فكأنه حين حدث أحمد رواه عن سعيد بن أبي عروبة وحين حدث مُحَمَّد بن المثنى شيخ النسائي رواه عن شعبة»[1].

في الجرح والتعديل:

وفي مسائل الجرح والتعديل في تحرير حال الراوي: قال: «عن أبي حمزة السكري مُحَمَّد بن ميمون المروزي أحد ثقات الناس قال الإمام أحمد: ما بحديثه بأس، وقال ابن المبارك: صحيح الكتاب، ووثقه النسائي وضعفه ابن عبد البر والمعتمد ما قاله النسائي أنه كان ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد ولم يخرج له البخاري إلا من قدماء أصحابه...»[2].

وقال: «أبو عوانة اليشكري الوضاح بن عبد الله الواسطي أحد الأعلام وثقه الجماهير كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه خلط كثيرا وثقه أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي ويعقوب...»[3].

ومن عنايته بضبط متون الأحاديث وحفظ نسخ كتب السنة قوله: «والحال أن جميع نسخ الصحيح المطبوعة والخطية، وعندي منها أربع عشرة نسخة مختلفة، وكذا النسخ المطبوعة بالشروح من الصحيح فيها لفظ الجمع (فلما سكت المؤذنون) وكذلك النسخ المطبوعة والخطية والمطبوعة بالشروح من الموطأ وعندي خمس منها بلفظ الجمع (وأذن المؤذنون) ولا يعتمد على نسخ جامع الأصول بلفظ الإفراد لاحتمال أن يكون السهو وقع من الطابعين أو من النساخ أو يكون الوهم من ابن الأثير نفسه صاحب جامع الأصول يدل على ذلك أن النووي أورد الحديث في شرح المهذب في معرض الإحتجاج على التعدد هذا ما لزم[4]»[5].

1- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الأولى، من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (ص69).

2- عبد الحق الهاشمي، كتاب التوحيد للإمام البخاري، وهو الجزء الأخير من شرحه الأوسط لصحيح البخاري، (ص95).

3- عبد الحق الهاشمي، كتاب التوحيد للإمام البخاري وهو الجزء الأخير من شرحه الأوسط لصحيح البخاري، (ص89).

4- والحديث المشار إليه حديث عن ابن عبّاس، قال: كنت أقرئ رجالا من المهاجرين، منهم عبد الرّحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطّاب...فجلس عمر على المنبر، فلمّا سكت المؤذّنون قام...". الحديث. كتاب الحدود باب رجم الحبلى من الزّنا إذا أحصنت، (168/8).

5- عبد الحق الهاشمي، لمجموعة الثانية من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (3/ 108).

في تخريج الحديث والحكم عليه:

ومن تخريج الحديث عمليا وبيان درجة الحديث قول في حديث: «(إن لله ملائكة سياحين يبلغون عن أمتي السلام). رواه النسائي وابن حبان بإسناد صحيح»[1].

وقال حديث علي: «(أنه ﷺ طاف طوافين وسعى سعين)[2]، وإليه ذهبت الحنفية فإنهم يقولون إذا جاء القارن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة ثم يعود فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للقدوم ويحتجون بحديث علي وآثار رويت في ذلك، وحديث علي ضعيف باتفاق المحدثين لا تقوم به حجة وأما الآثار فلا حجّة فيها إذا لم يساعدها الحديث المرفوع...»[3].

وأما في شرح الحديث واستنباط الأحكام والفوائد فقد كان على طريقة الأئمة الكبار في ذلك وهذا مثال لذلك قال بعد الترجمة لرجال سند الحديث: «عن أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي حب المصطفى ﷺ كنيته أبو مُحَمَّد وقيل أبو زيد، قالت عائشة ﵂: (من كان يحب الله ورسوله فليحب أسامة)، قال: كنا عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول إحدى بناته، وهي السيدة زينب ﵂ تدعوه إلى ابنها في حالة الموت، فقال النبي ﷺ: (ارجع فأخبرها أن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها فلتصبر ولتحتسب)، فأعادت الرسول أنها أقسمت ليأتينها، فقام النبي ﷺ وقام معه سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل، فدفع الصبيّ إليه ونفسه تقعقع، أي تضطرب وتتحرك كأنها في شن، بفتح الشين، وهي القربة الخلقة اليابسة، ففاضت عيناه، فقال له سعد: (يا رسول الله ما هذا)، فقال: (هذه رحمة)، يعني هذه الدمعة الجارية من العين أثر رحمة جعلها الله في قلوب عباده وإنما يرحم الله من عباده الرحماء على الناس والدواب، وفي الحديث من الفوائد: إعلام البنات آباءهم بموت أولادهن، وفيه إعلام الأقارب بالموت، وفيه إحضار الكبراء والأقارب عند من حضره الموت، وفيه جواز امتناع الكبير عن الحضور، وفيه أمره بالصبر، وفيه إعادة الأقارب الرسل للدعوة، إذا امتنع الكبير أو القريب، وفيه جواز الإقسام لغرض الإحضار، وفيه استحباب إجابة الكبير والقريب عند إعادة السؤال، وفيه استتباع الكبير جلساءه معه، وفيه إحضار المريض عند

1- ينظر عبد الحق الهاشمي، رسالة الأربعينين في الصلاة والسلام على سيد الثقلين، (ص16).

2- أخرجه الدارقطني مرفوعا رقم (2629 – 2630)، (3/ 307)، وموقوفا رقم 2628، (305/3)، ورقم 2634، (308/3)، عن ابن مسعود، وهو ضعيف، وينظر علي بن مُحَمَّد ابن القطان بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (452/3)، رقم (1212).

3- عبد الحق الهاشمي، الجزء الأول من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (ص28).

الجائي والكبير والقريب، وفيه جواز البكاء عند الموت إذا كان بغير نياحة، وفيه استحباب الاستكشاف إذا صدر من الكبير ما هو خلاف منصبه، وفيه لزوم إزالة الشبهة»[1].

ومن الفوائد في القواعد العامة في شرح الحديث قوله: «وليس قول الرواة أنه كان يفعل يدل على الديمومة فقط بل يطلق عليها وعلى الكثرة والتكرار على الجملة كما جاء في حديث عائشة ﵂ أنه كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وروت أيضا أنه كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء فكلا الأمران لا يدلّان على الدوام بل على التكرار بل قد يأتي في بعض الأحاديث أنه كان يفعل فيما لم يفعله إلا مرة واحدة يعرفه أهل الحديث...»[2].

مختلف الحديث:

ومن التوفيق بين ما ظاهر التعارض في مختلف الحديث قوله: «وقد ذكرنا فيما سلف أن لا مغمز في سند حديث صلاة موسى عليه السلام في قبره ولا تعارض بين حديث أنس ﵁ في رؤية النبي ﷺ إياه في القبر وبين رؤيته إياه في السماء لاختلاف الوقتين ولا يكون تناقض إلا إذا وقع الأمران جميعا في وقت واحد.. لأن رؤية موسى عليه السلام وهو يصلي في القبر كانت عند مروره ﷺ قبل أن يصل إلى بيت المقدس، ثم اجتمع الأنبياء في بيت المقدس فرآهم عليه الصلاة والسلام يصلون، ثم أنه كما في صحيح مسلم لما عرج به إلى السماء جمع له الأنبياء في السماوات فرآهم وسلم عليهم فرحبوا به ورأى موسى عليه السلام هذا فلا الوقت واحد ولا المكان واحد حتى تكون المعارضة فيطلب وجه الجمع والتعارض لا يكون إلا إذا كان الحدث في وقت واحد»[3]...**ونقل كلاما لابن تيمية في دفع التعارض** في الفتاوى الكبرى[4].

****

1- عبد الحق الهاشمي، كتاب التوحيد للإمام البخاري وهو الجزء الأخير من شرحه الأوسط لصحيح البخاري، (ص26- 27).

2- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثانية من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (ص15- 16).

3- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثالثة من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، (ص33/ 34).

4- عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثالثة من رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي،(ص123).

** الفرع الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السّنة:

أولا: جهوده في الهند:

– بعد أن جدّ الشيخ واجتهد في الطلب أخذا عن كثير من الشيوخ، ثم توسعا في مطالعة الكتب في شتى الفنون حتى صار الما متمكنا في شتى العلوم الإسلامية، مولعا خصوصا بعلوم الحديث، أجيز بالتدريس فحُلِّقَتْ أول حَلْقَة له في مدينة (أحمد بور الشرقية)، فأقبل عليه الطلاب من كافة أنحاء الهند طلبا للعلم خصوصا علوم الحديث، وطار صيته في البلاد، حتى كثر طلابه، فأنشأ لهم معهدا علميا، وأسست دار الحديث، فاشتغل بالتدريس في علوم القرآن والسنة، وكان يقوم بالتدريس فيه أربع عشرة ساعة بين اليوم والليلة، دون كلل أو سآمة أو ملل، وقامت مدرسته ببث العلوم الشرية في أنحاء البلاد، فتخرج على يده الكثير من العلماء وممن شغلوا مناصب التعليم والدعوة والإرشاد، وعلت إذ ذاك منزلته، فعين قاضيا وخطيبا، وانشغل مع الخطابة والقضاء بالكتابة والتأليف والدعوة، فجاب البلاد واعظا وخطيبا، وهو إلى ذلك كان يدعى إلى المؤتمرات الدينية التي كانت تقام في شتى أنحاء الهند، كما كان يدعى إلى المناظرات العلمية مع أتباع مختلف الأديان والفرق الضالة، وكثيرا ما ترأس جلسات هذه المؤتمرات، فأسلم على يده خلق كثيرون من الكفار، وتاب آخرون من العقائد الباطلة، حتى قضى الشيخ في التدريس في الهند ونشر العلم في شتى العلوم، وخدمة السنة والحديث والدعوة للإسلام أكثر من أربعين سنة[1].

ثانيا: جهوده في مكة:

– لما قدم مكة سمع به علمائها فطلبوا منه الاستقرار بها للتدريس واستصدروا له أمرا ملكيا فعيّن مدرسا في المسجد الحرام سنة (1367هـ)، ثم مدرسا في دار الحديث المكية ومدرسة المهاجرين السلفية، فاشتغل فيها بتدريس الكتب الستة ومسند الإمام أحمد وتفسير القرآن واستمر مدرسا للحديث والعلوم الدينية حتى وفاته وتخرّج على يديه طلبة علم من شتى البلدان لهم شأن عظيم وقدم صدق في خدمة العلم وطلابه.

ثالثا: ومن جهوده التي ينبغي الإشارة إليها أنه لما كان صاحب سند عال، وروى كتب الحديث عن أشياخ كثيرين بطرق متعددة، وله إجازات ومرويات وثبت بصنوف المرويات، فأخذ عنه مع الكثير من التلاميذ بنجد والبلد الحرام وغيره وسبق ذكر بعضهم كما أخذ عنه الكثير من أهل العلم المشهورين، حيث

1– ينظر عبد الله المعلمي، أعلام المكيين، (2/ 994). وعبد الحق الهاشمي، عادات الإمام البخاري في صحيحه، (ص35– 136)، و(ص164)، ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (2/ 163–164).

حرصوا على وصل سندهم به ونيل إجازته العالية، لعلو مكانته ووروایاته، وتلاميذه من الكثرة بمكان، حيث درّس بمكة أكثر من خمس وعشرين سنة، فلا تكاد تجد أحدًا من العلماء ممن ورد مكة إلا وأخذ عنه واستفاد منه واستجازه، سواء حال إقامته في مكة أو مواسم الحج والعمرة، وغالب المدرّسين في الحرم منذ مدة هم تلامذته، وكذا المدرسون في دار الحديث المكية، فكان مجموع تدريسه في الهند ومكة تقارب السبعين سنة[1].

-كما كانت للشيخ مكتبته في غاية النفاسة وكانت عنده مخطوطات ناذرة، ولا سيما في الحديث مثل قطعة من صحيح ابن خزيمة ومسند ابن راهويه، ولكن تفرقت بعد وفاته ابنه أبي تراب وبقي القليل منها لدى ابن الشيخ عبد الوكيل[2].

وقد بحثت جهوده الحديثية في رسالة ماجستير معنونة ب (عبد الحق الهاشمي وجهوده في خدمة السنة النبوية)، للباحث: عبد الله بن مولوي عبد الغفور شيراني نوقشت في (2012/6/14) في جامعة أم درمان الإسلامية -كلية أصول الدين - قسم السنّة وعلوم الحديث ولم أقف عليها مطبوعة.

1- ينظر عبد الله المعلمي، أعلام المكيين، (2/ 994)، وعبد الحق الهاشمي، هذه ترجمتي وعقيدتي في المجموعة الثالثة، (ص133-134)، وعادات الإمام البخاري في صحيحه، (ص34- 35)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص339- 341).

2- ينظر عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص343).

المطلب الرابع: الشيخ عبد العزيز ابن باز[1] وجهوده في خدمة السنة النبوية:

الشيخ من أبرز العلماء المعاصرين، كانت له جهود دعوية عظيمة تأليفا وتدريسا وقياما بالأعمال والمسؤوليات، منها جهود معتبرة في خدمة السنة النبوية، ونجمل جهوده في خدمة السنة في أمور ثلاثة:

الأول: مؤلفاته المنتفع بها في الباب.

والثاني: نماذج تفصيلية من جهوده الحديثية المختلفة.

والثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة.

**** الفرع الأول: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:**

لا شك أن ما سائر مؤلفاته في شتى الفنون فيها خدمة للسنة النبوية، وأما مؤلفاته التي فيها خدمة مباشرة ظاهرة للسنة فمنها مؤلفاته المطبوعة، وهي على قسمين:

أولا ما ألفه ابتداء، وثانيا ما جمع من فتاويه ورسائله أو تعليقاته المخطوطة على الكتب إملاء، ومنها ما فرغ من شروحه الصوتية وفتاويه.

أولا: مؤلفاته المطبوعة:

1- وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ وكفر من أنكرها: كتاب مختصر في تقرير أن أصول الأحكام الكتاب، وما صح عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين بإحسان، ثم التدليل على حجية السنة من الكتاب والسنة وأقوال وأعمال الصحابة ونصوص العلماء، مع التأكيد وجوب العمل بها والتحذير من مخالفتها.

1- الشيخ الإمام الكبير العلم المشهور الفقيه المفتي العابد من أعلام السلفية المعاصرين، ولد بمدينة الرياض سنة (1330هـ/ 1912م)، وبدأ الدراسة صغيرا فحفظ القرآن قبل البلوغ وشرع في تلقي العلوم الشرعية على كثير من علماء بلده، ثم تولى عدة أعمال وتقلد كثيرا من المناصب مع عضوية كثير من الهيئات والمؤسسات، فدرّس وأفتى وألف وكتب وكاتب ونصح، توفي في مدينة الطائف ودفن في مكة سنة (1420هـ/ 1999م)، ينظر ترجمته في مُحَمَّد بن سعد الشويعر، عبد العزيز بن عبد الله بن باز في مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، (1/ 9- 12)، وعبد المحسن العباد، الشيخ عبد العزيز بن باز نموذج من الرعيل الأول، دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ، وعلماء نجد الأعلام الدرر السنية في الأجوبة النجدية، تح: عبد الرحمن بن قاسم، ط6، 1417هـ، (14/ 484- 485)، وجوانب من سيرة الإمام عبدالعزيز بن باز، رواية الشيخ مُحَمَّد بن موسى الموسى، **إعداد:** مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، ط1، (1423هـ)، وعبد العزيز السدحان الإمام ابن باز مواقف ودروس وعبر، ط1، 1427هـ، وناصر بن مسفر الزهراني، إمام العصر سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دط.

2- حاشية فتح الباري: وصل فيها إلى كتاب الحج، وهي تعليقات على فتح الباري مفيدة متنوعة في مسائل متعلقة بالعقيدة وأخرى بالفقه والعلل والحديث وغيرها.

3- تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة من الأذكار: جمع فيه ما صح عنده من الأذكار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في مختلف الأوقات والأحوال.

4- التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة: وهو مؤلف لم يطبع في حياته فضمّن أولا في (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة)، ثم طبع مفردا اعتنى به عبد العزيز ابن القاسم نشرته دار أصالة الحاضر بالرياض سنة (1430هـ)، وقد جمع فيه الشيخ مجموعة من الأحاديث المردودة الضعيفة والموضوعة مخرّجا لها حاكما عليها معلقا على بعضها، وفيه فوائد حديثية متنوعة وفوائد أخرى متنوعة.

5- تحفة أهل العلم والإيمان بمختارات من الأحاديث الصحيحة والحسان: اعتنى به عبد العزيز بن إبراهيم ابن القاسم.

ثانيا: ما فرّغ ثم جمع فطبع من شروحه الصوتية وفتاواه وفيها العناية بصنوف علوم الحديث فمن متون الحديث إقراؤه لكتب السنة مع التصحيح والتعليق والحكم على الأحاديث، ومنها:

1- الفوائد المجنية من التعليقات البازية على صحيح الإمام البخاري وفتح الباري لابن حجر وهو مطبوع. وقد جمعه سعد بن وهف القحطاني.

2- الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري: وهو مطبوع أيضا، جمعه عبد الله بن مانع الروقي.

ومنها شرحه لبعض كتب الأحكام أو الجوامع أو تعليقه عليها ومن ذلك:

3- بلوغ المرام لابن حجر طبع تحت عنوان حاشية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام لابن حجر، اعتنى به عبد العزيز بن قاسم.

4- وعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي وطبع تحت عنوان الإفهام في شرح عمدة الأحكام أعده سعيد بن علي بن وهف القحطاني.

5- ورياض الصالحين له تعليقات عليه وهو مطبوع.

6- وله تعليقات على زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيّم طبع بعنوان: (التعليقات البازية على زاد المعاد في هدي خير العباد). قيّدها عبد العزيز بن مُحَمَّد الوهيبي واعتنى بها وأشرف على طبعها عبد الله الرحيمان، وهي حاشية على الكتاب فيها تعليقات على رؤوس القلم وقد حوت على وجازتها فوائد كثيرة متنوعة، ولم يتم بل وصل فيه إلى كتاب الطب.

7- وفي المصطلح درّس نزهة النظر في شرح نخبة الفكر وهي مفرغة مطبوعة مصحّحة اليوم، تحت عنوان التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر جمعها علي بن حسين بن أحمد فقيهي.

8- النكت على تقريب التهذيب: ومما جمع من تعليقاته المخطوطة على الكتب تعليقاته على كتاب التقريب للحافظ ابن حجر، فقد كانت له عناية كبيرة بالتقريب حتى قيل إنه يستحضره كله، وهذه التعليقات فيها نكت علمية متنوعة في بيان مرتبة الراوي، وفيه تعقبات على أحكام الحافظ من تحرير ولادة ووفاة الرواة، وضبط الأنساب والألقاب، مع الإشارة إلى بعض الفوائد المتعلقة بالراوي كروايته أحاديث مشهورة أو ذكر عقيدته، والتنبيه على سماع الراوي أو تدليسه، وفيه اعتماده بعض القواعد في تقرير حال الراوي، واعتنى بتصحيح أخطاء الكتاب المطبعية وضبط الرموز فيه ونحوها، وقد جمعها عبد الله الفوزان[1].

وجمع من كلامه في دروسه وفتاويه كتب في مواضيع حديثية ومنها:

1- أقوال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في الرجال: وقد جمع فيه فهد بن عبد الله السنيد كلامه في الرواة وهو مطبوع.

2- الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام، تعقبات حديثية على الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني مع نقولات في الرجال لسماحة العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز: جمع السنيد فيه تعقبات على الشيخ الألباني في مجموعة من الأحاديث وفيه نقول كثيرة عن الشيخ ابن باز في ذلك. **وهناك غيرها.**

****

** **الفرع الثاني: نماذج تفصيلية على جهود في خدمة السنة النبوية:**

لقد كانت للشيخ عناية بشتى علوم الحديث في مؤلفاته كما سبق وفي سائر دروسه وفتاويه ومقالاته:

1- ينظر عبد الله الفوزان، النكت على تقريب التهذيب لسماحة الشيخ العلامة عبد الله بن عبد العزيز بن باز، مكتبة دار المنهاج، ط1، 1426هـ، الرياض المملكة العربية السعودية، (ص23/ 25).

ففي مسائل مصطلح الحديث، في أقسام الخبر:

من عنايته بعلم المصطلح نظرا وتطبيقا في مسألة المتواتر والآحاد أنه: سئل عن اصطلاح التواتر والآحاد هل هو محدث ؟ فقال الشيخ: «هو اصطلاح لأهل الحديث ولا مشاحة في الاصطلاح فلا بأس»[1].

وفي تحرير عدد التواتر قال: «الصواب عدم التقييد لأن العدد قد يختلف، قد يكون أربعة من الثقات العدول المبرزين يقوم مقام أربعين أو خمسين من غيرهم، فالحاصل أنه إذا جاء بطرق جيدة يحيل وقوع الكذب من هؤلاء تواطؤ أو صدفة فهو المتواتر، فقد يكون أربعة أو خمسة أو أقل أو أكثر، فكلما كانت الصفات أجود وأكمل كالحفظ والصدق والتقوى قل وكفى العدد القليل أربعة أو أكثر»[2].

وفي تعليقه على محاضرة حول عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر، قال: «فإن المقبول عندهم أربعة أقسام: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وحسن لذاته، وحسن لغيره، هذا ما عدا المتواتر، أما المتواتر، فكله مقبول، سواء كان تواترا لفظيا أو معنويا، فأحاديث المهدي من هذا الباب متواترة تواترا معنويا، فتُقبل بتواترها من جهة اختلاف ألفاظها ومعانيها، وكثرة طرقها وتعدد مخارجها، ونص أهل العلم الموثوق بهم على ثبوتها وتواترها»[3].

في مسائل مصطلح الحديث أيضا:

في أنواع الحديث وأقسامه قال: «وهذا واضح فيه بيان تفصيل خبر الآحاد وإنه أقسام أربعة الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره، فإذا توافرت الشروط بأن كان من رواية العدل التام الضبط غير المعلل ولا الشاذ، فهذا يقال له الصحيح لذاته وهذا هو أعلى مراتب الآحاد، فإذا كان الضبط غير تام فيقال له الحسن لذاته كما سيأتي، فإن كثرت الطرق لهذا الذي فيه نقص الضبط صار صحيحا لغيره فإن كان بعض الضعف في بعض الرواة لكثرة الوهم انجبر بوجود طريق آخر فصار حسنا لغيره، فإن

1- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين بن أحمد فقيهي، (ص4).

2- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين بن أحمد فقيهي، (ص4).

3- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (4/ 99).

كان معللا بانقطاع أو شذوذ لم يكن صحيحا ولا حسنا، ولهذا قال المؤلف (غير معلل ولا شاذ)، والشاذ هو ما خالف الثقة فيه من هو أوثق منه»[1].

وفي التدليس وأحكام السند المعنعن: قال في فتوى له: «أما أثر علي ﷺ فهو موقوف عليه، ولا يصح مرفوعا كما نبه على ذلك غير واحد منهم النووي رحمه الله مع أن في صحة الموقوف نظر أيضا لأن في إسناده عند عبد الرزاق الثوري رحمه الله ولم يصرح بالسماع وهو موصوف بالتدليس، وجابر الجعفي والحارث الأعور وكلاهما ضعيف، وفي سنده عند ابن أبي شيبة الأعمش ولم يصرح بالسماع وهو مدلس معروف لكن عنعنته وعنعنة الثوري محمولة على السماع فيما خرّجه عنهما البخاري ومسلم رضي الله عنهما في الصحيحين، أما في غير الصحيحين فليس هناك مانع من تعليل روايتهما بذلك إذا لم يصرحا بالسماع»[2].

وفي تقوية الحديث بمجموع الطرق: قرر تقوية الضعيف بكثرة طرقه بشروطه، حيث سئل عن الضعف الشديد إذا تعددت طرقه هل يحسن الحديث؟ فقال: «الضعف الشديد لا يحسن به الحديث معه»[3].

وتطبيقا في المسألة: قال في حديث عن عبد الله بن عمرو ﷺ أن امرأة قالت: يا رسول الله! إنّ ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحق به، ما لم تنكحي». رواه أحمد، وأبو داود، وصحّحه الحاكم. قال: «في إسناده عند أحمد: ابن جريج وقد عنعن، وهو مدلس، وفي إسناده عند أبي داود الوليد بن مسلم الدمشقي، وهو مدلس أيضًا، وقد عنعن، وبقية رجالهما ثقات، وهو بسنديه من قبيل الحسن لأن أحد السندين يشد الآخر ويقوّيه، والله ولي التوفيق»[4].

ومن ذلك أنه سئل عن حكم صلاة التسابيح فقال: «اختلف العلماء في حديث صلاة التسابيح، والصواب أنه ليس بصحيح؛ لأنه شاذ ومنكر المتن ومخالف للأحاديث الصحيحة المعروفة عن النبي صلى

1- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين بن أحمد فقيهي، (ص20).

2- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (12/ 362)، وينظر تعليقه على فتح الباري، (3/ 292).

3- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين بن أحمد فقيهي، (ص8).

4- عبد العزيز ابن باز، حاشية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام لابن حجر، اعتنى بها عبد العزيز بن قاسم، دار الإمتياز، الرياض، ط2، 1425، (ص645).

الله عليه وسلم في صلاة النافلة، الصلاة التي شرعها الله لعباده في ركوعها وسجودها وغير ذلك، ولهذا الصواب: قول من قال بعدم صحته لما ذكرنا، ولأن أسانيده كلها ضعيفة، والله ولي التوفيق»[1].

فأعل حديثها بالشذوذ والنكارة في السند والمتن.

الإحتجاج بالحديث الضعيف: وأما الاحتجاج بالضعيف فقد قرر مذهب الجمهور حيث سئل: ما رأي فضيلة الشيخ في إيراد الحديث الضعيف في المواعظ والرقائق؟ فقال: «لا حرج في ذلك فقد ذكر العلماء أنه لا بأس بذكر الحديث الضعيف في المواعظ والكتب، على سبيل الاستشهاد والتذكير، لا على سبيل الاعتماد، لكن مع صيغة التمريض...فلا يجزم عن النبي ﷺ إلا بالأحاديث الصحيحة. وإذا كان الحديث ضعيفا يقول: يروى عن النبي ﷺ، أو يذكر أو روي عن الرسول...أو ذكر عن الرسول ﷺ؛ لأنه قد يستفاد من الضعيف في الترغيب والترهيب.. هكذا ذكر جمهور أهل العلم هذا المعنى ...أما ما يوافق الأحاديث الصحيحة في الأحكام كالحلال والحرام والواجب والسنة، فهذا لا يحتج فيه إلا بالصحيح»[2].

وأكّد على التنبيه على الضعيف حال ذكره: فقال معلّلا خبر السؤال والجواب بين عيسى وجبريل عليهما السلام: «لا ينبغي الجزم بوقوع هذا من عيسى، لأن كلام الشعبي لا تقوم به حجة، وإن كان نقله عن بني إسرائيل فكذلك، وإنما يذكر مثل هذا بصيغة التمريض كما هو المقرر في علم مصطلح الحديث»[3].

ومن مظاهر عنايته بالحديث: تحريه صحة الأدلة التي يستدل بها في دروسه وفتاواه، وبيان الضعيف الذي لا يستدل به وهذا ظاهر جليا في فتاويه المكتوبة، والمجموع منها كثير ضمن (مجموع فتاوى ومقالات الشيخ)، وأيضًا في كتبه ورسائله الشخصية، وأجوبته على أهل العلم في رسائله وكتبه ونحوهما وسبقت الإشارة إلى جمعه لكتاب في صحيح الأذكار وآخر في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتضعيفه لأحاديث مشتهرة كقوله رحمه الله: «وأما حديث (الحجر الأسود يمين الله)، فهو حديث ضعيف، والصواب وقفه على ابن عباس رضي الله عنهما»[4].

1- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (11/ 426).

2- عبد العزيز بن عبد الله بن باز مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز ،(26/ 304- 305).

3- التعليق على فتح الباري، أحمد بن علي حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: عبد العزيز ابن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، (3/ 161).

4- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (3/ 67)، وينظر (11/ 166).

مسألة الشذوذ وزيادة الثقة:

وفي بيان حكم زيادة الرواة قال: «زيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لمن أوثق، منافية يعني لا تجتمع معها ، أما إذا كانت لا تنافي فهي مقبولة فإذا روى الثقة حديثا عن النبي ﷺ ثم رواه آخر وزاد عليه جملة أمر الله بها أو نهى عنها فلا بأس لا تكون منافية»[1].

وسئل: زيادة الثقة الذي لم يخالف ممن هو أوثق منه هل تعتبر من الشذوذ ؟ فقال: «ليس شذوذا فزيادة الثقة مقبولة ما لم يخالف من هو أوثق منه»[2].

وقال: «وإطلاق قبول الزيادة تساهل فلا بد من التقييد زيادة مقبولة ما لم تكن منافية لمن هو أوثق وما لم تكن أيضا مخالفة لمن هو أوثق فإن كانت منافية ردت وإن مخالفة شاذة ردت»[3].

ومن تطبيقاته في المسألة قبولا للزيادة: تعليقه على خبر رفع اليدين في تكبيرات الجنازة، قال: «وأخرجه الدارقطني في (العلل) بإسناد جيد عن ابن عمر مرفوعًا، وصوّب وقفه؛ لأنه لم يرفعه سوى عمر بن شعبة، والأظهر عدم الالتفات إلى هذه العلة؛ لأن عمر المذكور ثقة فيُقبل رفعه؛ لأن ذلك زيادة من ثقة، وهي مقبولة على الراجح عند أئمة الحديث، ويكون ذلك دليلا على شرعية رفع اليدين في تكبيرات الجنازة»[4].

وفي الرد بالشذوذ:

قوله في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا: (لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها)، الحديث رواه أحمد (2/ 179 و 184)، وأبو داود (3547)، والنسائي (5/ 65 – 66)، وابن ماجه (2388): «هذا الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على أن للمرأة التصرف في مالها مطلقًا إذا كانت رشيدة، كحديثي جابر وابن عباس ﷺ في حث النبي ﷺ: (النساء يوم العيد على الصدقة فجعلن يتصدقن بأقراطهن وخواتيمهن...)، الحديث في الصحيحين، ولم يخبرهن بأن ذلك مقيد بإذن الزوج، وحديث ميمونة ﷺ: (في إعتاق الجارية من غير إذن زوجها)، وهو في الصحيحين، والأحاديث في هذا

1- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين فقيهي، (ص20)، و(ص31).

2- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين بن أحمد فقيهي، (ص20).

3- عبد العزيز بن باز، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، جمعه: علي بن حسين بن أحمد فقيهي، (ص32).

4- التعليق على فتح الباري لابن حجر، (3/ 244).

المعنى كثيرة، وعمرو بن شعيب حديثه حسن إذا لم يخالف الثقات، أما إذا انفرد بما يخالفهم فلا يحتج به، فكيف بمثل هذا، والله الموفق»[1].

وفي مسائل الجرح والتعديل:

كان له عناية برجال الحديث مع ما سبق من عنايته بالتقريب لابن حجر فله ترجيحات في حال رواة مختلف فيهم، ومنه قوله مبينًا حال ابن جدعان: «وفي إسناده أيضًا علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف عند جمهور من المحدثين، لا يحتج بحديثه، لو سلم الإسناد من غيره، فكيف وفي الإسناد من هو أضعف منه، وهو مُحَمَّد بن الخطاب المذكور؟ أما توثيق ابن حبان له فلا يُعتمد عليه؛ لأنه معروفٌ بالتساهل، وقد خالفه غيره»[2].

وقد جمع فهد السنيد كلامه في الرجال في كتاب (أقوال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في الرجال).

وأما ما تعلق بالتصحيح وبناء حكم على الحديث: في تعليقه على قول الحافظ: (ومن طريق أبي عوانة عن رجل، قال: قدمتْ عائشةُ ذا طوى، حين رفعوا أيديهم عن عبدالرحمن بن أبي بكر، فأمرتْ بفسطاط فضُرب على قبره، ووكلت به إنسانًا وارتحلت)، قال: «هذا الأثر ضعيف؛ من أجل الرجل المبهم، وعلى فرض صحته، فالصواب ما فعله ابن عمر؛ لعموم الأحاديث الدالة على تحريم البناء على القبور، وهي تشمل بناء القباب وغيرها؛ ولأن ذلك من وسائل الشرك بالمقبور؛ فحرم فعله كسائر وسائل الشرك...»[3].

مختلف الحديث:

وفي مختلف الحديث علق على قول ابن حجر في حكاية الخلاف في نقض النوم للوضوء: (وفي المهذب وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمكن بالأرض فالمنصوص أنه لا ينقض وضوؤه، وقال في البويطي ينتقض وهو اختيار المزني. انتهى، وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك، فإنه قال ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء قال النووي هذا قابل للتأويل)، قال: «الصواب في هذه

1- عبد العزيز ابن باز، حاشية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام لابن حجر، (ص521).

2- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز،(1/ 294).

3- التعليق على فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، (3/ 284).

الحالة أن النوم مظنة الحدث فلا ينتقض منه النعاس والشيء اليسير إنما ينتقض منه ما أزال الشعور مطلقا وبذلك تجتمع الأحاديث الواردة في الباب والله أعلم»[1].

****

** **الفرع الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة:**

لقد تولى الشيخ الكثير من المناصب سبقت في ترجمته، والتي لا شك كانت له فيها مساهمات وجهود في خدمة السنة: ومن ذلك:

1- أنه لما كان قاضيا في مدينة الدلم من عام (1357هـ) إلى عام (1371)، وكان طيلة تلك المدة يقوم بإمامة الناس، وخطبة الجمعة، وإلقاء الدروس في الليل والنهار، تتلمذ على يديه في تلك المدة جمع غفير.

2- وفي عام (1371هـ) انتقل إلى التدريس في المعهد العلمي بالرياض، ثم انتقل إلى كلية الشريعة واستمر فيها إلى عام (1381هـ)، مدرسا لأنواع العلوم الشرعية ومنها علوم الحديث، وكان في تلك المدة يؤم المصلين في ويلقي الدروس في المسجد وفي بيته، ويلقي المحاضرات الكثيرة، والكلمات المتنوعة في المناسبات.

3- ثم انتقل إلى المدينة النبوية ليعمل نائبا لرئيس الجامعة الإسلامية، ثم رئيسا لها وقد كان من المؤسسين لها وكان يلقي الدروس في الجامعة والمسجد النبوي، والمحاضرات، والكلمات، ويكتب في الصحف والمجلات.

4- وإلى جانب هذا العمل كان عضوا في كثير من المجالس العلمية والإسلامية من ذلك:

- رئاسة هيئة كبار العلماء بالمملكة، ورئاسة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في الهيئة المذكورة، وهي هيئة رسمية تصدر عنها الفتاوى وغيرها لها جهود في خدمة السنة —وتأتي-، كما كان يأمر بطبع كثير من كتب السنة وشروح الحديث وغيرها، كما كانت له مشاركة في جهودها الحديثية كما لا يخفى.

- عضوا ورئيسا للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي.

- رئيسا للمجلس الأعلى العالمي للمساجد.

- رئيسا للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي. عضوا في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

1- التعليق على فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، (1/ 314).

- وعضوا في الهيئة العليا للدعوة الإسلامية في المملكة.

وهذه المؤسسات ولا شك لها جهود جبارة في خدمة السنة.

5- هذا مع إلقاء الكلمات والدروس والبرامج الإذاعية للفتوى وغيرها، وأشهرها وأعمها نفعا برنامج نور على الدرب الذي كان يشارك فيه منذ عام (1392هـ) إلى آخر أيامه.

6- ومن أعماله أيضا أنه كان رئيسا لدار الحديث الخيرية في مكة المكرمة -ويأتي الكلام عنها-، وكانت له عناية خاصة بها، وهذه الدار مدرسة أهلية كانت تقوم على تبرعات أهل الخير، ويدرس فيها المئات من أنحاء الدنيا، وقبل أكثر من ثلاثين سنة من وفاة سماحته وهو يرعاها، ويجمع لها الأموال من المحسنين ويدفع أجرتها، ويصرف رواتب مدرسيها وطلابها وموظفيها وجميع ما تحتاج إليه. ولما مُنح جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام عام (1402هـ)، أعلن عن تبرعه بها لدار الحديث الخيرية، وكانت مقدار تلك الجائزة ثلاثمئة ألف ريال كما كانت له مساعدات مالية يقدمها لمختلف المؤسسات الشرعية[1].

لقد كانت جهود الشيخ في خدمة السنة نقدا حديثيا وفقها واستنباطا موضع عناية الباحثين فكانت منها في علم الحديث رسالة "الجهود الحديثية لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز" للباحث عبد الله بن إبراهيم بن عبدالرحمن آل معدي ، وهي رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية سنة (1427هـ)، كما كان موضوع دراسات كثيرة في الفقه والعقيدة وغيرها.

1- ينظر جوانب من سيرة الإمام عبدالعزيز بن باز، لمحمد الموسى، (ص362، 368). وبحث اهتمام سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز بالحديث النبوي وأثره في العقيدة الدكتور علي بن عبدالعزيز الشبل المصدر: مجلة الدرعية العدد 33، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (1/ 10- 11).

المطلب الخامس: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي[1] وجهوده في خدمة السنة النبوية:

لقد كان للشيخ جهود دعوية كبيرة تعجز عنها المؤسسات وألف كتبا في فنون متشعبة، وأبواب متفرعة وكان منها جهود عظيمة في خدمة السنة وعلوم الحديث، إذ أثرى المكتبة الإسلامية الحديثية بكتب مفيدة لطلبة العلم ولغيرهم في تخصص الدراسات الحديثية، وتنوعت هذه الجهود من تحقيق وتأليف ونقد وشرح وتدريس، وهذا ما يبيّن مكانة الشيخ العلمية والحديثية، فكان رحمه الله محدّثا مشتغلا بعلم الحديث عالما بملحه وعقده، وأحاول من خلال هذا العرض أن أبيّن فيه هذه المكانة العلمية بذكر الجهود التي قام بها في خدمة السنة النبوية من خلال إجمالها في أمور ثلاثة:

الأول: مؤلفاته المنتفع بها في الباب.

الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده الحديثية المختلفة.

الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة.

**** الفرع الأول: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:**

لا شك أن سائر مؤلفاته في شتى الفنون وكتب الفتاوى وما جمع من خطبه ودروسه فيها خدمة للسنة لإشارته للأحاديث وبيان درجتها وشرحها والإستدلال بها واستخلاص الفوائد منها.

وأما مؤلفاته التي فيها خدمة مباشرة للسنة فمنها: أوّلا جهوده في تحقيق كتب السنة: اعتنى الشيخ ببعض الكتب ومنها:

1- الشيخ الداعية الناقد مجدّد الدعوة السلفية في اليمن، ولد سنة (1356هـ/ 1937م) في قرية دماج بمحافظة صعدة باليمن، كانت بداية طلبه للعلم في اليمن واقتصرت على إجادة القراءة والكتابة وشيء من تلاوة القرآن، ثم رحل إلى السعودية ودرس نظاميا حتى حصوله على الماجيستير، ودرس عند الشيوخ مع الجد في المطالعة، ثم رجع إلى اليمن داعيا ومعلما فانتشرت دعوته وتوسعت واتخذ مركزا وفد إليه الطلاب من كثير من البلاد، توفي بالسعودية ممرّضا فيها سنة (1422هـ/2001 م). ترجم لنفسه في أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، وطبع في دار الآثار صنعاء، وينظر ترجمته في مُحَمَّد بن علي الصومعي، نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة، ونور الدين السدعي، نبذة يسيرة عن حياة محدث الجزيرة، والشيخ مقبل ودار الحديث بدماج، معمر بن عبد الجليل القدسي، دار الآثار، صنعاء، وحميد بن قائد العتمي، الإبهاج بترجمة العلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج، دار شرقين صنعاء، وأم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، نبذة مختصرة من حياة ونصائح والدي العلامة مقبل بن هادي الوادعي وسيرته العطرة، دار الآثار، صنعاء، ط1، 1423هـ، وفيصل بن عبده الحاشدي، أمة في رجل...لمحات من حياة الإمام الوادعي، دار الإيمان، الإسكندرية، وناصر بن علي الوادعي، رحلات دعوية للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ومقتطفات من أقواله وفتاويه، مكتبة صنعاء الأثرية،صنعاء،اليمن، ط1،1425هـ.

1- تحقيق ودراسة الإلزامات والتتبع للدارقطني: موضوعه ما يلزم البخاري ومسلم إخراجه مما هو على شرطهما، وقد حقق الشيخ الكتاب وتتبع ما انتقد من أحاديث الصحيحين معلّقا مصوّبا ومتعقّبا.

2- تحقيق وتخريج مجلدين من (تفسير ابن كثير) إلى سورة المائدة والباقي يقوم به الطلاب. موضوعه ظاهر ولم أره مطبوعا واضطربت النقول عن حاله.

والتخريج ظاهر في سائر كتبه الحديثية والفقهية بل إن من خصائص كتبه صنعها على طريقة المحدثين من التخريج والتبويب وسوق الأسانيد وغيرها.

ثانيا: جهوده في النقد الحديثي:

لقد كانت للشيخ مشاركات طيبة في علوم الحديث اصطلاحا وتطبيقا فكانت له عناية بالحكم على الأحاديث قبولا وردا وبيان أحوال الرجال جرحا وتعديلا ظهر في مؤلفاته عموما في الباب ومنها:

1- الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين: من أنفس كتب الشيخ وأحبها إليه، وموضوعه الأحاديث المقبولة -الصحيحة والحسنة- خارج الصحيحين مرتبة على المسانيد.

وقد رتّبه ترتيبا فقهيا في ستة مجلدات وسماه: (الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين)، ونهج في ترتيبه وتبويبه منهج البخاري في صحيحه، وقدّم له بمقدمات نفيسة.

2- الصحيح المسند من أسباب النزول: جمع فيه ما صحّ من أسباب النزول بأسانيدها، والتنبيه على الضعيف، مع مسائل في الباب.

3- الجامع الصحيح في القدر: موضوعه الإيمان بالقدر، وجمع صحيح الأحاديث الواردة في ذلك، مع الرد على القدرية والمجبرة.

4- الصحيح المسند من دلائل النبوة: موضوعه دلائل النبوة من الكتاب وصحيح السنة وبعض المسائل والأحكام المتعلقة بها.

5- الجمع بين الصلاتين في السفر مع مسائل يحتاج إليها المسافر موضوعه الكلام على الأحاديث الواردة في القصر في السفر رواية ودراية.

وهذه الأربع كتب الأخيرة ذكرتها على موضوعها لأن النفس الحديثي فيها ظاهر وخدمة السنة فيها ظاهرة.

6- أحاديث معلة ظاهرها الصحة: جمع فيه أحاديث ظاهرها الصحة ولكنها معلة بعلل خفية مبينا ذلك، وقدم له بمقدمات حول العلة.

7- تتبع أوهام الحاكم في المستدرك، التي لم ينبه عليها الذهبي: طبع بذيل تحقيق الشيخ لمستدرك الحاكم تتبع فيها أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي وقدم بمقدمة فيها كلام العلماء على المستدرك في خمسة مجلدات مع المستدرك.

8- رجال الحاكم في المستدرك: موضوعه تراجم مختصرة لرجال الحاكم خارج التهذيب وقدم له بفوائد.

9- تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب، ولا رجال الحاكم: وشاركه بعض تلامذته، وموضوعه تراجم مختصرة لرجال الدارقطني، وقدم له بمقدمة عرّف فيها بالدارقطني وسننه.

10- نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة: موضوعه ترجمة لأبي حنيفة وبيان مرتبته الفقهية والحديثية خاصة، قدم له بمقدمات عن الغلو وتحريم التقليد وغيرها ثم ذكر أدلة الجرح والتعديل ومسائل متعلقة بها.

وفي تحقيقاته وسائر مؤلفاته عناية ظاهرة بالسنة.

ثالثا: جهوده في علم المصطلح والعلل والردود الحديثية وغيرها:

للشيخ جهود ظاهرة في هذه الفنون كغيرها تفصيلا كما ستأتي الإشارة إليها وعموما في مؤلفاته فيها ففي المصطلح له كتاب:

1- المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح: موضوعه مجموعة أسئلة في علم المصطلح وعلم الحديث مع محاضرات في العلم والاستفادة من الكتب.

وفي العلل والردود له:

2- أحاديث معلة ظاهرها الصحة: سبقت الإشارة إليه.

3- ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر: موضوعه الرد على من ضعف حديث سحر النبي ﷺ، مع مسائل في الباب، والرد على من ردّ السنة وأنكر معجزات الأنبياء ونحوها بالرأي والاستحسان.

4- غارة الفصل في الرد على المعتدين على كتب العلل: موضوعه الرد على من انتقد مجموعة أحاديث من كتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة، قدم له بقواعد وفوائد في العلة والحديث المعل.

5- رياض الجنة في الرد على أعداء السنة: في الرد على الشيعة في الأصول والفروع.

6- الطليعة في الرد على غلاة الشيعة: وموضوعه الرد على الشيعة في بعض المسائل وفيه التنبيه على الأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضائل أهل البيت وعلي والحسين ﷺ[1].

كما جمع وفرّغ بعض طلبته من كلامه في دروسه وفتاويه فوائد حديثية ومنها:

1- بشائر الفرح بتقريب فوائد الإمام الوادعي في علم الرجال والمصطلح: جمعها أبو رواحة عبد الله بن عيسى الموري.

2- الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية: جمعها نور الدين بن علي السدعي الوصابي.

3- إرشاد الوعاة لآراء الإمام الوادعي في جماعة من الرواة: جمعها سامي بن صالح باقطيان. وهي كلها مطبوعة.

4- السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: وهو شرح صوتي للشيخ لكتاب اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ففرغه من الأشرطة وصححه وخدمه وطبعه عبد الله بن مُحَمَّد الجونم الحمادي.

5- الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمانية مقبل بن هادي الوادعي: جمع فيه نور الدين السدعي كلام الشيخ في مسائل علم الحديث من أشرطته وكتبه، ورتبها على ترتيب مقدمة ابن الصلاح، وطبع في مجلدين.

****

** **الفرع الثاني: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:**

في مسائل مصطلح الحديث: ومن عنايته بعلم المصطلح نظرا وتطبيقا في مسألة المتواتر والآحاد رده لهذا التقسيم والتأكيد على حجية السنة ووجوب الأخذ بها قوله: «أما تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر، فهو تقسيم مبتدع، وأول من ابتدع هذا هو عبد الرحمن بن كيسان الأصم...وأما ما جاء عن الشافعي أنه

1- ينظر مؤلفاته في مُحَمَّد بن علي الصومعي البيضاني، نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة، (ص11- 12). فيصل بن عبده قائد الحاشدي، أمة في رجل...لمحات من حياة الإمام الوادعي، (ص82- 86).

استعمل في (الرسالة) متواترا فلعله أخذها عن أهل الكلام، فتقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر يهوّن من قيمة السنة المطهرة في نفوس كثير من الباحثين، وهو باب للشر قد فتح... والصحيح أن الحديث إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجب قبوله، ونقول يجب قبوله ولا نقول: يجب العمل به، لأن العمل قد يكون واجبا، وقد يكون محرما وقد يكون مكروها، وقد يكون مستحبّا، وقد يكون مباحا...ولا يضرنا أأفاد علما أم أفاد ظنا»[1].

ولا يعني هذا نفيه وجود المتواتر كما هو قول بعض الأئمة، فقد قال: «وقد تركت جملة من الأحاديث الدالة على شرعية الصلاة في النعال من (مجمع الزوائد) و(مصنف عبدالرزاق) وغيرهما لما فيهما من الكلام، على أن بعضها يصلح في الشواهد والمتابعات، ولا سيّما وقد صرح الطحاوي في (معاني الآثار)...أنّ الأحاديث الدالة على شرعية الصلاة في النعال متواترة، فقال: (فقد جاءت الآثار أن الأحاديث الدالة على شرعية الصلاة –أي في النعال– متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بما ذكر عنه من صلاته فى نعليه، ومن خلعه إياهما في وقت ما خلعهما للنجاسة التي كانت فيهما، ومن إباحة الصلاة في النعال)، والعلماء رحمهم الله تعالى لا يشترطون في المتواتر أن تكون كلّ طريق صحيحة أو حسنة، بل يذكرون ما ورد من صحيح وحسن وضعيف»[2].

مسائل الحديث الصحيح:

وفي مبحث الصحيح: سئل: في الحديث الشاذ، ذكروا أن من شروط الصحيح أن لا يكون شاذا، وكنت أعرف من ذلك أن الشاذ من جملة الضعيف حسب ترتيب ابن الصلاح لأقسام الضعيف، فلما انتهى من الشاذ وذكر هذه الأشياء أنها من جملة الضعيف قال: هناك فوائد، ولكن الحافظ ابن حجر قال في بعض أقواله: إنه لا يسمي ضعيفا ولكن مرجوحا، وكم من صحيح لا يعمل به وهو من جملة الصحيح لمعارض أقوى أو لمرجّح؟

1- مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، دار الآثار، صنعاء، اليمن، ط3، 1425هـ/ 2004م، (ص145)، وينظر نحوه في الفتاوى الحديثية دار الآثار، صنعاء ط، 1430هـ/ 2009م، (ص96).

2- مقبل بن هادي الوادعي، مجموعة رسائل علمية، دار الآثار صنعاء، ط1، 1420هـ/ 1999م، (ص17)، وينظر النص على تواتر أحاديث أخرى في: مقبل بن هادي الوادعي، المخرج من الفتنة، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء، ط1، 2002م، (ص170- 171).

فقال: «الأمر سهل في هذا، فمؤداه مؤدى الضعيف، فإذا قيل فيه: إنه صحيح لأن سنده ثقات، فصحيح باعتبار سنده، ضعيف باعتبار آخر، إما باعتبار سنده الشاذ، وإما بسبب متنه والله أعلم»[1].

وفي بيان حد العدل قال: «العدل هو الذي لا يرتكب الكبائر ولا يصر على الصغائر ويأتي من الواجبات بحسب ما يستطيع»[2].

وهو تعريف مضبوط يعبر عن حقيقة العدل.

وفي تقوية الحديث بمجموع الطرق:

ومن تقرير ترقية الضعيفة للصحة أو الحسن بشروطه أنه سئل عن الحديث الضعيف إذا كان الضعف راجعا إلى سوء الحفظ، وتكون له طرق كثيرة فهل يرتقي إلى الصحيح لغيره؟ فقال: «نعم، إذا لم يشتد ضعفه، فممكن أن يرتقي إلى الحسن لغيره، وإلى الصحيح لغيره إذا جاء من نحو سبع طرق أوست، سيء الحفظ مع سيء الحفظ مع سيء الحفظ، ولكن بشرط ألا يكون ذلك الذي قيل فيه سيء الحفظ قد خالف... أو في كتب العلل أن هذا الحديث منكر، فمثل هذه الطريق لا تصلح في الشواهد والمتابعات لأنه إذا خالف الثقات المتكاثرين فحديثه منكر والمنكر لا يصلح في الشواهد والمتابعات، فلا بد من اعتبار هذه الشروط، والله المستعان»[3].

فشروط التقوية عنده: - أن لا يشتد ضعفه كأن يكون الضعف راجعا لسوء الحفظ.

- أن تتعدد طرقه حقيقة فيروى من غير وجه.

- أن لا يكون الحديث منكرا أو شاذا أو معللا. فغن هذا لا يصلح للتقوية ولا للشواهد ولا المتابعات.

1- مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، (ص113- 114).

2- مقبل بن هادي الوادعي، السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، جمعه عبد الله بن محمّد الحمادي، دار الآثار صنعاء، ط1، 1428هـ/2007م، (ص34).

3- مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، (ص127). وينظر مقبل بن هادي الوادعيّ، غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، دار الآثار، صنعاء، اليمن، ط2، 1425هـ- 2004 م، (ص102). والفتاوى الحديثية، (1/ 300).

وعمل به تطبيقا[1].

الإحتجاج بالحديث الضعيف:

وأما الإحتجاج بالضعيف فقد سئل: (هل يعمل بالحديث الضعيف؟).

الجواب: «الحديث الضعيف لسنا متعبّدين به على الصحيح من أقوال أهل العلم، لأن الله عز وجل يقول: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[الإسراء: ٣٦]، فنحن نأخذ ديننا بتثبّت، والعلماء الذين فصلوا بين الحديث الضعيف في فضائل الأعمال وبينه في الأحكام والعقائد، يقول الإمام الشوكاني -رحمه الله تعالى- في كتابه ... (الفوائد المجموعة): (إنه شرع، ومن ادعى التفصيل فعليه البرهان). فالحديث الضعيف لا يحتاج إليه، وفي كتاب الله وفي الصحيح من سنة رسول الله ﷺ ما يغني عن الضعيف..»[2].

وقد أوجب الشيخ على المدرّسين والدعاة تحري الصحيح في مواعظهم ودروسهم فقال: «فسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يجب على المدرس وعلى الواعظ أن يتعلمها وما أكثر التخبطات في كلام كثير من الواعظين...وكثير من الواعظين يعظون الناس بأحاديث ضعيفة وموضوعة، خصوصا الأحاديث التي يتلقاها بعضهم من بعض. فأنصح إخواني في الله من أراد أن يعظ فليقتن (رياض الصالحين) وليقتن (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان) وليقتن الكتب التي قد خدمت»[3].

وذكر أن من أجاز التحديث بالحديث الضعيف، فإنما يجيزه بثلاثة شروط:

- الشرط الأول: أن لا يشتد ضعفه.

- الشرط الثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل من الأصول.

1- وينظر أمثلة في مقبل بن هادي الوادعيّ، نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة، دار الحرمين، القاهرة، مصر، (ص118- 119)، ومقبل بن هادي الوادعيّ، الصحيح المسند من أسباب النزول، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط4، 1408هـ، (ص48)، ومقبل بن هادي الوادعيّ، الشفاعة، دار الآثار، صنعاء، اليمن، ط3، 1420هـ/ 1999م، (ص198).

2- مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، (ص156)، وينظر مثال تطبيقي مقبل بن هادي الوادعيّ، نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة،(ص252، رقم 44)، وللشيخ بحث في تقرير هذا وسمه ب (في الصحيح غنية عن الضعيف والموضوع من الأخبار والآثار)، نشر في مجلة البيان، العدد السابع، ذو الحجة/1407هـ، (ص11 – 14).

3- مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، (ص21). وينظر مقبل بن هادي الوادعي، إجابة السائل على أهم المسائل، دار الحرمين، القاهرة مصر، ط2، 1420هـ/ 1999م، (ص448).

- الشرط الثالث: أن لا يشتهر العمل به فيراه الناس ويقتدون بالعامل به، وأن لا يعتقد ثبوته[1].

الشذوذ وزيادة الثقة:

وفي مسألة الشذوذ وزيادة الثقة قال رحمه الله: «فإني كنت قبل مغترّا بما قرره ابن الصلاح أن زيادة الثقة مقبولة ثم يسر الله لي الوقوف على شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب وعلى توضيح الأفكار للصنعاني وترجّح لي أن زيادة الثقة لا تقبل إلا إذا لم يخالف من هو أرجح منه كما بسطت ذلك مع أمثلته من كتب المصطلح ومن كتب العلل في مقدمة الإلزامات والتتبع والحمد لله»[2].

وقال: «زيادة الثقة من الأمور التي اختلف فيها العلماء ولحذّاق الحديث فيها مجال واختلاف، من حيث إن منهم من يقبل زيادة الثقة ويقول: إنه علم ما لم يعلم غيره وحفظ ما لم يحفظ غيره، ومنهم من يردّها، ومنهم من يتوسط فيقبلها إذا لم يخالف من هو أرجح منه، أما إذا خالف من هو أرجح منه فيعد شاذا، ومن هو أرجح منه سواء أكان في العدد، أم كان في الضبط فهذه المسألة مسألة اجتهادية، تنظر إلى صفات الرواة وإلى ضبطهم وإلى كثرتهم، فلو تعارض صدوق وصدوق، وثقة وثقة، فإذا لم يحصل لك ترجيح حملت الحديث على الوجهين أنه روي هكذا وهكذا...والمسألة اجتهادية ليس فيها حكم مطّرد، هكذا يقول الحافظ في مقدمة (الفتح) فإن لحذّاق الحديث نظرات إلى زيادة الثقة، فرب زيادة يقبلونها، ورب زيادة يتوقفون فيها أو يردونها»[3].

وعمل به تطبيقا فقبل الزيادة في مواضع[4]، وردها في مواضع أخرى[5].

1- ينظر مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، (ص17)، مقبل بن هادي الوادعي، إجابة السائل على أهم المسائل، (ص449).

2- مقبل بن هادي الوادعيّ، الصحيح المسند من أسباب النزول، (ص5)، وينظر كلامه المشار إليه في مقدمة الإلزامات والتتبع للإمام الدارقطني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 1405هـ/ 1985م، (ص12- 22).

3- مقبل بن هادي الوادعيّ، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، (ص90). وينظر الفتاوى الحديثية (ص280- 281). ومقدمة الإلزامات والتتبع (ص20- 34). وينظر (ص105)، وفيه رد اشتراط المخالفة بل قد تضعف الزيادة ولو لم تكن مخالفة لأن الزيادة بمجردها تعتبر منافاة، وهذا فيه نظر فليست كل زيادة منافية هكذا بإطلاق.

4- ينظر مقبل بن هادي الوادعي، الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، دار الآثار، صنعاء، اليمن، ط4، 1434هـ/ 2013م، (1/ 350، رقم 418)، وينظر مثال آخر في (رقم 317).

5- ينظر مقبل بن هادي الوادعي، أحاديث معلة ظاهرها الصحة، دار الآثار، ط2، 1421هـ، (1/ 245)، وينظر، (1/ 389).

الجرح والتعديل:

في بيان مراتب الرواة سئل: (ما هو الحكم على حديث من قيل فيه مستور الحال؟)، قال: «يصلح بالشواهد والمتابعات»[1].

وفي قواعد الجرح والتعديل سئل (إذا اختلف الجرح المبهم مع التعديل؟) فقال: «يأخذ وسطا وهكذا يفعل الحافظ فربما تجدون بعض الرواة يقال فيه ثقة، ويقال فيه: ضعيف، فتجد الحافظ قد اختار أمرا وسطا وقال فيه صدوق»[2].

وهذا ليس على إطلاقه فقد يصار للترجيح بالنظر إلى حال الراوي حيث قد يكون المعدّل متساهلا أو الجارح متشددا وهكذا.

ومن عنايته برجال الحديث والترجيح بالقواعد عند الخلاف في سماع الراوي قوله: «قال أبو زرعة: لم يسمع عمرو بن شرحبيل من عمر...قال البخاري (6/ 341) عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الكوفي سمع عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وقال في الجرح والتعديل (6/ 237) عمرو بن شرحبيل سمع عمر وابن مسعود سمعت أبي يقول ذلك، والمثبت مقدم على النافي والحمد لله وحده»[3].

في تخريج الحديث والحكم عليه: كان للشيخ عناية خاصة بالتخريج حتى كان يخرج الحديث في مؤلفاته بالسند[4]، **وله ترجيحات في مراتب الأحاديث:** وهو ظاهر في مؤلفاته[5]. وله خدمته للسنة في **شرح الحديث** واستنباط الأحكام والفوائد ومؤلفات كما سبق [6]، وكذا في **الجمع في مختلف الحديث**[7].

****

1- مقبل بن هادي الوادعي، إجابة السائل على أهم المسائل، (ص555).

2- نور الدين بن علي السدعي، الفتاوى الحديثية، (49/2).

3- ينظر مثالا عمليا في مقبل بن هادي الوادعيّ، الصحيح المسند من أسباب النزول، (ص39).

4- مقبل بن هادي بن الوادعيّ، الصحيح المسند من أسباب النزول، (ص23).

5- ينظر أمثلة عملية في مقبل بن هادي الوادعي، مجموعة رسائل علمية، (ص87)، وإجابة السائل، (ص569، 571، 573).

6- ينظر مثالثا عمليا في مقبل بن هادي الوادعي، مجموعة رسائل علمية، (ص58- 69).

7- ينظر مثالا عمليا مقبل بن هادي الوادعي، حكم تصوير ذوات الأرواح، دار الآثار، ط2، 1425هـ، (ص25- 26).

** الفرع الثالث: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة:

– حين أتم الشيخ دراسته في الجامعة الإسلامية مع طلبه للعلم متمكنا في العلوم الشرعية متضلعا من علوم الحديث عاد إلى مسقط رأسه دمّاج، فشرع في الدعوة إلى الله ونشر السنة وقد كانت اليمن في ذلك الوقت ينتشر فيها الجهل بالدين والشرك والبدع فابتدأ ببناء مسجد ثم وسعه وقام ببناء منازل للطلبة ثم أسسّ دار الحديث بدماج، وتوسعت ليكون فيها مسجد ومكتبة ومساكن للطلبة، ليتوافد عليه الطلبة من شتى البقاع من بلاد الإسلام وغيرها، فصار المركز جامعة تدرّس العلوم الشرعية حسب المستويات، حتى كثر طلبته وبلغوا أعداد كبيرة جدا متفرغين منهم أسر، غير من يأتي في الإجازة الصيفية فقط، فتخرّج منها ثلّة من طلبة العلم والعلماء انشغلوا بعد بالتعليم ونشر السنة[1].

– وتفرع عن دار الحديث بدماج مراكز علمية في شتى أنحاء اليمن يدّرس فيه طلبة الشيخ على وفق دار الحديث بدماج[2].

– وقد درّس فيها الشيخ كتبا كثيرة في مختلف الفنون خادمة للسنة ولا شك، ففي اللغة منها: التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية لمحيي الدين عبد الحميد وشرح قطر الندى وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومنها شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وأوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك لابن هشام المصري، وجواهر البلاغة لأحمد الهاشمي، وفي علم الأصول مذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي، وفي العقيدة كتاب التوحيد لابن خزيمة، وفي التفسير تفسير ابن كثير وغيرها كثير.

وفي الحديث خصوصا: شرح صحيحي البخاري ومسلم، وفتح المغيث شرح ألفية العراقي، وتدريب الراوي للسيوطي، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر، وقد فرغ وطبع باسم السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث كما سبق، ودرّس كتابه الصحيح المسند لما في الصحيحين[3].

1– ينظر مُحَمَّد بن علي الصومعي، نبذة يسيرة عن حياة أحد أعلام الجزيرة، (ص20– 21)، وفيصل بن عبده قائد الحاشدي، أمة في رجل...لمحات من حياة الإمام الوادعي، (ص90– 98). وناصر بن علي مُحَمَّد الديب الوادعي، رحلات دعوية للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ومقتطفات من أقواله وفتاويه، (ص13– 16).

2– وينظر مقبل بن هادي الوادعي، الفتاوى الحديثية، (ص28– 29).

3– ينظر مُحَمَّد بن علي الصومعي البيضاني، نبذة يسيرة عن حياة أحد أعلام الجزيرة، (ص56– 58). وناصر بن علي مُحَمَّد الديب الوادعي، رحلات دعوية للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ومقتطفات من أقواله وفتاويه، (ص16– 21).

- كما كانت للشيخ رحلات دعوية في بلاد اليمن لإقامة الدروس والمحاضرات والإفتاء، وكانت له محاضرات في شتى بلاد العالم، وقد ذكر أكثرها ناصر بن علي مُحَمَّد الديب الوادعي في (رحلات دعوية للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ومقتطفات من أقواله وفتاويه).

وللباحث مناف جامع علي مُحَمَّد، رسالة ماجيستير بعنوان (جهود ومنهج الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في علم الحديث) نوشقت سنة (1439هـ/ 2018م) في جامعة الأندلس في الجمهورية اليمنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وهي رسالة نافعة مُبْرزة لبعض جهود الشيخ ومناهجه الحديثية من غير استقصاء، حيث أغفل كثيرا من المسائل الأصلية لم يذكر منهج الشيخ وإفادته فيها، كأقسام الخبر وما تعلق بها، ومختلف الحديث وغيرها.

المبحث الثاني:
الجهود الفردية السّلفية في خدمة السنة حسب البلدان.

توطئة:

لقد اصطفى الله لخدمة السنة أعلاما وهم إن تناءت بهم الديار وتعددت لهم البلاد والأقطار واختلفت منهم الأنساب والأشكال والألوان فقد اتفقوا على اتباع الاتجاه السلفي والحرص على خدمة السنة النبوية خدمة لدين الإسلام ونشرا له في الأنام فكانت لهم جهود فردية معتبرة في خدمة السنة على تباين أقطارهم وبلدانهم، وأحاول من خلال هذا المبحث أن أعرض فيه هذه الجهود الفردية في خدمة السنة النبوية حسب البلدان، وذلك في ستة مطالب:

** **المطلب الأول: جهود علماء المغرب وإفريقيا:**

** **المطلب الثاني: جهود علماء السعودية:**

** **المطلب الثالث: جهود علماء مصر:**

** **المطلب الرابع: جهود علماء الشام:**

** **المطلب الخامس: جهود علماء العراق:**

** **المطلب السادس: جهود علماء القارة الهندية:**

المطلب الأول: جهود علماء المغرب وإفريقيا:

لقد كان للمغرب العربي وإفريقيا وعلمائه السلفيين المعاصرين دور لا بأس به في خدمة السنة النبوية تحقيقا وتأليفا للكتب وإخراجا للمجلات والصحف وإنشاء للجمعيات وإحياء لمجالس الحديث إقراء وتدريسا، وكان فيهم علماء أجلاء كانت لهم رحلة لطلب العلم والسنة والحديث، ومن أبرز من له جهود ظاهرة في خدمة السنة بعد الشيخ عبد الحميد بن باديس:

** **الفرع الأول: الشيخ تقي الدين الهلالي المغربي**[1]:

له جهود في خدمة السنة ومشاركة في بعض علوم السنة والحديث.

أولا: المؤلفات التي خدم بها السنة: أما التأليف[2] فله:

1- ترجمة صحيح البخاري إلى الإنجليزية.

2- ترجمة اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان اشتراكا مع مُحَمَّد محسن خان.

3- واختصر صحيح البخاري وشرح المختصر في (الزند الواري والبدر الساري في اختصار وشرح صحيح البخاري)، والموجود المطبوع منه مجلد واحد فقط، وله مؤلفات كثيرة غيرها في سائر الفنون.

1- العالم المتفنن الرحّالة الداعية، ولد سنة (1311 هـ/1894م) في مدينة سجلماسة المعروفة ب (تافيلالت) اليوم، الواقعة جنوب المملكة المغربية، حفظ القرآن وقرأ على والده صغيرا، وتفقه على علماء بلده ثم هاجر إلى مصر طالبا للعلم، ثم الهند والعراق وألمانيا، تولى الإمامة ودرس ودرّس في جامعاتها ومدارسها، وتقلد كثيرا من المناصب والمسؤوليات، توفي وتوفي في الدار البيضاء سنة (1407هـ/ 1987م)، الشيخ من أعلام السّلفية في المغرب يدل عليه مؤلفاته ودعوته، وقصة رجوعه إلى السّلفية مشهورة قصها هو: ينظرها مختصرة في كتاب سبيل الرشاد في خير العباد، (ص30/ 37)، ينظر ترجمته في علماء ومفكرون عرفتهم مُحَمَّد المجدوب، (193/1- 227)، ورمضان يوسف، تتمة الأعلام، (135/2). والسبتي مخلص، السّلفية الوهابية بالمغرب تقي الدين الهلالي رائدا، منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، (1993م)، عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، المطبعة السلفية، بنارس الهند، ط2، 1406هـ/ 1986م، (ص180-191)، ونزار أباظة، إتمام الأعلام، (ص225)، وترجم له مشهور حسن آل سلمان في مقدمة تحقيق كتاب سبيل الرشاد في خير العباد، ناقلا ترجمة مُحَمَّد بن عودة تلميذ الشيخ وذكر الكثير ممن ترجم للشيخ، الدار الأثرية، عمان الأردن، ط1، 1427هـ/ 2006م، (89/1- 117). أحمد العلاونه، العلماء العرب المعاصرون ومآل مكتباتهم، دار البشائر الإسلامية، الكويت، ط1، 1432هـ/ 2011م، (ص182).

2- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص190- 191)، وتقي الدين الهلالي، سبيل الرشاد في خير العباد، (94/1- 97)، وينظر مُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون عرفتهم (1/ 218- 220).

4- أنشأ ثلاث مجلات وهي الضياء والبعث الإسلامي، ولسان الدين، كتب فيها مقالات كثيرة فيها خدمة للسنة ومنها أربع مقالات بعنوان أهل الحديث في ذكر فضل أهل الحديث وعلم الحديث، نشرت في مجلة (الوعي الإسلامي) التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت في الأعداد (39 76- 80- 83) من المجلة، وله مقالات كثيرة في غيرها من المجلات، ومنها من مآثر الرسول نشر في مجلة (الإرشاد) المغربية، في العدد الثاني من السنة الثانية، (شعبان1388هـ/ نوفمبر 1968م)، وله غيرها في المجلات الهندية كمجلة (الجامعة السلفية) و(الجامعة) و (صوت الأمة) و البعث)، وغيرها كثير.

وفي التحقيق:

- حقّق كتاب الفتّوة لابن المعمار البغدادي الحنبلي اشتراكا مع بعض الباحثين.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- تولّى التدريس في بلاد كثيرة في العديد من المدارس والجامعات، ومنها الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية من سنة (1388هـ إلى 1394هـ)، وكذا جامعات العراق بجامعة بغداد وغيرها، والمغرب بجامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط ثم بفرعها بفاس، ودرّس في الهند، أمضى فيها أكثر من ربع قرن قبل قيام دولة باكستان.

2- عمل مراقبا للتدريس في المسجد النبوي ثم نقل إلى المسجد الحرام والمعهد العلمي السعودي بمكة.

3- شارك في عدد لا يحصى من اللقاءات والمؤتمرات والملتقيات في أكثر الأقطار الإسلامية.

4- تولى الخطابة وجدّ في الدعوة إلى الله فألقى المحاضرات في بلاده المغرب وكثير من البلاد الإسلامية.

5- آلت مكتبته العامرة إلى كلية الشريعة بفاس فألحقت بمكتبتها[1].

****

1- عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص187- 189). تقي الدين الهلالي، سبيل الرشاد في خير العباد، (1/ 97- 103).

** **الفرع الثاني: إسماعيل الأنصاري**[1]:

له جهود ومشاركة في خدمة السنة:

أولا: المؤلفات التي خدم بها السنة: له من المؤلفات: المطبوعة:

1- الإمام بشرح عمدة الأحكام (مجلدان): وهو شرح مختصر جدا فيه ترجمة مختصرة لراوي الحديث وشرح ألفاظه وذكر بعض الفوائد.

2- التحفة الربانية بشرح الأربعين النووية وتكملتها لابن رجب: شرح مختصر للأربعين فيه شرح الألفاظ وذكر بعض الفوائد.

3- تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألباني في تضعيفه: وفيه الرد على الألباني في تضعيف حديث التراويح (20) ركعة وفي مسائل في الباب.

4- وطبع معه تعقب لبعض أغلاط الألباني. في العزو والتخريج.

5- تجريد أحاديث الإسراء والمعراج من تفسير ابن كثير والتعليق عليها.

6- الإرشاد في القطع بقول حديث الآحاد.

7- رسالة في الرد على الألباني في انتقاده الشيخ سليمان بن عبد الله بن الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بقوله: (إنه لا يعتمد عليه في التخريج).

8- تنبيهات على تحقيق الدكتور فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

1- العلامة الفقيه المحدث المسند صاحب الردود المتينة ولد سنة (1340هـ/ 1922م) في صحراء إفريقيا الكبرى، ثم ارتحل إلى مكة، حفظ القرآن صغيرا وجد في الطلب ثم اشتغل بالتدريس والبحث والتأليف والإفتاء، توفي بالرياض سنة (1417هـ/ 1997م). **قال عنه الشيخ ابن باز: «هَذَا إِمَامٌ سَلَفِيٌّ»، وانتسابه للسّلفية وجهره بذلك ودفاعه عنها مستفيض، وتدل عليه مؤلفاته وردوده العلمية، وثناء أهل العلم عليه، وهو منصوص عليه في ترجمته.** مترجم في عبد العزيز الراجحي، هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري، مكتبة الرشد، الرياض، (ص77- 128)، و إبراهيم الحازمي، موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري، دار الشريف، الرياض، السعودية، ط1،1419هـ، (ص888- 894)، ومُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، مكتبة الملك فهد، الرياض، 1425هـ، (1/ 106)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون، للبسام، (1/ 570- 575)، وإبراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، تح: حسان بن ابراهيم السيف، دار العاصمة، الرياض، ط1، (1/ 176- 187).

ومن المخطوطة:

1- التعقبات على سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني.

2- موقفنا من حملة الألباني على ابن حبان.

3- كتاب في الرد على منكر السنة النبوية.

4- رد على كتاب ضعيف كتاب التوحيد لصغير الشمري.

وحقق الكثير طبع منها:

1- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال.

2- الاعلام العلية في مناقب ابن تيمية لأبي حفص البزار.

3- الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي.

4- الوابل الصيب لابن القيم.

5- أخلاق العلماء للآجري.

6- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي.

7- كتاب الحيدة لعبد العزيز الكناني.

8- تطهير الإعتقاد للأمير الصنعاني.

9- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد قام بتصحيحه.

والمخطوط من التحقيقات:

1- العجالة السنية في شرح ألفية العراقي في السيرة النبوية بشرح المناوي.

2- النهاية للحافظ ابن كثير وهي خاتمة كتابه البداية والنهاية.

3- تخريج رسالة ابن حزم في البيوع وتحقيقها.

4- تخريج رسالة ابن حزم في الإمامة وتحقيقها.

وله غيرها من المؤلفات والتحقيقات والرسائل المطبوعة والمخطوطة في سائر الفنون. كما له بحوث كثيرة ومقالات عدة نشرها في مختلف الصحف والمجلات مثل صحائف البلاد والندوة وعكاظ والمدينة والجزيرة والمجلات المنهل والحج والدعوة واليمامة، ومنها:

1- مقال في الرد على بنت الشاطيء في اشتراطها تعدد النسخ لنشر الكتاب بعنوان (المخطوطات التي تنشر نسخا أو طبعا بين التعدد والتفرد)، نشر في مجلة المنهل.

2- رد على أبي الوفاء درويش، في تكذيبه حديث عائشة ﵂ أنَّ النبي ﷺ سُحِر، نشر في عدد من أعداد مجلة الجزيرة في شهر رمضان (1380هـ).

3- تعقيب على مصطفى العلوي الشنقيطي في إثباته حديث (لا تنكحوا القرابة القريبة)، نشر في مجلة المنهل عام (1375هـ).

4- تعقيب على الشيخ عبدالله الخياط، حول درجة حديث أبي ذر ﵁ الطويل المذكور فيه عدد الأنبياء، نشر في عدد جريدة البلاد في (1374/7/9هـ).

5- وله (تحقيقات على تحقيقات في السيرة): مقال رد فيه على من قال أنه لا يؤخذ في السيرة النبوية إلا بما في الصحيحين دونما سواهما من كتب الحديث والسير، ونشر في مجلة المنهل.

6- مقال في أهمية الإسناد في الدين نشر في مجلة الجزيرة.

7- مصطلح الحديث من مؤلفات ابن تيمية: نشر في أعداد من جريدة اليمامة.

8- مقال في الدفاع عن حسان بن ثابت ﵁ فيما نسب إليه من الجبن، وغيرها[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- عمل مدرسا بالمدرسة الصولتية عام (1370هـ)، ومدرسا في المسجد الحرام معها.

2- انتدب في عام (1374هـ) للتدريس في المعهد العلمي بالرياض.

1- ينظر عبد العزيز الراجحي، هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري، مكتبة الرشد الرياض، (ص104- 118)، وإبراهيم بن عبد الله الحازمي، موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري، (ص891- 894)، وإبراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (ص179- 181).

3- ثم اختاره سماحة مفتي المملكة آنذاك الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ مدرسا في مسجده، فكان يلقي درسين أسبوعيين في الحديث وذلك ليلة الإثنين والثلاثاء.

4- ثم مدرسا في معهد إمام الدعوة بعد تأسيسه تحت رئاسة مفتي المملكة أيضا سنة (1381هـ).

5- ثم انتقل إلى الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء وكان اسمها في ذلك الوقت دار الإفتاء ليكون عضوا بها بأمر من سماحة المفتي آنذاك الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ عام(1382هـ)، إلى أن أحيل إلى التقاعد لبلوغه السن النظامية، ومع ذلك استمر يؤدي العمل الذي يوكل إليه في هذا المجال[1].

****

** **الفرع الثالث: عمر بن مُحَمَّد فلّاتة الفلاني[2]:**

لم يشتغل بالتأليف لكثرة أشغاله وأعماله ومسؤوليات، له بعض المؤلفات المخطوطة ومنها:

1- بحث في الحديث المدرج.

2- بحث في الإجازة.

3- ترجمة لشيخه عبد الرحمان الإفريقي.

4- لمحات عن المسجد النبوي الشريف.

1- عبد العزيز الراجحي، هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري، (ص99- 100). إبراهيم بن عبد الله الحازمي، موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري، (ص890). المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، (ص181- 182).

2- الفقيه المحدث المسند الواعظ المؤرخ، من أعرف الناس بالآثار والمواقع الواردة في السنة، ولد سنة (1345هـ/1927م) على مقربة من مكة، خلال هجرة أبويه من أفريقيا، نشأ في المدينة النبوية وفيها تلقى تعليمه وأخذ عن علمائها ثم اشتغل بالتدريس والدعوة في بلاد كثيرة، توفي بالمدينة سنة (1419هـ/ 1998م)، **والشيخ معروف بانتهاج المنهج السلفي، قال عنه عبد المحسن العباد في ترجمته له: (الشيخ عمر بن مُحَمَّد فلاته رحمه الله وكيف عرفته، دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ/ 2000م)، (ص5-6)**: «**أمّا عقيدته ومنهجه: فقد كان رحمه الله على عقيدة السّلف ومنهجهم، ملتزما بما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، حريصا على معرفة الدّليل، واقتفاء آثار السّلف الصّالح، وكان يكرهُ المناهج المخالفة لطريقة السّلف الصّالح رحمهم الله**». ينظر ترجمته في مُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص476). وتتمة الأعلام له، (2/ 242)، ومُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون عرفتهم، (ص151- 164)، وعبد المحسن بن حمد العباد البدر، الشيخ عمر بن مُحَمَّد فلاته رحمه الله وكيف عرفته، وأحمد سعيد بن سلم، المدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري، ط1، 1404هـ/1993م، (ص208).

5- ذكرياتي في المسجد النبوي.

6- كما له بعض المقالات في بعض الصحف والمجلات كما له العديد من المقدمات لبعض الكتب[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- درّس في المسجد النبوي حوالي نصف قرن، بداية من سنة (1370هـ).

2- درّس في دار الحديث المدنية من عام (1365هـ)، ثم عمل ناظرا على المدرسة ووقفها.

3- درس إضافة إلى ذلك عام (1373هـ) في الدار السعودية، كما عين مساعدا لمديرها.

4- درّس الحديث وأصوله في (المعهد العلمي) من عام (1375هـ إلى 1378هـ).

5- أسند إليه إدارة (دار الحديث) المدنية عام (1377هـ)، فكان شديد العناية بها إلى وفاته.

6- كلّف بمنصب الأمين العام المساعد للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (1385هـ).

7- عين أمين عام الجامعة الإسلامية عام (1395هـ).

8- عمل أستاذا بالجامعة الإسلامية عام (1396هـ)، ودرّس في كلية الحديث مع قيامه بأمانة الجامعة.

9- أسّس مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية عام (1406هـ) وعيّن مديرا له.

10- كانت له رحلات دعوية إلى كثير من البلاد العربية والإفريقية وجاب مختلف القارات، وحضر ابتداءً من عام (1384هـ) العديد من المؤتمرات والندوات[2].

14- تتلمذ عليه جم غفير من طلبة العلم، وأجاز كثيرا منهم لأنه صاحب أسانيد، وتولى الإشراف على ثلة منهم في الرسائل الجامعية، كما استفاد منه كثير من العامة.

15- ومما يدخل في جهوده في خدمة السنة أنه أوقف مكتبته الخاصة على دار الحديث بالمدينة[3].

3- مُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص476)، ومُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون عرفتهم، (ص161- 162).

1- أحمد سعيد بن سلم المدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري، (ص208). وعبد المحسن بن حمد العباد البدر، الشيخ عمر بن مُحَمَّد فلاته رحمه الله وكيف عرفته، (ص8- 11)، ومُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون عرفتهم، (ص159).

2- ينظر مُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون عرفتهم، (3/ 153- 154).

وهو غير الشيخ عمر بن حسن فلاتة: المولود سنة (1364 هـ / 1945م)، صاحب كتاب الوضع في الحديث وهو تلميذ للمترجم له ومدرس أيضا في الحرمين.

****

**** الفرع الرابع: حمّاد الأنصاري[1]:**

من المنشغلين بعلوم الحديث، كانت له مشاركات طيبة فيه:

أولا: مؤلفاته التي فيها خدمة للسنة: له من المؤلفات الخادمة للسنة:

من المطبوع:

1- بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني: وكان يؤثر هذا الكتاب على سائر مؤلفاته، لما لاقاه من عناء في تأليفه؛ وقد طبع منه المجلد الأول، وقد بلغ عدد الشيوخ فيه حوالي سبعمائة شيخ.

2- فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب.

3- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ.

4- يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر: عبارة عن أسئلة وأجوبة في علم المصطلح. تصلح للمبتدإ في طلب علم المصطلح.

5- رفع الاشتباه عن حديث من صلى في مسجدي أربعين صلاة.

6- إسعاف الخلّان بما ورد في ليلة النصف من شعبان: مؤلف لطيف.

1- الشيخ العلامة المحدث النبيه الداعية الشاعر مفيد الطلاب، من أكثر العلماء اطلاعا وأجمعهم كتبا ومخطوطات وأعلمهم بها، ولد سنة (1343هـ- 1925م) في مالي بأفريقيا وبها نشأ فحفظ القرآن مبكرا، وأخذ مباديء العلوم ثم هاجر إلى السعودية، وأخذ عن علماء المسجد الحرام، ثم انتقل إلى المدينة النبوية، فاشتغل بالدعوة والتدريس في أماكن كثيرة مع القيام بما أنيط من مسؤوليات ومناصب، وتوفي بالمدينة، سنة (1418هـ-2008م). **والشيخ منتسب للاتجاه السّلفي مصرح بذلك في كلامه ومؤلفاته، ذاب عنه واشتهر بهذا قال عبد الله البسام كما في المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، لعبد الأول بن حماد الأنصاري ط1، 1422هـ**: «**لقد عرفتُ الشيخ حماد بقوة معلوماته عن علم الحديث؛ حيث كان ضليعًا فيه ومرجعًا لكل سؤال...وقد عرفتُه سلفيَّ العقيدة على منهج السلف...**»، (**1/ 49**). ينظر ترجمته في عبد الأول بن حماد الأنصاري المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، ومُحَمَّد المجدوب، علماء ومفكرون عرفتهم، (1/49- 61). مُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص194- 196)، ويوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (3/ 119- 123).

7- رسائل في العقيدة: (من سلسلة الرسائل الحمّادية): وفيها: في الحديث: تعريف أهل الإيمان بصحة حديث: إن الله خلق آدم على صورة الرحمن.

ومن المخطوط:

1- رجال جهلهم ابن حزم وهم معروفون.

2- تحقيق القول في حديث: (من مضت عليه خمسة أعوام أو أربعة أعوام وهو غني ولم يحج ولم يعتمر).

3- إزاحة الغطاء عن أدلة رفع اليدين في الدعاء.

4- مسيل اللعاب فهرس فيه نوادر المخطوطات من مكتبة برلين.

5- نظم المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم لعبد الغني بن سعيد الأزدي.

6- ونظم مقدمة تقريب التهذيب لابن حجر. **وله كثير غيرها.**

7- ألف كتابا في خصائص كل كتاب من الكتب الستة.

التحقيقات:

1- المختلف فيهم لابن شاهين- تحقيق، اعتنى به ولده الشيخ عبد الباري، وفقه الله.

2- ديوان الضعفاء للذهبي.

3- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي.

4- المستفاد من مبهمات المتن والأسانيد للحافظ العراقي.

5- إخبار أهل الرُّسُوخ في الفقه والتّحديث بمقدار المنسوخ من الحديث لابن الجوزي.

6- سبيل الرشد في تخريج أحاديث بداية ابن رشد: في أربعة أجزاء؛ ويتميّز هذا الكتاب بتخريجه الآثار التي تضمنّها الكتاب المذكور، ولم يكمله الشيخ.

7- وفي السيرة النبوية رسالة بعنوان (تحقيق السيرة النبوية).

وللشيخ العديد من المقالات، أغلبها منشور في مجلة الجامعة الإسلامية؛ كما قدّم للكثير من الكتب ألّفها تلامذته؛ وله جهود في الإشراف على الكثير من الرسائل الجامعية ومناقشتها[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- عمل مدرسا في عدة مدارس ومعاهد شرعية في المملكة العربية السعودية، واستقر بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية مدرّسا ومشرفا ومناقشا للرسائل العلمية، ورأس قسمي العقيدة والسنة فيها على التوالي.

2- عمل مندوبا للجامعة للسفر لكثير من البلاد للدعوة والتدريس وجلب المخطوطات المهمة وتصويرها للجامعة؛ وهذا لما عرف من تمكنه العلمي وتمرّسه في المخطوطات ومعرفته التامة بها.

3- كان عضوا في مجلس مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة.

4- وكان يدرّس في بيته وفي المسجد النبوي، فدرس جملة من المصنفات ومنها في الحديث: (الصحيحان)، و(جامع الترمذي)، وكانت له عناية بالغة به، وشرح كتابه (يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر).

5- تخرج على يديه كثير من طلاب العلم ودرس عليه مشاهير كبار العلماء في المملكة.

6- كانت له عناية بالإجازات حيث حصّل كثيرا منها عن شيوخه في كتب الحديث والفقه وغيرها فأجاز بعض تلاميذه وله ثبت موسوم ب: (إتحاف القاري بثبت الأنصاري).

7- كانت له مكتبة كبيرة عامرة بنفائس الكتب والمخطوطات، فيها أكثر من خمسة آلاف عنوان، والألوف من المجلدات، ومثلها من المخطوطات النادرة، فتحها للطلبة والعلماء ينتفعون بها[2].

****

1- ينظر مُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص194- 196). ويوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (3/ 122- 123)، عبد الأول بن حماد الأنصاري، المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، (97/1- 99)، و(1/ 167- 168).

2- ينظر يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (3/ 120- 121)، وعبد الأول بن حماد الأنصاري المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، (1 / 95-96)، (1/ 105- 106)

** **الفرع الخامس: مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري**[1]:

انشغل بالتصنيف فله الكثير من المصنفات في شتى العلوم في التفسير واللغة في النحو والصرف والأدب والفقه وأصوله والعقيدة والمنطق وأكثرها مخطوط **وله مؤلفات في علوم الحديث والسنة المطبوع منها:**

1- شرح صحيح مسلم المسمى، (الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج): وهو شرح نفيس مطول في (26 جزء) من أفضل شروح المعاصرين وأكثرها فائدة، قدّم له بمقدمات مفيد حول الكتاب ومؤلفه وعلم الحديث، وأسانيده إلى مسلم.

2- مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى: وهو شرح نفيس لسنن ابن ماجه موسع جامع للشروح السابقة مطبوع في (26 مجلد).

3- الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية: وهو شرح جيّد للمنظومة البيقونية في مصطلح الحديث.

4- هداية الطالب المعدم على ديباجة صحيح مسلم: وهو شرح مختصر للصحيح.

5- خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم: لخصه من الكتب الثلاثة: (التقريب) لابن حجر، و(الكاشف) للذهبي، و(الخلاصة) للخزرجي، وزاد بعض المواضع من (التهذيب) لابن حجر[2].

6- مجمع الأسانيد ومظفر المقاصد في أسانيد كل الفنون: يحتوي أسانيده لأربعمئة وخمسة وثمانين كتابا.

ومن المخطوط:

1- جوهرة الدرر على ألفية الأثر لجلال الدين السيوطي: وهو شرح لألفية السيوطي في المصطلح.

2- رفع الصدور على سنن أبي داود.

1- العلاّمة المتفنن المسند صاحب المؤلفات الكثيرة النافعة، كان صبورا جلدا في التدريس والتأليف والعبادة، ولد في الحبشة في منطقة الهرر، سنة (1348هـ/ 1930م) وطلب العلم صغيرا فحفظ القرآن وحفظ وقرأ المتون العلمية وشروحها وكثيرا من الكتب في مختلف الفنون على كثير من شيوخ بلده، ثم اشتغل بالتدريس، فدرّس في بلده ثم في السعودية شتى الفنون ثم تفرغ للتأليف، توفي سنة (1441هـ/ 2019م)، ينظر ترجمته في مُحَمَّد الأمين الهرري، الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تح: هاشم مُحَمَّد مهدي وجماعة، دار المنهاج، السعودية، ط1، 1430هـ، (1/ 7- 15)، و مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الهرري، مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى، تح: لجنة من العلماء برئاسة: هاشم مُحَمَّد علي مهدي، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 1439هـ، (1/ 19- 29)، **وفيها النص على سلفيّته وتقرير ذلك والتدليل له.**

2- ينظر مُحَمَّد الأمين الهرري، خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم، مكتبة جدة، ط1، 1407هـ، (ص1- 5).

3- التقريرات على بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم.

4- التقريرات على بعض ابن ماجه.

5- النهر الجاري على تراجم البخاري ومشكلاته.

6- مجمع الرسائل وسلم الوسائل إلى درج ما علا ونزل من أسانيد الإمام مسلم ويتضمن:

أ- المقاصد الوفية والمطالب السنية في معرفة ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد الرباعية.

ب- الجهيرية في جمع ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد الثمينية.

ج- البويطية في جمع ما نزل نزولا مطلقا من الأسانيد التسيعية و(صحيح مسلم)[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- بدأ التدريس في بلده صغيرا في وقت الطلب جنب حلقة مشايخه، ثم استجاز من مشايخه كلهم التدريس استقلالا فيما درس عليهم فأجازوا له، فبدأ التدريس استقلالا في جميع الفنون، واجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون، وكان يدرّس من صلاة الفجر إلى العشاء نحو سبع وعشرين حصّة، وكان يحيي ليله دائما بكتابة التآليف والعبادة. فدرّس في بلده نحوا من خمسة وعشرين سنة.

2- هاجر إلى السعودية فعمل مدرسا في دار الحديث الخيرية، وفي المسجد الحرام ليلا نحو ثمان سنوات.

3- له أسانيد عديدة من مشايخ كثير في جميع الفنون، خصوصا في التفسير والأمهات الست، فأجاز جمعا من تلاميذه وغيرهم فيها وفي سائر مؤلفاته على عادة أهل العلم في الإجازات[2]. **فهؤلاء بعض أعلام المغرب وإفريقيا ممن لهم جهود في خدمة السنة وهناك غيرهم ومنهم، مُحَمَّد بن عبد الله الصومالي: ليس له مؤلفات مفردة في علوم الحديث، وقد جمع له بعض تلاميذه تقريرات وقواعد في تمييز رجال (صحيح البخاري) تدل على مبلغ علمه بهذا الفن، وسمي ب (القواعد المفيدة في معرفة أسماء الرجال المذكورين في جامع الإمام البخاري)، جمعه فهد بن علي الكشي.**

1- ينظر مؤلفاته في مُحَمَّد الأمين الهرري، مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه، (1/ 23- 28).

2- ينظر أعماله في مُحَمَّد الأمين الهرري، الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (10/1)، و(15/1).

المطلب الثاني: جهود علماء السعودية:

في السعودية علماء سلفيون كثير لهم دور في خدمة السنة المشرفة، بل خدموها خدمات جليلة نشرا للسنة تأليفا وتحقيقا في مختلف علوم السنة وتدريسا لعلومها وتأسيسا للمدارس والجامعات وتخريجا لجيل من الطلاب ساع لنشر علومها، وممن كانت لهم جهود معتبرة في خدمة السنة.

** **الفرع الأول: حافظ حكمي**[1]:

وله جهود ومشاركة في خدمة السنة:

أولا: المؤلفات التي خدمة بها السنة:

في التاريخ والسيرة النبوية:

1- نيل السؤل من تاريخ الأمم وسيرة الرسول: منظومة من (970) بيت في قصص الأنبياء، وسيرة نبينا مُحَمَّد ﷺ.

2- أمالي في السيرة النبوية: وهي (79) سؤالا وجوابا في السيرة النبوية.

في مصطلح الحديث:

1- دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح: كتاب جليل حافل في علم مصطلح الحديث: طبع باسم 120 سؤالا وجوابا في مصطلح الحديث وعلومه، وجعله بعضهم كتابين.

2- منظومة (اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون): منظومة سلسلة بديعة في علم مصطلح الحديث من (340) بيتا.

في النصائح والوصايا:

1- المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية: قصيدة ماتعة في الحث على العلم وطلبه وبعض آدابه.

1- العلامة النبيه الشاعر المتفنن أحد أعلام شبه الجزيرة العربية، ولد سنة (1342هـ/ 1924م)، في قرية السلام المسمى حاليا بالخمس، في منطقة جازان جنوب المملكة العربية السعودية، انتقل مع أسرته إلى مدينة صامطة بنفس المنطقة، وكان ذكيا سريع الحفظ، فحفظ القرآن صغيرا وبعض المتون في شتى الفنون ثم لازم الشيخ عبد الله القرعاوي فتخرج عليه، ثم كلّفه بالتدريس وإدارة مدرسته والمدارس المجاورة لها، توفي في مكة المكرمة سنة (1377هـ- 1958م) عن 35 عاما، له مؤلفات كثيرة. ينظر ترجمته في حافظ بن أحمد الحكمي معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تح: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط1،1410هـ، (1/11- 25).

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- بدأ التدريس صغيرا لما لوحظ عليه التفوق والنبوغ العلمي فدرّس زملاءه والمستجدين من الطلبة.

2- عين سنة (1363هـ) مديرا لمدرسة (سامطة) السلفية الشهيرة في جنوب السعودية، وأسند إليه الإشراف على مئات المدارس التي أسست في المنطقة، والقرى المجاورة، ومساعدا على سير التعليم وأمور الإدارة، فكان الشيخ حافظ يتنقل -للقيام بواجبه- في عدة أماكن في الجزء الشمالي من منطقة (جازان).

3- وفي سنة (1373هـ) افتتحت وزارة المعارف السعودية مدرسة ثانوية ب (جازان) عاصمة المنطقة، فعين أول مدير لها في ذلك العام.

4- ثم افتتح معهد علمي تابع للإدارة العامة للكليات والمعاهد العلمية آنذاك (جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية حاليا) بمدينة (سامطة) في عام (1374هـ) فعين مديرا له؛ كما كان يدّرس فيه ويلقي فيه بعض المحاضرات ويضع المذكرات الدراسية للفنون التي لم تقرر لها كتب علمية وفق المناهج المحددة[1].

****

** **الفرع الثاني: حمود التويجري[2]:**

له مشاركة في خدمة السنة خصوصا في الدفاع عنها فله:

أولا: المؤلفات التي خدم بها السنة: كثيرة المطبوع منها:

1- ينظر ترجمته في حافظ بن أحمد الحكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، (1/ 18- 19).

2- من بني تميم ولد سنة (1334هـ/ 1916م) بمدينة المجمعة عاصمة سدير، حفظ القرآن وطلب العلم صغيرا فأكثر من الأخذ عن الشيوخ بالإجازات والأسانيد، صاحب همة عالية مع صلاح وعبادة، انشغل بالتأليف والبحث فوقف نفسه لخدمة العلم والدفاع عن الشريعة وعلومها، وقد بلغت مؤلفاته أكثر من خمسين مؤلفا أكثرها مطبوع، كما له تنبيهات وتعليقات عل كتب كثيرة، توفي بالرياض بالمملكة، سنة (1413هـ/ 1993م)، **والشيخ من أعلام السلفية المعاصرين قد اشتهر انتسابه إليها وذبّه الشديد عنها وثناء الكبار عليه**، مترجم في ثبت المرعشلي (3/ 76-77)، ومُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص200)، و عبد الله البسام، علماء نجد في خلال ثمانية قرون، (2/ 141)، وإبراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (1/ 334). ونزار أباضه، ومُحَمَّد رياض المالح، إتمام الأعلام دار صادر بيروت، ط1، 1999م، (ص84- 85). وترجم له ابنه عبد الكريم ترجمة موسعة وسمها ب (الإمتاع بسيرة علم من أعلام السنة والإتباع).

1- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة: جمع الأحاديث الواردة في الباب مع الشرح وبيان بعض أخطاء المعاصرين في تأويل هذه الأحاديث.

2- الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر: فيها جمع الأحاديث في الرد على من أنكر خروج المهدي والرد على من ادعى المهدوية وبيان بعض المسائل المتعلقة ببعض أشراط الساعة.

3- الدلائل الصريحة في الرد على منكري الأحاديث الصحيحة: وفيه رد على من رد بعض الأحاديث الصحيحة، وبيان خطر ذلك.

4- إقامة البرهان في الرد على من أنكر خروج المهدي والدجال ونزول المسيح في آخر الزمان: قدم له بالتحذير من رد الأحاديث الصحيحة، ووجوب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ، وجمع أحاديث الباب.

5- السراج الوهاج لمحو أباطيل أحمد شلبي عن الإسراء والمعراج .

6- الرد القويم على المجرم الأثيم: وفيه الرد على من ضعف (120) حديثا في البخاري.

7- منشور الصواب في الرد على من زعم أن النبي ﷺ من الأعراب.

8- تنبيهات على رسالتين للشيخ أبي بكر الجزائري، أولهما المسماة ب (الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة)، والثانية المسماة ب (اللقطات في بعض ماظهر للساعة من علامات) في الكلام على بعض الأحاديث رواية ودراية.

9- ثبت سماه (إتحاف النبلاء بالرواية عن الأعلام الفضلاء): وهو إجازته في رواية الكتب الستة.

10- عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن.

11- تغليظ الملام على المتسرعين إلى الفتيا وتغيير الأحكام.

12- كتاب الرؤيا: جمع أحاديث الباب وتكلم عن مسائلها.

13- تبرئة الخليفة العادل والرد على المجادل بالباطل: في الدفاع عن عمر بن عبد العزيز مما نسبه إليه بعض الكتاب.

14- كما أن للمترجم تعليقات وتعقيبات وتصويبات وحواش وفهرسات على ما يقرأ من كتب، ومن ذلك:

- تعليقات كثيرة على نسخة مسند الإمام أحمد بن حنبل المطبوعة بتحقيق أحمد شاكر، فيها تنبيهات على تصحيح أحمد شاكر لبعض الأحاديث.

- وتعليقات على فتح الباري.

- وتعقيبات على مستدرك الحاكم دوّنها بهامشه.

- تنبيهات عديدة على مسائل كثيرة في العقائد والأحكام بحاشية طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- تولى الإمامة والخطابة في المساجد القريبة من مكان عمله وسكناه أولا في الجامع الشمالي القديم بدينة المجمعة مسقط رأسه ثم جامع مدينة الزلفى الشمالي حين عين قاضيا بها.

2- كما درّس بعض الكتب كالأربعين النووية والوابل الصيب من الكلم الطيب ومصابيح السنة وغيرها مدة يسيرة ولم يستمر في الخطابة والتدريس لمرض في فمه يرحمه الله.

3- استمر في العلم و التحصيل وبث ذلك في المؤلفات[2].

4- وقد كان للشيخ إجازة مطولة في كتب الصحاح والمسانيد والسنن، وكتب ابن تيمية وابن القيم والفقه الحنبلي عامة، وجميع مروياته لكتب الأثبات، وشيخه سليمان بن حمدان أحد قضاة مكة المكرمة أجازه أيضا بجميع مروياته للصحاح والسنن والمسانيد والأثبات وقد ذكر ذلك كله الشيخ حمود في ثبته المسمى (إتحاف النبلاء بالرواية عن الأعلام الفضلاء). فأجاز الشيخ أبناءه وعدد من طلبة العلم والعلماء، من أشهرهم: الشيخ إسماعيل الأنصاري[3].

****

1- ينظر إبراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (ص337- 339). وعبد الله البسام، كتاب علماء نجد في خلال ثمانية قرون، (2/ 143). ونزار أباضه، ومُحَمَّد رياض المالح، إتمام الأعلام، (ص84- 85).

2- ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم. (ص336)، وثبت المرعشلي(3/ 77).

3- ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (ص340)، وثبت المرعشلي، (3/ 77).

** **الفرع الثالث: مُحَمَّد بن صالح العثيمين**[1]:

كان للشيخ نشاط كبير في الدعوة إلى الله –عز وجل– وتبصير المسلمين بدينهم، عرف من خلال دروسه النافعة وخطبه الماتعة، ومن خلال فتاويه الرّصينة لجماهير المسلمين، ولم يكن من عادة الشيخ تفريغ نفسه للتأليف والكتابة إلا نزرا يسيرا متمثلا في كتيبات صغيرة وأما سائر المؤلفات فمن دروسه المسجلة يفرغها تلاميذه فتعرض عليه لتصحيحها وعرضها للطباعة فحصل له عدد كبير من المؤلفات القيّمة التي انتفع بها الناس في شتى الفنون، فكانت له منها جهود معتبرة في خدمة السنة النبوية وأجملها كما سبق في أمرين:

الأول: مؤلفاته المنتفع بها في الباب:

والثاني: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة.

أولا: المؤلفات التي خدم بها السنة: منها المطبوعة وهي على قسمين:

ما ألفه ابتداء، أو ما فرغ وجمع من دروسه وفتاويه الصوتية وهي الأكثر، فإن فيها ولا شك عناية بالسنة، إستدلالا بالأحاديث وشرحا لها وحكما عليها ونحوه، ومما له صلة وضيدة بخدمة السنة:

– المؤلفات ابتداء أو تفريغا ومنها:

1– التمسك بالسنة النبوية وآثاره: أصلها محاضرة للشيخ فرغت وطبعت وهي في بيان منزلة السنة وحجيتها مع الإجابة على بعض الأسئلة.

2– مصطلح الحديث: وهو مؤلف مختصر على طريقة المتون في علم المصطلح.

3– شرح البيقونية في مصطلح الحديث.

1– الشيخ العلّامة الفقيه المتفنن من أعلام العصر صاحب الشروح البديعة وممّن ذلّل العلم للطّلبة، ولد سنة (1347هـ/ 1929م) في عنيزة، إحدى مدن القصيم في عائلة معروفة بالدين، وكان قد رزق ذكاء وهمة وزكاء فتتلمذ على بعض أفراد عائلته ثم اتجه إلى طلب العلم الشرعي، فأخذ عن كثير من علماء بلده، ثم تفرّغ للإمامة والتدريس الأكاديمي وفي المسجد مع همة عالية ونشاط كبير في الدعوة والتعليم والإفتاء، توفي سنة (1421هـ/ 2001 م). ينظر ترجمته في: ناصر بن مسفر الزهراني، ابن عثيمين الإمام الزاهد، دار ابن الجوزي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ، ووليد بن أحمد الحسين، الجامع لحياة العلامة مُحَمَّد بن صالح العثيمين العلمية والعملية وما قيل فيه من المراثي، إصدارات الحكمة، بريطانيا، ط1، 1422، وعصام بن عبد المنعم المري، الدر الثمين في ترجمة فقيد الأمة العلامة ابن عثيمين، دار البصيرة الإسكندرية، وعبد المحسن العباد، الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين من العلماء الربانيين، مطبعة النرجس، ط1، 1422هـ، ومُحَمَّد بن صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، تح:سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي،المملكة العربية السعودية، ط1421،6 هـ،(ص9–12).

4- شرح نزهة النظر لابن حجر: وهو شرح مختصر مفيد.

5- شرح مقدمة صحيح مسلم.

6- وكذا شرح بعض كتب الأحكام: فشرح عمدة الأحكام ولم يتمه وقد فرّغ وجمع من سائر أشرطته، وطبع باسم (تنبيه الأفهام شرح عمدة الأحكام)، وهو شرح مختصر جيد.

7- وشرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر مرتين وقد فرغ وصحح، أحدهما مختصر غير تام طبع في ثلاث مجدات بعنوان الشرح المختصر على بلوغ المرام، والثاني شرح موسع طبع في ست مجلدات بعنوان فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام.

8- وعلّق على المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ ولم يكمله، وهو مطبوع في خمس مجلدات فيه تعليقات على الكتاب متنوعة مفيدة.

9- وبالإضافة لشروح كتب الأحكام فقد شرح قطعة كبيرة من الصحيحين، أما صحيح البخاري فقد طبع على ما فيه من نقص وتفاوت في الأحاديث ما بين شرح وتعليق وأما صحيح مسلم فقد طبع الشرح كله وقد أتم النقص في شرح بعض الأحاديث من مواضع أخرى شرحها الشيخ فيها ومقدمة صحيح مسلم طبعت مع الكتاب ومفردة كذلك، وهما شرحان نفيسان فيها فوائد كثيرة.

10- وشرح رياض الصالحين للإمام النووي وكتاب الأربعين النووية: وهما من أفضل شروح المعاصرين.

11- وله شرح حديث جبريل: شرحه شرحا مطولا باسطا للكلام على معانيه ومباحثه وطبع بهذا الاسم شرح حديث جبريل.

12- تخريج الروض المربع: وطبع بعنوان البيان الممتع في تخريج أحاديث الروض المربع[1].

فهذه بعض جهوده في خدمة السنة تأليفا عموما وفيها العناية بصنوف علوم الحديث خدمة للسنة.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

لقد تقلّد الشيخ وظائف ومسؤوليات خادمة لعلوم السنة فمن ذلك:

1- ينظر عصام بن عبد المنعم المري، الدر الثمين في ترجمة فقيد الأمة العلامة ابن عثيمين، (ص358- 364)، وناصر بن مسفر الزهراني، ابن عثيمين الإمام الزاهد، دار ابن الجوزي، (ص32- 35).

1- عضوية هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة وهي هيئة رسمية لها جهود في خدمة السنة تأتي.

ومن المسؤوليات التي تقلدها كذلك:

2- أنه كان عضوا في المجلس العلمي لجامعة مُحَمَّد بن سعود (1398/ 1400هـ).

3- عضوا في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة مُحَمَّد بن سعود بالقصيم ورئيس قسم العقيدة.

ومن أعماله العلمية:

1- أنه درّس في معهد عنيزة العلمي، ثم في كلية الدعوة وأصول الدين في القصيم، ابتداء من عام (1374هـ)، و شارك في عضوية لجان الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألف عدد من الكتب المقررة بها.

2- التدريس في الجامع الكبير في عنيزة، ابتداء من عام (1376هـ).

3- الخطابة والإمامة في المسجد الكبير بعنيزة ابتداء من عام (1376هـ).

4- التدريس في المسجد الحرام والمسجد النبوي.

5- المحاضرات التي يلقيها في المساجد والجامعات في مدن المملكة، والمحاضرات التي يلقيها عبر الهاتف لأوروبا وأمريكا وغيرها.

6- برامج وأحاديث في الإذاعة.

7- الفتاوى عن طريق المقابلة والمراسلة والهاتف.

8- لقاءاته العلمية ومشاركته في المؤتمرات في المملكة وغيرها، وغيرها كثير من وجوه عنايته بالسنة[1].

فهذه إشارات لجهوده العظيمة في خدمة السنة، والتي كانت محلا لدراسات منها رسالة دكتوراه: (جهود الشيخ ابن عثيمين في الحديث وعلومه) لمحمد بن علي الأخرش بجامعة الخرطوم، وأما الدراسات في أبواب الفقه وغيرها كثيرة جدا.

****

1- ينظر عصام بن عبد المنعم المري، الدر الثمين في ترجمة فقيد الأمة العلامة ابن عثيمين، (ص346- 357). عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين من العلماء الربانيين، (ص15). مُحَمَّد بن عبد الله القناص، المعايير النقدية لمتون السنة عند ابن عثيمين، بحث محكم مقدم لندوة جهود الشيخ مُحَمَّد العثيمين العلمية، (ص11- 12).

** **الفرع الرابع: عبد الله بن عبد الرحمن البسام[1]:**

له مشاركة نوعية في خدمة السنة تأليفا وله جهود عملية كبيرة.

أولا: المؤلفات التي خدم بها السنة:

1- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام: من أفضل وأمتع شروح المعاصرين للعمدة، ولهذا ترجم لعدة لغات.

2- توضيح الأحكام شرح بلوغ المرام: شرح قيم للبلوغ، من أفضل وأمتع شروح المعاصرين أيضا.

3- علماء نجد خلال ثمانية قرون: في تاريخ نجد وفيه تراجم أشهر رجالاته من ملوك، وعلماء ومشاهير.

4- خزانة التواريخ النجدية: جمع فيه وحقق مجموعة كتب في تاريخ نجد، ويقع في عشر مجلدات.

5- تنبيه ذوي الأبصار عن ما جاء في الذخائر: وهو رد على علوي المالكي، في كتابه (الذخائر المحمدية). وله غيرها في سائر الفنون.

6- كان يكتب المقالات في الصحف والمجلات المحلية، ومنها:

- تحقيقات جغرافية عن بعض الأماكن الدينية: نشرت في حلقات بمجلة العرب، (الجماديان 1407هـ، ومحرم وصفر 1408هـ).

7- له مجموعة محاضرات وبحوث ألقاها في مواسم رابطة العالم الإسلامي، وبعضها نشر في الصحف[2].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- عمل مدرسا في المسجد الحرام، يلقي دروسا عامة وخاصة، من سنة (1372) إلى سنة (1417هـ)، ولم ينقطع إلا لعارض أو عذر سفر أو مرض، ليكون قد قضى أكثر من خمسين عاماً مدرسا فيه.

1- من بني تميم، الشيخ العلامة الفقيه المؤرخ النسّابة من أعلام المملكة، ولد في مدينة عنيزة سنة (1346 هـ- 1928م)، اشتغل بالعلم صغيرا على يدي والده فحفظ القرآن وأخذ مباديء العلوم ولازم كبار علماء بلده، ثم اشتغل بالتدريس وتولى كثيرا من المناصب والمسؤوليات وله مؤلفات نفيسة، توفي ودفن بمكة سنة (1423هـ- 2002م)، مترجم في عبد الله البسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، (1/ 81)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص502- 505). مُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص396- 397).

2- عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص504- 505)، ومُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (ص397).

2- عضوا في اللجنة الثقافية لرابطة العالم الإسلامي بعد تأسيسها، وعضوا في موسم الحج.

3- كان عضوا في مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية.

4- وعضوا في المجلس الأعلى لدار الحديث الخيرية بمكة.

5- عضوا في المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وعضوا في المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

6- عضو في مجمع الإعجاز العلمي في الكتاب والسنة التابع لرابطة العالم الإسلامي.

7- رئيساً للمكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات في جدة.

8- كما عمل في القضاء ورئاسة بعض المحاكم وعضوا في كثير من اللجان والجمعيات.

9- ناقش عدة رسائل في جامعة أم القرى للماجيستير وللدكتوراة.

10- ومثّل المملكة العربية السعودية في كثير من المؤتمرات الخارجية[1].

****

** **الفرع الخامس: بكر بن عبد الله أبو زيد**[2]:

له جهود ظاهرة في خدمة السنة جودة في التصنيف وقوة وتميزا في الأعمال والمشاريع العلمية.

1- ينظر عبد الله البسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، (1/ 96- 101).

2- أحد كبار علماء الدين المعاصرين في المملكة العربية السعودية والمعروف ب (ابن القيم الصغير)، متفنن وصاحب المؤلفات البديعة والقلم الراقي، أديب المحدثين، ولد بمدينة الدوادمي سنة (1365هـ/ 1946م)، جمع بين الدراسة النظامية والأخذ عن كبار العلماء في بلده فبلغ في العلم مبلغا، وتولى مناصب هامة وله مشارك في كثير من العلوم وجهود في خدمة السنة، توفي بالرياض سنة (1429هـ/ 2008م). **و تقريره لعقيدة ومنهج السلف ونصرته للاتجاه السلفي وذبّه عنه والرد على المخالفين مستفيض في مؤلفاته من أظهرها كتابه (حكم الانتماء)، مع نصّ مترجميه على ذلك وثناء العلماء عليه بذلك**، ينظر ترجمته في مقدمة فتاوى اللجنة الدائمة، أعدها عبد الله بن بكر بو زيد، (1/ 15)، عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص1045- 1057)، وينظر في سرد مؤلفاته والتعريف بها: سليمان بن إبراهيم الأصقه، التعريف بمؤلفات الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد، وترجم له غيرهم في مقالات ومحاضرات، فمن الأول مقال لمتعب بن سليمان الطيار، عالم عاش هموم عصره ونوازله، منشور في مجلة الدعوة، العدد 2131، بتاريخ 14 صفر 1429هـ، ومن الثاني محاضرة للشيخ عبد العزيز السدحان بعنوان دروس وعبر من حياة الشيخ بكر.

أولا: المؤلفات التي خدم بها السنة:

1- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل:

من مشاريع عمره كما قال عنه في ثلاثة أجزاء، طبع الأول وهو المتعلق بأصول التخريج، وقد جعله قسمين، قسم نظري والآخر تطبيقي في بابين: ذكر في الأول مبادئ أصول التخريج ومقدمات في علم التخريج وتعريف طرفي العنوان، وحقيقته، وتأصيله من القرآن الكريم، وفائدته ومباحثه في كتب المصطلح، والمؤلفات فيه، ثم الثاني: طريق التأليف في التخريج، والطريق العملي للتخريج ونحوها.

وهو كتاب نفيس جدا ومن مفاريد كتب الباب المؤصّلة صدقا لعلم التخريج.

2- معرفة النسخ والصحف الحديثة:

جعله أحد علوم الحديث والمراد بها: الأوراق المشتملة على حديث فأكثر ينتظمها إسناد واحد فإن تعدد السند فهو الجزء أو أحاديث فلان، فأراد الشيخ جمع ما وقف عليه منها والدلالة عليها مع معرفة حكمها على سبيل الإجمال، وجعل بين يدي ذلك مباحث سبعة مهّمة كمقدمة نظرية في الموضوع.

3- التحديث بما لا يصح فيه حديث:

جعله أحد علوم الحديث ويعبر عنه بـ: (ما لا يصح في الباب شيء)، وأول من ألف فيه استقلالا الموصلي (ت 622هـ)، ومن بعده تبع له، فجمع الشيخ ما فيه، وأضاف له ورتّبه على أبواب الفقه.

4- طبقات النسّابين:

ألفه لأنه لم يجد من أفرد طبقات النسابين بالتأليف مع عناية العلماء بالأنساب في كتب التواريخ والتراجم وغيرها، فذكر ما وقف عليه من مؤلفات في الباب، وقد ألحق الطبقات بملاحق خمسة.

5- علماء الحنابلة من الإمام أحمد إلى وفيات عام (1420هـ):

كتاب تراجم مختصر ألفه على طريقة (الأعلام) للزركلي، ذكر فيه المترجم وتاريخ ومكان الولادة والوفاة، ورتبها حسب الوفاة مقدما الرجال على النساء، ذاكرا مصادر الترجمة فقط دون معلومات عن المترجم.

6- تصحيح الدعاء:

ألفه بيانا للذكر والدعاء المشروع، واستقراء لما أحدث في ذلك فذكر فيه مجمل مسائله وفوائد فيه جامعة.

وقد ضمّن الكتاب رسالة بدع القراء القديمة والمعاصرة، وكذلك رسالته في دعاء القنوت، وكتيّب أذكار طرفي النهار المطبوعتان مفردتان، وخلاصة ما جاء في جزء مرويات دعاء ختم القرآن المطبوع أيضا.

7- معجم المناهي اللفظية: ويليه فوائد في الألفاظ: كتاب نفيس جامع فريد في بابه غزير الفوائد كثير المراجع، قدم له بمقدمة نفيسة.

8- ابن القيم، حياته، وآثاره، وموارده»: جامع لسيرة حياة ابن قيم الجوزية، وهو في الأصل كتابان:

الأول: ابن قيم الجوزية حياته وآثاره: كان للشيخ عناية خاصة بكتب ابن القيم حيث جردها مدوّنا منها الفوائد، فأخرج الكتاب على شكل موسوعة علمية شاملة معرفة بحياة ابن القيم الخاصة والعلمية.

الثاني: موارد ابن القيم في كتبه: استقرأ فيه موارده ردا على القائلين بأنه نسخة من شيخه ابن تيمية.

9- التقريب لعلوم ابن القيّم:

قرب فيه علوم ابن القيم من كتبه المطبوعة مرتبة حسب العلوم فيذكر عنوان المسألة وموضوعاها وموضع بحثها من كتب ابن القيم المطبوعة، وقدم له بمقدمة.

10- التّعالم:

ألّفه لكشف مدّعي العلم وليس بعالم.

11- حلية طالب العلم:

جمع فيها الشيخ ستة وستين أدبا من آداب طالب العلم، وقد جعلها في سبعة فصول.

12- آداب طالب الحديث من الجامع للخطيب: انتقاه من (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع).

13- الرقابة على التراث:

وفيه دعوة إلى المحافظة على نعمة التراث التي تميز بها المسلمون كما بيّن فيه أوجه العبث بالتراث ودوافعه وسبل الوقاية والنتيجة والضمانات.

14- تغريب الألقاب العلمية: ذكر المؤلف في مقدمته بعض من كتب عن الألقاب وسبب تأليف كتابه ثم عالج هذه الظاهرة ليختم الكتاب بملحقين، بحث ومقال متعلقان بالموضوع.

ثم جمع هذه الخمس رسائل في كتاب في مجلّد عنونه ب: (المجموعة العلميّة).

15- جزء في حديث الحوالة: خرّج أحاديث الحوالة وحكم عليها، وذكر فوائدها ثم جمع الآثار في الحوالة حال التلف، وختم الكتاب بذكر المؤلفات في الحوالة.

16- جزء في مسح الوجه باليدين بعد رفعهما للدعاء: جمع فيه الأحاديث الواردة في المسألة ثم الآثار ثم مذاهب السلف الأئمة فيه، وختمه بملاحق فيه فوائد.

17- جزء في زيارة النساء للقبور:

بحث المسألة بحثا موسعا مخرجا الحديث الوارد فيها دارسا له رواية ودراية مع ذكر مذاهب الأئمة في المسألة ليخلص إلى المنع مطلقا.

18- جزء في كيفية النهوض في الصلاة وضعف حديث العجن: ألفه تحقيقا للقول في حديث العجن سندا ومتنا رواية ودراية.

19- جزء في مرويّات دعاء ختم القرآن وحكمه داخل الصّلاة وخارجها:

قدم بمقدمة في الباب ثم جمع مرويات الباب وبين فقهها وفصل مسائلها.

وجمع الخمسة أجزاء في مجلّد وسمه ب (الأجزاء الحديثيّة).

20- التراجم الذاتية: جمع فيه ما حصل له بالتتبع من الذين ترجموا لأنفسهم من العلماء والمشاهير.

21- التحول المذهبي: جمع فيه ما حصل له بالتتبع ممن تحول من العلماء من مذهب إلى آخر فقهي أو عقدي ومن نسب لمذهبين أو وقع التردد في نسبته المذهبية مع تحقيق القول في التمذهب، وقدم له بفوائد.

22- العلماء العزاب: جمع فيه العزاب من العلماء وغيرهم من طبقات الناس مما وقف عليه في كتب التراجم، وهي من ملح العلم وذكر تنبيهات في الباب.

23- لطائف الكلم في العلم: انتخب فيه ما لطائف من كلمات العلماء الجوامع في العلم من كتبهم ومراسلاتهم مع ذكر مصدرها حسبما يقع للشيخ.

وجمع الأربعة كتب في مجلد كبير وسمه ب كتاب (النّظائر).

24- الرد على المخالف من أصول الإسلام: في بيان مشروعية الرد على المخالف خلافا مذموما في الشريعة، ذكر فيه أكثر المسائل المتعلقة بالموضوع مفصلة مدللا لها بالنصوص وكلام الأئمة.

الثانية: تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال: ألفه الشيخ تحذيرا من (تحريف النصوص) حيث بين حقيقة الأمانة العلمية وما يخرقها من التحريف بذكر تاريخه ودوافعه وأنواعه ومخاطره وطريق الكشف عنه وطرق الوقاية منه، ثم أمثلة للتحريف في المعاصرين.

25- براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة: كتاب صغير في الرد على مُحَمَّد بن زاهد الكوثري وتلميذه عبد الفتاح أبو غدة، الأول لتجنيه على عدد من علماء الأمة، والثاني لسكوته عن ذلك بل احتضن الأول وأحيا ذكره ونشر علمه.

26- تصنيف الناس بين الظن واليقين: ألفه الشيخ للرد على الطاعنين والمتكلمين في العلماء بغير حق.

27- عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، وعبث بعض المعاصرين به: هو إخراج لمقدمة ابن أبي زيد القيرواني والتي فيها بيان عقيدته حقّقها لعبث بعض المحققين بها وقدم لها بمقدمة في الباب، وألحق بالمقدمة نظما لها.

وجمع الخمسة رسائل في مجلّد كبير وسمه ب كتاب (الرّدود).

وقد درج الشيخ على جمع كتبه الصغيرة، في مجلّدات كبار تقريبا لتناولها.

وللشيخ مؤلفات أخرى في الفقه وغيره وهي مطبوعة.

مؤلفاته المخطوطة التي لم تطبع:

1- تقريب آداب البحث والمناظرة.

2- ثبت بإجازته.

3- جزء في الذين دعا لهم النبي ﷺ.

4- جزء في مؤذني النبي ﷺ وحكم التأذين الجماعي.

5- جزء في المفاضلة بين العمرة في رمضان وأشهر الحج[1].

6- بذل السبب في جمع أبحاث النسب.

1- ذكرها في مقدمة تحبير المقالة.

7- نسب بني زيد[1].

8- كتاب عن المؤلفين والمؤلفات: فيه معجم عن المؤلّفات المنحولة وما وقع في اسمه أو نسبته غلط، وثبت بذكر سريعي القراءة، والكتب التي عملت عليها ولائم أو أهديت، والتي أتلفت الخ، في ثلاث مجلدات[2].

9- معجم ألفاظ الجرح والتعديل.

10- ثمرات النظر في مصنفات أهل الأثر، ذكر أنها تحت الطبع.

11- مقيدات في ذكر من رأى النبي ﷺ ورؤياه في ذلك.

12- مقيّدات في مجابي الدعاء.

13- مقيّدات في الأسباب الحاملة لبعض أهل العلم على طلبه.

14- مقيّدات أخبار الحفاظ في حفظهم.

15- معجم الجن المترجمين وأخبارهم والمؤلفات عنهم.

16- عزة العلماء[3].

17- أصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل[4]. وغيرها.

الكتب التي حققها:

حقق بعض الكتب: وفي تحقيقه يقدم لها بمقدمات نفيسة وبمثلها يعلق عليها، وهي:

1- عقيدة ابن أبي زيد القيرواني: وقد سبقت الإشارة إليها في المؤلفات.

2- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: لأحمد بن عبد الكريم الغزي.

1- ذكر أن هذين الكتابين مخطوطان في طبقات النسابين، (ص 340).

2- وأشار لمعجم المؤلفات المنحولة في كتاب التعالم، (ص 73).

3- ذكر هذه الكتب والرسائل في مقدمة الطبعة الأولى لكتاب النظائر.

4- ذكره في التأصيل، (ص 215).

3- بلغة الساغب وبغية الراغب: لمحمد بن أبي القاسم فخر الدين ابن تيمية. في فقه الإمام أحمد بن حنبل.

4- اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية النميري: لبرهان الدين ابراهيم بن مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية.

5- هداية الأريب الأمجد لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد: لسليمان بن عبد الرحمن بن حمدان[1].

6- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: للشيخ مُحَمَّد بن عبد الله النجدي مفتي الحنابلة بمكة (ت 1296 هـ) تحقيق بالاشتراك مع عبد الرحمن العثيمين.

7- فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد: للشيخ حامد بن مُحَمَّد الشارقي.

8- تسهيل السابلة إلى معرفة علماء الحنابلة: للشيخ صالح بن عبد العزيز بن عثيمين المكي حققه وأتم مادة الكتاب في ملحق ذيّله به وسمه ب (فائت التسهيل).

9- تراجم لمتأخري الحنابلة: لسليمان بن عبد الرحمان بن حمدان.

10- الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية: لعمر بن عبد العزيز المترك[2].

وقدّم بمقدمات نفيسة لبعض المؤلّفات أو التحقيقات إجابة لطلب أصحابها منها:

1- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ: لمحمد بن إبراهيم الوزير تحقيق علي بن مُحَمَّد العمران.

2- (تفسير السعدي): طبعة دار ابن الجوزي، بعناية سعد الصميل.

3- الموافقات لإبراهيم بن موسى الشاطبي: بتحقيق مشهور حسن آل سلمان.

4- القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء والتراث: لحكمت بشير ياسين.

وممّا يندرج في مؤلفاته:

الإشراف على بعض المشاريع العلمية الصغيرة والضخمة منها:

1- الإشراف على الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، فقد أشرف الشيخ على عدد من الرسائل وطبع شيئا منها وقدّم لها ومنها في علوم السنة والحديث:

---

1 - مترجم في تتمة الاعلام، (173/3).

2- مترجم في من أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر، (1/ 145). وتتمة الاعلام، (76/2).

– فضائل الأوقات للبيهقي: دراسة وتحقيق سلطان بن عبد المحسن الخميس، وقد ورد في التعريف بمؤلفات الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد لسليمان بن إبراهيم الأصقه تسميته ب (فضائل الأزمان) وهو خلاف الصواب كما هو في طبعة خلاف محمود عبد السميع، وطبعة عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي.

2– ومنها المشاريع العلميّة الضخمة التي أخرجها مجمع الفقه الإسلامي حيث كان الشيخ مشرفا على تلك المشروعات، ومتابعا وموجها لمن يقومون بالعناية والتحقيق لتلك المجاميع العلمية العظيمة، مع التقديم والمشاركة فيها أيضا، وقد صدر منها:

– آثار شيخ الإسلام وما لحقها من أعمال: خرجت في مجموعات متعاقبة، مع التحقيق العلمي وطبعت في ثمانية عشر مجلدا، وشارك الشيخ في هذه المجموعة بمؤلف من آخر ما كتبه قبل مرضه الذي أقعده عن كثير من الأعمال وسماه (المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال) في مجلد صغير.

– آثار ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال: مطبوع في ثمانية عشر مجلّدا مع التحقيق العلميّ ، وقد قدّم الشيخ للمشروع بمقدمة مفيدة وهي في المجلد الأول من (بدائع الفوائد) ضمن هذه السلسلة.

– آثار الشيخ العلامة مُحَمَّد الأمين الشنقيطي: طبع في تسعة عشر مجلدا حوى مؤلفاته، محققة تحقيقا علميا.

– آثار الشّيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي: خرجت كاملة في خمس وعشرين مجلدا محققة تحقيقا علميّا.

وهي كلها مشاريع ضخمة عظيمة[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1– بدأ التدريس في المساجد صغيرا في زمن الطلب في عنيزة.

2– كما كان يدرس زملاءه في دار التوحيد بالطائف حين دراسته بها.

3– عمل إمام وخطيبا في مسجد العزيزية بالطائف، ثم إماما وخطيبا ومدرسا بالمسجد النبوي من حوالي سنة (1390هـ) حتى (1400هـ)، درس فيه مختلف كتب الحديث منها سنن ابن ماجه.

4– عمل أمينا للمكتبة العامة بالجامعة الإسلامية سنة (1384هـ).

1– ينظر في سرد مؤلفاته والتعريف بها تفصيلا: سليمان بن إبراهيم الأصقه، التعريف بمؤلفات الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص1048– 1055).

5- ممثلا للمملكة العربية السعودية في مجمع الفقه الإسلامي الدولي (1405هـ).

6- عضوا في المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي (1406هـ)، وكانت له في أثناء ذلك مشاركة في عدد من اللجان والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها.

7- رئيسا لمجمع الفقه الإسلامي الدولي السنة (1406هـ).

8- مدرسا في المعهد العالي للقضاء، وفي الدراسات العليا في كلية الشريعة بالرياض.

9- عضوا في هيئة كبار العلماء السعودية وفي اللجنة الدائمة (1412هـ)، وغيرها من الأعمال[1].

فهذه نبذة عن أهم أعلام السعودية خدمة للسنة لم أقصد بها الاستيعاب بل ضرب الأمثلة بأظهرها، **وهناك غير من ذكر كعبد الله بن عبد العزيز العقيل المسند شيخ الحنابلة في نجد[2] وغيره.**

1- ينظر عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص1046- 1047).

2- ينظر ترجمته في (فتح الجليل في ترجمة وثبت شيخ الحنابلة عبد الله بن عبد العزيز العقيل)، جمعه تلميذه مُحَمَّد زياد بن عمر التكلة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1425 هـ، ومجموع فيه من آثار سماحة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العقيل في الذكريات والتاريخ والتراجم، جمعه مُحَمَّد زياد بن عمر التكلة، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 1430هـ/ 2009م، (ص21- 71).

المطلب الثالث: جهود علماء مصر:

لقد قامت في مصر دعوة سلفية على يد علماء أجلاء، وكان لهم دور بارز في خدمة السنة النبوية، ومن أبرز أعلام هذا القطر الإسلامي الذين لهم جهود في ذلك:

**** الفرع الأول: عبد الظاهر مُحَمَّد أبو السمح[1]:**

للشيخ في مسيرته الدعوية الكبيرة جهود في خدمة السنة النبوية تظهر من خلال:

أولا: مؤلفاته التي خدم بها السنة: ألّف عددا من الكتب منها :

1- الرسالة المكيّة في الرد على الرسالة الرملية: رد على أحد الكتاب في مسائل عقدية وفقهية وحديثية.

2- حياة القلوب بدعاء علام الغيوب.

3- الأولياء والكرامات.

4- الحج وفق السنة المحمدية: وطبعت الأربعة مجموعة في مجلد.

5- وكانت له مقالات وكتابات في المجلات والصحف في صحيفة (الأخبار) و(وادي النيل) وصحيفة (أم القرى)، ومجلة (المنار)، ومجلة (الإصلاح) بمكة، وقد جمعت في (المقالات السلفية لفضيلة الشيخ عبد الظاهر أبو السمح)، ومنها في علوم السنة والحديث:

- أحاديث موضوعة يجب التنبيه عليها: نشر في صحيفة صوت الحجاز العدد (352).

- ليس بحديث: نشر في صحيفة البلاد السعودية العدد (712)، في (16/ 06/ 1367هـ).

1- العالم الأزهري الإمام الخطيب أحد أئمة الدعوة إلى السنة في مصر، ولد سنة (1300هـ/ 1881م) ببلدة التلين التابعة لمحافظة الشرقية بمصر، حفظ القرآن صغيرا، ثم التحق بالأزهر ثم مدرسة دار الدعوة وتلقى العلم عن كثير من الشيوخ، ثم عمل بمدرسة بالسويس، ثم مدرسا وداعيا بالإسكندرية، ثم هاجر إلى السعودية إماما للحرم المكي، ومدرسا به وبدار الحديث بمكة المكرمة ومن مؤسسيها، توفي بمكة سنة (1370هـ-1950م)، **وفي ترجمته ذكر رجوعه إلى العقيدة السّلفية وتقريرها والدعوة إليها، وهو ظاهر في مقالاته.** مترجم في الأعلام للزركلي، (4/ 11)، وفي عمر عبد الجبار، سير وتراجم، الكتاب العربي السعودي، جدة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1403هـ/ 1982م، (ص227- 228). وإبراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (2/ 371)، ومُحَمَّد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، (2/ 37)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص222)، وعبد الله الغامدي، أئمة المسجد الحرام في العهد السعودي، (ص185)، عبد الله المعلمي، أعلام المكيين (ص203)، وعبد الله منسي العبدلي، المسجد الحرام في قلب الملك عبد العزيز، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1419هـ، (ص165).

6- كان له شغف بنسخ المخطوطات النادرة، فنسخ بيده (مسائل صالح بن الإمام أحمد)، و(موطأ الإمام مالك)، وله فضل في العناية بالمخطوطات، ومقابلتها مع المطبوع ومن ثم الإعانة على تصحيحها وطبعها، كما ساهم في طباعة الكثير من الكتب[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- اشتغل بالتدريس فعمل مدرسا في السويس، ثم في الإسكندرية في المعهد العلمي السعودي بمكة.

2- إلتحق بدار الدعوة التي أنشأها مُحَمَّد رشيد رضا فكان يتعلم فيها، ويعلم.

3-كان من المؤسسين لجماعة أنصار السنة المحمدية في مصر ومن أبرز القائمين بنشاطاتها.

4- عمل إمام وخطيبا ومدرسا في المسجد الحرام ومما شرحه فيه من الكتب مشكاة المصابيح، وغيرها.

5- كان له دور كبير في تأسيس دار الحديث بمكة المكرّمة سنة (1352هـ).

6- تولى إدارة دار الحديث المكية مدة (18) سنة، ودرس فيها علوم الحديث وشرح الكتب الستة[2].

****

1- ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر ، (2/ 377- 378)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص228).

2- ابراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، (2/ 372- 378)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين. (ص223- 229).

** **الفرع الثاني: مُحَمَّد حامد الفقي**[1]:

كانت للشيخ جهود معتبرة في خدمة السنة النبوية وهو وإن لم ينشغل بالتأليف ولم يكن له مؤلفات مفردة في علوم الحديث فقد كانت له مقالات كثيرة خادم للسنة وجمع بعضها في كتب: ومنها: شرح أحاديث الأحكام، جمعه فتحي عثمان.

وكان أكثر انشغاله بنشر كتب السلف تحقيقا وتصحيحا وتعليقا، فبرزت أكثر جهوده في قيامه بتحقيق العديد من الكتب القيمة في شتى الفنون فاقت (50)كتابا **نذكر منها في علوم الحديث تحقيق:**

1- جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير.

2- تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن ديبغ الشيباني.

3- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني.

4- مختصر سنن أبي داود للمنذري حققه بالاشتراك مع أحمد شاكر.

5- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم.

6- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى أبو الحسين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحسين.

7- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي.

8- دليل الفالحين شرح رياض الصالحين لمحمد بن علي ابن علان الشافعي.

9- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد: مع أحمد شاكر، وفيه تعليقات له قيّمة.

1- مجدد الدعوة الإسلامية في مصر، ومؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية، الداعية والمحقق الكبير، ولد سنة (1310هـ/ 1892م) بقرية جزيرة نكلا العنب بمركز شبراخيت مديرية البحيرة بمصر، نشأ في كنف والدين كريمين حرصا على تعليمه فحفظ القرآن ودرس بالأزهر واشتغل بالإمامة والدعوة إلى الله شابا وبتصحيح الكتب، ثم أسّس جماعة أنصار السنة المحمدية وترأسها، وأسس مجلة الهدي النبوي ومطبعة لها، ثم سافر إلى السعودية فدّرس وكلّف ببعض المسؤوليات، توفي سنة (1378هـ/ 1959م). **وهو علم على السلفية في مصر**، مترجم في مجلة الهدي النبوي العدد الثاني السنة الأولى، جمادى الأولى 1356، ومُحَمَّد حامد الفقي، كشف اللثام عن الغش الذي أحدثه الدساسون في عقائد الإسلام، دار سبيل المؤمنين، القاهرة، تح: مُحَمَّد بن عوض المصري، ط1، 1432هـ، (ص3- 16)، ومُحَمَّد خير رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين، (2/ 568)، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (9/ 172)، عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص247)، وأحمد لعلامه، العلماء العرب المعاصرون ومآلات كتبهم، (ص183- 184).

10- المنتقى من أخبار المصطفى لمجد الدين ابن تيمية. وعلّق عليه تعليقات نفيسة.

11- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم.

12- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لمحمد بن أحمد تقي الدين الفاسي.

13- شرح البخاري للزركشي.

14- مختصر سيرة الرّسول لمحمد بن عبد الوهّاب.

15- بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار لعبد الرحمان بن سعدي.

16- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لمحمد بن أحمد ابن عبد الهادي.

17- ولتأثره بابن تيمية وابن القيم عمل على إحياء تراثهما، فحقق كثيرا من كتبهما في فنون متنوعة وعلق عليها، فحقق للأول: -كتاب الإيمان.

-الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.

-اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم.

-القواعد النورانية الفقهية، وغيرها كثير.

وللثاني: -اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية.

-إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان.

-مدارج السالكين.

-الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. وغيرها كثير.

18-وحقق كتبا كثيرة لمؤلفين آخرين في سائر الفنون من هذه الكتب:

في العقيدة : - الشريعة للآجري.

-رد الإمام عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد.

-فتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن آل شيخ. وغيرها.

وفي الفقه: -الصلاة حقيقتها ومعناها للإمام أحمد.

- الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية لعلي بن مُحَمَّد بن عباس الدمشقي.

-الأموال لابن سلام الهروي.

-الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل لعلاء الدين المرادي.

وفي أصول الفقه وقواعده: -شرح الكوكب المنير.

-اختصار ابن النجار.

-القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية لابن اللحام.

-معارج الألباب في مناهج الحق والصواب لحسن بن مهدي. وغيرها.

وفي الأدب: -روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لأبي حاتم البستي. وغيرها.

19- كما كانت له كتابات كثيرة في الصحف والمجلات من فتاوى ومقالات كثيرة في فنون التفسير والتعريف بالكتب وشرح الحديث كشرحه للمحرر لابن عبد الهادي وغيرها، وجمع بعضها وطبع ومنها شرح أحاديث الأحكام جمعه فتحي عثمان، فخلّف الشيخ في الكتابة ومجال التحقيق وخدمة التراث خصوصا تراثا ضخما مع ما جمع من كتب في مكتبته، وقد اشترى مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت خزانة كتب الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي كاملة مخطوطاتها ومصوراتها وكتبها وكتيباتها وقد أحصيت هذه تلك المحتويات فبلغت: (2000) كتاب، و(70) مخطوطة أصلية، و(100) مخطوطة مصورة على ورق، كما جاء في نشرتها (أخبار التراث الإسلامي) العدد الرابع عشر (1408هـ 1988م)[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

شرع في الدعوة وهو في مرحلة الدراسة، فدعا إلى التمسك بسنة الرسول الصحيحة والبعد عن البدع ومحدثات الأمور، وأن ما حدث لأمة الإسلام بسبب بعدها عن السنة الصحيحة وانتشار البدع والخرافات والمخالفات، ثم انقطع منذ تخرجه إلى خدمة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، مع الإنشغال بالدعوة إلى الله.

1- فانشغل أولا بالخطابة والإمامة في عدة مساجد.

1- مُحَمَّد حامد الفقي، كشف اللثام عن الغش الذي أحدثه الدساسون في عقائد الإسلام، (ص8- 12)، أئمة الحرمين لعبد الله الغامدي، (ص258- 261).

2- ثم عمل في المطبعة السلفية لصاحبها محب الدين الخطيب حيث كان مصححا ومشرفا فيها.

3- وعمل في مدرسة الدعاة التي أسسها مُحَمَّد رشيد رضا وكان يدرس فيها نخبة من أكابر الدعاة في مصر.

4- وعمل في مطبعة المنار كذلك وقتا لا بأس به.

5- وسافر إلى السعودية فقرّبه ملكها وكان ذا حظوة عنده، فأوكل إليه بعض الأعمال ومنها: تعيينه عضوا في هيئة مراقبة الدروس والتدريس في المسجد الحرام.

6- وعمل مدرّسا في المسجد الحرام سنة 1347هـ، وعضوا في مجلس إدارة المعارف.

7- وعمل رئيسا لشعبة الطبع والنشر لمديرية المعارف.

8- وعين مدرسا بالمعهد العلمي بمكة المكرمة، واستمر به حتى عاد إلى بلده مصر.

9- أنشأ جماعة أنصار السنة المحمدية بمدينة القاهرة في عام (1345هـ/ 1926م) دعوة للدين والتوحيد، ودفاعا عن الكتاب والسنة، وقد استمر على رئاستها إلى وفاته سنة (1378هـ/ 1959م).

10- أسس مجلة الإصلاح في مكة المكرمة سنة (1347) إلى سنة (1349) وقت وجوده في المملكة وهي أول مجلة تصدر في المملكة، وكان يتولى إدارتها والإشراف عليها مع الكتابة فيها حيث كان له فيها عدة مقالات رفقة ثلة من العلماء، وهي مجلة نصف شهرية وقد صدر منه (17) عددا ثم توقفت، كما كان يكتب في مجلة أم القرى وصدرت له فيها عدة مقالات.

11- أسس مجلة الهدي النبوي: عام (1356هـ/ 1936م) لتكون لسان حال جماعته والمعبرة عن عقيدتها والناطقة بمبادئها، ودعوة إلى الله وخدمة للكتاب والسنة وتثقيفا للأمة، وقد تولى رئاسة تحريرها والكتابة فيها إلى وفاته أي حوالي (23) سنة، ومما يدل على أهمية المجلة أنه كان من كتابها: أحمد شاكر، محب الدين الخطيب، ومحيي الدين عبد الحميد، وعبد الظاهر أبو السمح، وعبد الرحمن الوكيل، وخليل هراس، وغيرهم.

12-كما أسس مطبعة أنصار السنة المحمدية لنشر الكتب الشرعية خاصة كتب السلف وطباعة المجلة وغيرها، فطبعت الكثير من الكتب[1].

1- عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص249- 252). مُحَمَّد حامد الفقي، كشف اللثام عن الغش الذي أحدثه الدساسون في عقائد الإسلام، (ص7- 8).

وقد تناوله البعض بالدراسة ومن ذلك (جهود الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي في نشر العقيدة السلفية)، رسالة ماجيستير لموفق بن عبد الله علي كدسة، بجامعة أم القرى مكة المكرمة، نوقشت سنة (1424)، و(جماعة أنصار السنة؛ نشأتها، أهدافها، منهجها، جهودها)، رسالة دكتوراه مقدمة من أحمد مُحَمَّد طاهر عمر لجامعة أم القرى؛ نوقشت عام (1422هـ).

****

** **الفرع الثالث: عبد الرحمان الوكيل** [1]:

للشيخ مشاركة في خدمة السنة تظهر خصوصا في أعماله ووظائفه فليس له مؤلفات مخصوصة بعلوم السنة وله بعض المؤلفات في علم العقيدة خصوصا، وحقق من الكتب:

1- الروض الأنف للسهيلي الأندلسي.

2- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية.

3- مصرع التصوف للإمام البقاعي.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- عمل مدرسا للدين بالمدارس الثانوية (التربية والتعليم) في بلده.

2- انتدب للتدريس بالمملكة العربية السعودية في المعهد العلمي بالرياض عام (1371هـ/ 1952م)، ثم انتقل إلىٰ كليّة أصول الدين مدرسا بها.

4- شغل منصب رئيس جماعة أنصار السنّة المحمدية فرع مصر القديمة، ثم اختير وكيلا أولا للجماعة بمصر وفي سنة (1379هـ/ 1959م) تم انتخابه نائبا لرئيس الجماعة، ثم ثالث رئيس لها سنة (1960م).

1- ولد سنة (1332هـ- 1913م) في قرية زاوية البقلي في المنوفية بمصر، حفظ القرآن ثم التحق بالمعهد الديني في طنطا، ودرس بالأزهر فتخرج حاصلا على الإجازة العالية بتفوق، إلتحق بجماعة أنصار السنة المحمدية وشارك في أعمالها ثم أصبح وكيلا أولا للجماعة ثم رئيسا عاما لها، وكتب في مجلة الهدي وتولى رئاسة تحريرها، ثم انتدب للتدريس في كلية الشريعة بمكة، توفي بمكة سنة (1390هـ/ 1971م). **وهو من أعلام السّلفية في مصر وأكبر دعاتها والداعين إليها والرادين على المخالفين**، ينظر ترجمته في الندوة العالمية للشباب الإسلامي الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية، (32/ 5- 6)، وترجم له من اعتنى بنشر كتبه ومقالاته، مُحَمَّد عبد الغني المصري في إتحاف النبيل بترجمة العلامة السلفي عبدالرحمن الوكيل، وتلميذه فتحي أمين عثمان في الشيخ عبد الرحمن الوكيل الرئيس الأسبق لجماعة أنصار السنة المحمدية.

5- ترأّس تحرير مجلة الهدي النبوي، وكان كاتبا فيها أيضا.

7- بعدها انتدب للتدريس بكلية الشريعة بمكة المكرمة، وعمل أستاذا للعقيدة بقسم الدراسات العليا.

****

** **الفرع الرابع: الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة[1]:**

له جهود طيبة ومشاركة ظاهرة في خدمة السنة النبوية تظهر من خلال:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

1- كتاب الصلاة: يعتبر موسوعة مصغرة لموضوع الصلاة، جمع فيه كل ما تعلق بالصّلاة.

2- حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه: في الرد على الكوثري في تعقبه على المعلّمي في التنكيل.

3- الشواهد والنصوص من كتاب الأغلال على ما فيه من زيغ وكفر وضلال: رد على عبد الله القصيمي الذي شكك في الدين والحديث النبوي في كتاب (هذه هي الأغلال).

4- ظلمات أبي ريّة أمام أضواء السنة المحمدية: رد علمي عقلي نقلي على كتاب (أضواء على السنة النبوية) لمحمود أبي ريّة وفيه طعنه وتشكيكه في حملة السنّة والأحاديث الصحيحة.

5- الإمام الباقلاني وكتابه التمهيد: انتقد فيه طبعة لكتاب التمهيد للباقلاني، طُبعت مع رسالتين؛ إحداهما: (الكوثري وتعليقاته) للبيطار، والثانية: (طليعة التنكيل) للمعلمي.

ومن مؤلفاته التي لم تطبع:

1- العلامة المحدّث الأزهري، من أعلام الحرم، ولد في قرية كفر الشيخ عامر في محافظة القليوبية بمصر سنة (1308هـ/ 1891م) وبها شرع في أخذ العلم، فحفظ القرآن وأخذ شيء من مباديء العلوم، ثم درس بالأزهر ثم في إدارة الدعوة والإرشاد التي أنشأها مُحَمَّد رشيد رضا، ثم اشتغل في بلده بالدعوة والتدريس والكتابة، ثم سافر إلى الحجاز إماما ومدرسا في الحرمين وغيرها توفي سنة (1392هـ/ 1972م). **والشيخ من أعلام السلفيين كما هو ظاهر في سيرته العلمية والدعوية ومقالاته وردوده وصحبته وثناء العلماء عليه،**، مترجم في عبد الرحمان بن عبد اللطيف آل الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم، دار اليمامة، ط2، 1394هـ، (ص514- 516)، وخير الدين الزركلي، الأعلام (203/6)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص311)، وأئمة المسجد الحرام في العهد السعودي. (ص274)، وعبد الله المعلمي، أعلام المكيين، (ص317)، وعبد الله منسي العبدلي، المسجد الحرام في قلب الملك عبدالعزيز، (ص187)، ومُحَمَّد بن أحمد سيّد، الشيخ العلامة المحدث مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة من كبار علماء الحرمين الشريفين حياته العلمية وجهوده الدعوية وآثاره الحميدة.

- كراسات في الجرح والتعديل.

- مجموعة من الأحاديث المختارة المشروحة وتبيان منزلتها من الصحة.

تحقيقاته: تولى نشر كتب بعد تصحيحها والتعليق عليها وهي :

1- عنوان المجد في تاريخ نجد لابن بشر.

2- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي.

3- الباعث الحثيث إلى فن مصطلح الحديث: له الفضل في إخراجه وشهره وتحقيقه وقدم له بمقدمة نفيسة.

4- الحمويّة الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيميّة: ومعها الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله.

6- الحلف بالطلّاق لأبي العباس ابن تيمية.

7- نقض المنطق لابن تيمية: حققه بالاشتراك مع سليمان بن عبدالرحمن الصنيع، طبع بتصحيح مُحَمَّد حامد الفقي أولا في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة (1370هـ/ 1951م).

8- الكبائر للإمام الذهبي.

9- الاختيارات الفقهيّة طبع على نسخة كتبها بقلمه ويده.

10- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: اشترك في تحقيقه مع مُحَمَّد حامد الفقي، ومُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد.

ومن تحقيقاته التي لم تطبع:

11- تحقيقات و تعليقات على كتاب (الحلية) لأبي نعيم.

12- وللشيخ مجموعة من الخطب ألقاها في المسجد الحرام والمسجد النبوي، وله مجموع مقالات وردود نشرت في الصحف والمجلات، كمجلة الإصلاح، ومجلة الحج، ومجلة المنهل، ومجلة اليمامة، ومجلة أم القرى، وقد جمع بعضها في كتاب (المقالات السلفية لفضيلة الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة)، ومنها في علوم السنة:

- من أحاديث الكتب نظرات سريعة في كتاب ترجمة محررة لمالك بن أنس لأمين الخولي[1].

1- مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، المقالات السلفية لفضيلة الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، جمعتها دار سبيل المؤمنين بعين شمس، بالقاهرة، ط1، 1432هـ/ 2011م، (ص184- 196).

- مقال (ما هكذا يا سعد) نموذج من الرد على مُحَمَّد أبو رية في كتابه أضواء على السنة المحمدية في الدفاع عن الإمام أبي هريرة في روايته لحديث: (خلق الله التربة يوم السبت)[1].

- مقال (وقل الحق من ربكم): في الرد على تعقيب أبي رية على رده الأول[2].

وقد أورد مُحَمَّد بن أحمد سيد في ترجمته للشيخ نماذج من بحوثه الحديثية.

13- كما ترك الشيخ مكتبة تراثية قيمة موجودة حاليا بدار الحديث الخيرية في مكة المكرمة[3].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- عمل في أول أمره مدرسا بقرية كفر عامر وداعيا فيها لمدة عامين.

2- ثم كاتبا في مجلة (الهدي النبوي) ومعاونا مع جماعة أنصار السنة التي تقوم بإصدارها.

3- عمل بدار الدعوة والإرشاد داعيا ومشاركا لمحمد رشيد رضا في الدار.

4- وعمل معاونا لمحمد رشيد رضا في إدارة مجلّة المنار مع الكتابة فيها، وكذا في تصحيح وتحقيق الكتب العلمية التي تطبع في الدار.

5- كان ينشر مقالات في بعض المجلات المصرية الأخرى كمجلة مكارم الأخلاق الإسلامية.

6- عمل مدرسا بالمسجد الحرام من سنة (1345هـ)، فشرح الصحيحين ومشكاة المصابيح وغيرها.

7- كان له بعض الدروس الخاصة لأفراد من راغبي العلم في حجرته في المسجد الحرام في اللغة العربية (النحو والصرف والبلاغة)، وأصول التفسير، وأصول الحديث، وغيرها.

8- إماما وخطيبا ومدرسا بالمسجد النبوي ووكيلا لهيئة مراقبة الدروس من عام (1346) إلى (1347هـ).

9- ثم مدرسا بالمسجد الحرام والمعهد العلمي ومساعدا في الإمامة من (1348/1/1هـ).

10- شارك في تأسيس دار الحديث الخيرية بمكة عام (1352هـ) ودرّس فيها حتى عام (1370هـ).

1- مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، المقالات السلفية لفضيلة الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، (ص170- 174).

2- مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، المقالات السلفية لفضيلة الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، (ص175- 179).

3- ينظر عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص327- 330). وعبد الرحمن بن عبد اللطيف، مشاهير علماء نجد وغيرهم، (ص516).

11- وعمل مديرا لدار الحديث المكيّة (1370هـ) إلى قبيل وفاته حيث أقعده المرض.

12- شارك في التدريس بالمعهد العلميّ بالرياض عند تأسيسه عام (1372هـ) لمدة عام.

13- وبعد جهاد علمي متواصل، وخدمة للعلم في مختلف مجالاته، ولعلوم السنة خصوصا أحيل للتقاعد سنة (1372هـ)، فاستمر في استقبال المستفتين وتدريس الطلبة في بيته ففقرؤوا عليه عدة كتب في الحديث، ومنها الصحيحين، وسنن أبي داود وسنن الترمذي، وقريء عليه فتح الباري، فاستفادوا منه في الحديث، مع الإستمرار في التأليف وكتابة المقالات والتعليق على الكتب[1].

****

** **الفرع الخامس: عطية مُحَمَّد سالم[2]:**

له مؤلفات وكتابات ودروس في شتى الفنون، وله جهود في خدمة السنة تأليفا وكتابة وتدريسا وغيرها:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

1- هداية المستفيد من كتابة التمهيد: (في 12 مجلد)، رتب فيه كتاب التمهيد لابن عبد البر على أبواب الفقه بدلا من الأسانيد.

2- في ظلال عرش الرحمن: في شرح حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله.

1- ينظر عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم، (ص515). وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص315- 325).

1- الداعية العالم المتفنن صاحب الشروح النفيسة، ولد في المهدية من قري مركز ههيا الشرقية في مصر سنة (1346هـ/1927م)، حفظ القرآن صغيرا وتلقى مبادئ العلوم في بلده، ثم ارتحل إلى المدينة النبوية طالبا للعلم فقرأ على كثير من العلماء شتى العلوم، ثم قرأ بالمعهد العلمي بالرياض ثم المعهد العالي، ثم اشتغل بالتدريس في المعاهد والجامعات في السعودية وفي المسجد النبوي وتولى القضاء وبعض المسؤوليات وشارك في بعض المؤتمرات مع الكتابة والتأليف، توفي في المدينة سنة (1420هـ/ 1999م). **والشيخ من أعلام السلفيين المصريين عقيدة ومنهجا تدل على هذا مسيرته العلمية والدعوية تدريسا وتأليفا وهذا مذكور في ترجمته الحافلة مشهور** كما في جهود الشيخ عطية مُحَمَّد سالم التربوية وتطبيقاتها لحمزة بن سلمان العوفي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية، نوقشت سنة (1429هـ)، بالجامعة الإسلامية بالمدينة، كلية الدعوة، قسم التربية، (ص33/ 34)، وينظر ترجمته في مُحَمَّد المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم،(2/ 201- 226)، وعبد الله بن مُحَمَّد بن زاحم، قضاة المدينة المنورة، من عام (963هـ) إلى عام (1418هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط1، 1418هـ، (1/ 92- 93)، مُحَمَّد عطية سالم، موسوعة الدماء في الاسلام، تح: صفوت حمودة حجازي، دار الجوهرة، المدينة النبوية، ط1، 1426هـ، (ص5/ 11). وحمزة العوفي، جهود الشيخ عطية مُحَمَّد سالم التربوية وتطبيقاتها، (ص20/ 34).

3- وصايا الرسول ﷺ: في الحديث الموضوعي، وجمع وصايا النبي ﷺ.

4- من علماء الحرمين: وفيه تراجم بعض علماء الحرمين من الصحابة إلى زمنه.

5- الإسراء والمعراج من الكتاب والسنة: في المجموعة الأولى من الرسائل المدنية.

6- معالم على طريق الهجرة: في المجموعة الثانية من الرسائل المدنية.

7- مع الرسول ﷺ في رمضان: في المجموعة الأولى من الرسائل المدنية.

8- منهج الإسلام في كيفية المؤاخاة والتحكيم بين المسلمين: في المجموعة الثانية من الرسائل المدنية.

9- مع الرسول ﷺ في حجة الوداع.

10- آداب زيارة المسجد النبوي والسلام على رسول الله ﷺ: في المجموعة الثانية من الرسائل المدنية.

11- التراويح أكثر من ألف عام في مسجد النبي ﷺ: في المجموعة الأولى من الرسائل المدنية.

12- عمل أهل المدينة في موطأ الإمام مالك.

وله غير ما ذكرت من الكتب المطبوعة والمخطوطة كما له رسائل وأبحاث ومقالات ومشاركات في ندوات وقد نشرت في الصحف والمجلات، وطبع بعضها ووزع[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- درس في المعهد العلمي بالإحساء أربع سنوات وذلك في أثناء دراسته بكلية الشريعة وكلية اللغة.

2- درس بعد تخرجه في معهد الرياض العلمي مدة شهرين فقط.

3- ثم في كليتي الشريعة واللغة العربية معا ومما درّس (بلوغ المرام) للطلبة في كلية الشريعة، وغيرها.

4-كان عضوا مشاركا في المجلس التأسيسي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (1381هـ).

5- ثم أسندت إليه إدارة التعليم فيها، فكان رئيسا لعمادة شئون التعليم بالجامعة الإسلامية.

6-كما تولى التدريس في بعض كلياتها ودرس في قسم الدراسات العليا فيها.

1- ينظر مؤلفاته في مُحَمَّد عطية سالم، موسوعة الدماء في الاسلام، (ص9- 11).

7- درس في المعهد العالي للدعوة الإسلامية التابع لجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية فرع المدينة المنورة.

8- درس في المسجد النبوي في كرسي خاص وضع فيه بإسم الجامعة الإسلامية بعد افتتاحها واستمر فيه قرابة (40) سنة ختم فيها كتبا كثيرة في فنون مختلفة، ومما درّسه الآتي:

- شرح (موطأ الإمام مالك بن أنس) مرتين، وسجلت الأخيرة على أشرطة كاسيت تعدت (700) شريط موجودة بالمكتبة الصوتية بالمسجد النبوي الشريف.

- الأربعون النووية، وسجلت كذلك في أكثر من (70) شريطا.

- شرح البيقونية في المصطلح.

- شرح كتاب (بلوغ المرام).

- دروس متفرقة في السيرة النبوية الغزوات.

- ودرس كتبا في الفرائض والبلاغة والفقه وأصوله والتفسير وغيرها.

و جميع هذه الدروس مسجلة على الأشرطة بالمكتبة الصوتية بالمسجد النبوي، وهي اليوم مفرغة مطبوعة.

- وكانت له مشاركات في مجال الإعلام ووسائله المختلفة من إذاعة وتلفزيون وغيرها حيث قدم الكثير من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وأجريت معه المقابلات واللقاءات المختلفة، وله مشاركات في الندوات العلمية وفي مؤتمرات عدة داخل المملكة وخارجها في الباكستان وماليزيا والعراق ومنها:

- مؤتمر أهل الحديث بإسلام أباد بالباكستان، وغيرها.

-كما ألقى الكثير من المحاضرات في الجامعات والأندية والمؤسسات العلمية داخل المملكة وخارجه.

بالإضافة إلى الإشراف على العديد من الرسائل العلمية بالجامعة وعضوية لجان المناقشة للبعض الأخر.

- وتولى غيرها من الأعمال كالقضاء ورئاسته للقضاء والمحاكم[1].

فهذه نبذة مختارة مختصرة عن خدمة علماء مصر للسنة النبوية من غير قصد الاستيعاب.

1- ينظر جهوده مُحَمَّد عطية سالم، موسوعة الدماء في الاسلام، (ص7- 9).

المطلب الرابع: جهود علماء الشام:

لقد كان لعلماء الشام دور بارز في خدمة السنة، تمثلت في الأعمال العلمية من تأليف وتحقيق، والأعمال الدعوية والوظيفية، ومن أبرز أعلام الاتجاه السلفي في القطر الشامي الذين خدموا السنة:

** **الفرع الأول: محب الدين الخطيب**[1]:

كانت له جهود في خدمة السنة النبوية تمثلت في:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

ترك الكثير من المؤلفات ومما تعلق بعلوم السنة:

1- توضيح الجامع الصحيح للإمام البخاري: وهو شرح للصحيح نفيس على اختصاره طبع بآخرة طبعة فاخرة مصورة عن الأصلية في ثمان مجلدات بالمكتبة السلفية بالقاهرة بالتعاون مع دار الخزانة بالكويت.

2- مع الرعيل الأول: (عرض وتحليل لصور من حياة الرسول ﷺ وأصحابه):

وفيه بيان منزلة الصحابة وفضلهم وحقوقهم والدفاع عنهم، والرد على الطاعنين فيهم.

3- ذو النورين عثمان بن عفان ﷺ: في ترجمة ذي النورين وثالث الخلفاء الراشدين.

4- الجيل المثالي: في بيان أسباب الخيرية في جيل الصحابة.

5- من إلهامات الهجرة: لم يطبع إلاّ بعد وفاته موضوعه دروس من الهجرة النبوية.

1- العالم الأديب الكاتب المؤرخ المحقق أحد أعلام الدعوة الإسلامية ولد سنة (1303هـ/ 1886م) في دمشق في أسرة ذات علم ودين، وبها نشأ ودرس نظاميا وعلى علماء بلده، ثم أتم تعليمه في اسطنبول ليتنقل بين اليمن والحجاز ثم مصر، واشتغل بالصحافة والكتابة والتحقيق والدفاع عن الإسلام واللغة العربية توفي سنة (1389هـ/ 1969م). **والشيخ من أعلام مصلحي الاتجاه السلفي في العالم الإسلامي له جهود في نشر السنة وعقيدة السلف وتقريرها والدفاع عنها ورد الأفكار الضالة وآثاره العلمية شاهدة على ذلك، مع تواصل وتعاون مع الأعلام السلفيين**، مترجم في يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، (ص1000- 1006)، وخير الدين الزركلي، الأعلام (5/ 282)، ومُحَمَّد رجب البيومي، النهضة الاسلامية في سير أعلامها المعاصرين، (311/2)، ومُحَمَّد مطيع الحافظ ونزار أباظه، تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، دار الفكر دمشق، 146هـ/ 1986م، (847/2- 862). ومُحَمَّد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1409هـ/ 1988، (ص96/94). وينظر أسامة بن أحمد الجيزاني، الجهود الثقافية للشيخ محب الدين الخطيب، رسالة ماجيستير نوقشت في جامعة أم القرى بمكة المكرمةسنة 1426هـ، (ص22- 43)، و(57- 117).

6- رحلة الإمام الشافعي: موضوعه قصة ماتعة في رحلة الشافعي في الطلب.

7- اتجاه الموجات البشرية في جزيرة العرب.

8- تاريخ مدينة الزهراء بالأندلس.

9- ذكرى موقعة حطين.

10- بالإضافة إلى أوراق ومذكرات حافلة بالآراء والأخبار، ورسائل بينه وبين بعض الفضلاء.

تحقيقاته: حقق بعض الكتب وقدّم لها وله تعليقات قيّمة على بعضها منها:

1- فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر: طبعه وحققه مع الإشارة إلى الأبواب التي تفرقت فيها الأحاديث بالتعاون مع مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي.

2- العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد: قدّم له وخرّج أحاديثه.

3-كتاب الأدب المفرد للبخاري: طبعه مع تخريج أحاديثه.

4-كتاب العواصم من القواصم لابن العربي المالكي: حققه وعلق عليه تعليقاته ماتعة زادت من قيمة الكتاب، وهو من أهم أعماله.

5- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والإعتزال للذهبي، اختصر فيه كتاب منهاج السنة لابن تيمية: صححه الشيخ وحققه وعلق عليه.

6- تاريخ الدولة النصرية لابن الخطيب.

7-كتاب نبذة عن آخر حياة شيخ الإسلام ابن تيمية لإبراهيم بن أحمد الفياني.

وغيرها في سائر الفنون، وما نشر كتابا إلا وكتب له مقدّمة علمّية عن المؤلّف وعن الكتاب.

- كما ترجم بعض الكتب حيث كان يجيد اللّغات العربيّة والتركية والفارسية والفرنسية.

- ونشر كثيرا من كتب ابن تيمية، كالعقيدة الواسطية وكتاب جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، وكتاب التوسل والوسيلة.

- وله مئات من المقالات التي كتبها في موضوعات شتى في مجلات الزهراء والفتح والأزهر وغيرها من الصحف والمجلات، منها ما فيه شرح لحديث أو دعوة للتمسك بالسنة أو دفاع عنها ورد للشبهات حولها.

- وخلف مع نتاجه العلمي من كتب وغيرها مكتبة خاصة زاخرة بالكتب، قيل أنها تضم نحو عشرين ألف مجلد مطبوع تغلب فيها النوادر[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

كان الشيخ مجتهدا في خدمة الإسلام والدعوة إلى الله، فخدم بذلك السنة النبوية، ومن أعماله في ذلك:

1- أسس المطبعة الأميرية بمكة، وأصدر (جريدة القبلة) الجريدة الرسمية لحكومة الحجاز.

2- لما استقر في القاهرة سنة (1920م)، عمل في التحرير في جريدة الأهرام نحوا من خمس سنوات.

3- وأسس في القاهرة المكتبة السلفية سنة (1327هـ)، نشر فيها النافع من كتب السّلف.

4- أسس مطبعة خاصّة للمكتبة السلفيّة سنة (1340هـ)، وساهمت المكتبة السلفيّة ومطبعتها ببعث نهضة ثقافية متميزة من خلال اعتنائها بنشر المفيد من الكتب مع جودة الطباعة والتصحيح لما تطبع، وقد طبعت العديد من الكتب في شتى العلوم، وأشرف الشيخ بنفسه على نشر عدد كبير من الكتب، ثم قام بفتح فرع للمكتبة والمطبعة بمكة المكرمة، وساهم في الكتابة ونشر المقالات والكتب والرّسائل النافعة.

5- أصدر (الزهراء) وهي مجلة أدبية اجتماعية شهرية استمرت 5 سنوات (من سنة 1924 إلى 1929).

6- أسس جريدة (الفتح) والتي دامت أكثر من (20) من سنة (1926 إلى 1948) وبلغت أعدادها (884)، وكانت تهدف للإصلاح والدفاع عن الإسلام والمسلمين وتوعيتهم، ونشر الإسلام الصحيح.

7- تولّى تحرير مجلة (الأزهر) مدة ست سنوات.

1- ينظر يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، (ص1006). أسامة بن أحمد الجيزاني، الجهود الثقافية للشيخ محب الدين الخطيب، سرد مؤلفاته في (ص42- 43). وتعريف بؤلفاته في (ص61- 117).

8- ساهم في إنشاء جمعية (الشبان المسلمين) في القاهرة والتي عملت سنوات عديدة في توجيه الشبّاب إلى الإسلام الصحيح والسّير في الطريق المؤدية إلى إعلاء شأن المسلمين[1].

****

** **الفرع الثاني: مُحَمَّد بهجة البيطار[2]:**

للشيخ مؤلفات وتحقيقات وجهود متنوعة ظاهرة في خدمة السنة:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

1- نقد عين الميزان: في الرد على تحاملات الشيعي مُحَمَّد حسين آل كاشف الغطاء على أهل الحديث، أجاب فيها على اعتراضاته على كتاب ميزان الجرح والتعديل لجمال الدين القاسمي: وقد خدمه سليمان بن صالح الخراشي فحققه وعلق عليه وقدم له بمقدّمات.

2- الإسلام والصّحابة الكرام بين السّنة والشّيعة.

3- الثقافتان الصفراء والبيضاء، صدر بعنوان كلمات وأحاديث: وهو مطبوع به.

4- الكوثريّ وتعليقاته: في الرد على زاهد الكوثريّ.

5- الرّحلة النجديّة الحجازية.

6- حياة شيخ الإسلام ابن تيمية: محاضرات ومقالات ودراسات.

1- ينظر مُحَمَّد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، (ص94- 95)، ويوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، (ص1002- 1005)، وأسامة الجيزاني، الجهود الثقافية للشيخ محب الدين الخطيب،(ص27- 40).

2- العالم الخطيب المصلح ولد في دمشق سنة (1311هـ/ 1894م)، ونشأ في حجر والده، وتلقى عليه مبادئ علوم الدين واللغة، ثم عن أعلام عصره، وتولى الخطابة والإمامة والتدريس ووظائف تعليمية منتقلا بين سوريا ولبنان ثم الحجاز، **قال عنه البشير الإبراهيمي: (الآثار، 3/564)**: «**علم من أعلام الإسلام، وإمام من أئمة السّلفية الحقّة، دقيق الفهم لأسرار الكتاب والسنة، واسع الاطلاع على آراء المفسرين والمحدثين سديد البحث في تلك الآراء، أصولي النزعة في الموازنة والترجيح بينها ثم له بعد رأيه الخاص...مجموعة فضائل، ما شئت أن تراه في عالم مسلم من خلق فاضل إلّا رأيته فيه...(وهو) مفكر عميق التفكير وخصوصا في أحوال المسلمين**»، توفي سنة (1396هـ/ 1976م)، ينظر ترجمته في مُحَمَّد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، (85/3)، ونزار أباضه ومُحَمَّد رياض المالح، إتمام الأعلام، (ص224)، عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص358- 360)، ويوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (564/2)، وعبد الله المعلمي، أعلام المكيين (ص318).

تحقيقاته: وأما تحقيقاته للكتب فمنها:

1- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني: صحّحه وعلّق عليه تعليقات.

2- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه تعليقات يسيرة، وقدم له بمقدمات.

3- الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين: وهو شرح الأربعين العجلونية شرحه مُحَمَّد جمال الدين القاسمي: قدّم للكتاب وحقّقه، وعلّق عليه.

4- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لجده عبد الرزاق البيطار: حققه، وعلق عليه تعليقات يسيرة.

5- أسرار العربية لعبد الرحمن بن مُحَمَّد الأنباري، حقّقه وطبع في المجمّع العلميّ العربيّ سنة (1377هـ).

كما أن له بحوثا ومقالات وفتاوى كثيرة نشرت له في مختلف الصحف والمجلات السورية والعربية السعودية والمصرية والعراقية، طبع بعضها مستقلا، ومن مقالاته:

- بين الإمام ابن تيمية والرحالة ابن بطوطة: نشر في مجلة الهدي النبوي المجلد الرابع، العدد (45) جمادى الأولى سنة (1359هـ).

- أمهات المؤمنين التسع، وحكمة تعددهن بعد الهجرة: في مجلة التمدن الإسلامي، السنة 1، العدد الثالث، (1356هـ - 1937م). وغيرها كثير.

ومن فتاويه: فتوى بعنوان من أحكام اللباس نشر في مجلة الهدي النبوي – المجلد الرابع – العدد 37 – أول محرم سنة (1359)[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- تولى الخطابة والتدريس في جامع القاعة بحي الميدان خلفا لوالده، الذي توفي سنة (1328هـ). ثم في جامع كريم الدين الشهير بالدقاق سنة (1917) خلفا لخاله، وظل يخطب ويدرس الناس مختلف العلوم في المسجد محلة وفاته، ولم ينقطع إلا لعارض من مرض أو سفر.

1- عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص361). ويوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (564/2). ونزار أباضه ومُحَمَّد رياض المالح، إتمام الأعلام،(ص224).

2- عمل مدرسا للعلوم الدينية والعربية وغيرها في المدارس الإبتدائية من سنة (1921 إلى 1926م).

3-كان عضوا في المجمّع العلمي العربي بدمشق سنة (1340هـ/ 1922م).

4- عمل مدرسا لمادتي الحديث والتفسير في دار المعلمين والمعلمات سنة (1943م).

5- دعي للحجاز فأسند إليه إدارة المعهد العلميّ بمكة، وبقي في إدارته خمس سنوات، وكان طيلة هذه السنوات يدرس بالحرم المكي، كما درس في المسجد النبوي.

6- عين سنة (1347هـ) مفتشا للعلوم الدينية بمدارس الحجاز ومدرسا وعضوا بمجلس المعارف العموميّة.

7- لما عاد إلى دمشق سنة (1931) اشتغل بالإمامة مع تدريس العلوم الدينية والعربية في المسجد وفي بعض المدارس الخاصة.

8- تولى تدريس العلوم الشرعية سنة (1934م) في كليتي المقاصد الخيرية للبنين والبنات في مدينة بيروت.

9- أوفد إلى الطائف عام (1363هـ/ 1944م) وبقي ثلاث سنوات يتولى إدارة معهد (دار التوحيد).

9- عهدت إليه جامعة دمشق عام (1947) القيام بتدريس مادتي التفسير والحديث في كلية الآداب، فبقي مدرسا فيها إلى سنة (1953م)، فأحيل على التقاعد من وظيفته الحكومية، ليقصر نشاطه على محاضرات في كلّية الشريعة، وعلى التدريس الدينيّ ووظائف وزارة الأوقاف، إلى جانب إلقاء الأحاديث الدينية والاجتماعيّة في الإذاعة السورية وعلى أعمال المجمّع العلمي العربي بدمشق، مع إلقاء المحاضرات وإنجاز الأبحاث وتحرير مجلة المجمّع والتعريف بالكتب والمطبوعات على صفحاتها.

10- شغل عضويّة لجنة المطبوعات في مجمع دمشق منذ (1953م)، واستمرّ على القيام بمهامها في الإشراف على مجلّة المجمّع ومطبوعاته حتى قبيل وفاته بأسابيع قليلة.

11- في عام (1954م) انتخب عضوا مراسلا للمجمّع العلمي العراقي، عندما تم توحيد مجمّعي دمشق والقاهرة سنة (1960م) باسم مجمع اللغة العربية، وشارك في نشاطاته.

12- شارك سنة (1961م) في مشاورات تأسيس الجامعة الإسلاميّة بالمدينة النبوية بدعوة كريمة.

13- قام برحلات علمية ودراسية عديدة وشارك في عديد المؤتمرات وشملت رحلاته البلاد العربيّة والإسلاميّة وسائر البلدان، فزار العراق والكويت ومصر وفلسطين والأردن وباكستان والهند وروسيا وأمريكا وكندا، مشاركا في المؤتمرات وملقيا للمحاضرات، وقد أرّخ لها في نهاية كتابه (الرحلة النجدية الحجازية)[1].

****

** **الفرع الثالث: عبد القادر الأرناؤوط[2]:**

لم ينشغل الشيخ بالتأليف، ولكنه انشغل مع الدعوة والتدريس بالتحقيق وله من المؤلفان رسالتان وجيزتان نافعتان:

1- وصايا نبوية: شرح فيها خمسة أحاديث، وترجم للألبانية.

2- الوجيز في منهج السلف الصالح: كتاب مختصر في عقائد ومنهج السلف.

تحقيقاته: اشغل الشيخ بالتحقيق فحقّق كثيرا من الكتب ومنها:

1- جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري.

2- مشكاة المصابيح، للتبريزي. وقد شارك في تخريج أحاديثه الشيخ الألباني.

3- الشفا للقاضي عياض.

4- شمائل الرسول ﷺ لابن كثير.

5- الحكم الجديرة بالإذاعة لابن رجب.

1- محمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، (85/3)، ونزار أباضه ومحمد رياض المالح، إتمام الأعلام، (ص224)، وعبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص358- 360)، ويوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (564/2)، عبد الله المعلمي، أعلام المكيين (ص318).

2- العلامة الداعية المحقق واسمه (قدري صوقل) أصله من كوسوفا من قرية ريلا التابعة لبلدة (ديّا) التي كانت جزءا من يوغسلافيا، ولد سنة (1347هـ/ 1928م)، هاجر مع والده إلى مدينة دمشق وعاش ومات فيها، أخذ عن علمائها، ثم اشتغل بالخطاب في مساجد كثيرة ووعظ العامة، وتدريس الطلاب في بعض المعاهد الشرعية توفي سنة (1415هـ/ 2004م). **والشيخ من أعلام الاتجاه السلفي في الشام ومشاهيره**، ينظر ترجمته في محمود محمد جميل، كشف اللثام عن أحد محدّثي الشام (المحدث الشيخ عبد القادر الأرناؤوط)، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 2000م، وملتقى أهل الحديث، المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، (ص175).

6- زاد المعاد لابن القيم في 5 مجلدات: عمل فيه أولا، ثم شاركه شعيب الأرناؤوط.

7- جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام لابن القيم.

8- الأذكار ليحي بن شرف النووي.

9- الكلم الطيب لابن تيمية.

10- الوابل الصيب لابن القيم.

11- شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد مُحَمَّد بن أحمد بن سالم السفاريني.

12- وفي التفسير حقق كتبا منها: (زاد المسير في علم التفسير)، لابن الجوزي.

وفي الفقه كثير ومنها: (المبدع في شرح المقنع) لابن مفلح، و(روضة الطالبين) للنووي، و(الكافي) لابن قدامة المقدسي، وغيرها.

14- وفي العقيدة حقق كثيرا من الكتب أيضا ومنها: (مختصر شعب الإيمان) للبيهقي، و(لمعة الاعتقاد) لابن قدامة، و(السنن والمبتدعات) للقشيري، وغيرها.

15- وفي الرّقائق والآداب: (التبيان في آداب حملة القرآن) للنووي، و(التوابين) لابن قدامة، و(النهاية في الفتن و الملاحم) لابن كثير، و(الإذاعة لما كان و يكون بين يدي الساعة) لصديق حسن خان، وغيرها.

16- وحقّق بعض كتب أبي العباس ابن تيمية وبعض كتب ابن القيّم.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- انشغل بالإمامة والخطابة في العشرين من عمره سنة (1369هـ - 1948م)، بدأ في جامع «الديوانية البرّانية» بدمشق، وبقي فيه خطيبا لمدة خمسة عشر (15) عاما، ثم انتقل إلى منطقة «القدم» بدمشق، حي في أطراف دمشق، فقام ببناء مسجد بمساعدة أهل الخير، وسماه جامع «عمر بن الخطاب»، وعمل فيه إماما وخطيبا لمدة عشر سنوات، ثم انتقل إلى منطقة «الدحاديل» بدمشق، وكان خطيبا في جامع «الإصلاح» وبقي فيه مدة عشر سنوات، ثم انتقل إلى جامع «المحمّدي» بحي المزّة، والذي كان قرية عند جبل يسمى باسمها في غوطة دمشق -وهو من الأحياء الراقية في مدينة دمشق حديثا- وبقي فيه خطيبا ما يقارب ثماني سنوات إلى أن منع من الخطابة وغيرها سنة (1415هـ).

2- اشتغل بالتدريس فعمل مدرسا لعلوم القرآن والحديث النبوي الشريف بين عامي (1373-1380هـ/ 1952 – 1959م) في مدرسة «الإسعاف الخيري» بدمشق، وفي عام (1381هـ/ 1960م) انتقل إلى المعهد العربي الإسلامي بدمشق، مدرسا، ثم انتقل إلى التدريس في معهد الأمينية إلى ما قبل سنتين تقريبا من وفاته رحمه الله، ومنه إلى معهد الشيخ المحدث بدر الدين الحسني بدمشق، فكانت حصيلته في التعليم والإمامة والخطابة خمسون سنة، و قد قام الشيخ خلالها بتدريس جمع كبير من المصنفات، منها:

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير للشيخ أحمد شاكر.

- إرشاد طلاب الحقائق لمعرفة سنن خير الخلائق للإمام النووي.

- قواعد التحديث في شرح فنون مصطلح الحديث. لجمال الدين القاسمي.

- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي.

- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي.

- زاد المعاد لابن القيم.

- مختصر صحيح البخاري للزبيدي مع شرحه (عون الباري) لصديق خان.

- صحيح الأدب المفرد.

وغيرها كثير في الحديث والفقه والتفسير وسائر العلوم.

- كما كان يبذل العلم للناس ويعظهم مستغلا شتّى المناسبات، وكان يفتح مكتبته يوميا لاستضافة طلاب العلم، واستقبال المستفتين والمستنصحين، مع إلقاء المحاضرات وعقد الندوات في سوريا وغيرها من البلدان.

3- وقد اشتغل الشيخ بالتحقيق حيث انتظم للعمل مديرا لقسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، واستمر في عمله هذا حتى عام (1389هـ- 1968م)، وفي غضون ذلك وبعده قام بتحقيق ونشر كتب كبيرة كثيرة صدرت عن المكتب الإسلامي. وأعان في مختلف أعمال الدار.

فهذه نبذة عن جهود أهل الشام قصدت بها التمثيل لا الحصر وهي كفيلة بالدلالة على غيرها.

المطلب الخامس: جهود علماء العراق:

العراق من حواضر العلم والعلماء منذ فجر الإسلام، وقد برز فيه في العصر الحديث علماء منتسبون للاتجاه السلفي لهم – على قلتهم – جهود جبارة في خدمة السنة خصوصا في التحقيق ومن أشهرهم:

** **الفرع الأول: حمدي عبد المجيد السّلفي[1]:**

للشيخ جهود معتبرة في خدمة السنة تظهر في:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

الشيخ لم ينشغل بالتأليف وإنما انشغل بالتحقيق ومن مؤلفاته المتعلقة بعلوم السنة:

1- مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث والآثار: وهو فهرس للمسند.

2- عقد الجمان في تراجم علماء الكرد والمنسوبين إلى قرى ومدن كردستان بالاشتراك مع الأستاذ تحسين الدوسكي طبع على حساب مكتبة الأصالة والتراث في الشارقة.

وقد جمعت مؤلفاته في (السلفيات سلسلة كتب العلامة المحدث حمدي عبد المجيد السلفي).

3- وألّف بعض الرسائل، ونشر له مقالات في كثير من المجلات باللغتين العربية والكردية. ومنها مجلة (الرسالة الإسلامية) ببغداد له فيها مقالات منها (تخريج حديث الأذنان من الرأس)، وغير ذلك.

1- الشيخ المحدث من كبار المحققين المتقنين وخصوصا للأجزاء الحديثية حيث كان من أفرادها القلائل الذين لهم بها اهتمام وولع شديد، ولد سنة (1349هـ/ 1931م) في قرية (المصطفاوية) محافظة الحسكة في سوريّة من أبوين كرديّين، ثمّ قضى في كردستان معظم حياته، وبها بدأ طلب العلم متنقلا بين مدارسها وعلمائها حتى حاز على الإجازة العلمية على عادة أهل بلده، ثم هاجر في طلب العلم إلى الشام والهند وغيرها واستوطن العراق، وقد طاف البلدان، وترك بصمة طيبة في كلّ قطر حلّ فيه وكان ما بين: تعليم و توجيه وإرشاد، ودعوة، وتحقيق لكتب الأسلاف وإعانة على ذلك، توفي سنة (1433هـ/ 2012م)، **والشيخ من أعلام السلفيين في العراق وقد نسب نفسه لهذا الاتجاه وكان داعية للسّنة ناشرا لمذهب السلف، متصلا بأعلامه كالألباني وغيرهم، متعاونا معهم في الدعوة إلى الله ونشر العلم**، مترجم في حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه للشيباني (ص95)، وترجم له تلميذه محمود بن مُحَمَّد حمدان في مقال منشور على الشبكة وسمه ب: (رحم الله العلامة حمدي السلفي...وأخلف الأمة خيرا)، وتلميذه إياد القيسي في مقال: (ترجمة الشيخ المحدث حمدي عبد المجيد السّلفي). وهي منشورة في الشبكة.

4- وله ردود ومناقشات حول كتاب موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة فيه الرد على عز الدين بليق في كتابه منهاج الصالحين، وتم جمع أكثر مقالاته العربية في كتاب سمي ب (مقالات حمدي عبد المجيد السلفي) وهو مطبوع.

التحقيق: لقد حقّق الشيخ كثيرا من كتب الحديث وغيرها وطبع أكثرها: ومن المطبوع من أهمها:

1- المعجم الكبير للطبراني.

2- مسند الشاميين للطبراني.

3- مسند الشهاب للقضاعي.

4- اللآلي المنثورة في الأحاديث المشتهرة للزركشي.

5- بيان الوهم والإيهام لابن القطان.

6- خلاصة البدر المنير لابن الملقن طبع في مجلدين في مكتبة الرشد.

7- تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي لابن الملقن.

8- بغية الملتمس في سباعيات أحاديث الإمام مالك بن أنس. للعلائي.

9- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي.

11- موافقة الخبر الخبر للحافظ ابن حجر بالاشتراك مع الشيخ صبحي السامرائي.

12- انتقاض الاعتراض للحافظ ابن حجر بالاشتراك مع الشيخ صبحي السامرائي.

13- الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي بالاشتراك مع الشيخ صبحي السامرائي.

14- جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة لابن عبد الهادي نشر في مجلة الحكمة.

15- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للزركشي.

16- الأمالي المطلقة للحافظ ابن حجر.

17- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ ابن حجر.

18- تذكرة الحفاظ لابن طاهر المقدسي.

19- كتاب المجروحين لابن حبان .

20- الضعفاء للعقيلي طبع في أربع مجلدات في دار الصميعي.

21- الأحاديث الطوال للطبراني.

22- تذكرة المحتاج في تخريج أحاديث المنهاج لابن الملقن.

23- الأمالي الحلبية لابن حجر.

24- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للزركشي.

25- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة لابن الكيّال.

26- تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية للسيوطي.

27- تخريج أحاديث شرح المواقف للجرجاني.

29- وتخريج أحاديث شرح العقائد للتفتزاني للسيوطي.

28- الجزء الثاني من أحاديث الذهلي انتقاء الدارقطني.

29- رسالة حول المعاجم الثلاثة للطبراني للصنعاني .

30- جزء في ترجمة الطبراني لابن منده.

31- جزء من حديث الحافظ العراقي، وطبع الكثير جدا من الأجزاء الحديثية.وله غيرها في علوم الحديث.

وحقق بعض كتب العقيدة واللغة والتواريخ وبعض كتب ابن تيمية ومُحَمَّد شكري الآلوسي وبعض العلماء الأكراد باللغة الكردية، ونال الإجازة على طريقة المحدثين، فأجاز بعضا ممن قرأ عليه و اتصل به.

****

** **الفرع الثاني: صبحي السامرائي**[1]:

للشيخ مساهمة جيدة في خدمة السنة فنشر كثيرا من المخطوطات الحديثية كما ساهم في تحقيق وتصنيف أكثر من (45) كتابا من مهمات علوم الحديث بنفسه أو إعانة للمحققين وغيرها:

أولا: المؤلفات والآثار التي خدم بها السّنة:

وكل ما وقفت عليه مخطوط غير مطبوع وهي:

1- الاستبصار في طبقات مجرحي ومعدلي رواة الآثار.

2- الكمال في تاريخ علم الرجال وهو في الجرح والتعديل.

3- لطائف المنن في زوائد المستدرك على الصحيحين والسنن. لم يُتمَّه.

4- شرح سنن ابن ماجه لم يتمّه.

5- الإفهام في شرح الإلمام لابن دقيق العيد في أحاديث الأحكام.

6- المدخل لدراسة الصحيحين.

7- الكاشف عن أسامي كتب السنة المشرفة.

8- المختار من حديث سيد المهاجرين والأنصار.

1- الداعية المحدث المسند المحقق المتقن خادم الطلاب (**من بقايا أهل الحديث في العراق**) **كما قال عنه الشيخ ابن باز، وشيخ السنة في العراق**، ولد في محلة العاجلين جانب الرصافة ببغداد سنة (1355هـ/ 1936م) ونشأ في بغداد في أسرة كريمة متدينة، فوجهه أبوه لحفظ القرآن ودراسة مبادئ التجويد، ثمّ أتمّ دراسته الأكاديمية، وعمل في الشرطة إلى تقاعده، وهو في ذلك منشغل بطلب العلم الشرعي، فأخذ عن كثير من العلماء ورحل للسماع في البلدان، فأجازه جمع من العلماء، ثم انشغل بالإمامة في المساجد وتدريس الفقه والحديث في العراق والسعودية، وتولى الكثير من الأعمال والمسؤوليات، واختص بالتحقيق وبذل الكتب والمخطوطات، توفي ببيروت سنة (1434هـ/ 2013م). ينظر ترجمته في يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، تاريخ علماء بغداد، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (ص285- 288)، وحمد بن غازي القرشي، نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن (وهو ثبت الشيخ صبحي السامرائي) (ص11- 22)، وعبد القادر المحمدي، أعلام المدرسة الحديثية البغدادية المعاصرة، أصالة وإبداع، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني في جامعة الأنبار،1433هـ، (ص13- 21). وترجم له بعض تلاميذه ومنها بحث: (شيخ السنّة في العراق صبحي بن جاسم البدري السامرائي الحسيني)؛ لمحمد زياد التكلة، وسوانح ومواقف مع شيخنا المحدث الجليل صبحي السامرائي لمحمد البغدادي، والمسند المحقق الشيخ صبحي السامرائي لمرشد الحيالي، منشورة في الشبكة.

9- مسائل من فقه الحديث.

10- تخريج الأحاديث الواردة في كتاب مُحَمَّد بن عبد الوهاب في رده على الرافضة.

11- مجموعة إجازاتي في السنة المشرفة، تأليفه، وهو ثبت الشيخ المختصر.

12- حاشية على الرسالة المستطرفة.

13- فن تخريج الأحاديث، بحث نشر في مجلة الرسالة الإسلامية عدد 25/ 26 عام 1390هـ، (ص9-13)، ذكر ذلك الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه عن التخريج[1].

14- بحثان في وجوب طاعة الرسول وأقوال أصحاب المذهب المتبوعة والصوفية في التمسك بها ونبذ ما سواها من الآراء.

تحقيقاته:

لقد عرف الشيخ بالتحقيق وأكثر منه، وله تحقيقات نافعة، أثرت المكتبة الاسلامية طبع منها:

1- ما لا يسع المحدث جهله: لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي.

2- الخلاصة في أصول الحديث للحسين بن عبد الله الطيبي: وعلّق عليه.

3- علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي بالمشاركة مع أبي المعاطي النوري ومحمود مُحَمَّد الصعيدي. وكان الشيخ رحمه الله غير راض عنه أولا لما فيه من التحريف، وقد طبع طبعة جديدة.

4- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي.

5- مجموعة رسائل في علوم الحديث: (تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم للنسائي، والطبقات للنسائي، وتسمية من لم يرو عنه غير راو واحد للنسائي، ومختصر نصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادي، وكتاب الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، والإجازة للمعدوم والمجهول للخطيب البغدادي).

6- أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: تحقيق وتعليق.

1- بكر بن عبد الله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، دار العاصمة المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ، (ص92).

7- المنتخب من مسند عبد حميد، بالاشتراك مع محمود مُحَمَّد خليل الصعيدي: تحقيق وتعليق.

8- مسند الإمام عبد الله بن المبارك.

9- تذكرة المؤتسي فيمن حدّث ونسي للسيوطي.

10- مراسيل ابن أبي حاتم الرازي، باعتناء وتقديمه.

11- كتاب الأشربة للإمام أحمد بن حنبل.

12- تاريخ أسماء الثقات؛ لأبي حفص عمر بن شاهين.

13- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لإبراهيم بن مُحَمَّد بن سبط ابن العجمي.

14- تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام للجرجاني للسيوطي.

15- فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي لعبيد بن مُحَمَّد الإسعردي.

16- تصحيفات المحدثين للعسكري.

17- موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر: بالاشتراك مع الشيخ حمدي السلفي.

18- شعار أصحاب الحديث لمحمد بن أحمد أبو أحمد الحاكم الكبير شيخ الحاكم صاحب المستدرك.

19- الضعفاء والمتروكين لأبي الحسن علي بن عمر الدراقطني.

20- ذيل على ميزان الاعتدال لأبي الفضل عبد الرحمن بن الحُسين العراقي.

21- الأحكام الوسطى لعبد الحق الأشبيلي. بالاشتراك مع الشيخ حمدي السلفي.

22- انتقاض الاعتراض للحافظ ابن حجر. بالاشتراك مع الشيخ حمدي السلفي.

23- تهذيب الأجوبة لابن حامد الحنبلي.

24- من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال.

25- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي القاسم البغوي.

26- الكامل في الضعفاء لابن عدي الجرجاني، حقق ونشر منه المقدمة فقط.-

27- تخريج أحاديث شرح العقائد للتفتزاني: تأليف السيوطي.

28- تخريج أحاديث مختصر المنهاج في أصول الفقه لعبد الرحيم بن الحسين العراقي. والمنهاج للبيضاوي.

29- مسند المقلين من الأمراء والسلاطين لتمام بن مُحَمَّد الرازي، والمدرج إلى المدرج للسيوطي: مطبوعان ضمن مجموعة رسائل في الحديث، طبعت أولا بالدار السلفية الكويت بتحقيق وتقديم الشيخ.

وله تحقيقات كثيرة لم تطبع، منها:

1- رواية الأقران لابن حيويه.

2- تاريخ التصحيف للعسكري.

3- سؤالات الآجري لأبي داود بالاشتراك مع محمود خليل وأبي المعاطي.

4- سؤالات إسحاق بن منصور الكوسج لأحمد وإسحاق بن راهويه.

5- بحر الدم في من تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم. لابن عبد الهادي.

6- تخريج حديث أبي عمير، تحقيقه

7- تخريج الأحاديث الواردة في كتاب الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب في رده على الرافضة.

8- رواية الأكابر عن الأصاغر للباغندي.

9- بستان المحدثين للشاه عبد العزيز الدهلوي مترجم للعربية.

ومما يتصل بإنتاجه العلمي بذله المشتهر لمخطوطاته ومكتبته النفيسة للباحثين، وإشرافه عليهم[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها: أولا في العراق:

1- اشتغل بالإمامة والخطابة والتدريس، في مساجد عدة:

- وأقرأ خلالها الكتب السبعة وغيرها مرارا في بغداد، ومرة في بيروت.

1- حمد بن غازي القرشي، نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن، (ص15- 18). يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، تاريخ علماء بغداد، (ص287- 288)، وعبد القادر بن مصطفى المحمدي، أعلام المدرسة الحديثية البغدادية المعاصرة، (ص19- 21).

2- التدريس الأكاديمي (في داخل العراق):

- درس في جامعة بغداد في كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد مادة الحديث ومصطلحه، وفقه الحديث ومادة مَخطوطات الحديث، والفقه المقارن وبعض العلوم الشرعية.

- كما درس في المعهد العالي لإعداد الأئمة والخطباء في بغداد وغير ذلك.

خارج العراق :

1- وعظ ودرس في كثير من مساجد السعودية وقطر والكويت وغيرها.

2- درس الحديث في المسجد الحرام ومن كتب السنة التي درّسها صحيح البخاري، وسنن الترمذي.

3- حاضر في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود في الرياض في مخطوطات الفقه وأصوله على مذهب الحنابلة.

4- حاضر في جامعة الإمام عبد العزيز بجدة في المملكة العربية السعودية.

5- حاضر في كلية العلوم الأثرية بجهلم- باكستان.

6- عضويته في الجامعات والجمعيات :

- عضو فخري في جامعة أهل الحديث أو الجامعة السلفية –بنارس- الهند.

- عضو بارزا في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة في المملكة العربية السعودية.

7- الدروس العلمية خارج الإطار الأكاديمي:

- درس مادة الحديث في مدرسة التربية الإسلامية.

- درس العلوم الشرعية في جامع (12) ربيع الأول في الرصافة.

- درس الحديث ومصطلحه في جامع الحاج محمود البنية في الكرخ، لعدة سنوات.

- درس بعض كتب الحديث في جامع المرادية برصافة بغداد.

- درس الحديث ومصطلحه في جامع برهان الدين ملا حمادي في الكرخ.

- درس الحديث ومصطلحه وفقه السادة المالكية في المركز الثقافي السوداني ببغداد.

-كما أقرأ الكتب السبعة مرة في بيروت والموطأ وابن خزيمة وغيرها، وأقرأ الصحيحين في البحرين، والبخاري وغيره في مكة، وفي المدينة، وفيها أقرأ المسند أيضا وغيره، وفي الكويت، وأقرأ فيها الصحيحين وأقرأ في قطر السنن الأربع والموطأ والدارمي وكتبا عدة، وأقرأ في الأردن أيضا.

8- وقد حصل الشيخ إجازات كثيرة عن كثير من كبار الشيوخ المسندين في شتى البلاد الإسلامية من المغرب وتونس والهند وغيرها في شتى كتب السنة والفقه والحديث وغيرها فأقرأ كتب الحديث كما سبق وأجاز الكثير من الطلبة وأهل العلم.

9- وقد تتلمذ على الشيخ طلبة كثير في بلاد في العراق وخارجها في السعودية وغيرها. كما انتفع به خلق كثير من طلبة العلم والعلماء والباحثين وعامة الناس.

10- ومما يتصل بأعماله توليه الإشراف على الباحثين في الرسائل الجامعية في الجامعات التي درس فيها.

ومنها أن الشيخ قد حصل الشيخ من رحلاته الكثيرة الكثير من الكتب والمخطوطات ونسخ من المخطوطات الفريدة، وصوّر ما استطاع من ذلك، فكوّن مكتبة عظيمة من أوسع المكتبات الشخصية جمعت درر المطبوعات في الحديث، والفقه، والأصول والنحو، والعقائد، والتفسير، والتاريخ، والأدب وغيرها، ونفائس المصورات من المخطوطات من مكتبات العالم وغالب المخطوطات مفهرسة من الشيخ وله تعليقات وتنبيهات تدل على صبره وحرصه في تحصيله العلم بذلها لطلبة العلم، والباحثين والعلماء[1].

وقد نظرت في تحقيقاته على كثرتها فوجدته من أبرز المحققين المعاصرين حيث برز فيها مايلي:

1- عنايته العظيمة بالتحقيق ولهذا كثرت تحقيقاته مقارنة بندرة مؤلفاته.

2- معرفته التامة بالمخطوطات في العالم ونسخها، ومعرفته بقراءتها، ومراد المؤلف من ألفاظها، وحله لرموزها، مع شدة صبره في الاعتناء بها مما يدل على تمكنه وتمرسه في تحقيق المخطوطات.

3- تنوع مواضيع ما حقق من كتب في مختلف العلوم مما يدل على تمكنه من مختلف العلوم، وإن كان الحديث وعلومه وعلل الرجال هي الغالب عليها؛ لشغفه وحبه للحديث تعليما وتصنيفا.

4-كان يتولى مهمة التحقيق حقيقة:

1- نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن (وهو ثبت الشيخ صبحي السامرائي). (ص13/ 15). أعلام المدرسة الحديثية البغدادية المعاصرة – أصالة وإبداع، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، (ص17- 19).

- حرصا على التأكد من أن المخطوط لم يحقق ألبتّة ليقدم الجديث للمكتبة الإسلامية.

- تحريا لجمع نسخ المخطوط أينما كانت، وقد سبقت الإشارة إلى حرص الشيخ، وشغفه في جمع المخطوطات وتصويرها من شتى بلاد العالم التي زارها.

- تحقيقا للعنوان ونسبة الكتاب.

- ضبطا للنص ضبطا تاما بحسن إجراج وشكل ما يشكل وما يجب من نصوص وأعلام وتصحيح إن لزم مع التعليق على ما يلزم التعليق عليه دون إثقال للحواشي، وبيانا لاختلاف النسخ وتخريجا للأحاديث وبيانا لدرجتها وعزوا الأشعار وترجمة للأعلام وعزوا وترجيحا للأقوال وشرحا للغريب، ويعلق عليها تعليقات قيمة، ويختمها بالفهارس والمراجع[1].

وأكتفي بذكر هذين العلمين فليس قصدي الحصر والاستيعاب، إنما هو التمثيل بالأظهر، وإلا ففي العراق سوى هذين الفاضلين المشتغلين بالسنة وعلومها.

1- ينظر مرشد الحيالي، المسند المحقق الشيخ صبحي السامرائي، ذكر بعض خصائص تحقيقاته وأمثلة لذلك.

المطلب السادس: جهود علماء القارة الهندية:

وقد عرف علماء الهند بشغفهم بالعلوم الدينية وانتهت إليهم رئاسة التدريس والتأليف في فنون الحديث، وسلم بزعامتهم في العهد الأخير كما سيأتي، وأشار إلى كثير من جهودهم عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي في جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، وبحثها أيضا سيد عبد الماجد الغوري، في مساهمة علماء الهند في الحديث النبوي في القرنين الرابع والخامس عشر الهجريين دراسة استقرائية نقدية: وهي رسالة الماجستير المقدمة إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ولم أطلع عليها.

** **الفرع الأول: عبد الرحمان المباركفوري[1]:**

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

1- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: من أنفس شروح الترمذي المتأخرة.

2- مقدمة تحفة الأحوذي.

3- شفاء الغلل شرح كتاب العلل: وهو شرح مختصرا للعلل الصغير للترمذي، ألحقه بآخر كتابه التحفة.

4- أبكار المنن في تنقيد آثار السنن: ألفه ردا على كتاب آثار السنن لمحمد ظهير أحسن النيموي الذي جمع فيه الأحاديث التي تؤيّد المذهب الحنفّي وتقوّيه[2].

1- العلامة المحدث الشهير، ولد في بلدة مباركفور سنة (1284هـ/ 1867م) ونشأ بها، واشتغل بالقراءة في صباه، فختم القرآن، وقرأ مختلف العلوم على علماء كثيرين، وارتحل وطاف البلاد، ثم انشغل بالتدريس والتحديث والتأليف توفي سنة (1353هـ/ 1934م). **وقد نص على اتباعه لمنهج السلف في مواضع، وهو الذي قرره الباحثون والمترجمون له**، ينظر مثلا عبد الله الشهراني، منهج العلامة الجليل الشيخ المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الإمام الترمذي، رسالة ماجيستير مقدمة لجامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، نوقشت سنة 1418هـ، (ص58- 59 وص301- 313). وينظر ترجمته في عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (5/ 166)، والغوري سيد عبد الماجد، أعلام المحدّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1421هـ، (ص101- 111)، عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (146/ 150)، عبد الله الشمراني، العلامة المحدث المباركفوري ومنهجه في كتابه تحفة الأحوذي، (ص50- 69).

2- ظهير أحسن بن سبحان علي النيموي العظيم آبادي أحد كبار علماء المذهب الحنفي المبرزين في الهند له عدة تصانيف منها آثار السنن، توفي سنة (1325هـ)، ينظر عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين (10/ 112)، وعبد الرحمن الفريوائي، جهود مخلصة (ص248).

5- وله مؤلفات أخرى بالأردية ورسائل كثيرة في موضوعات مختلفة بالعربية والأردية[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

بدأ التدريس في بلده مباركفور حيث أسس مدرسة دار التعليم العربية ودرس فيها لسنوات، ثم انتقل إلى بلرامفور بغونده وأنشأ مدرسة أخرى درّس فيها ماشاء الله، ودعي لعدة مدارس في الهند درّس فيها مدة زمنية طويلة منها إلى أن انقطع في بيته للتأليف وتدريس خواص الطلاب والطالبات إلى وفاته[2].

****

**** الفرع الثاني: أبو الطيب مُحَمَّد عطاء الله حنيف الفنجياني[3]:**

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

له مؤلفات وتحقيقات باللغة العربية وغيرها: طبع من مؤلفاته:

1- سيد عبد الماجد الغوري ، أعلام لمحدّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه، دار ابن كثير، بيروت ط1، 1421هـ، (ص108- 111)، وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص148- 151)، وعبد الله رفدان الشمراني، العلامة المحدث المباركفوري ومنهجه في كتابه تحفة الاحوذي، رسالة ماجيستير مقدمة لجامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، نوقشت سنة 1418هـ، (ص62- 69).

2- ينظر الغوري سيد عبد الماجد، أعلام لمحدّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه، (ص104- 105). وعبد الله رفدان الشمراني، العلامة المحدث المباركفوري ومنهجه في كتابه تحفة الاحوذي، (ص50- 51). عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص147).

3- العلامة الكبير المحدث الفقيه القدوة: ولد في قرية (بهوجيان) الواقعة في منطقة (أمرت سر) بالهند سنة (1328هـ/ 1910م)، وأخذ العلم عن مشايخ قريته، ثم رحل للطلب، ثم بعد تمكنه رجع الى قريته داعيا مدرسا، ثم توسعت دعوته، واشتغل بالتأليف والكتابة والتحقيق وتولى كثيرا من الأعمال والمناصب والمسؤوليات توفي سنة (1407هـ/ 1987م). **وقد انتسب للاتجاه السلفي وكان أحد المؤسسين لجمعية أهل الحديث السّلفية في الهند القائمين بنشاطاتها كما ترأسها، وأنشأ دارا أسماها (دار الدعوة السلفية)، ومكتبة باسم (المكتبة السلفية)، وهذا ظاهر في مؤلفاته ومسيرته الدعوية،** ترجم له في عاصم القريوتي في مقدمة (التعليقات السلفية على سنن النسائي)، تح: أحمد شاغف وأحمد مجتبى السلفي، المكتبة السلفية باكستان، ط1، 1422هـ، (23/1). وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص305- 308)، ومترجم في مقدمة النبيه فيما يحتاج إليه المحدث الفقيه، للشاه ولي الله الدهلوي، نقله إلى العربية مُحَمَّد عزير شمس، المكتبة السلفية، لاهور، باكستان، ط1، 1424هـ، (ص15- 20)، وعاصم القريوتي في مُحَمَّد عطاء الله حنيف، فرائد الفوائد المهمة في كتب الإجازات وكتب الفهارس والأثبات، (ص179- 182).

1- التعليقات السّلفية على سنن النّسائي: طبع قديما طبعة حجرية، ثم طبع حديثا طبعة محققة مخرجة في خمس مجلدات طباعة أنيقة سنة (1422هـ)، في المكتبة السلفية بلاهور، باكستان، وتتضمن حواش أربعة، وهي: تعليق السندي، وزهر الربى للسيوطي، والحواشي الجديدة لمحمد الفنجابي الدهلوي مع تكملة الشيخ مُحَمَّد كفاية الله الشاهجهانفوري، وتعليقة لطيفة للشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليمني.

2- ترجمة الإمام الشّوكاني باللغة الأردية.

3- أدعية الرسول ﷺ: لقي رواجا وقبولا منقطع النظير في باكستان.

4- التعليق على ما كتبه الشيخ أبو زهرة في حياة شيخ الإسلام ابن تيمية.

5- التعليق على ما كتبه الشيخ أبو زهرة في حياة الإمام أحمد بن حنبل.

6- التعليق على ما كتبه الشيخ أبو زهرة في حياة الإمام أبي حنيفة،كلها مترجمة بالأردية.

7- التحقيق الراسخ في أن أحاديث رفع اليدين ليس لها ناسخ بالأردية.

8- واقعة كربلاء.

9- مقال طويل في الدفاع عن مسند الإمام أحمد رحمه الله نشره في مجلة الاعتصام بالأردية.

وله مؤلفات غيرها في سائر العلوم.

وأما المخطوط وما لم يطبع من مؤلفاته فهي:

1- التعليق على بلوغ المرام لم يتم.

2- التعليق على شرح نخبة الفكر ولم يتم.

3- فيض الودود في التعليق على سنن أبي داود جزآن ولم يتمه.

4- التعليق على جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

5- تعليقات على طبقات المدلسين لابن حجر.

وله مقالات علمية عديدة وبحوث قيمة نشرت في دائرة المعارف الإسلامية بالأردية بجامعة البنجاب لاهور. وفي أهل الحديث ومجلة الإعتصام الأسبوعية وبعض مجلات الهند وباكستان.

وأما تحقيقاته وإشرافه على طبع الكتب فمنها:

1- التعليقات الظراف على الإتحاف: وهو تعليق وتحقيق لإتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه للشاه ولي الله الدهلوي مع كتابه مقدمة نفيسة فيها مباحث هامة وتعريفات لمن أراد النظر في كتب الفهارس والأثبات، وكتاب إتحاف النبيه يعد ثبتا نفيسا فيه فوائد كثيرة.

2- نشر ذكر إلهي: وهو ترجمة الوابل الصيب لابن القيم مع التعليق عليه ترجمه صديقه الحافظ مُحَمَّد زكريا.

3- نشر إفادات ابن تيمية جمع فيه سبع رسائل لشيخ ابن تيمية وشرها باللغة الأردية.

4- تحقيق (تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة) للشيخ أبي الوزير أحمد حسن الدهلوي وأبي سعيد مُحَمَّد شرف الدين مع الإضافات والاستدراكات.

5- نشر كتاب (الاتباع) للقاضي ابن أبي العز الحنفي لأول مرة مع التحقيق والتعليق.

6- أشرف على وضع حاشية لصحيح البخاري للشيخ عزيز زبيدي.

7- نشر (الإيقاف في أسباب الاختلاف) لمحمد حياة سندي مع ترجمته الأردية.

8- نشر (نور السنة وقرة العينين في التفضيل الشيخين).

9- نشر (تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه السلام) لمحمد حياة سندي.

وغير ذلك كثير مما شارك في طبعه من كتب الحديث والعقيدة إذ هو يعد بلا منازع (ناشر التراث السلفي بالهند وباكستان)[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- لما قامت جمعية أهل الحديث بتأسيس مدرسة مركزية في ججرانوالا عين رئيسا للمدرسين فيها.

2- ثم انتقلت المدرسة الى مدينة (أمرت سر) فعيّن خطيبا في (كوت كفورة) في منطقة (فريد كوت).

3- درس في مدرسة مركز الإسلام في منطقة (فيروزفور).

1- الشاه ولي الله الدهلوي، النبيه فيما يحتاج إليه المحدث الفقيه، (ص16- 18). مُحَمَّد عطاء الله حنيف، فرائد الفوائد المهمة في كتب الإجازات كتب الفهارس والأثبات، (ص181- 182). وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة، (ص305- 306).

4- أسس في عام (1937م) دار الحديث النذيرية في (فيروزفور).

5- ثم انتدبه مدير مدرسة أودانوالا مامو كانجن بباكستان فعيّن شيخ الحديث فيها.

6- اشترك في تأسيس (جمعية أهل الحديث) بباكستان ويعد من كبار زعماء الجمعية.

7- عمل الشيخ مدرسا في الجامعة السلفية بلاهور حيث كانت هناك آنذاك.

8- تولى الشيخ الخطابة في مسجد المبارك في الكلية الإسلامية بلاهور خمسة عشر عاما.

9- أصدر مجلة (رحيق) واستمرت ثلاث سنوات تقريبا، ثم أصدر مجلة علمية أسبوعية باسم (الاعتصام) باللغة الأردية واستمرت بعده. وكان يكتب فيها ومن ذلك مقال طويل في الذب عن مسند الإمام أحمد.

10- أنشأ مكتبة باسم (المكتبة السلفية) لنشر وتحقيق وطباعة التراث السلفي في شتى العلوم، وفي عام (1980م) أسس مركزا إسلاميا باسم (دار الدعوة السلفية) أوقف عليه مكتبته الخاصة كلها[1].

11- شارك في مناقشة رسائل الدكتوراه في جامعة البنجاب لعدد من الطلبة.

12- حوت مكتبته عددا كبيرا من الكتب والمصادر الحديثية والفقهية والتفسيرية وغيرها وندر أن تجد كتابا طبع في الحديث خاصة أو الرجال إلا وتراه عنده كما امتازت المكتبة باحتوائها على كثير من الطبعات الأولى لعدد كبير من الكتب وقد جعل في المكتبة جناحا خاصا لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية ولتلميذه ابن قيم الجوزية وكتب صديق حسن خان رحمهم الله جميعا إذ جعل كتب واحد منهم في جهة خاصة ولا يزال الطلبة والباحثون ومدرسوا الجامعات يغترفون من مكتبه ويرجعون إليها في بحوثهم ودراساتهم ولقد جعل الشيخ رحمه الله مكتبته مفتوحة لطلبة العلم عموما. وجعلها وقفا على دار الدعوة السلفية التي أسسها.

14- تتلمذ على الشيخ تلاميذ كثيرون بعضهم من أهل العلم ومدرّسي المعاهد والجامعات.

15-أجاز الشيخ عددا من الطلبة وأهل العلم إضافة لمن درس عليه حيث كانت له أسانيد عن شيوخه في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمشيخات ودواوين أهل الإسلام.

****

1- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 308).

** **الفرع الثالث: عبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام الرحماني المباركفوري[1]:**

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

1- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: في تسع مجلدات وهو شرح موسع وصل فيه إلى نهاية العبادات، وهو أطول كتاب ألفه ومن أنفس شروح كتب السنة.

ومؤلفات أخرى بالأردية في الفقه ومنها:

2- بيان الشرعة في بيان محل أذان خطبة الجمعة.

3- عقد التأمين رؤية شرعية.

4- فضائل رمضان المبارك وأحكامه.

5- فتاوى شيخ الحديث المباركفوري بالأردية. جمعها ورتبها فواز بن عبد العزيز الرحماني حفيد الشيخ.

6- رسائل فضيلة شيخ الحديث الرحماني إلى عبد السلام الرحماني بالأردية: رتبها رفيق أحمد رئيس السلفي.

7- وجمع ولده عبد الرحمان المباركفوري فتاوى له في مجلدين كبيرين.

8- كما نشرت له بعض الفتاوى في بعض المجلات مجلتي (محدث) و (مصباح) وغيرهما.

1- ولد في بلدة مباركفور في مديرية (أعظم كره) شمال الهند سنة (1327هـ/ 1909م)، ودرس عند والده في مدرسة سراج العلوم، ثم انتقل مع والده إلى دار الحديث الرحمانية بدلهي، وأكمل دراسته هناك، متخرجا على علماء مختصين في كل فن من فنون العلم، ثم اشتغل بالتدريس في مدارس كثيرة، وبالدعوة والإفتاء والتأليف والكتابة وتولى مناصب ومسؤوليات، توفي سنة (1414 هـ/ 1994م)، **وقد قرر انتسابه لمذهب السلف، قرّره في بيان عقيدته كما في مؤلفاته، وأثنى عليه أهل العلم بذلك، وهذا الذي قرّره من ترجم له.** ينظر مثلا موافقي الأمين، الاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري كتاب الصيام والاعتكاف جمعا ودراسة، رسالة ماجيستير نوقشت بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية 1434/ 1435هـ، (ص316)، وسيّد عبد الماجد الغوري، الشيخ عبيد الله المباركفوري الرحماني وجهوده العلمية في الحديث النبوي تدريسا وتأليفا، مقال منشور في جريدة الحديث (جوان 2020)، الصادرة عن الجامعة الماليزية قسم الكتاب والسنة للعلوم الشرعية، (ص529)، وينظر ترجمته في عبيد الله الرحماني المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإرشاد، الجامعة الإسلامية بنارس الهند، (ص9- 10)، ومُحَمَّد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام، (2/ 42)، ونزار أباظة ومُحَمَّد المالح، إتمام الأعلام (ص180- 181)، مُحَمَّد خير بن رمضان يوسف، تكملة معجم المؤلفين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ،(ص368- 369)، وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص258- 259)، وموافقي الأمين، الاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري كتاب الصيام والاعتكاف جمعا ودراسة، (ص18- 39)، سيد عبد الماجد الغوري، الشيخ عبيد الله المباركفوري الرحماني وجهوده العلمية في الحديث النبوي تدريسا وتأليفا، (ص523- 537).

9- أعان شيخه المباركفوري في تكميل الجزءين الأخيرين لشرح جامع الترمذي تحفة الأحوذي.

10- وله حواش على كتب الحديث التي درّسها ومنها موطأ مالك وصحيح البخاري وسنن أبي داود وبلوغ المرام لابن حجر وكلها مفقودة إلا حواشيه على بلوغ المرام[1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- بعد تخرجه من دار الحديث الرحمانية بدلهي عين مدرسا فيها نظرا لذكائه وتفوقه العلمي وكفاءته، وأوكل إليه تدريس بعض كتب الحديث، كالصحيحين وجامع الترمذي وسنن أبي داود وموطأ مالك وغيرها، وبقي مدرسا فيها إلى إغلاقها عند انقسام الهند إلى دولتين باكستان والهند عام (1366هـ/ 1947م).

2- عمل في الإفتاء في دار الحديث الرحمانية مع أن الدار كانت تزخر بفحول العلماء، فكان يفتي شفهيا وكتابةً، وكان الناس يراجعونه في الاستفتاء حتى توفاه الله، وكانت تحال إليه بعض الأسئلة والاستفسارات من سائر البلاد والهيئات، وقد طبع كثير من فتاويه في مجلتي (محدث) و (مصباح) وغيرهما.

3- لما عاد إلى مسقط رأسه مباركفور اشتغل بالدعوة إلى الله وكانت له دروس في بعض المساجد ومكث كذلك حوالي عشرين سنة استفاد منه فيها الكثير من الطلبة وتخرج على يديه العديد من العلماء.

4- عينته جمعية أهل الحديث المركزية بالهند مشرفا عاما ومستشارا لها لسنوات طويلة.

5- عمل مشرفا على رئاسة تحرير مجلة (محدث) الشهيرة التي كانت تصدر عن جمعية أهل الحديث.

6- عمل رئيسا للجامعة السلفية ببنارس منذ أول يومها إلى وفاته.

7- كان عضوا في هيئة التعليم الديني بولاية أترا برديش.

8- بالإضافة إلى عضويته وقيادته لجمعية أهل الحديث في الهند ولعدد من المؤسسات التعليمية والدينية[2].

****

1- ينظر موافقين الأمين، الاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري كتاب الصيام والاعتكاف جمعا ودراسة، (ص38- 39). سيد عبد الماجد الغوري، الشيخ عبيد الله المباركفوري الرحماني وجهوده العلمية في الحديث النبوي تدريسا، (ص530). وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص259).

2- ينظر سيد عبد الماجد الغوري، الشيخ عبيد الله المباركفوري الرحماني وجهوده العلمية في الحديث النبوي تدريسا وتأليفا، (ص527- 529). وينظر عبيد الله الرحماني المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ص10).

** **الفرع الرابع: بديع الدين الراشدي**[1]:

- كانت له جهود معتبرة في خدمة السنة وركز عنايته علي التأليف والكتابة فكان مكثرا فيها معروفا بسرعة التصنيف حتي بلغت كتبه الصغيرة و الكبيرة إلي مائة و ثمانية كتاب في ثلاث لغات ستون كتابا في العربية، ثمانية وعشرون كتابا في السندية، وتسعة عشر كتابا في الأردية، وله الفتاوي البديعية باللغات الثلاث، **وأكثر كتبه مخطوطة ومن أهم كتبه بالعربية المطبوعة مما وقفت عليه أو نص عليه مترجموه:**

1- إنماء الزكن فى تنقيد إنهاء السكن المطبوع الآن بإذن المؤلف باسم (نقض قواعد في علوم الحديث): وهو كتاب نفيس من أنفس كتبه. رد فيه على كتاب قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي.

2- زيادة الخشوع بوضع اليدين في القيام بعد الركوع.

3- الطوام المرعشة في بيان تحريفات أهل الرأى المدهشة: في الرد على بعض أهل الرأي في التلاعب بالحديث النبوي رواية ودراية.

4- جزء منظوم في أسماء المدلسين: منظومة في (78) بيت في أسماء ومراتب المدلسين. وقد طبع حديثا.

5- جلاء العينين في تخريج روايات البخاري في (جزء رفع اليدين).

6- عين الشين بترك رفع اليدين.

7- منجد المستجيز لرواية السنة والكتاب العزيز: تضمن أسانيده و إجازاته، وفي ختامه وصية وجيزة نافعة.

1- العلامة المحدث الفقيه مفيد الطلبة من أعلام النهضة العلمية الحديثة في باكستان، ومحققي علماء أهل الحديث بها، ولد سنة (1342هـ/ 1926م) بقرية بيرجندة من قرى السّند لأسرة علمية، فتلقى بعض العلوم أولا في مدرسة أسّسها والده، ثم أخذ عن علماء بلده كثيرا من العلوم رواية ودراية ثم تصدّى للتّدريس ببلده وقصد واشتهر، فأخذ عنه كثير ثم درس وحدث وحاضر بمكّة والكويت وغيرها، كما اشتغل بالخطابة والتأليف والكتابة والتحقيق وبعض المناصب والأعمال توفي سنة (1416هـ/ 1996م)، **وانتسابه للسلفية ودفاعه عنها معروف مشهور وظاهر في كتبه ومقالاته، وقد كان داعيا لاتباع الكتاب والسنة والاعتصام بالعقيدة الصحيحة، ورد الاشراك بالله وحضّ على ترك البدع والخرافات والقضاء على التقاليد والعادات المخالفة للدين ونحوها**، ينظر بديع الدين الراشدي، نقض قواعد في علوم الحديث، دار غراس الكويت، ط1، 1424هـ، (ص56)، و ينظر ترجمته في يوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (3/ 96- 98). وترجم له صلاح الدين مقبول أحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب نقض قواعد في علوم الحديث، بديع الدين الراشدي، نقض قواعد في علوم الحديث، دار غراس الكويت، ط1، 1424هـ، (ص54/ 59)، وترجم له افتخار أحمد الأنصاري في مقدمة كتاب زيادة الخشوع بوضع اليدين في القيام بعد الركوع، بديع الدين الراشدي، زيادة الخشوع بوضع اليدين في القيام بعد الركوع، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1423هـ، (ص3/ 10)، وعبد الرحمن الفريوائي، جهود مخلصة، (ص212).

وله غيرها مطبوع في سائر الفنون.

وأما التحقيق فحقق من الكتب المطبوع:

1-كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري وبهامشه جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين.

2- السمط الإبريز حاشية مسند عمر بن عبد العزيز لابن الباغندي. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه.

والمخطوط كثير ومنه في الحديث:

1- الإجابة مع الإصابة في ترتيب أحاديث البيهقي مسانيد الصحابة.

2- التعليقات الراشدية على شرح الأربعين النووية.

3- حاشية انتقاض الإعتراض لان حجر.

4- الصريح الممهِّد في وصل تعليقات موطأ الإمام مُحَمَّد.

5-تراجم شيوخ الإمام البيهقي.

6- الإلمام في تبويب أحاديث الخطيب في الأحكام.

7- مسند السنن الكبرى للبيهقي.

8- التبويب لأحاديث تاريخ الخطيب.

9- أزهار الحدائق في تذكار من جمع أحاديث خير الخلائق.

10- التجويب لتعقيب التهذيب.

11- تهذيب الأقوال فيمن له ترجمة في إظهار البراء من الرجال.

12- القول اللطيف في الاحتجاج بالحديث الضعيف.

13- غاية المرام في تخريج جزء القراءة خلف الإمام.

14- تحفة الأحباب في تخريج أحاديث قول الترمذي: (وفي الباب).

وله غيرها في العقيدة والفقه [1].

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- تصدى أولا للتدريس ببلده، فدرس في مدرسة أسرته (مدرسة دار الرشاد) أيام طلبه فأخذ عنه جماعة.

2- أنشأ مدرسة سماها (المدرسة المحمدية) في قريته الجديدة (نيو سعيد آباد)، ودرّس فيها في مراحلها المختلفة وفي فترات متقطعة. وتولى إدارتها، كما أسس (المكتبة الراشدية) في (نيو سعيد آباد).

3- درس في المسجد الحرام أربع سنوات، بداية من سنة (1395هـ/ 1975م)، فألقى دروسا في شرح الحديث وفي التفسير وغيرها، وألقى محاضرات كثيرة في الحرم المكي وفي غيره.

4- درس سنة في دار الحديث المكية.

5- ثم درس في معهد الحرم المكي سنتين، أخذ فيها عنه من أدركه من طلبة العلم هناك، فاستفاد منه جم غفير من طلبة العلم والمقيمين وأهل تلك البلاد والحجاج والمعتمرين من أنحاء العالم.

6- ثم عاد بعدها إلى بلاده السند (باكستان) فاشتغل فيها بالتدريس، فكان يقرأ على الطلبة من الكتب الستة وغيرها، واجتهد في الدعوة فشارك في المؤتمرات في نواح كثيرة من بلده السند وغيرها.

7- وتقلد فيها مناصب عديدة منها:

- أنه اختير أمير جمعية أهل الحديث بباكستان طول حياته.

- كان خطيب المسجد الجامع لأهل الحديث فيها.

8- وقصد الكويت في أواخر حياته، فالتف حوله فيها عدد كبير من طلبة العلم فأخذوا عنه بعضا من فنون الحديث والعلوم. قرؤوا عليه من صحيح البخاري والباعث الحثيث وغيرها.

9- سافر إلى بلاد عديدة للحضور في المؤتمرات وإلقاء المحاضرات فيها.

10- وكانت له مناظرات في الدعوة وأصول الشريعة وفروعها في مواضيع كثيرة.

1- ينظر يوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (3/ 98). وينظر مقدمة صلاح الدين مقبول أحمد لتحقيقه كتاب نقض قواعد في علوم الحديث، (ص56- 58)، بديع الدين الراشدي، زيادة الخشوع بوضع اليدين في القيام بعد الركوع، (ص 7- 9).

11- وكان توّاقا إلى إقتناء وجمع الكتب وخاصة كتب التفسير والحديث فكوّن له مكتبة كبيرة غنية عامرة بأمهات الكتب والمطبوعات القيمة والمخطوطات النادرة سميت بالمكتبة الزاهدية. واستفاد منها كثير من العلماء والباحثين وخاصة المشتغلين بالحديث الشريف وأصوله ومن ذلك كتاب (مسند الشاميين) للطبراني، فقد كان لديه نسخة منقولة عن الأصل، فلما فقد الأصل صارت نسخته هي الوحيدة في العالم، وعليها اعتمد الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي في إخراج الكتاب وتحقيقه.

12- وأخذ الإجازة من كبار علماء الحديث في عصره فاستجازه الناس من باكستان، والهند، والشام والعراق، وجزيرة العرب وبلاد المغرب، فأجاز الكثير من طلبة العلم والعلماء، وسبقت الإشارة إلى ثبته.

فقد قضى الشيخ حياة حافلة بالتعليم والتربية والإفتاء والتدريس والدعوة والإرشاد والبحث والمناظرة والتصنيف والتأليف، فخدم الدين عموما والسنة خصوصا[1].

****

** **الفرع الخامس: عبد القادر بن حبيب الله السندي[2]:**

له جهود في خدمة السنة النبوية والذب عنها:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

1- الأجوبة المكية على الأسئلة الباكستانية، مطبوع في جزء واحد، وهي أجوبة لمجموعة أسئلة أرسلت للرئاسة العامة للإشراف الديني للمسجد الحرام تولى الشيخ الإجابة عنها.

1- ينظر يوسف المرعشلي، معجم المعاجم والمشيخات، (3/97- 98)، ومقدمة صلاح الدين مقبول أحمد لتحقيق كتاب نقض قواعد في علوم الحديث، (ص55- 56)، وبديع الدين الراشدي، زيادة الخشوع بوضع اليدين في القيام بعد الركوع، (ص4).

2- نزيل المدينة النبوية، ولد سنة (1355هـ/ 1936م) بقرية (جانارى) في منطقة (نواب شاه) بإقليم السند في جنوب دولة باكستان، وبها نشأ ثم حج صغيرا، ومكث في السعودية فدرس هناك إلى أن نال الدكتوراه، مع الأخذ عن كثير من العلماء، ثم اشتغل مدرسا في معهد الحرم المكي ومحاضرا في الجامعة الإسلامية مع التأليف والكتابة والتحقيق توفي سنة (1418هـ/ 1997م)، **والشيخ من أعلام السلفية المعاصرة داعية إليها راد على المخالفين، وهذا ظاهر في سيرته العلمية وتقريراته ومؤلفاته وردوده العلمية، مع ثناء أهل العلم عليه بذلك.** مترجم في موقع المكتبة الشاملة، ومقال (النسيم الحجازي في ترجمة العلامة عبد القادر السندي) لحاتم تميم منشور في أرشيف ملتقى أهل الحديث (3/ 92- 121).

2- إزالة الشبهة عن حديث الغربة أو التربة[1]: تكلم على هذا الحديث الصحيح من جوانبه الأربعة المهمة: أ- تخريجه. ب- إسناده. ج- معناه. د- شواهده.

3- إذا لم تستحي فاصنع ماشئت!: وهو في حكم الاستعانة بالكافرين على الظالمين.

4- تكحيل العينين في رد طرق حديث أسماء في كشف الوجه والكفين: وهو في الرد على علي حسن الحلبي، لتحسينه حديث أسماء ﵂ في كشف الوجه.

5- استدراكات وملاحظات على كتاب السيرة النبوية الصحيحة، للدكتور أكرم العمري.

6- الذهب المسبوك في تحقيق روايات غزوة تبوك: رسالته للماجستير.

7- السنة النبوية، وشبهات بعض الناس حولها: في الرد على أبي رية وطعنه في السنة وراوية الأمة أبي هريرة.

8- دفاع عن أبي هريرة ﵁ وإزالة الشكوك والشبهات حوله وحول مروياته.

9- الحجاب في الكتاب والسنة.

10- رفع الجنة أمام جلباب المرأة المسلمة، رد على الألباني.

13- الكشف عن كشف الرين في مسألة رفع اليدين.

15- عرض ونقد ما كتبه بعض الناس حول الكوثري والدحلان، رد على المالكي.

وله مؤلفات أخرى في مختلف العلوم.

التحقيقات المطبوع منها:

1- أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان، للشيخ مُحَمَّد أشرف سندهو السندي. تحقيق وتخريج.

2- خطب الجمعة والأعياد، للشيخ الزاحم، تحقيق وتخريج.

1- هو حديث مسلم عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد...»، الحديث.

وغير المطبوع منها:

1- الوافي على الشافي لسنن الكافي في فقه الحنابلة، أصل الكتاب لضياء الدين المقدسي، وتخريج الوافي في عشرين مجلد مخطوط.

2- تحقيق الكافي وتخريج أحاديثه البالغة: (3447) حديثا، مع المقدمة في ثمان مجلدات، ذكر مترجموه أنه تحت الطبع ولم أقف عليه مطبوعا..

المقالات المطبوعة في بعض المجلات والجرائد:

1- الإمام أحمد ودفاعه عن السنة النبوية في حلقتين.

2- درة ثمينة في علل الحديث، للإمام أحمد: نشرت في جريدة المدينة في عدة حلقات.

3- رحلة الشيخ السبيّل إلى مدينة جلهم، في سبع حلقات نشرت في جريدة المدينة.

4- حجية السنة النبوية ومنزلتها من التشريع الإسلامي: في عدة حلقات نشرة في مجلة الدعوة ثم طبعت.

5- عرض ونقد لما ألفه الشيخ أبو الحسن الندوي من السيرة النبوية، في عدة حلقات، نشرته مجلة الجامعة السلفية، في بنارس الهند.

6- وصف دقيق لكتاب تعليق التعليق، للحافظ ابن حجر نشرته جريدة الندوة في عدة حلقات.

وهذا ما وقفت عليه من مؤلفاته، وقد يلاحظ بعض التقصير في عرضها، وذلك لندرة مراجع ترجمته.

وكان للشيخ قلم سيّال يكتب بثلاثة لغات هي العربيّة والسنديّة والأورديّة.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- عمل مدرسا بمعهد الحرم المكي نهاية عام (1394هـ)ن ودرس في المسجد النبوي مصطلح الحديث.

3- انتقل إلى الجامعة الاسلامية فعمل محاضرا بكلية الحديث في بداية عام (1400هـ).

4- وتقلد في الجامعة عدة مناصب إلى أن أصبح عميدا للجامعة واستمر في هذا المنصب إلى وفاته.

5- ومما يدخل في جهوده في خدمة السنة أنه أوصى بمكتبته العامرة لدار الحديث الخيرية.

****

** **الفرع السادس: صفي الرحمن المباركفوري[1]:**

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:

للشيخ مؤلفات عديدة في التفسير والحديث النبوي والمصطلح والسيرة النبوية، والدعوة، تربوا على ثلاثين كتاباً باللغتين العربية والأردية، ومن أشهرها وأهمها باللغة العربية:

1- الرحيق المختوم: كتاب سيرة مختصر شهير ترجم إلى عدة لغات، وانتُقدت فيه أمور، والكمال عزيز.

2- روضة الأنوار في سيرة النبي المختار: وهو كتاب سيرة متوسط أوسع من الرحيق المختوم.

3- منة المنعم في شرح صحيح مسلم: وهو شرح مختصر وتعليقات على صحيح مسلم.

4- وإنك لعلى خلق عظيم: كتاب كبير الحجم في سيرة النبي ﷺ والتبشير به وبعض شمائلة وسننه.

5- إتحاف الكرام في شرح بلوغ المرام: وهو شرح متوسط لبلوغ المرام.

6- بهجة النظر في مصطلح أهل الأثر: وهو كتيب صغير فيه تعريفات موجزة لمصطلحات أهل الحديث.

7- إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب: وفيها الرد على مقال (الإسفار عن الحق في مسألة الحجاب والسفور) لتقي الدين الهلالي، وهو رد قيم نفيس.

7- الأحزاب السياسية في الإسلام.

8- تطور الشعوب والديانات في الهند ومجال الدعوة الإسلامية فيها.

1- أحد علماء الحديث في الهند ولد سنة (1361هـ/ 1943م) بقرية (حسين آباد) في منطقة (أعظم كره) من ولاية (أتر برديش) بضواحي مباركفور بالهند، درس العلوم الشرعية بمدرسة دار التعليم ثم إحياء العلوم بمباركفور ومنها تخرج ليشتغل بالدعوة والخطابة والتدريس ببلده في كثير من المدارس وعمل باحثا في السعودية في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية مع انشغاله بالتأليف والكتابة والقيام على المناصب والمسؤوليات الشرعية توفي سنة (1427هـ/ 2006م)، والشيخ سلفيّ لا شك يدل عليه أمور منه: دراسته في الجامعة السلفية في الهند وهي منبع للسلفيين في الهند، كما أنه تلقّى العلم عن أئمة الدعوة السّلفية في الهند، تقريره لعقيدة السلف ومنهجهم ورده على المخالفين ودفاعه عن أعلام الاتجاه السلفي المعاصرين، ثناء العلماء والمترجمين له عليه بأنّه من أعلام السّلفية المعاصرة، ينظر تقريرها مجملة في فدوى ياسين عثمان الصفدي، جهود الشيخ صفي الرحمان المباركفوري في تقرير العقيدة والدفاع عنها، رسالة ماجيستير في الجامعة الإسلامية بغزة نوقشت سنة 1430هـ/ 2009م، (ص38)، وينظر تفصيلها والتدليل عليها في: (ص39- 63)، وينظر ترجمته في عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة (ص279)، فدوى ياسين عثمان الصفدي، جهود الشيخ صفي الرحمان المباركفوري في تقرير العقيدة والدفاع عنها، (ص3- 36)، وترجم له ابنه طارق في مقال منشور في الشبكة في ملتقى أهل الحديث، وموقع الألوكة.

9- الفرقة الناجية خصائصها وميزاتها في ضوء الكتاب والسنة ومقارنتها مع الفرق الأخرى.

10- البشارات بمحمد ﷺ في كتب الهند والبوذيين.

11- المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير: مختصر نافع أعده جمع من العلماء طبع بإشراف الشيخ وقد شكك بعض المعاصرين في نسبته له، وهو كذلك والله أعلم، فقد نظرت فيه فوجدته يخالف معتقد الشيخ.

وأما مؤلفاته باللغة الأردية فمن أهمها ما يلي :

12- ترجمة كتاب الرحيق المختوم.

13- علامات النبوة .

14- سيرة شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

15- لماذا إنكار حجية الحديث ؟

16- إنكار الحديث حق أم باطل، وغيرها.

17- المقالات: وقد كتب العديد من المقالات في موضوعات إسلامية مختلفة، وقد نشرت في مجلات وصحف مختلفة في بلاد متعددة.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- بعد تخرجه اشتغل بالتدريس والخطابة وإلقاء المحاضرات والدعوة إلى الله في مقاطعة (الله آباد) وناغبور .

2- درّس في مدرسة (فيض عام بمئو) عامين مدرسا ثم سنة بجامعة الرشاد في أعظم كده.

3- درس في مدرسة دار الحديث ببلدة (مؤ) سنة (1966م)، ثلاث سنوات يدرس فيها، وتولى إدارتها.

4- نزل ببلدة (سيوني) سنة (1969م) يدرس في مدرسة فيض العلوم، ويدبر جميع شؤونها إضافة إلى الخطابة في جامعها، كما كان يقوم بجولات في ضواحيها للدعوة وإلقاء المحاضرات،وقضى هناك أربعة أعوام.

5- ولما رجع إلى وطنه في أواخر سنة (1972م)، قام بالتدريس في مدرسة دار التعليم، كما تولى إدارة شؤونها التعليمية، وقضى فيها سنتين.

6- ثم انتقل إلى الجامعة السلفية ببنارس بطلب من الأمين العام للجامعة سنة (1974م)، واستمر مدرسا وقائما بمسؤولياته التعليمية والدعوية فيها، لمدة عشر سنوات.

7- وعمل أمينا عاما ورئيسا لجمعية أهل الحديث-المركزية – بالهند مدة من الزمن.

9- عمل رئيسا لتحرير مجلة (محدث) الشهرية الصادرة باللغة الأردية بالهند.

10- عمل باحثا في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة من سنة (1409هـ) إلى نهاية (1418هـ)، قدم فيها خدمات جليلة، صناعة للبرامج وتحكيما للبحوث وإنجازا للتقارير حول الكتب وغيرها من مهامه.

11- عمل مشرفا على قسم البحث والتحقيق العلمي في مكتبة دار السلام بالرياض، إلى وفاته.

12- وله تلاميذ كثيرون من خلال تدريسه في مدارس الهند وجامعاتها، كما قرأ عليه عدد من طلبة العلم بالمملكة العربية السعودية كتبا عدة، إبان عمله بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة النبوية.

13- كان للشيخ عناية بالأسانيد والإجازات إقراء وإجازة، فقرأ عليه بعض الطلبة بعض كتب الحديث كما استجازه في الحديث الشريف وعلومه كثير من الطلبة وأهل العلم.

14- وللشيخ أشرطة كثيرة لدروسه ومحاضراته، وأكثرها باللغة الأردية، ومما وقفت له عليه بالعربية من الأشرطة المنشورة: محاضرتان، الأولى: فضل أهل الحديث، والثانية: أثر الإيمان في بناء دولة الإسلام.

****

** **الفرع السابع: مُحَمَّد لقمان السلفي**[1]:

أولا: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة: تشهد على نبوغه ورسوخ قدمه في مجال العلم الشرعي، ومنها : أ- في مجال التأليف:

1- مكانة السنة في التشريع الإسلامي و دحض مزاعم المنكرين والملحدين (رسالة الماجستير): كان مطبوعا تحت اسم (السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام).

2- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم: رسالة الدكتوراه، وهي بحث نفيس في بابه.

3- تحفة الكرام شرح بلوغ المرام: وهو شرح مختصر للكتاب فيه شرح الألفاظ وعد بعض الفوائد.

4- رش البرد شرح الأدب المفرد (بالعربية والأردية): شرح مختصر للكتاب فيه شرح غريبه وعدّ فوائده.

5- شرح المحرر لابن عبد الهادي: وهو شرح مختصر للكتاب فيه شرح ألفاظه وعدّ بعض فوائده.

6- السعي الحثيث إلى فقه أهل الحديث: ويقع في ثلاثة مجلدات.

7- الصادق الأمين في سيرة سيد المرسلين، باللغتين العربية والأردية: كتاب موسع في السيرة.

8- سيد المرسلين: أعد لمنهج الجامعة الدراسي باللغتين العربية والأردية.

9- السلسلة الذهبية للقراءة العربية (12 كتابا): وهو منهج متكامل لتعليم اللغة العربية وآدابها.

ب- في مجال التحقيق والترجمة:

1- الشيخ الذكي الباحث المترجم الأمين، ولد سنة (1361هـ/ 1943م) في بلدة (جندنبارة) بمديرية (جمبارن) الشرقية في ولاية (بيهار) بشمال شرقي الهند في أسرة دينية محبة للعلم والعلماء وقد درس الابتدائية في قريته، ثم رحل إلى دار العلوم الأحمدية (بدربنجه) بولاية (بيهار) الهند، وكان متفوقا على أقرانه فبعث لمواصلة الدراسة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، حيث تتلمذ على كبار العلماء والمشائخ آنذاك وأكمل الدراسات العليا ثم اشتغل باحثا ومترجما برئاسة هيئة كبار العلماء مع البحث والتأليف والترجمة والقيام على بعض المناصب توفي سنة، (1442هـ/ 2020 م)، **وانتسابه للاتجاه السلفي ظاهر من مسيرته العلمية بأخذه عن أعلام السلفية في السعودية والعملية بعمله في رئاسة هيئة كبار العلماء واتصاله بالشيخ ابن باز وغيرها، وتأسيسه لجامعة سلفية، وكذا في تقريراته العلمية في مؤلفاته**، ينظر ترجمته في (ترجمة الشيخ د مُحَمَّد لقمان السلفي)، إعداد مركز سلف للبحوث والدراسات.

1- هدي الثقلين في أحاديث الصحيحين التي أوردها المحدث الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح: (جمع وترتيب وتحقيق).

2- فتح العلام شرح بلوغ المرام للإمام صديق حسن خان: (أشرف على تصحيحه واستخراج فوائده).

3- فيوض العلام على تفسير آيات الأحكام: لمحمد بن علي الشوكاني.

وله غيرها في سائر الفنون باللغتين العربية والأردية.

ثانيا: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة: من الأعمال التي قام بها:

1- تولى تأسيس ورئاسة جامعة الإمام ابن تيمية في الهند.

2-كان مشرفا على مركز العلامة ابن باز في الهند.

3- مشرفا على (دار الداعي للنشر والتوزيع) بالرياض، التي هي وقف على الجامعة والمركز.

4- مدير إدارة الترجمة بمكتب سماحة المفتي العام بالمملكة العربية السعودية.

5-كان كبير الباحثين بمكتب سماحة المفتي العام.

فهذه نبذة عن جهود علماء الهند في خدمة السنة النبوية وهناك غيرهم، والملاحظ على جهودهم:

- ضخامتها مقارنة مع سائر الأمصار.

- تنوع هذه الجهود مع كثرتها حيث تناولت التصنيف في شتى فنونه والتحقيق لأنواع الكتب والشرح لأمهات كتب السنة خصوصا الكتب الستة والصحيحان، وكذا الترجمة والإجازة وهذا مما ميزها حتى كادت تتفرد به، وإقامة المؤسسات التعليمية على اختلافها وتباين مستوياتها، وإنشاء المكتبات وتهيئة المطابع وغيرها مما سبقت الإشارة إليه وتفصيله.

المبحث الثالث:

الجهود الجماعية الرسمية للاتجاه السلفي في خدمة السنة النبوية.

توطئة:

بعد تفصيل الجهود الفردية للاتجاه السلفي في خدمة السنة النبوية بذكر أبرز النماذج المبرزة لها، أحاول من خلال هذا المبحث إتمام تفصيل الجهود الجماعية لهذا الاتجاه بذكر أبرز الجهود الجماعية من مؤسسات وهيئات وجمعيات رسمية وغير رسمية في خدمة السنة النبوية، وذلك في خمسة مطالب:

** **المطلب الأول: جهود المؤسسات الرسمية الأكاديمية:**

** **المطلب الثاني: جهود مدارس العلوم الشرعية:**

** **المطلب الثالث: جهود مؤسسات الفتوى الشرعية:**

** **المطلب الرابع: جهود المؤسسات والجمعيات غير الرسمية:**

** **المطلب الخامس: مكاتب البحث والتحقيق والمطابع والتكنولوجيا الحديثة ونحوها:**

المطلب الأول: جهود المؤسسات الرسمية الأكاديمية:

** **الفرع الأول: الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة:**

لقد أسست الجامعات الإسلامية لتدريس العلوم الشرعية بمختلف فروعها، وأقيمت فيها كليات الشريعة، وفيها أقسام متخصصة في الحديث الشريف، تدرسه بعلومه الكثيرة، وتمنح فيها درجات علمية، وفيها كثير من الطلبة والأساتذة والباحثين ينهجون المنهج السلفي، وقد سبقت الإشارة إلى بعضهم في ذكر أعمال بعض أعلام هذا الاتجاه، كما هو الحال في جامعة الأزهر بمصر وجامع الزيتونة وجامعة مُحَمَّد الخامس بالمغرب والجامعة الأردنية وجامعة أم القرى بمكة وغيرها، وقد أعدّ طلبة هذه الأقسام في هذه الجامعات مئات الرسائل والبحوث في الحديث الشريف وعلومه تقعيدا وتأصيلا وتخريجا وتحقيقا ودراسة نقدية ولا يستطيع أحد إنكار هذا الدور لهذه الأقسام في خدمة السنة[1]، ومن تلك المؤسسات التي انتهجت النهج السلفي:

– جامعة مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالمدينة النبوية:

وهي جامعة حكومية سعودية تحت إشراف وزارة التعليم السعودية تقع في المدينة النبوية، أسست بموجب المرسوم الصادر من الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود رقم (11) في (1381/3/25هـ/ 9/1/ 1962م)، وتلاه الأمر الملكي ذو الرقم (21) المؤرّخ في (1381/4/16هـ) بإنشاء جامعة تختص بالعلوم الشرعية والدينية بالمدينة النبوية، وبدأت الدراسة فيها يوم الأحد (2) من جمادى الآخرة في العام نفسه. وتقع مبانيها على ضفة وادي العقيق الغربية جنوبي القصور الملكية على بعد (5)كم من الحرم[2].

وتدعو الجامعة إلى الإسلام عن طريق الحكمة، وتلتزم بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وتسير على منهج السلف الصالح، وتشتمل الجامعة الإسلامية على عدة كليات، منها: (كلية الدعوة وأصول الدين، كلية اللغة العربية، كلية العلوم، كلية القرآن الكريم، كلية الهندسة، كلية الحديث الشريف). **وفي كلها ولا شك خدمة للسّنة مباشرة أو غير مباشرة، والأظهر خدمة للسنة كلية الحديث الشريف.**

1- ينظر مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المطهرة، دار القلم دمشق، ط1، 1416هـ، (ص13).

2- ينظر موقع ويكيبيديا تعريف بالجامعة الإسلامية، و الكلام على الجامعة الإسلامية بالمدينة في مجموعة عطية سالم، (3/ 139).

– كلية الحديث الشريف:

وقد صدر الأمر السامي رقم: (15653) بتاريخ (6/23/ 1396هـ) بالموافقة على إنشاء كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، وبدأت الدراسة فيها يوم الأحد الموافق: (24/ 10/ 1396هـ)، وتضم الكلية قسم علوم الحديث، وقسم فقه السنة ومصادرها.

– **وتعنى بتخريج المختصين في السنة النبوية وعلومها،** من طلاب العالم الإسلامي في مراحل: البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه على يد نخبة من المتخصصين في السنة وعلومها، وقد درس فيها وتولى فيها مناصب ومسؤوليات مختلفة كثير من أعلام هذا الاتجاه كما سبق في ذكر جهودهم.

– مع إعداد البحوث العلمية وترجمتها ونشرها وتشجيعها في مجالات العلوم الإسلامية والعربية بخاصة، وسائر العلوم وفروع المعرفة الإنسانية التي يحتاج إليها المجتمع الإسلامي بعامّة.

– تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من المسلمين من شتى الأنحاء، وتكوين علماء متخصصين في العلوم الإسلامية والعربية متزودين من العلوم بما يؤهلهم للدعوة إلى الإسلام، وحل ما يعرض للمسلمين من مشكلات في أمر دينهم ودنياهم على هدى الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح.

– تجميع التراث الإسلامي والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره[1].

– وقامت بطباعة كثير من الكتب: منها سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، وكتاب الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البردعي، حُقّق في رسالة دكتوراه، وغيرها كثير جدا[2]، مع الكثير أيضا من الرسائل الجامعية في شتى علوم الحديث.

****

1- ينظر موقع الجامعة على الشبكة.

2- وينظر محمود محمّد الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص179- 180).

** **الفرع الثاني: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية:**

أُنشئت في هذه الجامعات مع كليات الحديث الشريف مراكز تعنى بخدمة السنة خصوصا ونشر كتبها وإدخال التقنيات الحديثة في مجال خدمة السنة كاستعمال الحاسوب[1]، وفي الجامعة الإسلامية تم إنشاء (مركز خدمة السنة والسيرة النبوية):

وذلك بناء على الموافقة السامية الكريمة رقم (793/5) وتاريخ (1406/4/20هـ)، بحيث تشرف عليه الجامعة من الناحية العلميّة والإدارية ويقوم مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بنفقات تشغيله .

أهداف المركز: ويعنى المركز بمايلي:

1- جمع الكتب المخطوطة والمطبوعة والوثائق والمعلومات المتعلقة بالسنة والسيرة النبوية وتيسيرها للباحثين.

2- إعداد موسوعة في الحديث النبوي وموسوعات أخرى في خدمة السنة والسيرة النبوية.

3- تحقيق ما يمكن من كتب السنة والسيرة النبوية وإعداد البحوث العلمية التي تخدم السنة والسيرة النبوية.

4- ترجمة ما تدعو الحاجة إليه من كتب السنة والسيرة النبوية وما يتعلق بها.

5- رد الأباطيل ودفع الشبهات عن ساحة السنة والسيرة النبوية.

6- نشر الأعمال المنجزة في المركز في مجال التأليف والتحقيق والترجمة.

7- التعاون مع المراكز والهيئات والمؤسسات العلمية التي تعمل في خدمة السنة والسيرة النبوية داخل المملكة وخارجها فيما يخدم المركز ويحقق أهدافه .

8- الاستفادة من الحاسب الآلي في جمع السنة وبرمجة المعلومات المتعلقة بها وبعلومها[2].

أهم أعماله في خدمة السنة: 1-قام بتحقيق مجموعة لا بأس بها من الكتب ومنها تحقيق كتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) و(لسان الميزان) كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني[3].

1- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص14).

2- ينظر مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص1- 2).

3- مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص2- 3).

ومما تعلق بالسيرة النبوية:

- تحقيق كتاب مختصر السيرة النبوية للشيخ عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

- السيرة النبوية والمستشرقون.

- السيرة النبوية والمستشرقين للأستاذ الدكتور مُحَمَّد مهر علي في مجلدين (باللغة الإنجليزية)[1].

- الأحاديث الواردة في فضائل المدينة للدكتور صالح الرفاعي في مجلد[2].

2- وطبعت الكتب للتوزيع مما حققت فيها أو في غيرها مثل: الإشراف على طباعة كتاب (بغية الباحث في زوائد مسند الحارث) للحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفى سنة 807هـ)، وكتاب (الأحاديث الواردة في فضائل المدينة) للدكتور صالح الرفاعي وقد تم طباعة الكتابين وتوزيعها على طلبة العلم.

3- وكذلك تم شراء كمية كبيرة من الكتب المتعلقة بالسنّة النبوية لتوزيعها[3].

4-كما ألفت بعض الكتب الجماعية كموسوعات حديثية، وأنشئت بعض البرامج لتلك الموسوعات الحديثية في الكمبيوتر، كموسوعة السيرة النبوية، وموسوعة الرواة وموسوعة المتون وغيرها[4].

5- ويضم المركز مكتبة رئيسية متخصصة في مجال السنة والسيرة النبوية وموضوعات ذات صلة بهما ومكتبات فرعية مخصصة لكل باحث، ويبلغ عدد المجلدات التي تحويها المكتبة (49883) تسعة وأربعون ألفا وثمانمائة وثلاثة وثمانون مجلدا، وتضم أيضا (266) رسالة ماجستير و(100) رسالة دكتوراه وغيرها، كما تضم المكتبة قسما للمخطوطات يحتوي على (310) مجلدات مخطوط أصلي تضم (497) عنوانا وقد تم تصويرها حفاظا عليها من التلف على (85) فيلما ، وتضم المكتبة أيضا (1272) مخطوطا مصورا و(3421) ميكرو فيلم...وقد اعتني بالمخطوطات الأصلية عناية خاصة حيث رمّم منها (29) مخطوطا

1- مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص14).

2- مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص5).

3- مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص17).

4- مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص 10-12).

تحتوي على (6019) ستة الآلف وتسعة عشر ورقة... وتم القيام بفهرسة تلك المخطوطات الأصلية والمصورة وكذلك المطبوعات وطباعة تلك الفهارس على بطاقات لتسهيل الاستفادة منها[1].

****

** **الفرع الثالث: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها:**

وهي جمعية علمية تشرف عليها جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ومقرها كلية أصول الدين بالرياض، تعنى بالسنة النبوية وعلومها وطروحاتها العلمية والبحثية، ولها مناشط متعددة، وبدأت الجمعية مناشطها بعد اختيار مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية في (26/ 2/ 1426هـ)، وتضم الجمعية في عضويتها عددا كبيرا من المتخصصين في السنة وعلومها من أساتذة الجامعات، والقطاعات القضائية والتعليمية وغيرها.

أهدافها:

1- تنمية البحث العلمي في مجال السنة النبوية وعلومها.

2- خدمة الأمة من خلال تنمية الوعي بالأحاديث الصحيحة وبيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

3- تقديم الخبرات اللازمة في المجالات الدعوية والمناهج الدراسية في ميدان السنة.

4- متابعة الدراسات الحديثة في السنة وعلومها والاستفادة منها.

5- التنسيق والتعاون مع مراكز السنة في العالم.

نشاطها وجهودها في خدمة السنة:

1- العمل على نشر رسائل الماجيستير والدكتوراه في السنة وعلومها.

2- التأليف والترجمة وإنجاز البحوث والنشر في السنة وعلومها وتقديم الإستشارات والتشجيع على ذلك.

3- إصدار مجلة علمية محكمة للبحوث والدراسات في السنة وعلومها.

1- مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، (ص18)، وينظر تفصيل أعماله في مُحَمَّد بن يوسف عفيفي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلاميه أهدافه وإنجازاته، والإتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، (ص298- 301).

4- التعاون مع وسائل الإعلام بتقديم برامج في السنة النبوية.

5- تنظيم رحلات علمية لجمع مخطوطات السنة التي لم تطبع[1].

وفي الهند الكثير من الجامعات الإسلامية السلفية يأتي ذكر بعضها.

1- ينظر مُحَمَّد الرعود، ملخص الجهود الحديثة في خدمة الحديث النبوي الشريف، (ص27- 28).

المطلب الثاني: جهود مدارس العلوم الشرعية:

أنشئت كذلك مع الجامعات المدارس الشرعية فكانت لها جهود في خدمة السنة، ومن تلك المدارس:

** **الفرع الأول: دار الحديث المكية:**

وهي مؤسسة تعليمية دينية تقع في مكة، وتعني بدراسة علوم الحديث وبعض العلوم الشرعية، وترجع فكرة إنشائها إلى الشيخ عبد الظاهر أبي السمح وبعض العلماء، وذلك لما رأوه من قلة المدارس التي تدرس العلوم الشرعية، وعلم الحديث خصوصا، مع ضعف دراسة علوم الحديث في تلك الأعصار فأرسل الشيخ عبد الظاهر خطاباً يلتمس فيه المشورة والعون من الملك عبد العزيز، ويستأذنه بإنشاء الدار ووضع نظام خاص بها، فرد عليه الملك بخطاب الموافقة في صفر سنة (1352هـ/ 1933م) مع نصائح وتوجيهات[1].

فعقد الشيخ عبد الظاهر أبو السمح وغيره اجتماعا، وتمت دراسة كل المواضيع الخاصة بافتتاح الدار ووضع النظام الخاص بالدراسة، وتم عرضه على الملك عبدالعزيز فوافق عليه، وفي (12/ 1352/3هـ)، وأقيم حفل كبير بافتتاح الدار في مكة، وحضره عدد كبير من العلماء وأعيان البلد الحرام، وافتتحت الدراسة بصفين دراسيّين التمهيدي والعالي بعدد قليل من الطلبة، ويدرّس فيها أساتذة مؤهلون لذلك، أما مجلس إدارة الدار فقد اختير له الشيخ عبد الظاهر رئيسا، ومن أبرز أعضائها الشيوخ مُحَمَّد عبدالرزاق حمزة، عبدالله خياط، عبدالله بن بسام، الشيخ مُحَمَّد نصيف، ثم ترأسها الشيخ عبد العزيز بن باز ثم مُحَمَّد بن عبد الله السبيل، وكانت الدار حين افتتاحها في بيت مستأجر، وانتقلت من دار إلى دار إلى أن قامت إدارة الدار ببناء مدرسة في منطقة العوالي، بدأت الدراسة فيه في العام الدراسي (1427- 1428هـ/ 2006)[2]، وفي عام (1390هـ) رفع مدير الدار التماساً إلى الملك فيصل بن عبد العزيز يطلب فيه ضم الدار إلى الجامعة الإسلامية لتتولى الإشراف عليها والإعانة في أداء رسالتها، فوافق على ذلك في (10/ 02/ 1391هـ)، على أن يكون الانضمام الفعلي في العام الدراسي (92/ 1393هـ)، وبذلك أصبحت دار الحديث الخيرية فرعاً من فروع الجامعة الإسلامية، ثم في عام (1395هـ)، أصبحت دار الحديث الخيرية

1- ينظر عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص224)، مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد، جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز رواية مُحَمَّد بن موسى الموسى، (ص362).

2- ينظر عبد الله الغامدي، أئمة الحرمين، (ص224)، وخالد بن حسن الكبكبي، مدرسة دار الحديث الخيرية بمكة، رسالة ماجيستير بجامعة أم القرى 1429/ 1430هـ، (ص27- 28).

تنقسم إلى قسمين: دار الحديث المكيّة وتتبع الجامعة الإسلامية أسوة بدار الحديث المدنية، ودار الحديث الخيرية ظلّت كما هي أهلية يجمع لها إعانات وتبرعات من المحسنين وتخضع لنظام التعليم الأهلي وإشرافه حتى الوقت الحاضر[1].

وأما جهودها في خدمة السنة فتمثلت في:

1-كونها مؤسسة تعليمية إسلامية عالمية، فيها عدد كبير من طلاب العلم ينتمون لأكثر من أربعين دولة.

2- تدريس كتب الحديث وخاصة الأمهات الست ولزوم طريقة المحدثين في تلقي علوم السنة.

3- الاهتمام والرعاية للموهوبين والمتميزين في حفظ المتون في الحديث وعلومه.

4- الاهتمام بنشر وتحقيق الكتب الشرعية وإعداد البحوث النافعة.

5- المشاركة في نشر العلم الشرعي بين المسلمين وتنصيرهم بأمر دينهم خصوصوا علوم السنة والحديث عن طريق المحاضرات والندوات، واللقاءات العامة المقامة في الدار.

6-كان لعلماء الدار مع تدريسهم فيها نشاط علمي في غيرها تدريسا في المساجد ومنها الحرم المكي وتأليف وتحقيق للكتب وغيرها.

7- مساهمتها في تخريج أجيال من العلماء والدعاة شاركوا في النهضة التعليمية الحديثية في المملكة وبلدانهم نفع الله بهم المسلمين في مناطق كثيرة من العالم حيث نشروا علوم السنة والحديث وعظا ودعوة وتدريسا[2].

8-كانت الدار مكتبة متاحة للعلماء والطلبة والباحثين يرتادونها لاحتوائها على مجموعات نفيسة من الكتب والمخطوطات وبحوث الطلاب المتخرجين، مع بعض المكتبات الخاصة التي أهديت إليها، منها مكتبة مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة التي أوقفها على الدار، وغيرها من مكاتب بعض أساتذة أو خريجي الدار[3].

****

1- ينظر خالد بن حسن الكبكبي، مدرسة دار الحديث الخيرية بمكة، (ص27).

2- ينظر جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز، (ص 363)، وخالد بن حسن الكبكبي، مدرسة دار الحديث الخيرية بمكة، رسالة ماجيستير بجامعة أم القرى 1429/ 1430، (ص28- 31).

3- خالد بن حسن الكبكبي، مدرسة دار الحديث الخيرية بمكة، (ص115- 116).

** **الفرع الثاني: دار الحديث المدنية:**

وهي مدرسة أهلية أسسها الشيخ أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الدهلوي[1] عام (1350هـ) بترخيص من الملك عبدالعزيز لتدريس العلوم الشرعية عموما والحديث النبوي خصوصا، حيث خصّص فيها قسم لتدريس السنة النبوية سمّي شعبة الحديث في عام (1364هـ)، ولما توفي عام (1375هـ) مؤسسها تولى إدارتها الشيخ عبد الرحمن الإفريقي فجهد في تحسين وضعها ووضع لها نظاماً عام (1376هـ)، وفي عام (1377- 1378هـ/ 1957-1958م) أقرت الحكومة السعودية وضع ميزانية مالية للمدرسة تحت إشراف دار الإفتاء ضمن الميزانية العامة للدولة، وفي عام (1384هـ) ضمّت الدار إلى الجامعة الإسلامية وجُعلت تابعة لها لتتابع رسالتها التعليمية تحت إشراف الجامعة الإسلامية على غرار دار الحديث بمكة، حيث تتفق معها في المناهج الدراسية والأهداف والجهود وغيرها[2].

1- اشتغل بالتدريس ونشر السنة في بلده الهند، ثم هاجر إلى المدينة النبوية ودرّس وأفاد في المسجد النبوي، ثم أسّس دار الحديث بالمدينة سنة 1350هـ، واشتغل بالتدريس فيها وخدمة طلبة العلم، فتخرج على يديه جلة من العلماء والطلبة، وأشار على الشيخ عبد الظاهر أبي السمح وعلماء مكة بإنشاء دار مثلها بمكة، وأسّس مكتبة أهل الحديث جمع فيها عشرات الألوف من الكتب وجعلها وقفا لدار الحديث، له بعض المؤلفات المطبوع منها تاريخ أهل الحديث. توفي سنة 1955، ينظر ترجمته في مقدمة كتاب تاريخ أهل الحديث، أحمد بن مُحَمَّد الدهلوي، تح: علي حسن عبد الحميد، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، 1417هـ، (ص13- 25)، وجهود مخلصة (ص194).

2- ينظر عمر بن مُحَمَّد فلاّتة، ترجمة الشيخ عبد الرحمن الأفريقي، (ص170- 171)، والجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، (22/ 301)، و(41/ 296)، وموقع الجامعة على الإنترنت.

المطلب الثالث: جهود مؤسسات الفتوى الشرعية:

لمؤسسات الفتوى أيضا جهود طيبة في خدمة السنة، ومن أبرز من انتمى للاتجاه السلفي في الجملة وله جهود في خدمة السنة أوده نموذجا لهذه المؤسسات (هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية):

** **الفرع الأول: التعريف بالهيئة:** هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية هي مؤسسة دينية حكومية متخصصة في البحوث العلمية والإفتاء، ومجلسها هو الممثّل لأعلى مؤسّسة شرعيّة علميّة فيها، وتتمثل أهميتها في ما تحويه في عضويتها من علماء راسخين في العلم عارفين بنصوص الشرع ومقاصده العليا ورئيسها هو مفتي الديار السعودية، وهي المخولة بإصدار الفتاوى وإبداء رأيها في عدة أمور بإصدار البيانات وغيرها يرأسها حاليا الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، أنشئت الهيئة بالأمر ملكي رقم (1/ 137)، سنة (1391هـ/ 1971هـ)، ويتكون المرسوم تكوين هيئة من عدد من كبار العلماء المختصين في الشرعية الإسلامية من السعوديين، ويجري اختيارهم بأمر ملكي، ويجوز عند الإقتضاء وبأمر ملكي إلحاق أعضاء بالهيئة من غير السعوديين ممن تتوفر فيهم صفات العلماء من السلفيين[1]، وقد جاء في الأمر (تتولى الهيئة إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر من أجل بحثه وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه، كما تقوم بالوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة ليسترشد بها ولي الأمر وذلك بناء على بحوث يجري تهيئتها وإعدادها)[2]، وقد تشكلت بعد صدور الأمر من نخبة من العلماء، ثم ضم إليهم بعد ذلك عدد من فضائل العلماء على مراحل، وقد توالى على رئاستها ثلة من كبار العلماء على الترتيب التالي:

- معالي الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ.
- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن مُحَمَّد آل الشيخ[3].

1- ينظر مجلة البحوث الإسلامية دار أولي النهى، 1413هـ، (عدد1، ص16)، وأحمد الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة، دار العاصمة، ط3، 1419هـ، (1/ 27).

2- مجلة البحوث الإسلامية (عدد1، ص16).

3- أحمد الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة، (1/ 27).

وجاء في المادة الرابعة منه ما نصه: (تتفرع عن الهيئة لجنة دائمة متفرغة يختار أعضاؤها من بين أعضاء الهيئة بأمر ملكي وتكون مهمتها إعداد البحوث وتهيئتها للمناقشة من قبل الهيئة وإصدار الفتاوى...وتسمى اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى)[1].

كما نص المرسوم على أن يعين بقرار من مجلس الوزراء في المرتبة الخامسة عشرة أمين عام للهيئة يتولى الإشراف على جهاز الأمانة العامة ويكون الصلة بينهما وبين رئاسة البحوث العلمية والإفتاء[2].

وجاء في القرار: (تتولى رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إنشاء مجلة دورية تنشر البحوث العلمية التي توافق الهيئة على نشرها)[3].

****

** **الفرع الثاني: أعمالها في خدمة السنة:**

كانت للهيئة جهود عظيمة في خدمة السنة وعلوم الحديث، وتنوعت هذه الجهود من بحوث وفتاوى وبيان مكانة السنة والدفاع عنها وطباعة الكتب، وهذا ما يبين مكانة الهيئة العلمية. وأحاول من خلال هذا العرض أن أبين فيه هذه المكانة العلمية بذكر الجهود التي قامت بها في خدمة السنة النبوية من خلال إجمالها في أمرين: **أولا: أعمالها في خدمة السنة.**

والثاني: نماذج تفصيلية من جهودها في خدمة السنة النبوية:

أولا: أهم أعمالها في خدمة السنة: لقد كانت للهيئة جهود معتبرة في خدمة السنة وظهرت فيما:

أولا: نتاجها العلمي على اختلافه، ومنه:

1- الفتاوى الصادرة عنها وفيها عناية بالسنة تخريجا وبيانا لدرجتها وتحقيقا لمعانيها واستنباطا للفوائد منها، وقد فاقت هذه الفتاوى خمسين ألف فتوى في شتى المواضيع والأبواب والفنون، ومن هذه الفتاوى قسم في

1- أحمد الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (1/ 27).

2- مجلة البحوث الإسلامية، (عدد1، ص16).

3- مجلة البحوث الإسلامية، (عدد1، ص17).

السنة وأصول الحديث وأسئلة عن درجة أحاديث وعن معاني أخرى، وقد جمعت وطبعت هذه الفتاوى تحت اسم فتاوى اللجنة الدائمة في مجموعتين. في حوالي أربعين مجلد مفهرسة بالمواضيع.

2- ومن نتاجها العلمي الأبحاث التي تصدرها الهيئة في شتى المواضيع ابتداء للحاجة إليها أو مما يعرض عليها من مسائل لتنظر فيها أو ردا على خطاب موجه للهيئة، وكذا إبداء الرأي في النوازل، وقد جاءت هذه البحوث قوّية مؤصلة مبنية على الكتاب والسنة فيها خدمة ظاهرة للسنة، وقد جمعت هذه الأبحاث أيضا وطبعت أعدتها الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء. وطبعتها رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.

3- إصدار مجلة البحوث الإسلامية وهي مجلة علمية محكّمة تصدر عن الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء تصدر كل أربعة أشهر، يشرف عليها رئيس الهيئة، وقد صدر منها أكثر من مئة عدد وفيها بحوث فيها خدمة للسنة النبوية، وبعضها متعلق بها مباشرة كبحث حماية الكرامة الإنسانية في السنة النبوية للباحثة خديجة بنت عبد الحليم تركستاني، العدد المائة الإصدار من رجب (1434هـ) إلى شوال (1434هـ).

4- ومن نتاجها العلمي إصدار البيانات عن مجلس الهيئة لتوضيح الموقف الشرعي من قضايا معينة مهمة قد يلتبس أمرها على بعض المسلمين، كما أنها كانت تعقد اجتماعاتها مرة واحدة كل ستة أشهر في مقر الرئاسة، ويمكن عقدها في مكان آخر في الحالات الإستثنائية، كما يجوز انعقاد الهيئة في جلسات استثنائية لبحث أمور ضرورية لا تقبل التأخير، وفيها التدليل بنصوص الكتاب والسنة، وخدمة الحديث النبوي.

ثانيا: قيامها بطباعة الكتب ونشرها وقفا لله تعالى وتوزيعها فطبعت الكثير من الكتب المتنوعة في الحديث والفقه والعقيدة والتاريخ والتفسير والفتاوى وغيرها لمؤلفين متقدمين أو معاصرين ومنهم أحياء، ومنها كتب الحديث وشروحه، كالصحيحين وفتح الباري، و(الإعتقاد) للبيهقي، و(تطهير الإعتقاد عن أدران الإلحاد) للصنعاني، و(المغني) لابن قدامة، و(عمل اليوم والليلة) للنسائي، و(الصارم المنكي في الرد على السبكي) لابن عبد الهادي، وتفسير ابن كثير، وفتاوى اللجنة وفتاوى ابن باز وفتاوى ومؤلفات علماء اللجنة وغيرها.

ثالثا: ومن جهودها البرامج العلمية التي تقيمها الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء كبرنامج المجالس المفتوحة للإفتاء وشرح كتب السنة وإقامة المحاضرات والدورات والندوات وغيرها من البرامج الدورية التي تقيمها بحسب الظروف والأحوال وحاجات المجتمعات الإسلامية، ومن آخرها برنامج القيم العليا للإسلام، وللهيئة واللجنة الدائمة المتفرعة عنها فروع في ربوع المملكة وصلت إلى (12) فرعا ولها فيها نشاطات متنوعة[1].

1- ينظر الموقع الالكتروني للأمانة العامة لهيئة كبار العلماء.

** **الفرع الثالث: نماذج تفصيلية من جهودها في خدمة السنة النبوية:**

في مسائل مصطلح الحديث: ومن عنايته بعلم المصطلح نظرا وتطبيقا في مسألة المتواتر والآحاد:

قولها: «الحديث ينقسم إلى متواتر وآحاد، فالمتواتر: ما رواه جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب أو وقوعه منهم عن مثلهم، وأن يكون مستندهم في انتهاء السند الحس من سماع أو نحوه، والآحاد: ما فقد شرطا من هذه الشروط، والمتواتر يحتج به في العقائد والفروع كالقرآن، والآحاد يحتج به في الفروع بإجماع، ويحتج به في العقائد على الصحيح من قولي العلماء، وحكاه الإمام ابن عبد البر والخطيب البغدادي إجماعا في العقيدة والفروع، ومن رأى أن لا يحتج به في العقائد قد خالف فعله رأيه فاحتج به في العقائد والأصول، بل احتج بالضعيف منه في ذلك، وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد، وآله وصحبه وسلم»[1].

وقالت: «أحاديث الآحاد الصحيحة قد تفيد اليقين إذا احتفت بالقرائن وإلا أفادت غلبة الظن، وعلى كلتا الحالتين يجب الاحتجاج بها في إثبات العقيدة وسائر الأحكام الشرعية، ولذلك أدلة كثيرة ذكرها أبو مُحَمَّد علي بن حزم في مباحث السنة من كتاب (الإحكام في أصول الأحكام)، وذكرها أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في كتابه (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة)، منها: أن النبي ﷺ كان يرسل آحاد الناس بكتبه إلى ملوك الدول ووجهائها ككسرى وقيصر يدعوهم فيها إلى الإسلام عقيدته وشرائعه، ولو كانت الحجة لا تقوم عليهم بذلك لكونها آحادا ما اكتفى بإرسال كتابه مع واحد؛ لكونه عبثا ولأرسل به عددا يبلغ حد التواتر لتقوم الحجة على أولئك في زعم من لا يحتج بخبر الآحاد في العقيدة، ومنها: إرساله عليه الصلاة والسلام معاذا إلى اليمن واليا وداعيا إلى الإسلام عقيدة وشريعة...إلى أمثال ذلك من أفعاله ﷺ، وإذا أردت استقصاء الأدلة ودراستها فارجع إليها في الكتابين السابقين...»[2].

مسائل الحديث الصحيح:

النص على صحة الصحيحين: «وأما (صحيحا البخاري ومسلم) فقد أجمعت الأمة على قبولهما، واعتبارهما من المصدر الثاني بعد كتاب الله عز وجل[3]، والحديث إذا أخرجه البخاري أو مسلم مسندا إلى

1- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 366).

2- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 365).

3- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 355).

الرسول ﷺ فهو من الأحاديث الصحيحة؛ لأن الأمة تلقت صحيحيهما بالقبول[1]، أحاديثه المسندة المتصلة كلها صحيحة، أما معلقات البخاري ففيها الصحيح والضعيف»[2].

وفي مبحث الصحيح في معنى الشاذ:

«الشذوذ: أن يخالف الثقات فيما رووه فيشذ عنهم بروايته، فأما إذا روى الثقة حديثا منفردا به، لم يرو الثقات خلافه، فإن ذلك لا يسمى شاذا، وإن اصطلح على تسميته شاذا بهذا المعنى، لم يكن هذا الاصطلاح موجبا لرده، ولا مسوغا له، قال الشافعي: (وليس الشاذ أن ينفرد الثقة برواية الحديث، بل الشاذ أن يروي خلاف ما رواه الثقات) قاله في مناظرته لبعض من رد الحديث بتفرد الراوي به...ثم إن هذا القول لا يمكن أحدا من أهل العلم، ولا من الأئمة، ولا من أتباعهم طرده، ولو طردوه لبطل كثير من أقوالهم وفتاويهم، والعجب أن الرادين لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بنوا كثيرا من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة، انفرد بها رواتها لا تعرف عن سواهم وذلك أشهر وأكثر من أن يعد...[3].

تقوية الحديث بمجموع الطرق:

سئلت ما معنى قول الرسول ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)؟ أريد شرح هذا الحديث وما يستفاد منه.

فأجابت: «نهى النبي ﷺ المكلف أن يضر نفسه أو يضر غيره، ففيه دلالة على منع الإنسان من التعدي على نفسه أو غيره، وهذا الحديث وإن كان فيه مقال إلا أنه جاء من طرق يقوي بعضها بعضا، وله شواهد فينهض إلى درجة الحسن لغيره، ويصلح للاستدلال به، ونوصيك بمراجعة كتاب (جامع العلوم والحكم) للحافظ ابن رجب في شرح هذا الحديث»[4].

وفي تعليل الحديث:

سئلت: (في صفحة 296 من كتاب [اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم] حديث يقول: (ما ساء عمل أمة قط إلا زخرفوا مساجدهم)، فما مدى صحة هذا الحديث؟، فأجابت: «هذا

1- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (356/4).

2- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 373).

3- هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، أبحاث هيئة كبار العلماء، (463/1).

4- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 400).

الحديث رواه ابن ماجه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ وهو حديث ضعيف؛ لأن في سنده جبارة بن المغلس، وهو ضعيف»[1].

الإحتجاج بالحديث الضعيف والموضوع:

وأما الإحتجاج بالمردود، فقالت: «ألا يذكر المسلم في خطبه ومواعظه ودروسه إلا بما صح عنه صلى الله عليه وسلم، وفي الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة ما يشفي ويكفي ويغني عن ذكر الأحاديث الضعيفة، والحمد لله على ذلك، لكن يجوز عند أكثر أئمة الحديث ذكر الحديث الضعيف إذا اقتضت المصلحة الشرعية ذلك بصيغة التمريض مثل: يروى ويذكر عن النبي ﷺ...أما الأحاديث التي نص أهل العلم على أنها موضوعة فلا يجوز للمدرس والواعظ وغيرهما ذكرها إلا لبيان أنها مكذوبة، ويجوز العمل به إن لم يشتد ضعفه وكان له من الشواهد ما يجبر ضعفه أو كان معه من القواعد الشرعية الثابتة ما يؤيّده، مع مراعاة عدم مخالفته لحديث صحيح، وهو بذلك يكون من قبيل الحسن لغيره، وهو حجة عند أهل العلم، ويؤخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يشتد ضعفه وثبت أنها من فضائل الأعمال في الجملة، وجاء الحديث الضعيف في تفاصيلها. ثانيا: يعمل بالحديث الضعيف في إثبات الأحكام إذا قوي بحديث آخر بمعناه أو تعددت طرقه فاشتهر؛ لأنه يكون من قبيل الحسن لغيره، وهو القسم الرابع من أقسام الأحاديث التي يحتج بها»[2].

الشذوذ وزيادة الثقة:

وفي مسألة الشذوذ وزيادة الثقة سئلت: (ما درجة حديث «صلاة النهار مثنى مثنى») ؟.

فأجابت: «الحديث رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه في سننهم عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)، قال الهيثمي: (حديث صحيح رواته كلهم ثقات)، وقول الدارقطني: (ذكر النهار مزيد على الروايات فهو وهم من البارقي- ممنوع؛ لأنه ثقة احتج به مسلم وزيادة الثقة مقبولة)»[3].

1- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 431).

2- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 368- 370).

3- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/429).

في تخريج الحديث والحكم عليه:

سئلت: ما مدى صحة الحديث الذي ورد: (إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان)، أو كما ورد؟، فأجابت: «هذا الحديث رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، وقال الترمذي فيه: حسن غريب، وقال الحاكم: ترجمة صحيحة مصرية، وتعقبه الذهبي بأن فيه دراج بن سمعان، وهو كثير المناكير، وقال مغلطاي في (شرح سنن ابن ماجه): حديث ضعيف، ورمز له السيوطي في كتابه (الجامع الصغير) براموز الصحة، وقال الإمام أحمد: (حديث دراج منكر)، وقال الدارقطني في موضع: (دراج ضعيف)، وفي آخر: (دراج متروك، وهو في روايته عن أبي الهيثم أشد ضعفا من روايته عن غيره)»[1].

ومن ترجيح مرتبة الحديث: سئلت: قال ﷺ: «إن أمتي مرحومة لا تعذب في الآخرة، عذابها في الدنيا: الزلازل والفتن» رواه أبو داود في سننه في باب الفتن، ما معنى هذا الحديث؟.

فأجابت: «الحديث في سنده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، قال المنذري: استشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد، وقال العقيلي:تغير في آخر عمره، في حديثه اضطراب، وقال ابن حبان: اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك، ثم متنه منكر وشاذ ومخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على أن كثيرا من أمة مُحَمَّد ﷺ يعذبون في الآخرة، كما في حديث الشفاعة الطويل وغيره»[2].

الجرح والتعديل:

لها فيها جهود طيبة، ومنها بحث لطيف في قبول رواية المرأة لولا طوله لنقلته[3].

ومن خدمته للسنة في شرح الحديث واستنباط الأحكام والفوائد:

بيان معنى قول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»:

1- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (443/4).

2- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (404/4).

3- ينظر اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (360/4- 364).

قالت بعد تخريجه: الخطأ –هنا–: ضد العمد، والنسيان: ضد الذكر والحفظ، ومعناه: أن الله تعالى أكرم نبيه مُحَمَّدا ﷺ في أمته بأن لا يؤاخذ أحدا منهم ارتكب محظورا أو ترك واجبا خطأ أو نسيانا لا يكون بذلك في حكمه تعالى آثما. أما بالنسبة لاستدراك ما أخطأ فيه من الواجبات أو نسيه وما يلزمه من أجل فعل المحظورات فذلك يرجع إلى الأدلة التفصيلية، فقد يلزمه بعض الأحكام كالدية والكفارة في القتل خطأ، واستدراك ما نسيه أو أخطأ فيه كسجود السهو وقضاء الصلاة المنسية، وجزاء الصيد في الحرم أو كفارته، وقد لا يلزمه شيء كقضاء الصوم إذا أفطر المكلف ناسيا، وكفارة الحنث في اليمين إذا حنث ناسيا. وكذا المكره الذي لا قدرة له على التخلص إلا بفعل ما أكره عليه من المحظورات فلا إثم عليه في فعل ما أكره عليه ما دام قلبه مطمئنا بالإيمان مستنكرا لما أكره عليه من المحرمات غير مستحل له إلا الإكراه بالقتل على القتل فيأثم بقتل من أكره على قتله؛ لما في ذلك من جعل قتله لغيره فداء لنفسه. أما الإكراه على ترك واجب فلا إثم عليه في تركه لكن عليه أن يؤديه بعد زوال المانع حسب ما تقتضيه الأدلة[1].

مختلف الحديث:

سئلت: (في مختصر صحيح مسلم) للحافظ المنذري رحمه الله (ص281) حديث رقم (1059)، عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها» (أخرجه مسلم في الأقضية (1719)، فكيف التوفيق بين هذا الحديث والحديث الآخر: «إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون» أخرجه البخاري (ك52 باب9)؟ والمناقب (3650)، ومسلم في فضائل الصحابة (2535)، ومذكور أيضا في مسلم والترمذي وابن ماجه ومسند أحمد وموطأ مالك، كما يشير إلى ذلك كتاب مفتاح كنوز السنة)؟

فأجابت: «تحمل أحاديث ذمّ السّبق إلى الشهادة والمسارعة إلى أدائها قبل الاستشهاد على المستخفّين بأمر الشهادة الذين لا يتحرّون الصدق فيها ولا يبالون لضعف دينهم وقلة خوفهم من الله، ويحمل حديث الثناء على من يؤدي الشهادة قبل أن يسألها على من تعينت عليه الشهادة فأداها قبل أن يسألها إثباتا للحق وخوفا من ضياعه، لعدم من يشهد سواه. وراجع في ذلك (فتح الباري) و (فتح المجيد) لمزيد الفائدة[2].

1- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة – المجموعة الأولى، (4/ 401).

2- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (4/ 432).

المطلب الرابع: جهود المؤسسات والجمعيات غير الرسمية:

لقد تأسست الجمعيات والتجمعات السلفية في بعض البلاد كانت لها جهود في خدمة السنة ومن أشهرها:

** **الفرع الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

أولا: التعريف بالجمعية: هي جمعية دينية إصلاحية دعوية تعليمية سعت لنشر تعاليم الإسلام الحقة وغرسها في الشعب الجزائري، ونشر العلم والمعارف والأخلاق وإحياء اللغة العربية، لإخراج الشعب من الجهل والتخلف والرذائل وردهم إلى عقيدتهم وهويتهم العربية الإسلامية التي سعى الإستدمار لطمسها[1].

وقد أسست الجمعية بعد مجموعة من الإرهاصات والظروف، اجتمع على إثرها بعض علماء القطر الجزائري في شهر نوفمبر سنة (1931م)، بناء على دعوة اللجنة التأسيسية، المؤلفة من جماعة من الفضلاء، فتمخض عنه في اليوم الأول سنّ القانون الأساسي للجمعية، وتعيين أبو يعلى الزواوي للرئاسة المؤقتة، وللكتابة الأمين العمودي، وتم وضع القانون الأساسي، وعُرض، فأُقر بالإجماع من طرف أعضاء الجمعية، كما تم انتخاب الهيئة الإدارية والتي اختارت عبد الحميد ابن باديس رئيسا والشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له والأمين العمودي كاتبا عاما والطيب العقبي مساعدا له والشيخ مبارك الميلي أمينا ماليا وإبراهيم بيوض مساعدا له وباقي الأعضاء للعضوية والإستشارة، وفي اليوم الثاني عقدت الهيئة الإدارية أول جلسة بنادي الترقي بالعاصمة برئاسة البشير الإبراهيمي حضرها جميع الأعضاء خلا ابن باديس، فأعيد النظر في القانون الأساسي ليقر بالإجماع، ثم عقدت جلسة في اليوم الثالث بحضور ورئاسة ابن باديس، فعرضت عليه الأعمال السابقة فوافق عليها لتقام حفلة بالمناسبة ألقى فيها كلمة، ليتم التأسيس واختير نادي الترقّي مقرا لها[2].

وعهد ابن باديس إلى الإبراهيمي أن يضع لها قانونا أساسيا، ليضعه في ليلة وقرأه عليه صباحا[3].

1- ينظر التعريف بها في عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، تح: عمار طالبي، مكتبة الشركة الجزائرية، ط1 (1388هـ)، (3/ 525)، ومحمّد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، جمع: أحمد الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، (1/ 199).

2- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، المرج السابق، (1/ 71- 73)، وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط4، 1992م، (3/ 83- 84).

3- ينظر محمّد بن بشير الإبراهيمي، آثار الشيخ الإبراهيمي، (5/ 280).

ومن أهم رجال الجمعية أيضا الطيب العقبي والعربي التبسي مبارك الميلي وأبو يعلى الزواوي وأحمد حماني.

وأما أهدافها فهي من خلال كلام علمائها اختصارا:

- نشر الإسلام الصحيح، بإحياء الكتاب والسنة حتى يعود لهما سلطانهما على نفوس المسلمين، ونشر فضائلهما وآدابهما، والسعي لإصلاح عقائده، وإحياء آدابه وتاريخه وسير أعلامهم وأمجاد تاريخهم. وتعليمها للناس، ومحاربة الخرافات، وتطهير الإسلام مما علق به من شوائب، ومحاربة كل ما هو دخيل على الأمة الجزائرية، وخاصة تلك الثقافة الفرنسية، والمناهج والأفكار التي أدخلها الاستشراق والتبشير ودعاة الإدماج.

- إحياء مجد الدين الإسلامي وإحياء مجد اللغة العربية: فأما إحياء مجد الدين الإسلامي فبإقامته كما أمر الله أن يقام بتصحيح أركانه الأربعة: العقيدة والعبادة والمعاملة والخلق، وأما إحياء مجد اللسان العربي فلأنه لسان هذا الدين والمترجم عن أسراره ومكنوناته، لأنه لسان القرآن الذي هو مستودع الهداية الإلهية العامة للبشر كلهم، لأنه لسان مُحَمَّد بن عبد الله ﷺ صفوة الله من خلقه، ولأنه لسان تاريخ هذا الدين ومجلّي مواقع العبر منه، ومعاداة الاستعمار، والحرص على الإستقلال وتكوين الدولة الجزائرية بعد المطالبة بتسليم مساجده وأوقافه إلى أهلهما، والمطالبة باستقلال قضائه وحرية التعليم العربي، والعمل على تقوية رابطة العروبة وتوحيد كلمة المسلمين، وتمكين أخوة الإسلام العامة بين جميع المسلمين[1].

ثانيا: أعمالها في خدمة السنة النبوية: لقد كان للجمعية جهود معتبرة في خدمة السنة وقد جعلت مرجعيتها وأصولها في الدعوة والتعليم ومنهج الحياة الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وقد تمثلت عموما في: **أولا: إصدار الصحف والمجلات نصرة للسنة ونشرا وتعليما لها سمت وهاته الصحف هي:**

صحيفة السنة النبوية المحمدية: وهي أول مجلة أسبوعية أنشأتها الجمعية تحت إشراف الشيخ ابن باديس وتولى رئاسة تحريرها الشيخ الطيب العقبي والسعيد الزاهري صدر منها أول عدد في 8 ذي الحجة سنة (1351هـ)، وتوقفت في ربيع الأول (1352هـ)، (من أفريل إلى جويلية 1933م) وكان شعارها (لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة) و (من رغب عن سنتي فليس مني)، وكان تطبع بمطبعة ابن باديس (المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة) وقد صدر منها (13) عددا ثم منعتها الإدارة الفرنسية[2].

1- ينظر محمّد بن بشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (1/ 84- 88)، و(1/ 133- 135)، و(3/ 62).

2- ينظر عبد الحميد مُحَمَّد بن باديس، آثار ابن باديس، (87/1)، ومحمّد بن بشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (4/ 166)، ومُحَمَّد خير الدين، مذكرات الشيخ مُحَمَّد خير الدين، (1/ 297). أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (253/5).

وفيها بيان منزلة السنة والدعوة للعمل بها والاقتداء بالنبي ﷺ والتحذير مما يخالفها من بدع وخرافات[1].

وفي بعض أعدادها ركن آثار وأخبار فيه ذكر بعض الأحاديث والآثار مع شرحها ورد فيه (ننشر هنا من الأحاديث وآثار السلف الصالح وأخبارهم ما يدل على فضل العلم والرغبة في تحصيله وما يدعو إلى السنة والمحافظة عليها ويحذر من البدعة ومقارفتها)[2].

– **جريدة الشريعة:** جريدة أسبوعية تصدر كل يوم اثنين صدر أول عدد منها بتاريخ (24 ربيع الأول 1352هـ/ 17 جويلية 1933م)، بدلا عن مجلة السنة النبوية الموقفة، وكانت تحت إشراف مسؤولي جريدة السنة، ولم تلبث أن صودرت وأمرت السلطات الفرنسية بمنعها، وقد صدر منها سبعة أعداد آخرها في (7 جمادى الأولى 1352هـ/ 28 أوت 1933م)[3].

– **جريدة الصراط السويّ:** الجريدة الأسبوعية الثالثة للجمعية أصدرتها بتاريخ يوم الإثنين (21 جمادى الأولى 1352هـ/ 11 سبتمبر 1933م) بعد توقيف جريدة الشريعة، ثم منعت هي أيضا كأخواتها، وصدر العدد الأخير منها في (22 رمضان 1352هـ/ جانفي 1934م)، وقد صدر منها (17) عددا[4].

وفيها بحث نفيس (حديث الأعمى رواية ودراية) في مقال دعاء المخلوق غير التوسل به للخالق[5].

1- ينظر أول مقال في أول عدد فيه (بواعثنا عملنا خطتنا غايتنا)، السنة، عبد الحميد بن باديس،ع1، 8ذي الحجة، 1351هـ، (ص1)، وتتمته في (ص8)، ومقال العربي التبسي، (هذه هي جريدة السنة يا أهل السنة)، ع2، 22ذي الحجة 1351هـ، (ص3).

2- السنة العدد3/ 29 ذي الحجة 1351هـ، (ص7). والعدد 5/ 13 محرم 1352هـ، (ص8). والعدد 6/ 20 محرم 1352هـ، (ص6- 7). والعدد 7/ 27 محرم 1352هـ، (ص8). والعدد12/ 1 ربيع الأول 1352هـ، (ص5). وقد جمعت كل الأعداد في مجلد واحد مفهرس طبعت بدار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، (2003).

3- ينظر عبد الحميد مُحَمَّد بن باديس، آثار ابن باديس، (87/1). محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (4/ 166)، ومُحَمَّد خير الدين، مذكرات الشيخ مُحَمَّد خير الدين (1/ 297)، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (253/5)، وسارت على خطى مجلة السنة ففيها مقال في شرح قول النبي عليك بخويصة نفسك للحسن بن بلقاسم، ع3، 8 ربيع الثاني (1352هـ)، (ص2-3)، وقد جمعت كل الأعداد في مجلد واحد مفهرس طبعت بدار الغرب الإسلامي.

4- ينظر عبد الحميد مُحَمَّد بن باديس، آثار ابن باديس، (87/1)، محمّد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (4/ 166)، ومُحَمَّد خير الدين، مذكرات الشيخ مُحَمَّد خير الدين (1/ 297)، وأبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (253/5).

5- جريدة الصراط السوي، العدد9، 25 رجب 1352، (ص2- 3).

وفيها تخصيص الصفحة الأولى من العدد (12) إلى الأخير لباب الآثار والأخبار على نحو ما كان في مجلة السنة كما سبق.

– **جريدة البصائر**: وهي جريدة أسبوعية أيضا كان مديرها ورئيس تحريرها الطيب العقبي والسعيد الزاهري وقد صدر العدد الأول منها في (شوال 1354/ 27 ديسمبر 1953) واستمر صدورها إلى خمس سنوات حتى أوقفت الجمعية نشاطاتها عند قيام الحرب العالمية الثانية ثم عادت لنشاطها بعد الحرب برئاسة البشير الإبراهيمي واستمرت ما يقارب عشر سنوات من سنة 1947 إلى 1956[1].

– **كما كان لبعض أعضاء الجمعية نشاطهم الصحفي فأصدروا صحفا طال زمن صدورها أو قصر**: ومن ذلك جريدة (المغرب العربي) للزاهري و(الإصلاح) للعقبي و(الدفاع) للأمين العبودي بالفرنسية زيادة على (الشهاب) لابن باديس، والتي واكبت في صدورها حركت تأسيس الجمعية فكانت لسانها المعبر عن أخبارها وأهدافها وبياناتها وأنشطتها وقد استمرت مدة (15 سنة) من (1925م) إلى قيام الحرب العالمية الثانية سنة (1939م) قبل أن تتخذ الجمعية جريدة لها[2].

ثانيا: بناء المساجد وإنشاء المدارس والنوادي والمعاهد: وتقرير السنة كمادة أساسية تعليمية ودعوية فيها كلها: فقد سعت الجمعية لإحياء التعليم المسجدي نظرا لمكانة المسجد وأثر التعليم فيه في الأمة فحرصت على الإهتمام بالمساجد استرجاعا لما اغتصب منها وصيانة وترميما وبناء[3]، وجعلتها مدارس ومعاهد للدروس العلمية وعيّنت للتعليم فيها أساتذة أكفاء اعتنوا بتدريس علوم الشريعة والحديث، كما تولى ذلك أعلام الجمعية فهذا إمامها ابن باديس اتخذ من الجامع الأخضر مركزا تعليميا كما سبق وكان الطيب العقبي والعربي التبسي يدرسان في عدة مساجد حتى انتشر العلم بالمساجد وغدت جامعات مصغرة[4].

1- ينظر مُحَمَّد خير الدين، مذكرات الشيخ مُحَمَّد خير الدين، (1/ 297- 298)، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (10/ 197)، ومحمّد بن بشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (285/5).

2- ينظر مُحَمَّد خير الدين، مذكرات الشيخ مُحَمَّد خير الدين (1/ 298).

3- ينظر مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1420هـ/ 1999م، (1/203- 204).

4- ينظر عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، (195/3)، ومحمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (170/2).

– **بناء المدارس**: لقد اهتمت الجمعية بإنشاء المدارس في كل البلاد تعليما للغة والكتاب والسنة فقد كانت الجزائر كلها خالية من المدارس العربية النظامية الحرة إلا كتاتيب قرآنية غير منظمة، وفي السنوات الأولى لم تنته إلى العشر، ولكنها بعد حملة المحاضرات وتأثر الأمة بها وتأجج حميتها للغتها، ثارت الرغبات واحتدّ التنافس في هذا الميدان في المدن والقرى، فقفز عدد المدارس من عشرة إلى عشرات وفيها الفخم الضخم الذي يقل نظيره في مدارس الحكومة...[1]، كما قامت بتأسيس المعاهد الثانوية للمتخرجين الراغبين في الإستزادة من العلوم ومن أشهرها المعهد الباديسي بمدينة قسنطينة وغيرها[2].

– **دار الحديث بتلمسان**: وهي من أعظم أعمالها المؤسساتية خدمة للسنة لو استمرت، وقد تولى الإبراهيمي تأسيسها مع بعض الأفاضل وهو من سماها تيمنا بدار الحديث الأشرفية بدمشق وهو صاحب فكرتها بعد استقراره بتلمسان، وتم افتتحها في (27 سبتمبر 1937)، وتولى الإبراهيمي التدريس فيها، ولكن الإدارة الإستدمارية ما لبثت أن أصدرت الأمر بإغلاقها في (31) ديسمبر من نفس السنة[3].

كما أرسلت البعثات الطلابية إلى الخارج خصوصا إلى جامع الزيتونة والأزهر تحسينا لمستوى الطلاب[4].

ثالثا: الدروس العلمية والمحاضرات الدينية والاجتماعية[5]: حيث جعلت الجمعية السنة النبوية الأصل والمرجع الثاني في منهجها التعليمي والدعوي والتربوي، وقد اعتنى علماؤها فيها بنشر الحديث وجعلوه عمدتهم في التعليم والدعوة والإصلاح ففي البرنامج التعليمي الذي أعلنت عنه (الصراط السوّي) لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والذي تضّمن برنامج الدروس العلمية جاء ما يلي: (تشتمل الدروس العلمية على التفسير للكتاب الحكيم وتجويده، وعلى الحديث الشريف...)[6].

1- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (174/4).

2- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (177/4)، و(446/2).

3- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (306/1- 334)، و(1/ 36).

4- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (177/4).

5- محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (172/4).

6- عبد الحميد بن باديس، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، (3/ 195).

وقال الإبراهيمي: «فإن عمدة الجمعية في التذكير على كتاب الله وحديث نبيه ﷺ»[1].

ومن ذلك ما ذكر مبارك الميلي أنه قام بشرح عدة أحاديث نبوية في سلسلة محاضرات ألقاها في مدينة الميلية بغرض إنشاء شعب لجمعية هناك قال: «بتنا ليلة الجمعة بالميلية وأسسنا بها شعبة وألقينا على الناس كلمات في معنى حديث: (اللهم إنا نسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى)...وألقينا الدرس بعد صلاة الجمعة في حديث: (الدين النصيحة)...وتكلمنا على حديث: (من عادى لي وليا)...وألقينا الدرس في شاطودان بعد صلاة الظهر في مسجدها الحر في حديث مسلم (من نفس عن مؤمن كربة...)[2].

وهكذا كان حال علماء الجمعية في حلهم وترحالهم.

مع ما سبق من تخصيص أركان وصفحات في جرائد وصحف الجمعية ورجالاتها للتذكير بالأحاديث مع شرحها والدلالة على كتب السنة وغيرها من وجوه خدمة السنة والحديث.

النوادي: أنشأت الجمعية موازاة مع المدارس والمساجد عشرات النوادي للشباب في المدن والقرى لأنها في حكم مدارس التعليم ومكملة لوظائفها، لأن طبقات الأمة ثلاث: صغار تضمهم المدارس الابتدائية، وكبار تجمعهم المساجد، وشبان تتخطفهم الأزقة وأماكن الخمر والفجور، فأقبل عليها الشباب حيث أقيمت لهم المحاضرات والندوات تثقيفا لهم في الدين واللغة والتاريخ[3].

وأهم هذه النوادي: نادي الترقي: أسّس سنة (1927م) وكان ابن باديس يلقي فيه محاضراته، وكانت تعقد فيه اللقاءات والمؤتمرات، وكان ملتقى العلماء والأدباء والمصلحين، وفيه أسّست الجمعية كما سبق[4].

رابعا: ومن جهودها مؤلفات علماء الجمعية مع ما سبق من مقالاتهم في مختلف جرائد ومجلات الجمعية وكذا ما سبق من عد مؤلفات ابن باديس ومنها (رسالة الشرك ومظاهره) لمبارك الميلي و(الإسلام الصحيح) لأبي يعلى الزواوي، و (السنة والبدعة) لأحمد حماني، وغيرها.

1- محمّد بن بشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (1/ 193).

2- ينظر شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (1/237- 239).

3- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (2/146)، و(4/ 173).

4- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (1/274).

خامسا: ومن جهودها: نشر كتب السنة والحديث بين الناس والتعريف بها مع إنشاء المطابع: وقد اعتنى فيها علماء الجمعية بالتحري والدقة والأمانة في نقل حديث رسول الله، قال الإبراهيمي: «وأما إصلاح الكتب فإن عمدة الجمعية في التذكير على كتاب الله، وحديث نبيه عليه الصلاة والسلام، ومدرسوها ما منهم إلّا من له في العلم مقام معلوم، وهم يلتزمون في تذكيرهم الأحاديث التي صحت أسانيدها ومتونها، ودواوين الحديث الصحيحة المعتمدة موجودة متوافرة، فلا عناء في هذا الباب، ومن بركات جمعية العلماء على هذا القطر أن أمهات التفسير الموثوق بها وكتب الحديث الصحيحة راجت بين الناس، وعمرت الخزائن، واكتسحت تلك الكتب التي ضللت الناس وقتلت مشاعرهم، وأن الأحاديث الصحيحة بدأت تتداول على الألسنة، وتتناول في المجالس، وترصع أحاديث الناس في مواطن الاستدلال، وان رواية الحديث بدأت تنتعش....أما الدروس الأخرى فإن الجمعية تختار لها من الكتب ما هو أقرب إلى الإفادة وأعون على تحصيل الملكة العلمية، وتجتنب الكتب الجامدة المعقدة التي لا تفتق ذهنا ولا تبعث في نفس الدارس نشاطا، وتختار للمطالعة في مختلف العلوم، الكتب الحية السهلة...»[1].

وأما المطابع فسبقت الإشارة إلى بعضها فمنها:

المطبعة الجزائرية الإسلامية: أسسها ابن باديس سنة (1343هـ/ 1925م) في نفس التاريخ الذي صدر فيه الشهاب، وتقع في نهج عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، وقد طبعت المطبعة الإسلامية صحف ابن باديس وهي (المنتقد) و (الشهاب)، كما طبعت (البصائر) في وقت لاحق، وغيرها[2].

المطبعة العلمية: أّسها الطيب العقبي في بسكرة لطباعة جريدته (الإصلاح) بعد أن عجز عن طبعها في تونس وفي قسنطينة، وسماها (العلمية)، وكانت ضعيفة التجهيز مع ذلك، وقد طبع فيها العدد الثاني فقط من الجريدة في (5 سبتمبر 1929م)، ثم تعثر المشروع، فأغلقت المطبعة[3].

1- محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (193/1).

2- ينظر عبد الحميد بن باديس آثار ابن باديس، (1/ 58)، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (5/ 310).

3- ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (255/5)، (5/ 312).

المطبعة العربية: أسسها أبو اليقظان سنة (1931م) بالعاصمة، وكانت تطبع صحفه، كما طبعت مجموعة من الكتب، وموقعها في (القصبة)، وقد بقيت إلى عهد الاستقلال، ثم نقلت إلى وادي ميزاب (غرداية)[1].

كما اشترت جمعية العلماء (مطبعة البصائر) (سنة 1954)، وبذلك استغنت عن طباعة جريدتها في المطابع الفرنسية، وتعتبر هذه المطبعة من المشاريع الهامة التي أنجزتها الجمعية[2].

سادسا: ومن جهودها حفظ علماء الجمعية للحديث الشريف وتدريسه في دروسهم ومحاضراتهم ونشر بعضها مشروحة في صحفهم ومجلاتهم. والحصول على الإجازات الحديثية وإجازة بعض أعلامها لتلاميذهم تصحيحا للكتب والأحاديث وإبقاء لشجرة الإسناد كما فعل الإبراهيمي[3]، وابن باديس[4].

فهذه جهودها في خدمة السنة عموما وهذه نماذج تفصيلية.

ثالثا: نماذج تفصيلية من جهودها في خدمة السنة:

ففي بيان مكانة السنة وحجيتها:

قال الطيب العقبي: «وإن من لوازم علم القرآن الإعتماد في فهمه وتفسيره على سيرة وعمل من نزل عليه وأمر بتبليغه فكان خير مفسر له وعامل به ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، فمن أخذ بهذين الأصلين وسار في طريق هدي إليه كل منهما قولا وعملا فقد صلح في نفسه لمعاملة ربه ومعاملة بني جنسه وساغ له ان يكون من المصلحين»[5].

1- ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (/292)، (311/5).

2- ينظر أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي، (312/5).

3- ينظر محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (274/5- 276)، و(311/5- 312).

4- ينظر لحسن بن علجية، الدر النفيس في إجازات ومرويات عبد الحميد بن باديس، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1435هـ، (ص182- 183)، وعبد العزيز الفيلالي، وثائق جديدة عن جوانب خفية في حياة الإمام عبد الحميد بن باديس الدراسية، (ص36- 42).

5- الطيب العقبي، مجلة السنة، مقال الأمة في حاجة إلى الإصلاح، عدد5، الإثنين 13 المحرم، 1352هـ، (ص1).

في إفادة الخبر:

قال الإبراهيمي في كلام له حول حديث عرض الضب على مائدة رسول الله ﷺ فرفع يده فقيل له: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: «لا أحرم ما أحلّ الله، ولكنه ليس بأرض قومي- وإن نفسي لتعافه-»: «وفي هذا الجواب روايات، وأن خالد بن الوليد حين سمع هذا الجواب تناوله من بين يدي رسول الله فأكله، ويؤخذ من جوابه ﷺ، أن الضبّ غير موجود بمكة في زمنه، ولم أوفق إلى سؤال أهل مكة عنه في زمننا هذا، ولو سألت لكان زيادة في العلم واليقين، لأن الحديث ظني، وإن تعددت طرقه واشتهر بإخراج الصحاح له»[1].

في شرح الحديث وفقهه:

قول مبارك الميلي في شرح حديث (الدين النصيحة): «ملخص معناه أن النصيحة لله هي الرغبة في طاعته وتقديم حقه على حق الناس، ولكتابه تعليمه والعمل بما فيه، ولرسوله إحياء سنته، ولأئمة المسلمين حملهم على العدل وحمل الرغبة على طاعتهم في الحق، ولعامة المسلمين إرشادهم وتعليمهم ما ينفعهم في الدنيا والآخرة»[2].

وفي الجمع في مختلف الحديث:

قول العربي التبسي في مقال له بعنوان: (صلاة العيد لمن فاتته في اليوم الثاني سنة): «إن صلاة العيد لها وقتان والصلاة في كل منهما أداء صبيحة اليوم الأول لمن علم بالعيد وصبيحة اليوم الثاني لمن لم يعلم به إلا بعد فوات وقتها من اليوم الأول وهذا الوقت هو المنطبق على قواعد العلم الموافق لقول العلماء: إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع الدليل العلمي في موضوعنا...وذكر الأدلة التي ظاهرها التعارض ثم قال: وهو فعل النبي ﷺ في اليوم الأول والدليل القولي هو الحديث الصحيح حديث أبي عمير الانصاري وبذلك نكون آمنا بكل ما جاء عن رسول الله ﷺ ولم نكن رادين الاحاديث الصحيحة بمجرد التمذهب ولا من المشاغبين للأحاديث التي لا توافق أهواءنا»[3].

1- محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (43/2).

2- ينظر شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، دار الهدى، الجزائر، 2011،(152/1).

3- ينظر شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، المرجع نفسه، (396/3).

الإستدلال بالحديث الضعيف: قال أبو يعلى الزواوي: «واما إيراد بعض الأحاديث الضعيفة فلا أقول إنهم قالوا فلا بأس بالإستدلال بالحديث الضعيف في الوعظ وفضائل الأعمال، وإنما أقول إن الإستدلال بغير ما في الصحيحين ولو من بقية الأمهات الست فهو على خطر عظيم...»[1].

وقال: «أوردت بعض الأحاديث الضعيفة في خطبي ولم أختر الموضوع للكتابة وأعترف أني لست من علماء الحديث ولكني كاتب متفقه ومتبصر وأما في الحديث فما زلت أقول: لا يعجبني الضعيف...»[2].

التقوية بتعدد الطرق:

تقرير مبارك الميلي التقوية، فقال في بحث حديث: «وعن عيسى؛ قال: دخلنا على أبي معبد نعوده، فقلنا: ألا تعلق شيئا؛ فقال: الموت أقرب من ذلك، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من علّق شيئا؛ وكل إليه)، أخرجه الترمذي (6/ 238 – 239/ 2152) وغيره وقد صححه المحقق، رواه الطبراني، وفي إسناده مُحَمَّد بن أبي ليلى، وهو سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات، قلت(مبارك الميلي): يقويه حديث أبي هريرة عند النسائي، وقد مرّ في السحر في (ص236)»[3].

ومن الأمر بتحري الإستدلال بالصحيح وترك الضعيف:

قول الإبراهيمي: «على المشايخ الواعظين أن يتعظوا في أنفسهم قبل أن يعظوا غيرهم...وأن يقوموا بما انتدبناهم فيه خير قيام، وأن يؤدّوا حق الله عليهم في النصح والتذكير، وأن يعتمدوا في تذكيرهم على صرائح الآيات القرآنية، وما صحّ من حديث رسول الله ﷺ، وأن يضربوا الأمثال بسيرته وسيرة أصحابه ﷺ»[4].

ومنهج علماء الجمعية قائم على التحري والحرص على الإستدلال بالصحيح: قال ابن باديس: «فها نحن اليوم نتقدم بهذه الصحيفة للأمة كلها على هذا القصد...عملنا نشر السنة النبوية المحمدية وحمايتها من كل ما يمسها بأذية، وخطتنا الأخذ بالثابت عند أهل النقل الموثوق بهم، والإهتداء بفهم الأئمة المعتمد عليهم ودعوة الناس كافة إلى السنة النبوية المحمدية...وغايتنا أن يكون المسلمون مهتدون بهدي

1- مجلة الشهاب 25 محرم 1345 ع44،(ص10).

2- ينظر شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين،(79/4).

3- مبارك بن مُحَمَّد الميلي، رسالة الشرك ومظاهره، (ص 255- 256). وينظر أمثلة تطبيقية للشيخ في (ص 244- 245).

4- محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي،(3/ 286).

نبيهم في الأقوال والأفعال والسير والأحوال حتى يكونوا للناس كما كان هو ﷺ مثالا أعلى في الكمال...»[1].

وقال الشيخ البشير الإبراهيمي: «ومدرسوها ما منهم إلّا من له في العلم مقام معلوم، وهم يلتزمون في تذكيرهم الأحاديث التي صحت أسانيدها ومتونها...»[2].

وفي بيان ضعف ما اشتهر: قال أبو يعلى الزواوي: «الحديث الذي أورده ابن الحبيب (اقرؤوا يس) مضطرب ليس من الصحيح في شيء، وأشار إليه ابن أبي زيد القيروانين وقال ابن رشد: (أن ابن الحبيب ضعيف في الحديث ليس من أئمته)»[3].

ومن التحذير من الأحاديث الموضوعة:

تحذير الشيخ مبارك الميلي ممن يستدّل بالموضوع نصرة لمذهبه أو قوله قال: «ولا يتصلون بالعلماء إلا بمن أعانهم على استعباد الدهماء والرد على المرشدين النصحاء بتأويل ما هو حجة عليهم وتصحيح الحديث الموضوع إذا كان فيه حجة لهم»[4].

وقال أبو يعلى الزواوي: «وبعضهم -أي مؤلفوا تلك الكتب- يحاول الكذب على الله ورسوله ليلحق آل عثمان بالعرب والقرشية ليصحح له الخلافة البعيدة عنهم»[5].

وأكدوا حرمة روايته إلا بالتنبيه على وضعه: قال مبارك الميلي: «والموضوع الذي لا تحل روايته إلا للتحذير منه»[6].

1- مجلة السنة، عبد الحميد بن باديس، ع1، 8ذي الحجة 1351هـ، (ص8).

2- محمّد بن بشير الإبراهيمي،آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، (193/1)، وينظر الزواوي أبو يعلى،الإسلام الصحيح،(ص36).

3- الزواوي أبو يعلى، جماعة المسلمين، مطبعة الإرادة، (ص 67).

4- مبارك بن مُحَمَّد الميلي، رسالة الشرك ومظاهره، (ص 441).

5- الزواوي أبو يعلى، خطب أبي يعلى الزواوي، تح:عادل بن الحاج، دار ابن حزم، بيروت،لبنان، ط1،1429هـ، (ص56).

6- مبارك بن مُحَمَّد الميلي، رسالة الشرك ومظاهره، (ص 287).

وبيّن أبو يعلى الزواوي حكم واضع الحديث فقال: «ولا يخلوا أنه تعمد الكذب على رسول الله باستحلال أو بلا استحلال، فعلى الأول كفر، وعلى الثاني معصية من الكبائر، وأكبر الكبائر»[1].

ومن التطبيق العملي والتحذير من أحاديث موضوعة بعينها قول أبي يعلى الزواوي: «والقسم الذي كذبوا فيه على رسول الله ﷺ وعلى جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وعلى الله ﷻ وهو الحديث المكذوب ونصه: قال النبي ﷺ بالله العظيم: (لقد حدثني جبريل عليه السلام)....الحديث»[2].

وقول مبارك الميلي: «وإذا لم يثبت السفر للتبرك بتلك الأحاديث ولا يوجد حديث يثبت ذلك وما يروى (من زار وليا لله تعالى في أرضه فكأنما قاتل في سبيل الله حتى تقطع إربا إربا) لا نصيب له من الصحة بل مكذوب كذبا كذبا»[3].

وفي مبحث الشذوذ وزيادة الثقة: قال العربي التبسي في بحث: «وإلى هنا نكون قد بينا قول هذا الزاعم في رواية ابن ماجه أو رواية غيره ممن زاد على غيره في متن الحديث هو ما يقوله العلماء الراسخون من المحدثين والأصوليين من أن هذه زيادة عدل عن غيره وهي مقبولة بشروطها عند علماء الحديث والأصول»[4].

وفي رواية الحديث بالمعنى: قال أحمد حماني: «نقل الحديث أو النص إذا نقل بلفظه فيشترط أن يأتي بالألفاظ كما هي، وإن نقل بالمعنى فالشرط أن يكون مساويا للأصل، قالوا لا ينقله بلفظ أجلى لأنه زيادة على النص، ولا بلفظ أخفى لأنه تلبيس، فهذه أمانة وذمة الناقل عند نقاد المسلمين»[5].

فشرطه أن يكون المعنى مساو للحديث بلفظه فلا يزيد فيه توضيحا وشرحا ولا يختصره فيخل بمعناه.

1- شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (4/ 96-97).

2- ينظر الحديث في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني، (2/ 114)، وشرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (97/4)، وينظر تحذيره من أحاديث أخرى موضوعة في (4/ 102)، و(4/ 83).

3- مبارك الميلي، آثار الشيخ مبارك الميلي، جمع أبو عبد الرحمان محمود، دار الرشيد، دت، (85/1)، وينظر مثالا آخر في مبارك بن محمد الميلي، رسالة الشرك ومظاهره، (ص 443).

4- شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (96/3- 97).

5- أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، دار البعث، (68/2).

وفي باب الجرح والتعديل: قال الزواوي: «والحال أنه كما في علمكم أن الجرح مقدم على التعديل»[1].

وفي تحرير مراتب الأئمة في الحكم على الحديث قول مبارك الميلي: «فإن الحاكم على جلالته في علم الحديث لا يعول كثيرا على تصحيحه، حتى إن النقاد قالوا لو لم يؤلف المستدرك لكان خيرا[2]...أما أن الحاكم ذو جلالة في علم الحديث فهذا ما لا نزاع فيه، وأما تصحيحه في المستدرك لا يعول عليه كثيرا، فلأن الحفاظ قد حكموا بأن فيه الضعيف والموضوع»[3].

****

** **الفرع الثاني: جماعة أنصار السنة:**

أولا: التعريف بها: جماعة أنصار السنة المحمدية: جماعة إسلامية سلفية قامت في مصر أولا ثم انتشرت في غيرها، للدعوة إلى الإسلام على أساس من التوحيد الخالص والسنة الصحيحة تطهيرا للاعتقاد ونبذا للبدع والخرافات كشرط لعودة الخلافة ونهضة الأمة الإسلامية، وقد أسّست الجماعة عام (1345هـ/ 1926م) بمدينة القاهرة، على يد الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي وبمشاركة مجموعة من إخوانه: الشيخ مُحَمَّد عبد الوهاب البنا، مُحَمَّد صالح الشريف، عثمان صباح الخير، حجازي فضل عبد الحميد في الوقت الذي كانت تعج فيه مصر ومعظم بلدان العالم الإسلامي بالشركيات والبدع، وقد تعاقب على رئاستها الشيخ الفقي إلى وفاته سنة (1959م)، ثم عبد الرزاق عفيفي، ثم عبد الرحمن الوكيل، ثم مُحَمَّد عبد المجيد الشافعي المعروف بـ (رشاد الشافعي) ثم مُحَمَّد علي عبد الرحيم، ثم صفوت نور الدين، ثم جمال المراكبي وأخيرا عبد الله شاكر الجنيدي.

وبرز خلال مسيرة الجماعة عدد من العلماء المشهورين أمثال: الشيخ عبد الظاهر أبو السمح، والشيخ عبد الرزاق حمزة، والشيخ عبد الرزاق عفيفي نائب رئيس هيئة كبار العلماء، والشيخ أبو الوفا درويش رئيس فرع الجماعة بسوهاج، والشيخ مُحَمَّد خليل هراس أستاذ العقيدة بجامعتي الأزهر وأم القرى، والشيخ مُحَمَّد عبد الوهاب البنا المدرس بالحرم المكي والشيخ مُحَمَّد جميل غازي الرئيس العام للجماعة سابقا، وغيرهم.

1- شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (80/4).

2- شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (228/1).

3- شرفي أحمد الرفاعي، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، (258/1)، وينظر تفصيل جهودها في جهود علماء جمعية العلماء المسلمين في خدمة السنة النبوية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، للباحثة قلال نصيرة، 1439/ 1440هـ، ولحسين عقيلة، جهود جمعية العلماء المسلمين في خدمة الحديث الشريف وإحياء السنة (المرجعية والمنهج)، دار الوعي الجزائر، ط2.

وتتركز جماعات أنصار السنة في مصر حيث أصبح لها في مصر قرابة المائة من الفروع والألف من المساجد، كما تتركز في السودان وإريتريا وليبيريا وتشاد وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وبعض الدول الأفريقية، وكذلك بعض الدول الآسيوية مثل: تايلاند وسيرلانكا، وفي كل دولة تقريبا يوجد للجماعة مركز تتبعه فروع موزعة على المناطق والأقاليم، إلا أن لكل جماعة قيادة مستقلة في كل دولة مع أنه يجمعهم جميعا منهج واحد[1].

ثانيا: أعمالها في خدمة السنة:

كانت لها جهود معتبرة ظاهرة في خدمة السنة بصنوف علومها بأنواع الخدمة ومن ذلك:

1- أنه بعد أن استوى عود الجماعة وبلغ أشده، أسس مُحَمَّد حامد الفقي مجلة الهدي النبوي لتكون لسان حال الجماعة والمعبرة عن عقيدتها ودعوتها، وتولى رئاسة تحريرها، وشارك في تحريرها مجموعة من العلماء المعروفين أمثال أحمد شاكر، ومحب الدين الخطيب، ومحي الدين عبد الحميد، ومحمود شلتوت وغيرهم.

ثم اتفقوا على استحداث أبواب جديدة في المجلة، تكون ثابتة في كل عدد ليعمّ النفع بها، ويزداد الإقبال عليها: وهي-كما نشر في العدد الخاتم للسنة الرابعة عشرة، عدد ذي الحجة سنة (1369هـ)-:

أ- (باب الكتب): للتعريف بنفائس الكتب وجليل الآثار، مما ذخرت به المكتبة الإسلامية في عصورها، منذ بدء الإسلام إلى الآن، مخطوطة كانت أم مطبوعة، ترغيبا للقراء في الغذاء الروحي الذي لا قوام للعقول بغيره. ولنقد الكتب التي تخرجها المطبعة العربية في أنحاء العالم، في أنواع العلوم من مؤلف قديم أو حديث.

ب- (باب التاريخ): لنشر تراجم عظماء المسلمين وأبطالهم وقادتهم قديما وحديثا.

ج- (باب علوم الحديث): وهو باب فني صرف؛ لنشر أبحاث علمية دقيقة في علوم الحديث، مما يتعلق بالسند وبالمتن، ومما يتعلق بفقه الحديث والتمسك به، ويكون مجالا لأقلام المحدّثين في أنحاء العالم[2].

1- ينظر الندوة العالمية للشباب الإسلامي الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة، ط4، 1420هـ، (1/ 182)، وعبد المنعم الحنفي، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، دار الرشاد الإسكندرية، ط1، 1413هـ/ 1993م، (ص145- 148). وينظر مقال في مجلة التوحيد بعنوان جماعة أنصار السنة المحمدية في مصر مسيرتها وأبرز علمائها، العدد (656)، الإثنين 3 محرم 1433هـ، الموافق 28/ 11/ 2011م، (ص18- 25).

2- مجلة الهدي النبوي، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، محرم 1370هـ، و عبد الرحمن العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (701/2).

2- تأسيس مجلة التوحيد لتكون بديلا عن مجلة الهدي النبوي، وقد وصل توزيعها إلى أكثر من مائة ألف نسخة شهريًا مع زيادة عدد صفحاتها إلى (74) صفحة[1] .

3- مع تطور أعمال الجماعة الدعوية أنشأ الشيخ الفقي مطبعة السنة المحمدية لنشر كتب السلف وبوجه خاص كتب ابن تيمية وابن القيم.

4- نشاط مشايخ وعلماء الجماعة كعبد الرزاق عفيفي ومُحَمَّد خليل هراس وعبد الرحمان الوكيل ومُحَمَّد بن عبد الوهاب البنا وغيرهم كثير في إقامة الدروس والمحاضرات والتي كان لها الأثر البالغ على الشباب.

5- إنشاء المعاهد العلمية لتخريج الدعاة، وتقديم الكفالات لطلاب العلم، كما توسعت الجماعة في إنشاء المساجد وتسيير القوافل الدعوية وإنشاء مراكز تحفيظ القرآن وإقامة الدورات العلمية بشكل دوري في جميع فروع الجماعة في مصر وغيرها، خاصة مدة رئاسة الشيخ صفوت المهتم بالسنة النبوية وعلومها.

6- بناء المراكز الإسلامية التي تقدم خدمات متكاملة لعموم المسلمين تعليما للكتاب والسنة التي جعلتهما الجماعة أسسا لدعوتها وغيرها من العلوم

7- كان للجمعية إصدارات علمية من مطويات وأشرطة وكتب على تفاوت أحجامها في شتى العلوم منها شرح لأحاديث الأحكام، وغيرها من إصدارات المركز العام والتي تصل إلي خمسمائة كتاب ومجلد[2].

ثالثا: نماذج تفصيلية من جهودها في خدمة السنة النبوية:

في حجية السنة: ومن جهودها في خدمة السنة مقال (الإحتجاج بالسنة...) ومما جاء فيه:

«يلفت النظر هذه الأيام...إلى فكرة خطرة ورأي يورد الإنسان موارد الهلكة والدمار وذلك أنهم يدعون أن الحجة في القرآن خاصة وأنه لا يحتج بالأحاديث المروية من السنة النبوية لما دخل فيها من الأحاديث الموضوعة، وتلك دعوى عتيقة نشأت من الزنادقة غلاة الرافضة الذين كفروا أصحاب رسول الله ﷺ وردوا جميع أحاديثهم...فحقت عليهم بذلك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين...فمعروف أن من أنكر كون

1- من موقع الجماعة، في 02/ 08/ 2020.

2- ينظر مقال في مجلة التوحيد بعنوان جماعة أنصار السنة المحمدية في مصر مسيرتها وأبرز علمائها، العدد (656) الإثنين 3 محرم 1433هـ، الموافق 28/ 11/ 2011م، (ص20- 22)، والموقع الرسمي لجماعة أنصار السنة المحمدية.

حجية الحديث قولا كان أو فعلا بشرطه المعروف في الأصول كفر وخرج عن دائرة الإسلام...إلا من تاب...» [1] ، ثم ساق كلام الأئمة والأدلة وبيّن أحوال السنة مع القرآن ورد بعض الشبهات في الباب.

ومنها مقال: السنة النبوية: بقلم: علي بدر الطنطاوي[2].

بين فيه معنى السنة لغة واصطلاحا وأحوالها مع القرآن اختصارا ثم تاريخ تدوينها.

وفي الدفاع عن السنة وبيان منزلتها والصحيحين خصوصا مقال قيم بعنوان: (دفاع عن السنة)، بقلم الأستاذ مُحَمَّد سليمان مُحَمَّد عثمان[3].

وفي تأصيل علم التحقيق وتصحيح الكتب وطبعها: مقال نفيس لأحمد شاكر بعنوان (تصحيح الكتب) وفيه إشارات في تاريخ تحقيق الكتب وتقييم جهود المستشرقين والمسلمين في ذلك[4].

ومما يندرج في الخصائص ومعجزات النبوة:

مقال (من معجزات الرسول): لعلي صبح المدني: وفيه قال: «روى الإمام أحمد في مسنده...عن ابن عباس: (أن رسول الله ﷺ كان يخطب إلى جذع قبل أن يتخذ المنبر، فلما اتخذ المنبر وتحول إليه حن إليه، فأتاه فاحتضنه، فسكن، قال: ولو لم أحتضنه لحن إلى يوم القيامة). إسناده صحيح...وحنين الجذع من المعجزات الكونية الثابتة لرسول الله ﷺ بالتواتر القطعي، خلافا لما يعتقده البعض من أن الرسول ﷺ ليس له معجزه إلا القرآن، قال الحافظ ابن كثير في التاريخ (6: 125): (باب حنين الجذع شوقا إلى رسول الله ﷺ، وشفقا من فراقه وقد ورد من حديث جماعة من الصحابة، بطرق متعددة تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن، وفرسان هذا الميدان)، ثم ذكره بالأسانيد الكثيرة الصحاح من رواية ثمانية من الصحابة...»[5].

1- إبراهيم الشورى، مجلة الإصلاح، مكتبة ابن تيمية القاهرة، عدد المحرم 1348هـ، (ص18- 19)، (ص374- 377).

2- مجلة التوحيد: العدد الرابع، شهر ربيع الآخر لسنة 1396هـ.

3- مجلة التوحيد: العدد السادس، 1394هـ.

4- مجلة الهدي النبوي، السنة الثانية، العدد 17 شعبان 1357هـ.

5- مجلة التوحيد جماعة أنصار السنة المحمدية، مصر، العدد السابع – رجب- مجلد 1 عام، 1393هـ.

وفي الدفاع عن البخاري: مقال: (دفاع عن البخاري ...) لأحمد جمال العمري، عرّف فيه بالبخاري، فترجم له ترجمة مختصرة، ثم عرّف بالصحيح ذاكرا موضوعه وعدد كتبه وأبوابه وذكر شرطه فيه وأحوال رواته، ثم ذكر عدد أحاديث المخرجة في الكتاب، ليختم بالدفاع عن الصحيح بقوله: «إن الذين يطعنون في البخاري اليوم، إنما يقصدون أمورا خطيرة غايتها بلبلة أفكار المسلمين وتشتيت جهودهم...إنهم يريدون من طعن البخاري هدم ركن ركين يرتكز عليه الإسلام...هدم أعظم مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، هدم السنة المحمدية التي حفظ لنا البخاري منها جزءا كبيرا صحيحا دقيقا مدعما ممحصا ولكن سيخيب ظنهم، وسيرتد كيدهم إلى نحورهم ما دمنا متمسكين بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ»[1].

ونحوه مقال آخر: (دفاع عن الحديث الصحيح) من هو البخاري؟ لسعد خميس:

وفيه الدفاع عن البخاري وصحيحه، حيث ترجم للبخاري وعرّف بصحيحه، مبيّنا فضله ومنزلته، ومما قال فيه: «صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، وقد أجمعت الأمة الإسلامية على منزلته فكان منها محل حفظ وعناية ودراسة وتقدير... إذا ظهر بيننا اليوم بعد إجماع الأمة على حفظ البخاري وأمانته على رواية الحديث وقواعده والشروط التي قعدها (جعلها قاعدة) لصحة الحديث على شرطه، إذا ظهر بيننا مثل هذا النشاز الذي يشكك في حفظ البخاري وأمانته وصدقه ونصحه لدين الإسلام، قلنا له انطح برأسك جبلا حتى يدمي رأسك، فلن تهز الجبل ولن تنقله، ولن يشك الناس فيما أجمعوا عليه من أن صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل...وكفى بذلك دليلا على فسق المرتاب والمشكك فيها والذي يريد من الناس أن يتبعوا غير سبيل المؤمنين من الروافض والجهمية والخوارج»[2].

وفي فقه الحديث:

باب السنة: يقدمه الشيخ مُحَمَّد علي عبد الرحيم، وفيه فوائد في علوم الحديث:

ومنه قوله: شرح حديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بأحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة) رواه البخاري ومسلم.

1- مجلة التوحيد: العدد 10/ 11 لسنة 1394هـ.

2- مجلة التوحيد، المجلد الخامس، العدد 7 لسنة 1397هـ، (ص6)، و (ص19- 20).

معاني المفردات: الثيب: يقال لمن لم يتزوج بكرا، وأما من تزوج فيقال له ثيبا، سواء كان رجلا أو امرأة، ولو طلق امرأته أو ماتت فهو ثيب أيضا، وكذلك المرأة المطلقة أو الأرملة فهي ثيب.

التارك لدينه: المرتد عن دين الإسلام.

المعنى: حرم الله تعالى سفك الدماء، وجعل من قتل نفسا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا، ولهذا قال ﷺ في حجة الوداع: (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد). ولكن الجرائم التي يستفحل خطرها، ويشتد ضررها، لا علاج لها إلا حكم الله تعالى العليم بخلقه، العادل في حكمه.

إن الله تعالى حرم القتل لما فيه من الضراوة الوحشية، والاعتداء على حقوق العباد، ولكن أحله لمصلحة العباد في ثلاث: 1- الثيب الزانى: إذا كان رجلا لم يقنع بزوجه التي أحلها الله له، أو امرأة خانت زوجها، فذهب الحياء عن كل منهما، وسقط في مهاوي الرذيلة، كالبهائم التي لم تدخل في تكريم الله كما كرم بني آدم، أو كالكلاب التي تقطعت بينها الأنساب فجزاء للخيانة الزوجية، وردعا لغيرهما: حكم الله عليهما بالرجم حتى الموت ليتخلص المجتمع من شرهما.

2- النفس بالنفس: وهذا هو منتهى العدل والإنصاف. (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب).

3- التارك لدينه المفارق للجماعة: وهو المسلم الذي استحب الكفر على الإيمان، وارتد عن دين الإسلام.

هذا حكم الله، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون؟»[1].

وفي بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة في باب معين: مقال بعنوان (النهى عن الابتداع في الدين): ما يقال عن شهر رجب من الأحاديث المكذوبة:

1- حديث: (إن في الجنة نهرا يقال له رجب ماؤه أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل، من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر)، قال ابن الجوزى: لا يصح، وقال الذهبى: باطل.

2- حديث: (رجب شهر الله، وشعبان شهرى، ورمضان شهر أمتي) غير صحيح.

1- مجلة التوحيد، المجلد الخامس، العدد 10، لسنة 1397، (ص7) و(ص9- 10)، وينظر العدد 4 ربيع الآخر، 1398هـ، لفضيلة الشيخ مُحَمَّد على عبد الرحيم.

3- الاحتفال بليلة السابع والعشرين من رجب على أنها ليلة الإسراء بدعة، كما أنه لم يقم دليل على ليلة محددة للإسراء، ويقول بعض المنحرفين إن ذهابه ﷺ ورجوعه ليلة الإسراء ولم يبرد فراشه لم يثبت ولكنه من الأكاذيب.

4- قصة المعراج المطبوعة والمنسوبة إلى ابن عباس مشحونة بالأكاذيب والأباطيل.

5- قصة الرجل المسرف في ذنوبه، ولا يصلي، ولكنه كان يجتهد في الطاعة في شهر رجب ويدعو الله كثيرا، قصة مكذوبة تحرم قراءتها، وللأسف يدعو إلى ذلك بعض أصحاب العمائم ولا يميزون بين الحق والباطل.

6- حديث: (فضل رجب على سائر الشهور، كفضل القرآن على سائر الكلام)، قال ابن حجر شارح البخارى: حديث موضوع.

7- حديث: (إن جهنم تسعر من الحول إلى الحول لصوام رجب)، حديث موضوع.

والحق الذى لا مراء فيه أنه شهر حرام، تشتد فيه حرمة الذنوب فإذا كانت محرمة في كل شهر، فهى أشد حرمة في أى شهر حرام»[1].

وفي الدفاع عن الصحابة رواة الحديث والترجمة لهم:

سلسلة مقالات بعنوان أضواء على رواة الحديث في مجلة التوحيد ومنها للصحابي أبي هريرة:

ترجم فيه لأبي هريرة ترجمة مختصرة ورد بعض الطعون فيه وفي روايته للحديث. وفيه:

وقد طعن في أبي هريرة جماعة من غلاة الشيعة ومن المعتزلة ومن الملاحدة، واغتر بقولهم جماعة من المعاصرين من المسلمين والمستشرقين، واستدلوا لطعنهم في أبي هريرة بما يأتي:

1- أن عمر بن الخطاب أنكر عليه رواية الحديث وتوعده على ذلك.

والجواب عن ذلك: أن هذا كان من عمر لأبي هريرة ولغيره أيضا، لأنه كان يتشدد في الرواية ويحمل الناس على الإقلال منها، حتى أنه كان لا يقبل رواية الراوي إلا إذا شهد معه آخر بأنه سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ذلك لتهمته في دينه، وإنما لصيانة السنة من الخطأ والنسيان.

1- بقلم: فضيلة الشيخ محمد على عبد الرحيم، مجلة التوحيد، العدد (7)، سنة (1398).

2- روى عن شعبة أنه قال: «أبو هريرة يدلس» وفسر ذلك بأنه يروي عن كعب وعن رسول الله ﷺ ولا يميز هذا عن ذلك.

والجواب ما قاله بشر بن سعيد : «اتقوا الله وتحفظوا من الحديث فو الله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب الأحبار ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله».

وهذا القول شاهد بأن التدليس ممن روى عن أبي هريرة وليس من أبي هريرة نفسه، وهذا لا يضره.

3- روى أن عليا ﷺ أخبر أن أبا هريرة أكذب الناس، وأنه كان يأخذ جعلا من معاوية لوضع الأحاديث في الطعن في علي، وكان يتقرب لمعاوية بمثل ذلك حتى ولاه إمارة المدينة.

والجواب أن ما روى عن علي في شأن أبي هريرة مكذوب لا صحة له، وهو من وضع غلاة الشيعة والمعتزلة، دعاهم إليه عصبيتهم الممقوتة، لأنه كان في نظرهم منحرفا عن علي، وهؤلاء القوم نالوا من كثير الصحابة والتابعين لاتهامهم بانحرافهم عن علي.

وقد استدل الطاعنون في أبي هريرة بأمور أخرى هزيلة لا تعدم الرد عليها، ولا تنقص أبدا من قدره ولا عدالته ولا ضبطه. فقد كان أكثر الصحابة رواية للحديث، فقد روى عنه (5374) حديثا...»[1].

وفي بيان الأحاديث الضعيفة والتحذير من الموضوعة: ركن في مجلة التوحيد بعنوان (من الأحاديث المكذوبة)، وفيه بيان كثير منها[2].

1- مجلة التوحيد، العدد1، محرم 1399هـ، (ص23/22)، وينظر أضواء على رواة الحديث عبد الله بن عمر، العدد الثاني – شهر صفر –السنة السابعة – سنة 1399هـ، عائشة أم المؤمنين ﷺ، العدد الرابع – شهر ربيع الآخرة –السنة السابعة – سنة 1399هـ، عبد الله بن عباس، العدد السادس – شهر جمادى الآخرة –السنة السابعة – سنة 1399هـ، جابر بن عبد الله، العدد السابع – شهر رجب –السنة السابعة – سنة 1399هـ، أبو سعيد الخدري، العدد التاسع – شهر رمضان –السنة السابعة – سنة 1399هـ، عروة بن الزبير، العدد الثالث- ربيع الأول- السنة الثامنة-1400هـ، مصعب بن عمير ﷺ بقلم: مصطفى برهام، العدد الرابع شهر ربيع الآخر – السنة العاشرة – لسنة 1402هـ، الخليفة الرابع، على بن أبي طالب ﷺ، بقلم: أحمد طه نصر، العدد الرابع شهر ربيع الأخر –السنة الثانية عشر– لسنة 1404هـ.

2- ينظر مجلة التوحيد: العدد الثالث – شهر ربيع الأول –السنة السابعة – سنة 1399هـ، وينظر مجلة التوحيد: السنة السابعة، العدد 1 محرم 1399هـ، (ص29)، العدد الثاني – شهر صفر –السنة السابعة – سنة 1399هـ، العدد السادس – شهر جمادى الآخرة –السنة السابعة – سنة 1399هـ، والعدد الثامن – شهر شعبان –السنة السابعة – سنة 1399هـ.

وسلسلة مقالات بعنوان: دفاع عن السّنة المطهرة بقلم علي إبراهيم حشيش، في بيان كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة المنتشرة في المنابر ووسائل الإعلام وغيرها، وفيه فوائد حديثية كثيرة.

ومن النماذج **قوله: حول حديث (طوبى شجرة في الجنة)**... قال: «وذكر الشيخ في إجابته تفسيرا منسوبا إلى رسول الله ﷺ من غير سند نصه: أن رسول الله ﷺ قال: (طوبى شجرة في الجنة غرسها الله بيده ونفخ فيها من روحه تنبت الحلى والحلل وإن أغصانها لترى من وراء سور الجنة)».

قلت: «هذا الحديث الذي توهم الشيخ أنه حديث، ورفعه إلى الرسول، ولم يذكر له تخريجا ولا تحقيقا (ليس حديثا) بل قال الألباني في (ضعيف الجامع) (4/ 13) ح (3632): (موضوع) والعجب من قول الشيخ: (أن رسول الله قال) وفي المصطلح أن هذا لا يصح مع الضعيف فكيف بالموضوع! وقد أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه...»[1].

ومن الفوائد في المصطلح فيه قوله: «والمنكر كما في علم المصطلح من أنواع الضعيف جدا، ومن المعروف أيضا أن الضّعيف لا يعمل به في العقائد والأحكام فضلا عن أنه منكر»[2].

وأما حكم رواية الضعيف: ففيه مقال: (حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به)، بقلم: بدر عبد الحميد إبراهيم هميسة، بعد ذكر المذاهب في ذلك قال: «والذي يعنينا من كل ما سبق أن فتح المجال لرواية الحديث الضعيف، والقول بالعمل به، قد فتح المجال للدخلاء من أنصاف العلماء، والوعاظ الجاهلين، والقصاص، والمتصوفة المتأولين لأن يتقوّلوا على الرسول ﷺ ما لم يقله، وحتى إنهم على أقل تقدير لم يراعوا شروط رواية الضعيف والعمل به، بل أخذوا يروون الموضوعات والمناكير بحجة أنه يجوز رواية الضعيف في فضائل الأعمال، وإن من يقرأ دواوين الخطباء، ومن يستمع إلى أكثرهم – إلا من رحم الله – لتتأذى أذناه بما يسمع من روايات مكذوبة، وأحاديث موضوعة، والتي كان لها أثرها السيء على الأمة عقيدة وفكرا وسلوكا، وعلينا أن نعلم أن في الأحاديث الصحيحة مندوحة لنا وكفاية نبني عليه معتقداتنا وأخلاقنا»[3].

1- دفاع عن السنة المطهرة، بقلم: علي إبراهيم حشيش، العدد الثاني عشر- شهر ذو الحجة –السنة الخامسة عشر – لسنة 1407هـ، وينظر فوائد في العدد الثاني عشر- شهر ذو الحجة –السنة الخامسة عشر – لسنة 1407هـ، وينظر مجلة التوحيد: العدد الأول- شهر المحرم –السنة الخامسة عشر – لسنة 1407هـ، وينظر العدد الثاني- شهر صفر –السنة الخامسة عشر– لسنة 1407هـ.

2- مجلة التوحيد دفاع عن السنة المطهرة، بقلم: علي إبراهيم حشيش، الدفاع السادس، العدد الثالث- شهر ربيع الأول –السنة الخامسة عشر – لسنة 1407هـ.

3- مجلة التوحيد، عدد شهر جمادى الآخرة –السنة السادسة والعشرون- 1418هـ.

فهذه إشارات دالة على جهودها معبرة عما خلفها.

****

** **الفرع الثالث: جمعية أهل الحديث الهندية:**

أما العلماء الهنود فانشغلوا بخدمة السنة المطهرة بشكل لايوجد له مثيل حتى في العرب، فقد قال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [مُحَمَّد: 38]، قال حماد الأنصاري بعد نقل الآية المذكورة: «ولقد صدقت هذه الآية على علماء الهند سواء كانوا سلفيين، أو حنفيين، فقد قاموا بحركة عظيمة ونهضة شاملة لنشر الحديث تأليفا وطبعا وتدريسا، لاسيما في أيام النواب صديق حسن القنوجي البوفالي والمحدث الكبير السيد نذير حسين الدهلوي، والمحدث حسين بن محسن الأنصاري الذين أسسوا مدارس الحديث في الهند على منهج المحدثين، وتلاهم تلاميذهم وأصحابهم المخلصون الذين اقتفوا أثرهم لاستمرار هذه الخدمة الجليلة التي فقدت في أكثر البلدان، أمثال المحدث مُحَمَّد بشير السهسواني، والمحدث شمس الحق العظيم آبادي، والمحدث عبدالرحمن المباركفوري ثم تلاميذهم...»[1].

وقال مُحَمَّد رشيد رضا في تقديم مفتاح كنوز السنة: «ولولا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر، لقضي عليها بالزوال من أمصار المشرق فقد ضعفت في مصر والشام والعراق والحجاز، منذ القرن العاشر الهجري، حتى بلغت منتهى الضعف في أوائل القرن الرابع عشر الهجري»[2].

وقال عبد الرحمن المعلمي: «ومن تتبع ما أنتجته النهضة العلمية في القرن الرابع عشر بالهند ومصر والشام وغيرها من المعارف والمؤلفات والرسائل وغيرها، علم أن للهند – ولا سيما حيدر اباد دكن – الفضل الأكبر في ذلك بما نشرته من كتب الحديث، وكتب الرجال»[3].

وأثنى مُحَمَّد منير الدمشقي على حركة أهل الحديث في الهند قائلا: «وفي أواخر القرن الثالث عشر حصلت نهضة علمية بسبب بعض الملوك الموجودين هناك العاملين على مذهب أهل السنة والجماعة وقد

1- عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص11).

2- أ. ن. فنسنك. ترجمة مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة معارف لاهور، 1398هـ/ 1978م. ص/م ق.

3- عبد الرحمان بن يحي المعلمي، علم الرجال وأهميته، تح: علي حسن عبد الحميد، دار الراية، (ص89- 90).

طبع كتب كثيرة في علوم السنة...وهي نهضة عظيمة أثرت على باقي البلاد الإسلامية فاقتدى بها غالب البلاد الإسلامية في طبع كتب الحديث والتفسير[1].

أولا: التعريف بجمعية أهل الحديث الهندية:

في عام (1324هـ الموافق 1906م) قرر علماء أهل الحديث في شبه القارة الهندية تشكيل جمعية لهم تقوم على الدعوة على منهج الكتاب والسّنة بفهم السّلف الصالح، ونشر الإسلام الصحيح ومقاومة الحركات الهدامة والبدع الوافدة والمنكرات الواقعة ومواجهة تحديات العصر تحت اسم (مؤتمر أهل الحديث لعموم الهند)، وعيّن أبو الوفا ثناء الله الأمرتسري، أمينا للجمعية وانتخب عبد الله الغاز يفوري (ت 1337هـ) رئيسا للجمعية، فغطّت جهودهما الهند وقراها، وفي عام (1947م) انقسمت شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان، فضعفت حركتهم لمدة ما، وفقدوا بسبب ذلك أكبر مؤسسة تعليمية لهم (دار الحديث الرحمانية) بدهلي، فسارعوا إلى تشكيل الجمعية من جديد في كلتا الدولتين لتستعيد قوتهما، وأسسوا الجامعات والمعاهد والمدارس الجديدة لتلبية حاجات العصر وتدريس علوم الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح.

وتتركز جماعة أهل الحديث في كل من بلاد الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال وكشمير وسيرلانكا وجزر فيجي، ولهم مركز في بريطانية، وجمعياتهم في هذه الدول معروفة باسم (جمعية أهل الحديث)، ولها في كلها مركز للجمعية تتبعه فروع موزعة حسب الولايات والمديريات، إلا أن للجمعية قيادة مستقلة في كل دولة، وذلك أمر إداري بحت، لكنه يجمعهم جميعا المنهج السلفي الموحد الذي تتبناه الجمعية في الأصل[2].

1- مُحَمَّد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1409هـ/ 1988م، (ص486)، وينظر نقول أخرى في الباب في كتاب صلاح مقبول دعوة شيخ الاسلام وأثرها، (ص180).

2- ينظر للتعريف بالجماعة في أبو المكرم بن عبد الجليل، دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بين مؤيديها ومعارضيها في شبه القارة الهندية، دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1421هـ، (ص36- 37). والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (1/ 171- 180)، مناهج جامعة المدينة العالمية أصول الدعوة وطرقها، جامعة المدينة العالمية، (ص370- 371)، وعبد الوهاب خليل الرحمان، الدعوة السلفية في شبه القارة الهندية وأثرها في مقاومة الإنحرافات الدينية، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع العقيدة، (ص511- 516).

وقد سبقت الإشارة إلى بعض أعلام القارة الهندية ممن له جهود في خدمة السنة، ومن شخصياتها البارزة ممن كان منضويا في الجمعية في (باكستان): مُحَمَّد داود الغزنوي (1895/ 1963م): من المؤسسين للجمعية بباكستان وأول رئيس لها، وله جهود علمية في الرد على منكري السنة والقاديانية.،

والشيخ مُحَمَّد بن فضل الدين الغوندلوي (ت 1985م) الذي خلف مُحَمَّد إسماعيل السلفي في رئاسة الجمعية، وإحسان إلهي ظهير تلميذ الألباني، ومن أبرز الشخصيات الأخرى بديع الدين شاه الراشدي وعبيد الله الرحماني المباركفوري، وعبد الصمد شرف الدين، وفي نيبال عبد الرؤوف الرحماني (1324هـ-1906م / 1420هـ- 1999م) النيبالي الشهير بخطيب الهند وله مؤلفات قيمة في الحديث وعلومه، والدفاع عن الحديث والمحدثين، وجهود دعوية وتعليمية ومنهم عبد الله عبد التواب المدني[1]،وغيرهم كثير[2].

ثانيا: أعمالها في خدمة السنة:

تنوعت أعمالها في خدمة السنة من تأليف وتحقيق للكتب وإقامة للمؤسسات التعليمية على تنوعها وما ينتج عنها من تدريس وإقامة لمجالس التحديث ونحوها. فمن ذلك:

أولا: ميدان التأليف والتحقيق: لأهل الحديث دور بارز في إحياء ونشر الثقافة الإسلامية من خلال الاهتمام بمجال التأليف والتصنيف في شتّى علوم الحديث.

ففي مجال التصنيف: في المصطلح وشرح الحديث والدفاع عن السّنة وبيان حجيتها ومكانتها وقد سبقت الإشارة إلى بعضها في ذكر بعض أعلام القارة الهندية، ومنها:

- إنماء الزكن فى تنقيد إنهاء السكن المسمي: (نقض قواعد في علوم الحديث)، وهو كتاب نفيس.

- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لعبد الرحمان المباركفوي.

- منة المنعم في شرح صحيح مسلم: وهو شرح مختصر وتعليقات على صحيح مسلم.

1- ينظر ترجمته في جهود مخلصة (ص)، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (1/ 177).

2- ينظر مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول الدعوة وطرقها، جامعة المدينة العالمية، (ص373)، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (1/ 172- 177).

- الرحيق المختوم في السيرة النبوية: والكتابان صفي الرحمن المباركفوري.

- وفي مجال التحقيق: نشروا كتب الحديث ودواوين السنة، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها ومما نشر من متون الحديث (مسند الطيالسي) و (مستدرك الحاكم) و (سنن البيهقي) و (مسند أبي عوانة) وغيرها.

- وكتب علوم الحديث: ومنها (معرفة علوم الحديث) للحاكم و (فتح المغيث) للسخاوي وغيرها كثير.

- ومن كتب الرجال: (التقريب) و(الخلاصة) و(الميزان) و(تهذيب التهذيب) و(التاريخ الصغير) و(التاريخ الكبير) و(الجرح والتعديل) و(الكنى والأسماء) و(تذكرة الحفاظ) وغيرها.

- ومن كتب التخريج: (التلخيص الحبير) و(الدراية) لابن حجر و(نصب الراية) للزيلعي، وغيرها.

ومن كتب الأجزاء الحديثية: (رفع اليدين) و(القراءة خلف الإمام) للبخاري، و(القراءة خلف الإمام للبيهقي)، وغيرها.

- ومن كتب العلل: (العلل) للإمام أحمد رواية المروزي و(العلل المتناهية) لابن الجوزي، وغيرها[1].

ثانيا: إنشاء المؤسسات والجمعيات العلمية والمطابع وغيرها ومنها:

- دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند: أنشئت تحت رعاية دولة حيدر آباد الإسلامية، وهي مؤسسة علمية متخصصة عنيت بطباعة كتب التراث بعامة وكتب الحديث بخاصة فقامت بتحقيق ونشر كتب الحديث والرجال والطبقات وقد اشتغل بها جلة من كبار العلماء والمحققين حتى أضحت مجمع العلماء النقاد المشهورين والمحدثين المحققين من أشهرهم المعلمي[2]، كما كانت تعقد لقاء ثقافيا سنويّا، وتدعو فيه جمعا من العلماء لإلقاء كلمات أو محاضرات.

ومن الكتب التي تم طبعها من الدائرة: - (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي، و أربع مجلدات من (الأنساب) للسمعاني، و(الإكمال) لابن ماكولا، (التاريخ الكبير) للبخاري، (معرفة علوم الحديث) للحاكم، و (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي، (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من

1- ينظر محمد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص32- 33).

2- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 324). ومحمد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1409هـ، (ص469)، وعبد الرحمان المعلمي، علم الرجال وأهميته، (ص89- 90).

الآثار) للحازمي، و(مشكل الحديث) لابن فورك، وخمس رسائل في الأسانيد: (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر) للإمام الشوكاني، و(الأمم لإيقاظ الهمم) لإبراهيم بن حسن الكوراني (ت1101هـ)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر) لصالح بن مُحَمَّد الفلاني، (ت1218هـ هـ)، (الإمداد في معرفة علو الإسناد): لعبد الله بن سالم البصري (ت 1124هـ). (بغية الطالبين لبيان المشايخ المحققين والمعتمدين): لأحمد بن مُحَمَّد النخلي (ت1130هـ)[1].

– **إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد بباكستان:** وهي إدارة تأليفية في الأصل وتدريسية أسّست سنة (1968م/ 1388هـ)، لإحياء تراث السلف في علوم الحديث ودراسة علوم السنة والقرآن وإعداد المدرسين والمؤلفين، فأعدت مجموعة من العلماء ونشرت المقالات والرسائل العلمية والكتب ومن أبرزهم إرشاد الحق الأثري والذي كان رئيسا للدائرة والذي حقق (العلل المتناهية) لابن الجوزي و(معرفة السنن والآثار) للبيهقي و(مسند أبي يعلى الموصلي) وغيرها[2].

– **لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند:** غرضها نشر كتب المتقدمين ورئيسها أبو الوفاء الأفغاني، نشرت (الرد على سير الأوزاعي)، و(اختلاف أبي حَنيفة وابن أبي ليلى) ليعقوب بن إبراهيم[3].

– **إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية ببنارس:** تولى إدارتها عند إنشائها مقتدى حسن الأزهري فطبع فيه أولا كتاب (مرعاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح)، ثم أصدر مجلة باسم مجلة (الجامعة السلفية) باللغة العربية، ومجلة (محدث) باللغة الأردية، كما تولى التأليف والترجمة وطباعة الكتب، ومنها: (بين الإمامين مسلم والدارقطني)، (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) لعبد الله الحسين إبراهيم الجورقاني، (إنعام المنعم الباري بشرح ثلاثيات البخاري)، (إتحاف الكرام بشرح بلوغ المرام)، (سيرة الإمام البخاري)، (جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة)، (المحدث شمس الحق العظيم آبادي حياته وآثاره)[4].

1- ينظر محمود مُحَمَّد الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1405هـ، (ص201/ 205). عبد الرحمان بن يحي المعلمي، علم الرجال وأهميته، (ص83- 90).

2- ينظر مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص16)، وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 331).

3- ينظر مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص14- 17).

4- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 324- 328).

– المكتبة السلفية بلاهور الباكستان: أنشأها الشيخ مُحَمَّد عطاء الله حنيف الفوجياني خدمة للكتاب والسنة وفق المنهج السلفي، فكانت رائدة في خدمة السنة النبوية في شبه القارة الهندية حيث قام الشيخ بنشر كثير من كتب السلف تحت إشرافه أو بتحقيقه باللغتين الأردية والعربية، ومنها (التعليقات السلفية على سنن النسائي للفوجياني)، و(مرعاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح) المجلد الأول والثاني من الطبعة الأولى، و(تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة) لأحمد الدهلوي بتحقيق الشيخ الفوجياني مع إكماله الجزء الأخير منه، وكثير من كتب ابن تيمية وابن القيم، مع ترجمة بعض الكتب،كما قامت المكتبة بإصدار مجلة (الإعتصام) أسبوعيا، ولما أراد الشيخ أن يوسع أعماله ويطور المكتبة أنشأ:

– دار الدعوة السلفية بلاهور مع بعض أصحابه لنشر كتب السلف بصورة أدق وأصح فأوقف لها الشيخ بيته ومكتبته العامرة وجعلت من أهدافها إعداد تعليقات وحواش على الكتب الستة فتم التعليق على صحيح البخاري وابتديء بمسلم وللدار نشاط في ترجمة الكتب ونشر الكتب باللغتين العربية والأردية[1].

ثالثا: إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد الإسلامية والمساجد: وذلك قبل استقلال الهند وبعدها، وقد نشطو لتأسيسها منذ منتصف القرن الرابع عشر الهجري وفيها تمركزت أكثر جهود العلماء وتوجه إليها طلبة العلوم الشرعية وعلوم السنة خصوصا فبرزت عدة مدارس وجامعات من أبرزها وأشهرها:

– دار الحديث الرحمانية (الجامعة الرحمانية بدهلي)[2]: أنشأها الشقيقان الشيخان عبد الرحمان وعطاء الرحمان سنة (1339هـ) في دار (صارت) أكبر مؤسسة تعليمية لأهل الحديث بالهند، واشتهرت خارجها فوفد إليها الطلاب من شتى البلاد، واستمرت إلى سنة (1367هـ)، وتوقفت بسبب الأحوال السياسية في البلاد، وقد تخرج منها عدد لا بأس به من العلماء والدعاة منهم، عبيد الله المباركفوري وسبق، ونذير أحمد الأملوي [3]، ومُحَمَّد إدريس آزاد الرحماني (ت1977)[4]، وغيرهم كثير .

1- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 330).

2- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص254- 269).

3- وهو من كبار علماء الحديث في عصره تخرج من الدار ثم درس فيها إلى إغلاقها وتولى رئاسة تدريس الحديث في المدسة الأحمدية السلفية (بدر بهنكه) ثم الجامعة الرحمانية ب(بنارس) وشارك في تأسيسها فانتفع به خلق كثير مع اشتغاله بالتصنيف وكتابة المقالات، ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 254- 256).

4- تلميذ نذير الأملوي وعبيد الله الرحماني درس في المدرسة الأحمدية (بدر بهنكه)، وكان مدير تحرير مجلة (الهدى) ، درّس في الجامعة الرحمانية ب(بنارس)، كما كان من المؤسسين للجامعة السلفية ثم مدرسا فيها ورئيسا لتحرير مجلة (صوت الجامعة) الأردية، ورئيسا لشعبة

الجامعة الرحمانية في مدينة بنارس: من أكبر المدارس السلفية شمال الهند درس فيها كبار أساتذة الحديث وتخرج منها مشاهير أهل الحديث الذين أسسوا الجامعة السلفية وكان لهم نشاط في التدريس والدعوة والتأليف وإدارة المعاهد والمدارس وغيرها ومنهم عبد الرحمان بن عبيد الله الرحماني وغيره[1].

مدارس أهل الحديث في مدينة (مئونات بنجن) بمديرية (اعظم كره):

من أشهر أهل الحديث ومن انتسب بنسبة الأعظمي من علماء الهند يراد به هذه المدينة، وفيها قرية مباركفور أيضا التي ينتسب إليها بعض المحدثون، تخرج منها أفذاذ من العلماء ومنهم مقتدى حسن الأزهري، والذي كان له نشاط بارز في التدريس والكتابة في المجلات والتأليف والترجمة وأنشأ مجلة ومطبعة وإدارة للبحوث الإسلامية فساهم في طباعة الكثير من الكتب، وصفي الرحمان الأعظمي كذلك[2].

الجامعة السلفية ب(بنارس): أكبر جامعة عربية إسلامية في الهند أسّست عام (1383هـ/ 1963م)، وتخرج منها الآلاف من الطلبة الذين كان لهم دور فعال في الدعوة والتدريس و التأليف في الهند[3].

ومنها الجامعة الأحمدية السلفية، وجامعة دار السلام بعمر آباد، والجامعة السلفية بالقرية السلفية في كيرلا، والجامعة الإسلامية في بومباي، وجامعة ابن تيمية وجامعة الإمام البخاري في بيهاور[4].

أما في باكستان فإن الجامعة السلفية بفيصل آباد تعد أول وأكبر جامعة إسلامية أسّست في باكستان بعد الانفصال في (شعبان 1374هـ/ أبريل 1951م) بالإضافة إلى الجامعات الأخرى مثل: جامعة العلوم

الإفتاء في الدار مع كتابته في الجرائد وله مؤلفات منها رسالة في الرد على منكري السنة، ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 256- 257).

1- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص280- 282).

2- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص270- 279).

3- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص283- 303). ومناهج جامعة المدينة العالمية أصول الدعوة وطرقها، جامعة المدينة العالمية، (ص371). وعبد الوهاب خليل الرحمان، الدعوة السلفية في شبه القارة الهندية وأثرها في مقاومة الإنحرافات الدينية، (ص473- 478).

4- ينظر مناهج جامعة المدينة العالمية أصول الدعوة وطرقها، جامعة المدينة العالمية، (ص371). الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (ص172).

الأثرية بجلهم، وجامعة أبو بكر الصديق بكراتشي والجامعة المحمدية بكجرانوالة، والجامعة المحمدية وإدارة العلوم الأثرية، ومن أعلامها عطاء الله حنيف الفوجياني، وعبد الصمد شرف الدين وإرشاد الحق الأثري[1].

رابعا: إصدار الصحف والمجلات باللغتين العربية والأردية: على سبيل المثال: مجلة (أهل الحديث الأمر تسرية) ومجلة (أهل الحديث)، الصادرة من لاهور، و(ترجمان الحديث)، (الحدث)، (الاعتصام)، (الرباط)، (صوت الأمة) و(مسلم) و(توحيد) و(صوت الحق) و(صراط مستقيم)[2].

خامسا: تأسيس المطبعات والمكاتب: ومن المكتبات[3]:

– مكتبة الجامعة السلفية بنارس: وهي مكتبة حديثة أنشئت سنة (1966م) وقد أهديت إليها بعض المكتبات الأهلية العامرة ومكتبات بعض أهل العلم فصارت المكتبة من نفائس المكتب.

– مكتبة المعهد الهندي للدراسات الإسلامية: وهي مكتبة تابعة لمؤسسة (همدود) بدلهي أنشأها الحكيم عبد الحميد الدهلوي حديثا حتى صارت من كبريات مكتبات الهند من حيث المخطوطات، فتوجد بها أكثر من (5000) مخطوطة جلها بالعربية ومما زاد من قيمتها حسن إدارتها وتنظيمها.

– مكتبة الجامعة الملية بدلهي ومكتبة أبي الكلام آزاد بدلهي: وهما مكتبتان قيّمتان، فيهما عدد معتبر من المخطوطات خاصة مكتبة الجامعة الملية حيث أهديت إليها مكتبة دار الحديث الرحمانية سنة (1947م)، والتي كانت من أمهات مكتبات الهند،إضافة إلى المكتبات التي تحوي آلاف المخطوطات ونوادر الكتب[4].

سادسا: إقامة الندوات والمؤتمرات: وقد سبقت الإشارة إلى بعضها في ذكر نماذج جهود علماء الهند، ومنها: المؤتمر الثقافي السنوي الكبير الذي كانت تعقده دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، وغيرها. **وهناك جمعيات سلفية أخرى أقيمت في مختلف الدول الإسلامية لها جهود في خدمة السنة النبوية.**

1- ينظر الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (ص 172)، ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 304).

2- ينظر الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (ص 172).

3- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 317- 323).

4- ينظر عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص 323).

** **الفرع الأول: مكاتب البحث والتحقيق التابعة للمكتبات ودور النشر والمطابع:**

حيث أسّست دور النشر السلفية مكاتب للبحث والتحقيق بغرض العناية بالكتب الصادرة عنها وطبع غيرها من الكتب وقد جمعت مجموعات من العلماء في هذه المكاتب وقد خدمت هذه المكاتب السنة بتحقيقها مجموعة من الكتب[1]: وقد سبقت الإشارة إلى كثير منها إجمالا عند ذكر جهود بعض الأفراد وكذا المؤسسات والهيئات والجمعيات السلفية ومنها المطابع ومن أشهرها:

- **المطبعة السلفية لصاحبها محب الدين الخطيب:**

أنشأها محب الدين الخطيب كما سبق بالاشتراك، سنة (1920م)، ثم استقل بها، وكانت منارة علم كبيرة صدر عنها كثير من كتب السنة والحديث منها: (صحيح البخاري) و(الأدب المفرد) للبخاري، و(علل الحديث(لابن أبي حاتم و(كتاب الملاحم) لابن دريد وغيرها وكثير من كتب الأدب واللغة وغيرها، ومن أوسع ما نشر في المكتبة كتاب (فتح الباري لابن حجر) صدرت هذه الطبعة السلفية بمقدمة ابن باز حيث قابل المجلد الأول على الطبعة الأميرية وعلى نسختين خطيتين ثم علّق على قطعة منه كما سبق، وزاد من قيمة هذه الطبعة قيام مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي بترقيم الكتب والأبواب والأحاديث واستقصاء الأطراف وذكر أرقامها في كل حديث، وبعد وفاة محب الدين الخطيب انتدب ولده لإعادة طبع ما نشره والده[2].

– **المكتبة والمطبعة المنيرية:** أنشأها مُحَمَّد منير الدمشقي الأزهري بالقاهرة سنة (1337هـ) ونشر فيها مصنفاته، ومنها (نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية)، كما كان له فضل يذكر في نشر التراث فيشكر، ومنه: (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) لبدر الدين العيني، و(تهذيب الأسماء واللغات) للنووي، و(المجموع شرح المهذب) للنووي، و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير، و(المحلى) لابن جزم، و(نيل الاوطار) للشوكاني، وغيرها كثير في سائر الفنون، وكان رحمه الله يتأنّق في طبع الكتب ويختار لها أجود الورق، وقد ماتت المكتبة بموت الشيخ سنة (1376هـ/ 1984م)[3].

1- ينظر مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص17).

2- ينظر مُحَمَّد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص63- 64).

3- ينظر مُحَمَّد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص64- 65).

– **مطبعة أنصار السنة المحمدية**: أنشأها مُحَمَّد حامد الفقي ونشر فيها كثيرا من تصانيفه، ثم نشر فيها أيضا كثيرا من كتب ابن تيمية وابن القيم، وكتب الحنابلة وطبقات رجالها، كما نشر موسوعات ومنها كتاب (جامع الأصول من أحاديث الرسول) لابن الأثير في اثنا عشر جزء نشره، ونشر الكثير غيرها[1].

– **المطبعة العلمية**: أسسها مُحَمَّد راغب الطباخ سنة (1341هـ/ 1922م)، وطبع فيها مؤلفاته ومؤلفات غيره من نفائس كتب الحديث، كما نشر نفائس الكتب التراثية القديمة في التاريخ والحديث واللغة والأدب، فساهم في نشر المخطوطات وتحقيقها واجتهد في نشر العلم اجتهادا كبيرا، ومما طبع فيها: (معالم السنن) للخطابي، و(مقدمة ابن الصلاح)، و(الكوكب الساري في حقيقة الجزء الاختياري) لعبد الغني النابلسي، و(القُرَب في فضل العرب) لعبد الرحيم العراقي، وغيرها كثير.

– **المكتب الإسلامي**: دار نشر خاصة، من أسبق دور النشر ظهورا، يديرها مُحَمَّد زهير الشاويش، وقد نشر عيونا من كتب التراث منها كتاب شرح السّنة للإمام البغوي وغيرها[2]، وهي أول من طبع كتب الألباني.

– **(المطبعة الجزائرية الإسلامية) لابن باديس**: وسائر المطابع التي أسسها علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سبقت في جهود الجمعية.

والمطابع في الهند كثيرة سبقت الإشارة إليها. منها:

– **مكتبة أهل الحديث**: أسسها أحمد بن مُحَمَّد الدهلوي وجمع فيها عشرات الألوف من كتب الحديث والتفسير جعلها وقفا لدار الحديث التي أسسها أيضا.

– **لجنة إحياء المعارف النعمانية**: أسسها أبو الوفاء الأفغاني ونشر تحت إشرافه كثيرا من آثار السلف.

1- ينظر مُحَمَّد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص69- 70).

2- ينظر مُحَمَّد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (161- 184).

– الدار القيمة للنشر في بومباي: أسّسها عبد الصمد شرف الدين[1]، وهي أول مكتبة في منطقة بومباي للكتب العربية والإسلامية وأكبرها فقد حوت الكثير من الكتب، ثم أصدر فيها مجموعة من عيون كتب التراث الإسلامي، طباعة وحقق بعضها بنفسه ومنها:

– طبع (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) الذي صنعه المستشرقون في سبع مجلدات، وكتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للحافظ المزي، ومعه تعليقات ابن حجر العسقلاني على التحفة المعروف باسم (النكت الظراف على الأطراف)، ومعه كشاف أسماء وسمه ب (الكشاف على تحفة الأشراف في مجلد واحد)، نشره نشرة علمية في (14) مجلدا وقد استغرقت طباعته عشرين عاما، وطبع بعض كتاب (السنن الكبرى) للنسائي، نشر منها ثلاث مجلدات تبلغ نحو نصف الكتاب، وكانت له عناية بكتب ابن تيمية، فهو الذي نشر بعضها أول مرة وعلق عليها تعليقات دقيقة تدل على اهتمامه بتراثه، ونشر بعض كتب صديق حسن خان ومنها في التراجم: (التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول)، وغيرها.

– المكتبة السلفية: أنشأها عبدالتواب الملتاني[2]، وكانت له عناية كبيرة بتصحيح كتب الحديث والتعليق عليها ونشرها، فنشر ترجمة (مشكاة المصابيح) وشرحها، و(بلوغ المرام)، وكذا ثمانية أجزاء من (صحيح البخاري) إلى الأردية، ونشر جزءين أو ثلاثة من (مصنف ابن أبي شيبة) لأول مرة، وهذا من أعظم حسناته، وحقق (مختصر قيام الليل)، و(قيام رمضان)، وكتاب (الوتر)، لـ(مُحَمَّد بن نصر المروزي) باختصار (المقريزي)، وحقق (مسند عمر بن عبدالعزيز) للباغندي، و(تحفة المودود بأحكام المولود) لابن القيم، وحقق

1- العلامة المحدث المحقق ولد سنة (1319هـ، 1901م) في مدينة (بهيمري) من مضافات (بومباي) ثم استوطن (بومباي) مع أهله وأخذ العلم الشرعي عن كثير من الشيوخ في بلده وأتقن الكثير من اللغات، فأسس مدرسة لتعليم العربية ثم اشتغل بتحقيق وطبع كتب السنة خاصة الكتب الستة، وأسس مكتبة ومطبعة لهذا الغرض توفي سنة (1416هـ، 1996م)، ينظر ترجمته في: وليد عبد الله المنيس، الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام، ط1، 1433هـ/ 2011م.(ص93- 96). وعبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (ص312- 313). ومُحَمَّد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، (ص85- 86)

2- ولد سنة (1288)، مشارك في خدمة كتب السّنة ونشرها، أنشأ المكتبة السلفية فكانت له عناية كبيرة بترجمة بعض كتب السنة وتصحيح كتب الحديث والتعليق عليها ونشرها كما اشتغل بتدريس كتب السنة فتخرج عليه جمع من الطلبة والعلماء توفي سنة (1366هـ/ 1947م)، مترجم في عبد الرحمن الفريوائي، الحركة السلفية ودورها في إحياء السنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة الطبعة: السنة 16، العدد 46، 1400هـ، (ص52)، ومُحَمَّد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، (ص87- 88)، وحسين العدوي الحمزاوي، النور الساري من فيض صحيح الإمام البخاري، تح: مُحَمَّد العزازي، دار الكتب العلمية، (100/1)، وأحمد الدهلوي، إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه، ترجمه: مُحَمَّد عزير شمس، المكتبة السلفية، لاهور،باكستان، ط1424،1هـ، (ص51،حاشية2).

(حاشية السندي على صحيح مسلم)، وطبع وحقق عون المعبود شرح سنن أبي داود. وله عليه تعليقات أيضا، وغيرها من كتب السُّنة.

المكتب المحمدية الجليلية: أنشأها الشيخ عبد الجليل بن أبي السادات علي أحمد السامرودي[1]: جمع فيها نفائس الكتب التي جمعها هو، والتي ورثها عن جده، وفيها مخطوطات قيّمة، كما طبع فيها أعماله العلمية.

****

** **الفرع الثاني: المسابقات والتقنية العلمية المعاصرة:**

ومما يدخل في جهودها مما تحسن الإشارة إليه (المسابقات والتقنية العلمية المعاصرة):

أولا المسابقات، ومنها: جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة:

من المظاهر العلمية الهامة لعناية أصحاب هذا الاتجاه بالسنة النبوية في شؤون الحياة العامة، وتفعيلها داخل المجتمع الإسلامي والعالمي، القيام بإنشاء الجوائز والمسابقات التي تعنى بالسنة النبوية، ومن ذلك إنشاء جائزة عالمية فريدة في مجالها واختصاصها، وهي: (جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية، للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة)، وقد صدرت الموافقة السامية على إنشائها في (29شوال 1422هـ) في المدينة النبوية، ويتكفل بالجائزة ويموّلها ويرعاها الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، وللجائزة هيئة عليا برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وهو راعي الجائزة منذ نشأتها عام (1422/5/29هـ-2001/8/19م) حتى وفاته في (1433/7/2هـ- 2012/6/16م)، ثم ترأس الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز هيئتها العليا في عام (1434هـ – 2014م)، كما أشرف على الجائزة منذ نشأتها حتى ترأسه هيئتها العليا في عام (1434هـ/ 2014م)، وأصبح الأمير مُحَمَّد بن نايف بن عبدالعزيز المشرف العام.

1- ولد في (سامرود) سنة (1310هـ) في أسرة علم ودين فحفظ القرآن وبدأ بالطلب صغيرا، أخذ عن الكثير، مسند وله مشاركة في خدمة علوم السنة، اشتغل بالتأليف والتدريس له (ضوء المصابيح في شرح مشكاة المصابيح)، و(الباعث الحثيث في فضل علم الحديث وأهله الدحيث)، وغيرها بالأردية، وأخرى مخطوطة، ومجموعة كبيرة من الرسائل بالأردية طبع منها مجموعتان، وحقق كتبا منها: (تذكرة الموضوعات والقانون في ضبط الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء) لمحمد طاهر بن علي الصديقي، و(تحفة الأنام في الحديث بحديث النبي عليه الصلاة والسلام) لمحمد حياة السندي، ثم ترجمه للأردية، وترجم كتبا للعربية، واشتغل بالإمامة والخطابة والدعوة وأنشأ المدرسة (المحمدية) ليدرس فيها، توفي سنة (1392هـ)، مترجم في عبد الرحمان الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المشرفة، (ص197- 198)، وفي مقدمة كتاب ضوء المصابيح في شرح مشكاة المصابيح لعبد الجليل السامرودي، (ص20- 72).

وتضم في عضويتها أربعة عشر عضوا، كما أن للجائزة أمانة عامة، وإدارة تنفيذية وتضم عدة لجان فرعية لضمان سير أعمال الجائزة.

أهداف الجائزة:

1- تشجيع البحث العلمي في مجال السنة النبوية وعلومها والدراسات الإسلامية المعاصرة.

2- إذكاء روح التنافس العلمي بين الباحثين في كافة أنحاء العالم.

3- الإسهام في دراسة الواقع المعاصر للعالم الإسلامي واقتراح الحلول المناسبة لمشكلاته بما يعود بالنفع على المسلمين حاضرا ومستقبلا.

4- إثراء الساحة الإسلامية بالبحوث العلمية المؤصّلة.

5- إبراز محاسن الدين الإسلامي الحنيف وصلاحيّته لكل زمان ومكان.

6- الإسهام في التقدم والرقي الحضاري للبشرية.

فروع الجائزة:

- الفرع الأول: السنة النبوية.

- الفرع الثاني: الدراسات الإسلامية المعاصرة.

وتتولى اللجنة العلمية للجائزة تحديد التخصصات التي تندرج تحت كل فرع من هذين الفرعين، وكذلك الموضوعات التي يتم طرحها للتنافس في كل فرع ولكل دورة من دورات الجائزة.

يطرح في كل دورة من دورات الجائزة ولكل فرع في فرعيها موضوعات في تخصصات مختلفة ويكون هناك فائز واحد في كل موضوع فيكون مجموع الفائزين أربعة وإذا لم تستحق الجائزة في موضوع من الموضوعات المطروحة حجبت في تلك الدورة. وكان مما طرح في الدورة الأولى للسنة النبوية:

1- عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان.

2- فقه الحوار مع المخالف في ضوء السنة النبوية.

ومما طرح في الدورة الثانية:

1- التكفير في ضوء السنة النبوية.

2- حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية.

ومما طرح في الدورة الثالثة:

1- التعامل مع غير المسلمين في السنة النبوية[1].

2- مصادر السيرة بين المحدثين والمؤرخين.

يقدم لكل فائز من الفائزين في أحد موضوعات الجائزة ما يلي:

- شهادة استحقاق.

- درع يحمل شعار الجائزة.

- مبلغ نقدي مقداره (500.000) خمس مائة ألف ريال.

وللجائزة نشاطات أخرى منها:

- مسابقة الأمير نايف لحفظ الحديث النبوي في ثلاث مستويات لطلاب المدارس[2].

ثانيا: التقنية العلمية المعاصرة:

مما يجدر الاشارة إليه في جهود هذا الاتجاه استخدام التقنية المعاصرة في خدمة السنة مع ما سبق من الاشارة إليه من المطابع ونحوها كذلك قام أصحاب هذا الاتجاه بخدمة السنة نشرا وتعليما وغيره عن طريق الإذاعات والقنوات عن طريق النقل المباشر والمسجل وكذا الأشرطة والأقراص الصلبة والمرنة والمواقع الالكترونية والبرامج والتطبيقات الحاسوبية والهاتفية. أما الإذاعات والقنوات فكثيرة منها الخاصة ببعض العلماء كقناة ابن عثيمين العلمية وغيرها ومنها العامة الخاصة بأعلام هذا الاتجاه أو العامة العامة من قنوات

1- أقول: (قول غير مسلمين مصطلح محدث غير شرعي، وإنما يقال الكفار، وفيه تهوين للكفر واستبدال للمصطلح الشرعي بآخر حادث، ومثله قولهم العلاقات غير الشرعية عن الزنا، والأمهات العازبات عن الواقعات في الزنا المنجبات عن طريقه، ونحوها كثير، وهو من حرب المصطلحات في هذا الزمن)، والله أعلم.

2- ينظر الموقع الخاص بالهيئة على الشبكة، يوم (2020/09/19)، وعبد الرحيم بن مُحَمَّد المغذّوي، اتخاذ السنة النبوية الى جانب القرآن الكريم أساسا لشؤون الحياة والحكم في المملكة العربية السعودية، (ص38- 39).

تستضيف أعلام هذا الاتجاه أو تنشر لهم، وأما الأشرطة والأقراص ففيها الدروس العلمية الحديثية من شرح كتب علوم الحديث ومصطلح وجرح وتعديل وشرح لكتب السنة المتنوعة، وفيها الفتاوى الحديثية وغيرها، واليوم فعل هذا مع التراث العلمي لأكثر الأعلام بما يغني عن التمثيل، وأما المواقع فهي كثيرة متنوعة منها الخاصة ببعض العلماء المحدثين وفيها نشر لعلومهم دروسا صوتية وكتبا وغيرها، وفعل هذا أيضا مع التراث العلمي لأكثر الأعلام بما يغني عن التمثيل له، وفيها الخاصة ببعض الجمعيات والجامعات والمؤسسات الجماعية لخدمة السنة، وأما البرامج فكثيرة جدا متنوعة، منها برامج خاصة بأفراد العلماء كبرامج خاصة بالشيخ الألباني في علوم الحديث والفتاوى وغيرها، وأخرى جامعة لكتب الحديث الستة أو التسعة وأخرى لكتب أحاديث الأحكام وغيرها، ومنها برامج مكاتب العلماء وفيها جمع مؤلفاتهم وتفريغ صوتياتهم، ومنها برامج لتخريج الأحاديث وشرحها، وغيرها كثير اليوم من استخدام التقنية المعاصرة خدمة للسنة مواكبة للعصر، وأكثره البرامج متاحة وتحميلها مجاني.

فهذه بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمطابع الخاصة والتابعة لمؤسسات معينة التي خدمت السنة، وهذا ضمن الجهود الجماعية للاتجاه السلفي في خدمة السنة النبوية لينتهي هذا المبحث ومعه فصله بعون من الله جل وعز.

وهي نبذة فيها نماذج لخدمة الاتجاه السلفي المعاصر للسنة أفرادا وجماعات، وقد ذكرت بعض الأعلام وبعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبعض التجمعات والجمعيات في بعض البلاد وغيرها ولا يعني اختصاصها بخدمة السنة وخلوّ غيرها من المشتغلين بخدمة السنة من العلماء، لكن هؤلاء أهم من خدم السنة، وجهودهم أظهر وأشهر وأحرى بالإبانة والإشاعة والنشر وفيه غيرها ولا شك، وغرضي هنا ضرب الأمثلة وبيان النماذج، والعناية بالمشهورين وشهر المكثرين والجادّين في خدمة السنة أكثر من العناية بالحصر والاستقصاء، وأنّى لي ذلك.

الفصل الرابع:

الانتقادات والإستدراكات على الإتجاه السلفي في علوم الحديث:

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

الانتقادات والإستدراكات على الشيخ أحمد شاكر:

المبحث الثاني:

الانتقادات والإستدراكات على الشيخ الألباني:

المبحث الثالث:

الانتقادات والاستدراكات العامة على الاتجاه السلفي:

المبحث الأول:
الانتقادات والإستدراكات على الشيخ أحمد شاكر.

توطئة:

لاشك في أهمية الإستدراك والتعقب والإنتقاد في كل العلوم والفنون لآحاد العلماء أو للهيئات والفرق والاتجاهات، لأن النقص والخطأ والغفلة والسهو من صفات البشر، فلا يستبعد وقوعه منهم مهما بلغوا من درجات العلم ومن حفظ وفهم وحرص واتقان، ولا زال العلماء يستدرك بعضهم على بعض ويرد بعضهم على بعض، وفي علوم الحديث خصوصا تنوعت أشكاله وموضوعاته من تتبع للأوهام، وبيان للمراتب في الحفظ، وحجية للأقوال، وتحرير تساهل أو تشدد، وتقويم للمؤلفات وغيرها، إذا تقرر هذا فإن الاتجاه السلفي برجالاته حظي بتعقب واستدراكات عامة للاتجاه وخاصة لآحاد أفراد العلماء وتفاوتت حسب المواضيع والأفراد لاختلاف الأحوال والملابسات وهذا عرض ودراسة لأبرز وأهم التعقبات والانتقادات والاستدراكات العامة على الاتجاه السلفي والاستدراكات الخاصة على الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني، وقد انتقيت منها الإستدراكات المنهجية العامة وليست الانتقادات المتعلقة بتعقبات جزئية وفي هذا المبحث أبحث وأناقش التعقبات والاستدراكات على أحمد شاكر، وذلك في أربعة مطالب:

** **المطلب الأول: الانتقادات المنهجية على أحمد شاكر في التصنيف والتحقيق ونحوه:**

** **المطلب الثاني: الانتقادات والإستدراكات على أحمد شاكر في الجرح والتعديل:**

** **المطلب الثالث: الانتقادات والإستدراكات على أحمد شاكر في التخريج:**

** **المطلب الرابع: الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر في الحكم على الحديث:**

المطلب الأول: الانتقادات المنهجية على أحمد شاكر في التصنيف والتحقيق ونحوه:

** **الفرع الأول: معظم الكتب الهامة التي قام بتحقيقها أو شرحها لم يتمها:**

مما أخذ على الشيخ شاكر أن معظم الكتب الهامة التي قام بتحقيقها أو شرحها لم يتمها، فتحقيق جامع الترمذي ومسند الإمام أحمد وصحيح ابن حبان وتفسير الطبري وتلخيص تفسير ابن كثير...وغيرها، لم تكتمل، ولو أكملها لكانت الفائدة أوسع وأكثر، فلا تكاد تجد من يسّد هذا الفراغ الذي تركه الشيخ، فمنهجه وأسلوبه القوي الفريد يختلف عمن جاء من بعده[1].

وقد ذكر مُحَمَّد أبو صعيليك بعض أعذار الشيخ وهي:

- الاختلاف مع الناشرين.

- العمل في عدة مشاريع بمفرده، فأنه كان يشتغل بأكثر من كتاب في وقت واحد.

- قلة التمويل.

- قلة التلاميذ.

- قلة الوسائل المساعدة كالفهارس وغيرها.

- قلة المصادر المطبوعة وندرة المخطوطات[2].

ومن أعذار الشيخ ما ذكره حماد الأنصاري قال: «أحمد شاكر أعطاني تحقيقه لكتابه (صحيح ابن حبان) فقلت له: متى ينتهي يا شيخ؟ ثم قلت له: وكيف تنتهي وأنت يا شيخ تعمل في أكثر من كتاب في آن واحد: تعمل في (المسند) وابن جرير والترمذي و(صحيح ابن حبان) وغير ذلك؟ فقال لي: أنا أعمل في كتاب ثم أدخل في غيره لأني أريد أن أسترد النشاط في الدخول في غيره»[3].

1- ينظر مقال علماء معاصرون الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر لحكمت الحريري في مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، (39/ 48)، وبحث مُحَمَّد أبو صعيليك، الشيخ أحمد شاكر وجهوده في خدمة السنة النبوية، مجلة هدي الإسلام، مجلد 55،العدد 5،1432هـ، (ص43).

2- ينظر بحث مُحَمَّد أبو صعيليك في الشيخ أحمد شاكر وجهوده في خدمة السنة النبوية، (ص43- 44).

3- عبد الأول بن حماد الأنصاري، المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، (2/ 591).

– ومن أعذار الشيخ رومه تحقيق الكثير من الكتب ومن ذلك قوله في مقدمة تحقيق جماع العلم: «ولم أسهب في شرح الكتاب، كما أسهبت في شرح (الرسالة)، روما للاختصار ورغبة في الإكثار من نشر ما أوفق لنشره من درر الشافعي وآثاره، ﷺ»[1].

– وكم من إمام ألف كتابا أو كتبا لم تتم، بل جلّ أهل العلم لهم مؤلف أو أكثر لم يتّم، وهذا كثير ظاهر في تراجم أهل العلم، فإن العالم قد يجعل له مشاريع يراها ضرورية يعمل فيها كلها ويؤمّل إتمامها، فيبغته الأجل، ومن أشهر من وقع له ذلك في أنفس الكتب (المسند الكبير) ليعقوب بن شيبة، فلم يؤلّف أحسن منه لكنه لم يتم، و(المجموع شرح المهذب) للإمام النووي وله غيره، و(شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) لابن دقيق العيد، و(فتح الباري) لابن رجب، و(جامع السنن والمسانيد) لابن كثير، وكتاب (مسائل الخلاف)، وكتاب (المقتبس من علم مالك بن أنس) و(الناسخ والمنسوخ) لأبي الوليد الباجي، كلها لم تتّم وله غيرها[2]. وورد في ترجمة عمر بن رسلان البلقيني: «له مؤلفات كثيرة غالبها لم يتم»[3]، وقال الأزهري: «سمعت الشيوخ يقولون، إنه لم يتمّ مسند معلل قط»[4]. وغيرهم كثير من أهل لهم مؤلفات لم يتموها وقد سبقت الإشارة إلى بعض ذلك في جهود بعض أعلام الاتجاه السلفي.

– ومن النكت العلمية ما ورد في ترجمة أبي إسحاق التادلي إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد القادر الحسني الطالبي في الأعلام قال: «وصنف نحو 120 كتابا أكثرها لم يتم»[5]، وهو موضوع لطيف جدير بالإفراد.

ولولا أن من ترجم للشيخ أو تكلم عن جهوده ذكره انتقادا، كما أنه أورد انتقادا للجهود المعاصرة في خدمة السنة ما ذكرته، لأنه ليس انتقادا في حقيقة الأمر، والله المستعان.

****

1- تقدمة أحمد شاكر لجماع العلم. مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، جماع العلم، (ص 9- 10).

2- ينظر إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (1/ 384)، عياض بن موسى اليحصبي ترتيب المدارك وتقريب المسالك، (8/ 125).

3- مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن الغزي، ديوان الإسلام، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ، (1/ 298).

4- عياض بن موسى اليحصبي ترتيب المدارك وتقريب المسالك، (4/ 151).

5- خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، (1/ 71).

** **الفرع الثاني: الانتقادات على أحمد شاكر في التحقيق:**

انتقد الشيخ في بعض تحقيقاته، وأكثر الانتقاد عليه في التحقيق في اعتماده على نسخ مطبوعة دون الرجوع إلى النسخ الخطية كما يأتي[1]، ومن ذلك تحقيقه لشرح الطحاوية لعليّ بن مُحَمَّد ابن أبي العز الحنفي انتقد على عدم نصه على ما قام به من تصويبات وعلى عدم ذكره للمصادر التي نقل منها التصويبات مما يفقدها قيمتها العلمية[2]، وقد أبان الشيخ عذره بعدم وجود أصل مخطوط مع شدة الحاجة لطبع الكتاب كما أنه جعلها طبعة مؤقتة لحين تحصيل أصل خطي سليم للكتاب. فقال: «ومخطوطة الشرح التي وجدت كانت غفلا من اسم المؤلف فلم يعرف إذ ذاك من هو؟ وكانت نسخة سقيمة كثيرة الغلط والتحريف ولما توجد منه مخطوطة صحيحة بعد... ووجدتني حمّلت عبئا عظيما من تحقيقه، إذ لم أجد منه مخطوطة معتمدة، بل لم أجد المخطوط الأصلي الذي طبع عنه الطبعة السالفة. فاجتهدت في تصحيح كلام الشارح ما استطعت، وعدت إلى الأحاديث والآثار والنصوص التي ينقلها فيما أجد من أصولها عندي، ولعلي – بهذا – أكون قد أدّيت الأمانة في حدود مقدوري واستطاعتي، ولكني لا أزال أرى هذه الطبعة مؤقتة أيضا، حتى يوفقنا الله إلى أصل مخطوط للشرح صحيح، يكون عمدة في التصحيح؛ فنعيد طبعه، ونتقنه ونخرجه إخراجا سليما، إن شاء الله ذلك ويسّره، وكان في العمر بقية»[3].

والقول بفقدانها قيمته العلمية فيه مبالغة، فهي وإن كان فيها نقص ولكن ليس لدرجة فقدانها قيمتها العلمية، مع ظهور عذر الشيخ فيها كما سبق، وكذا كون الشيخ لم يعرف بالتساهل في جمع مخطوطات ما يحقق بل كان عظيم الحرص على ذلك كما هو ظاهر في مقدمات تحقيقاته.

وكذا تحقيقه لكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة: حيث انتقد بعد صدور الكتاب انتقده أحمد صقر في نشر الكتاب باعتماده في التحقيق على طبعة واحدة اعتمادا كليّا، ولم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلا، إضافة إلى أنه أغفل الرجوع إلى النسخ المخطوطة للكتاب، واعتمد على نسخة واحدة فقط، مع وجود

1- ينظر أشرف عبد المقصود عبد الرحيم منهج أحمد شاكر في تحقيق النصوص، مكتبة الإمام البخاري، ط1، 1427هـ، 2016م، الإسماعليلية، مصر، (ص214) و(ص288).

2- ينظر: عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر ، (107/1).

3- تقدمة الشيخ أحمد شاكر لشرح الطحاوية لابن أبي العز، من مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، (ص 8- 9).

ثلاث نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية، ونسخة في مكتبة الأزهر، واستدرك عليه في مواضع كثيرة[1]. وهذا النقد لا ينقص من قيمة التحقيق العلمية، فإن عذر شاكر هو أن الطبعة التي اعتمدها أثبتت كل خلاف بين النسخ، فاستغنى بها عن الرجوع لباقي النسخ، وقد مدح تحقيقه مع ذلك، فقال علي جواد[2]: «وهو تحقيق لا يمكن إغفاله إنه من أجود التحقيقات إن لم يكن أجودها»[3].

ثم إن تقصير الشيخ في بعض تحقيقاته في هذه الجزئية فقط، وهو عدم تحصيل نسخ خطية للكتاب المحقق مع ظهور عذره فيه كما سبق، يغتفر في جنب حرصه على جمع المخطوطات، مع جوده أكثر تحقيقاته وبلوغها الغاية في الكمال، والشيخ مدرسة في التحقيق حريّ بالدراسة والإفادة وقد جعله (الطناحي) أحد أفذاذ العلماء الذين أسّسوا لبدء مرحلة جديدة مشرقة من مراحل إحياء التراث الإسلامي،وهو كذلك[4].

وقد انتقد أيضا في تحقيقه للرسالة لتمسكه بأصل الربيع بن سليمان وعدم مخالفته له في ضبطه للألفاظ واللغات انتقده مُحَمَّد عبد الغني حسين[5]، ورفعت فوزي[6]، والشيخ مع تمكنه من علوم اللغة وفن التحقيق شديد التحري في اختيار نسخ المخطوط ثم في عمله في ضبط النصوص فما من لفظ مشكل أو اختلف فيه بين النسخ إلا واجتهد عظيم الإجتهاد في ضبطه، وبيان وجه ترجيحه، وإذا كان اللفظ أو الضبط غريبا يؤكد مطابقته لوجه من وجوه اللغة ولو لم يكن مشهورا، ويناقش في كل ذلك من خالفه مناقشة قوية[7].

1- ينظر: مُحَمَّد بن عبد الله بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، المرجع السابق، (1/7-30).

2- أديب وناقد عراقي لقب ولد في الحلة بابل العراق عام (1919 م)، تدرج في مراحل الدراسة إلى نال شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون، ثم اشتغل بالتدريس الأكاديمي و التحقيق والتأليف، والترجمة، والكتابة في الصحف والمجلات وغيرها حتى لقب بشيخ النقاد توفي سنة (1996م)، له مؤلفات كثيرة منها: الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي منهج البحث الأدبي. وغيرها.

3- علي جواد الطاهر، فوات المؤلفين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1410هـ/ 1990م، (ص12)، وينظر عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، جمهرة مقالات العلّامة الشّيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، (1/ 109- 110).

4- ينظر محمود مُحَمَّد الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص90)، وتكلم عن الشيخ في (ص92- 97).

5- ينظر مُحَمَّد عبد الغني حسين، مجلة الرسالة، (ع314)، (س9)، (ص716).

6- ينظر تقدمة رفعت فوزي لكتاب الأم للشافعي، (ص37).

7- ينظر أشرف عبد المقصود عبد الرحيم منهج أحمد شاكر في تحقيق النصوص، مكتبة الإمام البخاري، ط1، 1427هـ، 2016م، الإسماعيلية، مصر، (ص264- 268)، وهي رسالة نافعة في الباب، وفيها إشارة لبعض التعقبات على الشيخ جديرة بالإفراد والدراسة.

المطلب الثاني: الانتقادات والإستدراكات على أحمد شاكر في الجرح والتعديل:

** **الفرع الأول: التساهل في الحكم على الرواة توثيقا:**

وهذا سبقت الإشارة إليه وقد انتقده عليه كثير من العلماء والباحثين فمن العلماء الألباني في مواضع قال: «فإنه –عندي– من المتساهلين فى التوثيق والتصحيح»[1]، ونص على تساهله بشار عواد معروف في تحقيقه لسنن الترمذي[2]، ومن الباحثين مُحَمَّد أبو صعيليك[3]، وحكمت الحريري[4]، وعاطف التهامي فؤاد[5]، وغيرهم وذكروا لذلك صورا كثيرة منها:

أولا: توثيقه أكثر المجاهيل من التابعين جهالة عين أو حال: حيث قرّر في مواضع كثيرة نصا أنهم على الستر والقبول حتى يتبين غير ذلك من الجرح، فإذا مر بتابعي وكان مجهولا فكثيرا ما يكرر العبارة الآتية ونحوها: «وهو تابعي، فأمره على الستر والعدل حتى يتبين فيه جرح»، «وإبهام التابعي غير ضار إذ التابعون على القبول والستر حتى يثبت غير ذلك مما يجرحهم»[6]. وسار عليها في تطبيقاته وهذه أمثلة على هذا:

– **قال: «والرجل من هذيل الذي شهد القصة من عبد الله بن عمرو:** «تابعي مبهم، جهل حاله، فهو على الستر، بل يظهر أنه رجل كبير، ممن يجالس عبد الله بن عمرو، ليس نكرة من الناس»[7].

– **ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود: قال:** «لم يعرف اسمه، ولكنه تابعي، فهو على الستر وقبول حديثه، زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود: صحابية معروفة»[8].

1- الإرواء، (3/ 213، ح761).

2- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، (1/ 10).

3- ينظر بحث مُحَمَّد أبو صعيليك في الشيخ أحمد شاكر وجهوده في خدمة السنة النبوية، مجلة هدي الإسلام، مجلد 55، العدد 5،1432هـ/ 2011م، (ص44- 45).

4- ينظر مقال علماء معاصرون الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر لحكمت الحريري في مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي،(39- 48).

5- عاطف التهامي فؤاد، الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد، (ص136- 138).

6- ينظر النص على ذلك في تحقيق المسند، (1/ 446)، (454/1)، (468/1)، (89/2)، (6/ 403)، (6/ 342).

7- تحقيق المسند، (6/ 352).

8- تحقيق المسند، (3/ 513).

– **عبد الله بن المقدام بن ورد: قال:** «ترجم في التعجيل (237) وقال: «ليس بالمشهور»، ولم أجد عنه شيئا غير هذا، وهو تابعي لقى ابن عمر وسأله، لم أعرف حاله، فهو على الستر حتى يتبين أمره...»[1].

– **أبو غادية اليماني: قال:** «تابعي، لم أجد له ترجمة إلا في التعجيل وأصله، وفي كليهما أنه (مجهول)، ولكنه تابعي عرف شخصه وجهلت حاله، فهو على الستر حتى يستبين غيره»[2].

– **مُحَمَّد بن حنين: قال:** «تابعي لم يرو عنه إلا عمرو بن دينار، ولم يذكر بجرح، فهو على الستر والثقة إن شاء الله، وقد اضطربوا في صحة اسمه»[3].

ونحوهم: **أبو الحكم مولى الليثيين** [4]، **وثابت بن منقذ**[5]، **وأبو هبيرة الكلاعي**[6]، **ومُحَمَّد بن طلحة بن مصرف**[7]،**وابن معيز السعدي**[8]،**وعطاء العامري الليثي**[9]، **ويعلى بن عقبة**[10]، والأمثلة كثيرة جدا، وقد قبل حديثهم بعد التوثيق فحسّن أكثرها وصحّح بعضها ويأتي التمثيل لها.

1- تحقيق المسند، (4/ 476).

2- تحقيق المسند، (8/ 5).

3- تحقيق المسند، (2/ 453).

4- تحقيق المسند، (7/ 284).

5- تحقيق المسند، (6/ 516).

6- ينظر تحقيق المسند، (6/ 177).

7- ينظر تحقيق المسند، (5/ 187).

8- ينظر تحقيق المسند، (4/ 54).

9- تحقيق المسند، (6/ 341)

10- ينظر تحقيق المسند، (2/ 412)، وينظر أمثلة أخرى في تحقيق المسند، (2/ 389)، (2/ 362،)، (3/ 6)، (3/ 56). (6/ 176) و(7/ 284)، وينظر يوسف عبد اللاوي، جوانب نقدية في جهود أحمد مُحَمَّد شاكر الحديثية، بحث مقدم لنيل درجة الماجيستير في الحديث جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، نوقشت سنة 1419هـ/ 1998م. (ص199)، ومعالم منهج أحمد شاكر في نقد الحديث قرره في (ص239- 243)، ومثّل له في (389- 406)، وبحث نهاد عبد الحميد عبيد، وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل، (ص99- 106)، وفيه المزج بين التوثيق والتصحيح.

ثانيا: توثيق المستور سواء كان تابعيا كما قرره سابقا[1]: ولو لم يكن تابعيا يوثقه أيضا:

قال: «وأما المستور: وهو العدل في ظاهر حاله ولكنه مجهول العدالة باطنا: فالأصح قبول روايته لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي»... ونقل كلاما لابن الصلاح والنووي[2]، ويقبل روايته إذا لم يأت بما ينكر عليه ومن أمثلة ذلك: قوله: «أبو طارق: هو السعدي البصري، مترجم في التهذيب، ولم يذكر بجرح ولا تعديل، فهو مسكوت عنه، وقال الذهبي في الميزان: «لا يعرف»، وتبعه الحافظ في لسان الميزان (6: 801)، فقال: «مجهول»، وعندنا أن هذا مستور، ولم يرو حديثا منكرا، فهو مقبول، إن شاء الله»[3].

فالشيخ جعلها قرينة لتوثيق الراوي وقبول حديثه، وهي لا شك من قرائن قبول رواية المجهول، عمل بها بعض الأئمة كابن كثير، فالشيخ مسبوق لذلك له سلف في المسألة، قال ابن كثير عن المجهول: «ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير والله أعلم»[4].

وعمل به فقال بعد تخريجه لحديث: «وقول علي بن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك، فالظاهر إنما هو لأجل جهالة مولى أبي بكر، ولكن جهالة مثله لا تضر؛ لأنه تابعي كبير، ويكفيه نسبته إلى أبي بكر الصديق، فهو حديث حسن، والله أعلم»[5].

فابن كثير حسّن الحديث مع جهالة راو فيه، وعلل ذلك بأنه تابعي كبير وهو مولى لأبي بكر ﷺ فجهالة مثله لا تضر، فجعل كونه تابعيا كبيرا قرينة لتوثيقه وقبول حديثه.

وقد وافقه على قبول الحديث القاسمي في تفسيره فقال: «إسناده لا بأس به»، ونقل كلام ابن كثير السابق»[6].

1- وينظر تحقيق المسند، (5/ 100).

2- ينظر أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، (ص53).

3- تحقيق المسند، (8/ 167، ح8081)، وينظر (1/ 459، ح667)، و(2/ 282، ح1620).

4- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (393/1).

5- إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. تفسير القرآن العظيم، (2/ 125).

6- مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1418،1هـ، (415/2).

وراوية المستور قبلها بعضهم وردها الجمهور والصحيح أنها موقوفة على استبانة حاله[1].

ولكن أحمد شاكر له اجتهاد بناه على أن الأصل الحكم بالظاهر والأصل في الناس السلامة والعدالة فهي عنده قرائن تجعل هذا المجهول عنده معروفا حقيقة، وتوسع بهذا في قبول رواية التابعين والمستورين توسعا غير مرضي عند النقاد جعله يوثق كثيرا من المجاهيل ممن حقهم رد روايتهم في الأصل، كمجهول العين ومجهول الحال ولو كان تابعيا، أو التوقف في روايتهم كالمستور، وصنيعه مرجوح لأمور منها:

– أن النقاد علماء الجرح والتعديل تتبعوا أحوال الرواة ومروياتهم تتبعا دقيقا، فلو كان هذا المجهول ثقة لعرفوه ولو واحدا منهم لترتفع بذلك جهالته، قال السخاوي: «ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصّحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيرا ولهم غلط كأبي هارون العبدي، فلما كان عند آخر عصر التابعين، وهو حدود الخميس، ومئة تكلم في التوثيق والترجيح طائفة من الأئمة»[2].

– التابعون ولو كان الأكثر فيهم العدالة فإن احتمال انخرام عدالتهم وارد كما يحتمل عدم ضبطهم احتمال كون هذا المجهول غير ضابط واردا جدا واحتمال كونه غير عدل وارد ولو كان بنسبة قليلة مقارنة مع الضبط، وفي قصة بشير بن كعب مع ابن عباس دليل على هذا لما جاء إلى ابن عبّاس فجعل يحدّثه، فقال له ابن عباس: «عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم حدثه، فقال له: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، فقال له: ما أدري أعرفت حديثي كله، وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كلّه، وعرفت هذا؟ فقال له ابن عبّاس: «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه»[3].

فابن عباس توثق من حديث بشير وهو تابعي بل كان الصحابة يتوثقون في رواية بعضهم أحيانا كما سبق.

1- ينظر ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في شرح نخبة الفكر (1/ 102).

2- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، المتكلمون في الرجال، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط1410،4هـ، (ص97).

3- صحيح مسلم، (1/ 12).

– قبول رواية الراوي منوط بالعدالة والضبط معا وهما شرطا التوثيق، والتابعون وغيرهم في هذا سواء، فتوثيق التابعين بإطلاق توسع غير مرض؛ فإن الستر في الرواية يتطلب شيئا آخر، وهو الضبط والحفظ[1]، ويدل عليه عمل النقاد ومنهم الدارقطني فقد قال في حديث فيه خشف بن مالك الطائي الكوفي: –وهو مجهول من كبار التابعين من الطبقة الثانية[2]–: «الخبر المرفوع الذي فيه ذكر بني المخاض لا نعلمه رواه إلّا خشف بن مالك عن ابن مسعود وهو رجل مجهول، ولم يروه عنه إلّا زيد بن جبير بن حرمل الجشمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته عدلا مشهورا، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدا، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفا، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم»[3].

وقد تعقب الألباني أحمد شاكر في المسألة بقوله: «وأما قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على (المسند) (2/657 –658) – بعد أن نقل قول الذهبي هذا –: «وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافها». وبناء على هذا قال: «إسناده حسن»! قلت: وليس بحسن؛ فإنه لا يكفي عند العارفين بهذا العلم أن يكون الراوي مستورا فقط لتطمئن النفس لحديثه، ويكون حسنا؛ بل لا بد أن ينضم إلى ذلك ما يدل على ضبطه أو حفظه؛ كتوثيق من يوثق به من أئمة الجرح والتعديل، أو يروي عنه جمع من الثقات، ولم يظهر في روايتهم عنه شيء من النكارة في حديثه؛ ففي هذه الحالة يمكن تحسين حديثه، والاعتماد عليه، وفي مثله يقول الذهبي والعسقلاني في كثير من الأحيان: (صدوق) ؛ كما شرحت ذلك في غير ما موضع. والله سبحانه وتعالى أعلم»[4].

1– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، جلباب المرأة المسلمة، (ص144).

2– خشف بن مالك الطائي الكوفي. روى عن أبيه وعمر وابن مسعود وعنه زيد بن جبير الجشمي. قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني في السنن مجهول وتبعه البغوي في المصابيح وقال الأزدي ليس بذاك. أحمد بن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب، 3/ 142، وينظر يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (8/ 249).

3– علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424 هـ – 2004 م،(2/ 226، ح3365).

4– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 168).

– وقد توارد أئمة الجرح والتعديل على عدم توثيق المجاهيل في كتب الرجال ولو كانوا من التابعين ممن قد يحتمل ويقبل بعض حديثهم تطبيقا لقرائن، وكثرته تغني عن التمثيل له.

– الاحتياط الشديد الواجب في نسبة قول شيء للنبي ﷺ يقتضي عدم قبول رواية من لم يعلم حاله ولم يعرف ضبطه أصلا إلا إذا اقترنت بروايته قرائن أخرى أما قبولها مجردة وبإطلاق فتوسع وتساهل ويقال نحوه في المستور، وهذا الذي عليه الأئمة ومنها في كلام مالك قوله: «لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممّن سوى ذلك...وذكر منها: ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدّث»[1].

فالإمام مالك اشترط لقبول رواية الراوي ضبطه ولو كان عدلا فاضلا عابدا.

وقال الإمام الشافعي معدّدا شروط قبول الخبر: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا: منها: أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفا بالصّدق في حديثه، عاقلا لما يحدّث به... حافظا إن حدّث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدّث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم»[2].

فقد أشار الشافعي إلى شرط الضبط في قوله (عاقلا لما يحدث به...حافظا ...مشيرا إلى نوعي الضبط..)، فإذا لم يتيقن ضبطه اختل هذا الشرط فلا يقبل الخبر.

– تقوية حديث المجهول لقرينة ومقوّ خارجي لا يلزم منه توثيق المجهول وقد سبق أن تصحيح الحديث لا يلزم منه توثيق راويه، قال الألباني: «واعلم أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله قد حسن إسناد الحديث في تعليقه على (المسند) (2/ 69)؛ مع أنه نقل قول الذهبي المتقدم في أبي مُحَمَّد: «لا يعرف»! ولكنه عقب عليه بقوله: «وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما»!! قلت: وعلى هذا جرى في كثير من أحاديث «المسند»! وهو توسع غير محمود عندي؛ لأن النفس لا تطمئن لكون التابعي أيا كان على الستر والثقة؛ لأننا نخشى في روايته غير اتهامه في نفسه، وهو احتمال أن يكون ضعيفا في حفظه، فلو أنه اشترط إلى ذلك أن يكون معروفا برواية جمع من الثقات عنه، ولم يتبين في حديثه ما يضعف به من الخطأ والمخالفة للثقات؛ لكان مقبولا، والله أعلم»[3].

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص116).

2- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (ص369).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (11/ 760).

ثالثا: توثيق الراوي الذي ذكره البخاري في تاريخه الكبير وسكت عنه ولم يذكره في الضعفاء وكذا الذي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه، وتقريره عموما أن عدم الجرح يقتضي التوثيق[1]:

وقد نص عليه الشيخ، وقرره وعمل به تطبيقا، وسبقت الإشارة إلى تقريره أن عدم جرح الراوي والسكوت عليه يعتبر توثيقا له عموما، ومنها مثلا قوله:

- «عباد بن زاهر: قال أبو حاتم: «شيخ»، ولم أجد من ذكر فيه جرحا، فأمره إلى التوثيق إن شاء الله، وخاصة أنه من قدماء التابعين»[2].

- وقال:« محرر- براءين بوزن (محمّد) - بن أبي هريرة: مضى في (212) أنه ذكره ابن حبان في الثقات. ونزيد هنا أنه تابعي معروف ترجمه البخاري في الكبير (4/ 2/ 22)، وابن سعد في الطبقات (5: 188). وابن أبي حاتم (4/ 408/1) - فلم يذكروا فيه جرحا»[3].

ومشى عليه في سكوت الإمام البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل خصوصا، **ومن النص على هذا قوله:** في ترجمة محمّد بن محمّد بن الأسود الزهري المدني، قال: «هو ابن أخت عامر بن سعد بن أبي وقاص....ترجمه البخاري في الكبير (1/ 1/ 226)، "وابن أبي حاتم (4/ 87/1) - فلم يذكرا فيه جرحا. وهذا كاف في توثيقه»[4].

- وفي ترجمة الحارث بن عبد المطلب: بعد حكاية الخلاف في اسمه ونسبه وأقوال النقاد فيه، قال: «وأيا ما كان فالرجل ثقة، بأن البخاري وابن أبي حاتم لم يذكرا فيه جرحا»[5].

1- نص على تساهله في هذا جمع ينظر عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (26/ 259)، ومقال علماء معاصرون الشيخ أحمد محمد شاكر لحكمت الحريري في مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، (39/ 48). وينظر ينظر بحث محمد أبو صعيليك في الشيخ أحمد شاكر وجهوده في خدمة السنة النبوية (ص43)، ومعالم منهج أحمد شاكر في نقد الحديث قرره في (ص226- 228)، ومثل له في (305- 333). أحمد بن عبد الله بن أحمد، أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه، مقال منشور في مجلة الحمكة. (ص153).

2- تحقيق المسند، (1/ 380. رقم 504).

3- تحقيق المسند، (8/ 97).

4- تحقيق المسند، (8/ 30).

5- تحقيق المسند، (7/ 409).

وفي خصوص البخاري قال: «مُحَمَّد بن عمران الأنصاري: قال في التهذيب: (ذكره ابن حبان في الثقات)، ثم ذكر الحافظ أنه (ذكره البخاري فلم يذكر فيه جرحا)، وهذا إشارة منه إلى كفاية هذا في توثيقه، كما قلنا مرارا»[1].

– أبو ثمامة الثقفي: قال: «ترجمه الحسيني في الإكمال (ص 125)، وقال: (ذكره ابن حبان في الثقات). وتعقبه الحافظ في التعجيل (ص 470) قال: (وكأنه اشتبه عليه، فإن الذي ذكره ابن حبان في آخر الطبقة في الكني، هو أبو ثمامة الحناط المذكور في التهذيب، وأما هذا فقد قال البخاري: حديثه في البصريين، ولم يتردد في أنه ثقفي، وتبعه الحاكم أبو أحمد، وكذا هو في المسند»، وأيا ما كان، فإن البخاري إذ ترجمه ولم يذكر فيه جرحا فهو توثيق له»[2].

– زياد بن الجصاص، أو (زياد الجصاص): قال: «هو زياد بن أبي زياد الجصاص، أبو محمّد الواسطي. وقد سبق أن قلنا في (رقم: 23) أنه ضعيف جدا ليس بشيء، وتبعنا فيه ابن المديني وأبا زرعة وغيرهما، ثم استدركنا الآن أن هذا تشدد منهم وغلو؛ لأن البخاري ترجمه في الكبير (2/ 1/ 325)، فلم يذكر فيه جرحا، وهذا إمارة توثيقه عنده، ثم لم يذكره في الضعفاء[3].

– الوليد ابن هشام: قال:« وفي التاريخ الكبير (4/ 2/ 157): "**الوليد ابن هشام** عن زيد بن زائد، قاله مُحَمَّد بن يوسف عن إسرائيل عن السدي"، فلم يذكر فيه جرحا، وهو أمارة التوثيق في تاريخ البخاري»[4].

وفي خصوص ابن أبي حاتم قال: «**عمرو بن حبشي الزبيدي:** قال: تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (3/ 1/ 226)، فلم يذكر فيه جرحا»[5].

1- تحقيق المسند، (5/ 474).

2- تحقيق المسند، (6/ 304).

3- تحقيق المسند، (8/ 67).

4- تحقيق المسند، (4/ 21).

5- تحقيق المسند، (2/ 344).

عبيد بن أبي عبيد المدني،قال:« (مولى أبي رهم)، قال: وهو تابعي ثقة، كما قال العجلي، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح (2/ 2/ 411)، ولم يذكر فيه جرحا. وذكره ابن حبان في الثقات»[1].

ثم عمل به تطبيقا في الجميع فمن الأول: قوله:

– «**هلال بن أبي زينب** – واسمه: فيروز – البصري، مولى قريش: ثقة. ترجمه البخاري في الكبير (4/ 2/ 204). وابن أبي حاتم (4/ 2/76) فلم يذكرا فيه جرحا»[2].

– «**مهدي العبدي:** هو (مهدي بن حرب)، وبعضهم يقول (الهجري) بدل (العبدي)، وهو ثقة، ترجمه البخاري في الكبير (4/ 1/424 – 425)، وذكر له هذا الحديث، وترجمه ابن أبي حاتم (4/ 1/337) ولم يذكرا فيه جرحا»[3].

– «**أوس بن خالد** تابعي حجازي ثقة ترجمه البخاري في الكبير (1/ 2/ 19 – 20). وترجمه ابن أبي حاتم (1/ 1/ 305).ثم لم يذكر هو ولا البخاري فيه جرحا»[4].

ونحوهم معن بن محمّد بن معن الغفاري[5]، وأنس بن حكيم الضبي[6]،وقبيصة بن حريث[7]، وغيرهم كثير.

ومن الثاني قوله:

– «**الجراح بن مليح الرؤاسي**، وهو ثقة، تكلم فيه بغير حجة، وترجمه البخاري في التاريخ الكبير (1/ 2/ 226 – 227) فلم يذكر فيه جرحا ولم يذكره في الضعفاء»[1].

1- تحقيق المسند (7/ 170).

2- تحقيق المسند، (8/ 73).

3- تحقيق المسند، (8/ 132).

4- تحقيق المسند، (8/ 59).

5- تحقيق المسند، (7/ 425).

6- تحقيق المسند، (8/ 14).

7- تحقيق المسند، (8/ 17)، وينظر هلال بن أبي هلال القرشي: (7/ 514)، ومُحَمَّد بن حفص بن عمر التيمي، (1/ 362).

8- تحقيق المسند، (1/ 447).

– «**مسلمة الجهني**: هو مسلمة بن عبد الله، ولم أجد فيه جرحا، وقال في التقريب (مقبول) وقد ترجمه البخاري في الكبير (4/ 1/ 388) ولم يجرحه، فهو ثقة»[1].

– «**الحكيم، بالتصغير، بن عبد الله بن قيس بن مخرمة المطلبي**: تابعي ثقة، مات بمصر سنة (118)، وترجمه البخاري في الكبير (2/ 1/ 88) فلم يذكر فيه جرحا»[2].

ونحوهم مُحَمَّد بن بكر البرساني[3]، وموسى بن عبيد[4]، والحكم بن مصعب القرشي[5]، وجسر بن الحسن[6].

ومن الثالث قوله:

«**علي بن علقمة الأنماري**: ذكره ابن حبان في الثقات، وفى التهذيب عن البخاري: (في حديثه نظر)، ثم قال: (وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء تبعا للبخاري على العادة)، ولم أجده في الضعفاء للبخاري، ولا في الضعفاء للنسائي، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (3/ 1/ 197) فلم يذكر فيه جرحا[7].

وتوثيق الراوي الذي سكت عنه النقاد أو سكت عليه البخاري في تاريخه الكبير أو ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فيه نظر إلا أن يثبت بالنص أو الإستقراء وهو غير منضبط ولا يصح إطلاقه لأمور:

1– أن من القواعد المنطقية الفقهية أن الساكت لا ينسب إليه قول[8].

1– تحقيق المسند، (2/ 412).

2– تحقيق المسند، (2/ 262).

3– تحقيق المسند، (2/ 345).

4– تحقيق المسند، (333/2).

5– تحقيق المسند، (28/3).

6– تحقيق المسند، (5/ 342). خصيف بالتصغير، (2/ 416)، فرات ابن سلمان الحضرمي الجزري، 3(/24).

7– تحقيق المسند، (1/ 497)، وينظر تقريريه في أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه، (ص155/ 158)، وذكر فيه أمثلة من عمدة التفسير.

8– ينظر القاعدة وشرحها في أحمد بن مُحَمَّد السراح، قاعدة لا ينسب لساكت قول وتطبيقاتها الفقهية، (ص25– 26).

2- أنه لا يصح إطلاق أن سكوت كل أهل العلم في كتب التراجم توثيق للمسكوت عنه بل فإن لكل مؤلف في الرجال منهجه الخاص في كتابه.

3- التحقيق أن ثبوت العدالة والضبط ليس مجرد انتفاء الجرح.

4- أن لسكوت النقاد عن الراوي أسباب ليست محصورة في توثيقهم للراوي بل منها:

- جهالة الراوي عند الناقد.

- اشتهار الراوي بجرح أو تعديل.

5- أن البخاري لم ينص على هذا في كتابه نفيا ولا إثباتا، ولسكوته عن الراوي أسباب منها:

- جهالته في ذاته:

كما سكت عن مُحَمَّد بن إبراهيم، الباهليّ[1]، و مُحَمَّد بن إبراهيم، الهاشمي[2].

- جهالته عنده أو عدم التفريق بين المترجم وغيره:

كما سكت عن إبراهيم بن حنظلة وذكر في آخر ترجمته (إن لم يكن ابن أبي سفيان، فلا أدري من هو)[3]. ومُحَمَّد بن قيس النخعي، ثم مُحَمَّد بن قيس المكي، وقال فيها (فلا أدري أهو الأول أم لا)[4].

- اشتهار حال الراوي بالضعف أو التوثيق، فقد سكت مثلا البخاري عن الإمامين الشافعي والمروزي[5]،

1- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (1/ 23، رقم 18). وهو مجهول ينظر عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (7/ 184، رقم 1045)، ويوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (24/ 335، رقم 5035).

2- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (1/ 25، رقم 24). وهو مجهول ينظر عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (7/ 158، رقم 1053).

3- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (1/ 283. رقم 911).

4- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، المرجع نفسه، (1/ 213- 214، رقم 667، و668).

5- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، المرجع السابق، (42/1، رقم 73)، وأحمد (5/2، رقم 1505).

كما سكت في المقابل عن مُحَمَّد بن أشعث بن قيس الكندي[1]، ومُحَمَّد بن إبراهيم، اليشكري[2].

فالبخاري في التاريخ الكبير لا يعتبر سكوته عن الرواة تعديلا لهم، وما سكت عنه فهو على الإحتمال، وفيهم عند البحث المجهول و الثقة والضعيف كما يأتي، قال المزي: «قال الحافظ أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي: بيّن مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري، فلم ينبه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في (التاريخ): كل من لم أبي | ن فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل» [3].

6- وأما ابن أبي حاتم فقد نص في مقدمة الجرح والتعديل على أنه يسكت عن الرواة الذين لم يتمكن من معرفة أحوالهم فقال:« على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله»[4].

7- وهذا هو الذي نص عليه المتكلون في التراجم والرجال من أهل العلم ومنهم ابن القطان حيث قرر في مواضع كثيرة أن إهمال البخاري وابن أبي حاتم للراوي بالسكوت عنه لجهالته عندهما: قال: «خالد بن زيد هذا، الذي يروي عن عقبة بن عامر، لم يذكره البخاري، وابن أبي حاتم بأكثر من رواية أبي سلام عنه. فهو عندهما مجهول الحال»[5].

وقال ابن القطان أيضا: «محمّد بن الحصين... مختلف فيه... ذكر هذا الخلاف فيه البخاريّ، ولم يعرف هو ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء، فهي عندهما مجهولة»[6].

1- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، المرجع نفسه، (1/ 22، رقم 16)، وينظر ترجمته وبيان حاله في يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (24/ 339، رقم 5037).

2- المرجع نفسه، (1/ 26، رقم 28).

3- يوسف بن الزّكي أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، (18/ 265).

4- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (1/ 13).

5- علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تح: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ، (5/ 73).

6- علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (3/ 389- 390).

وقال في خصوص ابن أبي حاتم : «وقد بينا قبل ونبين الآن أن أبا محمّد بن أبي حاتم إنّما أهمل هؤلاء من الجرح والتّعديل، لأنّه لم يعرفه فيهم، فهم عنده مجهولو الأحوال، بين ذلك عن نفسه في أول كتابه»[1].

وقال ابن كثير: «موسى بن جبير هذا...ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتّعديل، ولم يحك فيه شيئا من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال»[2].

ونقل عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي عن ابن دقيق العيد قوله عن راو: «ولم يذكر ابن عديّ عبد الرّحمن هذا بجرح ولا تعديل، فهو مجهول عنده...»[3].

8- وعملوا به أيضا تطبيقا فجعلوا سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن الراوي جهالة لا غير، وحكموا عليه بما يجب من حاله، ومنهم مُحَمَّد بن علي الحسيني وابن القطان[4]، والذهبي[5]، وابن حجر[6].

9- ومما يقوي هذا القول أن: البخاري سكت على رواة في التاريخ وضعفهم في غيره، أو نقل عنه تضعيفهم[7].

1- علي بن مُحَمَّد أبو الحسن ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (5/ 150).

2- إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (1/ 353- 354).

3- عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، (1/ 274).

4- ينظر علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، بيان حال أبو عبد الله الشامي، (3/ 160). وأبو سعيد الحميري، (41/3)، وينظر أمثلة أخرى في (3/ 231)، و (307/3- 308). و(3/ 429)، و (3/ 432). (4/ 399).

5- ينظر مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، (ص41، رقم 501). ترجمة إياس بن نذير، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم شيئا في الجرح والتعديل، (282/2. رقم 1019). ومُحَمَّد بن إبراهيم الباهلي قال بصري مجهول، (ص340، رقم 3580)، وقد سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير، (ص23، رقم 18)، وإسحاق بن يحي الكلبي، ينظر مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (1/ 240)، رقم 329). ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم شيئا في الجرح والتعديل، (2/ 237، رقم 837). وغيرها من الأمثلة الكثيرة،

6- ينظر ترجمة عبد الله بن حفص أحمد بن علي بن حجر العسقلاني لسان الميزان، (3/ 275، رقم 1160). لم يوثقه وأشار إلى سكوت ابن أبي حاتم، وقد سكت عنه البخاري (5/ 75، رقم 199)، وترجمة إياد بن نذير، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (1/ 391، رقم 721)، وغيرهم من أهل العلم، وينظر أحمد بن عبد الله بن أحمد، أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه، (ص157- 158).

7- ينظر أمثلة في عداب محمود الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، دار حسان، الرياض، ط2، 1987م، (ص246- 247).

وابن أبي حاتم سكت على رواة في الجرح والتعديل وضعّفهم في غيره، أو نقل عنه تضعيفهم[1].

وهذا المقرر اختيار الألباني من المعاصرين ورد على أحمد شاكر فيه، حيث قال: «قال المنذري: قد ذكرهما ابن أبي حاتم ولم يذكر فيهما جارحا، قلت: فكان ماذا؟ ! فإنه لم يذكر فيه توثيقا أيضا، فمثل هذا أقرب إلى أن يكون مجهولا عند ابن أبي حاتم من أن يكون ثقة عنده وإلا لما جاز له أن يسكت عنه ويؤيد هذا قوله في مقدمة الجزء الأول (ق 1 ص 38) : «على أنا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله»، فهذا نص منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك، فلا يجوز أن يتخذ سكوته عن الرجل توثيقا منه له كما يفعل ذلك بعض أفاضل عصرنا»[2].

10- وبتتبع بعض الرواة الذين وثّقهم أحمد شاكر بهذا نجد منهم الضعيف والثقة والمجهول وممن مثّلنا به سابقا: محمّد بن محمّد بن الأسود الزهري مجهول الحال لا يقبل حديثه[3]، ومُحَمَّد بن عمران الأنصاري مجهول العين أيضا[4]، وزياد بن الجصاص الأكثر على تضعيفه[5]، وعلي بن علقمة الأنماري ضعيف لا يحتج به إلا فيما وافق الثقات[6].

1- ينظر أمثلة في عداب الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، (ص248).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 469). وقد نص عليه وعمل به في مواضع ينظر والضعيفة، (7/ 76)، و(7/ 134)، و(9/ 31)، و(10/ 52)، و(10/ 481)، والإرواء، (5/ 382). وغيره.

3- ينظر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص505، رقم6269)، وبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المالكي، بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشّمائل، تح: شادي بن مُحَمَّد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1، 1432 هـ - 2011 م،ر(2/ 175).

4- ينظر يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزي تهذيب الكمال، (26/ 232، رقم 5523). مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (3/ 672، رقم 8011). وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص500، رقم 6198).

5- ينظر أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (4/130، رقم 688). يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزي تهذيب الكمال، (9/ 470، رقم 2045). مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (3/ 130، رقم 294). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (3/ 368، رقم 675).

6- ينظر أبو أحمد بن عدي الجرجاني الكامل في ضعفاء الرجال، (6/ 349، رقم 1357)، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان، البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، (رقم 638).

ولكن الشيخ أحمد شاكر ليس هو من أحدث هذا القول بل مسبوق له، ولعله تابع فيه التهانوي في كتابه (قواعد في علوم الحديث) حيث قال: «كل من ذكره البخاري في تواريخه ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين، قاله ابن تيمية كذا في نيل الأوطار»[1].

فتبناه التهانوي ونسبه لابن تيمية –الجد وهو مجد الدين أبو البركات– ناقلا عن الشوكاني، ونص كلام الشوكاني قال:« قال في الهدي: قال أبو البركات بن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكر عكرمة المذكور في تاريخه ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين»[2]، وعلق عليه المحقّق أبو غدة عبد الفتاح بقوله: «وهذا التوثيق ضمني لا صريح كما هو ظاهر»، وقال: «وقد مشى على هذا أيضا الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة فتراه يقول في كثير من المواضع ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا، انظر منه: (ص219)، و(223)، و(225)، و(254)، وقال التهانوي أيضا: «سكوت ابن أبي حاتم أو البخاري عن الجرح في الراوي توثيق له، قال الحافظ في تعجيل المنفعة في مواضع عديدة ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا منها... وذكر أمثلة ثم قال: وصنيعه يدل على أن سكوت ابن أبي حاتم عن الجرح توثيق كسكوت البخاري»[3].

وقد ذكر المحقق في الحاشية[4]، أيضا أن الحافظ بن حجر أشار إلى أن سكوت ابن أبي حاتم عن الراوي توثيق له بقوله في الفتح: «الحسن بن مدرك السدوسي أبو علي الطحان، قال النسائي في أسماء شيوخه لا بأس به، وقال بن عدي كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود كان كذابا يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحي بن حماد قلت إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذبا لأن يحي بن حماد وفهد بن عوف جميعا من أصحاب أبي عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه

1- ظفر أحمد العثماني التهانوي، قواعد في علوم الحديث، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط3، 1392هـ، دار السلام، بيروت، لبنان، (ص223- 224).

2- محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، تح: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ، (3/ 252).

3- ظفر أحمد العثماني التهانوي، قواعد في علوم الحديث، (ص358). وينظر (ص407).

4- ظفر أحمد العثماني التهانوي، قواعد في علوم الحديث، (ص 358).

عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أو لا فكيف يكون بذلك كذابا، وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحا وهما ما هما في النّقد»[1].

ونسبه أيضا للحافظ المنذري في الترغيب والترهيب، حيث رجح توثيق راويين بسكوت ابن أبي حاتم عليهما فقال: «قال الحافظ: قد ذكرهما ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيهما جرحا، والله أعلم»[2]، ولابن عبد الهادي في كما في نصب الراية، قال:«وقال ابن الجوزي في التحقيق: وعثمان بن مُحَمَّد متكلم فيه، وتعقبه صاحب التنقيح تابعا للشيخ قال الشيخ تقي الدين في الإمام وقال ما معناه: إنّ هذا الكلام لا يقبل منه، لأنّه لم يبيّن من تكلّم فيه، وقد روى عنه أبو داود، وأبو بكر بن أبي عاصم، وغيرهما، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحا، والله أعلم»[3].

وسار أبو غدة المحقق على ما سار عليه التهانوي وأحمد شاكر.

وقد تتبعت مواضع ذكر ابن حجر لسكوت البخاري وابن أبي حاتم، فلم أجد فيها موضعا صرح فيه بكون سكوته توثيقا، ولا وجدته رجح بذلك حال الراوي وإنما يحكيه حكاية فقط في ذكر ترجمته للراوي، وأما عبارة الحافظ في ترجمة الحسن بن مدرك السدوسي فليس فيها دليل على المراد وإنما فيها الإشارة إلى تحرّيهما في الرواية فلا يكتبون عن كذاب، بل هو ممن عمل بخلافه ونص على ذلك فقال في ترجمة إياد بن نذير: «وذكره ابن أبي حاتم وبيض: فهو مجهول»[4].

فالقول بجريان ابن حجر على ما ذكره التهانوي ليس دقيقا، والله أعلم.

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (1/ 397).

2- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تح: مصطفى مُحَمَّد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1388 هـ، (2/ 105).

3- عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، (151/1).

4- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (1/ 391، رقم 721).

وكذلك الحافظ المنذري وابن عبد الهادي اكتفيا بالإشارة إلى سكوت ابن أبي حاتم عن الرواة، ولو سلم أنهما رجحا أو احتجا بسكوته فلا يعدو أن تكون قرينة رجّحا بها حال الرواة عند الإختلاف ولم يجعلاها قاعدة مضطردة كما فعل أحمد شاكر، والله أعلم، كيف وقد ضعّفا كثيرا من الروّاة المسكوت عنهم[1].

رابعا: اعتماد توثيق ابن حبان للراوي والترجيح بذلك وجعل إخراجه للراوي في ثقاته توثيقا له:

نص على تساهله فيه جمع من العلماء والباحثين منهم الألباني: قال:«فلا يغتر بتصحيح الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر لهذا الحديث لأنه بناه على توثيق ابن حبان للمذكور وكثيرا ما يفعل ذلك ويصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها»[2]، وقال: «ولكن الشيخ جرى في كتاباته كلها على الاعتداد بتوثيقه (يعني ابن حبان)، خلافاً لجماهير العلماء في أصولهم وفروعهم، فكم من راو وثقه وهو عندهم مجهول، وكم من حديث صححه ، وهو عندهم معلول! كل ذلك منه اعتماد على توثيق ابن حبان!»[3].

وشعيب الأرناؤوط[4]، وحكمت الحريري[5]، ومُحَمَّد أبو صعيليك[6]، وأحمد بن عبد الله بن أحمد[7]، ويوسف عبد اللاوي[8].

وشاكر لا يرى تساهل ابن حبان في التصحيح خلاف لجماهير المحدثين، فإنه عقد فصلا في مقدمة تحقيقه للكتاب «صحيح ابن حبان ومنزلته من الصحيح»، فنقل نصوص أهل العلم في تقرير تساهل ابن حبان وتقديم صحيح ابن خزيمة عليه، ينظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان، مقدمة التحقيق (14/1)، وعقب

1- ينظر عداب الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، دار حسان ودار الأماني، الرياض، ط2، 1987م، حيث رد على أبي غدة ومن تبنى هذا القول المرجوح من المعاصرين.

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (75).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 407).

4- تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة للمسند، (1/ 148).

5- ينظر مقال علماء معاصرون الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر لحكمت الحريري في مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، (39/ 48). و(ص223- 225). ومثل لها في (ص281- 304).

6- ومُحَمَّد أبو صعيليك، الشيخ أحمد شاكر وجهوده في خدمة السنة النبوية،(ص44).

7- وأحمد بن عبد الله بن أحمد، أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه، (ص159- 162).

8- ويوسف عبد اللاوي، جوانب نقدية في جهود أحمد مُحَمَّد شاكر الحديثية، (ص170).

عليها بقوله: «ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطا دقيقة واضحة بينة، وأنه وفى بما اشترط -كما قال الحافظ ابن حجر-، إلا ما يخلو منه عالم أو كتاب، من السهو والغلط، أو من اختلاف الرأي في الجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف والتعليل والترجيح...»[1].

كما قرر شاكر الإعتداد بتوثيق ابن حبان واعتمد توثيقه إلا في القليل النادر، كما جعل ذكر ابن حبان للراوي في كتابه الثقات توثيقا منه للراوي ووثق بذلك جمعا من الرواة، والأمثلة عليه كثيرة جدا ومنها:

- القاسم بن عبد الله المعافري: قال: «قد وثقه البخاري، بأنه لم يذكر فيه جرحا، وابن حبان، بأنه ذكره في الثقات»[2].

- مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن لبيبة: قال: « ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات»[3].

- عبيد الله بن عبد الله بن موهب: قال: «من متوسطي التابعين، وهو ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات»[4].

- نهيك بن سنان السلمي: قال: « ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات»[5].

- الحرث ابن عبيدة الحمصي قال:«ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات وتناقض فذكره أيضا في الضعفاء»[6].

- رباح بن أبي معروف المكي: قال:« ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممن يخطىء ويهم»[7].

1- ابن حبان، صحيح ابن حبان، مقدمة التحقيق (1/14-15).

2- تحقيق المسند، (6/ 480).

3- تحقيق المسند، (1/ 205، ح93).

4- تحقيق المسند، (1/ 385، ح515).

5- تحقيق المسند، (4/ 99، ح3958)، ونحوهم حكيم بن شريك الهذلي، (1/ 252، ح206)، وسيار بن المعرور التميمي المازني، (1/ 257)، وإياس بن عمرو الأسلمي، (1/ 469، ح695)، وعلي بن علقمة الأنماري، (1/ 497).

6- تحقيق المسند، (2/ 181، ح1402).

7- تحقيق المسند، (1/ 324، ح386).

- عبد الملك بن سلع: قال:« ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء»[1].

- عبد الله بن المؤمل: قال:« وثقه ابن حبان، وقال: يخطىء، وفيه كلام»[2].

وقدم توثيه على تضعيف غيره، ومن ذلك قوله: «عباد بن عبد الله الأسدي: ذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه ابن المديني، ونقل التهذيب عن البخاري أنه قال: «فيه نظر» وعن ابن الجوزي قال: «ضرب ابن حنبل على حديثه عن على أنا الصديق الأكبر، وقال: هو منكر»، وترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (3/ 1/ 82) فلم يذكر فيه جرحا»[3].

وقولي إلا في القليل النادر لأني وقفت له على مواضع ذكر فيه رواة أشار إلى إخراج ابن حبان لهم في الثقات، وضعفهم أو حكم عليهم بالجهالة، ومنهم:

- ربيعة بن النابغة: قال: «مجهول وإن ذكره ابن حبان في الثقات، لأنه لم يرو عنه إلا على بن زيد بن جدعان، فهو مجهول الحال، ويكاد يكون مجهول العين»[4].

- نوح بن جعونة السلمي: قال:« ترجمه في التعجيل (425 – 426) وقال: (حجازي وأنه ذكره ابن حبان في الثقات)، وفي الميزان (3: 243): (أجوّز أن يكون نوح ابن أبي مريم، أتى بخبر منكر، ثم أشار إلى هذا الحديث من مسند الشهاب من طريق ابن أبي ميسرة عن عبد الله بن يزيد المقري، ثم قال: فالآفة من نوح)، وهذا التجويز من الذهبي بعيد، فإن نوح بن جعونة خراساني، كما نص عليه هنا في المسند، لا حجازي، كما في التعجيل، ونوح بن أبي مريم مروزي، وأيهما كان فهو ضعيف»[5].

وهذا فيه تقريران واختياران مرجوحان والله أعلم:

الأول: اعتماد توثيق ابن حبان مطلقا:

1- تحقيق المسند، (1/ 543، ح876).

2- تحقيق المسند، (6/ 428، ح6978).

3- تحقيق المسند، (1/ 545، ح883).

4- تحقيق المسند، (2/ 111، ح1232).

5- تحقيق المسند، (3 / 316، ح3017).

فإن توثيقه يجب أن يؤخذ بتحفظ وينظر فيه لأمور:

– أن ابن حبان له شروط دقيقة في الرواة الثقات الذين يحتج بخبرهم ذكرها في مقدمة كتاب الثقات فليس كل من وثقه في كتابه يحتج به ولا كل من ذكره في الثقات ثقة يحتج به[1].

– أن الرواة الذين ذكرهم في ثقاته درجات حسب الحالة التي ذكرهم عليها ولتوثيقه أحوال مختلفة بحسب الراوي ومعرفته به وعدم معرفته به وحال روايته وغيرها من القرائن والحيثيات[2].

– ذكر كثير من أهل العلم أن ابن حبان متساهل في التوثيق، ومنهم ابن حجر[3] وابن عبد الهادي[4]،

وعبد الرحمن المعلمي في مواضع[5] وكذا الألباني في مواضع كما سبق، وغيرهم كثير، وذلك لأن له توسعا في العدالة الدينية حيث اكتفى بالعدالة الظاهرة دون الباطنة فيمن لم يعرف وهو اصطلاح له مسبوق إليه، وله اصطلاحا خاص في تعريف العدل، فالعدل عنده من لم يعرف بجرح إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم،

– مسائل الجرح والتعديل خلافية فقد يوثق ابن حبان من لا يستحق التوثيق ممن ضعّفه غيره وكان الصوّاب مع المضعف فلا يستقيم تقليد ابن حبان مطلقا وهذا لا يتوافق مع ما قرره فيما سبق.

وأما الثاني: فليس مجرد ذكر ابن حبان للراوي في الثقات توثيق، له لأمور منها:

1– إخراجه للراوي في ثقاته لا يعني مطلق الاحتجاج بمرويه إلا إذا توفرت الشروط التي نص عليها في مقدمته في الراوي والمروي كما سبق.

1– ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان، الدارمي، البستي، الثقات،(1/ 11-13).

2– ينظر عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (2/ 669). ومُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص25).

3– ينظر أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، (1/ 14).

4– ينظر مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي، الصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي، (ص104).

5– ينظر عبد الرحمن المعلمي، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، تح: عثمان بن معلم محمود، دار عالم الفوائد، (2/ 300).

2- أن مفهوم الثقة عنده واسع أدخل فيه من هو ثقة بنفسه ومن هو ثقة بغيره[1].

3- قد ذكر كثيرا من الرواة في كتابه الثقات، وصرح بتضعيفهم كل بحسب درجته، ومنهم:

- يزيد بن درهم أبو العلاء العجمي قال فيه: «يخطيء كثيرا»[2].

- شعيب بن أيوب بن زريق قال فيه: «يخطيء ويدلس، كل ما في حديثه المناكير مدلسة»[3].

- أيوب بن سويد الرملي قال فيه: «وكان رديء الحفظ يتقى حديثه من رواية ابنه مُحَمَّد بن أيوب عنه»[4].

- صامت بن معاذ بن شعبة قال فيه: «يهم ويغرب»[5].

- مالك بن سليمان النّهشلي قال فيه: «يخطيء كثيرا وامتحن بأصحاب سوء كانوا يقلبون عليه حديثه ويقرؤن عليه»[6].

ولا يرد عليه أن ابن حبان قرر في مقدمة كتابه أن كل من أودعه كتابه صدوق يحتج بروايته إذا توفرت الشروط التي ذكرها، لأنه نص على نقضه في مواضع أخرى من كتابه، كما نقضه عمليا بإخراجه للضعفاء.

4-كما ذكر جمعا كثيرا من الرواة في الثقات وضعفهم في المجروحين، فما كل من ذكرهم في «كتاب الثقات» بثقات عنده أو في حقيقة الأمر.

1- ينظر: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، لأبي حاتم مُحَمَّد بن حبان بن البستي بترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، (1/ 117).

2- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (5/ 538، رقم6115).

3- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (8/ 309، رقم 13609).

4- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (8/ 125، رقم 12549).

5- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (8/ 324، رقم 13658).

6- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (9/ 165، رقم 15797). غيرهم كثير.

ومنهم زياد بن المنذر[1] ويونس بن الحارث[2] وعلي بن الحصين أو حصين[3]، عبد الصّمد بن جابر الضّبّيّ[4]، وسعيد بن واصل الحرشي[5].

5- قد يذكر بعض الرواة في ثقاته ويصرح بعدم معرفتهم، ومراده التعريف بمن له رواية، وليس توثيقا له وهذا نص عليه ابن حبان فقال: «فزع شهد القادسيّة يروي عن المقنع وقد قيل إن للمقنع صحبة ولست أعرف فزعا ولا مقنعا ولا أعرف بلدهما ولا أعرف لهما أبا وإنّما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه»[6].

وعلّق عليه الألباني في مقدمة صحيح موارد الظمآن فقال: «وهذا منه نص هام جدا جدا، وشهادة منه – لا أقوى منها – على أن كتابه (الثقات) ليس خاصّا بهم، وإنما هو لمعرفتهم، ومعرفة غيرهم من المجهولين، والضعفاء ونحوهم –؛ فهو يبطل إبطالا لا مرد له كلّيّته المتقدمة أن كل من ذكره في كتابه (الثقات) صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره!...غير أن هذا النص زاد عليه أنه أعلمنا أنه يذكر هؤلاء للمعرفة، لا على أنهم من الثقات الذين يحتج بخبرهم عنده»[7].

والمعلمي كذلك نص على أنه يذكر المجاهيل[8].

1- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (6/ 326، رقم 7946). وأبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، (36/1، رقم 362).

2- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (288/9، رقم 16482). وأبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (3/ 140، رقم 1243).

3- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (7/ 209، رقم 9710). وأبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين،(2/ 109، رقم 681).

4- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (8/ 414، رقم 14158). وأبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (2/ 150، رقم 762).

5- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (8/ 266، رقم 13364)، وأبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (1/ 325، رقم 402). وغيرهم كثير ينظر عداب بن مُحَمَّد الحمش، الإمام مُحَمَّد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية في نقد الرجال ط1، 1428هـ/ 2007م، (ص567). وقد أحصى 178 راويا.

6- أبو حاتم، مُحَمَّد بن حبان البستي ، التميمي، الثقات، (7/ 326، رقم 10290).

7- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح موارد الظمآن، (1/ 18- 19). ومثّل في الصفحات (ص19- 23).

8- كما في آثار الشّيخ العلّامة عبد الرّحمن بن يحيي المعلّميّ اليماني، (3/ 1014).

وقال ابن عبد الهادي: «وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقا كثيرا من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولا لم يعرف حاله، وينبغي أن ينبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق»[1].

ومن هذا الصنف: عبد الرحمن بن امرئ القيس[2]، إبراهيم بن إسحاق[3]، ومحمّد بن الحسن [4]، الحسن القردوسي[5].

والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في منهجه في التوثيق، وتوسعه في توثيق المجاهيل، كما أن مجرد ذكر ابن حبان للراوي في كتابه ليس توثيقا له بل كل راو بحسبه.

– الشيخ أحمد شاكر يميل في تطبيقاته في الأغلب إلى تقديم التعديل على الجرح ولو كان الجرح مفسّرا فيوثّق الرواة المختلف فيهم[6].

ومنهم عبد الله بن الحسين وثقه وصحح حديثه: فقال: «أبو حريز، بفتح الحاء: هو عبد الله بن الحسين الأزدي قاضي سجستان، قال أحمد: «منكر الحديث»، وضعفه النسائي وغيره، ولكن وثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه». والحديث رواه الترمذي (2: 188) من طريق أبي حريز، وصححه. وهو مختصر (1878)»[7].

1- مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي الصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي، تح: عقيل بن مُحَمَّد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: مقبل بن هادي الوادعي، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، (ص104).

2- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (5/ 94، رقم 4011).

3- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (8/ 63، رقم 12262)،

4- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات،(9/ 57، رقم 15165).

5- ينظر أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي، الثقات، (6/ 166، رقم 7184). وغيرهم كثير ينظر عداب بن مُحَمَّد الحمش، الإمام مُحَمَّد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية في نقد الرجال، (ص13- 22).

6- ونص على تساهله في هذا المحقق بشار عواد معروف في تحقيقه لسنن الترمذي (1/ 10). ويوسف عبد اللاوي، جوانب نقدية في جهود أحمد مُحَمَّد شاكر الحديثية، (ص184).

7- تحقيق المسند، (3/ 473، رقم 3530).

وقد اختلف فيه أهل العلم فوثقه أبو زرعة وابن معين كما ذكر الشيخ أحمد شاكر[1]، وضعفه جماعة فضعفه الإمام أحمد فقال: «كان يحيى بن سعيد يحمل عليه ولا أراه إلا كما قال»، وقال: «حديثه حديث منكر»، وقال يحيى بن معين، والنسائي ضعيف[2]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «غير محمود في الحديث»، وقال سعيد بن أبي مريم: «كان صاحب قياس وليس في الحديث بشيء»، وقال النسائي في الكنى:«ليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه». وقال الدارقطني:«يعتبر به»[3]، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد»[4]، وذكره الذهبي في ضعفاءه[5]، واختار في الميزان الإعتبار بحديثه فقال: «وقد ساق ابن عدي لأبي حريز عبد الله اثنى عشر حديثا، وقال: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، قلت: قد استشهد به البخاري»[6]، وقال ابن حجر في (التقريب): صدوق يخطئ[7].

1- ينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (14/ 422).

2- أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص61، رقم 328). أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (5/ 261). وقال النّسائي في الكني: ليس بالقوي (20/ 154) وقال في "التقريب": صدوق يخطئ. تقريب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (ص300. رقم 3275).

3- يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (14/ 421- 422). علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (7/ 307- 308).

4- أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (5/ 266).

5- مُحَمَّد بن أحمد بن الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، (ص213، رقم 2143)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، (1/ 335، رقم 3135).

6- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 407- 408).

7- تقريب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (ص300. رقم 3275).

والحاصل أن عبد الله بن الحسين وثقه أحمد شاكر مطلقا وصحح له، وهو مختلف فيه، فقد وثقه بعضهم، وهو مرجوح، والظاهر عند الترجيح في حاله أن حديثه حسن على الأكثر، وأكثر أهل العلم لا يحتج بما تفرد به لأنه جرح جرحا مفسرا، بل يكتب حديثه للإعتبار كما ذكر أبو حاتم والدارقطني وابن حجر، وقد عمل به الطبراني[1] وابن القطان الفاسي[2] وابن الملقن[3] والألباني[4]، والله أعلم

– **علي بن علقمة الأنماري:** قال الشيخ: «ذكره ابن حبان في الثقات، وفى التهذيب عن البخاري: «في حديثه نظر»، ثم قال: «وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء تبعا للبخاري على العادة»، ولم أجده في الضعفاء للبخاري، في الضعفاء للنسائي، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 3/ 1/ 197 فلم يذكر فيه جرحا»[5].

وعلي بن علقمة الأنماري: قد ضعفه البخاري كما ذكر الشيخ، فقال: في حديثه نظر[6]، وابن حبان فقال: «ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه فلا أدري سمع منه سماعا أو أخذ ما يروي عنه عن غيره والذي عندي ترك الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من أصحاب علي في الروايات»[7]. وذكره ابن عدي في ضعفائه وقال: «قال الشيخ: ولا أرى بحديث علي بن علقمة بأسا في مقدار ما يرويه وليس له عن علي غير ما ذكرت إلاّ الشيء اليسير»[8].

1- سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، المعجم الأوسط، (1/ 299، رقم 751).

2- أبو الحسن علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (4/ 429. رقم 2008).

3- عمر بن علي ابن الملقن البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، (7/ 601- 602).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (ح1463)، والإرواء، (ح1389). والسلسلة الصحيحة، (ح1553).

5- تحقيق المسند، (1/ 497).

6- مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، التاريخ الكبير، (6/ 289، رقم 2429).

7- أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان الدارمي، البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (12/ 85، رقم 679).

8- عبدالله بن عدي الجرجاني، (6/ 350، رقم 1357)، وينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (21/ 71، رقم 4109).

وضعفه ابن الجوزي ناقلا كلام ابن حبان[1]، والذهبي[2]، وقال ابن حجر في التهذيب: «روى عن على وابن مسعود، وعنه سالم بن أبى الجعد...وذكره ابن حبان فى الثقات، وله عند الترمذي حديث واحد... وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء تبعا للبخاري على العادة»[3]، وقال في التقريب:« مقبول»، وتعقّب: «بل: مجهول، تفرّد بالرواية عنه سالم بن أبي الجعد، وذكره ابن حبان في (الثقات) و(المجروحين)، وقال: «منكر الحديث، ينفرد عن على بما لا يشبه حديثه....»[4].

والظاهر أنه مجهول فلا يستقيم توثيقه مع تصحيح حديثه بإطلاق كما صنع أحمد شاكر والله أعلم.

– علي بن زيد بن جدعان: وثّقه قائلا: «علي هذا ثقة، تكلم فيه بعضهم بغير حجة»[5].

وقال : «وقد سبق في (26) أننا وثقناه، وهو مختلف فيه، والراجح عندنا توثيقه، وقد صحح له الترمذي أحاديث كثيرة[6]»[7].

وقد اختلف فيه النقاد فقوى أمره بعضهم وتكلم فيه الأكثرون، والظاهر ضعف ابن جدعان، فقد جرح جرحا مفسرا: قال شعبة ثنا على بن زيد وكان رفّاعا، (إشارة إلى أنه يرفع الموقوف)، وذكر أنه اختلط وقال حماد بن زيد: «علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غدا فلكأنه ليس ذلك. (إشارة إلى اضطرابه في الحديث)، وقال: «كان يقلب الأحاديث»، وضعفه ابن عيينة، وقال حمّاد بن زيد: «وكان يحي بن سعيد يتقى الحديث عن على ابن زيد فسئل مرة عن حديث لعلي فقرأ الإسناد ثم تركه وقال للسائل دعه»، وقال الإمام أحمد: «ليس هو بالقوى روى عنه الناس»، وقال يحي بن معين:« علي بن زيد بن جدعان ليس

1- عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون،(2/ 196، رقم 2388).

2- محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (2/ 44، رقم 3947)، محمّد بن أحمد الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، (ص284، رقم 2946).

3- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (7/ 365).

4- بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ/ 1997م، (3/ 50، رقم 4772).

5- تحقيق سنن الترمذي، (1/ 182).

6- ينظر تحقيقه للمسند، (ح129)، (156)، (345)، (783)، (814)، و(1096)، (ح1206). و(1509).

7- تحقيق المسند، (1/ 504- 505). وينظر تحقيق المسند، (1/ 179).

بحجة»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي»[1]. وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو»[2]. وقال أبو بكر بن خزيمة: «لا احتج به لسوء حفظه»[3]. وقال الترمذي: «صدوق ربما رفع الموقوف»[4]. وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتجّ به[5]، قال الدارقطني:« لا يزال عندي فيه لين»[6]. وكان يهم في الأخبار ويخطء في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره وتبين[7]، وقال النووي: «وهو ضعيف عند المحدثين»[8]، وضعفه الحافظ ابن حجر[9]، وغيرهم[10]، وقد تعقب الألباني أحمد شاكر في توثيقه مطلقا [11]، وكذا بشار عواد معروف[12].

– **خصيف بن عبد الرحمن الجزري الخضرمي**: قال: «اختلف فيه كثيرا، والحق أنه ثقة، وثقه ابن معين وابن سعد، وترجمه البخاري في الكبير (2/ 1/ 208) فلم يذكر فيه جرحا، ولم يذكره في الضعفاء، وقال

1- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي الجرح والتعديل، (6/ 186- 187). عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (2/ 193، رقم 2373).

2- أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، تهذيب الكمال، (20/ 438).

3- أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، تهذيب الكمال، (20/ 439).

4- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، (1/ 106).

5- مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، الطبقات الكبرى، (7/ 252).

6- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (2/ 40). أبو أحمد بن عدي الجرجاني الكامل في ضعفاء الرجال، (6/ 333- 335).

7- مُحَمَّد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، فيها المناكير الّتي يرويها عن المشاهير فاستحقّ ترك الاحتجاج به، (2/ 103).

8- يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (1/ 344، رقم 428).

9- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص401، رقم 4734).

10- وينظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب، (7/ 322. رقم 544)، ويوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، تهذيب الكمال، (20/ 434- 441، رقم 4070).

11- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (8/ 445).

12- في مقدمة تحقيق الترمذي، (ص10).

النسائي في الضعفاء(11): «ليس بالقوي»، والظاهر أن ما أنكر عليه من الخطأ إنما هو من الرواة عنه من الضعفاء[1]، وصحح حديثه منفردا[2].

وخصيف اختلف فيه علماء الجرح والتعديل فوثقه أبو زرعة، وضعفه يحي بن سعيد، وقال أبو حاتم:« صالح يخلط – وتكلم في سوء حفظه»، وضعفه الإمام أحمد، وقال مرة: «ليس هو بقوي في الحديث»، وقال: «مضطرب الحديث»، وضعفه يحي بن معين، وقال مرة:« صالح، وليس به بأس»، ووثقة ابن أبي حاتم الرازي[3]، ووثقه ابن سعد[4]، وضعفه يحي القطان، وقال: «كنا نجتنبه»[5]، وقال النسائي:« ليس بالقوي»[6]، وقال الدارقطني: «يعتبر به يهم»، وقال البرقاني: «يعتبر به يهم»[7]، وقال ابن حبان: «تركه جماعة من أئمتنا واحتج به جماعة آخرون وكان خصيف شيخنا صالحا فقيها عابدا إلا أنه كان يخطيء كثيرا فيما يروي وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات»[8].

والظاهر أنه ليس ثقة فقد جرح جرحا مفسرا ومن أجلها ضعفه النقاد، والجرح المفسر مقدم على التوثيق، وقد جرح بكونه سيء الحفظ يهم، وكثير الخطأ، ومضطرب الحديث، وتغير حفظه اختلط بآخره، وأعدل الأقوال فيه قول الدارقطني والبرقاني، والذي عبر عنه ابن حبان بقوله سابقا: «والإنصاف فيه قبول ما وافق

1- تحقيق المسند، (2/ 416).

2- ينظر تحقيق المسند، (ح2359).

3- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (3/ 403-404)، عبدالله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (3/ 523- 524، رقم 619).

4- محمد بن سعد الهاشمي البغدادي، الطبقات الكبرى، (7/ 334، رقم 3960).

5- عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (1/ 254. رقم 1110).

6- أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص37، رقم 177).

7- علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (4/ 192). وينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (8/ 258- 259، رقم 4109). أحمد بن عثمان الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (1/ 653، رقم 2511).

8- محمد بن حبان الدارمي، البستي المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (7/ 350. رقم 312).

الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه، فلا يستقيم تصحيح توثيقه وتصحيح حديثه مطلقا كما فعل أحمد شاكر. ولهذا تعقبه الألباني في هذا التوثيق»[1].

– قيس ابن الربيع الأسدي الكوفي: قال الشيخ: «وهو ثقة، وثقه الثوري وشعبة وغيرهما، وضعفه وكيع، كما في تاريخي البخاري: الكبير(4/ 156/1)، والصغير 0192[2]. وقال: وقد رجحنا توثيقه فيما مضى (661)»[3]، وصحح حديثه[4].

ولا يستقيم توثيقه وقد ضعفه جماعة، فقال يحي بن معين:« ليس بشيء» وقال مرة «ضعيف»، وقال مرّة «لا يكتب حديثه»، وقيل لأحمد «لم ترك الناس حديثه قال كان يتشيع وكان كثير الخطأ في الحديث وروى أحاديث منكرة وكان ابن المديني ووكيع يضعفانه»، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث» وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال أبو داود: «إنما أتي قيس من قبل ابنه كان يدخل أحاديث النّاس فيدخلها في فرج كتاب قيس ولا يعرف الشّيخ ذلك»، وقال ابن حبان: «تتبعت حديثه فرأيته صادقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه فيدخل عليه، فيجيب فيه ثقة بابنه، فوقعت في المناكير في روايته فاستحق المجانبة»[5]، وتركه يحي بن سعيد القطان وقال أبو حاتم:« ليس بقوي ومحله الصدق»[6]، وقال ابن المبارك: «في حديثه خطأ»[7]، وقال يعقوب بن شيبة: «وقيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو ردئ الحفظ جدا مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته»[8]، قال أبو حاتم:« قد سيرت أخبار قيس بن الرّبيع من رواية القدماء والمتأخرين، وتتبعتها فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميّز

1- محمد ناصر الدين الألباني ضعيف أبي داود، الأم، (2/ 151)، و(2/ 203).

2- تحقيق المسند، (1/ 456).

3- تحقيق المسند، (2/ 297).

4- ينظر تحقيق المسند، (رقم 792)، (165)، (1784)، (7115).

5- عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (3/ 19).

6- محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (2/ 139. رقم 4600).

7- عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (7/ 158).

8- ينظر أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (24/ 35).

استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه، وكل من وهاه منهم، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره»[1].

فليس في كلام شعبة ولا الثوري التوثيق الصريح كما ذكر أحمد شاكر، بل شعبة حث على الأخذ عنه لأنه مكثر، والثوري أثنى عليه بكثرة الشيوخ، وقد جرحه جماعة كما سبق بسوء الحفظ والإختلاط ورواية أحاديث منكرة، والأصل أن الجرح المفسر مقدم على التعديل، كما أنه لو قيل بتوثيقه يتقى ما أخطأ فيه، وما كان بعد تغيره فلا يستقيم توثيقه وتصحيح حديثه بذلك مطلقا.

– **مُحَمَّد بن ميسر أبو سعد الصاغاني المكفوف**: وثّقه فقال: «ثقة، تكلم فيه بدون وجه»[2]، والصحيح تضعيفه وقد قال يحي بن معين: «ضعيف»، وقال: «ليس هو بشيء»، وقال البخاري:« فيه اضطراب» وقال: «هو متروك الحديث»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة ولا مأمون»، وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم وقال: «كنت أسمع أصحابنا يضعفونهم»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، و قال ابن عدي: «والضعف على رواياته بيّن»، وقال ابن حبان:« لا يحتج به»[3]. وقال النّسائيّ: «متروك»[4].

فلا يستقيم توثيق الشيخ له، وقد جرحه من سبق من العلماء.

– **شريك بن عبد الله النخعي القاضي**: وثّقه بأنه: «ثقة مأمون كثير الحديث، وكان يغلط، كما قال ابن سعد والخطأ لا يأمن منه إنسان...»[5].

1- وينظر أحمد بن عبد الله العجلى، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، (2/ 220. رقم 1530)، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري،كتاب الضعفاء، (ص115، رقم 316). أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص88، رقم 449)، وينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (24/ 25- 25). (ص38. رقم 4903).

2- تحقيق المسند، (1/ 185)، وصحح حديثه (رقم 45)، و(1/ 292، رقم 292).

3- ينظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب، (9/ 484. رقم 788).

4- أحمد بن عبد الله صفي الدين الخزرجي خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، ط5: 1416هـ، (ص361).

5- تحقيق الترمذي، (1/ 66)، وينظر تحقيق المسند (1/ 455.)

وقال: «تكلم فيه بعضهم بغير حجة، إلا أنه كان يخطئ في بعض حديثه...»[1]، وصحح حديثه[2].

ولا يستقيم توثيقه مع تصحيح حديثه مطلقا[3].

– **يحيى بن عبد الحميد الحمّاني**[4]: والصحيح أنه ضعيف[5].

– **عباد بن منصور**[6]: ولا يستقيم توثيقه[7]، وقد تعقبه الألباني في توثيقه[8].

1- تحقيق المسند. (5/ 317).

2- ينظر تحقيق المسند رقم (713)، (753)، (766)، (782)، (743)، (2125).

3- ينظر ترجمته في عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (4/ 365. رقم 1602)، وعبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (5/ 10- 36، رقم 888)، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي الثقات، (6/ 444). عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (2/ 39، رقم 1623). أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (12/ 462- 475)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 270، رقم 6397). علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (6/ 245. رقم 2382).

4- وثقه في تحقيق المسند (8/ 34).

5- ينظر ترجمته في عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (9/ 168- 170). أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص107، رقم 625). عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (9/ 95، رقم 2138). عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (3/ 197، رقم 3730). مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء،(10/ 526، رقم 473). أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (31/ 419، رقم 6868).

6- وثّقه في تحقيق المسند (2 532، رقم 2131)، و(3/ 318، رقم 3021).

7- ينظر ترجمته في عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (6/ 86، رقم 483). وأحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص74، رقم 414). (رقم 1786)، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (5/ 544) رقم 1167)، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (2/ 76). أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (14/ 56، رقم 3093). مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 376. رقم 4141).

8- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 215- 225).

– **جعفر بن مُحَمَّد الزبيري**[1]: ولا يستقيم توثيقه[2]، و قد تعقبه الألباني في توثيقه[3].

– **سماك بن حرب**: وثقه وصحح حديثه مطلقا[4]، وهو ليس بذاك وفي حديثه عن عكرمة شيء[5].

– **ومن ذلك: توثيقه لـ عبد الله بن لهيعة بإطلاق**[6]:

مما أخذ على أحمد شاكر توثيقه لعبد الله بن لهيعة بإطلاق، ومن ثم تصحيح حديثه، قرره تأصيلا وعمل به تطبيقا، فقال: «وهو ثقة صحيح الحديث، وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيرا من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه، فترجح لدينا أنه صحيح الحديث وأن ما قد يكون في الرواية من الضعف إنما هو ممن فوقه أو ممن دونه، وقد يخطيء هو كما يخطيء كل عالم وكل راو»[7]، وقال :«وهو ثقة تكلموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق كتبه، ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين»[8]، وقال: «وابن لهيعة عندنا ثقة»[1].

1- وثقه تحقيقه لتفسير الطبري، مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (1/ 84).

2- ينظر عبد الرحمن بن علي الجوزي الضعفاء والمتروكون، (1/ 172، رقم 674). أحمد بن حجر العسقلاني لسان الميزان، (2/ 124، رقم 530).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 156).

4- تحقيق المسند، (1/ 216. رقم 116)، وينظر (2/ 489، رقم 2023). و(2/ 515، رقم 2088)، و (2/ 517، رقم 2093)، و(2/ 519، رقم 2100).

5- ينظر ترجمته في عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (4/ 279، رقم 1203)، أحمد بن عبد الله العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، (1/ 436، رقم 680)، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (4/ 541، رقم 875)، ومُحَمَّد بن حبان الدارمي، الثقات، (4/ 339، رقم 3228)، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (12/ 115، رقم 2579). ومُحَمَّد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (1/ 465، رقم 2141)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 232، رقم (3548).

6- ينظر مقال علماء معاصرون الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر لحكمت الحريري في مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، (39/ 48)، ومعالم منهج أحمد شاكر في نقد الحديث قرره في (ص199- 222). ومثّل له في (269- 280).

7- تحقيق سنن الترمذي، (1/ 16، ح10).

8- تحقيق المسند، (1/ 202، ح87).

9- تحقيق المسند، (1/ 256، ح 212). (3/ 56، ح 2308)، (3/ 177، ح 2614)، و(3/ 245، ح 2804).

وقد اختلف أهل العلم في حال ابن لهيعة على أقوال مختصرها:

القول الأول: توثيقه مطلقا وتصحيح حديثه: وثقه الامام مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والامام أحمد في رواية والحاكم أبو عبد الله وأحمد بن صالح المري ويحيى بن حسان التميمي[1].

الثاني: تضعيفه مطلقا: – ومعنى التضعيف المطلق غير النسبي أي في جميع الرواة وكل الأحوال في أول حديثه وآخره ولا يعني عدم صلاحيته للتقوية لأنه يأتي ذكر بعض من ضعفه مع النص على صلاحيته للتقوية–: وقد ضعفه كذلك جمع كثير منهم: أحمد بن صالح المصري[2]، وعبد الرحمان بن مهدي وعمرو بن علي الفلاس وابن المديني والإمام أحمد في رواية عنه[3]،ويحيى بن سعيد[4]، وقتيبة بن سعيد[5]، ويحي بن معين[6]، والبخاري[7] وأبو حاتم، وأبو زرعة[8]، ووكيع والإمام مسلم[9]، والنسائي[10]، والترمذي [11]،

1- ينظر محمد ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين، (10/ 504- 505). يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، تهذيب الكمال، (15/ 494- 498).

2- يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، (2/ 184).

3- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (5/ 146).

4- محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تح: محمود إبراهيم زايد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1،1397هـ،(182/5).

5- محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الصغير (245/2).

6- يحيى بن معين ابن بسطام المري، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد ابن محرز، تح: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية/ دمشق، ط1، 1405هـ، 1985م، (ص67- 68)، يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، تهذيب الكمال، (15/ 499).

7- محمد بن إسماعيل البخاري،كتاب الضعفاء، تح: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426هـ/2005م، (ص80، رقم 194).

8- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (5/ 148).

9- محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (7/ 130).

10- أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، (ص346).

11- محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، (161/1).

والجوزجاني، وابن الجارود[1]، والخطيب البغدادي[2]، وابن حبان[3]، وابن سعد[4]، والحاكم[5]، وابن عبدالبر[6]، وابن حزم[7]، وابن الجوزي[8]، والذهبي[9]، ورجحه من المعاصرين ابن باز[10].

الثالث: تحسين حديثه توسطا لحاله: ومنهم من توسط فحسّن حديثه كابن عدي[11]، والهيثمي يحسّن حديثه كما في كثير من المواضع من المجمع[12].

الرابع: الإعتبار والإستشهاد به وصلاحيته للتقوية: ومنهم من جعله صالحا للإعتبار والإستشهاد به وصالحا للتقوية عموما أو في خصوص بعض الرواة فقط، كأبي زرعة: وأبي حاتم[13]، وأحمد بن حنبل في

1- مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري ،إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (8/ 146)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 476، رقم 4530).

2- ينظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، تح: علي مُحَمَّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1418 هـ، (1/ 195).

3- مُحَمَّد ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين، (10/ 505، 506).

4- مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي، الطبقات الكبرى، (7/ 516).

5- مغلطاي بن قليج البكجري ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (5/ 147).

6- يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن أحمد العلوي ومُحَمَّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ، (5/ 224).

7- علي بن أحمد ابن حزم القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار، (2/ 310)، و(4/ 341).

8- عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الموضوعات، (2/ 58)، و(3/ 127).

9- مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي تاريخ الإسلام، (4/ 668، رقم 159).

10- ينظر عبد العزيز ابن باز، التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة، (ص7).

11- عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (5/ 253).

12- ينظر علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ/ 1994م، (1/ 16، ح8)، و(1/ 53، ح163). (1/ 155، ح702). و(1/ 296، ح1640)، وغيرها.

13- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (5/ 147).

قول[1]، وابن خزيمة[2]، والدراقطني اعتبر بما روى عنه العبادلة[3]، والذهبي[4]، وهو ظاهر صنيع الشيخان حيث أخرجا له مقرونا بغيره.

الخامس: ومنهم من خصّ حاله بحالات مختلفة منها ربطها باختلاطه فصحح ما قبله كعبد الله الحاكم[5]، أو احتراق كتبه فصحح ما قبله أو رواية من تأخر عنه فضعفها وصحح رواية القدماء من أصحابه أو صيغة السماع فصحح ما صرح فيها بالسماع وغيرها ومنهم من صحح حديث العبادلة عنه فضعفه مطلقا إلا من رواية العبادلة وهم ثلاثة على التحقيق عبد الله بن وهب وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المقريء كعبد الغني بن سعيد الأزدي وغيره[6]، وزاد عليهم الألباني في آخر أمره عبد الرحمن بن مهدي، الوليد بن مزيد البيروتي، الأوزاعي، سفيان الثوري، شعبة، عمرو بن الحارث، إسحاق بن عيسى الطباع، خالد بن يزيد الصنعاني، قال ثبت لديه بالتتبع أن روايتهم عنه مستقيمة[7].ومنهم من صحح حديث من ضبط أصوله[8].

ولكن توثيقه مطلقا وتصحيح حديثه مطلقا لا يستقيم لعدة أوجه:

- الأول: الأكثر على تضعيفه، حيث ضعفه أكثر العلماء المعتد بقولهم، وقد سبق عد بعضهم، ووثقه بعض أهل العلم، وبعضهم له روايتان أو قولان كالإمام أحمد وغيره.

1- يوسف عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال، (15/ 493). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (5/ 375).

2- مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تح: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط3، 1424هـ/ 2003م، (1/ 113، رقم 146).

3- علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، (2/ 160، رقم 319).

4- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (8/ 14).

5- مُحَمَّد بن عبد الله ابن البيع الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، (2/ 423، رقم 3470).

6- مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (8/ 144).

7- ينظر عصام موسى هادي، الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، (ص47- 48).

8- ينظر هذه الأقوال في حسن مظفر الرزو، الإمام المحدث عبد الله بن لهيعة دراسة نقدية تحليلة مقارنة في تصحيح منزلته وأحاديثه، دار الجيل بيروت، ط1، 1416هـ/ 2016م، (ص258- 263).

– الثاني: من قال من المتقدمين بتصحيح حديث العبادلة عنه، إنما عنى صحة أخذهم من أصوله وصحة ثبوته عن ابن لهيعة، وأنه محفوظ عنه من حديثه المطابق لما في كتبه فعلا، لا صحة حديثه في نفسه، أي أنه هو نفسه حفظه وضبطه ولم يخطيء فيه[1].

– الثالث: قد أنكر الحفاظ عليه أحاديث كثيرة بل ومنها من رواية العبادلة، كأبي حاتم حيث أعل كثيرا من أحاديث ابن لهيعة وإن كانت من رواية ابن وهب أو عبد الله بن يزيد المقرئ ممن قيل: (إن روايتهم عنه مستقيمة)[2]؛ وكذلك الدارقطني[3] .

ويستفاد من هذا التقرير فائدة عظيمة، وهي أن رواية ابن وهب وباقي العبادلة ليست صحيحة كما فهم من كلام بعض النقاد، وذهب إليه بعض الفضلاء، وإنما هي أعدل من غيرها، ولا تصل لدرجة الاحتجاج بها على الانفراد، كما أن رواية من أخذ منه قديما أقوى، ولكن لا يحتج بها بل يعتبر بها.

– الرابع: الظاهر تضعيف ابن لهيعة مطلقا حيث سوى النقاد ممن سبر حديثه بين أول حديثه وآخره في الرد وعدم الإحتجاج وإن كان بعضه خيرا من بعض، ولكنه ضعيف على كل حال، وأصوله غير مضبوطة، كيحي ابن معين، وعمرو بن علي الفلاس، وأبي زرعة، وأبي حاتم[4]، وابن سعد[5]، وابن حبان فقال: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فألزق تلك الموضوعات به[6]...وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيه مناكير كثيرة، وذاك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فوجب

1- ينظر طارق بن عوض الله، النقد البناء لحديث أسماء، (ص45- 46).

2- كما في المسائل (72) و(634) و(636) و(637) و(768) و(1137) و(1181) و(1229) و(1231) و(1709) و(1943) و(2334) و(2807) و(2836) وغيرها، في العلل وينظر عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي ، العلل لابن أبي حاتم، (3/ 394، حاشية 1)، ذكر بعض الأمثلة.

3- كما علي بن عمر الدارقطني البغدادي، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (المسائل رقم (135)، و(1607)، و(2399)، و(2577)، و(2719)، و(2833).

4- ينظر عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (5/ 146- 147).

5- مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي، الطبقات الكبرى، (7/ 516).

6- مُحَمَّد ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين، (10/ 505).

التنكب عن روايته والمتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء و المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه»[1].

وقال الألباني: «واحتجاج الشيخ أحمد شاكر به مطلقا؛ مما لا وجه له عندي، بل مخالف لما عليه الأئمة النقاد من قبلنا كابن حجر وغيره»[2].

– الخامس: إذا طبقنا قواعد علم الجرح والتعديل قلنا الجرح المفسر مقدم على التعديل، كما سبق، وقد جرح ابن لهيعة جرحا مفسرا بأنواع من الجرح، منها تفرده بالمنكير والموضوعات والانفراد بأسانيد متون تعرف عند الثقات بأسانيد أخرى، وعدم الضبط وسوء الحفظ وإسقاط الضعفاء والهلكى من الأسانيد وهو نوع تدليس لم يقصده، والإختلاط والتلقين واحتراق الكتب، وعدم ضبط أصوله فأدخل عليه من حديث غيره، وعدم تمييزه بين شيوخه من سمع منه، ومن لم يسمع منه ففيه غفلة شديدة[3].

والذي ترجح ظهر لي من تأصيلات الأئمة في كلامهم على حال ابن لهيعة وأحكامهم على أحاديثه، أنه ضعيف مطلقا، حيث جرح بأمور كثيرة سبقت الإشارة إليها، وإن كان بعض حديثه خيرا من بعض، فمن أخذ عنه في أول أمره من أصوله خير ممن أخذ منه في آخره، ولكنه لا يبلغ درجة الإحتجاج بما انفرد به، وأحسن أحواله الإعتبار ببعض حديثه كما ذكر أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم من المحققين، وعليه فلا يستقيم تصحيح حديثه مطلقا كما فعل الشيخ أحمد شاكر، والله أعلم.

– ومن ذلك ترجيحه التوثيق للراوي المختلف فيه الذي وثقه من تلقى عنه أو كان قريبا منه كتلاميذه وأهل بلده أو كأهله وأقاربه ونحوهم[4]:

1- مُحَمَّد ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين، (10/ 506).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (11/ 186).

3- ينظر ترجمته في عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (5/ 145-148)، مُحَمَّد ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين، (10/ 504-507). يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (15/ 487-502)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (5/ 373- 379)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 476، رقم 4530)، ومغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (8/ 143-148).

4- وينظر يوسف عبد اللاوي، جوانب نقدية في جهود أحمد مُحَمَّد شاكر الحديثية، (ص195).

فوثّق بهذا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافري الإفريقي، وذكر أنه تكلم فيه كثير من العلماء بغير حجة، والمشارقة أخطؤوا معرفة ابن أنعم، فعن ذلك جاء ما جاء من جرحه، بل أخطؤوا تاريخ وفاته، فأرّخوه سنة (156)، والمغاربة أعرف به، وأرّخوه سنة (161)[1]...ومن ضعفه فلا حجة له...وأهل بلده أعرف به وأعلم...وكثير من علماء الجرح والتعديل من أهل المشرق كانوا أحيانا يخطؤون في أحوال الرواة والعلماء من أهل المغرب ، مصر وما يليها إلى الغرب[2].

والذي يتحرر من دراسة حاله أن الراجح تضعيفه[3]، وقد تعقبه الألباني في توثيقه[4]، ورجح ضعفه أخوه محمود شاكر في تحقيقهما لتفسير الطبري[5].

– **وأحمد بن عبد الرحمن المصري**: قال عنه: « قال: ابن أخي عبد الله بن وهب ثقة من شيوخ مسلم وابن خزيمة، تكلم فيه بعضهم فلم ينصفه، وأهل بلده أعرف به، فقال ابن أبي حاتم: سألت مُحَمَّد بن عبد الحكم عنه؟ فقال: ثقة، ما رأينا إلا خيرا، قلت: سمع من عمه؟ قال: إي والله...[6].

1- تحقيق جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري، (3/ 152، حاشية 2)، وينظر (12/ 313، حاشية 2).

2- تحقيق الترمذي، (1/ 76).

3- ينظر ترجمته في يحي بن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، (ص141،رقم 474)، وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (5/ 234، رقم 1111)، مُحَمَّد ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين، (11/ 14، رقم 581)، أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، 1/ 66، رقم 361. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (11/ 475، رقم 5307)، علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء الضعفاء والمتروكون، (2/ 161، رقم 333)، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (2/ 94، رقم 1870)، ويوسف بن عبد الرحمن، المزي تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (17/ 102، رقم3817)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 561، رقم 4866).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي داود الأم، (1/ 185).

5- تحقيق تفسير الطبري، (16/ 563، حاشية 2).

6- تحقيق جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري، (3/ 423، حاشية 1).

ولا يستقيم توثيقه مطلقا حيث ضعف ورمي بالوضع وغيرها، واتفق على اختلاطه بل ذكر ابن عدي أن أهل بلده أجمعوا على تركه[1].

– **ويحي بن سعيد الانصاري**: قال: «يحي بن سعيد: هو العطار الأنصاري، أبو زكريا، الشامي الحمصي، ضعفه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: «جائز الحديث»، وقال مُحَمَّد بن مصفي الحمصي الحافظ: «حدثنا يحي بن سعيد العطار، ثقة»، فهذا بلديّه وتلميذه يوثقه، والظن أن يكون أعرف به من غيره. وترجمه البخاري في الكبير (277/2/4)، فلم يذكر فيه جرحا، وجازف ابن حبان –في كتاب المجروحين –مجازفة شديدة دون برهان، فقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة»»[2].

ولا يستقيم توثيقه مطلقا حيث لم يوثقه إلا ابن مصفى وحده كما ذكر الذهبي[3] وجرحه سائر النقاد بأنواع من الجرح المفسر كما في ترجمته[4].

وختاما لا شك أن من أوجه وقرائن ترجيح حال الراوي تقديم قول أهل بلده وأقرب الناس به ممن له صلة به كأهل بيته وتلاميذه ولكن لا يجعل هذا قاعدة مضطردة، خاصة أنها قد تتعارض مع قرائن أخرى أقوى، وتقدم قواعد أخرى، ومنها هنا أن الجرح مقدم على التعديل كما سبق تقريره في مواضع، كما أن جرحه قول

1- وينظر ترجمته في أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص23، رقم 71)، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (1/ 302، رقم 22)، ومُحَمَّد بن حبان الدارمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (3/ 164، رقم 82)، صلاح الدين العلائي المختلطين، (ص7، رقم 5)، مُحَمَّد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تح: عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (ص58، رقم 28)، يوسف بن عبد الرحمن المزي ،تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (1/ 387، رقم 68)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، (ص45، رقم 341). مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، 1426هـ/ 2005م، (ص33)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (1/ 54، رقم 91).

2- تحقيق جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري، (5/ 374، حاشية 1).

3- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (4/ 1249).

4- ينظر عبد الرحمن بن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (9/ 152، رقم 628)، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (9/ 16، رقم 2098)، مُحَمَّد بن حبان الدارمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (18/ 475، رقم 1214)، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (3/ 195، رقم 3717)، ويوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (31/ 343، رقم 6835)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (4/ 379، رقم 9519). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (11/ 220، رقم 360).

أكثر وأقوى النقاد، ولا يؤخذ بتوثيق إمام لراو اتفق الأئمة على تركه، كما أنه قول من سبر حديثه، ولا شك أن هذه الأخيرة أقوى في الترجيح من مجرد توثيق أهل بلد الراوي ونحوهم. والله أعلم.

-رابعا: المجهول إذا روى عنه من يتحرى في شيوخه فهو ثقة عنده بل ولو عرف فضعّفه بعضهم: ومن ذلك توثيقه الراوي لمجرد رواية الثقة الحافظ المنتقي للشيوخ عنه: وهي من القواعد التي عمل بها الشيخ كما سبق فوثّق بها بعض شيوخ الإمام أحمد ومن ذلك:

- نصر بن باب أبو سهل الخراساني[1]:

والذي يتحرر من ترجمته أنه ضعيف جدا فقد ضعفه جمع من النقاد ورماه أهل بلده بالكذب قال البخاري: «كان بنيسابور، يرمونه بالكذب»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث ضعيف»، وقال أبو زرعة: «لا ينبغي أن يحدث عنه وقال: منكر الحديث»، وقال يحيى ابن معين، وعلي بن المديني: «ضعيف»، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وقال الآجري: «سألت أبا داود عنه فوهّاه»، وقال محمود بن غيلان: «ضرب أحمد وابن معين،وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه»، وقال غير واحد ليس بشيء وقالوا: متروك[2].

- ومثله مصعب بن سلام التميمي[3]:

وقد اختلف فيه فوثقه بعضهم كالعجلي، وقال أبو حاتم: «شيخ محله الصدق»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به، له غلط»، وضعفه جماعة وتكلموا في حفظه منهم يحي بن معين في قول وعلي ابن المدينيّ وأبو زرعة وأبو داود ووهاه، وقال البزار: «ضعيف جدا، عنده أحاديث مناكير»، وقال الساجي: «ضعيف،

1- تحقيق المسند، (2/ 366، ح1749).

2- ينظر عبد الرحمن بن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (8/ 469، رقم 2145)، عبد الله بن عدي الجرجاني الكامل في ضعفاء الرجال، (8/ 282)، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (3/ 158، رقم 3510)، مُحَمَّد بن حبان الدارمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (17/ 396، رقم 1112)، وإسماعيل بن عمر بن كثير، التّكميل في الجرح والتّعديل ومعرفة الثّقات والضّعفاء والمجاهيل، (1/ 342، رقم 569). مُحَمَّد بن علي الحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تح: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، (ص433، رقم 910)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، (8/ 257، رقم 8109).

3- تحقيق المسند، (5/ 105، ح5546).

منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «كثير الغلط، لا يحتج به»[1]. فالذي يتحرر من ترجمته أنه لا يحتج به انفرادا، بل هو ضعيف يعتبر به، والله أعلم[2].

– **ومُحَمَّد بن ميمون الزعفراني الكوفي**: قال أحمدشاكر: «وثقه ابن معين وأبو داود، وأما البخاري فأساء القول فيه، قال في الكبير (1/ 1/ 234): «منكر الحديث»، وكذلك ضعفه النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان، ولم أجده في الضعفاء للبخاري، ولا في الضعفاء للنسائي، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال أبو حاتم:« لا بأس به»، ونحن نرجح قول ابن معين وأبي داود، لأن أحمد روى عنه، وهو يتحرى شيوخه، ويتوثق من حديثهم[3].

وقد اختلفت فيه أقوال الأئمة كما ذكر الشيخ فوثقه ابن معين وأبو داود، وقال الدارقطني: «ليس به بأس»، وضعفه البخاري والنسائي فقالا: «منكر الحديث»، وأبو زرعة فقال: «كوفي لين»، وشدد فيه ابن حبان فقال: «منكر الحديث جدّا، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد»[4].

وكونه جرح جرحا مفسرا والجرح المفسر مقدم على التعديل، مع كون الأكثر جرحوه جرحا شديدا يجعل الباحث يتوقف في قبول حديثه فكيف بتصحيحه مع توثيقه، وقد رجح تضعيفه الخطيب البغدادي[5]،

1- ينظر أحمد بن عبد الله العجلي معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، (2/ 280، رقم 1731). عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، تح: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، 1409هـ، (ص331)، عبد الرحمن بن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (8/ 307، رقم 1425). عبد الله بن عدي الجرجاني الكامل في ضعفاء الرجال، (6/ 362، رقم 1844)، مغلطاي البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (11/ 214- 215، ح4579)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (10/ 161)، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، (2/ 660، رقم 6263)،

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (6/ 386)، بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (3/ 382، رقم 6690).

3- تحقيق المسند، (3/ 249. ح2812).

4- ينظر عبد الرحمن بن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (8/ 80، رقم 337)، وأبو حاتم مُحَمَّد بن حبان الدارمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ويوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (26/ 541)، ومُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (8/ 311، رقم 6389).

5- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (4/ 437).

وعبد الحق الإشبيلي[1]، ومغلطاي[2]، وهو ظاهر صنيع ابن رجب[3] والألباني[4]، واختيار صاحبا تحرير التقريب فقالا: «فهذا شيخ مختلف فيه، فلعله تبين للبخاري والنسائي وابن حبان وأبي زرعة ما لم يتبين للآخرين فضعفوه، فالأولى الأخذ بتضعيفه احتياطا»[5].

– **والحسن بن يحيى المروزي:** قال: «ترجم في التعجيل (96)، قال الحسيني: (فيه نظر)، وذكر ابن حجر أنه ترجم في تاريخ بغداد لابن النجار وأنه لم يذكر فيه جرحا، وهذا من شيوخ أحمد، وهو يتحرى شيوخه، فهو ثقة إن شاء الله، وذكر الحافظ في هذه الترجمة راويا آخر اسمه (الحسن بن يحيى المروزي)، ثم شكّ أهما واحد أم اثنان؟، وهي اثنان يقينا شيخ أحمد يروي عن ابن المبارك، وذاك من شيوخ ابن المبارك، ويروي عن عكرمة وعن كثير بن زياد، وله ترجمة في التاريخ الكبير للبخاري (1/ 2/ 207) والتهذيب (2: 325 – 326)»[6].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات[7]، والحسني وقال: فيه نظر[8]، وابن حجر ولم يعرفه[9].

1- عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، تح: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1995م، (2/ 12).

2- علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، شرح سنن ابن ماجه، الإعلام بسنته عليه السلام، تح:كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ/ 1999م، (ص1582).

3- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (6/ 102).

4- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (9/ 253).

5- بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (3/ 326، رقم 6346).

6- تحقيق المسند، (4/ 60، ح3854).

7- أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان الدارمي، الثقات، (8/ 167، رقم 12786).

8- مُحَمَّد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، (ص96، رقم 163).

9- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، (1/ 499، رقم 210).

والظاهر من ترجمته أنه مجهول[1].

- **وكذلك سكن بن نافع**: قال شاكر: « سكن بن نافع: هو من شيوخ أحمد ويكنى أبا الحسن، ذكره ابن الجوزي في كتاب مناقب أحمد في شيوخه، (ص41). وقصر جدا الحافظ بن حجر في ترجمته في التعجيل فقال: (السكن بن نافع الباهلي، روى عن عمران بن حدير، روى عنه أبو خلاد المؤدب والحرث بن أبي أسامة، قال أبو حاتم الرازي: شيخ ولم يقل غير هذا، مع أن أحمد يتحرى شيوخه، فلا يروي إلا عن الثقات منهم وانظر (110)»[2].

فهو شبه مجهول لم يترجم له ولكن عرفه ووثّقه يحي بن معين والدارقطني[3].

– عبد المتعالي بن عبد الوهاب: قال: «ولم أجد فيه جرحا ولا تعديلا، ولكن المعروف عن أحمد أنه ينتقي شيوخه، فلا يروي إلا عن ثقة»[4]،

والظاهر أنه مجهول لم يذكر بجرح ولا تعديل كما ذكر الشيخ[5].

نعم قد نص المحدثون على أن كثيرا من الأئمة يتعنتون في الرجال ولا يروون إلا عن ثقة عندهم لنصهم على ذلك، كما أطلق جماعة من كبار الأئمة النقاد الحكم بثقة شيوخ جماعة من الرواة عرفوا بالتثبت

1- ينظر مُحَمَّد بن أحمد المصنعي العنسي، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1426هـ/ 2005م، (1/ 356، رقم 7432).

2- ينظر تحقيق المسند (1/ 209، ح101).

3- ينظر يحي بن معين ابن بسطام المري، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، تح: أحمد مُحَمَّد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1408هـ، 1988م، (ص458، رقم 748). ومُحَمَّد بن الحسين السلمي النيسابوري سؤالات السلمي للدارقطني، تح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد الحميد و خالد الجريسي، ط1، 1427 هـ، (ص191، رقم 177).

4- تحقيق المسند، (2/ 251، رقم 1539).

5- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993م، (2/ 205، رقم 2707). وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (6/ 380. رقم 722). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، (6/ 380، رقم 668).

والتحري، ومنهم: الإمام أحمد بن حنبل...[1]، وقد حاول جمعها مُحَمَّد خلف سلامة، في: (الدرر المتناسقة فيمن لا يروي إلا عن ثقة)، وأصله بحث في العدد الثاني عشر من مجلة الحكمة.

وهذه القاعدة ليست دقيقة مضطردة والله أعلم لأمور:

– **الأول**: كون الراوي لا يروي إلا عن ثقة هذا من باب التوثيق الإجمالي، وهذا يعني عدم اطرادها، فهي قاعدة أغلبية لا كلية، قال السخاوي: «من كان لا يروي إلا عن ثقة – إلا في النادر –: الإمام أحمد...ومالك، ويحيى القطان»[2]. فاحترز مقيدا بقوله: «إلا في النادر».

وقال الإمام الزركشي: «إن مالكا لم يرو إلا عن ثقة عنده، ووافقه الناس على توثيق شيوخه الا في النادر منهم كعبد الكريم بن أبي المخارق وعطاء الخراساني؛ وأما سفيان الثوري فإنه روى عن جماعة كثيرين من الضعفاء مثل جابر الجعفي ونحوه، وشعبة متوسط بينهما في ذلك»[3].

فاستثنى رواية مالك عن بعض الضعفاء[4]، ونحو هذا كثير، فإذا كانت كذلك فلا يستقيم طردها في كل من قال فيه ذلك ولا في كل رواة من قيل عنه ذلك.

– **الثاني**: كون الراوي لا يروي إلا عن ثقة روايته عنه توثيق له وهو اجتهاد منه لا يلزم منه أن يكون كل من روى عنه كذلك في حقيقة الأمر، خصوصا في الراوي غير المجهول المختلف في حاله، فقد يكون جرحه غيره ويكون قوله هو الراجح لأنه تعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل يصار عندها إلى الجمع والترجيح بين أقوالهم بالقواعد، فهذا مالك نصّ على أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده[5]، وليس هو كذلك في حقيقة الأمر، قال الحافظ الذهبي عقب ذكره لمقالة مالك هذه: «فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمّن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده

1- ينظر عبد الله بن بهادر الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (3/ 270)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (2/ 45)، وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تلخيص كتاب الاستغاثة الرد على البكري، (1/ 77)، علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (1/ 199)، و(5/ 122)، وعبدالله الجديع، تحرير علوم الحديث، (ص197).

2- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (2/ 45).

3- خليل بن كيكلدي العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص89).

4- وينظر مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (3/ 370).

5- كما في مقدمة الجرح والتعديل: (ص24)، وسير أعلام النبلاء: (8/71-72) .

ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه – بكل حال – كثير التحري في نقد الرجال»[1].

ثانيا: مسألة كون الراوي لا يروي إلا ثقة لها حالات لا تخرج عنها والله أعلم:

– الحالة الأولى: أن يعرى الراوي عن الجرح والتعديل إلا رواية هذا الإمام الذي لا يروي إلا عن ثقة فهذا قرينة لقبول روايته.

– الحالة الثانية: إذا صرح غيره من النقاد أنه مجهول وروى عنه من لا يروي إلا عن ثقة، فهنا يستأنس برواة من لا يروي إلا ثقة عنه فيقبل حديثه ابتداء.

– الحالة الثالثة: إذا اتفق الأئمة على توثيق راو مع رواية من لا يروي إلا عن ثقة عنه، فهذا اتفاق منهم يقوّي القول بتوثيقه.

– الحالة الرابعة: إذا ضعف بعض النقاد ذلك الراوي الذي روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة أو جرحه هو نفسه، فيحرر قوله هو ويجعل خلافا بين أهل العلم في حال الرواي يرجع في الترجيح بينهم إلى القواعد والضوابط مع القرائن والله أعلم، قال المعلمي:« والحكم فيمن روى عنه أحد أولئك المحتاطين أن يبحث عنه فإن وجد أن الذي روى عنه قد جرحه تبين أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية فلا تكون توثيقا، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحا أقوى مما تقتضيه روايته عنه ترجح الجرح، والا فظاهر روايته عنه التوثيق »[2].

– الثالث: كون الراوي لا يروي إلا عن ثقة يحمل تحقيقا على الأعم الأغلب والظن الراجح، فإنه قد يروي أحيانا عن بعض من يحتاج الرواية عنه من الضعفاء، ولا يمنع أن يوجد بين شيوخه من هو ضعيف أو مجهول، قال ابن القطان الفاسي: «فإن قيل: قد روى الإمام أحمد بن حنبل عن موسى بن هلال، وهو لا يروي إلا عن ثقة فالجواب أن يقال: رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والأكثر من عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي، ويحي بن سعيد القطان وغيرهم وقد يروي الإمام أحمد قليلا في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط على وجه الاعتبار

1– سير أعلام النبلاء: (72/8)، وينظر علي بن محمد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (466/3)، وقال أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (344/2).

2– عبد الرحمن بن يحي المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (2/ 660).

والاستشهاد لا على طريق الاجتهاد والاعتماد مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري... ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيه»[1].

وقد نص الإمام أحمد على روايته عن بعض الضعفاء واحتياجه لذلك في مواضع، فقد قيل له: «يحدث الرجل عن الضعفاء، مثل عمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام، ومُحَمَّد بن معاوية، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن أبي إسرائيل؟ فقال: لا يعجبني أن يحدث عن بعضهم»[2]، وقال في روايته أيضا وقد سئل: «ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبدا منكر، قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأسا»[3].

وقال المعلمي في التنكيل (256/2) : «لأن المحدث قد يمتنع عن الرواية عن شيخ ثم يضطر إلى بعض حديثه »[4].

وللنقّاد أسباب للرواية عن الضعفاء منها:

- الإعتبار والإستشهاد بها: كما في نص ابن عبد الهادي السابق.

- ومنها الرواية عنهم في الزهد والرقائق والمغازي: قال ابن رجب في (شرح علل الترمذي) (371/1): «وقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم ابن مهدي وأحمد بن حنبل...». وغيرها[5].

1- مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، الصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي، (19/ 20).

2- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية اسحاق بن إبراهيم ابن هانئ النيسابوري، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، (238/2)، (2314)، وينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (385/1).

3- تحقيق المسند، (2/ 165 رقم 1926).

4- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (2/ 926).

5- أحمد بن علي ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (371/1)، وينظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 888).

– ومنها الرواية عن الضعفاء للمعرفة قال المعلمي: «عامة المحدثين يكتبون عن كل أحد إلا أن منهم أفرادا كانوا يتقون أن يرووا إلا عن ثقة ويكتبون عن الضعفاء للمعرفة كما مر في ترجمة الإمام أحمد»[1].

– وقد يروي عن الضعيف لأنه عال عنده مع ثبوت الحديث عنده من آخر طريق صحيح كما هو معروف من طلب الأئمة للعلو، ونحوها من أسباب الرواية عن الضعفاء.

– **الرابع**: أن الإمام الذي لا يروي إلا عن ثقة قد يغفل أحيانا عن شرطه، أو يتساهل في الراوية لسبب ما، وقد يكون شرطه هذا متأخرا عن بداية تحديثه، كأن يروي عن الثقات وغيرهم مدة من الزمن ثم يبدو له أن لا يروي إلا عن ثقة فيفعل ثم يصرح بشرطه فيقول: أنا لا أروي إلا عن ثقة من غير بيان لما سبق منه من منافاة هذا الشرط، وأيضا قد يروي عمن يظنه ثقة ثم يتبين له مؤخرا أنه ليس كذلك فيمتنع عن الرواية عنه ولكن لا يبلغنا تصريحه بذلك الامتناع[2].

– **الخامس**: كون الراوي لا يروي إلا عن ثقة ثبت بالسبر واتباع الأئمة للمسألة أن كثيرا من المحدثين قيل عنه: (إنه لا يروي إلا عن ثقة)، ثم تجده قد روى عن ضعيف، وعن مجهول، روى عن شيوخ تكلم فيهم النقاد بما يقدح في مروياتهم وروى عن أشخاص مجاهيل لم يذكرهم أحد بجرح أو تعديل، أو ذكرهم واحد فقط، ومنهم الإمام أحمد وهو ظاهر في بعض الأمثلة السابقة في توثيق أحمد شاكر لبعض الرواة لمجرد رواية الإمام أحمد عنهم وهم ضعفاء[3].

– **السادس**: أن الاحتياط الواجب عند الكلام على الرجال يقتضي عدم استعمال هذه القاعدة ونحوها من قواعد التوثيق الإجمالي، لأنه موقع في أحد محظورين الأول: رفع مرتبة راو، ومن ثم قبول حديثه، وما يترتب عليه من إثبات شرع ليس بشرع، والثاني: أن جرح الراوي بغير وجه حق طعن في مسلم بريء، والأصل المتقرر حرمة المسلم، وإلى هذا المعنى أشار ابن حجر بقوله: «وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل أحدا بغير تثبت، كان كالمثبت حكما ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة (من روى حديثا وهو يظن أنه كذب)، وإن جرح بغير تحرز؛ فإنه أقدم على الطعن في مسلم بريء

1- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل". (1/ 377).

2- ينظر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص92)، محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، (4/ 279).

3- ينظر محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، الصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي، (19/ 20).

من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد – وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا – وتارة من المخالفة في العقائد»[1].

والحاصل أن هذه الإعتراضات ونحوها مانعة من اطلاق القول بتوثيق كل راو روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة وموجبة لحمله على التغليب دون التعميم، وإذا كان كذلك فلا يصحّ الاعتماد عليها في توثيق كل من روى عنه واحد من أولئك الأئمة كما فعل الشيخ أحمد شاكر، وإن كان الشيخ نصّ على غير هذا في شرح ألفية السيوطي فقال: «رواية الثقة عن شخص لم يعرف حاله لا يكون توثيقا، ولو كان الراوي معروفا بأنه لا يروي إلا عن ثقة، كمالك وشعبة ويحي القطان»[2].

– ومن تساهله في التوثيق تقريره أن تصحيح حديث مجهول الحال توثيق له:

قال الشيخ مقررا هذا: «وتصحيح بعض الحفاظ حديثه كما سيأتي توثيق له ضمنا»[3].

وقال: «ولكن تصحيح الأئمة حديثه يؤيد توثيقه»[4].

وقال: «وتصحيح الحاكم والذهبي حديثه توثيق له أيضا»[5].

وهذا سبق أنه لا ينضبط إطلاقه فإنه لا يصحّح حديث الثقة فقط، بل قد يصحح حديث الضعيف غير الشديد الضعف بشروطه، وليس كل من صحح حديثه يكون ثقة، والله أعلم.

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص139).

2- أحمد شاكر، شرح ألفية السيوطي، ص52.

3- تحقيق المسند، (389/2).

4- تحقيق المسند، (527/2).

5- تحقيق المسند، (329/3)، وينظر(2/ 364).

المطلب الثالث: الانتقادات والإستدراكات على أحمد شاكر في التخريج:

**** الفرع الأول: الإيجاز في التخريج وعدم التفصيل فيه ونقل التخريج من غير مصدره الأصلي بل من مراجع فرعية:**

وهذا من الانتقادات والاستدراكات على الشيخ في تخريج الأحاديث[1]، حيث يوجز ويختصر في التخريج فيكتفي بالإحالة لبعض من خرّج الحديث دون ذكر لموضعه من الكتاب من كتاب أو باب وصفحة وراو مما هو معروف عند المخرجين وينقل التخريج عن كتب التخريج وكتب متون الحديث وغيرها من غير رجوع للمصادر الأصلية.

ولا شك أن مسألة الإيجاز والتوسع في التخريج نسبية تكون بحسب الغرض من التخريج وشرط المخرّج وكذا حال الحديث ومصدره، فإذا كان الحديث في الصحيحين فالأفضل أن يقتصر في التخريج على العزو إليهما من غير توسع إلا لفائدة في التوسع ،كلفظ زائد فيه أو مقارنة بين ألفاظه أو إفراد للحديث بالتصنيف وغيره، ولهذا جعل التخريج مراتب[2]، ولا شك أن التدقيق في التخريج والتفصيل أيسر للقاريء وأدل على موضع الحديث وهو المعمول به اليوم في التخريج المفصل ولكن التخريج مراتب أقلها عزو الحديث إلى من خرّجه من المصنفين ولعلها طريقة الشيخ في الأصل كما هو ظاهر في تحقيقاته.

وأما نقل التخريج عن غيره وليس من مراجعه الأصلية، فلا شك أنه قصور في التخريج لا يصار إليه إلا حال تعذر النقل عن المصادر الأصلية الرئيسية[3] وذلك لاحتمال خطإ أو وهم الناقل بالواسطة أو عدم مطابقة لفظ الحديث، ولعل عذر الشيخ عدم توفر كثير من المراجع في وقته، وقد سبق بيان عدم وقوفه على صحيح ابن خزيمة، وكذا عدم تأصيل وتقعيد علم التخريج كما هو اليوم.

****

1- ينظر عاطف التهامي فؤاد، الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ص140/ 141).

2- ينظر بكر أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ، (ص153- 161).

3- ينظر عاطف التهامي فؤاد، الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ص135).

** **الفرع الثاني: إقتصار الشيخ في أحيان كثيرة على تخريج الحديث دون ذكر درجته:**

وهو من المآخذ العلمية على المشتغلين بالتصنيف في السنة من المعاصرين بإهمالهم لذكر درجة الحديث الذي يوردونه في كتبهم وتحقيقاتهم وقد نبه عليه الألباني كما سبق وشدد فيه فقال: ولا يعفيهم من المسؤولية ما جرى عليه جمهور كبير من الكتاب اليوم وفيهم بعض من ينتسب إلى الحديث ألا وهو تخريجهم الحديث في حاشية الكتاب بعزوه إلى كتاب من كتب السنة دون بيان مرتبته من الصحة أو الضعف ولو بالنقل عن بعض الأئمة متوهمين أنهم قد قاموا بما يجب عليهم من التحقيق والحق أن هذا الصنيع لا يسمن ولا يغني من جوع عندي بل هو أقرب إلى الغش والتدليس على القراء منه إلى نصحهم ونفعهم ولو أنهم لا يقصدون ذلك وهذا لا شك قصور إذ الغاية من التخريج كما سبق في كلام الألباني الحكم على الحديث[1].

ولا شك أن أعظم غرض من التخريج وهو ثمرته بيان درجة الحديث ولهذا غالب كتب التخريج تتضمن الحكم على الحديث وتعتني به، ولكن الحكم على الحديث ليس شرطا في التخريج فقد يقوم المخرّج بتخريج الحديث ولا يحكم عليه، حيث يعرض له ما يجعله يترك الحكم على الحديث مع تخريجه وهو حاصل في كتب التخريج حتى في المشهور منها ك(التلخيص الحبير)، و(نصب الراية)، ويكثر عند ابن كثير في كتابه (تحفة الطالب في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب) ، و(تخريج أحاديث الشفا) للسيوطي، فهؤلاء يكتفون بالعزو فقط ولا يحكمون على الحديث غالبا، وقد يلجأ الباحث إلى عدم الحكم ويتوقف لعدم جزمه بحكم على الحديث[2]. أو شهرة الحديث بصحة أو ضعف أو كونه مخرجا في الصحيحين أو عدم أهلية أو لتقصير وغفلة. والذي ينبغي تحقيق درجة الحديث بعد تخريجه خصوصا عند تحقيق الكتب.

****

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، غاية المرام (ص4)، وينظر مُحَمَّد أبو صعليليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص98).

2- ينظر حاتم بن عارف الشريف، التخريج ودراسة الأسانيد، (ص11).

**** الفرع الثالث: عدم عناية الشيخ عناية تامة بتخريج الحديث وجمع طرقه لتحقيق درجته بل يكتفي بالحكم على الإسناد الذي أمامه دون تخريج له وجمع لطرقه:**

وهذا ظاهر في تحقيق المسند وغيره[1]، والشيخ معذور في هذا أبان عذره ونبه عليه في المقدمة وذكره منهجا له في التحقيق فقال: «ولم ألتزم في الكلام على الأحاديث أن أخرّجها كلها، فذلك أمر يطول جدا إنما جعلت همتي ووكدي أن أبين درجة الحديث، فإن كان صحيحا ذكرت ذلك، وإن كان ضعيفا بينت سبب ضعفه، وإن كان في إسناده رجل مختلف في توثيقه وتضعيفه، اجتهدت رأيي على ما وسعه علمي، وذكرت ما أراه، وفي كثير من مثل هذا أخرج الحديث بذكر من رواه من أصحاب الكتب الأخرى»[2].

وهذا وإن أبان الشيخ فيه عذره وجعله منهجا له، فإنه قصور في خدمة الكتاب، وسببه ظاهر وهو أن ضعف سند حديث أو صحته لا يلزم منه صحة متنه كما سبق تقريره، وقد يوهم الحكم على السند بحكم، حكما بذلك على الحديث لمن لا يعلم عدم التلازم بين صحة السند وضعفه وبين صحة الحديث وضعفه، كما أن لجمع الطرق والنظر في المتابعات والشواهد فوائد أخرى كثيرة، ومما ينبه عليه في المسألة أن الباحث متولي البراجيلي في معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث، ذكر أن قصور هذه الطريقة حاصل في الأحاديث التي ضعفها فقط لاحتمال تقوّيها بأسانيد أخرى للحديث في غير المسند ومتولي البراجيلي، وهذا ليس دقيقا بل هو حاصل في الأسانيد المصححة أيضا، فقد يحكم للسند بالصحة ويظهر بجمع طرقه الأخرى أنه ضعيف لعلة تظهر أو مخالفة وشذوذ، والله أعلم.

****

**** الفرع الرابع: التوقف في أحاديث رغم ظهور ضعفها:**

وقد انتقده في هذا متولي البراجيلي[3]، حيث ذكر أن الشيخ يتوقف عن الحكم على أحاديث وفي بعضها مجاهيل وضعفاء ومثّل له بسبعة أمثلة في تحقيقه وفيما قرره وانتقده على الشيخ نظر يظهر باستعراض أمثلته:

1- الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ص132. 133). ومتولي البراجيلي، معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث، ذكره في (ص244- 245)، ومثّل له في (ص441- 448).

2- ينظر تحقيق المسند، (1/ 12).

3- متولي البراجيلي، في معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث، ذكره في (ص238)، ومثّل له في (ص367- 388).

- الأول: حديث رقم (531) وفيه: حدثني سريج بن يونس حدثنا محبوب بن محرز عن إبراهيم بن عبد الله بن فروخ عن أبيه قال: شهدت عثمان عن عفان دفن في ثيابه... الحديث.

قال الشيخ: «في إسناده نظر، سريج بن يونس: ثقة، محبوب بن محرز: ثقة،.. إبراهيم بن عبد الله بن فروخ: ترجم له الحافظ في التعجيل، فذكر حديثه الآتي (542) ثم قال: «وأما إبراهيم فذكره الذهبي في الميزان فقال» وترك الوضع بياضا فلم يكتب فيه شيئا، وبحثت عنه في الميزان ولسان الميزان فلم أجد له ذكرا ولم أجد له ترجمة تبين حاله من جرح أو تعديل، أبوه عبد الله بن فروخ التيمي مولى آل طلحة بن عبيد الله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له النسائي حديثا واحدا في قبلة الصائم، والأثر في مجمع الزوائد (7/ 233) ولم يتكلم عليه، بل قال:«رواه عبد الله» ولم يقل غير ذلك»[1].

فقد توقف الشيخ في الحكم على الحديث لعدم وقوفه على ترجمة أحد رواته وهو إبراهيم بن عبد الله بن فروخ ليستبين به حاله ولم يتوقف فيه مع ظهور ضعف أحد رواته.

- الثاني: حديث: (536) حدثني مُحَمَّد بن أبي بكر حدثنا زهير بن إسحق حدثنا داود بن أبي هند عن زياد بن عبد الله عن أم هلال ابنة وكيع عن نائلة بنت الفرافصة امرأة عثمان ببن عفان قالت: نعس أمير المؤمنين عثمان فأغفى...الحديث.

قال: «في إسناده نظر، زياد بن عبد الله بن حريز الأسدي: فال في التعجيل (141): «فيه نظر»، أم هلال بنت وكيع: قال في التعجيل (564): «لا تعرف»، ولكن قال الذهبي في الميزان (3/ 295): «فصل في النسوة المجهولات، وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها»، فلو عرف زياد الراوي عنها كان الإسناد حسنا على الأقل، إن شاء الله، نائلة بنت الفرافصة: قال الحافظ في التعجيل: «ذكرها ابن سعد في الصحابة. قلت: وفيه نظر، وقد ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين»، والحديث في مجمع الزوائد (7/ 232)، وقال: «وفيه من لم أعرفهم». وانظر (526)[2]».

فقد توقف الشيخ في الحكم عليه مع الميل لتضعيفه لعدم وقوفه على حال بعض رواته.

1- تحقيق المسند (1/ 392)، ونحوه رقم (542).

2- تحقيق المسند، (1/ 593).

- الثالث: حديث (1402) حدثنا يزيد بن عبدربه حدثنا الحرث بن عبيدة حدثني مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مجبّر عن أبيه عن جده: أن عثمان أشرف على الذين حصروه، فسلم عليهم...الحديث.

قال: «في إسناده نظر، وهو إلى الضعف أقرب، وأخشى أن يكون منقطعا. يزيد بن عبدربه الزبيدي الحمصي الجرجسي المؤذن: ثقة ...الحرث ابن عبيدة الحمصي الكلاعي قاضي حمص: ثقة.... مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مجبر العدوي العمري: ضعفه ابن معين وأبو زرعة وغيرهم...وتناقض الذهبي، فجزم في المشتبه (462) بأنه ضعيف، وجاء في تعقبه على المستدرك (1: 206) فتبع الحاكم في قوله أنه "ثقة". أبوه عبد الرحمن بن المجبر: ثقة...مجبّر، بفتح الجيم وتشديد الباء المفتوحة: هو مجبّر بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر بن الخطاب، واسمه (عبد الرحمن) كاسم أبيه وأسم ابنه، و(مجبر) لقب...وكان المجبر هذا تابعيا، فقد نقل في التعجيل عن الموطأ أن ابن عمر رآه أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يرجع فيلحق أو يقصر ثم يفيض، ولكن ما أظنه أدرك قصة عثمان ومقتله، وقد مضى معنى هذا الحديث مرارا، منها (509، 552)»[1].

فقد توقف في الحكم على الحديث مع الميل إلى تضعيفه بعلة الانقطاع للشك في سماع مجبّر عن عثمان.

- الرابع: حديث (1799) حدثنا على بن إسحق أنبأنا عبد الله بن مبارك أنبأنا ليث بن سعد حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ابن العمياء عن ربيعة بن الحرث عن الفضل بن عباس قال: قال رسول الله - ﷺ -: الصلاة مثنى مثنى...الحديث.

قال: «في إسناده نظر، ولعله يكون صحيحا إن شاء الله» [2].

وقد أطال الكلام على الحديث فتكلم عن رواته وطرقه وذكر الخلاف في تعيين بعض الرواة وحالهم وخلاف أهل العلم في الحكم على الحديث ومال إلى تصحيحه ولم يجزم.

الخامس: حديث (2562) حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرني عثمان الجزري أنه سمع مقسما مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس قال: (دخل النبي - ﷺ - البيت...) قال: «في إسناده نظر...»، ثم أطال الكلام على الراوي عثمان الجزري وذكر الخلاف في تحرير عينه ثم بين حاله ثم قال: «فهذا عثمان

1- تحقيق المسند، (2/ 180- 181).

2- تحقيق المسند، (2/ 401).

الجزري، إن كان ابن ساج، فهو مجهول الحال عندنا، لم نتبين أمره، وإن كان ابن عمرو بن ساج فهو إلى الضعف أقرب»[1].

فتوقف الشيخ في الحكم عليه لعدم جزمه بعين الراوي عثمان الجزري وعلّق الحكم على الحديث على معرفته وهو يؤكد أن التوقف من الشيخ لعدم الجزم بمرجح وقرينة يحكم به على الحديث.

السادس: حديث(2767) حدثنا أسود حدثنا هريم عن ليث عن عكرمة عن ابن عباس قال: (كان رسول الله – ﷺ – يتفاءل ولا يتطير...) الحديث.

قال: «في إسناده نظر، ولعله مرسل، هريم، بالتصغير، ابن سفيان البجلي: ثقة، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما، وترجمه البخاري في الكبير (4/ 2 / 244)، ليث بن أبي سليم يروي عن عكرمة مباشرة، ولكنه روى هذا الحديث عن عبد الملك بن سعيد عن عكرمة... وقد حذف هنا (عبد الملك)، فإما أنه أرسل الحديث مرة ووصله أخرى، وإما أنه سمعه من عكرمة ومن عبد الملك عن عكرمة»[2].

وقد توقف في الحكم على الحديث ومال إلى كونه مرسلا أي منقطعا لتوقفه في ترجيح سماع الراوي ليث بن أبي سليم عن شيخه عكرمة مباشرة كما في هذا السند أم بواسطة عبد الملك بن سعيد كما في السند آخر.

والظاهر ختاما أن قول الشيخ (في إسناده نظر)، التوقف في الحكم على الحديث وعدم ترجّح حاله له، وليس توقفا منه في تضعيف الحديث مع إمكان الحكم عليه لظهور حال رواته وقرائن أخرى للحكم عليه كما قرره الباحث المتعقب للشيخ، وهذا واقع لكثير من المحدثين من الأئمة المتقدمين فمن بعدهم، حيث يتوقف كثير منهم في الحكم على سند أو حديث لعدم ظهور ما يرجح ذلك، أو يعلقون حكمه على أمر فيه، كمعرفة عين وحال راو مجهول أو تحقق سماع راو من آخر من عدمه، ومن هؤلاء الأئمة الإمام البخاري وغيره، فإنهم يقولون في الحديث (في إسناده نظر) توقفا منهم في ثبوت إسناد معين، وقد تقوم قرينة تدل على إرادة معنى مخصوص بقولهم (في إسناده نظر)[3].

1- تحقيق المسند، (3/ 158- 159).

2- تحقيق المسند، (3/ 230).

3- ينظر عبدالله الجديع، تحرير علوم الحديث، (396- 397).

المطلب الرابع: الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر في الحكم على الحديث:

مما انتقد على الشيخ تساهله في الحكم على الحديث قبولا تصحيحا وتحسينا، وممن نصّ على تساهله في هذا الألباني في مواضع، ومنها قوله: «فإنه –عندي– من المتساهلين في التوثيق والتصحيح...»[1]، «وكم من حديث صححه، وهو عندهم معلول! كل ذلك منه اعتماد على توثيق ابن حبان !..»[2]. والشيخ ابن باز[3]، والمحقق الكبير بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي[4].

وتساهله في التصحيح والتحسين بسبب تساهله في التوثيق، وذلك في مواطن كما سبق وهي:

1- الاعتداد بتوثيق ابن حبان وجعل ذكر ابن حبان للراوي في ثقاته توثيق له[5].

2- توثيق المجاهيل من التابعين ثم تصحيح حديثهم[6].

3- توثيق المستور من التابعين وغيرهم ثم تصحيح حديثهم[7].

4- توثيق مجهول الحال الذي صحّح بعض حديثه ثم تصحيح سائر حديثه.

5- توثيق الراوي الذي سكت عليه البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وتقريره أن عدم جرح الراوي توثيق له ثم تصحيح حديث هؤلاء الموثقين[8].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (3/ 213. ح761). وفيه «وتصحيح أحمد شاكر له من تساهله». (4/ 166. ح988).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 407).

3- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (26/ 258).

4- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، (1/ 10).

5- (ح93)، (206)، (217)، (386)، (695)، (876)، (3958)، وينظر أمثلة في نهاد عبد الحليم عبيد، وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل (ص115- 120).

6- ينظر في تحقيق المسند، (ح2953)، و(ح3876)، و(ح6774)، و(ح6860)، وينظر أمثلة في نهاد عبد الحليم عبيد، وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل، (ص99- 106).

7- ينظر في تحقيق المسند، (ح453)، و(ح657)، (ح1620)، و(ح1786)، و(ح5605).

8- ينظر تحقيق المسند، (ح1664)، و(ح5716)، و(ح6755)، و(ح7676)، وينظر أمثلة في نهاد عبد الحليم عبيد، وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل (ص139- 146).

6- تقديم التعديل على الجرح في الراوي المختلف فيه ولو كان مفسرا ثم تصحيح حديثه[1].

7- توثيقه لبعض الرواة الراجح ضعفهم ثم تصحيح حديثهم مطلقا كابن لهيعة[2].

8- توثيقه المجهول الذي روى عنه الشيخ المنتقي للشيوخ ثم تصحيح حديثه[3].

وقد سبق التعليق عليها في موضعها، في توثيقه لأنواع من المجاهيل ثم تصحيح أو تحسين حديثهم مما أوقعه في التساهل، **ومما يدخل في تساهله في الباب أيضا:**

**** الفرع الأول: جريانه على تحسين حديث أسانيد المجاهيل من التابعين وغير التابعين أحيانا:**

- ومن تحسين أسانيد مجاهيل التابعين قوله :

- في حديث رقم (6505) في تحقيق المسند : «إسناده حسن، إسماعيل: هو ابن علية، وهو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، سبق توثيقه (1270)، ونزيد هنا أنه ترجمه البخاري في الكبير (1/ 1/342). يحي بن أبي إسحق: هو الحضرمي النحوي، سبق توثيقه (1812)، ونزيد هنا أنه من صغار التابعين، سمع أنس بن مالك، كما ذكر ذلك البخاري في ترجمته في الكبير (4/ 2/ 259)، وكما سيأتي في مسند أنس (14046). عبدة بن أبي لبابة: تابعي، سبق توثيقه (781، 6156). حبيب بن أبي ثابت: تابعي أيضا، سبق توثيقه (5468)، أبو عبد الله مولى عبد الله ابن عمرو بن العاصي: ترجم له الحافظ في التعجيل (498)، ولم يذكر فيه شيئا. غير قوله: «عن مولاه، وعنه حبيب بن أبي ثابت»، ولم أجد له ترجمة في موضع أخر، فهو تابعي عرف شخصه وجهل حاله، فهو على الستر حتى يتبين أمره، ولذلك حسّنا هذا الإسناد»[4].

- وفي حديث رقم (2181) في تحقيق المسند قال: «إسناده حسن، ثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي: ذكره ابن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة، قال الحافظ: «فكأنه عنده ما لقي التابعين»، ولكن ترجمه البخاري في الكبير (1/ 2/ 175)، وقال: «روى عن أبي عمران الأنصاري عن أم الدرداء، روى عنه

1- ينظر تحقيق المسند، (ح530)، و(ح661)، و(ح766)، و(ح1831)، و(ح2131)، و(ح5966).

2- ينظر تحقيق المسند، (ح87)، و(ح212)، و(ح2308)، و(ح2614)، و(ح2804).

3- ينظر تحقيق المسند، (ح 1539)، و(ح1749)، و(ح2812)، و(ح3854)، و(ح5546).

4- تحقيق المسند، (6/ 58).

إسماعيل ابن عياش»، وأبو عمران الأنصاري تابعي، وهو مولى أم الدرداء وقائدها، وقد جزم البخاري برواية ثعلبة عنه. أبو كعب مولى ابن عباس: لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا، فهو تابعي حاله على الستر، حتى يتبين، فلذلك حسنّا الحديث....[1].

- وفي حديث رقم (3837) في تحقيق المسند، قال: «إسناده حسن، ابن معيز السعدي: لم أجد له ترجمة إلا قول الحافظ في التعجيل (535): (اسمه عبد الله)، ثم لم يترجمه في الأسماء في التعجيل ولا في التهذيب، وذكره الذهبي في المشتبه (489) قال: «وتصغير معز: عبد الله بن معيز السعدي، عن ابن مسعود، وعنه أبو وائل»، وفى هامشه نقلا عن هامش إحدى مخطوطاته: «ذكر الخطيب في المبهمات أن الدارقطني قيد عبد الله بن معيز بسكون الياء، وأن الموجود في الأصول ضبطه بتشديد الياء»، وهو في الأصلين هنا وفى مجمع الزوائد بالراء، وضبط الذهبي أوثق. فابن معيز هذا تابعي لم يذكر بجرح فهو على الستر، ويكون حديثه حسنا على الأقل»[2].

- ومن تحسين حديث المجهول من دون التابعي قوله في حديث رقم (2308) في تحقيق المسند: «إسناده حسن، ابن هبيرة: هو عبد الله بن هبيرة السبائي، مضى (577)، ميمون المكي: ترجم في التهذيب ولم يذكر فيه جرح ولا توثيق، وفي الخلاصة والتقريب: «مجهول»، هو تابعي كما ترى، فأمره على الستر والعدل حتى يتبين فيه جرح، فلذلك حسنّا حديثه...»[3].

وتحسين حديث المجهول من التابعين أو غيرهم أفرادا خلاف صنيع الأئمة وذلك لأمور منها:

1- أن قبول حديث المجهول تحسينا أو تصحيحا لقرينة ومقوّ خارجي لا يلزم منه تصحيح كل حديث لهذا المجهول. قال الألباني: «وأما قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على (المسند) (657/2 - 658)- بعد أن نقل قول الذهبي هذا -: «وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافها». وبناء على هذا قال: (إسناده حسن)! قلت: وليس بحسن؛ فإنه لا يكفي عند العارفين بهذا العلم أن يكون الراوي مستورا فقط لتطمئن النفس لحديثه، ويكون حسنا؛ بل لا بد أن ينضم إلى ذلك ما يدل على ضبطه

1- تحقيق المسند، (3/ 6).

2- ينظر تحقيق المسند، (4/ 54). وينظر أمثلة أخرى في تحقيق المسند، (ح693)، و(ح1931)، و(ح1744)، و(ح2308)، و(ح3615)، و(ح4993)، و(ح5694)، و(ح7871)، و(ح6605)، و(ح6608)، و(ح6875).

3- تحقيق المسند، (3/ 55-56). وينظر (ح7899).

أو حفظه؛ كتوثيق من يوثق به من أئمة الجرح والتعديل، أو يروي عنه جمع من الثقات، ولم يظهر في روايتهم عنه شيء من النكارة في حديثه؛ ففي هذه الحالة يمكن تحسين حديثه، والاعتماد عليه، وفي مثله يقول الذهبي والعسقلاني في كثير من الأحيان: (صدوق)؛ كما شرحت ذلك في غير ما موضع، والله سبحانه وتعالى أعلم»[1].

2- الأصل المتقرر أنه لا يقبل إلا الحديث المتصل ووجود راو مجهول في السند في حكم الانقطاع في الحديث كما لا يقبل إلا خبر الثقة وهو العدل الضابط إذا انفرد والمنقطع والضعيف يتقوّى بشرطه وبضوابط وقرائن كثيرة متنوعة سبقت الإشارة إلى بعضها.

3- الصحيح كما سبق أن الحديث المرسل ضعيف قال ابن الصلاح : «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الّذي استقرّ عليه آراء جماهير حفّاظ الحديث ونقّاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم. وفي صدر صحيح مسلم: (المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّة)»[2]، وعلة ضعفه عدم العلم بحال الراوي الساقط من السند، والساقط منه لا شك تابعي، وفيه عدم توثيق التابعي ولو كان ثقة مطلقا لصحّح الحديث المرسل.

ومر معنا أن توثيق التابعي المجهول بإطلاق غير منضبط لعدم نص الأئمة عليه تأصيلا ولا عملهم به تطبيقا، ولم يرد عنهم أن التابعية ترفع الجهالة، مع لاحتمال كون هذا التابعي غير عدل وإن كان قليلا في التابعين، أو غير ضابط، وهو كثير، وقبول الرواية منوط بتحقق العدالة مع الضبط في كل راو عدا الصحابة، والإستئناس أو قبول رواية بعض مجاهيل التابعين وغيرهم لقرائن، لا يعني إطلاق ذلك واضطراده في الكل، كما لايعني التوثيق المطلق للراوي، ويدل عليه ترجيح عدم الإحتجاج بأي مرسل، ووجوب الإحتياط في نسبة شيء للنبي ﷺ، وعليه فلا يصح إطلاق قبول حديث التابعي المجهول تحسينا فضلا على تصحيحه، وإن كان قد يقبل بعضه لقرائن ومقويّات خارجية.

****

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 168).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص54).

** **الفرع الثاني: تحسين حديث المختلط بعد اختلاطه:**

وقد مرت الإشارة إلى هذا في ذكر اختياراته في شروط الصحيح فإن الشيخ وإن قرّر وأصّل ردّ حديث المختلط بعد اختلاطه إلا أنه خالف هذا تطبيقا، فمشى على تحسين حديث المختلط بعد اختلاطه في كثير من تطبيقاته ومن ذلك قوله في حديث رقم: (2902): في تحقيقه للمسند: «إسناده حسن... وإنما حسنته لأن أبا عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ سمع من المسعودي بعد إلاختلاط»[1].

وقال في حديث (رقم:3761)، في تحقيقه للمسند: «إسناده حسن، لأن سماع أبي النضر من المسعودي بعد ما اختلط.. الحديث مختصر (3708)»[2]. وصحّحه في مواضع[3].

وقال في حديث: (4312) في تحقيقه للمسند: «إسناده حسن، لأن يزيد بن هرون سمع من المسعودي بعد تغيره.. كان بعد اختلاطه»[4]. وصحح نحوه في مواضع[5].

– **ويقبل حديث المختلط بعد اختلاطه إن كان ثقة ولم يرم إلا بالاختلاط:** وهو كذلك مع عطاء بن السائب فحسّن حديث من أخذ عنه بعد الإختلاط ومن ذلك قوله: في حديث رقم (1218) في المسند: «إسناده حسن، عطاء بن السائب: اختلط بآخرة، ولم يذكروا إسرائيل بن يونس فيمن سمع منه قديما قبل اختلاطه»[6].

1- تحقيق المسند، المرجع السابق، (279/3، ح:2902).

2- تحقيق المسند، المرجع نفسه، (22/4، ح:3761).

3- تحقيق المسند، المرجع نفسه، (4/ 23، ح: 3763).

4- تحقيق المسند، (213/4، ح:4312).

5- ينظر تحقيق المسند، المرجع نفسه، (313/3، ح:3308). (4/ 434، رقم: 4872).

6- تحقيق المسند، المرجع نفسه، (107/2، ح:1218).

وقال في حديث رقم (3828) في المسند: «إسناده حسن، عمار بن رزيق: لم أجد ما يدل على سماعه من عطاء قديما...ونقل شارحه عن الزوائد للبوصيري قال: (في إسناده مقال، فإن عطاء ابن السائب اختلط بآخر عمره، وسمع منه مُحَمَّد بن فضيل بعد الاختلاط...)»[1].

وسبق التعليق على أن هذا من الشيخ نوع تساهل في التحسين تنظيرا إذ الأصل المتقرّر قبول ما رواه الثقة المختلط قبل اختلاطه ورد ما رواه بعد اختلاطه، –إلا إذا قوّي بمقوّ آخر–[2]. ويتوقف فيما لم يعلم متى رواه أو يرجح فيه بالقرائن، ووجهه ظاهر وهو أن المختلط بعد اختلاطه تخلف عنه شرط الضبط.

****

** **الفرع الثالث: تصحيح حديث المدلس مع عدم تصريحه بالسماع[3]:**

وقد سبقت الإشارة إليه في جهود الشيخ في مسائل التدليس، فالشيخ رحمه الله وإن أصل أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يصرح فيه بالسماع لا يقبل بل يكون منقطعا، وما صرح فيه بالسماع يقبل، وعمل به في كثير من تطبيقاته على الأحاديث إلا أنه في مواطن كثيرة نقض هذا وصحح حديث المدلس مع عدم تصريحه بالسماع كصنيعة مع الحجاج بن أرطأة وهو مدّلس باتفاق النقاد مشهور بالتدليس عن الضعفاء وعمن لم يسمع منهم من الطبقة الرابعة ممن لا يحتج بحديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع[4].

ففي المثال السابق في حديث رقم (1603) في المسند، وفيه: «عن الحجاج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن سعد بن مالك قال: طفنا مع رسول الله....الحديث، وقال: (رواه أحمد، وفيه الحجاج بن أرطاة، وحديثه حسن)[5].

1- تحقيق المسند، المرجع نفسه، (4/ 51، رقم 3828). وينظر مثالا في تحقيق تفسير الطبري، المرجع السابق، (144/1، ح:158)، وينظر مثالا آخر في (ح2174).

2- ينظر علي بن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، (1/ 161).

3- وينظر متولي البراجيلي، معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث، (249- 267).

4- يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (5/ 420)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص48. رقم 118)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (2/ 196).

5- تحقيق المسند، (2/ 275).

فقد صححه رغم أن الحجاج وهو ابن أرطأة مدلس، كما صرح هو[1].

- وفي حديث رقم (1603) قال: «إسناده صحيح، أبو شهاب: هو الحناط عبد ربه بن نافع. الحجاج: هو ابن أرطاة. مجاهد: هو ابن جبر التابعي المشهور، وقد جزم أبو حاتم وأبو زرعة بأنه لم يسمع من سعد، وهو عاصر سعدا عهدا طويلا، فإنه ولد سنة (21) في خلافة عمر، فكانت سنه عند وفاة سعد قريبا من (35 سنة)، والمعاصرة كافية إذا كان الراوي ثقة، والحديث في مجمع الزوائد (3: 246) وقال: (رواه أحمد، وفيه الحجاج بن أرطاة، وحديثه حسن)»[2].

وقد صحح حديثه في مواضع كثيرة مع عنعنته وعدم تصريحه بالسماع[3].

- وكذلك صنيعه مع ابن إسحاق أيضا وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم[4]، حيث صحّح من حديثه ما لم يصرح فيه بالسماع نصّا على ذلك[5]، وعملا به[6].

وقد تعقبه الألباني في صنيعه هذا مع ابن اسحاق فقال: «وأما الشيخ أحمد شاكر فقال في تعليقه على (المسند): (إسناده صحيح)! قلت: وذلك من تساهله الذي عرف به، ولاسيما بالنسبة لتمشيته لعنعنة ابن إسحاق وعدم تفريقه بين حديثه المعنعن وحديثه الذي صرح فيه بالسماع، على خلاف ما عليه العلماء»[7].

1- في تحقيقه للمسند، (1/ 309، ح342)، وتحقيقه لتفسير الطبري، (3/ 397، حاشية رقم1، ح9631).

2- تحقيقه للمسند، (2/ 275).

3- ينظر تحقيق المسند، (ح1617)، و(ح 1695)، و(ح 2040)، و(ح2228)، و(ح 2230)، و(ح 2232)، (ح3635)، (ح4854)، (ح6900)، (ح6904)، (ح6665).

4- ينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (24/ 405، رقم 5057)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص51، رقم 125). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (9/ 38. رقم 51).

5- تحقيق المسند، (4/ 435- 436).

6- ومن أمثلته في تحقيق المسند، (ح 1667)، و(ح 2107)، و(ح 2314)، و(ح5353).

7- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5/ 132- 133).

- وصحح أسانيد أحاديث للحسن البصري أيضا في مواضع لم يصرح فيها بالسماع وهو من المشهورين بالتدليس[1].

- وكذلك عبد الملك ابن جريج وهو مدلس تدليسه من شر التدليس[2]، حيث صحّح أسانيد أحاديثه أيضا في مواضع لم يصرح فيها ابن جريج بالسماع[3].

وهذا من الشيخ نوع تساهل في التصحيح تطبيقا يتعارض مع ما قرره سابقا من أن ما رواه الثقة المدلّس بلفظ محتمل لم يصرح فيه بالسماع لا يقبل بل يكون منقطعا، إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف، وما صرح فيه بالسماع يقبل...، وهذا هو الأصل المتقرر وهو المعتمد عند أهل العلم فالمدلّس الثقة المكثر منه بشرطه يقبل ما صرح فيه بالسماع وأما ما لم يصرح فيه بالسماع فلا يقبل ذلك الإسناد – إلا لقرينة أو تقوية بمقوّ آخر–.

****

** **الفرع الرابع: الإعتداد بأحكام بعض الأئمة ممن رمي بالتّساهل كالترمذي وابن حبان وغيرهم:**

الشيخ لا يرى تساهل الترمذي وابن حبان والمنذري والهيثمي وغيرهم، بل يعتد بأقواله في التصحيح والتحسين من غير تقليد –كما سبق– خلافا لما اشتهر من اتفاق العلماء على تساهلهم، ولهذا عد الشيخ أحمد شاكر أكثر تساهلا من الترمذي ونحوه، وقد تقرر فيما سبق النص على تساهل هؤلاء الأئمة وتدليل الأئمة له بعد تتبع تأصيلاتهم وتطبيقاتهم، فالقول بعدم تساهلهم والإعتداد المطلق بأقوالهم وتقليدهم وعدم مراعاة هذا الأمر في التعامل مع تقريراتهم وتطبيقاتهم لا يستقيم فالترمذي له نوع تساهل في الحكم على الحديث والرواة وليس له تساهل عام في أصل ما مخالفا للأئمة بل يخالف في قبول أحاديث لا يتابعه الأئمة

1- ينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (6/ 95. رقم 1216). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص51، رقم 125). أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (263/2). ونظر هذه المواضع في تحقق المسند: (ح488)، (ح 940)، (956)، (1716).

2- ينظر يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (6/ 95، رقم 1216)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص41، رقم 83)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (263/2. رقم 488).

3- ينظر تحقيق المسند، (ح946)، و(ح2171)، و(ح2173)، و(ح4817)، و(ح8425).

على ذلك وتوثيق رواة لا يوافقه الأئمة على ذلك، وهذا لا يعني هدر واطراح أحكامه كلها بل يستفاد منها ويستأنس بها ولا زال الأئمة كذلك، وإنما يحتاط فيما عارضه ما يوجب النظر في حكمه كتفرده في الحكم على الراوي أو الرواية أو مخالفة كبار النقاد له أو ظهور قرينة على تساهله في الحكم. وهذا مقتضى التوسط في حاله وحفظ مكانته وهو أولى من إطلاق القول بتساهله، وعدم الاعتماد على أحكامه.

وأما ابن حبان فتساهله كما سبق محصور فيم صححه أو حسّنه بعد توثيقه من لا يستحق ذلك، وكذلك المنذري والهيثمي تساهلهما في صور في التوثيق وقبول الأحاديث سبقت الإشارة إلى بعضها في جهود الألباني. فلا يعني هذا اطراح أحكام هؤلاء الأئمة وعدم الإستفادة من تقريراتهم وبحوثهم وأحكامهم بل ينتفع ويستأنس بها فما من إمام مهما بلغ من حفظ وعلم إلا وتعقب في بعض أحكامه أو تقريراته وغيرها، والشيخ أحمد شاكر وإن قرر الإعتداد بأقوالهم ولم يشر إلى تساهلهم فإنه لا يقلدهم في أحكامهم التقليد المطلق بل يستأنس بها، ولهذا لا ينتقد الشيخ في استئناسه بأحكام هؤلاء الأئمة كما هو صنيع النقاد من الأئمة قبله، وإنما يتعقب في متابعتهم في توثيق من لا يستحق التوثيق كتوثيق الترمذي لابن جدعان وغيره وتوثيق ابن حبان لبعض المجاهيل وقبول حديثهم ونحوها أو قبول حديث من رد النقاد حديثه كقبول الترمذي حديث كثير بن عبد الله المزني وغيره، أو تقوية حديث من لا يستقيم تقويته ونحو هذا والله أعلم.

****

** **الفرع الخامس: تقوية المرسل:**

مما يتعقب فيه على الشيخ قوله بعدم تقوية الحديث المرسل وتضعيف القول بذلك ورده، ونسبة القول بعدم التقوية للمحققين، وقد سبق نصه على ذلك تنظيرا وعمله به تطبيقا مع التمثيل لذلك، وهذا إطلاق مرجوح مخالف لما عليه المحققون، ولما استقر عليه عمل المحدثين، فإن أهل العلم اختلفوا في الإحتجاج بالمرسل وجمهور المحدثين على رده وهو الذي عليه عمل أئمة الحديث وهو الظاهر[1]، قال ابن الصلاح: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الّذي استقرّ عليه آراء جماهير حفّاظ الحديث ونقّاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم»[2]، وأما تقوية المرسل فقد اتفقوا على ذلك في

1- ينظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 548). جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي (1/ 222- 235). مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 175- 189).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص54-55).

الجملة[1]، واختلفوا في تفاصيل ذلك وشروط التقوية، وأقدم من أصّل مسألة تقويته وفصل الكلام عنها الإمام الشافعي رحمه الله[2]، وتناقل الأئمة كلامه مستحسنين موافقين ومستنبطين منه الفوائد ومتعقبين في بعض تفاصيله[3].

ووجه تقوية المرسل ظاهر، وهو أن الحديث المرسل إجمالا حديث ضعيف ليس شديد الضعف بل ضعفه يسير، فيتقوّى بوروده من وجه آخر، ويزول الضعف الموجب للرد بذلك[4]، ويستحق القبول بشروطه، وليس كل مرسل يتقوى كما سبق.

وأما تفصيلا فإن الحديث المرسل فيه انقطاع وسقط راو لا يعلم حاله وورود الحديث من طريق أو طرق أخرى يقوّي الظنّ بترجيح احتمال ثقة المحذوف، وترجيح احتمال صحة نسبة الحديث لقائله في الجملة[5].

وهذا في غير مراسيل الصحابة فإنها مقبولة اتفاقا –وهو ظاهر–، أو من تتبع الأئمة مراسيله فوجد أنه لا يرسل إلا عن صحابي أو عن ثقة معروف فصحح الأئمة مراسيله لهذا، فهذا خارج محل النزاع.

1- وسبق حكاية ابن تيمية لذلك في جهود الألباني (ص146).

2- ينظر الرسالة للشافعي، (ص461- 470).

3- ينظر عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (1/ 545- 550). خليل بن كيكلدي العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص39- 50).

4- ينظر أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر،، (ص105).

5- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1/ 188).

المبحث الثاني:
الانتقادات والاستدراكات على الشيخ الألباني.

توطئة:

لما كان للشيخ رصيد علمي حديثي معتبر وكانت له جهود ظاهرة في صنوف علوم الحديث، كانت هذه الجهود محلا لكثير من النقد والإستدراك، فردّ على الشيخ واستدرك عليه أصناف كثير، منهم أهل العلم المتأهلون ممن يوافق الشيخ في منهجه أو يخالفه، وهم صنفان منهم المتخصص في علوم الحديث المتمكن فيها ومنهم دون ذلك المشارك في بعض علوم الحديث، ومنهم بعض طلبة العلم، ومنهم بعض المجاهيل والجهال والمغمورين، ومنهم بعض من يحب الظهور بالتجرؤ على الكبار من أمثال الشيخ.

وهذه الانتقادات والاستدراكات متنوعة منها ما تعلق بشخصية الشيخ العلمية ومنها المتعلق بالانتقادات العامة في شتى علوم الحديث واختياراته فيها، ومنها ما تعلق بالمنهجية في التصنيف أو التعامل مع الكتب وكلام العلماء، ومنها المتعلق بالتحقيق، ومنها الانتقادات الخاصة في بعض أحكامه الحديثية على الراوي أو المروي، وقصدي في هذا المبحث بيان أكثر الانتقادات والاستدراكات على الشيخ العلمية العامة في فنون علوم الحديث وما تعلق بها، ومناقشتها على نحو ما سبق في المبحث السابق المتعلق بأحمد شاكر، من غير تعرض للانتقادات غير العلمية أو للاستدراكات الخاصة في الحكم على راو أو رواية أو اختيار تعقّب فيه الشيخ إلا إذا كان هذا كثيرا يجعله منهجا له وإن لم ينص عليه تأصيلا[1]، محاولا عرضه في مطالب أربعة:

** **المطلب الأول: الانتقادات والاستدراكات المنهجية على الألباني في التصنيف والتحقيق ونحوه:**

** **المطلب الثاني: الانتقادات والإستدراكات على الألباني في الجرح والتعديل:**

** **المطلب الثالث: الانتقادات والإستدراكات على الألباني في التخريج والحكم على الأحاديث:**

** **المطلب الرابع: الانتقادات والإستدراكات على الألباني في فقه الحديث:**

1- وقد اعتنى الشمراني في الثبت بذكر من ألف كتابا في الرد على الشيخ، (ص161- 178).

المطلب الأول: الانتقادات والاستدراكات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه:

** **الفرع الأول: جمعه في كتاب بين الحديث الضعيف والموضوع[1]:**

لقد ألف الشيخ كما سبق كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة وجمع فيه كما هو ظاهر من عنوانه الكتاب وواقعه الحديث الضعيف والموضوع فانتقد على جمعه بين الموضوع والضعيف، ووجه الانتقاد مخالفته طريقة العلماء القائمة في التصنيف على الفصل بين الموضوع والضعيف وكذا تسوية الموضوع بالضعيف في اطراحه وعدم الاحتجاج به أو الاستفادة منه[2]، وقد احتج بعض العلماء بالضعيف أو ببعض أنواعه في مواطن واستفاد كثير منهم من الضعيف في مجالات كما سبق، وهذا والله أعلم أمر سائغ لا مخالفة منهجية ولا علمية فيه لأمور:

– الأول: تولّى الشيخ الرد على من انتقده في هذا وبين عذره وحجته في ذلك وحصرها في أمور ثلاثة:

– أولها: أن قصده جمع الحديث المقبول المحتج به من صحيح وحسن في كتاب واحد وكذا جمع الحديث المردود غير المحتج به من ضعيف وموضوع في كتاب واحد، قال: «وقد كانت النية متجهة إلى طبع كتاب (الفتح الكبير) على ما هو عليه من اختلاط الأحاديث والضعيفة فيه، مع تحقيقي لها وتمييز صحيحها من ضعيفها...ثم بدا لي ما هو خير من ذلك إن شاء الله تعالى، وهو أن يطبع على قسمين، كل قسم في كتاب: الأول: خاص بالحديث الثابت المحتج به عند العلماء، وهو يشمل الصحيح، والحسن منه، والآخر: خاص بما لا يحتج به منه، وهو يشمل الضعيف، والضعيف جدا، والموضوع»[3].

وقد يجمع بعض العلماء بين الصحيح والحسن في مصنف بجامع القبول والاحتجاج كحال أكثر كتب السنة، ومنها أعظم دواوين الإسلام الصحيحين البخاري ومسلم كذلك البغوي في المصابيح.

1- ممدوح سعيد، التعريف بأوهام من قسم السنن، (1/ 167). ورد على كتابه هذا عبد الفتاح محمود سرور في إحكام الحديد على محمود سعيد بكشف تجنيه على الإمام الألباني رحمه الله والرد على كتابه التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف

2- التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف ص(14). ومحمد عوامة، أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، دار السلام، ط2، 1407هـ، 1987م، (ص28).

3- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير، (ص32).

وقال أيضا عن البغوي وكتابه المصابيح: «فالإيراد باق في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن، وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به »[1].

وقال إرشاد الحق في مناقشة انتقاد الشيخ في هذا: «ثم كان غرض الشيخ من تأليف هذه السلسلة الذهبية المباركة تصفية كتب التفسير، والفقه، والرقائق، وغيرها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات المنكرة، وبيان ضعف احتجاج الفقهاء بها، وكشف عوارها، وهذا ما أثار حفيظتهم، وأوغر صدورهم عليه فتعرضوا للرد....وما صنع الشيخ الألباني شيئا غير أنه بين درجة تلك الأحاديث بألفاظ أنه ضعيف، ضعيف جدا، منكر، باطل، موضوع، لا أصل له، لا يصح، لا أصل له مرفوعا، إنه لم يضع تلك الأحاديث بأجمعها في كفة واحدة»[2].

والألباني لم يقل أن الصحيح والحسن درجة واحدة أو أن الموضوع والضعيف درجة واحدة أو يعاملان معاملة واحدة ولم يفعله، وهو ظاهر في كتبه، بل وجهه كما قرر أن الجامع بين النوعين الاحتجاج فقط وعدمه، وإلا فيفترق الموضوع عن الضعيف في أمور لا تخفى، ومنها التقوية، فالضعيف يتقوى بشروطه بخلاف الموضوع فلا يتقوى، والضعيف ينتفع به بخلاف الموضوع عند الجمهور... وغيرها.

قال إرشاد الحق الأثري أيضا: «الألباني سجل بإزاء ذلك، الأحاديث الحسان بجنب الصحاح في سلسلة الأحاديث الصحيحة أيضا، فهل يعقل ان يقال: إنه وضع الأحاديث الصحاح والحسان في كفة واحدة في السلسلة الصحيحة؟ إنه رحمه الله قسّم الأحاديث من حيث الاحتجاج بها، وعدم الاحتجاج بها إلى قسمين، ثم بين درجتها، ومرتبتها من جهة القبول والرد ولم يجعل الضعاف والموضوعات في ميزان واحد، سبحانك هذا بهتان عظيم، وتهمة فاحشة، افتراها الحسد»[3].

وأما كون هذا فيه اهدارا للحديث الضعيف فتأتي مناقشته.

– وثانيها: التيسير على القراء في حفظ وتمييز الحديث المقبول من المردود فقال: «وإنما اخترت ذلك، لأنه يساعد القراء مساعدة كبرى على حفظ وتمييز الثابت من الضعيف من الحديث، وذلك لأنه بمجرد أن

1- أحمد شاكر، الباعث الحثيث، (ص139).

2- إرشاد الحق الأثري، أسباب اختلاف الفقهاء الحقيقية والمصطنعة، مكتبة أم القرى، باكستان، ط1، 1436هـ،(ص108).

3- إرشاد الحق الأثري، أسباب اختلاف الفقهاء الحقيقية والمصطنعة، (ص108/ 109).

يتذكر الكتاب الذي قرأ الحديث فيه أمكنه أن يعرف مرتبته في الجملة، إن كان في الأول منهما فهو ثابت، وإن كان في الآخر فهو ضعيف، بخلاف ما لو طبع على ما هو عليه، إذن للزم القاريء أن يحفظ مرتبة كل حديث، وهذا من الصوبة بمكان لا يخفى على أحد، وقد أمرنا ﷺ بالتيسير أمرا عاما، فوجب علي اختيار ما فيه التيسير على الناس إذا أرادوا أن يميزوا حديثه ﷺ، الثابت عنه»[1].

وهذا لا شك فيه تيسير على القراء من جهة الحفظ للحديث، وتمييز درجته لمن رامه وهي نية طيبة من الشيخ.

– **وثالثها: التأسي بمن سبقه من العلماء ممن أفرد الصحيح كالشيخين أو الضعيف والموضوع:** ومنهم ابن الجوزي وغيره، قال الألباني: «وقدوتي في ذلك الأئمة السابقون الذين ألفوا لنا في (الصحيح): كالبخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهم، والذين ألفوا في الضعيفة والموضوعة أمثال: ابن الجوزي، وابن طاهر المقدسي، والشوكاني، والفتني وسواهم رحمهم الله تعالى، وحشرنا في زمرتهم تحت لواء سيد ولد آدم نبينا مُحَمَّد ﷺ»[2].

– **الثاني:** ومن الردود على من شنع على الألباني جمعه بين الضعيف والموضوع في سلسلته الضعيفة أنه مسبوق إلى ذلك تفصيلا لا من جهة جمع الصحيح في كتاب والضعيف أو الموضوع في كتاب بل جمع الضعيف والموضوع في كتاب واحد فقد ألف ابن عبد الهادي كتاب (جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة) وهو إمام حافظ ترجم له جمع ولم أجد أحدا من الأئمة شنع عليه أو رد عليه أو تعقبه في ذلك وفي كتابه المذكور الضعيف والموضوع مختلط كما في بيان درجات الأحاديث في تحقيق الكتاب لحمدي عبد المجيد السلفي وهو ظاهر من عنوان الكتاب، كما ألف ابن باز كتابه (التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة) ومزج فيه بين الضعيف والموضوع كما هو ظاهر العنوان ومقرر في مقدمة الكتاب[3]، وظاهر في أحكامه على الأحاديث، وألف من المعاصرين أبو إسحاق الحويني (النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة)، وفيه الضعيف والموضوع كذلك، ولا مشنع على هؤلاء بل لا متعقب عليهم.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير، (ص32).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير، (ص32).

3- عبد العزيز بن باز، التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة، (ص 8).

– **الثالث:** خوف إختلاط الضعيف بالموضوع مندفع من جهة بيان الشيخ لمرتبة الأحاديث تفصيلا فيميز الضعيف من الموضوع، بل يبين درجة الحديث تفصيلا بأنواع متنوعة منها: باطل، ليس بحديث، لا أصل له، موضوع بهذا اللفظ، لا أصل له مرفوعا ونحوه، ضعيف، موضوع، ضعيف جدا، منكر لا أصل له، لا أصل له بهذا اللفظ، لا يصح، منكر جدا، منكر، باطل لا أصل له، ضعيف جدا أو موضوع، موضوع بهذه الزيادة، **وظاهرة المصطلحات عند الشيخ حرية بالدراسة.**

والناظر في السلسلة الضعيفة يجد أن أكثر الأحاديث المجموعة المخرّجة فيها، الموضوعة والشديدة الضعف التي لا تتقوى بمجموع الطرق، وذلك لأن الشيخ حريص على جمع طرق الضعيف والنظر في إمكان ترقيته إلى الحسن لغيره، وهذا أيضا مما يندفع به القول باطراح الشيخ للضعيف.

– **الرابع:** هذا والله أعلم نوع تصنيف من الشيخ إجتهد في إخراجه على شرط معين، وهو شبيه بالإختصار، ومتى كان أهل العلم يستدركون على بعض في مثل هذا.

فإذا تقرر هذا، فلا يستقيم الاستدراك على الشيخ في جمعه للأحاديث الضعيفة والموضوعة في موضع واحد، لسلامة قصده، وفعل من سبقه، وظهور عذره، والله أعلم.

وأما تسوية الموضوع بالضعيف في اطراحه وعدم الاحتجاج به أو الاستفادة منه، فلا يستقيم تهمة الشيخ به لأمور منها:

– **أولا: ظهور تفريقه بين الضعيف وشديد الضعف بله الموضوع في مؤلفاته** وهذا ظاهر تأصيلا في مسائل كثيرة منها في حده وتعريفه فلكل نوع حده الخاص، وكذا في أحاكمهما فللضعف أسباب كثيرة ترجع لأصلين الطعن في الراوي أو السقط في السند وأما الحكم على الحديث بالوضع فله أسباب أخرى سبق تفصيل اختياراته فيها وكذا تقوية الضعيف غير شديد الضعف وقع عنده بشروطه بخلاف الضعيف شديد الضعف والموضوع لا يتقوى وغيرها من الأحكام التي يختلف فيها تعامل الشيخ مع الضعيف عن تعامله مع الموضوع، وهذا كله من تأصيلاته يدل على ظهور تفريقه بين الضعيف والموضوع.

والنصوص التأصيلية كثيرة في مؤلفاته وورد عنه ذلك في مسائل متنوعة منها:

– **تحقيق نوع الحديث المقصود في حديث نهي النبي ﷺ عن الكذب عليه** حيث قال: «وأما حمله على أنه أراد الحديث الموضوع وأنه هو الذي لا فرق في العمل به في الأحكام أو الفضائل كما فعل بعض

مشايخ حلب المعاصرين فبعيد جدا عن سياق كلام الحافظ إذ هو في الحديث الضعيف لا الموضوع كما لا يخفى»[1].

فهذا نص ظاهر فيه تفريق الشيخ بين الحديث الضعيف والحديث الموضوع في مسألة الرواية والعمل[2].

– تقريره أنه ليست أي علة في الحديث تعني الحكم عليه بالوضع بل قد يحكم عليه بالضعف قال: «لا يلزم من وجود علة في الحديث الحكم عليه بالوضع ولا سيما إذا كان في صحيح البخاري كما لا يخفى على المبتدئين في هذا العلم فكيف وهناك أحاديث أخرى صحيحة أيضا كما سيأتي فلو كانت ضعيفة لأعطى مجموعها للموضوع قوة فالحكم عليها كلها بالبطل والوضع – مما لا شك فيه – أنه ظاهر البطلان»[3].

– تقرير أن المحدثين ينظرون في السند والمتن للحكم على الحديث إما بالضعف أو الوضع : قال: «ثم إن المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث»[4].

وأما التطبيق فإنه ظاهر في مؤلفاته تغنى شهرته عن التمثيل له حيث حكم على أحاديث كثيرة بالضعف وأخرى بالوضع وسبق عد بعض الألفاظ التي يستعملها في الحكم على الحديث ومنها موضوع، موضوع، منكر جدا أو موضوع، ضعيف، ضعيف جدا وهذا فيه تفريق ظاهر بين الموضوع و الضعيف في أحكامه.

– ثانيا: تعقبه لكثير من أهل العلم في حكمهم على أحاديث بالوضع وهي ضعيفة لا تبلغ درجة الوضع أو حكمهم على أحاديث بالضعف وهي موضوعة:

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص37).

2- ينظر نبيل بلهي، الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، (ص2).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب، (ص18).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 86).

– **فمن الأول:** قوله في دراسة حديث رقم (2103) في الضعيفة: «ضعيف:...ونعيم بن حماد متهم أيضا، ولكن جزم ابن عدي بوروده مرسلا؛ منع من الحكم عليه بالوضع، لا سيما وقد رواه الشيرازي في (الألقاب) عن أبي سعيد مرفوعا نحوه»[1].

فقد تعقب من حكم على الحديث بالوضع ودفع عنه تهمة ذلك مبينا أنه لا ينزل إلى ذلك المستوى بل هو ضعيف[2].

ونحوه حديث رقم (4673) في الضعيفة: قال فيه: «ضعيف ثم قال في دراسته وقال ابن الجوزي: «موضوع، ومُحَمَّد بن سهل كان يضع الحديث»، قال المناوي: «وتعقبه المؤلف (السيوطي) بأن له طريقا آخر عند البيهقي...»، والحديث؛ أورده في (كشف الخفاء) وقال: «هو موضوع كما قاله الصغاني؛ لكن معناه صحيح»! قلت(الألباني): الطريق الثاني يمنع الحكم عليه بالوضع. والله أعلم»[3].

فصحح الحكم بضعف الحديث ودفع عنه تهمة الوضع وصحح تضعيفه لقرينة وروده من طريق آخر[4].

– **ومن الثاني:** قوله في حديث (1520) في الضعيفة: «(من اغتاب رجلا ثم استغفر له غفرت له غيبته)، موضوع، وذكر السيوطي عن الدارقطني أنه قال: (تفرد به حفص، وهو ضعيف).

قلت (الألباني): وفي هذا التضعيف المطلق ما لا يخفى من التساهل، فالرجل أسوأ حالا مما ذكر، وقد اغتر به السخاوي، فقال: (وحفص ضعيف)، ثم بنى على ذلك قوله: (وبمجموع هذا يبعد الحكم عليه بالوضع)... وفيما قاله نظر عندي، فإن جميع طرقه لا تخلو من كذاب، أو متهم بالكذب...فإني أرى أن ابن الجوزي لم يبعد عن الصواب حين أورد هذه الأحاديث الثلاثة في (الموضوعات)[5].

فقد تعقب الدارقطني ومن تبعه كالسخاوي في حكمهم على الحديث بالضعف وبين أن حقه أن يحكم عليه بالوضع لوجود كذابين أو متهمين في كل طرقه.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5 / 122).

2- ينظر نبيل بلهي، الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، (ص3).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 203/ 204).

4- وينظر مثالا آخر في دفع تهمة الوضع عن حديث في السلسلة الضعيفة، (رقم 4852).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 29).

- حديث (1874) في الضعيفة، قال: «موضوع...والحديث أورده السيوطي في (الجامع) من رواية ابن عساكر هذه وبيض له المناوي في (الفيض)! وأما في (التيسير) فقال: «ضعيف»! قلت: ومن الظاهر أنه لم يقف على علته الموجبة الحكم عليه بالوضع كما رأيت، وإنما جرى في تضعيفه على الجادة المعروفة فيما رواه ابن عساكر وحده!»[1].

فقد تعقب المناوي وغيره ممن حكم على الحديث بالضعف لعدم وقوفهم على علته، ورجح الحكم بوضعه لوقوفه على راو كذاب في سنده.

- وحديث رقم (6126) في الضعيفة، قال: «وقد اقتصر العلامة الشمس السخاوي في (المقاصد الحسنة) على تضعيف الحديث »، قلت: وهذا أيضا لا ينفي الحكم عليه بالوضع، كيف وفيه ذاك المتروك؟ وركاكة الحديث تؤكد وضعه. والله أعلم»[2].

فقد تعقب السخاوي لحكمه على الحديث بالضعف، وحكم عليه بالوضع لوجود متروك فيه، ولركاكة لفظه.

- ثالثا: رجوعه عن تضعيف أحاديث إلى الحكم عليها بالوضع أو العكس ومن ذلك: قوله في حديث: (رقم5821) في الضعيفة: «موضوع: كنت أشرت في (ضعيف الجامع) (1358) إلى ضعفه؛ لإرساله، والآن وقد يسر الله الوقوف على سنده وتبين أن فيه ذاك الوضاع الكديمي؛ فقد عدلت عن تضعيفه إلى الحكم عليه بالوضع»[3].

فقد رجع الألباني إلى القول بوضع الحديث، وقد حكم عليه بالضعف سابقا، وذلك بعد وقوفه على أسانيده وتبين وجود وضاع فيه.

- رابعا: ومن ذلك ترجيحه في الحكم على الحديث عند خلاف أهل العلم بين حاكم عليه بالوضع أو الضعف: ومن ذلك: حديث (6126) في الضعيفة قال: «موضوع...،فحكم عليه بالوضع ثم خرّجه

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 352/ 353).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 285)، ينظر مثالا آخر، (ح6250).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 704).

وذكر أقوال أهل العلم فيه بين مضعف وقائل بوضعه ثم قال مرجحا: قلت: وهذا أيضا لا ينفي الحكم عليه بالوضع، كيف وفيه ذاك المتروك؟ وركاكة الحديث تؤكد وضعه، والله أعلم»[1].

فحكم على الحديث بالوضع مرجحا قول من قال بذلك مستدلا بوجود متروك في سنده مع ركاكة لفظه.

- حديث رقم (6633) في الضعيفة: قال: «قلت: وهذا إسناد هالك؛ أورده ابن عدي في ترجمة (مُحَمَّد المكى) هذا - وهو: واه؛ كما قال أبو حاتم -، وساق له ابن عدي أحاديث وقال: «وله غيرما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، قلت: وساق أحدها الذهبي في (الميزان)، وقال:«قلت: هذا كأنه موضوع»! فتعقّبه الحافظ في (اللسان) بقوله: «إن لم يكن موضوعا؛ فما في الدنيا حديث موضوع!»، ولقد صدق رحمه الله، ولا أدري كيف خفي ذلك على الحافظ الذهبي النقاد فتحفظ في الحكم عليه بالوضع؟!» [2].

- وحديث رقم (5503) في الضعيفة قال: «ضعيف...، فحكم عليه بالضعف وفي دراسته ذكر من حكم عليه بالوضع ثم قال مرجحا ضعفه فقط: ثم إنهم قد خفي عليهم - جميعا - حديث الترجمة، وهو مما ينقذ الحديث من الحكم عليه بالوضع كما هو ظاهر»[3].

فدعوى عدم تفريق الشيخ بين الحديث الضعيف والحديث الموضوع مندفعة بأدنى نظرة في تأصيلات الشيخ وتطبيقاته في كتبه وهذا غير خاف على آحاد طلبة علم الحديث بله الشيخ الذي نذر حياته لعلم الحديث والله المستعان.

****

** **الفرع الثاني: تقسيم بعض كتب الحديث إلى صحيح وضعيف:**

كان للشيخ مشروعه الكبير في خدمة السنة، وخصوصا تمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وفي سبيل ذلك قسم بعض كتب الحديث إلى صحيح وضعيف، وطبعها مستقلة كذلك، وهي السنن الأربعة والأدب المفرد وموارد الظمآن والجامع الصغير والترغيب والترهيب والكلم الطيب.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 284/ 285).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 315/ 316).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 7).

ووجه انتقاد الشيخ، أن فيه مخالفة لمنهج الأئمة وجناية عليهم وعلى كتبهم وعلى الأساس الذي بنيت عليه[1]، وهو مخالف لأغراض مؤلفيها من إيراد الصحيح والضعيف[2]، كما أنه سيؤدي إلى قطع صلة الأمة والأجيال القادمة بأصول السنة حيث يتجرأ الناشئة على كتب الأئمة حتى ينسى الأصل مع الزمن وانصراف الناس عن أصول السنة إلى هذه الكتب المجتزأة منها[3]، كما أن فيه حرمانا من الفوائد الكبيرة في كلام أصحاب الكتب الأصول من تعقب على الحديث بالكلام على السند أو ما يستنبط من أحكام الحديث أو ما ينقلون فيه من أقوال الأئمة السابقين[4]، وهو تمزيق لتلك الكتب، وهو عمل لم يُسبق إليه، وعمله يعني أن هذه الكتب من تأليفه لا من تأليف أصحابها، وهو اجتهاد خاطيء من الشيخ[5].

فكان الأولى أن يُبقي الكتب على ما هي عليه ويحكم على كل حديث بما يستحقه فهو أبلغ في نفوس الناس، خصوصا الأمهات الست فلها مكانة في نفوس الناس[6].

وكل هذه الاعتراضات لا تقلل من جهد الشيخ في خدمته للكتب بتمييز صحيحها من ضعيفها وهذا لأمور منها:

– **أولا:** أن هذا نوع اختصار للكتب وهو جادة مطروقة عند أهل العلم غرضها الأصلي تقريب العلوم وتسهيلها قال الشمراني: «ولا أعلم لماذا يشنع بعض الناس على الشيخ الألباني تقسيمه بعض الكتب إلى (صحيح) و(ضعيف) وهي جادة مطروقة يعرفها من له أدنى دراية بعلم التصنيف في علم الحديث»[7].

1- ممدوح سعيد مُحَمَّد ممدوح، التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، (ص15).

2- ممدوح سعيد مُحَمَّد ممدوح، التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، (ص23)، إبراهيم مُحَمَّد العلي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، محدث العصر وناصر السنة، (ص52).

3- ممدوح سعيد مُحَمَّد ممدوح، التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، (ص29).

4- ممدوح سعيد مُحَمَّد ممدوح، التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، (ص30)، وينظر مُحَمَّد عبد الله شاكر، أوقفوا هذا العبث بالتراث، دار المعالي، بيروت، (ص106/ 117).

5- ينظر عبد الأول بن حماد الأنصاري، المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، (2/ 624).

6- ينظر أم سلمة السلفية، الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة، (181-182).

7- عبد الله الشمراني، ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام مُحَمَّد ناصر الدين الألباني الأرنؤوطي، (ص168).

ولأهل العلم في الاختصار شروط ومناهج منها حذف الأسانيد ومنها التهذيب وحذف المكرر والزيادة على الأصل وغيرها وهذا تغني شهرته عن التمثيل له وهو ظاهر في شتى العلوم والفنون في علم الحديث والرجال والفقه والتفسير والأدب وغيرها، ففي علم الحديث اختصر سنن أبي داود غير واحد من أشهرهم المنذري في مختصر سنن أبي داود فحذف أسانيده واكتفى بالصحابي راوي الحديث واختصر ابن الملقن استدراك الذهبي على المستدرك للحاكم في مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، واختصر زاد المعاد غير واحد منهم مُحَمَّد بن عبد الوهاب في مختصر زاد المعاد، وفي علم التاريخ اختصر مُحَمَّد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الإفريقي تاريخ دمشق لابن عساكر في مختصر تاريخ دمشق، وقد اشتهر بعض أهل العلم باختصار الكتب ومنهم الإمام الذهبي اختصر كثيرا من كتب الحديث وغيرها ومنها السنن الكبرى للبيهقي، المستدرك على الصحيحين للحاكم، ومسند أبي عوانه، ومسند عبيد بن حميد، والمختارة للضياء المقدسي، أُسد الغابة لابن الأثير، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، وتاريخ دمشق ابن عساكر، وتاريخ بغداد، والبَعث والنشور للبيهقي، وكتاب القدر للبيهقي، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر، والعلل المتناهية لابن الجوزي، والضعفاء لابن الجوزي، وتحفة الأشراف، للمزي، وتهذيب الكمال للمزِّي، وتاريخ البرزالي، وغيرها[1].

ولم أجد عالما انتقد أحدا من هؤلاء الأئمة في أصل صنيعهم، فلم ينتقد الألباني على صنيعه، وهو شبيه كثيرا بفعل المنذري مع سنن أبي داود، والذهبي مع كثير من كتب الحديث وغيرها.

وأما سائر الايرادات من القول بالجناية على كتبهم واهدار مقاصدها واطراح فوائدها ونحوها، فليس ذلك أمرا واقعا كون هذه الكتب الأصول محفوظة بهيئتها الأولى، وهي مطبوعة متداولة يسهل الرجوع لها عند الحاجة، بل آخر طبعات هذه الكتب والتي كانت بعناية مشهور حسن آل سلمان حافظت على الهيكل العام للكتب دون فصل بين الصحيح والضعيف مع ذكر حكم الألباني علي الأحاديث.

– ثانيا: لا ينكر كل منصف أن الشيخ قام بعمل جبار قدم به خدمة عظيمة للأمة بدراسة أحاديث هذه الكتب والاجتهاد في تخريجها وتمييز ألفاظها وبيان درجتها مما جعل الوقوف على هذه الأمور أمرا ميسورا لغير المتخص، والمتخصص كذلك ينتفع بعمل الشيخ.

1– ذكر بشّار عواد هذه المختصرات في كتابه (الذّهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام، وينظر بشار عواد معروف، الذّهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام)، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1429هـ، 2008م، (ص 215/ 267).

– **ثالثا:** لعله يعتذر للشيخ بحسن نيته في تقريب السنة بين يدي الأمة والتيسير على القراء متخصصين وغير متخصصين؛ بحذف أسانيد كتب السنة، وتمييز صحيحها من ضعيفها وبيان مرتبة كل حديث من أحاديث كتب السنة، وجعل المقبول في كتاب مستقل والمردود كذلك ليسهل حفظها ومراجعتها والوقوف عليها، مع إنصاف الشيخ وتقريره صواب وجهة نظر المنتقدين الذي لا يرون التقسيم لكتابين بل يترك الأصل ويوضع الحكم في تحت الحديث، مبينا وجهة نظره في ذلك فقال: «وأنا عندما أصنع هذا أعلم منذ بدأت بمشروع صحيح أبي داود و ضعيف أبي داود وغيرهما، وذلك منذ أكثر من أربعين عاماً، أنّ بعض الفضلاء لا يرون مثل هذا التقسيم، ويقولون: الأولى ترك الأصل كما هو دون تقسيمه إلى صحيح وضعيف مع العناية ببيان مراتب أحاديثه، وإنّ ممّا لا شك فيه أن هذه وجهة نظر لها قيمتها، لأنّ فيها الجمع بين المحافظة على الكتاب كما وضعه مؤلفه، وبين فائدة تمييز صحيحه من سقيمه، لكنّ هذا لا ينفي فائدة التقسيم المذكور، بل هو الأنفع لعامة المسلمين، بل وخاصتهم. لأن من المعلوم –بداهة– أنه ليس كل واحد منهم مستعدا طبعا أو تطبُّعا أن يعنى بحفظ التمييز المذكور في كتاب واحد، فهذا مما يصعب على جمهورهم، بخلاف ما إذا كان الصحيح في كتاب، والضعيف في آخر، وهذا أمر مجرب لا يماري فيه أحد – إن شاء الله تعالى، وعلى كل حال فالأمر كما قال الله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾[البقرة: ١٤٨]، فأسأله تعالى أن يهديني سواء الصراط»[1].

– **رابعا:** إن كان الشيخ سبّاقا لهذا العمل عمليا فهو مسبوق له نيّةً حيث تمنى تقسيم السنن إلى ضعيف وصحيح أحد فطاحل العلماء العز بن عبد السلام قديما لما وجد الناس يأخذون الأحاديث من كتب السنن دون التأكد من صحتها، وتعجب من ترك أكابر أهل العلم فعل ذلك[2]. فقال: «فإن قيل: هل يجوز الاستدلال بسنن أبي داود وابن ماجه والنسائي...مع اشتمالها على الأحاديث الضعيفة الواهية؟ وكيف استجاز المحدثون ذلك مع ما فيه من تضييع الصحيح، فإن من علم اشتمالها على الضعيف والصحيح لا يعرف صحيحها من سقيمها، فلا ينتفع بها في الاستدلال ولا غيره، ومن لم يعلم اشتمالها على السقيم والصحيح فإنه يعتمد على ضعيفها في الاستدلال والعمل والاعتقاد، وهذا تضليل للسامعين...وتضييع للسنن، وكان لهم عنه مندوحة: إما بأن يفردوا الصحيح ويجردوه حتى يقع الانتفاع به...وإما أن ينصوا على

1– محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف الأدب المفرد، مكتبة الدليل المملكة العربية السعودية، ط4، 1419هـ، (ص6).

2– ينظر نبيل بلهي، الرد على عبد القادر الحسين في تجنيه على الألباني، (ص5).

الصحيح النافع من السقيم الضار، فيعتمد السامعون على الصحيح ويجتنبون الضعيف، وما أدري كيف وقع هذا من أهل الحديث...والعجب أنه لم يأت أحد من أكابر القوم، وجمع كتابا فرّق فيه بين الصحيح والسقيم عقيب ذكر كل واحد منها ولا يكفي في ذلك أن يجمع السقيم في كتاب مفرد، ثم يخلط الصحيح والسقيم في كتاب آخر، بحيث لا يتميز أحدهما من الآخر، فإن الناس لا يتفرغون للوقوف على ما في الكتابين ولا ينتفعون بذلك وهذا حمل للناس على مشقة عظيمة لا يتفرغ لها معظمهم، والله أعلم[1].

فهذا العز بن عبد السلام جعل اشتمال كتب السنن على الضعيف والصحيح من غير تمييز بينها اشكالا، وعابه على أهل الحديث وأورد بعض الأسباب الداعية لتمييز أحاديثها، وتمنّى لو يفرد صحيحها عن ضعيفها، فكأني بالألباني قرأ كلام العز بن عبد السلام فقام بما تمنّاه خير قيام.

****

** **الفرع الثالث: عزو الشيخ إلى كتبه وعزوه من كتبه إلى كتبه:**

مما انتقد على الألباني عزوه إلى كتبه وعزوه من كتبه إلى كتبه وعدّ هذا من الظواهر السلبية في كتب الشيخ حيث يحيل في بعض كتبه إلى كتبه الأخرى وهو كثير في كتبه المختصرة والأخيرة منها وفيه تضييق شديد على طلبة العلم وإلزام لهم بما لا يلزم وإلا فالفائدة تذكر في مكانها ليستفاد منها هناك دون إلزام بالرجوع إلى مصدر آخر يحال إليه[2].

قال الشيخ حماد الأنصاري: «إن ما عمله أخونا الألباني في كتاب الجامع الصغير للسيوطي وذلك من قوله عن الأحاديث ضعيف أو صحيح بدون ذكر سبب الضعف أو الصحة عمل غير صحيح، فقال أحد الحاضرين: يا شيخ، إنه يحيل، فقال الوالد الإحالة لا تكفي»[3].

وهذا الذي انتقد على الشيخ في نظري منهج سليم، وهو من حسن التصنيف عنده فإذا عرض لحديث في بعض كتبه المختصرة بيّن درجته وعزاه اختصارا، ثم يحيل القاريء إلى كتابه الذي استفاض أو استوفى فيه

1- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، القواعد الكبرى الموسوم ب (قواعد الأحكام في إصلاح الأنام)، تح: نزيه كمال حماد، عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، (ص279/ 280).

2- ينظر مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (99/89).

3- المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، عبد الأول بن حماد الأنصاري، (2/ 725).

الكلام على الحديث، تخريجا وحكما عليه، ونحوه إذا عرض لمسألة ما يقررها اختصارا ويحيل القاريء إلى المصدر الذي استوفى فيه الكلام على المسألة، وهذا لكي لا تحصل الإطالة ويخرج عن مقصود الكتاب الأصل الذي قد يكون مختصرا أو في موضوع معين غير المسألة المطروقة، وإنّ من عادة أهل العلم العزو من الكتاب الذي عرضوا فيه لمسألة إشارة واختصار إلى كتبهم التي استوفوا فيه الكلام على تلك المسألة، كأن يكون كتاب فقه عرض فيه لمسألة عقدية فإنه يحيل إلى كتبه المصنفة في العقيدة التي حرر فيها المسألة، وإذا استدل بحديث نص على صحته واختصر في عزوه ثم يحيل إلى كتابه الذي استوفى فيه الكلام على الحديث.

وغالب صنيع الشيخ في هذا عند كلامه على الأحاديث تخريجا وحكما.

ولابن باز كلام جيد كاف في الدفاع عن الألباني في هذه المسألة، حيث سئل: «يذكر الشيخ الألباني في بعض كتبه الأحاديث النبوية ويقول: صحيحة، ويعزوها إلى سلسلته الصحيحة، وأحيانًا يقول: الحديث ضعيف ويسنده إلى سلسلته الضعيفة ولا يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد والمعاجم، فهل يتمشى هذا مع الأمانة العلمية في إغفال ذكر سلف هذه الأمة من المحدثين الذين كانوا سببًا في إيصال الحديث لدينا، وكذلك إغفال أقوالهم في الحديث، أرجو أن توجهونا حيال هذا، جزاكم الله خيرا»؟،

وبعد الثناء على الألباني وتقرير أنه ليس بمعصوم، فإذا أخطأ نبه ونوصح ولا يعاب أو يسب، قال: «الألباني ليس ممن يتركون العزو بل هو يعزو الأحاديث إلى مصادرها وإنما يختصر في بعض الأحيان في بعض الكتب فيعزوها إلى الصحيحة أو إلى الضعيفة، وأنت في إمكانك ترجع إلى الصحيحة وتجد فيها العزو إلى البخاري إلى مسلم إلى أبي داود إلى النسائي إلى الترمذي إلى غيرهم، وتجد الكلام في الرجال والأسانيد بالتصحيح والتضعيف ونقل كلام العلماء في ذلك، ليس كما ذكره السائل بل الشيخ الألباني قرأنا كتبه واطلعنا على طريقته، فهو يعزو الأحاديث إلى مصادرها وينبه على ما فيها حسب اجتهاده، لكن إذا اختصر في بعض الأحيان وقال: ذكرته في الصحيحة، أو ذكرته في الضعيفة، أو ذكرته في صحيح الجامع، أو في صحيح كذا أو في ضعيف كذا معناه أنه يرشدك إلى أن ترجع إلى ذلك حتى تجد مطلوبك من البحث والكلام على السند هكذا، هكذا عمله وهكذا طريقته فالواجب عليك أيها السائل!أن تتقي الله وأن تنصف أخاك»[1].

1- فتوى للشيخ في موقعه بعنوان: منهج الألباني رحمه الله في دراسة الأحاديث وعزوها.

المطلب الثاني: الانتقادات والإستدراكات على الألباني في الجرح والتعديل:

**** الفرع الأول: الاعتماد في الحكم على الرجال على كتب الرجال المختصرة خصوصا التقريب للحافظ ابن حجر:**

من الانتقادات على الألباني اعتماده في الحكم على الرجال على التقريب لابن حجر، وكذا المختصرات من كتب الرجال[1]، فقيل إنه كان كثير الاعتماد على تقريب التهذيب، دون الرجوع إلى كتب التراجم المطولة فضلا عن الرجوع إلى كتب العلل والسؤالات والكتب المختصة بالمدلسين والمختلطين وغير ذلك من الأمور الدقيقة[2].

وهذا في تقديري فيه تعريض بانتقاص كتاب التقريب للحافظ، وكأنه لا يعتمد عليه في بيان أحوال الرواة، ولهذا يحسن بيان منزلة كتاب التقريب ثم مناقشة هذا الانتقاد.

فكتاب التقريب اختصره الحافظ من كتاب تهذيب التهذيب مع زيادات فيه كما ذكر في مقدمته، قد فرغ من تأليفه عام (827)، وظلّ ينقح فيه، فيضيف إليه وينقص حتى عام (850)، أي قبيل وفاته بعامين، فبقي الكتاب بين يديه حوالي 23 عاما يخدمه، وهذا يدل على عناية الحافظ به[3]. فالكتاب بهذا يُمثِّل خلاصة جهود الحافظ ابن حجر في علم الرجال، وآخر اجتهاداته في أحكامه على الرواة، فكان للحافظ عناية أكيدة بالتقريب وكانت له مكانة خاصة عنده[4].

وقد أثنى على الكتاب أهل العلم فهذا تلميذ ابن حجر وخليفته في خدمة علوم الحديث، السخاوي يقول: «وهو عجيب الوضع، يشتمل على رجال تهذيب الكمال لا تزيد الترجمة على سطر، يشتمل على

1- ممدوح سعيد ممدوح في الأوهام فيمن قسم السنن إلى صحيح وضعيف. (ص337-347).

2- ينظر صلاح الدين الإدلبي، كشف المعلول مما سمي بسلسلة الأحاديث الصحيحة، دار الفتح، ط1، 1432هـ، (1/ 7)، وممدوح سعيد ممدوح في الأوهام فيمن قسم السنن إلى صحيح وضعيف. (ص324. 327).

3- ينظر ماهر الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، مكتبة الميمان، الرياض، 1427هـ، (ص103).

4- وينظر مقدمة محمد عوامة للتقريب، (ص36)، ينظر ماهر الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، (ص31).

اسم الراوي، وأشهر نسبه، وصفته من القبول وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبطه من ذلك بالحروف، وهو في مجلدة متوسطة»[1].

فقد اختصر فضائل الكتاب في أخصر عبارة فالكتاب مشتمل على رجال التهذيب، مختصر سهل التناول، مشتمل على أهم المهمات حول الراوي حيث اقتصر فيه على العناصر الأساسية في التعريف بالراوي من ذكر اسمه وأشهر نسبه ونسبته وكنيته ولقبه مع عنايته بضبط ما يُشكل من الأسماء والألقاب، والكنى والأنساب بالحروف، ثم بيان حال الراوي ودرجته بحكم مختصر بكلمة، أو كلمتين غالبا مشتمل على أصح ما قيل فيه، وبيان مرتبته وطبقته، مع الاشارة إلى من خرج حديث الراوي ومكان وجود أحاديثه من الكتب باستعمال الرموز.

هذا مع حسن صياغته جمال عبارته واشتماله على زوائد على أصله التهذيب فيها فوائد عزيزة ونكت بديعة وتعقبات مفيدة وسهولة تناول الكتاب والوصول إلى الترجمة فيه؛ لأنه مرتب على حروف المعجم بشكل دقيق، فصار كالفهرس لأسماء الرواة.حتى أنه لا يحتاج إلى فهرس.

مع إمامة صاحبه في علم الحديث وكونه من أهل الاستقراء التام في علم الحديث خصوصا علم الرجال والجرح والتعديل وغيره...وعلم الرجال يعد من أول العلوم الحديثية التي درسها صغيرا وانشغل بها حيث حبب إليه النظر في التواريخ وأيام الناس حتى إنه ربما كان يستأجرها ممن هي عنده، فعلق بذهنه الصافي الرائق شيء كثير من أحوال الرواة. وكان ذلك بإشارة شخص من أهل الخير...»[2].

ولهذا اعتنى به العلماء فعمل الحافظ قاسم بن قطلوبغا حاشية على التقريب ذكرها السخاوي في الضوء اللامع[3]، وللشيخ عبد العزيز بن باز حاشية عليه بعنوان (النكت على تقريب التهذيب)، وغيرها، هذا مع الرسائل الجامعية.

1- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/ 1999م، (2/ 668).

2- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (1/ 125)، وينظر بشار عواد معروف وشعيب الارناؤوط، تحرير التقريب، (13/ 14)، ومقدمة مُحَمَّد عوامة للتقريب، (ص37).

3- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (6/ 187).

وقد أصبح (التقريب) في الأعصر المتأخرة عمدة لأكثر الباحثين؛ لقرب تناوله، وسهولة تحصيل أحكامه بأخصر طريق، وأيسر سبيل؛ وأيضاً لإمامة مصنفه في هذا الباب، وتبعاً لذلك أضحى الكتاب محط نظر الناقد، وعين المتعقب، ورؤية المستدرك، وقد لوحظ عليه ملاحظات لا تنقص من قيمته منها:

- اختصاره الشديد حتى أنه لم يذكر أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب

- اختلاف أحكامه على بعض الرواة بين التقريب وسائر كتبه لاعتبارات كثيرة منها تغير اجتهاده.

- ومنها تعقيبه في تحرير حال بعض الراوة.

وقد تعقب شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف ابن حجر في التقريب فأحسنا في مواضع، ولكنهما تحاملا عليه في مواضع فأساءا أعظم الإساءة، وتُعُقِّبا لذلك، ومن أحسن وأجمع من تعقبهما الدكتور ماهر الفحل في كتاب (كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام).

وقد أثنى الألباني على الكتاب فقال: «ألف الحافظ كتابه المتقدم (تقريب التهذيب) فإنه مجتهد فيه غير ناقل يقدم فيه رأيه في المترجم بأقل ما يمكن من الألفاظ»[1].

وقال: «ولخص الحافظ أقوال الأئمة المختلفة فيه -كما هي عادته في (التقريب)...»[2].

وفي هذا الاستدراك في تقديري أيضا تعريض بكسل الألباني وعدم اجتهاده في النظر في كتب الرجال لتحقيق حال الرواة، وإن من المعلوم لدى المبتدئين في علوم الحديث، عدم الإقتصار على النظر في التقريب -على نفاسته- لتحقيق حال الراوي خصوصا في الراوي المختلف فيه، أو الراوي الذي يتبعض حاله فيكون ثقة في رواة أو زمن أو بلد معين دون آخر...فكيف يخفى هذا على الألباني، وهو من هو في التشمير على ساعد الجد في خدمة السنة والحديث، خصوصا بيان مقبولها من مردودها، وهو المشروع العظيم الذي نذر له حياته كما سبق، ومن إشارة الشيخ لهذا قوله في تحقيق عين راو من الرواة: «وهذا يقال إذا ما وقفنا في ذلك عند كتاب (التقريب) فقط، وأما إذا رجعنا إلى (التهذيب) فستزداد يقينا في خطأ الشيخ المزدوج»[3].

فالشيخ الألباني يستفيد من التقريب ولكن لا يقصر بالنظر إليه لتحرير حال الراوي.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الرد المفحم، (ص70).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 937).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4 / 219).

ومما يَرُدّ هذا الانتقاد أمور:

1- ما تقرر واشتهر عن الشيخ في عدم تقليده للأئمة الكبار من المتقدمين فضلا عن الحافظ ابن حجر في حكمهم على الأحاديث أو الرجال، وقد سبق تفصيل هذا وتقريره والتدليل عليه عموما وفي خصوص علم الرجال والجرح والتعديل، فللشيخ فيه إختيارات وأقوال وترجيحات لا يقلد فيها أحدا لا الحافظ ابن حجر ولا غيره ممن هو أجل منه، وقد نص الألباني على ذلك في خصوص أحكامه على الرجال فقال: «إن الباحث عن الحق لا ينبغي أن يقف عند كلمة للحافظ أو لغيره، ويبني عليها توثيقا وتصحيحا أو تجريحا وتضعيفا! وإنما ينبغي عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصة يطمئن إليها، ويبني أحكامه عليها، وإلا؛ صدرت منه أحكام مضطربة»[1].

2- نص الألباني على عدم تقليده للحافظ ابن حجر في أحكامه على الرجال عموما فضلا عن تقليده في اختياراته في التقريب فقد سئل كما في بعض أشرطته: «قول الحافظ ابن حجر في الراوي صدوق يخطئ أو صدوق يهم وغير ذلك من العبارات نجدكم أحيانا تعلّون بها الحديث فيه فلان كذا وأحيانا تحسّنون مع أن فيه رجلا بهذا الوصف فهل هناك ضابط معين؟»، فقال: «الضابط هو الرجوع للكلمات التي منها استنبط ابن حجر كلماته التي ذكرتها آنفا يعني، أنا لست حجريّا...فأنا قد آخذ من قوله وأدع وقد أعتمد على قوله ولا أعتمد، ليه لأنّي أنا ما أعتمد على خلاصته التي أودعها في تقريبه وإنما أعود إلى الأصل وهو التهذيب فتارة ألتقي معه وتارة أفارقه الذين يعرفون هذه الحقيقة يتساءلون في أنفسهم كما تساءلت فأنا مثلا قد أضعّف حديثا يقول هو في أحد رواته صدوق يهم بينما أحسن حديثا فيه راو قال فيه كما قال في ذاك الراوي الذي ضعّفت حديثه صدوق يهم لماذا لأنه فيه راو قال فيه صدوق يهم ترجح عندي أنه حسن الحديث وفي راو آخر قال فيه نفس القولة ترجح عندي أنه ضعيف الحديث ليس حسن الحديث»[2].

وفي هذا النص، تقرير الألباني عدم تقليده لابن حجر عموما، وخصوصا اختياراته في التقريب، وبيان أنه لا يعتمد على التقريب ولا يقتصر على النظر فيه، بل يعود لأصله تهذيب التهذيب لمقارن أحكام الحافظ والنظر لترجيح حال الراوي.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 385).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الهدى والنور شريط، (رقم:362).

والشأن أن الألباني يستفيد من أحكام ابن حجر ولا يقلده أو يعتمد أحكامه، وكل هذا يدل على قوة وتمكن الشيخ في هذا الباب ويدل أيضاً على أن باب الاجتهاد في الرواة لم يغلق بعد، ويدل أيضاً على وسطية منهج الشيخ الألباني من آراء الحافظ وغيره، فلا يقلدها مطلقا ولا يهدرها مطلقا؛ خلافا لبعض من يقلد التقليد الأعمى، وخلافاً لبعضهم من اغتر وأعجب بآرائه.

3- ومما يدل على هذا كثرة تعقباته للحافظ ابن حجر في التقريب بأنواع من التعقبات في حال كثير من الرواة فضلا عن مخالفته له في حال كثير من الرواة ومن أمثلة تعقباته عليه:

- إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي: قال الحافظ فيه: (مقبول)[1].

قال الألباني: «وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة؛ ثقة، أخرج له البخاري ، وذكره ابن حبان في (الثقات6 /6) قد روى عنه جماعة من الثقات، كما في (تهذيب الكمال 133/2) فالعجب من الحافظ كيف أقر ابن القطان على قوله: (لا يعرف حاله؛ بل وتبعه عليه حين قال في (تقريبه: مقبول)»[2].

- إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن: بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني: قال الحافظ: (مقبول)[3].

قال العلامة الألباني: «ثقة»[4].

- خالد بن دهقان القرشي مولاهم أبو المغيرة الدمشقي: قال الحافظ: «مقبول»[5].

قال الألباني: «وقول الحافظ في خالد هذا: (مقبول) قصور منه، فإنه ثقة، وثقه ابن معين وغيره؛ كما ذكره هو نفسه في (التهذيب)»[6].

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص91، رقم 205).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12 /973)، وينظر، الإرواء، (5 / 224).

3- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص105، رقم 413).

4- محمد ناصر الدين الألباني، (الإرواء) (5 / 224).

5- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني تقريب التهذيب، (ص187، رقم 1626).

6- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2 /38).

- ثواب ابن عتبة المهري: بتخفيف الواو، بفتح الميم وسكون الهاء، البصري: قال الحافظ : (مقبول)[1].

قال الألباني: «قد روى عنه جماعة، ووثقه غير واحد... فلا مبرر للتوقف عن قبول حديثه»[2] .

- أشعث بن شعبة: المصيصي أبو أحمد: قال الحافظ : (مقبول)[3].

قال الألباني: «وثقه أبو داود و ابن حبان (8 / 129)، و قال أبو زرعة: (لين)، قلت: فهو وسط حسن الحديث إن شاء الله تعالى، وقد روى عنه جمع من الثقات»[4] .

- رجاء الأنصاري:الكوفي: قال الحافظ: «مقبول من السادسة»[5].

قال الألباني«: مجهول ،كما أشار إلى ذلك الذهبي بقوله (ما روى عنه سوى الأعمش)»[6].

فقد قال ابن حجر عن الرواة الستّ بأنهم مقبولون ولم يتابعه الألباني أو يقلده بل تعقبه فوثق الثلاثة الأول (إبراهيم بن عبد الرحمان المخزومي) وابنه (إسماعيل) و(خالد بن دهقان القرشي) وقبل حديث الإثنين، (ثواب ابن عتبة المهري) و(أشعث بن شعبة) وجعل حديثهم في حيّز الحسن، وحكم على الأخير (رجاء الأنصاري) بالجهالة.

- إسحاق بن حازم: وقيل بن أبي حازم البزاز، قال الحافظ : «(صدوق)، تكلم فيه للقدر»[7].

قال العلامة الألباني: «إسحاق بن حازم ثقة اتفاقا»[8].

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص134، رقم 857).

2- محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق المشكاة، (1 / 452).

3- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص113 رقم 525).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14 /582).

5- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص208، رقم 1929).

6- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 302).

7- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص100، رقم348).

8- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 27).

- إياس بن خليفة البكري: قال الحافظ : «صدوق»[1].

وحكم عليه الألباني بالجهالة، ونقل قول الذهبي في (الميزان): (لا يكاد يعرف)، وقال: «وسبقه إلى ذلك العقيلي فقال في (الضعفاء) (1 /33): (مجهول في الرواية، في حديثه وهم)»[2].

- أربدة: بسكون الراء بعدها موحدة مكسورة ويقال أربد التميمي المفسر، قال الحافظ: «صدوق»[3].
وحكم عليه الألباني: بالنكارة ناقلا ومتابعا للذهبي في ذلك[4].

فقد حكم الحافظ على كل من إسحاق بن حازم وإياس بن خليفة وأربدة بأنه (صدوق)، فلم يتابعه الألباني ولم يقلده بل تعقبه فحكم على الأول بأنه ثقة والثاني بأنه مجهول والثالث بأنه منكر الحديث.

- ضمرة بن ربيعة: الفلسطيني أبو عبد الله أصله دمشقي: قال الحافظ : «صدوق يهم قليلاً»[5].

قال الألباني: «ثقة»[6].

وهذا ضمرة قال فيه ابن حجر صدوق يهم فلم يتابعه الألباني ولم يقلده بل تعقبه ووثق ضمرة.

- ثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي: قال الحافظ : «مستور»[7].

قال الألباني: «ذكره ابن حبان في (الثقات) وروى عنه جمع، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف»[8].

وهذا ثعلبة وصفه ابن حجر بأنه مستور، فلم يتابعه الألباني ولم يقلده بل تعقبه، وحسّن حديثه.

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص116. رقم 585).

2- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح موارد الظمآن، (1 / 170 - 171).

3- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص97، رقم 297).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13 /623).

5- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص280، رقم 2988).

6- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (5 / 46)

7- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص134. رقم 846).

8- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 175).

وتعقبات الألباني على ابن حجر في التقريب كثيرة جدا، وأكثرها فيما قال فيه (مقبول) أو (لين الحديث)، وقد جمع طاهر بن نجم الدين المحسي تعقبات الألباني على ابن حجر في التقريب في كتاب (إتحاف الأريب بمخالفة الإمام الألباني للحافظ العسقلاني في بعض رواة التقريب)، وهو مطبوع، ولفواز بن مُحَمَّد الجزائري: (مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني ، ويليه: تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني) وهو مطبوع أيضا في مجلد ضخم حافل.

وفيها أوضح دليل بالأمثلة على عدم تقليد الألباني لابن حجر، وعدم اقتصاره على النظر في التقريب، وفيها تعقبات الألباني على ابن حجر في أحكامه على الرجال في التقريب والتهذيب.

3- ويظهر زيف هذه الدعوى أيضا بالنظر في كتب الألباني ففيها كثرة رجوعه لمختلف كتب الرجال المختصرة والمطولة منها، بله كتب التواريخ والعلل والتخريج وغيرها لتحرير حال الرواة.

فدعوى اقتصار الألباني على النظر في تقريب التهذيب لمعرفة أحوال الرواة دعوى عارية عن الدليل، فلو جمع لنا مدعيها الرواة الذين تكلم عليهم الألباني والكتب التي رجع لها ليحقق كثرة أو غالبية اعتماد الألباني على التقريب ولكن هيهات، فجل اعتماد الألباني على التقريب في نقل حال الراواة المتفق على حالهم أو عند إرادة الشيخ تقوية اجتهاده في حال الراوي بموافقته للحافظ في التقريب في تلخيص حال الراوي عند الإختلاف، وظهر لي ذلك خصوصا في هذا في تلخيصه لحال الراوي، كما في النص السابق قال الألباني: «ولخّص الحافظ أقوال الأئمة المختلفة فيه - كما هي عادته في (التقريب)...»[1]، وأشار إليه في مواضع[2]، وكذا عند حكمه الأولي على الحديث اطمأنانا منه لأحكام الحافظ، وغيره من الأسباب الموضوعية، والله أعلم.

وأما التساهل في التوثيق فيأتي بحثه في تساهله في الحكم على الأحاديث.

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 937).

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (10/ 168)، و (13/ 126)، و(13/ 739).

المطلب الثالث: الانتقادات والإستدراكات في التخريج والحكم على الأحاديث:

** **الفرع الأول: التناقض في تقريراته وأحكامه على الأحاديث:**

حيث انتقد على كثرة تراجعاته في بالحكم على الأحاديث، حتى رمي بالتناقض في ذلك حيث يصحح أحاديث في مواضع يضعفها في مواطن أخرى، وهذا محير لطالب العلم مربك له أي الحكْمَين يعتمد...[1].

واستغل هذا بعض المخالفين للشيخ فشنعوا عليه حتى ألّف السقّاف، (تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وأحاديثها من أخطاء وغلطات)، ورد عليه علي حسن الحلبي في (الأنوار الكاشفة لتناقضات الخساف الزائفة وكشف مافيها من الزيغ والتحريف والمجازفة)، وعمرو عبد المنعم سليم في (لا دفاعا عن الألباني فحسب بل دفاعا عن السلفية).

وههنا أمران: الأول تهمته بالتناقض في أحكامه وتقريراته الحديثية والثاني كثرة تراجعاته في الباب.

– أولا: أما قولهم أولّا متناقض في تقريراته وأحكامه فهذا مبالغة وجهل أو تجاهل لحقيقة المسألة، وتحامل على الشيخ، لا يثبت عند التحقيق العلمي، ويندفع بتقرير أمور:

– الأمر الأول: أن أصل وقوع التناقض والخطإ والغفلة عارض لكل أحد ولا معصوم إلا الأنبياء، ووقوعه من العالم لا ينفي مصداقيته ولا يشكك في أهليته إلا إذا غلب على علمه، والأحاديث والمسائل التي نسب فيها الألباني للتناقض قليلة مقارنة مع الكم الهائل من تقريراته وأحكامه الحديثية المنضبطة، ولا يسلم عند التحقيق منها إلا أقل القليل، وهي من عوارض النقص البشري[2].

كيف وقد أثنى على الشيخ وجهوده الحديثية كبار معاصرين من أهل العلم، ولجان ومؤسسات علمية كبيرة، ولو كان هذا يسقط جهوده لما اجتمع له من الثناء ما لم يجتمع لغيره في عصره، هذا مع عدم استغناء أكثر أهل العصر عن كتبه وانتفاعهم بها.

وقد أشار الألباني إلى هذا العذر، فقال في مقدمة صحيح النسائي دافعا عن نفسه تهمة التناقض، مبينا عذره في وجود اختلاف، أو تناقض في أحكامه على الأحاديث: «هذا ولابد لي قبل الختام من التنبيه على

1- ينظر محمد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص100).

2- محمد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ، (ص73)، وينظر علي حسن عبد الحميد، الأنوار الكاشفة، (ص26- 28).

أمر مهم، وهو قد يرى بعض القراء في هذا المشروع وغيرها بعض الاختلاف في المراتب الموضوعة لبعض الأحاديث، بين كتاب وآخر، فأرجوا أن يتذكروا أن ذلك مما لابد أن يصدر من الإنسان لما فطر عليه من الخطإ والنسيان، وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو حنيفة –عليه الرضوان– حين قال لتلميذه الهمام أبي يوسف: (يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدا، وأرى الرأي غدا وأتركه بعد غد)»[1].

– **الأمر الثاني**: أن كثيرا مما نسب فيه إلى التناقض لا يسلم بل حقيقته قصور علم من نسبه إلى التناقض وعدم إحاطته بتأصيلات الشيخ وتطبيقاته، أو عدم فهم كلام الشيخ، أو التغافل عن حقيقته وإرادة التعمية والتحامل على الشيخ وتمويه تناقضه ظلما وزورا[2].

فمن المسائل التي ادعي تناقض الشيخ فيها تقريره عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان مع استدلاله بتوثيقه في مواضع كثيرة وتوثيقه بعض الرواة استأناسا بتوثيق ابن حبان لهم، ولكن الشيخ مع ردّه في مواضع على من يستدل ويعتدّ بتوثيق ابن حبان وتقريره تساهله كما سبق، لكن الشيخ لم يطلق في تقرير المسألة بل نبّه إلى أنّ: «من وثّقه ابن حبان وقد روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما ينكر عليه فهو صدوق يحتج به وبناء على ذلك قوّى بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل... فتوهّم بعض الناشئين في هذا العلم أنه ناقض نفسه وجارى ابن حبان في شذوذه...»[3]..

وصنيع الشيخ في هذا الاستثناء له سلف فيه، مسبوق للقول به من جمع من الأئمة، ومنهم عبد الرحمن ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل حيث بوب بقوله: «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه»، وقال: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه»، وقال: «سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوّى حديثه؟ قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه، قال أبو زرعة حدثنا أبو نعيم نا سفيان نا مُحَمَّد بن السائب الكلبي، وتبسم الثوري، قال أبو مُحَمَّد: قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال

1- مقدمة صحيح النسائي، (ص8).

2- ينظر مُحَمَّد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ، (ص73).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (ص25/ 26).

كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه و لم تكن روايته عن الكلبي قبوله»[1].

وهذا ابن القطان قال حاكما على حديث مبينا حال راو: «لا يعرف حاله وإن عرف نسبه وبيته وروى عنه جمع فالحديث لأجله حسن لا صحيح»[2].

وقال الذهبي: «والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[3].

فهذه النصوص من كلام الأئمة تفيد أن رواية الثقة عن الرجل الذي لا يعرف بجرح وتعديل قرينة لتقويته وقبول روايته بشرط ألا يأتي بما ينكر عليه، فهذه القرينة وحدها كافية فكيف إذا انضاف إليها توثيق ابن حبان لذلك الرواي لا شك أنه يصير أقوى. وهو ما جرى عليه الشيخ[4].

فمن ادعى تناقض الشيخ في هذا لم يتتبع تفصيل كلام الشيخ في المسألة وتحريراته، وتخصيص ما أطلق وبيان مراده من عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان، وكذا تطبيقاته، وهكذا في مسائل كثيرة.

وهذا كما يظهر مما يبين تمكن الشيخ في هذا العلم الشريف، وسعة اطلاعه على تأصيلات وتطبيقات أهل العلم، وعمله بالقرائن في أحكامه الحديثية.

ومما انتقد على الشّيخ في الحكم عليه واتهم بالتناقض أمثلة كثيرة منها:

– المثال الأول: حديث ابن مسعود: «كان النبي ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا»، ذكر السقّاف المنتقد[5] أن الشيخ ضعّفه في المشكاة وصحّحه في صحيح الجامع[6]، وعند المراجعة والتحقيق

1- مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (2/ 36).

2- عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، (6/ 206).

3- مُحَمَّد بن أحمد بن الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (3/ 426).

4- وينظر مُحَمَّد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ، (ص 65- 68).

5- حسن بن علي السقاف، تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له من تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات، المكتبة التخصصية في الرد على الوهابية، ط11، 1428هـ،2007م، (1/ 71).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع ، (ص37).

تجد أن الشيخ قال في المشكاة: «لكن يبدو أن متن الحديث صحيح»[1]، فلم يضعفه، ولا يستقيم تهمته بالتناقض عند ذلك.

– **المثال الثاني**: حديث: «أما مررت بوادي قومك جدبا، ثم مررت به يهتز أخضر»، ذكر المنتقد[2] أن الشيخ ضعّفه في المشكاة وصححه في صحيح الجامع[3]، وعند المراجعة والتحقيق تجد أن الشيخ قال في المشكاة: «وفي سنده ضعف ويحسّنه بعضهم»[4].

فقوله في سنده ضعف لا يعني تضعيفه مطلقا، والحسن لا يخلو من ضعف ينزله عن مرتبة الصّحيح.

– **المثال الثالث**: حديث: «إن للصائم عند فطرة دعوة لا ترد»، ذكر المنتقد[5] أن الشيخ ضعّفه في الإرواء وصححه في الصحيحة بلفظ آخر وعند التأمل نجد أنهما حديثان الأول: حديث عبد الله بن عمرو بلفظ: «إن للصائم عند فطرة دعوة لا ترد»، وضعفه الشيخ في الإرواء رقم (921) [6]، والذي صححه في الصحيحة برقم (1797) [7]،هو حديث أنس بلفظ: «ثلاث دعوت لا ترد: دعوة الوالد ودعوة الصائم ودعوة المسافر». فهما حديثان فلا تناقض في عمل الشيخ[8].

– **الأمر الثالث**: لهذا الذي ظاهره التعارض فنسب بسببه للتناقض أسباب معقولة منها:

1- تحقيق المشكاة، (ص443. حاشية 2).

2- حسن السقاف، تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له من تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات، (1/ 73).

3- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع، (ص73).

4- تحقيق المشكاة، (ص1532، رقم 5531).

5- حسن بن علي السقاف، تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له من تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات، (1/ 56).

6- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 41).

7- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 406).

8- وله أمثلة كثيرة من مثل هذه تطلب في الأنوار الكاشفة. (ص62- 83)، وعمرو عبد المنعم سليم في لا دفاعا عن الألباني فحسب بل دفاعا عن السلفية، (ص329- 413).

أ- حكمه على سند حديث في تخريج كتاب وبالمقابل بحث الحديث بطرقه في كتاب آخر فاختلف حكم عليه ونسب بذلك للتناقض وليس بذاك، وقد ذكره الشيخ عذرا له ممثلا له فقال: «على أن هناك سببا آخر يتعلق بمنهجي في هذا المشروع، قد ذكرته في مطلع هذه المقدمة وفي مقدمة لكتاب صحيح سنن ابن ماجه ذلك أنني حين لا أجد الحديث مخرجا في شيء من مؤلفاتي لأعزوه إليه فإنني أحكم إليه بما تقتضيه الصناعة من تضعيف أو تصحيح لاسناده الخاص بالكتاب الذي بين يدي من السنن الأربعة، وقد يقع أحيانا أن يتيسر لي بعد ذلك أن أخرجه تخريجا علميا، ناظرا إلى طرقه الأخرى في كتب أخرى، فآخذ الحكم منه وأضعه في كتاب آخر من (السنن)، فيظهر الاختلاف إليه آنفا، نتيجة طبيعية لاختلاف الحكم، فمن ذلك مثلا حديث أم سلمة ﵂ كان يقرؤها: «إنه عمل غير صالح» أخرجه الترمذي (3112)، فقلت تحته: «ضعيف الاسناد، وهو كذلك، ولكنني في (سنن أبي داود)، قلت فيه: صحيح الصحيحة (2809) وذلك لأنه كانت قد تجمعت عندي له بعد انتهائي من الترمذي بعض الطرق عن عائشة وغيرها، عملا بقاعدة: (الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق)، ولا سيما أنه قد قرأ بهذه القراءة جماعة من السلف، كما حكى عنهم الامام ابن جرير الطبري في تفسيره»[1].

وقول العالم في سند حديث (إسناده ضعيف) لا يتنافى مع قوله في الحديث نفسه في موضع آخر (حديث صحيح) أو (حديث حسن) لأنه قد يكون السند ضعيفا لكنه يصحح أو يحسن بطرقه أو شواهده أو متابعاته وهذا كثير ظاهر في تطبيقات المحدثين، وليس هذا من التناقض.

وقد سبق تقرير أن تضعيف سند الحديث لا يتعارض مع تصحيح المتن أو تحسيه، قال ابن الصلاح: «إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنّه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرّد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مرويّا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث....»[2].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مقدمة صحيح سنن النسائي، (ص8).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (102/ 103).

وقال السيوطي: «واعلم أنه جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم، أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفا من وجه آخر»[1].

ب- تضعيفه للراوي حال الانفراد وتقويته حال المتابعة أو لقرائن معينة وقد نصّ الشيء على هذا ونبه عليه كيلا يرمى بالتناقض قال مثلا: «ابن ملحان- واسمه عبد الملك، وقيل في اسم أبيه أقوال، منها: المنهال-؛ وهكذا أورده ابن حبان في (الثقات) (118/5).... قلت: ولم يرو عنه غيره- كما قال ابن المديني-، فهو في عداد المجهولين. ولذلك قال الحافظ في (التقريب: «مقبول». يعني: عند المتابعة. قلت: وقد توبع في رواية أخرى كما يأتي، ومن أجلها أوردته هنا، وإلا؛ فمثله حقه الكتاب الآخر، فإذا كنت ضعفته في بعض ما كتبت؛ فقد عرف وجهه، كما أن وجه تقويته ما يأتي بيانه»[2].

فقد ذكر الشيخ أن حق هذا الراوي التضعيف، وأن تجعل أحاديثه في ضعيف أبي داود، ولكنه لما توبع قبل حديثه، وخرجه في صحيح أبي داود.

- الأمر الرابع: تعلق أكثر الأحاديث التي نسب فيها للتناقض بأصعب وأغمض أنواع الحديث، وهو الحسن الذي يعسر ضبط قاعدة فيه لدقته، خصوصا الحسن لغيره، والذي يتردد المحدث في الحكم عليه هل يضعفه أم يرقيه إلى الحسن[3].

وقد وقع للشيخ هذا ونبه عليه فقال بعد تضعيفه لحديث: «وبعد كتابة ما تقدم لفت نظري أحد الإخوة جزاه الله خيرا -إلى أن الحديث مخرج في (الصحيحة) برقم (2118)، فلما قرأت التخريج فيه؛ وجدت الاختلاف بينه وبين تخريجه هنا أمرا طبيعيا جدا، يقع ذلك كثيرا في بعض الأحاديث؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف خلافا لبعض الجهلة الأغرار، كمثل أن يضعف حديثا ما لضعف ظاهر في إسناده، ثم يصححه في مكان آخر لعثوره على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها، وعلى العكس من ذلك يقوي حديثا ما - تصحيحا أو تحسينا - جريا على ظاهر حال إسناده، ثم ينكشف له أن فيه

1- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417 هـ/ 1996م، (1/ 108)، وينظر علي حسن عبد الحميد، الأنوار الكاشفة، (ص26).

2- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود، (7/ 209/ 210)، (رقم 2/ 2115).

3- ينظر محمد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ، (ص73)، وعلي حسن عبد الحميد، الأنوار الكاشفة (ص24/ 25).

علة تقدح في قوته، ولا سيما إذا كان الحكم عليه مقتصرا عل الحسن – كهذا الحديث مثلا –؛ لأن ذلك يعني أن في راويه شيئا من الضعف، ولذلك لم يصحح، وبهذه المناسبة أقول: إن من طبيعة الحديث الحسن – في الغالب – أن يختلف الحفاظ فيه، وسبب ذلك اختلافهم في تقدير الضعف الذي فيه؛ بل إنه قد يختلف فيه رأي الشخص الواحد؛ فمرة يحسنه، ومرة يضعفه، حسبما يترجح عنده من قوة الضعف الذي فيه أو ضعفه، وهذه حقيقة يعرفها ويشعر بها كل من مارس هذا العلم الشريف دهرا طويلا... »[1].

ومن أمثلة ما انتقد فيه الشيخ في الباب فرد ذلك بهذا العذر قوله: «نقد المعلق على (مسند أبي يعلى) (5/ 302)؛ فإنه قال – بعد أن حسّن إسناد الحديث –: (علي بن مسعدة: لا ينحط حديثه عن رتبة الحسن، وقد اضطرب الأستاذ الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني في الحكم عليه؛ فقد حسّن له حديث: (كل ابن آدم خطاء) انظر صحيح الجامع الصغير (4391)، والمشكاة برقم (2341)، بينما ضعّف به حديث: (الإسلام علانية...) انظر ضعيف الجامع الصغير، رقم (2285)!، فأقول: ما نسبه إلي من الاضطراب ناشئ من حداثته في هذا العلم وقلة ممارسته إياه؛ بل ولربما كان ذلك بسبب عدم علمه بأصوله ومصطلحه، وإلا؛ فماذا يقول يا ترى في قول الحافظ النقاد في رسالته القيمة: (الموقظة) بعد أن عرّف الحديث الحسن: «ثم لا تطمع بأن لـ (الحسن) قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؛ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن ولربما استضعفه! وهذا حق»؟، قلت: فإذا كان هذا حال كثير من الحفاظ في التردد في الحديث الحسن بل والحافظ الواحد؛ فماذا على مثلي إذا تردد أو تغير اجتهاده في الحديث الواحد؟ فكيف والتغير ليس في الحديث الواحد، وإنما في حديث آخر له، وقد اقترن به من المخالفة والنكارة ما سبق بيانه، وهو مما غفل عنه المنتقد المشار إليه، وكأنه غفل أيضا عن الحديث الشاذ، وهو من رواية الثقة الذي يصحح حديثه إلا عند المخالفة، ومثله الحديث المنكر الذي هو من رواية من دونه في الحفظ، والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا عند المخالفة، وصدق الله العظيم ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [الأعراف: 187] [2].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 1076/ 1087).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 947- 948).

– ثانيا: وأما كثرة تراجعاته في أحكامه على الأحاديث بل وفي تقرير بعد المسائل الحديثية فظاهرة صحية وليست مرضية لأن لهذه التراجعات أسبابا موضوعية كثيرة من أبرزها[1]:

– الأول: تسّرع الشيخ أحيانا في الحكم على الحديث لعوارض، ثم تحقيق النظر في حاله بعد، فيختلف حكمه بذلك، وقد أشار إلى هذا بقوله عن تعليقه على المشكاة: «وضعت التعليق على (مشكاة المصابيح)، وكان تعليقا سريعا اقتضته ظروف خاصة، لم تساعدنا على استقصاء طرق الحديث كما هي عادتنا...»[2].

ويقال نحوه على صحيح ابن خزيمة، وكثير مما انتقد على الشيخ من هذا الباب في هذين الكتابين[3].

إذا تقرر هذا فلا تعارض أحكامه وتقريراته التي في المشكاة وصحيح ابن خزيمة بغيرها في سائر كتبه الأخرى والتي توسع فيها في تقريراته وبحثه للأحاديث كالسلسلتين، بل يقدم كلامه فيهما على غيره، وليس هذا بدعا فهذا مالك يقدم قوله الفقهي في المدونة على ما في الموطأ عند الأكثر كما يقدم مثلا رواية فلان عن فلان من الأئمة عن رواية فلان لمرجحات معلومة، ولا يعد هذا تناقضا البتة.

– الثاني: تغير اختياراته وترجيحاته وهو دليل على اجتهاد الشيخ واستمراره في البحث والنظر والتحقيق مع أمانته وتراجعه إذا ظهر له الحق في غير ما قرره فيقرر المسائل ويحكم على الحديث بما اجتمع لديه من معطيات ثم قد يقرر غيرها ويحكم عليه لاستجداد معطيات أخرى وهو في الحالين مجتهد مأجور وقد أحسن من انتهى إلى ما قد سمع وليس هذا تناقضا، قال الألباني: «لما كان من طبيعة البشر –التي خلقهم الله عليها– العجز العلمي، المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: 255]؛ كان بدهيّا جدا أن لا يجمد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالا متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث، وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد. وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أنّ له مذهبين: قديم، وحديث، وعليه؛ فلا يستغربن القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام...وإنّ ممّا يساعد على

1- ينظر محمد بازمول، شرح صفة الصلاة، (ص72).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 392).

3- ينظر تقريره والتمثيل له في علي حسن عبد الحميد، الأنوار الكاشفة، (ص58/ 59).

ذلك، فوق ما ذكرت من العجز البشري، أننا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات، أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين... وذاك هو السّر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها... فرحم الله عبدا دلني على خطئي، وأهدى إلي عيوبي؛ فإن من السهل علي -بإذنه تعالى وتوفيقه- أن أتراجع عن خطأ تبين لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يجدد طبعه منها أكبر شاهد على ذلك»[1].

وقال رحمه الله: «ذكرت هذا التنبيه راجيا أن لا يتسرع أحد من القراء إذا وجد شيئا من ذلك الاختلاف -وهو واجده حتما- إلى توجيه سهام النقد والاعتراض، بعد أن ذكر بالأسباب، فإنه إن فعل لم يسلم منه أيضا من تقدمنا من كبار الأئمة والعلماء في كل فن، فإنه يوجد في كلامهم في الفقه والحديث والجرح والتعديل الشيء الكثير من هذا القبيل، وبالتالي لا يسلم الناقد والمعترض نفسه من أكثر من ذلك، لأنه لا يشاركهم ولا يدانيهم في فضلهم وعلمهم. بل الحق أن يلتمس —من وجد ذلك في نفسه- لأخيه عذرا، ثم يوجه إليه التصحيح ببيان وهمه بالحجة والبرهان، وباللفظ الطيب من الكلام، فمن فعل ذلك تقبلناه منه بقبول حسن، واستفدنا منه ما شاء الله أن نستفيد، وكثير من مؤلفاتي على ذلك شاهد صدق»[2].

- الثالث: المتقرر عند أهل العلم أن التصحيح والتضعيف اجتهادي كمسائل الفقه يختلف فيه اجتهاد العالم ويتغيّر، وربما وجد له قولان أو أكثر في المسألة الواحدة، وقد وقفت على كلام للألباني في هذا الباب: يقول فيه: «كثيرا ما يقع أن أنقل حديثا من (الصحيحة) إلى (الضعيفة)، وبالعكس، وهذا مستنكر عند الجهلة، ومقبول مشكور جدا عند أهل العلم... وأنا - من فضل الله علي - نادرا ما أعيد طباعة كتاب، إلا وأعيد النظر فيه، لأنّني متشبع أنّ العلم الصحيح لا يقبل الجمود، وأنا أتعجب من مؤلف ألّف كتابا من (عشرين) سنة خلت، ويعيده كما هو، لا يغيّر، ولا يبدّل، ما هذا العلم؟! هل هو وحي من السماء؟! أم جهد إنسان يخطئ ويصيب؟»[3].

وقال: «ولا يفوتني أن أذكر بما يأتي: طال ما أقول مذكرا إخواني: إن العلم لا يقبل الجمود، أكرر ذلك في مجالسي ومحاضراتي، وفي تضاعيف بعض مؤلفاتي، وذلك مما يوجب على المسلم أن يتراجع عن خطئه

1- محمد ناصر الدين الألباني، في مقدمة المجلد (الأوّل) من السلسلة الضعيفة، (ص 3- 6).

2- محمد ناصر الدين الألباني، مقدمة صحيح النسائي، (ص8/ 10)، وينظر سمير الزهيري، وقفات مع النظرات، (ص21- 24).

3- قال هذا في حوار أجرته معه مجلة: (البيان) العدد (33)، (ص 12).

عند ظهوره، وأن لا يجمد عليه، أسوة بالأئمة الذين كان للواحد منهم في بعض الرواة أكثر من قول واحد توثيقا وتجريحا، وفي المسألة الفقهية الواحدة أقوال عديدة، وكل ذلك معروف عند العلماء، من أجل ذلك فإنه لا يصعب علي أن أتراجع عن الخطأ إذا تبين لي، و﴿ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [يوسف: ٣٨][1] ، وللمحدثين أقوالا في الجرح والتعديل متغايرة أو آراء في التصحيح والتضعيف مختلفة، كما أن للفقهاء في مسائل الفقه والأحكام أقوالا واختلافات فكم من مسألة للإمام الشافعي فيه قولان وكم من حكم شرعي للإمام أحمد فيه أقوال وهكذا وما ذاك إلا لاختلاف أنظارهم في الدليل سواء بالكثير أم بالقليل فهل يقال في مثل هؤلاء الأئمة متناقضون وكم من حديث أقره الذهبي في تلخيصه الحاكم في مستدركه على تصحيحه ثم يخالف ذلك في الميزان أو مهذب سنن البيهقي أو غيرهما. وكم من حديث أودعه ابن الجوزي في الموضوعات ومع ذلك هو معه في العلل المتناهية وكم من راو وثقه ابن حبان ثم تراه في كتاب المجروحين، وكم من راو اختلف فيه قول الحافظ ابن حجر ما بين تقريب التهذيب وفتح الباري أو التلخيص الحبير فهل يقال لمثل هؤلاء الحفاظ والجهابذة متناقضون[2].

ووجدت كلاما نفيسا لبكر أبو زيد حيث قال عند الكلام على حال: (صالح بن بشير المري)، وأنّه (متروك الحديث)، ولا يعتبر به في الشواهد، ولا المتابعات: قال: «هذا يتفق مع ما قرره العلامة الألباني في: (الضعيفة)، خلاف ما قرره في تعليقه على: (مشكاة المصابيح)، فإنّه اعتبر به؛ فليصّحح، وهذا لا يشغّب به على أهل العلم، كالحال في تعدّد الروايات عن الإمام الواحد في الفقهيات، وفي رتبة الحديث الواحد، وكذا في منزلة الراوي، وللحافظين: الذهبي، وابن حجر، في هذا شيء غير قليل يعلم من المقابلة بين (الكاشف)، و(المغني) كلاهما للذهبي، وبين: (التقريب)، و(التلخيص)، و(الفتح)، ثلاثتها لابن حجر، والأعذار في هذا مبسوطة... لكن هذا يوافق لدى المبتدعة شهوة يعالجون بها كمد الحسرة من ظهور (أهل السنة)، ولهم في الإيذاء وقائع مشهودة على مرّ التاريخ، لكنها تنتهي بخذلانهم، والله الموعد»[3].

– **رابعا:** تغير ما ينقدح في ذهن الناظر في الأحاديث من حال الحديث فيتغير بذلك اجتهاده... لتنبيه ناصح أو الوقوف على أسانيد من كتب ومخطوطات أخرى، أو ظهور قرائن أخرى مستجدّة، أو لتطور

1- محمّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 5).

2- ينظر تقرير هذا المعني والتمثيل له في علي حسن عبد الحميد، الأنوار الكاشفة، (ص20/ 24).

3- بكر بن عبد الله أبو زيد، جزء في مرويات دعاء ختم القرآن، ضمن: (الأجزاء الحديثية)، (ص 261).

الباحث وزيادة قوته العلمية وغيرها، قال الألباني: «فقد حدثت أمور، وتطورت بعض الآراء والأفكار، أوجبت إعادة النظر في المزبور...ومن أهم تلك الأمور، وأسباب تطور الأفكار صدور بعض المطبوعات والمصورات من الكتب الحديثية التي لم تكن معروفة من قبل، وفيها كثير من مصادر المنذري المشار إليها آنفا...فقد وقفت فيها على طرق وشواهد ومتابعات لكثير من الأحاديث التي كنت قد ضعفتها تبعا للمنذري وغيره، أو استقلالا بالنظر في أسانيد مصادرها التي ذكرها هو أو سواه، فقويتها بذلك، وأنقذتها من الضعف...وعلى العكس من ذلك فقد ساعدتني بعض الطرق المذكورة في المصادر الجديدة على اكتشاف علل كثير من الأحاديث... وأما ما يتعلق بالآراء والأفكار، فالإنسان بحكم كونه خلق ضعيفا، وساعيا مفكرا، فهو في ازدياد من الخير...ولذلك تتجدد أفكاره، وتزداد معلوماته، وهذا أمر مشاهد في كل العلوم، ومنها علم الحديث القائم على معرفة الألوف من تراجم الرجال، وما قيل فيهم جرحا وتعديلا، والأطلاع على آلاف الطرق والأسانيد، فلا غرابة إذن أن يختلف قول الحافظ الواحد في الراوي الواحد والحديث الواحد. كما اختلفت أقوال الإمام الواحد في المسألة الواحدة كما هو معلوم من أقوال الأئمة، ولا داعي لضرب الأمثلة فهي معروفة...وثمة سبب آخر يستدعي إعادة النظر في الكتاب، ألا وهو ما فطر عليه الإنسان من الخطأ والنسيان، وهو وإن كان لا يؤاخذ عليه المرء كما هو ثابت في القرآن والسنة، فلا يجوز الإصرار عليه إذا تبين، ولذلك فإن من دأبي أنه كلما بدا لي خطأ أو وهم نبهت عليه على هامش نسختي من الكتاب، لأصححها إذا ما قدر له طبعه من جديد..»[1]..

فإذا تقرر عذر الشيخ، فإن تراجعاته تشمل حالات وصورا كثيرة، أشار الشيخ إلى أصولها في النصّين السابقين لعل من أظهرها مايلي:

1- أحاديث تغير حكم الشيخ عليها بعد ظهور حيثيات جديدة لم يعلم بها وله أمثلة كثيرة منها:

- المثال الأول: قال الذهبي معلقا على حديث: رواته ثقات، رواه أبو بكر الخلال في كتاب السنة له، علّق عليه الألباني في تحقيق مختصر العلوّ بقوله: «وذكر ابن القيم في (الجيوش الإسلامية) (ص34) أن إسناده صحيح على شرط البخاري»[2]، ثم ضعّفه في الضعيفة[3]، فتهمته بالتناقض في هذا لا يستقيم بل

1- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (1/ 4- 8).

2- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي، (ص98).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 177، رقم 755).

الظاهر أن الشيخ لما لم يقف على سنده عمل بقول الذهبي ونقل تصحيح ابن القيم للحديث، في مختصر العلو، فلما وقف على أسانيد الحديث مع زيادة في متنه، حكم عليه بعد الدراسة بالنكارة وضعّفه بذلك.

– **المثال الثاني**: حديث رقم (118) في الضعيفة، وفيه قوله: «(تنبيه): كنت قد أعللت الحديث بضعف زمعة بن صالح وعنعنة أبي الزبير وبأنه مخالف للحديث الصحيح المخرج في (الإرواء) ثم وجدت تصريح أبي الزبير بالسماع في مطبوعة جديدة قيمة من آثار السلف، ووجدت له شاهدا قويا من حديث عبد الله بن عكيم بهذا اللفظ كنت خرجته في (الإرواء)، فأعدت النظر في إسناده فتأكدت من صحته فأخرجته مع حديث أبي الزبير في (الصحيحة) (3133)[1].

فقد نصّ الشيخ هنا أنه رجع عن تضعيف الحديث بعنعنة ابن الزبير وضعف راو ومخالفته لحديث صحيح لما ظفر بمطبوع فيه تصريح ابن الزبير بالتحديث مع وجود شاهد مقو للحديث فصصح الحديث بذلك وليس هذا من التناقض بل تفاعل مع ما يستجد من معطيات علمية.

– **المثال الثالث**: حديث رقم (3133) في الصحيحة، وفيه قوله: «واعلم أيها القارئ الكريم! أنني كنت خرجت حديث جابر هذا منذ أكثر من ثلاثين سنة في المجلد الأول من (الضعيفة)...فلما شرعنا في إعادة طبع هذا المجلد، ووصلت في تصحيح تجاربه إلى هذا الحديث؛ تذكرت أنني كنت خرّجت في (الإرواء) ما يشبهه، وكان تأليفه بعد (الضعيفة) بنحو خمسة عشر عاما، فوجدت فيه حديث عبد الله بن عكيم من طريقين عنه بلفظين...وملت فيه إلى تصحيح إسناده، وصرحت بأن إسناد الأول صحيح، فخشيت أن يكون في هذا التصحيح شيء من الوهم، فأعدت النظر فيه بطريقة أوسع– كما ترى– مما هناك، فتأكدت من صحته، وازددت قناعة به...وعليه؛ رأيت لزاما عليّ أن أنبه القراء الأفاضل أن الحديث–بشاهد حديث ابن عكيم– صار صحيحا لغيره، وأنني نقلته إلى هنا، والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى أقوم طريق»[2].

وهنا عدل عن تضعيف الحديث وصححه بعد إعادة النظر في أسانيده، والوقوف على شواهد تقويه.

2– أحاديث حكم عليها بالنظر الى طريق، ثم وقف على طريق آخر أشار إليه بقوله:

1– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 240)، وينظر تفصيله في السلسلة الصحيحة، (7/ 369).

2– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 369).

«وبعد كتابة ما تقدم لفت نظري أحد الإخوة جزاه الله خيرا – إلى أن الحديث مخرج في (الصحيحة) برقم (2118)، فلما قرأت التخريج فيه؛ وجدت الاختلاف بينه وبين تخريجه هنا أمرا طبيعيا جدا، يقع ذلك كثيرا في بعض الأحاديث؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف خلافا لبعض الجهلة الأغرار، كمثل أن يضعف حديثا ما لضعف ظاهر في إسناده، ثم يصححه في مكان آخر لعثوره على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها، وعلى العكس من ذلك يقوي حديثا ما – تصحيحا أو تحسينا – جريا على ظاهر حال إسناده، ثم ينكشف له أن فيه علة تقدح في قوته، ..."[1].

وله أمثلة كثيرة منها:

– **المثال الأول**: حديث: «كان رسول الله اذا اتبع جنازة لم يقعد حتى توضع في اللحد»، ضعّف سنده في تحقيق المشكاة مشيرا إلى إمكان تحسينه، حيث علّق على قول المؤلف: «رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وقال الترمذي: هذا حديث غريب وبشر بن رافع الراوي ليس بالقوي»، قائلا: «قلت: لكنه عند أبي داود من طريق أخرى وفيها عبد الله بن سليمان بن جنادة بن أبي أمية عن أبيه وهما ضعيفان»[2].

ثم حسنه لوقوفه على طرق أخرى في صحيح الترمذي[3]، وفيه قوله: «وكنت خرجتهما في (الضعيفة) (864)، ولم أكن قد وقفت على الطريق الأولى الموقوفة الصحيحة، ولذا وجب نقلهما منها إلى هنا..»[4].

– **المثال الثاني**: حديث رقم (3173) في الإرواء، وفيه قوله: «ولذلك كنت أوردته في (ضعيف أبي داود)، فلما وقفت على متابعة شعبة وعبد الله بن سعيد الفزاري لهما على الشطر الثاني من حديثهما قررت نقله إلى (صحيح أبي داود) لأن الشطر الأول منه ليس فيه كبير شيء مع كونه موقوفا، وكذلك كنت ضعفته في تعليقي على (المشكاة) (1/306-307) فليصحح إذن بالطريق الأولى...»[5].

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (24/ 1076).

2- محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي مشكاة المصابيح، تح: محمد ناصر الدين الألباني، (ص529، رقم 1681).

3- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1420هـ، (ص519، رقم 1020)، وصحيح ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني صحيح سنن ابن ماجة، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1417هـ، (2/ 30، رقم 1265،).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة. (6/ 605)، و(ح2764). و(ح2952).

5- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (7/ 524)، وينظر مثالا آخر في الصحيحة (ح1995). (ح2758).

فقد ذكر الشيخ أنه ضعف الحديث في تعليقه على المشكاة وضعيف أبي داود، لتفرد ضعيف، فلمّا وقف على متابعة للراوي الضعيف، صحّحه ونقله إلى صحيح أبي داود.

3- أحاديث حكم عليها بناء على الراجح في حال الرّاوي عنده، ثم تجدد اجتهاده في حال الراوي، فتغير الحكم، وله أمثلة كثيرة منها[1]:

- المثال الأول: قوله في حديث رقم (3463) في الصحيحة: «قلت: هو صدوق ثقة-يعني عبد الله بن لهيعة- ؛ لكنه كان قد أصيب بسوء الحفظ، فمن حدث عنه قبل ذلك، أو من كتابه؛ فحديثه صحيح، ومنهم العبادلة، وألحق بهم بعضهم غيرهم، مثل قتيبة بن سعيد؛ كما تقدم نقله عن الحافظ الذهبي غير مرة، وهذا من روايته عنه كما ترى، فالحديث غريب صحيح، وقد كنت ضعفته في بعض التخريجات القديمة مثل (غاية المرام) (423)، وقبل اطلاعي على فائدة الذهبي المذكورة، ولذلك صرت بعدها أحاول الانتباه لها في كل الأحاديث التي يذكر فيها (ابن لهيعة) ؛ راجيا من الله التوفيق والسداد» [2].

ونحوه دراج بن سمعان أبو السمح المصري، قال فيه: «جريت إلى ما قبل سنين على تضعيف حديثه مطلقا سواء كان عن أبي الهيثم أو غيره، ثم ترجح عندي أنه حسن الحديث إلا عن أبي الهيثم في بحث أودعته في (الصحيحة) أيضا برقم (3350)».[3]

فقد تغير اجتهاد الشيخ في حال الراوي (ابن لهيعة) وكذا (دراج بن سمعان)، وعليه أعاد النظر في حكمه على أحاديثهما، فتغير اجتهاده فيها وأحكامه عليها بذلك، فليس هذا بتناقض كما هو ظاهر.

- المثال الثاني: حديث: «من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه...»، ضعّفه في المشكاة قائلا: «إسناده لين»[4]، ثم صححه في الصحيحة [5]، قال: «قد كنت قلت في تعليقي على (المشكاة) (5036): «إسناده لين»، وذلك بناء على قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الوليد هذا من (التقريب): «لين الحديث»،

1- ينظر عمليا مثالا ظاهرا في الباب فيه فوائد في حديث (رقم 3439) في الصحيحة (7/ 1297- 1299)، لولا طوله لنقلته.

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1367/1368).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح التّرغيب والتّرهيب، (7/1)، وينظر الصحيحة (7/ 1059).

4- تحقيق المشكاة، (ص1401، رقم 5036).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (رقم 928).

وهو أخذ ذلك مما ذكره في ترجمته من (التهذيب) وليس فيها من التوثيق غير قول ابن حبان في (الثقات): «ربما خالف على قلة روايته»، قلت: «وقد فاته قول ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (4 / 2 / 20): «سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: ثقة»، فلما وقفت على هذا التوثيق من مثل هذا الإمام اعتمدته لأنه أقعد بهذا العلم من ابن حبان مع عدم مخالفته إياه في الجملة في هذه الترجمة، وبناء على ذلك صحّحت الحديث ورجعت عن التليين السابق، وقد نبهت على هذا في تحقيق الثاني للمشكاة، والله أعلم»[1].

فقد رجع الشيخ عن تضعيف الحديث في تحقيق المشكاة إلى تصحيحه في الصحيحة لمّا ظهر له حال الراوي.

– المثال الثالث: حديث رقم (3345) في الصحيحة، وفيه قوله: «(تنبيه): كنت اعتمدت في تخريج حديث (غسل الجمعة) المتقدم في أول هذا التخريج تضعيف أبي حاتم والدارقطني لـ (مسكين بن عبد الله)، وبعد هذا التحقيق الذي وفقني الله تبارك وتعالى حوله، وتتبع من روى عنه من الثقات، فقد رجعت عن تضعيفه، وأسأل الله تعالى المزيد من فضله وتوفيقه..»[2].

فقد رجع الشيخ عن تضعيف مسكين بن عبد الله، ورجع عن تضعيف ما رواه، وصحّح له[3].

4– أحاديث لم يتبيَّن فيها علة، ثم ظهرت له بعد[4]، وله أمثلة كثيرة منها:

– المثال الأول: «حديث إن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السّبت والأحد...»، حسنه في تعليقه على صحيح ابن خزيمة فقال: «إسناده حسن، وصححه ابن حبان (941) من طريق

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 599، 600).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 1044).

3- وينظر مثالا آخر نحوه في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (ح2800).

4- ينظر تقرير هذا في النص السابق في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (24/ 1076).

المصنف»[1]، وضعفه في الضعيفة لظهور علته، قال: «ولم أكن قد تنبهت لهذه العلة في تعليقي على (صحيح ابن خزيمة)، فحسنت ثمة إسناده، والصواب ما اعتمدته هنا، والله أعلم»[2].

– المثال الثاني: حديث رقم (6383) في الضعيفة وفيه قوله: «فالحديث من أصله غير محفوظ عندي، وقد كنت صححته في التعليق على (صحيح ابن خزيمة) (278/3) لشاهد فيه (رقم 2066) من حديث أنس، ولكن تبين أنه غير محفوظ، أخطأ فيه بعض الرواة...»[3].

فقد ضعف الشيخ الحديث بعد تصحيحه بشاهد قبل لظهور علة فيه، وهو كون ذلك الشاهد غير محفوظ أخطأ فيه بعض رواته.

5– أحاديث لم يعلم وجود متابع لها أو شاهد، ثم علمه بعد. وله أمثلة كثيرة منها:

– المثال الأول: حديث رقم (201) في الصحيحة، ضعفه في المشكاة[4]، ثم صححه في الصحيحة، وقال: «فتبين مما سبق أن الحديث صحيح بهذه المتابعة، وقد خفيت على الترمذي فلم يصحح الحديث، وليس ذلك غريبا، ولكن الغريب أن يخفى ذلك على غير واحد من الحفاظ المتأخرين، أمثال العراقي والسيوطي وغيرهما، فأعلا الحديث بشريك، وردا على الحاكم تصحيحه إياه متوهمين أنه عنده من طريقه، وليس كذلك كما عرفت، وكنت اغتررت بكلامهم هذا لما وضعت التعليق على (مشكاة المصابيح)...، والآن أجزم بصحة الحديث للمتابعة المذكورة، ونسأل الله تعالى أن لا يؤاخذنا بتقصيرنا»[5].

فقد صحح الشيخ الحديث لوجود متابع بعد أن ضعفه لعدم وقوفه عليه، واغتراره بكلام بعض الأئمة في تضعيفهم للحديث.

1- مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري صحيح ابن خزيمة، تح: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط3، 1424 هـ/ 2003 م، (2/ 1035/ 1036).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (220/3، ح1099)، وينظر أمثلة أخرى في مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (2/ 465، حاشية 1).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 853).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحقيق المشكاة، (ص117، رقم 365).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 391/ 392).

– المثال الثاني: حديث رقم (3212) في الصحيحة، وفيه: «واعلم أنني كنت أوردت الحديث سابقا في (الضعيفة)...ولهذا الشاهد الكامل الصحيح، نقلته إلى هذه (الصحيحة)، الصحيحة (7/ 244/ 245). الصحيحة رقم (3215)، وفيه: وقد كنت خرّجت حديث الترجمة بنحوه في (الضعيفة) (647) من طريقين الأولى خير من الأخرى، وذكرت أن الحافظ ابن كثير جزم بنسبته إلى النبي ﷺ، وأنه لعله وقف له على طريق أو طرق أخرى يتقوى بها، وحينئذ ينبغي النظر فيها، وها أنذا قد وقفت على هذه الطريق، فبادرت إلى تخريجها وفاء بما قلت هناك، فالظاهر أنه من جملة الطرق التي ألقى مجموعها في قلب الحافظ ابن كثير ثبوت الحديث عن النبي ﷺ فجزم بنسبته إليه، وهذا ألقي في صدري أيضا حين وقفت على هذه الطريق التي عرفت مما سبق أنها حسنة لغيرها على الأقل فهي قوية بالطريق الأولى المشار إليها آنفا»[1].

فقد صحح الشيخ الحديث بعد أن وقف على شاهد للحديث المضعف.

– المثال الثالث: حديث رقم (2219) في الضعيفة، قال فيه: «ثم وجدت للحديث شاهدا من رواية أبي هريرة بسند حسن، ومن أجله كنت أوردته في (صحيح الترغيب) (8- صدقات)، فهو به قوي، وينقل إلى (الصحيحة)»[2].

فقد صحّح الشيخ الحديث، ورجع عن تضعيفه بعد وقوفه على شاهد حسن للحديث المضعف[3].

وعليه، فما عده المنتقدون تناقضا على قلته، قد لا يسلم منه أحد، وأكثره ليس من التناقض البتة بل من تغير الاجتهاد واستجداد معطيات أخرى أدت إلى تغير اجتهاد الشيخ، وهذا دليل رسوخ قدمه، والذي ينبغي مراجعة أقواله وتطور اختياراته، وهي جادة معروفة عند مجتهدي أهل العلم في أكثر الفنون، ومما يسلم به الشيخ من هذه التهم معرفة كتبه الأخيرة من القديمة لتحرير آخر أحكامه على الأحاديث بل ومعرفة سائر اختياراته الحديثية، ومن أبرز هذا كلامه في كتاب النصيحة فإنه من آخر مؤلفاته، وإنّ من أعرف الناس به صاحب الروض الداني عصام موسى هادي، وقد جمعت تراجعاته في كتابين، (الإعلام بآخر أحكام الألباني الإمام) لمحمد بن كمال خالد السيوطي، و(تراجع

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (7/ 656).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5/ 248).

3- وينظر مثالا آخر في المشكاة حديث: (رقم 1375) ضعفه (ص434)، وحسّنه بمجوع الطرق في الإرواء (3/ 60، رقم 593).

العلامة الألباني فيما نص عليه تصحيحا وتضعيفا) لأبي الحسن مُحَمَّد بن حسن الشيخ، والملاحظ أنها متعلقة بأحكامه على الأحاديث وله تراجعات أيضا في تقرير و تحرير المسائل الحديثية الأخرى وهي حريّة بالجمع والدراسة.

****

** **الفرع الثاني: التساهل في الحكم على الحديث:**

مما انتقد على الألباني تساهله في الحكم على الحديث[1]: حيث حكم عليه غير واحد بالتساهل في تصحيح الحديث وتحسينه، وخصوصا في ترقية الحديث بمجموع طرقه من الضعيف إلى الحسن والصحيح، ومن الحسن إلى الصحيح، خصوصا في التحسين وترقية الحديث للحسن لغيره أو للصحيح، وقد ذكر الشيخ ابن عثيمين أنه يتساهل في ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين، أو التصحيح، ولا يلاحظ ما يكون شاذ المتن، مخالفا لأحاديث كالجبال صحة، ومطابقة لقواعد الشريعة[2].

وقيل إنه إذا حكم على حديث بالحُسن؛ فإنه محل نظر، لأن له منهجا يسير عليه في تحسين الأحاديث، يُتَحفّظ عليه؛ فهو يتساهل في جمع طريق ضعيفة، مع طريق ضعيفة يجمع بينهما، ويحكم على الحديث (بالحسن لغيره)، مع العلم بأن بعض تلك الطرق قد تكون مناكير، أو مما تفرد به بعض الرواة تفردا منكرا عند العلماء، والشيخ لا يبالي بهذا فيتوسع في التقوية بمجموع الطرق[3].

وقد يغتر بكثرة طرق الحديث بالرغم من شدة ضعف أفرادها، وما يكون في بعضها من علل قد ترد الأسانيد بعضها لبعض، فلا تنتهض لتقوية ذلك الحديث[4].

وكثيرا ما تكون أسانيد الأحاديث يعل بعضها بعضا، ويعتبرها شواهد لبعضها[5].

1- رد مُحَمَّد بازمول القول بتساهله في التصحيح في شرح صفة الصلاة، (ص57/ 69).

2- ينظر مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني في حياة الألباني وآراؤه وثناء العلماء عليه، (ص543).

3- ينظر سعد بن عبد الله آل حميد، فتاويه حديثية، دار علوم السنة، ط1، 1420هـ، 1999م، الرياض المملكة العربية السعودية، (ص111). وعصام عبدو ومجموعة من المؤلفين، الدرس الحديثي المعاصر، مركز إنماء، بيروت، لبنان، ط1، 2017، (ص465).

4- ينظر مصطفى العدوي وخالد المؤذن، نظرات في السلسلة الصحيحة، مكتبة الطرفين، الطائف، 1411هـ، (ص6).

5- مصطفى العدوي، الغسل والكفن، دار أهل الحديث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1413هـ، (ص132).

كما أنه يصحح الحديث في كثير من الأحيان بناء على صحة الإسناد فقط، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله، وأحيانا يصحح الحديث بمجموع الطرق، وكثرتها، مع شدة ضعفها[1]، كما يلاحظ على الشيخ التساهل في توثيق الرجال خاصة المجاهيل منهم[2].

وجملة المسائل التي نسب فيها للتساهل ثلاثة:

- الأولى: التساهل في تقوية الحديث خصوصا تقوية الحديث الضعيف بمجموع الطرق.

- الثاني: الحكم على الحديث بناء على صحة الإسناد فقط، من غير نظر إلى أوجه إعلاله.

- الثالث: التساهل في التوثيق باعتماد توثيق ابن حبان وقبول رواية بعض المجاهيل.

ولمناقشة هذه المسائل أنبه على بأمر مهم، وهو أن المحدث يحكم عليه بالتساهل إذا أصل أصلا مخالفا لتأصيلات الأئمة جانحا فيه إلى التساهل، أو بكثرة تطبيقاته المخالفة لأحكام الأئمة التي فيها جنوح للتساهل كما سبق تقريره، وعلى هذا يقال في خصوص الألباني، أنه حسب بحثي ونظري في تأصيلات الشيخ وتطبيقاته وتعقبات أهل العلم عليه ليس متساهلا كما أطلق بعض العلماء.

وتفصيلا أقول: أما التساهل في التوثيق فلم يظهر في جهوده، حيث مشى أولا تأصيلا على قواعد الأئمة، فقرر رد حديث المجهول في الأصل، ورد التوثيق الضمني للراوي، وقرر أن رواية الثقة عن الراوي ليست توثيقا له، وقبل من هذه ما دلت القرائن على قبوله كما سبق، كما أنه قرر أن من الأئمة متشدد ومتساهل في أحكامهم على الرواة فينبغي مراعاة ذلك وعمل بهذا، ومن ذلك تقريره تساهل بعضهم في التوثيق، ومنهم ابن حبان والعجلي وغيرهم، وأحمد شاكر من المتأخرين، وهذا الأصل لا يعني عدم الانتفاع بأحكامهم واطراحها، بل ينتفع بها وقد سبق في بحث مسألة تناقضه بيان أخذه بتوثيق ابن حبان في صور، وأن هذا لا يدفع أصل تساهله وليس تناقضا من الشيخ، كما سبق أن الشيخ مراع للتوثيق والجرح النسبي للراوي، وقد جهد في العمل بما أصل في تطبيقاته وهو واقع في الخطإ لامحالة، ولكن لا يقال بتساهله إلا إذا غلب على تطبيقاته التساهل، وهو ما لم أقف عليه ولم أجد من دلل له من تطبيقاته، والله أعلم.

1- مصطفى العدوي، شرح علل الحديث، دار ابن رجب، المنصورة، مصر، (ص68).

2- ينظر مصطفى العدوي وخالد المؤذن، نظرات في السلسلة الصحيحة، مكتبة الطرفين، الطائف، 1411هـ، (ص6).

أما بخصوص المسألة الأولى وهي التساهل في التصحيح والتحسين، فإني لم أجده يخالف في مباحث الحكم على الحديث تصحيحا أي قاعدة من قواعد الأئمة المتقدمين، فاعتبر الشروط الخمسة لصحة الحديث تأصيلا، وعمل بها تطبيقا كما سبق التدليل لذلك، ونحوه في مسألة الحديث الحسن، وإن ما وقع فيه في خطإ ووهم –وهو واقع لا محالة– في بعض أحكامه فهو في التطبيق لا في تقعيد وتأصيل المسائل، وهي مع هذا قليلة لا تبيح الحكم عليه بالتساهل، والله أعلم.

وأما في مسألة تحسين الحديث بمجموع الطرق وهو من أكثر المسائل التي انتقد فيها الشيخ، فإن المتقرر عند أئمة الفن وقوع أصل التقوية بشروطها وضوابطها وقرائنها، أما تقوية الحسن للصحيح فمن نصوص الأئمة في الباب، قول ابن الصلاح: «إذا كان راوي الحديث متأخّرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوّة من الجهتين، وذلك يرقّي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصّحيح»[1].

قال النووي: «إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة الحافظ الضابط، مشهورا بالصدق والستر فروي حديثه من غير وجه قوي وارتفع من الحسن إلى الصحيح»[2].

وقال الطيبي: «وحديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ، المشهور بالصدق والستر، إذا روي من وجه آخر، ترقّى من الحسن إلى الصحيح، لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر»[3].

وقال الزركشي: «الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقي من درجة الحسن إلى الصحة»[4].

وقال ابن حجر: «فإن خف الضبط...فهو الحسن لذاته... وبكثرة طرقه يصحّح»[5].

1- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص35).

2- يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ/ 1985 م، (ص30).

3- الحسين بن محمد الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، تح: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية، ط1، 1430 هـ/ 2009 م، (ص46).

4- محمد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (1/ 100).

5- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص65- 66).

واعترض ابن جماعة على هذا ولم يوافق على ذلك.

وأما ترقية الضعيف إلى الحسن، فهذه بعض نصوصهم في الباب:

– قال سفيان الثوري بعد ذكر حديث الخط: «لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه»[1].

– وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «حديث: أفطر الحاجم، ولا نكاح إلا بولي أحاديث يشد بعضها بعضا، وأنا أذهب إليها»[2].

فهذا أحمد قوى الحديثين لتعدد طرقها.

– قال إسحاق بن هانىء، قال لي أبو عبد الله، (يعني أحمد)، قال لي يحيى بن سعيد: «لا أعلم عبيد الله، يعني ابن عمر، أخطأ (إلا) في حديث واحد لنافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام ... الحديث»، قال أبو عبد الله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه.

– قال (أبو عبد الله): «قال لي يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدّث به العمري الصغير عن ابن عمر مثله، قال أبو عبد الله: لم يسمعه إلا من عبيد الله، فلما بلغه عن العمري صححه»[3].

فليتأمل كيف أنكر يحي القطان على عبيد الله الحديث، فلما وافقه العمري الصغير في روايته صححه.

وقرر الإمام الشافعي تقوية المنقطع والمرسل، وذكر عواضد ذلك حيث سئل: «هل تقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه؟ وهل يختلف المنقطع؟ أو هو وغيره سواء؟، قال «الشافعي»: فقلت له: المنقطع مختلف: فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين، فحدّث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم: اعتبر عليه بأمور: منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون،

1– أبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني، سنن أبي داود، (1/ 184).

2– مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (2/ 225).

3– عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ/ 1987م، (2/ 656).

فأسندوه الى رسول الله بمثل معنى ما روى: كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه...»، ثم ذكر بعض عواضد تقوية المرسل[1].

– قال الثوري: «إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه»[2].

وهذا الثوري نص على أن من أوجه كتابته للحديث الإعتبار به.

– قال الإمام أحمد: «ما حديث ابن لهيعة بحجّة وإنّي لأكتب كثيرا مما أكتب أعتبر به ويقوي بعضه بعضا»[3].

فقد ذكر الإمام أحمد أنه يكتب كثيرا من الحديث ليعتبر به، ويقوّي بعضه ببعض.

– وقال الترمذي: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن»[4].

فهذا الترمذي ذكر أن من شروط الحسن عنده أن يروى من غير وجه، فيتقوى بتلك الأوجه.

– وقال الدارقطني: «وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته عدلا مشهورا، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدا، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفا، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم»[5].

1- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (ص461).

2- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض (2/ 193).

3- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ، (2/ 193)، وينظر أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، تح: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض،ط1، 1409هـ، (ص54).

4- مُحَمَّد بن عيسى بن الترمذي، العلل الصغير، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ص758).

5- علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، (4/ 226).

وهذا الدارقطني وهو من أئمة علم العلل قرر أن المجهول لا يحتج به حتى يوافقه غيره.

– وقال الخطيب البغدادي: «وأما أحاديث الضعاف ومن لا يعتمد على روايته فتكتب للمعرفة وأن لا تقلب إلى أحاديث الثقات ويعتبر بها أيضا غيرها من الرّوايات»[1].

فقد قرر الخطيب أن أحاديث الضعاف ومن لا يعتمد على روايتهم تكتب ليعتبر بها.

– وقال البيهقي بعد ساق حديثا بسندين: «إسناده وإسناد ما قبله غير قوي، غير أنه إذا ضم بعضه إلى بعض أخذ قوة، والله أعلم»[2].

فقد قرر تقوية الحديث بالسندين، وفي كل من السندين ضعف حال انفرادهما.

– وقال أبو العباس ابن تيمية: «تعدد الطرق مع عدم التّشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول؛ لكنّ هذا ينتفع به كثيرا في علم أحوال النّاقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسّيّئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: إنّه يصلح للشّواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة ... وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ»[3].

وهذه النصوص تبين أن تقوية الأحاديث بتعدد الطرق بشروطه متفق عليه في الجملة بين أئمة الشأن من متقدمي أئمة الحديث فمن بعدهم إلى متأخريهم، وهو الذي استقر عليه تأصيل المتأخرين وتطبيقاتهم.

والألباني على هذا تطبيقا وتأصيلا لم يخرج عن سنن أئمة الحديث في تقرير المسائل، فقد قرّر أولا في مواضع تقوية الحديث، وذكر أنه قول العلماء قاطبة لا يحتاج للإستدلال له، وقد سبق في تفصيل جهوده ذكر نصوصه التأصيلية، ونسب من خالف إلى الجهل ومخالفة ما عليه المحدثون والوقوع في خطأ رد الحديث المقبول وذكر أدلة التقوية، كما عمل به تطبيقا، وقد سبق التمثيل ببعض تطبيقاته تأكيدا مع الإحالة إلى بعض الأمثلة الأخرى،كما قرر أن هذه التقوية ليست على إطلاقها بل لها شروط وضوابط دقيقة، والحديث

1- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 192).

2- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي شعب الإيمان، تح: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423هـ، (7/ 329).

3- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (13/ 352)، و(18/ 23).

الحسن لغيره من أدق وأغمض أنواع الحديث، وأن التقوية خاضعة للقرائن فلكل حديث نظر خاص، وجعلها قاعدة هامة من القواعد الحديثية الكلية، وذكر شروطها منبّها على تساهل المتأخرين في المسألة، وما قرره تقعيدا ظاهرة في تطبيقاته خصوصا في السلسلة الصحيحة، بل الناظر في تطبيقاته يجد فيها اعتناءه بالضوابط في الباب ويظهر فيها نظره في القرائن وعمله بها، مما يدل على رسوخ قدمه، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها في تفصيل جهوده في المسألة[1].

فالألباني موافق للأئمة في تقريرهم لهذه المسائل المتعلقة بالحسن لغيره وسالك منهجهم، فمن ادعى تساهله فعليه إقامة البينة والدليل على ذلك من تأصيلات الشيخ أولا –وأنّى له ذلك– ثم من تطبيقاته تدليلا على كثرة تساهله في الباب، وأما تقصيره في بعض التطبيقات، فلا يصح رميه بالتساهل لذلك لأنه لا يسلم أحد من خطإ مهما بلغ حفظا ودقة.

وعليه فلا يصح نسبته للتساهل تأصيلا جزما لأن تأصيلاته موافقة لتأصيلات الأئمة فهو تأصيلا غير متساهل كما تقرر وسبق بيانه في تفصيل جهوده وتطبيقا لعمله بما أصّله قدر اجتهاده.

بقي أن ينظر في تطبيقاته فتدرس وتقارن بأحكام الأئمة وتحاكم إلى تأصيلاتهم ومناهجهم، فإن كان فيها جنوح للتساهل أومخالفة لهم في أحكامهم بتقوية ما اتفقوا على تضعيفه صح رميه بالتساهل، وإلا فلا، والناظر في تطبيقات الشيخ يجد أنه صادر عن أقوال الأئمة متبّع مناهجهم، له في جل وأكثر حتى لا يقال كل الأحاديث سلف في حكمه عليها، وعليه من ادعى تساهله أن يجمع ما تساهل فيه ويدلل لذلك بالدراسة كما يثبت أن أكثر ما حسّنه لغيره من أحاديث تساهل فيها ليسلم له حكمه على الشيخ بالتساهل، أما مجرد الدعاوى أو تعقبه في تساهله اجتهادا في حديث أو أحاديث مختلف فيها، والله أعلم. وهذا ما لم أقف عليه مع كثرة من رد على الشيخ أو قال بتساهله، وإنما توجد دعاوى وتعقّبات عليه في أحاديث مختلف فيها رقّاها اجتهادا منه، وهو ليس بمعصوم، فقد يكون في بعضها شيء، فلا يصح حاله الإطلاق العام والوصف بالتساهل، ولا شك أن قول الشيخ في هذا معتبر، بل مقدّم على قول غيره في الأصل، وذلك لكثرة ممارسته للفن وسعة اطلاعة وتضلّعه فيه، خصوصا مع غموض وصعوبة هذا النوع من

1- ينظر (ص415- 428) من الرسالة، وينظر بعض الضوابط التي استعملها والتمثيل لذلك في زكريا بن غلام قادر، الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علوم الحديث، مكتبة المعارف الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431هـ، 2010/1م، (ص117- 132).

أنواع الحديث، والذي لا يحسنه إلا من طالت ممارسته للتصحيح والتضعيف، وتفتيشه عن الأسانيد، وأدمن النظر فيها، ولا شك أن الألباني في مقدّمة هؤلاء، والله أعلم.

ويتأكد ما تحرّر من عدم تساهل الشيخ تقرير أمور ثلاثة:

– **أولا: رد الشيخ على المتساهلين في الباب:** فنسب بعض الأئمة للتساهل، فنص على تساهل ابن خزيمة والترمذي والحاكم والهيثمي والمنذري والضياء المقدسي والسيوطي وأحمد شاكر في الحكم على الحديث، وتوثّق من أحكامهم ورد على بعضها، كما نسب آخرين للتساهل في التوثيق والحكم على الأحاديث تبعا لذلك كابن حبان والعجلي وتوثّق من أحكامهم ورد بعضها أيضا، وسبق بيانه في تفصيل جهود الشيخ، وهذا مما يدفع عن الشيخ القول بالتساهل لتوثّقه من أحكام من رمي بالتساهل من الأئمة.

– **ثانيا:** تبرئة كبار المحدثين للشيخ من تهمة التساهل، وقد برأه من التساهل أئمة فحول في علوم الحديث من المتأخرين، ومنهم الشيخ مقبل الوادعي حيث قال: «بعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحها لكن حسبه أنه لا يوجد له نظير في هذا الزمن وينبغي ان يعلم أن للشيخ اطلاعا ليس لأحد وانها توفرت له مراجع ليست عند لأحد فرب مصدر لا يتيسر لنا الوقوف عليها فنضطر إلى أن ننقله من كتب الشيخ عازين ذلك إليه فجزاه الله عن الاسلام خيرا»[1].

وكذا ابن باز قال في فتوى له منشورة في موقعه: «الشيخ الألباني من خيرة العلماء، ومن أفاضل العلماء، ورجل علامة معروف عندنا بالخير والاستقامة ورجل عقيدة، ولكن لا يجوز الأخذ بكل ما قال لا، غلط...هو علامة وكتاباته جيدة، وغالب ما يتكلم فيه صحيح وجيد، ولكن قد يغلط في بعض الأشياء، وقد يخطئ في بعض الأشياء مثل غيره من الناس، ما من عالم إلا وله أخطاء حتى الأئمة الأربعة...طالب العلم يتأمل ما قاله هو وغيره، فما وافق الدليل أخذه وما خالف الحق تركه، والعامي يسأل أهل العلم عما أشكل عليه»[2].

وقال: «الشيخ ناصر الدين الألباني من خواص إخواننا الثقات المعروفين بالعلم والفضل والعناية بالحديث الشريف تصحيحا وتضعيفا، وليس معصوما بل قد يخطئ في بعض التصحيح والتضعيف، ولكن

1- مقبل بن هادي الوادعي، إجابة السائل، (ص567).

2- فتوى في موقع الشيخ من فتاوى نور على الدرب.

لا يجوز سبه ولا ذمه ولا غيبته، بل المشروع الدعاء له بالمزيد من التوفيق وصلاح النية والعمل، ومن وجد له غلطا واضحا بالدليل فعليه أن يناصحه ويكتب له في ذلك...»[1].

– ثالثا: اعتماد الباحثين وأكثر العلماء على أحكام الشيخ وثقتهم بها، مع ما سطّر من ثناء أفراد العلماء والمؤسسات على أعمال الشيخ الحديثية، وكذا ما سبق من المناصب التي تولاها الشيخ، أو عرضت عليه.

وأما دعوى حكمه على الحديث بناء على صحة الإسناد فقط، من غير نظر إلى أوجه إعلاله فمندفعة بأمور كثيرة أظهرها:

– أولا: نص الشيخ على خلافها، وهو عدم الاكتفاء في الحكم على الحديث بالنظر في ظاهر السند بل ينظر في المتن أيضا، وقد يضعّف الحديث، ولو كان ظاهر سنده الصحة: قال رحمه الله: «ثم إن المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف على جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يتردّدوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السّند وحده لا يقتضي ذلك...»[2].

وفي هذا النص من الشيخ التنبيه إلى أن أئمة أهل الحديث لا يكتفون بالنظر إلى سند الحديث للحكم عليه بالضعف، بل ينظرون إلى متنه كذلك، وقد يضعفونه بقرائن واردة في متنه دون سنده.

وعمل الشيخ به تطبيقا: ومن أمثلة ذلك قوله في حديث (3016) في الضعيفة: «قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، فهو صحيح، وإن خالفه عمر بن إبراهيم فقال: حدثنا قتادة عن العلاء بن زياد عن رجل حدثه – يثق به – عن معاذ بن جبل به! فزاد بينهما الرجل الذي لم يسم...ثم تبين لي أن فيه علة تقدح في صحته، ألا وهي الانقطاع بين العلاء بن زياد ومعاذ؛ فإنه لم يسمع منه؛ كما قال المنذري في (الترغيب) (1/ 132) ، والهيثمي في (المجمع) (2/ 23) ، وقد كنت غفلت عن هذه العلة حين خرجت (شرح العقيدة الطحاوية)، فصححته فيه (516) جريا على ظاهر إسناده، والآن قد رجعت عنه، والله تعالى هو الموفق، وأستغفره من كل زلل[3].

1- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، (25/ 71).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 86).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (7/ 16/ 17).

فقد قرر الشيخ هنا رجوعه عن تصحيح الحديث بظاهر سنده لظهور علة فيه بعد إعادة النظر فيه، وفيه نظره في علل الحديث وعدم اكتفائه بالنظر في ظاهر السند.

ومن عمله التطبيقي في نقده للمتن بعد نقد السند قوله في الضعيفة في حديث (من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا): «باطل: وهو مع اشتهاره على الألسنة لا يصح من قبل إسناده، ولا من جهة متنه، أما إسناده...ثم تكلم عن سنده...ثم قال: وأما متن الحديث فإنه لا يصح، لأن ظاهره يشمل من صلّى صلاة بشروطها وأركانها بحيث أن الشرع يحكم عليها بالصحة، وإن كان هذا المصلي لا يزال يرتكب بعض المعاصي، فكيف يكون بسببها لا يزداد بهذه الصلاة إلا بعدا؟! هذا مما لا يعقل ولا تشهد له الشريعة...»[1].

فالشيخ لم يكتف بنقد سند الحديث، بل انتقل إلى نقد متنه بعد نقد سنده، فقرر عدم صحة المتن لنكارة معناه، ومخالفته لأصول الشريعة بل وللعقل كذلك.

– **ثانيا:** رد الألباني على من اكتفى بظاهر السند في الحكم على الحديث: ومن ذلك رده على ابن حزم مبيّنا منهج النقاد: «إن ابن حزم نظر إلى ظاهر السند فصحّحه، وذلك مما يتناسب مع ظاهريته، أما أهل العلم والنقد، فلا يكتفون بذلك بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكّنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علة أو لا.....»[2].

وتعقب عمليا كثيرا من الأئمة في هذا، ومن ذلك قوله في حديث رقم (5036) في الضعيفة: «منكر، أخرجه البزار (ص 34 – زوائده) عن خالد بن مخلد: حدثنا إسحاق ابن حازم: سمعت مُحَمَّد بن كعب: حدثني حمران قال: دعا عثمان بوضوء وهو يريد الخروج إلى الصلاة في ليلة باردة، فجئته بماء؛ فغسل وجهه ويديه، فقلت: حسبك؛ قد أسبغت الوضوء والليلة شديدة البرد، فقال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: ... فذكره، وقال: (لا نعلم أسند مُحَمَّد بن كعب عن حمران إلا هذا)، قلت: وكلاهما ثقة من رجال الشيخين، وإسحاق بن حازم ثقة أيضا. وخالد بن مخلد – وإن كان من رجال (الصحيحين)–؛ فقد تكلم فيه جماعة، وساق له ابن عدي عشرة أحاديث استنكرها، وقد ساق بعضها الذهبي في (الميزان)، وقال فيه: ولولا هيبة (الجامع الصحيح) لعددته في منكرات خالد بن مخلد ...).

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (1/ 54/ 57).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (6/ 57).

قلت (الألباني): وأرى أنا أن هذا الحديث من منكراته؛ فإن الحديث في (الصحيحين) وغيرهما من طرق عن حمران به نحوه، وليس فيه قوله: (...وما تأخر). وعلى هذا؛ فقول المنذري (1/ 95): «رواه البزار بإسناد حسن»! وقول الهيثمي (1/ 237) : «رواه البزار، ورجاله موثقون، والحديث حسن إن شاء الله"!! ومثله قول الحافظ ابن رجب في (اختيار الأولى) (ص 15-16): «وإسناده لا بأس به»!! إنما هو جريا منهم جميعا على ظاهر الإسناد، دون النظر إلى ما في متنه من النكارة التي ذكرتها، وقول الهيثمي أبعد عن الصواب؛ لأنه صرح بتحسين متن الحديث وسنده؛ فتنبه! وقد أشار إلى ما ذكرت الحافظ ابن حجر في (الخصال المكفرة) بعد أن عزاه لابن أبي شيبة في (المصنف) - ولم أره فيه -، و (المسند)، وإلى أبي بكر المروزي، والبزار، فقال (ص 14-15): (وأصل الحديث في الصحيحين)، لكن ليس فيه: وما تأخر»[1].

فقد تعقب الشيخ هنا الهيثمي وابن رجب في حكمهما على الحديث بالحسن لظاهر سنده، وحكم عليه بالنكارة، والآفة فيه خالد بن مخلد الذي يرو منكرات، وهذا منها.

- وقال في حديث رقم (5598) في الضعيفة: «قلت: كأن الحافظ نظر إلى ظاهر السند فصححه! وإلا؛ فكيف يكون صحيحا وهو شاذ؟! والدليل عليه أن أحدا من أصحاب ابن عمير لم يذكر هذه الزيادة، وقد أخرجه الطبراني في (كبيره) (909 - 920) من طريق معمر وشريك وزائدة وأبي عوانة وابن عيينة وزيد بن أبي أنيسة والحكم بن هشام وعمرو بن قيس والأعمش؛ كلهم عن ابن عمير؛ دون الزيادة، وبعض رواياتهم في الصحيحين كما تقدم»[2].

وهنا تعقب الحافظ ابن حجر لتصحيحه الحديث بظاهر سنده دون مراعاة شذوذه ومخالفة أحد الرواة لسائر الرواة عن شيخهم.

- وفي حديث (5900) في الضعيفة قال:«ومما سبق تعلم أن رمز السيوطي للحديث بالحسن في بعض نسخ (الجامع الصغير) مما لا قيمة له، ولعله تبع فيه ما نقله في (الجامع الكبير) (10939) عن الحافظ ابن حجر أنه حسّن إسناده فإذا صحّ هذا عن الحافظ؛ فيكون ذلك منه وقوفا عند ظاهر السند، دون التأمل بما وقع فيه من المخالفة، وإلا؛ فما هو الحديث المنكر- أو على الأقل الشاذ -إن لم يكن هذا؟!»[3]

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 62/ 64).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (12/ 217/ 218).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 827).

وهنا تعقب السيوطي في متابعته لابن حجر لتحسينهم الحديث بظاهر سنده دون نظر في المخالفة الواقعة فيه.

- وقال في دراسة حديث رقم (922) في الارواء: «قلت: فقد اتفق الإمام البخاري وتلميذه الترمذي على تخطئة سعيد بن عامر في إسناده لهذا الحديث عن أنس، فمعنى ذلك أن سعيدا قد يخطيء، وقد أشار إلى ذلك أبو حاتم فقال كما فى كتاب ابنه (49/1/2) : (هو صدوق، وكان رجلا صالحا، وكان فى حديثه بعض الغلط)، وأما الحاكم فجرى على ظاهر السند، فقال: (صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي...)»[1].

وهنا تعقب الشيخ الألباني الإمام الحاكم لتصحيحه الحديث بظاهر سنده دون مراعاة خطإ سعيد بن عامر فيه، والذي نص عليه البخاري والترمذي.

– ثالثا: تقرير الشيخ وجوب النظر في القرائن المحتفة بإسناد ومتن الحديث وليس النظر فقط إلى ظاهره لأن لكل حديث نقدا خاصا، وردّه على من لم يفقه هذا فخطّأه واتهمه بالتناقض في حكمه على نفس السند بحكم مختلف لاختلاف متنه واختلاف القرائن المحتفة بالحديث، ومن ذلك قوله في دراسة حديث رقم (6906) في الضعيفة: بعد أن حكم عليه بالنكارة: «فمثله – يعني علي بن مسعدة- يحتمل حديثه التحسين، وقد كنت حسّنت له حديثا آخر في (المشكاة)، (2341)...أما هذا؛ فقد حال بيني وبين تحسينه تضعيف الأئمة المتقدمين له واستنكارهم إياه...وشيء أخر، وهو أهم – عندي – مما تقدم وهو أنه تفرد بزيادة هذا اللفظ على الحديث الصحيح الذي جعله هو تمام الحديث... نقد المعلق على (مسند أبي يعلى) (5/ 302)؛ فإنه قال – بعد أن حسّن إسناد الحديث –: «علي بن مسعدة: لا ينحط حديثه عن رتبة الحسن، وقد اضطرب الأستاذ الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني في الحكم عليه؛ فقد حسّن له حديث: (كل ابن آدم خطاء)...بينما ضعّف به حديث: (الإسلام علانية...)، فأقول: ما نسبه إليّ من الاضطراب ناشيء من حداثته في هذا العلم وقلة ممارسته إياه؛ بل ولربما كان ذلك بسبب عدم علمه بأصوله ومصطلحه، فماذا يقول يا ترى في قول الحافظ النقاد في رسالته القيمة: (الموقظة) بعد أن عرّف الحديث الحسن: «ثم لا تطمع بأن لـ (الحسن) قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك؛

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (4/ 49).

فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؛ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن ولربما استضعفه! وهذا حق؟»

قلت (الألباني): فإذا كان هذا حال كثير من الحفاظ في التردد في الحديث الحسن بل والحافظ الواحد؛ فماذا على مثلي إذا تردد أو تغير اجتهاده في الحديث الواحد؟ فكيف والتغير ليس في الحديث الواحد، وإنما في حديث آخر له، وقد اقترن به من المخالفة والنكارة ما سبق بيانه، وهو مما غفل عنه المنتقد المشار إليه، وكأنه غفل أيضا عن الحديث الشاذ، وهو من رواية الثقة الذي يصّحح حديثه إلا عند المخالفة، ومثله الحديث المنكر الذي هو من رواية من دونه في الحفظ، والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا عند المخالفة، وصدق الله العظيم ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ٣٨﴾ [يوسف: ٣٨][1].

فقد تعقب من اتهمه بالتناقض في تحسين حديث علي بن مسعد وتضعيفه حديثا آخر من روايته، مبيّنا اختلاف القرائن المحتفة بالحديثين الموجبة للحكم على الأول بالحسن لاحتماله، والثاني بالضعف لاستنكار الأئمة وتضعيفهم له، مع تعلقه بأدق أنواع الحديث وهو الحسن لغيره الذي يتغير اجتهاد الناقد فيه.

- وقال في حديث (6479) في الضعيفة، بعد الحكم عليه بالنكارة: «وحسّان هذا: مختلف فيه، ويتلخص من أقوال العلماء: أنه صدوق في نفسه، ولكنه يخطئ، وبهذا وصفه الحافظ في (التقريب) مع كونه من رجال البخاري، وفي ترجمته ساق ابن عدي الشطر الأول من الحديث في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث».

قلت (الألباني): فمثله يكون حسن الحديث؛ إذا خلا من المخالفة والنكارة، أو ينتقي من حديثه ويستشهد به.... وبعد كتابة ما تقدم لفت نظري أحد الإخوة جزاه الله خيرا - إلى أن الحديث مخرج في (الصحيحة) برقم (2118)، فلما قرأت التخريج فيه؛ وجدت الاختلاف بينه وبين تخريجه هنا أمرا طبيعيا جدا، يقع ذلك كثيرا في بعض الأحاديث؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف خلافا لبعض الجهلة الأغرار، كمثل أن يضعف حديثا ما لضعف ظاهر في إسناده، ثم يصححه في مكان آخر لعثوره على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها، وعلى العكس من ذلك يقوي حديثا ما - تصحيحا أو تحسينا - جريا على ظاهر حال إسناده، ثم ينكشف له أن فيه علة تقدح في قوته، ولا سيما إذا كان الحكم عليه مقتصرا على الحسن-كهذا الحديث مثلا، لأن ذلك يعني أن في راويه شيئا من الضعف، ولذلك لم يصحح...»[2].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 945- 948).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 1075- 1077).

فقد قرر الشيخ أن الراوي (حسّان) صدوق يخطيء، ولهذا يختلف الحكم على حديثه بحسب القرائن، فقد يحسّن حديثه إذا سلم من المخالفة والنكارة، وقد ينتقى من حديثه للاستشهاد، وقد يضعف إذا وجد فيه علة، وهو ما صنعه الشيخ من إعمال للقرائن، فحسّن حديثه في موضع وضعف له في آخر.

– **رابعا:** تأكيد الشيخ على وجوب معرفة فقه متون الأحاديث لتمييز الضعيف المنكر والشاذ منه، فقال: «فالعجب من أناس يتولون تخريج الأحاديث، وتمييز صحيحها من ضعيفها، ولا فقه عندهم في متونها يساعدهم على معرفة الشاذ والمنكر من الحديث»[1].

– **خامسا:** تعليله كثيرا من الأحاديث بعلّل خفية غير ظاهرة مع التنبيه إلى صحة أو حسن إسناده ظاهرا ومن ذلك قوله في حديث رقم (3897) في الضعيفة: «منكر بهذا السياق أخرجه النسائي في (اليوم والليلة) (رقم482) من طريق عمر بن حفص بن غياث: أخبرنا أبي: أخبرنا الأعمش: أخبرنا أبو إسحاق: أخبرنا أبو مسلم الأغر قال: سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان: قال: ... فذكره مرفوعا.

قلت (الألباني): «وهذا إسناد ظاهرة الصحة؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، لكن في عمر بن حفص بن غياث شيء من الضعف؛ كما ينبئك به الحافظ ابن حجر في (التقريب؛ فقال في عمر: «ثقة؛ ربما وهم»، وقال في حفص: «ثقة فقيه؛ تغير حفظه قليلا في الآخر». وساق له في (التهذيب) عدة أحاديث خطّأه فيها، أحدها من روايته عن الأعمش، وأنا أقطع بأن هذا الحديث مما أخطأ في لفظه؛ لمخالفة الثقات إياه فيه...»[2].

فهذا السند ظاهره الصحة فرواته ثقات من رجال الصحيحين، ولكن الشيخ ضعفه لغلبة الظن في خطإ راويه حفص بن غياث في روايته، حيث خالفه جمع من الثقات فيه.

– وفي الضعيفة حديث رقم (1666)، قال: «أخرجه الحاكم (4/ 321) من طريق عبد الله عن معمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما ينتظر أحدكم إلا غنى مطغيا...»، الحديث، مثله دون قوله: «بادروا بالأعمال سبعا»، وقال: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو كما قالا في ظاهر السند، ولكني قد وجدت له علة خفية، فإن عبد الله الراوي له عن معمر هو عبد الله بن المبارك،

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (13/ 1116).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (8/ 355).

وقد أخرجه في كتابه (الزهد) وعنه البغوي في (شرح السنة) بهذا الإسناد إلا أنه قال: «أخبرنا معمر بن راشد عمن سمع المقبري يحدث عن أبي هريرة ...»، فهذا يبين أن الحديث ليس من رواية معمر عن المقبري، بل بينهما رجل لم يسم. ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا في شيوخ معمر المقبري ولا في الرواة عن هذا معمرا، ولوكان ذلك معروفا لذكروه لجلالة كل منهما، فهذا الرجل المجهول هو علة هذا السند. والله أعلم»[1].

وهذا الحديث صححه الحاكم والذهبي لأن ظاهر سنده كذلك، ولكن الشيخ ضعفه لظهور لعة خفية فيه، وهي وجود راو فيه مجهول لم يسم.

– وقال في حديث رقم (2161) في الإرواء بعد تضعيفه: «قلت: وهذا إسناد ظاهره الحسن، ولكنه قد أعل بعلة خفية، فقال ابن أبي حاتم (430/1): «سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن منصور (فذكره) قال أبي: وهم إسحاق فى اختصار هذا الحديث»[2].

فقد ضعف الشيخ الحديث وإن كان ظاهره الحسن لوجود علة خفية فيه ذكرها أبو حاتم وهي وهم أحد رواته وهو اسحاق في اختصاره للحديث.

– وقال عن حديث: (1130): «ليس من امبر امصيام في امسفر»: شاذ بهذا اللفظ، أخرجه أحمد (434/5) عن معمر عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري – وكان من أصحاب السقيفة – قال سمعت رسول الله ﷺ فذكره.

قلت (الألباني): «وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وعلته الشذوذ ومخالفة الجماعة...»[3].

وهنا ضعف الشيخ الحديث مع أن كان ظاهره الصحة، فرجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وذلك لظهور علة فيه، وهي الشذوذ ومخالفة الجماعة.

– **سادسا:** تقرير الشيخ أن صحة السند لا يلزم منه صحة المتن، وهذا سبق تحرير كلامه فيه، والتدليل له والتعليق عليه.

1- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (4/ 164/ 165).

2- محمد ناصر الدين الألباني، الإرواء، (7/ 229).

3- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 264).

– **سابعا:** حرص الألباني على جمع طرق الحديث للحكم عليه كما تقرر في مواضع، وهو من أسباب تغير أحكامه كما سبق، وقد قرر سابقا أن من فوائد جمع طرق الحديث الكشف عن علله.

وقد قدمت بحوث ودراسات في منهج الشيخ في إعلال الأحاديث وفي مقاييس نقده للمتن، تأصيلاته وتطبيقاته، فيها مع ما ذكر سابقا تأكيد عناية الشيخ بالنظر في سند الحديث ومتنه، والتفتيش عن علله، وعدم اكتفائه بالنظر إلى ظاهر سنده فقط في حكمه على الحديث، وهو المتوافق مع تأصيلات الأئمة وتطبيقاتهم، والله أعلم.

وهنا تنبيهات متعلقة بالمسألة:

– **الأول:** أن الأصل في الحكم على الحديث النظر في السند، والمتن تابع له، وصحة المتن مبنية على صحة السند، ولهذا تجد في شروط الصحيح الشروط الخمسة كلها لها علاقة بالسند وإثنان منها يختصان بالمتن وهو الشذوذ والعلة، وأهل العلم إذا وجدوا في المتن شيئا والسند ظاهره القبول ورواته ثقات، حمّلوا الخطأ أقل رجال السند ثقة وضبطا، ولكن أحيانا قد يكون السند صحيحا والمتن مستنكرا فيحكمون عليه بالنكارة والشذوذ، قال المعلمي: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر...»، وذكر له أمثلة[1]، وقال ابن أبي حاتم: «يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[2]، وقال أيضا: «ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن...»[3].

– **الثاني:** تعليل المتن لا يطيقه كل أحد ولو كان مشتغلا بعلم الحديث، وإنما يطيقه أئمة الحديث ونقاده المكثرون من الإنشغال بالأسانيد والمتون المكتسبون لملكة معرفة مراتب الرواة وأحوالهم وتمييز كلام المعصوم ﷺ عن غيره من الكلام.

1- عبد الرحمان المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة، (ص8).

2- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (1/ 351).

3- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، (ص264).

– **الثالث:** الأصل في الحكم على الحديث النظر في ظاهره لأن العلل في الحديث كالعلل في الأبدان، فإن الطبيب ينظر في ظاهر البدن في لون عينيه ونبض قلبه وتنفسه ونحوه، فإن وجدها سليمة ولم ير فيه قرينة على المرض كتغير لونه وغيره، حكم له بالصحة لذلك الظاهر، فإن وجد قرينة مرض بحث ونظر حتى يصل إلى علته ومرضه استأناسا بتلك القرينة وهكذا، والله أعلم، فالحديث الأصل إذا سلم ظاهره السلامة من العلة والأصل عدم العلة[1]، فإن وجدت قرينة نظر فيه لتكتشف العلة، والله أعلم.

****

** **الفرع الثالث: الكلام على أحاديث مخرجة في الصحيحين أو أحدهما:**

مما انتقد على الألباني تضعيفه أحاديث في الصحيحين، لأن هذا مما يفتح باب الطعن فيهما:

ومن أشهر من انتقده في ذلك وشنع ورد عليه في خصوص صحيح مسلم، ممدوح سعيد ممدوح في (تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم)، وغلا في ذلك وتجاوز حدود الرد العلمي، بل ودلس في بعض ذلك، ولم يتحلى بالأمانة العلمية وتحامل على الشيخ، وقد رد عليه الألباني في مقدمة كتابه آداب الزفاف[2]، وطارق بن عوض الله في رد مفصل قوي نفيس وسمه ب (ردع الجاني المعتدي على الألباني)، وكذلك علي حسن الحلبي في كتاب (كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم).

فانتقد الشيخ لكلامه في بعض أحاديث الصحيحين بحجة مخالفة للإجماع على صحة ما فيهما من أحاديث، كما أن الكلام على أسانيدهما صحة وضعفا عبث لا فائدة فيه، وعمل لا قيمة له وتدخل فيما لا يعني، وهو يفتح باب الطعن في الصحيحين[3]..

وتضعيف الشيخ لبعض أحاديث الصحيحين أقره الشيخ، وهو واقع في مؤلفاته، ولكن الأدّق أن يقال مما انتقد على الشيخ انتقاده لبعض أحاديث الصحيحين لأن انتقاده لبعض أحاديثهما له أحوال، منها تضعيفه لبعض الأحاديث فيهما سندا ومتنا، ومنها تضعيفه للسند المخرّج في الصحيحين مع تصحيح

1- كما قال ابن الصلاح في المقدمة، (ص38)، والوادعي في السير الحثيث، (ص146).

2- محمد ناصر الدين الألباني، آداب الزفاف، المكتبة الإسلامية، عمان الأردن، ط1، 1409هـ، (ص49- 71).

3- محمود سعيد ممدوح، تنبيه المسلم لتعدي الالباني على صحيح مسلم، (ص11).

متن الحديث لوجود طريق آخر أو لعواضده، ومنها تضعيف ألفاظ وزيادات حكم عليها بالشذوذ في أحاديث، ومنها ترجيح وجه على آخر روي بهما الحديث ونحوها، وهو معذور في ذلك كما يأتي.

أما أنه يفتح باب الطعن في الصحيحين فهذا غير مسلم والانتقاد على الشيخ في هذا مع التشنيع عليه لا يستقيم لما يلي:

– **أولا:** أن دفاع الشيخ عن السنة وحجيّتها وبيان منزلة مصادرها مشهور، كدفاعه عن المسند في كتاب العظيم (الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد)، وفي خصوص الصحيحين أثنى عليهما مبينا منزلتهما في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله: «كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقا بالغا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم، حتى صار عرفا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا»[1].

– **ثانيا:** تبرؤ الشيخ من تهمة الطعن في الصحيحين وبيان أنه متابع لأئمة الحديث ماش على قواعدهم في ذلك، وليس على طريقة أهل الأهواء المشككين في السنة أو بعضها، فقال: «أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعا عن السنة، ولكي لا يتقوّل متقول، أويقول قائل من جاهل أوحاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في (صحيح البخاري) وضعف حديثه، فقد تبيّن لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أورأيي كما يفعل أهل الأهواء قديما وحديثا، وإنما تمسّكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة...»[2].

– **ثالثا:** دفاعه عن الصحيحين إجمالا ممن شكك في أحاديثهما خوفا من فتح باب الطعن فيهما فعقب على قول الغماري أبو الفيض: «ومنها أحاديث الصحيحين فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه فلا تغتر بذلك ولا تتهيّب الحكم عليه بالوضع، لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع

1- ينظر تحقيق الشيخ لشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، (ص22- 23).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (3/ 465).

ولتقرير ذلك موضع آخر وليس معنى هذا أن أحاديثها ضعيفة أو باطلة أو يوجد ذلك فيها بكثرة بل المراد أنه يوجد فيها أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع».

فعقّب عليه الشيخ بقوله: «وهذا مما لا يشك فيه كل باحث متمرس في هذا العلم...غير أني أتخوف من قول الغماري أخيرا: (لمخالفتها للواقع)، لما يخشى من التوسع في ذلك....»[1].

ودافع خصوصا عن أحاديث كثيرة في الصحيحين رادا القول بتضعيفها وفتح باب ذلك وشدّد النكير على من تعدى على حديث واحد في الصحيحين كما فعل مع أبي الفضل الصديق الغماري في تضعيفه لحدثين أحدهما في الصحيحين والآخر في مسلم[2]، وفعل ذلك مع مُحَمَّد زاهد الكوثري الذي ضعّف عشرات الأحاديث في البخاري وذكر منها (14) حديثا في مقدمة تحقيق شرح العقيدة الطحاوية[3].

– **رابعا:** تقريره أن رواة الصحيحين قد جاوزوا القنطرة يقينا، فقال في تحرير حال راو بعد حكاية كلام أهل العلم والخلاف فيه: «وقال ابن معين فيه: ولذلك أخرج له الشيخان في (الصحيحين)؛ فقد جاوز القنطرة يقينا»[4]، وقال عن راو آخر: «وأخرج له البخاري في (صحيحه) فقد جاوز القنطرة كما يقول الذهبي في أمثاله»[5]، ولا يعكّر على هذا تقييده لهذا أو الكلام في بعضهم لأنها قاعدة أغلبية ككثير من القواعد الحديثية قال الشيخ: «اتباعا للقاعدة الغالبة: أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما؛ فقد جاوز القنطرة»[6].

– **خامسا:** إنزال الصحيحين منزلتهما حتى في باب التخريج وذلك من خلال:

– تقديمه العزو إلى الصحيحين لعظم مكانتهما، وتقديمهما على سائر كتب الحديث، وسبق تقريره.

– النكير على من عزا لهما ما ليس فيهما تنزيها للصحيحين أن ينسب لهما حديث ضعيف، وإنكاره عزو ما في الصحيحين أو أحدهما لغيرهما لأن العزو إليهما مؤذن بصحة الحديث فمن الأول تشنيعه على

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، آداب الزفاف، (ص59- 60).

2- كما في السلسلة الصحيحة، (ح2814) والارواء، (ح638)، وينظر آداب الزفاف، (55- 57).

3- شرح العقيدة الطحاوية (ص38/ 39)، وينظر آداب الزفاف، (61- 62).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة (7/ 1215).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، (ص68).

6- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 668).

الصابوني لوقوعه في ذلك فقال: «وكذلك فعل بكتابه الآخر الذي سماه (صفوة التفاسير)؛ زينهما بأربعة أحاديث مخرجة تخريجا مكذوبا مفضوحا فيها كلها...ثم تعقبه في تخريجها وقال: هذا وقد يقول قائل: إن تعصيب الجناية في هذه الأحاديث الأربعة بالشيخ الصابوني لا وجه له، لأنها ليست بقلمه، فأقول: الحقيقة أن ما تقدم من الإشارة إلى نمط من أخطائه في (مختصره) وإن كان يكفي لإدانته بالجناية على أحاديث رسول الله ﷺ وتضليله لقرائه فيها، فإنه يتحمل أيضا مسؤولية هذه الأحاديث الأربعة أيضا»[1].

وإنكاره على مُحَمَّد منتصر الكتاني لذلك بقوله: «عزا أحاديث إلى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، وهي ليست عندهم على خلاف ما صنع في الفصل السابق وعزى إلى من ليس من الستة ولا من هو من الأئمة مع كون الحديث عند بعض أئمة السنة وعزى حديثا آخر لصحابي وهو لغيره، وساق زيادة في حديث صحيح لا يعرف لها أصل والمصدر الذي عزاها إليه مما لا يوثق به"[2].

ومن الثاني إنكاره على السيوطي كذلك بقوله: «ولاحظت أن السيوطي رحمه الله تعالى قد قصّر في تخريج بعض الأحاديث، وخصوصا في زيادة الجامع فقد يعزوه لغير الصحيحين وهو فيهما أو في أحدهما، وتارة يعزوه إلى من لم يلتزم الصحة من المصنفين، وقد أخرجه بعض من التزمها مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيره، أو يعزوه إلى من هو أنزل طبقة وأقل شهرة وقد رواه من هو اعلى وأشهر مثل الإمام أحمد رحمه الله، ولذلك فقد رأيت أن أستدرك عليه ما أمكنني من ذلك...»[3].

– تدقيقه في وجوب التنبيه عند عزو الحديث المعلق في البخاري لكونه معلقا لا مسندا، لأن في عزوه دون تنبيه إيهاما بصحته، والمعلق ليس كله كذلك، قال متعقبا أحدهم: «أطلق العزو للبخاري في بعض الأحاديث، فقال رواه البخاري وهي عنده معلقة، وبعضها مما لا يصح إسناده، وبذلك يتوهّم القراء أنها صحيحة على شرط البخاري في الصحيح، وليست الحال كذلك وعكس ذلك في موضع آخر، فقال رواه البخاري معلقا وهو عنده موصول»[4].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سلسلة الصحيحة، (4/ 10- 11).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة، (ص8).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ، 1988م، (ص19)، وينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 216).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة، (ص6).

– **سادسا:** تهيّبه من الكلام على أحاديث الصحيحين، ومنه قوله: «هذا كله كلام الحافظ –ابن حجر– وقد أطال النفس فيه، وحق له ذلك، فإن حديثا يخرجه الإمام البخاري في (المسند الصحيح) ليس من السهل الطعن في صحّته لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه»[1].

كل هذا يدل على توقير الشيخ للصحيحين ودفاعه عنهما وإنزالهما منزلتهما السنيّة بين كتب الحديث [2].

– **سابعا:** مكانة الشيخ العلمية تؤهله للحكم على الأحاديث، وعلى خوض هذا البحر الخضم الذي خاضه خاصة النقاد وكبار المحدثين بعد الشيخين ممن تكلم على بعض أحاديث الصحيحين، وإن كان الشيخ لم يتقصد تعقب الشيخين كما فعله بعض أهل العلم، بل عرض لتلك الأحاديث في مؤلفاته وتحقيقاته وتخريجاته في مشروعه في خدمة السنة، فاقتضى ذلك دراستها والحكم عليها، وقد ذكر أن الهمم يجب أن تنصرف لدراسة سائر كتب الحديث لا للصحيحين، فقال: «العمر أقصر، والوقت أضيق من التوجه إلى نقد (الصحيحين)؛ للتعرف على الأحاديث القليلة التي يمكن أن تكون معلولة عند العارفين بهذا العلم، بينما مجال نقد أحاديث غيرهما من كتب السّنة واسع جدا، وهذا ما جريت عليه في كل مؤلفاتي؛ إلا في بعض الأحوال النادرة، مما جرني إليه البحث والتحقيق، أو نبهني على ذلك بعض من سبقني من أهل العلم والتوفيق»[3].

– **ثامنا:** أما مخالفة الإجماع فإن دعوى الإجماع ليست بالأمر الهيّن، والناظر في كثير من الإجماعات يجد أنها منتقدة بل بعضها تجد الخلاف فيها مشهورا، وقد شكك في إطلاق هذا الإجماع الصنعاني في توضيح الأفكار فقال: «وهذا التلقي لأحاديث الصحيحين يحتاج مدعيه في إثبات هذه الدعوى إلى دليل...وقد جزم أحمد ابن حنبل وغيره بأن من ادعى الإجماع فهو كاذب، وإذا كان هذا في عصره قبل عصر تأليف الصحيحين فكيف بعده...»[4]، وناقش الدعوى مناقشة نافعة[5].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (4/ 185).

2- وينظر تقرير هذا أيضا في ردع الجاني المعتدي على الألباني، (ص41- 51)، و علي حسن الحلبي، كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم، دار الهجرة، القسم الأول، رد الإجماع المزعوم، (ص307- 311).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (11/ 668).

4- مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (1/ 93)،

5- ينظر المرجع نفسه، (94/ 98).

ولهذا، التحقيق هنا أن الإجماع المحكي في صحة أحاديث الصحيحين، المقصود صحة أصوله ومتونه في الجملة، فقد انتقدت كثير من الأسانيد وبعض المتون القليلة جدا...فيستثنى من حكاية الإجماع ما تكلم فيه من أحاديثهما، وهي أحاديث وأحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره[1].

وقد جمع كل الأحاديث المنتقدة في الصحيحين ودرسها دراسة جيدة وافية أبو سفيان مصطفى باجو في كتاب (الأحاديث المنتقدة في الصحيحين)[2].

قال ابن القيم: «وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جدا، وهم متفقون على لفظها ومعناها كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه، وهذا مما ينفرد بعلمه الخاصة وهم القليل من الناس»[3].

ونقل ابن حجر عن أبي إسحاق الإسفرائيني قوله: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها»[4].

وقد تكلم على أحاديث الصحيحين وانتقد جملة منها جمع من المحدثين والأئمة من أشهرهم أبو الفضل ابن عمار الشهيد (ت317) في كتابه (علل الأحاديث في كتابه الصحيح لمسلم بن الحجاج)، وأبو بكر الإسماعيلي (ت371) في مستخرجه على صحيح البخاري، وأبو الحسن الدارقطني (ت385) في كتاب (الإلزامات والتتبع)، وأبو علي الغساني (ت498) في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، وأبو مسعود الدمشقي (ت662) في كتابه (الأطراف)، وابن القطان الفاسي (ت628) في كتابه (بيان الوهم والإيهام) وتكلم غيرهم في بعض أحاديث الصحيحين من غير تصنيف مستقل في المسألة، منهم أبو داود (ت256)، وابن خزيمة (ت311)، وابن حبان (ت354)، والخطابي (ت388)، والبيهقي (ت458)، وابن عبد البر (ت463)، والقاضي عياض (ت544)، وعبد الحق الإشبيلي (ت581)، وابن الجوزي

1- ينظر عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص29)، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (1/ 145)، عبد الله بن بهادر الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (1/ 2287).

2- مطبوع في دار الضياء، طنطا مصر، ط1، 1426هـ، 2005م.

3- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، (2/ 655).

4- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (1/ 145).

(ت795)، وابن الصلاح (ت643)، والمنذري (ت656)، والنووي (ت676)، وابن تيمية (ت727)، وابن عبد الهادي، (ت744)، والذهبي (ت748)، وابن القيم (ت751)، والبلقيني (ت805)، وابن حجر (ت852)، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين[1]، فكيف ينسب الألباني للتفرد بهذا الأمر.

وقد أشار الشيخ إلى هذا في تمام النص السابق في الثناء على الصحيحين فقال: «والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وفّقوا في ذلك توفيقا بالغا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم حتى صار عرفا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا...وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في الصحيحين هو بمنزلة ما في القرآن لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا، فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: (أبى الله أن يتم إلا كتابه)، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية، لا الاهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه»[2].

كما رد الألباني دعوى الإجماع قال: «في قوله (ص7): (أما مخالفته الإجماع، فإن الأمة اتفقت على صحة ما في مسلم من الأحاديث، وأنها تفيد العلم النظري، سوى أحرف يسيرة معروفة، وهي صحيحة لكنها لا تفيد العلم...وتعدي الألباني يرجع إلى هذه الأحاديث المتفق على صحتها، المفيدة للعلم، ومن هنا كان مخالفا للإجماع...وقد جفّت الصحف، ورفعت الأقلام عن أحاديث الصحيحين، وإلا كانت الأمة باتفاقها على صحة الصحيح، قد ضلت عن سواء السبيل). فقال: قلت: (وهذا القول وحده منه يكفي اللبيب أن يقنع بجهل هذا المتعالم، وافترائه على العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين في ادعائه الإجماع المذكور، فإنهم مازالوا إلى اليوم ينتقد أحدهم بعض أحاديث الصحيحين مما يبدو له أنه موضع للانتقاد بغض النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يذكر، فلا نثقل على هذه

1- ينظر تقرير رد دعوى الإجماع وحقيقتها في ردع الجاني المعتدي على الألباني، (ص65- 67)، وعلي حسن عبد الحميد الحلبي، كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم، دار الهجرة، القسم الأول، رد الإجماع المزعوم، (ص27- 43).

2- ينظر تحقيق الشيخ لشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: المكتب الإسلامي، ط8، 1404هـ، 1984م، (ص22- 23).

المقدمة بنقل النصوص عنهم، وإنما أريد أن أنقل لهذا الجائر بعض الأمثلة عن بعض المعاصرين من شيوخه وغيرهم ممن يجلهم ويحترمهم ويبالغ في الثناء عليهم....لعله يتبين له جهله وغروره، ويتوب إلى ربه من هذه الدعوى الباطلة، وما أقام عليها من الاحكام المخالفة لأقوال المحدثين وأصولهم...»[1].

وينبغي هنا التفريق بين مسلكين ونوعين من النقد للصحيحين:

– **الأول المسلك المنحرف:** وهو الذي لم ينضبط بضوابط النقد عند المحدثين، ولم يبن على قواعدهم ومناهجهم في التعامل مع الأحاديث والكتب وكلام النقاد، وربما كان منطلقه قواعد ومناهج فاسدة أو نزعات باطلة كالعقلانية والمادية والحداثة وغيرها من التوجهات، وغايته التشكيك في مصادر الوحي، وهدم قواعد العلوم الشرعية، ويلحق بهؤلاء الجهال والمتعالمون والمتعصبة وأصحاب الأهواء المتطفلون على علوم الحديث، وليس لهم فيها ورد ولا صدر، فهذا المسلك ونقده، حقه النقد والنقض وبيان عواره وأواره، ورده والرد على أربابه وبيان فساد أصله وفصله، ولا ينبغي أن يلتفت له ولا لأهله إلا للتحذير صونا لمصادر الشريعة وعلوم الدين.

– **الثاني: المسلك القويم:** وهو النقد العلمي المنضبط بضوابط النقد عند المحدثين القائم على التجرد للدليل، العارف بمواطن الإجماع والخلاف، الصادر عن أهله الثقات المأمونين، والذي دافعه خدمة علوم الحديث، والذود عن حياض السنة المحمدية أن ينسب للجناب النبوي ماهو منه بريء أو ينكر نسبة ما ثبت عنه ﷺ[2]، فهذا يقبل بلا شك، من أهله، بضوابطه، مع مراعاة مكانة الشيخين، وهيبة الصحيحين.

وقد أشار الألباني إلى هذا فقال: «جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لـ (صحيح البخاري)، وكذا لـ (صحيح مسلم) تعصبا أعمى، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح! ويقابل هؤلاء بعض الكتاب الذين لا يقيمون لـ (الصحيحين) وزنا، فيردّون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، مثل (السقاف)، و(حسان) و(الغزالي)...وغيرهم، وقد رددت على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع»[3].

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، آداب الزفاف (ص54/ 55)، ورد عليه من (49/ 71).

2- ينظر بحث المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين، بحث مقدم لمؤتمر (الانتصار للصحيحين) في الجامعة الأردنية، (ص17- 20).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (6/ 93).

وقال: «لكي لا يغتروا أيضا بما يكتبه بعض المشاغبين علينا من جهلة المقلدين والمذهبيين، الذين يهرفون بما لا يعرفون، ويقولون ما لا يعلمون...وفي مقابل هؤلاء بعض الناس ممّن لهم مشاركة في بعض العلوم...يتجرّؤون على رد ما لا يعجبهم من الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، ولو كانت ممّا تلقّته الأمّة بالقبول، لا اعتمادا منهم على أصول هذا العلم الشّريف، وقواعده المعروفة عند المحدثين، أو لشبهة عرضت لهم في بعض رواتها؛ فإنهم لا علم لهم بذلك، ولا يقيمون لأهل المعرفة به والاختصاص وزنا، وإنما ينطلقون في ذلك من أهوائهم، أومن ثقافاتهم البعيدة عن الإيمان الصحيح، القائم على الكتاب والسنة الصّحيحة؛ تقليدا منهم للمستشرقين أعداء الدين، ومن تشبه بهم في ذلك من المستغربين...ممن ابتليت بهم الأمة في العصر الحاضر بإنكار الأحاديث الصحيحة بأهوائهم، وبلبلوا أفكار بعض المسلمين بشبهاتهم، وقريب من هؤلاء بعض المشتغلين بهذا العلم؛ إلا أنهم لغلبة التعصب المذهبي عليهم، وتمكن الأهواء منهم؛ فإنهم في كثير من الأحيان يضعفون الأحاديث الصحيحة...»[1].

والمنصف العارف بمنزلة الشيخ العلمية عموما والحديثية خصوصا، إذا نظر لكلام الشيخ في المسألة، يوقن مع ما سبق أن كلام الشيخ في الباب سليم في منطلقه –وهو مشروعه العظيم في خدمة السنة– منضبط بضوابط النقد عند المحدثين، مبني على قواعدهم ومناهجهم، متابع فيه مَن سبقه مِن المحدثين الناقدين لبعض ما في الصحيحين، معذور إن أخطأ فإنه مجتهد مأجور إن شاء الله، وما تفرد به من كلام على حديث أو راو في الصحيح فإنه يشفع له مكانته العلمية وعدم تقصده لدراسة أحاديث الصحيحين بله انتقادهما أو الطعن فيهما كما سبق، وهو مسبوق في الكلام على أغلب الأحاديث التي تكلم عليها من أئمة الشأن له كما ذكره في مواضع كثيرة منها قوله عند رده عن نفسه تهمة الطعن في الصحيحين: «من الواضح أن المتعصب الجائر يشير في هذه الفقرة إلى الطعن فيّ لتضعيفي إسناد هذا الحديث وقد رواه البخاري وجوابي من وجهين: الأول: أنني لست مبتدعا بهذا التضعيف، بل أنا متبع فيه لغيري ممن سبقني من كبار أئمة الحديث وحفاظه مثل الذهبي...وابن رجب...وابن حجر العسقلاني...»[2].

ثم إن مدار كلامه على أسانيدها وبعض المتون حيث ضعف الشيخ أحاديث في مسلم، وكلها تكلم على أسانيدها مع تصحيح متونها[3]، عدى عشرة أحاديث أعلّ الشيخ متونها أو بعض ألفاظها أو رجّح

1- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1422هـ/ 2002م، (2/ 8-9).

2- تحقيق شرح الطحاوية، (ص37).

3- ينظر طارق بن عوض الله، ردع الجاني المعتدي على الألباني، (ص 73/ 86).

بعض الروايات وهو متبع في ذلك من سبق له في كل حكم سلف، هذا مع تحريه الدليل العلمي واتباع القواعد الحديثية وسلوك منهج المحدثين في الكلام على الأسانيد والمتون[1].

وتكلم في بعض أحاديث البخاري لضعف في بعض الرواة، أو غرابة أو نكارة في ألفاظ في المتون، أو لإدراج لفظ ليس من الحديث، أو لاضطراب في السند أو المتن، وقد استقرأها وناقشها مُحَمَّد حمدي مُحَمَّد أبو عبده في: (الأحاديث التي ضعفها الألباني في صحيح البخاري)، وهو بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من (14 –15/ 7/ 2010) بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

وهذا ختاما لا يعني فتح باب الكلام على أحاديث الصحيحين لكل أحد، فإن للصحيحين هيبتهما ومكانتهما، وللباحث ياسر الشمالي بحث قيّم على وجازته موسوم ب: (شروط الناقد لأحاديث الصحيحين)، منشور في الجامعة الأردنية، ذكر فيه أصول الشروط الواجب توفرها في الناقد لأحاديث الصحيحين.

****

** **الفرع الرابع: إتباع عزو الحديث إلى الصحيحين ببيان درجته:**

مما انتقد على الألباني بعض اصطلاحاته المتعلقة بتخريج الحديث مع الحكم عليه والمتعلق بالصحيحين كقوله: «صحيح أخرجه الشيخان أو البخاري أو مسلم»، أو «أخرجه البخاري وهو صحيح»، ونحوه فاستشكل هذا لأن مجرد العزو للصحيحين بيان لمرتبة الحديث وهو القبول، ففيه معاملة لأحاديث الصحيحين كغيرها من الأحاديث المخرجة في غير الصحيحين، وتطاول على أحاديثهما، ومخالفة للحفاظ الذين يكتفون في الحكم على الحديث إذا كان في الصحيحين بالعزو إليهما فقط من غير بحث عن أسانيدها، حتى عرّض بعضهم بأنه بدعة، كما أنه يفتح باب الطعن في أحاديث الصحيحين[2].

والظاهر عدم تَوَجُّه انتقاد الشيخ بهذا، و ردّه من وجوه:

– **الأول**: أن البدع تكون في العبادات في أمر يتعبد به وليس هذا مما يتعبد به.

– **الثاني**: قد ردّ الشيخ من تعقبه في هذا بأمور: منها:

1- ينظر ردع الجاني حيث وجه تضعيف الشيخ لهذه الأحاديث، (ص119- 131).

2- ممدوح سعيد ممدوح، تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم، (ص7).

-كونه عنى به البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث لا التشكيك في صحة ما خرج في الصحيحين، فقال: «كل من شم رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة ان قول المحدث في حديث ما: (رواه الشيخان) أو (البخاري ومسلم)، إنما يعني أنه صحيح، فإذا قال في بعض المرات (صحيح رواه الشيخان) أو (صحيح رواه البخاري) أو (صحيح رواه مسلم) فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث. فإذا قال (رواه الشيخان) أو نحوه فلا ينافي أنه صحيح، غاية ما في الأمر، أن التعبير مختلف والمعنى متحد، فأي شيء في الاختلاف في التعبير»[1].

- ومنها: كون الشيخ مسبوق لهذا الاصطلاح من غيره من الأئمة، قال الألباني: «قولي (صحيح، رواه الشيخان) ونحوه مما تقدم، وقد سبقت إليه، وإلا لم يبادر إلى الإنكار وإلى هذا الافتراء الذي نسبه إليّ من أني إذا قلت: (رواه الشيخان) فأنا متوقف في صحته -زعم- ولما قال أيضا ما سبق نقله عنه (فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون)، وقد سبقني إلى ما ذكرت إمام كبير من أئمة الحديث وحفاظه ألا وهو شيخ الاسلام محيي السنة أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود الفراء البغوي مؤلف الكتاب الجليل (شرح السنة)...فقد جرى فيه مؤلفه على مثل ما جريت أنا عليه في تخريج هذا الكتاب (تخريج الطحاوية) فهو تارة يكتفي بعزو الحديث إلى الشيخين أو أحدهما، وتارة يضم إلى ذلك التصريح بالصحة...»[2].

- وهو موجود في كلام جماعة من الحفاظ منهم البغوي كما ذكر الألباني[3]، والحافظ الصوري في فوائده قال: «هذا حديث صحيح، من حديث أبي الزّبير، عن جابر، انفرد مسلم بإخراجه»[4].

- وأبو نعيم الأصبهاني قال في مواضع: «صحيح أخرجه مسلم في صحيحه»[5]،

1- تحقيق شرح الطحاوية، (ص25).

2- ينظر تحقيق شرح الطحاوية، (ص26). وينظر (ص27).

3- ينظر الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، (2/ 268)، و(7/ 25)، و(7/ 113)، و(7/ 116)، وغرها كثير.

4- علي بن المحسن التنوخي، الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب لمحمد بن علي الصوري، تخريج الحافظ: مُحَمَّد بن علي الشامي، أبو عبد الله الصوري، تح: عمر عبد السلام التّدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، ط1، 1406هـ، (ص121).

5- ينظر أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،(2/ 79)، (2/ 296)، (2/ 315)، و(3/ 82)، (4/ 21)، (6/ 261)، (7/ 325).

- والإمام الحازمي قال في مواضع: «صحيح، أخرجه مسلم» و«صحيح، أخرجه البخاريّ»، «صحيح، أخرجه البخاريّ ومسلم» «صحيح متفق عليه»[1].

- وابن الصلاح قال: وأعلاها –أعلى أنواع الصحيح وهو الّذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: «صحيح متّفق عليه»[2].

فهذا ابن الصلاح وهو من أئمة الصنعة من أهل الاستقراء العام ينص على أن هذا الاصطلاح يكثر أهل الحديث من استعماله.

- وابن حجر قال في حديث: «وسنده صحيح وأخرجه مسلم»[3].

فمع إطلاق هؤلاء الأئمة لهذا الاصطلاح، فلا يعلم أحد انتقد هؤلاء الأئمة أو تعقبهم في هذا الاصطلاح فضلا عن الطعن فيهم بحجة التشكيك في أحاديث البخاري وغيره مما رمي به الألباني.

- ومنها: بيان عذره في إطلاقه وهو إيقاف القاريء على درجة الحديث بأقرب طريق قال: «إن قولي فيما رواه الشيخان أو أحدهما (صحيح) وكنت قدّمت الجواب عنه في المقدمة الملحقة المشار إليها آنفا وهو قولنا فيها: (رغبينا في إيقاف القاريء بأقرب طريق على درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة...)»[4].

ولعل هذا من الشيخ وجيه خصوصا في هذا الزمن الذي جهل أكثر الناس فيه منزلة الصحيحين وأحاديثهما، وقد ذكر لي أن أحد الخطباء استدل في خطبة له بحديث، ثم أتبعه بقوله وهو (مرسل)، فكيف بعامة الناس.

– الثالث: قد يكون معنى العبارة (صحيح أخرجه البخاري) ونحوه، أن الصحة مستفادة من إخراج البخاري للحديث لا بالنظر في إسناده فتكون النسبة سببية، ويكون معنى الكلام (صحيح لأن البخاري أخرجه)، وليس معناه الحكم بالصحة استقلالا أو التوقف في صحته مع كونه مخرجا في الصحيح ثم تخريج

1- ينظر مُحَمَّد بن موسى بن الحازمي، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، دائرة المعارف العثمانية –حيدر آباد الدكن–، (ص54)، و(ص68)، و(ص86)، و(ص90)، و(ص97)، و(ص106)، و(ص113)، و(ص127)، و(ص133).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص28).

3- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (11/ 142).

4- تحقيق شرح الطحاوية، (ص25).

الحديث كقوله (صحيح أخرجه الترمذي) ومراد الأئمة ومنهم الألباني الأول ويدل لهذا ما ورد في رد الشيخ على ابن عبد المنان حيث قال: «عزو الهدام إلى الصحيحين -أو أحدهما- لا يلزم أنه صحيح عنده»[1]، ولا يعقل أن ينتقد الألباني على غيره ما هو واقع فيه، وقد صرح الشيخ بأن هذا هو مراده في رده على من انتقده في اصطلاحه هذا مبينا مراده من اصطلاحه هذا كما سبق، ويكون المعنى الثاني عند الأئمة والشيخ فيما انتقد على الشيخين، والله أعلم.

– الرابع: ما علم من دفاع الشيخ المستميت عن السنة وخصوصا الصحيحين، وسبق بحثه في ذكر تعقبه في تضعيف أحاديث في الصحيحين.

الخامس: الأصل حسن الظن بالعلماء خصوصا من عرف بنصرة السنة والدين، والألباني باتفاق أهل العلم من خاصة أولائك.

****

** **الفرع الخامس: التشدد في التعامل مع الحديث الضعيف:**

مما انتقد على الألباني التشدد في التعامل مع الحديث الضعيف، حيث رمي بالتشدد في التحذير منه مع الدعوة لاطراحه وهجره، وعدم العمل به ولا الاستفادة منه[2].

والناظر في تقريرات الألباني المتعلقة بالحديث الضعيف وتعامله معه -كما سبق- يجد أن كلامه موافق لكلام طائفة من أهل العلم في مسألة عدم العمل والاحتجاج به مطلقا، فهذا قول في المسألة قال به جمع من الأئمة كما سبق في بيان حكم الاحتجاج بالضعيف، وكذا تحذيره من الضعيف خصوصا مع انتشاره وما فيه من محظور نسبة ما لا يصح للنبي وما فيه من محذور التعبد لله بما لم يثبت والذي قد يؤدي للتعبد بالبدع كما هو واقع، ولعل عذر الشيخ كثرة رواج الأحاديث الضعيفة خصوصا في الأزمنة المتأخرة.

وأما القول بأن الشيخ يطرح الحديث الضعيف ولا يستفيد منه مطلقا فهذا لا يستقيم لأمور منها:

1- ينظر رد الشيخ عليه في النصيحة، (ص9).

2- ممدوح سعيد ممدوح التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، (ص167)، وينظر علي عبد الباسط، التعقّبات الحديثية على الشيخ الألباني، (ص97)، و(ص102).

– **أولا:** تنبيه الشيخ إلى أن الحديث ضعيف الإسناد إذا تضمن حكمة وحقا فإنه يستفاد منه ولا ينسب للنبي ﷺ ومن ذلك قوله: «وأن يتذكر –يعني طالب العلم – الحكمة التي وردت في بعض الأحاديث ولو أنها أحاديث ضعيفة من حيث إسنادها، ولكنها من حيث دلالتها فيها حكم بالغة، منها (طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس) لأنني أرى حقيقة أن كثيرا من إخواننا طلاب العلم يهتمون بغيرهم أكثر مما يهتمون بأنفسهم، ولذلك فأنا أذكر في هذه الحكمة ولا أقول بهذا الحديث طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس ولست أعني بطبيعة الحال أن انشغاله بعيبه ومحاسبته لنفسه ينبغي أن يشغله أيضا عن التوجه بنصحه إلى إخوانه لا، لكن لا أريد أن يعكس طالب العلم المسلم الأمر، فينشغل بهداية الناس وإرشادهم ثم هو ينسى نفسه ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾[المائدة: 105]»[1].

– **ثانيا:** تصحيحه معنى الحديث الضعيف وانتفاعه به والإشارة إلى ذلك إذا وافق معناه نصوصا شرعية أخرى أو أحاديث أخرى صحيحة أو شهد له عمل السلف أو النظر الصحيح، **فمن الأول** موافقة معناه لنصوص شرعية قوله: «الحديث الضعيف سندا قد يكون صحيحا معنى لموافقة معناه لنصوص الشريعة مثل حديث: (طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس)، ونحوه كثير ولكن ذلك مما لا يجيز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم»[2].

فقد نصّ هنا على أنه مع ضعف سند الحديث قد يصح معناه لموافقته لنصوص شرعية أخرى، وهذا فيه إشارة للانتفاع بذلك الحديث ومعناه الموافق لنصوص أخرى.

ومن أمثلته قوله: «وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي ﷺ أنه قال: (من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة)، وهذا الحديث روي مرسلا ومسندا.. وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة، وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومرسله من أكابر التابعين، ومثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل،

1– شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، جامع تراث العلامة الألباني في المنهج والأحداث الكبرى، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط1، 1432هـ/ 2011م، (1/ 164).

2– محمد ناصر الدين الألباني، تحريم آلات الطرب، (ص73– 74).

فعمل الشيخ بمدلوله واستدل به لقرائن تشهد لمعناه مع إقراره بأنه مرسل ضعيف، وهذا انتفاع بالضعيف[1].

– **ومن الثاني:** موافقة معنى الحديث الضعيف لأحاديث أخرى صحيحة: ومنه قوله في صفة صلاة الجنازة: «ثم يضع يده اليمني على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد، ثم يشد بينهما على صدره، وفي ذلك أحاديث لابد أن أذكر بعضها: الأول: عن أبي هريرة مرفوعا في حديثه المتقدم آنفا: (...ووضع اليمني على اليسري)، وهو وإن كان ضعيف الإسناد، فإن معناه صحيح بشهادة الأحاديث الآتية فإنها بإطلاقها تشمل صلاة الجنازة كما تشمل كل ما سوى المكتوبات من الصلوات كالاستسقاء والكسوف وغيرها»[2].

وقوله في حديث رقم (4145) في الضعيفة: «(نعم؛ فإنه دين مقضي. يعني: يستدين ويضحي)، منكر...قلت: من الواضح جدا أن هذا الحديث واه من حيث الرواية، ولكن يبدو لي أن معناه صحيح من حيث الدراية؛ فقد ثبت عن عائشة نفسها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (من حمل من أمتي دينا، ثم جهد في قضائه، فمات ولم يقضه؛ فأنا وليه)، وإسناده صحيح، كما هو مبين في (الصحيحة) (3017).. ثم دلّل لذلك»[3].

فقد انتفع الشيخ بالحديثين وأخذ بما تضمناه من حكم مع ضعفهما لموافقة حكمهما لأحاديث أخرى صحيحة.

– **ومن الثالث:** وهو ما شهد له عمل السلف: قوله في حديث: (973): « (لو بني هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدي)، ضعيف جدا...ثم إن معناه صحيح، يشهد له عمل السلف به حين زاد عمر وعثمان في مسجده ﷺ من جهة القبلة، فكان يقف الإمام في الزيادة، ورواه الصحابة في الصف الأول»[4].

1- ينظر نبيل بلهي، الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، (ص4).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص117). ونحوه (ص194/ 195). وينظر الإرواء، (1/ 293). وغيرها، وينظر نبيل بلهي، الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، (ص4).

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (9/ 170).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (2/ 402- 403).

فقد انتفع الشيخ بالحديث وأخذ بما تضمنه من حكم مع ضعفه لشهادة عمل السلف من الصحابة له[1].

– **ومن الرابع**: وهو ما شهد له النظر الصحيح قوله: «ويدل على تحريم السؤال به تعالى حديث: (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة)، ولكنه ضعيف الإسناد كما بينه المنذري وغيره، ولكن النظر الصحيح يشهد له، فإنه إذا ثبت وجوب الإعطاء لمن سأل به تعالى كما تقدم، فسؤال السائل به، قد يعرض المسؤول للوقوع في المخالفة وهي عدم إعطائه إياه ما سأل وهو حرام، وما أدى إلى محرم فهو محرم، فتأمل...»[2].

فقد انتفع الشيخ بالحديث وأخذ بما تضمن من حكم مع ضعفه لموافقة للنظر الصحيح القائم على أدلة شرعية أخرى[3].

– **ثالثا:** ومن انتفاعه بالحديث الضعيف حرصه الشديد على تطلب الشواهد والمتابعات وجمع طرق الأحاديث الضعيفة رجاء تقويتها أو تقوية معناها، وهذا كثير في مؤلفاته تطبيقا تغني شهرته عن التمثيل له، ومن ذلك قوله في حديث: (559) في الصحيحة: «(ما بلغ أن تؤدى زكاته، فزكي فليس بكنز)...جملة القول أن هذا الإسناد ضعيف لانقطاعه...إلا أن المرفوع منه يشهد له حديث خالد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب»[4].

فمع تضعيف الشيخ للحديث عمل به وصححه لوجود شاهد لمعناه[5].

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله في حديث رقم (6948) في الضعيفة: «(أفضل الهجرتين الهجرة الباتّة؛ والهجرة الباتّة: أن تثبت مع رسول الله، وهجرة البادية: أن ترجع إلى باديتك. وعليك السّمع والطّاعة، في عسرك ويسرك، ومكرهك ومنشطك، وأثرة عليك)، ضعيف بهذا السياق، ثم قال بعد دراسته مقررا ضعفه: (ولم

1- ينظر نبيل بلهي الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، (ص4).

2- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 512- 513).

3- ينظر نبيل بلهي، الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، دط، دت، (ص3).

4- محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 100/ 102).

5- ينظر نبيل بلهي، الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الالباني، المرجع السابق، (ص2).

نجد ما نشد به من عضد هذا الحديث، إلا قوله: (عليك السمع والطاعة)؛ فإنه حديث صحيح، وتراه في (صحيح الجامع)»[1].

وهذا التقرير لا يصدر عمن يطرح الحديث الضعيف ولا ينتفع به مطلقا.

فنسبة اطراح الشيخ الألباني للضعيف وعدم انتفاعه به غير دقيق، وتقوّل على الشيخ وسوء فهم لمنهجه في التعامل مع الحديث الضعيف تأصيلا وتطبيقا، وصنيعه موافق لصنيع الأئمة في عدم اطراح الضعيف، فمع ترجيح عدم الإحتجاج بالضعيف فإنه يروى ويستأنس به إذا لم يشتد ضعفه، كما هو قول أكثر العلماء، ويدل عليه صنيعهم وتعاملهم مع الحديث الضعيف وتفريقهم بينه وبين الموضوع، حيث أجازوا روايته واعتنوا به وأوردوه في كتبهم وبوبوا عليه أبوابا بنوا عليها أحكاما، وقدمه بعضهم على القياس، ولهم فيه مقاصد، وأيضا إختلاف أهل العلم في تقوية أحاديث ضعيفة لإختلاف اجتهادهم وسعة إطلاعهم، والمتتبع لكلام أهل العلم في الباب يجد أنهم ينتفعون بالحديث الضعيف ويستأنسون به في مواضع كثيرة[2].

3- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (14/ 1038- 1041).

4- ينظر حسين الأنصاري، التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية، تح: راشد بن عامر الغفيلي، دار الصميعي، الرياض، السعودية، ط1/ 1420هـ، وعدنان حسن باحارث، مشروعية الإنتفاع بالسنة الضعيفة في المجال التربوي دار الصميعي الرياض، السعودية، ط1/ 1439هـ، ومُحَمَّد بن إبراهيم السعيدي، حكم الكراهة في حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام رسالة ماجيستير جامعة أم القرى، 1415/ 1416هـ، ومُحَمَّد بازمول، بحث مجالات العمل بالحديث الضعيف، وعبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به، (ص314- 316).

المطلب الرابع: الإنتقادات والإستدراكات على الألباني في فقه الحديث:

** **الفرع الأول: الشذوذ في اختياراته الفقهية ومخالفته للإجماع:**

من الانتقادات على الألباني ومما رمي به الشذوذ في الفقه أو في بعض اختياراته الفقهية ومخالفته للإجماع الوارد في بعض المسائل[1]، والناظر في كتب الشيخ المدقق في اختياراته المقارن لها مع أقوال الأئمة العارف بأقوال الأئمة المجتهدين و أصحاب المذاهب المشهورة وغير المشهورة المطلع على مواطن الإجماع والخلاف يجد أنها دعوى لا تقوم عند التحقيق العلمي ويظهر هذا بتقرير أمور:

– **الأول:** ينبغي ضبط حد الشذوذ في الفقه لألا يدخل فيه من صور المخالفة أو الاجتهاد ما ليس داخلا فيها أصلا، والشذوذ لم يحده الفقهاء المتقدمون بحد جامع مانع، وإنما نسبوا بعض تصرفات الفقهاء للشذوذ واستخدموه في مواطن متنوعة، وقد حده ابن حزم بأنه مخالفة الحق فكل من خالف الصواب في مسألة ما فهو فيها شاذ، فقال: «إن حد الشذوذ هو مخالفة الحق فكل من خالف الصواب في مسألة ما فهو فيها شاذ وسواء كانوا أهل الأرض كلهم بأسرهم أو بعضهم والجماعة والجملة هم أهل الحق ولو لم يكن في الأرض منهم إلا واحد فهو الجماعة وهو الجملة وقد أسلم أبو بكر وخديجة ﵄ فقط فكانا هم الجماعة وكان سائر أهل الأرض غيرهما وغير رسول الله ﷺ أهل الشذوذ وفرقة وهذا الذي قلنا لا خلاف فيه بين العلماء وكل من خالف فهو راجع إليه ومقربه شاء أو أبى والحق هو الأصل الذي قامت السموات والأرض به قال الله تعالى:﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [الحجر: ٨٥] فإذا كان الحق هو الأصل فالباطل خروج عنه وشذوذ منه فلما لم يجز أن يكون الحق شذوذا وليس إلا حق أو باطل صح أن الشذوذ هو الباطل وهذا تقسيم أوله ضروري وبرهان قاطع كاف ولله الحمد»[2].

ووافقه عليه ابن القيم فقال: «واعلم أن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق، وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض، الشاذ ما خالف الحق وإن كان الناس كلهم عليه إلا واحدا منهم فهم

1- تعقبه به كثير منهم في العموم مصطفى العدوي في مفاتيح الفقه في الدين، مكتبة ماجد عسيري، جدة، ط1، 1420هـ، 2000م، (ص27)، وكثير من العلماء في خصوص بعض أقواله.

2- علي بن أحمد ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، (5/ 87).

الشاذون، وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرا يسيرا؛ فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة..»[1].

وحدّه بعض الباحثين المعاصرين بأنه: «الإتيان بقول لم يقل به أحد من الفقهاء مع مخالفته الحكم الصحيح الذي يدل عليه النص، أو الإجماع، أو مصادمته لمقاصد الشريعة، لغير ذي وجه معتبر»[2].

وعليه فالتفرد في مسألة أو مسائل اجتهادا تحريا للراجح فيها واتباعا للدليل وحرصا على إحياء ما اندثر من السنن ليس شذوذا، وليس من الشذوذ أيضا ترجيح قول بدليل ولو لم يقل به إلا قلة أو واحد، ولو كان فيه مخالفة لجماعة من العلماء أو مخالفة لما جرى عليه العمل وشاع بين الناس إذا كان منطلقا من دليل صحيح صريح من نص أو قياس ونحوه ولم يخالف إجماعا صريحا صحيحا ولم يخالف العقل وكان منسجما مع مقاصد الشريعة وقواعدها العامة، وكل قول له حظ من النظر الفقهي والدليل الشرعي لا يعتبر قولا شاذا ولا يوصف القائل به بالشذوذ، وما من إمام إلا أخذت عليه مسائل وأحصيت له تفردات اجتهد فيها فأخطأ مع حرصه على الحق والسنة ولم ينسب للشذوذ أو التفرد، إذ كيف ينسب من عمل على إحياء السنن والعمل بما جهله الناس لبعدهم عن العلم الشرعي للشذوذ، وقد وقف على حديث ظهرت له صحته ولم يتبين معارض له فعمل به ودعا الناس لذلك، فهذا حقه المدح والدعاء لا الذم والنسبة للشذوذ، والألباني من أخص هؤلاء من المعارضين في حرصه على اتباع الدليل وإحياء السنن وسعة الاطلاع حيث اطلع على ما لم يصل إليه الناس من المخطوطات وما فيها من الأحاديث والطرق والأقوال والترجيحات وغيرها، قال ابن القيم[3]: «لو تركت السنن للعمل لتعطلت سنن رسول الله ﷺ ودرست رسومها وعفت آثارها، وكم من عمل قد اطرد بخلاف السنة الصريحة على تقادم الزمان وإلى الآن، وكل وقت تترك سنة ويعمل بخلافها ويستمر عليها العمل فتجد يسيرا من السنة معمولا به على نوع تقصير، وخذ بلا حساب ما شاء الله من سنن قد أهملت وعطل العمل بها جملة؛ فلو عمل بها من يعرفها لقال النّاس: تركت السنة؛ فقد تقرر أن كل عمل خالف السنة الصحيحة لم يقع من طريق النقل ألبتة، وإنما يقع

1- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (3/ 308).

2- ممدوح واعر عبد الرحمان مهني، الأقوال الشاذة في ميزان الشريعة الإسلامية، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد، العدد21، كلية الحقوق جامعة القاهرة، (ص871).

3- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (2/ 285).

من طريق الاجتهاد، والاجتهاد إذا خالف السنة كان مردودا، وكل عمل طريقه النقل فإنه لا يخالف سنة صحيحة ألبتة»[1].

– **الثاني**: إن المسلك الشرعي المتقرر عند أهل السنة حجية الإجماع القطعي فلا يجوز مخالفته والشذوذ عنه إذا ثبت وصح، وإن كثيرا من المسائل التي حكي فيها الإجماع الخلاف فيها مشهور، ودعوى الاجماع ليست هينة كما قرر الأمام أحمد وغيره، وأما عند اختلاف أهل العلم فيصار إلى الترجيح بين أقوالهم والعمل بما رجحه الدليل طبعا لمن هو أهل لهذا وإلا فإن العامي مذهبه مذهب مفتيه. وليست الكثرة معيارا للراجح. ولا يعلم عن الألباني قصد مخالفة الاجماع اذا ثبت عنده وهو يقول بحجية الاجماع صائر إلى الترجيح عند الاختلاف كما سبق، متجاف عن الشذوذ حذر منه ففي تعليقه على قول الطحاوي: «ونجتنب الشذوذ و الخلاف و الفرقة»، قال: «(يعني الشذوذ عن السنة ومخالفة الجماعة الذين هم السلف كما علمت، وليس الشذوذ في شيء أن يختار المسلم قولا من أقوال الخلاف لدليل بدا له، و لو كان الجمهور على خلافه خلافًا لمن وهم، فإنه ليس في الكتاب و لا في السنة دليل على أن كل ما عليه الجمهور أصح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل)، إلى أن قال: وأما عند الاختلاف فالواجب الرجوع إلى الكتاب و السنة، فمن تبين له الحق اتبعه و من لا استفتى قلبه سواء وافق الجمهور أو خالفهم، وما أعتقد أن أحدًا يستطيع أن يكون جمهوريا في كل ما لم يتبين له الحق بل إنه تارة هكذا وتارة هكذا حسب اطمئنان نفسه وانشراح صدره وصدق رسول الله إذ قال: (استفت قلبك و إن أفتاك المفتون)»[2].

– **الثالث**: أن مخالفة المذاهب الأربعة والقول بغير ما ورد فيها والفتوى بغير ما تقرر فيها لا يعتبر شذوذا، لأن اتفاقهم ليس إجماعا يلزم عدم مخالفته، بل يقال هو قول الجمهور، وقولهم ليس حجة إذا ظهر الدليل بخلافه، وهذا القول المختار الذي رجحه الدليل قد يكون موافقا لأحد المذاهب السنية المندثرة، أو لقول أحد من أهل العلم المعتبرين ممن هو في منزلة أحد الأئمة الأربعة أو أجل منهم، كالثوري وابن عيينة والطبري والأوزاعي والليث بن سعد وابن أبي ذئب ويكون هو الراجح، والأئمة الأربعة لم يدعوا الناس إلى تقليدهم بله إلزامهم بذلك، بل دعوهم للأخذ بالدليل، «فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى

1- ينظر مُحَمَّد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ للألباني، (ص40/ 45).

2- أحمد بن مُحَمَّد الطحاوي، العقيدة الطحاوية، تح:مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،بيروت، ط2، 1414 هـ، (ص70).

الله عليه وسلم وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ"[1]، وقد قال الشافعي: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ: لم يحل له أن يدعها لقول أحد»[2]، ولا يعلم عن أحد من الأئمة المعتبرين تعمد مخالفة الدليل[3]، بل لهم أعذار في ذلك بسطها ابن تيمية في كتابه النفيس (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، وإن كان الواقع أن قول الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء أقرب للصواب غالبا، ولذا ينبغي التريث من الإقدام على مخالفتهم، قال ابن عثيمين: «وهذه قاعدة ينبغي أن تعرف، وهي أنك إذا رأيت الجمهور على قول فلا تخرج عنه إلا بعد التأني والتريث والنظر في الأدلة والتدبر فيها؛ لأن قول الجمهور لا يستهان به، وقول الجمهور أقرب للحق من قول الواحد، فلا تفرح أن تجد قولا غريبا تخرج به أمام الناس، ليصدق قول الناس عليك: خالف تعرف، وبعض الناس يقول: خالف تذكر، بل كن مع الجماعة، لكن إذا بان أن الحق في خلاف الجمهور، فالواجب عليك إتباع الحق»[4].

– **الرابع**: ومما ترد به هذه الدعوى: أن كثيرا من المسائل التي نسب فيها الشيخ للشذوذ مسبوق للقول بها، ولا يعلم عن الشيخ قول لم يسبقه إليه أحد من العلماء، فهو حريص على ذكر من سلفه فيما رجح من قول، وذلك أن من منهج الشيخ الرجوع إلى أقوال العلماء والاستفادة منهم والاستعانة بها على الترجيح بين الأقوال من غير تعصب ولا تقليد، قال: «وأما الرجوع إلى أقوالهم والاستفادة منها والاستعانة بها على تفهم وجه الحق فيما اختلفوا فيه مما ليس عليه نص في الكتاب والسنة أو ما كان منها بحاجة إلى توضيح فأمر لا ننكره بل نأمر به ونحض عليه لأن الفائدة منه مرجوة لمن سلك سبيل الاهتداء بالكتاب والسنة»[5].

فلا يصح وصفه بالشذوذ وكثير من الأئمة المتقدمين ممن لا يبلغ الألباني على منزلته العلمية انفردوا بمسائل أكثر منه، وتعقبوا وجمعت تعقباتهم، فقد جردت المسائل التي انفرد بها الإمام أحمد وتعرف بالمفردات، وقد

1- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، (ص9)، وقد ساق الألباني كثيرا من نصوصهم في الباب في مقدمة صفة الصلاة، (ص45- 53).

2- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، (2/ 319).

3- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، (ص8).

4- مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين، شرح العقيدة السفارينية، الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، دار الوطن، الرياض، ط1، 1426هـ، (ص747).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني صفة صلاة النبي ﷺ، (ص69).

شرحها البهوتي الحنبلي في (المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد)، وعقد ابن كثير في نهاية ترجمته للشافعي بابا في المسائل التي انفرد بها الشافعي دون غيره من الأئمة وقد أفرد وطبع مفردا، وألف ابن أبي شيبة (الرد على أبي حنيفة) صدره بقوله: (هذا ما خالف به ابو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1]، وقال الليث بن سعد عن مالك: «أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة رسول الله ﷺ مما قال فيها برأيه قال: ولقد كتبت إليه أعظه في ذلك»[2]، ولم يعابوا بذلك ولم ينتقصوا ولا سلب نعت الفقه عنهم ولم ينسبوا إلى الشذوذ[3]، والمسائل التي نسب فيها الألباني للشذوذ لا تبلغ عشر معشار ما نسب لكثير من الأئمة.

– **الخامس**: المسائل التي نسب فيها للشذوذ كثيرة، ولكن الخلاف فيها معروف على تفاوت في شهرته وشدته، ويتبين بالتمثيل بأشهر تلك المسائل:

– **المسألة الأولى**: القول بتحريم الذهب المحلق على النساء، نسب الشيخ للشذوذ فيها، فرد عليه جمع من أجلهم الشيخ إسماعيل الأنصاري، رد عليه برد قوي متين مستدلا بالإجماع والنصوص الواردة في إباحته ورد ما استدل به الألباني[4]، فرد عليه الألباني مدعيا عدم وجود إجماع في المسألة، وقرر عدم نسخ ما استدل به من أحاديث، وقرر صحتها وصحة وجه استنباطه ودلل لذلك[5].

– **المسألة الثانية**: القول بتحريم صوم يوم السبت إلا في الفريضة، رد عليه جمع بعدم وجود سلف له في المسألة، وبضعف الحديث الوارد في المسألة، وقال بعضهم بنسخه، ومن صححه جمع بينه وبين سائر

1- مطبوع ضمن كتابه المصنف، عبد الله بن مُحَمَّد أبو بكر بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تح، كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، (7/ 277- 325)

2- يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، (2/ 1080).

3- ينظر مُحَمَّد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ للألباني، (ص41).

4- ينظر إسماعيل الانصاري، تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألباني في تضعيفه، ومعه إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء والرد على الألباني في تحريمه، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3، 1408هـ، 2009م، (ص51/ 53).

5- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، آداب الزفاف في السنة المطهرة، (237/ 269).

الأحاديث الواردة في الباب المعارضة له ظاهرا[1]، وأما الشيخ فصحح الحديث واستدل بظاهره وعمومه وبوجود سلف في المسألة ورد موارد انتقاده في المسألة[2]. "

– **المسألة الثالثة:** القول بعدم شرعية الآذان الثاني يوم الجمعة، والذي فعله عثمان ﷺ أولا لعلة معقولة قد تتخلف اليوم فيكتفى بآذان واحد إذا تخلفت فلا يشرع بإطلاق بل بضوابط، والمسألة خلافية على كل حال، وللشيخ سلف قائل بقوله، وقد نقل كلامهم في بحثه للمسألة[3].

– **المسألة الرابعة:** وكذا القول بعدم جواز الزيادة على (11) ركعة في قيام الليل وصلاة التراويح المسألة خلافية والشيخ مسبوق لقوله وقد أشار الشيخ إلى هذا في كتابه في المسألة[4].

– **المسألة الخامسة:** القول بحرمة بيع التقسيط والمسألة خلافية وإن كان الخلاف فيها ضعيفا فللشيخ سلف في قوله وهو مستدل بأدلة[5].

– **المسألة السادسة:** مسألة القول بوجوب قص ما زاد عن القبضة من اللحية خلافية للشيخ سلف في قوله وله أدلة قوية[6].

1- ينظر تفصيل المسألة والأقوال فيها في عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، المغني، (3/ 171)، ومُحَمَّد بن أحمد ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، ط 1425هـ، (2/ 73)، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، (4/ 298/ 299).

2- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة، (405 – 409)، والإرواء، (4/ 118- 125).

3- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، (ص17/ 36). وينظر بحث الخلاف في المسألة في يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، الاستذكار، (2/ 26/ 28)، ويوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (10/ 246- 250). عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (8/ 215- 221). مُحَمَّد أشرف بن أمير العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، (3/ 302/ 307).

4- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، صلاة التراويح، (ص15/ 49)، وينظر الخلاف في المسألة وحكاية الأقوال في يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، (4/ 30- 33)، علي بن سلطان مُحَمَّد الملا القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (3/ 972- 973)، مُحَمَّد أشرف بن أمير العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، (4/ 157/ 158).

5- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة (5/ 423). وينظر الخلاف في المسألة وحكاية الأقوال في حسن السيد حامد خطاب، بيع التقسيط وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور بمجلة مركز الخدمة و الاستشارات البحثية بكلية الآداب العدد الصادر في يوليو 2006م، (ص12).

6- ينظر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (5/ 375-380)، 5(/ 125). وينظر الخلاف في المسألة وحكاية الأقوال في الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط2، 1427هـ، (35/ 224- 225).

– **المسألة السابعة:** مسألة عدم وجوب تغطية المرأة وجهها وكفيها المسألة خلافية والخلاف فيها شديد قديم وقد رد الشيخ على من قال بالوجوب في كتابه الرد المفحم[1].

وغيرها من المسائل التي نسب فيها للشذوذ، فإن الشيخ ولو لم يوافق على بعض اختياراته وترجيحاته فضعّفت، فإنه مجتهد معذور مأجور لأنه مستدل لاختياراته بالنصوص متحر صحتها مبين وجه استدلاله، حريص على سلامة أوجه الإستدلال، متابع من قبله من المجتهدين، مبيّن سلفه منهم في ترجيحاته، وإن لم يوجد فلا يضر الحديث النبوي ولا يمنع العمل به عدم العلم بمن قال به من الفقهاء، لأن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود[2]، وهذه جهوده الفقهية مبثوثة تستفيد منها الأمة وقد بحثت بالتفصيل في كثير من الرسائل الجامعية ولم ينسبه أحد من أهل العلم المعتبرين، أو الباحثين المنصفين للشذوذ ولم يصل في نتائج دراسته لوصفه بذلك، كما أن الاختيارات التي نسب بسببها للشذوذ على قلتها وظهور عذره فيها، فهي مسائل قليلة جدا متفرقة في بعض أبواب الفقه، غارقة في بحر المسائل الفقهية الكثيرة جدا التي بحثها، وهذا كله مما يدفع عنه شبهة الشذوذ، والله أعلم.

1- وينظر الخلاف في المسألة وحكاية الأقوال في المسألة في عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، المغني، (1/ 431). الموسوعة الفقهية الكويتية، (31/ 44- 46).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (1/ 308).

المبحث الثالث:
الانتقادات والاستدراكات العامة على الاتجاه السلفي.

توطئة:

لقد كثرت الانتقادات والاستدراكات على الاتجاه السلفي وتنوعت، كما هو في سائر الاتجاهات، وغرضي في هذا المبحث، بيان أبرز الانتقادات والاستدراكات على هذا الاتجاه في علوم الحديث، مع مناقشتها مناقشة علمية، وقد ناسب أن تعرض في مطالب ثلاثة:

** **المطلب الأول: الانتقادات والاستدراكات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه:**

** **المطلب الثاني: الانتقادات والاستدراكات في التخريج والحكم على الحديث وفقهه:**

* * **المطلب الثالث: الانتقادات والاستدراكات في المصطلح والجرح والتعديل:**

المطلب الأول: الانتقادات والاستدراكات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه:

**** الفرع الأول: كثرة التحقيقات للكتاب الواحد وإعادة تحقيق كثير من الكتب المحققة وقلة العناية بجمع المخطوطات مع تقصير في التحقيق:**

من الانتقادات على الاتجاه السلفي في التحقيق وعد من آفات تحقيق الكتب في العصر الحديث، إعادة تحقيق وطبع ما حقق وطبع من الكتب فتكثر التحقيقات والطبعات للكتاب الواحد، وترك تحقيق مازال مخطوطا من الكتب في علم الحديث وسائر العلوم وهذا ظاهر كما سبق في جهود أصحاب هذا الاتجاه فرياض الصالحين مثلا حقق وطبع مرات وكرات .كتاب الترغيب والترهيب حققه مُحَمَّد خليل هراس ومنير الدمشقي ومُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، والألباني وغيرهم، وسنن أبي داود حققه مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد والألباني وكتاب الأدب المفرد للبخاري حققه الألباني ومحب الدين الخطيب. وغيرهما، وهذا فيه إهدار لجهود جبارة وأوقات نفيسة وأموال معتبرة ولو صرفت هذه الجهود في تحقيق وخدمة كتب جديدة لكان هذا أولى وأنفع لطلبة العلم ولوفر المال والجهد والوقت[1].

وهذا الانتقاد له وجه، فلا شك أن الانشغال بإحياء ما هو في حكم الميت من تراث الأمة وتحقيق ما يزال مخطوطا منه أولى من الانشغال بتحقيق وخدمة ما حُقّق، ولو فُعل هذا فيستحسن أن يكون العمل على طبعات محققة، بإصلاح خللها وتكميل نقصها وتحسين إخراجها ونحوه من أوجه الإحسان.

ولكن لإعادة تحقيق وطبع ما حقق وطبع من كتب أسباب موضوعية منها:

- نفاد تلك الطبعات.

- العثور على مخطوطات جديدة للكتاب المحقق المطبوع فيعمد لإعادة طبعة استعانة بتلك الجديدة لإخراجه في أحسن صورة.

- قد يكون الكتاب مطبوعا ولكن طبعة أو طبعات سيئة لا تليق بالكتاب فيعمد لإعادة طبعة وتحقيقه ليخرج في صورة مشرقة تليق بالكتاب.

1- ينظر مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، (ص88- 89).

– قد تكون جهة خدمة الكتاب منفكة فيريد المحقق الأول من تحقيقه تصحيح الكتاب وإخراجه في صورة طيبة وبيان درجة أحاديثه فقط أو يركز على ذا الجانب، وقد يريد آخر بتحقيقه تحشية الكتاب والتعليق عليه لأنه قد ظهر له حاجة الكتاب لذلك.

وعليه فيحسن مراعاة مثل هذه الأمور في إعادة طبع الكتب وتحقيقها، وإلا اقتصر على ما هو موجود في السوق حفظا للجهد والوقت وانشغالا باخراج ما هو مخطوط من تراث الأمة، والله أعلم.

– وأما قلة العناية بجمع المخطوطات وطبع كتب من غير جمع لمخطوطاتها مع تقصير في التحقيق من جهة قلة وندرة التعليقات مع الحاجة إليها والتقصير في صناعة الفهارس العلمية وغيرها فإن بعض المحققين كمحي الدين عبد الحميد ومُحَمَّد حامد الفقي وعبد المجيد السلفي لوحظ على تحقيقاتهم هذا[1].

وهذا أيضا كله له وجه حق أيضا، وإن الاخلال بجمع مخطوطات الكتاب عن وجدت وصنع الفهارس والتعليق على ما يلزم التعليق عليه مما يجمل ويكمل به التحقيق والتقصير فيه نقص في التحقيق، ولكن هذا لا يعني أن يطمس جهد جهد هؤلاء مع ملاحظة أمور يعتذر بها لهم وهي:

1– الفترة التي كانوا فيها كانت فترة ضعف علمي وبلاد الاسلام أكثرها تحت وطأة الاستدمار.

2– لا شك أن جمع المخطوطات للكتاب وفهرسته فهرسة فنية له بالغ الأهمية في التحقيق ولكنه ليس كل التحقيق فإن كثيرا من المحققين يحشد نسخ الكتاب ويثقله بالحواشي غير المهمة ولكن يخفى عليه صواب ضبط النص ويقع في الأخطاء المضحكة.

3– حرص هؤلاء المحققين على خدمة الكتاب المحقق بحسب القدرة والاستطاعة، كما صرحوا بذلك مبينين خططهم في نشر الكتب والمتمثل عموما في: انتقاء أفخم أنواع الورق، ثم اختيار الحرف الطباعي الكبير، وضبط النص ضبطا صحيحا والعناية بعلامات الترقيم، وتمييز الفقرات وأجزاء الكلام، مع التعليق الكاشف عن غامض الألفاظ والتراكيب من غير إثقال للحواشي[2].

1– ينظر مُحَمَّد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص71).

2– ينظر مقدمة تحقيق العمدة لابن رشيق لمحمد محي الدين عبد الحميد، ص، ومقدمة وفيان الأعيان لابن خلكان، ص، وينظر مُحَمَّد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص72– 73).

4- هؤلاء المحققون لم يغفلوا شأن المخطوطات كلية بل رجعوا إلى الأصول المخطوطة المتاحة، كما لم يهملوا صنع الفهارس لتحقيقاتهم بالكلية بل صنعوا فهارس لمجموعة من تحقيقاتهم[1].

5- قد اتجهت همتهم إلى إخراج ونشر أكبر عدد ممكن من الكتب بجهد جهيد مستعملة المتاح من الإمكانات، فقدموا خدمات للأمة وتراثها عموما ولطلبة العلم خصوصا بتحقيق وطباعة ثلة طيبة من الكتب في شتى العلوم في وقت شدة الداعي وقلة المعين، فلم يكن في أيدي طلبة العلم والعلماء إلا ما أخرجه هؤلاء من الكتب فانتفع بها أعظم انتفاع لا ينكره إلا جاحد مكابر[2].

6- قد رزقت مطبوعاتهم وتحقيقاتهم الحظوة والقبول والذيوع والانتشار وهذا إن شاء الله من علامات القبول وإخلاص النية فيها وسخاء الجهد المصروف فيها، ومع مزاحمة مطبوعات غيرهم وتحقيقاتهم الجديدة ولكنها لم تحظ مثلها بالقبول بل ماتت في مهدها ولم يكد الناس يسمعون بها[3].

1- وينظر محمد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص73- 75).

2- وينظر محمد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص75).

3- وينظر محمد محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، (ص76).

المطلب الثاني: الانتقادات والاستدراكات في التخريج والحكم على الحديث وفقهه:

** **الفرع الأول: الظاهرية في الحكم على الحديث وفي الفقه:**

من الانتقادات على الاتجاه السلفي الظاهرية والأخذ بظواهر المنصوص والجمود على ذلك، وهذا قد رمي به الألباني خصوصا والاتجاه السلفي عموما[1]، وهي تهمة بعيدة عن الواقع العلمي والتحقيق، وهي في أصلها وحقيقة أمرها متعلقة بالعقيدة حيث أن منهج أهل السنة إمرار نصوص الصفات على ظاهرها مع الايمان بأن هذا الظاهر مراد لفظه ومعناه من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف، فانتقدهم المخالفون في العقيدة لهذا ونبزوهم بالظاهرية، ثم توسع هذا في الفروع الفقهية، وهي تهمة متهافتة بأدنى تأمل ومنهدمة لكثرة ما يدفعها ويرد عليها بتقرير أصلين اثنين:

– **الأول**: الخلاف بين الأصول العلمية والسمات المنهجية للاتجاه السلفي ومذهب أهل الظاهر ظاهر متقرر، فأهم أصول الظاهرية الجمود على ظاهر اللفظ دون مراعاة القصود والمعاني، وإنكار دليل القياس وبطلان الاستدلال به مطلقا والمبالغة في دليل الاستصحاب وغيرها[2].

وأما الاتجاه السلفي فيقول أهله بالقياس ويستعملونه بضوابطه ويحرصون على معرفة دلالات النصوص بجمع نصوص الباب والنظر في صحتها وتقديم أوجه الدلالة اعتمادا على فهم السلف وقواعدهم، وهذه لاشك فوارق جوهرية بين الظاهرية والسلفية، كما أنهم وسط بين الظاهرية ممن بالغوا في الأخذ بالظاهر ولم يلتفتوا إلى معاني الأدلة، وبين من فرّطوا في الأخذ بالظاهر فردوا ظاهر الدليل وأفرطوا في تأويل النصوص لأغراض مختلفة، فالسلفيون يأخذون بظاهر الدليل في الأصل من غير جمود في اتباع لفظه والتقيد بحرفيته وإغفال ما ينطوي عليه من معنى، ولا يؤولونه ولا ينصرفون عن الأخذ بظاهره إلى معنى بعيد غير ظاهر إلا بدليل يدل على صحة ذلك التأويل، قال أحمد شاكر مقررا هذا الأصل والمعنى: في تعليقه على مادة (تأويل) في دائرة المعارف: «أصل مادة (تأويل) من المعنى اللغوي (آل يؤول أولا) أي: رجع إلى أصله، ثم استعمل في كلام العرب وفي القرآن خاصة بمعنى التفسير، أو بشيء قريب من معناه، فالتفسير والتأويل: كشف المراد عن الشيء المشكل، وفرّق بعض العلماء بينهما، فكثر استعمال التفسير فيما يتعلق بشرح المفردات والألفاظ، والتأويل فيما يتعلق بالمعاني والجمل، واصطلح الفقهاء وغيرهم على معنى آخر للتأويل؛

1- ينظر حسن بن علي السقاف، تناقضات الألباني الواضحات، (2/ 15/ 16).

2- ينظر إعلام الموقعين لابن القيم، (1/ 344).

هو تفسير الآية أو الحديث بمعنى غير ما يفهم من ظاهر اللفظ، ولذلك يقول العلماء كثيرا في عباراتهم مثلا: إن هذا الحديث أو هذه الآية من الصريح الذي لا يحتمل التأويل، أي؛ لا يحتمل معنى آخر يخرجه عن المراد الظاهر من لفظه، فالمعنى الظاهر من الكلام لا يخرج عن المفسر والمؤول إلا بدليل أو قرينة؛ لأنه يكون شبيها بالمعنى المجازي...»[1].

ونقل الترمذي في سننه عن عبد الرحمان بن مهدي قوله: «لو افتتح الرجل الصلاة بسبعين اسما من أسماء الله ولم يكبر لم يجزه، وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه فيسلم، إنما الأمر على وجهه»، فعلق أحمد شاكر على قوله (إنما الأمر على وجهه): «يعني أنه يجب الأخذ بالحديث على ظاهره وصريحه، فلا يتكلف في تأويله ليخرجه عن وجهه الذي يفهم منه، وهو أن الصلاة لا تجوز بغير تكبير ولا تسليم»[2].

فقد أقر أحمد شاكر ابن مهدي على تقريره الأخذ بظاهر الحديث، مؤكدا وجوب ذلك وعدم التكلف في تأويله والخروج عن معناه الظاهر المتبادر.

وقال الألباني: «وأما وقت قبض الأصابع الأخرى؛ فالظاهر من الأحاديث المتقدمة أنه من أول التشهد؛ لأنها تقول –يعني عائشة في حديثها–: كان إذا جلس؛ وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها، وليس لهذا الظاهر معارض؛ فوجب الأخذ به»[3].

فقد أخذ الشيخ بظاهر الحديث وقرر وجوب الأخذ به لعدم وجود معارض أي دليل آخر أو قرينة صارفة لتأويله وعدم الأخذ بظاهره.

ومن أمثلة التأويل وعدم الأخذ بالظاهر قوله: في حديث ابن عباس قال: «إذا رأيت هلال المحرّم فاعدد، وأصبح يوم التاسع صائما»: ظاهره أن يوم عاشوراء هو التاسع وأن النبي ﷺ صام التاسع وكلاهما

1- عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، (2/ 850).

2- تحقيق أحمد شاكر لسنن الترمذي، (2/ 4).

3- محمد ناصر الدين الألباني، أصل صفة صلاة النبي ﷺ، (3/ 849).

غير مراد، بدليل الأحاديث الأخرى، بعضها عن ابن عباس نفسه..ولذلك فلا بد من تأويل حديث الباب...»[1].

فقد قرر الشيخ عدم الأخذ بظاهر الحديث وأنه غير مراد وتأوله، ودليل التأويل وعدم الأخذ بالظاهر الأحاديث الأخرى الواردة في المسألة.

وقال الألباني أيضا: «ثم إن الظاهر من حديث فضالة (كان يأمرنا بتسوية القبور) تسويتها بالأرض بحيث لا ترفع إطلاقا، وهذا الظاهر غير مراد قطعا، بدليل أن السنة الرفع قدر شبر كما مرت الإشارة إليه سابقا، ويؤيد هذا من الحديث نفسه قول فضالة (خففوا) أي التراب، فلم يأمر بإزالة التراب عنه بالكلية، وبهذا فسره العلماء...»[2].

وهنا أيضا قرر عدم الأخذ بظاهر الحديث وتأويله، ودليل عدم الأخذ بظاهره والمصير إلى التأويل ما تقرر في السنة في أحاديث كثيرة من بيان لمعناه.

فالقول بالظاهر عند أصحاب هذا الاتجاه ليس على إطلاقه والقول بظاهريتهم خطأ ومسلك الاتجاه السلفي في هذا هو منهج من مناهج الاستدلال والاستنباط عند أهل السنة هو ما جرى عليه السلف الصالح، ودلّ عليه الدليل لا سيَّما في أبواب الاعتقاد والأسماء والصفات وهو أن الأصل الأخذ بظاهر النصّ والقول به وعدم العدول عنه للتأويل إلا بدليل، قال الشافعي: «والحديث على ظاهره، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهر الأحاديث، أولاها به»[3]،

- وقال: «فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله ﷺ فهو على ظهوره وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله ﷺ -بأبي هو وأمي- يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض»[4].

1- شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، جامع تراث العلامة الألباني في الفقه، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط1، 2015 م، (10/ 25).

2- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، أحكام الجنائز، (ص209). وينظر مثالا آخر في الصحيحة، (7/ 1361).

3- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه، تح: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003 م، (ص178).

4- مُحَمَّد بن إدريس الشافعي المطلبي، الرسالة، (ص341).

– وقال ابن دقيق العيد: « واعلم أن أكثر هذه الأحكام: قد تدور بين اعتبار المعنى واتباع اللفظ، ولكن ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء، فحيث يظهر ظهورا كثيرا فلا بأس باتباعه، وتخصيص النص به، أو تعميمه على قواعد القياسين، وحيث يخفى، ولا يظهر ظهورا قويا، فاتباع اللفظ أولى»[1].

– وقال ابن القيم: «الواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره، وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب، ولا يتم التفهيم والفهم إلا بذلك. ومدّعي غير ذلك على المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه»[2]. –

– وقال مُحَمَّد الأمين الشنقيطي: «والتحقيق الذي لا شك فيه، وهو الّذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعيّ صارف عن الظّاهر إلى المحتمل المرجوح»[3].

بل حكى عليه الشنقيطي إجماع أهل العلم فقال:« وقد أجمع جميع المسلمين على أن العمل بالظاهر واجب حتى يرد دليل شرعي صارف عنه إلى المحتمل المرجوح، وعلى هذا كل من تكلم في الأصول»[4].

إذا تقرر هذا فالأخذ بالظاهر ليس محلا للخلاف بين الظاهرية وغيرهم حتى ينسب الاتجاه السلفي إلى الظاهرية لمجرد الوقوف عند ظاهر النصوص، إذ الجميع آخذون بظاهر النصوص ولا يترك إذا لم تأت قرينة صارفة، وإنما محل الخلاف بين الظاهرية وغيرهم في الغلو في الأخذ بالظاهر والاقتصار عليه، وإيجاب ذلك وعدم اعتبار القصود والنيات ولو وجد دليل صحيح للتأويل وقرينة لعدم الأخذ بالظاهر[5].

1- مُحَمَّد بن علي بن وهب القشيري ابن دقيق العيد، إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، د ط، د ت، (2/ 114). وينظر «إعلام الموقعين» لابن القيّم (3/ 108).

2- مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (4/ 519).

3- مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (7/ 266).

4- مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (7/ 269).

5- ينظر مُحَمَّد بازمول، شرح صفة صلاة النبي ﷺ، (54- 55).

ومع ذلك فالظاهرية فيهم أئمة مجتهدون وإمام مذهبهم داوود عدّه ابن تيمية من فقهاء الحديث[1]، وأشهر أئمته ابن حزم وهو فقيه مجتهد وكتابه المحلى أحد أعظم دواوين الفقه[2]، والصحيح أنه يعتد بخلاف الظاهرية كما قرره ابن القيم وابن باز وابن عثيمين، وغيرهم[3].

– الثاني: لم يصرح أحد من أعلام هذا الاتجاه المعاصر أنه ظاهري، ولا مشى على أصول المذهب الظاهري أو قلد أئمة الظاهرية، بل الوارد عنهم تقرير الأصول المنهجية السّلفية السابقة، وكذا بيان أصول الظاهرية، بله الرد والتشنيع عليهم تأصيلا في الكثير من المواضع خصوصا ابن حزم، فقد تعقبه أحمد شاكر في مسألة وقال مشنّعا: «كل هذا تغال ومبالغة في التمسك بالظاهر بدون نظر إلى معاني الشريعة وما يتفق مع المعقول»[4].

– وقال في موضع آخر: «تغالى أبو مُحَمَّد رحمه الله في التمسك بالظاهر حتى أغرب جدا، وذهب في هذه المسألة مذهبا لا يؤيده عقل ولا يوافقه النقل»[5].

– وقال ابن باز: وقد سئل عن الطريقة الظاهرية لم تدعو؟ وهل هي مصادقة للسنة؟: «الطريقة الظاهرية معروفة، وهي التي يسير عليها داود بن علي الظاهري، وأبو مُحَمَّد ابن حزم، ومن يقول بقولهما، ومعناها: الأخذ بظاهر النصوص وعدم النظر في التعليل والقياس، فلا قياس عندهم ولا تعليل، بل يقولون بظاهر الأوامر والنواهي، ولا ينظرون إلى العلل والمعاني، فسموا ظاهرية لهذا المعنى؛ لأنهم أخذوا بالظاهر ولم ينظروا في العلل والحكم والأقيسة الشرعية التي دل عليها الكتاب والسنة... عليهم نقص ومؤاخذات في جمودهم على الظاهر، وعدم رعايتهم للعلل والحكم والأسرار التي نبه عليها الشارع وقصدها، ولهذا غلطوا في مسائل كثيرة دل عليها الكتاب والسنة، والله ولي التوفيق»[6].

1- ينظر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، (25/ 233).

2- ينظر مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (18/ 193). وينظر مُحَمَّد بازمول شرح صفة الصلاة، (ص51).

3- فهد بن عبد الله بن إبراهيم السنيد، الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين، (ص180).

4- تحقيق أحمد شاكر للمحلى لابن حزم، (1/ 109).

5- تحقيق أحمد شاكر للمحلى لابن حزم، (1/ 92).

6- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، (6/ 218).

– وقال متعقّبا :«هذا من الظاهرية الممقوتة التي هي بعيدة كل البعد عن الفقه والمعاني، فما أسهل مذهبهم على الجهلة»[1].

– وقال الألباني: «وعرف شذوذ ابن حزم في علم الجرح عن الجماعة كمثل خروجه عنهم في الفقه»[2].

– وقال ابن عثيمين: «مذهب الظاهرية كما هو معروف مذهب يأخذ بالظاهر ولا يرجع إلى القواعد العامة النافعة، ولو إننا ذهبنا نتتبع من أقوالهم ما يتبين به فساد منهجهم أو بعض منهجهم لوجدنا الكثير، ولكننا لا نحب أن نتتبع عورة الناس»[3].

فهذه النصوص من هؤلاء من أعلام هذا الاتجاه تبين تأصيلا عدم انتسابهم إلى الظاهرية.

والناظر في مؤلفات وترجيحات أئمة هذا الاتجاه الكبار كالألباني وأحمد شاكر وابن باز وابن عثيمين وغيرهم، يجدها بيّنة الدلالة في رد هذه التهمة، فإن الظاهرية قد شذوا في مسائل كثيرة، خالفوا فيها عموم فقهاء الأمة سلفا وخلفا في تقريراتهم واختياراتهم الفقهية، كما خالفوا جمهور الأمة في مسائل ليس لهم فيها سلف، فتعقبهم علماء الأمة ومنهم أئمة الاتجاه السلفي في الكثير من المسائل التي شذوا فيها ولم يوافقه عليها أحد من أعلام هذا الاتجاه فتعقبوا ابن حزم في إباحة المعازف[4]، وفي بطلان الصلاة بالنجاسة[5]، وفي نجاسة الدم[6]، وفي نجاسة بدن الكافر[7]، وفي نجاسة الميسر والأنصاب والأزلام[8]، وفي وجوب قصر

1– عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري، (4/ 53).

2– مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (2/ 26).

3– مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين كتاب العلم، تح: صلاح الدين محمود، مكتبة نور الهدى، (ص120).

4– تعقبه الألباني في كتاب سبقت الاشارة إليه.

5– قال أحمد شاكر: «الشرطية لا تثبت إلا بدليل يدل على أن من صلى وثوبه أو بدنه نجس فصلاته باطلة، وهذا ما لم نجده قط بعد التتبع بل وجدنا الأدلة متوافرة على صحة هذه الصلاة». تحقيق أحمد شاكر للمحلى لابن حزم، (1/ 92).

6– جعله الألباني من غرائبه، قال: «ومن غرائب ابن حزم أنه ذهب إلى أن قوله فيه (الدم) على العموم يشمل جميع الدماء من الإنسان والحيوان!» الصحيحة. (1/ 609).

7– قال أحمد شاكر: «القول بنجاسة بدن الكافر وعرقه وريقه إلخ قول شاذ لم أعرفه روي عن أحد من العلماء إلا ما نقله ابن كثير في تفسيره، (4/ 74) عن بعض أهل الظاهر ولعله يريد المؤلف». تحقيق أحمد شاكر للمحلى لابن حزم، (1/ 130).

8– تحقيق أحمد شاكر للمحلى لابن حزم، (1/ 191).

المسافر وراء المقيم[1]، وفي القول بنسخ تثنية الإقامة[2]، وفي حد عورة الرجل[3]، وفي حكم قراءة القرآن في أقل من ثلاث[4]، ومسألة مس المصحف للمحدث[5]، وحكم وضوء الجنب للنوم[6]. وجوب صلاة الجمعة على المسافر[7]، وعدم صحة صوم المسافر[8]، والرضاع المحرم[9]، ورضاع الكبير[10]، وفي حكم تحية المسجد[11]، وفي الزواج بأكثر من أربع[12]، وفي حكم العزل[13]، وفي حكم خدمة المرأة زوجها[14]، وفي الكثير من المسائل غيرها، لو قدّر أن بعض أعلام هذا الاتجاه وافق اجتهاده قول الظاهرية مع عدم الشذوذ ولا الجمود على النص والظاهر وانضباط أوجه الاستدلال وصحة الأدلة لما صار بذلك ظاهريا ولو وافقهم

1- قال الألباني: «ولقد شذ في هذه المسألة ابن حزم كعادته في كثير غيرها، فقد ذهب إلى وجوب قصر المسافر وراء المقيم»، الصحيحة، (6/ 389).

2- قال الألباني: «وقد أغرب ابن حزم فذهب إلى تثنية الإقامة منسوخ». الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (1/ 207).

3- تعقب الألباني ابن حزم في جعله العورة السوأتان فقط، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، ص259. وقال: «عورة الفخذين أخف من عورة السوأتين...خلافا لما قعقع حوله ابن حزم». مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (ص160).

4- تعقبه الألباني فقال: «وأغرب بعض الظاهرية فقال: يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث»، أصل صفة الصلاة، (2/ 520).

5- تعقبه ابن عثيمين في الشرح الممتع، (1/ 320).

6- تعقبه ابن عثيمين في الشرح الممتع، (1/ 369).

7- تعقبه ابن عثيمين في الشرح الممتع، (5/ 13).

8- تعقبه ابن عثيمين في الشرح الممتع، (6/ 327).

9- تعقبه ابن عثيمين في الشرح الممتع، (13/ 428).

10- تعقبه ابن عثيمين في الشرح الممتع، (13/ 434).

11- تعقبه ابن باز في الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (1/ 143).

12- تعقبه ابن باز في مجموع فتاوى ومقالات ابن باز لعبد العزيز بن عبد الله بن باز. (18/ 346).

13- تعقبه الألباني في آداب الزفاف في السنة المطهرة، (ص135).

14- تعقبه الألباني في آداب الزفاف في السنة المطهرة، (ص214).

في بعض المسائل فقد يكون قول الظاهرية فيها راجحا لا مرجوحا ويكون المرجح مجتهدًا طالبا للحق غير متعصب لمذهب من المذاهب آخذا بالدليل، ناهلا من معين الأئمَّة المجتهدين.

والمقصود بيان أن تهمة الاتجاه السلفي بالظاهرية لا تستقيم لأصلين كليين سبق تفصيلهما:

الأول: أن الأصل الأخذ بالظاهر ولا يصار لغيره إلا بدليل، وهو الذي سار عليه السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ودل عليه الدليل وعليه سار أصحاب الاتجاه السلفي.

الثاني: مخالفة أصحاب الاتجاه السلفي للظاهرية والرد عليهم تأصيلا بالقول بالقياس ومراعاة القصود والمعاني وغيرها، وتطبيقا في الفروع الفقهية وتعقّب الظاهرية فيما شذوا فيه من مسائل.

المطلب الثالث: الانتقادات والاستدراكات في المصطلح والجرح والتعديل:

** **الفرع الأول: جريانهم على اصطلاحات المتأخرين وقواعدهم:**

من الانتقادات والاستدراكات على أصحاب الاتجاه السلفي عموما جريانهم على اصطلاحات المتأخرين من المحدثين وقواعدهم وتطبيقاتهم والتي خالفوا فيها المتقدمين، وهذه من المسائل الكبيرة المثارة في الساحة العلمية الحديثية المعاصرة حيث قرر كثير من الباحثين والدارسين وجود تباين منهجي بين المتقدمين والمتأخرين في علوم الحديث، ومنهج المتأخرين والمعاصرين في النقد يختلف جوهريا عن منهج المتقدمين حيث خلطوا منهج النقّاد بمنهج الفقهاء والأصوليين بين مقلّ ومستكثر، مما نتج عنه اختفاء منهج النقاد المتقدمين، وظهور منهج الفقهاء أو متأخري المحدثين في الاصطلاح والتقعيد وفي التطبيق و الحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، فظهر مصطلح (منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين) وقد مر على أطوار[1]، حتى اتضحت معالمه وصار معناه طريقة المتقدمين والمتأخرين ومنهجهم في الكلام على الأحاديث والرجال، والمتقدمون هم نقاد الحديث الذين يمشون في الكلام على الرجال والحديث وعلله على طريقة المحدثين ومنهجهم تأصيلا وتطبيقا مع سعة دائرتهم في معرفة الطرق والأسانيد والعلل، والمتأخرون هم من جرى على غير طريقة المحدثين ومنهجهم من الفقهاء وعلماء الكلام والأصول ومن تبعهم في المنهج من أهل الحديث في التصحيح والتضعيف والتعليل تأصيلا وتطبيقا دون النظر إلى الفاصل الزمني في التفريق[2].

ثم إن القائلين بهذا منهم من رد أكثر كلام المتأخرين وأظهر انتقاصهم ودعى لطرح أكثر كتبهم في المصطلح وإعادة صياغتها لأنهم لا يمثلون منهج المحدثين ولا يقررون ما قرره أئمة الحديث، ومنهم من يقبل ما لدى المتأخرين من حيث التأصيل فهم لا يختلفون عن المتقدمين، ولكن يرى أن لدى المتأخرين تساهلا في التطبيق، ومنهم من يرى أن كلام المتأخرين مقبول ولكن بعد التثبت إذ لديهم تساهل في التطبيق،

1- ينظر القائلين به وأشهرهم وأبرزهم مُحَمَّد عمرو عبد اللطيف، حمزة المليباري، وإبراهيم اللاحم، وعبد الله السعد، سليمان العلوان وحاتم الشريف، وعلي بن عبد الله الصياح، وناصر الفهد، وعمر المقبل، وتركي الغميز، عبد السلام أبو سمحة، واختلاف أقوالهم وهذه الأطوار في: أحمد معبد، علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، ورقة مقدمة للمؤتمر التخصصي الأول لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، (2/ 11)، وينظر حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط2، 1422هـ/ 2001م، (ص4)، ومُحَمَّد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، دت، دط، (ص17- 19).

2- ينظر حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص12)، وحمزة مليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، (ص4).

وتساهل في إدخال مذاهب الفقهاء والأصوليين ضمن مذاهب أهل الحديث دون تمييز[1]، ثم تركزت دعوى التباين على مسائل معينة كما سيأتي.

واستدلوا أولا لهذا بنصوص كثيرة لأئمة النقد فيها استعمال لفظ المتقدمين والمتأخرين[2]، كقول الذهبي في ترجمة أبي بكر الإسماعيلي: «وصنف الصحيح وأشياء كثيرة, من جملتها مسند عمر -رضي الله عنه- هذّبه في مجلدين طالعته وعلقت منه وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة»[3].

وقول ابن حجر: «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم (ر124/أ) وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه»[4].

وقال السخاوي: «ولذا كان الحكم به من المتأخرين عسيرا جدا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه»[5].

كما أن المتأخرين تصرفوا في مصطلحات المتقدمين، فحرّروا الاصطلاحات على أساس المنطق اليوناني وراعوا شروط التعريف عند المناطقة، ومشوا على صناعة الحدود، ليكون التعريف بزعمهم جامعا مانعا؛ فقصروها على بعض صورها كقصر الشاذ على معناه عند الشافعي، ووضعوا اصطلاحات لم تأت في كلام المتقدمين، وأدخلوها في مباحث علوم الحديث، كما في المتواتر حيث أدخلوه في كتب المصطلح وهو ليس منه[6].

1- ينظر محمد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص17- 19).

2- ينظر حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص14- 15). فقد نقل فيه أكثر من أربعين نقلا عن الأئمة في الباب.

3- محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، (3/ 106).

4- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 726).

5- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (1/ 313).

6- وقد دندن حول هذه الفكرة حاتم بن عارف الشريف العوني، في كتابه المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1416هـ/ 1996م، وينظر محمد بازمول، منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص26).

وقعّدوا قواعد نظرية عامة ثم طردوها، وعملوا بها تطبيقا، فمن قواعدهم أن زيادة الثقة مقبولة وأن الثقة مقبول وغيرها[1]، وهو خلاف صنيع المتقدمين الذين لا يعمّمون بل ينظرون في القرائن، فلكل حديث نقد خاص، واكتفوا في الحكم على الحديث بظاهر السند خلافا للمتقدمين الذين يعتمدون القرائن وينظرون في العلل ويقارنون المرويات ويعرضونها على الأصول وغيره[2].

وخالفوا المتقدمين في أحكامهم والأصل وجوب التسليم لهم في أحكامهم لأنهم الأعلم والأحفظ وهم أهل الصنعة ولهم ملكة وذوق في الحكم على الأحاديث لا يدانيهم فيها من بعدهم[3]، كما أن هذا العلم قائم على حفظهم وفهمهم ومعرفتهم[4]، وغيرها من تفاريع هذه الأصول.

أما ما استدلوا به من نصوص الأئمة على المسألة فإنه لم يرد في كلامهم لفظ المتقدمين والمتأخرين بالمعنى الاصطلاحي الحادث، بل أطلقوه إشارة إلى البعد الزماني المجرد وبيانا للتقدم والتأخر الزماني للأئمة، وكذا الثناء على الأئمة المتقدمين ووجوب توقيرهم والاعتراف بفضلهم وتقدمهم على المتأخرين في الحفظ والمعرفة، وأن المتأخر لا يبلغ المتقدم في حفظه، ولا في نظره في العلل، ولا في فقهه ، وهذا لاشك فيه ولا خلاف يعتريه، ولكن لا دليل فيه على وجود فرق جوهري بين منهج المتأخرين من أهل الحديث ومنهج المتقدمين منهم في معايير نقد المرويات، ولا تعلق له به البتة ولا شائبة اصطلاحية فيه[5].

كما أن الملاحظ أن جل تلك النصوص المستدل بها هي نصوص المتأخرين، فكيف يستدل لتقرير مسألة حديثية بكلام من لا يعتد به عند المحدثين[6].

وهذا الذي قرروه خلاف الصواب، والواقع العلمي لعلم الحديث وعلم المصطلح خصوصا، ويظهر بتقرير الأمور التالية:

1- ينظر حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص23).

2- ينظر حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص11/ 14).

3- ينظر حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص15).

4- حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص78).

5- وقد تتبع كل نقول الميلباري أحمد الزهراني في بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، مبينا عدم صحة الاستدلال بها على مراده (ص40- 95). وينظر محمد بازمول مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص15). و(ص22).

6- أحمد بن يحي الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (ص79).

– **أولا**: المتأخرون من المحدثين لم يتصرفوا في اصطلاحات المتقدمين بل إن ما فعلوه منهج علمي متداول معروف في جميع العلوم، فجميع العلوم مرت بمراحل تدوين المصطلحات، وحصل فيها نوع اختلاف في تحديد المراد بهذه المصطلحات، ولاضير في ذلك، فكلام المتقدمين في كل الفنون فيه إجمال وتعميم وتداخل واختلاف في التعبير عن المعاني المتداولة في الفن المعيّن لأن منزعهم لغوي ولم يكن لهم بالغ أهمية في صياغة الحدود على رسوم المتأخرين[1]، وهكذا أئمة الحديث اختلفت إطلاقاتهم وتعبيراتهم في كثير من أنواع الحديث ولم يوجد لديهم اصطلاح دقيق محدد إنما كانت توجد اصطلاحات خاصة لكل إمام منهم، فهم متفقون في المعنى و لكن لكل اصطلاحه في التعبير عنه، مما يستوجب النظر في دلالة ألفاظهم وعباراتهم كما ذكر المتأخرون[2]، فرأى المتأخرون أن من مصلحة هذا العلم تسهيله على المتلقين وتقريبه لهم وللمبتدئين وحال المتأخرين ولا شك يستدعي تقريب وتيسير العلوم اصطلاحا وتقسيما ونحوها، فإن من عقبات التعلم التشتت والتداخل، فقام المتأخرون بخدمة عظيمة بجمع ما تفرق من كلام السلف المتقدمين وشرحه وتفصيله وتحديد معاني المصطلحات وبيان مراد الأئمة من إطلاقاتهم. ولم يقل أحد من الأئمة المتأخرين الذين صنفوا في المصطلح إن هدفه من الاصطلاح هو ترقية وتطوير المصطلحات، وإنما غرضهم الحسن هو تسهيل وتقريب علوم الحديث للمتعلمين[3].

فلم ينفصل علمهم عن علم السلف، فلا ينبغي الغلو بنسف جهود أحدهم أو تقليلها، فلولا علم وجهود المتأخرين لما بلغنا علم المتقدمين، ولا فهمنا تأصيلاتهم ولا فقهنا تطبيقاتهم، ولولا علم المتقدمين لما علم ولا قعّد المتأخرون، وربما يكون عند المتأخرين من التقعيدات العامة والاصطلاحات العامة ما للسلف فيها تفصيلات معلومة مشهورة ينبغي مراعاتها، وإن كان عمل الواحد منهم في ذلك معرض للخطأ والسهو بسبب عدم الاطلاع على كلام بعض الأئمة المتقدمين أو غيرها من الأعذار، ولكن أصل الصنيع محمود ومما يؤيد هذا أن المتقدمين لم يقولوا لا يقال لكذا إلا كذا، فلم يقولوا مثلا: «لا يقال (منكر) إلا لهذا أو لكذا، وإلا لرد عليهم، بإطلاق غيرهم.

1- ينظر أحمد بن يحي الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (ص202- 203).

2- ينظر مُحَمَّد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص35).

3- ينظر أحمد بن صالح الزهراني، حبذا كيس الحافظ، د ط، د ت، (ص61/ 62).

وإن من قواعد إتقان العلوم ضبط المستقر من القواعد والاصطلاحات، ثم الصعود الى ما فوقه من التفريعات والتطبيقات والمستثنيات، فيتقن الطالب ما استقر عليه أهل العلم في فن من الفنون فاذا أتقنته صعد إلى ما فوقه، فإذا عكس ذلك فبدأ بما هو أعلى، فإنه يشوّش علمه ولا يكون تصور المسائل ظاهرة عنده بينة، كمن يبدأ النحو بقراءة كتاب سيبويه، ومن المتقرر عند أهل العلم أن: من ضيع الأصول حرم الوصول...ومن نفيس كلام ابن تيمية: «لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزيئات كيف وقعت، وإلّا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم»[1].

– **ثانيا:** اصطلاح المتأخرين مبني على اصطلاح المتقدمين: فمُعَوَّل متأخري الأئمة كالخطيب وابن الصلاح وابن حجر وغيرهم على كلام أئمة الشأن المتقدمين، فالمتأخرون الذين أصلوا وقعدوا هذه القواعد إنما قعدوها من خلال نظرهم في كلام المتقدمين من أئمة الحديث، فجمعوا أقوالهم من كتبهم ونظروا في تصرفاتهم، وأخذوا من أحكامهم على الروايات ونقدهم لها مجموعة من القواعد والأصول التي يرجع إليها طالب الحديث كأصل ينطلق منه في تصوره لمعايير وضوابط النقد، وهذه الأصول متفقة من حيث النظرية مع منهج المتقدمين[2].

وقد نفع الله بها نفعا عظيما فكيف يأتي من يقول الخطيب فقيه أو أصولي تأثر بعلم الكلام وأدخل اصطلاحاتهم ونحوه، وهذا خطأ، أو من لا يستسيغ كلام المتأخرين ممن ألف في المصطلح ويقول أخذت من كلام المتقدمين، والأئمة من أين أخذوا؟ ولهذا الأصل إحسان الظن بأهل العلم، فما من مسألة قالها المتأخرون إلا ولهم فيها سلف عن المتقدمين، وللمتأخر في أقواله ولو كانت مرجوحة سلف قد يخفى على البعض.

– **ثالثا:** المتقدمون لهم توسع كبير وتنويع في المصطلحات، وأما اصطلاحات المتأخرين فأغلبية، فهم يقصرون الاصطلاح على بعض الأنواع لأن الاصطلاح يكتفى فيه بأغلب الصور ولا يمكن إدخالها جميعا، ولا يعني ذلك عدم مراعاة الاطلاقات الأخرى، كلا بل يجب مراعاتها، ولهذا لاحظوا في اصطلاحاتهم ما

1- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (5/ 83).

2- أحمد بن صالح الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (ص165). وينظر علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، ط1، 1437هـ/ 2016م، (ص269- 270).

ينسجم مع مقصد العلم بحسب ما عليه اتفاق أهل الحديث أو جمهورهم، مع الإشارة إلى الاصطلاحات الأخرى لبعض الأئمة المتقدمين وبيان وجهها بل ونقدها أحيانا[1].

وهذا ظاهر عند المتأخرين في التنبيه على اطلاقات الأئمة الخاصة، كإطلاق العلة على العلل الظاهرة عند بعضهم، وكتسمية الترمذي للنسخ علة، وكذا إطلاقات الشاذ وما اصطلح عليه المتأخرون في حده، فمن لم يفقه هذا تعقب على الأئمة المتقدمين، فادعى فوات أمور عليهم، أو ادعى مخالفة المتأخر للمتقدم، ومما يؤيد هذا المعنى أن المتقدمين لم يقولوا لا يقال لكذا إلا كذا، حصرا للحقائق وضبطا للمصطلحات وغلقا لباب الاصطلاح، فلم يقولوا مثلا لا يقال(منكر) إلا لهذا أو لكذا، وإلا لرد عليهم لحصول الاختلاف بينهم، ومما يؤيده أيضا كون الاصطلاح لم يغلق، فإن ابن القطان (المتوفى : 628هـ) مثلا هو أول من سمى تدليس التسوية المتقدمون يقولون جوده[2]، ولم ينكر عليه أحد ولا رد عليه بمخالفة اصطلاح المتقدمين بل ارتضاه العلماء وتناقلوه بعده لأنها مجرد تسمية لا يترتب عليها خلف في الحكم، والحقيقة واحدة، كما لو سميت المبهم مجهول الذات فهذا لا مشاحة في اصطلاحه لأنه لا يغير حقيقته وحكمه.

– **رابعا**: الظن بأن وضع القواعد يلزم منه الاطراد مطلقا في كل الصور خطأ وقع فيه القائلون بالتفريق بين منهجي المتقدمين والمتأخرين، فإن قواعد المصطلح كسائر القواعد في العلوم الأخرى، إنما تضبط الأصل وتجمع المتشابه تحت عناوين متوافقة، لكن العمل التطبيقي يضطر الباحث للخروج عن القاعدة لمعنى خاص بمسألة معينة، وهذا الاستثناء والخروج عن القاعدة لا ينسف القاعدة[3].

فكل الاصطلاحات لها حالتان حالة التقعيد وحالة التطبيق، والتطبيق لا يضطرد دائما على حالات الاستعمال لأن القواعد أغلبية، ودائرة الاستعمال دائما أوسع من دائرة الاصطلاح، وذاك الاستعمال لا ينقض القاعدة قال الشاطبي مقررا هذا المعنى: «الأمر الكلي إذا ثبت كليا، فتخلف بعض الجزئيات عن

1- ينظر محمد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص43).

2- ينظر علي بن محمد أبو الحسن ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (5- 499).

3- ينظر أحمد بن صالح الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (ص164- 166). ينظر علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، (ص205- 208).

مقتضى الكلي لا يخرجه عن كونه كليا، وأيضا فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت، هذا شأن الكليات الاستقرائية»[1].

ولهذا كان البدء بالنظر في القرائن أولا في التعاطي مع المسائل تأصيلا وتطبيقا، وإغفال الأصل والمقرر فيها من الخطإ البين، لأن القرائن ليست قواعد مضطردة فكأنه ليس للأئمة قاعدة.

وهذا ظاهر فإن مصطلح الحديث أصول وقواعد أغلبية، المقصود من وضعها تسهيل هذا العلم، وأما تصرف أربابه تطبيقا فيتصرفون فيه أشياء، ولا يمكن القول بعدم وجود قواعد في المصطلح، فمثلا الأصل إذا لم يتحمل الراوي عمن يروي عنه بأحد الطرق المعتبرة عن المحدثين أنه منقطع ضعيف، لكن قد تقوم قرائن لقبول رواية الأصل فيها أو ظاهرها الانقطاع كالعلم بالواسطة وغيره، ومن ذلك قبول ابن المديني ويعقوب بن شيبة وابن رجب ووغيرهم لرواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وتصحيحها رغم أنه لم يسمع من أبيه، لأنهم درسوها فرأوها مستقيمة لم يأت فيها بما ينكر[2].

فالمنقطع ضعيف ولكن قد يحتج به لقرينة تقويه ولا يمكن القول بعدم وجود قاعدة وأن المسألة تدور مع القرائن لخروج بعض الصور أو لعدم اضطراد القاعدة في كل صورها.

والمسائل نحوها كثيرة، وهنا يخطيء طائفتان الأولى من تقول المنقطع منه ضعيف وصحيح وهذا غلط فالقاعدة الكلية الفعلية أنه ضعيف، والثانية من إذا وقفت على هذا رد تصحيح أو حكم الأئمة عملا بما تقرر في مصطلح الحديث.

والجادة السوية في العلم تقرير القواعد وتفهمها وملاحظة أنواع تصرفات أهل العلم فيها، وتطبيقاتهم لها. لأن العمل التطبيقي يخصص القاعدة أحيانا، ويستثني منها ما يستثنى لعارض، وعلم الحديث أحد العلوم الذي لا يحقق فيها إلا بالنظر في تصرفات أهله وتطبيقاتهم مع تأصيلاتهم، ومن لا يتقن هذا تضطرب عليه العلوم فيظن أن أهل هذا الفن مضطربون أو توجد عند هؤلاء طريقة وهؤلاء طريقة وهذا غلط وإنما هو لعدم إحسان الملائمة بين ضبط القواعد ومعرفة تصرفات الأئمة وهذا أصل في العلم كله وليس مختصا بعلم

1- إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، (2/ 84)، وينظر بسط ذلك وأدلته في (4/ 8).

2- ينظر عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (1- 544)، وينظر عبد الله بن عبد الرحيم البخاري، مرويات أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه جمعا ودراسة وتخريجا وتعليقا، رسالة ماجيستير بجامعة ام القرى بمكة ، نوقشت بتاريخ، 21/ 08/ 1420هـ، (ص105- 108).

الحديث فقط، ونشأ منه مقولات مضطربة في التفريق بين مناهج المتقدمين والمتأخرين، ممن يظن المخالفة بين التأصيل والمصطلح والتطبيق والحكم وما مصطلح الحديث إلا علم الأئمة، ولكن علم المصطلح لتقرير القواعد وتلك تصرفات للمتقنين الذين يضبطون فهم هذه المآخذ[1].

والقاعدة الكلية عند المتأخرين هي نفسها عند المتقدمين، ولكنهم عند تطبيقهم للقاعدة يخصون كل حديث بما يحتاجه من النظر، إذ لكل حديث ذوق ونظر خاص ليس للآخر؛ فإذا وقف على كلام لأحد المتقدمين على حديث يخالف القاعدة التي في كتب علوم الحديث التي صنفها المتأخرون، فإن مرد ذلك إلى هذه الخصوصية في النظر لكل حديث، ولا يضرب كلام العلماء بعضه ببعض، و لا يقال هناك اختلاف قي قواعد علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، فالتأصيل يتوافق فيه المتقدم والمتأخر والخلاف يكون في التطبيق، فقد تخفى على المتأخرين أمور أو يحصل منهم تقصير لعدم مقارنتهم للنقاد في الحفظ وغيرها.

ومن أظهر الأمثلة وأكثر المسائل التي ادعي فيها مباينة المتأخرين لمنهج المتقدمين (زيادة الثقة): والوارد عن الأئمة من نصوص في بيان حكمها، قسمان، **قسم فيه التصريح بقبولها** كما صرح به البزار، قال: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد، وكان حمّاد بن سلمة ﷺ من خيار الناس وأمنائهم»[2].

- و البخاري في مواضع قال :«الزيادة من الثقة مقبولة»[3].

- ومسلم حيث قال: «الذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثمّ زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته»[4].

- وأبو حاتم: قال : «والزيادة مقبولة من ثقة، وابن عجلان ثقة»[5].

1- كلام للشيخ صالح العصيمي وفقه الله استفدته من بعض محاضراته، فقيدته ولخصته.

2- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار، (6/ 13).

3- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص413).

4- مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (1/ 6).

5- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، (2/ 263).

– وقال: «ولم يذكر هذه الزيادة، إلا أن أبا عوانة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة»[1].

– والدارقطني علل بها قبول الزيادة في أكثر من عشر مواضع في علله ومنها قوله: «وقول سليم بن حيّان فيه أصح لأنه ثقة، وزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة»[2].

– وقال: «وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحي بن أيوب، وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة .، والله أعلم »[3].

– وقال: «والذين رفعوه ثقات، وقد زادوا، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم»[4].

والآخر فيه تعليقها بالقرائن كما صرح به جمع كثير منهم ابن دقيق العيد قال: «إن من حكى عن أهل الحديث – أو أكثرهم –: أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد، فلم نجد في هذا الإطلاق، فإنّ ذلك ليس قانونا مطّردا، ومراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول»[5].

– وقال أبو سعيد خليل العلائي الشافعي: «الذي يظهر من كلامهم – أي المحدثين – خصوصا المتقدمين كيحي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحي ابن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي، كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولا وردا الترجيح بالنسبة إلى مايقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث. وهذا هو الحق»[6].

1- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، (4/ 248). وينظر (6/ 166).

2- علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (1/ 167).

3- علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (2/ 182).

4- علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (11/ 347)، وينظر (2/ 168)، و(2/ 225)، و (3/ 97)، و(9/ 280)، و (11/ 34)، و (12/ 221)، و (13/ 361)، و (15/ 316).

5- نقله الزركشي وابن حجر في نكتهما على ابن الصلاح، ينظر: مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (60/2)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 604).

6- نقله الزركشي في النكت، مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (175/2).

– وقال ابن حجر العسقلاني: «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم، اعتبار التّرجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة..» [1].

– وقال إبراهيم بن عمر البقاعي: «للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظرا... وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد وإنما يديرون ذلك على القرائن انتهى."[2].

والمتأخرون قعّدوا قاعدة زيادة الثقة مقبولة، فظن بعضهم وجود معارضة في هذا، ولا معارضة فمن صرح من المتقدمين بقبول الزيادة فقد عنى أصل المسألة، كأنه يقول الأصل قبولها بشرطها إذا سلمت من الشذوذ والعلة ونحوها، ولهذا لايتطلبون قرينة على صحتها بل يبحثون عن قرينة تضمن أن الثقة لم يخطيء في زيادته أو قرينة تدل عل خطئه فعلا، فإذا لم يوجد ما يدل على خطئه أو حفظه لها مشوا على الأصل وهو قبول الزيادة، ودللوا قبولها بكون الزائد ثقة فقط، والترجيح فيما يظهر لهم الترجيح، قال ابن حجر تعليقا على عدم الحكم في الزيادة بحكم كلي بل هو دائر مع الترجيح: (وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح وأما ما لا يظهر فيه الترجيح، فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة)»[3].

فالمفروض في أصل المسألة قبول الزيادة لهذا يعلل الحفاظ المتقدمون قبول زيادة الثقة بكونه ثقة، ولم ينقل عن إمام أو حافظ التوقف في زيادة ثقة فقط لكونها زيادة، وهذا يعني أن المتقدم كان لديه أصل لكنه لا يحكم به إلا إذا عرف أن هذا الأصل سالم من علة قادحة، ومن علقّها بالقرائن نبه على أن القاعدة ليست مضطردة ولا عامة بل لها استثناءات حال التطبيق، وعلى هذا صنيع المتأخرين تأصيلا وتطبيقا، كما سبق عن الألباني وأحمد شاكر وغيرهم من أعلام الاتجاه السلفي، فاندفعت شبهة مخالفة المناهج[4].

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص70).

2- نقله الصنعاني في توضيح الأفكار، مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (308/1) .

3- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 605)، وأقره السخاوي في فتح المغيث، فقال: «والظّاهر أنّ محلّ الأقوال فيما لم يظهر فيه ترجيح، كما أشار إليه شيخنا»، (1/ 216).

4- ينظر أحمد بن صالح الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (ص166).

وإذا خالف بعض المتأخرين هذا في بعض المواضع أو في كثير منها، فإنه خطأ في اجتهاد فردي راجع إلى التساهل في النقد والتطبيق ولا يجعل منهجا، والخلاف في التطبيق لا يعني الخلاف في المنهج، فينسب الواقع فيه للتساهل فيه واختيار المرجوح ولا ينسب لمباينة المنهج، تماما كما يتساهلون في بعض أحكامهم التطبيقية مع موافقة المتقدمين في التنظير لأن قضية الحكم على الحديث تطبيقية وليست تقعيدية.

– **خامسا**: وأما دعوى استحداث مصطلحات ليست في كلام الأئمة المتقدمين كإدخالهم مبحث المتواتر في علوم الحديث، وهو ليس منها، لأن المتواتر لا يبحث عن رجاله، فإن المتأخرين إنما ذكروا هذه المصطلحات من باب تقريب العلم وإكمال القسمة وزيادة إيضاح للمسائل، لا أنه نوع مستقل من أنواع علوم الحديث، فيذكرون المتواتر مثلا إذا تكلموا عن هيئة نقل الأسانيد وطريقة وصول الأخبار إلينا فمنها ما ينقل عن طريق الآحاد ومنها ما ينقل عن طريق التواتر وقد ذكره غيرهم من علماء سائر الفنون، والعلوم تتداخل وتشترك في بعض مباحثها وتتأثر ببعض ويستفيد بعضها من بعض وهو ظاهرة صحية وليس ظاهرة مرضية، ومجرد إيراد معلومات عن أمر له علاقة بعلم الحديث ليس معناه إدخاله في مباحث هذا العلم[1]، وهذا أمر ظاهر فكيف يجعل مجرد ذكرهم لهذا الأمر أو غيره أنه إدخال في مباحث العلم ما ليس منه، وكيف يُجعل ذكر المتواتر في كتب علوم الحديث دليلا على أنهم لم يلتزموا بكلام المتقدمين، والحال أنهم قد نبهوا إلى إدراكهم هذه الأمور؛ فقرروا عدم ذكر المتقدمين لبعض الاصطلاحات والتقسيمات وتبرؤوا من عهدة نسبتها إلى علوم الحديث، وإنما ذكروه من أجل بيان القسمة والصورة التي يقع عليها النقل، وتحرير النقل الذي هو موضوع علم الحديث؟..! ومن ذلك قول ابن الصلاح: «ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولابد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه»[2]، وقال ابن حجر: «وإنما أبهمت شروط التواتر في الأصل؛ لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد، وإنما هو من مباحث أصول الفقه إذ علم

1- ينظر عبد الكريم الخضير، تحقيق الرغبة في شرح النخبة، (ص18).

2- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص267).

الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال، وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث»[1].

– **سادسا:** وأما دعوى وجوب التسليم للمتقدمين في أحكامهم لأنهم الأعلم والأحفظ وهم أهل الصنعة ولهم ملكة وذوق في الحكم على الأحاديث لا يدانيهم فيها من بعدهم، فيقال، إن الإقرار بمكانة الأئمة النقاد المتقدمين لايعني لزاما تقليدهم في كل شيء خصوصا في أحكام أفرادهم على النصوص والروايات والطرق والرجال، وإن الإقرار لهم بالمرجعية والمكانة والسبق للمنهج الحق ليس إقرارا لهم بسلامة كل أحكامهم وأقوالهم وآرائهم، ومثله أن إقرارنا لسلفنا الصالح بسلامة منهج الاستنباط والاستدلال والاتباع لايعني تصويبنا لكل ما يقوله أفرادهم أو عصمتهم من الخطأ وإنما السير على نفس المنهج والأخذ من حيث أخذوا[2].

وأصل هذا أن كل بني آدم خطاء وكل عالم يؤخذ من قوله ويرد والعصمة للنبي ﷺ فيما يبلغه عن ربه، فدعوى لزوم الأخذ بكلام أفراد المتقدمين وترك مخالفته، حتى ولو قام الدليل على خلافه هو الحكم لهم بالعصمة، وهذا يصادم هذا الأصل الشرعي.

ولهذا تعقب المتأخرون المتقدمين، فتعقب الشيخان من جمع من الأئمة كالدارقطني وغيره، ولا شك أن الأئمة المتقدمين إذا أجمعوا على حكم على راو أو حديث فلا يجوز مخالفتهم لأن إجماعهم حجة كما هو في كل الفنون قال أبو حاتم: «واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجّة»[3]، وقال ابن تيمية: «إن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم كان إجماعهم حجة، وإن كان مستند أحدهم خبر واحد أو قياس أو عموم، فكذلك، أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ لكن إجماعهم معصوم من الخطأ»[4].

1- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص45). وينظر مُحَمَّد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص40- 41).

2- ينظر أحمد بن صالح الزهراني، حبذا كيس الحافظ، (ص210)، وينظر علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، (ص158- 162).

3- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، المراسيل، (ص192).

4- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، (18/ 49).

وهذا نص عليه أصحاب الاتجاه السلفي في مواضع كما سبق، ومنها قول الألباني: «كما أنه لا يجوز أن يتبنى الفقيه حقا في هذا الزمان قولا محدثا لم يسبق إليه من أحد الأئمة المتقدمين، كذلك لا يجوز لمن كان عالا بعلم الحديث أن يتبنى رأيا جديدا لم يسبق إليه من أحد العلماء المتقدمين، كل ما يجوز لهؤلاء وهؤلاء هو أن يرجحوا أو يتبنوا رأيا من رأيين أو أكثر، أما أن يبتدعوا فلا، وعلى هذا أقول لا أعتقد أن هناك مسألة لم يقل بها أحد أو رأي لم يقل به أحد ممن سبقنا»[1]، كما تعقب من خالف اتفاقهم كما هو في رده على أبي غدة[2]، وغيرها كثير.

وأما إذا اختلفوا فليس قول بعضهم حجة على قول بعض ولا على قول من بعدهم إلا بدليل فيصير المتأخر إلى الترجيح بين أقوالهم بالقواعد ويتخير أحدها[3]، فالعبرة بالدليل حال اختلاف العلماء متقدم أو متأخر كبير أو صغير، وأما إذا انفرد إمام منهم بحكم، ولم نجد له موافقا ولا مخالفا فإذا كان كلامه على طريق بعينه للحديث، أو مطلقا؛ ففي الحالة الأولى فلا مخالفة بين كلامه وبين ما تسفر عنه الدراسة لطرق ومخارج الحديث الأخرى، التي يشملها بكلامه! وفي الحال الثانية يقال: هذا الحكم منهم خبر مشوب باجتهاد، فإن تبين محل اجتهادهم نظر فيه بحسب القرائن، وإلا فإن الأصل أنهم أئمة لا يصدرون أحكامهم إلا عن علم؛ وأحكامهم أصلها أخبار والخبر من الثقة، إذا لم يعارضه غيره فإنه يجب اتباعه وهذا مثل قضية الجرح المجمل في حق من لم يوثق، وأما الأحاديث التي لم نقف لهم على كلام فيها، فتدرس من المتأهل بعد جمع طرقه والنظر في رواته بحسب ما تقرر في قواعد هذا العلم الشريف[4].

فهذا هو الكلام العلمي المنضبط، وليس من العدل رد كلام المعاصر ولو كان صحيحا، وقبول كلام المتقدم لمجرد أنه متقدم، هذا ليس ميزانا علميا للترجيح بين الأقوال، كما لا تعني صحة كلام المتأخر أو تعقبه للمتقدم تفوقه عليه، كلا.

1- سلسلة الهدى والنور شريط رقم (842).

2- محمد ناصر الدين الألباني، كشف النقاب، (ص58).

3- ينظر أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (711/2).

4- ينظر محمد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص28/ 29)، وأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1405هـ، (1/ 32- 38)، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (18/ 49)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 711).

– وأما دعوى التسليم لأحكامهم مطلقا لأنها أخبار ثقات يجب قبولها مع ما اختصوا به من ملكة وذوق وشعور نقدي حديثي فقد يذكرون حكمهم الحديثي من غير ذكر للدليل، ويستدلون من مثل قوله ابن أبي حاتم في قصته مع السائل من أصحاب الرأي: «والدليل على صحة قولنا، أنك تحمل بهرجا إلى صيرفي فإن أخبرك أنه بهرج وقلت له: أكنت حاضرا حين بهرج أو هل أخبرك الذي بهرجه بذلك؟ يقول لك لا، ولكن علم رزقنا معرفته، وكذلك إذا حملت إلى جوهري فص ياقوت وفص زجاج يعرف ذا من ذا، ونحن نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون كلام النبوة، ونعرف سقمه ونكارته بتفرد من لم تصح عدالته»[1]. وقول السخاوي: «وهو... أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبد البر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة، هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح، كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن...فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع – يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله»[2].

فهذا ليس على ظاهره وإطلاقه ويظهر بتقرير أمور:

– الأول: إن من مباحث علوم الحديث ما لا يدرك بالرأي ولا يقال فيه به والمعول فيه على النقل والحفظ والرواية والمعول فيه على كلام أئمة الشأن من المحدثين الحفاظ النقاد ولا علاقة للفقهاء والأصوليين به، كالحديث رواية مبناه على السماع والتلقي وغيره، ومن مباحثه ما يدرك بالنظر والرأي والاجتهاد والتأمل ولهذا يعللون كثيرا من كلامهم على الأحاديث، وهذه يشترك فيها كل من له أهلية من أهل الحديث ومن غيرهم من الأصوليين والفقهاء، ولهذا نقل المحدثون عن الفقهاء والأصوليين واستفادوا من قواعدهم وضوابطهم: كقولهم (المثبت مقدم على النافي) و (الجمع مقدم على الترجيح)، وكثير من مباحث علم المصطلح من القسم الثاني ولهذا في كثير منها خلاف.

1- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (1/ 351).

2- مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، (1/ 289).

– **الثاني**: ليس لدينا دليل على أن كل عبارات الأئمة صدرت اعتمادا على نصوص وأدلة قاطعة، بل كثير من أحكام الأئمة اجتهادية مرحلية بحسب ما وقفوا عليه من أسانيد وقرائن، قال ابن حجر: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعتم،د ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح»[1].

وهذا الأمر سواء فيما تعلق بالحكم على الحديث عموما أو الحكم على الرجال خصوصا، ومن أدلته في الحكم على حديث قوله ﷺ: «يهلك أمتي هذا الحي من قريش، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم، قال رسول الله ﷺ: «يهلك أمتي هذا الحي من قريش»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «لو أنّ الناس اعتزلوهم»[2].

– قال عبد الله بن أحمد: «قال أبي في مرضه الّذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث؛ فإنّه خلاف الأحاديث عن النّبيّ ﷺ يعني: قوله: (اسمعوا وأطيعوا واصبروا)، قال المرّوذي: (وقد كنت سمعته يقول: هو حديث رديء، يحتجّ به المعتزلة في ترك الجمعة)»[3].

فهذا الحديث أمر الإمام أحمد بالضرب عليه من المسند، مع أنه في الصحيحين وغيرهما، وبيّن السبب، وهو أن لفظه خلاف المشهور من الأحاديث الصحيحة الكثيرة في الباب، فهذا الحكم صدر عن الإمام أحمد لظنه أنه يعارض ما تقرر في الأحاديث الكثيرة في الباب ومخالف للأحاديث الأخرى الثابتة الراجحة عنده، فكأنه استنكر المتن ولعله لم يصح عنده، وليس عن دليل قطعي ثابت عنه يصار إليه، وعليه فإن ما يصدر من الأئمة ليس بالضرورة أن يكون عن علم خاص مستنده الخبر يجب فيه تقليده، بل قد

1– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (1/ 585).

2– أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه،كتاب المناقب، باب علامات النّبوّة في الإسلام، (4/ 199، ح 3604)، ومسلم واللفظ له، مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ في كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب لا تقوم السّاعة حتّى يمرّ الرّجل بقبر الرّجل، فيتمنّى أن يكون مكان الميّت من البلاء، (4/ 2236، ح2917).

3– عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال، تح: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، دار الراية، (ص163).

يكون مصدره اجتهاد خاص ونوع نظر لا يجب علينا تقليده فيه وإنما الحادي هو الدليل الحسي، ولم يلزمنا الله تقليد أحد اعتمادا على معرفته وعلمه ونظره وتقواه وورعه كائنا من كان[1].

فشروط قبول الحديث من حيث هي أوصاف نقلها خبر محض، لكن انطباقها على آحاد الأحاديث محل اجتهاد وعليه يكون الحكم على الحديث سندا ومتنا ليس خبرا خالصا، بل يدخل فيه الاجتهاد من جهات، وهي التي يتطرق منها الخطأ، وكذلك الحكم على الرواة يدخل فيه الاجتهاد من جهات، ومنها يتطرق الخطأ، ومن أظهرها:

- الجهة الأولى: خداع الراوي؛ بأن يكون لما علم بوجود الشيخ تلقاه بأحسن حديثه، فيذهب الشيخ ويصفه بوصف الضبط وهو ليس كذلك.

- الجهة الثانية: أن نقل حال الراوي في وقت يختلف عن حاله في وقت آخر، فقد يكون ضابطاً، ثم يتغير، فيحصل للناقد معرفته في أول أمره، فيوثقه، ثم لا يحصل له معرفته بآخر أمره، فاختلاف حال الراوي مع اختلاف وقت لقاء الأئمة به ينتج مثل هذا الاختلاف، ويتطرق الخطأ إلى حكم الأئمة.

- الجهة الثالثة : اختلاف حال الراوي في ضبطه فهو إذا روى من حفظه لا يضبط، وإذا روى من أصوله صح، فيحصل أن سماع الشيخ لحديثه وهو يروي من حفظه، فيصفه بعدم الضبط، ويسمعه آخر وهو يروي من أصوله، فيصفه بالضبط مطلقا، فيخطئان، ويتبين حاله لشيخ ثالث فيحقق ويفصل في حاله.

- الجهة الرابعة : قد يكون سبب تطرق الخطأ عدم إحاطة الشيخ في نظره بجميع أو أغلب حديث الراوي، فيكون حكمه مبنيا على ما اطلع عليه من حديث الراوي وما اطلع عليه لا يمثل الحكم الحقيقي عليه[2].

ولهذا يشترطون في الجرح أن يكون مفسرا، حيث إن الوصف الجارح يختلف فيه الأئمة، والأئمة منهم المتشدد ومنهم المتساهل ومنهم المتوسط، فلا بد من معرفة سبب الجرح[3].

1- ينظر أحمد بن يحي الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (ص106- 107).

2- ينظر محمد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (32).

3- ينظر محمد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (30).

وكان القول بأن النقاد علماء الجرح والتعديل يعرفون الرواة ليس صحيحا على اطلاقه بل قد يجتهدون في الحكم عليه بسبر حديثه ومقارنته بحديث غيره[1].

وهذا الذي قرره الأئمة، قال الباجي: «أحوال المحدثين في الجرح والتّعديل ممّا يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النّظر ووجه ذلك..»[2]، ثم دلل له.

- وقال المنذري: «واختلاف هؤلاء –يعني أئمة الجرح والتعديل- كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد »[3]، ثم دلل لكلامه.

- وقال: «وللحفاظ في الرجال مذاهب، فعلى كل واحد منهم ما أدى إليه اجتهاده من القبول والرد»[4].

- وقال الذهبي: « يحيى بن معين...سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدرامي وأبو حاتم وطائفة وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهادات الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسالة أقوال»[5].

- وقال: «عبد الرحمن بن مهدي كان هو ويحيى القطان... قد انتدبا لنقدت الرجال وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلما وفضلا فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جرحه ومن وثقاه هو الحجة المقبول ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح الى الحسن»[6].

والخلاصة: أن كلام الأئمة في جرح وتعديل الرواة وفي أحكامهم على الأحاديث الأصل أنه خبر من ثقة يقبل خاصة إذا صرح بالعلة والدليل، و مالم يقم ما يخالفه؛ فإن ذلك يوجب النظر والترجيح بحسب ما تقرر في علوم الحديث؛ لأن كلامهم ليس بخبر محض بل يدخله الاجتهاد من جهات. ومنه يعلم أن إطلاق

1- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (1/ 357).

2- سليمان بن خلف الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (1/ 280).

3- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، جواب الحافظ أبي مُحَمَّد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة فى الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، (ص83).

4- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، مختصر سنن أبي داود، (2/ 94).

5- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط4، 1410هـ، (ص185).

6- مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص180).

القول باعتماد حكم إمام من المتقدمين على حديث بناء على أنه خبر؛ إطلاق غير مطابق للواقع. وأن إطلاق القول بالاجتهاد في تطبيق قواعد علوم الأحاديث على أسانيد الأحاديث التي أجمعوا على صحتها أو ضعفها ؛ إطلاق هذا القول خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي الصحيح، واتباع لغير سبيل المؤمنين، ومنه تعلم تفسير بعض الأسباب في وجود اختلاف في الأحكام النهائية على بعض الأحاديث بين نقاد السنة في عصور الرواية – أي : في القرون الثلاثة الأولى – وبين نقاد السنة بعد هذه العصور إلى وقتنا الحاضر[1].

كما لايشكل على هذا ما اتفق عليه الجميع من وجوب تقليد الأئمة المتقدمين في الجرح والتعديل، والفرق بين الحالين أن التقليد يصار إليه عند الضرورة، وكذا في مواطن محررة في موضعها، وصور معينة، أما فيما مجاله النظر، والاجتهاد فيه ممكن، فإن التقليد فيه لا يجوز[2].

– **الثالث**: صحيح أن الأئمة المتقدمين مشهود لهم بالشعور النقدي الحساس والتقدم والتميز في العلم والنظر، لكن لا يعلم أن أحدا من أئمة السلف أو الخلف جعل من إحساس المتقدم وشعوره النقدي دليلا يوجب على الآخرين تقليده واتباعه فيه، ولو كان هذا الحس والشعور دليلا لما اختلف المتقدمون أنفسهم، ولو كان هذا الحس والشعور دليلا لما وقع النقاد في أخطاء انتقدها من بعدهم وأصابوا فيها، فالدارقطني حين تتبع الشيخين لم يجابه بأن الشيخين لهم إحساس وشعور نقدي يجب التسليم لهم، وإنما جلالة الصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول هو الذي قام في وجه الدارقطني من جمهور المحدثين، ومع هذا فقد سلم له نقده في مواضع؛ لأنه معلوم لكل متخصص أن الحجة قائمة على الخلق كلهم بالدليل والبرهان لا بالإحساس والشعور[3].

وهذا كحال من يريدون التحاكم للعقل فرد عليهم بتضارب العقول واختلاف الأفكار فأي عقل نحاكم، وهنا أي حس وشعور نقدم ونحاكم الشافعي أم مالك أم ابن أبي حاتم...أم غيرهم من الأئمة النقاد.

– **الرابع**: إن الاعتماد على مثل كلام أبي حاتم والسخاوي السابق يحتاج إلى تأمل، فإن الدعاوى لا تقبل من أحد مهما كان علو كعبه في العلم والتبحر منه إلا بدليله، كما أن هذه الحجة لا تقبل في مواطن التحقيق والترجيح والنقد، ولا تقبل عند الله ممن يعي العلم ويبصر الراجح من القول، ولهذا وجب وضع هذه

1- ينظر محمد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، (ص31/ 33).

2- ينظر أحمد بن صالح الزهراني، بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، (حاشية ص292).

3- أحمد بن صالح الزهراني، بيان مجازفات الدمتور حمزة الميلباري، (ص407).

العبارة وأمثالها موضعا مقبولا، وهو أنهم كانوا يقولون هذا لبعض الناس ممن لا يفهم هذا العلم ولا يعلم مآخذه وطرائق أهله واعتماده كثيرا على الخبرة الطويلة والممارسة التي تكسب العالم نظرا لطيفا في الحكم على المرويات، بما يشبه الإلهام وليس إلهاما، فالمقلد الذي لا يعرف هذه المآخذ بالنسبة له مثل الإلهام فعلا، أما صاحب التخصص بله عالم الحديث فمن غير المنطقي أن يقيم نفسه مقام المقلد الجاهل فيقبل القول بلا دليل، وإلا فما فائدة طلب العلم إذا كان في النهاية سينتهي إلى قول من تقدمه ولو بلا دليل؟! والمطالع لكتب الحديث يجد أن أغلبها ليس مجرّد حكم بل يذكر العالم سبب حكمه، ويدل على ذلك أن ابن أبي حاتم حين نقل هذه الرواية عن أبيه ذكر أن السائل من أهل الرأي، ومعلوم حالهم مع علوم الحديث، ومن جهة أخرى فإن ابن أبي حاتم بيّن مراد أبيه بذلك حين عقب بقوله: «ويُقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته...»، وهذا مثل البيان من ابن أبي حاتم أن هذه المعرفة بخطأ الرّواة ناتج عن المقارنة بين الروايات والرواة والتحليل وليس للإلهام في علم العلل كبير دور[1].

ويدل على ذلك أيضا أن أبا حاتم قال للسائل حين تعجبه: «أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا»[2].

فرد أصل الأمر إلى الحفظ والنظر والمعرفة والدليل لا إلى الحس والإلهام.

وقد يقولون برأيهم وبالذوق إذا لم يجدوا لمتن ما سندا، فيقولون مخبرين عن حكمه بناء على ذوقهم أنه ليس من كلام النبوة ونحوها من الحالات.

وفي ختام بحث هذه المسألة، من أدلة عدم وجود تباين منهجي بين المتقدمين والمتأخرين وفساد القول بالتفريق المنهجي بين المحدثين أمور ظهرت لي، بعضها أخطاء منهجية للقائلين بالتفريق، ومنها:

– أولا: اضطرابهم وتخبطهم في دعواهم فيما بينهم في مواضع منها ضبط مصطلح المتأخرين والمتأخرين بين القول بأن المتأخرين هم الفقهاء والأصوليون والمتقدمون هم المحدثون والقول بأن المتأخرين يدخل فيهم متأخروا أهل الحديث ممن وافق الفقهاء والأصوليين في المسائل الحديثية، والمتقدمون هم العلماء الذين

1- ينظر أحمد بن صالح الزهراني، بيان مجازفات، (ص293- 294). وينظر علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، (ص238- 242).

2- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (ص350).

يستقلون في الكلام على الحديث وعلله مع سعة دائرتهم في معرفة الطرق والأسانيد والعلل ومن مشى على أصول المتقدمين وقواعدهم ولو تأخر زمنا كابن رجب.وهكذا، وكذا في الحد الزمني الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين فقيل هو القرن الثالث، وقيل الخامس وقيل الزمن الذي كانت تورد فيه الأسانيد في الكتب، وآخر هذا زمن الخطيب، وسموا لذلك القرون الأولى بمرحلة الرواية وما بعدها بمرحلة ما بعد الرواية، بل أكثر من الاضطراب التناقض في مواضع ومسائل منها التلميح والإشارة برده كلام المتأخرين وعدم اعتبار أحكامهم على الأحاديث في مواضع والتصريح بهذا أحيانا من البعض، وفي المقابل الاستدلال ببعض كلامهم مما قد يوافق مرادهم، ومنها تقرير التحاكم إلى القرائن بل والغلو فيها وأنه ليس هناك قواعد مضطردة في أكثر المسائل ثم بالمقابل تقرير قواعد وأصول كلية في تقرير بعض المسائل. وهذا من العيوب المنهجية لأصحاب هذا الطرح.

– **ثانيا:** من أدلة فساد القول بالتفريق المنهجي منهج المتقدمين والمتأخرين في علوم الحديث، أن فيه تجنّ على طائفة كبيرة من الأئمة المتأخرين وتهمتهم بتهم كثيرة متنوعة منها القصور في الفهم وضعف الأهلية والتقصير في خدمة السنة والتحكم في اصطلاحات الأئمة المتقدمين مما يؤول إلى تحقير شأنهم والطعن في مناهجهم، أو على الأقل استصغار جهودهم والتشكيك في مصداقيتها وبالتالي القول بالانقطاع بين أهل هذا الفن مما يؤدي إلى نسف جهود علماء كبار من المتأخرين في خدمة السنة وإلغاء جميع أحكامهم على الرجال والأحاديث وذلك في قرون متطاولة، وهو هدم لعلم جليل قائم لقرون من تاريخ الأئمة وفيه هدم للدين وإضاعة للسنة.

– **ثالثا:** الحكم باختلال القواعد التي قعدها المتأخرون وسار عليها العلماء إلى اليوم حكم باجتماع الأمة على ضلالة وهو ممتنع، إذ كيف خفيت هذه الدعوة وهذا المنهج على هؤلاء الأئمة الكبار وكيف يطوى هذا العلم وما فيه من أمور كبيرة كثيرة لقرون متطاولة من نهاية القرن الثالث أو الخامس إلى اليوم، أين إقامة الحجة؟ لابد من إقامة الحجة على الخلق، ولا تثبت إلا بمعرفة النصوص، ومن معرفة النصوص معرفة كيف يثبت النص ويحتج به، وإذا كانت جهود المتأخرين على غير هدي هذا أمر عظيم يترتب عليه الشك وغياب الحق في أزمنة متطاولة وقرون متتابعة. وفتح لباب شر عظيم في سائر العلوم فقد يأتينا من ينسف جهود الفقهاء ويشكك فيها وفي مناهج الأئمة وهكذا في سائر العلوم، ولهذا العدل إكمال الجهود وسد النقص وتوجيه المشتبه وشرح المشكل أما دعوى التباين وهدر الجهود فلا ينبغي.

– **رابعا:** بعض أصحاب هذه الدعوى يعرضون مسائل علم الحديث، ويبنونها على القرائن ويغلون في تقرير قيام كثير من المسائل على القرائن، وكأن هذا العلم ليست له قواعد مطردة، بل يصرح البعض أن علم الحديث ليست له قواعد مطردة في باب كذا وكذا، وهذا خلاف الحق والواقع، فإن عرض علم الحديث وكأن مبناه على القرائن لا على قواعد وضوابط يسلب صفة العلم عن علم الحديث، لأن معنى كونه علما أن له قواعد وضوابط يرجع إليها في تقرير المسائل والأبواب، ويتحاكم إليها عند الاختلاف والترجيح، ودون ذلك لا يكون علما، وقد سبق في حد ابن جماعة لعلم أنه: «علم بقوانين يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد أو القواعد الكلية المعرفة بحال الراوي والمروي».

وقال السيوطي في ألفيته: علم الحديث: ذو قوانين تحد ... يدرى بها أحوال متن وسند.

فقرّروا أنه علم ومقتضى كونه علما أن له قواعد وضوابط، وأكدوا بأنه علم بقوانين وذو قوانين.

– **خامسا:** إدعاء وجود تباين منهجي بين المتقدمين والمتأخرين في علوم الحديث دعوى عريضة لأن الناظر لحقيقة هذه الدعوى وواقع القائلين بها يجد أنها تدور حول بعض المسائل وتتركز على مسائل معينة، وأهمها مبحث العلة والشذوذ وزيادة الثقة والتفرد والغرابة، والجهالة، والاكتفاء في الحكم على الحديث بظاهر السند، والتقوية بالمتابعات والشواهد، والتدليس، ولعلها لا تخرج عنها، فلا يصلح إدعاء تباين منهجي وتوسيع الدائرة وتهويل المسألة.

– **سادسا:** الدعوة على استقراء كلام المتقدمين وإعادة صياغة المصطلحات وتقعيد القواعد بما يتوافق مع اصطلاحاتهم وقواعدهم تحصيل حاصل وفتح لعمل لا نهاية ولا حد له ولا فائدة فيه قد أغنانا عنه الأئمة المتأخرون المتمكنون ولا شك أن تحريراتهم وتقعيداتهم أدق وأضبط من المعاصرين لنقص استقرائهم وقصور إطلاعهم بعدم الوقوف على كثير من المراجع التي يحيل إليها متأخروا الأئمة، في مقابل سعة إطلاع الأئمة المتأخرين وشمول استقرائهم وكون أقوالهم أوثق وأصوب ومن يداني الحافظ بن حجر ممن بعده، ولهذا كان الأخذ باصطلاحاتهم وقواعدهم المأخوذة عن الأئمة بضوابطه أولى من ولوج طرق إحداث قواعد أخرى كما أنه يفتح باب التلاعب بهذا العلم وخوض من لا يحسن فيه.

سابعا: على فرض صحة ما قالوه في التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين فمن من أهل العلم قال بذلك؟ فهذه دعوى لا سلف لهم فيها، بل كبار علماء الحديث المعاصرون وأعيان المنشغلين بعلوم الحديث من مختلف الاتجاهات ردّوا هذه الدعوى في مهدها أو لم يقولوا بها:

– فهذا الألباني وهو رأس المحدثين المعاصرين بلا منازع ردّها بل وجعلنا بدعة عصرية، وحكم عليها بأنها دعوة خطيرة فيها تعطيل لعلم الحديث بالكلية وهدم للسنة ومجرد دعوى وخاطرة وفرض نظرية لا تقوم على دليل شرعي ولاعقلي، ومخالفة لسبيل المؤمنين المتوعد صاحبه بالوعيد الشديد، وهذا في مجالس علمية مسجلة في سلسلة الهدى والنور شريط (852)، و(719)، و(842)، وله مجلس مسجل في هذه المسألة وهو شريط رقم (636) في سلسلة الهدى والنور سُمّي بعد أن فرغ ب (مِنْ بِدَعِ المحْدَثين على المحَدّثين).

– وابن باز بثنائه على الألباني وارتضاء منهجه والدفاع عنه ممن اتهمه بمخالفة المتقدمين في مواضع سبقت الإشارة إلى بعضها.

– مقبل الوادعي كما في تقدمته لكتاب القول الحسن في شبهات حول الحديث الحسن لأحمد بن إبراهيم بن أبي العينين[1].

– حماد الأنصاري: وجعل فعلهم هدما للسنة واشتهرت عنه هذه العبارة[2]، ونقل عنه رياض بن عبدالمحسن بن سعيد أستاذ الحديث وعضو هيئة التدريس في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض، عظيم إنكار هذا القول.

– شعيب الأرناؤوط: جعل القول بالتفريق كلاما فارغا ودعوى وجود فرق منهجي خيال[3].

– أحمد معبد عبد الكريم المصري[4]: في بحث له موسوم ب (علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين)، وهو بحث قدم للمؤتمر التخصصي الأول لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، وفي الكثير من أشرطته ودروسه.

– عبد المحسن العباد محدث المدينة وشارح الكتب الستة في المسجد النبوي وغيرها من كتب الحديث كما في جوابين له حول المسألة وهي منشورة على الشبكة.

1- أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، القول الحسن في شبهات حول الحديث الحسن، مكتبة أنوار مكة، ط1، (ص4-8).

2- علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، (ص286/ 287).

3- علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، (ص288).

4- من المشتغلين بعلم الحديث مدرس في جامعة الأزهر له دروس منشورة وبعض البحوث منها "سيف بن عمر التميمي، وتحقيق الأقوال في حاله، وفي درجة مروياته" وحقق النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس اليعمري.

- ربيع ابن هادي المدخلي في مواضع كثيرة وقد عرض عليه مُحَمَّد بازمول عليه كتابه (مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين)، فعلق عليه وصحح ووجه[1].

- عبد الله العبيلان[2] حيث وصفه بالمنهج المبتدع الذي ينتج عنه الطعن في علم العلماء السابقين، أوالتشكيك بعلمهم، وازدراء أحكامهم، وإهدار جهودهم، وطرح اجتهادهم[3].

- وصي الله عباس[4] في مواضع منها مقطع مرئي في الشبكة بعنوان: بين المتقدمين والمتأخرين في مصطلح الحديث.

- سعد بن عبد الله الحميد[5] في الفتاوى الحديثية[6].

- مُحَمَّد بوخبزة المغربي[7] كما في لقائه في ملتقى أهل الحديث، وغيرهم من العلماء والباحثين[8].

1- مُحَمَّد بازمول، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين، (ص7- 8).

2- عالم سعودي متفنن أخذ عن كبار العلماء في بلده ثم نشط في التدريس والدعوة له كثير من المؤلفات أنفسها: رد الجميل في الذب عن إرواء الغليل والإصباح في بيان منهج السلف في التربية والإصلاح، وإرشاد القارئ إلى أفراد مسلم على البخاري وغيرها.

3- عبد الله بن صالح العبيلان، رد الجميل في الذب عن إرواء الغليل، دار اللؤلؤة، بيروت، الدّار الأثريّة، الأردن، ط1، 1431هـ/ 2010 م، (ص71).

4- عالم حديث هندي معاصر مدرس بالحرم المكي وجامعة أم القرى له من البحوث والمؤلفات علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية. وغيره وحقق من الكتب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل وغيره.

5- عالم سعودي من الأفاضل وخواص المشتغلين بعلم الحديث أخذ عن علماء بلده وتدرج في مدارسها التعليمية ثم اشتغل بالخطابة والدعوة والتدريس له بحوث منها (آداب الغذاء في الإسلام)، وجمعت له الفتاوى الحديثية، وتحقيقات منها كتاب الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد.

6- سعد بن عبد الله الحميد، فتاوى حديثية صفحة، دار علوم السنة، ط1، 1420هـ/ 1999م، (1/ 175/ 185).

7- من مشاهير علماء المغرب، محقق وباحث، أخذ العلم عن علماء بلده ثم انشغل بالكتابة في الصحف و المجلات ثم التأليف والدعوة والتدريس، له مجموعة من المؤلفات منها: أربعون حديثا نبوية في نهي عن الصلاة على القبور واتخادها مساجد وبطلان الصلاة فيها، ومما حقق: شرح القاضي عبد الوهّاب على الرسالة لإبن أبي زيد القيرواني وغيرها، توفي سنة 2020م.

8- ينظر ذكر آخرين في علي حسن الحلبي، طليعة التبيين، (ص15- 20)، و(ص25- 26).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ولا يحمد سواه، ولا يرجى غيره.

الحمد لله الذي تفضل وأكرم فأعان على تمام هذا البحث، ولطف وأنعم فوفق لإكمال هذه الدراسة، بعد أن عشت مع الاتجاه السلفي طائفا بين دواوين أعلامه ذات الصلة بعلم الحديث، وقد بذلت فيه جهدي وطاقتي، وقد حاولت به تلخيص جهود الاتجاه السلفي المعاصر في خدمتهم للسنة، أفرادا وجماعات، تجمعات وجمعيات وهيئات ومؤسسات، مع تقييم هذه الجهود وعرض أبرز الانتقادات ومناقشتها والخروج في كل ذلك بنتائج علمية، وقد استفدت منه الكثير من الفوائد، كما خرجت منه بطيب النتائج، كما ظهرت لي مهمات من التوصيات، وفي ما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات التي أدعو إليها -سائلاً الله حسن العاقبة والختام-:

النتائج

ولعلي أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

أولا: تحرير مصطلحات البحث فتوصلت فيه إلى ما يلي:

1- تناوُلُ أحمد شاكر لمباحث الخبر والحديث الصحيح والحسن والضعيف والجرح والتعديل ومسائلها تأصيلا وتطبيقا متوافق مع مناهج المحدثين في الجملة، وله اختيارات لم يوافق عليها انتقدت عليه.

2- كان لأحمد شاكر منهج خاص في التخريج له معالم وأسس، كما كان له منهج عام في الحكم على الأحاديث وله منهج تفصيلي.

3- كان لأحمد شاكر منهج منضبط في فقه الحديث، أساسه نبذ التعصب المذهبي واتباع ما دلّ عليه الدّليل فكانت اختياراته وترجيحاته الفقهية مبنية على قواعد وأصول أصولية وفقهية.

4- تقريرات الألباني لمباحث الخبر والحديث الصحيح والحسن والضعيف والجرح والتعديل ومسائلها تأصيلا وتطبيقا متوافق مع مناهج المحدثين في الجملة، وله في كل ذلك إجتهادات وترجيحات، وله اصطلاحات خاصة،ومسائل تعقب فيها.

5- كان الألباني منهج خاص في التخريج له معالمه وأسسه، كما كان له منهج عام في الحكم على الأحاديث ومنهج تفصيلي.

6- كان للألباني منهج منضبط في فقه الحديث، أساسه نبذ التعصب المذهبي واتباع الدّليل،فكانت ترجيحاته الفقهية مبنية على قواعد أصولية وفقهية.

7- لم يخل إقليم في بلاد الإسلام من علم أو أعلام منتمين للاتجاه السلفي خدموا السنة على تفاوت في عددهم وقوة وطبيعة خدمتهم، ولعل أجلهم علماء الهند.

8- كثرة وتنوع جهود الاتجاه السلفي في خدمة السنة: فمنها التأليف والتحقيق، والتدريس في المساجد والمؤسسات، وتأسيس المدارس والجامعات والجمعيات والهيئات، وإنشاء المجلات والمطابع، واستحداث مكاتب البحث والتحقيق والترجمة، وإقامة المسابقات، والإفادة من التقنية الحديثة في خدمة السنة، ولعله لم يخدم اتجاه معاصر السّنة كما خدمها هذا الاتجاه وأصحابه.

9- تنوع مناهج أصحاب هذا الاتجاه في خدمة السنة وتداخل وتشابه بعض الجهود مع الاتفاق في الأمانة والجودة في الجملة، وبروز أعلام كبار من هذا الاتجاه في مجالا معينة في خدمة السنة مشار إليها في البحث.

10- اتفاق أعلام هذا الاتجاه على الكثير من المسائل والخلاف في أخرى. فمما اتفقوا عليه:

- تحرّي الأمانة في النقل والتجرد للحق وعدم التعصب.

- التحري في الاستدلال بالحديث المقبول والحذر من الضعيف بله الموضوع خلافا لبعض الاتجاهات، مع القول بعدم الاستدلال بالحديث الضعيف مطلقا.

-اتفقوا على قبول خبر الآحاد والعمل به، والأكثر أنه يفيد غلبة الظن.

- في حد الصحيح والحسن والضعيف وأقسامهما وشروطهما وأكثر مسائلها.

- تقوية الحديث بمجوع طرقه عموما.

- عدم التعصب الفقهي والأخذ بما دل عليه الدليل.

وغيرها من مواطن الاتفاق، والخلاف في مسائل أخرى يسوغ فيها الخلاف لاتفاقهم في المنهج العام.

11- وجود ردود كثيرة بين أصحاب هذا الاتجاه في علوم كثيرة منها علوم الحديث، وهو دليل تحريمهم الحق، وتقديمه على أقوال الرجال.

12- تُعُقّب أحمد شاكر وانتقد في أمور ومسائل متعلقة التخريج والحكم على الحديث وأخرى منهجية متعلقة بالتصنيف والتحقيق، كان الصواب في أكثرها مع منتقديه والصواب في بعضها مع الشيخ، مع ظهور عذره في البعض الآخر.

13- تُعُقّب الألباني في مسائل وأمور متعلقة بالحكم على الرجال والحديث، وأخرى منهجية متعلقة بالتصنيف وتعامله مع مؤلفات أهل العلم، كان الصواب في أكثرها مع الشيخ والصواب في قليل منها مع منتديه مع ظهور عذره في البعض الآخر.

14- تُعُقّب الاتجاه السلفي بعامة وانتقد في مسائل وأمور متعلقة بالمصطلح والحكم على الحديث، وأخرى بفقه الحديث، وأخرى منهجية متعلقة بالتصنيف والتحقيق بعضها وجيهة وأخرى خلاف الصواب والواقع العلمي، وهي لا تنقص من قيمة جهودهم في خدمة السنة.

15- توافق المدرسة الحديثية للاتجاه السلفي في منهجها الحديثي العام وفي منهجها النقدي مع منهج النقاد المتقدمين من المحدثين، والخلاف بينهم في التطبيق وبعض الجزئيات.

16- معرفة منهج المحدث لا يتم بالنظر إلى تقريراته ولا بالنظر إلى بعض تفاصيل أحكامه، بل يعرف بالنظر إلى تقريراته وباستقراء عمله في تطبيقاته العامة والخاصة.

17- للمعاصرين جهود ظاهرة في خدمة السنة لها مناح معينة منها:

- شرح وبيان كلام المتقدمين، وبيان مواطن الخلاف والاجماع بينهم، وترجيح ما دل عليه الدليل عند الخلاف.

- إكمال ما يحتاج إليه من جهود المتقدمين في خدمة السنة.

- ردود ودفاع عن السنة من الدعوات الباطلة القديمة والحديثة.

التوصيات والمقترحات

بناء على ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة فإنه من المستحسن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز موضوع البحث، وخدمة البحث العلمي الحديثي، وهي كما يلي:-

1- إعداد معجم تراجم لأعلام الاتجاه السلفي المعاصرين، ومعجم للمؤلفين السلفيين المعاصرين في علم الحديث.

2- إعداد دراسات علمية عن الجهود الحديثية لبعض أعلام هذا الاتجاه غير المدروسة ك: بكر أبو زيد وبديع الدين الراشدي، وغيرهم، ودراسات في جزئيات غير مدروسة لأعلامه المدروسين كجهود الألباني مثلا في تحرير عبارات الأئمة في الجرح والتعديل وجهود أحمد شاكر في الرد على المستشرقين، وغيرها كثير.

3- العمل على إحصاء مصنفات أعلام هذا الاتجاه المخطوطة وخدمتها وتحقيقها وإخراجها إلى حيز المطبوع للاستفادة منها والإعانة على ذلك، خاصة من عرف بعلوّ منزلته العلمية وجودة مؤلفاته كالألباني.

4- إعداد دراسات حول: المدارس الحديثية المعاصرة وأهم أعلامها ومناهج أصحابها، عموما وحول جهود مختلف المدارس السلفية في شتى البلدان في خدمة الحديث على نحو فعل الفريوائي في جهود مخلصة.

5- كتابة دراسة مقارنة بين أعلام المحدثين في هذا العصر كالألباني وأحمد شاكر والمعلمي ومقبل.

6- إحياء ما اندثر من جهود هذا الاتجاه في خدمة السنة النبوية كإعادة إحياء دار الحديث بتلمسان مثلا ومجالس إقراء الموطإ وشرحه، وشرح سائر كتب السنة لا سيما الصحيحان.

7- إنجاز بعض ما تمنى عملها أعلام هذا الاتجاه من مؤلفات، فأحمد شاكر ذكرها صاحب منهج أحمد شاكر في تحقيق النصوص (ص136)، والألباني قاموس البدع وغيرها كثير.

8- حث الطلبة على العناية بمؤلفات أصحاب هذا الاتجاه، والاستفادة من سيرهم وطرائقهم في خدمة السنة والحديث والدين الاسلامي.

9- استخراج القواعد العلمية الحديثية من كتب أعلام هذا الاتجاه الحديثية.

10- كتابة دراسة جادّة عن تاريخ تطور علم الحديث عموما وعلم المصطلح خصوصا.

11- كتابة بحوث محكمة في بعض المسائل الحديثية المستجدة التي لا تزال تحتاج إلى دراسة.

12- العناية بالمقدمات النفيسة لأبرز أعلام هذا الاتجاه في تحقيقاتهم وتقديمهم للكتب بإفرادها ثم تحليلها ودراستها للإفادة منها كمقدمة أحمد شاكر لتحقيق الرسالة وقد وصفت بأنها (مقدمة علمية تاريخية كبيرة) ومقدمات الألباني والمعلمي وبكر أبو زيد وغيرهم.

13- العناية بقراءة مقدمات الكتب لمعرفة شروط مؤلفيها كي لا يتعقبهم الباحث بغير وجه حق تقصيرا في معرفة شرطه في كتابه وقد ورد معنا في البحث أمثلة له.

14- إعداد موسوعة حديثية تجمع فيها القواعد الحديثية المتعلقة بشتى علوم الحديث، على غرار القواعد الفقهية والحديثية.

15- إدراج مؤلفات أصحاب هذا الاتجاه النفيسة ضمن مقررات أقسام الحديث فيما يناسبها من مراحل.

16- دراسة اختيارات بعض الأعلام غير الحديثية وبيان مناهجهم العلمية في العلوم المختلفة.

17- ضرورة عناية المشتغلين بعلم الحديث بتعلم اللغات الأجنبية لترجمة كتب السنة والحديث وبعض مؤلفات أصحاب هذا الاتجاه إلى سائر اللغات وكذا ترجمة بعض مؤلفات أصحاب هذا الاتجاه بغير العربية خصوصا المؤلفة بالأردية للمحدثين الهنود.

فهذه خلاصة موجزة عن جهود الاتجاه السلفي المعاصر في خدمة السنة النبوية، أختمها بهذه النتائج والتوصيات والمقترحات عسى أن أكون وفّقت فيما أمّلت من إخراج الرسالة على صورة لائقة بمكانة علم الحديث، سائلا الله أن يحشرنا في زمرة المحدثين وأن يجعلنا مباركين أينما كنا وأن يختم لنا بخاتمة الحسنى إنه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على نبيه مُحَمَّد وعلى آله وصحبه والتابعين.

ملخص الرسالة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فهذا ملخص البحث المعنون بـ: «**الاتجاه السلفي المعاصر وجهوده في خدمة السنة النبوية**»، وهو أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د تخصص دراسات حديثية معاصرة، إعداد الطالب: بلال لعرج، إشراف: د/مُحَمَّد رمضاني.

والبحث في مجمله عبارة عن أربعة فصول مع ملحق، تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة وفهارس.

أما الفصل التمهيدي فقد تناول التأصيل لموضوع البحث؛ ببيان مصطلحات البحث من خلال التعريف بالاتجاه السلفي وبيان خصائصه وأصوله المنهجية وأبرز علمائه، ثم بيان معنى المعاصرة وحدها في البحث، وبيان معنى السنة عند العلماء، فالفرق بينها وبين الحديث، وأهم علومها ثم بيان معنى الجهود.

ثم جاء بعده الفصل الأول الذي استعرض جهود الشيخ أحمد شاكر في خدمة السنة النبوية إجمالا من خلال بيان مؤلفاته وأعماله الخادمة للسنة، ثم تفصيلا ببيان اختياراته ومنهجه في مختلف علوم الحديث ومسائله.

ثم جاء الفصل الثاني مبينا لجهود الشيخ الألباني إجمالا من خلال بيان مؤلفاته وأعماله الخادمة للسنة، ثم تفصيلا ببيان اختياراته ومنهجه في مختلف علوم الحديث ومسائله، على نحو جهود أحمد شاكر.

وذكرت في الفصل الثالث الجهود الفردية الأخرى للاتجاه السلفي، ففصلت جهود خمسة أعلام وهم عبد الحميد بن باديس، عبد الرحمان المعلمي، عبد الحق الهاشمي، عبد العزيز ابن باز، ومقبل بن هادي الوادعي، من خلال بيان مؤلفاتهم المنتفع بها في الباب، ثم ذكرت أمثلة تفصيلية على جهودهم الحديثية المختلفة، ثم وظائفهم وأعمالهم التي خدموا بها السنة، وأجملت جهود أبرز أعلام هذا الاتجاه الذين لهم جهود ظاهرة في خدمة السنة بحسب الأقطار مبتدئا بالمغرب وإفريقيا ثم السعودية فمصر والشام ثم العراق فالقارة الهندية، مقتصرا على بيان مؤلفاتهم وأعمالهم في خدمة السّنة النبوية.

ثم ذكرت الجهود الجماعية في خدمة السنة لهذا الاتجاه من مؤسسات وهيئات رسمية وغير رسمية، مجملة ومفصلة، واخترت بعضها نماذج مبرزة لهذه الجهود من غير استقصاء، فبلغ عدد الأعلام المبيّن جهودهم المبرزة للجهود الفردية لهذا الاتجاه على تفاوتها (ستة وثلاثين) علما، وبلغ عدد المؤسسات والهيئات المبيّن جهودها المبرزة للجهود الجماعية لهذا الاتجاه على تنوّعها (عشرة) بفروعها.

وأما الفصل الرابع فقد بحثت فيه أبرز الانتقادات على هذا الاتجاه وأعلامه مرتبا لها على وفق ما سبق في بيان الجهود، مبتدئا بالانتقادات على أحمد شاكر ثم الألباني ثم الانتقادات العامة على هذا الاتجاه، فالانتقادات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه، والانتقادات والاستدراكات في الجرح والتعديل، وفي التخريج والحكم على الأحاديث، وفي فقه الحديث، مناقشا لها بموضوعية مرجّحا ما دل الدليل على رجحانه.

ولقد أسفر هذا البحث عن نتائج توصل إليها الباحث، مع تسجيل توصيات مهمة للباحثين حوتها الخاتمة.

وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

Abstract

Praise be to Allaah. Enough prayer and peace be upon His servants who have chosen.

This is a summary of the research entitled: «**The contemporary Salafist trend and its efforts in the service of the Prophet's Sunnah** », a thesis submitted to obtain a doctorate diploma specializing in Contemporary studies in the science of hadith, prepared by the student: **Laredj Bilel**, supervised by D/ **Mehamed ramdani.**

The research in its entirety is Four chapters with an appendix, preceded by an introduction and followed by a conclusion and indexes.

The preliminary chapter dealt with the rooting of the subject of the research, by explaining the terms of research by introducing the Salafist trend and showing its characteristics and methodological origins and its most prominent scholars, and then indicating the meaning of contemporary Then explaining the meaning of contemporary and its limits in research, and indicating the meaning of "The Sunnah" among scholars, the difference between it and hadith, and its most important sciences, then explaining the meaning of" The efforts".

Then came the first chapter, which reviewed the efforts of Sheikh Ahmed Shaker in the service of the Sunnah in general by presenting his books and works in which he served the Sunnah, and then in detail by explaining his choices and his methods in the various sciences of hadith and its issues.

Then the second chapter came to show the efforts of Sheikh Al-Albani in general by presenting his books and works that serve the Sunnah, then in detail by explaining his choices and his approach in the various sciences of hadith and its issues, in the manner of the efforts of Ahmed Shaker.

In the third chapter, I mentioned the other individual efforts of the Salafi trend, so I separated the efforts of five scholars, namely Abdul Hamid bin Badis, Abdul Rahman Al Mualimi, Abdul Haq Al Hashemi, Abdul Aziz bin Baz, and Muqbil bin Hadi Al Wadi'i, by explaining their beneficial works on the subject, and then mentioned examples Detailed on their various hadith efforts, then their jobs and work in which they served the Prophetic Sunnah, and outlined the efforts of the most prominent scholars of this trend who have significant efforts in serving the Sunnah according to countries, beginning with Morocco and Africa, then Saudi Arabia, Egypt and the Levant, then Iraq and the Indian continent, confined to an explanation of their writings and books and works in the service of the Sunnah prophetic.

Then I mentioned the collective efforts of this trend in the service of the Sunnah from official and unofficial institutions and bodies, in general and in detail, and I chose some of them as emblematic models for these efforts without investigation, so the number of the mentioned scholars whose efforts highlight the individual efforts of this trend despite their differences reached thirty-six scholars, and the number of institutions and bodies shown Its efforts highlighted the collective efforts of this trend on its ten diversity with its branches.

As for the fourth chapter, I discussed the most prominent criticisms of this trend and its scholars, arranging them according to the above, in detailing the efforts, beginning with the criticisms of Ahmed Shaker and then Al-Albani, then the general criticisms of this trend, the methodological criticisms in authorship,and in editing Books and manuscripts, etc .and criticisms and remediations in "ul-Jarh-wat-Ta`deel" Science of discrediting or confirming the reliability of narrators ,and in Hadith Authentication, and judgment on the hadiths ,and in the jurisprudence of hadith, discussing it objectively and weighing what the evidence indicates its preponderance.

This research resulted in good results reached by the researcher, with his recording of important recommendations for researchers, including the conclusion.

And may God's peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, his family and companions, and those who followed them in goodness until the Day of Judgment.

الفهـــــارس

فهـرس الآيـــات القــرآنيـــــة
فهـرس الأحـــاديث النبـويـــــة
فهرس الآثار الموقوفة والمقطوعة
فهـــرس الأعـــلام المترجـم لهم
فهـــرس الأبيـــات الشعـريـــــة
ثبـت المصـــادر والمراجـــــع
فهـــرس الـموضـــــــوعات

فهـرس الآيــات القرآنيــة

فهرس الآيات القرآنية

الآية أو طرف منها	السورة والرقم	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ ﴾	[المائدة: 67]	500
﴿ لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	[الفتح: 18]	8
﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾	[الحشر: 10]	7
﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ ﴾	[الفتح: 29]	6
﴿ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ ﴾	[المائدة: ٦٤]	40
﴿ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ﴾	[البقرة: ٢٦٠]	100
﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ ﴾	[يس: 14]	502
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾	[الحجرات: ٦]	117
﴿ لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ ﴾	[النساء: 123]	219
﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	[الأعراف: ١٧٢]	219
﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ ﴾	[الأنعام: 153]	8
﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ ﴾	[الأنعام: ١٥٣]	13
﴿ وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٣﴾ ﴾	[النور: ٣]	132
﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾	[الأنعام: 108]	13
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ ﴾	[النساء: 115]	7
﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾	[المائدة: 105]	813
﴿ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ ﴾	[المائدة: ٥٣]	79
﴿ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ ﴾	[طه: 28]	28

﴿ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ﴾	[لقمان: 15]	7
﴿ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾	[يونس: 30]	5
﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾	[النساء: 23]	5
﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	[آل عمران: ٦٨]	219
﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾	[آل عمران:106]	28
﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ ﴾	[الزخرف: 56]	5
﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ ﴾	[الفتح: 23]	60
﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ ﴾	[الحشر: 8-9]	6
﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾	[التوبة: ٧٩]	79
﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾	[الإسراء: ٣٦]	464
﴿ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ ﴾	[التوبة: ١٢٢]	207
﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾	[الحجر: ٨٥]	817
﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم ﴾	[التوبة: 100]	8
﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾	[النساء: ١٠٢]	159
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ ﴾	[الكهف: ٥٥]	59
﴿ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ ﴾	[يوسف: ٣٨]	776
﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾	[البقرة: ١٤٨]	756
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	[البقرة: ٢٧٥]	5
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾	[النساء: 105]	500
﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾	[البقرة: 255]	774

﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ﴾	[الأحزاب: ٦٢]	60
﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ ﴾	[مُحَمَّد: 38]	660
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا ﴾	[سورة آل عمران: 77]	167

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث أو طرفه	الراوي	الصفحة
«أبغض الحلال إلى الله الطلاق»	عبد الله بن عمر	502
«اتقوا الملاعن الثلاث....»	معاذ بن جبل	406
«أتى رجل من تميم رسول الله ﷺ فقال:...»	أنس بن مالك	314
«اختلف عبد الله والأشعث، فقال ذا: بعشرة....»	معن بن القاسم	191
«أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان... »	عبد الله بن عباس	219
«آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى...»	أبو مسعود البدري	454
«إذا أذن المؤذن يوم الجمعة حرم العمل...»	أنس بن مالك	381
«إذا التقى الختانان وجب الغسل»	عائشة	430
«إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد...»	عبد الله بن مسعود	372
«إذا بلغ الرجل المسلم أربعين سنة آمنه الله..»	أنس بن مالك	213
«إذا دخل أحدكم المسجد؛ فليسلم على النبيّ...»	أبو حميد الأنصاري	330
«إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان»	أبو سعيد الخدري	637
«إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني...»	أبو رافع	423
«إذا قال العبد: «الحمد لله ربّ العالمين...»	أبو هريرة	226
«أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه ....»	أبو هريرة	491
«أربع لا وعد فيهن...»	أبان بن يونس	423
«أفضل الهجرتين الهجرة الباتّة...»	أبو سعيد الخدري	815
«ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته....»	زيد بن خالد الجهني	638
«ألا إن آل أبي -يعني فلانا- ليسوا لي بأولياء»	عمرو بن العاص	123
«الأذنان من الرأس...»	أبو أمامة	336
«التيمم ضربة للوجه والكفين...»	عبد الله بن عمر	331
«إلحقي بسلفنا الصالح عثمان ابن مظعون»	عبد الله بن عباس	6
«الدعاء موقوف بين السماء والأرض...»	عمر بن الخطاب	429
«اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين ....»	عبد الله بن عمر	474
«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضا»	أبو موسى الأشعري	490
«إن أحسن ما غير به هذا الشيب الحناء والكتم»	أبو ذر الغفاري	430
«إن إذن الرجل إذا كان في الصلاة أن يسبح...»	أبو هريرة	198
«إن الاسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا ...».	أبو هريرة	41
«إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف...»	عائشة	389
«أن النبي ﷺ قضى أن المرأة أحقّ بولدها ما لم تزوّج....»	عبد الله بن عمرو	139
«أنّ النّبيّ ﷺ مسح برأسه مرّتين...»	الرّبيّع بنت معوّذ	259

«إن أمتي مرحومة لا تعذب في الآخرة...»	أبو موسى الأشعري	637
«أن امرأة من نساء النبي ﷺ استحمّت من جنابة...»	عبد الله بن عباس	225
«إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون »	عمران بن حصين	638
«أن جارية بكرا أتت النبي ﷺ فذكرت...»	عبد الله بن عباس	225
«أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله ﷺ في امرأة...»	عبد الله بن عمرو	132
«أن رسول الله ﷺ أخذ الراية فهزّها...»	أبو سعيد الخدري	501
«أن رسول الله ﷺ كان يخطب إلى جذع ....»	عبد الله بن عباس	654
«أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر...»	عبد الله بن زيد	259
«إن لكل نبيّ ولاة من النبيين...»	عبد الله بن مسعود	219
«إن لله ملائكة سياحين يبلغون عن أمتي السلام»	عبد الله بن مسعود	516
«إن من العنب خمرا وإن من التمر خمرا ...»	النعمان بن بشير	387
«انتهينا مع النبي ﷺ إلى مضيق، السماء من فوقنا... »	يعلى بن أمية	315
«أنزل القرآن على سبعة أحرف...»	عمر بن الخطاب	224
«انطلقت أنا وعبيدة السلماني إلى علي....»	زر بن حبيش	131
«إنما الولاء لمن أعتق»	عائشة	506
«أنّه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟...»	عمر بن الخطاب	259
«أنه ﷺ طاف طوافين وسعى سعين»	علي بن أبي طالب	516
«أيها الناس، عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة...»	رجل	27
«بم تحكم ؟ قال: بكتاب الله قال: فإن لم تجد ...»	معاذ بن جبل	378
«بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»	جابر بن عبد الله	491
«تسحروا من آخر الليل، وكان يقول: هو الغداء المبارك»	أبو الدرداء	406
«ثلاثة لا ترد دعوتهم...»	أبو هريرة	395
«ثلاثة يزدن في قوة البصر...»	بريدة بن الحصيب	422
«جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي كان...»	عبد الله بن عمر	329
«حافظ على العصرين»، قيل: وما العصران؟، ....»	فضالة الليثي	55
«حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر»	الحسن البصري	170
«خرج رسول الله ﷺ في غزاة، فلقي المشركين بعسفان... »	عبد الله بن عباس	159
«خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد...»	عبادة بن الصامت	491
«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...»	النعمان بن بشير	9
«دعوني من السودان...»	عبد الله بن عباس	423
«رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه...»	وائل بن حجر	261
«رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصّلاة رفع يديه...»	عبد الله بن عمر	262
«ربيع أمتي العنب والبطيخ...»	عبد الله بن عمر	422

«سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ ...»	البراء بن عازب	115
«طوبى شجرة في الجنة غرسها الله بيده...»	قرة بن إياس	659
«غيّروا الشّيب، ولا تشبّهوا باليهود والنصارى»	أبو هريرة	222
«فمن رغب عن سنتي فليس منيّ».	أنس بن مالك	61 /23
«قال رجل: مسست ذكري أو قال: الرّجل يمسّ ذكره...»	طلق بن علي	260
«كان إذا قام من الليل يتهجد، صلى ركعتين خفيفتين...»	عائشة	434
«كان النّبيّ ﷺ إذا خرج من الخلاء، قال: «غفرانك»	عائشة	108
«كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد...»	أنس بن مالك	475
«كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمسّ ماء»	عائشة	259
«كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة....»	عائشة	110
«كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل....»	عائشة	434
«كان له حمار يقال له : عفير...»	معاذ بن جبل	405
«كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»	حفص بن عاصم	501
«كلوا التين، فلو قلت: إن فاكهة نزلت من الجنة ...»	أبو ذر الغفاري	422
«كلوا، فإنه ليس بحرام ولا بأس به....»	عبد الله بن عباس	475
«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها...»	بريدة بن الحصيب	258
«لا أحرم ما أحلّ الله، ولكنه ليس بأرض قومي...»	عبد الله بن عباس	647
«لا أصلّي بكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فصلّى....»	عبد الله بن مسعود	262
«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ...»	المغيرة بن شعبة	38 /13
«لا تزال طائفة من أمتي منصورين....»	قرة	38 /13
«لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول..»	عبد الله بن عمر	254
«لا تنزلوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة...»	عائشة	487
«لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»	عبد الله بن عمرو	526
«لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله...»	عبد الله بن مسعود	655
«لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»	أسامة بن زيد	506
«لعن الله زوّارات القبور....»	عبد الله بن عباس	258
«لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة...»	سهل بن سعد	336
«ما بلغ أن تؤدى زكاته، فزكي فليس بكنز...»	أم سلمة	815
«ما ساء عمل أمة قط إلا زخرفوا مساجدهم»	عمر بن الخطاب	635
«ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متّى.... »	أبو هريرة	219
«من أصبح يوم الجمعة صائما...»	جابر بن عبد الله	422
«من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات».....	عبد الله بن عمر	116
«من حدث بحديث وهو يرى أنه كذب...»	المغيرة بن شعبة	190

«من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق....»	أبو هريرة	375
«من سلّف فليسلّف في كيل معلوم ووزن معلوم»	عبد الله بن عباس	5
«من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها...»	جرير بن عبد الله	59
«من فارق الجماعة شبرا فمات، فميتة جاهلية»	عبد الله بن عباس	27
«من قرأ سورة الكهف...»	أبو سعيد الخدري	429
«من قرأ يس ابتغاء وجه الله غفر له»	أبو هريرة	504
«من لقي الله وهو لا يشرك به شيئا دخل الجنة...»	جابر بن عبد الله	224
«من مسّ ذكره فليتوضّأ...»	بُسْرَة بنت صفوان	270
«من وسّع على عياله يوم عاشوراء....»	أبو هريرة	503
«من وسّع على مكروب كربة في الدنيا...»	أبو هريرة	139
«من يأخذ من أمتي خمس خصال فيعمل بهن...»	أبو هريرة	234
«نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»	عبد الله بن مسعود	39
«نهى النبي ﷺ أن تؤكل لحوم الأضاحيّ فوق ثلاث...»	عائشة	11
«نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة...»	عبد الله بن عمر	227
«نهى عن أكل الضب...»	عبد الرحمن بن شبل	475
«نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة...»	أبو هريرة	354
«والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة....»	عليّ بن أبي طالب	124
«وإنّه متى يخرج -أي الدجال- فسوف يزعم أنه الله....»	سمرة بن جندب	6
«ولا أراني إلا قد حضر أجلي...»	فاطمة	6
«ولدت في زمن الملك العادل...»	مجهول	377
«يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك الجمل»	أبو هريرة	261
«يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ....»	أبو هريرة	486
«ينصب للكافر يوم القيامة مقدار خمسين ألف سنة...»	أبو سعيد الخدري	331

فهرس الآثار الموقوفة والمقطوعة

فهرس الآثار الموقوفة والمقطوعة

الرقم	الأثر	القائل	الصفحة
1	«الجماعة ما وافق طاعة الله، وإن كنت وحدك»	عبد الله بن مسعود	26
2	«العصر ما يلي المغرب من النّهار»	عبد الله بن عباس	10
3	«كان السلف يستحبون الفحولة، لأنها أجرى وأجسر»	راشد بن سعد	55
4	«من كان مستنّا فليسن بمن قد مات...»	عبد الله بن مسعود	8
5	«هي ساعة من ساعات النّهار»	قتادة بن دعامة	55
6	«ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح أوّلها»	اسماعيل الجهضمي	9

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم المترجم له	الصفحة
إبراهيم الجبالي	87
إبراهيم بن مُحَمَّد بن سالم الحنبلي	289
أبو الأعلى المودودي	304
أبو الطيب عطاء الله حنيف الفنجياني	604
أحمد بن جعفر البغدادي القطيعي	291
أحمد بن مُحَمَّد بن حمدان النمري	302
أحمد بن مُحَمَّد بن عبدالرحمن الدهلوي	630
أحمد مختار زوغو	278
أحمد معبد عبد الكريم المصري	857
إسماعيل الأنصاري	544
إسماعيل الجهضمي	302
بديع الدين الراشدي	610
بكر بن عبد الله أبو زيد	562
تقي الدين الهلالي المغربي	542
جمال الدين القاسمي	88
حافظ بن أحمد حكمي	554
حسان بن عبد المنان	297
حسن بن عبد الله آل الشيخ	283
حماد الأنصاري	549
حمدي عبد المجيد السلفي	593
حمود التويجري	555
خالد بن عبد العزيز آل سعود	283
سعد بن عبد الله الحميد	858
شرف الدين المناوي	201
صبحي السامرائي	596
صفي الرحمن المباركفوري	616
طاهر الجزائري	88

عبد الجليل بن أبي السادات علي أحمد السامرودي	671
عبد الحق الهاشمي الهندي	508
عبد الحميد بن باديس	483
عبد الرحمان الوكيل	577
عبد الرحمن المعلمي	595
عبد السلام المباركفوري	603
عبد الصمد شرف الدين	670
عبد الظاهر مُحَمَّد أبو السمح	571
عبد العزيز ابن باز	520
عبد الغني بن إسماعيل النابلسي	85
عبد القادر الأرناؤوط	590
عبد القادر بن حبيب الله السندي	613
عبد القدوس الهاشمي	291
عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ	86
عبد الله العبيلان	858
عبد الله بن إدريس السّنوسي	88
عبد الله بن عبد الرحمن البسام	561
عبدالتواب الملتاني	670
عبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام الرحماني المباركفوري	608
عمر بن حسن ابن دحية الكلبي	298
عمر بن مُحَمَّد فلّاتة الفلاني	547
محب الدين الخطيب	584
مُحَمَّد إدريس آزاد الرحماني	665
مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري	552
مُحَمَّد بدر الدين الحسني	280
مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ	86
مُحَمَّد بن صالح العثيمين	558
مُحَمَّد بهجة البيطار	587
مُحَمَّد بوخبزة المغربي	858

مُحَمَّد حامد الفقي	573
مُحَمَّد رشيد رضا	89
مُحَمَّد سعيد البرهاني	280
مُحَمَّد سعيد البوطي	291
مُحَمَّد شاكر	83
مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة	578
مُحَمَّد عطية سالم	581
مُحَمَّد لقمان السلفي	619
مُحَمَّد مصطفى الأعظمي	301
محمود مهدي استانبولي	303
مقبل بن هادي الوادعي	530
نذير أحمد الأملوي	665
وصي الله عباس	858

فهرس الأبيات الشعريـــة

فهرس الأبيات الشعريـة

البيت	القائل	الصفحة
أَلْفُقَهَا وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنْ أَتَى مِنْ طُرُقٍ أخرى يَنْمِي إِلَى الصَّحِيحِ، أَيْ لِغَيْرِهِ، كَمَا يَرْقَى إِلَى الحُسْنِ الَّذِي قَدْ وُسِمَا ضَعْفًا لِسُوءِ الحِفْظِ أَوْ إِرْسَالٍ أَوْ تَدْلِيسٍ أَوْ جَهَالَةٍ إِذَا رَأَوْا مَجِيئَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَمَا كَانَ لِفِسْقٍ أَوْ يُرَى مُتَّهَمَا يَرْقَى عَنِ الإِنْكَارِ بِالتَّعَدُّدِ بَلْ رُبَّمَا يَصِيرُ كَالَّذِي بُدِي	الإمام السيوطي	167 /166
إن الذوائب من فهر وإخوتهم...قد بينوا سنة للناس تتبع	حسان بن ثابت	60
إن مبادئ كل فن عشره...الحد والموضوع ثمَّ الثمره ونسبة وفضله والواضعْ...والاسمُ الاستمدادُ حكمُ الشارع مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا	مُحَمَّد بن علي الصبّان	72
لا تجزعن من سيرة أنت سرتها فأول من راض سنة من يسيرها	خالد بن عتبة الهذلي	59
من معشر سنت لهم آباؤهم...ولكل قوم سنة وإمامها	لبيد بن ربيعة	60
ولا تصبحوا أحدوثة مثل قائل به يضرب الأمثال من يتمثل	أبو جلدة اليشكري	68
يقول راجي ربّه المقتدر...عبد الرحيم بن الحسين الأثري	الحافظ العراقي	31

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

الرقم	المصدر أو المرجع
1	أباطيل وأسمار لمحمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005م.
2	أبجد العلوم لمحمد صديق حسن خان القنّوجي، دار ابن حزم، بيروت/لبنان، ط1، 1423هـ/ 2002م.
3	ابن عثيمين الإمام الزاهد، ناصر بن مسفر الزهراني، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط1، 1422هـ.
4	أشياخ ومقالات لأبي تراب الظاهري، جمعه: عبد المقصود خوجة، جدة، ط1، 1426هـ/ 2005م.
5	أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار صنعاء.
6	إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن مُحَمَّد السجلماسي، تح: الدكتور علي عمر وجماعة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة/ مصر، ط1، 1429هـ/ 2008م.
7	إتحاف العالم الرباني سؤالات للعلامة محدث العصر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، لأحمد بن إبراهيم ابن أبي العينين.
8	إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، مصطفى إسماعيل السليماني أبو الحسن المأربي، تح: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان.
9	إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه، أحمد ولي الله الدهلوي، ترجمه: مُحَمَّد عزير شمس، المكتبة السلفية، لاهور، باكستان، ط1، 1424هـ/ 2003م.
10	إتمام الأعلام نزار أباضه، ومُحَمَّد رياض المالح، دار صادر بيروت، ط1، 1999م.
11	آثار ابن باديس،عبد الحميد بن باديس، تح: عمار طالبي، مكتبة الشركة الجزائرية، ط1، (1388هـ).
12	آثار الإمام مُحَمَّد البشير الإبراهيمي، محمّد بن بشير الإبراهيمي، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.
13	آثار الشّيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، تح: علي العمران، دار عالم الفوائد، ط، 1434هـ.
14	آثار الشيخ مبارك الميلي، مبارك الميلي، جمع أبو عبد الرحمان محمود، دار الرشيد، دون تاريخ.
15	آثار سماحة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العقيل في الذكريات والتاريخ والتراجم، مُحَمَّد زياد التكلة، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 1430هـ.
16	أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، مُحَمَّد عوامة، دار السلام، ط2، 1407هـ، 1987م.

17	أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل، دار عمار، عمان، ط1، 1420هـ/ 2000م.
18	إجابة السائل على أهم المسائل، مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة مصر، ط2، 1420هـ.
19	إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1/ 1421.
20	أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، ط2، 1421هـ.
21	إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، مُحَمَّد بن علي بن وهب القشيري ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، د ط، د ت.
22	أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط3، 1424هـ.
23	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: عبد العزيز ابن باز، مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية.
24	إحياء علوم الدين، مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.
25	اختلاف الحديث، مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، تح: رفعت فوزي، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر، ط1، 1422هـ.
26	أخصر المختصرات، لمحمد بن بدر الدين البلباني الحنبلي، تح: عبد العزيز بن عدنان العيدان، دار الركائز، الكويت، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1438هـ/2017م.
27	أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، عمر بن حسن الأندلسي ابن دحية الكلبي، تح: مُحَمَّد زهير الشاويش، تخريج: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1419هـ/ 1998م.
28	آداب الزفاف في السنة المطهرة، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني. دار السلام، ط، 1423هـ/2002م.
29	آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، تح: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003 م.
30	أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح، تح: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 1423هـ/2002م.
31	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، تح: أحمد عزو عناية، دمشق-كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ/1999م.
32	إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، مُحَمَّد بن إبراهيم الانصاري، تح: عبد المنعم مُحَمَّد عمر، مراجعة: أحمد حلمي عبد الرحمان، دار الفكر العربي، القاهرة.

33	أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، مُحَمَّد عمارة،دار الشرق الأوسط، القاهرة/مصر، دط.
34	أسباب اختلاف الفقهاء الحقيقية والمصطنعة، إرشاد الحق الأثري، مكتبة أم القرى،باكستان،ط1، 1436هـ.
35	أسس منهج السلف في الدعوة الى الله، فواز السحيمي، دار ابن عفان، مصر، ط2، 1429هـ/2008م.
36	أصول الحديث علومه ومصطلحه، مُحَمَّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت/لبنان، دط، 1427هـ.
37	أصول السنة، أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، دار المنار، الخرج/ السعودية، ط1، 1411هـ.
38	أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415 هـ.
39	أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ بن أحمد الحكمي، تح: حازم القاضي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط2، 1422هـ.
40	أعلام المكيين، عبد الله المعلمي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط1، 1421هـ/ 2000م.
41	أعلام المدرسة الحديثية البغدادية المعاصرة، أصالة وإبداع، عبد القادر بن مصطفى المحمدي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني في جامعة الأنبار 1433هـ.
42	إعلام الموقعين عن رب العالمين، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تح: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1423هـ.
43	أعلام المحدّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، بيروت ط1، 1421هـ/ 2000م.
44	افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، لمحمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تح: سعد بن عبد الله السعدان، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1415هـ.
45	اقتضاء الصراط المستقيم، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، تح: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط7، 1419هـ/ 1999م.
46	اقتضاء العلم العمل، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط4.
47	إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، عياض بن موسى اليحصبي، تح: يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء، مصر، ط1، 1419هـ/1998م.
48	الإبانة الكبرى لابن بطة، عبيد الله بن مُحَمَّد ابن بطة العكبري، تح: رضا معطي، وجماعة، دار الراية، الرياض/السعودية، ط2، 1415هـ/1994م.

49	الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبيد الله بن مُحَمَّد بن بطة العكبري، دار الراية، الرياض/السعودية، ط2، 1418هـ، تح: عثمان عبدالله آدم الأثيوبي.
50	الإبهاج بترجمة العلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج، حميد بن قائد العتمي، بقلم دار شرقين صنعاء.
51	الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، مقداد يالجن بن مُحَمَّد علي، رسالة ماجيستير كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
52	الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث عشر،عبد المجيد محمود،مكتبة الخافجي 1399هـ.
53	الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، تح: مُحَمَّد إسحاق مُحَمَّد إبراهيم، دار الراية، الرياض/السعودية، ط1، 1418هـ.
54	المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط3، 1420هـ/ 2000م.
55	الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.
56	الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، تح: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1995م.
57	الإحكام في أصول الأحكام، علي الآمدي، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط2، 1402هـ.
58	الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي الظاهري، تح: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، قدم له: أ.د/ إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دط، دت.
59	الآداب الشرعية والمنح المرعية، مُحَمَّد بن مفلح الحنبلي، عالم الكتب، دط، دت.
60	الأذكار، يحيى بن شرف النووي، تح: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت/ لبنان، دط، 1414هـ.
61	الإرشاد في معرفة علماء الحديث،خليل بن عبد الله الخليلي،تح:مُحَمَّد سعيد عمر،مكتبة الرشد،الرياض،ط1،1409هـ.
62	الاستذكار، يوسف بن عبد الله اعبد البر، تح: سالم مُحَمَّد عطا، ومُحَمَّد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
63	الاستقامة، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: مُحَمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، المدينة المنورة، ط1، 1403هـ.

64	الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الدرعي، تح: جعفر الناصري/ مُحَمَّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء/المغرب، دط، 1955م.
65	الإسلام الصحيح، أبو يعلى الزواوي، تح: أبو القاسم سعد الله، منشورات الحبر، الجزائر، 2008م.
66	الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، يوسف كمال، دار الوفاء، المنصورة/ مصر، ط2، 1410هـ.
67	الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: سليم بن عيد الهلالي. دار ابن عفان، السعودية. ط1، 1412هـ.
68	الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام، وليد عبد الله المنيس، ط1، 1433هـ/ 2011م.
69	الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط5، 2002 م.
70	الاقتراح في بيان الاصطلاح، مُحَمَّد بن علي ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت.
71	الأقوال الشاذة في ميزان الشريعة الإسلامية، ممدوح واعر عبد الرحمان مهني،بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد، العدد21، كلية الحقوق جامعة القاهرة.
72	الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال،مُحَمَّد بن علي الحسيني، تح: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.
73	الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علوم الحديث، زكريا بن غلام قادر، مكتبة المعارف الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431هـ، 2010/1م.
74	الإلزامات والتتبع للإمام الدارقطني، تح: مُقْبِلُ الوادعِيُّ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 1405هـ.
75	الإمام ابن باز مواقف ودروس وعبر، عبد العزيز السدحان ط1، 1427هـ.
76	الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، عبد العزيز السدحان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض/السعودية، ط1، 1429هـ.
77	الإمام الألباني شيخ الإسلام وإمام أهل السنة والجماعة في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء، سليم الهلالي،دار الإمام أحمد، القاهرة/مصر، ط1، 1433هـ/2012م.
78	الإمام المحدث عبد الله بن لهيعة دراسة نقدية تحليلة مقارنة في تصحيح منزلته وأحاديثه،حسن مظفر الرزو، دار الجيل بيروت، ط1، 1416هـ/ 2016م.
79	الإمام عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني حياته وآثاره، أحمد بن غانم الأسدي، مكتبة الرضوان، مصر، ط1، 1427هـ/ 2007م.

80	الإمام مُحَمَّد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية في نقد الرجال عداب بن مُحَمَّد الحمش، ط1، 1428هـ/ 2007م.
81	الإنتصار لأصحاب الحديث، منصور بن مُحَمَّد المروزي أبو المظفر السمعاني، تح: مُحَمَّد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط1، 1417هـ/1996م.
82	الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، دت.
83	الأنساب، عبد الكريم بن مُحَمَّد السمعاني، تح: عبد الرحمن المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382هـ/1962م.
84	الأنوار الكاشفة لما فى كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،تح: علي بن مُحَمَّد العمران، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ.
85	الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي، خالد الدريس، دار المحدث، السعودية، ط1، 1425هـ.
86	الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، تح علي حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1/ 1417هـ/1996م.
87	البحر المحيط في أصول الفقه، مُحَمَّد الزركشي، تح: مُحَمَّد تامر،دار الكتب العلمية، لبنان/بيروت، ط1،1421هـ.
88	البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، 1418هـ.
89	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
90	البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي ابن الملقن، تح: مصطفى أبو الغيط وغيره، دار الهجرة، الرياض/ السعودية، ط1، 1425هـ-2004م.
91	التاريخ الكبير، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، تح: محمود إبراهيم زايد، مكتبة دار التراث، القاهرة،ط1،1397هـ.
92	التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 1413هـ.
93	التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقيتح: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/ 2002 م.
94	التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن مُحَمَّد الأسفراييني، تح: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.

95	التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان المرداوي، تح: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، ط1، 1421هـ/2000م.
96	التحذير من مختصرات مُحَمَّد الصابوني في التفسير، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، الدمام/ المملكة العربية السعودية. ط2، 1410هـ.
97	التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993م.
98	التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية، حسين بن مُحَمَّد الأنصاري، تح: راشد بن عامر الغفيلي، دار الصميعي الرياض المملكة العربية السعودية، ط1/ 1420هـ/ 1999م.
99	التدمرية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: مُحَمَّد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط6، 1421هـ/2000م.
100	التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، مُحَمَّد بن علي الحسيني، تح: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
101	الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري: تح: مصطفى مُحَمَّد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1388 هـ/ 1968 م.
102	التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليها، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان الأردن، ط1، 1421هـ
103	التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر، عبد العزيز بن باز، جمعه: علي بن حسين فقيهي.
104	التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة/ السعودية، ط1، 1424هـ/2003م.
105	مُحَمَّد عطاء الله حنيف الفوجياني، التعليقات السلفية على سنن النسائي، تح: أحمد شاغف وأحمد مجتبى السلفي، المكتبة السلفية باكستان، ط1، 1422هـ/ 2002م.
106	التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف النووي، تح: مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ/ 1985 م.
107	التقرير والتحبير، مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن الموقت الحنفي، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ/1983م.
108	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تح: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة النبوية، ط1، 1389هـ/1969م.
109	التكملة لكتاب الصلة، مُحَمَّد بن عبد الله القضاعي، ابن الأبار، تح:عبد السلام الهراس، دار الفكر،بيروت، 1415هـ.

110	التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: شادي بن مُحَمَّد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن،ط1، 1432هـ/2011م.
111	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: أبو عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، مصر، ط1، 1416هـ/1995م.
112	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تح: مصطفى بن أحمد العلوي ومُحَمَّد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
113	التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني وغيره، المكتب الإسلامي، ط2، 1406هـ/ 1986م.
114	التيارات المعاصرة في النقد الأدبي، بدوي طبانة، دار المريخ، الرياض/السعودية، ط3، 1406هـ/1986م.
115	الثقات، مُحَمَّد بن حبان أبو حاتم البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ.
116	الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار،صنعاء،اليمن، ط4،1434هـ.
117	الجامع الكبير، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.
118	الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
119	الجامع لأحكام القرآن، مُحَمَّد بن أحمد الخزرجي القرطبي، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
120	الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي البغدادي، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
121	الجامع لحياة العلامة مُحَمَّد بن صالح العثيمين العلمية والعملية وما قيل فيه من المراثي، وليد بن أحمد الحسين، إصدارات الحكمة، بريطانيا، ط1، 1422/ 2001م.
122	الجامع لعلوم الإمام أحمد، علل الحديث، إبراهيم النحاس، دار الفلاح، الفيوم، جمهورية مصر، ط1، 1430هـ.
123	الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/ 1952.
124	الجهود الثقافية للشيخ محب الدين الخطيب، أسامة بن أحمد الجيزاني، رسالة ماجيستير نوقشت في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 1426هـ.
125	الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية، مصطفى بن إسماعيل السليماني، دط، دت.

126	الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/ 1999م.
127	الحديث المحدثون، مُحَمَّد مُحَمَّد أبو زهو، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1378هـ.
128	الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض/السعودية، 1425هـ/2005م.
129	الحركة الوطنية الجزائرية، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط4، 1992م.
130	الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق، مُحَمَّد تقي الدين الهلالي، دار الفتح، الشارقة، ط1، 1415هـ.
131	الحكم المشروع في الطلاق المجموع، عبد الرحمن المعلمي،تح: حاكم المطيري، دار أطلس، ط1، 1418هـ.
132	الحوادث والبدع، مُحَمَّد بن الوليد الطرطوشي، تح: علي بن حسن الحلبي. دار ابن الجوزي. ط3، 1419هـ.
133	الخلاصة في معرفة الحديث، الحسين بن مُحَمَّد الطيبي، تح: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية، ط1، 1430 هـ.
134	الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر النعيمي، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1.
135	الدر الثمين في ترجمة فقيد الأمة العلامة ابن عثيمين، عصام بن عبد المنعم المري، دار البصيرة الإسكندرية.
136	الدر النفيس في إجازات ومرويات عبد الحميد بن باديس، لحسن بن علجية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1435هـ.
137	الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام تح: عبد الرحمن بن قاسم، ط6، 1417هـ/ 1996م.
138	الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، جلال الدين السيوطي، تح: د/مُحَمَّد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض/السعودية.
139	الدرس الحديثي المعاصر، عصام عبدو ومجموعة من المؤلفين، مركز إنماء، بيروت، لبنان، ط1، 2017.
140	الدرس الحديثي عند الإمام ابن باديس، يونس بوحمادو، ماجيستير بجامعة الجزائر، 1437هـ/ 2016م.
141	الدعوة السلفية في شبه القارة الهندية وأثرها في مقاومة الإنحرافات الدينية، عبد الوهاب خليل الرحمان، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع العقيدة.
142	الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة، تقي الدين الهلالي، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء.
143	الديباج المذهب في مصطلح الحديث، علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني، تح: مُحَمَّد أمين عمران، مطبعة مصطفى البابي

	الحلبي وأولاده بمصر، 1350هـ/ 1931م.
144	الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط1، 1420هـ.
145	الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1429هـ، 2008م.
146	الرد على الدكتور عبد القادر حسين في تجنيه على الشيخ الألباني، نبيل بلهي، دط، دت.
147	الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، مُحَمَّد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الكتاني، تح: مُحَمَّد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6، 1421هـ-2000م.
148	الرسالة، مُحَمَّد بن إدريس الشافعي،تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/ 1940م.
149	الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: مُحَمَّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/ 1992م.
150	الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر المقنع، منصور بن يونس البهوتي، تح: خالد بن علي المشيقح وغيره، دار الركائز، الكويت، ط1، 1438هـ.
151	الزاهر في معاني كلمات الناس، مُحَمَّد بن القاسم الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.
152	السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقران الكريم، شيخة بنت مفرج المفرج، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، دط، دت.
153	السنة النبوية ومدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني، عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم، دمشق، دت، دط.
154	السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي، دمشق/سوريا، بيروت/لبنان، ط3، 1402هـ/1982م.
155	السنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر، أحمد شاكر، دار الكتب السلفية، القاهرة، جمهورية مصر، ط3، 1407هـ.
156	السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، مُحَمَّد بن عمر ابن رشيد الفهري، تح: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417.
157	السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد، ط1، 1344هـ.
158	السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي،تح:مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت/لبنان،ط3، 1424هـ.

159	السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، مقبل بن هادي الوادعي، جمعه عبد الله بن مُحَمَّد الحمادي، دار الآثار صنعاء، ط1، 1428هـ/2007م.
160	الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى الأبناسي، تح: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ/ 1998م.
161	الشفا بتعريف حقوق المصطفى، عياض بن موسى اليحصبي،دار الفيحاء، عمان، ط2، 1407هـ.
162	الشفاعة، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، صَنعاء، اليمن، ط3، 1420هـ/ 1999م.
163	الشيخ أحمد شاكر وجهوده في خدمة السنة النبوية، مُحَمَّد أبو صعيليك، مجلة هدي الإسلام، مجلد 55، العدد 5، 1432هـ.
164	الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، عاطف التهاني فؤاد.
165	الشيخ عبد العزيز بن باز نموذج من الرعيل الأول، عبد المحسن العباد، دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ/2000م.
166	الشيخ عمر بن مُحَمَّد فلاته رحمه الله وكيف عرفته، عبد المحسن بن حمد العباد البدر، دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ/ 2000م.
167	الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين من العلماء الربانيين، عبد المحسن العباد، مطبعة النرجس، ط1، 1422هـ.
168	الشيخ مقبل ودار الحديث بدماج، معمر بن عبد الجليل القدسي، دار الآثار، صنعاء.
169	الصارم المنكي في الرد على السبكي، مُحَمَّد بن أحمد ابن عبد الهادي، تح: عقيل بن مُحَمَّد المقطري، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.ط1، 1424هـ- 2003م.
170	الصبح السافر في حياة العلّامة أحمد شاكر، رجب بن عبد المقصود، مكتبة ابن كثير، الكويت، ط1، 1414هـ.
171	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/1987م.
172	الصحيح المسند من أسباب النزول، مُقْبلُ بنُ هَادِي الوادعِيُّ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط4، 1408هـ.
173	الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية، مُحَمَّد أمان الجامي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،، 1408هـ.
174	الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، تح: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، 1409هـ.

175	الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي، تح: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
176	الضعفاء والمتروكون، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ.
177	العرف الشذي شرح سنن الترمذي، مُحَمَّد أنور شاه الكشميري، تح: محمود شاكر، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425 هـ/2004 م.
178	العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، عبد الحميد بن باديس، رواية: مُحَمَّد الصالح رمضان، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
179	العقيدة الطحاوية، أحمد بن مُحَمَّد الأزدي الطحاوي، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1414 هـ.
180	العلامة المحدث المباركفوري ومنهجه في كتابه تحفة الاحوذي، عبد الله الشمراني، رسالة ماجيستير مقدمة لجامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، نوقشت سنة (1418هـ).
181	العلل الصغير، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
182	العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405هـ/ 1985م.
183	العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، تح: جماعة بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وغيره، ط1، 1427هـ/ 2006م.
184	العلماء العرب المعاصرون ومآل مكتباتهم، أحمد العلاونه، دار البشائر الإسلامية، الكويت، ط1، 1432هـ.
185	العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: أبو مُحَمَّد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض/السعودية، ط1، 1416هـ/1995م.
186	الغرباء، مُحَمَّد بن الحسين الآجري، تح: بدر البدر، دار الخلفاء، الكويت، ط1، 1403هـ.
187	الغسل والكفن، مصطفى العدوي، دار أهل الحديث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1413هـ.
188	الغنية لطالبي طريق الحق، عبد القادر الجيلالي، تح: مُحَمَّد خالد عمر، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، 1416هـ.
189	الفتاوى الحديثية، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، صنعاء ط، 1430هـ/ 2009م.
190	الفتاوى السعدية، عبد الرحمان السعدي، مكتبة المعارف، الرياض/السعودية، ط2، 1402هـ/1982م.

191	الفتوى الحموية الكبرى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط2، 1425هـ/2004م.
192	الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977م.
193	الفروسية، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط1، 1414هـ/ 1993م.
194	الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.
195	الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 1421هـ.
196	الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب لمحمد بن علي الصوري، علي بن المحسن التنوخي، تخريج: مُحَمَّد بن علي أبو عبد الله الصوري، تح: عمر عبد السلام التّدمُري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، ط1، 1406هـ.
197	القاموس المحيط، مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط8، 1426 هـ.
198	القاموس المحيط، أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، ط8، 1426هـ/2005م.
199	القائد إلى تصحيح العقائد، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط3، 1404هـ/1984م.
200	القضاء والقدر، أحمد بن الحسين البيهقي، تح: مُحَمَّد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض/ السعودية، ط1، 1421هـ/2000م.
201	القول الحسن في شبهات حول الحديث الحسن، أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة أنوار مكة، ط1.
202	الكاشف عن حقائق السنن، الحسين بن عبد الله الطيبي، تح: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1417هـ/ 1997م.
203	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: مُحَمَّد عوامة، وأحمد مُحَمَّد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1413هـ/ 1992م.
204	الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دت، دط.
205	الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن مُحَمَّد أبو بكر بن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض.

206	الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
207	الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مُحَمَّد الأمين الهرري، تح: هاشم مُحَمَّد علي مهدي وجماعة، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ/ 2009م.
208	اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1417 هـ/ 1996م.
209	اللباب في تهذيب الأنساب، مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت/لبنان، دط، 1400هـ.
210	فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء-المجموعة الأولى، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء -الإدارة العامة للطبع-، الرياض/ السعودية
211	المباحث العقدية في حديث اختلاف الأمة، أحمد سردار مُحَمَّد مهر الدين شيخ، رسالة ماجيستير نوقشت سنة 1425هـ في الجامعة الإسلامية بالمدينة، كلية أصول الدين، قسم العقيدة.
212	المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، إبراهيم بن مُحَمَّد ناصر السيف، تح: حسان بن ابراهيم السيف، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1426هـ.
213	المتكلمون في الرجال، مُحَمَّد السخاوي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، ط4، 1410هـ.
214	المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ/ 1986م.
215	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البُستي، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
216	المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، عبد الأول بن حماد الأنصاري، ط1، 1422هـ/ 2002م.
217	المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تح: د. مُحَمَّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ.
218	المحصول في أصول الفقه، أبو بكر بن العربي، تح: حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق، عمان، ط1، 1420هـ/1999م.
219	المحصول، مُحَمَّد بن عمر فخر الدين الرازي، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ.

220	المختصر في علم الأثرلمحمد بن سليمان الكافِيَجي، تح:علي زوين، مكتبة الرشد/الرياض، ط1،1407هـ.
221	المخرج من الفتنة، مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء، ط1، 2002م.
222	المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن أحمد بن بدران، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط2، 1401هـ.
223	المدرسة الباديسية ومناهجها الدراسية، عيسى عمراني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
224	المدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري، أحمد سعيد بن سلم، ط1، 1404هـ/1993م.
225	المروءة وخوارمها، مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط1/ 1420هـ.
226	المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، يحيى بن الحسين بن القاسم، تح: إبراهيم يحي مُحَمَّد قيس، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط1، 1433هـ/2012م.
227	المستدرك على الصحيحين، مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1411هـ/ 1990م.
228	المستصفى، مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، تح: مُحَمَّد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/ 1993م.
229	المسجد الحرام في قلب الملك عبد العزيز، عبد الله منسي العبدلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1419هـ.
230	المسح على الجوربين، جمال الدين القاسمي، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ/ 1979م.
231	المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، مُحَمَّد ابن حبان البستي، بترتيب الأمير علاء الدين الفاسي، دار المعارف، مصر، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر.
232	المسند، أحمد بن حنبل، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416هـ/1995م.
233	المسند، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م.
234	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
235	المعاصرة في إطار الأصالة، أنور الجندي، دار الصحوة، القاهرة/مصر، ط1، 1407هـ/1987م.
236	المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
237	المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وجماعة، تح: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

238	المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي،تح: أكرم العُمَري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1981م.
239	المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم/الدار الشامية، دمشق/بيروت، ط1، 1412هـ.
240	المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي،تح: مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م.
241	المقالات السلفية لفضيلة الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة، جمعتها دار سبيل المؤمنين بعين شمس بالقاهرة،ط1، 1432هـ.
242	المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مُقْبلُ بنُ هَادِي الوادعِيُّ، دَارُ الآثَار، صَنعاء، اليمن، ط3، 1425هـ/ 2004م.
243	المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن مُحَمَّد ابن مفلح، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، ط1، 1410هـ/1990م.
244	المنتخب من علل الخلال، عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تح: طارق بن عوض الله، دار الراية.
245	المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية، مُحَمَّد بازمول، دت،دط.
246	المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، عمرو عبد المنعم سليم، دت، دط.
247	المنهج المقترح لفهم المصطلح، حاتم بن عارف الشريف العوني، دار الهجرة ، الرياض، ط1، 1416هـ.
248	المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين، بحث مقدم لمؤتمر (الانتصار للصحيحين) في الجامعة الأردنية لجميل بن فريد.
249	المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود مُحَمَّد خطاب السبكي، تح: أمين محمود مُحَمَّد خطاب، مطبعة الاستقامة، القاهرة، مصر، ط1، 1351 / 1353 هـ.
250	الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها لحمزة المليباري، ط2،1422هـ/2001م.
251	الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1417هـ/1997م.
252	الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية، فاطمة محجوب، دار الغد العربي، القاهرة.
253	الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط2، 1427هـ.

254	الموضوعات، عبد الرحمن ابن الجوزي، تح: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة، ط1، 1388هـ.
255	الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي، تح: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي/ الإمارات، ط1، 1425هـ/2004م.
256	الموقظة في علم مصطلح الحديث، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412 هـ.
257	الموقع الفكري والمعارك الفكرية، مُحَمَّد عمارة، مُحَمَّد الغزالي، دار الرشاد، القاهرة.
258	الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، مفرح بن سليمان القوسي، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1423هـ/2002م.
259	النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة لأبي إسحاق الحويني، دار الصحابة للتراث،طنطا، (1408هـ).
260	النبيه فيما يحتاج إليه المحدث الفقيه، للشاه ولي الله الدهلوي، ترجمة: مُحَمَّد عزير شمس، المكتبة السلفية لاهور باكستان، ط1، 1424هـ/ 2003م.
261	الندوة العالمية للشباب الإسلامي الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة، ط4، 1420هـ.
262	الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف مانع بن حماد الجهني.
263	النفح الشذي شرح جامع الترمذي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن سيد الناس، تح: أبو جابر الأنصاري، وغيره، دار الصميعي، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ/2007م.
264	النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، إبراهيم بن سعيد الصبيحي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431هـ/ 2010م.
265	النكت الوفية بما في شرح الألفية، إبراهيم بن عمر البقاعي، تح: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض/السعودية، ط1، 1428هـ/2007م.
266	النكت الوفية بما في شرح الألفية، إبراهيم بن عمر البقاعي، تح: ماهر الفحل، مكتبة الرشد، الرياض/السعودية، ط1، 1428هـ/2007م.
267	النكت على تقريب التهذيب لسماحة الشيخ العلامة عبد الله بن عبد العزيز بن باز، عبد الله الفوزان، مكتبة دار المنهاج، ط1، 1426هـ، الرياض المملكة العربية السعودية.

268	النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط1، 1404هـ/ 1984م.
269	النكت على مقدمة ابن الصلاح، مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، تح: زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م.
270	النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر، علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431هـ.
271	النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوى،، المكتبة العلمية/ بيروت، 1399هـ.
272	النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين لمحمد رجب البيومي، دار القلم،دمشق،1415هـ/1995م.
273	الهدية الهادية إلى الطائفة التجانية، مُحَمَّد تقي الدين الهلالي، ط2، 1397هـ/1977م.
274	الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م.
275	الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، حمد بن مُحَمَّد أبو شُهبة، دار الفكر العربي، بيروت/لبنان، دط، دت.
276	إمام العصر سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ناصر بن مسفر الزهراني، دط.
277	أمة في رجل...لمحات من حياة الإمام الوادعي، فيصل بن عبده قائد الحاشدي، دار الإيمان الإسكندرية.
278	أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله القونوي، تح: يحي حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1424هـ/2004م.
279	أئمة الحرمين، عبد الله بن أحمد الغامدي، دار الطرفين، الطائف، السعودية، ط2، 1436هـ.
280	بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم،يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، تح: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ/ 1992م.
281	بداية السول في تفضيل الرسول، العز بن عبد السلام، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
282	بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مُحَمَّد بن أحمد ابن رشد القرطبي، دار الحديث،القاهرة،ط 1425هـ/2004م.
283	بدعة الطرائق في الإسلام، العربي التبسي، جمعه ونشره، أبو عمر الدوسري، تقديم: مُحَمَّد شايب شريف.
284	بستان المحدثين، عبد العزيز الدهلوي، ترجمه للعربية مُحَمَّد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي.
285	بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد العقيلي، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت/لبنان.

286	بكر أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ.
287	بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل، إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، تح:شادي بن مُحَمَّد آل نعمان،مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث، اليمن، ط1،1432هـ/2011م.
288	بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن مُحَمَّد ابن القطان الفاسي، تح: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ/1997م.
289	بيان مجازفات الدكتور حمزة الميلباري، أحمد بن يحي الزهراني، دت، دط.
290	بيع التقسيط وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، حسن السيد حامد خطاب، بحث منشور بمجلة مركز الخدمة و الاستشارات البحثية بكلية الآداب العدد الصادر في يوليو 2006م.
291	تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار البصائر، الجزائر، ط خاصة/ 2007م.
292	تاريخ الجزائر المعاصر، مُحَمَّد العربي الزبيري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1420هـ/ 1999م.
293	تاريخ الجزائر في القديم والحديث،مبارك الميلي، تقديم:مُحَمَّد الميلي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1406هـ.
294	تاريخ علماء بغداد، يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
295	تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، مُحَمَّد مطيع الحافظ ونزار أباظه،دار الفكر دمشق،1406هـ.
296	تحرير المقالة في شرح الرسالة، أحمد القلشاني، تح: الحبيب بن طاهر ومُحَمَّد المدنيني، مؤسسة المعارف، بيروت/ لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
297	تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ/ 1997م.
298	تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، مؤسسة الريان، بيروت/لبنان. ط1، 1424هـ/2003م.
299	تحريم آلات الطرب، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الريان بيروت، لبنان/ دار الصديق، الجبيل، المملكة العربية السعودية، ط3 ، 1426هـ/2005م.
300	تحقيق الرغبة في شرح النخبة، عبد الكريم الخضير، دار المنهاج الرياض، ط1، 1426هـ.
301	تخريج أحاديث فضائل الشام لعلي بن مُحَمَّد الربعي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/ 2000م.

302	تخريج أحاديث مشكلة الفقر كيف عالجها الإسلام، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/1984م.
303	تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، عبد الله الزيلعي، تح: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، 1414هـ.
304	تخريج مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م.
305	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تح: نظر مُحَمَّد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط2، 1415هـ.
306	تذكرة الحفاظ، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط1، 1419هـ.
307	تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، ربيع ابن هادي المدخلي، دت، دط.
308	تراجعات العلامة الألباني فيما نص عليه تصحيحا وتضعيفا، أبو الحسن الشيخ، اختصره: مُحَمَّد بو عمر، طبع بعناية دار المعارف، الرياض/ السعودية، دط، دت.
309	تراجم منتخبة من التهذيب والميزان، عبد الرحمن المعلمي، تح: علي بن مُحَمَّد العمران، ط1، 1434هـ.
310	ترجمة الشيخ د مُحَمَّد لقمان السلفي. مركز سلف للبحوث والدراسات.
311	ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبد الرحمان مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، وأضواء على حياته العلمية، عاصم عبد الله القريوتي، دار المدني.
312	تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة: الطبعة الشرعية الوحيدة 1421هـ/ 2001م.
313	تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألباني في تضعيفه، ومعه إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء والرد على الألباني في تحريمه، إسماعيل الانصاري،مكتبة الإمام الشافعي،الرياض، ط3،1408هـ.
314	تعريف الخلف بمنهج السلف، إبراهيم البريكان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ.
315	تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: سامي بن مُحَمَّد سلامة،، دار طيبة،ط2، 1420هـ.
316	تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1403/ 1983.
317	تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، ط1، 1405هـ.

318	تقريب التدمرية، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام/ السعودسة، ط1، 1419هـ.
319	تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح:مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط 1406.
320	تلقي الأمة للحديث بالقبول: النشأة المفهوم والتطور، عمار أحمد الحريري، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر.
321	تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له من تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات،حسن بن علي السقاف، المكتبة التخصصية في الرد على الوهابية، ط11، 1428هـ، 2007م.
322	تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت.
323	تهذيب الأسماء واللغات، يحي بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت ،دط.
324	تهذيب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.
325	تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمان المزي، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.
326	تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، تح:مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
327	توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت بن فوزي، مكتبة الخنانجي، مصر، ط1.
328	توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السمعوني الجزائري، تح: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ - 1995م.
329	توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، تح: صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.
330	ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام مُحَمَّد ناصر الدين الألباني الأرنؤوطي، عبد الله بن مُحَمَّد الشهراني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1.
331	ثمرات النظر في علم الأثر، مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، تح: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 1417هـ/ 1996م.
332	جامع الأصول في أحاديث الرسول، المبارك بن مُحَمَّد ابن الأثير الجزري ، تح: عبد القادر الأرناؤوط وبشير عيون، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1.
333	جامع البيان في تأويل القرآن، مُحَمَّد بن جرير الطبري، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ.

334	جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تح: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422هـ/2001م.
335	جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ/ 1994م.
336	جامع تراث العلامة الألباني في المنهج والأحداث الكبرى،شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط1، 1432هـ/ 2011م.
337	جريدة المنتقد، العدد 8، سنة 1344هـ/1952م.
338	جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر،عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، الناشر: دار الرياض، ط1، 1426هـ.
339	جهود الإمام ابن القيم في تقرير توحيد الأسماء والصفات، وليد بن مُحَمَّد العلي، المحبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة بدولة الكويت.ط1/ 1425هـ/ 2004م.
340	جهود الشيخ عطية مُحَمَّد سالم التربوية وتطبيقاتها، حمزة بن سلمان العوفي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية، نوقشت سنة (1429هـ).
341	جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، مُحَمَّد عبد الله أبو صعيليك، دار القلم، دمشق، ط1، 1416هـ.
342	جهود علماء جمعية العلماء المسلمين في خدمة السنة النبوية، قلال نصيرة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 1439/ 1440هـ.
343	جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، عبد الرحمان الفريوائي، المطبعة السلفية، بنارس الهند، ط2، 1406هـ.
344	جواب الحافظ أبي مُحَمَّد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة فى الجرح والتعديل، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
345	جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، ، تح: إحسان عباس وناصر الدين الأسد، دار المعارف، مصر، ط1، 1900م.
346	جوانب من سيرة الإمام عبدالعزيز بن باز، رواية الشيخ مُحَمَّد بن موسى الموسى، إعداد: مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، ط1، (1423هـ/ 2002م).
347	جوانب نقدية في جهود أحمد مُحَمَّد شاكر الحديثية، يوسف عبد اللاوي، بحث مقدم لنيل درجة الماجيستير في الحديث جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، نوقشت سنة 1419هـ/ 1998م.

348	حاشية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام لابن حجر، عبد العزيز ابن باز، اعتنى بها عبد العزيز بن قاسم، دار الإمتياز، الرياض، ط2، 1425/ 2004.
349	حبذا كيس الحافظ، أحمد بن صالح الزهراني،د ط، د ت.
350	حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، عبد القادر بن حبيب الله السندي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة الثامنة، العدد الثاني، رمضان1395هـ/ سبتمبر1975م.
351	حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، دار الوفاء للطباعة والنشر، دت، دط.
352	حسّان بن ثابت، ديوان حسّان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ/1994م.
353	حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الحرمين، القاهرة، ط1، 1426هـ/2006م.
354	حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام، مُحَمَّد بن إبراهيم السعيدي، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، 1415/ 1416هـ.
355	حكم تصوير ذوات الأرواح، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، ط2، 1425هـ/ 2004م.
356	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأحمد بن عبد الله الأصبهاني،دار الكتاب العربي،بيروت،ط4،1405هـ.
357	حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، مُحَمَّد بن ابراهيم الشيباني، مكتبة السراوي، ط1، 1407هـ.
358	حياة العلامة الألباني بقلمه، لعصام موسى هادي، المكتبة الاسلامية، عمان/الأردن، ط1، 1422هـ.
359	خطب أبي يعلى الزواوي، أبو يعلى الزواوي، تح: عادل بن الحاج الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ.
360	خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف الشريف العوني، دار عالم الفوائد، ط1، 1421هـ.
361	خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم، مُحَمَّد الأمين الهرري، مكتبة جدة، ط1،1407هـ.
362	درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: مُحَمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1411 هـ، 1991 م.
363	دراسات في الأدب الجزائري الحديث، أبو القاسم سعد الله، دار الرائد للكتاب، ط5، 2007م.
364	دراسات في الأهواء والفرق والبدع،ناصر بن عبد الكريم العقل، دار اشبيليا،الرياض/السعودية،ط1،1418هـ.

365	دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، دت، دط.
366	دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، مُحَمَّد الغزالي، دار النهضة، مصر، ط1، دت.
367	دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بين مؤيديها ومعارضيها في شبه القارة الهندية،أبو المكرم بن عبد الجليل، دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1421هـ.
368	دفاعٌ عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه: (فقه السيرة)، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني،مكتبة الخافقين، دمشق/سوريا.
369	دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1405هـ.
370	دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، مُحَمَّد علي ابن علان البكري، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 1425 هـ- 2004 م.
371	ديوان الإسلام، مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن الغزي، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ/ 1990م.
372	ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ/2004م.
373	ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط4، 1410هـ، 1990م.
374	ذم الكلام وأهله، عبد الله الهروي، تح:عبد الرحمن الشبل،مكتبة العلوم والحكم،المدينة المنورة، ط1،1418هـ.
375	رحلات دعوية للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ومقتطفات من أقواله وفتاويه، ناصر بن علي الوادعي، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء اليمن، ط1، 1425هـ/ 2004م.
376	رد الجميل في الذب عن إرواء الغليل، عبد الله بن صالح العبيلان، دار اللؤلؤة، بيروت، ط1، 1431 هـ.
377	رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود، تح: مُحَمَّد الصباغ، دار العربية، بيروت.
378	رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت لعبيد الله بن سعيد السجزيّ، تح:مُحَمَّد با كريم با عبد الله،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة النبوية،ط2، 1423هـ/2002م.
379	رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، المجموعة الأولى، عبد الحق الهاشمي، المطبعة العربية الحديثة القاهرة، 1977هـ.

380	رسائل المحدث الشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي، المجموعة الثانية، عبد الحق الهاشمي، مطابع سحر، 1403هـ.
381	رفع الإصر عن قضاة مصر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تح:علي مُحَمَّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1418 هـ.
382	رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، عداب الحمش، دار حسان ودار الأماني، الرياض، ط2، 1987م.
383	روافد حديثية، مُحَمَّد بازمول، دت، دط.
384	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
385	رياض الصالحين، يحي بن شرف النووي، تخريج الألباني، المكتب، الإسلامي ط1، 1412هـ/ 1992م.
386	زيادة الخشوع بوضع اليدين في القيام بعد الركوع، بديع الدين الراشدي،مكتبة السنة،القاهرة، ط1،1423هـ.
387	سبيل الرشاد في خير العباد، تقي الدين الهلالي، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان الأردن، ط1، 1427هـ/ 2006م.
388	سعد بن عبد الله الحميد، فتاوى حديثية، دار علوم السنة، ط1، 1420هـ/ 1999م.
389	سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2002م.
390	سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، تح أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط3، 1398هـ.
391	سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تح: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ.
392	سنن الدارمي،عبد الله الدارمي، تح:حسين سليم أسد الداراني، دار المغني،السعودية، ط1،1412هـ.
393	سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، يحي بن معين ابن بسطام المري، تح: أحمد مُحَمَّد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1408هـ، 1988م.
394	سؤالات السلمي للدارقطني، مُحَمَّد بن الحسين السلمي النيسابوري تح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد الحميد و خالد الجريسي، ط1، 1427 هـ.
395	سير أعلام النبلاء، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ.

396	سير وتراجم، عمر عبد الجبار، الكتاب العربي السعودي، جدة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1403هـ.
397	شذرات البلاتين من سير العلماء المعاصرين، لأبي الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرياض/السعودية، ط1، 1426هـ.
398	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
399	شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة/ السعودية، ط8، 1423هـ/2003م.
400	شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تح: عبد اللطيف الهميم –ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.
401	شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مُحَمَّد بن عبد الباقي الزرقاني، تح: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.
402	شرح السنة، الحسن بن علي البربهاري، تح: مُحَمَّد سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام/السعودية، ط1، 1408هـ.
403	شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تح: شعيب الأرناؤوط، مُحَمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
404	شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، علي بن علي ابن أبي العز الحنفي، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، ط1، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1418هـ.
405	شرح العقيدة السفارينية، الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ط1، 1426هـ.
406	شرح العقيدة الطحاوية، مُحَمَّد بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، تح: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1418هـ.
407	شرح العقيدة الطحاوية، مُحَمَّد بن علاء الدين عليّ بن مُحَمَّد ابن أبي العز الحنفي، تح: جماعة من العلماء، تخريج: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دار السلام، ط1، المصرية، 1426هـ/ 2005م.
407	شرح العقيدة الواسطية،مُحَمَّد بن خليل هرّاس، تح:علوي السقاف، دار الهجرة، الخبر، السعودية، ط3، 1415هـ.
408	شرح العقيدة الواسطية،مُحَمَّد بن صالح العثيمين، تح:سعد الصميل، دار ابن الجوزي السعودية، ط6،1421هـ.
409	شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، أحمد شاكر، المكتبة العلمية.

410	شرح الكوكب المنير، مُحَمَّد بن أحمد الفتوحي ابن النجار الحنبلي، تح: مُحَمَّد الزحيلي، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ.
411	شرح رياض الصالحين، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض. ط: 1426 هـ.
412	شرح سنن ابن ماجه، الإعلام بسنته عليه السلام، علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، تح:كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ/ 1999م.
413	شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ/ 1987م.
414	شرح لغة المحدث، طارق ابن عوض الله، دت، دط.
415	شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان الملا القاري، تح: مُحَمَّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان، بيروت، دت، دط.
416	شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مُحَمَّد سعيد خطي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، دط، دت.
417	شعار أصحاب الحديث، مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحاكم النيسابوري، تح: صبحي السامرائي، دار الخلفاء، الكويت.
418	شعب الإيمان،أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تح:عبد العلي حامد، مكتبة الرشد،الرياض،ط1،1423هـ.
419	صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مُحَمَّد بن حبان أبو حاتم البستي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط2،، 1414هـ/ 1993م.
420	صحيح ابن خزيمة، مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة، تح:مُحَمَّد مصطفى الأعظمي،المكتب الإسلامي،ط3،1424هـ.
421	صحيح أبي داود الأم، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني مؤسسة غراس، الكويت. ط1، 1423هـ/ 2002 م.
422	صحيح الترغيب والترهيب، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف،الرياض، السعودية، ط1،1421هـ.
423	صحيح الجامع الصغير وزياداته، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط3، 1408هـ.
424	صحيح السيرة النبوية، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان/الأردن، ط1، 1421هـ.
425	صحيح سنن ابن ماجه، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط1،1417هـ.
426	صحيح سنن الترمذي، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1420هـ/ 2000م.
427	صراع بين السنة والبدعة،أحمد حماني، دار البحوث، الجزائر.

428	صفحات بيضاء من تاريخ الألباني، أبو أسماء المصري، مجلة الأصالة.
429	ضعيف أبي داود –الأم، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط1، 1423هـ.
430	ضعيف الأدب المفرد، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل المملكة العربية السعودية، ط4، 1419هـ.
431	ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان.
432	طريق الهداية –مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة–، مُحَمَّد يسري، دار اليسر، القاهرة، ط3، 1428هـ/2008م.
433	طليعة التبيين، علي حسن الحلبي، ط1، 1437هـ/ 2016م.
434	ظفر أحمد العثماني التهانوي، قواعد في علوم الحديث، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط3، 1392هـ/ 1972م، دار السلام، بيروت، لبنان.
435	ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، 1400هـ/1980م.
436	عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي، تح: مُحَمَّد بن ناصر العجمي، مكتبة الشؤون الفنية الكويت، ط1، 1428هـ/ 2007م.
437	عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، أبو بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية،بيروت/لبنان،دط،دت.
438	عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تعليق: ماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ.
439	علل الترمذي الكبير، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، رتبه: أبو طالب القاضي، تح: صبحي السامرائي، وجماعة، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ.
440	علم الرجال وأهميته، عبد الرحمان بن يحي المعلمي، تح: علي حسن عبد الحميد، دار الراية.
441	علماء معاصرون الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، حكمت الحريري، مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي.
442	علماء مفكرون عرفتهم، مُحَمَّد المجدوب، دار الشواف، دب، ط4، 1992م.
443	علوم الحديث للألباني، عصام موسى هادي، الدار العثمانية، عمان/الأردن، ط1، 1424هـ/ 2003م.
444	عمر بن علي ابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث، تح: علي حسن الحلبي، دار عمار، عمان، ط1،1408هـ.
445	غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، مقبل الوادعي، دار الآثار، صنعاء، اليمن، ط2، 1425هـ.

446	غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1400هـ.
447	فتاوى ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح، تح: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم, عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.
448	فتاوى الإمام النووي، يحي بن شرف النووي، ترتيب: علاء الدين بن العطار، تح: مُحَمَّد الحجار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط6، 1417هـ/ 1996م.
449	فتاوى اللجنة الدائمة، أحمد الدويش، دار العاصمة، ط3، 1419هـ.
450	فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، ترقيم: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، صححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، دط، 1379هـ.
451	فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تح: محمود بن شعبان وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط1، 1417 هـ - 1996 م.
452	فتح الباقي بشرح ألفية العراقي،زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري، تح: عبد اللطيف هميم-ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.
453	فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد عليش، دار المعرفة.
454	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2003م.
455	فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مُحَمَّد بن عبد الرحمان السخاوي، تح: عبد الكريم الخضير، ومُحَمَّد ين عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض/السعودية، ط1، 1426هـ.
456	فتح رب البرية بتلخيص الحموية، مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين دار الوطن، الرياض، عبد الله الظفيري، حقيقة المنهج السلفي، دت، دط.
457	فقه الأولويات في الخطاب السلفي المعاصر بعد الثورة، لمحمد يسري إبراهيم، دار الكتب المصرية/ دار اليسر، القاهرة/مصر، ط2، 1433هـ/2012م.
458	فوات المؤلفين، علي جواد الطاهر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1410هـ/ 1990م.
459	فوائد المجاميع، عبد الرحمن المعلمي، تح: علي بن مُحَمَّد العمران ونبيل بن نصار السندي، دار عالم الفوائد.
460	فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم للشيخ عبد الرحمان المعلمي، تح: عبد الرزاق بن أسعد الله، دار أطلس، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/ 1999م.

461	قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1 (لمكتبة الفرقان)، 1422هـ/2001هـ.
462	قضاة المدينة المنورة، عبدالله بن مُحَمَّد بن زاحم، من عام (963هـ) إلى عام (1418هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط1، 1418هـ.
463	قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، جلال الدين السيوطي، تح: خليل محيي الدين الميس، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط1، 1405هـ/1985م.
464	قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. طبعة: 1414هـ/ 1991م.
465	قواعد الأصول ومعاقد الفصول، عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي، تح: أنس بن عادل اليتامى وغيره، دار الركائز، الكويت، دار أطلس الخضراء، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط1، 1439هـ/2018م.
466	قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، مُحَمَّد جمال الدين بن مُحَمَّد القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، دط، دت.
467	قواعد العلل وقرائن الترجيح، عادل بن عبد الشكور الزرقي، دار المحدث، ط1، 1425هـ.
468	قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، مصطفي حلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ.
469	كتاب الايمان، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
470	كتاب الذب عن التصوف، مُحَمَّد بن عبد الكبير الكتاني، تح: عدنان زهار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
471	كتاب السنة، أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1400هـ/ 1980م.
472	كتاب الضعفاء، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، تح: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426هـ/2005م.
473	كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
474	كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مُحَمَّد بن علي التهانوي، موسوعة مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، تح: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، ط1: 1996م.
475	كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، ماهر الفحل، مكتبة الميمان، الرياض،1427هـ.

476	كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني، تح: عبد الحميد بن أحمد بن هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ/2000م.
477	كشف الكربة في وصف أهل الغربة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تح: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط2، 1424هـ/2003م.
478	كشف اللثام عن الغش الذي أحدثه الدساسون في عقائد الإسلام، مُحَمَّد حامد الفقي، دار سبيل المؤمنين، القاهرة، تح: مُحَمَّد بن عوض المصري، ط1، 1432هـ/ 2011م.
479	كشف المعلول مما سمي بسلسلة الأحاديث الصحيحة، صلاح الدين الإدلبي، دار الفتح،ط1،1432هـ.
480	كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، نور الدين السندي،لمحمد بن عبد الهادي التتوي، دار الجيل،بيروت،دط، دت.
481	لباب الآداب، أسامة بن قنفد، تح أحمد شاكر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1345هـ.
482	لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة.
483	لسان المحدثين، مُحَمَّد خلف سلامة، دت، دط.
484	لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، د1، 2002م.
485	لماذا اخترت المنهج السلفي، سليم الهلالي، دار الإمام أحمد، القاهرة/مصر، ط1، 1429هـ/2008م.
486	لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مُحَمَّد بن أحمد السفاريني، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1402هـ/1982م.
487	ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم، مُحَمَّد بن مطر الزهراني، دار الخضيري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ.
488	ماذا يعني انتمائي للمنهج السلفي، سليم الهلالي، الدار الأثرية، جمهورية مصر، ط2، 1430هـ.
489	ماهية المعاصرة، طارق البشرى، دار الشروق، مصر، ط1، 1417هـ/1996م.
490	مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها، ناصر العقل، دار الوطن، السعودية، ط1، 1412هـ.
491	مباديء الأصول، عبد الحميد بن باديس،تح:عمار طالبي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ط3،1988م.
492	متن القصيدة النونية، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة/مصر، ط1، 1417هـ.

493	مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير،عبد الحميد مُحَمَّد بن باديس، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1416هـ/1995م.
494	مجلة الإصلاح، إبراهيم الشورى، مكتبة ابن تيمية القاهرة، عدد المحرم 1348هـ، يوليو 1929م.
495	مجلة التوحيد.
496	مجلة الزهراء المصرية، محب الدين الخطيب، عدد رقم:2، بتاريخ: 15 صفر 1344 هـ/فبراير1925م.
497	مجلة المجلة، العدد رقم:19، (1يوليو 1958م).
498	مجلة المنار، مُحَمَّد رشيد بن علي رضا ومجموعة من المؤلفين.
499	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، تح: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ/ 1994م.
500	مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: أنور الباز–عامر الجزار، دار الوفاء، ط2، 1426هـ.
501	مجموع رسائل الفقه، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تح: مُحَمَّد عُزير شمس، دار عالم الفوائد.
502	مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: مُحَمَّد بن سعد الشويعر، موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
503	مجموعة رسائل علمية، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار صنعاء، ط1، 1420هـ/ 1999م.
504	محاسن التأويل، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي،تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.
505	محدث العصر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، سمير الزهيري، دار المغني، الرياض/السعودية، ط2، 1421هـ.
506	محدث العصر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، لسمير بن أمين الزهيري، دار المغني، الرياض، ط2، 1421هـ.
507	مُحَمَّد إبراهيم شريف، اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر، دار التراث، القاهرة.
508	مُحَمَّد ابن علي الأثيوبي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ.
509	مُحَمَّد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تح: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
510	مُحَمَّد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة، لإبراهيم مُحَمَّد العلي، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ.
511	محمود مُحَمَّد شاكر الرجل والمنهج، عمر القيَّام، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1417هـ/ 1997م.

512	محمود مُحَمَّد شاكر عايدة الشريف، قصة قلم، دار الهلال.
513	محيي الدين النووي، شرح صحيح مسلم: دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط2، 1392هـ.
514	مختار الصحاح، مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، تح: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط5.
515	مختصر الشمائل المحمدية لمحمد بن عيسى الترمذي، اختصره وحققه مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان/الأردن، ط1، 1405هـ.
516	مختصر العلو للعلي العظيم، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، حقّقه واختصره: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط2، 1412هـ/1991م.
517	مختصر صحيح البخاري لمحمد ناصر الدين الألباني،مكتبة المعارف،الرياض/السعودية،ط1،1422هـ.
518	مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم المنذري، تح:مُحَمَّد صبحي حلاق، مكتبة المعارف،الرياض-السعودية،ط1، 1431هـ.
519	مختلف الحديث عند الشيخ الألباني من خلال السلسلة الصحيحة، غدير إبراهيم أحمد، رسالة ماستر، إشراف: خريف زتون، قسم أصول الدين بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م.
520	مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تح: مُحَمَّد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1416هـ/ 1996م.
521	مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1405هـ.
522	مدرسة دار الحديث الخيرية بمكة، خالد بن حسن الكبكبي، رسالة ماجيستير بجامعة أم القرى 1429هـ.
523	مذكرة في أصول الفقه، مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط5، 2001م.
524	مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، دت، دط.
525	مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه، مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الهَرَري، تح: لجنة من العلماء برئاسة: هاشم مُحَمَّد علي مهدي، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 1439هـ/ 2018م.
526	مرويات أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه جمعا ودراسة وتخريجا وتعليقا، عبد الله بن عبد الرحيم البخاري، رسالة ماجيستير بجامعة ام القرى بمكة ، نوقشت بتاريخ، 21/ 08/ 1420هـ.
527	مسند الموطأ، عبد الرحمن الغافقي، تح: لطفي بن مُحَمَّد الصغير، وطه بن علي بُوسريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م.

528	مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
529	مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمان بن عبد اللطيف آل الشيخ، دار اليمامة، ط2، 1394هـ.
530	مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف، دار اليمامة،الرياض/السعودية،ط1،1392هـ.
531	مشروعية الإنتفاع بالسنة الضعيفة في المجال التربوي، عدنان حسن باحارث، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية. ط1/ 1439هـ/ 2018م.
532	مشكاة المصابيح، مُحَمَّد بن عبد الله الخطيب التبريزي تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1399هـ/ 1979م.
533	مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، مُحَمَّد بن أحمد المصنعي العنسي،مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن، الفاروق الحديثة، مصر، ط1، 1426هـ/ 2005م.
553	مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تح: مُحَمَّد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت/لبنان، ط2، 1403هـ.
534	مصطلح أصح حديث في الباب، مقال منشور في مجلة الحكمة السعودية، إبراهيم بن مُحَمَّد بن سليمان، عدد 33، يوليو 2006م.
535	معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي تح: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط1، 1410هـ/ 1990م.
536	معالم الانطلاقة الكبرى، مُحَمَّد عبد الهادي المصري، دت، دط.
537	معالم السنن، حمد بن مُحَمَّد بن الخطابي البستي، المطبعة العلمية ، حلب، ط1، 1351هـ/ 1932م.
738	مُعجَمُ أعلام الجزائِر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط2، 1400هـ.
539	معجم الشيوخ الكبير، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: مُحَمَّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ.
540	معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ/ 2008 م.
541	معجم المعاجم والمشيخات، يوسف المرعشلي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423هـ/ 2002م.
542	معجم المؤلفين المعاصرين، مُحَمَّد خير رمضان يوسف، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 1425هـ.
543	معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، مُحَمَّد الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1420هـ.

544	معجم مصطلحات الصوفية عبد المنعم الحنفي، دار المسيرة، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1997م.
545	معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط: 1399هـ.
546	معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف لعبد الله المعلمي، مكتبة الملك فهد، 1416هـ.
547	معرفة الرجال عن يحي بن معين، رواية أحمد بن مُحَمَّد ابن محرز، يحيى بن معين ابن بسطام المري، تح: مُحَمَّد كامل القصار، مجمع اللغة العربية/ دمشق، ط1، 1405هـ، 1985م.
548	معرفة علوم الحديث، مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ/ 1977م.
549	مفاتيح الفقه في الدين، مصطفى العدوي في مكتبة ماجد عسيري، جدة، ط1، 1420هـ، 2000م.
550	مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، 1419هـ/1998م.
551	مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين، شرفي أحمد الرفاعي، دار الهدى، الجزائر، 2011م.
552	مكانة أهل الحديث ومآثرهم وآثارهم الحميدة في الدين، ربيع بن هادي المدخلي، مجالس الهدى، الجزائر، ط1، 1424هـ/2003م.
553	ملامح رئيسية للمنهج السلفي، علاء بكر، تح، أحمد مُحَمَّد معوض، مكتبة فياض، المنصورة، مصر، ط1، 1432هـ.
554	ملخص الجهود الحديثة في خدمة الحديث النبوي الشريف، مُحَمَّد الرعود،دت، دط.
555	من أعلام العصر، أسامة أحمد شاكر، ط1، 1422هـ/2001م.
556	من العلماء الرواد في رحاب الأزهر، مُحَمَّد عزت الطهطاوي، مكتبة وهبة القاهرة.
557	من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، تح: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض،ط1، 1409هـ.
558	مناهج المحدثين، سعد بن عبد الله الحميد، اعتني به ماهر صالح آل مبارك، دار علوم السنة، ط1، 1420هـ.
559	منهاج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة.مُحَمَّد بن جميل زينو، دت،دط.
560	منهج أحمد شاكر في تحقيق النصوص، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم مكتبة الإمام البخاري، ط1، 1427هـ، 2016م، الإسماعيلية، مصر.
561	منهج الألباني في تصحيح الحديث وتضعيف، غرابلي عائشة، رسالة دكتوراه في جامعة الحاج لخضر، باتنة.

562	منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، عبد المجيد السوسوة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 1418هـ.
563	منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، مُحَمَّد بازمول، مصطلح دت، دط.
564	منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين مُحَمَّد عتر، دار الفكر دمشق-سوريا، ط3،1418هـ/1997م.
565	موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري، إبراهيم بن عبد الله الحازمي، دار الشريف، الرياض السعودية، ط1 1419هـ.
566	موسوعة الدماء في الاسلام،مُحَمَّد عطية سالم، تح: صفوت حجازي، دار الجوهرة، المدينة النبوية، ط1، 1426هـ.
567	موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد،الرياض/السعودية، ط1،1415هـ.
568	موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، 1415هـ.
569	ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت،لبنان، ط1، 1382هـ.
570	نبذة مختصرة من حياة ونصائح والدي العلامة مقبل بن هادي الوادعي وسيرته العطرة، أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، صنعاء، ط1، 1423هـ/ 2002م.
571	نبذة يسيرة عن حياة محدث الجزيرة، نور الدين السدعي،دت، دط.
572	نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة.مُحَمَّد بن علي الصومعي البيضاني، دت،دط.
573	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق. ط3، 1421هـ/ 2000م.
574	نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، مُحَمَّد بن مُحَمَّد يحي زباره، مكتبة الرشاد، صنعاء، ط1 1431هـ.
575	نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة، مُقْبِلُ بنُ هَادِي الوادعِيُّ، دار الحرمين، القاهرة، مصر.
576	نصب الراية لأحاديث الهداية ، عبد الله الزيلعي، تح:مُحَمَّد عوامة، مؤسسة الريان،بيروت،لبنان،ط1،1418هـ.
577	نظرات في السلسلة الصحيحة، مصطفى العدوي وخالد المؤذن، مكتبة الطرفين، الطائف، 1411هـ.
578	نظم المتناثر في الحديث المتواتر، جعفر بن إدريس الكتاني، تح: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، ط2.
579	نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن (وهو ثبت الشيخ صبحي السامرائي)، حمد بن غازي القرشي.
580	نقد (نصوص حديثية في الثقافة العامة مُحَمَّد الكتاني)، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مطبعة الترقي، دمشق.

581	نقض المنطق، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تح: مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة وسليمان الصنيع، وصححه: مُحَمَّد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1370هـ/ 1951م.
582	نقض قواعد في علوم الحديث، بديع الدين الراشدي، دار غراس الكويت، ط1، 1424هـ/ 2003م.
583	نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة المطابع المنيرية، مُحَمَّد منير الدمشقي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1409هـ/ 1988م.
584	نيل الأوطار، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، تح: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ.
585	نيل المنح بشرح إملاء ابن باديس في علم المصطلح، محفوظ بن عامر، دار الفضيلة، ط2، 1433هـ.
586	هجر القلم ومعاقله في اليمن لإسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر المعاصر،بيروت لبنان،ط1،1416هـ.
587	هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري، عبد العزيز الراجحي، مكتبة الرشد، الرياض.
588	هذه عقيدتي وترجمتي ملحقة بالمجموعة الثالثة من رسائل الشيخ المحدث أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي كتبها عام 1382هـ.
589	وسطية أهل السنة بين الفرق مُحَمَّد باكريم مُحَمَّد با عبد الله، دار الراية،الرياض/السعودية،ط1، 1415هـ.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهـــداء:	
شكر وتقدير:	
المقدمـــة:	أ
الفصل التمهيدي: **توطئة للبحث.**	1
المبحث الأول: التعريف بالاتجاه السّلفي المعاصر:	2
توطئة:	2
المطلب الأول: ماهية الاتجاه السّلفي:	3
** **الفرع الأول**: الاتّجاه والسّلف لغة واصطلاحا:	3
** **الفرع الثاني**: صحة الإنتساب للسلف:	16
** **الفرع الثالث**: ألقاب وتسميات عرف بها أهل السنة:	21
المطلب الثاني: السمات والخصائص والأصول المنهجية للاتجاه السلفي:	46
المطلب الثالث: أبرز رجالات الاتجاه السلفي:	51
المطلب الرابع: حد المعاصرة:	55
** **الفرع الأول**: المعاصرة لغة:	55
** **الفرع الثاني**: المعاصرة في اصطلاح العلماء:	55
المبحث الثاني: السّنة النبوية: تعريفها، وأهم علومها.	58
المطلب الأول: تعريف السّنة النبوية:	59
** **الفرع الأول**: السّنة في اللغة:	59
الفرع الثاني: السّنة في الاصطلاح:	60
المطلب الثاني: الفرق بين السّنة والحديث:	68
المطلب الثالث: أهم علوم السنة والحديث:	72
** **الفرع الأول**: علم الحديث رواية:	72
** **الفرع الثاني**: علم الحديث دراية أو علم دراية الحديث:	74
** **الفرع الثالث**: مفهوم الجهود:	79
الفصل الأول: **جهود الشيخ أحمد شاكر.**	81

المبحث الأول: ترجمة الشيخ أحمد شاكر	82
توطئة:	82
المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته:	83
المطلب الثاني: حياته ومناصبه وأعماله وجهوده الدعوية والإصلاحية ورحلاته:	84
** **الفرع الأول**: حياته ومناصبه وأعماله:	84
** **الفرع الثاني**: جهوده الدعوية و الإصلاحية:	84
** **الفرع الثالث**: رحلاته:	85
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:	87
** **الفرع الأول**: شيوخه:	87
** **الفرع الثاني**: تلاميذه:	89
المطلب الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه:	90
** **الفرع الأول**: وفاته:	90
** **الفرع الثاني**: ثناء العلماء عليه:	90
المبحث الثاني: جهود أحمد شاكر في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا:	92
توطئة:	92
المطلب الأول: ثبت بأسماء مؤلفات الشيخ وتحقيقاته:	93
** **الفرع الأول**: آثار الشيخ في الحديث وعلومه:	93
** **الفرع الثاني**: ما يتعلق بالسير والتراجم والأنساب:	99
المبحث الثالث: جهود أحمد شاكر التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث:	102
توطئة:	102
المطلب الأول: آراء أحمد شاكر وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر:	103
** **الفرع الأول**: تقدمة في الموضوع:	103
** **الفرع الثاني**: رأي الشيخ وإفادته في المسألة:	105
المطلب الثاني: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح:	112
** **الفرع الأول**: تعريف الحديث الصحيح، وشروطه، وأنواعه:	112

** **الفرع الثاني**: مسائل في مبحث الصحيح متعلقة بالصحيحين:	140
** **الفرع الثالث**: في الحديث الصحيح الزائد على الصحيحين، وما مظانّه؟:	157
** **الفرع الرابع**: في مراتب بعض العلماء واعتبار قولهم في باب التصحيح:	165
** **الفرع الخامس**: في فوائد متفرقة متعلقة بمبحث الحديث الصحيح:	167
المطلب الثالث: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الحسن:	181
** **الفرع الأول**: في تعريف الحديث الحسن، وضابطه، وشروطه:	181
** **الفرع الثاني**: الإحتجاج بالحسن:	186
** **الفرع الثالث**: مظانه:	189
** **الفرع الرابع**: مسائل متعلقة بمبحث الحسن:	195
المطلب الرابع: آراء أحمد شاكر وإفاداته في مسائل الحديث الضعيف:	199
** **الفرع الأول**: تقدمة في الموضوع:	199
** **الفرع الثاني**: اختيارات الشيخ وإفاداته في مبحث الضعيف:	203
المطلب الرابع: المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف وما تعلق به:	216
** **الفرع الأول**: مسائل المرفوع والموقوف:	216
** **الفرع الثاني**: مسألة زيادة الثقة:	220
المبحث الرابع: آراء أحمد شاكر وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل:	228
توطئة:	228
المطلب الأول: توطئة في حده ومشروعيته:	229
** **الفرع الأول**: حد الجرح والتعديل:	229
** **الفرع الثاني**: تقرير مشروعيته:	229
المطلب الثاني: مسائل العدالة والضبط واختيار الشيخ فيها:	231

** **الفرع الأول**: حد الجهالة وأنواعها:	231
** **الفرع الثاني**: حكم رواية المجهول:	232
المطلب الثالث: مسائل وقواعد في الباب واختيار الشيخ فيها:	236
** **الفرع الأول**: قولهم «حدثني الثقة» أو «من لا أتهم» ونحوها:	236
** **الفرع الثاني**: رواية الثقة الحافظ المنتقي للشيوخ عن الراوي توثيق له:	238
** **الفرع الثالث**: تعارض الجرح والتعديل:	239
** **الفرع الرابع**: التعديل مقدم على الجرح المبهم غير المفسر:	240
المطلب الرابع: قواعد عمل بها الشيخ في الباب:	242
** **الفرع الأول**: عدم التجريح يقتضي التوثيق:	242
** **الفرع الثاني**: ثقة الراوي لا تعني صحة كل ما روى:	242
** **الفرع الثالث**: تصحيح حديث مجهول الحال توثيق له:	243
** **الفرع الرابع**: توهيم الثقة على خلاف الأصل:	244
** **الفرع الخامس**: إذا اختلف الأئمة في حكم راو يصار إلى الترجيح بين أقوالهم:	244
المبحث الخامس: منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث والحكم عليه:	245
توطئة:	245
المطلب الأول: منهج أحمد شاكر في تخريج الحديث وعزوه:	246
** **الفرع الأول**: حد التخريج:	246
** **الفرع الثاني**: منهج أحمد شاكر في التخريج:	246
المطلب الثاني: منهج أحمد شاكر في الحكم على الحديث:	249
المبحث السادس: منهج أحمد شاكر في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه:	253
توطئة:	253
المطلب الأول: منهج أحمد شاكر في شرح الحديث:	254

المطلب الثاني: منهجه في مختلف الحديث:	255
** **الفرع الأول**: حد مختلف الحديث:	255
** **الفرع الثاني**: أقسامه وأحواله وطرق الجمع:	255
** **الفرع الثالث**: اختيار أحمد شاكر في المسألة:	257
المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث:	263
** **الفرع الأول**: تقدمة في الموضوع:	263
** **الفرع الثاني**: القواعد والأصول الفقهية التي بنى عليها اجتهاداته:	264
** **الفرع الثالث**: اختياراته الفقهية:	266
الفصل الثاني: **جهود الشيخ الألباني.**	276
المبحث الأول: ترجمة الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني:	277
توطئة:	277
المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:	278
** **الفرع الأول**: اسمه ولقبه ونسبه وكنيته:	278
** **الفرع الثاني**: مولده ونشأته:	278
المطلب الثاني: بداية الدراسة وطلبه للعلم ثم توجهه لدراسة علم الحديث:	279
** **الفرع الأول**: بداية الدراسة وطلبه للعلم:	279
** **الفرع الثاني**: توجهه لدراسة علم الحديث:	279
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:	280
** **الفرع الأول**: شيوخه:	280
** **الفرع الثاني**: تلاميذه:	281
المطلب الرابع: وظائفه وأعماله وانجازاته وجهوده الدعوية ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:	283

** **الفرع الأول**: وظائفه وأعماله وانجازاته وجهوده التعليمية والدعوية:	283
** **الفرع الثاني**: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:	285
** **الفرع الثالث**: وفاته:	286
المبحث الثاني: جهود الألباني في خدمة السنة النبوية إنتاجا علميا:	287
توطئة:	287
المطلب الأول: ثبت بأسماء مؤلّفات الشّيخ وما كتبه استقلالا:	288
المطلب الثاني: ما حققه الشيخ من المؤلفات المطبوعة (تحقيقات الشيخ):	298
المبحث الثالث: جهود الألباني التفصيلية في مسائل مصطلح الحديث:	305
توطئة:	305
المطلب الأول: آراء الألباني وإفاداته في المسائل المتعلقة بالخبر:	306
** **الفرع الأول**: المسائل المتعلقة بالمتواتر:	306
** **الفرع الثاني**: المسائل المتعلقة بالآحاد:	308
المطلب الثاني: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الصحيح:	313
** **الفرع الأول**: تعريف الحديث الصحيح، وشروطه، وأنواعه:	313
** **الفرع الثاني**: مسائل في مبحث الصحيح متعلقة بالصحيحين:	337
** **الفرع الثالث**: في الحديث الصحيح الزائد على الصحيحين، وما مظانه؟:	349
** **الفرع الرابع**: في مراتب بعض العلماء واعتبار قولهم في باب التصحيح:	356
المطلب الثالث: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الحسن:	383
** الفرع الأول: تعريف الحديث الحسن، وضابطه، وشروطه:	383
** الفرع الثاني: حكم الإحتجاج بالحسن:	390
** الفرع الثالث: مظان الحديث الحسن:	391
** الفرع الرابع: مسائل متعلقة بالحديث الحسن:	393

المطلب الرابع: آراء الألباني وإفاداته في مسائل الحديث الضعيف:	413
** الفرع الأول: حد الحديث الضعيف:	413
** الفرع الثاني: أسباب الضعف وما ينتج عنه من أنواع:	413
** **الفرع الثالث**: معلقات البخاري:	414
** **الفرع الرابع**: المدلس:	417
** **الفرع الخامس**: الموضوع:	420
** **الفرع السادس**: مسألة الإحتجاج بالحديث الضعيف:	426
المطلب الخامس: المرفوع والموقوف وتعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:	428
** **الفرع الأول**: حدها:	428
** **الفرع الثاني**: المرفوع حكما:	428
** **الفرع الثالث**: تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال:	430
** **الفرع الرابع**: زيادة الثقة:	431
المبحث الرابع: آراء الألباني وإفاداته ومنهجه في الجرح والتعديل:	436
توطئة:	436
المطلب الأول: توطئة في حد الجرح والتعديل وتقرير مشروعيته:	437
المطلب الثاني: مسألة العدالة والضبط:	438
** **الفرع الأول**: حد الجهالة وأنواعها:	438
** **الفرع الثاني**: حكم رواية المجهول:	439
المطلب الثالث: مسائل وقواعد في الباب واختيار الشيخ فيها:	444
** **الفرع الأول**: قولهم حدثني (الثقة) أو (من لا أتهم) ونحوها:	444
** **الفرع الثاني**: رواية الثقة عن الراوي ليس توثيقا له:	445
** **الفرع الثالث**: أن المرجع في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا هو كلام أئمة الجرح والتعديل:	445

** **الفرع الرابع**: تعارض الجرح والتعديل:	446
** **الفرع الخامس**: التعديل مقدم على الجرح المبهم غير المفسر:	448
المطلب الرابع: قواعد عمل بها الشيخ في الباب:	450
** **الفرع الأول**: اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم:	450
** **الفرع الثاني**: جرح الراوي بما لا يعد جرحا حقيقة لا يرد به حديثه:	450
** **الفرع الثالث**: التوثيق النسبي:	451
** **الفرع الرابع**: عدم التجريح لا يقتضي التوثيق:	452
** **الفرع الخامس**: ثقة الراوي لا تعني صحة كل ما روى:	452
** **الفرع السادس**: توهيم الثقة على خلاف الأصل:	453
** **الفرع السابع**: إذا اختلف الأئمة في حكم راو يصار إلى الترجيح بين أقوالهم:	454
** **الفرع الثامن**: تحرير بعض عبارات الأئمة:	455
المبحث الخامس: منهج الألباني في تخريج الحديث والحكم عليه:	462
توطئة:	462
المطلب الأول: منهج الألباني في تخريج الحديث:	463
المطلب الثاني: منهج الألباني في الحكم على الحديث:	467
المبحث السادس: منهج الألباني في شرح الحديث وبيان معانيه ومختلفه وفقهه:	471
توطئة	471
المطلب الأول: منهجه في شرح الحديث:	472
المطلب الثاني: منهجه في مختلف الحديث:	473
المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث:	477
الفصل الثالث: **جهود مختلفة لأصحاب هذا الاتجاه:**	481

المبحث الأول: الجهود الفردية السلفية المعتبرة في خدمة السنة النبوية :	482
توطئة	482
المطلب الأول: جهود الشيخ عبد الحميد بن باديس في خدمة السنة النبوية:	483
** **الفرع الأول**: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:	483
** **الفرع الثاني**: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:	484
** **الفرع الثالث**: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة النبوية:	492
المطلب الثاني: الشيخ عبد الرحمان المعلمي وجهوده في خدمة السنة النبوية:	495
** **الفرع الأول**: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:	495
** **الفرع الثاني**: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:	500
** **الفرع الثالث**: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة:	506
المطلب الثالث: الشيخ عبد الحق الهاشمي وجهوده في خدمة السنة النبوية:	508
** **الفرع الأول**: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:	508
** **الفرع الثاني**: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:	511
** **الفرع الثالث**: أعماله ووظائفه التي خدم بها السّنة:	517
المطلب الثالث: الشيخ عبد العزيز ابن باز وجهوده في خدمة السنة النبوية:	520
** **الفرع الأول**: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:	520
** **الفرع الثاني**: نماذج تفصيلية على جهود في خدمة السنة النبوية:	522
** **الفرع الثالث**: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة:	528
المطلب السادس: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي وجهوده في خدمة السنة النبوية:	530
** **الفرع الأول**: المؤلفات والآثار العلمية التي خدم بها السنة:	530
** **الفرع الثاني**: نماذج تفصيلية من جهوده في خدمة السنة النبوية:	533
** **الفرع الثالث**: أعماله ووظائفه التي خدم بها السنة:	539

المبحث الثاني: الجهود الفردية السّلفية في خدمة السّنة حسب البلدان:	541
توطئة:	541
المطلب الأول: جهود علماء المغرب وإفريقيا:	542
** **الفرع الأول**: الشيخ تقي الدين الهلالي المغربي:	542
** **الفرع الثاني**: إسماعيل الأنصاري:	544
** **الفرع الثالث**: عمر بن مُحَمَّد فلّاتة الفلاني:	547
** **الفرع الرابع**: حمّاد الأنصاري:	549
** **الفرع الخامس**: مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري:	551
المطلب الثاني: جهود علماء السعودية:	554
** **الفرع الأول**: حافظ حكمي:	554
الفرع الثاني: حمود التويجري:	555
** **الفرع الثالث**: مُحَمَّد بن صالح العثيمين:	558
** **الفرع الرابع**: عبد الله بن عبد الرحمن البسام:	561
****الفرع الخامس**: بكر بن عبد الله أبو زيد:	562
المطلب الثالث: جهود علماء مصر:	571
** **الفرع الأول**: عبد الظاهر مُحَمَّد أبو السمح:	571
** **الفرع الثاني**: مُحَمَّد حامد الفقي:	573
** **الفرع الثالث**: عبد الرحمان الوكيل:	577
** **الفرع الرابع**: الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة:	578
** **الفرع الخامس**: عطية مُحَمَّد سالم:	581
المطلب الرابع: جهود علماء الشام:	584
** **الفرع الأول**: محب الدين الخطيب:	584

** **الفرع الثاني**: مُحَمَّد بهجة البيطار:	587
** **الفرع الثالث**: عبد القادر الأرناؤوط:	590
المطلب الخامس: جهود علماء العراق:	593
** **الفرع الأول**: حمدي عبد المجيد السلفي:	593
** **الفرع الثاني**: صبحي السامرائي:	596
المطلب السادس: علماء القارة الهندية:	603
** **الفرع الأول**: عبد الرحمان المباركفوري:	603
** **الفرع الثاني**: أبو الطيب عطاء الله حنيف الفنجياني:	604
** **الفرع الثالث**: عبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام الرحماني المباركفوري:	608
** **الفرع الرابع**: بديع الدين الراشدي:	610
** **الفرع الخامس**: عبد القادر بن حبيب الله السندي:	613
** **الفرع السادس**: صفي الرحمن المباركفوري:	616
** **الفرع السابع**: مُحَمَّد لقمان السلفي:	619
المبحث الثالث: الجهود الجماعية الرسمية للاتجاه السلفي في خدمة السنة النبوية:	621
توطئة:	621
المطلب الأول: جهود المؤسسات الرسمية الأكاديمية:	622
** **الفرع الأول**: الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة:	622
** **الفرع الثاني**: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية:	624
** **الفرع الثالث**: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها:	626
المطلب الثاني: جهود مدارس العلوم الشرعية:	628
** **الفرع الأول**: دار الحديث المكية:	628
** **الفرع الثاني**: دار الحديث المدنيّة:	630

المطلب الثالث: جهود مؤسسات الفتوى الشرعية:	631
** **الفرع الأول**: التعريف بالهيئة:	631
** **الفرع الثاني**: أعمالها في خدمة السنة:	632
** **الفرع الثالث**: نماذج تفصيلية من جهودها في خدمة السنة النبوية:	634
المطلب الرابع: جهود المؤسسات والهيئات والجمعيات غير الرسمية:	639
** **الفرع الأول**: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:	639
** **الفرع الثاني**: جماعة أنصار السنة:	651
** **الفرع الثالث**: جمعية أهل الحديث الهندية:	660
المطلب الخامس: مكاتب البحث والتحقيق والمطابع والتكنولوجيا الحديثة ونحوها:	668
** **الفرع الأول**: مكاتب البحث والتحقيق التابعة للمكتبات ودور النشر والمطابع:	668
** **الفرع الثاني**: المسابقات والتقنية العلمية المعاصرة:	671
الفصل الرابع: **الانتقادات والإستدراكات على الاتجاه السلفي في علوم الحديث:**	675
المبحث الأول: الانتقادات والاستدراكات على الشيخ أحمد شاكر:	676
توطئة:	676
المطلب الأول: الانتقادات المنهجية على أحمد شاكر في التصنيف والتحقيق ونحوه:	677
** **الفرع الأول**: معظم الكتب الهامة التي قام بتحقيقها أو شرحها لم يتمها:	677
** **الفرع الثاني**: الانتقادت على الشيخ في التحقيق:	679
المطلب الثاني: الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر في الجرح والتعديل:	681
** **الفرع الأول**: التساهل في الحكم على الرواة توثيقا:	681
المطلب الثالث: الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر في التخريج:	729
** **الفرع الأول**: الإيجاز في التخريج وعدم التفصيل فيه ونقل التخريج من غير مصدره الأصلي:	729

** **الفرع الثاني**: إقتصار الشيخ في أحيان كثيرة على تخريج الحديث دون ذكر درجته:	730
** **الفرع الثالث**: عدم عناية الشيخ عناية تامة بتخريج الحديث وجمع طرقه لتحقيق درجته بل يكتفي بالحكم على الإسناد الذي أمامه دون تخريج له وجمع لطرقه:	731
** **الفرع الرابع**: التوقف في أحاديث رغم ظهور ضعفها:	731
المطلب الرابع: الانتقادات والاستدراكات على أحمد شاكر في الحكم على الحديث:	735
** **الفرع الأول**: جريانه على تحسين حديث أسانيد المجاهيل من التابعين وغير التابعين أحيانا:	736
** **الفرع الثاني**: تحسين حديث المختلط بعد اختلاطه:	739
** **الفرع الثالث**: تصحيح حديث المدلّس مع عدم تصريحه بالسماع:	740
** **الفرع الرابع**: الاعتداد بأحكام بعض الأئمة ممن رمي بالتّساهل كالترمذي وابن حبان وغيرهم:	742
** **الفرع الخامس**: تقوية المرسل:	743
المبحث الثاني: الانتقادات والإستدراكات على الشيخ الألباني:	745
توطئة:	745
المطلب الأول: الانتقادات والاستدراكات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه:	746
** **الفرع الأول**: جمعه في كتاب بين الحديث الضعيف والموضوع:	746
** **الفرع الثاني**: تقسيم بعض كتب الحديث إلى صحيح وضعيف:	753
** **الفرع الثالث**: عزو الشيخ إلى كتبه وعزوه من كتبه إلى كتبه:	757
المطلب الثاني: الانتقادات والاستدراكات على الألباني في الجرح والتعديل:	759
** **الفرع الأول**: الاعتماد في الحكم على الرجال على كتب الرجال المختصرة خصوصا التقريب للحافظ ابن حجر:	759
المطلب الثالث: الانتقادات والاستدراكات في التخريج والحكم على الأحاديث:	767
** **الفرع الأول**: التناقض في تقريراته وأحكامه على الأحاديث:	767
** **الفرع الثاني**: التساهل في الحكم على الحديث:	784
** **الفرع الثالث**: الكلام على أحاديث مخرجة في الصحيحين أو أحدهما:	800

** **الفرع الرابع**: إتباع عزو الحديث إلى الصحيحين ببيان درجته:	809
** **الفرع الخامس**: التشدد في التعامل مع الحديث الضعيف:	812
المطلب الرابع: الانتقادات والاستدراكات على الألباني في فقه الحديث:	817
** **الفرع الأول**: الشذوذ في اختياراته الفقهية ومخالفته للإجماع:	817
المبحث الثالث: الانتقادات والاستدراكات العامة على الاتجاه السلفي:	824
توطئة:	824
المطلب الأول: الانتقادات والاستدراكات المنهجية في التصنيف والتحقيق ونحوه:	825
** **الفرع الأول**: كثرة التحقيقات للكتاب الواحد وإعادة تحقيق كثير من الكتب المحققة وقلة العناية بجمع المخطوطات مع تقصير في التحقيق:	825
المطلب الثاني: الانتقادات والاستدراكات في التخريج والحكم على الحديث وفقهه:	828
** **الفرع الأول**: الظاهرية في الحكم على الحديث وفي الفقه:	828
المطلب الثالث: الانتقادات والاستدراكات في المصطلح والجرح والتعديل:	836
** **الفرع الأول**: جريانهم على اصطلاحات المتأخرين وقواعدهم:	836
الخاتمة:	859
ملخص الرسالة:	865
الفهـــارس:	869
فهرس الآيات القرآنية:	870
فهرس الأحاديث النبوية:	874
فهرس الآثار الموقوفة والمقطوعة:	879
فهرس الأعلام المترجم لهم:	881
فهرس الأبيات الشعرية:	885
ثبت المصادر والمراجع:	887

فهرس الموضوعات:	925

Democratic Popular Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Eloued University

Institute of Islamic Sciences.
Faculty of Kitab And Sunna

Postgraaduate Directorate, Scientific Research And Externel Relation.

The contemporary Salafist trend and its efforts in the service of the Prophet's Sunnah

Thesis presented to get Scientific Doctorate Certificate.
Specialty :Hadith studies Contemporary

Elaborated by the student:
Laredj Bilel

Supervised by the Doctor:
mehamed ramdani

The discussion jury members

Name and First Name	Scientific Rang	Function	Original University
Hamidatou Mostafa	Professor	President	Eloued University
Ramdani Mehamed	Doctor	Supervisor and Reporter	Eloued University
Abdellawi Youcef	Professor	Discussing	Eloued University
Zatoune Khrief	Professor	Discussing	Eloued University
Kafi Boubakar	Professor	Discussing	University El Amire Abdelkader -Constantine-
Ben Chaalel Sami	Doctor	Discussing	University El Amire Abdelkader -Constantine-

University year : 2022/2023